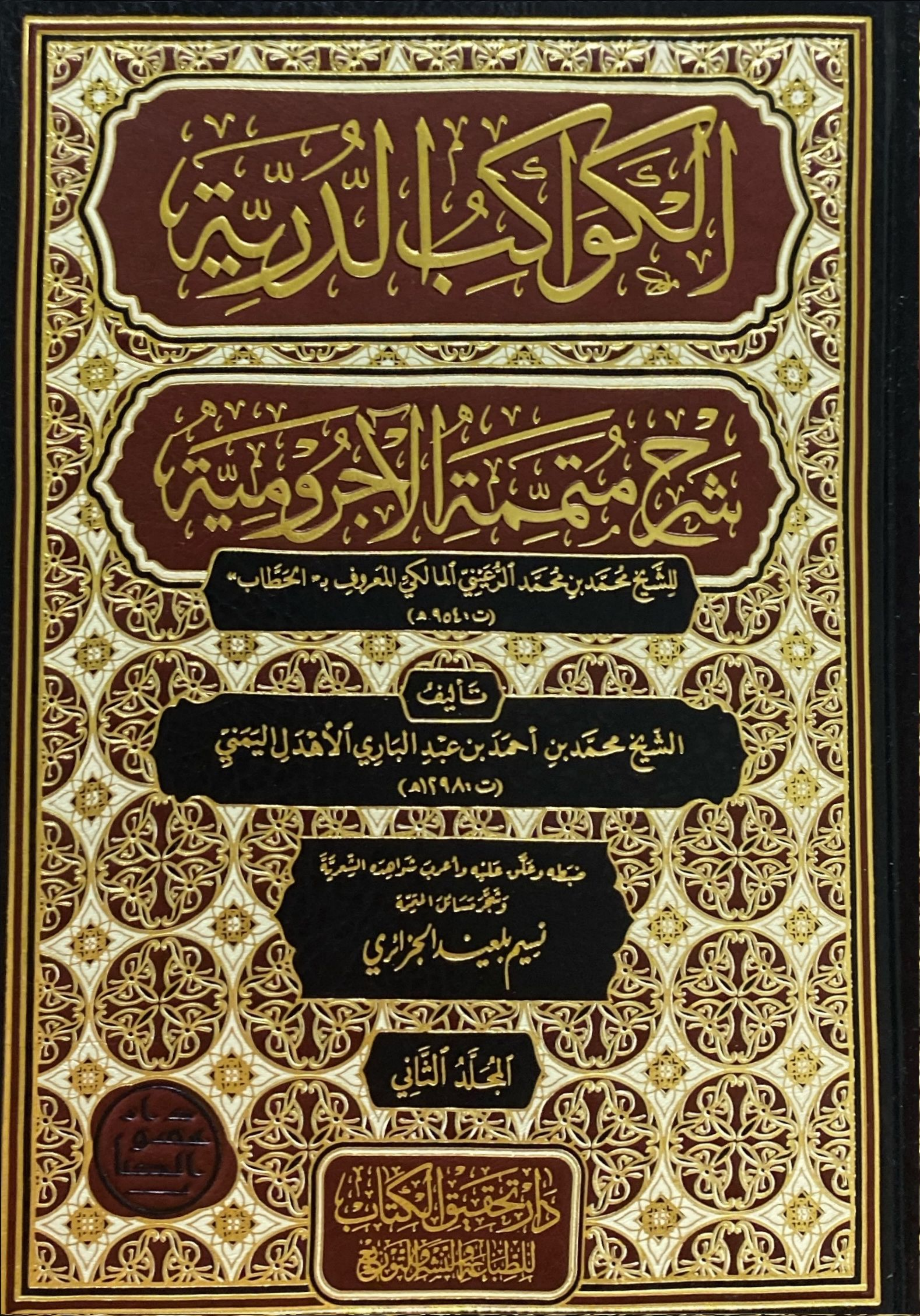
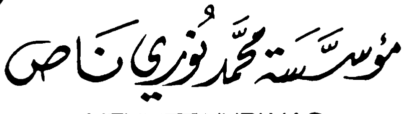

الكواكب الدرية
شرح متممة الآجرومية
للشيخ محمد بن محمد الرعيني المالكي المعروف بـ «الحطاب»
(ت ٩٥٤هـ)
تأليف
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني
(ت ١٢٩٨هـ)
ضبطه وعلّق عليه وأعرب شواهده الشعرية
وشجّر مسائل المتن
نسيم بلعيد الجزائري
المجلد الثاني
دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع



Title: al-Kawākib al-durrīyah sharḥ Mutammimat al-Ājurrūmīya
Autor: Muhammad Ibn-Muhammad al-Mašhūr " al-Ḥaṭṭāb",Muḥammad ibn Aḥmad Ahdal
Editor: Nasim Bal'id
Publisher: Dar Tahkik Al Kitab
Pages: 512(vol.2)
Year: 2023
Printed in: Lebanon
Edition: 1

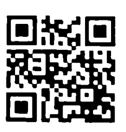
الكتاب: الكواكب الدُّريَّة شرح متمِّمة الآجرومية.
المؤلف: محمد بن محمد المشهور بـ«الحطاب»، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل.
تحقيق: نسيم بلعيد الجزائري.
الناشر: دار تحقيق الكتاب
عدد الصفحات: (المجلد الثاني) 512
سنة الطباعة: 2023
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)



MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948



DAR TAHKIK AL KITAB
Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi
No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey : +9 (0212)5190979
Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN : +9 (0482)4622775
www. tahkikalkitab.com : info@tahkikalkitab.com



Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır
دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح



للشيخ محمد بن محمد الرُّعيني المالكي المعروف بـ «الحطّاب»

(ت: ٩٥٤ هـ)

تأليف

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني

(ت: ١٢٩٨هـ)

ضبطه وعلّق عليه وأعرب شواهده الشعرية
وشجّر مسائل التتمة

نسيم بلعيد الجزائري

المجلد الثاني

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

باب المَنصوبات مِنَ الأَسماءِ

المَنْصوباتُ خَمسَةَ عَشَرَ، وهِيَ: المَفعُولُ بِهِ، ومِنهُ المُنادَى كَما سيَأتِي بَيانُهُ، والمَصْدَرُ، ويُسَمَّى المَفعُولَ المُطْلَقَ، وظَرفُ الزَّمانِ وظَرفُ المَكانِ، ....

الكواكب الدرية

بابُ المَنصوباتِ

جمعُ «مَنصوبٍ»، أي: (اسمٌ مَنصوبٌ)، لا جمعُ «مَنصوبة»، وجُمِعَ بالألفِ والتَّاءِ لأنَّه صفةٌ لمُذكَّرٍ لا يَعقِلُ، وقيل: إنَّه جمعُ «مَنصوبةٍ»، أي: (كلمةٌ مَنصوبةٌ)، وهي كلُّ ما اشتَملَ على عَلَمِ المَفعُوليَّةِ، وهو الفتحةُ، والكسرةُ، والألفُ، والياءُ.

مِنَ الأَسماءِ خاصَّةً، أمَّا المَنصوباتُ مِن الأفعالِ فذَكَرها في غيرِ هذا البابِ.

(المَنصُوباتُ) أي: مِن الأسماءِ كثيرةٌ، أَوْصَلَها بَعضُهم[1] إلى ستَّةٍ وعِشرينَ[2]، والمَذكورُ هنا: (خَمسَةَ عَشَرَ) مَنصوباً، (وهيَ) على سَبيلِ الإجمالِ والتَّعدادِ:

(المَفعُولُ بِه) نحوُ: «ضربتُ زيداً»، ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢٢]، (ومِنهُ) مَفعولَا «ظنَّ»، ومَفاعيلُ «أَعْلَمَ»، و(المُنادَى) بِجَميعِ أَقسامِهِ، حتَّى المبنيُّ على الضَّمِّ؛ لأنَّه في محلِّ نَصبٍ (كما سيَأتِي بَيانُهُ) في محلِّهِ.

(و) ثانِيها: (المَصْدَرُ) المَنصوبُ على المَفعوليَّةِ المُطلقَةِ، (ويُسَمَّى: المَفعُولَ المُطلَقَ)؛ لِعَدم تَقييدِهِ بحرفِ الجرِّ، بخلافِ بَقيَّةِ المفاعيلِ، نحوُ: «ضَربتُ ضَرباً»، ونحوُ: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٠] أي: نَوعاً مِن أنواعِ الضَّررِ.

(و) ثالثُها: (ظَرْفُ الزَّمانِ) نحوُ: «صُمتُ يوماً»، (وظَرفُ المَكانِ) نحوُ: «اعتَكَفتُ أَمامَكَ»، وقَولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، وليسَ المرادُ بالاستِقرارِ الكونَ العامَّ خِلافاً لابنِ عَطِيَّةَ[3]، بل عدمَ التَّحرُّكِ، فهو كونٌ خاصٌّ، فالظَّرفُ متعلِّقٌ به،

---

(١) الظاهرُ أنه يُريدُ ابنَ عنقاءَ في «غُرَر الدُّرَر»؛ فإنه ذكَر المفعولَ به وقال: (ومنه مفعولَا ظنَّ ومفاعيلُ أعلمَ والمُنادَى)، ثم زادَ على ذلك على سَبيلِ التفصيلِ فذكرَ اثنَين وعِشرينَ نوعاً.

(٢) أي: مع ضعفٍ في بَعضِها، وتكلُّفٍ في بعضٍ آخَرَ بإفرادِه مع أنه مُندرِجٌ في أحدِ الأنواعِ ولا سيَّما المفعولَ به.

(٣) في تَفسيرِه المسمَّى «المحرَّر الوجيز» وعبارتُه: وظَهر العامل في الظَّرف من قوله: ﴿مُسْتَقِرًّا﴾، وهذا المُقدَّر أبداً في كل ظرفٍ جاء هنا مُظهَراً، وليس في كتابِ الله تعالى مِثلُه. اهـ

ويُسَمَّى مَفعُولاً فِيهِ، والمَفعُولُ لِأَجلِهِ، والمَفعُولُ مَعَهُ، والمُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ، والحالُ، والتَّمْيِيزُ، والمُسْتَثنَى، وخَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ»، ....

الكواكب الدرية

و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ، (و) كلٌّ مِن الظَّرفَينِ (يُسمَّى مَفعُولاً فِيهِ) بِوُقوعِ الفعلِ فيه.

(و) رابعُها: (المَفعُولُ مِن أَجلِهِ) نحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

(و) خامِسُها: (المَفعُولُ مَعَهُ) نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، أي: مَعهم.

(و) سادِسُها: (المُشبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ)، وهو مَنصوبُ الصِّفةِ المشبَّهةِ نحوُ: «زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ» بنصبِ «وجهَهُ»، أصلُه بالرَّفعِ، ولكنْ حُوِّلَ الإسنادُ عنه إلى ضَميرِ المُضافِ إليه، فصارَ هو الفاعلَ، واستترَ جوازاً في الصِّفةِ، وأجازَ بعضُهم نَصبَ المشبَّهِ بالفعلِ نحوُ: «سَفِه زيدٌ نَفسَه، ووَجِع زيدٌ بَطنَه»، والأَصحُّ أنَّه مَنصوبٌ على المَفعولِ بِه بالتَّضمينِ.

(و) سابِعُها: (الحالُ) نحوُ: «جاءَ الأَميرُ راكباً»، وقَوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

(و) ثامنُها: (التَّمييزُ) في بَعضِ أَحوالِهِ نحوُ: «طابَ محمَّدٌ نَفْساً».

(و) تاسعُها: (المُستثنَى) في بَعضِ أَحوالِهِ أيضاً، نحوُ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(و) عاشِرُها: (خَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها) نحوُ: «كانَ زيدٌ قائماً»، وقولِهِ تعالى: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣].

(و) حادِيَ عَشَرَها[١]: (خَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ») نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

تَـعَـزَّ فـلا شَـيءٌ عـلـى الأَرضِ بـاقِـيـا[٢]

---

(١) بفتحِ الراء لأنَّ الكلمةَ مَبنيَّةٌ.

(٢) تقدَّم إنشادُه والكلامُ عليه. انظر: (١/ ٤٥٦).

وخَبَرُ أَفعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ «إنَّ» وأَخَواتِها، واسْمُ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ، والتَّابعُ لِلمَنصُوبِ، وهُوَ أَربَعةُ أَشياءَ كَما تَقدَّمَ.

الكواكب الدرية

وقَولِهم: «إنْ أحدٌ خَيراً مِن أحدٍ إلَّا بِالعافِيَةِ».

(و) ثاني عَشَرَها: (خَبرُ أفعالِ المُقارَبةِ) نحوُ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، و«عسَيتُ صائماً».

(و) ثالثَ عَشَرَها: (اسمُ «إنَّ» وأَخَواتِها) كقَولِهِ تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٣].

(و) رابعَ عَشَرَها: (اسمُ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنْسِ) نصًّا نحوُ: «لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ»، و«لا إلهَ[1] إلَّا اللهُ».

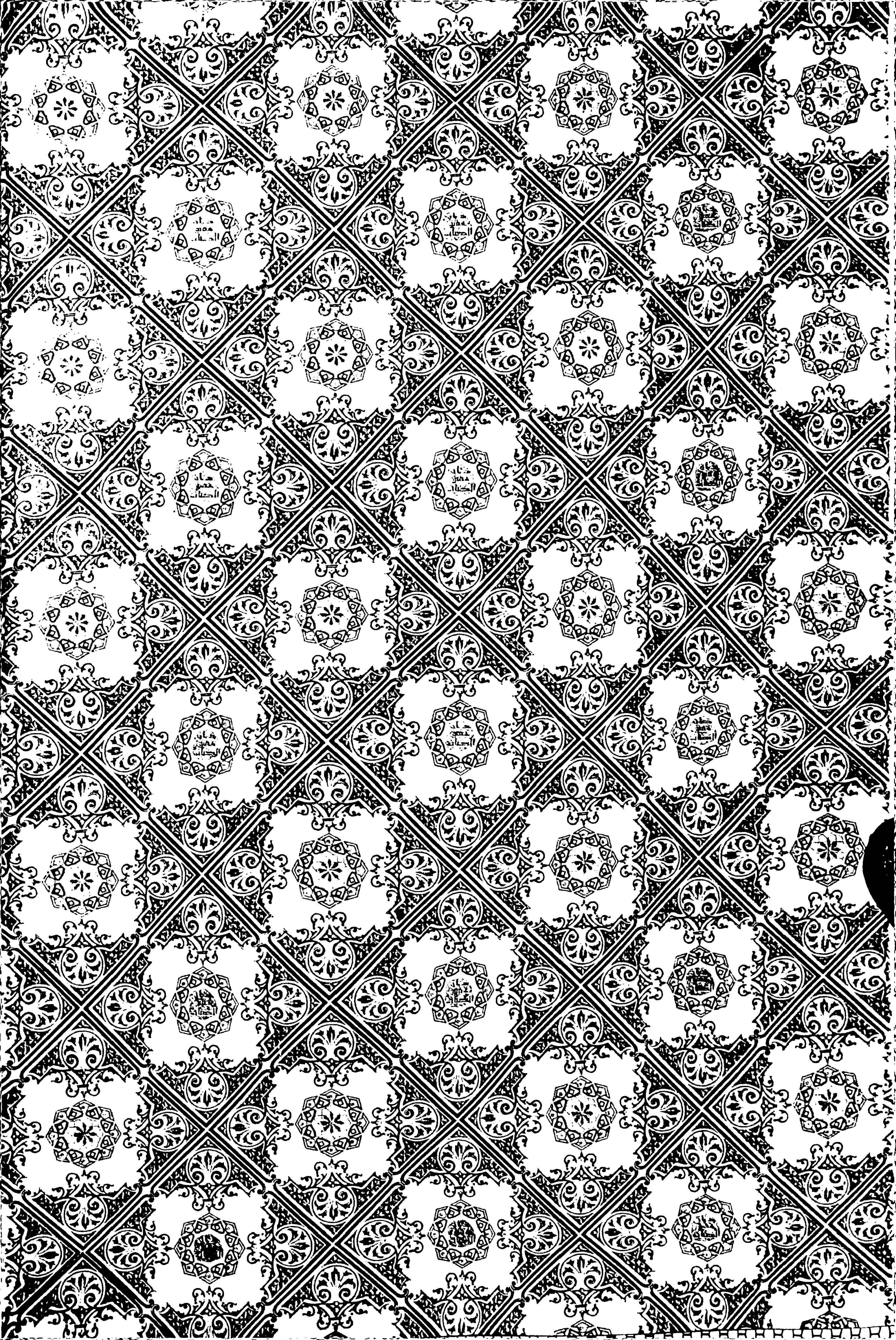
(و) خامسَ عَشَرَها: (التَّابِعُ لِلمَنصُوبِ، وهو أَربَعةُ أَشياءَ كما تَقدَّمَ في المَرفوعاتِ: النَّعتُ، والعطفُ، والتَّوكيدُ، والبدلُ؛ سواءٌ أكانَ تابعاً لِلمَنصوبِ لفظاً أو مَحلًّا؛ حَقيقةً أو حُكماً، كـ«لا رَجُلَ ظَريفاً حاضرٌ»، و«لا رأيتُ مِن أبٍ ولا ابناً»، و«يا هَؤلاءِ العامِلِينَ»، و«رَأيتُ رَجلاً يَأكلُ وشارِباً».

ولم يَذكُرْ مَفعولَي «ظنَّ» وأخواتِها؛ لاندِراجِهما في المَفعولِ بِه كالمُنادى.

ثُمَّ ذكرَ المصنِّفُ تَفاصِيلَ الأَبوابِ السَّابقةِ على التَّرتيبِ المَذكورِ فقالَ:

❁ ❁ ❁

(١) هذا مبنيٌّ على الفتح لا مَنصوب كالذي قبلَه، إلا أنه لما كان في محلٍّ نصب ذكَره.



باب المفعُول بِه

وهُوَ الِاسْمُ الَّذِي يَقَعُ علَيهِ الفِعلُ، نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً، ورَكِبْتُ الفَرَسَ»، و﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، و﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]، ....

بابُ المَفعولِ بِه

بَدَأَ به لأنَّه أحوَجُ إلى الإعرابِ[1]؛ لأنَّه الذي يَلتَبِسُ بالفاعلِ مِن المفاعِيلِ الخَمسةِ، ولأنَّه أكثرُ استِعمالاً، ولا يُرادُ عندَ الإطلاقِ إلَّا هو.

(وهو: **الِاسمُ الذي يَقَعُ علَيهِ الفِعلُ**) أي: فِعلُ الفاعلِ[2]، والمرادُ به: ما يَنصِبُهُ الفعلُ المتعدِّي، أو شِبهُهُ، (**نحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً»**)، فـ«زيداً» مَفعولٌ به؛ لِوُقوعِ الفعلِ الذي هو الضَّربُ عليه، قالَ في «المحصولِ»[3]: (الضَّربُ: إمساسُ جسمٍ حيوانٍ بِعُنفٍ)[4]، قالَ القَرافيُّ[5] في شَرحِه[6]: (الظَّاهرُ أنَّه لا يُشترَطُ في المضروبِ كونُه حَيواناً؛ لقولِهِ[7] تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، والظَّاهرُ أنَّ هذا حقيقةٌ؛ لأنَّ الأَصلَ عدَمُ المجازِ)، (و«**رَكِبْتُ الفَرَسَ**»)، فـ(الفَرَسَ) مَفعولٌ به؛ لوُقوعِ الفعلِ الذي هو الرُّكُوبُ عليه.

وليسَ المرادُ بوُقوعِ الفعلِ الوُقوعَ الحِسِّيَّ؛ إذ ليس كلُّ الأفعالِ المتعدِّيةِ واقِعةً على مَفعولِها حِسًّا، بل المرادُ ما يَشمَلُ الحِسِّيَّ كما في هذَينِ المثالينِ، والمعنَويَّ فقط نحوُ قولِهِ تعالى: (﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾)، وإعرابُه: «اتَّقُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، ﴿ٱللَّهَ﴾: مَنصوبٌ على أنَّه مَفعولٌ به، ويُقالُ فيه أَدَباً: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ، ومثلُه: (﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾).

---

(١) أي: من بَقيَّة المفاعيل.

(٢) أي: الذي هو الحدَث كما سيأتي في كلامِه، لا الفعلُ الاصطِلاحيُّ.

(٣) هو كتابُ «المحصُول في أُصول الفقه»، لِلإمام أبي عبد الله فَخر الدين الرازِي المتوفَّى سنة (٦٠٦هـ).

(٤) «المحصُول» (١/ ٣٣٨).

(٥) هو الإمام شهابُ الدين أحمدُ بن إدريسَ الصنهاجي القَرافي المالِكي، له مُصنَّفات جَليلة في الفِقه والأصول، مِنها «أنوارُ البُروق في أنواءِ الفُروق»، و«الذَّخيرة» في فِقه المالكية، تُوفي سنةَ (٦٨٤هـ).

(٦) اسمُه: «نَفائس الأُصول في شرح المحصُول». انظر: (٢/ ٩٢٨).

(٧) عبارةُ القرافي: كقَوله.

. . . .

الكواكب الدرية

والمرادُ بِالوُقوعِ المعنَوِيِّ: تَعلُّقُ فِعْلِ الفاعلِ بِشَيءٍ هو المَفعولُ به مِن غيرِ واسِطةٍ، بحيثُ لا يُعقَلُ الفِعلُ بِدُونِ تَعقُّلِ ذلك الشَّيءِ، كالضَّربِ فإنَّه لا يَتحقَّقُ بدونِ مَضرُوبٍ، والتَّقوى لا تَتحقَّقُ بدون مَن يُتَّقى، والإقامةِ لا تَتحقَّقُ بدونِ شيءٍ يُقامُ[١]؛ سواءٌ أُنسِبَ الفعلُ إليه بِطَريقِ الإثباتِ كما مُثِّلَ، أو بِطَريقِ النَّفيِ نحوُ: «لم أَضْرِبْ زَيداً»، فـ«زيداً» في نحوِ هذا المثالِ مثلُه في «ضرَبتُ زيداً»؛ لأنَّه إنَّما كانَ مَفعولاً باعتبارِ أنَّ ذِكْرَ الفعلِ معه دالٌّ على مَن وقعَ عليه، وهو كذَلك أُثبِتَ أو نُفِيَ. وهكَذا الفاعلُ بِاعتبارِ كونِهِ فاعلاً. قاله هُطَيل.

وعَلامةُ المَفعولِ بِه هو الذي يَصحُّ أنْ يُخْبَرَ عنه باسمِ مَفعولٍ تامٍّ مَصوغٍ مِن لَفظِ فِعلِهِ، فتقولُ في الأمثلةِ: «زيدٌ مضروبٌ، والفرسُ مَركوبٌ، واللهُ متَّقًى، والصَّلاةُ مُقامَةٌ».

والفِعلُ بالنِّسبةِ لِلمَفعولِ به أَقسامٌ:

الأَوَّلُ: ما لا يَتعدَّى إليه أَصلاً، كالدَّالِّ على حُدُوثٍ نحوُ: «حدَثَ المطرُ، ونَبتَ لنا[٢] الزَّرعُ».

الثَّاني: ما يَتَعدَّى إلى واحدٍ بالحرفِ، كـ«غَضبتُ مِن زيدٍ، ومرَرتُ عليه»، وهذا كالذي قبلَه يُسمَّى: (لازماً) و(قاصِراً)، ولا يُسمَّى: (مُتعدِّياً) اصطِلاحاً[٣]. وقد تَتَّصلُ[٤] بالفعلِ القاصرِ أُمورٌ فيَتَعَدَّى، وهي عَشَرَةٌ ذُكِرَتْ في المُطوَّلاتِ[٥].

والثَّالثُ: ما يَتعدَّى لِواحدٍ بِنَفسِهِ، كأفعالِ الحواسِّ، نحوُ: «شَمِمْتُهُ[٦]، وأَبْصَرْتُهُ، وسَمِعْتُهُ».

---

(١) المراد بِالإقامة هنا المذكورةُ في الآيةِ السابقة وهي التي بمعنى التَّقويم؛ إذ هي المتعدِّية إلى المفعول، وأما نحو: (أقَمت في المدينة) فليست داخلةً هنا، ومِن ثم لم يقُل: (يُقام فيه).

(٢) في «شرح الشُّذور» لابن هشام (ص٦٠٠) ما نصُّه: عِندي أن هذا الظرفَ صفةٌ لِلمرفوعِ المتأخِّر، تَقدَّم عليه فصار حالاً، فتعلُّقُه أولاً وآخِراً بِمَحذوف وهو الكونُ المُطلَقُ، أو هو مُتعلِّقٌ بِالفعل المذكورِ على أنه مفعولٌ لِأجله، والكلامُ في المفعولِ به. اهـ

(٣) لكنْ قد يُقال فيه: مُتعدٍّ بحرف الجر.

(٤) في التَّعبير بذلك تَساهل؛ إذ بعضُ ذلك تغيير لِلصيغةِ مثلاً، فلا اتِّصالَ فيه.

(٥) انظر مثلاً: «مُغني اللبيب» مع «حاشية الأمير» عليه.

(٦) بِكسر الميم الأولى، ويجوز فتحُها أيضاً.

وهُوَ على قِسْمَينِ: ظاهِرٍ ومُضْمَرٍ؛ فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، والمُضْمَرُ قِسْمانِ: مُتَّصِلٌ نَحوُ: «أَكْرَمَنِي» وأَخَواتِهِ، ....

والرَّابعُ: ما يَتعدَّى لواحدٍ تارةً بِنَفسِهِ، وتارةً بالحرفِ، نحوُ: «شَكَرْتُهُ»، فيَجوزُ فيه: «شَكَرتُ له».

والخامسُ: ما يَلزمُ تارةً، ويَتعدَّى لاثنَينِ بنَفسِهِ مرَّةً أُخرى، نحوُ: «زِدْتُهُ ديناراً، وزادَ الدِّينارُ»، و«نَقَصتُهُ شيئاً، ونَقَصَ الشَّيءُ».

والسَّادسُ: ما يَتَعَدَّى لواحدٍ بنفسِهِ[1] ولآخَرَ بنفسِهِ تارةً، وبالحرفِ أُخرى، وهو ثاني مَفعُولَيهِ، كـ«وَزَنْتُهُ الدَّراهمَ، أو وزَنتُ له الدَّراهمَ»، و«كِلتُهُ الطَّعامَ، أو كِلْتُ له الطَّعامَ»، و«زوَّجتُهُ هنداً، أو بِها»، و«سمَّيتُ أو دَعَوتُ ابني محمَّداً، أو بمحمَّدٍ»، و«كنَّيتُهُ أبا عليٍّ، أو بأبي عليٍّ».

والسَّابعُ: ما يَتَعَدَّى بنَفسِهِ لاثنَينِ أَوَّلُهما فاعلٌ في المعنى، وهو بابُ «أَعْطَى وكَسَا»[2].

والثَّامنُ: ما يَتَعدَّى لاثنينِ أَصلُهما المُبتدأُ والخبرُ، وهو بابُ «ظنَّ».

والتَّاسعُ: ما يَتعدَّى لِثَلاثةِ مفاعيلَ أصلُ الأَخيرَينِ منها المُبتدأُ والخبرُ، والأَوَّلُ أجنبيٌّ عنها، وهو بابُ «أَعْلَمَ، وأَرَى».

(وهو علَى قِسمَينِ: ظاهرٍ، ومُضمَرٍ) كما أنَّ الفاعلَ كذلكَ.

(فالظَّاهِرُ ما تقدَّمَ ذِكرُهُ) مِن الأَمثِلةِ.

(والمُضمَرُ قِسمانِ): أَحدُهما: (مُتَّصِلٌ) بِعاملِهِ لا يَستَقلُّ بنفسِهِ، (نَحوُ: «أَكْرَمَنِي») للمُتكلِّمِ وحدَه، والضَّميرُ الياءُ وَحدَها، والنُّونُ للوِقايةِ، وتَلزَمُ اختياراً قبلَ الياءِ في الفِعل، بِخلافِها في اسمِهِ، وفي «مِنْ[3]، وعَنْ»، وتَقِلُّ في «لعلَّ»، وفي «قَد، وقَطْ» بمعنَى: «حَسْب» اسمَي فِعلٍ[4]، وتكثُرُ في «ليتَ، ولَدُن»، وتَجوزُ في «إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ»، (وأَخَواتِهِ)،

---

(١) أي: دائماً.

(٢) أي: البابُ المُعبَّرُ عنه بِـ(بابِ أعطى) أو بـ(بابِ كَسَا)؛ فالجمعُ بين الاثنَين ليسَ بِلازِم.

(٣) أي: وتلزمُ في مِن... إلخ.

(٤) قولُه: (بمعنى: «حَسْب» اسمَي فِعلٍ) فيه تَلفيقٌ بين مذهَبين فيهما؛ فإن (قد) و(قَطْ) إما أن يكونَا اسمَين بمعنى =

ومُنفَصِلٌ نَحوُ: «إيَّايَ» وأَخَواتِهِ، وقَد تَقَدَّمَ ذلِكَ في فَصلِ المُضمَرِ.

والأَصلُ فِيهِ أنْ يتَأخَّرَ عنِ الفاعِلِ، ....

الكواكب الدرية

وهي: «أَكْرَمَنا» لِلمُتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو لِلمُعظِّمِ نفسَهُ، و«أَكْرَمَكَ» بفتحِ الكافِ لِلمُذكَّرِ المخاطَبِ، و«أَكْرَمَكِ» بكسرِها لِلمُؤنَّثةِ المخاطَبَةِ، و«أَكْرَمَكُما» للمُثنَّى المخاطَبِ مُذكَّراً أو مُؤنَّثاً، و«أَكْرَمَكُم» للجَمْعِ المُذكَّرِ المخاطَبِ، و«أَكْرَمَكُنَّ» لجمعِ المُؤنَّثِ المخاطَبِ، و«أَكْرَمَهُ» لِلغائِبِ، و«أَكْرَمَها» لِلغائبةِ، و«أَكْرَمَهُما» لِلمُثنَّى مِن ذلك مُطلَقاً، و«أَكْرَمَهم» لجمعِ المُذكَّرِ الغائبِ، و«أَكْرَمَهُنَّ» لجمعِ المُؤنَّثِ الغائبِ.

والصَّحيحُ أنَّ الضَّميرَ الكافُ أو الهاءُ وَحدَها، و«ما» حرفُ تَثنِيَةٍ، والميمُ حرفُ جمعٍ وتَذكيرٍ، والنُّونُ المُشَدَّدَةُ حرفُ جمعٍ وتَأنيثٍ.

(و) **ثانِيهِما**: (**مُنفَصِلٌ**)، وهو ما يَستقلُّ بنفسِهِ، (**نَحوُ**: «**إيَّايَ**» أَكْرَمْتَ» لِلمُتكلِّم، وإعرابُه: «إيَّايَ»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ مُقدَّمٌ، «أَكْرَمْتَ»: فعلٌ وفاعلٌ، (**وأَخَواتِهِ**)، وهي: «إيَّانَا، إيَّاكَ بفتحِ الكافِ، إيَّاكِ بِكسرِها، إيَّاكُما، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُ، إيَّاها، إيَّاهُما، إيَّاهُمْ، إيَّاهُنَّ».

والأَصَحُّ أنَّ الضَّميرَ «إيَّا» وَحدَها؛ وُضِعَ مُشتَرَكاً فَمُيِّزَ بِاللَّواحِقِ، وهي حروفٌ، فالياءُ و«نَا» حَرفَا تَكَلُّمٍ، والكافُ حرفُ خِطابٍ، والهاءُ حَرفُ غَيْبةٍ، و«ما» والميمُ والنُّونُ على ما مرَّ، (**وقد تَقَدَّمَ ذَلِكَ**) كلُّه (**في فَصْلِ المُضْمَرِ**) بما يُغني عن إعادتِهِ.

وكلُّ قِسْمٍ مِنهُما قَدِ انْحَصَرْ ... ما جاءَ مِنْ أَنْواعِهِ في اثْنَيْ عَشَرْ[1]

(**والأَصلُ فِيهِ**) أي: في المَفعولِ به (**أنْ يَتَأَخَّرَ عن الفاعِلِ**) بأنْ يُذْكَرَ بعدَه؛ لأنَّه فَضلةٌ،

= حَسْب، وهما حينئذٍ مُضافان إلى الياء بعدَهما، وإما أن يكُونا اسمَي فِعلٍ بمعنى يَكفِي، فالياء حينئذٍ في محل نصب مَفعولهما. إذا فهمتَ هذا فاعلَم أن لحاقَ النون لهما إذا كانا مضافَين واجبٌ، ويَقِلُّ جدًّا تركُها، فإما أن يكونَ الشارح ماشياً على قول ابنِ الناظم الذي عكَس المسألةَ فجَعل دخولَ النونِ قليلاً والأكثرَ تركَها، مع أنه رُدَّ عليه في ذلك، وإما أن يكونَ قولُه: (وتقل في لَعلَّ) اعتراضاً بين المعطوف والمعطوفِ عليه وإن كان هذا بعيداً، فيكونُ دُخول النون فيما ذُكر لازماً. وأما لحاقُ النون لهما اسمَي فعلَين فالمشهورُ أنه واجبٌ، وقيل: هو قليلٌ، وهو ما يُفيده قول الشارح سابقاً: (بِخلافِها في اسمِهِ). والله أعلَم.

(١) البيتُ من بابِ المنصوبات مِن «الدُّرة البَهيَّة» لِلعِمريطي.

نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقَد يتَقدَّمُ على الفاعِلِ جوازاً ووُجُوباً، وقَدْ يتَقدَّمُ على الفِعلِ والفاعِلِ كَما تَقدَّمَ في بابِ الفاعِلِ.

الكواكب الدرية

(نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾)، وإعرابُه: «ورثَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿سُلَيْمَٰنُ﴾: فاعلٌ مَرفوعٌ، و﴿دَاوُۥدَ﴾: مَفعولٌ به منصوبٌ، والذي وَرِثَهُ سُليمانُ مِن داودَ هو العِلمُ والنُّبوَّةُ، لا المالُ، فلا يُنافي حَديثَ: «إنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبِياءِ لَا نُورَثُ»، أَخرجهُ بهذا اللَّفظِ النَّسائيُّ في «الكُبرى»[(١)]، وما يَروِيه بَعضُهم بلَفظِ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِياءِ... إلخ» قالَ الحُفَّاظُ: هو بلفظِ «نحنُ» غيرُ مَوجودٍ[(٢)].

(وقد يَتقدَّمُ) أي: المَفعولُ (على الفاعِلِ) بأنْ يَتَوسَّطَ بَينَهُ وبينَ الفعلِ؛ (جَوازاً) نحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، (ووُجُوباً) إنْ كانَ المَفعولُ وحدَه ضميراً مُنفصِلاً نحو: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، أو اتَّصلَ بالفاعلِ ضميرُ المَفعولِ نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو كانَ الفاعلُ مَحصُوراً[(٣)] نحوُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، فإنْ كانَ المَفعولُ هو المحصُورَ نحوُ: «إنَّما أَكْرَمَ زيدٌ إيَّاكَ»، أو كانَ الفاعلُ ضَميراً متَّصِلاً نحوُ: «بَصرتُ زيداً[(٤)]»، أو خِيفَ لبسٌ كأنْ لم تَظهَرْ فيهما الحركةُ ـ كأنْ كانَا مَقصورَينِ ولا قرينةَ ـ وَجَبَ تَقديمُ الفاعِلِ.

(وقَد يَتقدَّمُ) أي: المَفعولُ (عَلى الفِعلِ والفاعِلِ)؛ جَوازاً نحوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ووُجوباً نحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠]، (كما تَقدَّمَ في بابِ الفاعِلِ)، وذِكْرُهُ هنا زِيادةُ إيضاحٍ، قالَ الفاكهيُّ: ويَجوزُ إدخالُ اللَّامِ عليه عندَ تَقدُّمِهِ، نحوُ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿لِّلَّذِينَ[(٥)] هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وتُسمَّى هذه اللَّامُ: مُقوِّيةً؛

---

(١) (٦٢٨٥).

(٢) عبارةُ الحافظ ابن حَجر في «فتح الباري»: وأمَّا ما اشتهر في كُتُب أهل الأصول وغيرِهم بلفظ: «نحنُ مَعاشرَ الأنبياء لا نُورث» فقد أنكرَه جماعةٌ مِن الأئمَّة، وهو كذلك بِالنسبة لِخُصوص لفظِ «نحن»، وقال قبل ذلك: قوله: «لا نُورث» بالفتح في الرواية، ولو رُوِي بالكسر لصحَّ المعنى أيضاً.

(٣) أي: بـ(إنما) باتِّفاق.

(٤) لعلَّه أراد: أبصرتُ زيداً؛ إذ (بَصُر) إنما يتعدَّى بالباء.

(٥) في الأصل: والذين.

ومِنهُ ما أُضْمِرَ عامِلُهُ جوازاً نَحوُ: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، ووُجُوباً ....

الكواكب الدرية

لأنَّها قوَّتِ العاملَ حتَّى وَصَلَ إلى المَفعولِ المُتَقدِّمِ؛ لأنَّه بِتَقدُّمِهِ عليه ضَعُفَ عن الوُصولِ إلَيه[1].

والنَّاصبُ لِلمَفعولِ به: إمَّا فِعلٌ متعَدٍّ كما تَقَدَّمَ، أو وَصفٌ نحوُ[2]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، أو مَصدرٌ نحوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اسمُ فِعْلٍ نحوُ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

والأَصلُ في ناصبِهِ أنْ يكونَ مَذكُوراً، وقد يُضمَرُ كما قالَ: (ومِنهُ) أي: مِن المَفعولِ به (ما) أي: شيءٌ (أُضْمِرَ) أي: قُدِّرَ (عامِلُهُ) النَّاصِبُ له؛ ثُمَّ الإضمارُ قد يَكونُ (جوازاً) بِأنْ قامَتْ قَرينةٌ حاليَّةٌ أو مَقاليَّةٌ تَدُلُّ على خُصُوصيَّةِ الفِعْلِ المَحذوفِ، وليسَ موضعَ الفِعلِ لفظٌ يَقومُ مَقامَهُ، ولا كَثرةٌ بلَغَتْ مَبلغاً يُستَغنى بها عن الفِعلِ.

فمِثالُ القرينةِ المقاليَّةِ: (نَحوُ) قولِهِ تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ (﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾) أي: أَنزلَ خَيراً، فحَذفَ العاملَ الذي هو «أنزلَ» لِلقَرينةِ المقاليَّةِ التي هي السُّؤالُ.

ومِثالُ القَرينةِ الحاليَّةِ نحوُ قَولكَ لِمَنْ عَلِمْتَ أنَّه يُريدُ مَكَّةَ: «مَكَّةَ وربِّ الكَعْبَةِ»، أي: تُريدُ مَكَّةَ، ولِلمُستَهِلِّينَ إذا كَبَّرُوا: «الهلالَ واللهِ»، أي: أَبْصَرُوا[3]، فَحُذِفَ العاملُ لِدَلالةِ الحالِ عليه.

(و) قد يَكونُ الإضمارُ (وُجُوباً)، بأنْ قامَتْ فيه قَرينةٌ تَدلُّ على خُصوصيَّةِ الفعلِ المَحذُوفِ، وفي مَوضعِ الفعلِ لفظٌ يَقومُ مَقامَهُ، كما في (باب الاشتغالِ، والمُنادى)، أو كثرةٌ تُغني عنه، كما جاء في التَّحذيرِ والإغراءِ إذا كُرِّرَ، كـ«الطَّريقَ الطَّريقَ، والأسدَ الأسدَ، وأَخاكَ أخاكَ» ونَحوِها؛ لأنَّ أَحَدَ الاسمَينِ قد صارَ كالنَّائبِ عن العاملِ، وهل هو الأوَّلُ

---

(١) «الفواكه» (ص٢٩٠-٢٩١).

(٢) أي: في قِراءة غير حَفصٍ من رُواة العشرة؛ فإنه قد قَرأ بالإضافة.

(٣) ماضياً لا أمراً لِلمُستهلِّين؛ إذ المقصودُ أن يُخبرَ عن إبصارِهم؛ بدليل أن التكبير مِنهم لا يكون إلا بعد رُؤيتِه، وعليه فاللام في (لِلمستهلِّين) بمعنى (عن).

في مَواضِعَ، ....

الكواكب الدرية

أو الثَّاني؟ قالَ الأَندَلُسيُّ[(١)]: والأشبهُ أنْ يكونَ الأوَّلَ؛ لأنَّه في موضعِ الفعلِ، وإنْ أُفرِدَ لم يَجِبْ إضمارُ العاملِ، بل يَكونُ إضمارُه حينئِذٍ جائزاً.

ووُجوبُ الإضمارِ (في مَواضِعَ) سَبعةٍ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها مَوضعَينِ فقطِ: الاشتِغالَ، والمُنادى.

والثَّالثُ: المَنصوبُ على الاختِصاصِ، وهو مَنصوبٌ بـ«أَخُصُّ» مُقدَّراً بعدَ ضميرِ المتكلِّمِ وحدَه، أو ومَعه[(٢)] غيرُه، ويَكونُ: إمَّا بـ«أل» نحوُ: «نحنُ ـ العرَبَ ـ أَقْرَى[(٣)] النَّاسِ للضَّيفِ»، وإمَّا مُضافاً إضافةً مَعنويَّةً لا إضافةً لَفظيَّةً، نَحوُ: «نحنُ ـ مَعَاشِرَ الأَنْبياءِ ـ لا نُورَثُ[(٤)]».

والرَّابعُ: المَنصوبُ على الإغراءِ، وهو تَنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ لِيَفْعَلَهُ، وهو مَنصوبٌ بتَقديرِ: «اِلْزَمْ» واجبَ الحذفِ إنْ كُرِّرَ كـ«الصَّلاةَ الصَّلاةَ»، أو عُطِفَ عليه نحوُ: «السَّيفَ والرُّمحَ»، وإلَّا جازَ ذِكرُه[(٥)] كقَولِهِ تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، و«دُونَكَ زيداً».

والخامسُ: المَنصوبُ بالتَّحذيرِ، وهو تنبيهُ المخاطَبِ على أَمرٍ مذمومٍ ليَجْتَنِبَهُ، وهو مَنصوبٌ بنحوِ: «اتَّقِ» واجبَ الحذفِ إنْ كُرِّرَ كـ«الأسدَ الأسدَ»، أو عُطِفَ عليه كـ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، أو كانَ بلفظِ «إيَّاك» نحوُ: «إِيَّاكَ مِن الأَسدِ»؛ إذ الأصلُ: «باعِدْ

---

(١) هو أبُو محمَّد القاسم بن أحمدَ بن الموفَّق الأندلُسي المرسيُّ اللُّورقي، من عُلماء العربية بالأندلس، نسبتُه إلى لُورقة بمُرْسِيَة، رحل إلى العراق وسورية، وتُوفي بدمشق. له «شَرح المفصَّل»، و«شَرح الشاطبية» و«المباحِث الكامِلية في شرح الجزوليَّة»، والرضيُّ كثيرُ النَّقل عنه في «شرح الكافية» مع أنه مِن مُعاصِريه. تُوفي سنة (٦٦١هـ).

(٢) فيه إدخالُ حرف العطف على مثلِه.

(٣) من (قِرَى الضيف) بالكسر، وفي طبعةٍ: (أقرأ) بالهمز وهو تحريف.

(٤) تقدَّم في كلام الشارح سابقاً، وقد نصَّ هناك على أنَّ الصحيح في روايتِه: (إنَّا معاشر. . .) وأنه بلفظ (نحن) غيرُ موجود، فتأمَّل!.

(٥) أي: الفعلِ المقدَّر وهو (الزَم) وما أشبَهه، فحينئذٍ يكون تمثيلُه الآتي بالآية وبـ(دُونك زيداً) على غيرِ ما يَنبغي؛ لأن العامل فيهما اسمُ فِعل، والأولى التَّمثيل بـ(الزَم أخاكَ) مثلاً.

مِنْها:

الكواكب الدرية

نَفسَكَ مِن الأَسدِ»، ثمَّ حُذِفَ «باعِدْ» وفاعلُه والمُضافُ ـ وهو: «نفسَ» ـ، فانفصلَ الضَّميرُ الذي هو الكافُ فصار: «إيَّاكَ»، ونحوُ: «إيَّاكَ والأسدَ»، والأصلُ: «اِحْذَرْ تَلاقيَ نَفْسِكَ والأَسَدَ» بنصبِ «الأَسدَ» عَطفاً على «تَلاقيَ»، فحُذِفَ «احْذَرْ»[1]، ثمَّ «تَلاقيَ»[2]، ثمَّ «نَفْسَ»، فانتَصَبَ الضَّميرُ وانفَصلَ.

السَّادسُ: المثَلُ الواردُ بِحَذْفِ المَفعولِ، كـ«الكلابَ على البَقَرِ»، يَعني: بقرَ الوَحْشِ، بنَصبِ «الكلابَ» بفعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «أَرْسِلْ».

والسَّابعُ: شبهُ المثلِ في الاستِعمالِ، ومنه قَولُه تَعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وأْتُوا خيراً، وكـ«أهلاً وسَهلاً، ومَرحباً» أي: «صادَفْتَ أهلاً، وأَتيتَ مكاناً ليِّناً، ومكاناً رَحْباً» أي: واسِعاً، ويَجوزُ كونُها مَفعولاً مُطلَقاً، أي: «أَهَلتَ أهلاً[3]، وسَهُلتَ سَهْلاً[4]، ورَحُبَ منزِلُك مَرْحباً[5]».

(مِنهَا) أي: مِن المواضعِ السَّبعةِ التي يَكونُ فيها حَذفُ عاملِ المَفعولِ واجباً:



(١) أي: مع فاعلِه.

(٢) أي: فأُنيب عنه المضاف إليه فانتَصب.

(٣) أي: تَأهَّلتَ تَأهُّلاً، فقدَّر له ـ أي: المبردُ ـ فِعلاً وإن لم يكُن له فِعل. أفادَه الرضي، لكن في كُتب اللغة: أهَلَ يَأهِلُ ويَأهُلُ: اتَّخذ أهلاً.

(٤) في «الرَّضي»: وسهُل مَوضعُك سَهلاً، على وَضعِ (سَهلاً) موضِعَ (سُهولة). اهـ

(٥) أي: رُحْباً.

بابُ الاشتِغال

وحَقِيقَتُهُ: أنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ويَتَأخَّرَ عَنهُ فِعلٌ أو وَصْفٌ، مُشْتَغِلٌ بِالعَمَلِ في ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ، أَو في مُلابِسِهِ، عَنِ العَمَلِ في الاسْمِ السَّابِقِ، نَحوُ: «زَيداً اضْرِبْهُ»، و«زَيداً أنا ضارِبُهُ الآنَ أو غداً»، ....

بابُ الاشتِغالِ

أي: اشتِغالِ العاملِ عن نَصبِ الاسمِ السَّابقِ، (**وحَقِيقَتُه: أنْ يَتقَدَّمَ اسمٌ، ويَتَأَخَّرَ عنه فِعلٌ**) مُتصرِّفٌ، (**أو وَصفٌ**) وهو: ما يَعمَلُ عملَ الفعلِ كاسمِ الفاعلِ؛ لأنَّه في معنَى الفعلِ، (**مُشتَغِلٌ**) أي: الفعلُ أو الوَصفُ (**بِالعَمَلِ**) أي: عَمَلِ النَّصْبِ (**في**) محلِّ (**ضَمِيرِ الِاسمِ السَّابِقِ، أو**) مشتَغِلٌ بالعَمَلِ (**في مُلابِسِهِ**) أي: في اسمٍ يُلابِسُ الضَّميرَ: إمَّا بأنْ يُضافَ إليه نَحوُ: «زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، ويَكونَ[1] موصوفاً بِعاملِ ذلك الضَّميرِ، أو مَوصولاً به، نحوُ: «زيداً ضَربْتُ رَجلاً يُحِبُّهُ»، و«زيداً ضربتُ الذي يُحِبُّهُ»، قالَ الرَّضيُّ: وضابِطُ المُلابَسَةِ أنْ يَكونَ ضميرُ المَنصوبِ مِن تَتِمَّةِ المَنصوبِ بالمفسِّرِ، (**عنِ العَملِ في الاسمِ السَّابِقِ**) أي: في لفظِهِ، نحوُ: «زيداً ضَرَبْتُهُ»، أو في محلِّه نحوُ: «هذا ضَرَبتُهُ»، ولولا اشتِغالُهُ بالعَملِ في الضَّميرِ لَعَمِلَ في ذلك الاسمِ السَّابقِ.

(**نَحوُ: «زَيداً اضْرِبْهُ»**)، هذا مِثالٌ لما اشتَغَلَ فيه الفعلُ بِالعملِ في ضَميرِ الاسمِ السَّابقِ، **وإعرابُه**: «زيداً»: مَفعولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً، والتَّقديرُ: اضْرِبْ زَيداً؛ لأنَّه لا يَجوزُ لك إبرازُ الفعلِ؛ استِغناءً عنه بِتَفسيرِه، ولا يَصِحُّ أنْ يَكونَ مَنصوباً بما بعدَه؛ لأنَّ الفعلَ لا يُمكِنُ إعمالُه إعمالَينِ مِن جهةٍ واحدةٍ، و«اضْرِبْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، والهاءُ: مَفعولٌ به، والجُملةُ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ[2].

(**و«زَيداً أنَا ضارِبُهُ الآنَ، أو غداً»**)، هذا مِثالٌ لما اشتَغَلَ فيه الوَصفُ بِالعملِ في الضَّميرِ، **وإعرابُه**: «زيداً»: مَفعولٌ لوصفٍ مَحذوفٍ وُجوباً يُفَسِّرُه ما بعدَه، والتَّقديرُ: أنا ضاربٌ زيداً،

---

(١) الصواب: أو يكونَ.

(٢) مُفسِّرة، ويقال أيضاً: تفسيريَّة.

و«زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، وقَولِهِ تعالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣].

الكواكب الدرية

وجُملةُ «أنا ضارِبُهُ»: مُبتدأٌ وخبرٌ مُضافٌ إلى ضميرِ الاسمِ السَّابقِ، و«ضاربُ»: اسمُ فاعلٍ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنَا، وهو مُضافٌ، ومَفعولُهُ مُضافٌ إليه. وأَشارَ بِقَولِهِ: «الآنَ، أو غداً» إلى أنَّ الوصفَ لا يَعملُ إذا كانَ مُجرَّداً مِن «أل» إلَّا إذا كانَ للحالِ أو الاستِقبالِ، كما سيُعلَمُ مِن (بابِ اسمِ الفاعلِ) إنْ شاءَ اللهُ تعالى، فخرجَ: «زَيدٌ أنتَ ضارِبُهُ أَمسِ»، فلا يَجوزُ فيه نَصبُ «زيدٍ»؛ لأنَّ الوَصفَ غيرُ عاملٍ.

(و«زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ»)، هذا مِثالٌ لما اشتَغلَ فيه الفعلُ بالعملِ في المُلابسِ لِضَميرِ الاسمِ السَّابقِ، **وإعرابُه**: «زيداً»: مَفعولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: أَهَنْتُ زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ[1]، ولا يَصِحُّ أنْ يُقدَّرَ: ضَرَبتُ زيداً؛ لأنَّك لم تَضْرِبْ زيداً، أشارَ إليه ابنُ هشامٍ وغَيرُه.

ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ مِثالاً لما اشتَغلَ فيه الوَصفُ بِالعملِ في مُلابِسِ ضَميرِ الاسمِ السَّابقِ، وذلك نحوُ: «زيداً أنا ضاربٌ غُلامَهُ الآنَ، أو غَداً»، ويكونُ تقديرُ العاملِ في الاسمِ السَّابقِ حينئذٍ: أنَا مُهِينٌ زيداً.

(و) مِن اشتِغالِ الفِعلِ بالعَملِ في الضَّميرِ (قَولُه تَعالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾) أي: ما مِن مولودٍ يُولَدُ إلَّا وهو مَقرُونٌ بعملِهِ، وما قُدِّرَ له مِن خيرٍ وشرٍّ، وسَعادةٍ وشقاوةٍ، ويَلزمُه ذلك لُزُومَ الطَّوقِ في عُنُقِهِ، فلا يَنفكُّ عنه أبداً، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «كلَّ»: مَفعولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً تَقديرُه: ألزَمْنا كلَّ إنسانٍ[2]، ﴿أَلْزَمْنَٰهُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «أَلْزَمَ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى: صيَّرناه لازماً له، تَنصِبُ مَفعولَينِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ أوَّل، و«طائرَ»: مَفعولٌ ثانٍ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، وجُملةُ ﴿فِى عُنُقِهِۦ﴾: حالٌ مِن «طائرَ» مُتعلِّقٌ بـ«كائنٍ أو مُستقِرٍّ[3]»[4].

---

(١) أي: وباقي الإعراب ظاهر.

(٢) و«كُلَّ» مضاف، و﴿إِنسَٰنٍ﴾ مضاف إليه مجرور.

(٣) الأحسَنُ: كائناً أو مُستقرًّا.

(٤) وجملة ﴿أَلْزَمْنَٰهُ﴾ تفسيريَّة لا محلَّ لها.

فالنَّصْبُ في ذَلِكَ كُلِّهِ بِمَحذُوفٍ وُجُوباً يُفَسِّرُهُ ما بَعدَهُ، والتَّقدِيرُ: اضْرِبْ زَيداً اضْرِبْهُ، وأنَا ضارِبٌ زَيداً أنا ضارِبُهُ، وأَهَنْتُ زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ، وأَلزَمْنا كُلَّ إنسانٍ أَلزَمْناهُ.

(فالنَّصبُ في ذَلِكَ كُلِّهِ) أي: في جَمِيعِ الأَمثلةِ المَذكورةِ (بِمَحذُوفٍ) أي: بعاملٍ مَحذوفٍ؛ فِعلاً كانَ أو وَصفاً، (وُجُوباً) فلا يَجوزُ إظهارُه؛ ويُشترَطُ كونُ المَحذوفِ المقدَّرِ مُماثلاً لِلمَذكورِ، أي: مُناسِباً له في المعنَى[١]، كتَقديرِ: «ضرَبتُ» في: «زيداً ضرَبتُهُ»، أو مُستَلزِماً[٢] له كتَقديرِ: «أهَنتُ» في: «زيداً ضرَبتُ غُلامَهُ»؛ فإنَّ ضَرْبَ الغُلامِ يَستَلزِمُ إهانةَ سيِّدِهِ بحسَبِ العادَةِ، (يُفَسِّرُهُ ما بَعدَهُ)، فلا يَجوزُ إظهارُه[٣]؛ لأنَّ مِن عادَتِهم أنَّهم لا يَجمَعونَ بينَ مُفسِّرٍ ومفسَّرٍ.

ثمَّ اعلَمْ[٤] أنَّه يُشترَطُ كونُ المَحذوفِ المقدَّرِ مُماثلاً لِلمَذكورِ، أي: مُناسباً له في المعنَى، أو مُستَلزِماً له، ولِذا قالَ: (والتَّقدِيرُ) لِلعاملِ المَحذوفِ في الأمثِلَةِ السَّابقةِ مُختَلِفٌ، فالتَّقديرُ في المثالِ الأَوَّلِ: (اِضْرِبْ زَيداً اضْرِبْهُ، و) في الثَّاني: (أنَا ضارِبٌ زَيداً أنَا ضارِبُهُ)، وهذانِ المثالانِ المقدَّرُ[٥] فِيهما مماثلٌ لِلمَذكورِ، (و) التَّقديرُ في المثالِ الثَّالثِ: (أَهَنْتُ زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ)، وهذا المثالُ المقدَّرُ فيه مُستلزِمٌ للمَذكورِ؛ لأنَّ ضَرْبَ الغُلامِ يَستلزِمُ إهانةَ سيِّدِهِ بِحسَبِ العادةِ، (و) التَّقديرُ في المثالِ الرَّابعِ: (أَلْزَمْنا كُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْناهُ)، وهذا المثالُ المقدَّرُ فيه مماثلٌ لِلمذكورِ. وإذا قُلتَ: «زيداً مررتُ به» فالتَّقديرُ: «جاوَزتُ زَيداً مرَرتُ به»، وهذا ممَّا المقدَّرُ فيه مُستَلزِمٌ للمَذكورِ؛ لأنَّ المجاوَزةَ مُستَلزِمةٌ لِلمُرورِ. والجُملةُ المفسِّرةُ في الأمثلةِ كلِّها لا محلَّ لها مِن الإعرابِ.

---

(١) عبارةُ الفاكهي: (مُماثل للمذكور معنًى)، وهي أسهَلُ وأوضحُ؛ إذ تفسيرُ المُماثلة بالمناسَبة في كلام الشارح ليس بظاهر.

(٢) معطوفٌ على (مُماثلاً) لا على (مناسباً).

(٣) أي: المفسَّر المحذوف.

(٤) لم أفهم وجهَ تكرار الكلام السابق ههنا؛ فليُنظر!

(٥) مبتدأٌ خبرُه (مماثلٌ) الآتي.

ومِنها: **المُنادَى** ....

الكواكب الدرية

تَنبيه: إنَّما يَجبُ النَّصبُ في بابِ الاشتغالِ إنْ وقعَ الاسمُ المَنصوبُ بعدَ أداةٍ تَختَصُّ بِالفعلِ، كأدواتِ الشَّرطِ نحوُ: «إنْ زيداً لَقِيتَه فأكْرِمْهُ»، أو أدواتِ التَّحضِيضِ نحوُ: «هلَّا زيداً أكرَمْتَهُ»، أو أدَواتِ الاستِفهامِ[1] نحوُ: «متَى زيداً رَأيتَهُ؟»، وإلَّا فلا يَكونُ النَّصبُ واجباً، بل قد يَجِبُ رَفعُه بالابتداءِ، وذلك إذا وَلِيَ ما يَختصُّ بِالابتداءِ، كـ«إذا» الفُجائيَّةِ نحوُ: «خرَجتُ فإذا زيدٌ يَضرِبُهُ عَمرٌو»، أو كانَ لا يَصلُحُ عَملُ ما بعدَه فيه نحوُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، فـ«كلٌّ»: مُبتَدأٌ، ولو نُصِبَ بتقديرِ: فعَلُوا كلَّ شيءٍ، لَفَسَدَ المعنى؛ إذ هُم لم يَفعلُوا شَيئاً في الزُّبرِ، أي: كُتُبِ الحَفَظَةِ، وإنَّما التَّقديرُ: وكلُّ شيءٍ مَفعُولٍ لهم ثابِتٌ في الزُّبُرِ.

❁ ❁ ❁

(ومِنها) أي: مِن المواضعِ التي يُضمَرُ فيها العاملُ وُجوباً: (المُنادَى)[2] بجميعِ أنواعِهِ، وهو: المطلوبُ إقبالُهُ بحرفٍ مِن حُروفِ النِّداءِ الثَّمانيةِ:

الأوَّلُ: الهمزةُ، نحوُ: «أَزيدُ»، وهي للقَريبِ.

والثَّاني: «أيْ» بِالقَصرِ والسُّكونِ، نحوُ قولِهِ ﷺ لِعَمِّهِ أبي طالبٍ: «**أيْ عَمِّ! قُلْ: لا إلَهَ إلَّا اللهُ**»[3]، وهي لِلقَريبِ أيضاً[4].

والثَّالثُ: «يا»، وهي أمُّ البابِ، وهي لِنِداءِ البَعيدِ حقيقةً، أو حُكماً كالنَّائمِ والسَّاهي، وقد يُنادَى بها القَريبُ تَوكيداً[5].

---

(١) أي: غيرِ الهمزة.

(٢) لم يُفرده المُصنِّف ببابٍ مُستقِلٍّ لأنه داخلٌ تحتَ بابِ المفعول به، بِخِلاف بقيَّة المفاعيل، إلا أنه كان يَنبغي إفرادُه بعُنوانِ فَصلٍ مُستَقِلٍّ، أو تَقديمُه على البابِ قبلَه؛ لِتَفادِي جعلِه فَرعاً تابعاً مع الفَصلِ بينَه وبين أصلِه ـ وهو بابُ المَفعولِ به ـ بِبابِ الاشتِغال.

(٣) أخرجَه البُخاري (٣٨٨٤) عن سَعيد بن المسيّب عن أبيه. وأخرجَه أيضاً مُسلِم (١٣٣) لكنْ بِلَفظ: (يا عَمِّ).

(٤) والأكثَرون ـ ولا سيَّما من المتقدِّمين ـ على أنها لِلبَعيد.

(٥) عبارةُ بعضهم: والاستِعمالُ بِشَهادة الاستِقراء يَقتضي أن يُنادَى بِها القريبُ والبعيد.

نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»؛ فَإنَّ أَصلَهُ: أَدْعُو عَبْدَ اللهِ، فحُذِفَ الفِعلُ وأُنِيبَ «يا» عَنهُ.

والمُنادَى خَمْسَةُ أَنواعٍ: ....

الكواكب الدرية

والرَّابعُ: «أيَا» نحوُ: «أيا زيدُ»، وهي لِلبَعيدِ.

والخامسُ: «هيَا» لِلبعيدِ، وهاؤُها بدلٌ مِن همزةِ «أيَا»، وقيل: هي أصلٌ.

والسَّادسُ: «آيْ» بِالمدِّ والسُّكونِ، نحوُ: «آيْ زيدُ»، بمعنى: يا زيدُ.

والسَّابعُ: «وَا»، وهي عندَ الجُمهورِ مُختَصَّةٌ بِالنُّدْبَةِ، وحُكِيَ استِعمالُها في غيرِ النُّدْبَةِ قليلاً، كقولِ عُمرَ رضي الله عنه: «وَا عَجَبًا لكَ يا ابنَ عبَّاسٍ»[١].

والثَّامنُ: «آ» بِالمدِّ، بأنْ يُؤتَى بعدَ الهمزةِ بالألفِ.

وإنَّما يَظهرُ نَصبُ المُنادى إذا كانَ مُضافاً (نَحوُ: «يا عبدَ اللهِ») و«يا رَسولَ اللهِ»، أو شَبِيهاً بالمُضافِ نحوُ: «يا طالِعاً جَبَلاً»، أو نَكرةً غيرَ مَقصودةٍ، نحوُ قَولِ الواعظِ: «يا غافِلاً والموتُ يَطلُبُهُ»، وفِيما عدَا ذلك لا يَظْهَرُ نَصبُهُ، وإنَّما يَكونُ مَنصوباً مَحلًّا؛ لأنَّه مَفعولٌ به مِن حيثُ المعنَى؛ (فإنَّ أَصْلَهُ) أي: أصلَ نحوِ: «يا عبدَ اللهِ»: (أَدْعُو) أو أَطلُبُ أو أُنادِي (عَبْدَ اللهِ، فحُذِفَ الفِعلُ، وأُنِيبَ «يا» عَنهُ)، أي: وعُوِّضَ عنه حرفُ النِّداءِ لِلتَّخفيفِ، ولِيَدُلَّ على الإنشاءِ[٢]. وإنَّما وَجبَ حذفُ العاملِ ـ وهو «أَدعُو» ـ لامتِناعِ الجمعِ بينَ المُعوَّضِ والمُعوَّضِ عنه.

وظاهرُ كلامِهِ[٣] أنَّ انتِصابَ المُنادى مَذهَب سِيبويهِ، وقال المبرِّدُ: النَّاصبُ له حَرف على أنَّه مَفعول به وأنَّ ناصبَهُ فِعلٌ مُقدَّرٌ وهذا النِّداءُ لِسَدِّهِ مَسَدَّ الفعلِ.

(والمُنادَى خَمْسةُ أَنواعٍ) على المَشهُورِ:

---

(١) جزءٌ من حديث تخيير نِساء النبي ﷺ، أخرَجه البخاري (٥١٩١) ومُسلم (٣٦٩٥).

(٢) لأن الفعل وإنْ أُريد به هنا الإنشاء لكنَّه يُوهم الإخبار بناءً على أصلِه. الفاكهي.

(٣) قوله: (وظاهر كلامِه... إلى آخرِ السطرَين) وَقَع على ما أثبَتناه هنا في النُّسَخ الثلاثة، ولا مَعنى لكلامِه حينئذٍ، والظاهرُ أنَّ فيهما تقديماً وتأخيراً بسبب انتِقال النَّظر بين الكلمات أو نحوِ ذلك، وصوابُ العبارة ـ إن شاء الله تَعالى ـ على ما ترجَّح عِندي: وظاهرُ كلامِه أنَّ انتِصابَ المُنادى على أنَّه مَفعولٌ به، وأنَّ ناصِبَهُ فِعلٌ مُقدَّرٌ، وهذا مَذهَبُ سِيبويهِ، وقال المبرِّدُ: النَّاصبُ له حَرفُ النِّداءُ لِسَدِّهِ مَسَدَّ الفعلِ.

المُفرَدُ العَلَمُ، والنَّكِرةُ المَقصُودةُ، والنَّكِرةُ غيرُ المَقصُودةِ، والمُضافُ، والمُشَبَّهُ بالمُضافِ.

فأمَّا المُفرَدُ العَلَمُ والنَّكِرةُ المَقْصُودةُ فَيُبْنَيانِ على ما يُرفَعانِ بِهِ في حالِ الإعرابِ، فَيُبْنَيانِ على الضَّمِّ إنْ كانَا مُفرَدَينِ نَحوُ: «يا زَيدُ، ويا رَجُلُ»، ....

الكواكب الدرية

(المُفرَدُ العَلَمُ)، وهو: ما كانَ تَعريفُهُ سابقاً على النِّداءِ كـ«يا زيدُ»، وهو باقٍ بعدَ النِّداءِ على تَعريفِهِ السَّابقِ بالعَلَمِيَّةِ استِصحاباً له بعدَ النِّداءِ، غيرَ أنَّ الخِطابَ أَحدَثَ فيه نَوعاً مِن التَّخصيصِ على جِهةِ التَّأكيدِ كما تُخصِّصُهُ الصِّفَةُ.

(والنَّكِرةُ المَقصُودَةُ)، وهي: ما عَرَضَ تَعريفُها بالنِّداءِ بأنْ قُصِدَ بها مُعَيَّنٌ، كقَولِكَ: «يا رجلُ» تُريدُ به شَخصاً مُعَيَّناً.

(والنَّكِرةُ غَيرُ المَقصُودةِ) بالذَّاتِ، وإنَّما المَقصودُ واحدٌ مِن أَفرادِها، نحوُ: «يا إنساناً أَنْقِذْني».

(والمُضافُ) إلى غَيرِهِ إضافةً لفظيَّةً، نحوُ: «يا ضاربَ غُلامِهِ»، أو إضافةً مَعنويَّةً نحوُ: «يا غُلامَ زيدٍ».

(والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ)، وهو: كلُّ اسمينِ أَحدُهما مُرْتَبِطٌ بالآخَرِ على ما سيَأتي.

(فأمَّا المُفرَدُ العَلَمُ والنَّكِرَةُ المَقصُودَةُ، فيُبنَيانِ) لفظاً أو تَقديراً (عَلى ما يُرفَعانِ بِهِ في حالِ الإعرابِ) لفظاً، أو تقديراً، أو مَحلًّا، مِن غيرِ تَنوينٍ إلَّا في الضَّرورةِ.

(فيُبنَيانِ على الضَّمِّ إنْ كانَا مُفرَدَينِ، نَحوُ: «يا زَيدُ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «زيدُ»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، (و«يا رَجُلُ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «رجلُ»: مُنادًى نكرةٌ مَقصودةٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لأنَّ المَقصودَ به مُعيَّنٌ، ومثلُ ذلك المُعربُ تَقديراً نحوُ: «يا مُوسَى»، فإنَّه مُنادًى مُفردٌ مَبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الألِفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، والمُعرَبُ مَحلًّا كالمَوصولِ نحوُ: «يا مَن لا إلهَ إلَّا هو»، واسمِ الإشارةِ نحوُ: «يا هذَا القائمُ»، والضَّميرِ نحوُ: «يا أنتَ، ويا إيَّاكَ[1]»، و«يا هو» ....

(١) حَكاه سيبَويه عن العرب، وفيه دليلٌ على أنَّ الأصلَ في كُلِّ مُنادًى النصبُ؛ إذ لمَّا كان المنادى مَنصوباً وكَنَّوا =

أو جَمعَ تَكسِيرٍ نَحوُ: «يا زُيُودُ، ويا رِجالُ»، أو جَمعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً نَحوُ: «يا مُسْلِماتُ»، أو مُرَكَّباً مَزْجِيًّا نَحوُ: «يا مَعدِي كَرِبُ»، ....

الكواكب الدرية

في نِدائِه تعالى[١]، ويَمتنِعُ نداءُ غيرِهِ بِه[٢] كما قالَ بَعضُ المحقِّقينَ، وألَّفَ فيه مُؤلَّفاً حافِلاً، فالمُنادَى في جميعِ ذلكَ مبنيٌّ المحلِّ على الضَّمِّ.

(أو) كانَا (جَمْعَ تَكسِيرٍ[٣]) لمُذكَّرٍ، أو مُؤنَّثٍ، (نَحوُ: «يا زُيُودُ»)، هذا مثالٌ لِلمُنادى المُفردِ المَجموعِ جمعَ تَكسيرٍ لمُذكَّرٍ، (و«يا رِجالُ»)، هذا مثالٌ لِلمُنادى النَّكِرَةِ المَقصودَةِ المَجمُوعةِ جمعَ تَكسيرٍ، ومثالُ المُنادى المُفرَدِ المَجموعِ جمعَ تَكسيرٍ لمُؤنَّثٍ: «يا هنودُ»؛ لأنَّه جمعُ «هندٍ» جمعَ تَكسيرٍ، ومثالُ المُنادى النَّكِرَةِ المَقصودَةِ المَجموعةِ جَمعَ تَكسيرٍ المبنيَّةِ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ: «يا أُسارَى»، فـ«يا» في جميعِ ذلك حَرفُ نداءٍ، وما بَعدَها مُنادًى مبنيٌّ على ضمَّةٍ ظاهِرَةٍ كالثَّلاثةِ الأُوَلِ، وعلى ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ كالمثالِ الرَّابعِ.

(أو) كانَا (جَمعَ مُؤنَّثٍ سالِماً) بالنَّصبِ نعتٌ لـ«جمعَ»، (نَحوُ: «يا مُسْلِماتُ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«مُسلِماتُ»: مُنادًى نكرةٌ مَقصودةٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومثالُ المُنادى المُفرَدِ المَجموعِ جمعَ مُؤنَّثٍ سالماً: «يا هِنداتُ».

(أو) كانَا (مُركَّباً) تَركيباً (مَزجِيًّا نَحوُ: «يا مَعدِيكَرِبُ») بضمِّ الباءِ، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«مَعدِيكَرِبُ»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومعناه فيما قالَ أحمدُ بنُ يحيى ثَعلبٌ: عدَاه الكَرْبُ، أي: تَجاوزَهُ، حكى ذلك أبو الفتحِ عن الفارسيِّ. ومِن المُركَّبِ المزجِيِّ نحوُ: «سِيبَوَيهِ»، فتقولُ فيه: «يا سِيبَوَيهِ» بِالبناءِ على الكَسْرِ، كما تَقولُ: «يا حَذامِ، وقَطامِ» ونحوها

= عنه؛ أتَوا بِضَمِير المنصوب. وأمَّا (يا أنتَ) ففيهِ إنابةُ ضمير الرَّفع عن ضمير النَّصب، أو إنه لمَّا اطَّرد مَجيئه بلفظِ المرفوع جاز مَجيئُه بِلَفظ ضَمِير الرفع.

(١) في «الحدائق النَّدية» (١/ ٤٢٦): قال المراديُّ في «شرح التَّسهيل»: وقَولُ بعض الصُّوفيَّة: (يا هو) ليس جارياً على كلامِ العرب، وقال شَعبان ـ أي: الآثاري ـ في «أَلفيَّته»:

ولا تَقُل عِندَ النِّداءِ: يا هُوْ   وليسَ في النُّحاةِ مَن رَواهُ

(٢) أي: كما يَمتنِع نداءُ المتكلِّم نفسَه اتِّفاقاً.

(٣) في هامش طبعةٍ: قولُه: (أو جمع... إلخ) معطوفٌ على قولِه: (مفردَين)، فكان الواجبُ عربيَّةً أن يقولَ: (أو جمعَي تكسير)، وكذا يُقال في قوله: (أو جمع مؤنث) وقولِه: (أو مركباً). اهـ مُصححه.

ويُبْنَيانِ على الألِفِ في التَّثْنِيَةِ نَحوُ: «يا زَيدانِ، ويا رَجُلانِ»، وعلى الواوِ في الجَمْعِ نَحوُ: «يا زَيدُونَ».

الكواكب الدرية

مِن الأعلامِ المبنيَّةِ قبلَ النِّداءِ، فإنَّك تَبنِيها بعدَ النِّداءِ على ما كانَتْ عليه قبلَه، وتُقَدِّرُ فيها الضَّمَّةَ كما تُقدِّرُها في المُعتلِّ، كـ«الفتى، والقاضي»، ويَظهَرُ أثرُ ذلك في التَّابعِ، فتقولُ: «يا سِيبَويهِ العالمُ»؛ برفعِ «العالِمُ» مُراعاةً للضَّمَّةِ المُقدَّرةِ في آخِرِ «سِيبَويهِ» وإنْ كانَ مَبنيًّا لفظاً على الكسرِ، ونَصبِهِ مُراعاةً لمحلِّهِ كما يُفعَلُ في تابعِ المُنادَى[1].

والعَلَمُ المُركَّبُ الإسنادِيُّ المَحكِيُّ كما هو عليه كَالمبنيِّ في تَقديرِ الضَّمَّةِ في آخِرِهِ، فتَقولُ: «يا تَأَبَّطَ شرًّا»، و«يا بَرَقَ نَحرُهُ»، **وإعرابُه**: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«تَأَبَّطَ شَرًّا»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ في آخِرِهِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ، ومِثلُهُ «بَرَقَ نحرُه».

وتَقولُ في إعرابِ «يا سِيبَويهِ»: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«سِيبَويهِ»: مُنادًى مُفردٌ[2] مبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ البناءِ[3]، وفي نحوِ: «القاضي»: مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ، وفي نحوِ: «الفتَى، ومُوسى»: مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ. ومعنى «تَأَبَّطَ شرًّا»: جَعَلَ السِّلاحَ تحتَ إبطِهِ[4].

(**ويُبنَيانِ على الألِفِ في التَّثنِيَةِ**) أي: المثنَّى، نِيابةً عن الضَّمَّةِ، (**نَحوُ: «يا زَيدَانِ»**)، هذا مِثالُ المُنادى المُفرَدِ، (**و«يا رَجلانِ»**)، هذا مِثالُ النَّكرةِ المَقصُودةِ، وتَقولُ في إعرابِ الأَوَّلِ: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«زَيدانِ»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ على ما يُرفَعُ به لو كانَ مُعرَباً، وهو الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وفي إعرابِ الثَّاني: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«رَجلانِ»: مُنادًى نكرةٌ مَقصودةٌ مبنيٌّ على ما يُرفَعُ به لو كانَ مُعرَباً، وهو الألِفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى.

(و) يُبْنَيانِ (**علَى الواوِ في الجَمعِ**) المُذكَّرِ السَّالمِ نِيابةً عن الضَّمَّةِ، (**نَحوُ: «يا زَيدُونَ»**)، هذا مِثالُ المُنادى المُفرَدِ، وتقولُ في إعرابِهِ: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«زَيدُونَ»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ

---

(١) أي: الذي تجدَّد بِناؤه نحو: (يا زيدُ الفاضل).

(٢) أي: عَلَم.

(٣) أي: الأصليَّةِ وهي الكسرةُ.

(٤) فيه تَسمُّح يُعلَم من الرُّجوع إلى أقوالهم في سَبَب التسمية.

. . . .

على ما يُرفَعُ به لو كانَ مُعرَباً، وهو الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، ومثالُ النَّكرةِ المَقصُودةِ: «يا مُسلِمُونَ»، فتُعرِبُه كما تُعرِبُ «يا زَيدُون» غيرَ أنَّك تَقولُ فيه: مُنادًى نكرةٌ مَقصودةٌ؛ لأنَّ مُفردَهُ ـ وهو «مُسلِمٌ» ـ نَكِرةٌ، بخلافِ «زَيدونَ»، فإنَّ مُفردَه ـ وهو «زيدٌ» ـ مَعرفةٌ، وبهذا يَتَبَيَّنُ الفرقُ بينَ المُفردِ والنَّكرةِ المَقصُودةِ. ولم يَذكُرِ المصنِّفُ مِثالاً لِلنَّكرةِ المَقصودةِ في المُركَّبِ المزجيِّ[1]، بل اقتصرَ على «مَعدي كَرِب»، وهو مِثالٌ لِلمُفرَدِ العَلَمِ.

تَنبيه: إنَّمَا بُنيَ المُفرَدُ المعرِفَةُ والنَّكرةُ المَقصودةُ مع أنَّ أصلَهُما الإعرابُ لِمُشابَهتِهما لكافِ «أَدعوكَ» في الإفرادِ والتَّعريفِ، وتَضَمُّنِ معنى الخطابِ، وهذه الكافُ تُشْبِهُ كافَ «ذاك» لفظاً ومعنًى، فصارَ كلٌّ مِنهما مُشابهاً لِشَبَهِ الحَرْفِ، فلِهذا قالَ هُطَيل: البِناءُ هَهنا عارضٌ لِشبهٍ بَعيدٍ. وبُنِيَا على الحَركةِ لِيُعْلَمَ أنَّ لهما أَصلاً في الإعرابِ، وكانَتْ ضمَّةً إيثاراً له بأَقوى الحركاتِ؛ إذ كان مُعرَباً في الأصلِ، ولِلفَرقِ بينهما وبينَ المُنادى المُضافِ.

وإذا اضطُرَّ إلى تَنوينِهما جازَ أنْ يُنوَّنَا مَضمُومَينِ، نحوُ قولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيها ... وليسَ علَيكَ يا مَطرُ السَّلامُ[2]

ومَنصوبَينِ كقولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

ضَرَبَتْ صَدْرَها إِليَّ وقالَتْ: ... يا عَدِيًّا لقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِي[3]

وإذا وُصِفَ المُنادى المُفرَدُ العَلَمُ بـ«ابن، أو ابنَة» مُضافَينِ لِعَلَمٍ نحوُ: «يا زيدُ بنُ سَعدٍ، ويا فاطمةُ ابنةُ محمَّدٍ»: جازَ ضمُّه وفَتحُه، ولا أَثَرَ لِلوَصفِ بـ«بِنت» عندَ جُمهورِ العربِ، فنَحوُ: «يا هِندُ بنتُ عَمْرٍو» واجِبُ الضَّمِّ، كالوَصفِ بِالعمِّ والعَمَّةِ ونحوِهما نحوُ: «يا صَفيَّةُ عمَّةُ رَسولِ اللهِ ﷺ»، فإنَّه واجبُ الضَّمِّ ومُمتَنِعُ الفتحِ.

وإذا وُصِفَتِ النَّكرةُ المَقصودةُ بمُفردٍ اختِيرَ نَصبُها نحوُ: «يا رَجلاً كريماً أَقْبِلْ»، ويَجوزُ

---

(١) مثَّلَ له بعضُهم بـ(يا خمسةَ عَشَرُ).

(٢) تقدَّم إنشادُه والكلام عليه مُفصَّلاً في (١/ ١٢٠).

(٣) تقدَّم إنشاده والكلامُ عليه أيضاً في (١/ ١٢٠).

. . . .

الكواكب الدرية

«يا رَجلُ كريمٌ»(١). وإذا وُصِفَتْ بِجُملةٍ أو شِبهِها وَجَبَ عندَ البَصريِّينَ نَصبُها كالحَديثِ: «يَا عَظِيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»(٢)، ومِنه قولُ الأَبُوصِيريِّ(٣): [الخفيف]

كَـيـفَ تَـرْقَـى رُقِـيَّـكَ الأَنـبِـيـاءُ ... يـا سَـمـاءً مـا طـاوَلَـتْـهـا سَـمـاءُ؟(٤)

وكقَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَلا يــا نَــخْــلــةً مِــن ذاتِ عِــرْقٍ ... عَــلــيــكِ ورَحــمــةُ اللهِ الــسَّــلامُ(٥)

---

(١) إن قِيل: إذا كانَت النَّكرة مَقصودةً فهي مَعرِفة، فكيف تُوصَف بالنكرة؟ أُجيب بأنه يُغتَفر في المَعرفة الطارئة ما لا يُغتَفَر في الأصليَّة. «التَّصريح».

(٢) هكذا رَواه ابنُ مالك في «شرح التَّسهيل» وتَبِعه عليه المراديُّ والشاطبيُّ وابن عَقيل وغيرُهم، والذي في كُتُب الحَديث بإسناد ضعيف جدًّا: (يا عظيمُ. . .)، ومِمَّن أخرجَه بهذا اللفظ: البَيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» والطَّبراني في «الدُّعاء» والعُقَيليُّ في «الضُّعفاء».

(٣) بِالهمزة أولَه، نِسبةً إلى أبُو صِير، وهي قريةٌ بصَعيد مِصر بين الفَيوم وبَني سويف، والمشهورُ فيها: بُوصِير، وهو صاحبُ «البُردة» المشهُورة أبو عبد الله شرفُ الدين مُحمَّد بن سَعيد الصَّنهاجي المتوفَّى بالإسكندريَّة سنةَ (٦٩٦هـ)، وأصلُه من المغرِب.

(٤) مَطلع قَصيدتِه الطَّويلة المسمَّاة (أُمُّ القرى في مَدح خيرِ الوَرى) والمعروفة بالهَمزية، وعِدَّة أبياتِها قريبٌ من خمس مئة بيتٍ.

(٥) **البيت**: يُنسَب لِلأحوَص.

اللغة: (نَخلة): كِناية عن المرأة، كما كنَى عنها الآخر بالسَّرحة وهي الشَّجَرة في قَوله:

أَبـــى اللهُ إلَّا أنَّ سَـــرْحَـــةَ مـــالِـــكٍ

وقد يُلجَأ إلى هذا لِئلَّا تُشهَر المحبوبةُ وخوفاً مِن أَهلِها؛ أو المرادُ به النَّخلة المعرُوفة، وسَلَّم عليها لأنها مَعهَدُ أحبابِه ومَلعبُه مع أترابِه؛ والعربُ تُقِيم المَنازلَ مُقامَ سُكَّانِها، فتُسلِّم عليها وتُكثِر مِن الحَنين إليها. (ذات عِرْق): مَوضِع بالحِجاز، وهو أحدُ مَواقيت الحَج المكانيَّة.

المعنى: أيَّتُها المرأةُ الموجودةُ في المكانِ المُسمَّى بِذات عِرق، السَّلامُ عليكِ ورَحمة الله.

الإعراب: «أَلَا»: حرف تَنبيه واستِفتاح. «يا»: حرفُ نداء. «نَخلةً»: مُنادًى شَبيه بالمُضاف أو نَكرة غيرُ مَقصُودة مَنصوب. «مِن ذاتِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف في محلِّ نَصب صفة (نَخلة). «عِرقٍ»: مُضاف إليه. «علَيكِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم. «ورحمةُ»: عاطفٌ ومَعطوف على (السَّلام) قُدِّم لِلضَّرورة، ولَفظ الجَلالة: مُضافٌ إليه. «السلامُ»: مُبتدأ مُؤخَّر.

والثَّلاثةُ الباقِيَةُ مَنصُوبةٌ لا غَيرُ، ....

الكواكب الدرية

فـ«نخلةً» واجبٌ نَصبُها؛ لأنَّها نكرةٌ مَقصودةٌ مَوصوفةٌ بالظَّرفِ كما هو رأيُ البَصريِّينَ، وقالَ الكوفيُّونَ: إنَّها نكرةٌ غيرُ مَقصودةٍ، ولِذا جازَ وَصفُها بالظَّرفِ.

(والثَّلاثةُ الباقِيَةُ) - وهي المُضافُ، والمشبَّهُ بالمُضافِ، والنَّكرةُ الغيرُ المَقصودَةِ - (مَنْصُوبةٌ) لفظاً (لا غَيرُ)؛ لِقُصورِها عن المُفرَدِ المعرفةِ في الشَّبهِ بالكافِ الاسمِيَّةِ.

تَنبيه: قولُ المصنِّفِ: «لا غيرُ» بالبناءِ على الضَّمِّ تَشبيهاً له بـ«قبلُ، وبعدُ»، أي: لا غيرَ ذلك جائزٌ، قالَ ابنُ هشامٍ في «شرحِ الشُّذورِ»: ولا يَجوزُ حذفُ ما أُضيفَ إليه «غير» إلَّا بعد «ليس»، وأمَّا ما يَقعُ في عِباراتِ العُلماءِ مِن قَولِهم: «لا غيرُ»، فلم تَتَكلَّمْ به العربُ، فإمَّا أنَّهم قاسُوا «لا» على «ليسَ»، أو قالُوا ذلك سهواً عن شرطِ المسألةِ[1]، وقالَ في «المغني»: (قَولُهم: «لا غيرُ» لحنٌ)، وانتَقدَ عليه ذلك غيرُ واحدٍ مِن الأئمَّةِ، فمِن كلامِ بَعضِهم[2]: ليس الأمرُ على ما قالَه، فهذا ابنُ الحاجبِ قد ذَكَرَ وُقوعَها بعدَ «لا» أيضاً، بل لم يَذْكُر في «الكافيةِ» سِواهُ، وقد ذَكَرَ وُقوعَها بعدَ «لا» أيضاً ابنُ السَّرَّاجِ والسِّيرافيُّ وأبو حيَّان والزَّمخشريُّ وغيرُهم، قال الرَّضيُّ: (لا يُحذفُ منها المُضافُ إلَّا مع «لا» التَّبرئةِ و«ليسَ»؛ لِكثرةِ استعمالِها بَعدَهما)[3]، وممَّا وردَ فيه وُقوعُها بعدَ «لا» قولُه: [الطويل]

جَواباً بِه تَنجُو اعتَمِدْ فَوَرَبِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيرُ تُسأَلُ[4]

= والشاهد: في قولِه: (يا نخلةً)؛ إذ نُصب المنادَى مع كونِه نكرةً مقصودةً لوصفِه بالظرف، وهذا واجبٌ عند البصريِّين، وقال الكوفيُّون: (نخلةً) نكرة غيرُ مَقصودة، ولِذا وُصِفَت بالظرف.

وفي البَيت شاهدٌ آخرُ، وهو تقديمُ المعطوف بالواو لِلضَّرورةِ.

(١) «شَرح الشذور» (ص٢٢٩).

(٢) هو السُّيوطي في «النُّكت النَّحوية».

(٣) «شَرح الكافيَة» (٣/ ١٧١).

(٤) قائله: مجهول.

اللغة: (جواباً) أي: لِسُؤال الملَكَين في القبر، أو لسؤال ربِّنا تعالى. (تنجو) أي: من العذاب. (اعتمِد): اجعَله عُمْدةً لك. (أسلَفتَ): قدَّمتَ فيما مَضى.

المعنى: تمسَّك بجوابٍ تنجُو به وتَفُوز إذا سُئلتَ، فوالله لا تُسأَلُ إلا عن عَمل كنتَ تَعمَلُه في الدنيا، فاعمَل صالحاً حتَّى يكونَ جوابُك جوابَ الناجِين. =

وهِيَ النَّكِرةُ غَيرُ المَقصُودةِ كَقَولِ الأَعمَى: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي»، والمُضافُ نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»، ....

الكواكب الدرية

انتهى[1].

(وهي: النَّكِرَةُ غَيرُ المَقصُودةِ، كقَولِ الأَعمَى) ـ ومِثلُه الغَريقُ الذي يَخافُ الهَلاكَ[2] ـ: («يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «رَجلاً»: مُنادًى نكرةٌ غيرُ مَقصودةٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «خُذْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «بِيَدي»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ[3] مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسَبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، والياءُ: مُضافٌ إليه.

(والمُضافُ) سواءٌ كانتِ الإضافةُ مُعرِّفةً لِلمُضافِ، وتُسمَّى: مَحضَةً، (نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «عبدَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ،

= **الإعراب: «جواباً»**: مفعولُ (اعتَمِد) مُقدَّم. **«به»**: جار ومجرور مُتعلق بـ(تَنجُو). **«تَنجُو»**: مُضارع مرفوع بضمة مُقدَّرة للثِّقَل، والفاعل: أنتَ. وجملة (بِه تَنجو) في محل نصب نَعت (جواباً). **«اعتَمِد»**: فعلُ أمرٍ مبني، وفاعلُه: أنتَ. الفاء: حرفُ تَعليل، **«ورَبِّنا»**: الواو: حرف جَر وقَسَم، (ربِّ): اسم مجرورٌ بها مضافٌ، و(نا): مُضاف إليه. **«لَعَنْ عملٍ»**: اللام داخِلة في جوابِ القَسَم، والجارُّ والمجرور متعلق بـ(تُسأل) الآتي. **«أسلَفتَ»**: فعل ماضٍ وفاعِلُه، والجملةُ في مَحلِّ جر نَعت (عملٍ)، والرابطُ محذوف، أي: أسلَفتَه. **«لا»**: نافيةٌ للجِنس. **«غيرُ»**: اسمُها مَبني على الضمِّ في محلِّ نَصب. ويَجُوز أن تكونَ (لا) عاملةً عملَ (ليس)، و(غيرُ) اسمُها مرفوع بالضمة لِنِيَّة لفظ المضاف إليه أو مَبني على الضم لِنِيَّةِ مَعناه، إلا أنَّ الأشهرَ وكلامَ الشارح على الإعراب الأوَّل. وعلى كلٍّ فجملةُ (لا غيرُ) اعتراضيَّة. **«تُسأَلُ»**: مُضارع مُغيَّر الصيغة، ونائبُ الفاعل: أنتَ، والجملةُ لا محلَّ لها جوابُ القَسم، ولم يُؤكَّد (تُسألُ) بالنون لِفَصلِه عن اللام.

والشاهد: فيه بِناءُ (غيرُ) على الضم بعد (لا) تَشبيهاً لها بالغايات، خِلافاً لابن هشامٍ الذي مَنَع ذلك وقَصرَ البِناءَ المذكورَ على (غَير) التي بعد (ليس)، نحوُ: (قَبَضتُ عَشرةً ليس غَيرُ).

(١) أي: كلامُ بعضِهم المذكور وهو السُّيوطي كما مرَّ.

(٢) أي: إن لم يُخاطِب واحداً بعَينِه، ومِن ثَمَّ كان التمثيل بالأعمى أوضحَ وأنسبَ.

(٣) أي: لأنه مفرَد، ولا يكونُ مثنًّى لأن العادةَ أن اقتيادَ الأعمى إنما يكونُ من يدٍ واحدة؛ ولِتعسُّر ذلك باليَدَين معاً.

والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ نَحوُ: «يا حَسَناً وَجهُهُ، ويا طالِعاً جَبَلاً، ويا رَحِيماً بِالعِبادِ».

وتَقَدَّمَ في بابِ «لا» الَّتي لِنَفي الجِنسِ بَيانُ المُشَبَّهِ بِالمُضافِ، وبَيانُ المُرادِ بِالمُفرَدِ في هذا البابِ، واللهُ أَعلَمُ.

ولفظُ الجَلالةِ: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّه كسرُ الهاءِ؛ تَأَدُّباً، أم غيرَ مُعرِّفةٍ له، وتُسمَّى: غيرَ محضةٍ، نحوُ: «يا حسَنَ الوَجْهِ».

(والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ) في تَوقُّفِ فَهْمِ مَعناه على ما بَعدَه، كتَوَقُّفِ المُضافِ على[1] المُضافِ إليه، فهو: ما اتَّصلَ بِه شيءٌ مِن تمامِ مَعناه، سواءٌ كانَ مَرفوعاً به (نَحوُ: «يا حَسَناً وَجْهُهُ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «حَسَناً»: مُنادًى شبيهٌ بالمُضافِ، وعَلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«حَسَنٌ» صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ تعملُ عَمَلَ الفعلِ، تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ، «وَجهُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ؛ أو مَنصوباً به نحوُ: «يا ضارباً زَيداً»، (و«يا طالِعاً جَبَلاً»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «طالعاً»: مُنادًى شَبيهٌ بالمُضافِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«طالعٌ» اسمُ فاعلٍ، وفاعلُهُ مُستَترٌ فيه جَوازاً، «جَبَلاً»: مَفعولٌ به؛ أو مَجروراً مُتَعَلِّقاً به، (و) ذلك نحوُ: («يا رَحِيماً بِالعِبادِ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «رَحِيماً»: مُنادًى شبيهٌ بالمُضافِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«رَحيماً»: صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ[2] «بِالعباد»: مُتعلِّق بـ«رَحيماً».

(وقَد تَقَدَّمَ في بابِ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ بَيانُ المُشبَّهِ بِالمُضافِ)، وهو أنَّه: ما لا يَتِمُّ مَعناه إلَّا بِانضِمامِ شيءٍ آخَرَ إليه، (و) تَقَدَّمَ أيضاً (بَيانُ المُرادِ بِالمُفرَدِ في هذَا البابِ)، وأنَّه: ما ليسَ مُضافاً ولا شَبِيهاً بالمُضافِ، فيَدخُلُ فيه المُركَّبُ المزجيُّ والإسناديُّ، والمثنَّى والمَجموعُ كما تَقدَّمَ، (واللهُ أعلَمُ)، كذا رَأيتُهُ في نُسخٍ، وهو حسَنٌ؛ لِما فيه مِن كمالِ الأدَبِ؛ لإشعارِهِ بِالاعترافِ بالقُصورِ.

---

(١) في الأصل: إلى.

(٢) في هامش إحدَى الطبعات: لعلَّ قوله: (جملة) زائدٌ، اللهمَّ إلا أن يُريدَ منها معنى غير الاصطلاحيِّ. اهـ مُصححه.

. . . .

الكواكب الدرية

تَنبيهٌ: لم يَذْكُرِ المصنِّفُ المُنادى المرخَّمَ مع أنَّ كلَّ واحدٍ مِن هذه الأنواعِ الخَمسةِ يَجوزُ تَرخِيمُهُ(١)، أي: حذفُ آخِرِهِ تَخفيفاً، نحوُ قولِكَ في «عائشةَ»: يا عائِشُ، وفي «صاحبٍ»: يا صاحِ(٢)، وفي «مَروانَ»: يا مَرْوُ، وتَقولُ في إعرابِهِ: «يا»: حرفُ نداءٍ، «عائشُ»: مُنادًى مُرَخَّمٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنتظِرُ، وعلى الفتحِ على لُغةِ مَن يَنتظِرُ، وفي «يا صاحِ»: مُنادًى مُرَخَّمٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنتظِرُ، وعلى الكسرِ على لغةِ مَن يَنتظِرُ، وتَقولُ: «يا مَروُ»: مبنيٌّ على الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنتظِرُ، وعلى الفتحِ على لغةِ مَن يَنتظِرُ، وهكَذا.



---

(١) كذا قال، ولا أدرِي كيف ذلك مع نَصِّهم على أنَّ مثلَ النَّكرة غيرِ المَقصُودة والمُضاف لا يُرخَّم إلا نادراً.

(٢) هذا من التَّرخيم الشاذ، فإدراجُه ههنا ليس على ما يَنبغي.

فصل

إِذَا كانَ المُنادَى مُضافاً إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ جازَ فِيهِ سِتُّ لُغاتٍ:

إِحْداها: حَذْفُ الياءِ والاجتِزاءُ بِالكَسْرةِ، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾ [الزمر: ١٠]، و﴿يَٰقَوْمِ﴾ [البقرة: ٥٤]، وهِيَ الأَكثَرُ.

الثَّانِيةُ: إِثْباتُ الياءِ ساكِنةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِى﴾ [الزخرف: ٦٨].

فَصلٌ

في ذكرِ شيءٍ مِن أحكامِ المُنادَى المُضافِ لِياءِ المتكلِّمِ.

(وإذَا كانَ المُنادَى) الصَّحيحُ الآخِرِ (مُضافاً إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ) إضافةً مَحضةً: (جازَ فِيه سِتُّ لُغاتٍ)؛ لِكثرةِ استعمالِه، وكثرةُ ذلك تَستَتْبِعُ[1] فيه التَّخفيفَ، فإنْ كانَتْ إضافتُه غيرَ مَحضةٍ نحوُ: «يا مُكرِمِي، ويا ضارِبِي»، فليس فيه إلَّا لُغتانِ: إثباتُ الياءِ مَفتُوحةً، أو ساكِنةً.

(أَحدُها[2]: حَذفُ الياءِ، والاجتِزاءُ) ـ بِالمدِّ[3] ـ أي: الاكتِفاءُ (بِالكسرَةِ) الدَّالَّةِ عليها، (نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾)، وإعرابُه: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، ﴿عِبَادِ﴾: مُنادًى مُضافٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المَحذوفةِ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسَبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، والياءُ المَحذوفةُ: مُضافٌ إليه، (و) مِثلُهُ: (﴿يَٰقَوْمِ﴾) بكسرِ الميمِ، (وهيَ) أي: هذه اللُّغةُ (الأَكثَرُ) في كلامِهم، والأفصَحُ عندَهم.

ويَلِيها اللُّغةُ (الثَّانيةُ)، وهي (إثباتُ الياءِ ساكِنَةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِى﴾[4])، وإعرابُه: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، ﴿عِبَادِى﴾: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ مَنعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه.

---

(١) السين لِلطلب، أي: تَطلُب تَبعيَّته.

(٢) الوجه: إحداها.

(٣) لو قال: (ممدوداً) لكان أحسنَ؛ لئلَّا يُوهم أن ما ذُكر صلةٌ للاجتزاء.

(٤) أي: على قراءة نافعٍ وأبي عمرٍو وابنِ عامر من السبعةِ.

الثَّالِثةُ: إثْباتُ الياءِ مَفْتُوحةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣].

الرَّابِعةُ: قَلبُ الكَسْرةِ فَتحةً وقَلبُ الياءِ أَلِفاً، نَحوُ: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦].

الخامِسةُ: حَذْفُ الأَلِفِ والاجتِزاءُ بِالفَتحةِ، نَحوُ: «يا غُلامَ».

الكواكب الدرية

ويَلِيها اللُّغةُ (**الثَّالِثةُ**)، وهي (**إثباتُ الياءِ مَفتُوحةً**) على الأصلِ؛ لأنَّها اسمٌ على حرفٍ واحدٍ، فيَجبُ أنْ يُبنَى على حركةٍ كالكافِ في نحوِ: «ضَرَبكَ» وما أَشبَهَهُ، والسُّكونُ في اللُّغةِ التي قَبلَها إنَّما هو لِلتَّخفيفِ. وهذه الياءُ يُوقَفُ عليها بهاءِ السَّكتِ حِفظاً لِلفَتحةِ، فيُقالُ: «يا عِبادِيَه»، (**نَحوُ**: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، ﴿عِبَادِىَ﴾: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ، والياءُ: مُضافٌ إليه، ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ صفةٌ، وجُملةُ ﴿أَسْرَفُواْ﴾: صلةُ المَوصولِ.

ويَلِيها في الفَصاحةِ اللُّغةُ (**الرَّابِعةُ**)، وهي (**قَلبُ الكَسْرةِ**) التي تَليها[1] (**فَتْحةً، وقَلْبُ**[2] **الياءِ أَلِفاً**) للخِفَّةِ، (**نَحوُ**: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، و﴿حَسْرَتَى﴾: مُنادًى، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقَلبةِ ألفاً؛ لأنَّ أصلَهُ «يا حَسْرَتِي»، فَفُعِلَ به ما ذُكِرَ، و«الحَسرةُ»: الاغتمامُ والحزنُ على ما فاتَ، قالَ سِيبويهِ: ومَعنى نِداءِ الحسرةِ والوَيلِ: هذا وَقتُكِ فاحْضُرِي، وقولُه في الآيةِ: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾: ﴿مَا﴾ فيه مَصدَريَّةٌ، أي: على تَفرِيطي، ﴿فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ أي: طاعتِهِ وحَقِّهِ وأمرِهِ[3].

(**الخامِسةُ**) أي: اللُّغةُ الخامِسةُ مِن اللُّغاتِ السِّتِّ: (**حَذفُ الألِفِ، والاجتِزاءُ بِالفَتْحةِ**) الدَّالَّةِ عليه، وذلك وإنْ كانَ وارداً لَكِنَّه ضعيفٌ شاذٌّ، (**نَحوُ**: «**يا غُلامَ**») بِفَتحِ الميمِ، **وإعرابُه**: «يا»: حرفُ نداءٍ، «غُلامَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ ألفاً مَحذوفةً مجتزأً عنها بالفتحةِ.

---

(١) كأنَّ فاعل (تلي) ساقطٌ، وعِبارة الفاكهي: (التي قبل الياء)، وهي أوضحُ.

(٢) أي: (ثُم قلبُ). الفاكهي.

(٣) انظر: «البَحر المحيط» لأبي حيانَ.

السَّادِسةُ: حَذْفُ الأَلِفِ وضَمُّ الحَرفِ الَّذِي كانَ مَكسُوراً، كقَولِ بَعضِهِمْ: «يا أُمُّ لا تَفعَلِي» بِضَمِّ المِيمِ، وقُرِئَ: ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾ [يوسف: ٣٣] بِضَمِّ الباءِ، وهِيَ ضَعِيفةٌ.

فإنْ كانَ المُنادَى المُضافُ إلى الياءِ «أباً» أو «أُمّاً» جازَ فِيهِ مَع هذِهِ اللُّغاتِ أَربعُ لُغاتٍ أُخَرَ:

الكواكب الدرية

(السَّادِسةُ: حَذفُ الألِفِ) أي: والياءِ[(١)]؛ اكتفاءً عن الإضافةِ بنِيَّتِها، (وضَمُّ الحَرفِ الذِي كانَ مَكسُوراً)؛ لأنَّهم لمَّا حذفُوا الألفَ شابَهَ المُنادى المُفرَدَ، فجُعِلَتْ حركتُهُ كحَركتِهِ، (كقَولِ بَعضِهِمْ) أي: العربِ: («يا أُمُّ لا تَفعَلِي» بِضَمِّ المِيمِ)، حَكاه يُونسُ، (وقُرِئَ) أي: خارجَ السَّبعِ[(٢)] ـ وقد قرأَ بها أبو جَعفرٍ مِن العَشرةِ: ﴿قُلْ[(٣)] رَبُّ ٱحْكُمْ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] ـ (﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾) بضمِّ الباءِ، وإعرابُه: ﴿رَبُّ﴾: مُنادًى مُضافٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المَحذوفةِ المنقَلِبِ ما قَبلَها ضمَّةً، ﴿ٱلسِّجْنُ﴾: مُبتدأٌ، وخَبرُه: ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ﴾، (وهي) أي: هذه اللُّغةُ (ضَعِيفةٌ)، بل أضعَفُ اللُّغاتِ السِّتِّ.

(فإنْ كانَ المُنادَى المُضافُ إلى الياءِ أَباً أو أُمّاً، جازَ فِيهِ مَع هَذِهِ اللُّغاتِ) السِّتِّ (أَربعُ لُغاتٍ أُخَرَ)، وجُملةُ ذلك عَشرُ لغاتٍ.

---

(١) لا يَخفى أن أصلَ (يا أمُّ) مثلاً: يا أُمِّي بالياء لأنها الأصلُ؛ إذ هي التي وُضِعت ضَميراً لِلمتكلم، ولا وجود لِلألف فيه أصلاً، فالصحيحُ أن في هذه اللُّغة السادسة حذفَ الياءِ فقط، وأمَّا اللغة الخامسةُ التي قبلها فشأنُها مُختلِف؛ لأن آخرَ (يا غُلامَ) مثلاً فَتحةٌ، فمِن ثَمَّ جُعِلت مُفرَّعة عن اللغة الرابعة بحذف الألف، وإلا فنَحوُ: (يا غُلامِي) لا فتحَ فيه. والحاصلُ أنه لا يَلزمُ في تَرتُّب هذه اللُّغات حسَب الاستِعمال أن تكون كلُّ واحدةٍ منها مُفرَّعة على ما قبلَها، بل مُراعاة الترتيبَين معاً ممتنِعة؛ ولِذا جَعل ابنُ هشام مثلاً اللُّغة السادسةَ هنا ثالثةً حين فرَّعها على لغةِ الكسر دُون ياء فقال: الثالثة: ضمُّ الحرف الذي كانَ مَكسوراً لأجلِ الياءِ. اهـ فافهَم!

(٢) الأَولى: (أي: خارجَ العَشر)؛ لِيُفهم أن ما بعدَه جُملة اعتراضيةٌ، وإلا فالمُتبادرُ من صَنيعِه أن أبا جعفرٍ قَرأ بالضم أيضاً في آيةِ (يوسفَ) الآتية.

(٣) فعلَ أمرٍ للواحد عندَه وعند بَقيَّة رُواةِ العشرة ما عدَا حفصاً الذي قرأ: ﴿قَالَ﴾.

إِحْداها: إِبْدالُ الياءِ تاءً مَكسُورَةً، نَحوُ: «يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ»، وبِها قَرَأَ السَّبْعَةُ غيرَ ابْنِ عامرٍ في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يوسف: ٤].

الثانِيَةُ: فَتحُ التَّاءِ، وبِها قَرَأَ ابنُ عامِرٍ.

الثَّالِثَةُ: «يا أَبَتَا» بِالتَّاءِ والأَلِفِ، وبِها قُرِئَ شاذًّا.

الكواكب الدرية

(إِحدَاها) أي: الأربعِ: (إبدالُ الياءِ) المُضافِ إليها المُنادى (تاءً) مُفيدةً للتَّأنيثِ (مَكسُورَةً)، وهو الأكثَرُ في كلامِهم؛ لأنَّ الكسرَ عِوَضٌ مِن الكسرِ الذي كانَ يَستَحِقُّه ما قبلَ ياءِ المتكلِّمِ لِمُناسبةِ الياءِ، وزالَ حينَ جاءَتْ تاءُ التَّأنيثِ؛ إذ لا يَكونُ ما قبلَ التَّاءِ إلَّا مَفتوحاً، (نَحوُ: «يا أَبَتِ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «أبتِ»: مُنادًى مُضافٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فَتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ تاءً مَكسُورةً[١]، (و) مِثلُه: («يا أُمَّتِ») بضمِّ الهمزةِ وتَشديدِ الميمِ وكسرِ التَّاءِ، أي: أُمِّي، (وبِها) أي: بهذه اللُّغةِ (قَرأَ السَّبعةُ غيرَ ابنِ عامِرٍ) أحدُ القُرَّاءِ السَّبعةِ (في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾) حيثُ وَقَعَتْ في القُرآنِ.

(الثَّانِيَةُ) مِن اللُّغاتِ الأَربَعِ: (فَتحُ التَّاءِ)، وهو الأَقيَسُ؛ لأنَّ التَّاءَ بدلٌ مِن ياءٍ حركتُها الفَتحةُ، فتَحريكُها بحركةِ أَصلِها هو الأَصلُ في القِياسِ، (وبِها قَرأَ ابنُ عامِرٍ)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «أبتَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقَلِبةِ تاءً مَفتوحةً.

(الثَّالِثَةُ) مِن الأَربعِ اللُّغاتِ: (الجَمعُ بينَ التَّاءِ والأَلِفِ)، فيُقالُ: «يا أَبَتَا، ويا أُمَّتَا» بالتَّاءِ والألفِ جَمعاً بينَ العِوَضَينِ[٢]، (وبِها قُرِئَ شاذًّا) أي: خارجَ القِراءاتِ السَّبعِ، وعليه قولُ الشَّاعرِ: [الرجز]

يــا أَبــتَــا عَــلَّــكَ أو عَــسَــاكَــا[٣]

---

(١) أي: منَع مِن ظُهورها اشتِغالُ المحلِّ بالفَتحة لأجلِ التاء؛ لاستِدعائِها فتحَ ما قبلَها.

(٢) سمَّاهما عِوَضَين لأن كلًّا منهما عِوَض عن الياء، بِخلاف ما سيأتي من الجَمع في (أبتي)؛ فإنه بين العِوض والمعوَّض منه، فليُتنبَّه له.

(٣) الرجز لِرُؤبة، وقبلَه:

تَـقـولُ بِـنْـتِـي: قـد أَنَـى أَنـاكَـا

=

الرَّابِعةُ: «يا أَبَتِي» بِالياءِ.

وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «أَبَتَا»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ ألفاً قبلَها تاءٌ. وإذا وُقِفَ على ذلك جِيءَ بهاءِ السَّكتِ، فيُقالُ: «أُمَّتاه».

(الرَّابِعةُ: «يا أَبَتِي) ويا أُمَّتي»، (بِالياءِ) التَّحتيَّةِ قبلَها مثنَّاةٌ فَوقيَّةٌ[1]، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «أَبتِي»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بِحركةِ المُناسَبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قَبلَها، والياءُ: مُضافٌ إليه، وهي أَضعَفُ اللُّغاتِ المتقدِّمةِ ولِذا أَخَّرَها؛ لِما فيها مِن الجَمعِ بين العِوَضِ والمُعوَّضِ، وهما لا يَكادانِ يَجتمِعانِ، والأُولى[2] أسهَلُ مِن هَذه؛ لِذَهابِ صُورةِ المعوَّضِ عنه الذي هو الياءُ، وأمَّا قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

= أي: قد جاء وَقتُك وزَمانُك.

اللغة: (أنَى): حان واقترَب. (أنَاكَ): مَوعِدُك ووَقتُك. (عَلَّك): لُغة في (لَعلَّك).

المعنى: تَقول ابنَتي: يا أبتِ قد جاء زَمَنُ سَفرك عَلَّك تَجد رِزقاً.

الإعراب: «يا أبتَا»: نِداء كما قال الشارحُ، وفيه الجمعُ بين العِوَضَين، وقال ابنُ مالك: الألفُ هي التي يُوصَل بِها آخِرُ المَندوب ونحوِه وليسَت بدلاً من الياء. «علَّك»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل، والكاف: ضميرٌ مُتصل مَبني في محلِّ نَصب اسمه، وخبرُه مَحذوف، قال السُّلطاني: قدَّره بعضُ شُرَّاح «كتاب سِيبَويه» هكذا: علَّك إن سافرتَ أصبتَ خيراً. «أو»: حرفُ عَطف. «عسَاكا»: حرفٌ لِلرجاء بمعنى (لعلَّ) معطوفٌ على ما قبلَه، والكاف: اسمُه، وخبرُه محذوف كخبر (علَّ) قبلها، والألف: لِلإطلاق.

والشاهد فيه: الجمعُ بين عِوَضَي ياء المتكلم في النِّداء وهما التاءُ والألف في قَوله: (يا أبتَا).

(١) الذي ذَكَره غيرُه من اللغاتِ الأربعِ بدلَ هذه: (يا أبتُ) بالضمِّ، ومِن ذلك قولُ المُرادِيِّ: اختُلف في ضمِّ التاء في (يا أبت) و(يا أُمَّت)، فأجازه الفَراء وأبو جَعفر النَّحاس، ومنَعه الزَّجاج، وحَكى سِيبويه عن الخليل أنه سَمِع من العرَبِ مَن يَقول: (يا أُمَّتُ) بالضم. اهـ وزادَ عليه الأُشموني: وعلى هذا فيَكونُ في نِدائِهما عشرُ لُغاتٍ: السِّتُّ السابقة في نحو: (يا عَبد)، وهَذه الأربعةُ ـ أعني تَثليثَ التاء والجمعَ بَينها وبين الألِف في نحو: (يا أبَتَا) ـ على ما مَرَّ. اهـ ثم حكَوا مَنْعَ الجَمع بينَ التاء واليَاء لأنها عِوَضٌ عنها، وحَكَموا على قَول الشاعر الآتي بأنه ضَرُورة، وإيَّاهم تَبع الشارحُ فيما يأتي مع أنه غيرُ مُوافق لِكلام المُصنِّف الذي جعلَ الجمعَ المذكورَ لُغةً كما رأيتَ، فافهَم!

(٢) أراد به اللغةَ التي قبلَ هذه وهي الثالثةُ، وسمَّاها الأُولى تَقليداً للشيخ خالِد ـ وإن لم يُوفَّق الشارحُ في ذلك ـ حينَ قال: (ورُبَّما جُمِع بين التاءِ والألف. . . ورُبَّما جُمِع بين التاء والياءِ. . . والأوَّلُ أسهَلُ. . .) إلخ كلامِه.

وإذا كانَ المُنادَى مُضافاً إلى مُضافٍ إلى الياءِ مِثْلُ: «يا غُلامَ غُلامِي»، لم يَجُزْ فِيهِ إلَّا إثْباتُ الياءِ مَفتُوحةً أو ساكِنةً، إلَّا إذَا كانَ «ابْنَ عَمِّ» أوِ «ابْنَ أُمِّ»، . . . .

الكواكب الدرية

أيـا أَبـتِـي لا زِلْـتَ فِـيـنَـا فـإنَّـمـا ... لَنَا أَمَلٌ في العَيشِ ما دُمْتَ عائِشَا[1]

فهو ضَرُورةٌ، خِلافاً لِكثيرٍ مِن الكوفيِّينَ.

تَنبيه: لا يَجوزُ تَعويضُ تاءِ التَّأنيثِ عن ياءِ المتكلِّمِ إلَّا في النِّداءِ خاصَّةً، ولا يَجوزُ «جاءَني أبَتِ»، ولا «رأَيتُ أبَتِ».

(وإذَا كانَ المُنادَى مُضَافاً إلى مُضافٍ إلى الياءِ) الدَّالَّةِ على المتكلِّم (مِثل: «يا غُلامَ غُلامِي»، لم يَجُزْ فِيهِ إلَّا إثباتُ الياءِ مَفتُوحةً، أو ساكِنةً)، ولا يَجوزُ حَذفُها؛ لِبُعدِها عن المُنادى، (إلَّا إذَا كانَ) أي: المُنادى: («ابنَ عمِّ» أو «ابنَ أُمِّ»)، أو «ابنةَ عَم» أو «ابنةَ أمِّ»،

(١) في الأصل: (عايشَا) بالياء على عادةِ غالِب النُّسَخ القَديمةِ في مِثلِه، وإن كان الصحيحُ الذي نصَّ عليه النُّحاةُ هو الهمزَ لا غيرُ.

والبيت: لا يُعرَف قائلُه، وهو بكلامِ النِّساء أشبَه. ويُروى: (يا أبتي)، وعليه فَفي البيت خَرم، وهو سُقوطُ فاء (فَعُولن)، وهو جائزٌ كما تقرَّر في مَحلِّه من عِلم العَرُوض.

اللغة: (أمَلٌ) أي: رجاءٌ وطَمَع، وضِدُّه: اليَأس. (العَيش): الحَياة.

المعنى: يَدعو قائلُ البيتِ لأبيهِ بِطُول بَقائِه عندَهم، ويقولُ له: إنما يكونُ لَنا رجاءٌ في الحياةِ مُدَّة بَقائك ودَوامِك حيًّا، أي: وأمَّا بعد مَوتِك فلا طَعم لِلحياةِ وقد تنغَّصَت، أو لا قُدرةَ على مُجابَهة تَكالِيفِها الشاقَّة.

الإعراب: «أيا»: حرفُ نِداء. «أبَتي»: مُنادًى منصوب، وهو مُضاف، والياء: ضمير مُتَّصل في محلِّ جَر بالإضافة، والتاء: زائدةٌ. «لا»: دُعائيَّة. «زِلتَ»: فعل ماض ناقِصٌ، والتاء: اسمه في محلِّ رفع. «فِينا»: جار ومجرور مُتعلِّق بخبر محذوف تَقديره: موجوداً. «فإنما»: الفاء: تعليليَّة، و(إنَّما): كافَّة ومَكفوفة. «لَنا»: جار ومجرور مُتعلق بمحذُوف خبر المبتدأ. «أملٌ»: مُبتدأ مؤخر. «في العَيش»: جار ومَجرور مُتعلِّق بـ(أمَل). «ما»: ظرفيَّة مَصدريَّة. «دُمتَ»: (دام) الناقِصة واسمُها. «عائشَا»: خبرُها مَنصوبٌ. والمصدرُ المؤوَّل مِن (ما) و(دامَ) مفعولٌ فيه ظرفُ زَمان مُتعلِّق بالاستِقرار الذي تَعلَّق به شبهُ الجملة.

والشاهد: في قَولِه: (أيا أبَتي)؛ حيثُ جَمع الشاعر بين العِوَض ـ وهو التاء ـ والمُعوَّض منه ـ وهو الياء ـ ضرورةً، وهو مُمتنِع في الكلام كما مرَّ في تعليقِنا قريباً، ونبَّهنا هناك على أنَّ جَعل المصنِّف لِذَلك لُغةً من اللُّغاتِ العشر ليس مُوافقاً لِما عليه الجُمهورُ، اللَّهمَّ إلا أن يكونَ قد جَرى على مَذهب بعضِ الكوفيِّين، ويَرِدُ على الشارح حينئذٍ أن إيرادَ البيتِ وجعلَه ضَرُورةً مُخالِفٌ لكلام المصنِّف ومَذهَبِه.

فيَجُوزُ فِيهِما أَربَعُ لُغاتٍ: حَذْفُ الياءِ مَعَ كَسْرِ المِيمِ وفَتحِها، وبِهِما قُرِئَ في السَّبْعةِ في قَولِه تَعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، وإثْباتُ الياءِ كقَولِ الشَّاعِرِ:

يـا ابْـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي

الكواكب الدرية

(فيَجُوزُ فِيهِما أَربَعُ لُغاتٍ)، وذلك لِكثرةِ استِعمالِهما في النِّداءِ فخُصَّا بالتَّخفيفِ.

إحدَى اللُّغاتِ الأَربعِ: (حَذفُ الياءِ)؛ اكتِفاءً بالكسرةِ الدَّالَّةِ عليها، (معَ كَسرِ المِيمِ)، كقَولكَ: «يا ابنَ عَمِّ، ويا ابنَ أُمِّ» بكسرِ الميمِ فيهما، ولا تَركيبَ في ذلك، بل هما إضافتانِ، وإعرابُه حِينئِذٍ: «يا»: حرفُ نداءٍ، «ابنَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِه، وهو مُضافٌ، و«أمِّ»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المَحذوفةِ المجتزَإِ عنها بالكسرةِ.

(و) ثانِيها: حذفُ الياءِ لا مع كسرِ الميمِ، بل مَع (فَتحِها)، وفيه قَولانِ:

أَحدُهما: أنَّ الأصلَ: «ابنَ أُمِّي، وابنَ عمِّي»، فقُلبتِ الياءُ ألفاً، وحُذفتِ الألفُ، وأُبْقِيَتِ الفتحةُ دليلاً عليها، وعلى هذا فـ«أمَّ، وعمَّ» علامةُ الجرِّ فيهما كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقَلبةِ ألفاً مَحذوفةً مجتَزأً عنها بالفتحةِ.

والثَّاني: أنَّهما جُعِلَا اسماً واحداً مُركَّباً[١]، وبُنِيَ على الفتحِ.

والأَوَّلُ قولُ الكسائيِّ والفَرَّاءِ وأَبي عُبَيدةَ، وحُكِيَ عن الأخفشِ، والثَّاني: قيل: هو مَذهبُ سِيبويهِ والبَصريِّينَ، (وبِهما) أي: اللُّغتينِ المَذكورتَينِ (قُرِئَ في السَّبعةِ) ـ أي: فاللُّغتانِ فَصيحَتانِ ـ (في قَولِهِ تَعالَى): ﴿قَالَ (يَبْنَؤُمَّ) لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾، فقرأ بالكسرِ ابنُ عامرٍ وأبُو بكرٍ[٢] وحمزةُ والكسائيُّ وخَلَفٌ، وقرأَ الباقونَ بالفتحِ.

(و) ثالثُها: (إثباتُ الياءِ)، وهذه اللُّغةُ والتي بَعدَها أقلُّ استِعمالاً مِن اللُّغتينِ الأُولَيَينِ، بل لا تَكادُ العربُ تُثبِتُ الياءَ ولا الألفَ فِيهما إلَّا في الضَّرورة، (كقَولِ الشَّاعِرِ:

يـا ابـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي أَنـتَ خَـلَّـفْـتَـنـي لِـدَهْـرٍ شَـدِيـدِ)

---

(١) أي: تركيباً مَزجيًّا.

(٢) أي: شُعبةُ عن عاصِم.

وقَلبُ الياءِ أَلِفاً، كقَولِهِ:

يـا ابْـنـةَ عَـمَّـا لا تَـلُـومِـي واهْـجَـعِـي

الكواكب الدرية

قالَه أبو زَيدٍ الطَّائيُّ، واسمُه حَرْمَلةُ بنُ المنذرِ مِن قَصيدةٍ مِن الخَفيفِ يَرثي بها أَخاهُ.

اللُّغةُ: «شُقَيِّق»: قال الشَّنوانيُّ: تَصغيرُ «شَقِيقٍ»، و«خلَّفْتني» أي: جَعَلتَني خليفةً[1] بعدَ مَوتِكَ، ويُروَى: «خَلَّيتَني» أي: أَسْلَمْتَني، و«الدَّهرُ»: قالَ في «الصِّحاحِ»: الزَّمانُ، و«الشَّديدُ»: بَيِّنُ الشِّدَّةِ.

الإعرابُ: «يا»: حرفُ نداءٍ، «ابنَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«أُمِّي»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه، و«شُقَيقَ»: مُنادًى مُضافٌ إلى «نفسٍ»، وباقِيه ظاهرٌ.

والمعنى: يا ابنَ أُمِّي ويا أَخا نَفسي خَلَّفْتَني لدَهرٍ شديدٍ أُكابِدُه وَحدِي وقد كنتَ لي ظَهيراً عليه، ورُكناً أَستَنِدُ إليه، فأَوْحَشَني فَقْدُكَ، وأَتْلَفَني مَوتُكَ.

والشَّاهدُ: في إثباتِ الياءِ في «أُمِّي»، والأصلُ إثباتُ الياءِ في المُضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، إلَّا في «يا ابنَ أمّ، ويا ابنَ عمّ»؛ لِكَثرةِ الاستعمالِ فِيهما، وذَلك لِلضَّرورةِ.

(و) رابِعُها: (قَلبُ الياءِ أَلفاً، كقَولِهِ:

يـا ابـنَـةَ عَـمَّـا لا تَـلُـومِـي واهْـجَـعِـي   فَـلَـيسَ يَـخـلُـو عَـنكِ يَـوماً مَـضْـجَـعِـي)

قالَه أبو النَّجمِ العِجْلي، واسمُه: الفَضلُ بنُ قُدامةَ، مِن قَصيدةٍ مُرجَّزةٍ أَوَّلُها:

قـد أَصْـبَـحَـتْ أمُّ الـخِـيـارِ تَـدَّعِـي   عَـلَـيَّ ذَنـبـاً، كُـلُّـه لـم أَصـنَـعِ

مِـن أنْ رَأَتْ رَأسِـي كـرَأسِ الأَصْـلَـعِ

ومَضَى في شِعرِهِ حتَّى انتهى إلى ذكرِ هذا البيتِ، وبَعدَه:

وانْـمِـي كـمـا يَـنـمِـي خِـضـابُ الأَشـجَـعِ

(١) أي: خَلَفاً، لا بمَعنى السلطان الأعظَم يَخلُف مَن قبلَه.

. . . .

ويُروَى[١]:

لا يَـخـرِقُ الـنَّـومُ[٢] حِـجـابَ مَـسْـمَـعِـي

اللُّغةُ: «ابنَة»: تاؤه للتَّأنيثِ، وتُقلَبُ هاءً لِلوقف، وأمَّا التَّاءُ المتطرِّفةُ في «بنتٍ، وأُختٍ» فهي تاءٌ أَصليَّةٌ تَثبُتُ في الوصلِ والوقفِ، وليسَتْ لِلتَّأنيثِ على الحقيقةِ؛ لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ يكونُ ما قبلَها مَفتُوحاً كالميمِ في «فاطمةَ»، والرَّاءِ في «شَجرةٍ»، إلَّا أنْ تكونَ ألفاً كالألفِ في «قَطاة» و«قَناة»، قالَه الحَريريُّ[٣]. و«اللَّومُ»: مصدرُ «لامهُ يَلومُهُ»: إذا عَذَلَهُ، و«اهجَعي»: أمرٌ مِن «هَجعَ يَهجَعُ هُجوعاً» بمعنى: نامَ باللَّيلِ، فهو خاصٌّ بنومِ اللَّيلِ، ولعلَّ المرادَ هنا لازِمُهُ، وهو السُّكوتُ؛ فإنَّ النَّومَ يُلازِمُهُ السُّكوتُ، وذلك لأنَّ مَقصودَهُ نهيُ ابنةِ عمِّهِ ـ وهي امرَأتُه أمُّ الخيارِ ـ عن لَومِها إيَّاه على صَلَعِ رَأسِهِ، وهو ذهابُ شَعرِهِ. و«المضجَعُ»: مَوضعُ الاضطِجاعِ، قالَه في «القامُوس».

الإعرابُ: «يا»: حرفُ نداءٍ، «ابنةَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«عمَّا»: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ ألفاً، وهو مُضافٌ، والياءُ المنقلِبةُ ألفاً مُضافٌ إليه، «لا»: ناهيةٌ، «تَلومي»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «اهْجَعي»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبَةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والفاءُ: تَعليليَّةٌ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها ضَميرُ الشَّأنِ مَحذوفٌ تَقديرُه: هو، «يَخلُو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ

---

(١) كأنه أراد: ويُروَى هذا البيتُ بعد بَيت الشاهد، وإلا فالبَيتان معاً في «دِيوانِه» وليسَ أحدُهما بدلاً من الآخَر.

(٢) كذا في النُّسخ، والصوابُ: (اللَّوم) كما في «ديوانِه».

(٣) هو القاسمُ بن علي، أبو محمَّدٍ الحَريريُّ البَصريُّ، الأديب الكبير، نِسبتُه إلى عمل الحَرير أو بَيْعِه، كان غايةً في الذكاء والفِطنة والفصاحة والبلاغة، وكَفاه شاهداً «المقامات» التي أبرَّ بها على الأوائلِ وأعجَزَ الأواخرَ، مِن كُتُبه أيضاً: «دُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخَواص»، و«مُلْحة الإعراب» و«شَرحها». تُوفي سنةَ (٥١٦هـ).

. . . .

رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الواوِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، «عنكِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «يوماً»: ظرفُ زمانٍ، «مَضْجَع»: فاعلُ «يخلُو»[١]، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ خبرُ «ليسَ»، ويَجوزُ أنْ يكونَ «مَضجع» اسمَ «ليس»، وفي «يخلُو» ضميرٌ مُستترٌ جوازاً يَعودُ على «مَضْجَعي»؛ لأنَّه مِن بابِ التَّنازُعِ[٢] بناءً على أنَّ شرطَ الإعمالِ صَلاحيَةُ كلٍّ مِن العامِلَينِ للعملِ في المتنازَعِ فيه، وهو ما جَرى عليه ابنُ مالكٍ.

والمعنَى كما في «الإسعافِ»[٣]: أنَّ الشَّاعرَ يَقولُ: إنَّ زَوجَتي هذه أَصبَحَتْ تَدَّعي عليَّ ذَنباً، وهو الكِبَرُ والشَّيخُوخةُ، والحالُ أنِّي لم أَصْنَعْ شَيئاً مِن ذلك الذَّنبِ، فهو يَنهاها عن لَومِهِ على صَلَعِهِ، كأنَّه يَقولُ لها: لا تَلُومِيني على هذا؛ فإنِّي لو لم أَصلَعْ لشابَ رَأْسي، والشَّيبُ عندَ النِّساءِ قَريبٌ مِن الصَّلَعِ في الكراهيَةِ. وقولُه: «كلُّه لم أَصْنَعِ» يُروى بنصبِ «كلَّ» على أنَّه مَفعولُ «أَصْنَع» مُقدَّماً، ويُروَى برَفعِهِ مُبتدأً خبرُه جُملةُ «لم أَصْنَع»، وهو أَولى؛ لأنَّه يُفيدُ عُمومَ السَّلبِ[٤]، وهو مُرادُ الشَّاعرِ.

والشَّاهدُ: في إثباتِ الألفِ في «عمَّا»، وإبدالِها مِن الياءِ؛ إذ أَصلُه: «يا ابنَةَ عمِّي».

تَنبيه: يَجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ وهو «يا» خاصَّةً إلَّا في مَسائلَ:

الأُولى: المُنادى البَعيدُ مُطلقاً.

الثَّانيةُ: الاستِغاثةُ، وهي نِداءُ مَن يُخَلِّصُ مِن شدَّةٍ، أو يُعينُ على مَشقَّةٍ، ويُجَرُّ المستَغاثُ

---

(١) أي: مضاف، والياءُ مضاف إليه.

(٢) أي: وأُعمل فيه الأول لِسبقِه على قول الكوفيِّين، وفيه تخلُّص من الإضمار قبل الذكر، والأَولى إعمالُ الثاني لِقُربِه على قَول البصريِّين؛ فيكون (مَضجعِي) فاعلَ (يخلو)، وفي (ليس) ضميرٌ راجعٌ إليه، وبه يُتخلَّص مِن فَصل العامل من مَعمُوله بِجُملة، ومِن تَقديم خبرِ (ليس) على اسمها، وتَرجيحِ الجامد على المُتصرِّف. وقيل: لا تنازُعَ بينَهما أصلاً، و(ليس) مُهمَلةٌ حَملاً على (ما).

(٣) تقدَّم الكلامُ عليه وعلى مُصنِّفِه.

(٤) قال في «الخزانة» (١/ ٣٦١): وزَعم تَقيُّ الدين السُّبكي في رسالة «كُل» وفي تَفسيره أنَّ رِواية النصب تُساوِي رِوايةَ الرَّفع في المعنى... إلى أن قال: ورِواية النَّصب ساقِطةٌ عن الاعتبار، بل لا تَصحُّ؛ فإنها تُفيد سَلب العُموم وهو خِلافُ المَقصود، وما ذكَره السُّبكي لم يُعرِّجوا عليه.

....

الكواكب الدرية

به بِلامٍ مَفتوحةٍ تَتَعَلَّقُ بفعلِ النِّداءِ[١] بعدَ تَضمِينِهِ معنى الالتِجاءِ، ويُجَرُّ المستغاثُ لأجلِهِ بلامٍ مَكسُورةٍ مع الاسمِ الظَّاهرِ[٢] يَتعَلَّقُ بفعلِ النِّداءِ أيضاً[٣]، نحوُ: «يا لَلَّهِ لِلْمسلمِينَ». وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ[٤]، «لَلَّهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، ولفظُ الجَلالةِ: مُستغاثٌ به مَجرورٌ باللَّامِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ تَأدُّباً، و«لِلمسلمينَ»: جارٌّ ومَجرورٌ[٥]، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

ومِن الاستِغاثةِ المُنادى المتعجَّبُ منه نحوُ: «يا لَلْعَجَبِ لِزيدٍ»، ومِنه الحَديثُ: «**وَا عَجَبًا لَكَ يا ابنَ الخَطَّابِ**»[٦].

الثَّالثةُ: النُّدْبةُ، وهي نِداءُ المتفجَّعِ عليه باسمِهِ بـ«يا» أو بـ«وَا»، وحُكمُه في الإعرابِ والبِناءِ حُكمُ المُنادى: إنْ كانَ معرفةً مُفرَداً يُبنى على الضَّمِّ، وإنْ كانَ مُضافاً أو شَبيهاً به يُنصَبُ؛ نحوُ: «وا زيدُ، وا عبدَ الله، وا ضارباً زَيداً»، وإعرابُه: «وا»: حرفُ نداءٍ[٧]، «زيدُ»: مُنادًى مَندوبٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ولَك زيادةُ الألفِ في آخِرِهِ نحوُ: «وا زَيدَا»، وهو حِينئِذٍ مبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِهِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بالحركةِ المُناسبةِ للألفِ.

---

(١) أي: الذي نابَت عنه (يا)، وقال ابنُ جني: تتعلَّق بـ(يا) نَفسِها لأنها حرفٌ من حُرُوف المعاني.

(٢) وأمَّا المُضمر فتُفتح معه إلَّا مع الياء، نَحو: (يا لَزيدٍ لَك)، و(يا لَزيدٍ لِي).

(٣) استبعَده السُّيوطيُّ في «الهمع»، وعبارتُه بحروفِها: وتتعلَّق بفعل مُضمَر تَقديره: أدعُوك لِفُلان، قال ابن عصفور: قولاً واحداً، وليس كذلك، بل الخلافُ مَوجود؛ فقيل: إنها تتعلَّق بفعل النداء، وهو بعيد، وقيل: بحال مَحذوفة تقديره: يا لَزيد مَدعُوًّا لِعَمرو. اهـ والذي يدلُّ على استِبعاد هذا القَول إنكارُ بعض مَشايخ الصبان لِوجوده أصلاً.

(٤) واستغاثةٍ.

(٥) مُتعلق بفعل محذوف كما تقدَّم، والتقدير: أدعُوك لِلمُسلمِين.

(٦) أخرجه البُخاري (٤٩١٣) ومُسلم (٣٦٩٢) من حديث ابن عباسٍ عن عُمرَ ﷺ بلفظ: (عجباً لك...)، وهو بلفظِ الشارح عند أبي عوانةَ في «المستَخرَج».

(٧) أي: ونُدبة.

. . . .

الكواكب الدرية

الرَّابعةُ: اسمُ الإشارةِ، فلا يجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ منه عندَ البَصريِّينَ نحوُ: «هَذه، وهَؤلاءِ»، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٨٥]، فـ﴿هَٰؤُلَآءِ﴾: خبرُ ﴿أَنتُم﴾، وجُملةُ ﴿تَقْتُلُونَ﴾: حالٌ[١]، أو بدلٌ[٢] وجُملةُ ﴿تَقْتُلُونَ﴾ هو الخبرُ، وليسَ مِن قَبيلِ المُنادى المَحذوفِ منه حرفُ النِّداءِ.

۞ ۞ ۞

---

(١) والعامل فيها اسمُ الإشارة لِما فيه من مَعنى الفعل.

(٢) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه يَقصد أن ﴿هَٰؤُلَآءِ﴾ بدلٌ من ﴿أَنتُمْ﴾، وقد حكى السمينُ سبعةَ أقوال في الآية الكريمةِ ليس هذا الوجهُ منها، بل هو غيرُ صحيح؛ لامتِناع أن يُقالَ: هؤلاء تَقتُلون أنفسَكم مع أنه مآلُ الإعرابِ المذكور؛ إذ البَدلُ على نِيَّة طرحِ الأول، فإن كان الشارح قصَده ـ وليس في الكلام سقطٌ أو تَصحيف ـ فإنما هو سهوٌ منه لا أكثرُ.

باب المَفعول المُطلَق

وهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤَكِّدُ لِعامِلِه، أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوعِهِ، أَو عَدَدِهِ.

فالمُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ نحوُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

الكواكب الدرية

بابُ المَفعولِ المُطلقِ

أي: الذي لم يُقيَّدْ بالجارِّ؛ لِصحَّةِ إطلاقِ المَفعولِ عليه مِن غيرِ تَقييدٍ؛ لأنَّه المفعولُ الحقيقيُّ الذي فعَلَهُ فاعلُ الفعلِ، بخِلافِ بَقِيَّةِ المفاعيلِ؛ إذ لا يَصِحُّ إطلاقُ ذلك عليها إلَّا بعدَ تَقييدِها بالصِّلةِ، بأنْ يُقالَ: مَفعولٌ بِه، أو مَفعولٌ له، أو مَفعولٌ فيه، أو مَفعولٌ معه.

(وهو: المَصْدَرُ)؛ لأنَّه اسمُ ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مَذكورٍ، أو مُقدَّرٍ، والمرادُ بِفعلِ الفاعلِ إيَّاه: قِيامُه به بحيث يَصِحُّ إسنادُه إليه، لا أنْ يَكونَ مُوجِداً إيَّاهُ، فلا يَرِدُ نحوُ: «ماتَ مَوتاً»، (الفَضْلَةُ)، وهي: التي لا تَكونُ عُمدةً في الكلامِ، لا أنَّها التي لا يُحتاجُ إليها، فخَرَجَ نحوُ: «جدَّ جِدُّه، ورُكُوعُكَ رُكوعٌ حَسَنٌ، وضَربُك ضَربٌ شَديدٌ»، فإنَّ المصدرَ في جَميعِ ذلك عُمْدةٌ، فلا يَجوزُ نَصبُهُ، (المُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ) بأنْ لم يَزِدْ مَدلولُهُ على مَدلُولِ عامِلِهِ إذا كانَ عاملُه مَصدَراً، وإلَّا فالمَصدَرُ المَفهومُ منه[1]، (أو المُبَيِّنُ لِنَوعِهِ) أي: لِنَوعِ عامِلِهِ، بأنْ دلَّ على هيئةِ صُورةِ الفعلِ، فيُفيدُ زيادةً على التَّأكيدِ، (أو عَدَدِهِ) أي: عَددِ العاملِ، بأنْ دلَّ على مرَّاتِ صُدورِ الفِعلِ، فهو حينئِذٍ ثلاثةُ أَقسامٍ:

(فالمُؤكِّدُ لِعامِلِهِ) نحوُ: «أَعْجَبَني ضَرْبُكَ لزيدٍ ضَرْباً»، فـ«ضَرْباً» مَفعولٌ مُطلَقٌ مؤكِّدٌ لـ«ضَرْبِ»، ومثالُ المؤكِّدِ لِلمَصْدَرِ المَفهومِ مِن العاملِ (نَحوُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾)، وإعرابُه: «كَلَّمَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿مُوسَىٰ﴾: مَفعولٌ به، والفتحةُ فيه مُقدَّرةٌ، ﴿تَكۡلِيمًا﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ مؤكِّدٌ لِمَضمونِ «كَلَّمَ»، وهو التَّكليمُ، لا لِلعاملِ نفسِهِ؛ لأنَّه بصيغةِ الفعلِ، (و«ضَرَبْتُ ضَرْباً»)، وإعرابُه: «ضَرَبْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ضَرباً»: مَفعولٌ مُطلَقٌ

---

(١) أي: وإلَّا يكُن عامِلُه مصدراً، فهو مؤكِّد لِلمَصدر المفهُومِ منه، نحو: الضَّرب المفهُوم من (ضربتُ) كما سيأتي. ولعلَّ عبارة الشارح: (وإلا فلِلمَصدر) باللام.

والمُبيِّنُ لِنوعِ عامِلِه نَحوُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وقولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَرْبَ الأَمِيرِ».

والمُبيِّنُ لِعَدَدِ عامِلِهِ نَحوُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، ....

الكواكب الدرية

مؤكِّدٌ لمضمونِ «ضَرَبَ». وهذا النَّوعُ لا يَجوزُ تَثنِيَتُهُ وجمعُهُ؛ لأنَّ مَدلُولَهُ معنًى واحدٌ، فهو بمثابةِ تكريرِ الفعلِ، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ.

(والمُبيِّنُ لِنوعِ عامِلِهِ)؛ إمَّا بإضافةٍ (نَحوُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: باعتبارِ ما قَبلَها[1]، «أَخَذْناهم»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، ﴿أَخْذَ﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ مُبيِّنٌ لنوعِ عامِلِهِ، و﴿عَزِيزٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿مُّقْتَدِرٍ﴾: نعتٌ.

أو بِلامِ العَهْدِ نحوُ: «ضربتُ الضَّرْبَ» أي: الَّذي تَعرِفُه.

أو بصفةٍ مع ثُبوتِ المَوصوفِ نحوُ: «جلستُ جُلوساً حَسَناً»، أو مع حَذفِهِ نحوُ: ﴿وَأَنْ[2] أَعْمَلَ صَٰلِحًا﴾ [النمل: ١٩] أي: عَملاً صالِحاً[3]، (وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَرْبَ الأَمِيرِ»)، أي: ضَرْباً مثلَ ضَرْبِهِ[4]؛ أو باسمٍ خاصٍّ نحوُ: «رَجَعَ القَهْقَرَى»، فـ«القَهْقَرى»: مَفعولٌ مُطلقٌ مُبيِّنٌ لِنوعِ عامِلِهِ.

وهذا النَّوعُ يَجوزُ تَثنِيَتُهُ وجمعُهُ[5] بِاختلافِ[6] أنواعِهِ، كـ«سِرْتُ سَيْرَيْ زَيدٍ الحسَنَ والقَبيحَ».

(والمُبيِّنُ لِعَدَدِ عامِلِهِ) مثالُهُ (نَحوُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾)، وإعرابُه: «دُكَّتا»: فعلٌ ونائبُ الفاعلِ، «دُكَّ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ

---

(١) وهي عاطفة على ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، أو سببيَّة.

(٢) في الأصل: أن.

(٣) سيَذكر الشارحُ فيما يأتي أنَّ ﴿صَٰلِحًا﴾ حالٌ عند بعضِهم، فكأنه أراد بالصفة هنا مَعناها اللغويَّ.

(٤) أشار به إلى ما قاله بعضُهم من أنَّ هذا النوع من باب النِّيابة؛ إذ يَستحِيلُ أن يفعلَ الإنسان فِعلَ غيره، وإنَّما يَفعل مِثالَه، فالأصلُ: ضرباً مثلَ ضَربِ الأمير، فحُذف المَوصوف ثم المُضافُ.

(٥) أي: على المشهور.

(٦) في نُسخة: لاختلافِ.

وقولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَربتَينِ».

وهُوَ قِسْمانِ: لَفظِيٌّ، ومَعنوِيٌّ. فإنْ وافَقَ لَفظَ فِعلِهِ فَهُوَ لَفظِيٌّ ....

في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، ﴿دَكَّةً﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ، ﴿وَاحِدَةً﴾: صفةٌ، قالَ المُفسِّرونَ: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ﴾ أي: حَمَلَتْها[1] الرِّيحُ، أو القُدرةُ، أو الملائكةُ، ﴿فَدُكَّتَا﴾ أي: دُقَّتا، أي: ضُرِبَتْ إحداهُما بالأُخرى ﴿دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ أي: ضَربةً واحدةً، وفُتِّتَا حتَّى صارَتْ كَثيباً مَهيلاً، فلم يَتَمَيَّزْ شيءٌ مِن أَجزائِها عنِ الآخَرِ، قالَ الفرَّاءُ: ولم يَقُلْ: «فَدُكِكْنَ»؛ لأنَّه جعلَ الجبالَ كلَّها كالجُملةِ الواحدةِ، والأرضَ كالجُملةِ الواحدةِ[2]. (وقَولِكَ: «ضَرَبتُ زَيداً ضَرْبَتَينِ»)، فـ«ضَرْبَتَينِ»: مَفعولٌ مُطلَقٌ مُبيِّنٌ لعدَدِ عامِلِهِ. وهذا النَّوعُ يَجوزُ تَثنيتُهُ وجمعُهُ بلا خلافٍ.

(وهو) أي: المَفعولُ المُطلَقُ (قِسْمانِ)، كما قاله ابنُ الحاجبِ وابنُ مالكٍ تَبَعاً لِلكُوفِيِّينَ؛ بناءً على أنَّ المعنويَّ مِنهما مَنصوبٌ بِالفعلِ المَذكورِ الموافِقِ لَه في المعنى، وإنْ كانَ مُخالِفاً له في اللَّفظِ، قالَ الرَّضيُّ: وهو أَولى؛ لأنَّ الأَصلَ عدمُ التَّقديرِ[3]، ومذهبُ سِيبويهِ والجُمهورِ أنَّ المعنويَّ مَنصوبٌ بِعاملٍ مُقدَّرٍ مِن لفظِهِ، فَنحوُ: «قُمتُ وُقوفاً» النَّاصبُ لـ«وُقوفاً» فعلٌ مُقدَّرٌ مِن لفظِهِ، كأنَّك قُلتَ: «قُمتُ ووَقَفْتُ وُقوفاً».

(لَفظِيٌّ) أي: مَنسوبٌ لِلَّفظِ إنْ وافَقَ عاملَه في لَفظِهِ، (ومَعنَوِيٌّ) أي: مَنسوبٌ لِلمَعنى إنْ وافقَ عاملَهُ في مَعناه[4].

(فإنْ وافَقَ) أي: المصدرُ المسمَّى بالمَفعولِ المُطلَقِ (لَفْظَ فِعْلِهِ) أي: عامِلِهِ، فِعلاً كانَ كالأَمثلةِ المَذكورةِ، أو وَصفاً نحوُ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، أو مَصْدَراً نحوُ: «سَيرُكَ السَّيرَ الحثيثَ مُتْعِبٌ»، والمرادُ بالموافقَةِ أنْ تَتَّحِدَ مادَّتُهُ ومادَّةُ فِعلِهِ؛ سواءٌ اتَّفقَا في المعنى كالأَمثِلةِ المَذكورةِ، أم لم يَتَّفِقَا نحوُ: [5](فهو لَفظِيٌّ)، أي: يُسمَّى: المصدَرَ اللَّفظِيَّ

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) انظر: «مَعاني القرآن» (٣/ ١٨١).

(٣) «شرح الكافية»: (١/ ٣٠٣).

(٤) أي: دون لفظِه.

(٥) هكذا في الأصل، ونبَّهت الطبَعات إلى ذلك، وعبارةُ بعضِها: هكذا بَياض بالأصل، ويصحُّ أن يكونَ المثال (ضربتُ ضَرباً) إذا كان المرادُ بالمصدر السفرَ للتجارة وبِالفعل الضربَ بِنحو يدٍ أو عصاً. اهـ مُصحِّحه.

كَما تَقدَّمَ، وإِنْ وافَقَ مَعنى فِعلِهِ فَهُوَ مَعنَوِيٌّ، نَحوُ: «جَلَسْتُ قُعُوداً، وقُمْتُ وُقُوفاً».

والمَصْدَرُ: اسْمُ الحَدَثِ ....

الكواكب الدرية

(كما تَقَدَّمَ) مِن الأمثلةِ.

(وإنْ وافَقَ مَعنى فِعلِهِ) دونَ لَفظِهِ، بأنِ اختَلَفَتْ مادَّتُه ومادَّةُ فعلِهِ، (فهو مَعنَوِيٌّ)، أي: يُسمَّى بالمصدَرِ المعنَويِّ؛ لِتَوافُقِهِما في المعنى فقط، (نَحوُ: «جَلَسْتُ قُعُوداً، وقُمتُ وُقُوفاً»)، فالجُلوسُ والقُعودُ بمعنًى واحدٍ، وكذا القِيامُ والوُقوفُ، ولكنَّ المادَّةَ مختَلِفةٌ، وهذا إنَّما يَصحُّ بِناءً على أنَّ معنَى الجُلوسِ والقُعودِ واحدٌ، وهو المَشهورُ، وفي «شرحِ المصابيحِ»[1] أنَّ القُعودَ مِن الاضطِجاعِ، والجُلوسَ مِن القِيامِ، وقال الإمامُ الرَّاغبُ[2]: القُعودُ إنَّما يُقابَلُ به القِيامُ، والجُلوسُ إنَّما يُقابَلُ به الاتِّكاءُ، فيُقالُ لِلقائمِ: اقْعُدْ، ولِلنَّائمِ: اجْلِسْ، فقد بانَ تَبايُنُهما وافتِراقُهما. اهـ كذا قال، وفي «القامُوس»: القُعودُ: الجُلوسُ، أو هو مِن القيامِ، والجُلوسُ مِن الضَّجعةِ ومِن السُّجودِ. اهـ، وأشارَ[3] بقولِهِ: «أو... إلى آخرِهِ» إلى الخِلافِ في ذلك، ومِن قاعِدَتِهِ أنَّ المَشهورَ المعروفَ في اللُّغةِ هو الَّذي يُصدِّرُ به كلامَهُ، ثمَّ يَعطِفُ عليه ما دُونَهُ مِن الأقوالِ بـ«أو».

(والمَصدَرُ) حَدُّه الَّذي يُمَيِّزُه عن غيرِه أنَّه: (اسمُ الحَدَثِ) أي: اسمٌ يَدُلُّ على الحَدَثِ، كالضَّرْبِ[4]، والمرادُ بِالحَدَثِ: المعنى القائِمُ بِغَيرِهِ، زادَ بعضُهم بعدَ قولِهِ: (اسمُ الحدثِ): (الجاري على الفعلِ)، أي: المشتَمِلُ على جميعِ حُروفِهِ؛ لفظاً نحوُ: «ضَرْب وإكرام»، أو تَقديراً نحوُ: «قِتال»، فإنَّه مُشتَمِلٌ عَلى حُروفِ «قاتَل» تَقديراً، بدليلِ أنَّه قد وَرَدَ بِلَفظِهِ «قِيتالاً» بِكَسرِ القافِ.

فخَرَجَ بِذلك اسمُ المصدرِ، فإنَّه وإنْ دلَّ على الحَدَثِ إلَّا أنَّه غيرُ جارٍ على الفعلِ؛ لِخُلُوِّهِ

(١) لعلَّه يَقصد شَرح ابن المَلَك على «مَصابيح السنَّة» لِلبَغَوي، وهو مُحمَّد بن عبد اللطيف بن عبد العزيز الكرماني الرُّومي الحَنَفي، المتوفى سنةَ (٨٥٤هـ).

(٢) الأصفَهاني أبو القاسم الحُسَين بن محمد، صاحبُ «المفرَدات»، تُوفي سنةَ (٥٠٢هـ).

(٣) أي: صاحبُ «القاموس».

(٤) تمثيلٌ للمَصدر، ويَجوز أن يكونَ تمثيلاً لِلحَدَث.

الصَّادِرِ مِنَ الفاعِلِ، وتَقرِيبُهُ أَنْ يُقالَ: هُوَ الَّذِي يَجِيءُ ثالِثاً في تَصْرِيفِ الفِعلِ، نَحوُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً».

وقَدْ تُنصَبُ أَشْياءُ على المَفعُولِ المُطْلَقِ وإنْ لم تَكُنْ مَصْدَراً، وذَلِكَ على سَبِيلِ النِّيابةِ عنِ المَصْدَرِ، ....

الكواكب الدرية

عن بعضِ حروفِ الفعلِ، كـ«الغُسلِ، والوُضوءِ، والعَطاءِ»؛ لِخُلوِّ كلٍّ مِن الثَّلاثةِ عن بَعضِ حروفِ فعلِهِ، فالمَصدرُ: «الاغتِسالُ، والتَّوضُّؤُ، والإعطاءُ»؛ لِجَريانِها على الفِعلِ، بِخلافِ «عَطاء» فإنَّه خالٍ عن همزةِ «أَعطى»، و«الغُسلِ» [فإنه][1] خالٍ عن الهمزةِ والتَّاءِ مِن «اغتَسَلَ»، و«الوُضوءِ» فإنَّه خالٍ مِن التَّاءِ مِن «تَوضَّأَ[2]»، فكلٌّ مِن الثَّلاثةِ يُقالُ له: اسمُ مَصدرٍ.

وفَسَّرَ بَعضُهم جَريانَ المَصدَرِ على الفِعلِ بِقَولِه: وهو إيرادُ اسمِ الحَدَثِ بعدَ ما اشتُقَّ منه مَنصوباً به على أنَّه مَفعولٌ مُطلَقٌ، (الصَّادِرِ) نَعتٌ لِلحَدَثِ (مِن الفاعلِ) نحوُ: «قَعَدتُ قُعُوداً»، أو القائمِ بذاتِهِ نحوُ: «ماتَ مَوتاً، ومَرِضَ مَرَضاً».

(وتَقرِيبُهُ) أي: حَدِّ المَصْدَرِ إلى فَهْمِ المُبتدِئ (أَنْ يُقالَ: هو الَّذي يَجِيءُ) حالَ كونِهِ (ثالِثاً في تَصْرِيفِ الفِعلِ) جَرْياً على عادَتِهم مِن تَقديمِ الماضي وتَأخيرِ المُضارِعِ، والتَّثليثِ بالمَصدَرِ، وإلَّا فلا بُعد أنْ يَتكلَّمَ الشَّخصُ بالمَصدَرِ بعدَ الماضِي، ثمَّ أَشارَ المصنِّفُ إلى كيفيَّةِ التَّصريفِ تَعليماً لِلمُبتَدي، فقالَ: (نَحوُ: ضَرَبَ) فعلٌ ماضٍ، (يَضرِبُ) فعلٌ مُضارِعٌ، (ضَرْباً) مَصدَرٌ؛ لأنَّه وقعَ ثالثاً في تَصرِيفِ الفعلِ.

والصَّحيحُ أنَّ المَصدَرَ هو الأَصلُ، وما عَداهُ مُشتَقٌّ منه، وسيَأتي تمامُ الكلامِ على أحكامِ المَصدَرِ مع الإتمامِ بشيءٍ مِن أحكامِ اسمِ المصدرِ في أَواخِرِ الكِتابِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(وقد تُنْصَبُ أَشياءُ على المَفعُولِ المُطلَقِ وإنْ لم تَكُنْ مَصْدَراً)؛ لِدَلالتِها عليه، (وذَلِكَ على سَبِيلِ النِّيابةِ عنِ المَصدَرِ)، وقد أَوصَلَ بَعضُهم عِدَّةَ ما يَنوبُ عن المَصدَرِ إلى أَحدٍ

---

(١) زيادةٌ مِنِّي لِيُوافقَ ما قبلَه وما بعدَه.

(٢) سَكت عن الضاد الثانية مع أنها مثلُ التاءِ المذكورة لخفاء الخُلوِّ منها، بخلاف التاء فإنَّ أمرَها واضحٌ، فاقتصَر على أظهَرهما لحصُول المقصودِ به، والاعتذارُ له بهذا أولى من الحُكم بنِسيانِه.

نَحوُ: «كُلٍّ، وبَعْضٍ» مُضافَينِ لِلمَصْدَرِ، نَحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، وكَالعَدَدِ نَحوُ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ....

الكواكب الدرية

وعِشرينَ[1]، واقتَصرَ المصنِّفُ على ثَلاثةٍ منها؛ إشارةً إلى أنَّ ما يَنوبُ عن المَصدَرِ ويُنصَبُ على المَفعوليَّةِ المُطلقَةِ لا يَخرُجُ عن الأقسامِ الثَّلاثةِ: التَّأكيدِ، والتَّبيينِ للنَّوعِ، والتَّبْيينِ للعَدَدِ، (نَحوُ: «كُلٍّ، وبَعضٍ») ممَّا دلَّ على كُلِّيَّةٍ أو بَعضِيَّةٍ حالَ كونِهما (مُضافَينِ لِلمَصدَرِ، نَحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ[2]، «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَمِيلُوا۟﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعَلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿كُلَّ﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ نائبٌ عن مَصدَرٍ مَحذوفٍ، والأصلُ: فلا تَميلوا ميلاً كلَّ الميلِ، (﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لو»: حرفُ امتِناعٍ لامتناعٍ، ﴿تَقَوَّلَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿عَلَيْنَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «على»: حرفُ جرٍّ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بـ«على»، ﴿بَعْضَ﴾: مَفعولٌ مُطلَقٌ نائبٌ عن مصدرٍ مَحذوفٍ، والأصلُ: ولو تَقوَّلَ علينا أَقاويلَ قَليلَةً حَقيرةً[3]، وهذا مثالُ المُبيِّنِ لِنَوعِ عامِلِهِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٩]، أي: بنوعٍ مِن أنواعِ الضَّرَرِ.

(وكالعَدَدِ) المميَّزِ بمَصدَرٍ (نَحوُ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: رابِطةٌ للشَّرطِ

---

(١) من ذلك هيئتُه ومُرادِفه وضَميرُه ووَقتُه.

(٢) الظاهر أنها فَصيحة، أي: إذا كان الأمرُ كذلكم فلا تميلُوا... إلخ.

(٣) الذي يَظهر لي أن قولَه تعالى: ﴿بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ مفعولٌ به، وليس نائبَ مفعولٍ مُطلق وإن ذهَب إليه ابنُ هشام والفاكهيُّ وغيرُهما وأقرَّه كَثيرون كالشيخين خالدٍ ويس؛ لأنَّ (الأقاويل) جمعُ (أقوال) التي هي جمعُ (قَول) بمعنى الكلام المتحدَّث به، ومثلُ هذا يكون مَفعولاً به لا مفعولاً مُطلقاً، كما تقولُ: (قال زيدٌ قولاً بديعاً) وتُريد ألفاظَه وكَلِمَه، بدليل أنهم نصُّوا على أن القولَ إنما يَنصب على المفعوليَّة به مُفرداً فيه معنَى الجُملة، كالقَول والحديث والكلام، وهذا قد ذكَره الشارح في هذا الكتاب فيما مَضى، ولو أُريد المفعول المطلَق في الآية لجيء بالمصدرِ وقِيل ـ والله أعلَم ـ: ولو تقوَّل علينا بعضَ التَّقَوُّل، فتأمَّله! فإن أصبتُ فيه فمِن الله وحدَه، وإن أخطأتُ فمِني ومن الشيطان، وأنا أستَغفِر الله لِقَولي وأنا الفقير الحقيرُ برأيي في كتابِه.

فـ﴿ثَمَٰنِينَ﴾ مفعُولٌ مُطلَقٌ، و﴿جَلْدَةً﴾ تمييزٌ؛ وكأسماءِ الآلاتِ نَحوُ: «ضَرَبْتُهُ سَوطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعةً».

الكواكب الدرية

المَفهومِ مِن المَوصولِ في قولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾، «اجلِدُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، والهاءُ: مَفعولٌ به، ﴿ثَمَٰنِينَ﴾: مَفعولٌ مُطلَقٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، ﴿جَلْدَةً﴾: تَمييزٌ، (فـ﴿ثَمَٰنِينَ﴾ مَفعُولٌ مُطلَقٌ) نائبٌ عن المصدرِ المَحذوفِ، والأَصلُ: «فاجلدُوهم جَلداً ثَمانِين»، ثمَّ حُذِفَ «جلداً»، وجُعلَ تَمييزاً لِغَرضِ الإبهامِ ثمَّ التَّفسيرِ، كما قال المصنِّفُ: (و﴿جَلْدَةً﴾ تَمييزٌ) أي: لِلعدَدِ.

(وكأسْماءِ الآلاتِ) المعهودةِ لِلفعلِ، كالأَمثلةِ التي ذَكَرها المصنِّفُ، قالَ المراديُّ: فلو قُلتَ: «ضَرَبْتُهُ خَشبةً» لم يَجُزْ؛ لأنَّه لم يُعهَدْ كونُ ذلك آلةً لهذا الفعلِ. انتهى، (نَحوُ: «ضَرَبْتُهُ سَوطاً») وهي: العَصا الصَّغيرةُ[1]، (أو «عَصاً») مَعروفٌ، والحركةُ فيه مُقدَّرةٌ على الألفِ المَحذوفةِ المُعوَّضِ عنها التَّنوينُ[2]؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، (أو «مِقرَعةً»)، وهي العَصا القَصيرةُ الضَّخمةُ، فكلٌّ مِن «سَوطاً، وعَصاً، ومِقرَعةً» مَنصوبٌ على المَفعوليَّةِ المُطلَقةِ نائبٌ عن المَصدَرِ، والأَصلُ: «ضربتُهُ ضَرْباً بِسَوطٍ أو عصاً أو مِقرَعةٍ»، ثمَّ تُوُسِّعَ في الكلامِ، فحُذِفَ المَصدَرُ وأُقِيمتِ الآلةُ مُقامَهُ.

وهذا والذي قَبلَهُ ممَّا نابَ عن المُبيِّنِ لعَدَدِ عاملِهِ، وأمَّا النَّائبُ عن المؤكِّدِ لِلعاملِ فلم يُمَثِّلْ له، وذلك نحوُ: «اغتَسلَ غُسلاً»، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، ومنه قولُ النَّوويِّ في «المنهاجِ»: وما ضُبِّبَ بِذَهبٍ أو فِضَّةٍ ضَبَّةً[3].

ولا يَنوبُ عن المَصدَرِ صِفتُه نحوُ: «سِرتُ أَحسَنَ السَّيرِ»، وقولِهِ تَعالى: ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ

---

(١) المعروفُ أن السَّوطَ ما يُتخذ من جِلد مَضفور ويُجلد به، ولِذا يُسمَّى أيضاً المِجلَد.

(٢) الصحيح أنه لا تعويضَ فيه، بل الألفُ إنما حُذفت لملاقاتِها التنوينَ المذكور، لأنه اسمٌ معرَب مُتمكِّن، فتنوينُه للصرف كأخواتِه.

(٣) أي: والأصلُ: تضبِيباً، لكن عِبارة النووي رحمه الله: (ضبةً كبيرةً) فيُقابلُها حينئذٍ: (تَضبِيبةً كبيرة) بمصدَر المرة.

. . . .

الكواكب الدرية

صَٰلِحًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ«أحسنَ» و﴿صَٰلِحًا﴾ و﴿رَغَدًا﴾ أحوالٌ مِن المَصدَرِ المَفهومِ مِن الفعلِ، أي: (سِرتُ حالَ كونِ السَّيرِ أَحسَنَ، وحالةَ كونِ العملِ صالحاً، وحالةَ كونِ الأكلِ رَغداً)، هذا ما جَرى عليه ابنُ هشامٍ في «شَرحِ القَطْرِ»، والذي عليه الجُمهورُ وجَرَى عليه في «المُغني» واقتَصَرَ عليه في «الكَشَّافِ» أنَّ كُلًّا مِن الثَّلاثةِ صفةُ مصدَرٍ مَحذوفٍ؛ إذ الأَصلُ: «سِرتُ سَيراً أَحسَنَ السَّيرِ»، «أنْ أعملَ عملاً صالحاً»، «وكُلا أكلاً رَغداً»، قالَ في «الكشَّافِ»[١]: جَعلُه صفةَ مصدَرٍ مَحذوفٍ أقوى في المدحِ، وليسَ المعنى على تَقديرِ الأَمرِ بالأكلِ حالَ كونِهِ رَغداً؛ فإنَّه لا يَكونُ أكلُ الجنَّةِ إلَّا رَغداً واسِعاً رافِهاً. انتهى.

ثمَّ المصدَرُ إنْ لم يُفْهِمْ زِيادةً على مَعنى عامِلِهِ ـ بِأنْ كانَ لِمُجرَّدِ التَّأكيدِ ـ سُمِّيَ مُبهَماً، ويَمتَنِعُ حذفُ عامِلِهِ[٢]، وإنْ أَفْهَمَ زيادةً على مَعناه ـ وهو المُبيِّنُ للعدَدِ أو النَّوعِ، وما نابَ عنهما ـ سُمِّيَ مُختَصًّا، ويَجوزُ حذفُ عامِلِهِ لِدَليلٍ نحوُ: «سَيْرَ زَيدٍ»، لِمَن قالَ: «أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟».

وقد يَجِبُ حَذفُ العامِلِ، وذلك فِيما إذا وَقَعَ بَدَلاً مِن فِعلِهِ: سَماعاً في نحوِ: «حمداً وشُكراً لله، وسأَفعله وحُبًّا وكرامةً، ولبَّيكَ وسَعدَيكَ، وحَنانَيكَ، ومَعاذَ اللهِ، وغُفرانَكَ» أي: اغْفِرْ، وقيل: تَقديرُه: أَسأَلُكَ غُفرانَكَ، فهو مَفعولٌ به، و«سُبحانَ اللهِ، ورَيحانَهُ»، أي: استِرزاقَه[٣]؛ وقِياساً في مواضِعَ:

مِنها: أنْ يكونَ المَفعولُ المُطلَقُ خَبراً عن المُبتدأ، نحوُ: «ما أنتَ إلَّا سَيراً».

ومنها: أنْ يَقعَ المَصدَرُ تَفصيلاً لِمَضمُونِ جُملةٍ، نحوُ: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

ومِنها: أنْ يَقعَ تأكيداً لِمَضمُونِ جُملةٍ لا مُحتمَلَ لها غَيرُه[٤]، نحوُ: «عليَّ ألفُ دِرهمٍ اعتِرافاً».

---

(١) كذا في الأصل، وأحسبُه تصحيفاً عن (الكَشف) أو نحو ذلك.

(٢) لأنه إنَّما جِيءَ به لِتَقوية عامِله وتَقريرِ مَعناه، والحذفُ يُنافي ذلك.

(٣) قال سيبويه: لأنَّ معنى الرَّيْحان الرِّزقُ.

(٤) الأخضَر: لا يَحتملُ غيرَه. العِصام.

باب المَفعولِ فيه

وهُوَ المُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمانِ، وظَرفَ المَكانِ.

فظَرفُ الزَّمانِ هُوَ اسْمُ الزَّمانِ المَنصُوبُ ....

بابُ المَفعولِ فيه

(وهو المُسَمَّى) عندَ البَصريِّينَ (ظَرْفَ الزَّمانِ، وظَرفَ المَكانِ)؛ لوُقوعِ الفعلِ فيهِ، أي:[1] لا بُدَّ له مِن زمانٍ ومكانٍ يَقَعُ فيه، وتُسمِّيهِ الكوفيُّون: مَفعُولاً فيه، ومَحلًّا، وصفةً، وقد عرَّفهُ ابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ» بِقَوله: المَفعولُ فيه، وهو ما ذُكِرَ فَضلةً لأجلِ أمرٍ وَقَعَ فيه مِن زمانٍ مُطلقاً، أو مكانٍ مُبهَمٍ، أو مُفيدٍ مِقداراً، أو مادَّتُهُ مادَّةُ عامِلِهِ[2].

(وظَرفُ[3] الزَّمانِ) ـ وقدَّمَهُ لأنَّه الأصلُ؛ لِشدَّةِ احتياجِ الفعلِ إليه ـ (هو اسمُ الزَّمانِ المَنصُوبُ) بِاللَّفظِ الدَّالِّ على المعنى الواقعِ فيه، كـ«صُمتُ» في نحوِ: «صُمتُ يومَ الخميسِ»، فإنَّه لفظٌ دالٌّ على الصِّيامِ الواقعِ في الظَّرفِ؛ فِعلاً كانَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩]، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ﴾ [يوسف: ١٦]، أو شَبيهاً بالفعلِ مِن مَصدرٍ أو صفةٍ أو غيرِهما، نحوُ: «أبو بكرٍ أفضَلُ عِندَنا مِن عليٍّ، والشَّيخانِ خيرٌ لَدَينا مِن الخَتَنَينِ[4]»، أو مُؤوَّلاً بِشبهِ الفعلِ نحوُ: «عَلقمٌ عندَك، وحَنظلٌ لدَيكَ»، فالظَّرْفانِ متعلِّقانِ بـ«عَلقَم، وحَنظَل» لتَأويلِهما بـ«صَعْب، وشاقٍّ»[5].

---

(١) في «الفواكه»: (إذ)، وهو الصَّواب على ما يَظهر.

(٢) انظر: «شرح الشُّذور» بتَحقيقي (ص٤٢٠) فما بعدَها.

(٣) الأنسَبُ: (فظرفُ) بفاء التَّفريع، وهو الواقعُ في «شرح الفاكهيِّ» وغيرِه.

(٤) الشَّيخان: أبو بَكر وعُمَر، والخَتَنان: عُثمان وعليٌّ، رضي الله عنهُم أجمَعين. والختنُ في اللُّغة: الصِّهْر، وهو زوجُ الابنةِ.

(٥) المعروف في العَلقَم أنه الحَنظَل، وهو شَجرٌ له ثَمر مُرٌّ كَريه الطَّعم، ومن ثَمَّ أوَّلُوهما بـ(مُر)، إلا لِدليل كقولهم في قول الشاعر:

وإنَّ لِسانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفى بِها ... وهُوَّ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ:

إن (على) متعلِّقة بـ(عَلقَم) لأنه بمعنى شَديد أو صَعب.

بِتَقْدِيرِ «في»، ....

الكواكب الدرية

فإنْ لم يكنْ شيءٌ ممَّا ذُكِرَ مَوجوداً قُدِّرَ به[١] نحوُ: «زيدٌ في الدَّارِ»، أي: كائنٌ، ومِنه نحوُ قولِهِ: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ [الأعراف: ٨٦]، أي: اذكرُوا نِعمةَ اللهِ عليكم الكائنةَ في وَقتِ قِلَّتِكم، فحُذِفَ العاملُ ـ وهو الكائنةَ ـ ومَوصوفُهُ الذي هو مَفعولُ «اذكُرْ»، وقيل: «إذ» في الآيةِ ونحوِها مَفعولٌ به لـ«اذكُرْ»، فلا حذفَ.

ومثلُ الظَّرفِ المَجرورُ في جَميعِ ما ذُكِرَ، ويَجبُ حذفُ مُتعلَّقِهما[٢] إنْ وقعَ أَحدُهما صفةً، أو صِلةً، أو حالاً، أو خبراً، أو وَرَدَ بلا مُتعلَّقٍ كالبَسملةِ، ويَجوزُ في غير ما ذُكِرَ حذفُه لِدَليلٍ لَفظيٍّ أو غيرِه، نحوُ: «مَن لي بِكَذا؟» أي: مَن يَتكفَّلُ لي؟ وقولِهِ تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، أي: النَّفسَ مَقتُولةٌ أو تُقْتَلُ بالنَّفسِ، ﴿وَٱلۡعَيۡنَ﴾ مَفقُوءةٌ أو تُفْقَأُ ﴿بِٱلۡعَيۡنِ﴾، ﴿وَٱلۡأَنفَ﴾ مَجدوعةٌ أو تُجدَعُ ﴿بِٱلۡأَنفِ﴾، ﴿وَٱلۡأُذُنَ﴾ مَصلُومةٌ أو تُصلَمُ ﴿بِٱلۡأُذُنِ﴾، ﴿وَٱلسِّنَّ﴾ مَقلوعةٌ أو تُقلَعُ ﴿بِٱلسِّنِّ﴾، وقِسْ على هذَا، (**بِتقدِيرِ «في»**) الدَّالَّةِ على الظَّرفيَّةِ، وهي: استِقرارُ الشَّيءِ في الشَّيءِ حَقيقةً نحوُ: «الماءُ في الكُوزِ»، أو مجازاً نحوُ: «نظَرتُ في المُصحَفِ، وتَفكَّرتُ في كذَا».

فخَرَجَ عن ذلك ما نُصِبَ بِتَقديرِ «في» ولم يكُنِ اسمَ زمانٍ، ولا مَكانٍ[٣]، نحوُ: ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قُدِّرَ بـ«في»[٤]، فإنَّه ليس باسمِ زمانٍ، فلا يكونُ ظرفاً.

وخَرَجَ ما نُصِبَ لا بِتَقديرِ «في» نحوُ: ﴿يَخَافُونَ يَوۡمٗا﴾ [النور: ٣٧]، فإنَّه مَفعولٌ به، لا فيه. وما كان منه مَرفوعاً أو مَخفوضاً فإنَّه ليسَ بظرفٍ.

تَنبيه: مُرادُهم بِقَولِهم: (تقديرُ «في») أي: تقديرُ مَعناها، لا لَفظِها؛ لأنَّه قد لا يَصِحُّ تَقديرُها قبلَ الظَّرفِ، وذلك في نحوِ: «سِرتُ قبلَه»، و«صَلَّيتُ معه»، ونحوِهما.

---

(١) كذا في الأصل، أي: قُدِّر الناصبُ ـ ملفوظاً أو مَحذوفاً ـ به أي: بِذلك الذي مرَّ مِن شَبه الفعل ونحوِه. ويَحتمل أن يكون مُرادُه: (قدَّرتَه)، أي: ما ذُكر، فتحرَّفت الكلمة.

(٢) تقدَّم أكثرُ الذي هنا في باب الابتداء.

(٣) الأولى الاقتصارُ على إخراج الأول؛ لأن الكلامَ فيه فقَط، وظرفُ المكان لمَّا يأتِ الكلام عليه ولم يُذكَر أنه على تقدير (في) بعدُ.

(٤) أي: لا بـ(عَن) كما في القَول الآخَر.

نَحوُ: «اليَومَ، واللَّيلةَ، وغُدْوةَ، وبُكْرَةَ، ....

وقد ذكرَ المصنِّفُ عِدَّةً مِن ظرفِ[1] الزَّمانِ يَصدُقُ عليها التَّعريفُ، وذلك (نَحوُ: اليَومَ)، وهو: مِن طُلوعِ الفَجرِ إلى غُروبِ الشَّمسِ[2]، تَقولُ: «صُمتُ اليومَ، أو يَوماً، أو يومَ الخَميسِ»، وإعرابُه: «صُمتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «اليومَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِه. وقد يُرادُ باليوم مُطلَقُ الزَّمانِ نحوُ: «يومُ الطَّائفِ، يومُ الحَرَّةِ، يَومُ الخَنْدَقِ[3]»، مُراداً به أيَّامُ القِتالِ الكائنِ في ذَلك الوقتِ، (واللَّيلَةَ)، وهي: مِن غُروبِ الشَّمسِ إلى طُلوعِ الفَجْرِ الصَّادقِ على الصَّحيحِ، وقيل: إلى طلوعِ الشَّمسِ، تَقولُ: «اعتَكفتُ اللَّيلةَ، أو ليلةً، أو ليلةَ الجُمعةِ»، وإعرابُه: «اعتَكفتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «اللَّيلةَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِه.

(وغُدْوَةَ وبُكْرَةَ[4])، وهما عَلَمَا جِنسٍ على وَقتِهِما، وهو: مِن صلاةِ الصُّبحِ[5] إلى طُلوعِ الشَّمسِ، فيَمتنِعُ صَرفُهما لِعَلَمِيَّةِ الجِنسِ والتَّأنيثِ بالتَّاءِ[6]، ولا تَدخُلُهما «أل»، ولا الإضافةُ[7]، فتَنوينُهما[8] ضَرُورةٌ، وقيل[9]: إنْ أُريدَ بهما غُدْوةُ وبُكرةُ يوم مُعَيَّنٍ مُنِعَا

(١) كذا في طبعتَين، وهو حينئذٍ مفردٌ وإن كان المقامُ يَقتضي الجمعَ، ولا يَجوز ضبطُه بضمَّتين على أنه جمع ظَرْف؛ لأنه ليس من جُموعه، إلَّا أن يكون الشارح ساهياً فيه، أو يكونَ الأصل (ظروف) فسقطَت الواو عند الطَّبع. وقد تَصحَّف هذا الحرف في الطَّبعة الثالثة إلى: طرق.

(٢) هذا شَرعاً عند الأكثَرِ، وأمَّا عُرفاً فمِن طُلوعِ الشمس إلى غُروبِها.

(٣) الأولُ والثالث في زمانِه ﷺ، والثاني في أيامِ الصَّحابة بين أهلِ المدينة من جِهة ويزيدَ والأمويِّين من جهةٍ أخرى.

(٤) كلاهُما بضم الأول.

(٥) أي: مِن وَقتِها.

(٦) أي: سواءٌ قُصِدَا مِن يَوم بِعَينه أم لا، تقولُ: (لَقِيتُه العام الأول بُكرةَ)، و(يوماً منَ الأيام بُكرةَ)، فلا يُنَوَّن سواءٌ أَقصدتَ بُكرةَ يَوم بِعَينه أم لم تَقصِد، ولا تعارُض بين عدمِ التعيينِ والعَلَميَّة؛ لأن التعيينَ أعمُّ، كما تقولُ: (رأيتُ رجلاً) وأنتَ تُريد شخصاً مُعيَّناً، فيُحمَل على ما أردتَه مِن المُعيَّن ولا يكونُ عَلَماً.

(٧) كذا في «غُرَرِ الدُّرر».

(٨) أي: حيثُ وَقعا، كما في قَوله تعالى: ﴿بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾.

(٩) قائلُه الزجاجُ وابنُ طاهر.

وسَحَراً، وغَداً، وعَتَمَةً، وصَباحاً، ومَساءً، وأَبَداً، ....

الكواكب الدرية

لِعَلَمِيَّةِ الشَّخصِ والتَّأنيثِ، وإلَّا صُرِفَا، فتَنوينُهما لِلصَّرْفِ، وهما نكرتانِ، وهذا هو الأَصَحُّ، تَقولُ: «أَزُورُكَ غُدْوَةً، أو غُدْوَةَ يومِ الاثنينِ، أو بُكرةً، أو بُكرةَ النَّهارِ».

(وسَحَراً)، وهو آخِرُ اللَّيلِ قُبَيلَ الفَجرِ، بالتَّنوينِ إذا لم تُرِدْ به سَحَرَ يومٍ بِعَينِهِ نحوُ: «جِئتُكَ سَحَراً»، أي: مِن الأسحارِ، وبِلا تَنوينٍ إذا أردتَ به ذلك نحوُ: «جِئتُكَ يومَ الجُمعةِ سحرَ»، فـ«يومَ»: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«سَحَرَ»: بدلٌ منه مَنصوبٌ بلا تنوينٍ؛ لأنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرْفِ لِلعَلَمِيَّةِ والعَدْلِ، (وغداً)، وهو: اسمُ اليومِ الذي بعدَ يَومِكَ الذي أنتَ فيه، تَقولُ: «أُكرِمُكَ غداً»، (وعَتَمَةً) بفتحِ التَّاءِ، وهو: ثُلُثُ اللَّيلِ الأَوَّلُ[1]، تَقولُ: «آتيكَ عَتَمَةً، أو عَتَمَةَ ليلةِ الخميسِ»، وإعرابُه: «آتي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رَفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالياءِ، والكافُ: مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «عَتَمَةً»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه، وعَلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(وصَبَاحاً)، وهو عندَ الفُقَهاءِ[2]: مِن نِصفِ اللَّيلِ إلى الزَّوالِ، وقد يُرادُ به: أوَّل النَّهارِ مِن بعدِ طُلوعِ الفَجرِ إلى الزَّوالِ، تَقولُ: «انتَظِرني صَباحاً، أو صباحَ يومِ الجُمعةِ»، (ومَساءً) بالمدِّ، وهو: مِن الظُّهرِ إلى نِصفِ اللَّيلِ[3]، تَقولُ: «أَجيئُكَ مساءً، أو مساءَ الخَميسِ»، ومِثلُ ذلك: «آتيكَ صباحَ مساءَ» بِبِنائِهما على الفَتحِ، أي: كلَّ صباحٍ ومَساءٍ، أو: «يومَ يومَ» بِبِنائِهما أيضاً، أي: كلَّ يومٍ[4].

(وأَبَداً)، وهو: الزَّمانُ المستقبَلُ الذي لا نهايةَ لِمُنتهاهُ[5]، تَقولُ: «لا أُكلِّمُ زَيداً أبداً»،

---

(١) بعد غَيْبُوبة الشفق، أو وقتُ صَلاة العشاء الآخِرة. «التاج».

(٢) الأولى تفسيرُه لغةً ثم يُعطف عليه قول الفُقهاء زيادةً في الفائدة.

(٣) والأكثَرون على أنه ما بين الظُّهر إلى المغرب.

(٤) والأصلُ: يوماً فيوماً، قال الشاعر:

آتِ الـرِّزْقَ يَـومَ يَـومَ فـأَجـمِـلْ ... طَـلَـبـاً وابْـغِ لِـلْـقِـيـامـةِ زادَا

(٥) كذا في الأصل، والذي في «شرح الآجرُوميَّة» للشيخ خالد: (لا غايةَ لمُنتهاه)، وهي أولى.

وأَمَداً، وحِيناً، وعاماً، ....

الكواكب الدرية

وكانَ حقُّه أنْ لا يُثنَّى ولا يُجمَعَ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ حُصولُ أبدٍ آخَرَ يَنضَمُّ إليه فيُثَنَّى، ولكنْ سُمِعَ جَمعُه على «آبادٍ»[(١)] و«آبِدِينَ» بمدِّ الهمزةِ[(٢)]، فيُقالُ: «لا أفعَلُهُ أَبَدَ الآبِدِينَ»، فهو مِن المُلْحَقِ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، ومَعناه: الزَّمانُ الطَّويلُ الذي لا نهايةَ له، (وأَمَداً)، وهو: اسمٌ لِزمنٍ مُستقبَلٍ[(٣)]، تَقولُ: «لا أُكَلِّمُ زَيداً أمَداً، وأَمَدَ الدَّهْرِ، وأَمَدَ الدَّاهِرِينَ» جمعَ داهرٍ، وهو: ما يَبقى على وجهِ الأرضِ[(٤)]، و«الدَّاهرينَ»: مُلحقٌ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، ويُقالُ: دَهْرَ الدَّاهِرِينَ.

(وحِيناً)، وهو اسمٌ لزمنٍ مُبهمٍ، تَقولُ: «قرأتُ حِيناً، وحينَ إذ جاءَ الشَّيخُ»، قالَ ابنُ عنقاء: وانتِصابُه على جهةِ التَّأكيدِ المعنويِّ؛ لأنَّه لا يَزيدُ على دَلالةِ عاملِهِ، وأمَّا غيرُه فنَصبُه بتَقديرِ نِيابتِهِ عن المَصدَرِ؛ لأنَّ قولَكَ: «سِرتُ يومَينِ، أو صباحاً» مَعناه: سِرتُ سَيراً مِقدارَ يَومينِ[(٥)]، أو سَيراً واقِعاً في الصَّباحِ.

(وعاماً)، تَقولُ: «سِرتُ عاماً»، وهو مُرادفٌ للسَّنَةِ، وهي ثلاثةٌ[(٦)]:

الأُولى: شَمسيَّةٌ، ولها شُهورُ العَجَمِ مِن رُوميَّةٍ وفارسيَّةٍ وقِبطِيَّةٍ[(٧)] وغيرِها، وعليها حِسابُ أَعيادِ كُفَّارِ العَجَمِ كالنَّيْرُوزِ والمَهْرَجَانِ والفِصْحِ ـ بكسرِ الفاءِ فمُهملتَينِ ـ، وهي ثَلثُمائة وخمسةٌ وسِتُّونَ يوماً ورُبعُ يومٍ[(٨)] على الصَّحيحِ[(٩)] في غير الفارِسِيَّةِ، وأمَّا الفارِسِيَّةُ فلا كسرَ

(١) نَقل الشِّهاب عن الراغِب أنَّ (آباداً) مُولَّد ليس من كلامِ العرب. «تاج العروس».

(٢) ويُقال: (أبدَ الأَبَدِين) بقَصرِها أيضاً، قال ابنُ سِيده: وعِندي أنه جمعُ (الأَبَد) بالواو والنُّون على التَّشنيع والتَّعظيم. اهـ أي: وأمَّا (الآبِدِين) فليس بجمعٍ له، وإنما هو جمعُ (آبِد) المرادِ به التأكيد، فليُنظَر!

(٣) أي: له نهاية بخلافِ الأبَد، فقول محشِّي «شرح الشيخ خالِد» المذكور: (هو بمعنى أبداً، ولو قال الشارح هكَذا لَكان أخصرَ وأوضَحَ) ليس على ما يَنبغي.

(٤) المعروف أنه مُبالغةٌ في (الدَّهر)، ونَظيره: أبَد الآبِدِين وعَوض العائِضِين.

(٥) في نُسخة خطيَّة لابن عَنقاء: مُقدراً بيومَين.

(٦) أخذ تَفصيلَها وتفصيلَ الشَّهر من «غُرَر الدُّرر»، وقد كان في غِنًى عن ذلك كما لا يَخفى.

(٧) نِسبةٌ إلى القِبط، وهم نَصارى مصر.

(٨) سقَط هذا الحرفُ في بعض الطَّبَعات.

(٩) ويَعتَبِرون هذا الربع يوماً في أربَعِ سِنين، ويُسمُّون ذلك اليوم بِيَوم الكَبِيسة.

وشَهْراً، ....

الكواكب الدرية

فيها(١)، سُمِّيَتْ شَمسيَّةً لأنَّها عبارةٌ عن دَورةٍ مِن دَوراتِ الشَّمسِ في الأبراجِ الاثنَي عَشَرَ.

والثَّانيةُ: قَمريَّةٌ، ويُقالُ لها: عَرَبيَّةٌ(٢)، أَوَّلُها المُحرَّمُ، وآخِرُها ذُو الحِجَّةِ، وهي ثَلاثُمائةٍ وأربعةٌ وخَمسونَ يوماً، وخُمسُ يومٍ وسُدُسُهُ(٣)، فهي دونَ الشَّمسِيَّةِ بأَحَدَ عَشَرَ يوماً تُسمَّى: أيَّامَ البَينِ، أي: التَّفاوتِ بينَ السِّنينَ، سُمِّيَتْ قَمَريَّةً لأنَّ شُهورَها على حِسابِ رُؤيتِهِ في عُرفِ الشَّرعِ، وحِسابِ سَيرِهِ في مَنازِلِهِ في عُرفِ الفَلَكِ.

والثَّالثةُ: عَدَدِيَّةٌ، ولها الأشهُرُ العَدَدِيَّةُ(٤)، وهي ثَلاثُمائةٍ وستُّونَ يوماً بِلا كسرٍ.

(وشَهْراً)، تَقولُ: «لا أُكَلِّمُكَ شهراً»، وجَمعُه: أَشْهُر(٥)، سُمِّيَ بِذلك لِشُهرَتِهِ وظُهورِهِ، وهو قَمَريٌّ، ويُسمَّى: الهِلاليَّ، والعَرَبيَّ(٦)، وأيَّامُهُ ثَلاثونَ أو تِسعةٌ وعِشرونَ، مَنوطٌ في عُرفِ الشَّرعِ بِرُؤيةِ الهِلالِ، وأهلُ الفَلَكِ يَبدؤونَ بالمُحَرَّمِ، فيَجعَلونَ كلَّ وِترٍ ثَلاثينَ، وكلَّ شَفْعٍ تِسعةً وعِشرينَ، إلَّا ذا الحِجَّةَ ففي سَنَةِ الكَبيسةِ ثلاثينَ، وفي غَيرِها(٧) تِسعةً وعِشرينَ وخُمساً وسُدساً؛ وشَمْسِيٌّ، وله الأشهُرُ الرُّوميَّةُ، أَوَّلُها: تِشرين(٨)، فكلُّ وترٍ واحدٌ وثلاثونَ، وكلُّ شَفْعٍ ثَلاثون(٩)، إلَّا الكانونَ فأَحَدٌ وثلاثونَ مُطلَقاً، وشُباطَ(١٠) ـ بإهمالِ سِينِهِ

(١) أي: بل هي عِندهم ثلاثمائة وخَمسة وسِتُّون يوماً.

(٢) وهِلاليَّة.

(٣) أي: وسُدسُ يوم.

(٤) وكلٌّ منها ثلاثونَ يوماً كما سيأتي.

(٥) أي: في القِلة، و(شُهُور) في الكثرة، وكلاهُما في التنزيل.

(٦) أي: عِندنا معاشرَ المسلِمين، وإلَّا فمِن الأُمَم من يُؤرِّخون بِالقمر ـ ولا سيَّما في زمان الشارح وما قبلَه ـ كالهِند والصين.

(٧) وتُسمَّى البَسيطة.

(٨) أي: الأولُ؛ إذ هما تِشرينان، ويُقابلُه من السنة العَجميَّة الميلاديَّة أكتوبر.

(٩) كلامُه في عَدد أيام هذه الأشهُر قبل التلاعُب بها وتغييرِها، فلا يَرِدُ أنهم جعلُوا بعدُ الثامن ـ وهو زوجيٌّ ـ واحداً وثلاثين ثمَّ عَكَسُوا ما بعدَه.

(١٠) قال أبو عُمر الزاهد: يُصرَف ولا يُصرف. اهـ ولْيُنظر هذا مع عَلَميَّته وعُجمتِه.

وأُسْبُوعاً، وساعةً»، ....

وإعجامِها[١] ـ، ففي سَنَةِ الكَبيسةِ تِسعةٌ وعِشرُون، وفي غيرِها ثمانيةٌ وعِشرون ورُبعٌ.

وعَدَدِيٌّ، وأيَّامُه ثَلاثون مُطلقاً، وليسَ له شُهورٌ مَخصُوصةٌ بِعَينِها[٢].

(وأُسبُوعاً) نحوُ: «اعتَكَفْتُ أُسبوعاً»، ويُقالُ: «سَبْتٌ» تَسميةً له باسم أوَّلِ أيَّامِهِ على الأصحِّ[٣]، ويُقالُ له: «جُمعةٌ» تَسميةً له بآخِرِ أيَّامِهِ، (وسَاعةً) نحوُ: «سِرتُ ساعةً»، وهي تُطلَقُ على الفَلَكِيَّةِ[٤]، وعلى قَدْرِ حَلْبِ شاةٍ، وعلى اللَّحظةِ اللَّطيفةِ. ومثلُ هذه المَذكوراتِ ما أَشْبَهَها.

واعلَمْ[٥] أنَّ هذه الأمثِلةَ مِنها: ما هو ثابِتُ التَّصرُّفِ والانصِرافِ، كـ«يوم وليلةٍ»، ومنها: ما هو مَنفيُّ التَّصرُّفِ والانصرافِ، نحوُ: «سَحَر» إذا كانَ ظرفاً لِيَومٍ بِعَينِهِ، فإنَّه لا يُنَوَّنُ لعدمِ انصرافِهِ، ولا تُفارِقُه الظَّرفيَّةُ لعدمِ تَصَرُّفِهِ، ومنها: ما هو ثابتُ التَّصرُّفِ مَنفيُّ الانصرافِ، نحوُ: «غُدْوة وبُكرة» عَلَمَينِ، قيل: وكذَا «عَتَمَة» إذا أُريدَ بها مُعَيَّنٌ، فإنَّها تَصيرُ عَلَماً، فيَمتَنِعُ صَرْفُها، قالَ ابنُ عَنقاء: وهو وَجيهٌ، ومِنها: ما هو ثابتُ الانصِرافِ مَنفيُّ التَّصرُّفِ، نحوُ: «صباحاً ومساءً»؛ وبقيَ قِسمٌ خامِسٌ، وهو الظَّرفُ المبنيُّ الذي لا تَصَرُّفَ له كـ«إذْ، وإذا»، وقد يُضافُ إلى «إذ» اسمُ زمانٍ نحوُ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، و﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، وكـ«صباحَ مساءَ» بالتَّركيبِ، و«يومَ يومَ»، و«قطُّ» للزَّمانِ الماضي، و«عَوضُ» لِلمُستقبلِ غالباً، والماضي قليلاً، ويُلازمانِ النَّفيَ، و«مُنذُ، ومُذْ، والآنَ»، و«أمسِ» إن كانَ ظرفاً لليومِ الذي قبلَ يَومِكَ.

---

(١) وإهمالُها مُهمَلٌ اليومَ.

(٢) أي: لأنه إنما يُحتاج إليه في تخريج ألفاظ المُعامَلات ونحوِها.

(٣) مُقابِلُه أنه الأحد.

(٤) الساعة الفَلكيَّة ـ وتُسمى مُستَوية ـ: زَمانٌ مقدارُه خمسَ عشرةَ درجةً دائماً، ويَستعمِلُها أهلُ الحساب غالباً، وجُملةُ اللَّيل والنهار بها أربعٌ وعشرون ساعةً، وكلٌّ منهما اثنتَا عشرةَ ساعةً إن استَوَيَا، فعُلم أنَّ أعدادَها تزيد وتَنقص دُون مَقاديرِها. وأمَّا الساعةُ الزمانيَّة التي يَستعملُها الفُقهاء وأهلُ الطلاسِم والرُّوحانيات وغيرُهم ـ وتُسمى مُعوجَّة ـ، فهي زمانٌ مِقدارُه نصفُ سُدسِ النهار والليل أبداً، وجُملة اللَّيل والنهار أربعٌ وعِشرون ساعةً أيضاً، وكلٌّ مِنهما اثنتا عشرةَ ساعةً أبداً، فعُلم أنَّ مقاديرَها تزيد وتَنقص دُون أعدادِها عكسَ الأُولى.

(٥) هذه الفَقرة إلى نهايتِها من كلام ابن عنقاء بتصرُّف.

وظَرْفُ المَكانِ هُوَ اسْمُ المَكانِ المَنصُوبُ بِتَقدِيرِ «في»، نَحوُ: «أَمامَ، وخَلْفَ، وقُدَّامَ، ووَراءَ، وفَوْقَ، وتَحتَ، وعِندَ، ....

الكواكب الدرية

والمرادُ بالمتصرِّفِ ما يُستعمَلُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ، كأنْ يَقَعَ مُبتدأً أو فاعِلاً أو مَفعولاً أو مُضافاً إليه كـ«يومٍ، وشَهرٍ»، وبِغيرِ المُتَصَرِّفِ ما لَزِمَ الظَّرفيَّةَ أو شِبْهَها، وهو الجرُّ بـ«مِن».

(وظَرفُ المَكانِ) مَفْعَلٌ مِن الكَونِ (هو: اسمُ المَكانِ المَنصُوبُ) بِالرَّفعِ نعتٌ لـ«اسمُ»[(١)]، ونَصْبُهُ باللَّفظِ الدَّالِّ على المعنى الواقِعِ فيه على نحوِ ما مرَّ في ظرفِ الزَّمانِ، (بِتَقدِيرِ) مَعنى («في») الدَّالَّةِ على الظَّرفيَّةِ، وقد ذكَر منه المصنِّفُ أيضاً عِدَّةَ أمثِلَةٍ، (نَحوُ: أَمامَ) بفتح الهمزةِ، وهو بمعنى: قُدَّامَ، تَقولُ: «جلَستُ أمامَ الشَّيخِ»[(٢)]، وإعرابُه: «جلستُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «أمامَ»: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«الشَّيخِ»: مُضافٌ إليه، (وخَلْفَ)، وهو ضِدُّ «أمامَ»، تَقولُ: «صَلَّيتُ خَلفَ المقامِ».

(وقُدَّامَ)، وهو مُرادفٌ لـ«أمامَ»، تَقولُ: «مشَيتُ قُدَّامَ الأَميرِ»، (ووَراءَ)، وهو بمعنى: «خَلفَ»، تَقولُ: «قعَدتُ وراءَ الحَجرِ»، وقد تَأتي بمعنى «قُدَّامَ» نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩].

(وفَوقَ)، وهو المكانُ العالي نحوُ: «جلَستُ فوقَ المِنبَرِ»، (وتَحتَ)، وهو ضِدُّ «فوقَ»، نحوُ: «جلَستُ تحتَ المِيزابِ[(٣)]».

(وعِندَ)، وهو لِما قَرُبَ مِن المكانِ، تَقولُ: «جلَستُ عندَ زيدٍ» أي: قَريباً منه، وفي «شرحِ بانَتْ سُعادُ» لابن هشامٍ ما لَفظُه: «عِند» اسمٌ لمكانٍ حاضرٍ أو قريبٍ، فالأَوَّلُ نحوُ: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، والثَّاني [نحو]: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣-١٥]، وقد يكونُ الحُضورُ والقُربُ مَعنَوِيَّينِ، نحوُ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، ونحوُ: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]، وقد تُفتَحُ

---

(١) كان يَنبغي ذِكرُ هذا في النَّوعِ الأول وهو ظَرف الزمان.

(٢) كأنه يَقصِد: مُقابِلاً له لأجلِ التَّسميع ونحوِه، وإلا كان التمثيلُ بنحوِ: (يَقِف الإمامُ أمامَ المأمومِين) أولى؛ لِما في الأول مِن إيهامِ قلَّةِ الأدَب.

(٣) هو ما يَسِيل منه الماءُ من مَوضِع عالٍ، ومنه مِيزاب الكعبة، وهو مَصَبُّ ماء المَطر.

ومَعَ، وإزاءَ، وحِذاءَ، وتِلْقاءَ»، وهَذِهِ الثَّلاثَةُ مَعناهَا واحِدٌ، و«ثَمَّ، وهُنَا».

وجَمِيعُ أَسماءِ الزَّمانِ ....

الكواكب الدرية

فاؤه، وقد تُضَمُّ، ولا تَقَعُ إلَّا مَنصوبةً على الظَّرفيَّةِ، أو مَخفُوضةً بـ«مِن»، وعنها ألغَزَ الحَريريُّ بِقَوله[١]: وما مَنصوبٌ أبداً على الظَّرف، ولا يَخْفِضُهُ شيءٌ سِوى حَرْف؟ وقولُ العامَّةِ: «ذهَبتُ إلى عِنْدِهِ» لحنٌ. انتَهى، وقد تَرِدُ بمعنى الزَّمانِ كقَولِهِ ﷺ: «**إنَّما الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى**»[٢].

(ومَع) بفتحِ العَينِ، ورَبيعةُ تُسكِّنُها، وهو اسمٌ لمكانِ الاجتِماعِ، نحوُ: «جلَستُ معَ زيدٍ» أي: مُصاحِباً له، ولهذا يُخْبَرُ بها عن الذَّواتِ نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، وقد تَأتي لزمانِ الاجتِماعِ نحوُ: «جِئتُكَ مع العَصرِ»، وهي مِن الظُّروفِ العادمةِ التَّصرُّفِ.

(وإزاءَ) بِكَسرِ الهمزةِ، وهو بمعنى «مُقابِل»، نحوُ: «جلستُ إزاءَ الحجرِ الأَسودِ» بمعنَى: مُقابلَهُ، (وحِذَاءَ) بِكَسرِ الحاءِ المهمَلةِ وبعدَها ذالٌ مُعجَمةٌ، بمعنى: «مُقابِل» أيضاً، وقيل: بمعنَى: قَريبٍ منه، نحوُ: «جلَستُ حِذاءَ زيدٍ» أي: مُقابِلَهُ، أو قَريباً منه، (وتِلْقاءَ) بِكَسرِ التَّاءِ بمعنى: «مُقابِل»، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٢]، أي: مُقابِلَ مَدْيَنَ، (وهَذِهِ الثَّلاثَةُ) أي: الأَخيرةُ (مَعناها واحِدٌ)، وهو «مُقابِلَ».

(وثَمَّ) بفتحِ الثَّاءِ المثلَّثةِ اسمَ إشارةٍ لِلمكانِ البَعيدِ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ كما مرَّ في (بابِ اسمِ الإشارةِ)، (وهُنَا) بضمِّ الهاءِ اسمَ إشارةٍ لِلمَكانِ القَريبِ، وبِفَتحِها وكَسرِها مع تَشديدِ النُّونِ لِلمكانِ البَعيدِ كما مرَّ، وقد تَأتي للزَّمانِ[٣]. وممَّا يأتي للزَّمانِ والمكانِ مِن الظُّروفِ «قبلَ، وبَعد».

(وجَمِيعُ أَسْماءِ الزَّمانِ) مَعرفةً كانَتْ أو نكرةً، مَحدُودةً كـ«يوم، وشَهرٍ»، أو غيرَ محدودةٍ

---

(١) أي: نثراً في المقامة القطيعية. وكُتب في طبعةٍ من هذا الشرح على أنه شِعر، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البُخاري (١٢٨٣) ومُسلم (٢١٤٠) من حديث أنسِ بن مالك رضي الله عنه.

(٣) وقد حُمِل عليه ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا﴾، وقال الأفوهُ الأودِي:

وإذَا الأُمُورُ تَعاظَمَتْ وتَشابَهَتْ   فهُناكَ تَعتَرِفُونَ أينَ المَفزَعُ

أفادَه ابنُ هشام.

تَقبَلُ النَّصبَ على الظَّرفِيَّةِ، لا فَرْقَ في ذَلِكَ بَينَ المُختَصِّ مِنْها والمَعدُودِ والمُبْهَم.

ونَعنِي بِالمُختَصِّ: ما يَقَعُ جَواباً لِ«مَتى» نَحوُ: «يَومَ الخَمِيسِ»، تَقُولُ: «صُمْتُ يَومَ الخَمِيسِ»؛ وبِالمَعدُودِ: ما يَقَعُ جَواباً لِ«كَمْ»، كـ«الأُسْبُوعِ، والشَّهْرِ»، تَقُولُ: «اعتَكَفْتُ أُسْبُوعاً»؛ وبِالمُبْهَمِ: ما لا يَقَعُ جَواباً لِشَيءٍ، كـ«الحِينِ، والوَقْتِ»، تَقُولُ: ....

الكواكب الدرية

كـ«حين، وزَمان»، (تَقبَلُ النَّصبَ على الظَّرفِيَّةِ) بِتَقديرِ «في» مُطلقاً مِن غيرِ تَقييدٍ بشيءٍ، (لا فَرْقَ في ذَلِكَ) أي: في قَبولِها النَّصْبَ (بَينَ المُختَصِّ مِنها) بِوَصفٍ أو إضافةٍ أو تعريفٍ بـ«أل»، (والمَعدُودِ) وهو: ما دلَّ على عددٍ، (والمُبهَمِ)، قالَ الرَّضِيُّ: وهو ما لا حَدَّ له يَحصُرُهُ؛ مَعرِفةً كانَ أو نكرةً، كـ«حِين، وزَمان، والحِين، والزَّمان»[1]، ثمَّ بَيَّنَ المصنِّفُ كلَّ واحدٍ مِن الثَّلاثةِ فقالَ:

(ونَعنِي بِالمُخْتَصِّ) مِن الظُّروفِ الزَّمانيَّةِ: (ما يَقَعُ جَواباً لـ«متى») الاستِفهاميَّةِ نحوُ: «يومَ الخَميسِ[2]، أو اليومَ» ونحوِهما؛ فإنَّك إذا سُئِلتَ: «متى تَسيرُ؟» صَلحَ أنْ تَقولَ: «أَسيرُ يومَ الخَميسِ، أو اليومَ، أو اللَّيلةَ» ونَحوَ ذلك.

(ونَعنِي[3] بِالمَعدُودِ) منها: (ما يَقَعُ جَواباً لـ«كَم») الاستِفهاميَّةِ فقَطْ[4]، (كـ«الأُسبُوعِ، والشَّهْرِ»)؛ فإنَّه إذا قِيلَ لكَ: «كم اعتَكَفتَ؟» فإنَّكَ (تَقُولُ) مُجيباً له: (اعتَكَفتُ أُسبُوعاً)، أو شَهراً، أو عاماً.

(ونَعنِي بِالمُبهَمِ) مِنها: (ما لا يَقَعُ جَواباً لِشَيءٍ مِنهُما)، ويَدلُّ على قَدرٍ مِن الزَّمانِ غيرِ مُعيَّنٍ، (كـ«الحِينِ، والوَقتِ»، تَقُولُ) ابتداءً مِن غيرِ سبقِ استِفهامٍ بـ«متى» ولا بـ«كَم»:

---

(١) «شَرح الكافية» (١/ ٤٨٨).

(٢) المناسِبُ لما سيَأتي في النَّوعَين بعدَه أن يكونَ قَولُه هنا: (نحو: يوم الخميس) وقولُه الآتي قريباً: (تقول: [صُمتُ] يومَ الخميس) من المتن، وهو الواقعُ في «شرح الفاكهيِّ» وفي نُسَخ «المتمِّمة» الخطيَّة، ومِن ثَمَّ أبقَيناه فوقُ على ذلك.

(٣) يَنبغي أن يكونَ قولُه: (نعني) هنا وفي النوع بعدَه من كلامِ الشارِح، ويُؤيِّدُه سُقوطُه من غيرِ الطَّبَعات الثلاثةِ.

(٤) احترَز به عن المُختَص المَعدود كـ(رَمضانَ والمُحرَّم، والصيف والشِّتاء)؛ فإنه يَقع جواباً لـ(كَم) ولِـ(متى).

«جَلَسْتُ حِيناً».

الكواكب الدرية

(«جَلَستُ حِيناً»، وساعةً، ووَقتاً»، وقد مرَّ أنَّ نَصبَهُ[١] على جِهةِ التَّوكيدِ المعنَويِّ؛ لأنَّه لا يَزيدُ على دَلالةِ الفعلِ.

وقضيَّةُ عَطفِ المؤلِّفِ المَعدودَ على المُختَصِّ أنَّ المَعدودَ ليسَ بِمُختَصٍّ، وهو ظاهرُ كلامِهم، وجَزمَ المُراديُّ بأنَّه مِن قَبيلِ المُختَصِّ، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّه إنْ دلَّ على قدرٍ غيرِ مُعيَّنٍ ولم يَصلُحْ جَواباً لـ«متى» ولا لـ«كَمْ»، فَمُبهَمٌ كـ«حِين، وزَمان»، وإلَّا فمُختَصٌّ؛ مَعدوداً كانَ، أو غيرَه؛ إذِ التَّخصيصُ يَكونُ بالعددِ كما يَكونُ بالصِّفةِ وغيرِها ممَّا مرَّ قريباً، وعِبارةُ ابنِ هشامٍ في «جامِعِه»[٢]: ما صَلَحَ مِن الزَّمانِ جَواباً لـ«متى» كـ«شَهر رَمضان» فمُختَصٌّ، أو لـ«كم» كـ«يومَين» فمَعدُودٌ، أو لهُما فمُختَصٌّ مَعدُود كأسماء الشُّهُور، وغير ما[٣] أُضيفَ إليه «شَهرٌ» وهو الرَّبيعان ورَمضانُ، وغيرُهنَّ[٤] مُبهَمٌ كـ«حِين». اهـ، وكَلامُ سِيبويهِ وجماعةٍ كالصَّريحِ في جَوازِ إضافةِ «شَهرٍ» إلى سائرِ أعلامِ الشُّهورِ كـ«شَهر صفَر، وشَعبانَ»، وخصَّهُ بَعضُهم بـ«رَمضانَ» والرَّبيعينِ كما جزمَ به ابنُ هشامٍ وكَثِيرُونَ، فإنْ قِيلَ لكَ: «متى صُمتَ؟» أو: «كم صُمتَ؟» فإنَّه يَصحُّ أنْ تَقولَ في جَوابِهما: «صُمتُ الرَّبيعَ، أو المُحرَّمَ، أو صَفرَ، أو رمضانَ، أو رَبيعاً»، ومثلُ ذلك «الصَّيفُ، والشِّتاءُ»، قالَ ابنُ عَنقاء[٥]: فإنْ قُلتَ: «شهرُ رمضانَ» بزيادةِ «شَهرٍ» لم يَصلُحْ إلَّا في جوابِ «متَى». اهـ

---

(١) إن كان الضميرُ المجرور عائداً على ما في الأمثلةِ، وَرَد عليه أنَّ الذي مرَّ إنما هو المصدر المسمَّى مَفعولاً مُطلقاً، وكلامُنا هنا في المفعول فيه، وإن كان عائداً على المصدَر المذكور وَرَد عليه أن الكلامَ في الظرف لا فيه. والمخرجُ مِن ذلك أن يقولَ مثلاً: وقد مرَّ في باب المفعول المطلَق أن نصبَ نحو: (ضرَبت ضرباً) على جِهة التوكيد المعنويِّ ومِن ثمَّ سُمي مُبهَماً، ومِثلُه الظرفُ هَهُنا، فلِذلك اشتركا في الاسم المذكورِ.

(٢) أي: الصغير، وتقدَّم الكلامُ عليه.

(٣) الصوابُ: (غيرَ ما)، أي: إلا ما أُضيف إليه (شهر) فهو مُختَصٌّ غيرُ معدود؛ لأنَّ الشهر خرَج بإضافتِه إلى العَلَم عن كونِه لِلعدَد؛ إذ لا يُضاف الشيءُ لِنَفسه، وصار حينئذٍ بمنزلة زَمَن ووقت. أفادَه العَلَوي.

(٤) أي: وغيرُ الظروف الواقعةِ جواباً لـ(متى) أو (كم) أو لهما.

(٥) أي: بعد أن قال ما تقدَّم.

وأَمَّا أَسماءُ المَكانِ فَلا يُنصَبُ مِنْها على الظَّرفِيَّةِ إلا ثَلاثةُ أَنْواعٍ:

الأَوَّلُ: المُبْهَمُ كأَسْماءِ الجِهاتِ السِّتِّ، وهِيَ: «فَوقَ، وتَحتَ، ويَمِينَ، وشِمالَ، وأَمامَ، وخَلْفَ»، وما أَشْبَهَها.

والثَّانِي: أَسْماءُ المَقادِيرِ كـ«المِيلِ، ....

الكواكب الدرية

(وأَمَّا أَسماءُ المَكانِ، فلا يَنتَصِبُ مِنْها علَى الظَّرفِيَّةِ) بتَقديرِ «في» (إِلَّا ثَلاثةُ أَنواعٍ):

(**الأَوَّلُ: المُبْهَمُ**)، وهو: ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بِعَينِهِ، ولا تُعرفُ حَقِيقتُه إِلَّا بما معه مِن مُضافٍ إليه، أو إشارةٍ، ونَحوِهما، ويُقالُ فيه أيضاً: هو ما افتَقرَ إلى غيره بِبَيانِ[1] صُورةِ المُسمَّى[2]، ويُقالُ فيه أيضاً: هو ما كانَ غيرَ مَحدودٍ، (كأَسماءِ الجِهاتِ السِّتِّ)؛ إذ ليسَ لها حدٌّ ونهايةٌ مُعَيَّنةٌ، (وهي: «فَوقُ، وتَحْتُ، ويَمِينُ، وشِمالُ، وأَمامُ، وخَلفُ»)، الأَولى[3] قِراءَتُها بضمِّ أَعجازِها بلا تَنوينٍ، كـ«قبلُ، وبعدُ» مَبنيَّةً على الضَّمِّ، ومَحلُّها النَّصبُ على الظَّرفيَّةِ، فـ«أمامَك» مثلاً في نحوِ: «جلَستُ أَمامَكَ» يَتناولُ أَمامَ وَجهِكَ إلى مُنقطَعِ الأَرضِ، و«خَلفَكَ» في نحوِ: «جلَستُ خَلفَكَ» يَتناولُ ما وراءَ ظَهرِكَ إلى ٱنقِطاعِ الأرضِ، وسُمِّيَتِ الجهاتِ السِّتَّ بِاعتِبارِ الكائنِ في المكانِ، فإنَّه له سِتُّ حالاتٍ[4]، (وما أَشبَهَها) في الإبهامِ كـ«أَرضٍ، ومكانٍ، وعِندَ، ولدَى، ودُون، وسُوَى، ووَسْط، وناحِيَة، وجِهة، وجانِب»، كما ذَكَرَهُ في «المغني»، خِلافاً لما يُفيدُه كلامُ الرَّضيِّ مِن أَنَّه لا يُقالُ: «زيدٌ جانِبَ عَمْرٍو، وكَنَفَه»، بل: «في جانبِهِ وكَنَفِهِ».

(**والثَّاني: أَسماءُ المَقادِيرِ**) الدَّالَّةُ على مَسافةٍ مَعلُومةٍ، (كالمِيلِ) وهو: أَربعةُ آلافِ

---

(١) الأَولى: (في بيانِ) كما هي عبارةُ غيره.

(٢) أي: مُسمَّاه كما عند غيرِه أيضاً، قال المصرِّح: كأسماء الجهاتِ السِّت؛ فإنَّها مُفتَقِرة في بَيانِ صُورة مُسمَّاها إلى غيرها، وهو ذِكرُ المضاف إليها، وهَذه العِبارةُ أَخَذَها الموضِّحُ مِن الشارح [أي: ابن الناظم]... وتَنحَلُّ إلى قَولنا: ما لا تُعرَف حَقيقتُه بِنَفسه بل بما يُضافُ إليه كـ(مكان). اهـ

(٣) هذا رأيٌ من الآراء فيها، وقد يقالُ: الأولى: نصبُها بناءً على أنه ذكرَها على الحالةِ التي تكونُ عليها في حالِ الإضافةِ، أي: على حكايةِ حالِ استِعمالِها، وهذا أنفعُ للطالبِ وأنسَبُ بالباب الذي نحنُ فيه، كما يَجُوز رفعُها مُنوَّنةً، وهو الأصلُ؛ لأنها أسماءٌ ليسَ فيها ما يُوجبُ بِناءَها أو غيرَه.

(٤) أي: فهي أُمورٌ اعتباريَّة، ولولا ذلك لم تُوجَد ولَكان الجميع جهةً واحدةً.

والفَرْسَخِ، والبَرِيدِ»، نَحوُ: «سِرْتُ مِيلاً».

والثَّالِثُ: ما كانَ مُشْتَقًّا مِن مَصْدَرِ عامِلِهِ، نَحوُ: «جَلَسْتُ مَجلِسَ زَيدٍ»، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

الكواكب الدرية

خُطْوةٍ(١)، (والفَرْسَخِ) وهو: ثلاثةُ أميالٍ، (والبَرِيدِ) وهو: أربعةُ فَراسِخَ، (نَحوُ: «سِرْتُ مِيلاً»)، وإعرابُه: «سِرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مِيلاً»: ظرفُ مكانٍ عندَ جُمهورِ النُّحاةِ، وقيلَ: إنَّه مَنصوبٌ على المصدرِ، ومثلُه: «سِرتُ فَرْسَخاً، وسِرتُ نِصفَ ميلٍ، أو بَعضَهُ، أو جميعَ الفَراسِخِ(٢)، أو كُلَّه، أو بَريداً».

وظاهرُ عِبارتِهِ أنَّ أسماءَ المقاديرِ قِسمٌ مُفردٌ ليسَ بمُبهمٍ ولا مُختَصٍّ، وهذا هو الأَصحُّ؛ لأنَّ الحقَّ أنَّ فيه شَوباً مِنهما، فهو مُختصٌّ لِدَلالتِهِ على كَمِّيَّةٍ مُعيَّنةٍ، مُبهَمٌ لِعَدمِ اختِصاصِهِ بمكانٍ مُعيَّنٍ.

(والثَّالِثُ: ما كانَ مُشتَقًّا مِن مَصدَرِ عامِلِهِ) سَواءٌ أكانَ عاملُه فعلاً، أم اسماً، وإنَّما يَكونُ بصيغةِ اسمِ مَفعولِهِ، إلَّا في الثُّلاثيِّ فَعَلى «مَفْعَل» بِفَتحِ مِيمِهِ وعَينِهِ، ما لم تَعْتَلَّ فاؤُه وَحدَها(٣)، أو تُكْسَرَ عَينُ مُضارعِهِ فتُكسَرُ عَينُه كـ«مَوضعٍ ومَجلِسٍ»، وشَذَّ ما خالفَ ذلك، وهو قِياسيٌّ؛ (نَحوُ: «جلَستُ مَجْلِسَ زَيدٍ»)، وإعرابُه: «جلَستُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مجلسَ»: ظرفُ مكانٍ مَفعُولٌ فيه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه، وفي الحَواشي التي عَلَّقْتُها على «شَرحِ القَطْرِ»: «مجلِس» بِكَسرِ اللَّامِ؛ لأنَّ المرادَ به المكانُ، وكذا تُكسَرُ إذا أُريدَ به الزَّمانُ، فإنْ أُريدَ به المَصْدَرُ فُتِحَتْ كما يُعلَمُ مِن فَنِّ الصَّرفِ. اهـ، (وقالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾)، وإعرابُه: «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، و«نا» المدغَمَةُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبِ اسمِها، ﴿كُنَّا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمِها، ﴿نَقْعُدُ﴾: فعلٌ

(١) بالضمِّ، وهي ما بين القدَمَين. وأما (الخَطْوة) بالفتح فالمَرَّةُ من الخَطْو. ثم إنهم فسَّروا الخُطوة بِثلاثة أقدام، بِوَضع قَدم أمامَ قَدَم ويُلصَق به، وفُسِّرت أيضاً بِذِراع ونِصف، فيكونُ الميلُ ستةَ آلاف ذِراع.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) احترازٌ عن مُعتلِّ الفاء واللام؛ فإنه بالفتح أيضاً.

وما عَدَا هَذِهِ الثَّلاثَةَ الأَنواعِ مِنْ أَسْماءِ المَكانِ لا يَجُوزُ انتِصابُهُ على الظَّرفِيَّةِ،

الكواكب الدرية

مُضارعٌ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، ﴿مِنْهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿نَقْعُدُ﴾[١]، و﴿مَقَاعِدَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخرِهِ، و﴿لِلسَّمْعِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ نعتٌ لـ﴿مَقَاعِدَ﴾[٢]، وجُملةُ ﴿نَقْعُدُ﴾ وما بعدَه في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»[٣].

فإنْ كانَ مُشتَقًّا مِن غيرِ ما اشتُقَّ منه عامِلُه نحوُ: «ذهَبتُ في مَرمَى زَيدٍ، ورَمَيتُ في مَذهبِ عَمرٍو»، لم يَجُزْ في القياسِ نَصبُ شيءٍ منه على الظَّرفيَّةِ، بل يَجُب جرُّه بـ«في»، وشَذَّ قَولُهم في تَمثيلِ القُربِ والبُعْدِ: «هو مِنِّي مَقعَدَ القابلةِ» أي: مِن النُّفَساءِ، و«مَزجَرَ الكلبِ» أي: مِن الزَّاجرِ، و«مَنزلةَ الولدِ» أي: مِن أَبيه، و«مَناطَ الثُّرَيَّا» أي: مِن المُتناوِلِ، فهذا يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، والظَّرفُ فيها هو الخبرُ، فيَتَعَلَّقُ بالاستِقرارِ، و«مِنِّي»: مُتعلِّقٌ بما تَعلَّقَ به الخبرُ مِن غيرِ أنْ يَكونَ خَبراً ثانياً[٤]، ويَجوزُ أنْ يَكونَ خَبراً ثانياً[٥].

تَنبيه: ما أَفادَهُ المصنِّفُ مِن أنَّ المشتَقَّ قَسِيمٌ لِلمُبهَمِ لا قِسمٌ منه، هو الذي جزمَ به ابنُ هِشامٍ في «الشُّذورِ» و«الأَوضحِ»، وهو الظَّاهرُ؛ لأنَّه يَكونُ مُختَصًّا كـ«جلَستُ مَجلِسَكَ»، ومُبهَماً كـ«جلَستُ مَجلِساً».

وهَذه الثَّلاثةُ الأنواعِ يَطَّرِدُ انتِصابُها على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، (**وما عَدَا هَذِهِ الثَّلاثَةَ الأَنواعِ مِن أَسماءِ المَكانِ، لا يَجُوزُ انتِصابُهُ على الظَّرفِيَّةِ**)، وكذَلك كلُّ ما كانَ مِن الظُّروفِ المكانيَّةِ مُختصًّا، وهو: ما له اسمٌ مِن جِهةِ نَفسِهِ، وله أَقطارٌ تَحويهِ؛ كـ«الدَّارِ، والبيتِ، والقصرِ، والطَّريقِ، والسُّوقِ، والمسجِدِ، والجامعِ، والقَريةِ، والمدينةِ، والبَلدِ، والشَّامِ، واليَمنِ،

(١) أو بمحذوف حال من ﴿مَقَاعِدَ﴾.

(٢) أي: متعلِّق بمحذوف هو نعتٌ، أي: مقاعدَ كائنةً للسمع، قال السَّمين: ولا يَجوزُ تَعلُّقها بـ﴿مَقَاعِدَ﴾ وإن كانَت مُشتقَّةً؛ لأنها مَكانٌ والأمكِنَة لا تَعمَل. اهـ والظاهرُ جوازُ تعلُّقه بـ﴿نَقْعُدُ﴾.

(٣) وجملةُ ﴿كُنَّا نَقْعُدُ﴾ في محل رفع خبر (أنَّ)، و(أنَّ) وما بعدها في تأويل مَصدر معطوفٍ على الهاء المجرُورة في قوله تعالى: ﴿فَآمَنَّا بِهِ﴾، أي: آمنَّا به وبكونِنا كُنَّا نقْعد... إلخ.

(٤) أي: خبراً آخرَ، فالمرادُ الثاني باعتبار التعدُّد لا باعتِبار تَرتيبِه، وإلَّا فهو الأول وما بعدَه هو الثاني.

(٥) فليُنظر مَن الذي سبَقه إلى ذلك.

فَلا تَقُولُ: «جَلَسْتُ البيتَ»، ولا «صَلَّيتُ المَسْجِدَ»، ولا «قُمْتُ الطَّرِيقَ»، ولَكِنْ تَجُرُّهُ بِـ«فِي»؛ وقَولُهُمْ: «دَخلتُ المَسْجِدَ، وسَكَنْتُ البَيتَ» مَنصُوبٌ على التَّوَسُّعِ بِإسْقاطِ الخافِضِ.

الكواكب الدرية

والعراقِ، ومَكَّةَ، وطَيْبةَ[١]»، فهذا كلُّه لا يَنقاسُ نَصبُهُ، (فلا تَقُولُ: «جَلَسْتُ البَيتَ»، ولا: «صَلَّيتُ المَسجِدَ»، ولا: «قُمْتُ الطَّرِيقَ») بالنَّصبِ فِيهنَّ، (ولَكِنْ حُكمُهُ أنْ تَجُرَّهُ بـ«في») الظَّرفيَّةِ مُصرَّحاً بها، قالَه الفاكهيُّ[٢]، وقالَ العِصاميُّ: إنْ أرادَ بقَوله: (يُجَرُّ بـ«في») الجرَّ بها حَقيقةً، وَرَدَ عليه أنَّه يَجوزُ أنْ يُجَرَّ بالباءِ الظَّرفيَّةِ، وإنْ أرادَ بالجرِّ بها حقيقةً أو حُكماً، وَرَدَ عليه أنَّه لا يَجوزُ جَرُّهُ بغيرِهما ممَّا يُفيدُ الظَّرفيَّةَ[٣] كما أَفْهَمَهُ كلامُ أبي حيَّان وغَيرِه، فتأمَّلْ! اهـ (وقَولُهُم) أي: العربِ فِيما سُمِعَ مِنهم: («دَخَلْتُ المَسْجِدَ»، و«سَكَنْتُ البَيتَ) والعِراقَ»، و«ذهَبتُ الشَّامَ»، و«قالَا خَيمَتَي أُمِّ مَعْبَدِ»[٤] مِن القَيْلولةِ، و«عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ»[٥] أي: جرَى فيها بِاضطِرابٍ، (مَنصُوبٌ) كلُّ ما ذُكِرَ (على التَّوَسُّعِ بِإسقاطِ الخافِضِ)؛ لإجراءِ العاملِ القاصرِ الذي يَتَعدَّى بحرفِ الجرِّ مُجرَى المتعدِّي بِنَفسِهِ مِن حيثُ إسقاطُ الواسِطةِ ونَصبُه، فهو على هذا مِن قَبِيلِ المَفعولِ به على الاتِّساعِ بإسقاطِ «في»، والأصلُ: «دخلتُ في المسجِدِ، وسكَنتُ في البيتِ»، فحُذِفَ الجارُّ كما حُذِفَ في قَولِهِ: «تَمُرُّونَ الدِّيارَ»[٦]، ونُصِبَ ما بعدَه؛ وهذا هو مَذهَبُ الفارسيِّ وطائفةٍ، واختارَه ابنُ مالكٍ،

---

(١) عَلَم على المدينة النبويَّة على ساكِنِها الصلاةُ والسلامُ.

(٢) «الفواكه» (ص٣٠٧).

(٣) أي: كـ(على).

(٤) في قولِ الشاعر:

جـزَى اللهُ رَبُّ الـنـاسِ خـيـرَ جَـزائِـه ... رَفِـيـقَـيـن قـالَا خَـيْـمَـتَـي أُمِّ مَـعـبَـدِ

وهو من شِعر مَروِيٍّ في قِصة الهجرة النَّبوية على أنَّ الجنَّ أنشَدَته، وأُمُّ مَعبَد اسمُها عاتِكة بنت خالد الخُزاعيَّة، و(قالَا) من القَيلُولة كما قال الشارحُ، والمرادُ بالرَّفِيقَين النبيُّ ﷺ وصاحِبُه ومُرافِقُه في الهِجرةِ أبو بكرٍ ﵁.
والشاهدُ فيه: نَصبُ (خَيمَتَي) بإسقاط الخافض؛ إذ الأصلُ: قالَا في خَيمَتَي أُمِّ مَعبدٍ.

(٥) من قَول ساعِدة بن جُؤيَّة الهُذلي:

لَـدْنٌ بِـهَـزِّ الـكَـفِّ يَـعـسِـلُ مَـتـنُـهُ ... فِـيـهِ كـمـا عَـسَـلَ الـطَّـرِيـقَ الـثَّـعـلَـبُ

(٦) مِن قَول جَرير:

=

. . . .

الكواكب الدرية

وعزاهُ لسِيبويهِ؛ وقِيل: إنَّه مَنصوبٌ على الظَّرفيَّةِ تَشبِيهاً له بالمبهَم، وهو مَذهبُ الشَّلَوبين، وعزاهُ لسِيبويهِ، واختارهُ ابنُ الحاجبِ؛ وقيل: مَفعولٌ به، وعلَيه الأَخفَشُ وجماعةٌ.

وقَضيَّةُ تَمثيلِ المصنِّفِ بـ«سَكَنتُ البَيتَ» أنَّ حَذفَ الخافضِ يَطَّرِدُ بعدَ سائرِ الأَفعالِ(١)، وقالَ بَعضُهم: إنَّه لا يَطَّرِدُ بعدَ سائرِ الأَفعالِ، فلا يُقالُ: «صَلَّيتُ الدَّارَ»، ولا: «نِمتُ الدَّارَ».

فإنْ قُلتَ: لِمَ استَأثَرَ ظرفُ الزَّمان مُطلَقاً بِصَلاحيَتِهِ لِلنَّصبِ على ظرفِ المكانِ؟

قُلتُ: لأنَّ أصلَ العواملِ الفِعلُ، ودلالتُه على الزَّمانِ أَقوى مِن دَلالتِهِ على المكانِ؛ لأنَّه يَدلُّ على الزَّمانِ بِصيغتِهِ وبِالالتزامِ، وعلى المكانِ بالالتزامِ، فلمَّا كانَتْ دَلالتُه على الزَّمانِ قَويَّةً تَعدَّى إلى المبهَم وغيرِهِ، ولمَّا كانَتْ دَلالتُه ـ أي: الفعلِ ـ على المكانِ ضعيفةً، اختَصَّ بما ذكَرَهُ المؤلِّفُ؛ لأَنَّ في الفعلِ دَلالةً عليه في الجُملةِ.

هذا، والمَنصوبُ بِنَزعِ الخافضِ هو الاسمُ المَنصوبُ بِفِعلٍ حَقُّه أنْ يَتعدَّى بِالحرفِ، لَكنَّه حُذِفَ عندَ تَعيُّنِهِ؛ استِغناءً عنه سَماعاً أو قِياساً، وقد شرَحتُ هذا الحدَّ في نحوِ ورقةٍ، وسَمَّيتُه: «تعريفُ مَن انتَصبَ لِتَلقِّي الوَهبِ الفائِض، بِحَدِّ المَنصوبِ مِن الأسماءِ بِنَزعِ الخافِض».



= تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَم تَعُوجُوا كلامُكُمُ علَيَّ إذَنْ حَرامُ

وأنشَده بَعضُهم:

أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ ولا تُحَيَّا؟

وفيه أيضاً حذفُ الجار.

(١) أي: لأن المسموعَ إنما هو (سكَنتُ الدارَ).

بابُ المَفعولِ مِن أَجلِه

ويُسَمَّى المَفعُولَ لِأَجلِه، والمَفعُولَ لَهُ، وهُوَ الِاسْمُ المَنصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَياناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعلِ، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ إِجلَالاً لِعَمْرٍو، وقَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ مَعرُوفِكَ».

بابُ المَفعولِ مِن أجلِهِ

(ويُسَمَّى: المَفعُولَ لِأجلِهِ) أي: الذي يُفعَلُ له فِعلٌ ويُوقَعُ مِن أجلِهِ؛ (ويُسَمَّى: المَفعُولَ لَهُ)، فلَه ثلاثةُ أسماء، بل أكثرُ مِن ذلك؛ إذ يُقالُ له: المَنصوبُ على العِلَّةِ، والمصدرُ المُعلِّلُ لما قبلَه.

(وهو الِاسْمُ) الفَضْلةُ كالأمثِلَةِ الآتيةِ، فخَرَجَ نحوُ: «حصَل لي رَغبةٌ في الخيرِ»، (المَنصُوبُ) بما في الجُملةِ مِن فعلٍ، كالأمثلةِ التي ذكَرَها المصنِّفُ، أو شِبهِهِ نحوُ: «قَصدي لَكَ محبَّةً»، و«أنا زائرُكَ ابتِغاءَ نَفعِكَ»، (الذي يُذْكَرُ) عِلَّةً و(بَياناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعلِ) الصَّادرِ مِن الفاعلِ، والمَفعولُ له سببٌ حاملٌ لِلفاعلِ على الفِعلِ، وعلامتُهُ: وُقوعُه في جَوابِ «لِمَ فعَلتَ؟»، وصحةُ تَقديرِهِ بلامِ العِلَّةِ، كما أنَّ المَفعولَ به مُقدَّرٌ بالباءِ[1]، والمَفعولَ فيه مُقدَّرٌ بـ«في»، والمَفعولَ معه مُقدَّرٌ بـ«مع»، (نَحوُ: «قامَ زيدٌ إجْلالاً لِعَمْرٍو»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «إجلالاً»: مَفعولٌ لأجلِهِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «العمرِو»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ في محلِّ نَصبِ نعتٌ لـ«إجلالاً»[2]، والتَّقديرُ: إجلالاً كائناً لِعَمرٍو، (و«قَصَدْتُكَ ابتِغاءَ مَعرُوفِكَ»)، وإعرابُه: «قَصدتُك»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «ابتغاءَ»: مَفعولٌ لأجلِهِ، و«مَعرُوفِكَ»: مُضافٌ إليه.

ومِن ذلك قولُهم: «فعَلتُ كذا مَخافةَ الشَّرِّ»، و«فعَلتُ ذلك أجلَ كذَا»، وقولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

وكَرَّرَ المصنِّفُ المثالَ إشارةً إلى أنَّ المَفعولَ لأجلِهِ وإنْ كانَ عِلَّةً، لكنْ يَكونُ نَكرةً كالمثالِ الأوَّلِ، ومَعرفةً كالمثالِ الثَّاني، فإنَّ «ابتغاءَ» بِإضافتِهِ إلى «مَعروفِ» المُضافِ

(١) أراد أنَّ نحوَ: (زيداً) مِن (ضرَبتُ زيداً) مُقدَّر بالباء حينَ تَفسيرِه بـ(فعَلتُ به الضَّرْبَ).

(٢) الأظهَر أنه متعلّق بـ(إجلالاً) وأنَّ اللامَ مُقوِّيَة.

. . . .

الكواكب الدرية

إلى الضَّميرِ اكتَسبَ التَّعريفَ، وفي «المفصَّلِ» و«شرحِهِ» لِهُطَيل: ويَكونُ ـ يعني: المَفعولَ لأجلِهِ ـ مَعرفةً ونَكرةً، أي: على الصَّحيحِ، وذهبَ الجَرميُّ إلى أنَّه لا يكونُ مَعرفةً، وليسَ بشَيءٍ؛ لأنَّه لا مانعَ مِن ذلك، ولأنَّه قد سُمِعَ عنهُم، وقد جمَعَهُما العَجَّاجُ في قَولِهِ يَصفُ ثَوراً وَحشِيًّا أَفلَتَ مِن الصَّائدِ[1]: [الرجز]

يَـــرْكَـــبُ كُـــلَّ عَـــاقِـــرٍ جُـــمْـــهُـــورِ
مَـــخَـــافَـــةً وزَعَـــلَ الـــمَـــحْـــبُـــورِ
والـــهَـــوْلَ مِـــنْ تَـــهَـــوُّلِ الـــهُـــبُـــورِ[2]

وفيه دَليلٌ على أنَّه قد يَكونُ مَعرِفةً بالإضافةِ كقَولِه: «وزَعَلَ المَحبُورِ»، وبالألف واللامِ كقَوله: «والهولَ».

و«العاقِرُ»: الرَّمْلةُ التي لا تُنبِتُ[3]، و«الجُمهورُ»: الجماعةُ المجتَمِعةُ[4]، و«الزَّعلُ»:

---

(١) عبارةُ البَغداديِّ: شَبَّه بَعيرَه في السُّرعة بِالثَّور الوَحشيِّ المَوصُوف بِهَذا الوَصف.

(٢) أمَّا القائلُ والمُفرداتُ فقد تَكفَّل بذِكرِهما الشارحُ، ومِن الثاني يُفهَم المعنَى العامُّ، وأمَّا الإعراب: فهو: «يَركب»: فعل مضارع مَرفوع، وفاعِله: هو. «كُلَّ»: مفعول به مُضاف. «عاقرٍ»: مُضاف إليه. «جُمهورٍ»: صفة لـ(عاقرٍ). «مَخافةً»: مَفعول لأجله مَنصوب. «وزَعلَ»: عاطفٌ ومعطوف على ما قبلَه، و(زعلَ) مُضاف، و«المَحبور»: مضافٌ إليه. الواو: حرف عطف، و«الهولَ»: معطوف على (مخافةً). «مِن تهوُّلِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(الهَول)، وهو مُضاف. «الهبُورِ»: مُضاف إليه مَجرور.

والشاهد: في قَولِه: (مخافةً وزَعَلَ المحبور والهولَ)؛ حيثُ وَقعَ كلٌّ من الثلاثةِ مفعولاً لأجلِه، وجيءَ بالأول نكرةً، وبالثاني معرَّفاً بالإضافةِ، وبالثالث معرَّفاً باللام، فدلَّ على أنَّ اشتراطَ بعضِهم تنكيرَه ليس بشيءٍ. وجاء في «الخِزانة»: (زَعَلَ) مَصدرٌ مُضاف إلى فاعِله، فليس مَفعولاً لأجلِه لاختِلافِ الفاعل؛ وإنَّما هو مَصدَرٌ تَشبيهيٌّ، أي: زَعلاً كزَعَلِ المَحبُورِ، فالمَحذُوفُ هو المَفعولُ له؛ وفيها أيضاً: وقال بعضُهم: (الهَولَ) عَطفٌ على (كُلَّ عاقر)، أي: يَركبُ كُلَّ عاقرٍ ويَركَبُ الهولَ، فيَكُونُ مَصدراً بِمَعنى اسمِ المَفعول، وعلى هذا يكون مَفعولاً به لا مَفعولاً له، فلا يَكونُ الإتيانُ به نَصًّا في الاستِشهادِ.

(٣) شُبِّهت بِالمرأة العاقِرِ التي لا تَلِد.

(٤) وأراد به الرَّملةَ المُجتمِعةَ ههنا، وإنَّما خصَّها لأنَّ بَقَرَ الوحش إذا دَهَمَها القانِص اعتَصَمت بِرُكوب الرَّمل، فلا تَقدِرُ الكِلابُ عليها. «الخزانة».

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَصْدَراً، ....

الكواكب الدرية

أي: القَلَقُ مِن النَّشاطِ، و«المحبورُ»: المَسرورُ المُنعَّمُ[(١)]، و«الهولُ»: الفزَعُ، و«التَّهوُّلُ»: عِظَمُ الشَّيءِ في العَينِ[(٢)]، و«الهُبُورُ»: المطمَئِنُّ مِن الأرضِ[(٣)]. اهـ مُلخَّصاً.

(ويُشترَطُ) لجَوازِ نصبِ المَفعولِ لأجلِهِ ثَلاثةُ أشياءَ؛ لأنَّ معنى التَّعليلِ يَقوَى بهذه الثَّلاثةِ التي سَنذكُرُها، فيَصحُّ معها حذفُ الحرفِ الدَّالِّ على التَّعليلِ. ووَجهُ القوَّةِ فِيما حَصلَتْ فيه هذه الأُمورُ أنَّ أكثرَ ما يَكونُ التَّعليلُ كذَلك، فكانَ فيها تَنبيهٌ عليه، فصحَّ حَذفُ اللَّامِ.

الأوَّلُ مِن الثَّلاثةِ: (كَونُه) أي: المَفعولِ لأجلِهِ (مَصْدَراً)، وهل يُشترَطُ مع ذَلك كونُه قَلبِيًّا أم لا؟ فيه خِلافٌ، والأصَحُّ اشتراطُ كونِهِ قَلبِيًّا، أي: مِن أفعالِ النَّفسِ الباطنةِ، كـ«الرَّغبةِ والرَّهبةِ، والتَّعظيمِ والإجلالِ»؛ لأنَّ أفعالَ الجَوارحِ لا تَجْتَمِعُ في الزَّمانِ مع الفعلِ المعلَّلِ، فلا يَجوزُ: «جِئتُكَ ضَرْبَ زيدٍ» أي: لِتَضْرِبَهُ، خِلافاً للفارسيِّ فإنَّه أَجازَه، قالَ ابنُ عَنقاء: وظاهِرُ «الارتِشافِ» مُوافقَتُهُ[(٤)]. والمرادُ بِالمصدرِ: ما يَعُمُّ المصدرَ واسمَهُ.

وأجازَ يُونسُ كونَهُ غيرَ مَصدرٍ، كقَولِهم: «أمَّا العَبِيدَ فذُو عَبِيدٍ» - بِنَصبِ «العَبِيدَ» - بمعنى: مهما يُذكَرْ شخصٌ مِن أجلِ العَبِيدِ، فالمَذكورُ ذو عَبِيدٍ لا غيرُ، وأَنْكَرَ سِيبويهِ نَصبَ «العَبِيد»، وقال: إنَّه لُغةٌ خَبيثةٌ قَليلةٌ، وأوجبَ الرَّفعَ[(٥)]، وأَوَّلَهُ الزَّجَّاجُ على حذفِ المَصدَرِ[(٦)]، أي: «أمَّا تَملُّكَ العَبيدِ»، والذي عليَه أكثرُ مُحقِّقِي المتأخِّرينَ كابنِ هشامٍ على[(٧)] أنَّ «العَبِيدَ» ونحوَه ممَّا جاءَ مِن هذا التَّركيبِ: مَنصوبٌ على أنَّه مَفعولٌ به، أي: مَهما ذكَرتَ

---

(١) اسمُ مَفعول مِن (حَبَرَني الشيءُ): إذا سَرَّني.

(٢) وجَعَله بعْضهم بالراء وقال: والتَّهوُّر: الانهِدام، أي: ولِمَخافَتِه من تَهوُّرِ الأمكِنة المُطمَئِنَّة.

(٣) عبارة ابنِ هُطَيل: والهبورُ: جمعُ هَبر وهو المطمئِنُّ من الأرض. اهـ وهو الموافق لما في كُتُب اللغة.

(٤) لم يَظهَر لي هذا منه، بل غايةُ ما فيه أنه حكَى تجويزَ الفارسي لِلمثال المذكور، على عادتِه في حِكاية الأقوال.

(٥) فيه نظر؛ بل الصحيح أن سيبَويه إنما أنكره بمعنى أنكَر القياسَ عليه؛ وقال: إنَّ رِواية النصب خَبيثةٌ رَديئة فلا يَجوزُ التَّخريج عليها.

(٦) أي: الذي هو مفعولٌ له في الحَقيقة.

(٧) الصوابُ إسقاطُ هذا الحرف لِتَقدم (عليه) في صِلة الموصول الواقعِ مُبتدأ.

واتِّحادُ زَمانِهِ وزَمانِ عامِلِهِ، واتِّحادُ فاعِلِهِما كَما تَقدَّمَ في المِثالَينِ، وكَقولِه تَعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، . . . .

الكواكب الدرية

العَبيدَ، ونحوُ قَولِهم[1]: «أمَّا البَصرةَ فلا بَصرةَ لكُم» أي: مَهما تَرى البَصْرَةَ، وهذا هو الرَّاجِحُ.

(و) **الثَّاني**: (اتِّحادُ زَمانِهِ وزَمانِ عامِلِهِ)، بأنْ يَكونَ زمنُ العِلَّةِ والمعلُولِ واحداً، وذلك بأنْ يَقَعَ الحَدَثُ الذي هو مَضمُونُ العاملِ في بعضِ زمنِ المَصْدَرِ، كـ«جِئتُكَ طَمعاً، وقَعَدتُ عن الحربِ جُبْناً»، فالمجيءُ وَقَعَ في بعضِ أَزمِنَةِ الطَّمَعِ، والقُعودُ عن الحَرْبِ وَقَعَ في بعضِ أزمنةِ الجُبْنِ؛ أو يَكونَ أوَّلُ زمانِ الحَدَثِ آخِرَ زمانِ المَصدَرِ، نحوُ: «جِئتُكَ خوفاً مِن فِرارِكَ»، أو بِالعَكسِ، نحوُ: «شَهِدتُ الحَرْبَ إيقاعاً لِلصُّلحِ بينَ الفَريقَينِ».

(و) **الثَّالثُ**: (اتِّحادُ فاعِلِهِما)، بأنْ يَكونَ فاعِلُه وفاعلُ عامِلِهِ واحداً. وما ذَكَرَهُ المصنِّفُ مِن اشتراطِ الاتِّحادِ في الوقتِ والفاعلِ هو رأيُ الأَعلَمِ[2] والمتأخِّرينَ، ولم يَشتَرِطْ ذلك سِيبويهِ، ولا أَحدٌ مِن المتقدِّمينَ، والمُعتَمَدُ ما قاله المصنِّفُ تَبعاً لِلمُتأخِّرينَ، وذلك (كما تَقدَّمَ في المِثالَينِ)؛ فإنَّ «إجلالاً، وابتغاءَ» مَصدَرانِ، وزَمَنُهما وزمنَ عامِلِهِما واحدٌ، وكذا فاعلُهما وفاعِلُ عامِلِهِما.

(وكقولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾)، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَقْتُلُوٓاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «أولادَ»: مَفعولٌ به، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿خَشْيَةَ﴾: مَفعولٌ لأجلِه، وهو مصدرٌ ذُكِرَ عِلَّةً لِلقتلِ المَفهومِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ﴾ مُشارِكٌ له في الوقتِ والفاعلِ. ومعنى الآيةِ: ولا تَقتلُوا أَولادَكم مَخافةَ الفاقةِ، قالَ البَيضاويُّ: وقَتلُهم أولادَهم هو وَأْدُهم بَناتِهم مَخافةَ الفَقرِ،

---

(١) لعلَّ الأصل: ونحوُه قولُهم.

(٢) هو يُوسف بن سُليمانَ الشَّنتَمَريُّ الأندلُسِيُّ، أبو الحَجّاج المعرُوفُ بالأعلَم، عالِمٌ بِالأدب واللغة، وُلد في (Santa Maria) من بِلاد الأندلس، ورَحل إلى قُرطُبة ومات في إشبيلِيَةَ سنة (٤٧٦هـ)، من كُتُبه «النُّكت على كتاب سيبويه» و«شَرح الحَماسة» و«شَرح الشعراء الستة». والأعلَمُ في اللغةِ هو مَشقُوقُ الشَّفة العُليا.

وقَولِه تَعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]؛ ولا يَجُوزُ «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ» لِعَدَمِ اتِّحادِ الزَّمانِ، ....

الكواكب الدرية

فنَهاهم عنه، وضَمِنَ لهم أَرْزاقَهم فقال: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾. اهـ، وقالَ غيرُه: الوَأْدُ: دَفنُ البَناتِ في حالةِ الحياةِ، كانتِ العربُ تَفعلُ ذلك مخافةَ الفَقرِ والعَيلةِ[1] والسَّبيِ والعارِ. اهـ

(وقَولِهِ تَعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿يُنفِقُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «أموالَ»: مَفعولٌ به، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾: مَفعولٌ لأجلِهِ، وهو: إمَّا[2] مصدرٌ ذُكِرَ عِلَّةً لِلإنفاقِ المَفهومِ مِن ﴿يُنفِقُونَ﴾، وهو مُتَّحِدٌ به وَقتاً وفاعلاً.

فإنْ قُلتَ: فما تَصنَعُ في نحوِ قَولِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]؟ فإنَّ فاعلَ «يُري» هو ضميرُه سُبحانه، وفاعلَ الخوفِ والطَّمعِ همُ المخاطَبُون؟

قُلتُ: الخَوفُ والطَّمعُ اسمَا مَصدرٍ بمعنى: «التَّخويفِ والتَّطمِيعِ»، أو «الإخافةِ والإطماعِ»، لا مَصدَرانِ، فيَتَّحِدُ الفاعلُ حينئذٍ؛ لأنَّ فاعلَ التَّخويفِ والتَّطمِيعِ هو اللهُ.

وكذلك[3] نحوُ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]، فإنَّ فاعلَ الأَمَنةِ والتَّغشيةِ هو الباري سُبْحانه، فهو مَفعولٌ لأجلِهِ، ويَجوزُ أنْ يَكونَ حالاً[4].

(ولا يَجُوزُ «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ») بِنَصبِ «السَّفر» مَفعولٌ[5] لأجلِهِ؛ (لِعَدَمِ اتِّحادِ الزَّمانِ)، فإنَّ زمنَ التَّأهُّبِ سابِقٌ على زمنِ السَّفرِ وإنْ كانَ فاعِلُهما واحداً. والتَّأهُّبُ مأخوذٌ مِن الأُهْبَةِ بضمِّ الهمزةِ، وهي: العُدَّةُ التي يَحتاجُها المسافرُ في سَفَرِهِ كالزَّادِ ونَحوِهِ، كما يُفيدُه كلامُ «القاموسِ».

---

(١) بفتح العين بمعنى الفَقر، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾.
(٢) كذا في الأصل.
(٣) أي: في كونِه مفعولاً لأجله لاتحادِ الفاعلَين، ولو قدَّمه قبل الاعتراضِ بآية البَرق لكان أولى.
(٤) أي: من الفاعل حقيقةً أو المفعولِ مُبالغةً.
(٥) الوَجهُ: مفعولاً.

ولا «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إيَّايَ» لِعَدَمِ اتِّحادِ الفاعِلِ، بَل يَجِبُ جَرُّهُ باللامِ، تَقُولُ: «تَأَهَّبْتُ لِلسَّفَرِ، وجِئْتُكَ لِمَحَبَّتِكَ إيَّايَ».

الكواكب الدرية

(ولا) يَجوزُ أيضاً نحوُ: («جِئتُكَ مَحبَّتَكَ إيَّايَ») بِنَصبِ «مَحبَّتَكَ» على أنَّه مَفعولٌ لأجلِهِ مُضافٌ لِفاعلِهِ، و«إيَّايَ» مفعولٌ به، وإنَّما لم يَجُزْ نَصبُهُ (لِعَدَمِ اتِّحادِ الفاعِلِ)؛ فإنَّ فاعلَ المجيءِ هو المتكلِّمُ، وفاعلَ المَصدَرِ هو المُخاطَبُ، فلا يَجوزُ نَصبُهُ وإنْ كانَ زَمنُهما واحداً. (بل يَجِبُ جَرُّهُ) أي: المصدَرِ في المِثالَينِ المَذكورَينِ؛ لِعَدمِ استِيفائِهِ لِشُروطِ جوازِ نَصبِهِ، ويَكونُ جرُّهُ (بِاللَّامِ) التَّعليليَّةِ، وعلى هٰذا (تَقُولُ: «تَأَهَّبْتُ لِلسَّفرِ»)، وإعرابُه: «تَأَهَّبْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «للسَّفرِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ضميرِ المتكلِّمِ[1]، (و«جِئتُكَ لِمَحبَّتِكَ إيَّايَ»)، وإعرابُه: «جِئتُكَ»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «لمحَبَّتِكَ»: اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، «محبَّتِكَ»: مَجرورٌ باللَّامِ، و«محبَّةٌ» مصدرٌ مُضافٌ إلى فاعلِهِ، و«إيَّايَ»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن التَّاءِ في «جِئتُ»[2].

ويَجوزُ أنْ يُجَرَّ بكلِّ ما يُفِيدُ التَّعليلَ، وهي: الباءُ نحوُ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ﴾ [النساء: ١٦٠]؛ و«في» نحوُ: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤]، أي: بسببِهِ؛ و«عن» نحوُ: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ والكافُ نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ و«على» نحوُ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ و«كي» نحوُ: «زُرتُكم كَيما تُكرِمُوني».

وقد استَثنى ابنُ مالكٍ في «العُمْدةِ»[3] مِن المُعلِّلِ الفاقدِ شَرطاً: المصدرَ المُؤوَّلَ مِن «أنَّ، وأنْ» وصِلَتِهما، فلا يَجبُ معَه اتِّحادُ الزَّمانِ والفاعلِ[4]، بل يَجوزُ نَصبُهُ وإنِ اختَلَفَ فاعِلُه وفاعلُ عامِلِهِ، أو زَمنُه وزَمنُ عامِلِهِ، نحوُ: «زُرتُكَ أنْ تُكرِمَي، أو أنَّك تُكرِمُني».

---

(١) الصحيحُ أنه متعلِّق بالفعل قبلَه، يقال: أَهَّبَ لِلأمر وتأَهَّب له: بمعنى استعدَّ وأخذ الأُهبةَ وهي العُدَّة، وحينئذٍ فالمثالُ غيرُ ظاهر في معنى التَّعليل.

(٢) الصحيحُ في هذا أيضاً أنه متعلِّق بالفعل قبلَه وهو (جِئتُ)؛ لأن المحبَّةَ هي علَّةُ المجيء.

(٣) هو كتابُ «عُمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ»، ولابن مالك نفسِه شرحٌ عليه.

(٤) الصحيحُ أنَّ ابنَ مالكٍ لم يَقُل ذلك، وإنما قال ما مَعناه: (يُنصبُ المصدر الظاهرُ المشاركُ لِلمُعَلَّل فاعلاً =

. . . .

الكواكب الدرية

تَنبيه: ما استوفى الشُّروطَ الثَّلاثةَ لا يَتَعَيَّنُ نَصبُهُ، بل يَجوزُ جرُّه بلامِ التَّعليلِ وما نابَ عنها في إفادةِ التَّعليلِ مِن الحُروفِ السَّابقةِ، فيُجَرُّ بِكَثرةٍ إنْ كانَ بـ«أل» كـ«ضَرَبْتُهُ لِلتَّأديبِ»، وبِقِلَّةٍ إنْ كانَ مُجرَّداً منها ومِن الإضافةِ، كقَولِهِ: [الرجز]

مَـنْ أَمَّـكُـمْ لِـرَغْـبَـةٍ فِـيـكُـمْ جُـبِـرْ ... ومَـنْ تَـكُـونُـوا نـاصِـرِيـهِ يَـنْـتَـصِـرْ(١)

وبِاستِواءٍ إنْ كان مُضافاً نحوُ: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

وفي حالِ جَرِّهِ يَكونُ مَفعُولاً به بواسِطةِ حرفِ الجرِّ، كما يُفيدُه قولُ بَعضِهم: قَضيَّةُ الحَدِّ

= وزَماناً، فإن لم يكُن كذلك جُرَّ باللامِ إن لم يكُن أنْ أو أنَّ)، أي: لأنَّ حرفَ الجرِّ يُقدَّر معهما كما صرَّح به في «الشَّرح»، فشرطُ الاتِّحاد في الفاعلِ والزمانِ باقٍ في الجَميعِ، والاستِثناءُ إنما هو في عدمِ ظُهور اللامِ ونحوِها في الموضِعَين المذكورَين.

(١) قال السُّلطاني: البيتُ مع كثرةِ وُرُودِه ـ حتَّى في كُتب الفقه في الكلامِ على اشتِقاق (التيمُّم) ـ لم أرَ أحداً نَسَبه لقائِلِه ولا زادَ عليه.

اللغة: (أمَّكُم): قَصَدَكم. (لِرَغبةٍ): مصدرُ (رَغِب في الشيء): إذا أراده وأقبَل عليه، فإذا تعدَّى الفعلُ بـ(عن) نحو: (رَغِبَ عنه) صار مَعناه: تَرَكه وانصَرَف عنه. (جُبِر): أصلِح حالُه وأُعطِيَ ما يُريد، مِن قولِهم: جبَرتُ اليَتيم: أعطيتُه. وفي رواية: (ظَفِر)، أي: نال مَقصودَه وفاز به. (ناصِرِيه): جمعُ ناصِر، وهو المُعِين.

المعنى: وَصف مَمدوحِيه بأنهم لا يَخيبُ عافِيهم وقاصدُهم، فمَن قَصَدهم لأجلِ رَغبةٍ في إحسانِهم جبَرُوا خاطِرَه بإعطائِه ما سأل وظَفِرَ بِمَقصُودِه مِنهم، ومَن التَجأ إلَيهم واستَعان بِهم انتَصَر على عَدُوِّه وصارَ عزيزاً بهِم.

الإعراب: «مَن»: اسم شرطٍ جازم في مَحل رفع مُبتدأ، وخبرُه جملتَا الشرط والجواب، أو إحداهُما. «أمَّكم»: (أمَّ): فعل ماضٍ، والفاعل: هو، و(كُم): مفعولٌ به، والجملةُ في محلِّ جزم فِعل الشَّرط. «لِرَغبة»: مُتعلِّق بـ(أمَّ). «فِيكم»: مُتعلِّق بـ(رَغبة) أو بمحذوفٍ صِفة لها. «جُبِر»: فعل ماضٍ مَبني لِلمفعول سُكِّن للوقف، وهو في محلِّ جزم جَواب الشرط. الواو: عاطِفة. «مَن»: اسم شرطٍ جازمٌ في محل رَفع مُبتدأ، وفي خبرِه الخلافُ السابقُ. «تَكونُوا»: فعلٌ مضارع ناقص، وهو فِعلُ الشرطِ مجزومٌ بِحَذف النون، وواوُ الجماعة: في محلِّ رفعِ اسمه. «ناصِرِيه»: خبرُ (تَكُونوا) منصوب بالياء لأنه جمعُ مُذكَّر سالم، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة. «يَنتَصِر»: مُضارعُ جوابُ الشَّرط مَجزوم، وفاعلُه: هو.

والشاهد: في قولِه: (لِرَغبة)؛ فإنه مَصدر قَلبي واقعٌ مَفعولاً لأجله، وقد جرَّه بلامِ التَّعليل مع كونِه مُجرَّداً من (أل) ومِنَ الإضافة، ومُستَوفِياً شُرُوط المفعول لأجلِه، وهذا قليلٌ.

. . . .

الكواكب الدرية

أنَّ نحوَ: «قُمتُ لإجلالِكَ» مَفعولٌ له، وذلك رأيُ ابنِ الحاجِبِ، والقَومُ على أنَّه مَفعولٌ به بواسِطةِ حرفِ الجرِّ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاحِ. اهـ[1]

۞ ۞ ۞

---

(١) انظر: «الحدائق النديَّة» (١/ ٢٩٠).

باب المَفعُول معه

وهُوَ الاسْمُ المَنصُوبُ الَّذِي يُذكَرُ بَعدَ واوٍ بِمَعنَى «مَع»؛ لِبَيانِ مَن فُعِلَ مَعَهُ الفِعلُ، مَسْبُوقاً بِجُمْلةٍ فِيها فِعلٌ، أوِ اسْمٌ فِيهِ مَعَنَى الفِعلِ وحُرُوفُهُ، ....

بابُ المَفعولِ معه

هذا البابُ هو خَاتِمَةُ المفاعيلِ، وجُعِلَ آخِرَها لِكَونِ العاملِ لا يَصِلُ إليه إلَّا بواسِطةٍ ظاهرةٍ، وهي: الواوُ، ولِلخلافِ في كونِهِ قِياسيًّا أو سَماعِيًّا، وإنْ كانَ المختارُ كما قالَهُ العِصاميُّ أنَّه قِياسيٌّ مُطلَقاً، وعِبارةُ بَعضِهم: قالَ ابنُ مالكٍ: والصَّحيحُ استعمالُ القِياسِ فيه على الشُّروطِ المَذكورةِ[١]، واختارَ ابنُ عُصفورٍ عدمَ القِياسِ. اهـ

وقولُه: (معه) نائبُ الفاعلِ أُسنِدَ إليه (المَفعولُ) كما أُسنِدَ إلى المَجرُورِ في (المَفعول به)، و(المَفعول فيه)، و(المَفعول له)، والضَّميرُ المَجرورُ عائدٌ على «أل»، كذا قالَ العِصاميُّ، وخالَفَهُ بعضُ المتأخِّرينَ فقال: نائبُ الفاعلِ هو الضَّميرُ العائدُ إلى المَصدَرِ المَفهومِ مِن (مَفعولٍ)، كما قيلَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبا: ٥٤]؛ لأنَّ «مع» لازمُ النَّصبِ على الظَّرفيَّةِ كـ«بينَ»، فلا يَصحُّ نِيابتُه عن الفاعلِ. اهـ

(وهو الِاسمُ) الفَضْلةُ (المَنصُوبُ) بما قبلَه مِن فعلٍ أو شِبهِهِ ممَّا فيه حُروفُه ومَعناه، وهو في المعنَى كالمَفعولِ به، فنَحوُ: «سِرتُ والنِّيلَ» مَعناه: «سِرتُ بالنِّيلِ» بباءِ المصاحَبةِ، قاله ابنُ عنقاء، (الذِي يُذْكَرُ بعدَ واوٍ بِمَعنَى «معَ») أي: مُفِيدةٍ لِلمعيَّةِ، جِيءَ بِذَلكَ الاسمِ المَنصوبِ بعدَ واوٍ بمعنَى «مَع» (لِبَيانِ مَنْ فُعِلَ معَه الفِعلُ)، لا على جِهةِ المشاركةِ كما تُفِيدُه الأمثلةُ، بل على جهةِ المصاحَبةِ، والمرادُ بها أنْ تَكونَ مع الفاعلِ في صُدورِ الفعلِ عنه، وذلك في نحوِ: «سِرتُ وزَيداً»، أو مع المَفعولِ في وُقوعِ الفعلِ عليه في زمَنٍ واحدٍ نحوُ: «تركتُ النَّاقةَ وفَصِيلَها»، (مَسبُوقاً) أي: ذلك الاسمُ (بِجُمْلةٍ فِيها فِعلٌ، أو) فيها (اسمٌ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ) الذي تَضَمَّنَهُ، وهو الحَدَثُ، (وحُرُوفُهُ) أي: الأَصليَّةُ.

(١) «شرح التَّسهيل» لابن مالك (٢/ ٢٦٣).

نَحوُ: «جاءَ الأَمِيرُ والجَيشَ، واسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ، وأَنا سائِرٌ والنِّيلَ».

الكواكب الدرية

(**نَحوُ: «جاءَ الأَمِيرُ والجَيشَ»**) أي: مع الجيشِ، وهذا المثالُ والذي بعدَه مِثالانِ لِلمَسبوقِ بجُملةٍ فيها فعلٌ، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحةٍ ظاهرةٍ، «الأَميرُ»: فاعلٌ، الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «الجيشَ»: مَفعولٌ معه، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (و«**استَوَى الماءُ والخَشَبَةَ**») أي: مع الخشبةِ، وإعرابُه: «استوى»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ كما تَقولُ في «صَلَّى، وسَعى» ونحوِ ذلك ممَّا آخِرُه ألفٌ، «الماءُ»: فاعلٌ، «والخَشبةَ»: الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «الخَشبةَ»: مَفعولٌ معه، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

وعدَّدَ المصنِّفُ المثالَ لِيُفيدَ أنَّ ما بعدَ الواوِ قد يَكونُ صالحاً لِمُشاركةِ ما قبلَه في حُكمِهِ، فيَصِحُّ عطفُه عليه، وذَلك كالمثالِ الأَوَّلِ، فإنَّ نِسبةَ المجيءِ في المعنى إلى الجَيشِ مُمكِنةٌ إمكانَها إلى المخاطَبِ(١) بأنْ تَقولَ: «جاءَ الأَميرُ وجاءَ الجيشُ»؛ وقد لا يَكونُ ما بعدَ الواوِ صالحاً لِمُشاركةِ ما قبلَه في حُكمِهِ، فيَمتَنِعُ عَطفُه عليه، وذلك كالمثالِ الثَّاني، فإنَّ الخَشبةَ غيرُ مُشارِكَةٍ للماءِ في الاستِواءِ؛ إذِ الاستِواءُ هنا بمعنَى الارتفاعِ والاعتِلاءِ، لا بمعنى الاعتِدالِ الذي هو ضِدُّ الاعوِجاجِ، فيَمتَنِعُ عطفُها على الماءِ؛ لِفَسادِ المعنى بِذَلك، ويَجبُ نَصبُها مَفعُولاً معه.

والخشَبةُ مِقياسٌ ولو(٢) مِن حَديدٍ ونحوِه، أو حجرٌ(٣) مَنحوتٌ يُرَكَّزُ في الأَنهارِ غالباً، وفي البِرَكِ الكبيرةِ، وفيه عَلامةٌ(٤) يُعرَفُ بها وَزنُ الماءِ وقَدْرُه، زيادةً ونَقصاً، والمعنى: أنَّ الماءَ لم يَزَلْ يَزدادُ حتَّى صارَ مُصاحِباً لِلخَشَبَةِ في استِوائِهِ، أي: ارتِفاعِهِ.

(و«**أَنا سائِرٌ والنِّيلَ**») أي: معَه، وهذا المثالُ لِلمَسبوقِ بِجُملةٍ فيها اسمٌ فيه معنَى الفعلِ وحُروفُهُ، فإنَّ «سائرٌ» بمعنى: «يَسيرُ»، وحُروفُه هي حروفُ الفعلِ، وهذا المثالُ يَمتنِعُ فيه

---

(١) لو قال: إمكانَها إلى الأمير.

(٢) كذا وقَع في «غُرَر الدُّرر» أيضاً. ومثلُه قولُه الآتي: (وزنُ الماء).

(٣) هكذا بالضبطَين معاً في نُسخة خَطيَّة من «الغُرَر».

(٤) الأَولى: (علاماتٌ) كما في كلامِ ابن عَنقاء.

. . . .

الكواكب الدرية

العطفُ، ويَجِبُ فيه النَّصبُ أيضاً؛ لأنَّه لا يَصِحُّ فيه مُشارَكَةُ ما بعدَ الواوِ لما قَبلَها؛ لأنَّه لا يُقالُ: «سارَ النِّيلُ»، بل يُقالُ: جَرى، فمعنَى المثالِ حينئِذٍ: أنا سائرٌ مُصاحبٌ في السَّيرِ النِّيلَ، لا أنَّه: سارَ وسارَ النِّيلُ معَه.

وقد عُلِمَ مِن هذا المثالِ والذي قَبلَه فَسادُ قولِ الأخفشِ(١): لا يَجوزُ النَّصبُ إلَّا حيثُ يَجوزُ العطفُ في المعنَى، نحوُ: «جاءَ الأميرُ والجَيشَ»، فلا يُقالُ: «جَلسَ زيدٌ والسَّاريةَ»، ولا: «ضَحِكَ زيدٌ وطُلُوعَ الشَّمسِ»؛ لأنَّ الجُلوسَ لا يُسنَدُ إلى السَّاريةِ، والضَّحِكَ لا يُسنَدُ إلى الشَّمسِ.

تَنبيه: عُلِمَ ممَّا ذَكَرَهُ مِن الحدِّ والأَمثلةِ أنَّ المَفعولَ معه لا يَكونُ فِعلاً، فلم يَدخُلْ نحوُ: «لا تَأكلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ» بِنَصبِ «تَشرَبَ»؛ لأنَّه وإنْ كانتِ الواوُ فيه لِلمَعيَّةِ، لكنَّهُ ليسَ باسمٍ، بل هو فِعلٌ، فالواوُ في مِثلِهِ عاطفةٌ كما سيَأتي في نَواصبِ الفعلِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى، وقيلَ: إنَّه مَفعولٌ مَعه حَقيقةً، وصحَّحَهُ(٢) حَفيدُ ابنِ هشامٍ(٣)، وعلى هذا فالمرادُ بِالاسمِ أَعَمُّ مِن أنْ يكونَ صريحاً، أو مُؤوَّلاً مِن «أنْ» والفعلِ، ولا تَكونُ الواوُ في مِثلِهِ حِينئِذٍ عاطفةً، وهو خِلافُ الرَّاجحِ.

ولا يَكونُ جُملةً(٤) نحوُ: «سِرْتُ والشَّمسُ طالِعةٌ»، فقَولُنا: «والشَّمسُ» مُبتدأٌ، و«طالِعةٌ»

---

(١) نَسب ابنُ مالك هذا المذهبَ في «التَّسهيل» لابن جِني، فقال ناظرُ الجيش بعد أن صحَّح المذهب الآخَر: لكن المَنقولُ أنَّ ما ذكَره عن ابن جني هو قَولُ الجُمهور، وأنه مَحكيٌّ عن الأخفش، وأنه قولُ السِّيرافي والفارِسي، ومُختارُ الشَّلَوبين وأتباعِه كابن عُصفور وابن الضائِع، حتى قال ابنُ الباذش: يَمتنع بإجماعٍ أن يكونَ المفعولُ معه غيرَ مَنقُول من العَطف. اهـ

(٢) عبارتُه بحروفها (١/ ٣١٦): يَنبغِي أن يكونَ ذلك في غيرِ نَصبِ (تشرَبَ)، وإلَّا فهو بمنزلة الاسمِ، فيَنبغي أن يُعطى حُكمَه، وقد صرَّح بَعضُهم بأنه مفعولٌ معه، وهو الحقُّ. اهـ

(٣) هو: أحمدُ بن عبدِ الرحمن بنِ عَبد الله بن هِشام، شِهابُ الدين بنُ تَقي الدين ابنِ العلَّامةِ جَمال الدين الأنصاريِّ النَّحوي، اشتَغل كثيراً، وفاق في العربية وغيرِها، له حاشيةٌ على «التَّوضيح» لِجَدِّه. ماتَ بدمشقَ سنةَ (٨٨٥هـ). «بُغية الوعاة» (١/ ٣٢٢).

(٤) خِلافاً لصدر الأفاضلِ.

. . . .

الكواكب الدرية

خبرُه، والجُملةُ حاليَّةٌ[١]، وهذه الواوُ يُقالُ لها: اعتِراضيَّةٌ[٢]، وتَشتَهِرُ بينَ المُعرِبينَ بواوِ الحالِ.

ولا عُمدةً، فلا يَجوزُ النَّصبُ في نحوِ: «اشتَرَكَ زيدٌ وعمرٌو»؛ لأنَّه وإنْ كانَ الاشتراكُ فعلَ اثنَينِ، إلَّا أنَّه ليس واحدٌ مِنهُما فَضلةً؛ لأنَّهما فاعِلانِ، فلا يَصِحُّ الاكتفاءُ بأحدِهما عن الآخَرِ، فلا يُقالُ: «اشترك زيدٌ».

ولا يَقَعُ بعدَ غيرِ الواوِ نحوُ: «جِئتُ مع زيدٍ» و«بِعتُكَ العبدَ بِثيابِهِ»، ولا بعدَ غيرِ واوِ المعيَّةِ كـ«جاءَ زيدٌ وأَخوهُ قبلَهُ، أو بعدَه»؛ إذ المعيَّةُ تُوجِبُ اتِّحادَ الزَّمانِ.

ولا بعدَ مُفرَدٍ خِلافاً لِلصَّيمَريِّ[٣]، فإنَّه أجازَ في نحوِ: «كلُّ رجلٍ وضَيعَتُهُ» و«أنتَ وربُّكَ» نَصبَ ما بعدَ الواوِ مَفعولاً معه، وخِلافاً للزَّمخشريِّ أيضاً؛ فإنَّه أعربَ «أخاكَ» في نحوِ: «حَسْبُكَ وأخاكَ دِرهمٌ» مَفعولاً معه، والصَّحيحُ[٤] أنَّه مَعطوفٌ على الكافِ، وأنَّه جاءَ على لُغةِ قصرِ «الأخِ»، أو هو مَفعولٌ به لِمَحذوفٍ، والتَّقديرُ: «حَسبُكَ ويُحْسِبُ أخاكَ» أي: يَكفِيه.

ولا بعدَ ما فيه معنَى الفعلِ دُونَ حُروفِهِ، فلا يَجوزُ النَّصبُ في نحوِ: «هذا لَكَ وأباكَ» بِالباءِ الموحَّدةِ؛ لأنَّ[٥] في «ها» التَّنبيهِ معنى «أُنَبِّهُ»، وفي «ذَا» معنَى «أُشِيرُ»، وفي «لَك» معنى «استَقَرَّ»؛ لأنَّه ليسَ فِيما قبلَ الفعلِ فعلٌ ولا اسمٌ فيه حُروفُ الفعلِ، وأمَّا قَولُهم: «ما أنتَ وزَيداً؟»، و«كيفَ أنتَ وزَيداً؟» و«كيفَ أنتَ وقَصْعةً مِن ثَريدٍ؟»[٦]، فالأكثرُ الرَّفعُ بالعطفِ،

---

(١) أي: مُؤوَّلة بالحال السَّببيَّة، أي: سرتُ طالعةً الشمسُ عِند مَسيري.

(٢) المَعروفُ أنها واوُ الحال كما سيَذكرُه، ويقال لها أيضاً: واوُ الابتِداء.

(٣) هو عبدُ الله بن عليِّ بن إسحاقَ الصَّيمَريُّ النَّحوي، أبو محمد، نسبتُه إلى (صَيمَرَة) بَلدةٍ صَغيرة من بلاد العَجم بين خُوزستان وبِلاد الجبل، قال السُّيوطي: له «التَّبصرة» في النحو؛ كتابٌ جَليل أكثر ما يَشتغل به أهلُ المغرب، وأكثَر أبو حيانَ مِن النَّقل عنه، وفي «مُعجَم المؤلفين» لرضا كحالة (٦/ ٨٧) أنه تُوفي سنةَ (٥٤١هـ).

(٤) أي: لأنَّ (حَسبك) ليس جارياً مَجرى الفِعل وإن كان فيه معنَى الفِعل. وحينئذٍ فالأحسَنُ ذِكر هذا مع الأمثلة الثلاثةِ الآتية بعده؛ لاستوائِهما في عِلَّة المنعِ.

(٥) تعليلٌ لِكون ما ذُكر فيه معنى الفِعل دُون حُرُوفه، وما بعده تعليلٌ لامتِناع النصبِ.

(٦) القَصعة: الصَّحْفةُ، وهي إناءُ طعامٍ واسِع، والثَّريد: طعامٌ من الخُبز المَفتوتِ المغمُور بالمَرق.

وقَد يَجِبُ النَّصْبُ على المَفعُولِيَّة نَحوُ المِثالَينِ الأَخِيرَينِ، ونحوُ: «لا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإِتْيانَهُ»، ....

الكواكب الدرية

وسُمِعَ النَّصبُ في ذلك بجعلِ الضَّميرِ فاعلاً بمَحذوفٍ، والأصلُ: ما كنتَ وزيداً؟، وكيفَ تَكونُ وزيداً؟، وكيفَ تَكونُ وقَصعةً مِن ثَريدٍ؟ فحُذِفَ الفعلُ وَحدَه، فبرزَ ضَميرُه وانفَصَلَ، و«كانَ» هذه تامَّةٌ، فـ«ما» مُبتدأٌ خبرُه الجُملةُ. اهـ و«كيف» نَصْبٌ على الحالِ، وقيلَ: إنَّ «كان» ناقِصةٌ، والضَّميرُ اسمُها، و«ما» و«كيفَ» خَبرانِ لها.

ومِن أَحكامِ المَفعولِ معه أنَّه لا يَتقدَّمُ على عاملِهِ والمصاحِبِ معاً[١]، فلا يُقالُ: «وعَمْراً مرَرتُ بزيدٍ»، ولا على مُصاحبِهِ فقَطْ، فلا يُقالُ: «استَوى والخَشبةَ الماءُ» خلافاً لابنِ جِنِّي في إجازتِهِ لِذلك، ولا يَجوزُ فصلُه عن الواوِ ولو بظرفٍ أو مَجرورٍ، فلا يُقالُ: «قامَ زيدٌ واليومَ عَمْراً»؛ لأنَّه وإنْ جازَ الفصلُ بالظَّرفِ بينَ الواوِ العاطفةِ ومَعطوفِها، إلَّا أنَّ هذه الواوَ نُزِّلَتْ مَنزلةَ الجارِّ مع المَجرورِ، فلِذلكَ امتنعَ الفصلُ بينها وبينَ المَفعولِ معه.

ثُمَّ لمَّا كانَ بعضُ المواطنِ يَجبُ فيها النَّصبُ على المَفعولِ معه، وبَعضُها يَترجَّحُ، وبَعضُها يَمتنِعُ، وبَعضُها يَكونُ مَرجوحاً، بَيَّنَ حُكمَ ذلك، فقالَ:

(وقَد يَجِبُ النَّصْبُ على المَفعُولِيَّةِ)، وذلك عندَ وُجودِ مانعٍ مِن العطفِ، (نَحوُ المِثالَينِ الأَخِيرَينِ) وهُما: «استَوى الماءُ والخَشبةَ»، و«أنا سائرٌ والنِّيلَ»؛ لما تَقدَّمَ مِن أنَّ العَطفَ يُفيدُ فَسادَ المعنى المرادِ. نَعم، إنْ فُسِّرَ «استَوى» بمعنى: «تَساوَى» لم يَمتنِعِ العَطفُ؛ لأنَّ المعنى حينئِذٍ: تَساوى الماءُ والخَشبةُ في العُلُوِّ، بمعنى أنَّ الماءَ ارتَفَعَ حتَّى بلغَ الخَشبةَ، فليستِ الخَشبةُ أرفَعَ منه، (ونَحوُ: «لا تَنْهَ عنِ القَبِيحِ وإتيانَهُ») بالنَّصبِ وُجوباً؛ إذ لو جُرَّ بالعَطفِ لَكانَ المعنى: لا تَنْهَ عن القَبيحِ وعن إتيانِهِ، وهو خِلافُ المعنَى المرادِ، وهذا اللَّفظُ مأخوذٌ مِن قولِ الشَّاعرِ: [الكامل]

لا تَـنْـهَ عـنْ خُـلُـقٍ وتَـأتِـيَ مِـثْـلَـهُ ... عـارٌ عَـلَـيـكَ إذا فَـعَـلْـتَ عَـظِـيـمُ[٢]

(١) وهذا مُتفقٌ عليه.

(٢) البيت: من قِطعةٍ مَشهُورة لأبي الأسوَدِ الدُّؤَلي، وهو مِن أصحابِ أميرِ المؤمِنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحَدُ عُمَّاله وشِيعَتِه، وقال البَغدادي: قال الحاتمي: هذا أشرَدُ بيتٍ قيل في تَجنُّبِ إتيان ما نُهي عنه، والبيتُ وُجِد =

و«ماتَ زَيدٌ وطُلوعَ الشَّمسِ»، وقولِه تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١].

الكواكب الدرية

وإعرابُه:[1] «لا»: ناهيةٌ، «تَنْهَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِه، وهو الألفُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «عن القَبيحِ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«تَنْهَ»، «وإتيانَهُ»: الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «إتيانَ»: مَفعولٌ معه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«ماتَ زَيدٌ وطُلوعَ الشَّمسِ») بالنَّصبِ؛ إذِ العطفُ يَقتضي التَّشريكَ في المعنَى، وطُلوعُ الشَّمسِ لا يَقومُ به الموتُ، **وإعرابُه**: «ماتَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «طُلوعَ»: مَفعولٌ معه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«الشَّمسِ»: مُضافٌ إليه، (**وقَولِهِ تَعالى**: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾)، **وإعرابُه**: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «أَجمِعُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «أَمْرَ»: مَفعولٌ به، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ

= في عِدَّة قصائدَ، ومنه اختُلف في قائلِه... إلخ.

اللغة: (النَّهي): طَلبُ الكفِّ عن الشيء. و(الخُلُق): السَّجيَّة كما في «المِصباح»، وقال بَعضُهم: هو مَلَكةٌ تَصدُر بها الأفعالُ مِنَ النَّفس بِسُهولة مِن غيرِ تَقدُّمِ فِكر ولا رَويَّة. و(إتيانُ الشيءِ): فِعلُه. و(العارُ): ما يَلزَمُ مِنه مَسَبَّة.

المعنى: لا تَطلُب مِن غَيرِك الكفَّ عن أمرٍ قَبيح، وتَفعَلُ مِثلَه؛ لأن ذلك عارٌ عليكَ عَظيمٌ إذَا فَعَلْتَه. وفي التَّنزيل: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾.

الإعراب: «**لا**»: ناهيَة، «**تنهَ**»: فعل مضارع مَجزوم بها، وعلامةُ جزمِه حذفُ الألف، وفاعِلُه: أنتَ. «**عن خُلقٍ**»: مُتعلِّق بـ(تَنهَ). الواو: بمَعنى (مع)، «**تأتيَ**»: مُضارع منصوبٌ بـ(أنْ) المَصدرية المُضمَرة بعد واوِ المَعيَّة، وفاعلُه مُستتر وُجوباً تقديرُه: أنتَ. «**مثلَه**»: مفعولُ (تأتي) ومُضافٌ إليه، والمصدرُ المنسبِك مِن (أنْ) وما بعدَها مَعطوف على مَصدرٍ مُتصَيَّد من الكلام قبله، والتقدير: لا يَكُن مِنك نهيٌ عن خُلُق وإتيانُ مثلِه. «**عارٌ**»: خبرٌ لِمُبتدأ محذوف تقديرُه: فذلك عارٌ، والجُملةُ تعليلٌ لِما قبلها. «**عليكَ**»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف صِفة أُولى لـ(عار). «**إذَا**»: ظرفيَّة فيها معنَى الشرط، «**فَعلتَ**»: فعل وفاعل، والجملةُ في محلِّ جر بإضافةِ (إذا) إليها. «**عظيمٌ**»: نعتٌ ثانٍ لـ(عار). وجملةُ (إذَا فَعلتَ) مُعترِضةٌ بين الصفة والموصوف، وجَوابُ (إذا) محذوفٌ يَدلُّ عليه سابقُ الكلام، والتقدير: إذا فعلتَ فإنه عارٌ عظيم عليكَ.

والشاهد: في قَولِه: (وتَأتِيَ)؛ حيثُ نُصِب الفعل بـ(أنْ) مُضمَرَةً وُجوباً بعد واوِ المَعيَّة؛ لِوُقُوعِه في جوابِ النَّهي، وامتَنَع العطفُ لِفساد المعنى كما فصَّلَه الشارحُ.

(١) أي: المثالِ لا البيتِ.

وقَد يَتَرَجَّحُ على العَطفِ، نَحوُ: «قُمْتُ وزَيداً»؛ ....

الكواكب الدرية

الجمعِ، ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾: الواوُ: لِلمَعيَّةِ، «شُركاءَ»: مَفعولٌ معه، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، أي: مع شُركائِكُم، وليستِ الواوُ عاطفةً؛ لأنَّ «أجمعَ» لا يَقَعُ على الشُّركاءِ، لا يُقالُ: «أَجمَعْتُ شُركائي»؛ لأنَّ «أَجمعَ» لا يَتعدَّى إلى الأعيانِ، إنَّما يُقالُ: «جَمَعتُ شُركائي» بغيرِ همزٍ، و«أَجمَعتُ أَمري» بالهمزِ في أَوَّلِهِ.

ويَجوزُ أنْ تُجعَلَ الواوُ عاطفةً، ويُقَدَّرُ بعدَها فِعلٌ عاملٌ في ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾، والتَّقديرُ: فأَجمِعُوا أَمْرَكم - بهمزةِ قطعٍ - واجمَعُوا شُركاءَكم - بهمزةِ وصلٍ -؛ لِما تَقَرَّرَ مِن أنَّه يُقالُ: «جمَعتُ شُركائِي»، وعلى هذا فالمثالُ المَذكورُ لا يَكونُ مِمَّا يَتعيَّنُ فيه النَّصبُ على المعيَّةِ[1]، وهو ما رَجَّحَهُ جَمعٌ.

(وقد يَتَرَجَّحُ) أي: النَّصبُ مَفعولاً معهُ (على العَطفِ)؛ لأمرٍ صِناعيٍّ، (نَحوُ: «قُمتُ وزَيداً») بِنَصبِ «زيداً» على أنَّه مَفعولٌ معه، وهو أَرجَحُ مِن رَفعِهِ عَطفاً على ضَميرِ المتكلِّمِ؛ لأنَّ العَطْفَ على ضَميرِ الرَّفعِ المتَّصلِ لا يَحسُنُ إلَّا بعدَ تَوكيدِهِ بضميرٍ مُنفصلٍ نحوُ: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، أو بعدَ الفَصلِ بينَهما بأيِّ فاصلٍ كانَ نحوُ: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ مَعطوفٌ على «نا» لِلفصلِ بينهما بـ«لا».

ورُجحانُ النَّصبِ فيما ذَكرَهُ المصنِّفُ هو مَذهبُ الكوفيِّينَ، وجزمَ به ابنُ هشامٍ في «التَّوضيحِ»، وجزمَ ابنُ الحاجبِ في «كافيَتِهِ» بوُجوبِهِ، وكذا ابنُ هشامٍ في «القَطْرِ» وقال: إنَّه الأَصحُّ، وقالَ غيرُه: إنَّه الذي عليه الجُمهورُ؛ لأنَّه لمَّا تُرِكَ عندَهم مُصحِّحُ العَطفِ كانَ القَصدُ مِن الواوِ التَّنصيصَ على المعيَّةِ.

والفَرقُ بينَ الرَّفعِ والنَّصبِ مِن جِهةِ المعنى أنَّ النَّصبَ يَقتَضِي مُشاركةَ زيدٍ للمتكلِّمِ في القيامِ في وقتٍ واحدٍ، بخلافِ الرَّفعِ؛ فإنَّ زَيداً وإنْ شاركَ المتكلِّمَ في القِيامِ لا يَلزَمُ أنْ يَكونَ قِيامُهما في وقتٍ واحدٍ. قالهُ الفاكِهيُّ[2].

---

(١) قد يُجاب بأنَّ النصب واجبٌ باعتبار عَطف المفردات، فلا يُنافي جوازَ التقديرِ المذكور، ويُؤيِّده أن هذا التقدير ممكِنٌ في بعض الأمثِلة السابقة أيضاً مع أنها لم تُعترَض.

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣١٢-٣١٣).

وقَد يَتَرَجَّحُ العَطفُ عَليهِ نَحوُ المِثالِ الأَوَّلِ، ونَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمرٌو»؛ فالعَطْفُ فِيهِما وفِيما أَشْبَهَهُما أَرجَحُ لأَنَّهُ الأَصْلُ.

الكواكب الدرية

(وقَد يَتَرَجَّحُ العَطفُ علَيهِ) أي: على النَّصبِ، وذلك (نَحوُ المِثالِ الأوَّلِ) وهو: «جاءَ الأَميرُ والجَيشُ»، (ونَحوُ: «جاءَ زيدٌ وعَمرٌو») برَفعِ «عمرو» عَطفاً على «زيدٌ»، (فالعَطفُ فِيهِما) أي: المثالَينِ المَذكورَينِ، (وفِيما أَشبَهَهُما) ممَّا العطفُ فيه خالٍ مِن ضعفٍ في اللَّفظِ والمعنى، نحوُ: «كنتُ أنا وزيدٌ كالأَخَوَينِ»[1]، (أَرْجَحُ؛ لأَنَّه الأَصلُ) في الواوِ، وقد أَمكَنَ بلا ضَعفٍ، ومع ذلك يَجوزُ النَّصبُ على المَفعولِ معه؛ قالَ الفاكهيُّ وغيرُه: ومحلُّ رُجحانِ النَّصبِ أو العَطفِ إذا قُطِعَ النَّظرُ عن مُرادِ المُتكلِّمِ؛ لاختِلافِ معنى النَّصبِ والرَّفعِ، أمَّا إذا نُظِرَ إليه فإِنْ قَصَدَ المعيَّةَ نَصًّا تَعيَّنَ النَّصبُ، وإلَّا فالعَطفُ، فلا يُتَصَوَّرُ رُجْحانٌ. انتهى.

تَتِمَّةٌ: يَمتَنِعُ العَطفُ والمعيَّةُ في نحوِ: [الرجز]

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً[2]

---

(١) فيه إشارةٌ إلى جوازِ النصب بمَرجوحيَّة فيه، لكنَّ الصحيحَ فيه المُؤيَّد بِالقياس والسماع كونُ ما بعد المفعولِ معه بِحَسب ما قبلَ الواو فقط، فيُقالُ فيه: (كنتُ أنا وزيداً كالأخ)، ومِن ثَمَّ جَعل بَعضُهم العطفَ في مِثال الشارح المذكور مُتعيِّناً لا راجحاً فقط.

(٢) لا يُعرف قائلُه، وهو صدرٌ عَجُزُه:

حتى غَدَتْ هَمَّالةً عَيناهَا

ويُروى: (حتى شَتَتْ)، و(حتى بَدَت). وأنشَد بَعضُهم:

لَمَّا حَطَطتُ الرَّحْلَ عَنها وارِدَا ... عَلَفْتُها تِبناً وماءً بارِدَا

فلَعلَّهما لِشاعرَين.

اللغة: (علَفتها): أطعَمتُها، والعَلَف مَعرُوف، وهو ما تأكُله الماشيَة، والضميرُ للدابَّة. (التِّبن): ساقُ الزَّرع بعد أن يُداسَ.

الإعراب: «علَفتُها»: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ بِه أوَّل. «تبناً»: مفعولٌ بِه ثانٍ. «وماءً»: الواو: عاطِفة لجملة فِعليَّة على جُملة فعليَّة مِثلِها، (ماءً): مفعول به ثانٍ لِفعل محذوف تقديره: (سقَيتُها ماء)، يدلُّ عليه سِياقُ الكلام. «بارداً»: صفةُ (ماءً) منصوبة.

والشاهد: في قَولِه: (علَفتُها تبناً وماءً)، حيث يَمتنِع فيه القولُ بِكلٍّ مِن العطف والمعيَّة؛ أمَّا الأول فلأنَّ الماءَ ليس مما يُعلَف بل يُسقى، وأمَّا الثاني فلِأن الماء قبل العَلَف أو بعدَه كما قال الشارحُ. هذا ويَجُوز أن يكون =

. . . .

الكواكب الدرية

بل هو مَنصوبٌ على إضمارِ العاملِ، والتَّقديرُ: عَلَفْتُها تِبناً، وسَقَيتُها ماءً بارِداً؛ لأنَّ الماءَ لا يُعلَفُ حتَّى يَصِحَّ فيه العَطفُ، بل يُسقَى، ولا يَصحَبُ التِّبنَ وقتَ العَلَفِ حتَّى يَصِحَّ نَصبُهُ على المعيَّةِ، بل يَقَعُ قبلَه أو بعدَه، وكذلك نحوُ قَولِهِ: [الوافر]

إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يَوماً ... وزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيونَا[1]

أي: وكَحَّلْنَ العُيونَ؛ لأنَّ العُيونَ لا تُزَجَّجُ، بل تُكَحَّلُ، ولا تُصاحِبُ الحَواجِبَ في التَّزجيجِ - وهو تَدقِيقُ الحاجِبَينِ وتَحسِينُهما -، بل تُصاحِبُهما في المكانِ وهو الوَجهُ[2].

۞ ۞ ۞

= (ماءً) معطوفاً على (تبناً) على تأويلِ (علَفتها) بعامِلٍ يَصِحُّ تَسلُّطه على العاطف والمعطوفِ معاً، كـ(أنَلتُها)، وهو مذهبُ جماعةٍ منهم الجَرمي والمازني والمبرد، وعليه فالعطفُ مِن عَطفِ المُفرَدات.

(١) البيت: للراعِي النُّمَيري واسمُه عُبَيد.

اللغة: (الغانيات): جمعُ غانِيَة، وهي المرأةُ التي استَغنَتْ بِجمالها عن الزِّينة، ويقال: هي التي استَغنَت بِبَيت أَبِيها عن أن تُزَفَّ إلى الرجال، ويقال: هي التي استَغنَتْ بِزوجها عن التطلُّع إلى الرجال. (بَرزن): ظَهَرن. (زَجَّجن): رَقَّقْن ودَقَّقن في طُول. والمعنى: ظاهِر.

الإعراب: «إذَا»: ظرف مُستقبَل خافضٌ لِشَرطه مَنصوب بجَوابه. «ما»: زائدةٌ، «الغانياتُ»: فاعلٌ لفعل مَحذوف يُفَسِّره المذكور بعدَه، أي: إذا ما بَرَز الغانِيات، والجملةُ من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافةِ (إذَا) إليها. «بَرَزن»: فعل وفاعل، والجملةُ لا محلَّ لها مُفسِّرة. «يوماً»: ظرفُ زمان مَنصوب بـ(برز). «وزجَّجن»: الواو: حرف عطف، (زجَّجن): فعلٌ وفاعل، والجملةُ معطوفةٌ على التي قبلَها. «الحواجبَ»: مفعولُ (زجَّجن). «والعيونَا»: الواو حرفُ عطف للجُمَل، (العيونَا): مفعول به لِفِعل محذوف، والتَّقديرُ: وكَحَلنَ العُيون، والألفُ: للإطلاقِ. وجوابُ (إذَا) في بَيتٍ بعد هذا وهو قَولُه:

أَنَخنَ جِمَالَهُنَّ.......... البيتَ

والشاهد فيه: امتِناعُ العطف والمعيَّة كالذي قبلَه؛ لِما فصَّله الشارحُ.

(٢) عبارةُ ابن هشام في «شَرح الشُّذور»: ولَا تكونُ لِلمُصاحَبة لعدمِ فائدتِها؛ إذ من المَعلُوم لِكل أحد أنَّ العُيونَ مُصاحِبة لِلحواجب. اهـ وهي أظهَر في المراد.

هذا، وقد ذهَب جماعةٌ مِنهم المازِني والمُبرد إلى أنَّ الثاني في مِثل ذلك مَعطوفٌ على الأول بِتَضمِين العاملِ معنًى يَتسلَّط بِه على الاثنَين، نحو: حَسَّنَّ.

فصل

وأَمَّا المُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ فَنَحوُ: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجهَهُ» بِنَصْبِ الوَجهِ، وسَيَأتِي.

الكواكب الدرية

فَصلٌ

(وأمَّا المُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ) وهو مَنصوبٌ بالصِّفةِ المُشبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ المتَعَدِّي لواحدٍ، (فنَحوُ: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ[١]» بِنَصبِ الوَجهِ)، وإعرابُه: «زَيدٌ»: مُبتدأٌ، «حَسنٌ»: خبرٌ، و«حسَنٌ»: صفةٌ مُشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ تَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُها ضَميرٌ مُستتِرٌ فيها جَوازاً تَقديرُه: هو، يَعودُ على زيدٍ لِيُفيدَ تَعميمَ الحُسنِ لَه؛ لأنَّ مَن حَسُنَ وَجهُه حَسُنَ إسنادُ الحُسْنِ إلى جُملَتِهِ، ولو رُفِعَ الوَجهُ على أنَّه فاعلٌ لكانَ الحُسْنُ مُسنَداً لوَجهِهِ فقَطْ، و«وجهَ»: مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، وليس مَفعولاً به؛ لأنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ قاصِرةٌ لا تَتعدَّى كفِعلِها الذي صِيغَتْ مِنه، (وسَيَأتِي) أي: المشبَّهُ بالمَفعولِ به في (بابِ الصِّفةِ المشبَّهةِ)، وأنَّه يَتعَيَّنُ نَصبُهُ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به إنْ كانَ مَعرفةً، وإنْ كانَ نكرةً جازَ فيه النَّصبُ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، والنَّصبُ على التَّمييزِ.



(١) أي: فنَحوُ: (وجهَه) من قولِك: (زيد حسنٌ وجهَه)، كما قال الفاكهيُّ.

باب الحال

هُوَ الاسْمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الهَيئاتِ؛ ....

بابُ الحالِ

وألفُها مُنقَلِبةٌ عن واوٍ؛ لِقَولِهم في جَمعِها: «أَحوالٌ»، واشتِقاقِها[1] مِن التَّحوُّلِ، وهو: التَّنقُّلُ، والأفصَحُ تَذكيرُ لفظِهِ وتأنيثُ مَعناه، كـ«هذه حالٌ لازمَةٌ»، ويَجوزُ تَذكيرُهما كـ«هذا حالٌ لازمٌ»، وتأنيثُهما كـ«هَذه حالةٌ لازمةٌ»، لا تأنيثُ لفظِهِ مع تَذكيرِ مَعناه، فيَمتَنِعُ نحوُ: «هذا حالةٌ لازمٌ».

(هو الاِسمُ) أي: الوَصفُ، وهو: ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحِبِهِ، أي: على مَصدَرٍ وذاتٍ قامَ بها المَصدرُ، كـ«قائِم»، فإنَّه يَدلُّ على ذاتٍ اتَّصفَتْ بِالقيامِ، و«راكِبٍ»، دلَّ على ذاتٍ اتَّصفَتْ بالرُّكوبِ، فخرجَ نحوُ: «القَهْقَرى» في «رَجَعْتُ القَهْقَرى»، فإنَّه وإنْ كانَ مُبيِّناً لِلهَيئةِ إلَّا أنَّه مَصدَرٌ لا وصفٌ.

وسواءٌ كانَ الوَصفُ صَريحاً كالأمثلةِ الآتيةِ في المتنِ، أو مُؤوَّلاً به؛ لِتَدخُلَ الجُملةُ وشِبهُها مِن الظَّرفِ والجارِّ والمَجرورِ إذا وَقعَتْ حالاً، فإنَّها في تأويلِ الوَصفِ.

(المَنصُوبُ) لفظاً أو مَحلًّا بِعامِلِ صاحِبِهِ فقَطْ، ولا يَعمَلُ فيه غيرُه على الأصحِّ، ولهذا لا يَأتي مِن المُبتدإِ على الأصَحِّ، خلافاً لِسيبويهِ؛ لأنَّ الابتداءَ عاملٌ ضَعيفٌ، فلا يَعمَلُ في شَيئينِ: الحالِ وصاحِبِها، فإذا دخلَ عليه ناسِخٌ عملَ في الحالِ كـ«كانَ، وكادَ» وأَخواتِهما، و«ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ» على الأصحِّ في الجَميعِ، وجاءَ منه.

(المُفَسِّرُ لِما انبهمَ[2] مِن الهَيْئاتِ) أي: هَيئاتِ ما هو له، وصفاتِهِ التي هو عليها وَقتَ صُدورِ الفعلِ منه، أو وُقوعِهِ عليه، والهيئاتُ: جمعُ هَيئةٍ، وتُكسَر: حالُ الشَّيءِ وكَيفيَّتُه، كذا في «القاموسِ»، وقالَ ابنُ هشامٍ في «حَواشي التَّسهيلِ»: المرادُ بالهيئةِ: الصُّورةُ والحالةُ

---

(١) بِالجرِّ على أنه مِن تمام التَّعليل قبله، ويَجوز فيه الرفعُ على الاستِئناف، والأولُ أقوى.

(٢) في طبعةِ «الفواكه»: (أُبهِم)، وكذلك جاء في نُسخة خطيَّة منه في بابِ التمييز، وهي أحسَنُ كما عُرِف في فنِّ الصرف.

إمَّا مِنَ الفاعِلِ نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ راكِباً»، وقَولِه تَعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١]، أو مِنَ المَفعُولِ نَحوُ: «رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجاً»، ....

الكواكب الدرية

المحسوسةُ المشاهَدَةُ كما هو المتبادِرُ[١]، مُحقَّقَةً كانَتْ تِلك الحالُ أو مُقدَّرةً، وتُسمَّى الأُولى: حالاً مُحقَّقةً، والثَّانيةُ: حالاً مُقدَّرةً، كـ«مررتُ برَجلٍ معه صَقرٌ صائداً به غداً»، أي: مُقَدِّراً ذلك، ومنه: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي: مُقدِّرين خُلودَكم[٢]، وجَعلَ منه ابنُ هشامٍ قولَهُ تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، قالَ الدَّمامينيُّ: وهو كذلكَ بالنِّسبةِ إلى «محلِّقينَ، ومُقصِّرينَ»، لا بالنِّسبةِ إلى «آمِنين»؛ فإنَّها مِن قَبيلِ المُحقَّقةِ، لا المُقدَّرةِ. انتهى.

(إمَّا) لِبَيانِ ما انبَهَمَ (مِن) هَيئةِ (الفاعِلِ): لفظاً (نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ راكِباً»)، فـ«راكباً» بالنَّصبِ: حالٌ مِن «زيدٌ» مُبيِّنٌ هيئتَهُ وقتَ مجيئِهِ، ومِثلُهُ[٣]: «جاءَ زيدٌ ضاحِكاً»، و«طلعَ البدرُ كاسفاً»، (وقَولِهِ تَعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾)، فـ﴿خَآئِفًا﴾: حالٌ مِن فاعلِ «خرجَ» مُبيِّنٌ هيئتَهُ وقتَ خُروجِهِ.

أو مِن الفاعلِ معنًى، كاسمِ «كانَ» وأَخواتِها، ونحوِ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]؛ لأنَّ المعنى: فما يَصنَعون؟ فـ﴿مُعْرِضِينَ﴾: حالٌ مِن الضَّميرِ باعتبارِ كونِهِ فاعلاً في المعنى، و«ما»: اسمُ استفهامٍ مُبتدأٌ، وجُملةُ ﴿لَهُمْ﴾: خبرُ المُبتدأ، و﴿عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ﴾: مُتعلِّقٌ بـ﴿مُعْرِضِينَ﴾، ونحوِ: «أزيدٌ في الدَّارِ جالِساً؟»، فـ«جالساً»: حالٌ مِن الضَّميرِ المُستترِ في الظَّرفِ، وهو فاعلٌ في المَعنى.

(أو) لبيانِ ما انبَهَمَ (مِن) هَيئةِ (المَفعولِ): لفظاً (نَحوُ: «رَكِبتُ الفَرَسَ مُسْرَجاً»)،

---

(١) هنا انتهى النقلُ عن «حواشي التَّسهيل».

(٢) وليسَت هذه الحالُ مُقارِنةً لأن الخُلود ليس مُقارِناً لِلدخول.

ثم (مُقدِّرين) في كلامِه اسمُ فاعل، وبِه صرَّح غيرُ واحد كالدُّسوقي، والمُتبادرُ أنه اسمُ مَفعول؛ إذ الذي قَدَّر خُلودَهم الله تعالى، لكنْ يُشكِلُ عليه جمعُه؛ إذ لو كان كذلك لَقِيل: (مُقدَّراً خُلودُهم)، ثم رَأيتُ كلاماً لِلقونوي في «حاشية البيضاوي» يُشير إلى هذا الإشكالِ والجوابِ عنه وإن كان فيه نظرٌ، فانظُره إن شِئتَ.

(٣) الإتيانُ به ههنا يَجعَل قولَ المتن الآتي: (وقوله تعالى) مرفوعاً مع أنه في الأصل مجرور بالعطف على المثالِ السابق، اللهمَّ إلا أن يُجعَل كلامُ الشارح هنا اعتراضاً. ولو أخَّره عن الآية لَسَلِمَ من هذا الأمر.

وقولِه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، أو مِنهما نحوُ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ راكِبَينِ».

الكواكب الدرية

فـ«مُسرَجاً»: حالٌ مِن المَفعولِ الذي هو الفرسُ مُبيِّنٌ هَيئتَهُ وقتَ الرُّكوبِ عليه، (وقَولِهِ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾)، وإعرابُه: «أرْسَلَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، ﴿لِلنَّاسِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿رَسُولًا﴾: حالٌ مؤكِّدةٌ مِن الكافِ في ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ﴾ مُبيِّنٌ هيئتَهُ وقتَ إرسالِهِ. اهـ[1].

أو مِن المَفعولِ مَعنًى، نحوُ: «بِحَسْبِكَ مُحتاجاً دِرهَمٌ»؛ إذ المعنَى: يَكفيكَ مُحتاجاً، فجاءتِ الحالُ مِن الضَّميرِ من حيثُ هو مَفعولٌ بِحَسَبِ المعنَى، ونحوُ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، فإنَّ ﴿بَعْلِي﴾ خبرٌ عن المُبتدأ، وهوَ في المعنى مَفعولٌ، أي: أُنبِّهُ عليه، أو أُشيرُ إليه شَيخاً.

(أو مِنهُما) أي: الفاعلِ والمَفعولِ معاً، (نَحوُ: «لَقِيتُ عَبدَ اللهِ راكِبَينِ»)، فـ«راكبَينِ»: حالٌ مِن «عبدَ اللهِ» ومِن التَّاءِ في «لقيتُ». اهـ، والمعنى: لَقِيتُ عبدَ اللهِ حالَ كَوني راكِباً وكَونِه راكباً. فإنْ قُلتَ: «لَقِيتُ عبدَ اللهِ راكِباً» بالإفرادِ، احتَملَ كونَ الحالِ مِن الفاعلِ أو مِن المَفعولِ. والمرادُ مِن المَفعولِ ما يَعمُّ نائبَ الفاعلِ نحوُ: «ضُربَ زيدٌ قائماً».

وتَجِيءُ الحالُ أيضاً مِن المَجرُورِ بالحرفِ نحوُ: «مررتُ بِهندٍ جالِسةً»، أو بالمُضافِ بشرطِ أنْ يَكونَ المُضافُ هو العاملَ في الحالِ، نحوُ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، فـ﴿جَمِيعًا﴾: حالٌ مِن الكافِ، وناصبُه «مرجعُ»، أو يكونَ المُضافُ جُزءَ المُضافِ إليه؛ ليَصِحَّ إسقاطُه، نحوُ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فـ﴿لَحْمَ﴾ بعضُ ما أُضِيفَ إليه، ولهذا يَصحُّ إسقاطُه بأنْ يُقالَ: «أنْ يأكلَ أخاهُ»، أو يَكونَ المُضافُ مثلَ جزءِ المُضافِ إليه في صحَّةِ إسقاطِهِ، نحوُ: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، فـ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾؛ لأنَّه يَصِحُّ أنْ يُقالَ: (أنِ اتَّبعْ إبراهيمَ) بحذفِ المُضافِ.

وأجازَ الفارسيُّ كبَعضِ البَصريِّينَ مَجيئَهُ منه بِلا شرطٍ.

---

(١) كذا في الأصل.

ولا يَكُونُ الحالُ إلَّا نَكِرةً، فَإنْ وَقَعَ بِلَفظِ المَعرِفةِ أُوِّلَ بِنَكِرَةٍ نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وَحدَهُ» أيْ: مُنفَرِداً.

والغالِبُ ....

الكواكب الدرية

(ولا يَكونُ الحالُ إلَّا نَكِرَةً)؛ لِئلَّا يَشتَبِهَ بالصِّفةِ في نحوِ: «رَأيتُ زيداً العاقِلَ»[(١)]، ولأنَّ الأصلَ النَّكِرةُ، والمَقصودُ بالحالِ تَقييدُ الحُكمِ المسنَدِ فقَطْ، فلا معنَى لِلتَّعريفِ حينئِذٍ، فلو عُرِّفَ وَقَعَ التَّعريفُ ضائعاً؛ (فإنْ وَقَعَ) في كلامِ بعضِ العربِ (بِلَفظِ المَعرِفةِ، فمُؤَوَّلٌ[(٢)] بنَكِرَةٍ)؛ مُحافَظةً على ما استقرَّ للحالِ مِن لزومِ التَّنكيرِ، (نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وَحدَهُ»)، فـ«وَحدَه» معرفةٌ لإضافتِهِ إلى ضَميرٍ، وهو حالٌ مِن «زيدٌ» مُؤوَّلٌ بِنكرةٍ مِن مَعناه، (أي: مُنفَرِداً)، ونحوُ: «رجَعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ»، فـ«عَودَه» حالٌ مُؤوَّلٌ بِنكرةٍ مِن لَفظِهِ، أي: عائداً، ومثلُه: «فَعَلَهُ جُهْدَهُ، وطاقَتَهُ»، أي: جاهداً مُطِيقاً. وما قاله المصنِّفُ هو مذهبُ سِيبويهِ والجُمهورِ.

ولا بُعدَ أنْ يَكونَ الشَّيءُ بِلَفظِ المعرفةِ ومَعناه النَّكرةُ، بِدَليلِ قَولِهم: «مررتُ بِرَجلٍ مِثلِكَ»، فإنَّ «مِثلَكَ» صُورَتُه صُورَةُ المعرفةِ؛ لأنَّه مُضافٌ إلى الضَّميرِ، وهو نكرةٌ في المعنى؛ لأنَّه لا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، قالَ الزَّمخشريُّ: ومِن ذَلك: «مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ»، فإنَّه مَعرفةٌ لفظاً نَكرةٌ مِن حيثُ المعنَى، فهو حالٌ كـ«جاؤُوا قَضَّهُم بِقَضِيضِهم»[(٣)] على أحدِ استِعمالَيه[(٤)].

(والغالِبُ) في الحالِ كونُه مُنتَقِلاً، أي: وَصْفاً غيرَ مُلازمٍ لِصاحبِهِ، تارةً يُوجَدُ وتارةً يَزولُ، كـ«جاءَ زيدٌ راكباً»، وقد تكونُ لازمةً، ويَجبُ ذلك إنْ كانَتْ جامِدةً غيرَ مُؤوَّلةٍ بمشتَقٍّ نحوُ: «هذه جُبَّتُكَ خَزًّا»، أو كانَت مُؤكِّدَةً كـ﴿وَيَوْمَ[(٥)] أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾

---

(١) ولا يَرِدُ عكسُه وهو: (رأيتُ رجلاً عاقلاً)؛ إذ لا اشتباهَ فيه لاشتراط التعريفِ في صاحب الحال.

(٢) لو أظهَر الشارحُ المبتدأ المقدَّر فقال: (فهو مؤوَّلٌ) لَكان أحسَنَ.

(٣) أي: جميعاً، قال الرضيُّ: والمصدَر فيه بمعنى اسم الفاعل، أي: قاضُّهُم بِقَضِيضِهم أي: مع قَضِيضِهم، أي: كاسِرَهم مع مَكسُورِهم؛ لأنَّ مع الازدحام والاجتِماع كاسِراً ومَكسوراً. اهـ

(٤) وهو النصبُ.

(٥) في الأصل: يومَ.

كَونُهُ مُشْتَقًّا، وقَدْ يَقَعُ جامِداً مُؤَوَّلاً بِمُشْتَقٍّ، نَحوُ: «بَدَتِ الجارِيَةُ قَمراً» أيْ: مُضِيئةً، و«بِعتُهُ يَداً بِيَدٍ» أي: مُتَقابِضَينِ، و«ادْخُلُوا رَجُلاً رجلاً» أي: مُتَرَتِّبِينَ.

[النمل: ١٩]، أو دلَّ عامِلُها على تَجدُّدٍ، كـ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، و«جاءَتْ به أمُّهُ أَكحَلَ(١)».

والغالبُ (كَونُه مُشتَقًّا) مِن مصدرٍ؛ لأنَّ المَقصودَ منها الدَّلالةُ على الهيئةِ، والدَّالُّ عليها حيثُ يَكونُ مُشتَقًّا أكثَرُ في كلامِهم مِن غيرِ المشتَقِّ. وأَفْهَمَ قولُهُ: «غالباً» أنَّ ذلك غيرُ لازمٍ، وهو كذلك، فقد يَقَعُ الحالُ جامداً غيرَ مُؤوَّلٍ، نحوُ: «هذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً»، خلافاً لمَن أَوَّلَه بـ«مُبسِراً، ومُرطِباً»، وقولِه تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، ونحوِ: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

(وقَد يَقَعُ) أي: الحالُ جامِداً (مُؤَوَّلاً بِمُشتَقٍّ)؛ كأنْ يَدُلَّ على تَشبيهٍ (نَحوُ): «جاءَ زيدٌ أَسداً» أي: شُجاعاً، و(«بَدَتِ الجاريةُ قَمراً»)، فـ«قَمراً» حالٌ مِن الفاعلِ، وهو حالٌ مُؤوَّلٌ بمشتَقٍّ، (أي: مُضِيئَةً) بالهمزِ، ويَجوزُ التَّشديدُ(٢)، مِن الإضاءةِ وهي شِدَّةُ الإنارةِ، وهو كِنايةٌ عن فَرطِ حُسْنِها وجَمالِها؛ أو دلَّ على مُفاعَلَةٍ مِن الجانِبَينِ، (و) ذلك نحوُ: («بِعتُهُ» البُرَّ(٣) «يَداً بِيَدٍ»)، فـ«يداً» حالٌ مِن الفاعلِ والمَفعولِ، و«بيَدٍ» بَيانٌ، وفيه معنَى المُفاعَلةِ، (أي: مُتَقابِضَينِ) بفتحِ الضَّادِ بِصِيغةِ التَّثنِيَةِ؛ أو دلَّ على تَرتيبٍ، (و) ذلك نحوُ: («ادخُلُوا رَجُلاً رَجلاً»)، وإعرابُه: «ٱدخُلوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «رَجُلاً»: حالٌ، وكذا «رجلاً» الثَّاني، (أي: مُتَرَتِّبِينَ) بِكَسرِ التَّاءِ بِصِيغةِ الجَمعِ، قالَ الأزهريُّ: وفي نَصبِ الجُزءِ الثَّاني خِلافٌ: ذهبَ الزَّجَّاجُ إلى أنَّه تَوكيدٌ، وذهبَ ابنُ جنِّي إلى أنَّه صفةٌ لِلأوَّلِ، وذهبَ الفارِسيُّ إلى أنَّه مَنصوبٌ بالأوَّلِ، قالَ المُراديُّ: والمختارُ أنَّ الجزءَ الثَّانيَ وما قبلَهُ مَنصُوبانِ بالفعلِ؛ لأنَّ مَجمُوعَهما هو الحالُ، فالحاليَّةُ مُستَفادةٌ منهما، لا مِن أَحدِهما، ونَظيرُه في الخبرِ: «هذا حُلوٌ حامِضٌ»، ولو ذهبَ ذاهبٌ

(١) من الكَحَل، وهو: أن يَعلُوَ مَنابتَ الأشفار سوادٌ مِثلُ الكُحل خِلقة، أو هو أن تَسوَدَّ مَواضِع الكَحْل.

(٢) أي: بقلب الهمزة ياءً وإدغام الياء الأُولى فيها، فيُقال: مُضِيَّة.

(٣) أي: القمحَ والحِنطة.

ولا يَكُونُ إِلَّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ، أي: بَعدَ جُمْلةٍ تامَّةٍ، بِمَعنَى أَنَّهُ لَيسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُمْلةِ، ولَيسَ المُرادُ أَنْ يَكُونَ الكَلامُ مُسْتَغْنِياً عَنهُ، بِدَلِيلِ قَولِه تَعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

الكواكب الدرية

إلى أنَّ نَصبَهُ بالعطفِ على تَقديرِ حَذفِ الفاءِ، والمعنى: «رَجلاً فرَجُلاً» لَكان مذهباً حسَناً، ونصَّ أبو الحسَنِ على أنَّه لا يَجوزُ أنْ يَدخُلَ حرفُ العَطفِ في شيءٍ مِن المكرَّرِ إلَّا الفاءَ خاصَّةً[1]. اهـ

(ولا يَكُونُ) أي: الحالُ (إلَّا) فَضلةً، فلِذا لا يَقعُ إلَّا مِن (بَعدِ تَمامِ الكَلامِ)؛ لأنَّه في الحقيقةِ خبرٌ عن صاحبِها، وحقُّ الخبرِ أنْ يَتأخَّرَ، فسَّرَ التَّمامَ بقولِهِ: (أي) بأنْ يَقَعَ (بَعْدَ جُملةٍ تامَّةٍ) متركِّبةٍ مِن مُبتدإٍ وخبرٍ، أو مِن فعلٍ وفاعلٍ، فلا يَكونُ رُكناً للكلامِ، نحوُ: «القائمُ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ»، (بِمَعنَى أنَّه لَيسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُملةِ) وإنْ تَوَقَّفَ حصولُ الفائدةِ عليه، (ولَيسَ المُرادُ بِتَمامِ الكَلامِ أنْ يَكُونَ الكَلامُ مُستَغنِياً عَنهُ) كما وَهِمَ في ذلك بَعضُهم[2]؛ لأنَّ الفائدةَ قد تَتَوَقَّفُ عليه، (بِدَلِيلِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾) أي: مُستَكبراً، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَمْشِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿مَرَحًا﴾: حالٌ مِن فاعلِ ﴿تَمْشِ﴾، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، ألا تَرى أنَّ الكَلامَ لا تَتِمُّ فائدتُهُ المَقصودةُ بِدُونِ ذِكرِ ﴿مَرَحًا﴾ و﴿لَٰعِبِينَ﴾؟

واعلَم أنَّ لِلحالِ مع عاملِهِ ثلاثَ حالاتٍ:

إحداها ـ وهي الأصلُ ـ: أنْ يَتأَخَّرَ عنه كـ«جاءَ زيدٌ راكباً»، وأنْ يَتقدَّمَ عليه كـ«راكباً جاءَ زيدٌ»، وإنَّما يَكونُ كذلك إذا كانَ العاملُ فيها فِعلاً مُتصَرِّفاً كما مَثَّلْنا، أو صفةً تُشبِهُ الفعلَ المُتصَرِّفَ في نحوِ: «زيدٌ مُنطلِقٌ مُسرِعاً»، فيَجوزُ أنْ تُؤخِّرَ «مُسرِعاً» عن «مُنطلِقٌ»، وأنْ تُقدِّمَهُ نحوُ: «مُسرِعاً زيدٌ مُنطلقٌ»، قالَ اللهُ تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧].

---

(١) زاد الأزهريُّ بعده: قال الرضيُّ: أو (ثُمَّ) نحوُ: (مضوا كَبكبةً ثُم كَبكبةً) أي: مُترتِّبِينَ. اهـ

(٢) سَمَّاه الفاكهيُّ، وهو المكُودي.

. . . .

الثَّانيةُ: أنْ يَتقدَّمَ الحالُ على عامِلِها وُجوباً، وذلك ما إذَا كان لها صَدرُ الكلامِ نحوُ: «كيفَ جاءَ زيدٌ؟»؛ لأنَّ «كيف» لها صدرُ الكلامِ، فـ«كيف» في موضعِ الحالِ مِن «زيدٌ»، وهل هي ظرفٌ أو اسمٌ؟ وعلى القَولينِ[١] يُستَفهَمُ بها عن الأحوالِ، فعلى الأوَّلِ يكونُ مَعناها في هذا المثال: في أيِّ حالٍ جاءَ زيدٌ؟ وعلى الثَّاني يَكونُ مَعناها: على أيِّ حالٍ جاءَ زيدٌ؟ قالَ ابنُ عنقاء: وإنَّما يَقَعُ «كيف» خبراً لمُبتدإٍ ولو في الأصلِ فِيما لا يُستغنى عنها[٢]، وحيثُ كانتْ فَضلةً تَقعُ حالاً كالمثالِ المَذكورِ، وقَولِهِ تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، أي: على أيِّ حالٍ، أو في أيِّ حالٍ تكفُرُونَ؟ أو مَفعولاً مُطلَقاً، وتَحتَمِلُه الآيةُ والمثالُ[٣].

الثَّالثةُ: أنْ يَتأخَّرَ الحالُ عن عامِلِها وُجوباً، ويَمتنِعَ تَقديمُها، وذَلك فيما إذا كانَتْ جُملةً مَقرُونةً بالواوِ، كـ«جِئتُ والشَّمسُ طالِعةٌ»، أو مُؤكِّدَةً لِعامِلِها كـ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، أو لِمَضمونِ جُملةٍ قبلَها كـ«زيدٌ أبُوكَ عَطوفاً»؛ أو كانَ عامِلُها مَقروناً بلامِ قَسَمٍ مُتَّصلةٍ به كـ«واللهِ لأَقُومَنَّ طائعاً»، أو كانَ فِعلاً جامداً غيرَ مُتصرِّفٍ كفعلِ التَّعجُّبِ و«نِعْمَ، وبِئْسَ، وليسَ»، أو غيرَ فعلٍ كاسمِ الفعلِ نحوُ: «هَيهاتَ زيدٌ راكباً»، أو صفةً تُشبِهُ الاسمَ الجامدَ[٤] لِعَدَمِ تَصرُّفِها[٥]، كاسمِ التَّفضيلِ إذا لزمَ الإفرادَ والتَّذكيرَ، نحوُ: «هذا أفصَحُ النَّاسِ خَطيباً»[٦]، أو كانَ مَصدَراً مُقدَّراً بالفعلِ وحرفٍ مَصدَرِيٍّ نحوُ: «يُعجِبُني رُكوبُ الفَرسِ مُسرَجاً»، أو كانَ لفظاً مُتضمِّناً معنى الفعلِ دُونَ حُروفِهِ كاسمِ الإشارةِ نحوُ: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، فإنَّ ﴿تِلْكَ﴾ عاملٌ في ﴿خَاوِيَةً﴾؛ لأنَّ فيه معنى الفعلِ ـ وهو: أُشيرُ ـ

---

(١) هكذا جاءت العبارةُ في الأصل، والظاهرُ أن فيها سقطاً وأنَّ الصواب كما في «التَّصريح» ـ ومنه يَنقُل الشارح باختِصار ـ: وهل هي ظرفٌ أو اسمٌ؟ قَولان، وعلى القَولَين... إلخ.

(٢) عبارةُ ابن عَنقاء: فلا يُستغنى عنها.

(٣) هنا انتَهى كلامُ ابن عَنقاء.

(٤) كذا في الأصل، والذي في كُتُب النحاة: تُشبه الفعلَ الجامدَ.

(٥) أي: فأشبهَته في عدم قَبُول العلامات الفَرعيَّة.

(٦) فـ(خطيباً) حالٌ من فاعلِ (أفصَح) المُسترِ فيه، ولا يجوزُ أن يتقدَّمَ على (أفصح) لِما تَقدَّم. «التَّصريح».

. . . .

الكواكب الدرية

دون حُروفِهِ، والتَّمنّي[١] نحوُ: «ليتَ زيداً مُحسِناً أخوكَ»، والتَّرجّي نحوُ: «لعلَّه أميراً أبوكَ»، والتَّشبيهِ نحوُ: «كأنَّه مُسفِراً قَمَرٌ»، والتَّنبيه كـ«هذا[٢] بَعْلي شَيخاً»، وقيل: لا يَعملُ فيها التَّنبيهُ، وهو الأَصحُّ؛ لئلَّا يَختلفَ عاملُ الحالِ وعاملُ صاحبِها، والظَّرفِ المستَقَرِّ نحوُ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، فـ﴿مُعْرِضِينَ﴾ حالٌ مِن «هُم» المَجرورِ باللَّامِ، وناصِبُها ما فيه مِن مَعنى الاستقرارِ، فصاحبُها إذَن عامِلُها، أو جُزءُ عامِلِها، وجازَ ذلك لأنَّ العاملَ حقيقةً هو المتعلَّقُ المَحذوفُ؛ والاستِفهامِ نحوُ: [مجزوء الكامل]

يــا جــارتَــا مــا أنــتِ جــارَهْ[٣]

فـ«جارةً» حالٌ مِن «أنتِ» مَنصوبٌ بـ«ما» لِما فيها مِن مَعنى التَّعظيمِ، أي: عظيمةٌ أنتِ في حالِ الجِوارِ، أو هي تَمييزٌ؛ واسمِ الجِنسِ المرادِ به التَّعظيمُ، كـ«أنتَ الرَّجُلُ عِلْماً»،

---

(١) أي: وحرفِ التمني، وكذا يُقال فيما بعدَه.

(٢) في التَّنزيل: ﴿وَهَٰذَا﴾.

(٣) هذا المصراعُ عجزٌ وصَدره:

بــانَــتْ لِــتَــحــزُنَــنــا عَــفــارَهْ

والبيت مَطلع قَصِيدة لِلأعشى مَيمُون.

اللغة: (بانَت): فارَقت. (لِتَحزُنَنا): من (حَزَنَه يَحزُنُه): إذا أورثَه الحُزنَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾. (عَفارة): اسمُ امرأة. (يا جارَتا): فيه التِفاتٌ مِنَ الغَيبة إلى الخِطاب إن كان المقصودُ به عَفارةَ المتقدِّمة. وجارةُ الرجل: امرأتُه التي تُجاوِرُه في المَنزِل.

المعنى: يُنادِي هذه الجارةَ مُعظِّماً لها فكأنه يقول: ما أعظَمَك علينا في حالِ كونِك جارةً.

الإعراب: «يا»: حرفُ نداء. «جارتَا»: مُنادًى مَنصوب بفتحة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، و(جارة): مُضاف، وياء المتكلم المنقلبةُ ألفاً مُضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر. «ما»: اسمُ استِفهام مُبتدأ. «أنتِ»: ضميرٌ مُنفصِل خبرُه. «جارَه»: حالٌ من (أنتِ)، وقيل: تمييزُ نسبةٍ غيرُ مُحوَّل، مَنصوب بالفتحة، وسُكِّنَ لأجلِ الوَقف.

والشاهد: في قوله: (جارَه)؛ فإنه حالٌ ولا يَجوز أن يتقدَّم على عامِله وهو (ما) الاستفهاميَّة؛ لأنها ضُمِّنَت معنَى الفعل دونَ حُرُوفِه. ويجوز أن يكونَ تمييزاً لِصحَّة قولك: ما أنتِ مِن جارةٍ، كما في قول الآخر:

يــا سـيِّــداً مــا أنــتَ مِــن سـيِّــدِ

ولا مُنافاةَ بين الوَجهَين فإنهما صالِحان باعتِبارَين.

فـ«عِلْماً» حالٌ مِن الضَّميرِ المُستترِ في «الرَّجل» على الصَّحيحِ؛ لأنَّه بمعنَى الكامِلِ، لا مِن «أنتَ»؛ ويَحتمِلُ التَّمييزَ، بل هو أَحسَنُ.

وتُسمَّى هَذه: عواملَ مَعنويَّةً؛ لتَضمُّنِها معنَى الفعلِ دُونَ حُروفِهِ.

وكما لا تَعمَلُ مُتأخِّرَةً لِضَعفِها، لا تَعملُ مَحذُوفةً، بخلافِ ما إذا كانَ العاملُ فِعلاً مُتصرِّفاً، أو صفةً تُشبهُ المتصرِّفَ ولا مُعارِضَ ممَّا مرَّ، فإنَّه يَجوزُ حذفُه لِدَليلٍ حاليٍّ كقَولِه[1] لِلمُسافرِ: «راشِداً مَهدِيًّا» أي: تَذهَبُ، ولِلقادمِ[2]: «مَأجوراً» أي: رَجعتَ، ولِلمُحدِّثِ: «صادقاً» أي: نطَقتَ، أو قاليٍّ نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣-٤]، أي: نَجْمَعُها قادِرينَ، وكقَولِكَ: «مُسرِعاً» لمَن قالَ: كيفَ سِرْتَ؟

وقد يَجبُ في مَواضعَ:

الأوَّلُ: في الحالِ النَّائبةِ عن الخبرِ كـ«ضَرْبي زَيداً قائماً».

الثَّاني: في الحالِ الواقعةِ بَدلاً مِن التَّلفُّظِ بِالفعلِ في تَوبيخٍ نحوُ: «أقائِماً وقد قَعَدَ النَّاسُ؟»، أي: أتقومُ قائماً، أو في غَيرِه نحوُ: «عائذاً باللهِ»، أي: أَعوذُ عائذاً.

الثَّالثُ: المبيِّنةُ لِزيادةٍ أو نَقصٍ بِتَدريجٍ كـ«تَصَدَّقْ بِدِرهمٍ فصاعِداً»، و«اشتَريتُه بِدِرهمٍ فسافِلاً»[3]، و«أَخذْتُه بِدينارٍ ثمَّ رافعاً[4]»، و«أَعطِهِ ديناراً ثمَّ نازِلاً»؛ ولا يُعطَفُ بغيرِ الفاءِ و«ثُمَّ»، وهو مِن عَطفِ الجُملِ، أي: ذَهبَ الدِّرهمُ صاعِداً، أو صَعِدَ صاعداً، أو[5] سَفَلَ سافلاً، وذهبَ رافِعاً أو نازِلاً.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) أي: من عُمرةٍ ونحوِها.

(٣) كأنَّه ابتاعَ مَتاعاً بِأثمانٍ مُختَلفةٍ، فأخبر بأَعلَى الأثمان، ثمَّ جَعل بَعضَها يَتْلُو بعضاً في النُّقصان والنُّزول. ابن يَعيش.

(٤) تَبع في التَّمثيلِ به ابنَ عنقاء، و(رافِع) اسمُ فاعل من الرَّفع وهو مُتعدٍّ، وعادتُهم التمثيلُ باللازم كما في بقيَّة الأمثِلة هنا، فيَنبغي ـ لو سُلِّم هذا التوسُّع ـ أن يقولَ: (ثم مُرتفعاً).

(٥) هكَذا عُطف في الأَصل، وفيه وفي نظيرِه الذي بعدَه إشكالٌ؛ إذ العطفُ بـ(أو) إنما يكونُ عند تَنويعِ التَّقدير في المثالِ الواحد، لا عند اتِّحادِه في الأمثلةِ المتعاطفةِ بالواو.

ولا يَكُونُ صاحِبُ الحالِ إلَّا مَعرِفةً كما تَقَدَّمَ في الأَمْثلةِ، أَو نَكِرةً بِمُسَوِّغٍ، نَحوُ: «في الدَّارِ جالِساً رَجُلٌ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾ [فصلت: ١٠]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، ....

الكواكب الدرية

(ولا يَكونُ صاحِبُ الحالِ) ـ وهو ما كانتِ الحالُ وَصفاً له في المعنى ـ (إلَّا مَعرِفةً) أي: في الغالبِ، (كما تَقَدَّمَ في الأَمثِلةِ)؛ لأَنَّه محكومٌ عليه، والحكمُ على الشَّيءِ إنَّما يَتأتَّى بعدَ مَعرِفَتِهِ، ولِئلَّا يَشتَبِهَ بالصِّفةِ في نحوِ قَولهم: «رأيتُ رَجلاً راكِباً»، قالَ السُّيوطيُّ في «الأشباهِ والنَّظائرِ»: وإذَا اجتمعَ النَّكِرةُ والمعرفةُ غُلِّبتِ المَعرفةُ، فتَقولُ: «هذا زيدٌ ورَجلٌ مُنطلِقَينِ»، فتَنصِبُ «منطَلقَينِ» على الحالِ تَغليباً لِلمَعرفةِ، ولا يَجوزُ الرَّفعُ، ذكرَهُ الأَندَلسيُّ في «شرحِ المُفصَّل». اهـ (أو نَكِرةً بِمُسَوِّغٍ) أي: مُجوِّزٍ لمجيءِ الحالِ منها؛ لأنَّ ذلك المُسوِّغَ يُقرِّبُ النَّكِرةَ مِن المعرفةِ، فيَزولُ منها كثيرٌ مِن الإبهامِ، كما يَقعُ المُبتدأُ نكرةً بمسَوِّغٍ، فصاحبُ الحالِ بمنزلةِ المُبتدَأ، وهي بِمَنزلةِ الخبرِ. فمِن المُسوِّغاتِ أنْ يَتقدَّمَ عليه الحالُ (نَحوُ: «في الدَّارِ جالِساً رَجُلٌ»)، وإعرابُه: «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، و«رجلٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، و«جالِساً»: حالٌ مِن «رجلٌ»، وسَوَّغَ مجيئَهُ منه تَقدُّمُهُ عليه، وقيل: إنَّه حالٌ مِن الضَّميرِ المستَكِنِّ في الظَّرفِ، وهو أظهَرُ؛ لأنَّه يَلزمُ على الأَوَّلِ مجيءُ الحالِ مِن المُبتدأ، وجَوازُ الاختِلافِ بين عاملِ الحالِ وصاحِبِها، والصَّحيحُ المنعُ.

ومِن المُسوِّغاتِ:

أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ مُختَصًّا بِإضافةٍ، (و) ذلك نحوُ (قَولِهِ تَعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾)، فـ﴿سَوَآءٗ﴾ حالٌ مِن ﴿أَرۡبَعَةِ﴾، وهي نكرةٌ، لكنَّها تخصَّصَتْ بالإضافةِ إلى ﴿أَيَّامٖ﴾.

أو يَكونَ صاحِبُها مَسبوقاً بنَفيٍ، (و) ذلك نحوُ (قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿مِن قَرۡيَةٍ﴾: ﴿مِن﴾: صلةٌ، ﴿قَرۡيَةٍ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصرٍ، ﴿لَهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿مُنذِرُونَ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ﴿قَرۡيَةٍ﴾، وهي نكرةٌ عامَّةٌ لِوُقوعِها في سياقِ النَّفي.

وقِراءةِ بَعضِهِمْ: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقاً﴾ [البقرة: ٨٩] بِالنَّصْبِ.

وتَقَعُ الحالُ ظَرْفاً نَحوُ: «رَأيتُ الهِلالَ بَينَ السَّحابِ»، ....

أو يَكونَ صاحِبُها مُخصَّصاً بِوَصفٍ، (و) ذلك نحوُ (قِراءةِ بَعضِهِم)[1] ـ وهو إبراهيمُ بنُ أبي عَبلةَ[2] بالباءِ المُوحَّدَةِ بعدَ العَينِ المُهملَةِ ـ: (﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقاً﴾) بالنَّصبِ، وهي قِراءةٌ شاذَّةٌ[3]، وبَقيَّةُ القُرَّاءِ قَرَؤُوها برفعِ ﴿مُصَدِّقٌ﴾ نعتٌ لـ﴿كِتَٰبٌ﴾، وإعرابُه: «لَمَّا»: رابطةٌ لوجودِ شيءٍ بوجودِ غيرِه، «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجَمعِ، ﴿كِتَٰبٌ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿مِّنْ﴾: حرفُ جرٍّ، و﴿عِندِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿مِّنْ﴾، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، ولفظُ الجَلالةِ: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ نعتٌ لـ﴿كِتَٰبٌ﴾، ﴿مُصَدِّقًا﴾: حالٌ مِن ﴿كِتَٰبٌ﴾، وهو نَكرةٌ، ولكنَّه تَخصَّصَ بِنَعتِهِ بظَرفٍ، وهو قَولُه: ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾؛ ولا يَتَعَيَّنُ فيه ذلك، بل يَجوز أنْ يَكونَ حالاً مِن الضَّميرِ المستَكِنِّ في الظَّرفِ.

وقد يَقعُ صاحِبُ الحالِ نَكرةً بلا مُسوِّغٍ، كقَولِهم: «عليه مائةٌ بِيضاً» بِكسرِ الباءِ بلفظِ الجَمعِ، وفي الحَديثِ: «فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِداً، وصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِياماً»[4]، قالَ الفاكِهيُّ: ولا يُقاسُ عليه، وقال ابنُ عنقاء: وقاسَهُ سِيبويهِ. اهـ وقالَ عبدُ الملكِ العِصاميُّ: وفي القِياسِ على ما وَرَدَ مِن مجيءِ الحالِ مِن النَّكرةِ المحضَةِ قَولانِ، والذي عليه سِيبَويهِ الجوازُ، واختارَهُ أبو حيَّان. اهـ

(وتَقَعُ الحالُ ظَرْفاً) كما يَقعُ الخبرُ ظَرْفاً، (نَحوُ: «رَأيتُ الهِلالَ بَينَ السَّحابِ»)،

---

(١) خالَفتُ ما في الطبَعات الثَّلاثةِ ههنا وجعَلتُ العِبارةَ من المتن مُوافقةً لما في «الفاكهي» وغيرِه؛ لأن خلافَ ذلك يَقتضي من حيث الصناعة أن تكونَ العبارةُ: وذلك كقراءةِ إبراهيم. . . إلخ.

(٢) أي: وغيرُه كما سيأتي.

(٣) في «مُعجَم القراءات» (١/ ١٥٠): وفي مُصحف أُبيٍّ: (مصدقاً) بالنصب، وبه قرأ ابنُ أبي عبلةَ وابنُ مَسعود. اهـ فقَول الشارح بعدُ: (وبقية القُراء قَرَؤوها بالرفع) فيه تَسامُح.

(٤) قال الشيخ خالِد في «التَّصريح» (١/ ٥٨٨): رَواه مالك في «الموطأ». اهـ وقد أخرَج الإمام مالِك فيه عن عائشةَ ﵂ أنها قالَت: «صلَّى رسول الله ﷺ في بيتِه وهو شاكٍ، فصلَّى جالساً، وصلَّى وراءَه قومٌ قياماً، فأشار إليهم أن: اجلِسوا. . .» الحديثَ، وهو في «البخاري» (٦٨٨) من طريق مالك.

وجارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، ويَتعَلَّقانِ بـ«مُسْتَقِرٌّ» أَوِ «اسْتَقَرَّ» مَحذُوفَينِ وُجُوباً.

ويَقَعُ جُملةً خَبَرِيَّةً ....

الكواكب الدرية

وإعرابُه: «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «الهلالَ»: مَفعولٌ به، «بينَ»: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مُضافٌ، و«السَّحابِ»: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شِبهُ جُملةٍ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «الهلالَ»، (وجارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ على قولِهِ: ﴿إِنَّمَآ(١) أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [القصص: ٧٨]، وما بينَهما اعتراضٌ، «خرجَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو عائدٌ على قارُون، ﴿عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والجارُّ والمَجرورُ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ لـ«خرجَ» مُتعلِّقٌ به، وقولُه: ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ ومُضافٌ إليه في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الضَّميرِ المُستتِرِ في «خَرجَ»(٢)، أي: خَرجَ كائناً في زِينَتِهِ، أي: مُتزَيِّناً.

(وَيَتعَلَّقانِ) إذا وَقَعَ كلٌّ مِنهُما حالاً (بِـ«مُستقِرٌّ») إنْ قُدِّرَا في مَوضعِ المُفردِ، (أو «استقرَّ») إنْ قُدِّرَا في مَوضعِ الجُملةِ، وعليه الأكثَرُونَ ـ كما قالَ الأزهريُّ ـ، حالَ كونِ «مُستقِرًّا» أو «استقرَّ» (مَحذُوفَينِ وُجُوباً) لِكونِهما كَوناً مُطلَقاً، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، فالاستقرارُ فيه مَعناهُ عدمُ التَّزلزُلِ والانتِقالِ، لا أنَّه كونٌ مُطلَقٌ، فكأنَّه قالَ: فلمَّا رآهُ مُتمَكِّناً عندَه، أو ماكِثاً عندَه. ثمَّ ذلك الكونُ المَحذوفُ هو الحالُ وَحدَه حَقيقةً في الأَصحِّ.

وشَرطُ الظَّرفِ والمَجرورِ أنْ يَكونَا تَامَّينِ كما تَقدَّمَ في الخَبَرِ، فلو كانَا ناقِصَينِ لم يَقَعَا حالاً، فلا يَجوزُ أنْ يُقالَ: «هذا زيدٌ اليومَ»، ولا: «فِيك»، قاله أبو حيَّان.

(ويَقَعُ) أي: الحالُ (جُمْلَةً) اسمِيَّةً وفِعليَّةً، وذلك أنَّ الحالَ نَكرةٌ، والجُملةُ تَقَعُ مَكانَ النَّكراتِ، وإذا وَقعَتْ حالاً حُكِمَ على محلِّها بِالنَّصبِ، (خَبَرِيَّةً) أي: مُحتمِلةً لِلصِّدقِ والكذبِ، فلا يَجوزُ مَجيءُ الإنشائيَّةِ حالاً اتِّفاقاً؛ لأنَّ الحالَ بمثابةِ النَّعتِ، وهو لا يَكونُ

(١) لعلَّه يقصِد: على قولِه: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ﴾، وإلا فما ذكَره مَقُول قولِ قارونَ، فلا يَصح العطف عليه ههنا.

(٢) وجوَّزوا أيضاً تعلُّقَه بـ(خَرَج)، والأولُ أظهَرُ.

مُرتَبِطةً بِالواوِ والضَّمِيرِ نَحوُ: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بِالضَّمِيرِ فَقَطْ نَحوُ: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، ....

بجُملةٍ إنشائيَّةٍ، ولأنَّها قَيدٌ في عاملِها، والقُيودُ تكونُ ثابتةً باقيةً مع ما قُيِّدَ بها، والإنشاءُ لا خارجَ له، بل يَظهَرُ مع اللَّفظِ ويَزولُ بِزوالِهِ، فلا يَصلُحُ لِلقَيدِ، ولهذا لم يَقَعِ الإنشاءُ شَرطاً ولا نَعتاً.

ويُشتَرَطُ[١] في الجُملةِ الواقعةِ حالاً أنْ تَكونَ خاليةً مِن دَليلِ استِقبالٍ كالسِّينِ و«سَوفَ»، ونَواصبِ الفعلِ، والتَّمنِّي، والتَّرجِّي، ومِن الفاءِ مُطلَقاً، ومِن واوٍ يَلِيها مُضارعٌ مُثبَتٌ، أو منفيٌّ بـ«لا»، ومِن مَعنى التَّعجُّبِ، واقعةً مَوقعَ مُفرَدٍ، وأنْ تَكونَ:

(مُرتَبِطَةً) أي: لا بُدَّ في الجُملةِ إذا وَقَعَتْ حالاً مِن أنْ يَكونَ لها رابطٌ يَربِطُها بمَن هي له، ثُمَّ إنَّها قد تَكونُ مُرتَبِطةً (بِالواوِ والضَّمِيرِ) معاً، وذلك في غيرِ ما سَيأتي ممَّا يُستَأثَرُ فيه الضَّميرُ فقَطْ، أو الواوُ فقَطْ، (نَحوُ): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ (خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾)، وإعرابُه: ﴿أَلَمْ﴾: حرفُ تَقريرٍ وجزمٍ، ﴿تَرَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ﴿أَلَمْ﴾، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الألفُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، ﴿إِلَى﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بـ﴿إِلَى﴾، ﴿خَرَجُواْ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، و﴿مِن دِيَـٰرِهِم﴾: متعلِّقٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ وما تَعلَّقَ به صلةُ المَوصولِ، والعائدُ واوُ الجَماعةِ، ﴿وَهُمْ﴾: الواوُ: واوُ الحالِ، «هُم»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿أُلُوفٌ﴾: خبرٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن الواوِ في ﴿خَرَجُواْ﴾، وهي مُرتبطةٌ بالواوِ والضَّميرِ وهو «هُم».

(أو) تكونُ مُرتبطةً (بِالضَّمِيرِ فَقَطْ) دونَ الواوِ، (نَحوُ: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾)، وإعرابُه: ﴿ٱهْبِطُواْ﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿بَعْضُكُم﴾: مُبتدأٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، و﴿عَدُوٌّ﴾: خبرُ المُبتدأ، وقولُه: ﴿لِبَعْضٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ

---

(١) تبع في تَعداد الشُّروط «غُرَر الدُّرر»، وفي بعضِها نظر يُعلَم من كُتبهم.

أو بالواوِ نَحوُ: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

الكواكب الدرية

بـ﴿عَدُوٌّ﴾[(١)]، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ وما تَعلَّقَ به في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن الواوِ في ﴿ٱهۡبِطُواْ﴾، أي: اهبطُوا مُتعادِينَ يَظْلِمُ بَعضُكم بَعضاً، وهي مُرتَبِطةٌ بالضَّميرِ فقَطْ، وهو الكافُ[(٢)].

قالَ الفاكهيُّ: والرَّبطُ بالضَّميرِ وَحدَه في الجُملةِ الاسمِيَّةِ ضَعيفٌ[(٣)]، أي: لِعَدَمِ العِلْمِ في أوَّلِ الأَمْرِ بكونِها حالاً، وكلامُ «المفصَّل» ظاهرٌ في أنَّ الرَّبطَ بالضَّميرِ وَحدَه في الجُملةِ الاسمِيَّةِ شاذٌّ، أي: بل لا بُدَّ فيها مِن الواوِ، وقالَ الدَّمامِينيُّ: الاكتِفاءُ بالضَّميرِ في الجُملةِ الاسمِيَّةِ الحاليَّةِ غيرُ أَولى، والمَشهورُ أنَّ الأَمرَينِ جائِزانِ، وأنَّهما فَصيحانِ، والكتابُ العزيزُ يَشهَدُ بخلافِ ما ذَهَبَ إليه الزَّمخشريُّ وغيرُه مِن مَنعِ ذلك، قالَ تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ﴾، وقال تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١] إلى غيرِ ذلك مِن الآيِ، ويُقالُ: «جاءَ زيدٌ لا عِمامةَ على رَأسِهِ ولا قَلَنسُوَةَ[(٤)]». اهـ والخِطابُ لآدمَ وحَوَّاءَ بِدَليلِ ﴿ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢا﴾، وجُمِعَ ضَميرُهُما في هذه الآيةِ لأنَّهما أَصْلَا البَشَرِ، فكأنَّهما جَميعُ الجِنسِ، وقيل: الضَّميرُ لهما ولإبليسَ والحيَّةِ[(٥)]، وصحَّحَ الزَّمخشَريُّ الأَوَّلَ[(٦)].

(أو) تكونُ مُرتبِطَةً (بالواوِ) فقَطْ، (نَحوُ: ﴿لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ﴾)، وإعرابُه: اللَّامُ: داخِلةٌ في جَوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ[(٧)] تَقديره: واللهِ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ:

---

(١) أو حالٌ منه؛ لأنَّه كان صفةً وتَقدَّمت عليه.

(٢) وقيل: الجملةُ لا مَحلَّ لها لأنها استِئنافُ إخبارٍ بالعَداوة، والأولُ أصَحُّ.

(٣) «الفواكه»: (ص٣١٩).

(٤) قولُه: (جاءَ زيد لا عِمامة... إلخ) إنما جاء به الدَّماميني في مَعرِض مُناقَشة الزمخشريِّ، وليس مَعطوفاً على الآيتَين قبلَه كما يُعلَم من الرُّجوع لِكلامِه في «المنهَل الصافي».

(٥) أي: التي يُقال: إنها دخلَت بإبليس الجنة وخزَنتُها لا يَشعرُون به.

(٦) عبارتُه: والصَّحيحُ أنَّه لآدمَ وحَواءَ والمُرادُ هُما وذُرِّيَّتُهما؛ لأنَّهما لمَّا كانا أصلَ الإنسِ ومُتَشعَّبَهم جُعِلَا كأنَّهما الإنسُ كُلُّهُم.

(٧) الصحيحُ أنها اللامُ الموطِّئةُ لِلقَسَم، وعلامتُها أنْ تقعَ قبلَ أدواتِ الشرطِ، وأكثرُ مجيئِها مع (إنْ)، وقد تأتي مع غيرِها، وأمَّا اللامُ الداخلةُ على جواب القَسَم فاللامُ الثانيةُ في نحو قولِه تعالى: ﴿لَئِنۡ ءَاتَىٰنَا مِن فَضۡلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾، وقولِه: ﴿لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾، وقولِه: ﴿لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَأَحۡتَنِكَنَّ﴾ =

الكواكب الدرية

الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، «أَكَلَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزم فعلُ الشَّرطِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصبِ مَفعولٌ به، ﴿ٱلذِّئْبُ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿وَنَحْنُ﴾: الواوُ: للحالِ، و«نحنُ»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿عُصْبَةٌ﴾: خبرٌ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِن ﴿ٱلذِّئْبُ﴾، والتَّقديرُ: ولئنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ غيرَ مُنفردٍ، والجُملةُ مُرتبطةٌ بالواوِ فقَط، ولا مَدخلَ لـ«نحنُ» في الرَّبطِ؛ لِعَدمِ عَودِهِ إلى صاحبِ الحالِ.

وإنَّما جُعِلَتِ الواوُ في بابِ الحالِ رابطةً لأنَّها تَدلُّ على الجَمْعِ، والغَرضُ اجتماعُ جُملةِ الحالِ مع عاملِ صاحبِها.

فإنْ قُلتَ: قال الفاكِهيُّ: قد استَشكلَ بَعضُهم وُقوعَ مثلِ هذه الجُملةِ حالاً مع أنَّها ليسَتْ مُبيِّنةً لهيئةِ الفاعلِ أو المَفعولِ، بل لِهيئةِ زمنِ الفعلِ، وقد قالُوا: الحالُ ما يُبيِّنُ هيئةَ الفاعلِ أو المَفعولِ. اهـ[(١)]، فما الجوابُ عن ذَلك؟

قُلتُ: قد كُنتُ سُئِلْتُ عن ذلك، وأَجبتُ عنه بأنَّ الدَّمامينيَّ ذكرَ في «المنهلِ الصَّافي» بأنَّه يُجابُ عن ذلك بأنَّ بيانَ هيئةِ الصَّاحبِ ثابتٌ بالتَّأويلِ، فيُتَأوَّلُ هنا بأنْ يُقالَ: المعنى: لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ غيرَ مُلتَفِتٍ إلى تَعَصُّبِنا له إنْ جُعلتِ الحالُ مِن الفاعلِ، أو يُقالَ: المعنى: لئنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ محفُوظاً بِنا، أو بِتَعصُّبِنا له إنْ جُعِلتِ الحالُ مِن المَفعولِ. انتهى، وللشَّيخِ إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ المزجاجيِّ في الجوابِ عن الإشكالِ الذي ذكَره الفاكهيُّ كُرَّاسةٌ صغيرةٌ سمَّاها «رفعُ الإشكالِ عن مَسألةِ الحالِ» حَكى فيها أَجوِبةَ مَشايخِهِ عن الإشكالِ المَذكورِ، ومِن أَحسَنِها جوابُ شَيخِ شيخِنا وَجيهِ الإسلامِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ سُليمانَ[(٢)] رحمهُ اللهُ تعالى،

= ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾، ولم تُوجَد هذه اللامُ في الجواب الذي في الآيةِ وهو قَوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾؛ لأنه لا يُشتَرط في جُملة الجواب تَصديرُها بها، بل تَأتي بها وبِغيرِها وهو (إنَّ) و(ما) و(لا) كما تَقرَّر في محلِّه.

(١) «الفواكه»: (ص٣٢٠).

(٢) هو مُحدِّث اليَمن ومُسنِدُها في عَصرِه، وَجِيهُ الدين عبدُ الرحمن بن سليمانَ بن يَحيى الأهدَل، المتوفى بزَبيد سنةَ (١٢٥٠هـ)، وهو من شيوخ العلَّامة محمَّد بن علي الشَّوكاني صاحبِ «نَيل الأوطار» وغيرِه، ومِن كُتُبه =

. . . .

الكواكب الدرية

فإنَّه قالَ: القاعِدةُ أنَّ الجُملةَ التي لها محلٌّ مِن الإعرابِ تَحُلُّ محلَّ المُفردِ، ومِن ذلك الجُملةُ الحاليَّةُ، ومِن أمثلةِ ذلك كما ذكَره الفاكهيُّ: «جاءَ زيدٌ والشَّمسُ طالِعةٌ»، أي: مُقارِناً طُلوعَ الشَّمسِ، فكذَلِك الآيةُ: لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ مُقارِناً عُصْبَتَنا وجَمعِيَّتَنا، وبَيانُ الهَيئةِ كما هو حاصلٌ في المثالِ الذي ذكَره الفاكِهيُّ حاصلٌ فيما ذُكِرَ. اهـ

وما عدَا ذَلك مِن بقيَّةِ الأَجوِبَةِ لا بأسَ بِه، وقد مَنَّ اللهُ تعالى بِالعُثورِ على كلامِ الدَّمامِينيِّ الذي نَقَلناهُ، فالأَخذُ به أولى، وإلَّا فالنِّسبُ الظَّنِّيَّةُ لِلفكرِ فيها مَجالٌ.

هذا، وحاصِلُ ما ذكَرُوه في الجُملةِ الحاليَّةِ أنَّها لا بُدَّ أنْ تَكونَ مُشتمِلَةً على رابطٍ يَربِطُها، وهو الضَّميرُ، أو الواوُ، أو اسمٌ ظاهرٌ نائبٌ عن الضَّميرِ، وهو قَليلٌ.

ثُمَّ إنْ بُدِئَتْ بمُضارعٍ مُثبَتٍ خالٍ مِن «قد» كـ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فـ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حالٌ مِن فاعلِ ﴿تَمْنُن﴾، أو مَنفيٍّ بـ«لا» نحوُ: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]، أو بـ«ما» نحوُ: [الطويل]

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو . . . .(١)

= «الجَنى الداني على مُقدِّمة الزنجاني» في التَّصريف، و«شَرح تَيسير الوُصول إلى جامع الأُصول»، و«المنهَج السَّويّ على المنهل الرَّوي» في الحَديث.

(١) مِن قَول الشاعر:

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وفِيكَ شَبِيبَةٌ ... فما لَكَ بعدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّمَا؟

ولا يُعرف قائله.

اللغة: (عَهِدتُك): عرَفتُك. (تَصبُو): تَميل إلى النساءِ واللَّهو والجَهل، من الصَّبْوة وهي الميلُ لما ذُكِر. (شَبيبةٌ): شَباب وفُتُوَّة. (صَبًّا): عاشقاً، مِن الصَّبابة وهي العِشقُ ورِقَّة الهوى. (مُتيَّماً): مُذلَّلاً بِالحُب.

المعنى: كُنتُ عرَفتُك في حالةِ الصِّبَا وأيامِ شَبابِك غيرَ لاهٍ، وغيرَ مائلٍ إلى النساء والتَّصابي معَهنَّ، فما لكَ الآن وقد صِرتَ في حالِ الشَّيخُوخة ووَخطك الشيبُ لاهِياً عاشقاً قد ذلَّله الحُبُّ؟ يُريد: أنَّ مُقتضَى الحالِ عَكسُ ذلك.

الإعراب: «عَهِدتُك»: فعل ماضٍ وفاعلُه ومَفعولُه. «ما»: نافِية. «تصبُو»: فعل مُضارع مرفوع بضمة مقدَّرة لِلثِّقل، والفاعلُ: أنتَ. وجملةُ (تصبُو) في محل نَصب على الحالِ مِن كافِ (عَهِدتُكَ). «وفيكَ»: الواو حاليَّة، و(فيكَ): مُتعلق بخبر مُقدَّم محذوف. «شبيبةٌ»: مُبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملةُ المبتدأ والخبر: في محل نَصبٍ =

. . . .

الكواكب الدرية

أو بُدِئَتْ بماضٍ بعدَ «إلّا» نحوُ: «ما جاءَ إلّا قالَ خيراً»، أو قبلَ «أو» نحوُ: «لَأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ»، أو كانَتْ مُؤَكِّدةً كـ«الخليفةُ أبو بَكرٍ قد عَلِمَهُ النَّاسُ»[١]، أو اسمِيَّةً مَعطوفةً على حالٍ أُخرَى نحوُ: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]: تَعَيَّنَ الضَّميرُ في جَميعِ ذلك، وامتَنَعتِ الواوُ.

وإنْ بُدِئَتْ بمُضارعٍ مَقرُونٍ بـ«قد» لَزِمَتِ الواوُ، نحوُ: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

فإنْ بُدِئَتْ بغَيرِ ما تَقَدَّمَ جازَ الرَّبطُ بالواوِ فقَطْ، وبالضَّميرِ فقَطْ، وبهما معاً كما تَقَدَّمَ في الأَمثلةِ التي ذكَرها المصنِّفُ، قال الفاكهيُّ: وإذا وَقَعَتِ الجُملةُ الفِعليَّةُ المصدَّرةُ بالماضي حالاً، فلا بُدَّ معها مِن «قَد» ظاهِرةً أو مُقدَّرةً، نحوُ: «جاءَ زيدٌ وقد رَكِبَ غُلامُه»، ونحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: وقد حَصِرَتْ. اهـ[٢]، قالَ ابنُ عنقاء: هكَذا اشتَرطَهُ الجُمهورُ، والأَصَحُّ منعُ اشتراطِهِ كـ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ومِنه على الأَرجحِ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ﴾ [الكهف: ٧٧]، فـ﴿ٱسْتَطْعَمَآ﴾ حالٌ مِن أَلِفِ ﴿أَتَيَآ﴾، أي: أَتيَا مُستَطْعِمَينِ أَهلَها. اهـ قُلتُ: وما اشتَرطَهُ الجُمهورُ هو أَولى بالاتِّباعِ؛ لأنَّ الآيتَينِ المَذكورتَينِ يَصلُحُ فِيهما تَقديرُ «قد».

تَتِمَّة: قد عُلِمَ ممَّا ذَكَرُوه في هذا البابِ أنَّ الحالَ لها أقسامٌ كثيرةٌ:

= على الحال، وصاحبُ الحال الضميرُ المستتر في (تصبُو). «فما»: الفاء عاطفة، (ما): اسمُ استِفهام مبني على السكونِ في محل رفع مُبتدأ. «لَكَ»: مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، والتَّقدير: أيُّ شيء ثابتٌ لك، أو حاصِلٌ لك؟. «بعدَ»: مُتعلِّق بـ(صبًّا) الآتي، وهو مُضاف. «الشيبِ»: مُضاف إليه مجرورٌ. «صبًّا»: حالٌ من كافِ (لكَ). «مُتيَّمًا»: صفةٌ لـ(صبًّا)، أو حالٌ ثانيةٌ.

والشاهد: في قَوله: (ما تَصبو)؛ فإنه جملةٌ وَقعت حالاً مِن الكاف في (عَهِدتُك)، ويَمتنِع اقترانُها بالواو ويُكتَفى فيها بالضميرِ؛ لأنها مُضارِعيَّة مَنفيَّةٌ بـ(ما).

(١) منه قولُ امرئ القيس:

خالِي ابنُ كَبشَةَ قد عَلِمْتَ مَكانَهُ

(٢) «الفواكه»: (ص٣٢٠).

. . . .

الكواكب الدرية

الأُولى: المنتَقِلةُ، والمرادُ بها غيرُ اللَّازمةِ لِصاحبِها، كـ«جاءَ زيدٌ راكباً».

الثَّانيةُ: اللَّازمةُ نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

الثَّالثةُ: المَقصودَةُ، كـ«جاءَ زيدٌ ضاحكاً».

والرَّابعةُ: المُوطِّئةُ، والمَقصودُ ما بعدَها، نحوُ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

الخامسةُ: المقارِنةُ في الزَّمانِ نحوُ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

السَّادسةُ: المحكيَّةُ، وهي الماضيةُ نحوُ: «جاءَ زيدٌ أمسِ راكباً».

السَّابعةُ: الحالُ المُقدَّرَةُ، وهي المستقبلَةُ نحوُ: ﴿فَٱدْخُلُوهَا[1] خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي: مُقَدِّرِينَ الخُلودَ بعدَ دُخولِكم.

الثَّامنةُ: المُبيِّنةُ، وتُسمَّى: المُؤسِّسَةَ، وهي: ما لا يُستَفادُ مَعناها إلَّا بها، وهي الغالِبُ، وجميعُ الأَمثلةِ السَّابقةِ صالحةٌ لها، ونحوُ: «ضَربتُ اللِّصَّ مَكتوفاً».

التَّاسعةُ: المؤكِّدةُ نحوُ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقولِهِ تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

العاشرةُ: المنفَرِدةُ، وهي الغالبُ، وجميعُ الأمثِلةِ السَّابقةِ صالحةٌ لها.

الحاديةَ عَشْرَةَ: المُتعدِّدةُ، وهي قِسمانِ: مُترادِفةٌ، ومُتداخِلَةٌ.

فالمترادِفَةُ نحوُ: «جاءَ زيدٌ راكباً مُتَبَسِّماً» إذا جَعَلْنا «راكباً» و«مُتَبَسِّماً» حَالينِ مِن «زيدٌ»، وعامِلُهما «جاء»، سُمِّيَتْ مُترادِفَةً لِتَرادُفِها أي: تَتابُعِها.

والمُتداخِلَةُ كالمثالِ المَذكورِ إذا جَعَلْنَا «راكباً» حالاً مِن «زيدٌ»، وعامِلُها «جاءَ»، وجَعَلْنَا «مُتبسِّماً» حالاً مِن الضَّميرِ المُستَتِرِ في «راكباً»، وعامِلُها الوصفُ وهو «راكب»؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، سُمِّيَتْ مُتداخِلةً لِدُخولِ صاحبِ الحالِ الثَّانيةِ في الحالِ الأُولى.

وممَّا هو مُحتمِلٌ لِلتَّرادُفِ والتَّداخُلِ مِن القرآنِ العزيزِ قولُه تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فـ﴿ءَامِنِينَ﴾ و﴿لَا تَخَافُونَ﴾

---

(١) في الأصل: ﴿ٱدْخُلُوهَا﴾، وهو إنما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾.

. . . .

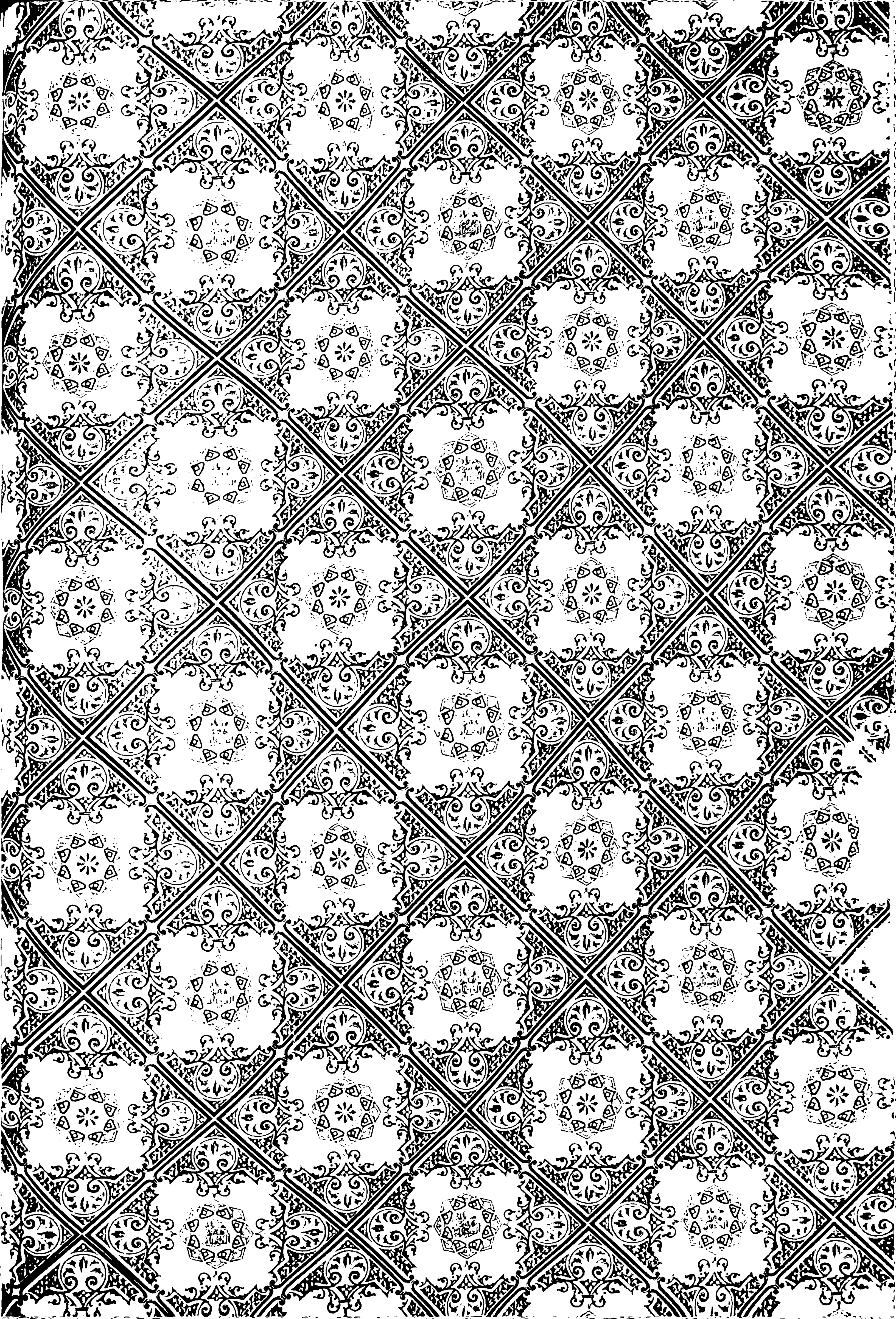
الكواكب الدرية

حالانِ مِن الضَّميرِ، وهو الواوُ المَحذوفةُ مِن «تَدْخُلُنَّ»، فهي على هذا مُترادِفةٌ، ويَجوزُ أنْ يَكونَ ﴿لَا تَخَافُونَ﴾ حالاً مِن الضَّميرِ في ﴿ءَامِنِينَ﴾، فهي حينئذٍ حالٌ مُتداخِلةٌ.

ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢].

والتَّداخُلُ في الحالِ المتعدِّدةِ أَولى مِن التَّرادُفِ؛ لمنعِ بَعضِهم تَرادُفَ الحالِ مُتضادَّةً كانَتْ أو لا، لكنَّ الأَصَحَّ جَوازُه كما قَرَّرْناه.





باب التَّمييز

هو الِاسْمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الذَّواتِ، أوِ النِّسَبِ.

بابُ التَّمييزِ

ويُقالُ له: التَّفسِيرُ، والتَّبيِينُ، وهو لُغةً: مَصدرٌ بمعنى اسمِ الفاعلِ[١]، أي: المُمَيِّزُ؛ لما فيه مِن رفعِ الإبهامِ في جُملةٍ أو مُفرَدٍ بالنَّصِّ على أحدِ مُحتَمَلاتِهِ ـ بفتحِ الميمِ ـ، واصطِلاحاً: ما ذكرَهُ المصنِّفُ بِقَولِهِ:

(هو الِاسمُ) الصَّريحُ الجامِدُ غالباً، والمُشتَقُّ قليلاً، (المَنصُوبُ) بالذَّاتِ المُبهَمَةِ إذا كانَ تَمييزَ المُفرَدِ، كـ«تِسعِين» في «تِسعينَ نَعجةً»، وكـ«الرَّجلُ» في «أنتَ الرَّجلُ عِلْماً»، وبالمُسنَدِ مِن فِعلٍ أو شِبْهِهِ ـ كالمصدَرِ والوَصفِ ولو جامداً مُؤوَّلاً، واسمِ الفعلِ ـ إذا كانَ تَمييزَ النِّسبةِ، كـ«تَصَبَّبَ» في نحوِ: «تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً»، و«طابَ» في نحوِ: «طابَ محمَّدٌ نَفْساً»، (المُفَسِّرُ لِما انبَهَمَ) أي: خَفيَ وَضْعاً (مِنَ الذَّواتِ) المُفرَدةِ التَّامَّةِ، نحوُ: «عِشرونَ، ورَطلٌ، ومِثقالٌ»، (أو) مِن (النِّسَبِ) الكائنةِ في جُمَلٍ، نحوُ: «طابَ محمَّدٌ نَفساً»، أو شِبهِها[٢] نحوُ: «زيدٌ طيِّبٌ داراً»، فـ«طَيِّبٌ» صِفةٌ مُشبَّهةٌ.

فخرجَ بما ذكرَهُ: الحالُ؛ فإنَّها ليسَتْ مُفسِّرةً لإبهامِ ذاتٍ، أو نِسبةٍ، بل هي لِبَيانِ الهيئةِ كما سبقَ.

وخرجَ النَّعتُ؛ فإنَّه لم يُقصَدْ به رَفعُ الإبهامِ، وإنَّما حصَلَ به ضِمناً[٣].

---

(١) عبارة الفاكهي: (وهو مصدر بمعنى المميِّز بكسر الياء اسم الفاعل)، وهي أصحُّ؛ لأن زيادة الشارح قولَه: (لغة) يُوهم أن العرب هي التي تَستعمِلُه مصدراً بمعنى اسم الفاعل المذكور، وليس كذلك، بل هو اصطلاحٌ لِلنُّحاة، فالصوابُ إسقاطُ الزيادة المذكورة.

(٢) أي: في كَونه مُحتاجاً إلى ما أُسنِد إليه، كاسم الفاعل واسمِ المفعول ونحوِهما مِن كلِّ ما فيه مَعنى الفعل ولو جامداً نحو: (حَسبُك)، فتَمثيلُه الآتي بالصفة المشبَّهة لا يُرادُ به الحصر.

(٣) ومِثلُه البَدلُ؛ فإن المبدَلَ منه في حُكم التَّنحِيَة، فهو ليس بِمُفسِّر لِلإبهام عن شَيءٍ، بل هو تَركُ مُبهَم وإيرادُ مُعَيَّن. ومِثلُه عطفُ البَيان؛ فإنه يَزُول بذِكره الخَفاءُ الواقِعُ فيما قبله لِعَدم الاشتِهار، لا لِلإبهام الوَضعِي.

والذَّاتُ المُبْهَمةُ أَربعَةُ أَنواعٍ:

أَحَدُها: العَدَدُ، نَحوُ: «اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلاماً»، و«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نعجةً».

الكواكب الدرية

وقد جعَلَ ابنُ الحاجِبِ تَمييزَ النِّسَبِ مُفسِّراً لِذاتٍ مُقَدَّرَةٍ[1]، قالَ بعضُهم: وهو أَيضاً صَحيحٌ.

(**والذَّاتُ المُبهَمَةُ**) الرَّافعُ لإبهامِها التَّمييزُ (**أَربعَةُ أَنواعٍ**):

(**أَحَدُها: العَدَدُ**)، وليسَ مُرادُه كلَّ عددٍ، بل الأَحدَ عَشَرَ فما فَوقَها مِن الأَعدادِ إلى المائةِ، بإخراجِ الغايةِ كما هو الأصلُ المُتعَيِّنُ فيما بعدَ «إلى» عند فَقْدِ القَرينةِ، وهو قِسمانِ:

صَريحٌ كالأمثلةِ التي سيَذكُرُها المصنِّفُ.

وكنايةٌ، وهو: «كم» الاستِفهاميَّةُ نحوُ: «كم عبداً مَلَكْتَ؟».

وقدَّمَ المصنِّفُ هذا النَّوعَ لأنَّ العددَ أَولى بِالتَّمييزِ؛ لأنَّه واجبُ النَّصبِ[2]، ولأنَّه يُمَيَّزُ بِالمقاديرِ نحوُ: «أحدَ عشرَ رَطلاً، أو قَفيزاً، أو ذِراعاً»، (**نحوُ: «اشتَرَيْتُ عِشرِينَ غُلاماً»**)، **وإعرابُه**: «اشتريتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «عِشرينَ»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، «غُلاماً»: تَمييزٌ؛ لأنَّ «عِشرِين» عددٌ مُبهمٌ يَتردَّدُ النَّظرُ في جِنسِهِ، فبِذكْرِ التَّمييزِ يَرتَفِعُ ذلك الإبهامُ، (**و«مَلَكْتُ تِسعِينَ نَعْجةً»**)، **وإعرابُه**: «ملكتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «تِسعينَ»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ الياءُ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، «نعجةً»: تَمييزٌ، و«النَّعجةُ»: الشَّاةُ، وقد تُستَعارُ لِلمَرأةِ[3] بِجامعِ ما بينَهما مِن الضَّعفِ كما في قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣].

---

(١) فإنَّ (طابَ زيدٌ نَفْساً) في قُوَّةِ قَولِنا: طاب شيءٌ مَنسُوبٌ إلى زَيد، و(نَفْساً) يَرفع الإبهامَ عن ذلك الشيءِ المُقدَّر فيه.

(٢) عبارةُ ابن مالك في «شَرح الكافية» ـ وعنها نقَل المصرِّح مثلَ ما هنا ـ: لأن مِن مُميِّز العدد ما يَجب انتصابُه على التمييز كـ(عِشرين دِرهماً)، وليس من مُميِّز الثلاثة ـ أي: الكيلِ والوَزن والمِساحة ـ ما يجبُ انتِصابُه، بل مُميِّز الثلاثة يَجوز نَصبه على التمييز وجَرُّه بالإضافة إليه.

(٣) في هامِش طَبعة: النعجة على ظاهِرها، وما سِوى ذلك مَردود. اهـ مُصحِّحه. قُلتُ (نسيم): أراد أنَّ حملَ النَّعجةِ على المرأة في الآية مَردُودٌ، لا أنَّ الحملَ مَردودٌ مُطلَقاً في كلامِ العرب، والحقُّ أنَّ في الآيةِ قولاً =

والثَّاني: المِقدارُ، كَقَولِكَ: «اشْتَرَيتُ قَفِيزاً بُرًّا»، ....

الكواكب الدرية

قالَ الفاكهيُّ: وقد يَكونُ التَّمييزُ واجبَ الجرِّ بِالإضافةِ، كتَمييزِ «الثَّلاثةِ، والمائةِ، والألفِ»، و«كم» الخَبَريَّةِ كما سيأتي، فالنَّصبُ ليسَ صفةً لازمةً بِخلافِ الحالِ. اهـ[1]

قُلتُ: لكنْ ما سبَقَ مِن تمييزِ «أحدَ عَشَرَ» إلى «المائةِ» يَتَعيَّنُ نَصبُهُ، ولا يُجَرُّ تَمييزُه بالإضافةِ أصلاً، ولا بـ«مِن» إلَّا إنْ عُرِّفَ مَجمُوعاً كـ«أحدَ عَشَرَ مِن الكواكبِ، وتِسعٍ وتِسعينَ مِن النِّعاجِ»، ذكرَهُ ابنُ عنقاء.

(والثَّانِي: المِقْدارُ) أي: ما يُعرَفُ به قَدرُ الشَّيءِ، قالَ الرَّضيُّ: والمرادُ بأسماءِ المقاديرِ إذا انتَصبَ عنها التَّمييزُ: المقدَّراتُ، لا الآلةُ التي يَقَعُ بها التَّقديرُ، فقَولُك: «عِندي رَطلٌ زيتاً» المرادُ الموزُونُ، لا ما يُوزَنُ به، وكذا الباقي، ومِثلُها في ذَلك أسماءُ العَدَدِ. اهـ[2]

وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: الكَيْلُ[3] (كقَولِكَ: «اشتَرَيتُ قَفِيزاً بُرًّا»)، وإعرابُه: «اشتريتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «قَفيزاً»: مَفعولٌ به، «بُرًّا»: تَمييزٌ مَنصوبٌ بـ«قَفيزاً»، و«القَفيزُ»: مِكيالٌ يَسعُ ثمانيةَ مَكاكيكَ، والمَكُّوكُ ـ كـ«تَنُّور» ـ يَسَعُ صَاعاً ونِصْفاً، قاله في «القامُوس»، وعلى هذا فالقَفيزُ مِكيالٌ يَسَعُ اثني عَشَرَ صاعاً، وهو ما قالَه في «التُّحفةِ» و«شرحِ الرَّوضِ»[4] وغَيرِهما، وقالَ الجَوهريُّ: المَكُّوكُ: مِكيالٌ، وهو: ثلاثُ كَيلَجاتٍ، والكَيْلَجةُ: مَنٌّ وسَبعةُ أثمانِ مَنٍّ، والمنُّ: رَطلانِ، والرَّطلُ: اثنا عَشَرَ[5] أُوقيَّةً. اهـ

= بذَلك، وإن كان الظاهرُ إبقاءَ اللفظ على ظاهِره، وحينئذٍ يَنبغي مُراعاةُ الخلافِ وعدمُ الردِّ بهذه الحِدَّة، نعم كلامُ الشارح ليس على ما يَنبغي أيضاً؛ إذ مُقتَضى المَقام أن يقولَ مثلاً: وحَمَل عليه بعضُهم قوله تعالى، وأمَّا أن يَجزِمَ أنَّ هذا هو المرادَ دُون غيرِه فلا.

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٢١). (٢) «شرح الكافية» (٢/ ٥٧).

(٣) بمعنى المَكِيل، بدليل قولِه في القسمِ الآتي: (المَوزون).

(٤) المرادُ بالأول «تُحفة المُحتاج» لابن حَجر الهَيتمي، وقد مرَّ ذكرُها، وبالثاني «شَرح رَوْض الطَّالب» في الفقه الشافعيِّ أيضاً، واسمُه «أَسْنى المَطالب»، وهوَ لِشَيخ الإسلام زكريَّا الأنصاري المتوفى سنةَ (٩٢٦هـ)، و«الرَّوضُ» من تأليفِ الشيخِ شَرفِ الدين إسماعيلَ بن المُقري اليَمنيِّ المُتوفى سنةَ (٨٣٧هـ).

(٥) الصوابُ: (اثنتا عشرةَ) كما في «الصِّحاح».

ومَناً سَمْناً، وشِبْراً أَرضاً».

والثَّالِثُ: شِبْهُ المِقدارِ، نَحوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧]، فـ﴿خَيْرًا﴾ تَمييزٌ لِـ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾.

الكواكب الدرية

(و) **الثَّاني**: المَوزونُ، وذلك نحوُ: «اشترَيتُ (مَناً سَمْناً)»، **وإعرابُه**: «اشتريتُ»: **فعلٌ** وفاعلٌ، «مَناً»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، «سمناً»: تَمييزٌ لـ«مَناً» مَنصوبٌ به، و«مَناً» بفتحِ الميمِ وتَخفيفِ النُّونِ والقَصْرِ كـ«عصاً»: آلةٌ لِلوَزنِ يُعرَفُ بها مَقاديرُ الموزُوناتِ، فيُقالُ في تَثنِيَتِهِ: «مَنوانِ» كما يُقالُ في تَثنِيَةِ «عصاً»: «عَصَوانِ»، ويُقالُ فيه: «مَنٌّ» بالتَّشديدِ كـ«ضَبٍّ»، وتَثنِيَتُهُ حينئِذٍ: «مَنَّانِ» بِالتَّشديدِ، كما يُقالُ في تَثنِيَةِ «ضَبٌّ»: «ضَبَّانِ». قاله في «التَّصريح».

(و) **الثَّالِثُ**: المِساحةُ بِكَسرِ الميمِ، وذلك نحوُ: «اشتَرَيتُ (شِبْراً أَرْضاً)»، فـ«أَرضاً» بِالنَّصبِ تَمييزٌ لـ«شِبراً» مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(**والثَّالِثُ**) مِن الأنواعِ الأَربعةِ: (**شِبهُ المِقْدارِ**)، وهي: المقاييسُ التي لم تَشتَهِرْ، ولم تُوضَعْ للتَّقديرِ تَحقيقاً، بل تَقريباً، ومنه الأَوعِيَةُ وما يَجري مَجراها نَحوُ: «عِندي سِقاءٌ ماءً، ونِحْيٌ سَمناً» والنِّحيُ ـ بِكَسرِ النُّونِ وإسكانِ الحاءِ المهمَلةِ بعدَها ياءٌ ـ: اسمٌ لوِعاءِ السَّمنِ، ومِن ذَلك (**نَحوُ**: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾، فـ﴿خَيْرًا﴾ **تَمييزٌ لِـ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾**)؛ لأنَّ مِثقالَ ذرَّةٍ شَبيهٌ بما يُوزنُ بِهِ، وفي «تَفسيرِ النَّيسابُوريِّ»: سَبعونَ ذَرَّةً تَزِنُ جناحَ بَعوضَةٍ، وسَبعونَ جناحَ بَعُوضةٍ تَزنُ حَبَّةً. انتهى. وممَّا يُشبِهُ المساحَةَ نَحوُ: «ما في السَّماءِ مَوضِعُ راحةٍ[1] سَحاباً».

ومِن هذا النَّوعِ[2]: ما دلَّ على مُماثَلةٍ نحوُ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، أو مُغايَرةٍ نحوُ: «إنَّ لنا غَيرَها إبلاً»؛ لأنَّهم يَحمِلونَ الغَيرَ على المثلِ، كما يَحمِلونَ المِثلَ على المِثْلِ.

---

(١) الراحة: بطنُ الكفِّ.

(٢) الذي هو شِبه المقدار.

والرَّابعُ: ما كانَ فَرعاً لِلتَّمْيِيزِ، نَحوُ: «هذا خاتَمٌ حَدِيداً، وبابٌ ساجاً، وجُبَّةٌ خَزًّا».

والمُبَيِّنُ لإبْهامِ النِّسْبةِ **إمَّا مُحَوَّلٌ** عنِ الفاعِلِ، نَحوُ: «تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً، وتَفَقَّأَ بَكرٌ شَحْماً، ....

الكواكب الدرية

(والرَّابعُ) مِن الأنواعِ الأربعَةِ: (ما كانَ فَرْعاً لِلتَّمييزِ) غيرَ أنَّه تَغيَّرَ بِصيغةٍ[١] دَخلَتْ فيه، فانتَقلَ بِسَبَبِها عن أصلِهِ، (**نَحوُ**: «**هذَا خاتَمٌ حَدِيداً**»)، **وإعرابُه**: الهاءُ: للتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، «خاتَمٌ»: خبرٌ، «حَديداً»: تَمييزٌ، فالخاتَمُ فرعُ الحَديدِ؛ لأنَّه مَصوغٌ منه، فيكونُ الحَديدُ هو الأصلَ، (و) «هذا (**بابٌ ساجاً**»)، فالبابُ فرعُ السَّاجِ، والسَّاجُ نوعٌ مِن الخشَبِ مَعروفٌ، (و) «هذه (**جُبَّةٌ خَزًّا**»)، فالجُبَّةُ فرعُ الخَزِّ، والخَزُّ هو المنسوجُ مِن الحَريرِ والصُّوفِ.

وهذا النَّوعُ لا يَتعَيَّنُ فيه النَّصبُ على التَّمييزِ، بل يَجوزُ نَصبُه كالأمثلةِ، ويَجوزُ جرُّهُ بالإضافةِ، وهو أكثَرُ؛ لِما في خَفضِهِ بالإضافةِ مِن الخِفَّةِ الحاصِلةِ بِسُقوطِ التَّنوينِ مع حُصولِ المَقصودِ مِن رفعِ الإبهامِ، ويَجوزُ رَفعُه[٢] على أنَّه عَطفُ بَيانٍ، وهو الأَحسَنُ[٣]، أو على البَدلِ، أو على أنَّه نعتٌ، وهو ضعيفٌ؛ لِفَقْدِ الاشتقاقِ.

(**والمُبَيِّنُ لإبهامِ النِّسبَةِ**) نوعانِ: محوَّلٌ، وغيرُ مُحوَّلٍ.

فالمُحَوَّلُ: له ثلاثُ حالاتٍ؛ لأنَّه (**إمَّا مُحَوَّلٌ عن الفاعِلِ، نَحوُ**: «**تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً**»)، **وإعرابُه**: «تَصَبَّبَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «عَرَقاً»: تَميِيزٌ لإبهامِ نِسبةِ التَّصَبُّبِ إلى زيدٍ، وأَصلُه: «تَصَبَّبَ ـ أي: تَحَدَّرَ ـ عَرَقُ زيدٍ»، فحُوِّلَ الإسنادُ عن الفاعلِ إلى المُضافِ إليهِ، فقيلَ: «تَصَبَّبَ زيدٌ»، فحَصَلَ الإجمالُ في نِسبةِ التَّصَبُّبِ إلى زيدٍ مِن أيِّ جهةٍ هو؛ إذ ليسَ المَقصودُ أنَّ ذاتَهُ هي المُتَصَبِّبَةُ بِنَفسِها، بل شيءٌ منها، فأَتيتَ بالفاعلِ المَحذوفِ، ونَصَبْتَهُ على التَّمييزِ، وإنَّما فُعِلَ ذلك لِلتَّأكيدِ والمبالَغةِ؛ لأنَّ ذِكرَ الشَّيءِ مُجملاً ثُمَّ مُفصَّلاً أوقعُ في النَّفسِ مِن ذِكرِه مُفسَّراً ابتِداءً، (و«**تَفَقَّأَ بَكرٌ شَحماً**»)، **وإعرابُه**: «تَفَقَّأَ»: فعلٌ ماضٍ،

---

(١) كذا في الأصل، وهو تصحيفٌ، والصواب: (بصَنعةٍ)، ومَعناها ظاهرٌ. وانظر إن شئتَ: «المنهَل الصافي».

(٢) أي: إذا كان ما قبلَه مرفوعاً كالأمثلةِ، فمُرادُه أنه يَجوز إتباعُه لا خُصوص الرفع في كل موضِع.

(٣) أي: مِن بين أوجُه الرفعِ.

وطابَ مُحمَّدٌ نَفساً»، ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]؛ وإمَّا مُحوَّلٌ عنِ المَفعُولِ، نَحوُ: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]؛ ....

الكواكب الدرية

«بكرٌ»: فاعلٌ، «شَحماً»: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ التَّفَقُّؤِ إلى زيدٍ[١]، وأصلُه: «تَفَقَّأَ شَحمُ بَكرٍ»، فحُوِّلَ الإسنادُ عن الفاعلِ إلى المُضافِ إليه، ثمَّ جيءَ بالفاعلِ تَمييزاً؛ لإجمالِ النِّسبةِ.

ومعنَى «تَفَقَّأَ»: امتَلأَ، كذا فسَّرَهُ الشَّارحُ[٢] كالأزهَريِّ، وقالَ بعضُهم: قولُهُ: تَفَقَّأَ أي: تَشقَّقَ، يُقالُ: تَفَقَّأَتِ السَّحابةُ عن مائِها، أي: تَشقَّقَتْ؛ إذ هو على تَفسيرِ «تَفَقَّأَ» بـ«امتَلأَ» لا يَصحُّ أنْ يُقالَ: امتَلأَ شَحمُ بكرٍ[٣]؛ لأنَّ الشَّحمَ مالئٌ، لا مَملوءٌ، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: «امتَلأَ» هنا بمعنَى: كَثُرَ وعَظُمَ، وأمَّا على تَفسيرِه بـ«تَشقَّقَ»، فهو مُناسِبٌ لفظاً ومعنًى. ولمَّا كانَ في المعنى الأوَّلِ نَوعُ خَفاءٍ، أَلحَقَهُ بعضُهم بغَيرِ المُحوَّلِ.

(و«طابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً»)، وإعرابُه ظاهرٌ، و«نَفْساً»: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الطِّيبِ إلى محمَّدٍ، والأصلُ: «طابَتْ نَفسُ محمَّدٍ»، فحُوِّلَ الإسنادُ كما في الذي قبلَه، (﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾)، وإعرابُه: «اشتعلَ»: فعلٌ ماضٍ، و﴿ٱلرَّأۡسُ﴾: فاعلٌ، ﴿شَيۡبٗا﴾: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الاشتعالِ إلى الرَّأسِ، والأصلُ: «اشتعلَ شَيبُ الرَّأسِ»، ففُعلَ فيه ما سبقَ في الأمثلةِ قبلَهُ مِن تَحويلِ الإسنادِ مِن المُضافِ - وهو ﴿شَيۡبٗا﴾ - إلى المُضافِ إليه - وهو ﴿ٱلرَّأۡسُ﴾ - فارتفعَ، ثمَّ جيءَ بالمُضافِ فَضلةً وتمييزاً. وأصلُ الاشتِعالِ للنَّارِ، ولكنَّه استُعيرَ لِلشَّيبِ.

(وإمَّا مُحوَّلٌ عنِ المَفعُولِ)، وهذا أنكرهُ الشَّلَوبِينُ، وتَبِعَهُ تِلميذُه الأُبَّذِيُّ[٤] وابنُ أبي الرَّبيعِ، وحُجَّتُهم أنَّ سِيبويهِ لم يُمَثِّلْ بالمَنقولِ عن المَفعولِ، وما ذَهَبَ إليه المصنِّفُ هو الذي عليه جُمهورُ النُّحاةِ، (نَحوُ: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾)، وإعرابُه: «فَجَّرْنا»: فعلٌ

---

(١) الصوابُ: إلى بَكرٍ.

(٢) أي: الفاكهيُّ.

(٣) أي: لأن (امتلأ) مُطاوعُ (مَلأ)، فكأنَّك قُلتَ: مَلأتُ شحمَ بَكرٍ فامْتلأ، وبهذا يَظهرُ وجه تعليله وبقيَّةِ كلامِه.

(٤) هو عليُّ بنُ مُحمد الخُشَني الأُبَّذِيُّ - أو الأُبَذِيُّ - أبو الحَسن، مِن أهلِ الأندلُس، كان نحويًّا مِن أحفظ أهلِ وَقتِه لِخِلاف النُّحاة، ومِن أهل المعرفة بـ«كِتاب سيبويه» والواقِفين على غَوامِضه، مِن شُيُوخ أبي حيان، أقرأ بمالقة، ثم انتقل إلى غرناطةَ فأقرأ بها إلى أن ماتَ سنةَ (٦٨٠هـ).

أو عَنْ غَيرِهِما نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف: ٣٤]، . . . .

الكواكب الدرية

وفاعلٌ، «فَجَّرَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿عُيُونٗا﴾: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ التَّفجُّرِ إلى الأرضِ، والأصلُ: «وفَجَّرْنا عُيونَ الأرضِ»، فحُوِّلَ الإسنادُ عن المَفعولِ الذي هو المُضافُ، وجُعِلَ تَمييزاً، وأُوقِعَ الفعلُ على الأرضِ، وتأوَّلَ المانعُون ﴿عُيُونٗا﴾ في الآيةِ على أنَّها حالٌ مُقدَّرةٌ؛ لأنَّها حالَ التَّفجيرِ لم تَكُنْ عُيوناً، وإنَّما صارَتْ عُيوناً بعدَ ذلك، أو على بَدلِ الاشتِمالِ ـ لا البَعضِ على الأصَحِّ[١] ـ مع حَذفِ الرَّابطِ، أي: عُيونَها.

ومِثلُ المَفعولِ المُحوَّلُ عن نائبِ الفاعِلِ[٢] نحوُ: «غُرِسَتِ الأرضُ شَجَراً»، أصلُه: «غُرِسَ شَجَرُها[٣]»، فحُوِّلَ الإسنادُ إلى المُضافِ[٤]، فاستَتَرَ ونُصِبَ النَّائبُ الأصليُّ تَمييزاً، ومِثلُه: «ضُرِبَ زيدٌ رَأْساً»، ومِنه[٥] قَولُ «المِنهاجِ»[٦]: (وتُسَنُّ ـ أي: صلاةُ الكُسوفِ ـ جَماعةً)، وإنَّ التَّقديرَ: وتُسَنُّ الجماعةُ فيها، والصَّوابُ أنَّ نَصبَهُ على نَزعِ الخافضِ الذي هو «في»، والتَّقديرُ: وتُسَنُّ في جَماعةٍ. قاله ابنُ عَنقاء.

(أو) مُحَوَّلٌ (عنْ غَيرِهِما) أي: الفاعلِ والمَفعولِ، بأنْ يَكونَ مُحَوَّلاً عن المُبتَدأ، وهو الواقعُ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ (نحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾)، وإعرابُه: ﴿أَنَا۠﴾: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأً، ﴿أَكۡثَرُ﴾: خبرٌ، ﴿مِنكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَكۡثَرُ﴾، ﴿مَالٗا﴾: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الأكثريَّةِ إلى المُتكلِّمِ، وأصلُه: «مالي أكثَرُ منكَ[٧]»، فحُذِفَ المُضافُ، وانفصلَ المُضافُ إليه، وأُقيمَ مُقامَ المُضافِ وارتَفَعَ، فصارَ اللَّفظُ: «أنا أكثَرُ منك»، ثمَّ جيءَ

(١) فليُنظر في مُستنَدِ هذا التَّرجيح، فإنَّ الذي قاله ابنُ أبي الرَّبيع وغيرُه أنه بدل بعضٍ.

(٢) أراد: ومثلُ المحوَّل عن المفعولِ المُحوَّلُ عن نائبِ الفاعل، أو: ومِثلُ المفعولِ نائبُ الفاعل، فتساهَلَ.

(٣) فيه تَساهُل أيضاً؛ إذ (ها) عائدٌ على الأرضِ، واستُعمِل هنا لِتَقدُّمِ ذكرِها في المثال، ولكنَّ الفرضَ أنَّ الكلامَ في الأصلِ الذي هو سابقٌ على الفرعِ، فيَنبغي أن يقولَ: أصلُه: غُرِسَ شَجرُ الأرض.

(٤) في «الغُرَر»: (إلى المضاف إليه). اهـ أي: إلى (ها) العائدةِ على الأرضِ على ما فِيه، وهو الصوابُ.

(٥) عِبارة ابن عنقاءَ: (قيل: ومنه). وهو أنسَب بِقَوله فيما يأتي: والصواب. . . إلخ.

(٦) في الفِقه الشافعيِّ لِلنَّوويِّ رحمه الله.

(٧) عبارةُ بَعضهم: (مالي أكثرُ من مالِك). وهي أولى.

و«زَيدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً، وأجمَلُ مِنكَ وَجهاً»؛ ....

الكواكب الدرية

بالمَحذوفِ تَمييزاً، (و«زَيدٌ أَكرَمُ مِنْكَ أَباً»)، وإعرابُه: «زَيدٌ»: مُبتدأٌ، «أَكرمُ»: خبرٌ، «منك»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أكرَمُ»، و«أباً»: مَنصوبٌ على أنَّه تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الأَكرَميَّةِ إلى زيدٍ، وأصلُه: أبُو زيدٍ أكرَمُ مِنكَ[١]، (و«أَجمَلُ مِنكَ وَجْهاً»)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «أجملُ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، و«منكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أجملُ»، و«وَجْهاً»: مَنصوبٌ على أنَّه تَميِيزٌ لإبهامِ نِسبةِ الأَجمَليَّةِ إلى زيدٍ، وأصلُه: «وَجهُ زيدٍ أَحسَنُ منكَ».

واعلَمْ أنَّ مِن شَرطِ هذا التَّمييزِ الواقعِ بعدَ «أفعَل» التَّفضيلِ أنْ يَصلُحَ لِلفاعليَّةِ بعدَ جَعلِ اسمِ التَّفضيلِ فِعْلاً كما في هَذه الأمثِلةِ، والنَّاصبُ له اسمُ التَّفضيلِ، بِخلافِ ما إذا لم يكُنْ فاعلاً في المعنَى، وهو ما إذا كانَ أفعلُ التَّفضيلِ بَعضَه نحوُ: «مالُ زيدٍ أكثَرُ مالٍ»، فإنَّه يجبُ جرُّه بِالإضافةِ، وعلامةُ ذَلك أنْ يَحسُنَ وَضعُ «بعضٍ» مَوضِعَ اسمِ التَّفضيلِ، ويُضافَ إلى جمعٍ قائمٍ مَقامَ النَّكرةِ، فتَقولُ في مِثالِنا: «مالُ زيدٍ بَعضُ الأموالِ»، ولا يَستَقِيمُ في هذا المثالِ أنْ يَكونَ «مالٌ» فاعلاً معنًى؛ لِفَسادِ المعنَى، فلا يُقالُ: «مالُ زيدٍ كثُرَ[٢] مالُه»؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى أنَّ المالَ له مالٌ. اهـ[٣]

والحاصِلُ أنَّ تَمييزَ «أفعَلَ» إنْ كانَ غيرَ ما قبلَهُ وَجَبَ نَصبُهُ تَمييزاً كـ«أنتَ أعلَى مَنزِلاً»، وكالمثالَينِ اللَّذينِ ذَكرَهُما المصنِّفُ، وأجازَ أبو بَكرٍ الأنباريُّ خَفضَهُ، أو نَفسَ ما قبلَه في المعنى وَجَبَ خَفضُه إجماعاً، كـ«أنتَ أفضَلُ فَقيهٍ، وأجَلُّ عالمٍ»، قالَ ابنُ عَنقاءَ: ومِنه: «اللَّهمَّ بَلِّغْ مُحَمَّداً ﷺ أقصَى رُتْبةٍ، وأعلى مَنْزلةٍ»؛ لِصحَّةِ قولكَ: «اللَّهمَّ بَلِّغْهُ بعضَ الرُّتَبِ، وبعضَ المنازلِ». اهـ، ولِشَيخِهِ القصيعيِّ المكِّيِّ[٤] مؤلَّفٌ حسَنٌ في ذَلك.

---

(١) كذا قال الشيخُ خالِد والفاكهيُّ وغيرُهما، وفيه نظرٌ عند التأمُّل؛ لأنَّ التَّفضيل إنما هو لأبي زيد على أبي المخاطَب لا على المُخاطَب نفسِه، وكذلك المثالُ بعدَه؛ فإن أصلَه: وجهُ زيد أجمَلُ من وجهِك لا مِنك، ومما يُبيِّن لك ذلك صراحةً أنك لو قُلتَ: (زيدٌ أكثرُ منك مالاً) لم تَجِد بُدًّا من أن تقولَ: إن الأصل: مالُ زيدٍ أكثرُ من مالِك، ولا معنى لأن يُقالَ: الأصلُ: مالُ زيد أكثرُ مِنكَ، فتأمَّل!

(٢) تصحَّفَ في الأصل إلى (كثير)، والصوابُ ما أثبتُّه، بدليل كلامِ الشارح السابق، وبدليلِ عبارة «التَّصريح»، وسيَأتي أنَّ الشارح ناقلٌ منه.

(٣) أي: مِن «التَّصريح» وإن لم يُشِر إلى ذلك.

(٤) هو سِراجُ الدِّين أبو محمَّد عبدُ اللَّطيف بن عليٍّ القصيعي، تِلميذُ أحمدَ بنِ قاسم العبَّادي.

أَو غَيرُ مُحَوَّلٍ نَحوُ: «امْتَلأَ الإناءُ ماءً، ولِلَّهِ دَرُّهُ فارِساً».

الكواكب الدرية

(**أو غيرُ مُحَوَّلٍ**) عن شيءٍ أَصلاً وهو النَّوعُ الثَّاني، (**نَحوُ: «امْتَلأَ الإناءُ ماءً»**)؛ لأنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ وُضِعَ ابتداءً هكذا غيرَ مُحَوَّلٍ، وبَعضُهم يَجعَلُ نحوَ هذا المثالِ مِن شبهِ المُحَوَّلِ؛ لأنَّه يَصِحُّ إسنادُ مُطاوَعِ عاملِهِ إليه ـ بفتحِ واوِ «مطاوَع» ـ، ووَجهُ شَبهِ هذا المثالِ بالمُحَوَّلِ أنَّ «امتَلأَ» مُطاوِعُ «مَلأَ»، فكأنَّكَ قُلتَ: «ملأَ الماءُ الإناءَ» مَثلاً، ثمَّ حُوِّلَ الإسنادُ، فصارَ «الماءُ» تَمييزاً بعدَ أنْ كانَ فاعلاً.

وأكثَرُ وُقوعِ غيرِ المحوَّلِ بعدَ ما يُفيدُ التَّعجُّبَ نحوُ: «أَكْرِمْ بِأبي بَكرٍ أباً»، و«ما أَشْجَعَهُ رجلاً!»، و«ما أَعْدَلَهُ خَليفةً!»، (و«**للهِ دَرُّهُ فارِساً!**»)، وإعرابُه: «للهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مُقدَّمٌ، «درُّهُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «فارِساً»: تمييزٌ لِبَيانِ جِنسِ المتعجَّبِ منه المبهَمِ في النِّسبةِ، وقيل: حالٌ، والمعنى: أَتعَجَّبُ منه في حالِ كونِهِ فارِساً، قالَ الدَّمامينيُّ: والتَّمييزُ أَولى(١).

و«الدَّرُّ» ـ بفتحِ الدَّالِ المهمَلةِ وتَشديدِ الرَّاءِ ـ هو في الأصلِ: مصدرُ «دَرَّ اللَّبنُ يَدِرُّ، ويَدُرُّ» ـ بكسرِ الدَّالِ وضمِّها ـ دَرًّا، ودُروراً: كَثُرَ، ويُسمَّى اللَّبنُ نفسُه: دَرًّا، وهو هنا كِنايةٌ عن فعلِ الممدوحِ الصَّادرِ عنه، وإنَّما أضافَ فِعلَهُ إلى اللهِ قَصْداً لإظهارِ التَّعجُّبِ منه؛ لأنَّه تعالى مُنشِئُ العَجائِبِ، فمَعنى قَولِهم: «للهِ دَرُّهُ فارِساً»: ما أَعْجَبَ فِعلَهُ! ويَحتمِلُ أنْ يَكونَ التَّعجُّبُ مِن لَبَنِهِ الذي ارتَضَعَهُ مِن ثَدْيِ أُمِّهِ، أي: ما أَعْجَبَ هذا اللَّبنَ الذي تَربَّى به مثلُ هذا الولدِ الكاملِ في هَذه الصِّفةِ.

والحاصلُ أنَّ هذا الكلامَ مَعناهُ التَّعجُّبُ؛ لأنَّ العربَ إذا عَظَّمُوا الشَّيءَ غايةَ الإعظامِ أَضافُوهُ إلى اللهِ تعالى؛ إيذاناً بأنَّ هذا الشَّيءَ لا يَقدِرُ على إيجادِهِ إلَّا اللهُ تَعالى، وأكثَرُ ما يُمثِّلُ به النَّحويُّونَ إضافةُ «دَرّ» إلى ضميرِ الغائبِ، ويَجوزُ أنْ يُضافَ إلى ضميرِ المخاطَبِ، وإلى ضَميرِ المتكلِّمِ، قالَ الأزهَريُّ: (وكونُ «فارساً» مِن مُميِّزِ النِّسبةِ ـ أي: كما مشَى عليه المصنِّفُ ـ إنَّما يَتَمشَّى إذا كانَ الضَّميرُ المُضافُ إليه «الدَّرُّ» مَعلومَ المَرجِعِ، أمَّا إذا كانَ

---

(١) قال: لأنه ثناء مُطلَق، والحال ثناءٌ مقيَّد بحالة. اهـ نقلاً عن الفاكهي.

ولا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إلّا نَكِرةً، ولا يَكُونُ إلّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ بِالمَعْنَى المُتَقَدِّمِ في الحالِ.

الكواكب الدرية

مَجهُولاً، فهو مِن مميِّزِ المُفردِ كما مثَّلَ به «المفصَّل» والمراديُّ؛ لأنَّ الضَّميرَ يَحتاجُ إلى ما يُمَيِّزُهُ)؛ وحِينئذٍ فكانَ الأَولى لِلمُصنِّفِ أنْ يُمَثِّلَ بقولِهِ: «زيدٌ للهِ دَرُّهُ فارِساً!»؛ لِيَكونَ مَرجِعُ الضَّميرِ مَعلُوماً مُعيَّناً.

(ولا يَكُونُ التَّمييزُ إلّا نَكِرَةً)؛ لأنَّه لمَّا كانَ الغَرَضُ منه التَّفسيرَ وإزالةَ الإبهامِ، وذلك حاصِلٌ بالنَّكرةِ، الْتَزمُوا تَنكيرَهُ، احترازاً مِن العَبَثِ والزِّيادةِ لِغيرِ غَرَضٍ كما في الحالِ، وأجازَ الكوفيُّونَ تَعريفَهُ مُستدِلِّينَ بِقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

رَأَيتُكَ لمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا ... صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفسَ يا قَيْسُ عن عَمرِو(١)

وتَأَوَّلَهُ البَصرِيُّونَ على زِيادةِ «أل».

(ولا يَكُونُ إلّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ بِالمَعنَى المُتقدِّمِ في الحالِ)، أي: بأنْ يَقَعَ بعدَ جُملةٍ

---

(١) قائله: رَشيد بن شِهاب اليَشكُري.

اللغة: (رأيتُكَ): الخِطابُ لقَيس بن مَسعُود اليَشكُري، وهو المَذكورُ في آخِرِ البيت. (وُجُوهَنا): أراد بالوُجوه الأنفُسَ والذَّوات، أو المُراد بهم أعيانُ القَوم وأشرافُهم، ويُروى بدَلَه: (جِلادَنا)، أي: ثَباتَنا في الحرب وشِدَّةَ وَقع سُيوفِنا. (صَدَدْتَ): أعرَضتَ وأدبَرْتَ. (طِبْتَ): رَضِيتَ. (عَمْرو): كان صديقاً حَميماً لِقَيس، قيل: وكان قومُ الشاعر قد قتَلُوه.

المعنى: يُندِّد بقَيس لأنَّه فرَّ عن صَديقه لما رأى وَقْعَ أسيافِهم، ورضيَ مِنَ الغَنيمة بِالإياب، فلم يُدافِع عنه، أو لأنه لم يَتقدَّم لِلأخذ بثَأره بعدَ أن قُتِل.

الإعراب: «رَأيتُكَ»: فعل ماضٍ وفاعله ومَفعولُه. «لَمَّا»: حرفُ وُجود لِوُجود، أو ظرفيَّة بمعنى (حين) مَبنية على السكون في محل نَصب، وتعلُّقها بـ(صَدَدتَ) على الثاني. «أنْ»: زائِدة. «عَرَفتَ»: فعل ماضٍ وفاعلُه. «وُجُوهَنا»: مفعولُه منصوب، و(نا): مُضاف إليه. وجملةُ (عرفتَ) في موضع جر بإضافة (لَمَّا) إليها على القول بظَرفيَّتِها. «صَدَدْتَ»: فعل ماضٍ وفاعله، والجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ (لَمَّا)، أو هي حالٌ على القَول بظرفيَّة (لَمَّا)، ويَجوز حينئذٍ في (لَمَّا) أن تَتعلَّق بـ(رأى). «وطِبْتَ»: عطفٌ على (صَدَدتَ) وإعرابُه مثلُه. «النَّفسَ»: تمييزُ نِسبة مَنصوب. «يا»: حرفُ نداء. «قيسُ»: مُنادى مَبني على الضم في محل نَصب. «عن عمرِو»: جار ومَجرور متعلِّقٌ بـ(صَدَدتَ) أو بـ(طِبتَ) على أنه ضَمَّنَه معنى (تَسلَّيتَ).

والشاهد: في قَوله: (النفسَ)، فإنه تَمييزٌ مُحوَّلٌ عن فاعل (طِبتَ) ومع ذلك جاء باللام، فدلَّ على جوازِ تَعريفِ التَّمييز، وهو قولُ الكوفيِّين؛ وقال البَصريُّون: التمييزُ واجِبُ التَّنكير، فاللامُ فيه زائدة لا مُعرِّفة.

والنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ المُبْهَمةِ تِلكَ الذَّاتُ، ولِتَمْيِيزِ النِّسْبَةِ الفِعلُ المُسْنَدُ.

ولا يتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ على عامِلِهِ مُطْلَقاً، واللهُ أَعلَمُ.

الكواكب الدرية

تامَّةٍ؛ سواءٌ تَوقَّفَ حُصُولُ الفائدةِ عليه، أم لا، وقد يَقَعُ قبلَ[1] تمامِ الكلامِ نحوُ: «عِشرونَ دِرهماً عِندي».

(والنَّاصِبُ لِتَمييزِ الذَّاتِ المُبْهَمةِ) هو (تِلكَ الذَّاتُ) كـ«عِشرينَ» في «عِشرينَ دِرهماً»، وصَحَّ عَمَلُها وإنْ كانتْ جامدةً لِشَبَهِها باسمِ الفاعلِ؛ لأنَّها طالِبةٌ له في المعنَى، فنَحوُ: «عِشرين دِرهماً» شَبِيهٌ بـ«ضارِبِينَ زيداً»، و«رَطلٌ زَيتاً» شبيهٌ بـ«ضارِبٌ عَمْراً» في الاسمِيَّةِ، والطَّلبِ المعنوِيِّ، ووُجودِ ما بِه التَّمامُ، وهو التَّنوينُ في الثَّاني، والنُّونُ في الأوَّلِ، وقيلَ غيرُ ذلكَ.

(و) النَّاصبُ (لِتَمييزِ النِّسبَةِ) هو (الفِعلُ المُسْنَدُ) كـ«طابَ زيدٌ نَفْساً»، أو شِبهُهُ نحوُ: «مُتَصَبِّبٌ زيدٌ عَرَقاً»[2]، و«زيدٌ أجملُ منكَ وَجهاً».

وما مَشى عليه المصنِّفُ هو الأَصحُّ، وقالَ ابنُ عُصفورٍ: النَّاصبُ لِمُبَيِّنِ النِّسبةِ هو الجُملةُ التي انتصَبَ عن تمامِها، لا الفِعلُ، ولا ما أَشْبَهَهُ.

(ولا يَتقَدَّمُ التَّمييزُ) لِذاتٍ أو نِسبةٍ (على عامِلِهِ مُطلَقاً)، أي: سواء كانَ العاملُ اسماً، أو فِعلاً جامداً، أو مُتصرِّفاً، فلا يُقالُ: «عِندي زَيتاً رطلٌ»، ولا: «رَجلاً ما أَحسَنَهُ»، ولا: «نَفْساً طابَ محمَّدٌ»، (واللهُ أعلَمُ)، وهذا مَذهبُ الجُمهورِ، وذلك لأنَّ المَقصودَ مِن التَّمييزِ هو الإبهامُ أوَّلاً، ثمَّ التَّفسيرُ وإزالةُ الإبهامِ، وتَقدُّمُهُ على ذلك العاملِ يُنافي المَقصودَ، ولأنَّ التَّمييزَ كالنَّعتِ في الإيضاحِ، والنَّعتُ لا يَتَقَدَّمُ على عامِلِهِ، فكذَلكَ ما أَشبَهَهُ، قالَه الفارسيُّ، واستَحْسَنَهُ ابنُ خَروفٍ، وردَّهُ ابنُ عُصفُورٍ بما سيَأتي مِن جَوازِ «طابَ نَفْساً زيدٌ»[3]، قالَ:

---

(١) في طبعة: (بعد) وهو خطأ.

(٢) الأولى: (زيدٌ مُتصبِّبٌ عرقاً).

(٣) في هامش طبعةٍ: الردُّ ليس بظاهر؛ لأن هذا المثال لم يَتقدَّم فيه التَّمييز على عامله. اهـ مصحح قُلتُ (نسيم): إنَّما ردَّ بالمثالِ تَشبيهَ التَّمييز بالنعتِ، ولِذلك قال بعدُ: (لأن النعتَ لا يتقدم على المنعوت) أي: مع أن التمييزَ مُقدَّمٌ على المميَّز، ولو كان مثلَه لمَا تَخالَفا في ذلك.

. . . .

الكواكب الدرية

لأنَّ النَّعتَ لا يَتَقَدَّمُ على المنعُوتِ. وأجازَ الكسائيُّ والمبرِّدُ والمازنيُّ ـ واختارَهُ ابنُ مالكٍ في «شَرحِ العُمدةِ» ـ تَقديمَهُ على عامِلِهِ المُتصَرِّفِ نحوُ: «نَفْساً طابَ زيدٌ»، و«عَرَقاً تَصَبَّبَ بَكراً»، واستَدلُّوا بقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

أَتَـهْـجُـرُ لَـيـلَـى بِـالـفِـراقِ حَـبِـيـبَـهـا   وما كـانَ نَـفْـسـاً بِـالـفِـراقِ تَـطِـيـبُ؟[١]

وقولِ الآخَرِ: [المتقارب]

أَنَـفْـسـاً تَـطِـيـبُ بِـنَـيْـلِ الـمُـنـى   ودَاعِـي الـمَـنُـونِ يُـنـادِي جِـهـارًا؟[٢]

وحَملَ الجُمهورُ ما جاءَ مِن ذَلك على الضَّرورةِ كما قالَه في «المُغني» وغيرِهِ، قالَ الأزهريُّ: واتَّفقَ الجَميعُ على جَوازِ تَقدِيمِ التَّمييزِ على المُمَيَّزِ إذا كانَ العاملُ مُتقدِّماً نحوُ: «طابَ نَفْساً زيدٌ».



---

(١) **قائله:** المُخبَّل السَّعدِيُّ، ويُقال: إنه لأعشَى هَمدانَ، وقيل غيرُ ذلك.

اللغة: (الفِراق): الفُرقة. (تَطيبُ): تَطمئنُّ.

المعنى: يقولُ: كيف تَهجر ليلى حبيبَها ـ يَعني نفسَه ـ، وكنتُ أعرفُها لا تَطيب نفساً بِفراق حبيبِها؟

الإعراب: «**أتهجُر**»: الهمزةُ لِلاستِفهام الإنكاريِّ، و(تَهجرُ) فعل مضارع مَرفوع. «**ليلى**»: فاعلُه. «**بِالفراقِ**»: متعلِّق بـ(تَهجر). «**حبيبَها**»: مَفعولُ (تهجُرُ) ومُضاف إليه. الواو: حاليَّة، «**ما**»: نافِيَة. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمُها ضميرُ الشَّأن مُستَتِراً فيها. «**نفساً**»: تَمييز منصوب مُقدَّم على عامِلِه. «**بِالفراق**»: مُتعلِّق بـ(تَطيب). «**تَطيبُ**»: مضارع مرفوع فاعلُه: هي، والجملةُ في محل نصب خبر (كان)، وقيل: (كان) زائدةٌ، وعليه فـ(تَطيب) مدخولُ (ما)، والجُملةُ في محلِّ نَصب حال من (ليلى).

والشاهدُ فيه: تَقدُّم (نفساً) وهو تَمييزٌ مَنصوبٌ على عامِلِه وهو (تَطِيبُ) لِكونِه مُتصَرِّفاً؛ وهو قولُ جماعةٍ منهم ابنُ مالك قِياساً له على سائِرِ الفَضَلات المَنصوبة بِفِعل مُتصرِّف، وتَمسُّكاً بما سُمِع منه، والجُمهورُ على أنَّ ذلك ضَرُورةٌ كما قال الشارحُ، أو على أنَّه مَنصوب بِفِعل مَحذوفٍ يَدُلُّ عليه المَذكور. وقال الزَّجاج: إنَّما الرِّواية ههنا: (وما كان نفسِي)، فلا شاهدَ فيه حِينَئذٍ.

(٢) لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (تَطيبُ): تَطمَئِنُّ وتَهدأ. (النَّيل): مصدرُ نال الشيءَ: إذا حصَل عليه. و(المُنَى): جمعُ (مُنْيَة)، وهي ما يَتَمنَّاه الإنسان ويَرغَب فيه. (المَنُون): المَوتُ، قال الفَراءُ: المَنُون مُؤنثة، وتَكُون واحدةً وجمعاً. (جِهاراً): =

باب المُستَثنى

بابُ المُستَثنى

هو المَذكورُ بعدَ «إلَّا» أو إِحدى أَخواتِها مُخالِفاً لما قبلَها نَفْياً وإثباتاً، كذا قالَ الفاكهيُّ في شَرحِهِ[١]، وقالَ الأزهَريُّ: المُستثنى هو المُخْرَجُ تَحقيقاً أو تَقديراً مِن مَذكورٍ أو مَترُوكٍ بـ«إلَّا» أو ما في مَعناها بِشَرطِ الفائدةِ[٢].

فـ(المُخرَجُ): جِنسٌ يَشمَلُ المُخْرَجَ بِالبَدَلِ كـ«أكلْتُ الرَّغيفَ ثُلُثَهُ»، وبِالصِّفةِ نحوُ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً مُؤمنةً»، وبِالغايةِ نحوُ: ﴿أَتِمُّوا[٣] الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبِالشَّرطِ نحوُ: «اُقتُلِ الذِّمِّيَّ إنْ حارَبَ»، وبالاستِثناءِ نحوُ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وقولُه: (تَحقِيقاً) يُريدُ به: الاستِثناءَ المتَّصِلَ.

وقولُهُ: (أو تَقديراً) يُريدُ به: الاستِثناءَ المنقَطِعَ.

= علانيَةً وجَهراً.

المعنى: كَيف تَطمئنُّ نَفسُك أيُّها الإنسانُ بِحُصُولِ ما تَتمنَّاه وتَرغَبُ فيه، والحالُ أنَّ الموتَ يَدعُوك ويُنادِيك بلِسان حالِه إلى الرَّحيل مِن هَذه الدُّنيا الفانيَة عَلانيَةً؟ جعَل ما يُشاهدُه المرءُ من الجنائز والقُبُور بمنزلة النِّداء العَلَني، وذلك لأنه دليلٌ بيِّن على الالتِحاق بهم. أو المقصودُ: يُنادي الناسَ حقيقةً وأنتَ واحدٌ مِنهم.

الإعراب: الهمزةُ: حرفُ استِفهام إنكاريٌّ. **«نَفساً»**: تَمييز منصوبٌ تقدَّم على عامِله وهو (تَطيبُ). **«تَطيبُ»**: فعلٌ مضارع، وفاعِلُه: أنتَ. **«بِنَيل»**: مُتعلِّق بـ(تَطيب)، و(نيلِ) مُضاف، و**«المُنى»**: مُضاف إليه مِن إضافة المَصدر لِمَفعُوله، والفاعلُ محذوف. الواو: واوُ الحال. **«داعِي»**: مُبتدأ مُضاف. **«المَنونِ»**: مُضاف إليه. **«يُنادِي»**: فعل مضارع مَرفوع، والفاعِلُ: هو، والمَفعول مَحذوف أي: يُنادِي الناس، والجملة الفِعلية في مَحل رفع خبرُ المبتدأ، وجُملةُ (داعي المَنون يُنادِي) في محلِّ نصب حال مِن فاعل (تَطيبُ) المُستَتر. **«جِهارًا»**: مفعولٌ مُطلَق من المَعنى؛ لأنَّ الجِهارَ أحدُ نَوعَي النداء، ويَجوز أن يكونَ نعتاً لِمَصدَرٍ محذوفٍ أي: نِداءً جِهاراً، وأن يكونَ حالاً أي: مُجاهِراً أو ذا جِهارٍ، أو جُعِلَ نَفسَ المَصدر مُبالَغة.

والشاهد فيه: تَقدُّم التَّمييزِ المَنصوبِ على عامِلِه المُتصَرِّف كالبيتِ الذي قبلَه سواءً.

(١) الذي رأيتُه في كلامِه: (إيجاباً وسَلباً) بدلَ (نفياً وإثباتاً).

(٢) زاد الشيخ خالد: (قاله في التسهيل). اهـ فظَهَر أن الحدَّ ليس له.

(٣) في الأصل: وأتمُّوا.

وأَدَواتُ الاسْتِثناءِ ثَمانِيَةٌ: حَرْفٌ بِاتِّفاقٍ، وهُوَ «إِلَّا»، واسْمانِ بِاتِّفاقٍ وهُما «غَيرٌ»، و«سِوًى» بِلُغاتِها، فإنَّهُ يُقالُ فِيها: «سِوًى» كـ«رِضًى»، و«سُوًى» كـ«هُدًى»، و«سَواءٌ»

الكواكب الدرية

وقولُه: (مِن مَذكورٍ) يُريدُ به: ما عدَا المُفرَّغَ، وهو المُسمَّى بِالاستثناءِ التَّامِّ.

وقولُهُ: (أو مَتروكٍ) يُريدُ به: المُفرَّغَ.

وقولُهُ: (بـ«إلَّا» أو ما في مَعناها) يَخرُجُ به: ما عدَا المستَثنى مِن البَدَلِ وغيرِه ممَّا ذَكرناه آنِفاً، والذي في معنَى «إلَّا» هو جميعُ أدواتِ الاستِثناءِ الآتيةِ.

وقولُهُ: (بِشَرطِ الفائدةِ) احترازٌ عن نحوِ: «جاءَني ناسٌ إلَّا زَيداً»، و«جاءَني القَومُ إلَّا رَجُلاً»؛ فإنَّه لا يُفيدُ[١]، وقالَ الشَّاطبيُّ[٢]: ومعنَى إخراجِهِ: أنَّ ذِكْرَهُ بعدَ «إلَّا» يُبيِّنُ أنَّه لم يُرِدْ دُخولَهُ فيما تَقدَّمَ، فبَيَّنَ ذلك لِلسَّامعِ بِتلكَ القَرينةِ، لا أنَّه كانَ مُراداً لِلمتكلِّمِ ثمَّ أخرجَهُ؛ هذا حقيقةُ الإخراجِ عندَ أئمَّةِ اللِّسانِ سِيبويهِ وغَيرِهِ، وهو الذي لا يَصِحُّ غيرُه. اهـ

(وأَدَواتُ الاستِثناءِ) أي: آلاتُهُ، والمرادُ: الألفاظُ التي يُستَخرَجُ[٣] بها ما بَعدَها مِن حُكمِ ما قَبلَها إيجاباً أو سَلْباً، (ثَمانِيَةٌ)، وهي تَنقَسِمُ إلى أربعةِ أَقسامٍ:

الأَوَّلُ: (حَرفٌ بِاتِّفاقٍ، وهو «إلَّا»)، وبَدَأَ بها لأنَّها أصلُ أَدواتِهِ، وإنْ كانَ الأَولى البَداءَةَ بما هو مُتعيِّنُ النَّصبِ على كلِّ حالٍ، كالمُستَثْنى بـ«ليس، ولا يَكونُ» كما فعَلَ ابنُ هِشامٍ في «الشُّذورِ».

(و) **الثَّاني**: (اسْمانِ بِاتِّفاقٍ، وهُما: «غَيرٌ») بالتَّنوينِ؛ لأنَّها اسمٌ مُعرَبٌ مُنْصَرِفٌ، (و«سِوًى» بِلُغاتِها) الأَرْبَعِ؛ (فإنَّه يُقالُ فِيها: سِوًى) بِكسرِ السِّينِ والقَصْرِ (كـ«رِضاً») بِالتَّنوينِ وعَدمِهِ[٤]، هذه اللُّغةُ هي أشهَرُ اللُّغاتِ الأربعِ، (وسُوًى) بضمِّ السِّينِ والقَصْرِ (كـ«هُدًى») بِالتَّنوينِ وعدَمِهِ، وتُصوَّرُ ألفُه ياءً[٥] لأنَّه يُقالُ في تَثنِيَتِهِ: «هُدَيانِ» بالياءِ[٦]، (وسَواءٌ) بفتحِ

---

(١) فإن تَخصَّصت النكرةُ في الثاني بأن قيل مثلاً: (قام القومُ إلا رجلاً مِنهم) جاز.

(٢) هو أبو إسحاقَ إبراهيم بن مُوسى صاحبُ «الموافَقات» و«الاعتصام»، المتوفَّى سنة (٧٩٠هـ)، والعبارةُ في شَرحه على «ألفيَّة ابن مالك» المسمَّى: «المقاصِد الشافية» (٣/ ٣٤٣).

(٣) الأَولى: يُخرَج.

(٤) قوله: (بالتنوين وعدمه) راجعٌ إلى (سِوى)، ومَدارُ الوجهين على الاعتدادِ بحكايةِ حالِ إضافتِه اللازمة مِن عَدَمِه.

(٥) أي: في الخطِّ.

(٦) ولأنه يقال في فِعله: (هَدَيتُه) بالياء أيضاً، والاستدلال بهذا أولى؛ لأن التثنيةَ المذكورة إن ثبَتت فسَماعُها نادِر.

كَـ«سَماءٍ»، و«سِواءٌ» كَـ«بِناءٍ»، وفِعْلانِ بِاتِّفاقٍ، وهُما «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ»؛ ومُتَرَدِّدٌ بَينَ الفِعلِيَّةِ والحَرفِيَّةِ وهُوَ «خَلَا، وعَدَا، وحاشَا»، ....

الكواكب الدرية

السِّينِ والمَدِّ (كـ«سَماءٍ»، و) الرَّابعةُ: (سِواءٌ) بكسرِ السِّينِ والمدِّ (كـ«بِناءٍ»)، وهي أَغربُها، وقلَّ مِن ذَكَرَها، ونصَّ عليها الفارِسيُّ في «الحُجَّةِ»، وابنُ الخبَّازِ[1] في «النِّهايةِ»[2]، وظاهرُ كلامِ النَّحويِّينَ أنَّ الاستِثناءَ بهذه اللُّغاتِ الأربعِ مَسمُوعٌ كما يُفِيدُه كلامُ المصنِّفِ وغيرِه.

(و) الثَّالثُ: (فِعلانِ بِاتِّفاقٍ، وهُما: «ليسَ، ولا يَكونُ»)، قالَ الفاكهيُّ: وذِكْرُ الاتِّفاقِ مُنتَقَدٌ، أمَّا «ليس» فالخِلافُ فيها مَشهورٌ، فمِنهم مَن ذهبَ إلى حَرفِيَّتِها مُطلقاً، ومِنهم مَن خَصَّ ذلك بما كانَتْ لِلاستِثناءِ، والأصَحُّ أنَّها فعلٌ كما تَقَدَّمَ في صَدرِ المُقدِّمةِ، وأمَّا «لا يَكونُ» فلا يَحسُنُ أنْ يُعَدَّ فِعلاً، فَضْلاً عن أنْ يُعَدَّ مُتَّفَقاً على فِعلِيَّتِهِ؛ لأنَّه مُركَّبٌ مِن حرفٍ وفِعلٍ، والمُركَّبُ منهما لا يَكونُ فِعلاً، ومَن عدَّه فِعلاً فقَدْ تَجَوَّزَ في الكلامِ. اهـ[3]

وقد يُجابُ عمَّا قاله المُصنِّفُ بأنَّ مُرادَهُ اتِّفاقُ الأكثرِ مِن عُلَماءِ العَربيَّةِ؛ لأنَّ القَولَ بحرفيَّةِ «ليسَ» صارَ كالمجهولِ في اصطِلاحِ عُلماءِ العربيَّةِ، وأمَّا «لا يكونُ» فإنَّ «لا» غيرُ منظورٍ إليها؛ لأنَّها رُكِّبَتْ مع الفعلِ، وهي حرفٌ غَلَبَها الفِعلُ لِشَرَفِهِ، فسُمِّيَ الجميعُ فِعلاً.

والحاصلُ أنَّ المصنِّفَ بيَّنَ[4] ما ذكرَهُ مِن الاتِّفاقِ على ما هو مَشهورٌ مَعروفٌ في كُتبِ العَربيَّةِ مِن فِعليَّةِ اللَّفظَينِ المَذكُورَينِ.

(و) الرَّابعُ: (مُتَرَدِّدٌ بينَ الفِعْليَّةِ والحَرْفِيَّةِ)، فيُستَعمَلُ تارةً فِعلاً، وتارةً حَرْفاً، (وهو: «خَلَا»)، فإنَّها تُستَعمَلُ فِعلاً تارةً، وحَرفاً تارةً أُخرى عندَ جميعِ النُّحاةِ، (و«عَدَا») تُستَعمَلُ كذَلك عندَ غيرِ سِيبويهِ، وأمَّا هو فلَم يَحفَظْ فيها إلَّا الفِعليَّةَ، فلا يُجِيزُ الجرَّ بها، (و«حَاشَا»)

---

(١) هو أحمدُ بن الحُسَين بن أحمد الإربليُّ المَوصلي، أبو عبد الله، شمسُ الدين ابنُ الخبَّاز النَّحويُّ الضَّرير، كان أستاذاً بارعاً في النَّحو واللغة والفِقه والعَروض، له تَصانيف منها: «الغُرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة» وهو شرح لـ«ألفيَّة ابنِ مُعطٍ»، و«تَوجيه اللُّمَع» شرح لِكتاب «اللُّمَع» لابن جِني. تُوفي سنة (٦٣٩هـ).

(٢) اسمُه «النِّهاية في شَرح الكِفاية»، والمتنُ له أيضاً.

(٣) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٢٧).

(٤) الظاهر أنها تَصحيفٌ عن (بَنَى).

ويُقالُ فِيها: «حاشَ، وحَشَى».

الكواكب الدرية

تُستَعْمَلُ كذلك عندَ المازنيِّ والمبرِّدِ والأخفَشِ والزَّجاجِ والجَرميِّ والفَرَّاءِ، وذهبَ سِيبويهِ وأكثرُ البَصريِّينَ إلى أنَّها حرفُ جرٍّ مُطلَقاً، وذهبَ جُمهورُ الكوفِيِّينَ إلى أنَّها فعلٌ دائماً، (ويُقالُ فِيها: حاشَ) بِحذفِ الألفِ الأخيرةِ، (وحَشَى) بحذفِ الألفِ الأُولى، كذا قالَ المصنِّفُ تَبَعاً لابنِ هشامٍ في «الأوضحِ»، وابنِ مالكٍ في «الألفيَّةِ»، قالَ بَعضُهم: وظاهِرُه أنَّ هاتَينِ اللُّغتينِ في «حَاشَا» الاستِثنائيَّةِ، وليسَ كذلك، إنَّما هو في «حاشَا» التي هي اسمٌ لِلتَّنزيهِ، قاله أبو حيَّان، ولكنْ قالَ المُراديُّ في «الجَنى الدَّاني»: في «حَاشَا» الاستثنائيَّةِ لُغتانِ: «حاشا» بإثباتِ الأَلِفَينِ، و«حَشَى» بحذفِ الألفِ الأُولى كقولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

حَشَى رَهْطَ النَّبيِّ فَإنَّهم(١) ... بُحُورٌ لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ(٢)

قالَ: وأمَّا التَّنزيهيَّةُ ففِيها ثَلاثُ لغاتٍ: هاتانِ المَذكورتانِ، و«حاشَ» بحذفِ الألفِ الثَّانيةِ، وزادَ في «التَّسهيلِ»: «حاشْ» بإسكانِ الشِّينِ، وقد قُرِئَ بالأربعِ اللُّغاتِ في ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾: قرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ بإثباتِ الألفِ الثَّانيةِ، وقرأَ باقي السَّبعة: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾

---

(١) كذا في الطَّبعاتِ الثلاثِ، والبيتُ حينَئذٍ مكسورٌ كما يَظهر بمجرَّد إنشادِه، وقد نبَّهت إحدى تِلك الطَّبَعات إلى ذلك فجاء فيها: الشطرُ الأول ناقص. اهـ مُصححه. والصوابُ: فإنَّ منهم بُحوراً. . . إلخ، وهو الواقعُ في «الجنَى الداني» (ص٥٦٧) وغيرِه.

(٢) **البيت**: أنشَده الفرَّاء ولم يُنسَب إلى أحدٍ.

اللغة: (حشَى): لغةٌ في (حاشَا). (الرَّهطُ): اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لَفظِه، وهو ما دُونَ العَشرةِ مِن الرِّجالِ، ورَهطُ الرَّجُل: قَومُه وقَبِيلتُه الأقرَبُونَ. و(البُحُور): جمعُ بَحر، وهو الماءُ الكثير مِلحاً كان أو عذباً، سُمِّيَ بذلك لِعُمقِه واتِّساعه. و(تكديرُ الماء): تَغييرُه بما يُفسِدُه وتَعكِيرُه وتَلويثُه. و(الدِّلاءُ): جمعُ دَلو.

المعنى: الظاهرُ أنه يَستثني أصحاب النبيِّ ﷺ من شيءٍ غيرِ حَسَن فيَقُول: إنَّ فيهم أشخاصاً لا يَضرُّهم شيءٌ، كالبَحر مهما يُستقَى منه بالدِّلاء لا يَتكدَّر صَفوُه لِكَثرةِ مائِه، وفي الحديث: «إذا بَلَغ الماء قُلَّتَين لم يَحمِلِ الخبثَ» فكيف بالبَحر؟!

الإعراب: «حشَى»: حرفُ جرٍّ واستِثناء. «رهطِ»: مجرورٌ بـ(حشَى) مُضاف، «النبيِّ»: مضافٌ إليه. «فإنَّ»: الفاء: لِلتَّعليل، و(إنَّ): حرفُ توكيدٍ ونَصب. «مِنهُم»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوفٍ خبر (إنَّ) مُقدَّم. «بُحوراً»: اسمُ (إنَّ) مؤخَّر. «لا»: نافية. «تُكدِّرُها»: فعلٌ مضارع ومَفعولُه. «الدِّلاءُ»: فاعلُه. والجملةُ في محلِّ نَصب صفة (بُحوراً).

والشاهد فيه: مَجيءُ (حشَى) لغةً في (حاشَا) الَّتي يُستَثنى بِها.

فَالمُسْتَثنَى بـ«إِلَّا» يُنصَبُ إذَا كانَ الكَلامُ تامًّا مُوجَباً، والتَّامُّ هُوَ ما ذُكِرَ فِيهِ المُسْتَثنى مِنهُ، والمُوجَبُ هُوَ الَّذِي لم يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ نَفْيٌ ولا شِبْهُهُ، نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وكقَولِكَ: «قامَ القَومُ إِلَّا زَيداً»، و«خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمراً»؛ سَواءٌ كانَ الاسْتِثناءُ مُتَّصِلاً ....

الكواكب الدرية

بحذفِها، وقرأ بَعضُهم: «حشَى لله» بحذفِ الألفِ الأُولى، وقرأ الحسَنُ: «حاشْ لله» بالإسكانِ، وفيه جمعٌ بينَ ساكنينِ على غيرِ حدِّهِ، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في «الألفيَّةِ» أنَّ اللُّغاتِ الثَّلاثَ في «حاشا» الاستثنائيَّةِ[1].

ثمَّ بعدَ أنْ فرَغَ مِن ذكرِ أدواتِ الاستِثناءِ، شرعَ في بيانِ حُكمِ المستَثنى بكلٍّ منها، مُبتدِئاً بحُكمِ المستَثنى بالقِسمِ الأوَّلِ، فقالَ:

(فالمُسْتَثنَى بِـ«إِلَّا») غيرِ الصِّفةِ (يُنصَبُ) وُجوباً، (إذَا كانَ الكلامُ) قَبلَها (تامًّا) أي: غيرَ محتاجٍ لما بعدَ «إلَّا»، (مُوجَباً) بفَتحِ الجيمِ، أي: مُثبَتاً: إمَّا لفظاً ومَعنًى نحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا زَيداً»، أو معنًى فقَطْ وإنْ كانَ مَنفيًّا لفظاً، نحوُ: «ما جاءَ القَومُ رُكباناً[2] إلَّا زيداً»؛ إذ المعنى: جاءَ القومُ رُكباناً إلَّا زيداً؛ وسواءٌ تأخَّرَ المستَثنى عن المستثنَى منه، أو تَقَدَّمَ عليه.

(و) الكلامُ (التَّامُّ: هو ما ذُكِرَ فِيهِ المُستَثنَى مِنهُ، والمُوجَبُ: هو الذِي لَم يَتَقَدَّمْ علَيهِ نَفيٌ، ولا شِبهُهُ) أي: كالنَّهيِ والاستِفهامِ، (نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «شَربوا»: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿مِنْهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«شَربُوا»، ﴿إِلَّا﴾: حرفُ استِثناءٍ، ﴿قَلِيلًا﴾: مَنصوبٌ على الاستِثناءِ؛ لأنَّ ما قبله ـ وهو قولُه: ﴿فَشَرِبُواْ﴾ ـ كلامٌ تامٌّ ذُكِرَ فيه المستَثنى منه وهو الواوُ في «شَربُوا»، ومُوجَبٌ؛ لِعَدمِ تَقدُّمِ النَّفيِ أو شِبهِهِ عليه، (وكقَولِكَ: «قامَ القَومُ إلَّا زَيداً»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القومُ»: فاعلٌ، «إلَّا»: حرفُ استثناءٍ، «زيداً»: مَنصوبٌ على الاستِثناءِ؛ لأنَّ ما قبله كلامٌ تامٌّ مُوجَبٌ، (و) مِثلُهُ: («خَرَجَ النَّاسُ إلَّا عَمْراً»).

فيُنصَبُ وُجوباً المستَثنى بـ«إلَّا» إذا تَقَدَّمَهُ كلامٌ تامٌّ موجَبٌ؛ (سَواءٌ كانَ الاستِثناءُ مُتَّصِلاً)

(١) زاد المراديُّ: وقال غيرُه: إن (حاشَ) لم يُستثنَ بها، والله أعلَم.

(٢) الصوابُ كما في «الارتِشاف» و«التَّذييل والتكميل»: إلا رُكباناً، وبذلك يَستقيم الكلامُ ويُوافِق المعنى الآتي.

كَما مَثَّلْنَا، أو مُنقَطِعاً نَحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا حِماراً».

الكواكب الدرية

بأنْ كانَ المستَثنى بعضَ المستَثنَى منه (كما مَثَّلْنا)، وكقَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٢-٣]، وقَولِهِ تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾[1] [التوبة: ٤٧]؛ لأنَّ الأصلَ في الاستِثناءِ أنْ يَكونَ متَّصِلاً، وقال الفاكهيُّ تَبعاً لِغَيرِهِ: الاستِثناءُ حقيقةٌ في المتَّصلِ مجازٌ في المنقَطِعِ[2]، (أو مُنقَطِعاً) بأنْ لم يَكنِ المستَثنى بعضَ المستثنَى منه؛ سواءٌ كانَ مِن غيرِ جِنسِ ما قبلَهُ، أو مِن جِنسِهِ ولكنْ لم يُقصَدْ عَدُّه منه، ولا يكونُ المنقطِعُ إلَّا بعدَ «إلَّا، وغَير» كما قالَهُ نجمُ الأئمَّةِ الرَّضيُّ، (نَحوُ): ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١]، فإنَّ إبليسَ ليسَ بعضاً مِن الملائكةِ، وقَولِكَ: («قامَ القَومُ إلَّا حِماراً»)، وإعرابُهُ ظاهرٌ.

ولا بُدَّ في الاستِثناءِ المنقَطعِ مِن أنْ يكونَ ما قبلَ «إلَّا» دالًّا على ما بعدَها، كهذا المثالِ، ولِهَذا لا يَحسُنُ: «قامَ القومُ إلَّا ثُعباناً» كما قاله الصَّيرَفيُّ[3] وابنُ السَّرَّاجِ وابنُ مالكٍ وغيرُهم، وعِبارةُ الدَّمامينيِّ في «تَعليقِ الفرائدِ»[4]: إذا كانَ الاستِثناءُ مُنقَطِعاً، فلا بُدَّ أنْ يَكونَ الكلامُ الذي قبلَ «إلَّا» دالًّا على المستَثنى، فإنْ لم يَتناوَلْهُ بوجهٍ مِن الوُجوهِ لم يَصحَّ استِعمالُه لِعَدمِ الفائدةِ، فلا يَصِحُّ نحوُ: «صهَلتِ الخيلُ إلَّا البَعيرَ»، ولو قيلَ: «صَوَّتَتِ الخَيلُ إلَّا البَعيرَ» لجازَ؛ لأنَّ التَّصويتَ يُستَحضَرُ بذِكرِه الخَيلُ وغيرُها مِن المُصَوِّتاتِ، فكأنَّ المستثنى في تَقديرِ الدَّاخلِ فِيما قبله وإنْ لم يَكُنْ داخلاً حقيقةً، وبهذا يُعلَمُ أنَّ المنقَطِعَ بعضٌ مِن المستَثنى منه مجازاً، وذلك لأنَّه لا يَكونُ إلَّا بما يُستَحْضَرُ بِوَجهٍ. اهـ

هذا، وإنَّما وجبَ نَصبُ المستَثنى بـ«إلَّا» إذا كانَ الكلامُ السَّابقُ تامًّا موجَباً؛ لامتناعِ

---

(١) الصوابُ عدم ذِكر هذه الآية لأن الاستثناءَ فيها مُفرَّغ، وكَلامُنا في الاستِثناء التامِّ الموجب.

(٢) قال في «التَّلويح»: قد اشتَهر فيما بَينهم أنَّ الاستِثناءَ حقيقةٌ في المتَّصل، مَجازٌ في المنقَطِع، والمرادُ صِيَغُ الاستِثناء، وأما لفظُ الاستِثناءِ فحَقيقةٌ اصطِلاحيَّة في القِسمَين بِلا نِزاع. السُّجاعي نقلاً عن يس.

(٣) هو أبُو بكر مُحمَّد بن عبد الله الصَّيرفيُّ البغداديُّ، أحدُ المُتكلِّمين الفُقهاء من الشافعية، قال أبو بكرٍ القَفَّال: كان أعلَمَ الناسِ بِالأصول بعد الشافعيِّ. له كُتب، منها «البَيان في دَلائل الإعلام على أصول الأحكام» في أُصول الفقه، تُوفي سنةَ (٣٣٠هـ).

(٤) أي: أخذاً من كَلام ابنِ مالك في «شرح التَّسهيل». انظُر: (٢/ ٢٦٩).

. . . .

البَدلِ حينئِذٍ؛ لأنَّه لو جازَ وُقوعُ البَدلِ هنا لاقتَضى ذلك فَسادَ المعنى؛ لأنَّ المُبْدَلَ منه في حُكمِ السَّابقِ[1]، فلو قُلتَ: «قامَ القومُ إلَّا زيدٌ» بِالرَّفعِ على البَدَلِيَّةِ، أو: «قامَ القَومُ إلَّا حمارٌ» بالرَّفعِ أيضاً على البَدَلِيَّةِ، وقَدَّرْنا المُبْدَلَ منه الذي هو «القومُ» في حُكمِ السَّاقِطِ، كانَ تَقديرُ المعنى حينئِذٍ: «قامَ إلَّا زيدٌ، أو قامَ إلَّا حمارٌ»، وذلك لا معنًى له إلَّا بِتقديرِ زِيادةِ «إلَّا»، وهو خِلافُ الأصلِ، أو بِتَقديرِ أنَّه استثناءٌ مُفرَّغٌ، والتَّفريغُ لا يَكونُ في حالِ الإثباتِ، فتَعيَّنَ النَّصبُ.

والنَّاصبُ لِلمُستَثنى المتَّصِلِ هو «إلَّا» عندَ ابنِ مالكٍ ومَن تَبِعَهُ، وقد قِيلَ: إنَّه مَذهبُ سِيبويهِ[2]، وهو الأصَحُّ، وقيلَ: ما قبل «إلَّا» مِن فعلٍ أو شِبهِهِ بواسِطةِ «إلَّا»، وهذا القولُ قَريبٌ مِن الأوَّلِ، وإليه ذهبَ الفارسيُّ والسِّيرافيُّ.

وأمَّا المنقطِعُ فالنَّاصِبُ له عندَ سِيبويهِ ما قَبله[3]، وأكثَرُ المتأخِّرينَ لمَّا رَأوا أنَّ «إلَّا» النَّافيَةَ[4] بمعنَى «لكنَّ» قالُوا: هي النَّاصبةُ له نَصْبَ «لكنَّ» لِلأسماءِ، وخَبرُها مَحذوفٌ في الغالبِ تَقديرُه في المثالِ المتقدِّمِ: «قامَ القَومُ لكنَّ حِماراً لم يَقُمْ»، ومِن هذا يُعلَمُ أنَّ «إلَّا» في الاستثناءِ المنقطِعِ تكونُ بمعنى «لكنَّ» الاستِدراكيَّةَ.

تَنبيه: ما تَقرَّرَ مِن وُجوبِ النَّصبِ في الاستِثناءِ مِن كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ - سَواءٌ أكانَ متَّصلاً أم مُنقطِعاً - هو المَشهورُ المعرُوفُ في كتبِ العَربيَّةِ، وقد سُمِعَ الرَّفعُ متى تَوفَّرتِ الشُّروطُ، كقَولِهِ ﷺ: «**الدُّنيا مَلعُونةٌ، مَلْعُونٌ ما فِيها إلَّا ذِكرُ اللهِ وما وَالاهُ، أو عالِمٌ، أو مُتَعَلِّمٌ**»[5]،

---

(١) الذي في «الفَواكه» (ص٣٢٨): (في حُكم الساقط)، وهو الصوابُ، ويُؤيِّدُه كلامُ الشارح الآتي.

(٢) قال أبو حيانَ: وكلام سيبَويه يدلُّ على أنَّ الناصب هو الجُملةُ بِوَساطة (إلا) كما نسَبَه الجَماعةُ إليه.

(٣) أي: مِن الكلام، والذي قبلَه مِن الكلام هو الجُملةُ.

(٤) في هامِش الأصْل: هذه تَسمية غريبة لـ(إلا) الاستِثنائية. اهـ مُصححه.

(٥) أخرجَه التِّرمذي (٢٣٢٢) من حَديثِ أبي هُريرةَ ﷺ وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب، قال الطِّيبي رَحمه الله: هو في «جامِع التِّرمذي» هكذا: «وما والاه وعالِمٌ أو مُتَعلِّمٌ» بِالرفع، وكذا في «جامِع الأصول» إلا أنَّ بَدلَ (أو) فيه الواو، وفي «سُنَن ابنِ ماجَه»: «أو عالِماً أو مُتعلِّماً» بِالنصب مع (أو) مُكرَّراً، والنصبُ في القَرائنِ الثلاثِ هو الظاهرُ، والرفعُ فيها على التَّأويل، كأنه قيل: الدُّنيا مَذمومةٌ لا يُحمَدُ فيها إلا ذكرُ الله وعالِمٌ ومُتعلِّمٌ. اهـ

وإنْ كانَ الكَلامُ تامًّا غَيرَ مُوجَبٍ جازَ في المُسْتَثنَى البَدَلُ ....

الكواكب الدرية

وقولِهِ ﷺ: «كُلُّ أُمَّتي مُعافًى إِلَّا المُجَاهِرُونَ»[1]، وقُرِئَ[2]: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بالرَّفعِ، فقيلَ: المَرفوعُ في جميعِ ذلك بدلُ بعضٍ مِن المستَثنى منه؛ لأنَّ الإبدالَ بعدَ الكلامِ التَّامِّ الموجَبِ لُغةٌ حَكاها أبو حيَّان، وخرَّجَ عليها القِراءةَ المَذكورةَ، والأَصَحُّ أنَّ المَرفوعَ مُبتَدأٌ حُذِفَ خَبرُهُ لدَلالةِ ما قبلَهُ[3]، أي: إلَّا ذِكْرُ اللهِ... إلخ فليسَ بمَلعونٍ، وإلَّا المُجاهِرونَ ليسُوا مُعافَينَ، وإلَّا قَليلٌ مِنهم لم يَشربُوا، والجُملةُ في ذلك كلِّهِ استثناءٌ منقطِعٌ، فمَحَلُّها النَّصبُ، ومَجيءُ المستثنى جُملةً هو ما عليه ابنُ هشام تَبَعاً للفَرَّاءِ وابنِ خَروفٍ وغَيرِهما، وهو الأصَحُّ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٣-٢٤]، فـ﴿مَن﴾: مُبتدأٌ، خَبرُهُ: ﴿فَيُعَذِّبُهُ﴾، والجُملةُ استثناءٌ مُنقطعٌ[4].

(وإنْ كانَ الكَلامُ) الذي قبلَ «إلَّا» (تامًّا) أي: مَذكوراً فيه المستَثنى منهُ، (غَيرَ مُوجَبٍ) بِفَتحِ الجِيمِ، بأنْ تَقَدَّمَهُ نَفيٌ أو شِبْهُهُ: (جازَ في المُستَثنَى) مُتَّصِلاً كانَ أو مُنقطِعاً (البَدَلُ)، أي: بدلَ بعضٍ عندَ البَصريِّينَ، ولم يُصَرَّحْ معه بضَميرٍ لأنَّ قُوَّةَ تَعَلُّقِ المستَثنى [بِالمستثنى][5] منه تُغني عن الضَّميرِ غالباً، قالَه الأزهَريُّ، وحينئذٍ فيُعرَبُ إعرابَ ما قبلَهُ مِن رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ؛ نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا زيدٌ»، و«ما رأيتُ القَومَ إلَّا زيداً»، و«ما مرَرتُ بالقَومِ إلَّا زيدٍ».

وقالَ الكوفيُّونَ: إنَّه عَطفُ نَسقٍ؛ لأنَّ «إلَّا» عِندَهم مِن حُروفِ العطفِ في بابِ الاستِثناءِ خاصَّةً، وهي عندَهم بِمَنزلةِ «لا» العاطفةِ في أنَّ ما بعدَها مُخالِفٌ لما قبلَها؛ قُلتُ[6]: وكذَلك بَدَلُ البعضِ يَكونُ الثَّاني فيه مُخالِفاً للأَوَّلِ في المعنى، ألا تَرَى أنَّك إذا قُلتَ: «رأيتُ القومَ بَعضَهم»، فيكونُ قولُك أَوَّلاً: «رأيتُ القَومَ» مجازاً، ثُمَّ بَيَّنْتَ بعدَ ذلك مَن رأيتَ مِنهم.

---

(١) صدرُ حديث مُتَّفقٍ عليه، أخرجه البخاري (٦٠٦٩) ومُسلم (٧٤٨٥) مِن حَديثِ أبي هريرةَ ﷺ بلفظ: (إلا المجاهِرين)، لكنْ قال الحافظ في «الفتح»: وفي رِواية النَّسفي: «إلا المُجاهرُون» بالرفع، وعليها شَرَحَ ابنُ بطَّال وابنُ التين وقال: كذا وَقَع. اهـ.

(٢) أي: شُذوذاً، والقارئُ بذلك ابن مَسعود وأُبي والأعمش.

(٣) حَكاه أبو حيانَ في «البَحر المُحيط» في جُملة أقوالٍ أُخرى وقال: وهذه أعاريبُ مَن لم يُمعِن في النَّحو.

(٤) انظر: «شواهد التَّوضيح» لابنِ مالك (ص٩٤) فما بعدَها، و«مُغني اللَّبيب» في آخِرِ باب الجُمَل التي لها محلٌّ.

(٥) زيادةٌ من «التَّصريح» الذي يَنقُل منه الشارح يَقتَضيها المقامُ.

(٦) هذا الجوابُ حَكاه أبو حيانَ عن شيخِه الأستاذ أبي الحسَن الأُبَّذي، فالأولى إسنادُه له.

والنَّصبُ على الاسْتِثناءِ، والأَرجَحُ في المُتَّصِلِ البَدَلُ، أي: يُجعَلُ المُسْتَثنى بَدَلاً مِن المُسْتَثنَى مِنهُ، فَيَتبَعُهُ في إعرابِهِ، نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

الكواكب الدرية

(و) جازَ فيه (النَّصبُ على الاستِثناءِ)؛ لأنَّه الأصلُ، (و) لكنِ (الأرجَحُ في المُتَّصِلِ البَدَلُ)؛ لِما فيه مِن حُصولِ المشاكَلةِ بينَ المستَثنى والمستثنى منه في الإعرابِ، ثمَّ فَسَّرَ البَدَلَ بقَولِهِ: (أي: يُجعَلُ المُستَثنى بَدَلاً مِنَ المُستَثنى مِنهُ، فيَتْبَعُهُ في إعرابِهِ) على أنَّه بدلُ بعضٍ، وإنَّما تَكونُ البَدليَّةُ أرجَحَ بِشَرطِ أنْ لا يكونَ مَردوداً به كلامٌ تَضَمَّنَ معنَى الاستِثناءِ، وأنْ لا يَتراخى المستَثنى عن المستَثنى منه، وأنْ لا يَكونَ مُتقدِّماً عليه، فمِثالُ ما جمعَ الشُّروطَ (نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾)، وإعرابُه: ﴿مَا﴾: نافيةٌ، ﴿فَعَلُوهُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿قَلِيلٌ﴾: بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ، ﴿مِّنْهُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ﴿قَلِيلٌ﴾.

وليسَ في الإبدالِ ما يُخالِفُ المبدَلَ منه نَفْياً وإثباتاً إلَّا البَدلَ في الاستِثناءِ، فإنَّك إذا قُلتَ: «ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ» فقد نَفَيتَ القيامَ عن «أحدٌ»، وأَثْبَتَّهُ لـ«زيد»، وهو بدلٌ منه.

وإذا تَعذَّرَ الإبدالُ مِن اللَّفظِ لِمانعٍ أُبْدِلَ مِن المحلِّ، نحوُ: «لا أحدَ فيها إلَّا عَمْرٌو»، و«ما زاد[1] شيئاً إلَّا شيءٌ لا يُعبَأُ به»؛ لأنَّ «ما» و«لا» لا يُقدَّرانِ عامِلتَينِ بعدَ «إلَّا»؛ لأنَّهما عَمِلَتَا للنَّفيِ، وقد انتقضَ النَّفيُ بـ«إلَّا»، ومِثلُ ذلك: «ما جاءَني مِن أحدٍ إلَّا أبوك» بالرَّفعِ على أنَّه بدلُ بَعضٍ مِن محلِّ «أحدٍ»؛ لأنَّه فاعلٌ، و«مِن» زائدةٌ، ويَمتنِعُ خَفضُهُ على اللَّفظِ؛ لأنَّ البَدَلَ في نِيَّةِ تَكرارِ العامِلِ، فيكونُ التَّقديرُ: «جاءَني مِن أبيكَ»، فيَلزَمُ عليه زيادةُ «مِن» في الإثباتِ وفي المَعرفةِ، وكِلاهما مُمتَنِعٌ عندَ الجُمهورِ.

وقد يُبدَلُ مِن المَحذُوفِ كقَولِ «المُلحَةِ»: [الرجز]

تَقولُ: ما المَفخَرُ إلَّا الكَرَمُ   وهل مَحَلُّ الأَمنِ إلَّا الحَرَمُ؟

أي: ما الفخرُ شيءٌ إلَّا الكرمُ، وهل مَحلُّ الأمنِ مكانٌ إلَّا الحَرَمُ؛ لأنَّه مثَّلَ به للإبدالِ، لا لِلتَّفريغِ.

---

(١) كذا في الأصل، والصوابُ: ما زيدٌ.

والمُرادُ بِشِبْهِ النَّفيِ النَّهْيُ، نَحوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]،

الكواكب الدرية

تَنبيه: قالَ الرَّضيُّ وجماعةٌ: ومِن شَرطِ هذا البَدَلِ ـ أي: الواقعِ في بابِ الاستِثناءِ ـ أنْ يكونَ بعدَ «إلَّا»، وأنْ يَكونَ مُتَّصِلاً، ومُؤخَّراً عن المستَثنى منه، وأنْ يكونَ غيرَ مَردودٍ به كلامٌ يَتَضَمَّنُ الاستِثناءَ، وأنْ لا يَتَراخى المستَثنى عن المستَثنى منه، فخَرجَ بقولِهِ: (وأنْ يَكونَ غيرَ مَردودٍ به كلامٌ... إلخ): ما رُدَّ به كلامٌ نحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا زَيداً» بالنَّصبِ وُجوباً رَدًّا على مَن قالَ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً»؛ قَصْداً لِلتَّطابُقِ بينَ الكلامَينِ، ولا يَجوزُ الإبدالُ.

وخَرجَ المتراخِي عن المستَثنَى منه نحوُ: «ما جاءَني أحدٌ حينَ كنتُ جالِساً هنا إلَّا زَيداً»، فإنَّ البَدَلَ فيه غيرُ مُختارٍ؛ لأنَّ البَدَلَ إنَّما يُختارُ لِقَصْدِ التَّطابُقِ بَينَه وبينَ المستَثنى منه، ومع التَّراخي لا يَظهرُ التَّطابقُ.

(والمُرادُ بِشِبهِ النَّفيِ) ما هو نَفيٌ في المعنى وإنْ كانَ مُثبَتاً في اللَّفظِ، فدَخلَ في ذلك نحوُ: «القَومُ غيرُ قائِمينَ إلَّا زيدٌ»، و«قَلَّ رَجلٌ يَقُولُه إلَّا زيدٌ»، فـ«قَلَّ»: فعلٌ ماضٍ جامدٌ معناه النَّفيُ، أي: لا رجلَ يَقولُهُ إلَّا زيدٌ، و«رجلٌ»: فاعلُه، وجُملةُ «يَقولُهُ» صفةٌ لـ«رجلٌ»، و«زيدٌ»: بدلٌ مِن «رجلٌ»، أو مِن ضَميرِهِ المُستترِ في «يَقولُهُ»، و«قَلَّما يَقولُهُ أحدٌ إلَّا زيدٌ»، فـ«قلَّ»: فعلٌ ماضٍ، و«ما»: كافَّةٌ له عن الفاعلِ على الصَّحيحِ، وجُملةُ «يَقولُهُ أَحدٌ» جُملةٌ مُستَأنَفَةٌ، و«زيدٌ»: بدلٌ مِن «أَحدٌ»، ودخلَ في ذلكَ الشَّرطُ المُشْرَبُ معنى النَّفيِ والامتِناعِ بـ«لَولا»[1] و«لو»[2]؛ لأنَّ النَّفيَ مِن لازمِهِما، و(النَّهيُ نَحوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾) بالرَّفعِ في قراءةِ أبي عَمْرٍو وابنِ كثيرٍ، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، ﴿يَلْتَفِتْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جَزْمِهِ سكونُ آخِرِهِ، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأنَّه في الأصلِ نَعتٌ له، فلمَّا قُدِّمَ عليه نُصِبَ على الحالِ على القاعِدةِ المقرَّرةِ مِن أنَّ نعتَ النَّكرةِ إذا تَقدَّمَ عليها نُصِبَ على الحالِ، ﴿أَحَدٌ﴾: فاعلٌ لـ﴿يَلْتَفِتْ﴾، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصرٍ، و«امرأةُ»: بدلٌ مِن ﴿أَحَدٌ﴾ بدلَ بعضٍ مِن كلٍّ،

---

(١) في مِثل قَوله تَعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾؛ لأنَّ تَقديرَه: ما آمَنَ أهلُ قَرية إلا قوم يُونس.

(٢) في مثلِ قَوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾؛ لأنَّ تقديرَه: ما فِيهما آلهةٌ إلا الله.

والاسْتِفهامُ نَحوُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

الكواكب الدرية

والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وسيأتي توجيهُ قراءةِ النَّصبِ التي قرأَ بها أكثرُ القُرَّاءِ؛ **(والاستِفهامُ)** أي: الإنكاريُّ؛ لأنَّه الذي في مَعنى النَّفيِ، **(نَحوُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾)** بالرَّفعِ في قراءةِ الجَميعِ، **وإعرابُه:** «مَن»: اسمُ استفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَقْنَطُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، ﴿مِن رَّحْمَةِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، و«ربِّ»: مُضافٌ إليه، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿إِلَّآ﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿ٱلضَّآلُّونَ﴾: بدلٌ مِن فاعلِ ﴿يَقْنَطُ﴾ المُستتِرِ بدلَ بَعضٍ مِن كلٍّ، ولم يُؤْتَ معه بضميرٍ لأنَّ قوَّةَ تَعلُّقِ المستَثنى بالمستَثنى منه تُغني عن الضَّميرِ كما قالَهُ الفاكهيُّ وابنُ عَنقاء والعِصاميُّ وغيرُهم، قالَ ابنُ عَنقاء: ويَجوزُ أنْ يَكونَ قولُه: ﴿إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ استِثناءً مُفرَّغاً في الفاعلِ، فلا ضميرَ في ﴿يَقْنَطُ﴾، والرَّابطُ بالمُبتدإِ الهاءُ مِن ﴿رَبِّهِۦٓ﴾. اهـ و«القُنوطُ»: اليأسُ مِن رَحمةِ اللهِ، وفي «القاموسِ»: قَنَطَ كـ«نَصرَ وضَرَبَ وحَسِبَ وكَرُمَ» قُنُوطاً بالضَّمِّ، وكـ«فَرِحَ» قَنَطاً وقَناطَةً: يَئِسَ، فهو: قَنِطٌ كفَرِحٍ. اهـ[1]، والضَّالُّونَ: هُم الكافِرون باللهِ تعالى.

تَنبيه: لم يَذكُرِ المصنِّفُ حُكمَ ما إذا قُدِّمَ المستَثنى على المستَثنى منه، وقد ذَكَرَ غيرُه أنَّه إذا قُدِّمَ المستَثنى على المستَثنى منه وجبَ النَّصبُ في المتَّصلِ والمنقَطِعِ، المُوجَبِ وغيرِه؛ لتَعذُّرِ البَدَلِ[2] نحوُ قولِهِ: [الطويل]

وما لِيَ إلَّا آلَ أحمَدَ شِيعَةٌ ... وما لِيَ إلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذهَبُ[3]

---

(١) أي: باختِصار؛ إذ أسقَط الشارح لُغتَين مفرَّعتَين على بَعضِ اللُّغات السابقة، وهو غير جيِّد مع عدم الإشارة له.

(٢) أي: لأنَّ التابع لا يَتقدَّم على المَتبوع.

(٣) **البيت:** لِلكُمَيتِ بن زَيد الأَسَدي، مِن قَصيدة له هاشميَّة يَمدَح فيها آلَ الرسول ﷺ.

اللغة: (شِيعة): أنصارٌ وأعوان. (مَذهبَ الحق): يُروَى في مَكانه: (مَشْعبَ الحق)، والمرادُ الطَّريق الذي يَعتقِد أنه طريقُ الحَقِّ.

المعنى: يقولُ: ليس لي ظَهير ولا نَصير يَأخذ بيَدِي إلَّا آلُ النَّبي ﷺ وقَرابتُه الأدنَونَ، وليس لي مَقصِد أقصدُه ولا طريقةٌ إلَّا مَقصِدُ أهلِ الحقِّ وطَريقَتهم التي هي الطَّريقة المُثلى، والصراطُ المُستَقيم الذي لا اعوِجاجَ فيه. «فتح رَبِّ البرية» بتَصرُّف.

=

والنَّصْبُ في المُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، قُرِئَ بِهِ في السَّبْعِ في ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾.

الكواكب الدرية

(والنَّصْبُ في المُستَثنَى المُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ) أي: ليس بِرَديءٍ، بل هو فَصيحٌ، وإنْ كانَ الإتباعُ أجوَدَ منه، وقد (قُرِئَ بِهِ في السَّبعِ في ﴿قَلِيلٌ﴾) مِن قَولِهِ تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، فقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ بالنَّصبِ على الاستِثناءِ، (و) في (﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾) في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾، فقرأَ غيرُ أبي عَمْرٍو وابنِ كثيرٍ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ بالنَّصبِ على أنَّه مُستثنًى مِن ﴿أَحَدٌ﴾، وقيل: مِن «أهلِكَ» في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، لكنِ استُشكِلَ هذا بأنَّ ذلك يَمنَعُ مِن الإسراءِ بها، وقد أُسرِيَ بها، كذا قال الفاكهيُّ[1]، وقالَ غيرُه: لمَّا رَأى صاحبُ «الكشَّافِ» أكثرَ القُرَّاءِ على النَّصبِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ قالَ: إنَّه على قراءةِ النَّصبِ مُستَثنًى مِن قولِهِ تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، لا مِن ﴿أَحَدٌ﴾ والرَّفعُ[2] على الإبدالِ مِن ﴿أَحَدٌ﴾؛ وما قيلَ مِن أنَّ فيه تَناقُضاً على هاتَينِ القِراءَتَينِ؛ لأنَّه على تَقديرِ النَّصبِ يَقتَضي أنْ يَكونَ غيرَ مُسْرًى بها، وعلى تَقديرِ الرَّفعِ يَقتَضِي أنْ يَكونَ مُسْرًى بها، مدفوعٌ بأنَّ الإسراءَ مُقيَّدٌ بعدمِ الالتفاتِ، والمعنَى: أَسْرِ بأهلِكَ إسراءً لا التِفاتَ فيه، إلَّا امرأتَكَ فأَسْرِ بها إسراءً مع الالتِفاتِ. اهـ، وفي «حَواشي الكَرْخِيِّ[3] على الجَلالَينِ»:

= **الإعراب**: «ما»: نافيَة. «ليَ»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم. «إلَّا»: حرفُ استِثناء. «آلَ»: مُستثنى تَقدَّم على المستَثنى منه، مَنصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مُضافٌ، و«أحمدَ»: مُضافٌ إليه مَجرور بِالفتحة لِلعَلَميَّة ووَزنِ الفعل. «شِيعةٌ»: مُبتدأ مؤخَّر، وهو المستَثنى منه. وإعرابُ الشَّطر الثاني ـ وهو «وما لي إلا مَذهبَ الحقِّ مَذهَب» ـ كإعراب الشطرِ السابِق، إلا أنَّ المضاف إليه فيهِ مجرورٌ بِالكسرة الظاهرة.

والشاهد: في قَوله: (إلا آلَ أحمدَ) وقَولِه: (إلَّا مَذهبَ الحقِّ)، حيث نَصب المستثنى في الموضعَينِ وُجوباً لأنَّه تَقدَّم على المستَثنى منه فامتَنَع البدلُ، وأصلُ نَظمِ البَيت: وما لي شِيعةٌ إلا آلَ أحمدَ، وما لي مَذهبٌ إلَّا مَذهبَ الحقِّ. وفي «السُّجاعي على شَرح القَطر»: قيل: هذا البيتُ مُشكِلٌ؛ لأنَّ العامِلَ في (شِيعة) هو الابتداء، وهو لا يَعمَلُ في المستَثنَى، وإنَّما هو مُستَثنًى مِن الضمير الذي في الجارِّ والمَجرور، فلم يَتقدَّمِ المُستثنى، وردَّه المصنِّفُ بأنَّ الأرجحَ جَعلُ (شِيعة) فاعلاً لاعتِمادِ الظَّرف.

(١) «الفواكه الجنية» (ص٣٣٠).

(٢) أي: والحالُ أن الرفعَ... إلخ.

(٣) هو مُحمَّد بن محمد الكَرخي، بدرُ الدِّين، فَقيه عارفٌ بالتفسير، اشتَهر بمصر وتُوفي فيها سنةَ (١٠٠٦هـ)، له «مَجمع البَحرَين ومَطلع البَدرَين» حاشيةٌ على «تفسير الجَلالَين».

وإنْ كانَ الاسْتِثناءُ مُنقَطِعاً فالحِجازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ، نَحوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ ويُجِيزُونَ الإتباعَ، نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا حِماراً، وإلَّا حِمارٌ».

الكواكب الدرية

قولُه: وفي قراءةٍ ـ أي: سَبعِيَّةٍ ـ بالنَّصبِ استثناءً مِن الأهلِ، أي: إلَّا امرأتَكَ فلا تَسْرِ بها، وخَلِّفْها مع قَومِها؛ لأنَّ هَواها إليهم، ويُصيبُها العذابُ مَعهُم، فهو استثناءٌ مِن الإسراءِ بها، فتكونُ[(١)] مِن مُوجَبٍ، وضُعِّفَ معنًى؛ إذ يَلزَمُ أنْ لا يَكونَ أُسْرِيَ بها، والالتفاتُ يُؤذِنُ بكونِها سَرَتْ مَعهم، وأُجيبَ بأنَّه لم يَسْرِ بها هو، بل تَبِعَتْهُم هي، أو هو مُستثنًى مِن ﴿أَحَدٌ﴾ كقوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦].

(وإنْ كانَ الاستِثْناءُ مُنقَطِعاً فالحِجازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ) أي: على الاستثناءِ، وهو اللُّغةُ العُليا، وبها جاءَ التَّنزيلُ، (نَحوُ) قِراءةِ السَّبعةِ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠]، وقَولِهِ تعالى: (﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾)، وإعرابُه: ﴿مَا﴾: نافيةٌ، ﴿لَهُم﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿بِهِۦ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ[(٢)]، ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾: ﴿مِنْ﴾: زائدةٌ، ويُقالُ لها: صلةٌ أدباً، ﴿عِلْمٍ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ، ﴿إِلَّا﴾: حرفُ استثناءٍ، ﴿ٱتِّبَاعَ﴾: مَنصوبٌ على الاستِثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلظَّنِّ﴾: مُضافٌ إليه.

(وتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ) أي: النَّصبَ، (ويُجِيزُونَ الإتباعَ) على جَعلِ المستثنى بَدَلاً مِن المستَثنى مِنه، (نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا حِماراً») بِالنَّصبِ على الاستثناءِ، (و«إلَّا حِمارٌ») بِالرَّفعِ على أنَّه بدلٌ مِن «القَومُ»، وصحَّ جعلُه بَدَلاً مِن المستَثنى مِنه مع أنَّه ليس بَعضاً منه كما يَقتَضيهِ كونُه مُنقَطِعاً؛ لأنَّه بَعضٌ منه على سَبيلِ المجازِ، بأنْ يُتَخَيَّلَ فيه العُمومُ. قاله أبو حيَّان، وقد أشارَ لِلجوابِ المَذكورِ الشَّارحُ الفاكهيُّ بقَولِهِ: ويَقرَؤونَ ـ يَعني بني تَميمٍ ـ:

(١) الأولى: (فيكون) بالتذكير كما هي عِبارة الكرخي، أي: فيكون الاستِثناءُ.

(٢) أي: مِن الضَّمير المستكِنّ في الخبر، والعاملُ فيها الاستِقرارُ المقدَّر، أو مِن (عِلم) وإن كان نكرةً لِتَقدُّمها عليه ولاعتمادِه على نَفي. السَّمين.

. . . .

الكواكب الدرية

﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ بالرَّفعِ على أنَّه بدلٌ مِن العِلمِ باعتبارِ المحلِّ بدلَ بعضٍ؛ تنزيلاً لِما ليسَ مِن الجِنسِ مَنزلةَ الجِنسِ(١).

لكنْ محلُّ جوازِ الوَجهينِ حيثُ أمكَنَ تَسلُّطُ العاملِ على المستَثنى، أي: إنْ صحَّ ـ أي: مِن حيثُ المعنى ـ جَعلُ الاستثناءِ مُفرَّغاً، كقولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

وبَلدَةٍ ليسَ بها أَنيسُ إلَّا اليَعافيرُ وإلَّا العِيسُ(٢)

فأَبدلَ «اليَعافيرُ، والعِيسُ» مِن «الأنيس»؛ لأنَّه لو قيلَ: «ليس بها إلَّا اليَعافيرُ وإلَّا العِيسُ» لَناسَبَ المقامَ.

فإنْ لم يُمكِنْ تَسليطُ العاملِ على المستَثنى، وجبَ النَّصبُ إجماعاً، نحوُ: «ما زادَ هذا المالُ إلَّا ما نَقصَ»، فـ«إلَّا»: حرفُ استِثناءٍ، و«ما»: مصدريَّةٌ، و«نقصَ»: فعلٌ ماضٍ، والمصدرُ المنسَبِكُ مِن ذلك مَنصوبٌ على الاستثناءِ، ولا يَصِحُّ تَقديرُهما في محلِّ رفعٍ على الإبدالِ مِن الفاعلِ؛ إذ لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «ما زاد إلَّا النَّقصُ»، بل التَّقديرُ الذي يَستَقيمُ به

---

(١) «الفواكه»: (ص٣٣١).

(٢) البيت: لجِران العَود.

اللغة: (البَلدةُ): القِطعةُ من الأرض، ومُطلَقُ الأرضِ. (الأَنِيس): مَن يُؤنَس به مِن الناس. (اليَعافير): جمعُ يَعْفُور وهو الظَّبيُ الأعفَر ـ أي: الذي لونه لَونُ العَفَر وهو التُّرابُ ـ ووَلَدُ البَقرة الوحشيَّة أيضاً. (العِيس): الإبل البِيض يُخالط بياضَها شُقرة.

المعنى: رُبَّ بَلدةٍ بَلغتُها، فوَجدتُها خاليةً من الناس، وليس فيها إلَّا الظِّباءُ والإبلُ البِيض.

الإعراب: «وبَلدةٍ»: الواو: واو (رُبَّ)، (بَلدة): مبتدأ مرفوع بضمة مُقدَّرة مَنع ظهورَها اشتغال المحل بحركة حرفِ الجرِّ الزائد. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «بها»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبره. «أنيسُ»: اسم (ليس) مؤخَّر. و(ليس) ومَعمولاها صفةٌ لـ(بَلدة)، فهي في محلِّ رفعٍ أو جر، وخبرُ المبتدأ مَحذوف، وتقديرُ الكلام: سَكنتُها، أو جُبتُها. «إلَّا»: حرفُ استِثناء. «اليَعافير»: بدلٌ من (أنِيس). «وإلَّا»: الواو عاطفة، (إلَّا): زائدةٌ مُؤكِّدةٌ لِلأُولى. «العِيسُ»: مَعطوف على (اليَعافير).

والشاهد: قَولُه: (ليس بها أنيسٌ إلَّا اليعافيرُ)؛ حيث رَفع ما بعد (إلَّا) وهو (اليَعافيرُ) على البَدلِ مِمَّا قبلها مع أنه ليس من جِنسِه؛ لِصِحَّة تَسلُّطِ العاملِ على المُستثنى، وذلك على لُغة بَني تَميمٍ، وأمَّا الحِجازيُّونَ فيُوجِبُونَ النَّصبَ في مِثلِ هذَا على الاستِثناءِ المُنقَطِع.

وإنْ كانَ الكَلامُ ناقِصاً ـ وهُوَ الَّذِي لم يُذْكَرْ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنهُ، ويُسَمَّى اسْتِثناءً مُفَرَّغاً ـ كانَ المُسْتَثنى على حَسَبِ العَوامِلِ، فيُعْطَى ما يَسْتَحِقُّهُ لَو لم تُوجَدْ «إلَّا»، وشَرْطُهُ كَونُ الكَلامِ غَيرَ إِيجابٍ، ....

الكواكب الدرية

الكلامُ أنْ يُقالَ: «ما زادَ هذا المالُ لَكِنْ نَقَصَ»، وكذا كلُّ استثناءٍ مُنقطعٍ يُقدَّرُ بـ«لكنَّ» كما قاله البَصريُّونَ؛ والكوفيُّونَ يُقدِّرونَهُ بـ«سِوى»، وما قدَّرهُ البَصريُّونَ أولى؛ لأنَّ الاستثناءَ المنقَطِعَ لِلاستِدراكِ، ودَفعِ تَوَهُّمِ دُخولِ المستَثنى في الحُكمِ السَّابقِ، و«سِوى» لا يُفيدُ الاستِدراكَ، بِخلافِ «لكنَّ» فإنَّها مَوضوعةٌ له.

وقد سَلكَ المفسِّرونَ طريقةَ البَصريِّينَ، فتَراهُم عندَ وُقوعِ الاستثناءِ مُنقَطِعاً يُقدِّرون بعدَها «لكنْ» كقَولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ...﴾ [النمل: ١٠-١١] الآيةَ، وقولِهِ تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾ [مريم: ٦٢]، أي: لكنَّ مَن ظلمَ، ولَكنَّ سلاماً؛ لأنَّ الاستِثناءَ في الآيتَينِ مُنقَطعٌ.

(وإنْ كانَ الكَلامُ) أي: الذي قبلَ «إلَّا» (ناقِصاً) أي: غيرَ مُكتَفٍ بِنَفسِهِ، (وهو الَّذي لَم يُذكَرْ فِيهِ المُستَثنَى مِنهُ) أي: مع نِيَّتِهِ، (ويُسَمَّى: استِثناءً مُفرَّغاً) بتشديدِ الرَّاءِ المَفتوحةِ، سُمِّيَ بذلكَ تَسميةً له بِاسمِ عامِلِهِ؛ لأنَّ ما قبلَ «إلَّا» قد تَفرَّغَ لِلعملِ فِيما بَعدَها، (كانَ المُسْتَثنَى) حِينئذٍ (على حَسَبِ) ـ بفتحِ السِّين وإسكانِها[١] ـ (العَوامِلِ) المُقتَضِيَةِ له، أي: الطَّالبةِ لِلعَملِ فيه، ولا يَبقى لِكلمةِ «إلَّا» الاستثنائيَّةِ عَملٌ في المستثنى، بل العملُ فيه لِما قَبلَها، (فيُعطَى) ذلكَ الاسمُ المُستَثنى مِن وُجوهِ الإعرابِ (ما يَستَحِقُّهُ لَو لم تُوجَدْ «إلَّا»): فإنْ كانَ ما قَبلَها يَطلُبُ مَرفوعاً رُفِعَ ما بعدَها.نحوُ: «ما قامَ إلَّا زيدٌ»، وإنْ كانَ يَطلُبُ مَنصوباً لفظاً نُصِبَ ما بعدَها نحوُ: «ما رأيتُ إلَّا زيداً»، وإنْ كانَ يَطلُبُ منصوباً مَحلًّا جُرَّ بجارٍّ يَتَعَلَّقُ به نحوُ: «ما مَررتُ إلَّا بزيدٍ».

(وشَرْطُهُ) عِندَ النُّحاةِ (كَونُ الكَلامِ غَيرَ إِيجابٍ) بأنْ يَشتَمِلَ على نَفيٍ أو شِبهِهِ؛ لأنَّه لا يَتأتَّى التَّفريغُ في الإيجابِ؛ لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى.إبطالِ الاستِثناءِ، فلا تَقولُ: «رأيتُ إلَّا زيداً»؛ لأنَّه يَلزَمُ منه أنَّكَ رأيتَ جميعَ النَّاسِ إلَّا زَيداً، وذلك مُحالٌ عادَةً، ووَجْهُ لُزومِ ما ذكرَ

---

(١) المعروفُ فيه التَّحريك، قالوا: وقد يُسكَّن في ضَرُورة الشعرِ.

نَحوُ: «ما قامَ إلَّا زَيدٌ، وما رَأيتُ إلَّا زَيداً، وما مَرَرْتُ إلَّا بِزَيدٍ»، وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، ......

الكواكب الدرية

أنَّ الاستِثناءَ المُفرَّغَ يُقدَّرُ فيه الاستثناءُ مِن اسم عامٍّ مَحذوفٍ، فتَقديرُ «ما قامَ إلَّا زيدٌ»: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ، وعلى هذا فَقِسْ، فلا يَصِحُّ التَّفريغُ في الإيجابِ؛ لأنَّكَ لو قُلتَ: «رأيتُ إلَّا زيداً» يَكونُ التَّقديرُ: رأيتُ جميعَ النَّاسِ إلَّا زيداً، وذلك غيرُ صحيحٍ، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، فحُمِلَ «يأبى» في إفادةِ النَّفيِ على «لا يُريدُ»؛ لأنَّ مَعناهما النَّفيُ، فهما بِمعنًى واحدٍ، فكأنَّه قال: لا يُريدُ اللهُ إلَّا أنْ يُتِمَّ نورَهُ[١]، وقد مرَّ أنَّه لا فرقَ بينَ أنْ يَكونَ النَّفيُ في اللَّفظِ أو في المعنَى.

وقد يَقَعُ في الإيجابِ عندَ وُجودِ قَرينةٍ تَدُلُّ على أنَّ المرادَ بالمستَثنى مِنه بَعضٌ مُعيَّنٌ يَدخُلُ فيه المستَثنى قَطْعاً، كـ«قرَأتُ إلَّا يومَ الجُمعةِ»، أي: «قرَأتُ كلَّ أيَّامِ الأُسبوعِ إلَّا يومَ الجُمعةِ»، وهذا معنًى صَحيحٌ. (**نَحوُ: «ما قامَ إلَّا زَيدٌ»**)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «إلَّا»: أداةُ حَصرٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (**و«ما رَأيتُ إلَّا زَيداً»**)، فـ«إلَّا» فيه أداةُ حصرٍ، و«زيداً»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (**و«ما مَرَرْتُ إلَّا بِزَيدٍ»**)، فـ«إلَّا»: أداةُ حصرٍ، «بزيدٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«مررتُ»، وهَذه الأمثِلةُ الثَّلاثةُ للنَّفيِ، وأشار إليه بِمثالٍ مِن القرآنِ فقالَ:

(**وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾**)، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «ما»: نافيةٌ، ﴿مُحَمَّدٌ﴾: مُبتدأٌ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصرٍ، ﴿رَسُولٌ﴾: خبرُ المُبتَدأ، ولا يَجوزُ إعمالُ «ما» هنا عَمَلَ «ليسَ»؛ لِبُطلانِ عملِها بـ«إلَّا»، وتَقديرُ الكلامِ: وما محمَّدٌ مخالِفٌ لسائرِ الرُّسلِ إلَّا رَسولٌ قد خَلَتْ مِن قبلِهِ الرُّسلُ، فسَيَخلُو هو كما خَلَوا، ويَموتُ كما ماتُوا.

(**﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾**)، هذا المثالُ والذي بعدَه لِلنَّهيِ، **وإعرابُه**: «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَقُولُوا﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿عَلَى اللَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[٢]،

---

(١) في طبعة: (إلا أن لا يتم نوره)، وهو خطأ.

(٢) مُتعلق بـ﴿تقُولُوا﴾.

﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

الكواكب الدرية

﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿ٱلۡحَقَّ﴾: مَفعولٌ به لـ﴿تَقُولُواْ﴾ لِتضمُّنِهِ معنى ما يَنصِبُهُ القَولُ، وقيلَ: إنَّه نعتُ مَصدرٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: ولا تَقولُوا على اللهِ إلَّا القَولَ الحقَّ، قال السَّمينُ: وهذا الثَّاني قَريبٌ في المعنى مِن الأوَّلِ. اهـ

(﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾)، **وإعرابُه**: «لا»: ناهيةٌ، ﴿تُجَٰدِلُوٓاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جَزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿أَهۡلَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾: مُضافٌ إليهِ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿بِٱلَّتِي﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، «الَّتي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالباءِ، ﴿هِيَ﴾: ضميرٌ منفصِلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿أَحۡسَنُ﴾: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ ﴿هِيَ﴾، فما بعدَ «إلَّا» في هذا المثالِ إنَّما جُرَّ بالباءِ لأنَّ ما قبلَها يَطلُبُ مَجروراً. ومعنى الآيةِ: ولا تُجادِلُوا مَعاشرَ المؤمنينَ[1] أهلَ الكتابَ إلَّا بالمجادَلَةِ التي هي أَحسَنُ، كالدُّعاءِ إلى اللهِ بآياتِهِ، والتَّنبيهِ على حُجَجِهِ، قالهُ المَحلِّيُّ في «تَفسيرِهِ»[2].

ومِثالُ الاستفهامِ: ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

تَنبيه: الاستِثناءُ المُفرَّغُ مِن قَبيلِ المتَّصِلِ، ويكونُ في الظُّروفِ نحوُ: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوۡ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، والمصادرِ نحوُ: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾ [الجاثية: ٣٢]، والأحوالِ نحوُ: «ما جاءَني زيدٌ إلَّا وغُلامُهُ راكبٌ»، ولا يَأتي في المَفعولِ معه، فلا يُقالُ: «لا تَسِرْ إلَّا والنِّيلَ»، وذلك لأنَّ ما بعدَ «إلَّا» مُنفصِلٌ مِن حيثُ المعنى عمَّا قبلَهُ؛ لِمُخالفتِهِ لها نَفياً وإثباتاً، والواوُ أيضاً مُؤذِنَةٌ بنَوعٍ مِن الانفصالِ[3]، وأمَّا التَّوابعُ فإنَّما يَقعُ التَّفريغُ منها في البَدَلِ دُونَ عطفِ النَّسَقِ، وعَطفِ البيانِ، والتَّأكيدِ، وكذا النَّعتُ، ففِي «المغني» لابنِ هشامٍ: فلا يَجوزُ التَّفريغُ في الصِّفاتِ، وأجازهُ الزَّمخشَريُّ وأبو البَقاءِ، قال: وكلامُ النَّحويِّينَ يُخالِفُ ذَلك.

---

(١) أي: يا مَعاشر المؤمِنين. ولو صرَّح بحرف النداء لَكان أفضلَ.

(٢) أي: «تفسير الجلالَين».

(٣) أي: فاستُهجِنَ عَملُ الفعل مع حرفَين مُؤذِنَينِ بِالفصل. «المنهَل الصافي».

والمُسْتَثنَى بِـ«غيرٍ» و«سِوًى» بِلُغاتِها مَجرُورٌ بِالإضافةِ، ويُعرَبُ «غيرٌ» وسِوًى» بِما يَسْتَحِقُّهُ المُسْتَثنَى بِـ«إلَّا»؛ فيَجِبُ نَصْبُهُما في نَحوِ: «قامُوا غَيرَ زَيدٍ، ....

الكواكب الدرية

وجَميعُ ما ذُكِرَ مَشرُوطٌ بسَبقِ نفيٍ أو شِبهِهِ ممَّا مرَّ، وقد يُحذَفُ النَّفيُ كقولِ الشَّاعرِ:

[الطويل]

أَرَى الدَّهرَ إلَّا مَنجَنُوناً بِأَهلِهِ[1]

أي: ما أرَى الدَّهرَ إلَّا مُستَديراً بأهلِهِ مِن حالٍ إلى حالٍ؛ لأنَّ المَنْجَنونَ: العَجَلةُ التي يُستَقى عليها الماءُ.

(والمُسْتَثنَى بِـ«غيرٍ») بِالتَّنوينِ، (و«سِوًى») - بِالتَّنوينِ، ويَجوزُ تَركُهُ[2]؛ لأنَّه مَقصورٌ كـ«عَصاً، ورَحًى» - (بِلُغاتِها) المُتقدِّمةِ (مَجرُورٌ) دائماً (بِالإضافةِ)، أي: إضافةِ «غيرٍ، وسِوًى» إلَيه؛ لِملازمتِهما لِلإضافةِ، والأصلُ في «غير» أنْ يَكونَ صفةً بمعنى «مُغايِر» نحوُ: «جاءَني رَجلٌ غيرُ زيدٍ»، لكنَّها حُمِلَتْ على «إلَّا»، واستُعمِلَتْ في الاستِثناءِ كما حُمِلَتْ «إلَّا» عليها واستُعمِلَتْ صِفةً فِيما إذا أَتَتْ بعدَ جمعٍ مُنكَّرٍ غيرِ مَحصورٍ غالباً؛ لِتَعذُّرِ الاستثناءِ حينئِذٍ نحوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أي: لو كانَ فِيهِما آلهةٌ غيرُ اللهِ، و«إلَّا» حينئِذٍ اسمٌ بمعنى «غير»، لَكِنْ ظَهَرَ إعرابُها فيما بعدَها لِكَونِها بِصُورةِ الحرفِ كالمَوصولةِ على الأصَحِّ فِيهما، (ويُعرَبُ «غيرٌ») لَفْظاً (و«سِوًى») تَقديراً كـ«عَصاً» (بِما) أي: بِالإعرابِ الذي (يَستَحِقُّهُ المُستَثنَى بِـ«إلَّا») مِن الإعرابِ[3] بِتَفصيلِهِ السَّابقِ؛ لأنَّه لمَّا جُرَّ بِهِما المستَثنى انتقلَ إعرابُه إليهما.

(فَيَجِبُ نَصبُهُما) بعدَ الكلامِ التَّامِّ المُوجَبِ، وذلكَ كما (في نَحوِ: «قامُوا غَيرَ زَيدٍ»)،

---

(١) تقدَّم إنشادُه عند الكلامِ على الأحرُفِ المشبَّهة بـ(ليس)، لكِنْ على روايةِ (وما الدهرُ)، والشاهدُ فيه على الرواية التي هنا: حذفُ النفيِ مع بَقاء تقديرِه في الكلام؛ لِذا وقع الاستثناءُ مفرَّغاً، والأصلُ: وما أرى الدهرَ إلَّا منجنوناً، وبعضُهم يَجعلُ الشاهدَ فيه ههنا زيادةَ (إلَّا)، والأصلُ عنده: أرَى الدهرَ مَنجنوناً.

(٢) إن كان يَقصِد بتركِه حكايةَ حالِ إضافتِه، فما قبله - وهو (غَير) - مِثلُه في ذلك.

(٣) قوله: (مِن الإعراب) بيانٌ لـ(ما) السابِقة، مع أنه قال هناك: (بما أي: بالإعراب)، فالأحسَنُ حذفُ هذا الثاني لِعدم الاحتياج إليه، أو حذفُ الأول والاقتصارُ على الثاني - كما فعَل الفاكهيُّ - فِراراً من التَّكرار.

أو: سِوَى زَيدٍ»، ويَجُوزُ الإتباعُ والنَّصْبُ في نَحوِ: «ما قامُوا غَيرُ زَيدٍ، أو: سِوَى زيدٍ»،

وإعرابُه: «قامُوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «غيرَ»: اسمُ استِثناءٍ مَنصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه.

وما ذَكرتُهُ مِن أنَّها مَنصُوبةٌ على الاستِثناءِ هو الذي عليه ابنُ خَروفٍ وأهلُ الأندَلُسِ؛ فإنَّهم قالُوا: ناصِبُها الجُملةُ التي انتَصبَ عن تَمامِها على الاستثناءِ؛ لِكونها جاءَتْ فَضلةً بعدَ تمامِها، وعِند الفارِسيِّ أنَّها مَنصوبةٌ على الحالِ مِن المستَثنى منه، وفيها مَعنى الاستِثناءِ، وأنَّ النَّاصبَ لها ما في الجُملةِ مِن فِعلٍ أو شبهِهِ، وعِندَ السِّيرافيِّ أنَّها مَنصوبةٌ على التَّشبيهِ بالظَّرفِ المُبهَمِ؛ لِما فِيها مِن الإبهامِ، والنَّاصبُ لها أيضاً الفِعلُ أو شِبهُهُ، (أو: «سِوَى زَيدٍ») في نحوِ: «قامَ القَومُ سِوَى زَيدٍ»، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القَومُ»: فاعلٌ، «سِوَى»: اسمُ استثناءٍ مَنصوبٌ على الاستِثناءِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليهِ.

والجُمهورُ على أنَّها ظرفُ مكانٍ أبداً، ولا تُجعَلُ اسماً إلَّا في الضَّرورةِ والنُّدُورِ، وقالَ ابنُ مالكٍ كالزَّجَّاجِ[1] وابنِ فارسٍ[2]: هي اسمٌ أبداً كـ«غَير» معنًى وتَصرُّفاً، وقالَ ابنُ هشامٍ كالرُّمَّانيِّ وأبي البَقاءِ وابنِ عُصفورٍ وأكثرِ الكوفِيِّينَ: ظرفٌ كثيراً، واسمٌ قليلاً، وهو الأَرجَحُ، فإذا أُعرِبَتْ ظَرفاً فهي مَنصوبةٌ أبداً بِالعامل قَبلَها، أو اسماً كـ«غَير»، فتُعطَى جميعَ أَحكامِها كما يُفيدُه تَمثيلُ المُصنِّفِ.

(ويَجُوزُ الإتباعُ) أي: لِلمُستَثنى منه في إعرابِهِ، (والنَّصبُ) أي: على الاستثناءِ، وذلك بعدَ الكلامِ التَّامِّ المنفيِّ كما[3] (في نَحوِ: «ما قامُوا غَيرُ زَيدٍ»، أو: «سِوَى زَيدٍ») برفعِ «غَير، وسِوى» على أنَّهما بَدَلانِ مِن الواوِ في «قامُوا»، وبِنَصبِهما على الاستِثناءِ، كما تَقولُ: «ما قامُوا إلَّا زيدٌ» بالرَّفعِ، و«إلَّا زيداً» بالنَّصبِ، والأرجَحُ الإتباعُ في المتَّصلِ، ويَجبُ النَّصبُ

---

(١) كذا في الأصل وفي «غُرر الدُّرَر» أيضاً، ومِنه ينقُل الشارح، والصوابُ: كالزجاجي. انظر: «الجُمَل» له (ص٢٣٢).

(٢) كذا في «الغُرَر».

(٣) الراجحُ أن هذا الظَّرف من الشَّرح لا المتنِ.

ويُعرَبَانِ بِحَسَبِ العَوامِلِ في نَحوِ: «ما قامَ غَيرُ زَيدٍ، وسِوَى زَيْدٍ»، و«ما رَأيتُ غيرَ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ»، و«ما مَرَرْتُ بِغَيرِ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ».

وإذَا مُدَّتْ «سِوًى» كانَ إعرابُها ظاهِراً، فَإذا قُصِرَتْ كانَ إعرابُها مُقَدَّراً على الأَلِفِ.

الكواكب الدرية

في المنقَطِعِ عندَ الحِجازِيِّينَ نحوُ: «ما فيها أحدٌ غيرَ حِمارٍ» بِالنَّصبِ، وجَوَّزَ التَّمِيمِيُّونَ فيه الإتباعَ أيضاً كالمُتَّصِلِ.

(**ويُعرَبانِ**) أي: «غيرٌ، وسِوًى» (**بِحَسَبِ العَوامِلِ**) الدَّاخلةِ عليهِما، وذلك بعدَ الكلامِ المنفيِّ النَّاقِصِ (**في**) الاستِثناءِ المُفرَّغِ، (**نحوُ: «ما قامَ غَيرُ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ»**) برفعِ «غير، وسِوى» على أنَّهما فاعِلانِ لـ«قَامَ» كما تَقولُ: «ما قامُوا إلَّا زيدٌ»، (**و«ما رَأيتُ غَيرَ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ»**) بِنَصبِهما على أنَّهما مَفعُولانِ، كما تَقولُ: «ما رَأيتُ إلَّا زيداً»، (**و«ما مَرَرتُ بِغَيرِ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ»**) بجرِّهما بالباءِ كما تَقولُ: «ما مررتُ إلَّا بزيدٍ»، ويُفارِقانِ «إلَّا» في جَوازِ تَفريغِهما مُطلَقاً في الإيجابِ، كـ«قامَ غيرُ زيدٍ، وسِوَى زيدٍ» بِرفعِهما مع امتِناعِ «قامَ إلَّا زيدٌ»، وفي جَوازِ كونِهما تابِعَينِ في التَّامِّ المُوجَبِ نحوُ: «قامَ القَومُ غيرُ زيدٍ، وسِوى زيدٍ» برَفعِهما بدلاً مِن «زَيد»، و«مَرَرتُ بهم غيرِ زيدٍ، وسِوى زيدٍ» بالجرِّ فيهما بَدَلاً مِن الضَّميرِ المَجرورِ، وبالنَّصبِ في المثالَينِ على الاستِثناءِ، وذلك لأنَّهما في معنَى النَّفيِ، فالكلامُ معهما كأنَّه غيرُ مُوجَبٍ.

وممَّا يُفارِقانِ فيه «إلَّا» أنَّ تابعَ المستَثنى بِهما يَجوزُ فيه رِعايةُ المعنَى ورِعايةُ اللَّفظِ، فإذا قُلتَ: «ما قامَ القَومُ غيرُ زيدٍ وعَمرٍو»، أو «سِوى زيدٍ وعَمرٍو»؛ جازَ جرُّ «عَمْرٍو» عَطْفاً على لفظِ «زيدٍ»، ورَفعُه حملاً على المعنى؛ لأنَّ المعنى: ما قامَ إلَّا زيدٌ وعَمرٌو، وهو مِن الإتباعِ على المعنى المُسمَّى بِالتَّوهُّم[1]، ومع «إلَّا» لا يَجوزُ إلَّا مُراعاةُ اللَّفظِ فقَطْ.

(**وإذَا مُدَّتْ «سِوًى»**) بأنْ قيلَ فيها: «سَواء زَيد» بفتحِ السِّينِ والواوِ مع المدِّ في آخرِها، وبِكسرِ السِّينِ وفتحِ الواوِ مع المدِّ كما مرَّ في ذكرِ لُغاتِها، (**كانَ إعرابُها**) حينَئِذٍ (**ظاهِراً**) في آخِرِها، (**فإذَا قُصِرَتْ**) أي: تُرِكَ المدُّ فيها، وضُمَّتْ سِينُها أو كُسِرَتْ، (**كانَ إعرابُها مُقَدَّراً على الأَلِفِ**) منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ.

---

(١) عبارةُ المُراديِّ وغيرِه: وظاهرُ كلامِ سِيبَويه أنَّه مِن العطفِ على المَوضعِ، وذَهَب الشَّلَوبِين إلى أنه مِن بابِ التَّوهُّم.

والمُسْتَثنَى بِـ«لَيسَ» و«لا يَكُونُ» مَنصُوبٌ لا غَيرُ لِأَنَّهُ خَبَرُهُما، نَحوُ: «قامَ القَومُ لَيسَ زَيداً، ولا يَكُونُ زَيداً».

والمُسْتَثنَى بِـ«خَلَا، وعَدَا، وحاشَا» يَجُوزُ جَرُّهُ ....

(والمُسْتَثنَى بِـ«لَيسَ» و«لا يَكُونُ» مَنصُوبٌ لا غَيرُ)؛ لأنَّه خَبرُهما، (نَحوُ: «قامَ القَومُ ليسَ زَيداً»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القَومُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مَعناه الاستثناءُ، يَرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ، و«زيداً»: مَنصوبٌ على أنَّه خَبرُها، واسمُها مُستتِرٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: هو، عائدٌ على اسمِ الفاعلِ المَفهومِ مِن الفِعلِ السَّابقِ، أي: ليسَ القائمُ زيداً، أو على البَعضِ المَفهومِ مِن كُلٍّ، أي: لا يَكونُ بَعضُهم[1] زيداً، (و«لا يَكُونُ زَيداً»)، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ، «يَكونُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَعناهُ الاستثناءُ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«يَكونُ» متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، و«زيداً»: خبرُها، واسمُها مُستتِرٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: هو عائدٌ على اسمِ الفاعلِ المَفهومِ مِن الفعلِ السَّابقِ، أي: لا يَكونُ القائمُ زيداً، أو على البَعضِ المَفهومِ مِن الكلِّ، أي: لا يَكونُ بَعضُهم زيداً.

قالَ الفاكهيُّ: وجُملةُ الاستِثناءِ هل هي حالٌ، فمَحلُّها النَّصبُ، أو مُستَأنفةٌ، فلا محلَّ لها؟ قَولانِ، صَحَّحَ ابنُ عُصفورٍ الثَّانيَ. اهـ[2]، وقالَ ابنُ عنقاء: جُملةُ الاستِثناءِ في ذلك كلِّه مُستأنَفَةٌ مِن حيثُ الإعرابُ، لا المعنى، كما صحَّحهُ ابنُ عُصفورٍ، وجَزمَ به أكثرُ المتأخِّرينَ، وقالَ السِّيرافيُّ وقَومٌ: الأَرجحُ أنَّها حالٌ؛ واعتُرِضَ بأنَّ الماضيَ لا يَقعُ حالاً إلَّا مع «قد» ولو مُقدَّرةً، و«قد» لا تَدخُلُ على الجامدِ، ويُجابُ بأنَّ جُمهورَ المُحقِّقينَ مِن المتأخِّرينَ على أنَّ «قد» لا تَلزَمُ في ذلك؛ لِكثرةِ وُرودِ الماضي حالاً بدونِ «قد». اهـ

(والمُستَثنَى بِـ«خَلا، وعَدَا، وحَاشَا») - ولا يكونُ الاستِثناءُ بهذه الأفعالِ إلَّا مُتَّصِلاً، قالَ أبو حيَّان: فلا تَقولُ: «ما في الدَّارِ أحدٌ خَلا حِماراً»[3] - (يَجُوزُ جَرُّهُ) بها، لكنَّ الجرَّ

(١) الصواب: أي: ليس بَعضُهم؛ لأن الكلام في (ليس).

(٢) «الفواكه»: (ص٣٣٣).

(٣) انظر: «التذييل والتكميل» (٨/ ١٦٢).

ونَصْبُهُ بِها، نَحوُ: «قامَ القَومُ خَلَا زَيداً، وخَلَا زَيدٍ» بِالجَرِّ، و«عَدَا زَيداً، وعَدَا زَيدٍ»، و«حاشَا زَيداً، وحاشَا زَيدٍ»، فإنْ جَرَرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرٍّ، وإنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعالٌ، ....

الكواكب الدرية

بِالأوَّلَينِ قَليلٌ، ولِذا لم يَحفَظْهُ سِيبَويهِ في «عدَا»، (و) يَجوزُ (نَصبُهُ بِها) على أنَّه مَفعولٌ به؛ ومَحلُّ جَوازِ الوَجهينِ إنْ تَجَرَّدَتْ مِن «ما» المصدَريَّةِ كما يُعلَمُ مِن كَلامِهِ الآتي، (نَحوُ: «قامَ القَومُ خَلَا زَيداً») بالنَّصبِ، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القومُ»: فاعلٌ، «خَلا»: فعلٌ ماضٍ فيه مَعنى الاستِثناءِ، «زيداً»: مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: هو، قالَ ابنُ عنقاء: فاعلُ «خَلا، وعَدا، وحاشا» لا يَكونُ في الاستِثناءِ إلَّا ضَميراً مُلازِماً للإفرادِ والتَّذكيرِ، والاستِثناءُ[1] عائدٌ على البَعضِ المَفهومِ ممَّا قبلَهُ[2]، أو على اسمِ فاعلٍ مَفهومٍ مِن السِّياقِ. اهـ، والتَّقديرُ هنا: قامَ القَومُ خَلَا بَعضُهُم[3]، وخَلا القائِمُ زيداً، (و«خَلا زَيدٍ» بِالجرِّ) على أنَّ «خَلَا» حرفُ جرٍّ، و«زيدٍ» مَجرورٌ به، (و«عَدَا زَيداً») بالنَّصبِ مَفعولٌ به، (و«عَدَا زَيدٍ») بالجرِّ بـ«عَدَا»، (و«حاشَا زَيداً») بالنَّصبِ على أنَّ «حاشا» فِعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً كفاعِلِ «خَلَا، وعَدَا»، و«زيداً» مَفعولٌ به، (و«حاشَا زَيدٍ») بِالجرِّ بـ«حاشَا».

(وإنْ جَرَرْتَ) بِكلٍّ منها المستَثنى، (فهيَ حُرُوفُ جَرٍّ[4]) واستِثناءٍ غَيرُ مُتَعلِّقةٍ بشيءٍ؛ لأنَّها لِلتَّنحِيَةِ، لا لِلتَّعديةِ، ومحلُّ مَجرورِها حينئذٍ نَصبٌ عن تمامِ الكلامِ، فناصِبُهُ الجُملةُ المتقدِّمةُ التي انتَصبَ عن تمامِها، وقالَ الجُرجانيُّ: هُنَّ مُعدِّياتٌ، فمَجرُورُهنَّ في محلِّ المَفعولِ به كـ«مرَرتُ بزيدٍ»، ويَتعلَّقُ بما في الجُملةِ مِن فعلٍ أو شِبهِهِ، إلَّا أنَّ تَعدِيَتَهُنَّ على جهةِ السَّلبِ، أي: على جِهةِ النَّفيِ. اهـ (وإنْ نَصَبْتَ) بِكلٍّ منها، (فهيَ أفعالٌ) ماضِيَةٌ مَعناها الاستِثناءُ،

---

(١) كذا في النُّسَخ، والذي رَأيتُه في كلام ابن عنقاء: والاستِتار.

(٢) بعده عند ابن عَنقاء: (أو على مَصدر مَفهوم من المعنى).

(٣) فيه نظرٌ عندِي رأيتُ بعدُ صاحبَ «التَّصريح» مُبدِياً له بقَوله: فيه نظرٌ؛ لأنَّ المَقصودَ مِن قَولِك: (قامَ القومُ خلَا ـ أو عدَا ـ زيداً) أن زيداً لَم يَكُنْ مَعهم أصلاً، ولا يَلزَمُ مِن خُلُوِّ بَعض القَوم منه ومُجاوَزةِ بَعضِهم إيَّاه خُلُوُّ الكُل ولا مُجاوَزةُ الكُل، بِخِلافِ قَولِك: (قامُوا ليسَ زيداً)؛ لأنَّ البَعض هُنا في سِياقِ النَّفي، فيَشمَلُ كُلَّ بَعضٍ مِن القَوم، فحَصَل المَقصودُ مِن الاستِثناء بِخِلافه. اهـ وهو بَديعٌ، فعلَيك باستِحضارِه في كلِّ مَوضِعٍ ترَى فيه التقديرَ المذكورَ.

(٤) الأولى: أحرُف جر. الفاكهي.

إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ لم يَسْمَعْ في المُسْتَثنى بِـ«حاشَا» إلَّا الجَرَّ.

الكواكب الدرية

وهي جامِدةٌ مُتعَدِّيةٌ بنفسِها[1]، وجُملةُ الاستِثناءِ مُستَأنَفَةٌ مِن حيثُ الإعرابُ لا المعنَى[2]، فلا محلَّ لها، كما أنَّ جُملةَ «إلَّا زيداً» مِن نحوِ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً» لا محلَّ لها، وقيلَ: إنَّها حالٌ، فمَحَلُّها النَّصبُ، والقَولُ فيها كالقَولِ في جُملةِ «ليسَ، ولا يَكونُ». (إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ) إمامَ النُّحاةِ (لم يَسْمَعْ في المُستَثنى بِـ«حاشَا» إلَّا الجَرَّ)، فالتَزمَ حَرفِيَّتَها، وأَوجَبَ الجرَّ بها، ونفَى النَّصبَ، وغيرُه سَمِعَ النَّصبَ أيضاً، كقَولِهم: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَن يَسمَعُ، حاشَا الشَّيطانَ وأبَا الأصبَغ[3]»، فجَوَّزَهُ، والمُثبِتُ مُقدَّمٌ على النَّافي.

ولا يُستَثنى بها إلَّا فيما فيه تَنزيهٌ لِلاسمِ الذي بعدَها مِن سُوءٍ ذُكِرَ في غيرِه أو فيه، نحوُ: «ضرَبتُ القَومَ حاشَا زيدٍ» بالجرِّ، ولِذَلكَ لا يَحسُنُ: «صلَّى النَّاسُ حاشَا زيدٍ»؛ لفَواتِ معنَى التَّنزيهِ، كذا قالَ ابنُ الحاجبِ، وجَزَمَ به الرَّضيُّ. ورُبَّما أرادُوا تَنزيهَ شَخصٍ مِن سُوءٍ، فيَبتَدِئونَ بِتنزيهِ اللهِ سُبحانه عن السُّوءِ، ثمَّ يُبَرِّئونَ مَن أرادُوا تَبرِئَتَهُ على معنى: أنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن أنْ لا يُطَهِّرَ ذلك الشَّخصَ ممَّا يَعيبُهُ، فيَكونُ آكَدَ وأبلَغَ، وتكونُ حينئِذٍ مُستعمَلَةً لِلتَّنزيهِ فقط، فتَكونُ اسماً مَبنيًّا نحوُ: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، قالَ الخَبِيصيُّ: وهي حِينئِذٍ اسمٌ مُنتصِبٌ محلًّا انتصابَ المصدَرِ الواقعِ بَدَلاً مِن الفِعلِ، وقد قُرِئَ: ﴿حاشاً للهِ﴾ بالتَّنوينِ، وهو مثلُ قَولِهم: «رَعياً لزَيدٍ»، و﴿حاشَى اللهِ﴾ بالإضافةِ، فهو مِثلُ «سُبحانَ اللهِ». اهـ. وفي «التَّسهيلِ وشَرحِهِ» للدَّمامينيِّ: وإنْ وَلِيَهَا مَجرورٌ باللَّامِ انتفَتْ حَرفيَّتُها بالإجماعِ[4]، ولم تَتعيَّنِ الفِعليَّةُ، خِلافاً لِلمُبَرِّدِ، بل يَتَعَيَّنُ حينئِذٍ اسميَّتُها؛ لجَوازِ تَنوينِها كقِراءةِ ابنِ السَّمَّاك[5]: ﴿حاشاً للهِ﴾ بالتَّنوينِ، فهذا مِثلُ قَولِهم: «سَقْياً لزيدٍ، ورَعْياً

---

(١) أمَّا في غير (خلا) فظاهِر، وأمَّا فِيها فبِالتَّضمينِ.

(٢) أي: فلا يَرِد أنَّ دَعوى الاستئناف تُخِلُّ بِالمَقصود؛ لِظُهور تَعلُّق المستثنى بما قبلَه مَعنى.

(٣) بإعجامِ الغين اسمُ رَجل، قال في «التصريح»: وجَعَله قَريناً لِلشَّيطان تَنبيهاً على التِحاقه به في الخِسَّة وقُبحِ الفِعل. فإن قُلتَ: سيَأتي أنَّ (حاشَا) إنما يُستثنى بها في مَقام التَّنزيه، والغُفرانُ لا يُنزَّهُ منه؟ قُلتُ: بُولِغ في قُبحِ الشَّيطان وأبي الأصبغ وخِسَّتِهما حتى كأنَّ الغُفرانَ يَنقُصُ بِمَرتَبَتِهما في القُبح والخِسَّة. قاله الصبان.

(٤) إذ لا يَدخل حرفُ جرٍّ على حرفِ جَر.

(٥) كذا في الأصل، والصواب: أبي السَّمَّال، كما في كُتُب النَّحو والقِراءات، وهو قَعنَب بن هِلال العَدَويُّ =

وتَتَّصِلُ «ما» بِـ«عَدَا، وخَلَا» فيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، ولا تَتَّصِلُ بِـ«حاشَا»، تَقُولُ: «قامَ القَومُ ما عَدَا زَيداً»، ....

الكواكب الدرية

لخالِدٍ»، وقرأَ ابنُ مَسعودٍ: ﴿حاشَى اللهِ﴾ بِالإضافةِ[1]، فهذا مثلُ «سُبحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ». اهـ

(وتَتَّصِلُ «ما») أي: «ما» المَصدَرِيَّةُ (بـ«عَدَا، وخَلا»، فيَتَعَيَّنُ) حينَئِذٍ (النَّصبُ) بهما لِلمُستَثنى؛ لأنَّ المَصدَرِيَّةَ لا تَدخُلُ إلَّا على الفِعلِ، (ولا تَتَّصِلُ «ما» بـ«حاشَا»)، أي: لا يَجوزُ دُخولُ «ما» المَصدرِيَّةِ على «حاشَا» كما نَصَّ عليه سِيبويهِ، خِلافاً لِمَن جَوَّزَ اتِّصالَ «ما» بها، وهو[2] ما مَشَى عليه صاحبُ «الآجرُّوميَّةِ»[3]، قالَ ابنُ عَنقاء: دُخولُ «ما» على «حاشا» رأيٌ لابنِ مالكٍ تَبَعاً لِقَومٍ، والصَّحيحُ وِفاقاً للجُمهورِ أنَّ «ما» لا تَدخُلُ على «حاشَا» إلَّا في ضَرورةٍ أو شُذوذٍ، وهي حينَئِذٍ زائدةٌ لا مَصدرِيَّةٌ وإنْ نُصِبَ ما بعدَها. اهـ، (تَقُولُ: «قامَ القَومُ ما عَدَا زَيداً») بِالنَّصبِ لا غيرُ، و«قامَ النَّاسُ ما خلَا عَمْراً»، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القَومُ»: فاعلٌ، «ما»: مَصدرِيَّةٌ ظَرفيَّةٌ تَسبِكُ الفِعلَ بعدَها بِمصدَرٍ، «عَدَا»: فعلٌ ماضٍ، «زيداً»: مَفعولٌ به، ومثلُه: «ما خَلَا عَمْراً»، وفاعلُهما ضميرٌ مُستتِرٌ فيهما وُجوباً يَعودُ على البَعضِ، والتَّقديرُ: قامَ القَومُ ما عَدَا بَعضُهم زيداً، وما خلَا بَعضُهم عَمْراً، أي: مُدَّةَ مُجاوزةِ زيدٍ، ومُدَّةَ مُجاوزةِ عَمْرٍو، قالَ في «التَّصريحِ»: والقَولُ بأنَّ «ما» هنا مَصدريَّةٌ

= البَصري، مُعاصِرٌ لأبي عَمرو بن العلاء، لَه اختيار في القراءة شاذٌّ عن العامَّة. انظر: «غايَة النِّهاية» لابن الجَزري (٢/ ٢٧).

(١) أي: وإثباتِ الألف في (حاشى)، ونُقل عنه أيضاً قراءةٌ بحذفِها للتَّخفيفِ مع الإضافةِ.

(٢) أي: تجويزُ الاتصال لِما سيأتي في التَّعليق الآتي.

(٣) كذَا في الأصل، والظاهرُ أنه أراد: (وهو ما مشَى عليه صاحبُ «نَظم الآجرُّوميَّة») أي: حين قال:

والنَّصبُ أيضاً جائزٌ لِمَنْ يَشَا ... بِـ(ما خَلَا) و(ما عَدَا) و(ما حَشَا)

ويُؤيِّده النَّقلُ الآتي عن ابن عَنقاء؛ إذ هو من شَرح النظمِ المذكور.

فإن قِيل: لعلَّه أراد بالضَّمير المنفصِلِ في قَوله: (وهو ما مشى. . .) امتِناعَ الاتِّصال، وحينئذٍ يَبقى الكلامُ على ظاهِره، قلتُ: ليس في «الآجُرُّوميَّة» ذِكرٌ لاتِّصال (ما) بهذه الأدواتِ أصلاً، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ: إنه مَنَع في (حاشَا) دُونَ أَخَوَيه، فافهَم!

وقالَ لَبِيدٌ:

الكواكب الدرية

مع وُجودِ «خَلا، وعَدَا» مُشكِلٌ؛ لأنَّها لا تَدخُلُ على فعلٍ جامِدٍ كما نَصَّ عليه في «التَّسهيلِ»[١].

ومَوضِعُ «ما» وصِلَتِها نَصبٌ بلا خِلافٍ، فقيلَ: على الحالِيَّةِ، والتَّقديرُ: قامَ القومُ مُجاوَزَةَ قِيامِهم[٢] زيداً، أو: مُجاوِزاً قِيامُهم زيداً، أو: خالياً بَعضُهم مِن زيدٍ، و: قامَ النَّاسُ خُلُوَّ قِيامِهم عَمْراً، أو: خالياً قيامُهم عَمْراً، أو: خالياً بَعضُهم مِن عَمْرٍو، قالَ ابنُ مالكٍ: ووَقَعَتِ الحالُ مَعرفةً لِتَأويلِها بنكرةٍ، قالَ ابنُ هشامٍ في «المُغني»: والتَّأويلُ: خالينَ عن عَمْرٍو، ومُتَجاوِزينَ زيداً. اهـ، وقيلَ: على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ على تَقديرِ المُضافِ، أي: وقتَ خُلُوِّهم عَمْراً، أو وقتَ مُجاوَزَتِهم زيداً.

وما تَقرَّرَ مِن وُجوبِ النَّصبِ بعدَهما هو مَذهَبُ الجُمهورِ، وذَهَبَ الكِسائيُّ وجماعةٌ إلى جَوازِ الجرِّ بهما على تَقديرِهما حَرْفَي جَرٍّ، وتَقديرِ «ما» زائِدة، قالَ في «المغني»: فإنْ قالُوا ذلك بِالقياسِ ففاسِدٌ؛ لأنَّ «ما» لا تُزادُ قبلَ الجارِّ، بل بعدَه نحوُ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإنْ قالُوه بالسَّماعِ، فهو مِن الشُّذوذِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه.. اهـ

(وقالَ لَبِيدٌ) ـ بفتحِ اللّامِ وكسرِ المُوحَّدَةِ ـ ابنُ رَبيعةَ العامِريُّ، وَفَدَ على رَسولِ اللهِ ﷺ فأسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه، وكانَ مِن فُحُولِ شُعراءِ الجاهليَّةِ، وكانَ مِن المُعَمَّرينَ، عاشَ مائةً وأربَعاً وخَمسينَ سنةً، ولم يَقُلْ شِعراً بعدَ إسلامِهِ، وكانَ يَقولُ: «أبدَلَني اللهُ تعالى بِه القرآنَ»، وقيلَ: قالَ بيتاً واحداً: [الكامل]

مـا عـاتَبَ الـمَـرْءَ الـكَـريـمَ كـنَـفـسِـهِ ... والـمَـرْءُ يُصْـلِـحُـهُ الـقَـرِيـنُ الـصَّـالِـحُ[٣]

---

(١) «التَّصريح» (١/ ٥٦٤-٥٦٥).

(٢) كذا في طبعةٍ، والظاهرُ أنه أراد: (مُجاوَزَةَ قيامِهم) بإضافة المصدر إلى القيام كما ضبطناه، ثم يُفسِّر المصدرُ المذكورُ باسم الفاعل ـ لِتَظهرَ حاليَّتُه ـ فيُقالُ: (أي: مُجاوِزاً قيامُهم)، ومِثلُه يُقال فيما يَأتي وهو: (خُلُوَّ قيامِهم عمراً أي: خالياً قيامُهم عمراً)، مع أنَّ الواقعَ في المطبوعِ مخالفٌ لهذا بزيادةٍ وتبديل، فليُتأمَّل!

(٣) روايةُ الأكثرين: (يُصلحُه الجليسُ). والكافُ في (كنَفسِه) اسمٌ بمعنَى (مِثل)، وهي فاعلُ (عاتبَ) مُؤخَّر أُضيف إلى ما بعدَه، و(المرءَ): مفعولٌ مُقدَّم، و(يُصلحُه) خبرُ المبتدأ قبلَه وهو (المرءُ)، والجملةُ الاسميَّة مُستأنَفة.

أَلَا كُـلُّ شَـيْءٍ مـا خَـلَا اللهَ بـاطِـلُ

الكواكب الدرية

(أَلَا كـلُّ شَـيْءٍ مـا خَـلَا اللهَ بـاطِـلُ وكُـلُّ نَـعِـيـمٍ ـ لا مَـحـالَـةَ ـ زائِـلُ)

هو مِن قَصيدةٍ للَبيدٍ لاميَّةٍ مِن الطَّويلِ أكثرَ مِن خمسينَ بيتاً استَشهَدَ النُّحاةُ بكثيرٍ منها.

اللُّغة: «ألا»: حرفٌ يُفتَتَحُ به الكلامُ لِتَنبيهِ المُخاطَبِ، و«كلٌّ»: اسمٌ مَوضوعٌ لجَميعِ الأجزاءِ؛ إذا أُضيفَتْ إلى النَّكرةِ اقتَضَتْ عُمومَ الأفرادِ، وإذا أُضيفَتْ إلى المعرفةِ اقتَضَتْ عُمومَ الأجزاءِ، و«الباطلُ»: هو الزَّائلُ الفائتُ، مِن: بَطَلَ الشَّيءُ بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلاناً[١]: إذا ذَهبَ ضَياعاً، و«النَّعيمُ»: ما أنعَمَ اللهُ به عليكَ، وكذَلكَ النِّعمةُ، وقولُه: «لا محالَةَ» بِفَتحِ الميمِ أي: لا بُدَّ، أو لا حِيلةَ.

الإعرابُ: «ألَا»: حرفُ استِفتاحٍ، «كلُّ»: مُبتدأٌ، «شيءٍ»: مُضافٌ إليه، «ما»: مَصدريَّةٌ ظَرفيَّةٌ تَسبِكُ الفعلَ بعدَها مَصدَراً، «خَلا»: فعلٌ ماضٍ معناهُ الاستِثناءُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: هو، عائدٌ على البَعضِ[٢]، و«باطلٌ»: خبرُ المُبتَدأ، والمصدرُ المُنسَبِكُ مِن «ما» وما بعدَها مَنصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، أي: كلُّ شيءٍ باطلٌ مُدَّةَ خُلُوِّهِ ـ أو وَقتَ خُلُوِّهِ ـ عن اللهِ تعالى، و«كلُّ»: مُبتدأٌ، و«نَعيمٍ»: مُضافٌ إليه، «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ»، تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «مَحالَةَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، وخبرُ «لا» مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: لا مَحالةَ لَنا[٣]، «زائلُ»: خبرُ «كلُّ»[٤].

والمعنى: أنَّ كلَّ شيءٍ غيرَ اللهِ تعالى زائلٌ وفانٍ لا يَدُومُ، وكلَّ نَعيمٍ[٥] ـ أي: مِن نَعيمِ الدُّنيا؛ لأنَّه بصدَدِ ذَمِّ الدُّنيا، وبيانِ سُرعةِ زَوالِها، أو أعمَّ مِن ذلك؛ لأنَّ لَبيداً قال ذلكَ قبلَ إسلامِهِ، فيُمكِنُ أنْ يَكونَ اعتِقادُه في ذلك الوقتِ أنَّ الجنَّةَ لا وُجودَ لها، وحينئذٍ فيَكونُ

---

(١) بضم أوَّل المصادِرِ الثلاثة، وأما عينُ الفعل فمَفتُوحةٌ؛ إذ المضمُومُ من البُطُولة لا البُطْلان.

(٢) تقدَّم أن هذا التقديرَ ليس على ما يَنبغي، وممَّا يُؤيِّد ذلك هنا تقديرُ الشارحِ الآتي لِلمعنى؛ إذ هو على خلافِ هذا، وهو ناطقٌ بأن فاعلَ (خَلا) هو ضميرُ (كلُّ شيءٍ).

ثم إنه فاتَه هُنا إعراب لفظِ الجلالة، وهو مَفعولٌ به مَنصوب.

(٣) وجملةُ (لا مَحالةَ) اعتِراضيَّة.

(٤) في نُسخة: خبر (كلُّ شيء).

(٥) معطوفٌ على اسم (أنَّ) السابق، لكنَّه لم يأتِ له بخبر.

. . . .

الكواكب الدرية

المرادُ مِن قولِهِ ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ» أي: قطعةٍ مِن الكلام «قالَها الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيءٍ. . .» إلخ صَدرِ البيتِ؛ فإنَّ العَجُزَ ـ وهو قولُه: «وكلُّ نَعيمٍ لا محالةَ زائلُ» ـ لا يُمكِنُ تَصديقُهُ فيه مِن حيثُ إنَّه شاملٌ لنَعيمِ الجَنَّةِ، وهو لا يَزولُ، ولِذا جاءَ أنَّ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه كذَّبَهُ فيه وقالَ: (إنَّ نَعيمَ الآخرةِ لا يَزولُ)، بل جاءَ بذلك مَرفوعاً إلى النَّبيِّ ﷺ، وقالَ ابنُ حَجَرٍ العَسقلانِيُّ: المرادُ بالبُطلانِ في البيتِ: الفَناءُ، لا الفَسادُ، وكلُّ شيءٍ سِوى اللهِ تَعالى جائزٌ عليه الفَناءُ لِذاتِهِ، حتَّى الجنَّةُ والنَّار، وإنَّما يَبقَيانِ بإبقاءِ اللهِ تعالى لهما، وخَلقِ الدَّوامِ لأهلِهما، والحقُّ على الحَقيقةِ مَن لا يَجوزُ عليه الزَّوالُ لِذاتِهِ[1].

والشَّاهدُ: في «خلَا»؛ حيثُ يُنصَبُ ما بَعدَه على أنَّه فاعلٌ، والفاعلُ مُستتِرٌ، والاسمُ المَنصوبُ مَفعولٌ به.

تَتِمَّة: بقيَتْ أدواتٌ يُستَثنَى بها لم يَذكُرْها المصنِّفُ لِلخلافِ فيها:

مِنها: «بَيدَ» بالمُوحَّدَةِ، ويُقالُ فيها: «مَيْدَ» بالميمِ، ويَكونُ بمعنى «غَير»[2] اتِّفاقاً، فيُستَثنى بها في الانقِطاعِ فقَطْ، كقَولِهِ ﷺ: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا»[3]، وتَأتي بمعنَى: «أَجلَ»، وبمعنَى: «على»، كقَولِهِ ﷺ: «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، ورَضَعْتُ في بَنِي سَعْدٍ»[4] أي: مِن أجلِ أنِّي مِن قُريشٍ، ورَضَعتُ في بَني سَعْدٍ،

---

(١) عبارةُ ابن حَجر: والحقُّ على الحَقيقة مَن لا يَجُوز عليه الزوالُ، ولعلَّ هذا هو السرُّ في إثبات الألف واللام في قَوله: (أنتَ الحَقُّ، وقَولك الحقُّ، ووَعدُك الحقُّ) وحَذفِهما عند ذكر غَيرِهما، والله أعلَم. اهـ وتكلُّمه على الحَق في مُقابَلة قول الشاعر: (باطِل).

(٢) أي: اسماً بمعنى (غَير)، وسيُصَرَّح به فيما يَأتي، وعليه فالأظهَرُ حينئذٍ أنها مَنصوبةٌ لا مَبنِيَّة خِلافاً لِما سيَأتي عن الشارِح أيضاً، وإنما تكونُ مَبنيَّةً على قول ابنِ مالك بأنها حرفُ استِثناء، وكذلك على القول بأنها للتَّعليلِ؛ إذ الأقرَبُ أنها حينَئذٍ حرفٌ، وحقُّ الحُرُوف البناءُ.

(٣) أخرجه البُخاري (٨٧٦) ومسلم (١٩٧٨) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، وفيه: «السابِقُون يومَ القيامةِ».

(٤) جاء في «كَشف الخَفاء» عند الكلام على حديثِ: «أنا أفصَحُ مَن نطَق بالضاد؛ بَيْدَ أني من قُرَيش»: قال في «اللآلئ»: مَعناه صَحيح، ولكنْ لا أصلَ له كما قال ابنُ كثير وغيرُه من الحُفَّاظ، وأورَدَه أصحابُ الغَريب ولا يُعرَف له إسنادٌ، ورَواه ابنُ سعد عن يحيَى بن يزيد السَّعدي مُرسلاً بلَفظ: «أنا أعرَبُكم، أنا مِن قريش، ولِساني لسانُ سَعد بن بَكرٍ»، ورَواه الطَّبَرانيُّ عن أبي سَعيد الخُدري بلَفظ: «أنا أعرَبُ العَرَب، وُلِدتُ في بَني =

. . . .

الكواكب الدرية

أو: على أنّي مِن قُريشٍ. . . إلخ، ويَجوزُ أنْ تكونَ في هذا الحديثِ بمعنى: «غير» مَنصوبةً على الاستِثناءِ، ويكونَ مِن تأكيدِ المَدحِ بما يُشبِهُ الذَّمَّ، وتُلازِمُ الإضافةَ إلى «أنَّ» المصدَريَّةِ وصِلَتِها كالمثالَينِ المَذكورَينِ، وشذَّ حذفُ «أنَّ» بعدَها، فيُقالُ في إعرابِها: «بَيدَ»: اسمُ استثناءٍ بمعنى «غَير» مبنيٌّ على الفتحِ، والجُملةُ بعدَها في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وقالَ ابنُ مالكٍ في «إعرابِ مُشكِلِ البُخاريِّ»: «بيدَ»: حرفُ استِثناءٍ بمعنى «إلّا»، وعلى هذا فالجُملةُ بعدَها في محلِّ نَصبٍ على الاستِثناءِ المُنقَطِعِ، وقد مالَ الدَّمامينيُّ إلى هذا في «شرحِ التَّسهيلِ».

ومِنها: «بَلْهَ» بفتحِ الهاءِ أكثَرَ مِن كَسرِها[1]: عَدَّها الكوفيُّونَ والبَغدادِيُّونَ وغيرُهم، وأَجازُوا النَّصبَ بعدَها كـ«إلّا» نحوُ: «قامَ القومُ بَلْهَ زَيداً»، قالَ ابنُ عنقاء: والأَصَحُّ أَنَّها تَدُلُّ على أنَّ ما بعدَها زائدٌ في الوَصفِ على ما قَبلَها، وأَنَّها تَكونُ اسماً لـ«اترُكْ» كثيراً، فيَنصِبُ المَفعولَ به، كـ«بَلْهَ زيداً»، أي: دَعْهُ، ففَتْحَتُه بناءٌ، وقيل: مَصدرٌ وقعَ بَدَلاً مِن فعلِ الأمرِ، أي: تَرْكاً زيداً، ففَتحَتُه إعرابٌ، وقيل: مَصدرٌ بمعنى: «التَّركِ»، فيُضافُ إلى المَفعولِ له[2]، وقالَ الفارسيُّ: لِفاعِله، ففَتحَتُه إعرابٌ أيضاً، واسماً بمعنى: «كيفَ» قليلاً، فيَرفَعُ ما بعدَه، ففَتحَتُه بناءٌ، وبالثَّلاثةِ رُوِيَ قولُ الشَّاعرِ: [الكامل]

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِياً هاماتُها ... بَلْهَ الأَكُفَّ كأَنَّها لم تُخْلَقِ[3]

= سَعدٍ، فأنَّى يَأتِيني اللَّحن؟»، كذا نقَله في «مَناهِلِ الصفا بتَخريج أحاديث الشِّفا» لِلجَلال السُّيوطي، ثم قال فيه: والعَجبُ مِن المَحلّي حيث ذكَره في «شرح جَمع الجوامِع» مِن غيرِ بَيان حالِه، وكذا مِن شَيخ الإسلام زكريَّا حيث ذكَره في «شَرح الجَزَريَّة»، ومِثلُه: «أنا أفصَحُ العرب بَيدَ أني مِن قُريش»، أورَدَه أصحابُ الغَرائِب ولا يُعلَم مَن أخرَجَه ولا إسنادُه. انتهى. اهـ

(١) تَبع في حِكاية الكسر «الهمع» الذي تَبع «الارتِشاف»، ولكن الذي في «المغني» وغيرِه أنها مَبنيَّةٌ على الفتح وتُستعمَلُ مُعرَبةً مجرُورةً بـ(مِن)، فلْيُنظر!

(٢) كذا في الأصل، والوجه: (إلى مفعولِه). وعِبارة ابن عَنقاء: ومصدراً بمعنى الترك أكثرَ فيُضاف لمفعولِه.

(٣) **البيت**: لِكَعب بن مالِك الأنصاريِّ الصَّحابيِّ ﷺ، من قَصيدةٍ قالها في يومِ الخَندَق، يَصِفُ به السُّيوفَ.
اللغة: (تَذَرُ): تَدَع وتَترك. (الجَماجِم): جمع جُمجُمة، وهي عِظام الرأس. (ضاحياً): بارزاً ظاهراً. (هاماتُها): جمع هامَةٍ وهي الرَّأس، وكذلك وسَطُ الرأس ومُعظَمُه. (بَلهَ الأَكُفَّ) أي: اترُكها ولا تَذكُرها في كلامِك؛ لأنها طائحةٌ لا محالةَ.

=

الكواكب الدرية

وتكونُ اسماً بمعنى: «غَير»، فتُضافُ لِلمُستَثنى نحوُ: «قاموا[١] بَلْهَ زيدٌ»، ففَتحَتُه إعرابٌ، وقد يُجَرُّ بالحرفِ كحَديثِ البُخاريِّ[٢]: «أَعدَدْتُ لِعبادي الصَّالحينَ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ عَلى قَلْبِ بَشَرٍ مِن بَلْهَ ما أُطْلِعْتُم عَلَيهِ»، أي: مِن غيرِ ما أُطلِعتُم عليه[٣].

ومِنها: «لا سِيَّما»، وأكثَرُ استِعمالِها بالواوِ قبلَها وبِالتَّشديدِ، وقد تُحذَفُ الواوُ، وقد تُخَفَّفُ، قالَ الرَّضيُّ: وقد يُقالُ فيها: «سِيَما» بِحذفِ «لا»[٤]، والواوُ التي تَدخُلُ عليها في بعضِ المواضعِ اعتراضيَّة، عَدَّها كَثيرونَ مِن أدواتِ الاستثناءِ، حتَّى[٥] رَأَوا ما بعدَها مخالفاً لما قَبلَها بِالأَولَويَّةِ نحوُ: «قامُوا لا سِيَّما زيدٌ»، والأصَحُّ أنَّها لمُجرَّدِ التَّنبيهِ على أولويَّةِ ما بعدَها بالحُكمِ الذي نُسِبَ لما قبلَها.

و«لا» فيها نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخَبَرَ، و«سِيَّ» بمعنى «مِثل» اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، وخبرُها مَحذوفٌ، ويَجوزُ فيما بعدَها: الجرُّ بالإضافةِ

= **الإعراب:** «تَذَرُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هي. «**الجَماجمَ**»: مفعول به. «ضاحياً»: حالٌ من المفعولِ به. «**هاماتُها**»: فاعلُ (ضاحِياً) ومُضافٌ إليه. «**بَلهَ**»: فيه ثلاثةُ أعاريبَ بحسَب الرِّواية فيما بعدَه؛ فهو اسمُ فعل أمرٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، و«الأكفَّ»: بالنصبِ مفعولُ (بَله)؛ وهو مَفعولٌ مُطلَق منصوبٌ على أنه مَصدرٌ بِمَعنى (تَرْكَ) مُضاف، و(الأكفِّ) بالجرِّ: مُضاف إليه مِن إضافة المَصدر لِمَفعوله؛ وهو اسمُ استِفهام مبني على الفتحِ في محل رفعِ خبرٌ مُقدَّم، و(الأكفُّ) بالرفعِ: مُبتَدأ مُؤخَّر. «**كأنَّ**»: حرفُ تَشبيه ونصب، و«**ها**»: اسمُها. «**لم**»: نافية جازمةٌ. «**تُخلَقِ**»: مُضارع مَبني لِلمَجهول مُجزوم بـ(لم)، وحُرِّك للضرورة، ونائبُ الفاعل: هي العائد إلى الأكُفِّ، وجملةُ (لم تُخلق) في محل رفع خبر (كأنَّ)، وجملةُ (كأنَّها... إلخ) في مَحلِّ نَصب حال من (الأكُفِّ).

والشاهدُ في البيت: قولُه: (الأكف)؛ فإنه رُويَ بِالنصب والجر والرفعِ على الأوجُه الثلاثة في (بلهَ) كما رأيتَ في الإعراب.

(١) في طبعتين: (ما قاموا)، وكلام ابن عنقاء على الإثبات.

(٢) برقم (٤٧٨٠) عن أبي هُرَيرة ﷺ مرفوعاً، وأخرجه مسلم أيضاً (٧١٣٤).

(٣) هنا انتهى كلام ابن عنقاءَ.

(٤) أي: مع التخفيف والتشديد.

(٥) الصواب: حينَ.

. . . .

الكواكب الدرية

إلى «سيِّ»، و«ما» زائدةٌ، والفتحةُ في «سيَّ» حينئِذٍ إعرابيَّةٌ، فيُقالُ فيه: وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو أرجَحُ الوُجوهِ؛ والرَّفعُ على أنَّه خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ وُجوباً؛ لأنَّه كذلك سُمِعَ، و«ما» حينئِذٍ مَوصولةٌ بمعنى «الذي»، أو نكرةٌ مَوصوفةٌ بالجُملةِ، أي: ولا مِثلَ الذي ـ أو: مثلَ شيءٍ ـ هو زيدٌ؛ والنَّصبُ؛ فإنْ كانَ نكرةً فعلَى التَّمييزِ لـ«ما»، وهي حينئِذٍ نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى: «شَيء»، أو لـ«سِيَّ»، و«ما» كافَّةٌ لها عن الإضافةِ، والفتحةُ بِناءٌ مثلُها في «لا رجلَ»، وإنْ كانَ مَعرفةً فعلى حَذفِ فعلٍ ناصبٍ مُناسبٍ، و«ما» كافَّةٌ، أو على أنَّه مَفعولٌ بـ«سِيَّ» نفسِها؛ لِتأويلِها باسمِ الفاعلِ، و«ما» كافَّةٌ لها عن الإضافةِ، أي: ولا مُساوٍ زيداً فيهم، وقيلَ: «ما» كافَّةٌ، و«لا سِيَّما» مُنَزَّلٌ مَنزلَةَ «إلَّا» في الاستثناءِ، فالاسمُ المعرِفةُ بعدَها مَنصوبٌ على الاستثناءِ المنقطِعِ. ولمَّا كانتِ الوُجوهُ الثَّلاثةُ مُتَكَلَّفَةً منعَ الجُمهورُ نصبَ المعرفةِ بَعدَها.

قالَ في «التَّسهيلِ وشَرحِهِ» لِلدَّمامينيِّ: وقد تُوصَلُ بظرفٍ كقَولكَ: «يُعجِبُني الاعتِكافُ ولا سِيَّما عندَ الكَعبةِ»، و«أُحِبُّ التَّنفُّلَ ولا سِيَّما يومَ الجُمعةِ»، وقالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

يَسُرُّ الكَريمَ الحَمدُ لا سِيَّما لَدَى ... شَهادةِ مَنْ في خَيرِهِ يَتَقَلَّبُ[1]

أو جُملةٍ فِعليَّةٍ نحوُ: «يُعجِبُني كلامُكَ لا سِيَّما تَعِظ [به][2]»، وقالَ الشَّاعرُ: [المتقارب]

---

(١) البيت: لا يُعرف قائلُه.

الإعراب: «يَسُرُّ»: فعل مُضارع مَرفوع. «الكريمَ»: مفعولُه مَنصوب. «الحمدُ»: فاعله مُؤخَّر. «لا»: نافيةٌ لِلجِنس. «سيَّما»: (سيَّ): اسمُ (لا) مَنصوب بالفتحةِ لأنه مُضاف، و(ما): اسمٌ مَوصول في محلِّ جرٍّ مُضاف إليه؛ ويَجوز فيها غيرُ هذا من الأوجُه. «لدَى»: ظَرفُ مكان مَنصوب مُتعلِّق بمحذُوف صِلة لـ(ما)، والتَّقدير: ولا مثلَ الذي استقرَّ لدَى... إلخ، وخبرُ (لا) محذوف، أي: مَوجودٌ. و(لدَى) مُضاف، و«شَهادةِ»: مُضاف إليه وهو مُضاف. «مَن»: اسم مَوصولٌ مُضاف إليه. «في خيرِه»: جار ومجرور ومُضاف إليه، وتَعلُّقه بِالفعل بعدَه. «يَتقلَّبُ»: فعل مُضارع، والجملةُ صِلةُ الموصول.

والشاهد فيه: وَصلُ (لا سيَّما) بِالظرف، وهو قليلٌ، والأكثرُ وَصلُه بِاسم مُفرَد.

(٢) زيادةٌ من كلام الدَّمامِيني وغيرِه على ما في إحدَى الطبعات، وفي الأُخريين: (لا سيما تعظه)، وما أثبَتناه هو الصحيح.

الكواكب الدرية

فُـقِ[١] الـنَّـاسَ بِـالـخَـيـرِ لا سِـيَّـمـا يُـنِـيـلُـك مِـن ذِي الـجَـلالِ الـرِّضَـا[٢]

وأمَّا وَصلُها بِالجُملةِ الاسمِيَّةِ، فذلكَ هو الغالبُ، قالَ الشَّارحُ: وجاءَ بعدَ «لا سيَّما» الجُملةُ الشَّرطيَّةُ، وعليه فـ«ما» كافَّةٌ، وما يُوجَدُ في كلامِ المصنِّفينَ مِن قَولِهم: «لا سيَّما والأمرُ كذَا» تَركيبٌ غيرُ عَربيٍّ، قالَ الرَّضيُّ: ولا أعلمُ مِن أينَ أخذُوهُ؟ وقد يُحذَفُ ما بعدَ «لا سِيَّما» على جَعلِهِ بمعنَى: «خُصوصاً»، فيَكونُ مَنصوبَ المحلِّ على أنَّه مَفعولٌ مُطلَقٌ، فإذا قُلتَ: «أُحِبُّ زيداً ولا سيَّما راكباً»، فهو بمعنى: وخُصوصاً رَاكباً، فـ«راكِباً» حالٌ مِن مَفعولِ الفعلِ المُقدَّرِ، أي: وأَخُصُّهُ بزيادةِ المحبَّةِ خُصوصاً رَاكباً، وكذا تَقولُ في: «أُحِبُّهُ ولا سِيَّما وهو راكبٌ»، أو: «لا سِيَّما إنْ ركبَ»، أي: وخُصوصاً إنْ ركبَ[٣].

ومِنها: «لَمَّا» المُشَدَّدَةُ نحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق: ٤] في قراءةِ التَّشديدِ[٤]، و﴿إِن﴾: نافيةٌ، أي: ما كلُّ نفسٍ إلَّا عليها حافظٌ، فتقولُ في إعرابِها: «لمَّا»: إيجابيَّةٌ بمعنى «إلَّا» الاستِثنائيَّةِ، ومِن ذلكَ قَولُهم: «أَنشُدُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلتَ»، و«بِاللهِ لَمَّا أَتيتَ»، أي: ما أَسأَلُكَ باللهِ إلَّا فِعْلَكَ، فلَفظُه إثباتٌ ومَعناهُ النَّفيُ المحصورُ، والذي بعدَها في تَأويلِ

---

(١) في الأصل: قف.

(٢) **البيت:** مجهولُ القائل.

اللغة: (فُق): أمرٌ من (فاقَ فُلانٌ فُلاناً): إذا عَلاهُ بِالشَّرَف وغَلَبَه وفَضَلَه. (يُنيلُك): يُعطِيك ويُبلِّغُك. **والمعنى:** ظاهرٌ.

الإعراب: «فُقِ»: فعلُ أمر مَبني على السكون وحُرِّك بِالكسر لِلساكنَين، وفاعلُه: أنتَ. «الناسَ»: مفعولٌ به مَنصوب. «بِالخير»: متعلِّق بـ(فُق). «لا سيَّما»: (لا): نافيةٌ لِلجنس، و(سيَّ): اسمُها مضافٌ منصوب، و(ما) مَوصولةٌ أو نكرةٌ مَوصوفة بالجملة بعدَها مضافٌ إليه. وخبرُ (لا) محذوف تقديرُه: موجودٌ. «يُنيلُك»: فعلٌ مضارع ومفعولٌ به أوّل، والفاعلُ: (هو) العائدُ على (ما)، والجملةُ صلةٌ على أوَّل وجهَي (ما)، صفةٌ على ثانيهما. «مِن»: جارَّة. «ذِي»: اسمٌ مَجرور بها مُضاف. «الجَلالِ»: مُضاف إليه، وتَعلُّقُ الجار والمجرورِ بـ(يُنيلُ) أو بِمَحذوف حال من (الرِّضا). «الرضَا»: مفعُولُ (يُنِيلُ) الثاني مَنصوب.

والشاهد فيه: وَصلُ (لا سيَّما) بِالجملةِ الفعليَّة، وهو قليلٌ.

(٣) وجواب الشرط مدلولٌ عليه بـ(خُصوصاً).

(٤) وهي قراءةُ ابنِ عامر وعاصِم وحَمزة من السَّبعةِ.

. . . .

الكواكب الدرية

مَصدَرٍ حُذِفَ سابِكُه استِثناءً مُفرَّغاً، قالَ الرَّضِيُّ: قَولُهم: «نَشَدتُكَ اللهَ» مِن قَولِهم: «نَشَدتُهُ كذا فأَنشَدَ[١]»، أي: ذَكَّرتُهُ فتَذَكَّرَ، والمعنى: ذَكَّرتُكَ اللهَ بأَنْ أقسَمتُ عليكَ به، وقُلتُ لكَ: باللهِ لَتَفْعَلَنَّ. اهـ[٢]

خاتِمَة هي فائدةٌ: قالَ الشَّلبيُّ[٣] في «حاشيةِ المطَوَّلِ» ما لَفظُه: قد جَرَتِ العادةُ بِاستِعمالِ هذا اللَّفظِ الشَّريفِ ـ وهو قَولُهم: «اللَّهمَّ إلَّا أنْ يَكونَ الأمرُ كذَا وكذا» ـ فِيما في ثُبوته ضَعفٌ، كأنَّه يُستعانُ في إثباتِهِ باللهِ تعالى. اهـ وقالَ غيرُه: «اللَّهمَّ إلَّا أنْ يَكونَ. . .إلخ» كلمةٌ تُذكَرُ بعدَ استِثناءٍ نادرٍ[٤]، كأنَّه يُستَعانُ مِن اللهِ في وُقوعِهِ[٥].



---

(١) كذا في الأصل، والذي في «الرضي»: فنَشَدَه.

(٢) «شرح الكافية» (٢/ ١٤٠)، وفي تتمَّة كلامِه وجهٌ آخرُ في توجيهِه.

(٣) هو حفيدُ الشَّمس الفَناري: حَسنُ بن مُحمد شاه بنِ مُحمد بن حَمزة الفَناري، مِن عُلماء الدَّولة العُثمانية، ويُقال له: مُلَّا حَسن شلبي، وُلد ونَشأ وتُوفي ببِلاد الرُّوم (تركيا)، وبَرع في المَعقولات وأُصول الفقه، وزارَ الشامَ ومِصر أكثرَ مِن مَرَّة، من كُتبه: «حاشية على التَّلويح للسعد»، و«حاشية على تَفسير البَيضاوي»، و«حاشية على المُطوَّل»، و«حاشية على شَرح المَواقف لِلشَّريف». تُوفي سنةَ (٨٨٦هـ).

(٤) صفةٌ ومَوصوفٌ، أو مُضافٌ ومضافٌ إليه.

(٥) ممَّن تكلَّم على العبارة المذكورة وأطال في بيانِها دَده خَليفة في حاشيته على «شرح العِزي». انظر حاشيتَه بتَحقيقنا (ص٤١٣ - ٤١٤).

وأَمَّا خَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ»، وخَبَرُ أَفعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ «إنَّ» وأَخَواتِها، واسْمُ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، فتَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيها في المَرْفُوعاتِ.

وأَمَّا التَّوابعُ فَسَيَأْتِي الكَلامُ عَلَيها إنْ شاءَ الله تَعالى.

الكواكب الدرية

(وأَمَّا خَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها) نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، (وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بـ«لَيسَ») نحوُ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]،

تَـعَـزَّ فَـلا شَـيءٌ عَـلـى الأَرضِ بـاقِـيـا[1]

إنْ هـو مُـسْـتَـوْلِـيـاً عَـلـى أَحَـدٍ إلَّا عَـلـى أَضـعَـفِ الـمَـجـانِـيـنِ[2]

(وخَبَرُ أَفْعالِ المُقارَبةِ) نحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، (واسمُ «إنَّ» وأَخَواتِها) نَحوُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [الزخرف: ٧٨]، (واسمُ «لا» التي لِنَفْيِ الجِنْسِ) نحوُ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، «لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن اللهِ»[3]، (فتَقَدَّمَ الكَلامُ عليها فِي المَرْفُوعاتِ) استِطراداً، فلا حاجةَ إلى إعادَتِها.

(وأَمَّا التَّوابعُ) التي مِن جُملتِها تابعُ المَنصوبِ المَقصودُ[4] بالذِّكرِ هنا، (فَسَيَأْتِي الكَلامُ عَلَيها) بعدَ الجَوازِمِ (إنْ شاءَ اللهُ تَعالَى)، وإنَّما أَخَّرَها المصنِّفُ عن المَرفُوعاتِ والمَنصوباتِ والمَخفُوضاتِ والمَجزُوماتِ لأنَّها تابِعةٌ لها، والتَّابعُ مِن شَأنِهِ أنْ يَتَأَخَّرَ عن المتبوعِ.

❁ ❁ ❁

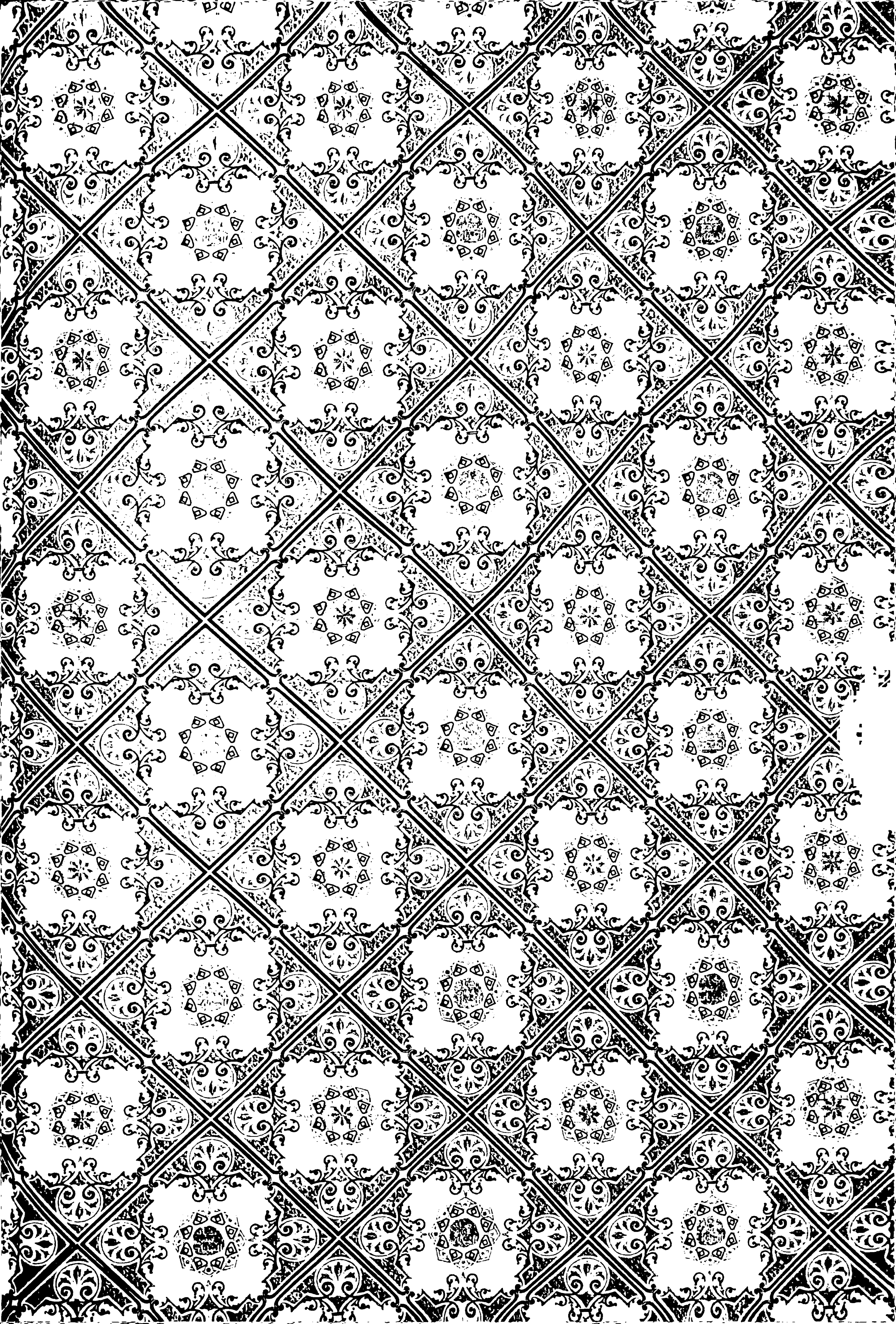
---

(١) تقدَّم في (١/ ٤٥٦).

(٢) تقدَّم في (١/ ٤٦٠).

(٣) حديث شريف تقدَّم ذكرُه (١/ ٥٤٢).

(٤) بالرفع صفةً للمضاف، أو الجرِّ صفةً للمضاف إليه، والأول أقوى.



باب المَخفُوضات من الأسماء

المَخفُوضاتُ ثَلاثةٌ: ....

بابُ المَخفوضاتِ مِن الأسماءِ

وهي ما اشتَمَلَ على عَلَمِ الإضافةِ، وهو الجرُّ سواءٌ أكانَ بِالكَسرةِ، أو بالفَتحةِ، أو بالياءِ؛ وقولُه: (مِن الأسماءِ) لِبَيانِ الواقعِ، لا لِلاحترازِ؛ لأنَّ الخَفضَ لا يَدخُلُ الأفعالَ.

(المَخفُوضاتُ ثَلاثةٌ) فقَطْ بِدليلِ الاستقراءِ، وأمَّا الجَرُّ بالمُجاوَرةِ ـ ويَكونُ في النَّعتِ نحوُ: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، بجَرِّ «خَرِبٍ» لِمُجاوَرَتِهِ لـ«ضَبٍّ» مع أنَّه نعتٌ لـ«جُحْرٌ»، وفي التَّوكيدِ كقَولِهِ: [البسيط]

يـا صَـاحِ بَـلِّـغْ ذَوِي الـزَّوجـاتِ كُـلِّـهِـمُ   أنْ ليسَ وَصلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[1]

---

(١) في «الخزانة» (٥/ ٩٣): هذا البيتُ لأبي الغريب، قال أبو عُبَيد البَكريُّ في «شَرح أمالي القالي»: هو أعرابيٌّ له شعرٌ قليلٌ، أدرَك الدَّولةَ الهاشِمية.

اللغة: (الزَّوجات): جمعُ زَوجة، وهي لُغةٌ وإن أنكَرَها بعضُهم، ومنها قول الفرزدَق:

وإنَّ الَّـذي يَـسـعَـى يُـحَـرِّشُ زَوجَـتِـي   كـساعٍ إلَـى أُسْـدِ الـشَّـرَى يَـسـتَـبِـيـلُـهـا

نَعم الأكثرُ والأعلى: زَوجٌ لِلأنثى كما لِلذكر، وجَمعُه: أزواجٌ. (انحلَّت): انفَتَحت وانفكَّت، ويُروَى في مَكانه: (استرخَتْ)، و(العُرا): جمع عُرْوة، وهي ما يُتمسَّك به وأيضاً أختُ الزِّرِّ أي: مَدخَلُه، قال في «الخزانة» (٥/ ٩٤): أراد بِاستِرخاء عُرَا الذَّنَب استرخاءَ الذَّكَر.

والمعنى: يقولُ الشاعرُ بعد أن تزوَّج وهو شيخٌ كَبير: يا صاحِبي أخبِر الأزواجَ أصحابَ الزَّوجات جميعاً من غير استِثناء لأحدٍ منهم، أنه لا يَبقى وَصلٌ إذا بلَغ الرجلُ من الكِبَر عِتيًّا وعَجَز عن إتيانِ أهلِه، فكأنَّه يُرغِّبُهم في اغتِنام الشباب، أو يَعتَذِر لِعدَم إنجابِه أو فِراق زوجَتِه له أو نحو ذلك.

الإعراب: «يا»: حرفُ نداء، «صاحِ»: مُنادًى مُرخَّم، وأصلُه: صاحِب، وقيل: أصلُه: صاحِبي. «بَلِّغ»: فعلُ أمر، وفاعِلُه: أنتَ، «ذَوِي»: مفعولُه مَنصوبٌ بالياء مُضاف، و«الزَّوجاتِ»: مُضافٌ إليه. «كُلِّهم»: (كُلِّ): تَوكيد مَعنويٌّ لـ(ذَوي)، مَنصوبٌ بفتحة مُقدَّرة على آخِره مَنع من ظُهورها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المجاوَرة، و(كلِّ) مضاف، وضميرُ الغائبين: مضافٌ إليه، والياء بعد كسرةِ الميم أو الواو بعد ضمَّتِها إشباعٌ. «أنْ»: مخفَّفة من الثَّقيلة، واسمُها ضمير شَأن محذوف، والتقدير: أنَّه، أي: الحالَ والشأنَ. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «وصلٌ»: اسمُه، وخبرُه محذوف، والجملةُ من (ليس) ومَعمُولَيها في محلِّ رفع خبر (أنْ)، و(أنْ) ومَعمُولاها في تأويلِ مَصدر منصوب واقعٍ مَفعولاً ثانياً لـ(بَلِّغ). «إذا»: ظَرفيَّة تَضمَّنت معنى الشرط. «انحلَّت»: فعل =

. . . .

الكواكب الدرية

بخفضِ «كُلِّهم» لِمُجاورةِ «الزَّوجاتِ» مع أنَّه تَوكيدٌ لِمَفعولِ «بَلِّغْ»، وفي عَطفِ النَّسَقِ نحوُ: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بخفضِ «أَرجلِكم» لِمُجاوَرتِهِ لـ«رُؤوسِكم»، ومنَعه فيه جُمهورُ النُّحاةِ، وتَأوَّلُوا الآيَةَ لزوالِ الجِوارِ بِحَرفِ العَطفِ ـ فلا يَحسُنُ[١] عَدُّه قِسْماً مُستَقِلّاً؛ لأنَّ حركةَ الجِوارِ مُجرَّدُ إتباعٍ، فلا عاملَ لها البَتَّةَ، أو عامِلُها عاملُ جارِها[٢] تَوَسُّعاً[٣]، وعلى القَولَينِ فحركةُ الإعرابِ فيه مُقدَّرَةٌ مَنعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرف الجِوارِ. وأمَّا الجرُّ بِالتَّوهُّمِ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

بَـدَا لـيَ أنِّـي لَـسْـتُ مُـدْرِكَ مـا مَـضَـى ... ولا سـابِـقٍ شَـيـئـاً إذَا كـانَ جـائِـيَـا[٤]

= ماضٍ، والتاء: لِلتَّأنيث. «عُرَا»: فاعلُه مُضاف، و«الذنبِ»: مُضاف إليه، وجملةُ (انحلَّت. . .) في محلٍّ جر بإضافة (إذَا) إليها، وجوابُ (إذا) محذوف يدلُّ عليه سِياق الكلام، والتَّقدير: إذا انحلَّت عُرَا الذنب فليس وَصلٌ مَوجوداً.

والشاهد فيه: جَرُّ (كُلِّهم) لِمُجاوَرتِه (الزَّوجاتِ) المَجرورِ، مع أنه تَوكيدٌ لـ(ذَوِي) المنصوب على المفعوليَّةِ كما رأيتَ في الإعراب، وليس تَوكيداً لِـ(الزَّوجات)، وإلَّا لَقالَ: كُلِّهِنَّ.

(١) خبر قوله: وأمَّا الجر بالمجاوَرة.

(٢) بتَخفيف الراء من الجِوار، لا بتَشديدِها من الجَرِّ.

(٣) زاد ابنُ عنقاءَ: أو الجِوارُ نفسُه على ما اقتَضاه كلامُ بَعضِهم.

(٤) **البيت:** من شَواهد سيبَويه، ورَواه أيضاً: (ولا سابقاً) في مَوضع آخَرَ، وقائلُه زُهَير بن أبي سُلمَى المُزَني، وقيل: هو لِصِرْمة الأنصاريِّ ، وقد نسَبه سيبَويه للاثنَين.

اللغة: (بدَا لي): ظَهر لي، وقال العَيني: يُقال: بدَا له في هذا الأمر بَداءٌ أي: نَشَأ له فيه رَأيٌ. (مُدرِكَ): بمعنى مُستَدرِك ما فَرَط مِنّي.

والمعنى: قد نَشَأ لي رأيٌ وظَهر أنّني لا أقدِر على استِدراك ما فاتَني وتَحصيلِه، وأنّي لا أَقدِر أن أفِرَّ وأسبِقَ شيئاً مِما قُدِّر أن يَقَعَ لي من الحَوادِث.

الإعراب: «بدَا»: ماضٍ مَبني على فتح مُقدَّر لِلتعذُّر. «لي»: مُتعلِّق به. «أنّي»: حرف مُشبَّه بالفعل، وياءُ المتكلِّم: اسمُه. «لَستُ»: ماضٍ ناقص مَبني على السُّكون، والتاء: اسمُه. «مُدرِكَ»: خبرُه مُضاف، و«ما»: مَوصولٌ في مَحلِّ جرٍّ بالإضافة. «مَضى»: ماضٍ فاعِله: (هو) يَعود إلى (ما)، والجُملة الفعليَّة صِلةُ المَوصول، وجملةُ (لستُ. . . إلخ) في محلِّ رفع خبر (أنَّ)، و(أنَّ) واسمها وخبرُها في تأويل مَصدَر في مَوضعِ رَفع فاعِل (بَدَا)، والتَّقدير: بدَا لي عدمُ إدراكِ الذي مَضى. وقال بَعضُهم: (ما): نَكرة مَوصوفة لا مَوصولة، بِدَليل التَّصريح =

مَخفُوضٌ بِالحَرفِ، ومَخفُوضٌ بِالإضافةِ، وتابعٌ لِلمَخفُوضِ.

الكواكب الدرية

بخفضِ «سابقٍ» على تَوهُّمِ أنَّه قال: «لَستُ بمُدرِكٍ» بحرفِ الجرِّ، فلا يَحسُنُ عَدُّه أيضاً قِسماً مُستقِلًا، وذلك لأنَّ عامِلَهُ هو ذلك العامِلُ المتوَهَّمُ، لا التَّوهُّمُ نفسُه؛ لأنَّ حركةَ إعرابِهِ الأصليِّ مُقدَّرةٌ فيه.

الأوَّلُ مِن الثَّلاثةِ: (**مَخفوضٌ بِالحَرْفِ**)، قدَّمَهُ لأنَّه الأصلُ، ولا يَكونُ هذا المَجرورُ إلَّا اسماً مُفرداً صَريحاً كـ«مرَرتُ بزيدٍ»، أو مُؤوَّلاً كـ«عَلِمتُ بأنَّك قائمٌ».

(و) **الثَّاني**: (**مَخفُوضٌ بِالإضافةِ**) أي: بِسَبَبِها؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ المُضافَ عاملٌ في المُضافِ إليه.

ثمَّ المُضافُ إليه قد يَكونُ مُفرداً نحوُ: «غُلامُ زيدٍ»، وقد يَكونُ جُملةً كـ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، و﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]؛ إذ[1] لا يُضافُ لِلجُملةِ إلَّا اسمُ الزَّمانِ ولو غيرَ ظَرفٍ، و«حيثُ»، و«آيَة» بمعنى «عَلامة»، و«رَيْثَ» بفتحِ الرَّاءِ وسُكونِ التَّحتيَّةِ آخِرهُ ثاءٌ مُثلَّثةٌ، أي: مِقدارَ، و«القَول» وما رَادَفَهُ في المعنى، كـ«حَديثِ: مَنْ غَشَّنا فَلَيسَ مِنَّا»، و«خبرِ: لا إيمانَ لِمَن لا أَمانَةَ لَهُ»، والذي يُلازِمُ الإضافةَ إلى الجُملةِ «إذْ» بِاتِّفاقٍ، و«إذا، وحيثُ» عندَ الجُمهورِ.

(و) **الثَّالثُ**: (**تابعٌ لِلمَخفُوضِ**) بِالحرفِ أو الإضافةِ، وهذا مَبنيٌّ على رأيِ السُّهَيليِّ

= بِالنَّكرة في قَوله: (سابقٍ شيئاً) وهو نظيرُها، وعليه فجُملةُ (مضَى) صفةٌ لها. الواو: حرفُ عطف. «لا»: زائدة لِتَأكيد النفي. «سابقٍ»: مَعطوف على (مُدرك) على تَوهُّم دخولِ الباء فيه، وفاعلُه: أنا. «شيئاً»: مفعولٌ به لـ(سابق). «إذَا»: شَرطيَّة مُضافة لِلجُملة بعدَها، والعاملُ فيها خبرُ (كان) أو نَفسُ (كان) إن قُلنا بِدَلالتِها على الحَدَث. «كان»: ناقِصةٌ، واسمُها: هو. «جائيًا»: خبرُها، وجوابُ (إذَا) مَحذوف يدلُّ عليه ما سبَق، أي: فلا أسبِقُه.

والشاهد في البيت: قَولُه: (ولا سابقٍ شيئاً)؛ حيث جرَّ (سابقٍ) على تَوهُّمِ الباء في المَعطُوف عليه الذي هو (مُدركَ) الواقعِ خبراً لـ(ليس)، وهو جائزٌ لِكَثرةِ دُخُول الباء في خبرِ (ليس)، والنُّحاةُ يُسمُّون هذا الجرَّ بِالجَرِّ على المَعنى، والجرِّ على التَّوَهُّم.

(١) كذَا بالتَّعليل في الأصل، ولا يَظهرُ وَجهُه إلا بتكلُّف. ثم رأيتُ عبارةَ ابن عنقاء ـ وعنه يَنقل الشارحُ ـ وهي: (ولا يُضاف... إلخ).

فالمَخْفُوضُ بِالحَرفِ هُوَ ما يُخفَضُ بِـ«مِنْ، ....

الكواكب الدرية

أنَّ العاملَ فيه هي التَّبَعِيَّةُ، وهو ضَعيفٌ، والأَصحُّ أنَّ العاملَ في التَّابعِ هو العاملُ في المتبوعِ في غيرِ البَدَلِ، فيَرجِعُ جرُّ التَّابعِ إلى الجرِّ بالحرفِ، أو الإضافةِ، وأمَّا البَدَلُ فالعاملُ فيه مَحذوفٌ.

(فالمَخفُوضُ بِالحَرفِ) أي: بحَرفِ الجَرِّ، قالَ ابنُ الحاجِبِ[١]: سُمِّيَتْ هذه الحروفُ حروفَ الجرِّ لأنَّها تَجُرُّ معنَى الفعلِ إلى الاسمِ، وقالَ الرَّضيُّ: بل لأنَّها[٢] تَعمَلُ إعرابَ الجرِّ، كما يُقالُ: حروفُ النَّصبِ، وحروفُ الجزمِ، ويُسمِّيها الكوفِيُّونَ: حروفَ الإضافةِ؛ لأنَّها تُضِيفُ الفعلَ ـ أي: تُوصِلُ مَعناه ـ إلى الاسمِ[٣]. وتُسمَّى أيضاً: حُروفَ الصِّفاتِ؛ لأنَّها تُحدِثُ صفةً لِلاسمِ مِن ظَرفيَّةٍ، أو غَيرِها، وقيلَ: لأنَّها تَقَعُ صفاتٍ لما قَبلَها، (هو: ما يُخفَضُ بـ«مِنْ»)، وهي: لابتِداءِ الغايَةِ: مَكاناً كـ«قَرأتُ مِن أوَّلِ القُرآنِ»، وزَماناً نحوُ: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وغيرَهما نحوُ: «مِن مُحمَّدٍ رَسولِ اللهِ»[٤]، ومِنه عندَ سِيبويهِ التي بعد اسمِ التَّفضيلِ كـ«أنتَ أفضَلُ مِنه»[٥]، والتي في نحوِ: «أنتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هارُونَ مِنْ مُوسَى»[٦]، و«لي مِن فُلانٍ صَديقٌ»، ويُقالُ لها: التَّجريدِيَّةُ[٧].

(١) أي: في «شرح الكافية» له، وعبارتُه أوَّلَ باب المجرُورات (٢/ ٥٨٨): ألا ترى أنك إذا قُلتَ: (مررتُ بزيدٍ) فقد أضَفتَ المُرورَ إلى زيدٍ بواسطةِ حرفِ الجر، ولِذلك تُسمَّى حرُوفَ الجر؛ لأنَّها تَجُرُّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء. اهـ وقال في بابِ حروف الجرِّ مِن «الكافِيَة»: (حرُوف الجرِّ ما وُضِع لِلإفضاءِ بِفِعل أو شِبهِه أو مَعناهُ إلى ما يَلِيهِ)، فقال الرضيُّ: ويُسَمِّيها بَعضُهم حُرُوفَ الإضافة لِهذا المعنى... ومِن هَذا سُمِّيَت حُرُوفَ الجرِّ لأنَّها تَجرُّ مَعناها إلَيها. اهـ باختِصار.

(٢) عبارةُ الرضيِّ: (والأظهَر أنه قيل لها: حروفُ الجرِّ لأنَّها... إلخ)، إلا أنَّ الشارح تَبِع عبارةَ «الهَمع».

(٣) هنا انتَهى كلام الرضيِّ.

(٤) أخَذَه من مُفتَتَح رسالةِ النبي ﷺ إلى هِرَقل عَظيم الرُّوم كما سيَأتي في تمثيلِه لانتِهاء الغاية في (إلى). وانظر: «صحيح البُخاري» (٤٥٥٣).

(٥) أي: فإنها لابتِداء الارتِفاع، ومثلُه (فلانٌ شرٌّ مِنك) إلا أنها لابتِداء الانحِطاط، ولو قيل: لابتداء الزيادةِ لَشمل النَّوعَين.

(٦) تمامُه: «إلَّا أنه لا نبيَّ بَعدِي»، وهو من كلامِه ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه، أخرجه مُسلم (٦٢١٧) عن سعد بنِ أبي وَقَّاص رضي الله عنه، وأخرجه البُخاريُّ أيضاً من طريق آخَرَ بلَفظ: «أما تَرضى أن تكونَ مِني... إلخ».

(٧) نِسبة إلى التَّجريد، وهو أن يُنتزَعَ مِن ذِي صِفة آخَرُ مِثلُه مُبالغةً في كَماله في تِلكَ الصِّفة.

وإلى، ....

الكواكب الدرية

وتَكونُ لِلتَّبعيضِ، وهي التي يَصلُحُ مَكانَها «بَعض» كـ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ ولِبَيانِ الجِنسِ، ويَصلُحُ مكانَها «الذي هو» نحوُ: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، أي: الذي هو الأوثانُ؛ والتَّعليلِ نحوُ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩]؛ والسَّببيَّةِ نحوُ: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، أي: بِأمرِه؛ والظَّرفيَّةِ نحوُ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: فيه؛ والعِنديَّةِ نحوُ: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠]، أي: عِنده[1]؛ والفَصلِ، وهي الدَّاخلةُ على ثاني المُتضادَّينِ نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[2] [البقرة: ٢٢٠]؛ والاستِعلاءِ كـ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أي: عليهم؛ والتَّأكيدِ، وهي الزَّائدةُ لغيرِ غَرضٍ بشرطِ تَقدُّمِ نفيٍ أو نهيٍ، أو استِفهامٍ بـ«هل»، وأنْ يَكونَ مَجرورُها نَكرةً، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ[3]﴾ [الملك: ٣].

ثمَّ الزَّائدةُ إنْ جَرَّتِ اسمَ جِنسٍ نكرةً كـ«ما جاءَني مِن رَجلٍ»، فهي لِلتَّنصيصِ على العُمومِ والاستِغراقِ، وإنْ جَرَّتْ نكرةً عامَّةً، فهي لِتَوكيدِ العُمومِ، وذلك نحوُ: «ما جاءني مِن أحدٍ»، أو «عَريبٍ - بمُهملتينِ -، أو دَيَّارٍ، أو طُوئِيّ[4]، أو مِصْواتٍ، أو دِبِّيح[5]»، وكلُّها بمعنى «أحدٍ» ومُلازمةٌ لِلنَّفيِ.

(و«إلى»)، وهي: لانتِهاءِ الغايةِ: مكاناً نحوُ: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وزَماناً نحوُ: ﴿أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وغيرَهما نحوُ: «إلى هِرَقلَ عَظيمِ الرُّومِ».

---

(١) في «المغني»: قالَه أبو عُبَيدة، وقد مَضى القولُ بأنها في ذلك لِلبَدل.

(٢) اعتَرَضه في «المغني» أيضاً، فليُنظَر!

(٣) تمامُها: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾، ولو جاء بِه مع ما قبلَه أو وَحده دُون ما قبلَه لَكان أحسَن؛ لأن فيه مثالَ الاستِفهام بـ(هل)، فيُجتنَبُ تكرارُ التَّمثيل لـ(ما) النافية مرَّتَين.

(٤) في الأصل: (طوفي)، وهو تصحيفٌ، قال العجَّاج:

وخَفقةٍ ليس بِها طُوئِيُّ ... ولا خَلا الجِنَّ بِها إنسِيُّ

(٥) في الأصل: (ذبيح)، وهو تصحيف كالسابق، يُقال: (ما في الدر دِبِّيح ودِبِّيج) بالحاء والجيم، قيل: والحاء أفصَحُهما.

وعَنْ، وعلَى، ....

الكواكب الدرية

وتَكونُ لِلمُصاحَبةِ نحوُ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[1] [آل عمران: ٥٢]، أي: مَعه؛ والظَّرفيَّةِ نحوُ: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]، أي: في أنْ[2]. ولها مَعانٍ أُخرى.

(و«عَنْ»)، وهي لِلمُجاوزَةِ، ولم يَذكُرِ البَصريُّونَ لها مَعانيَ غيرَها، والمرادُ بها: بُعدُ شيءٍ مِن المَجرورِ بها بِسَببِ مَصدَرِ الفِعلِ المُعدَّى بها، نحوُ: «سِرتُ عنِ البَلدةِ»، أي: بَعُدتُ عن البلدةِ بسببِ السَّيرِ، و«أَطْعَمتُه عن جُوعٍ، وكَسَوتُه عن عُرْيٍ»، أي: جَعلتُ الجوعَ والعُريَ مُجاوِزاً له، ومنه: «رَميتُ السَّهمَ عن القَوسِ»؛ لأنَّ السَّهمَ يُجاوِزُها.

وتكونُ لِلاستِعلاءِ نحوُ: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عليها؛ وبِمعنى «مِن» نحوُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥] أي: مِنهم.

(و«عَلى») لِلاستِعلاءِ الحِسِّيِّ حَقيقةً نحوُ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو مجازاً نحوُ: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]، أو المعنويِّ نحوُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، و«صلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ».

وتكونُ لِلمَعِيَّةِ نحوُ: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: مع حُبِّهِ؛ والظَّرفيَّةِ نحوُ: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: فيه؛ والتَّعليلِ نحوُ: ﴿لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]، أي: لهدايتِهِ إيَّاكم؛ والاستِدراكِ نحوُ قَولِهم: «على أنَّه كذا وكذا»، ومِن ذلك قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

بِكُلٍّ تَداوَيْنا فلَم يُشْفَ ما بِنَا ... على أنَّ قُربَ الدَّارِ خيرٌ مِن البُعدِ
على أنَّ قُربَ الدَّارِ لَيسَ بِنافعٍ ... إذا كانَ مَن تَهواهُ لَيسَ بِذي وُدِّ[3]

---

(١) مثلُها: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾، وهي أوضحُ.

(٢) أي: لأن العرب تقولُ: هل لَك في كذَا؟ أو لأن المقدَّر (رغبةٌ) مثلاً، لكن قد يُقالُ: لو جَعَلنا التقديرَ: هل لك مَيلٌ إلى كذا؟ أو: هل لك سبيلٌ إلى كذا؟ بَقِيَت على أصلِها ولم تكُن بمعنَى (في).

(٣) **البيتان:** لعَبد الله بن الدُّمَينة ـ واسمُ أبيه عُبَيدُ الله، والدُّمَينة أُمُّه ـ من قَصيدة أَورَدها أبو تَمام في «الحماسة»، وقبلَهما قولُه:

وقَد زَعَموا أنَّ المُحِبَّ إذا دَنَا ... يُمَلُّ، وأنَّ النَّأيَ يَشفِي مِنَ الوَجْدِ

=

الكواكب الدرية

أَبْطَلَ بـ«عَلى» الأُولى عُمومَ «لم يَشف ما بِنا»، فقالَ: «بلى إنَّ فيه شفاءً»، ثمَّ أبطلَ

= ويُوجَد هذا البيتُ والذي بعدَه ـ وهو أول بيتَي الشارح هنا ـ في قَصيدةٍ أورَدَها القالي في «أماليه» ونسَبها ليَزيدَ بن الطَّثريَّة.

اللغة: (زَعموا): من الزَّعم، وأكثرُ استِعمالِه في الباطِل. (دَنا): قَرُب. (يُملُّ): من المَلَل وهو السَّآمةُ والضَّجَر من الشيءِ. (النَّأي): البُعد. (يَشفِي): مِن الشِّفاء، وهو إزالةُ العِلَّة والمَرَض. (الوَجد): العِشق والغَرام. (تَداوَينا): تَعالَجنا. (تَهواهُ): تُحبُّه وتَعشَقُه. (وُدّ) مُثلَّث الواو: هو المَحبَّة الصادِقة.

المعنى: يَقول: ادَّعى الناسُ باطلاً وزُوراً أنَّ المَحبُوبَ إذَا قَرُبَ مَكانُه وكثُرَت رُؤيتُه يُمَلُّ ويُكرَه، وأن البُعدَ عن مَحَلِّه ودارِه والإقلالَ مِن زِيارته يَشفِي مِن وَجدِ المُحِبِّ بِحَبِيبه ويُنتِج له سُلُوًّا، فعالجتُ قلبيَ بالأمرَين جميعاً فلم يَنجَع؛ إذ لم يَزِدني القُرب إلا تَدلُّهاً، ولم يُفِدني البُعدُ إلا تولُّهاً، ولم يَحصُلِ الشِّفاءُ مِمَّا أصابني، إلا أنه على الأحوالِ كُلِّها وَجَدتُ قُرْبَ الدار منه خيراً مِن بُعدِها عنه، لِما تُوَسوِسُ بِه النفسُ مِن طَمَعٍ فيه، ولِتَطلُّع المُجاوِرِينَ له، وتَجدُّدِ الحَديث عنه، إلى غيرِ ذلك، ومع هذا لا فائِدةَ مِن قُربِ الحَبِيب إذَا كان غيرَ صادِقٍ في مَحبَّتِه، وليس عِندَه وِدادٌ لِمُحِبِّه؛ لأنه لا يَنفَع تَداني الأشباح مع تَنائي الأرواح.

ويُروى: (ليس بِذِي عَهدِ)، أي: لا يَبقَى على ما عُهِدَ عليه.

الإعراب: «بِكُلٍّ»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(تَداوينا) بعدَه. «تَداوَينا»: فعل ماضٍ مبني على السُّكون، و(نا): فاعِل. الفاء: عاطِفة للجُمَل، «لم»: حرفُ جزمٍ وقلبٍ ونفي. «يُشفَ»: فعلٌ مضارع مَبني لِلمَجهول مَجزُومٌ بحَذف الألف. «ما»: اسمٌ مَوصول نائبُ فاعلِه. ويَجوز أن يكونَ (يَشفِ) مَبنيًّا لِلمَعلوم مجزوماً بحذف الياء، وفاعِلُه ضميرٌ يَعود إلى مصدر الفعل قبلَه أي: التَّداوي، أو إلى المُتداوَى به، و(ما) حينئذٍ مَفعولٌ به. «بِنا»: مُتعلِّق بمحذوف صِلة الموصول، أي: ما استَقرَّ بِنا. «على»: حرف جر مَعناهُ الاستِدراك والإضرابُ. «أنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «قُربَ»: اسمُها مضاف. «الدارِ»: مضافٌ إليه. «خيرٌ»: خبرُ (أنَّ) مرفوع. «مِن البُعد»: مُتعلِّق بـ(خير) لأنه أفعلُ تفضيل. والمصدرُ المؤوَّل من (أنَّ) ومَعمُولَيها مجرور بـ(على)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بالفعل قبلها، أو في موضِع نَصب على الحالِ والعاملُ فيها الفعلُ السابقُ، أو في مَوضِع خَبر مَحذوفِ المُبتدأ، كأنَّه قيل: والتَّحقيقُ على أنَّ الأمرَ كذَا؛ وقيل: (على) الاستدراكيَّةُ هذه لا تَتعلَّق بشيء كالحرف الزائد.

«على أنَّ قربَ الدار»: إعرابُه كالذي قبلَه إفراداً وتركيباً، «ليس»: ماضٍ ناقص، واسمُها: هو. «بِنافع»: الباء: حرف جرٍّ زائد لا يَتعلَّق بشيء، (نافعٍ): خبرُ (ليس) مَنصوب بفَتحة مُقدَّرة لأجلِ حَركةِ الجارِّ الزائد. وجُملة (ليس بنافع) في محل رفع خبرُ (أنَّ). «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَلٌ خافِض لِشَرطه منصوبٌ بِجَوابه. «كان»: ماضٍ ناقِص. «مَن»: مَوصولةٌ اسمُها. «تَهواهُ»: فعلٌ مُضارع مرفوع، والفاعلُ: أنتَ، والهاء: مَفعول به وهو العائدُ، والجُملةُ صِلةُ المَوصول. «ليس»: ماضٍ ناقص، واسمُها: ضميرُ (مَن). «بِذِي»: الباء: زائِدة. (ذِي): خبرُ (ليس) مَجرور لفظاً بالياء مَنصوب تقديراً، وهو مضاف. «وُدِّ»: مُضاف إليه، وجملةُ (ليس بِذي وُدِّ) في محل =

وفي»، والباءِ، ....

الكواكب الدرية

بالثَّانيةِ قَولَهُ: «على أنَّ قُربَ الدَّارِ خَيرٌ مِن البُعدِ»، والأرجَحُ[١] أنَّها حينئِذٍ خبرٌ لمُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: والتَّحقيقُ على كذَا. وقد يكونُ اسماً مَبنِيًّا[٢] بمعنَى: «فَوق» كـ«نَزلتُ مِن عليه».

(و«في»)، وهي: لِلظَّرفيَّةِ مكاناً نحوُ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الروم: ٢-٣]، ومنه: «أَدخلتُ الخاتَمَ في أُصبُعي» غيرَ أنَّ فيه قَلْباً؛ لأنَّ الأصلَ: أَدخلْتُ أُصبعي في الخاتَمَ، وزَماناً نحوُ: ﴿سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِى بِضۡعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٣-٤].

وتكونُ لِلاستِعلاءِ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: عليها، قال الدَّمامِينيُّ: ومنه حديثُ: «أَرواحُ الشُّهداءِ في أَجْوَافِ طَيرٍ خُضْرٍ»[٣] أي: عليها[٤].

(والباءِ)، وهي لِلتَّعديةِ، أي: جعلِ الفعلِ مُتعدِّياً، وتَحويلِهِ بإحداثِ معنَى التَّصييرِ في مَفهومِهِ مِن اللُّزومِ إلى التَّعدِّي، وهذا المعنى ممَّا انفرَدَتْ به عن سائرِ حُروفِ الجرِّ؛ ولِلتَّعدية معنًى آخَر، وهو: إيصالُ مَعنى الفعلِ إلى شيءٍ بِواسِطةِ حُروفِ الجرِّ، وهذا جارٍ في حروفِ الجرِّ كُلِّها، وباءُ التَّعديةِ ـ وتُسمَّى: باءَ النَّقلِ ـ هي المعاقِبَةُ للهَمزةِ في تَصييرِ الفاعلِ مَفعولاً، وأكثَرُ ما تُعدِّي الفعلُ القاصرُ نحوُ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أَذْهَبَهُ.

وتَكونُ لِلإلصاقِ، وهو معنًى لا يُفارِقُها، ولِذا اقتَصرَ عليه سِيبويهِ نحوُ: «مرَرتُ بزيدٍ»

= نصب خبرُ (كان)، وجملةُ (كانَ...) في مَحل جَر بإضافة (إذَا) إليها، وجوابُ (إذَا) مَحذوفٌ لِدَلالة ما قبله عليه، والتقديرُ: فقُربُ دارِه لا يَنفَع شيئاً، ويجوز أن تكونَ مُنسَلِخةً عن الشرطيَّة مُتعلِّقةً بـ(نافع)، فلا تحتاجُ حينئذٍ لجواب.

والشاهد فيه: مَجيءُ (على) لِلاستِدراك في قولِه: (على أنَّ قُربَ) في الموضعَين.

(١) بِناءً على ما اختارَه ابنُ الحاجب في «الأمالي».

(٢) أي: لِمُشابهة الحرف في اللفظ وأصلِ المَعنى، وقيل: هو حينئذٍ معرَب.

(٣) أخرجه مُسلِم في «صَحيحه» (٤٨٨٥) من حديثِ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أنما أُوِّل الحديث بذلك لأنه يَلزمُ من إبقائه على ظاهِره أن تكونَ أرواحُهم مَحصورةً مُضيَّقاً عليها، وقال بعضُهم: لا مانعَ مِن أن تكونَ في الأجواف حقيقةً ويُوسِّعَها الله لها حتى تكونَ أوسَعَ مِن الفَضاء. انظر لِلاستزادة: «شرح مُسلم» لِلسُّيوطي (٤/ ٤٨٤).

والـلامِ، ....

الكواكب الدرية ـــــــــــــــــ

أي: التَصَقَ مُروري بمكانٍ يَقرُبُ منه؛ ولِلاستِعانةِ، وهي الدَّاخلةُ على آلةِ الفعلِ، ومنه: «كتبتُ بالقَلَمِ، وقَطَعتُ بالسِّكِّينِ»، وقولُه تَعالى: ﴿تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]؛ والتَّأكيدِ، وهي الزَّائدةُ، وكَثُرَتْ زِيادتُها في فاعلِ «كفى» نحوُ: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، ومَفعولِ «عَرَفَ»[١]، وفي المُبتدإِ بعدَ «إذا» الفُجائيَّةِ نحوُ: «خرَجتُ فإذا به قائمٌ»، أي: فإذَا هو قائمٌ، و«كيفَ»[٢] نحوُ: «كيفَ بِكَ؟[٣]» أي: كيفَ أنتَ؟ وفي الخبرِ المنفيِّ نحوُ: «ما كنتُ[٤] بقائمٍ، ولستُ بِنائمٍ»، ولَزِمَتْ زيادتُها في نحوِ: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم: ٣٨] في رأيِ الجُمهورِ، وشذَّتْ في الخبرِ المثبَتِ.

(والـلَّامِ)، وهي لِلمِلكِ نحوُ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، والاختِصاصِ، أي: شبهِ المِلكِ كـ«الجنَّةُ لِلمُؤمنينَ، والسَّرجُ لِلفَرَسِ»، والاستِحقاقِ، وتَقَعُ بينَ مَعنًى وذاتٍ، كـ«الحمدُ للهِ، ولِلكافرينَ النَّارُ» أي: عَذابُها[٥]، والمعاني الثَّلاثةُ مُتقارِبةٌ، وقد يُستَغنى بِذِكرِ الاختصاصِ عن المعنَيَينِ الأَخِيرَينِ[٦]، وقد يُعبَّرُ بأحدِها مكانَ الآخرِ.

وقد تكونُ للتَّعليلِ نحوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩]، ومنه لامُ «كي»، ولِبَيانِ الحِكمةِ نحوُ: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ لأنَّا لو جَعَلناها للتَّعليلِ لزِمَ عليه نِسبةُ أفعالِهِ تعالى لِلأغراضِ والعِلَلِ، وذلك مُحالٌ على اللهِ تعالى؛ ولِتَوكيدِ النَّفيِ، وهي لامُ الجُحودِ نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾ [الأنفال: ٣٣]؛ ولانتِهاءِ الغايةِ نحوُ: ﴿كُلٌّ يَجۡرِي

---

(١) أي: ونحوِه، كـ(علِمتُ بزيد) و(سمعتُ بحال عمرٍو).

(٢) أي: وفي المبتدأ بعد (كيفَ).

(٣) أي: إذا كان كَذَا.

(٤) يحتمل أن يكونَ مُرادُه: ما أنتَ.

(٥) قال الشُّمني: وإنما كان التقديرُ في هذه الآية ذلك لأنَّ الكافرينَ لا يَستحقُّونَ ذاتَ النار وإنما يَستَحقُّون عذابَها، ولم يجعل اللام فيه لِلاختصاص لأن النار ليسَت مُختصةً بالكافرين، بل تكونُ أيضاً لِمن شاءَ الله من غيرِهم. اهـ أي: وأمَّا (الجنةُ لِلمؤمنين) فجُعِلت لامُه لِلاختِصاص لأنَّ الجنةَ بما فيها مِلكٌ لهم دُون غيرِهم، ولأنَّ دخولَها بِفَضلِه تعالى لا عن استِحقاقٍ. ثم إن الشُّمني وَهِم في جعل المثال المذكور آية.

(٦) الصوابُ: الآخَرَين.

والكافِ، و«حَتَّى»، ....

الكواكب الدرية

﴿لِأَجَلٍ﴾ [الرعد: ٢]، أي: إلى أجلٍ؛ ولِلاستِعلاءِ نحوُ: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] أي: عليها؛ ولِلظَّرفيَّةِ نحوُ: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: في وَقتِها.

(والكافِ)، وهي لِلتَّشبيهِ نحوُ: «زيدٌ كالقَمَرِ»، و«أُختُه كالشَّمسِ».

وتَكونُ لِلتَّعليلِ كقَولِهِ تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١]، وقَولِهِ تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، فـ«وَي»: اسمُ فعلٍ بمعنى: «أَعْجَبُ»، والكافُ للتَّعليلِ، أي: أَعجَبُ لِعَدمِ فَلاحِهِم؛ ولِلتَّأكيدِ، وهي الزَّائدةُ نحوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: مِثلَهُ، قالَ ابنُ عنقاء: والتَّحقيقُ أنَّها في الآيةِ لِلتَّشبيهِ، وإنَّما نفى الشَّيءَ بِنَفيِ لازمِهِ. وقد تَأتي اسماً بمعنَى: «مِثل» اضطِراراً عند الجُمهورِ، واختِياراً عندَ ابنِ مالكٍ كالأَخْفَشِ، فتَقَعُ مُبتدأً، وفاعلاً، ومَفعولاً، ومَجروراً باسمٍ أو حرفٍ.

وبقيَ لِلحُروفِ المَذكورةِ مَعانٍ أُخَرَ مَذكورةٌ في المُطوَّلاتِ.

(و«حتَّى»)، وهُذَيلٌ تُبدِلُ حاءَها عَيناً، وهي: لانتهاءِ الغايةِ مكانيَّةً نحوُ: «أكَلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسِها»، وزَمانيَّةً نحوُ: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ويجبُ في مَجرورِها إذا كانَ مَسبوقاً بِذِي أجزاءٍ أنْ يَكونَ آخِراً كالمثالِ الأوَّلِ، أو مُتَّصِلاً بالآخِرِ، وذلك كالمثالِ الثَّاني، فلا يُقالُ: «سَهِرتُ البارحةَ حتَّى نِصفِها»، خِلافاً لابنِ مالكٍ.

والغالِبُ فِيما بعدَ «حتَّى» الجارَّةِ أنْ يَكونَ داخلاً في حُكمِ ما قبلَها، بِخلافِ ما بعدَ «إلى» فإنَّ الغالبَ فيه عَدمُ الدُّخولِ، قالَ العِصاميُّ: ومَذهبُ المحقِّقينَ أنَّه إذا لم يَكنْ معها قرينةٌ تَقتَضي الدُّخولَ، أو عدَمَ الدُّخولِ، حُكِمَ لما بعدَها بِالدُّخولِ، ويُحكَمُ في مثلِ ذَلك لِما بعدَ «إلى» بعَدمِ الدُّخولِ؛ حَملاً على الغالبِ في البابَينِ، ولا خِلافَ في «حتَّى» العاطفةِ في وُجوبِ دُخولِ ما بعدَ «حتَّى»[1]؛ لأنَّ العاطفَ بِمَنزلةِ الواوِ.

---

(١) الأَولى: (ما بعدها)؛ إذ المقام مَقامُ إضمار.

والواوِ، والتَّاءِ، ....

الكواكب الدرية

(والواوِ)، وهي: لِلقَسَمِ كـ«واللهِ»، «والَّذي نَفسي بِيَدِهِ»، ومنهُ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا﴾ [المرسلات: ١]، ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ﴾ [البروج: ١]، ونحوُها مِن السُّوَرِ المفتتَحةِ بالواوِ.

وقيلَ:[١] هي على حذفِ «رَبِّ» ـ بفتحِ الرَّاءِ ـ مُضافاً إلى المَجرورِ بعدَه، أي: وربِّ النَّجمِ، وربِّ المُرسَلاتِ؛ لأنَّه لا يُحلَفُ بِغيرِه تعالى؛ وأُجيبَ بأنَّ المنعَ في حقِّ العَبدِ، وأمَّا المعبُودُ فله أنْ يُقسِمَ بما شاءَ، وفي الإقسامِ بها إيذانٌ بعَظَمةِ مُلكِهِ، وقُوَّةِ سُلطانِهِ، قالَ الشَّيخُ عبدُ الملكِ العِصاميُّ: ولا تَتعلَّقُ إلَّا بمَحذوفٍ نحوُ: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]، فإنْ تَلَتْها واوٌ أُخرى نحوُ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾ [التين: ١]، فالثَّانيةُ للعَطفِ، وإلَّا لاحتاجَ كلٌّ مِن القَسَمينِ إلى جوابٍ. قالهُ في «المُغني».

(والتَّاءِ) المثنَّاةِ فَوقُ، وهي: لِلقَسَمِ أيضاً، والغالبُ دُخولُها على الاسمِ الأعظمِ نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٧٣]، قالَ بَعضُهم: والأصلُ في حُروفِ القَسَمِ الباءُ، والواوُ بدلٌ منها، والتَّاءُ بدلٌ مِن الواوِ، وفيها زيادةُ معنى التَّعجُّبِ، قالَ الزَّمخشريُّ في قولِهِ تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]: كأنَّه يَعجَبُ مِن تَسهيلِ الكَيدِ على يَدِهِ وتَأتِّيهِ، مع عُتوِّ نُمْرودَ وقَهْرِهِ. اهـ[٢]. ولم يَذكُرِ المصنِّفُ الباءَ المُوحَّدَةَ التي هي أصلُ حُروفِ القَسَمِ؛ اكتِفاءً عنها بقَولِهِ أوَّلاً: (وفي والباءِ)؛ فإنَّها شاملةٌ لِباءِ القَسَمِ.

تَنبيه: بقيَ مِن حُروفِ القَسَمِ حَرفانِ:

الأوَّلُ: الهمزةُ، وتَختَصُّ بالاسمِ الأعظَمِ، وهو الجَلالةُ، وهي إمَّا همزةٌ مَفتوحةٌ يَليها ألفٌ، وتُسمِّيها المغاربةُ مجازاً: همزةَ الاستفهامِ[٣]، كقَولِهِ ﷺ: «**آللهِ مَا أَجْلَسَكُم إِلَّا ذَلِكَ؟**»[٤]، أصلُه: بِاللهِ، فعُوِّضَتِ الهمزةُ عن الباءِ، وإمَّا همزةُ قَطعٍ مَقصورةٌ، يُقالُ:

(١) ظاهرُ سياقِه أن ما سيأتي مُخالفٌ لِما سبَق، مع أنه لا مُعارَضةَ بينَهما، فلو عبَّر بغيرِ ذلك لكان أحسَنَ.

(٢) انظُر «الكشاف» ففيه زِيادة، ومنها ما نقَله الشارح عن بعضِهم آنفاً.

(٣) أي: وليس استِفهاماً حقيقةً، وقال الرَّضي: بل هو استِفهامٌ حَقيقي.

(٤) جزء من حديث صحيحٍ أخرجه مُسلم (٦٨٥٧) عن مُعاوية رضي الله عنه.

. . . .

الكواكب الدرية

«واللهِ لَأَخْرُجَنَّ»، فتقولُ: «أفَأللهِ ـ أو فأللهِ[1] ـ لَتخرُجَنَّ؟» ـ بقَطعِ الهمزةِ ـ، أصلُه: أفبِاللهِ، فحُذِفَتِ الباءُ وأُبدِلَ منها الهمزةُ، والفاءُ عاطفةٌ على كلامِ المخاطَبِ. والخَفضُ بالهمزةِ نَفسِها عندَ الأخفشِ وأصحابِهِ، واختارَهُ كثيرُونَ، وبحرفِ القَسَمِ المَحذُوفِ عندَ الكوفيِّ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، قالَ ابنُ عَنقاء في «حواشي البَهجةِ»: وهو الأصحُّ.

والثَّاني: «ها»، عَدَّها كَثيرونَ ـ كابنِ عُصفورٍ وأبي حيَّان ـ مِن حُروفِ القَسَمِ، وتُسمِّيها المغاربةُ: (ها التَّنبيه)[2]، وتَختصُّ أيضاً بالاسمِ الأعظمِ، ولَك في ألفِها الإثباتُ والحذفُ، وفي الهمزةِ[3] القَطعُ والوَصلُ، فالصُّوَرُ أربعٌ: «ها أللهِ، ها اللهِ، هأللهِ، هاللهِ»، وهي عِوَضٌ عن واوِ القَسَمِ، والأصحُّ أنَّ الجرَّ بالواوِ المَحذوفةِ[4]، ولا بُدَّ أنْ يَجيءَ بلَفظِ «ذَا» بعدَ المُقسَمِ به؛ لأنَّ «ها» مِن تمامِ اسمِ الإشارةِ؛ لكونِهِ حرفَ تَنبيهٍ قُدِّمَ ليَكونَ عِوضاً عن حُروفِ القَسَمِ نحوُ: «ها اللهِ ذَا»[5].

وعدَّ بَعضُهم[6] مِن حُروفِ القَسَمِ الكافَ، نحوُ: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾ [الأنفال: ٥]، والصَّحيحُ أنَّها خبرٌ لمَحذوفٍ، أي: وذلك كما أَخرجَكَ، والإشارةُ إلى ما فُهِمَ مِن سِياقِ ما قبلَه، أي: هذه الحالةُ في كراهِيَتِهم إيَّاها كحالِ إخراجِكَ لِلحربِ في كراهَتِهم له.

وأمَّا «أيمُنُ» المُستعمَلُ في القَسَمِ نحوُ: «أَيمُنُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ»، فالصَّحيحُ أنَّه اسمٌ مُبتَدأٌ مَحذوفُ الخَبرِ، أي: «أَيمُنُ اللهِ قَسَمي»، وكذا «وايمُ اللهِ» بهمزةِ وَصلٍ عند الجُمهورِ، فإنَّه اسمٌ مُبتَدأٌ، وخبرُه مَحذوفٌ: أي: وايمُ اللهِ قَسَمي.

---

(١) أي: بغير همزة استِفهام.

(٢) أي: لأنها (ها) التنبيه المعهُودةُ وحرفُ القسمِ الجارُّ محذوفٌ، واختُلف فيها هل هي عِوَضٌ منه على قَولَين، وسيُشير الشارحُ إلى شيءٍ من ذلك.

(٣) أي: همزةِ لفظ الجلالةِ.

(٤) عكَس بعضُهم ليسلَم مِن حذفِ الجارِّ وإبقاءِ عَملِه.

(٥) أي: فالأصلُ: إي واللهِ لَلأمرُ هَذا، فحُذف الأمرُ لِكثرة استِعمالهم هذا في كلامِهم؛ وقُدِّم (ها) كما قُدِّم في قَولهم: (ها هو ذَا)، و(ها أنَا ذَا). أفادَه سيبَويه.

(٦) هو أبو عُبَيدة كما في «المغني»، وقد بالَغوا في الردِّ عليه والتَّشنيعِ على قائلِه وحاكِيه.

و«رُبَّ»، ....

الكواكب الدرية

ويُجابُ القَسَمُ بغيرِ السُّؤالِ بِاللَّامِ نحوُ: «واللهِ لَزيدٌ قائمٌ»، وبـ«إنَّ» نحوُ: «واللهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، وبـ«ما، ولا» النَّافِيَتَينِ نحوُ: «واللهِ ما زيدٌ بِقائمٍ، ولا يَقومُ زيدٌ»، وقد يُحذَفُ حرفُ النَّفيِ لِقَرينةٍ نحوُ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: تاللهِ لا تَفْتَؤُ.

وأمَّا قَسَمُ السُّؤالِ، فلا يُجابُ إلَّا بما فيه مَعنى الطَّلبِ نحوُ: «باللهِ أَخْبِرْني»، و«بِاللهِ هل قامَ زيدٌ؟».

وقد يُحذَفُ جَوابُ القَسَمِ إذا اعترَضَ بينَ أجزاءِ الجُملةِ نحوُ: «زيدٌ واللهِ قائمٌ»، أو تَقَدَّمَتْ عليه نحوُ: «زيدٌ قائمٌ واللهِ»؛ لِدَلالةِ الجُملةِ عليه.

(و«رُبَّ») بِضَمِّ الرَّاءِ وفَتحِها، وتَشديدِ الباءِ مَفتوحةً[(١)]، ويَجوزُ إلحاقُها تاءَ التَّأنيثِ المَفتوحةَ[(٢)]، وهي: لِلتَّقليلِ حقيقةً، إلَّا أنَّها استُعمِلَتْ في التَّكثيرِ كثيراً حتَّى صارَ استِعمالُها فيه كالحقيقةِ، وفي التَّقليلِ كالمجازِ المُحتاجِ إلى قَرينةٍ.

وفِعلُها الذي تَتَعَلَّقُ به يَجبُ أنْ يَكونَ ماضياً؛ لأنَّها لِتَقليلِ ما ثَبَتَ نحوُ: «رُبَّ رَجلٍ كريمٍ لَقِيتُهُ»، وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢]، فإنَّما دَخَلَتْ «رُبَّ» على المستقبَلِ لأنَّ مثلَ هذا المستقبَلِ في القرآنِ بمنزلةِ الماضي؛ لِتَحقُّقِ وُقوعِهِ مِن حيثُ إنَّه مِن أخبارِ اللهِ، وهي صِدقٌ لا يَختلفُ[(٣)]، ولِذا كثيراً ما تَرِدُ نظائرُه بِلَفظِ الماضي كقَولِهِ تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ونحوِ ذلك، والمُضِيُّ في المعنى كافٍ، بل قيلَ: إنَّ دُخولَها على [الفعلِ] الماضي غالِبٌ، لا واجبٌ؛ لِوُرودِهِ في القُرآنِ كهَذه الآيةِ، وأشعارِ العَرَبِ كقَولِهِ: [مجزوء الكامل]

يا رُبَّ قائِلَةٍ غَداً: يا لَهْفَ أُمِّ مُعاوِيَه[(٤)]

---

(١) ويجوز تخفيفُها أيضاً، وقُرئ في المتواتِر بالوجهَين في سورة ﴿رُّبَمَا﴾.

(٢) لعلَّه اقتصر على الأشهَرِ، وإلَّا فيَجوز فيها الضم وغيرُه، بل يَتَّصل بها أيضاً (ما) مجردةً عن التاء أو معها، فيَبلُغ مجموعُ لُغاتِها سَبعِين.

(٣) الظاهر أنه أراد: لا يَتخلَّف.

(٤) البيت: لهند زَوجِ أبي سُفيانَ وأُمِّ مُعاويةَ ﷺ، مِن أبياتٍ قالَتها في وَقعةِ بَدر التي قُتِل فيها أبُوها وأَخوها وعَمُّها. =

ومُذْ، ومُنذُ».

الكواكب الدرية

(و«مُذْ، ومُنْذُ») بضمِّ المِيمَينِ، قالَ ابنُ مالكٍ: وكَسرُها لغةُ بَني سُلَيم[1]، ولا يَجُرَّانِ إلَّا لزمنٍ[2] مُعيَّنٍ غيرِ مُستقبَلٍ، وهما حينئِذٍ بمعنى «مِن» الابتدائيَّةِ إنْ كانَ الزَّمانُ ماضياً، كقولِهِ: [الكامل]

أَقْـوَيـنَ مُـذْ حِـجَـجٍ ....[3]

= اللغة: (اللَّهْف): الأسَى والحزن، وقيل: هو الأسَى على شيء يَفُوتك بعد أن تُشارِفَه وتُقارِبَه، وفِعلُه: لَهِف يَلهَفُ، وقَولُهم: (يا لَهف) كلمةٌ يُتَحسَّرُ بها على ما فات، وليس المَقصودُ بها حَقيقةَ النِّداء.

الإعراب: «يا»: حرفُ تَنبيه، أو حرفُ نِداءٍ والمنادَى مَحذوف، أي: يا قَوم مثلاً. «رُبَّ»: حرفُ تكثير وجرٌ شَبيه بالزائد لا يَتعلَّق بِشَيء. «قائلةٍ»: مُبتدأ مرفوع تقديراً مجرورٌ لفظاً بـ(رُبَّ)، وهو في الأصل صفة لمَوصوف مَحذوف، أي: يا رُبَّ امرأةٍ قائِلة، فلا يَرِد أنَّ مجرورَ (رُبَّ) يلزَمُ وصفُه. ثم إنَّ خبرَ المبتدأ مَحذوف تَقديرُه: مَوجودةٌ، أو: تَصدُقُ في قولِها. «غداً»: ظرفُ زمان مَنصُوب بـ(قائِلة). «يا»: حرف نِداء ونُدْبةٍ. «لهفَ»: مُنادًى مندوب مَنصُوب، وهو مُضاف، و«أُمِّ»: مُضافٌ إليه مجرور مِن إضافة المصدرِ لِفاعله، وهو مُضاف أيضاً، و«مُعاوِيَه»: مُضافٌ إليه مجرور بفتحة لِلعَلَميَّة والتأنيث اللَّفظي مَنع ظُهورَها سُكون القافيَة. وجملةُ (يا لهفَ أمِّ مُعاوية) في محل نَصب مَقُول القَول.

والشاهد فيه: دُخولُ (رُبَّ) على المستقبَل وهو (قائِلة)؛ بدَليلِ أنه عاملٌ في الظَّرفِ المُستقبَل وهو (غداً)، فدلَّ على جوازِ استِقبالِ ما بعدَ (رُبَّ) وعَدمِ وُجوب مُضيِّه وإن كان دُخُولها على الماضي هو الغالبَ، قال البَغداديُّ: ولا يخفى أنَّ الخِلافَ في جواز استِقبال ما بعدَ (رُبَّ) إنما هو في جَوابها العامِلِ في مَوضِع مَجرُورها، وأمَّا وُقوعُ المُستقبَل صفةً لِمَجرُورِها فلا يَمنَعُه أحدٌ. اهـ فتأمَّل!

(١) وقال أبو حيانَ: حَكى اللِّحياني في «نَوادِره» كسرَ (منذُ) عن بَني سُليم، وكسرَ (مذ) عن عُكْل. «الهمع».

(٢) كذا في الأصل.

(٣) قطعةٌ من بيت هو مَطلعُ قَصيدة لزُهير بن أبي سُلمى في مَدح هَرِم، وهو قولُه:

لِـمَـنِ الـدِّيـارُ بِـقُـنَّـةِ الـحِـجْـرِ ... أَقْـوَيْـنَ مُـذْ حِـجَـجٍ ومُـذْ دَهْـرِ

على أنَّ نُقَّادَ الشعرِ نَسَبُوا هذا البيتَ والبيتَين بعدَه إلى حَمَّادٍ الرَّاوية، وعِبارةُ العينيِّ بعد أن أنشدَ القَصيدةَ كاملةً ورابعُ أبياتِها قولُه الآتي: (دَع ذا... إلخ): على أنَّ الأبياتَ الثَّلاثةَ التي مِن أوَّلِ هَذه القَصيدةِ لم يَصِحَّ أنَّها لِزُهير، وقد رُوِيَ أنَّ هارُونَ الرَّشيدَ قال لِلمُفضَّلِ: كيف بَدأ زُهَير شِعرَه بِقَوله:

دَع ذَا وعَـدِّ الـقَـولَ فـي هَـرِمٍ ... خَـيـرِ الـكُـهُـولِ وسَـيِّـدِ الـحَـضْـرِ

ولم يَتَقدَّم قبل ذلك شيءٌ يَنصَرِف إليه؟ فقال المُفضَّل: قد جَرَت عادةُ العرب أن يُقَدِّموا قبل المَديح نَسيباً ووَصفَ إبلٍ ونَحوَ ذلك، وكان زُهَير هَمَّ بِذلك، ثُمَّ قال لِنَفسِه: دَع هذا الذي هَمَمتَ بِه مِمَّا جَرَتْ به العادةُ، =

....

الكواكب الدرية

وقَولِهِ: [الطويل]

وربْــعٍ عَــفَــتْ آثــارُه مُــنْــذُ أزْمَــانِ(١)

= واصرِفْ قَولَك إلى مَدحِ هَرِم، فهو أولى مَن بُدِئَ بِذِكره في الكلام. فاستَحسنَ الرَّشيدُ قَولَه، وكان حَمادُ الراويةُ حاضراً فقال: يا أميرَ المُؤمنِين! ليس هذا أولَ الشِّعر، ولكنْ قَبلَه: (لِمَن الدِّيارُ...) إلى أن قرَأ الأبياتَ الثلاثة، فالتَفَتَ الرشيدُ إلى المُفضَّل، فقال: ألم تَقُل: إنَّ (دَع ذَا) هو أَوَّلُ الشِّعر؟! فقال: ما سَمِعتُ بِهَذه الرِّواية إلا يَومِي هذَا، ويُوشِكُ أن تكونَ مَصنُوعةً، فقال الرشيد لِحَماد: اصدُقنِي، فقال: يا أميرَ المُؤمِنين أنا زِدتُ فيها هَذه الأبيات، فقال الرشيدُ: مَن أراد الثِّقةَ والرِّوايةَ الصَّحيحةَ فعلَيه بِالمُفضَّل، ومَن أراد الاستِكثارَ والتوسُّعَ فعلَيه بِحَماد. اهـ

اللغة: (الدِّيار): جمعُ دارٍ. و(القُنَّة): أعلَى الجبَل، والباء الداخِلةُ عليها ظرفيَّة بمعنى (في). و(الحِجر): حِجرُ ثَمودَ، وهي مَنازلهم بِناحية الشام عند وادِي القُرى. و(أقوَين): أقفَرْنَ وخَلَونَ من سُكَّانهنَّ. و(الحِجَج) بكسرِ الحاء: جمعُ (حِجَّة) بِكَسرها أيضاً، وهي السَّنَة. و(الدَّهر): الزَّمان.

المعنى: يَتعجَّب الشاعرُ من شِدَّة خَرابِ الدِّيار بِالمكان المَذكور حتى كأنَّها لا تُعرَف ولا يُعرَف سُكَّانُها وأَصحابُها، ويتأسَّف على ساكِنِي تلك الدِّيار وهُم أحبَّتُه، مُخرجاً كلامَه في صورةِ الاستفهام وإن كان عالماً بجَواب ذلك.

الإعراب: «لِمَن»: اللام جارَّة، و(مَن) اسم استفهام مجرورٌ بها، وشبهُ الجملة خبرٌ مُقدَّم. «الديارُ»: مُبتدأ مُؤخَّر. «بِقُنَّة»: جار ومَجرور مُتعلِّق بمحذوف في مَحلِّ نصب حال من (الدِّيار) أو مِن ضَميرِه المُستتر في الجارِّ والمجرور، والعاملُ فيه الاستِقرارُ المحذوف، والتَّقدير: لِمَن الديارُ كائنةً بِقُنَّة الحِجر؟ و(قُنة): مُضاف، و«الحِجرِ»: مُضاف إليه. «أقوَين»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصالِه بِنُون النِّسوة الفاعل، والجُملةُ حالٌ مِن ذلك الضَّمير أيضاً. «مُذ»: حرفُ جر بمنزِلة (مِن). «حِجَجٍ»: اسم مجرور بها، وشِبهُ الجملةِ مُتعلِّق بـ(أقوَين). الواو: عاطفة، «مُذ دَهرِ»: جار ومَجرور عطفٌ على ما قبلَهما.

والشاهد فيه: مَجيء (مُذ) في كِلا الموضِعَين حرفَ جرٍّ بمعنى (مِن) - أي: لابتِداء الغايَةِ الزَّمانية - لِكون مَدخولِهما ماضياً، واقتَصر الشارح على الموضِع الأول اختصاراً.

(١) عجزُ بيتٍ هو مَطلعُ قصيدةٍ مَشهورةٍ لامرئ القَيس بن حُجْر الكِندي، وصَدرُه:

قِـفَـا نَـبـكِ مِـن ذِكـرَى حَـبِـيـبٍ وعِـرْفـانِ

اللغة: (قِفا): أمرٌ من الوُقوف، وهو خِطابٌ لِلواحِد بِلَفظ الاثنَين على عادةِ العَرب، أو بِلَفظِ الواحد والألفُ بَدلٌ مِن نونِ التوكيد الخَفيفة إجراءً لِلوصل مُجرَى الوَقف، وأصلُه: قِفَنْ. (ذِكرَى): تَذكُر. (عِرفان): مَعرِفة، وذَكر بعضُهم أنَّه اسمُ مُغنِّيَة. (الرَّبعُ): الدارُ بِعَينها حيثُ ما كانَت، ويُروى: (ورَسمٍ)، وهو ما بَقي مِن آثار =

. . . .

الكواكب الدرية

أي: مِن حِجَجٍ، ومِن أزمانٍ، وبمعنى «في» الظَّرفيَّةِ إنْ كانَ حاضِراً نحوُ: «ما رَأيتُه مُذْ لَيلَتِنا، ومُنذُ يَومِنا»، أي: في لَيلتِنا، وفي يَومِنا، وبمعنَى «مِن» و«إلى» معاً إنْ كانَ مَعدوداً، نحوُ: «ما رأيتُه مُذْ ـ أو مُنذُ ـ يَومَينِ» أي: مِن أوَّلِ هذه المُدَّةِ إلى انتهائِها[١]. أمَّا الزَّمانُ المُستقبَلُ وغيرُ المُعيَّنِ، فلا يَدخُلانِ عليه، لا يُقالُ: «لا أَراهُ مُذْ ـ أو مُنذُ ـ غدٍ»، ولا: «ما رَأيتُه مُذْ ـ أو مُنذُ ـ حينٍ».

فإنْ أتى بعدَهما جُملةٌ حُكِمَ بِظَرفيَّتِهما وإضافتِهما إليها، أو إلى زمانٍ مُضافٍ إليها[٢]، نحوُ: «ما رأيتُه مُذْ جاءَني، أو مُنذُ كانَ عِندي»، أو أتى بعدَهما اسمُ زمانٍ مَرفوعٌ كـ«لم أَرَهُ مُذْ يَومنا[٣]، أو مُنذُ يومُ الاثنينِ»، فهما مُبتدأٌ وما بَعدَهما خبرٌ، أو بِالعكسِ.

ومَعناهما[٤]: الأَمَدُ: أي: جميعُ المُدَّةِ إنْ كانَ حاضراً أو مَعدُوداً، وأوَّلُ المدَّةِ إنْ كانَ ماضياً، أي: مُدَّةُ انتفاءِ الرُّؤيةِ يَومانِ، أو أوَّلُ مُدَّتِهِ ـ أي: انقطاعِها ـ يومُ الاثنينِ، وعلى هذا فالكلامُ جُملتانِ مُستأنَفَتانِ؛ لأنَّ جُملةَ «مُذْ، ومُنذُ» جوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّرٍ.

= الدار لاصِقاً بِالأرض. (عَفَت آثارُه): يُروَى: (آياتُه)، أي: دَرَسَت وانمَحَت عَلاماتُه التي يُستَدَلُّ بها عليه. (أزمان): جمعُ زَمَن، وأما زَمان فجَمعُه (أزمِنَة).

المعنى: يقولُ: قِفَا أو قِف أيُّها المخاطبُ لِنَبكِيَ من أجلِ تَذكُّرِ أحبابِنا، ومِن تَذكُّرِ الدارِ التي درَسَت وانمَحَت مَعالِمُها منذُ أوقاتٍ طَويلة. «فتح القَريب».

الإعراب: «**قِفَا**»: فِعل أمرٍ مبنيٌّ على حَذفِ النون، وألفُ الاثنَين: فاعِلُه. «**نَبكِ**»: فعلٌ مُضارع مجزوم في جوابِ الأمر بحذف الياء، وفاعلُه: نحنُ. «**مِن ذِكرَى**»: جار ومجرورٌ مُتعلِّق بـ(نبكِ)، و(ذِكرى): مُضاف. «**حَبيبٍ**»: مُضاف إليه. «**وعِرفانٍ**»: عَطفٌ على (حبيبٍ). «**ورَبعٍ**»: كالذي قبلَه، وقيل: معطوفٌ على (ذِكرى). «**عفَت**»: فعلٌ ماضٍ، والتاءُ: لِلتأنيث. «**آثارُه**»: فاعلُ (عفَت) مَرفوع، وضميرُ الغائب: مُضاف إليه. وجُملة (عَفَت آثارُه) في محلِّ جر صفة لـ(ربع). «**مُنذُ**»: حرفُ جر. «**أزمانٍ**»: مَجرور بـ(مُنذُ)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(عَفَتْ).

والشاهد فيه: مَجيءُ (مُنذُ) بمعنَى (مِن) الابتدائيَّة لجرِّها الزمانَ الماضي.

(١) أي: فهما داخِلان على الزَّمان الذي وَقع فيه ابتِداءُ الفعل وانتِهاؤُه.

(٢) أي: على الخلاف في ذلك؛ إذ مَن قدَّر الاسم خصَّهما به وجوباً.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: (مذ يومان)، وعليه تفسيرُه الآتي، فالظاهرُ أن النون تقدَّمت على الألف حينَ الطبع.

(٤) أي: على الإعراب الأولِ لا غيرُ.

. . . .

الكواكب الدرية

تَنبيه: جُملةُ ما ذكَره أيضاً(١) مِن حُروفِ الجرِّ أربعةَ عَشَرَ حرفاً، وكلُّها مُستَوِيةٌ في الاختِصاصِ بالأسماءِ، والدُّخولِ عليها، وبقيَ على المصنِّفِ مِن حُروفِ الجرِّ: «حاشَا، وعَدَا، وخَلا»، ولعلَّهُ اكتَفى بِذكرِها في الاستِثناءِ، و«لَعلَّ» في لُغةِ عُقَيلٍ كقولِ الشَّاعرِ:

[الطويل]

فقُلْتُ: ادْعُ أُخرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ ثانِياً لَعلَّ أبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ(٢)

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) **البيتُ**: من قَصِيدة لِكَعب بن سَعد الغَنَويِّ وهو شاعر إسلاميٌّ، يَرثِي بها أخاه شَبيباً، وقبلَ البيتِ قولُه:

وداعٍ دَعَا: يا مَن يُجِيبُ إلَى النَّدَى فلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِندَ ذاكَ مُجِيبُ

ثم المعروفُ في بَيت الشاهد: (جَهرةً) أو (دَعوةً) بدلَ (ثانياً).

اللغة: (الداعِي): السائل، و(يُجيب): مِن أجابَه أي: رَدَّ جوابَه، ومَفعُوله محذوفٌ أي: يُجِيبُ الداعيَ. و(النَّدى) ههنا: الجُود. (فلم يَستَجبه) أي: فلم يَستجِب له، يتعدَّى تارةً بِنَفسِهِ وتارةً باللام، وقيل: حَمل (استَجاب) على معنَى (أجاب) فعدَّاه مِثلَه بدليلِ قَولِه: (مُجيب). (أبو المِغوار): كُنيةُ أخي الشاعرِ شَبِيبٍ، وهو رَجلٌ من أكابرِ الكُرَماء.

المعنى: رُبَّ سائلٍ طالبٍ لِلمعروفِ نادَى في الناس: هل مِن كَريمٍ يُجيبُ المُحتاجَ؟ فلم يُلتَفَت إليه ولم يُجِبه أحدٌ، فقُلتُ له حينئذٍ: ادعُ مَرَّةً أُخرى، وارفَع صَوتَك بِالنِّداء، لَعلَّ أخي أبَا المِغوار قَريبٌ منك فيَسمعك ويُجيبُك كما كان يَفعَلُ في حَياتِه، وهذا مِن شِدَّة وَلَهِه بِه وذُهولِه من عِظَم مُصابِه بِأخيه، وإلا فكيفَ يَرجو أن يُجِيبَ الدَّاعي وهو تحت التُّراب؟

الإعراب: الفاء: حرف عَطف، «قُلتُ»: فعل وفاعل، والجملةُ عطفٌ على ما قبلها. «ادعُ»: فعلُ أمرٍ مبني على حَذف الواوِ، وفاعلُه: أنتَ. «أُخرى»: صفة لِمَوصوف مَحذوف واقع مفعولاً مطلقاً لِـ(ادعُ)، والتَّقدير: ادعُ دَعوةً أُخرى، وجملةُ (ادعُ. . . إلخ) في مَحلِّ نَصب مَقُول القول. الواو: عاطفة، «ارفَع»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون وحُرِّك بالكسر لالتِقاءِ الساكنَين، وفاعلُه: أنتَ، والجملةُ عطفٌ على (ادعُ. . .). «الصوتَ»: مفعولُه. «جَهرةً»: مَفعول مُطلَق لـ(ارفع)، أو لِفعل مَحذوف تقديره: اجهَر جَهرةً، ويَجوزُ أن يكون حالاً من فاعِل (ارفَع) أي: حالَ كونك مُجاهراً بِه، وقال العيني: (دَعوةً): نَصبٌ على التَّعليل، أي: لأجلِ الدَّعوةِ. «لعلَّ»: حرفُ جر شَبيه بالزائد لا يَتعلَّق بِشَيء. «أبي»: مُبتدأ مرفوع، منع من ظُهورِ علامةِ رفعِه وهي الواو اشتِغالُ المَحلِّ بالياء المَأتي بها لأجلِ حرفِ الجر الشَّبيهِ بالزائد، و(أبي): مُضاف، و«المِغوار»: مُضافٌ إليه. «منك»: مُتعلِّقٌ بـ(قَريب) الآتي. «قَريبُ»: خبرُ المبتدأ، وجملةُ (لعلَّ أبي المِغوار. . . إلخ) تَعليل للأمر بِرفع الصوت لا محلَّ لها مِن الإعراب.

والشاهدُ فيه: جرُّ (لعلَّ) لِلاسم بعدَها على لُغة عُقَيل.

. . . .

الكواكب الدرية

و«لولَا» الامتِناعيَّةُ إذا تَلاها ضَميرٌ مُتَّصِلٌ نحوُ: «لَولايَ، ولَولاه، ولَولاكَ لَكانَ كذا»[١]، فهي حرفُ جرٍّ مُختصٌّ بالضَّميرِ[٢]، والأكثَرُ أنْ يُقالَ: «لَولا أنا، ولولا أنتَ، ولولا هو»[٣].

و«مَتى» في لُغةِ هُذَيلٍ، وتَأتي بمعنى: «مِن» كـ«أخْرَجَها متى كُمِّهِ» أي: مِن كُمِّهِ، وبمعنى «في» الظَّرفيَّةِ كـ«وَضَعَها مَتى كُمِّهِ» أي: في كُمِّهِ.

و«كَي» التَّعليليَّةُ، ولا تَجُرُّ إلَّا «ما» الاستِفهاميَّةَ، يُقالُ: «جِئتُكَ أمسِ»، فتَقولُ: «كَيْمَه؟» أي: لِمَه؟ والهاءُ للسَّكتِ، وحُذِفَتْ ألفُ «ما» لِدُخولِ حرفِ الجرِّ عليها، والغالبُ جرُّها لـ«أنْ» المصدريَّةِ وصِلَتِها نحوُ: «جِئتُكَ كيْ تُكرِمَني» إذا قَدَّرتَ «أنْ» بعدَها، أي: جِئتُكَ لإكرامِكَ إيَّايَ، و«ما» المصدَريَّةِ وصِلَتِها نحوُ: «جاءَكم زَيدٌ كَيما تُكرِمونَهُ»، أي: لإكرامِهِ، فإنْ قُلتَ: «كَيْما تُكرِمُوهُ» بحذفِ النُّونِ، فـ«ما» زائدةٌ، و«كي» حينئذٍ مَصدريَّةٌ ناصِبَةٌ بِنَفسِها، وإنْ قدَّرتَ النَّصبَ بـ«أنْ» مُضمَرةً فـ«كي» تَعليليَّةٌ جارَّةٌ.

تَنبيهٌ آخَرُ: اعلَمْ أنَّه لا بُدَّ لحرفِ الجرِّ غالباً مِن مُتَعَلَّقٍ - بفتحِ اللَّامِ -، ولا بُدَّ أنْ يَكونَ فِعلاً، أو اسماً يَعمَلُ عمَلَهُ كالمصدَرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهَةِ، واسمِ التَّفضيلِ، وفي تَعلُّقِهِ بالفعلِ النَّاقصِ نحو: «كانَ» وأَخواتِها والجامدِ نحو: «نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسى» خِلافٌ، والأظهَرُ أنَّه يَتعَلَّقُ به. وقَولُنا: (غالباً) لِلاحترازِ عن الزَّائدِ، فإنَّه لا يَتعلَّقُ بشيءٍ، كالباءِ في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، و«مِن» في قولِهِ تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]؛ لأنَّ الزَّائدَ إنَّما جِيءَ به لِلتَّقويةِ والتَّأكيدِ، لا لِلرَّبطِ، بخلافِ غيرِ الزَّائدِ؛ فإنَّه لمَّا قَصُرَتْ بعضُ الأفعالِ عن الوُصولِ إلى الأسماءِ أُعِينَتْ على ذلك بحُروفِ الجرِّ.

وفي مَعنى الزَّائدِ: «رُبَّ» وِفاقاً لابنِ هِشامٍ، وخِلافاً لِلجُمهورِ كما سيَأتي، و«لولَا، ولَعلَّ» فإنَّهما كالزَّائدِ مِن حيثُ الإعرابُ، لا المعنَى، فلا يَتعلَّقانِ بشيءٍ، ومحلُّ مَجرورِها[٤]

---

(١) وهو مَسموعٌ وإن كان قليلاً، خِلافاً لِلمُبرد الذي أنكرَه.

(٢) ولا تَتعلَّق بشيءٍ، ومَوضعُ المَجرور بها رَفعٌ بالابتداء، والخبرُ مَحذوف. وسيُنبِّه الشارح على ذلك.

(٣) كقَوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

(٤) هكذا بِضَمير الإفرادِ لا التَّثنيةِ في الأصل، وعليه فالكلامُ الآن في الثلاثةِ أعني (رُبَّ ولولَا ولعلَّ)، بخلافِ قولِه =

فالسَّبْعةُ الأُولى تَجُرُّ الظَّاهِرَ والـمُضْمَرَ، نَحوُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ....

الكواكب الدرية

رفعٌ بِالابتداءِ، وقد سُمِعَ رَفعُهُ في «لَعلَّ أبي المِغوارِ»[١]، ولا يُتبَعُ مَجرُورُها إلَّا بِالرَّفعِ، حتَّى على القَولِ بأنَّها مُعدِّيةٌ، وأنَّها تَتعَلَّقُ بفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً.

(فالسَّبعَةُ الأُولَى) مِن حُروفِ الجرِّ التي ذكَرَها المصنِّفُ رَحمهُ اللهُ تعالى (تَجُرُّ الظَّاهِرَ) مِن الأسماءِ، (والـمُضمَرَ)، فهي مُشترَكةٌ بينَهما، ولهذا قَدَّمَها، ثمَّ شَرَعَ يُمثِّلُ لها على التَّرتيبِ، فقالَ: (نَحوُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾)، وإعرابُه: «منكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿وَمِن نُّوحٍ﴾: كذلكَ، الأوَّلُ مثالٌ لجرِّ «مِن» لِلمُضمَرِ، والثَّاني مثالٌ لجرِّها لِلظَّاهِرِ.

(﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾)، مثالٌ لجرِّ «إلى» لِلظَّاهِرِ، وإعرابُه: ﴿إِلَى﴾: حرفُ جرٍّ، ولفظُ الجَلالةِ: مَجرورٌ بـ﴿إِلَى﴾، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ تَأدُّباً، والجُملةُ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مُقدَّمٌ، «مَرجِعُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وكثيراً ما نَسمَعُ مَن يَقرأُ ـ ولا خِبرةَ له بِالعربيَّةِ ـ بكسرِ العَينِ، والذي سهَّلَ لهم ذلك مُجاوَرَتُها للجيمِ المَكسورةِ، فيَنبغي التَّفطُّنُ لذلك؛ فإنَّه لحنٌ، (﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾)، مثالٌ لجرِّ «إلى» لِلمُضمَرِ، وقولُه: (﴿جَمِيعًا﴾) بالنَّصبِ حالٌ مِن الكافِ، (﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾)، مثالٌ لجرِّ «عن» للظَّاهِرِ، وإعرابُه: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قسمٍ مُقدَّر تَقديرُه: واللهِ لَتَركَبُنَّ، «تَركَبُنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ المَحذوفةِ تَخفيفاً، وواوُ الجماعةِ المَحذوفةُ لالتقاءِ السَّاكنينِ ضميرٌ مُتَّصلٌ

= سابقاً: (فإنهما كالزائد... فلا يتعلَّقان) فإنه بِضَمير التَّثنيةِ العائد على (لولا، ولعلَّ) فقط. نعم قولُه الآتي: (ولا يُتبعُ مجرورُها إلا بالرفع) لا يَصحُّ حملُه على الثَّلاثة ولا على الاثنَين، والسببُ ظاهرٌ، وقد رأيتُ هذه العبارةَ وما بعدَها من الكلامِ الذي هنا مَقصوراً في «غُرَر الدُّرَر» على (لولا) فقط؛ إذ فرَّق هناك بين الحُروف الثلاثةِ وتكلَّم على أحكامِ كُلٍّ بانفِراد، فأخَذ الشارحُ أشياءَ من هنا وهناك وأدخَلَ بعضَها في بَعضٍ، والله المُستَعانُ.

(١) تقدَّم إنشادُه بتَمامِه قريباً.

﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، . . . .

الكواكب الدرية

في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والنُّونُ للتَّأكيدِ[١]، ﴿طَبَقًا﴾: مَفعولٌ به، ﴿عَن طَبَقٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ﴿طَبَقًا﴾، وعبارةُ «الجَلالَينِ»: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ﴾ أيُّها النَّاسُ، أصلُه: «لَتَرْكَبُونَنَّ» حُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ لِتَوالي الأمثالِ، والواوُ لالتِقاءِ السَّاكنَينِ، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾: حالاً بعدَ حالٍ، وهو الموتُ، ثمَّ الحياةُ وما بَعدَها مِن أهوالِ[٢] يوم القِيامةِ. اهـ

(﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾)، مثالٌ لجرِّ «عن» لِلمُضمَرِ، وإعرابُه: ﴿رَضِيَ﴾: فعلٌ ماضٍ: ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿عَنۡهُمۡ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿رَضِيَ﴾، ﴿وَرَضُواْ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «رَضيَ»: فعلٌ ماضٍ، وواوُ الجماعةِ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿عَنۡهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«رضُوا»، قالَ في «الجَلالَينِ»: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾ بِطاعتِهِ، ﴿وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ بِثَوابِهِ. اهـ، قالَ في «حَواشي الجَمَلِ»: قولُه: «بطاعتِهِ» أي: بِقَبولِها، أو بتَوفيقِهم لها، وقولُه: «بثوابِهِ» أي: بإثابتِهِ إيَّاهم. اهـ، وعبارةُ الخازنِ: قيلَ: معنى ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾: رضيَ أَعمالَهم، ﴿وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ لِما أعطاهم مِن الخيرِ والكرامةِ. انتهت، وهذا بخلافِ قَولِنا في حقِّ الصَّحابيِّ مثلاً: «رضيَ اللهُ عنه»، فإنَّ المرادَ مِن ذلك الدُّعاءُ له بالرِّضا.

(﴿وَعَلَيۡهَا﴾)، مثالٌ لجرِّ «على» لِلمُضمَرِ، وهو عائدٌ على الأنعامِ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمَ﴾ [غافر: ٧٩][٣]، وقد قيلَ: إنَّ المرادَ مِن الأنعامِ هنا الإبلُ خاصَّة، وهذا القيلُ هو الظَّاهرُ؛ لأنَّها التي تُوجَدُ بها المنافعُ المحكيَّةُ في الآيةِ، (﴿وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾)، مِثالٌ لجرِّ «على» لِلظَّاهرِ، وإعرابُه: «عَلى»: حرفُ جرٍّ، ﴿ٱلۡفُلۡكِ﴾: مَجرورٌ بـ«على» مُتعلِّقٌ بـ﴿تُحۡمَلُونَ﴾، و﴿تُحۡمَلُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ، وواوُ الجَماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، ولعلَّ المرادَ بقَولِهِ: ﴿تُحۡمَلُونَ﴾ حملُ النِّساءِ والوِلدانِ عليها في الهَوادِجِ، وهذا هو السِّرُّ في فَصلِهِ عن الرُّكوبِ في قولِهِ تعالى: ﴿لِتَرۡكَبُواْ﴾، وفي الجَمعِ بينها وبينَ الفُلكِ في الحَملِ؛ لِما بينَهما مِن المُناسبةِ التَّامَّةِ، حتَّى سُمِّيَتْ: سُفُنَ البَرِّ.

---

(١) في طبعة: علامةُ التأكيد.

(٢) في مطبوع «الجلالَين»: (من أحوال)، وكلاهُما له وجهٌ.

(٣) أو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗ﴾ إن كانت مأخوذة من سورة (المؤمنون).

﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُوا بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿ءَامِنُوا بِهِۦٓ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ١١٦].

والسَّبْعةُ الأَخِيرَةُ تَختَصُّ بِالظَّاهِرِ، ولا تَدْخُلُ على المُضْمَرِ.

الكواكب الدرية

(﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾)، مثالٌ لجرِّ «في» لِلظَّاهِرِ، وإعرابُهُ ظاهرٌ، والآياتُ: جمعُ آيةٍ، وهي العَلامةُ الدَّالَّةُ على وَحدانيَّةِ اللهِ تعالى، (﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾)، مثالٌ لجرِّ «في» لِلمُضمَرِ، وإعرابُه: «فيها»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مُقدَّمٌ، ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، «تَشتَهي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالياءِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿ٱلْأَنفُسُ﴾: فاعلٌ[1]، والضَّميرُ المَجرورُ بـ«في» يَعودُ على الجنَّةِ مَلَّكنا اللهُ إيَّاها.

(﴿ءَامِنُوا بِٱللَّهِ﴾)، مثالٌ لجرِّ الباءِ لِلظَّاهرِ، وإعرابُه: ﴿ءَامِنُوا﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حَذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿بِٱللَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَامِنُوا﴾، (﴿ءَامِنُوا بِهِۦٓ﴾)، مثالٌ لجرِّ الباءِ لِلضَّميرِ، وإعرابُهُ كإعرابِ الذي قبلَهُ.

(﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾)، مثالٌ لجرِّ اللَّامِ لِلاسمِ الظَّاهرِ، وإعرابُه: ﴿لِّلَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، والجُملةُ صلةُ المَوصولِ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: استَقرَّ، والعائدُ الضَّميرُ المُستتِرُ في «استقرَّ»، (﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾)، مثالٌ لجرِّ اللَّامِ للضَّميرِ، وإعرابُهُ كإعرابِ الذي قبلَهُ.

(**والسَّبعَةُ الأَخِيرَةُ**) مِن حُروفِ الجرِّ التي ذَكرَها المصنِّفُ (**تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ**) أي: بِخَفضِ الاسمِ الظَّاهرِ، (**ولا تَدخُلُ على المُضْمَرِ**):

أمَّا الكافُ فلِكَراهةِ اجتماعِ الكافَينِ عندَ دُخولِها على كافِ المخاطَبِ، وحُمِلَ بَقيَّةُ

---

(١) وجملة ﴿تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ لا محل لها صلة ﴿ما﴾.

. . . .

الكواكب الدرية

المضمَراتِ عليه؛ لأنَّ البابَ واحدٌ، مع الاستِغناءِ بـ«مِثل»؛ فإنَّها تَدخُلُ على المُظهَرِ والمُضمَرِ.

وأمَّا «حتَّى» فاكتِفاءً بـ«إلى»؛ فإنَّها لِلغايةِ وتَدخلُ على المُضمَرِ والمُظهَرِ، خِلافاً للمُبرِّدِ[١] فإنَّه أجازَ دُخولَها[٢] على المُضمَرِ كقَولِهِ: [الوافر]

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنكَ أَنْها[٣] لا تَخِيبُ[٤]

وهذا عندَ الجَماعةِ ضَرورةٌ.

---

(١) أي: والكوفيِّين.

(٢) أي: (حتَّى).

(٣) في هامش طبعة: يُقرأ بتخفيف (أن) لِيَتزنَ البيت. اهـ مُصححه.

(٤) **البيت**: لا يُعرَف قائله.

اللغة: (أَتَت): جاءَت، والضمير للناقةِ على ما قيل. (حَتَّاك): إليك. و(الفَجُّ): الطَّريق الواسع بين جبلَين. (تُرجِّي): مِن التَّرجيَة بمعنى الرَّجاء، وجعَله بَعضُهم من الترجِّي بمعنى الرَّجاء أيضاً، فقال: (ترجَّى) بفَتح تاء المضارعة، وأصلُه: تترجَّى، حُذِفَت منه إحدى التاءَين تخفيفاً والجيم مَفتوحة. اهـ (لا تَخِيب) من الخَيْبة، وهي الإخفاقُ في السَّعي.

المعنى: يَقول: إنَّ ناقتَه جاءَت الممدوحَ وقطَعت إليه كلَّ طَريق، آمِلةً أن تَعُودَ بالنَّوال منه وتَظفرَ بالمقصود ولا تَرجعَ خائبةً، والقاصِدُ الراجي في الحقيقةِ هو الشاعر، إلا أنهم يُسنِدُون ذلك للنُّوق استِعطافاً للمدوحِ وتحسيناً للكلامِ بِعَدم التَّصريح.

الإعراب: «أتَت»: فعلٌ ماضٍ مَبني على فتح مُقدَّرٍ لِلثقل على الألف المَحذوفة للساكنَين، والفاعل: هي، والتاء: لِلتأنيث. «حتَّاكَ»: جار ومجرور متعلِّق بـ(أتى). «تَقصدُ»: فعل مضارع، وفاعلُه: هي، والجُملة في مَحلٍّ نَصب حال من فاعِل (أتَت). «كُلَّ»: مفعول به مُضاف، و«فَجٍّ»: مُضافٌ إليه. «تُرجِّي»: فعل مضارع مَرفوعٌ بضمَّة مُقدَّرة لِلثقل؛ والفاعلُ: هي. «مِنك»: مُتعلِّق به. «أنْها»: (أنْ) حرف مُشبَّه بالفعل مُخفَّف مِن (أنَّ)، و(ها): اسمُها في محلٍّ نصب. «لا»: نافيةٌ. «تَخيبُ»: فعل مضارع، فاعلُه: هي، وجُملةُ (لا تخيبُ) في مَحلٍّ رفع خبر (أنْ)، و(أنْ) ومَعمُولاها في تأويلِ مَصدر في محل نَصب مفعول به لِلفعل (ترجِّي)، والتَّقدير: تُرجِّي منكَ عَدَمَ خَيبَتِها، وجُملة (ترجي. . .) في مَحلٍّ نَصب حال ثانية مِن فاعل (أتَت) أيضاً، أو من فاعلِ (تَقصد)، فهي مُترادِفةٌ أو متَداخِلة.

والشاهد: في دُخول (حتى) الجارَّة على الضمير ضَرورةٌ؛ لأنَّ (حتَّى) خاصَّةٌ بِالظاهر.

فَمِنها: ما لا يَختَصُّ بِظاهِرٍ بِعَيْنِهِ، وهُوَ الكافُ، و«حَتَّى»، والواوُ، نَحوُ: ﴿وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، ....

الكواكب الدرية

وأمَّا واوُ القَسَمِ وتاؤُه فلِأنَّ القَسَمَ بالاسمِ المُضمَرِ قَليلٌ، فخَصُّوه بما كَثُرَ فيه، وهو المُظهَرُ، ثمَّ لمَّا كثُرَ القَسَمُ باللهِ خاصَّةً قَصَدُوا إلى التَّخفيفِ، فعَوَّضُوا عن الواوِ التي هي حرفُ عِلَّةٍ حَرفاً صَحيحاً، وهو التَّاءُ، ولأنَّ الباءَ التي هي أصلُها تَدخُلُ على الظَّاهِرِ والمُضمَرِ، والفَرعُ مِن شأنِهِ أنْ يكونَ دونَ الأصلِ، فلا يُساويهِ. وإنَّما حُكِمَ بأنَّ الباءَ أصلٌ والواوَ والتَّاءَ فَرعانِ عنها؛ لأنَّها هي الثَّابِتةُ لِلإلصاقِ في غيرِ القَسَمِ، ولم تُوجَدِ الواوُ والتَّاءُ إلَّا في هذا البابِ.

وأمَّا «رُبَّ» فلأنَّها لا تَجُرُّ إلَّا النَّكِراتِ، والضَّميرُ مَعرفةٌ، وكونُها قد تَجُرُّ الضَّميرَ لا يُنافي ما ذَكَرْنا؛ لأنَّ الضَّميرَ الذي جَوَّزُوا جَرَّها له هو في مَعنَى النَّكرةِ؛ لِكونِهِ لا يُقصَدُ رُجوعُه إلى شيءٍ مُعيَّنٍ، بل إلى مَجهولٍ ذِهنيٍّ.

وأمَّا «مُذ، ومُنذُ» فلِلاستِقراءِ.

(**فمِنها ما لا يَختَصُّ بِظاهِرٍ بِعَينِهِ**)، بل يَجُرُّ أيَّ ظاهرٍ كانَ، (**وهو**) ثلاثةُ أحرُفٍ: (**الكافُ و«حتَّى» والواوُ**).

مثالُ «الكافِ» (**نَحوُ**: ﴿وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿وَرۡدَةٗ﴾ بِالنَّصبِ: خبرُ «كانَ» في قولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ﴾، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وقولُه: ﴿كَٱلدِّهَانِ﴾: الكافُ: حرفُ جرٍّ، «الدِّهانِ»: مَجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ نصبِ صِفةٌ لـ﴿وَرۡدَةٗ﴾، قالَ في «الجَلالَينِ»: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ انفَرَجَتْ أبواباً لِنُزولِ الملائكةِ، ﴿فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ﴾ أي: مِثلَها مُحْمَرَّةً ﴿كَٱلدِّهَانِ﴾ كالأديمِ الأحمرِ على خِلافِ العَهْدِ بها، وجوابُ «إذا»: فما أعظَمَ الهَولَ. انتهى، قالَ العلَّامةُ سُليمانُ الجَمَلُ في «حَواشِيه»: قولُه: (أي: مثلَها مُحمرَّةً) عبارةُ غيرِهِ: مُحمَرَّة مثلَها، وهي أظهرُ كما لا يخفَى، وقولُه: ﴿كَٱلدِّهَانِ﴾: يَجوزُ أنْ يَكونَ خَبراً ثانياً، وأنْ يكونَ نَعْتاً لـ﴿وَرۡدَةٗ﴾، وأنْ يكونَ حالاً مِن اسم «كانَتْ»، وقولُه: (على خِلافِ العَهْدِ بها) أي: على خِلافِ لَونِها الذي نَراهُ ونَعهَدُهُ، وهو الزُّرقةُ، وتِلكَ الحُمرةُ التي ظهرَتْ فيها في ذلك

و«زَيدٌ كَالأَسَدِ»، وقَد تَدخُلُ على الضَّمِيرِ في ضَرُورَةِ الشِّعرِ، . . . .

الكواكب الدرية

الوقتِ هي لَونُها الأصليُّ؛ لأنَّ لونَها الأصليَّ دائِماً هو الحُمرةُ، وإنَّما نُشاهِدُها زَرقاءَ بسببِ اعتراضِ الهواءِ بينَنا وبينَها كما يُرى الدَّمُ في العُروقِ أزرَق، والهواءُ هناك لا يَمنَعُ[1] مِن اللَّونِ الأصليِّ، قالهُ الكَرخيُّ[2] والعماديُّ[3] والكازرونيُّ[4] والماوَردِيُّ[5]، وقالَ القُرطبيُّ: قالَ قَتادةُ: إنَّها اليومَ خَضراءُ، وسيكونُ لها لونٌ أحمرُ. اهـ[6]، (و«زَيدٌ كالأَسَدِ») أي: في الشَّجاعةِ، وإعرابُهُ ظاهرٌ.

(وقَد تَدخُلُ) أي: الكافُ (علَى الضَّمِيرِ في ضَرُورةِ الشِّعرِ)، كقَولِ العَجَّاجِ مِن قَصيدةٍ مُرَجَّزةٍ يَصِفُ بها الحِمارَ الوَحشيَّ: [الرجز]

خَلَّى الذُّنَاباتِ شِمالاً كَثَبَا
وأُمَّ أوعالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا
ذَاتَ اليَمِينِ غَيرَ [ما][7] أنْ يَنْكَبَا

اللُّغة: «خَلَّى»: أي: تَرَكَ، ويُروى: «نحَّى»، و«الذُّناباتُ» بضمِّ الذَّالِ كما يُفيدُه كلامُ هُطيلٍ في «شرحِ المُفصَّل»، وقالَ: إنَّه مَوضعٌ بِعَينِهِ، وفي «العَيني»: و«الذَّناباتُ» بفتحِ الذَّالِ المُعجمةِ وبعدَ الألفِ باءٌ موحَّدةٌ، وبعدَ الألفِ الأُخرى تاءٌ مُثنَّاةٌ مِن فوقُ ـ أي: آخِرُ الحروفِ[8] ـ: اسمُ مَوضعٍ بِعَينِهِ[9]، و«شِمالاً» ـ بكسرِ الشِّينِ ـ أي: عن شمالِهِ، و«كَثَباً»

---

(١) عبارةُ الجمل: ولا هواءَ هناك يَمنع. (٢) تقدَّمت ترجمتُه.

(٣) لم أعرفه.

(٤) لعلَّه محشي «تفسير البيضاوي» أبو الفضل القرشي الصديقي (ت٩٤٠هـ).

(٥) هو الإمامُ عليُّ بن محمد أبو الحَسَن الماوَرديُّ، أُصوليٌّ مُفسِّر مِن وُجوه فُقهاء الشافعية، اشتهر بِكَثرة التأليف وغَزارة الإنتاجِ، ومِن كُتُبه: «أدَب الدنيا والدين»، و«الحاوي الكبير»، وتَفسيرُه المسمَّى «النُّكَت والعُيون». تُوفي سنةَ (٤٥٠هـ).

(٦) أي: كلام الجَمل.

(٧) زيادةٌ من كلام الراجز سَقطَت منَ الأصل، ولم يَتعرَّض الشارحُ لإعرابِها فيما يأتي، فالظاهرُ أن السَّهوَ منه.

(٨) قوله: (أي: آخر الحروف) زائدٌ على كلام العينيِّ، ولا حاجةَ إليه، بل هو مُوهِم.

(٩) قال البَغدادي في «الخزانة»: ولم أرَه في «المُعجم» لأبي عبيد البَكرِي ولا في «مُعجَم البُلدان» لِياقوتَ =

الكواكب الدرية

ـ بفتحِ الكافِ والثَّاءِ المثلَّثةِ والباءِ الموحَّدةِ ـ أي: قَريباً، و«أُمِّ أوعالٍ»: اسمُ هَضَبةٍ[١]، أي: صَخرةٍ كبيرةٍ بِعَينِها، وهيَ في الأصلِ جمعُ وَعِلٍ، وهو ذَكرُ الأَرْوَى[٢]، و«يَنكَبُ» أي: يَجورُ ويميلُ.

الإعرابُ: «خلَّى»: فعلٌ ماضٍ، ومِثلُه «نحَّى» على الرِّوايةِ الأُخرى، تَنصِبُ مَفعولينِ لأنَّها بمعنى: «تركَ» المتضمِّنِ معنى «صَيَّرَ»، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «الذّناباتِ»: مَفعولُها الأوَّلُ، «شِمالاً»: مَفعولٌ ثانٍ[٣]، «كَثَبَا»: نعتٌ لـ«شِمالاً» أي: شِمالاً قَريباً[٤]، و«أُمَّ أوعالٍ»: إمَّا بالنَّصبِ عطفاً على «الذُّناباتِ»[٥]، وإمَّا بالرَّفعِ على أنَّه مُبتدأٌ، وخبرُه جُملةُ «كَهَا»، أي: كالذُّناباتِ، وقد ذكَرَ الوَجهينِ العينيُّ والدَّمامينيُّ وهُطيلٌ، «كَهَا»: جارٌّ ومَجرورٌ، الكافُ: حرفُ جرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالكافِ، «أو»: حرفُ عطفٍ، «أقربَ»: مَعطوفٌ على الهاءِ مِن «كَهَا» مِن غيرِ إعادةِ الجارِّ[٦]، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّتانِ فَرعِيَّتانِ مِن عِلَلٍ تِسعٍ، وهي الصِّفةُ ووَزنُ الفعلِ، وألفُه لِلإطلاقِ، «ذاتَ»: ظرفُ مكانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«اليَمينِ»: مُضافٌ إليه،

= الحَمَوي، ولا في كُتب اللغة المُدوَّنة. اهـ وقال قبل ذلك: والذّنابات قال الأندلسي في «شرح المُفصل»: هو جمع ذِنابة بكسر الذال، وهي آخِر الوادي يَنتهي إليه السَّيل، وكذلك آخِرُ النَّهر، ووَجَدْتُها في مَوضع آخَرَ: الذبابات بالمُوحَّدتَين، وهي الجِبال الصِّغار. انتهى كلام الأندلُسيِّ.

(١) في دِيار بني تَميم، وقال ابنُ السِّكيت: يُقال لِكل هَضبة فيها أوعالٌ: أُمُّ أوعال.

(٢) اسمُ جمعِ (أُرْوِيَّة)، وهي تُيُوس الجبل.

(٣) أراد أنه ظرفٌ في موضعِ المفعول الثاني كما صرَّح به البغدادي وغيرُه.

(٤) عبارةُ الصبان: والمفعولُ الثاني لـ(خلَّى) إمَّا (شمالاً) و(كثباً) حالٌ، أو بالعكس.

(٥) وعليه فالجارُّ والمجرور بعدَه مُتعلِّق بمحذوف حال من (أُمِّ أوعال)، أو مفعولٌ ثانٍ بناءً على أنَّ (خلَّى) ناصبٌ لمفعولَين.

(٦) في «شرح شواهد الأشموني» للسُّلطاني (٢/ ١٦٢): أنه مَعطوف على محلِّ الجار والمجرورِ وهو النصبُ على ما تقدَّم، فهو مَنصُوبٌ بالفتحةِ والألفُ لِوَصل الرَّوِيِّ، قال: وأخطأَ مَن زَعم أن (أقرَبَا) معطوف على مَحلِّ الهاء من (كها) وقال: إنه مجرورٌ بالفتحة؛ لأنه يَصيرُ المعنى: وأُمَّ أَوعالٍ كهَا أو كأقرَبَ، مع أنه خلافُ المراد. اهـ

ونَحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥]، وقَولِهِم: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها» بِالجَرِّ،

الكواكب الدرية

«غيرَ»: اسمُ استِثناءٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ[١]، «أنْ»: حرفٌ مَصدريٌّ ونصبٍ، «يَنكبَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ[٢]، وألفُه: لِلإطلاقِ[٣].

والمعنَى: إنَّ هذا الحمارَ الوَحشيَّ لمَّا مَضى في عَدْوِهِ[٤] جَعَلَ مَوضعَ الذُّنابَاتِ ناحِيَةَ شِمالِهِ قَريبةً منه، وجَعلَ هَضَبةَ أُمِّ أَوعالٍ ناحِيَةَ يَمينِهِ كها، أي: مِثلَ الذُّنابَاتِ في القُربِ منها، فهُما عن يَمينِهِ وشِمالِهِ مِقدارُ ما بينَ كلٍّ منهما وبينَ طَريقِهِ واحدٌ، إلَّا أنْ ينكبَ، أي: يَجورَ في عَدْوِهِ، فتَصِيرُ الذُّناباتُ إنْ مالَ إليها في العَدوِ أَقرَبَ مِن أُمِّ أَوعالٍ، وإنْ مالَ بِالعدوِ إلى أمِّ أَوعالٍ صارَتْ أقرَبَ إليه مِن الذُّناباتِ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «كها»، حيثُ جرَّتِ الكافُ المُضمَرَ، وهو قَليلٌ.

(و) مِثالُ «حتَّى» (**نَحوُ**: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿حَتَّىٰ﴾: حرفُ غايةٍ وجرٍّ، ﴿مَطۡلَعِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿حَتَّىٰ﴾، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، و﴿ٱلۡفَجۡرِ﴾: مُضافٌ إليه، أي: إلى مَطلعِ الفَجرِ، (**وقَولِهِمْ**) أي: العَربِ: («**أَكَلتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأسِها**»)، **وإعرابُه**: «أَكَلتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «السَّمكَةَ»: مَفعولٌ به، «حتَّى»: حرفُ غايةٍ وجرٍّ، «رأسِ»: مَجرورٌ بـ«حتَّى»، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، أي: إلى رأسِها، (**بِالجَرِّ**)، إنَّما أتى به لأنَّ ما بعدَ «حتَّى» في المثالِ المَذكورِ يَجوزُ رفعُه ونَصبُه أيضاً كما سيَأتي في (بابِ العطفِ)، قالَ الفاكهيُّ: وأتى بِمِثالَينِ للإشارةِ إلى أنَّ الجرَّ بها تارةً يكونُ واجباً، وذلك إذا كانَ ما بعدها اسماً غيرَ داخلٍ فِيما قَبلَها كالآيةِ، وتارةً يكونُ جائزاً، وذلك إذا كانَ جُزءاً مِمَّا قبلَها، ولم يَتعذَّرْ دُخولُه كالمثالِ، وإنَّما امتنَعَ العطفُ بـ«حتَّى» في الآيةِ لأنَّها إنَّما تَعطِفُ بَعضاً على كلٍّ كما سيَأتي. اهـ[٥]، [أي:] والفجرُ في الآيةِ ليس بَعضاً مِن اللَّيلِ.

---

(١) تقدَّمت الإشارة إلى أن (ما) ساقطةٌ من البيتِ، ومَوضِعُها ههنا، وهي زائدةٌ لا محلَّ لها من الإعراب.

(٢) وفاعله مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، يَعود على الحمار.

(٣) والمصدرُ المنسبِك في مَوضِع جرٍّ بإضافة (غير) إليه، والتقديرُ: غيرَ نَكبِه.

(٤) عبارةُ غيرِه: أراد أن يَرِد الماء فرأى صائداً ففرَّ.

(٥) «الفواكه» (ص٣٣٨).

ونَحوُ: «واللهِ»، «والرَّحمَنِ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بـ«اللهِ، ورَبِّ» مُضافاً لِلكَعْبةِ، أو لِياءِ المُتَكَلِّمِ، وهُوَ التَّاءُ نَحوُ: «تَاللهِ، وتَرَبِّ الكَعْبةِ، وتَرَبِّي»، ....

الكواكب الدرية

(و) مِثالُ الواوِ (**نَحوُ**: «**واللهِ**»، «**والرَّحمَنِ**»)، وإعرابُهما ظاهرٌ. ولا يُجمَعُ بينها وبينَ فعلِ القَسَمِ، بِخلافِ باءِ القَسَمِ، فتقولُ: «أقسَمتُ باللهِ»، ولا تَقُولُ: «أقسَمتُ واللهِ»؛ لأنَّ الواوَ بَدلٌ عن الباءِ عِندَ حذفِ الفعلِ، ولِذا قِيلَ: هي عِوَضٌ عن فعلِ القَسَمِ.

(**ومِنها ما يَختَصُّ بـ«اللهِ»**) أي: بِلَفظِ الجَلالةِ، وهو الغالِبُ، وعِبارةُ «المفصَّلِ»: ثمَّ التَّاءُ مُبدَلةٌ عن الواوِ في «تاللهِ» خاصَّة. اهـ، (و) لَفظِ («**رَبِّ**») - بفتحِ الرَّاءِ - حالَ كونِ لَفظِ «رَبّ» (**مُضَافاً لِلكَعْبةِ، أو لِياءِ المُتَكَلِّمِ**) حَكاهُ الأخفشُ، وهو شاذٌّ كما قالَه الزَّمخشَرِيُّ، (وهو: **التَّاءُ**) المثنَّاةُ الفَوقِيَّةُ، أي: تاءُ القَسَمِ، ولا يُجمَعُ بينها وبينَ الفعلِ أيضاً، ويُشتَرَطُ في جَوابِها كجَوابِ الواوِ أنْ يكونَ خَبريًّا نحوُ: «تاللهِ لَتَقُومَنَّ»، فلا يكونُ فيه استفهامٌ، فلا يجوزُ نحوُ: «تاللهِ - أو واللهِ - هل قامَ زيدٌ؟» بِخلافِ الباءِ، فإنَّ جَوابَها تارةً يكونُ خَبريًّا، وتارةً يكونُ استِفهاميًّا، نحوُ: «بِاللهِ، هل جاءَكَ أحدٌ؟» (**نَحوُ**: ﴿تَٱللَّهِ﴾ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾، **وإعرابُه**: التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، ولفظُ الجَلالةِ: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالتَّاءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ تَأدُّباً[1]، ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، متصرِّفٌ مِن «فَتِئَ» مِن أخَواتِ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستَتِرٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، وجُملةُ ﴿تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ في محلِّ نصبٍ خبرُها[2]، (و«**تَرَبِّ الكَعْبةِ**»)، وإعرابُه: «تَرَبِّ»: جارٌّ ومَجرورٌ، التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، و«ربِّ»: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالتَّاءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ كَسر الباءِ تَأدُّباً، وهو مُضافٌ، و«الكَعبةِ»: مُضافٌ إليه، (و«**تَرَبِّي**»)، **وإعرابُه**: «تَرَبِّي»: جارٌّ ومَجرورٌ، التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، و«رَبِّي» بالياءِ مُقسَمٌ به، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرَةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، والياءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

---

(١) والجار والمجرور متعلّق بفعل القسَم المحذوف.

(٢) وجملةُ ﴿تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ لا محلَّ لها جوابُ القسَم على تَقدير النافي، أي: لا تَفتأ تذكر... إلخ.

ونَدَرَ «تَالرَّحمَنِ»، و«تَحَياتِكَ».

ومِنها: ما يَختصُّ بِالزَّمانِ، وهُوَ «مُنْذُ، ومُذْ»، نَحوُ: «ما رَأيتُه مُنذُ يَومِ الجُمُعةِ، أو مُذْ يَومَينِ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِالنَّكِراتِ، وهُوَ «رُبَّ»، نَحوُ: «رُبَّ رَجُلٍ في الدَّارِ»، ....

الكواكب الدرية

(ونَدَرَ) خَفضُها لِغيرِ ذلك، كما حَكى سِيبَويهِ عن بعضِ العربِ: («تَالرَّحمَنِ»)، **وإعرابُه**: التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ، و«الرَّحمنِ»: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالتَّاءِ، (و«تَحَياتِكَ»)، **وإعرابُه**: التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، «حَياةِ»: مَجرورٌ بالتَّاءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(ومِنها ما يَختَصُّ بِالزَّمانِ) المُعيَّنِ غيرِ المُستقبَلِ، فلا يَجرُّ غيرَهُ، (وهو) حرفانِ فقط: («مُنْذُ، ومُذْ») كما تَقدَّمَ، (نَحوُ: «ما رأيتُه مُنْذُ يَومِ الجُمُعةِ»)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ، «رأيتُه»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «مُنذُ»: حرفُ جرٍّ، «يوم»: مَجرورٌ بـ«مُنذ»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«الجُمعةِ»: مُضاف إليه، (أو: «مُذْ يَومَينِ»)، **وإعرابُه**: «مُذْ يومينِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «مُذْ»: حرفُ جرٍّ، «يَومينِ»: مَجرورٌ بـ«مُذْ»، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مُثنًّى.

(ومِنها ما يَختَصُّ بِالنَّكِراتِ غالِباً، وهو «رُبَّ») بِضَمِّ الرَّاءِ، وذلك لأنَّ وَضعَها لِتَقليلِ نوعٍ مِن الجِنسِ، فوَجبَ وُقوعُ النَّكرةِ بعدَها دُونَ المعرفةِ؛ لِحُصولِ معنَى الجِنسِ بها وبِدُون تَعريفٍ[١]، فلو عُرِّفَتِ المعرِفةُ لَوَقَعَ[٢] التَّعريفُ زِيادةً ضائعةً، (نَحوُ: «رُبَّ رَجُلٍ في الدَّارِ»)، **وإعرابُه**: «رُبَّ»: حرفُ تَقليلٍ وجرٍّ[٣]، «رَجلٍ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ[٤]، «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ جرٍّ نعتٌ لـ«رَجلٍ».

(١) عبارةُ الدَّمامِيني في «المنهَل الصافي»: (فوَجب وُقوع النكرة لِحصول معنَى الجنس بها دُون التَّعريف).

(٢) عبارةُ الدَّماميني: (إذ لو عُرِّف لوقع)، وضميرُ (عُرِّف) عائد على مجرور (رُبَّ). وهو مَأخوذ ـ كالذي قبلَه ـ من كلام ابن الحاجِب في «الإيضاح»، والعبارةُ عندَه: (فلو عرَّفتَ). اهـ أي: أنتَ.

(٣) أي: شبيهٌ بالزائدِ لا يتعلَّق بشيءٍ.

(٤) وهو في مَوضِعِ رفعٍ بالابتداء، وخبرُه محذُوفٌ تَقديره: مَوجودٌ.

. . . .

الكواكب الدرية

وأشارَ المصنِّفُ بالمثالِ المَذكورِ إلى أحكامٍ تَتعلَّقُ بـ«رُبَّ» صرَّحَ بها غيرُه:

الأوَّلُ: أنَّ لها صَدرَ الكلامِ مِن بينِ حُروفِ الجرِّ؛ لأنَّها مَوضوعةٌ لإنشاءِ التَّقليلِ أو التَّكثيرِ، واستعمالُها في الثَّاني كثيرٌ.

والثَّاني: أنَّ مَجرورَها يُوصَفُ[١] إذا كانَ اسماً ظاهراً كالمثالِ، ثمَّ اختَلفُوا هل وَصفُه غالبٌ أو واجبٌ؟ ذَهبَ إلى الأوَّلِ جَماعةٌ، وإلى الثَّاني أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ السَّراجِ ومَن تَبِعَهُما، واختارَه ابنُ الحاجبِ، وعِبارةُ بَعضِهم[٢]: والنَّكرةُ الظَّاهرةُ يَلزمُها أنْ تكونَ مَوصوفةً بمُفردٍ نحوُ: «رُبَّ رجلٍ جَوادٍ[٣]»، أو جُملةٍ فِعليَّةٍ نحوُ: «رُبَّ رجلٍ جاءَني»، أو اسمِيَّةٍ نحوُ: «رُبَّ رجلٍ أبوهُ كريمٌ»، وذلك لِتَحصُلَ الإفادةُ بالنَّوعِ؛ لأنَّ الصِّفةَ تُخصِّصُ الجِنسَ المَذكورَ أوَّلاً، فيَصيرُ بها نَوعاً. اهـ وقالَ الرَّضيُّ بعدَ ذِكرِ الخِلافِ في وُجوبِ كونِها مَوصُوفةً: والأَولى أنَّه يَجِبُ ذلك؛ لأنَّ «رُبَّ» مُبتدأٌ على ما اختَرنا، لا خبرَ له؛ لإفادةِ صفةِ مَجرُورِه معنى الجُملة كما في «أَقلُّ رجلٍ يَقولُ ذلك». اهـ

وما قاله مِن أنَّ «رُبَّ» مُبتدأٌ مَبنيٌّ على القولِ بأنَّه اسمٌ، وقد حَكاهُ في «شِفاءِ الصُّدُورِ» عن الكوفيِّينَ والأخفَشِ والرَّضيِّ، وهو ضَعيفٌ، والأصَحُّ أنَّها حرفُ جرٍّ، لكنَّ الأصحَّ أنَّها ليسَتْ مُعَدِّيةً لِلفعلِ، بل هي حرفٌ زائدٌ لا تَتعلَّقُ بشيءٍ، فمَحلُّ مَجرورِها في نحوِ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ عِندي» رَفعٌ على الابتِداءِ، وفي نحوِ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقيتُ» نَصبٌ على المَفعوليَّةِ، وفي نحوِ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقيتُه» رفعٌ أو نصبٌ؛ لأنَّه مِن بابِ الاشتغالِ كما في نحوِ: «هذا لَقِيتُه».

---

(١) ليس في مثالِ المصنِّف المذكور إشارةٌ إلى هذا الحُكم كما لا يَخفى؛ إذِ المُتبادر أن (في الدار) خبرٌ لا صِفة، وإلا بقي المبتدأ دُون خبرٍ ظاهراً، والإشارةُ إنما تكونُ بِمثلِ: (رُبَّ رجلٍ عاقلٍ في الدار)، فتأمَّل!

(٢) أولُ العبارة بِالأمثِلة الثلاثة لِلزَّمخشري في «المفصَّل»، وما بعدَه من التَّعليل لابنِ الحاجب في «الإيضاح»، وأخَذه الدَّمامينيُّ وزادَ عليه في «المنهَل الصافي» (ص٤٣٠): فيكون ما تَقتضيه (رُبَّ) من دُخُولها على نوعٍ مِن جنس مُوفَّراً عليها.

(٣) أي: كَريم.

وقَد تَدْخُلُ على ضَمِيرِ غائِبٍ مُلازِمٍ لِلإفْرادِ والتَّذكِيرِ، والتَّفسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطابِقٍ لِلمَعنَى، نَحوُ:

رُبَّــهُ فِــتْــيَــةً . . . .

الكواكب الدرية

ويَجوزُ مُراعاةُ محلِّهِ في الإتباعِ كثيراً كـ«رُبَّ رجلٍ عالمٍ وأخِيه ـ أو وأخوهُ ـ أقامَا عِندي»، و«رُبَّ رجلٍ فاضلٍ وأخيهِ ـ أو وأخاهُ ـ لَقيتُ».

والثَّالثُ: أنَّ الفعلَ الذي تَتعلَّقُ به[1] يَجبُ تَأخُّرهُ عنها، وأنَّه يَجيءُ مَحذُوفاً في الأكثَرِ، وإنَّما وجبَ تارة[2] لأنَّها لإنشاءِ التَّقليلِ، وكلُّ ما وَضعُهُ الإنشاءُ فلَه صدرُ الكلامِ، وأمَّا حَذفُه فلأنَّ المعنى مَعلومٌ بِدُونِهِ.

(**وقد تَدخُلُ**) أي: «رُبَّ» (**على ضَمِيرِ غائبٍ**) في حُكمِ النَّكرةِ مِن حيثُ إنَّه مجهولٌ يُومأُ[3] به مِن غيرِ قَصدٍ إلى ظاهرٍ مُعيَّنٍ، ولِذا سمَّاه بعضُهم: نَكرةً مُضمرَةً، قالَ ابنُ الحاجبِ: ولا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَ ما يُرشِدُ إلى المفسِّرِ له، فإذا قُلتَ: «رُبَّهُ رَجلاً» فهو بتَقديرِ أنْ يَقولَ قائلٌ: «هل مِن رجلٍ كريمٍ؟» فيُقالَ: «رُبَّهُ رجلاً»، فالمرادُ بـ«رجلاً»: رجلاً كريماً، وأرشدَ إليه ذَلك المقدَّرُ[4]، (**مُلازِمٍ**) عندَ البَصريِّينَ (**لِلإفرادِ**) وإنْ كانَ التَّمييزُ مثنًّى أو مَجمُوعاً، (**والتَّذكِيرِ**) وإنْ كانَ التَّمييزُ مُؤنَّثاً؛ وإنَّما التُزِمَ إفرادُه وتَذكيرُه لِرُجوعِهِ إلى مُقدَّرٍ في الذِّهنِ كالضَّميرِ في: «نِعم رَجلاً»، (**والتَّفسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ**) مَنصوبٍ متأخِّرٍ عنه متَّصِلٍ به، (**مُطابِقٍ**) أي: موافِقٍ (**لِلمَعنَى**) المرادِ منه للمُتكلِّمِ مِن إفرادٍ، أو تَثنيةٍ، أو جمعِ تذكيرٍ، أو تأنيثٍ، (**نَحوُ قَولِهِ**:

رُبَّــهُ فِــتْــيَــةً) دَعَــوْتُ إلَــى مَــا   يُــورِثُ الــمَــجــدَ دائِــبــاً، فــأَجــابُــوا

هو مِن الخفيفِ.

---

(١) عبارةُ ابن يعيشَ: (ومِنها أن الفعلَ الذي تُسلِّطُه على الاسمِ... إلخ)، وهذا هو المُناسِبُ لما تقدَّم من أن الأصَحَّ عدمُ تعلُّقها بشيء.

(٢) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه تحريف عن: (تأخره).

(٣) في المطبوع من «الإيضاح»: يُرمى.

(٤) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه أراد: (المقدم)، أخذاً من قول ابنِ الحاجب: (وأرشد إليه ما تقدَّم ذِكرُه).

. . . .

الكواكب الدرية

اللُّغة: «رُبَّ»: حرفٌ تأتي للتَّقليلِ والتَّكثيرِ، واختَلفُوا في الغالبِ منهما، فقيلَ: هو التَّقليلُ، بل قيلَ: إنَّها مَوضوعةٌ له[١]، ومِن ثَمَّ قالَ بَعضُهم: هي للتَّقليلِ على المَشهورِ، وقالَ الكوفيُّونَ: إنَّها للتَّقليلِ دائماً، وقيلَ: الغالبُ استِعمالُها لِلتَّكثيرِ، وهو الذي صحَّحهُ ابنُ مالكٍ، وقالَ الدَّمامينيُّ: إنَّه مذهَبُ سِيبويهِ، ومِن ثَمَّ قالَ ابنُ عنقاءَ: إنَّه الأصَحُّ. و«الفِتيةُ»: جمعُ فتًى، وهو[٢] الشَّابُّ السَّخيُّ الكريمُ، و«المجدُ»: نيلُ الشَّرفِ والكرمِ، ولا يَكونُ إلَّا بالآباءِ، أو كرمُ الآباءِ خاصَّةً. قاله في «القاموسِ»، وقولُه: «دائباً» بالباءِ المُوحَّدةِ أي: دائماً.

الإعرابُ: «رُبَّهُ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «رُبَّ»: حرفُ تقليلٍ وجرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالباءِ[٣]، «فِتيةً»: تَمييزٌ[٤]، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «دعَوتُ»: فعلٌ وفاعلٌ[٥]، «إلى»: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ جرٍّ بـ«إلى» مُتعلِّقٌ بـ«دعَوتُ»، «يُورِثُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه جَوازاً تَقدِيرُه: هو، «المجدَ»: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ الضَّميرُ المُستَتِرُ، «دائباً»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مُتعلِّقٌ بـ«يُورِثُ»، وقالَ العَينيُّ: «دائباً»: صفةٌ لمصدَرٍ مَحذوفٍ، أي: إيراثاً دائماً[٦]. الفاءُ: عاطفةٌ على «دَعوتُ»، «أَجابوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

والمعنى: رُبَّ فِتيةٍ دَعوتُهم إلى ما يُورِثُهم ويُكسِبُهم شَرَفاً وفَخْراً دائماً، فأَجابُوا إلى ذلك.

---

(١) أي: واستُعمِلت بعد ذلك في التكثير، قال الرضيُّ: حتى صارَت فيه كالحقيقة وفي التَّقليلِ كالمَجاز المحتاج إلى القرينة.

(٢) أي: هُنا.

(٣) الصواب: بـ(رُبَّ). وهو في محل رَفعٍ بالابتداء، وخبرُه محذوف تقديره: مَوجودُون، أو مَذكور وهو (دعوتُ... إلخ).

(٤) أي: لِضَمير الغيبة المجرورِ محلًّا بـ(رُبَّ).

(٥) ومَفعوله مَحذوف تَقديره: دَعوتُهم، وهو الرابطُ بين هذه الجُملة وموصوفِها الذي هو (فتيةٍ) على كونها في محل نصب صفة، أو مُبتدئِها على كونها في محل رَفع خبر كما ذكَرناه في التَّعليق قبل السابق.

(٦) أظهَرُ منهما أن يكونَ حالاً من فاعل (دَعوتُ)؛ إذ هو اسمُ فاعل من (دأب يَدأب)، وفيه ضمير مُستتر فاعله تقديرُه: أنا.

وقَد تُحذَفُ «رُبَّ» ويَبْقَى عَمَلُها بَعدَ الواوِ، ....

الكواكب الدرية

والشَّاهدُ: في: «رُبَّهُ فِتيةً» حيثُ جيءَ بالضَّميرِ فيه مُفرداً والمُميِّزِ جَمْعاً بناءً على المَشهورِ أنَّ الضَّميرَ الذي يَدخُلُ عليه «رُبَّ» يُفرَدُ دائماً، والمُميِّزُ بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ، وعندَ الكوفيِّين أنَّ هذا الضَّميرَ يَرجِعُ إلى مَذكورٍ، كأنَّ قائلاً قالَ: «هل مِن رَجلٍ كريمٍ؟» فقيلَ: «رُبَّهُ رَجُلاً»، أو «رُبَّه فِتيةً»، فيُثنَّى عندَهم ويُجمَعُ ويُؤنَّثُ على حسَبِ مُميِّزِهِ، فيُقالُ: «رُبَّهُما رَجلَينِ»، و«رُبَّهم رِجالاً»، قالَ ابنُ الحاجبِ: والأَولى ما قالهُ البَصريُّونَ، وقرَّرَ وجهَ ذلك في شرحِهِ على «المُفصَّلِ»[١].

(وقَد تُحذَفُ «رُبَّ»)، وذلك إذا كانَ مَجرورُها نَكرةً ظاهِرةً، بخلافِ الضَّميرِ فلا تُحذَفُ معَه، (ويَبقَى) وُجوباً بعدَ حَذفِها (عَمَلُها) وهو الجرُّ، وإنْ كانَ الشَّائعُ نصبَ الاسمِ بعدَ حَذفِها جارَّةً، وذَلك (بَعدَ الواوِ) العاطفةِ كما عبَّرَ به ابنُ هشامٍ في «المُغني» وغيرُه، لكِنْ نَقلَ المراديُّ في «الجَنى الدَّاني» عن بعضِ النَّحويِّينَ ـ وأقرَّهُ ـ أنَّ واوَ «رُبَّ» في نحوِ قولِ الشَّاعرِ:

[الرجز]

وبَلدَةٍ ليسَ بِها أَنِيسُ ... إلَّا اليَعافِيرُ وإلَّا العِيسُ[٢]

يَنبغي أنْ تُحمَلَ على أنَّها واوُ الابتِداءِ، وفي «الخَبيصيِّ»: وواوُها ـ أي: واوُ «رُبَّ» ـ هي الواوُ التي يُبتَدَأُ بها في أوَّلِ الكلامِ بمعنى «رُبَّ». اهـ[٣]، قالَ الدَّمامينيُّ: والعملُ لها ـ أي: لـ«رُبَّ» ـ مُضمَرَةً دونَ الواوِ، وهذا هو الصَّحيحُ، والواوُ لِلعطفِ، وذهبَ الكوفيُّونَ

---

(١) «الإيضاح»: (١/ ٤٦٤).

(٢) تقدَّم في باب الاستِثناء، وأعادَه هنا لأجل الكلام على الواو في (وبلدةٍ)، وهي واوُ (رُبَّ) على ما في «الشرح». هذَا، ويُروَى:

بَسابِساً ليسَ بِها أَنِيسُ

ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. و(البَسابِسُ): جمعُ بَسْبَسٍ وهو القَفرُ.

(٣) ذكَر الخبيصيُّ هذا الكلام عند شرحِ قَول ابن الحاجب في حُروف الجر: (ورُبَّ وواوُها)، وحينئذٍ ليس فيما قاله تعرُّض لِلعامل في المجرور بعدَها، وإنما فيه بيانٌ للمرادِ بتِلك الواو لا أكثَر، وقولُه: (التي يُبتدأ بها) أراد به مَعناه اللغويَّ، لا الاصطلاحيَّ كالذي نقلَه قبلَ ذلك عن المراديِّ، فليُتنبَّه لذلك.

كقَولِهِ:

وَلَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ الـبَـحـرِ أَرْخَـى سُـدُولَـهُ

والمُبرّدُ إلى أنَّ الجرَّ بنفسِ الواوِ، لا بـ«رُبَّ» مُضمَرةً، فليسَتْ عاطفةً، واحتجُّوا بافتتاحِ القَصائدِ بها، وأُجيبَ بجوازِ تقديرِ العطفِ على شيءٍ في نفسِ المتكلِّمِ، ويُوضِّحُ كونَها لِلعطفِ أنَّ واوَ العطفِ لا تَدخُلُ عليها كما تَدخُلُ على واوِ القَسَمِ. اهـ (كقَولِهِ:

وَلَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ الـبَـحـرِ أَرْخَـى سُـدُولَـهُ   عَـلَـيَّ بِـأَنـواعِ الـهُـمُـومِ لِـيَـبْـتَـلِـي)

قالَه امرؤُ القيسِ مِن قَصيدَتِهِ المَشهورةِ مِن الطَّويلِ.

اللُّغة: «مَوجُ البحرِ»: اضطِرابُ مَوجِهِ، كذا في «القاموسِ»[١]، و«البحرُ»: الماءُ الكثيرُ، أو المِلحُ[٢] فقط، و«السُّدُولُ»: السُّتورُ[٣]، و«الهُمومُ»: جمعُ هَمٍّ، وهو الحُزنُ، و«الابتِلاءُ»: الاختبارُ.

الإعرابُ: الواوُ: واوُ «رُبَّ»، «ليلٍ»: مجرورٌ بـ«رُبَّ»[٤]، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، «كمَوجٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ جرٍّ[٥] صفةٌ لـ«ليلٍ» يَتعلَّقُ بواجبِ الحذفِ، تَقديرُه: مُستقِرٍّ، أو استَقَرَّ، و«البحرِ»: مُضافٌ إليه، «أَرخى»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «سُدولَ»: مَفعولٌ به، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ[٦]، «عليَّ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَرخى»، «بأنواعِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «سُدولَه» مُتعلِّقٌ بـ«مُستقِرٍّ، أو استقرَّ»، وباؤُه لِلمُصاحَبَةِ[٧]، و«الهُمومِ»: مُضافٌ إليه، «لِيَبْتَلي»: اللَّامُ: لامُ التَّعليلِ[٨]،

(١) وفي شَرحه المُسمى «تاج العَروس»: المَوج: ما ارتَفع من الماء فوقَ الماء. اهـ والظاهر أنه من التسميةِ بالمصدر، وتفسيرُ الذي في البيت به أولى لِيَتمَّ تَشبيهُ الليل به؛ وإلا فالتَّشبيه بالحَدَث لا مَعنى له.

(٢) أي: المالِح. ولم يَستعمِل هذا الثاني لِلخِلاف في جوازِه.

(٣) والواحدُ كالواحد، أي: (سِدْلٌ) كـ(سِتْر).

(٤) أي: المضمَرةِ كما تقدَّم، وهو في مَوضعِ رفعٍ بالابتداء.

(٥) أو في محلِّ رفعٍ باعتبار المحلِّ.

(٦) وجُملةُ (أرخى سُدولَه) في مَحلِّ رفع خبر المُبتدأ الذي هو (ليلٍ) المجرور لفظاً بـ(رُبَّ) المَحذوفة، ويَجوزُ أن تكون الجملة صِفةً ثانية لـ(لَيل)، والخبرُ محذوفاً تقديرُه: مَوجودٌ.

(٧) أي: بمعنى (مع). وأبقى العينيُّ وبعضُهم الباء على ظاهِرِها، فعلَّقه الأول بـ(يَبتلي)، والثاني بـ(أرخى).

(٨) أي: الجارَّةُ، مُتعلِّقة بـ(يَبتلي)، ومجرورُها المصدرُ المنسبِكُ من (أنْ) والفعل، أي: لِلابتلاء.

وبَعدَ الفاءِ كَثِيراً، كقَولِهِ:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ

الكواكب الدرية

«يَبتَلي»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جوازاً بعدَ لامِ التَّعليلِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وسُكِّنَ لِضرورةِ الشِّعرِ[١].

والمعنى: رُبَّ ليلٍ يُشبِهُ ظلامُه لِهَولِهِ وصُعُوبتِهِ ونكادَةِ أمرِهِ مَوجَ البحرِ في كَثافةِ ظُلمتِهِ، أَرخى عليَّ سُتُورَ ظلامِهِ التي تَحُول ما بينَ البصرِ وإدراكِ المُبصَراتِ، مَقروناً ذلك ومُصاحَباً بأنواعِ الأحزانِ؛ لِيَختَبِرَني أَأَصْبِرُ على الشَّدائدِ أم أَجزَعُ منها؟

والشَّاهدُ: في «ليلٍ»، حيثُ حذفَ «رُبَّ» بعدَ الواوِ.

(**وبَعدَ الفاءِ**) الجَوابِيَّةِ خاصَّةً على ما جَزمَ به بَعضُهم، لكنْ صرَّحَ أبو حيَّان بالتَّعميمِ، وأنشدَ بَعضُهم ما يَأتي بالأثرِ، (**كَثِيراً**) أي: وأمَّا بعدَ الواوِ فهو أكثَرُ كما في «التَّسهيلِ» و«المُغني» وغَيرِهما، وقالَ في «الشُّذورِ»: ويَجوزُ حذفُها، فيَجِبُ بقاءُ عملِها بعدَ الواوِ كثيراً، وبعدَ الفاءِ و«بل» قَليلاً[٢]. وانتِصابُ «كثيراً» - وكذَا «قليلاً» في قولِهِ: (وبعدَ بل قليلاً) - على الحاليَّةِ مِن «رُبَّ»، أي: تُحذَفُ في حالِ كثرةٍ، وفي حالِ قِلَّةٍ، ويَجوزُ أنْ تكونَ صفةً لِمصدرٍ مَحذوفٍ، أي: حَذْفاً كَثيراً وقَليلاً، (**كقَولِهِ**:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ) فَأَلْهَيْتُها عن ذِي تَمائمَ مُحْوِلِ

قاله امرؤُ القَيسِ، وهو مِن قَصِيدتِهِ المَشهورةِ مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: «طَرَقْتُها» أي: أَتيتُها لَيلاً، و«أَلهيتُها» أي: شَغلتُها، و«التَّمائِمُ»: التَّعاويذُ، واحِدُها تَميمَةٌ، وهي العُوذةُ التي تُعلَّقُ على الصَّبيِّ وِقايةً مِن العَينِ أو السِّحرِ. وقولُه: «مُحوِل» مِن: أَحوَلَ الصَّبيُّ: إذا تمَّ له حَولٌ أي: سَنةٌ، ويُروى: «مُعْبَل» بِضَمِّ الميمِ وسُكونِ العَينِ وفتحِ الباءِ[٣]، وهو المُرضَعُ وأُمُّه حُبْلى.

---

(١) وفاعلُه ضمير مُستتر فيه تقديره: (هو) يَعود إلى الليل المذكور.

(٢) انظر: «شرح الشُّذور» (ص٥٤٩) وما بعدَها.

(٣) كذا في النُّسخ، وهو تَصحيف، والصواب: (مُغيل) بالغين المعجمة والياء المثنَّاة التَّحتية.

وبَعدَ «بَل» قَليلاً، كقَولِهِ:

الإعرابُ: الفاءُ: حرفُ عطفٍ قائمةٌ مَقامَ «رُبَّ»، «مثلِ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ»[١]، وعَلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «حُبلى»: بدلٌ مِن «مثلِ» بدلَ كلٍّ[٢]، والبدلُ يَتبَعُ المُبدَلَ منه في إعرابِهِ؛ تَبِعَهُ في جرِّهِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، وهي ألفُ التَّأنيثِ المقصُورةُ، «قد»: حرفُ تحقيقٍ، «طرَقتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «مُرضِعٍ»: مَعطوفٌ على «حُبلى»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ[٣]، الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «أَلهيتُها»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «عن»: حرفُ جرٍّ[٤]، «ذِي»: مَجرورٌ بـ«عن»، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ لأنه مِن الأسماء السِّتة، وهو مُضافٌ، و«تَمائِمَ»: مُضاف إليه، مَجرُورٌ وعلامةُ جرِّه الفَتحةُ نِيابةً عنِ الكَسرة؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، وهي صِيغةُ مُنْتَهى الجُموعِ، «مُحوِلِ»: صفةٌ لـ«ذِي».

والمعنَى: رُبَّ امرأةٍ مِثلِكِ حُبْلى، ومُرضِعٍ قد أَتيتُها ليلاً، فشَغَلتُها عن وَلدِها المعلَّقِ عليه التَّمائمُ. وخَصَّ الحُبلى والمُرضِعَ بِذلك لأَنَّهما أزهَدُ النِّساءِ في الرِّجالِ، وأَقلُّهنَّ شَغَفاً بهم، أي: فمَن عدَاهما مِن النِّساءِ فأنا لَهنَّ أشغَلُ، وهذا مَدحٌ لِنفسِهِ بِحُسنِ العِشرةِ، وشِدَّةِ الفُحُولةِ.

والشَّاهدُ: في «رُبَّ»، حيث حُذِفتْ بعدَ الفاءِ وبقِيَ عملُها.

(**وبَعدَ «بَل» قَليلاً، كقَولِهِ**:

(١) وهو في مَوضعِ رَفعٍ بالابتداء كما نصَّ عليه الشارحُ سابقاً، ونبَّهنا عليه في نَظائرِه.

(٢) وجُوِّز أن يكون نعتاً له، وهو في الحالتَين جارٍ على اللَّفظ بالجرِّ أو على المحلِّ بالرفعِ، فقَصْرُ الشارح كلامَه على الأول ليس بجيِّد.

(٣) وجُملةُ (قد طرقتُ) في محل رَفع خبر المبتدأ، والرابطُ محذوف أي: طرقتُها. ويَجوز أن يكون (مِثل) مَفعولاً به مُقدَّماً لِـ(طرَقتُ)، فيكون منصوباً، وعلامةُ نَصبه فتحة مُقدَّرة على آخِره مَنع من ظُهُورها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجرِّ الشَّبيه بالزائد، و(حُبلى) مَنصوبٌ تقديراً أيضاً.

(٤) مُتعلِّق بالفعل قبلَه.

بَـل مَـهْـمَـهٍ قَـطَـعْـتُ بَـعْـدَ مَـهْـمَـهِ

وبِدُونِهِنَّ أَقَلَّ، كقَولِهِ:

رَسْـــمِ دارٍ وَقَـــفْـــتُ فـــي طَـــلَـــلِـــهْ

الكواكب الدرية

بَـلْ مَـهْـمَـهٍ قَـطَـعْـتُ بَـعْـدَ مَـهْـمَـهِ)

وهذا رَجَزٌ نُسِبَ إلى رُؤبَةَ بنِ العَجّاجِ، ولم يَصِحَّ[1].

اللُّغةُ: «المَهمَهُ» بهاءينِ: المفازةُ البَعيدةُ الأطرافِ، ومعنى «قَطعتُ» أي: جُزتُ مُسافراً.

الإعرابُ: «بَل»: حرفُ عطفٍ قائمٌ مَقامَ «رُبَّ»، «مَهْمَهٍ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ»[2]، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، «قَطعتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بعدَ»: ظرفُ مكانٍ[3]، و«مَهْمَه»: مُضافٌ إلَيه، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ.

والمعنى: رُبَّ مَفازةٍ طويلةٍ قطَعتُها بعدَ مَفازةٍ.

والشّاهد: في «رُبَّ»، حيثُ حُذِفتْ بعدَ «بل»، وبقيَ عملُها وهو الجرُّ، وهو قَليلٌ.

(و) حَذفُ «رُبَّ» وإبقاءُ عَملِها (بِدُونِهِنَّ) أي: الواوِ والفاءِ و«بَل»، (أَقَلُّ) منه بعدَ «بَل»، (كقَولِهِ:

رَسْـــمِ دارٍ وَقَـــفْـــتُ فـــي طَـــلَـــلِـــهْ) كِـدتُ أَقـضِـي الـحَـيـاةَ مِـن جَـلَـلِـهْ

قالَهُ جَميلُ بنُ مَعمَرٍ مِن قَصيدةٍ مِن الخَفيفِ.

اللُّغةُ: «رَسمُ الدّارِ»: ما كانَ لاصِقاً بالأرضِ مِن آثارِها كالرَّمادِ ونَحوِهِ، و«الطَّللُ»: ما شَخصَ مِن آثارِها وارتَفعَ، و«أَقضِي» أي: أَمُوتُ[4]، ويُروى بدلَ «الحياةَ»: «الغَداةَ»،

---

(١) الرجز في «ديوانه» وقد نسبَه إليه غيرُ واحد، وبَعضُهم نَسَبه لوالدِه العجّاج، وهذا الذي لا يَصحُّ، والله أعلَم.

(٢) في مَوضع رفع مُبتدأ كما نبَّهنا عليه مِراراً، وخبرُه: جملةُ (قَطعتُ)، والرابط محذوف أي: قطعتُه، أو الجملةُ صفةٌ والخبر محذوف تقديرُه: موجودٌ. هذا ويَجوز أن يكونَ (مَهمَهٍ) في موضعِ نصبٍ مَفعولاً به مُقدَّماً لـ(قَطعتُ).

(٣) مُتعلق بالفعل قبلَه أو بمحذُوفٍ حال من مفعولِ (قطعتُ) المحذوفِ.

(٤) لو كان بمعنَى (أموتُ) ما تعدَّى إلى قولِه: (الحياةَ)، ولعلَّه أراد تفسيرَ (أقضي الحياةَ) فتساهلَ كالعادة، قال البَغداديُّ: و(أقضِي الحياةَ): مِن قَضَيتُ الشيءَ: إذا أدَّيتُه، ورُوِيَ: (كِدتُ أَقضي الغَداةَ)، مِن (قَضَى فُلانٌ): إذا ماتَ. اهـ

. . . .

الكواكب الدرية

وهي ما بينَ صلاةِ الفَجرِ وطُلوعِ الشَّمسِ. وقولُهُ: «مِن جَلَلِه» بفتحِ الجيمِ أي: مِن أَجلِهِ، وقيل: مِن عِظَمِ أمرِهِ في عَينِهِ، والجَليلُ(١): العَظيمُ.

الإعرابُ: «رسمِ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ» مَحذُوفةً(٢)، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«دارٍ»: مُضافٌ إليه، «وقَفتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «في طَلَلِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «كِدتُ»: فعلٌ وفاعلٌ(٣)، «كادَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عَمَلَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، «أَقضي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالياءِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنَا، «الحياةَ»: مَفعولٌ بِه(٤)، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ نصبِ خبرُ «كادَ»، «مِن جَلَلِه»: جارٌّ ومَجرورٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ مُتعلِّقٌ بـ«أقضِي».

والمعنَى: رُبَّ أثرِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهِ، كِدتُ [أموتُ](٥) مِن أَجلِهِ، أي: مِن عظمِ أمرِهِ في عَيني.

والشَّاهدُ فيه: حيثُ جرَّ «رسمِ» بـ«رُبَّ» المضمَرَةِ، ولم يَتَقَدَّمْها واوٌ ولا فاءٌ ولا «بل».

تَنبيه: قَضيَّةُ كلامِهِ كغيرِهِ أنَّ الحذفَ بعدَ الثَّلاثةِ الأحرُفِ المَذكورةِ جائزٌ مُطلَقاً، وهو كذَلك، وفي «الهَمْعِ»: ادَّعى الرَّضيُّ أنَّ الحذفَ بعدَها خاصٌّ بالشِّعرِ. اهـ، وما ادَّعاهُ الرَّضيُّ جَزمَ به هُطيلٌ في «شرحِ المفصَّلِ».

وقد سَكتَ المصنِّفُ عن حُكمِ بَقيَّةِ حُروفِ الجرِّ: هل تَجُرُّ في حالِ حَذفِها، أو لا؟

---

(١) كذا في الأصل، وله وجهٌ، ولعلَّه أراد: والجَلَل.

(٢) في مَوضِعِ رفع بِالابتداء، والجُملةُ بعدَه صفةٌ، وجملةُ (كِدتُ أقضي. . .) في محلِّ رفع خبرُ المبتَدأ.

(٣) أي: فعل ناقص واسمُه كما سيُصرِّح به قريباً.

(٤) وعلى رِواية: (الغداةَ) هو ظرفُ زمان متعلِّق بـ(أقضي).

(٥) زيادةٌ مني يَقتضيها المقامُ.

. . . .

الكواكب الدرية

وفي «التَّسهيلِ» و«شَرْحَيهِ» لِلدَّمامينيِّ وابنِ عَقيلٍ ما حاصِلُه: ويُجَرُّ بِغَيرِ «رُبَّ» مَحذوفاً في جَوابِ ما تَضَمَّنَ مِثلَه، كأنْ يُقالَ لكَ: «أَوَبِخَيرٍ أَصبَحتَ؟» فتَقولَ: «خيرٍ»(١) بِباءٍ مَحذوفةٍ في جوابِ ما تَضَمَّنَ مِثلَها، أو في مَعطوفٍ على ما تَضَمَّنهُ بِحَرفٍ مُتَّصلٍ نحوُ: ﴿وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ . . .﴾ [الجاثية: ٤-٥] الآيةَ، بجرِّ «اختلافِ» بـ«في» مُقدَّرَةً؛ لاتِّصالِهِ بالواوِ وتَضَمُّنِ ما قبلَهُ إيَّاها، وقولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

لَكَ مِمَّا يَداكَ تَجْمَعُ ما تُنْـ ... ـفِقُهُ ثُمَّ غَيْرِكَ المَخزُونُ(٢)

أي: ثمَّ لِغَيرِكَ، أو مُنفصِلٍ(٣) بـ«لا» كقَولِهِ: [الرجز]

---

(١) عبارةُ ابن عقيل: نَحو: (زيدٍ) في جَواب مَن قال: (بِمَن مَرَرتَ؟). اهـ وهي أولى؛ لأن المراد بالتضمُّن المذكور تضمُّنُ حرف الجر فقط لا مع مَجرورِه كما قد يُوهِمه تمثيلُه، كما أنَّ الظاهر أنَّ جوابَ (أوَبِخير أصبحتَ؟): نَعم أو أجَل، لا ما ذكَره الشارح.

(٢) لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (المخزُون): المُحرَز المَخبُوء، من (خَزَن الشيءَ)، ومنه المَخزَن، ومنه أَخذ العَجَم لفظَ magazin الفرنسيَّ ونحوَه في لُغاتِهم.

المعنى: أنَّ مالَك الحقيقيَّ ما تُنفِقُه لا ما تَدَّخِرُه، وهذا كما في قَوله ﷺ في الحَديث: «إنَّما لَك مِن مالِك ما أَكَلتَ فأَفنَيتَ، أو لَبِسْتَ فأَبلَيتَ، أو أَعطَيتَ فأَمضَيْتَ، وما بَقِيَ فلِوَرَثَتِك».

الإعراب: «لكَ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلق بخبر مقدم. «ممَّا»: (مِن) الجارة مُدغَمة في (ما) الموصُولة، وتعلُّقُه بمَحذوف حال من (ما). «يَداكَ»: مُبتدأ مُضاف، والكاف: مُضاف إليه. «تَجمَع»: مضارع مرفوع، فاعلُه: هي، والجُملة في محل رفع خبر المُبتدأ الذي هو (يَداك). وكان القياس: (تَجمعان)، أو يقال: (يداك) فاعل تقدم للضرورة. والجملةُ الاسميَّة صِلةُ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، والعائد محذوف، أي: تجمَعُه. «ما»: موصولٌ في محل رفع مُبتدأ مُؤخَّر. «تُنفِقه»: فعل مضارع فاعله: أنتَ، والهاء: مفعولٌ به، والجملةُ صلةُ الموصول. ويَجوز أن تكونَ (ما) نكرةً ناقصةً مَوصُوفة بالجملة بعدَها، فمَحلُّ الجملة الرَّفعُ، أي: شيءٌ تُنفِقُه. «ثُم»: حرفُ عطف. «غَيرِك»: اسم مجرور بِلام محذوفة يدلُّ عليها المذكورةُ، والجارُّ والمجرور متعلقٌ بِمَحذوف خبر مُقدَّم. «المخزونُ»: مُبتدأ مُؤخَّر، والجملةُ عطفٌ على سابِقَتِها.

والشاهد: في قوله: (ثم غَيرِك)؛ حيثُ جُرَّ (غيرِ) بلام مقدَّرةٍ لكونِه مَعطوفاً بحرفٍ متَّصلٍ على ما تَضَمَّنَها وهو (لَك) أولَ البيتِ.

(٣) في الأصل: أو منفصلاً.

الكواكب الدرية

مـا لِـمُـحِـبٍّ جَـلَـدٌ أنْ يُـهْـجَـرَا ولا حَـبِـيـبٍ رَأفـةٌ فـيَـجـبُـرَا[١]

أو مُنفصِلٍ بـ«لو»، نحوُ أنْ يُقالَ: «جِئْ بزيدٍ وعَمرٍو ولو أحدِهما»، وجَوَّزَ سِيبويهِ في قَولِهم: «ائتِنِي بِدابَّةٍ ولو حمارٍ[٢]» الجرَّ على ضَعفٍ، وفي مَقرونٍ بالهَمزِ بعدَ ما تَضمَّنَ حرفَ الجرِّ، كأنْ يَقولَ قائلٌ: «مرَرتُ بزيدٍ»، فتَقولَ: «أَزيدِ بنِ عَمرٍو؟»، أو بـ«هلَّا»، كأنْ يَقولَ: «بِعتُ بِدِرهمٍ»، فتَقولَ: «هلَّا دِينارٍ»، أو «إنْ» أو الفاءِ الجزائِيَّتَينِ، نحوُ ما حكى يُونسُ: «مرَرتُ بِرَجلٍ إنْ لا صالحٍ فطالِحٍ»، على أنَّ تَقديرَهُ: إنْ لا أَمُرَّ بِصالحٍ، فقد مَرَرتُ بِطالحٍ، قالَ ابنُ مالكٍ: وجعَلَ سِيبويهِ إضمارَ الباءِ بعدَ «إنْ» لتَضمُّنِ ما قبلَها إيَّاها أسهَلَ مِن إضمارِ «رُبَّ» بعدَ الواوِ، فعُلِمَ بِذلك اطِّرادُه عندَه. اهـ أي: وإنْ كان قد قالَ: إنَّه قبيحٌ، ويُشبِهُ ما

---

(١) **البيت**: لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (لمحبٍّ): لِعاشق. (جَلَدٌ): قُوةٌ وصبرٌ. (يُهجَر): يُقاطَع. (حَبيبٍ): مَحبوبٍ. (رأفةٌ): رحمةٌ، أو هي أشدُّ منها. (يَجبُر): مضارعُ جبَرَه: إذا تلافَى أمرَه وأصلَح من شأنِه، قال العَيني: وأصلُ الجَبرِ: أن تُغنيَ الرجلَ مِن فَقر، أو تُصلِحَ عَظمَه مِن كَسْر.

المعنى: ليس لِلعاشق قُوَّةٌ على تحمُّل هجرانِ حَبيبِه إيَّاه، وليس للمَحبوبِ رحمةٌ ورِقَّة في قَلبِه فيَعطفَ على العاشق ويَترُك التجنِّيَ عليه حتى يَنجبِرَ حالُه. السُّلطاني.

الإعراب: «ما»: نافيةٌ، «لمحبٌّ»: جار ومجرور متعلِّق بخبر مُقدَّم. «جَلَدٌ»: مبتدأٌ مَرفوع. «أنْ»: مَصدريَّة ناصبة. «يُهجَرَا»: مضارع مُغيَّر الصيغة مَنصوب بها، والألف: للإطلاق، والمَصدرُ المُؤوَّل في مَوضعِ جر بحَرف جر مَحذوف، والتَّقدير: ما لِمُحب جَلدٌ على الهجرانِ. ويَجوز أن يكون (يهجرَ) مبنيًّا لِلفاعل. «ولا»: الواو عاطِفة، و(لا) زائدةٌ لِتَأكيد النَّفي. «حبيبٍ»: مجرورٌ بلام محذوفةٍ، وهو معطوف على (لمُحب). «رأفةٌ»: مبتدأ مؤخر، خبرُه متعلِّق الجار والمجرور قبلَه. «فيجبرَا»: الفاء: للسببيَّة، (يَجبرَا): مضارع مَنصوب بـ(أنْ) مُضمَرةً وجوباً بعد فاءِ السببيَّة، والفاعل: هو، والألفُ: وصلٌ. و(أنْ) المُضمَرة والفِعلُ (يَجبُر) في تأويل مَصدر مَعطوفٍ بفاءِ السَّببيَّة على (رأفةٌ)، والتقدير: لا يُوجَد عِند حَبيب رأفةٌ فَجبرٌ لِقَلب المُحِبِّ.

والشاهد: في قَولِه: (ولا حَبيبٍ)؛ حيث حَذف حرف الجر الذي هو اللامُ، وأبقى عَمَلَه وهو الجرُّ؛ لكَونِ المَجرورِ مَعطوفاً بواو مُنفَصِلة بـ(لا) على ما تَضمَّن مثلَ المَحذوفِ، وهو (لِمحبٍّ)، والذي ألجأ إلى هذا التَّقديرِ الفِرارُ من العَطف على مَعمُولَي عامِلَين مُختَلِفَين.

(٢) الوجهُ: (حماراً)، أي: جوَّز في هذا المنصوب الجرَّ.

. . . .

الكواكب الدرية

رَواه يُونسُ ما في «البُخاريِّ»[١] مِن قَولِ النَّبيِّ ﷺ: «**مَن عِنْدَهُ طَعامُ اثنَينِ فلْيَذْهَبْ بِثالِثٍ، وإنْ أربَعةٍ، فخامِسٍ أو سادِسٍ**»[٢].

ويُقاسُ على جَميعِها، خِلافاً لِلفرَّاءِ في جوابِ نحوِ: «بمَنْ مررتَ؟»، قال ابنُ مالكٍ: والصَّحيحُ جَوازُه؛ لِقَولِهِ ﷺ: «**أَقْرَبِهِما مِنْكِ بَاباً**» بالجَرِّ، جواباً لمَنْ قالَتْ: «إلى أَيِّهِما أُهدِي؟»[٣]، ولِقَولِ العَربِ: «خيرٍ» لمَنِ قالَ: «كيفَ أَصبَحْتَ؟»، فحُذِفَتِ الباءُ وأُبقِيَ عَملُها؛ لأنَّ معنى «كيفَ»: بِأيِّ[٤] حالٍ، فإذا جَعلُوا معنى حرفِ الجرِّ دَليلاً، كانَ لَفظُه أَولَى. اهـ[٥]

فهَذه الثَّمانِيَةُ المواضِعِ المُتقدِّمةُ يَجوزُ أنْ يُقاسَ عليها عندِ ابنِ مالكٍ، قالَ أبو حيَّان: ويَنبَغي أنْ يُتثَبَّتَ[٦] في القياسِ عليها؛ لأنَّ أَصحابَنا نَصُّوا على أنَّه لا يَجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عملِهِ، إلَّا إذا عُوِّضَ منه، وذَلك في بابِ القَسَمِ، وفي بابِ «كم» على خلافٍ، وجَعلُوا قولَ العَربِ: «خيرٍ عافاكَ اللهُ» مِن الشَّاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه[٧].

وقد يُجَرُّ بغيرِ ما ذُكرَ مَحذُوفاً كقولِ الفَرَزدَقِ: [الطويل]

إذَا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ؟ أَشارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابِعُ[٨]

أي: إلى كُلَيبٍ، ولا يُقاسُ منه إلَّا على ما ذُكِرَ في بابِ «كَم» مِن جرِّ تَمييزِ «كَم»

---

(١) برقم (٦٠٢) من حديث عبد الرحمن بن أبي بَكر الصِّديق رضي الله عنهما.

(٢) قال ابنُ مالك في «شَواهد التَّوضيح» (ص١٥٣): حُذف فيه بعد (إنْ) والفاءِ فِعلان وحرفَا جر باقٍ عَملاهُما، والتقدير: مَن كان عِنده طعامُ اثنَين فليَذهَب بِثالث، وإن قامَ بِأربعةٍ فليَذهَب بِخامسٍ أو سادسٍ. اهـ

(٣) أخرجه البُخاري (٢٢٥٩) عن عائشةَ رضي الله عنها بلفظ: «إلى أقربِهِما»، قال الحافظُ في «الفتح»: يُروَى: «قال: أقربُهُما» بِحَذف حرف الجر، وهو بِالرَّفع، ويَجُوز الجرُّ على إبقاءِ عمل حرفِ الجر بعد حَذفِه، أي: أقرَبِ الجارَينِ. اهـ ومِمَّن رَواه على ذلك: الإمام أحمدُ في «المُسند» (٢٥٤٢٣).

(٤) في الأصل: أي. (٥) «شرح التَّسهيل» (٣/ ١٩٢).

(٦) في طبعَتين: (أن يثبت)، وفي ثالثةٍ: (أن لا يثبت)، والتَّصحيح من «التَّذييل والتَّكميل».

(٧) هنا انتَهى كلام أبي حيانَ.

(٨) **البيتـ**: لِلفَرزدق من قَصيدة في هَجوِ جَرير، وقد ردَّ عليه جريرٌ في مُناقَضتِه بِمِثله فقال:

إذا قِيلَ: أيُّ الناسِ شَرٌّ قَبيلَةً وأعظَمُ عاراً؟ قيلَ: تِلكَ مُجاشِعُ

وقيل: بل جريرٌ هو البادئُ والفرزدقُ هو الرادُّ بذلك.

الكواكب الدرية

الاستِفهاميَّةِ بـ«مِن» مُضمَرةً إذا دخلَ عليها حرفُ جرٍّ، نحوُ: «بِكَم دِرهمٍ اشترَيتَ عَبْدَكَ؟» أي: «بِكَم مِن دِرهَمٍ»، وفي بابِ «كانَ»[١] كقَولِ زُهيرٍ: [الطويل]

بَـدَا لِـيَ أنِّـي لَـسْـتُ مُـدرِكَ مـا مَـضَـى ولا سـابِـقٍ شَـيـئـاً إذا كـان جـائِـيَـا[٢]

أي: ولا بسابقٍ، بالباءِ، وهذا مِن عَطفِ التَّوهُّمِ، وهو لا يَنقاسُ، وفي بابِ «لا» المُشَبَّهةِ بـ«إنَّ» كقَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

= **اللغة**: (الناسُ): اسمُ جَمعٍ لإنسانٍ، أصلُه: أُناسٌ حُذِفَت هَمزتُه تخفيفاً. و(القَبِيلة): واحِدةُ قَبائلِ العرب، وهي الطَّبقة الثانيةُ مِن الطَّبَقات الستِّ التي عليها العربُ، وهي: الشَّعْب بالفتح، والقَبِيلة، والعِمارة، والبَطن، والفَخِذ، والفَصِيلة. «الخزانة»، وتَتمَّتُه هناك. (كُلَيب): قبيلةُ جَرير، سُمِّيَت باسمِ أبيها كُلَيب بن يَربُوع بن حَنْظلةَ. (بالأكُف): الباءُ بمعنَى (مع) و(الأكُفُّ): جمع كفٍّ، أي: أشارَت الأصابعُ في حالِ كَونها مُصاحِبةً لِلأكُفِّ، فالإشارةُ وَقَعت بالمجمُوع، وقيل: هذا مَقلُوب، والأصلُ: أشارَت الأكُفُّ بِالأصابع.

والمعنى: واضحٌ، وبَنى الشاعرُ «قِيل» لِلمفعول لأنه أراد تَعمِيم القائل لِيَشمُل مَن يصلُحُ للسؤالِ، وعبَّر بـ(أشارت) إيماءً إلى أنَّ حالَ هذه القبيلة في الشرِّ قد صار أمراً مَحسوساً يُشار إليه، وجَمَع الأصابعَ تَنبيهاً على كَثرةِ المُشِيرين.

الإعراب: «إذَا»: ظرفية شرطيَّة. «قِيل»: ماضٍ مَبنيٌّ لِلمَجهول. «أيُّ»: اسمُ استفهام مُبتدأ، وهو مُضافٌ، و«الناسِ»: مُضاف إليه. «شَرٌّ»: خبرُ المبتدأ. «قَبيلةً»: تمييزٌ مَنصوب، وقيل: (شرُّ): مضافٌ و(قبيلةٍ) بالجرِّ: مضافٌ إليه، واقتَصر عليه صاحبُ «فتح رَبِّ البريَّة» بل وخطَّأ الأولَ، وهو وهمٌ. والجملةُ الاسميَّة (أيُّ الناس...) في مَحلِّ رفع نائب فاعل (قِيل)، وجملةُ (قيل) ونائبِ فاعِله في مَحل جرٍّ بإضافة (إذَا) إليها. «أشارَت»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. «كُليبٍ»: اسم مجرور بحرف جر مَحذوف، والتقديرُ: إلى كليب، والجارُّ والمجرور مُتعلِّقٌ بـ(أشارَت). «بالأكف»: مُتعلِّق بـ(أشارَت) أيضاً على القولِ بالقلب، وبمحذوف حال من (الأصابع) على القول بالمعيَّة. «الأصابعُ»: فاعلُ (أشارت)؛ وجملةُ (أشارَت كُليب... إلخ) جوابُ (إذَا) لا مَحلَّ لها من الإعراب.

والشاهد: في قَوله: (أشارت كُلَيبٍ)؛ إذ فيه إبقاءُ عمَل حرفِ الجَر بعد حَذفِه، وهو شاذٌّ. ورُوِي: (كُلَيبٌ) بِالرفع على أنه خبرٌ لِمَحذوفٍ، أي: هي كُلَيبٌ، فيَكونُ جَمَعَ بين العِبارةِ والإشارةِ، قال البغداديُّ: وكان القياسُ النَّصبَ بعد حذفِ الجار، وقد رَأيتُه في «ديوانه» وفي «المُناقَضات» مَنصوباً.

(١) أي: عند العطفِ على خبر (ليس) الصالحِ لدُخول الجارِّ. ومثلُه خبرُ (ما) المشبهةِ بها.

(٢) تقدَّم في أولِ باب المَخفُوضات، والشاهدُ فيه جرُّ (سابقٍ) بباءٍ محذوفةٍ لتوهُّم دخولِها على خبر (ليسَ) الأولِ.

. . . .

الكواكب الدرية

أَلَا رَجُلٍ جَزاهُ اللهُ خَيراً   يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ؟(١)

بالجرِّ بـ«مِن» مُقدَّرَةً، أي: ألا مِن رجلٍ.

والصَّوابُ: أنَّ ذلك مَسمُوعٌ لا مَقيسٌ، وما يُذكَرُ في بابِ القَسَمِ مِن جرِّ لفظِ الجَلالةِ بدُونِ عِوَضٍ، حَكى سِيبويهِ: «اللهِ لَأَفْعَلَنَّ» بجرِّ الجَلالةِ، يُرِيدُ: واللهِ لَأَفْعَلَنَّ، والرَّفعُ جائزٌ، ومَنْعُ بعضِهم له مِن جهةِ أنَّه لا خبرَ له ضعيفٌ؛ إذ يَصِحُّ تَقديرُ: «قَسَمي»، ويَجوزُ كونُ «قَسَمي» مُبتدأً، والجَلالةِ الخَبرَ؛ والنَّصبُ جائزٌ على أنَّه مَفعولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ، قال الفارسيُّ: تَقديرُه: «أَحلِفُ اللهَ» أي: باللهِ، وعندَ الزَّجاجِيِّ وجماعةٍ: «أُلزِمُ نَفسي يَمين اللهِ»،

---

(١) **البيت:** مِن قَصيدة طويلة لِعَمرو بن قِعاس ـ ويقال له: قِنعاس ـ المُرادي، وبعدَه:

تُرَجِّلُ لِمَّتِي وتَقُمُّ بَيتي   وأُعطِيها الإتاوةَ إنْ رَضِيتُ

وقال الأزهريُّ: هما لأعرابيٍّ أراد أن يَتزوَّج امرأةً بِمُتعة. ورِوايةُ سيبَويه والأكثَرين: (ألا رجلاً) بالنصبِ، أي: ألَا تُرُونَني رجلاً، ويُروَى: (ألا رجلٌ) بالرفع، وخُرِّج على أنه فاعل بفِعل مَحذوف يُفسِّرُه (يَدلُّ).

اللغة: (يدلُّ): يُرشِد ويُشير. (المحصِّلة): المَرأة التي تُخلِّص الذَّهبَ من شَوائِبه. (تَبيتُ): قال الصبانُ: بفَتح التاء مِن (باتَ يَفعلُ كذَا): إذَا فعَله ليلاً، واسمُه الضمير الذي فيه، وخبَرُه قولُه في البيت الثاني: تُرجِّلُ لِمَّتي... إلخ، وقيل: بضم التاء من (أباتَ) أي: تُبِيتُني عندها، وقيل: مَعناه: تَكون لي بيتاً، أي: امرأةً بِنكاحٍ. اهـ

المعنى: يَبحَث الشاعر عن رَجلٍ من أهل الخيرِ والإحسانِ يُرشِدُه إلى امرأةٍ تَعرِف قِيمَتَه، فيتزوَّجُها، فتَجِدُ بيتاً وبَعلاً وتقومُ بِشُؤونِه.

الإعراب: «**أَلَا**»: الهمزةُ لِلاستفهام، و(لا): نافية للجنس. «**رجُلٍ**»: اسم مَجرور بـ(مِن) مَحذوفةً، وفيه ضَعفٌ؛ لِإعمال الجارِّ مَحذوفاً. «**جَزاهُ**»: فعل ماضٍ، والهاء: مَفعولٌ به أوّل. «**اللهُ**»: لفظُ الجلالة فاعلٌ. «**خيراً**»: مَفعول ثانٍ لـ(جزى). وجملةُ (جزاه الله خيراً): دعائيَّة اعتراضيَّة. ويجوزُ في (ألَا) أن تكون حرفَ عرضٍ، و(رجلٍ) مبتدأٌ مرفوعٌ تقديراً مجرورٌ لفظاً بـ(مِن) الزائدة، وخبرُه جملةُ (يدلُّ) أو: مَوجودٌ. «**يَدلُّ**»: فعلٌ مُضارع مرفوع، والفاعل: هو. والجُملةُ في مَحلِّ جر نعت لـ(رجلٍ). «**على مُحصلةٍ**»: جار ومَجرور مُتعلق بـ(يدلُّ). «**تَبيتُ**»: فعل مضارع تامٌّ فاعلُه: هي، أو ناقصٌ اسمُه: هي وخبرُه في البيتِ بعدَه، وعلى كُلٍّ فالجُملةُ في محلِّ جرٍّ نعت لـ(محصِّلةٍ).

والشاهد: في قَوله: (رجلٍ)؛ فإنه مَجرورٌ بـ(مِن) مُقدَّرة، وهو من المَواضع التي يَنقاسُ فيها حذف الجارِّ وبقاءُ عملِه.

. . . .

ثمَّ حُذِفَ المُضافُ(١)، وأُقِيمَ المُضافُ إليهِ مُقامَهُ. اهـ(٢)

فائِدة: قد يُفصَلُ في الضَّرورةِ بينَ حرفِ الجرِّ ومَجرورِهِ بِظَرفٍ، كقولِ الشَّاعِرِ: [الخفيف]

إنَّ عَمْراً لا خَيْرَ في - اليَومَ - عَمْرٍو ... إنَّ عَمراً مُخبِّرُ الأَحْزانِ(٣)

أو جارٍّ ومَجرورٍ، كقَولِهِ: [الخفيف]

رُبَّ - في النَّاسِ - مُوسِرٍ كعَدِيمٍ ... وعَدِيمٍ يُخالُ ذَا إيسارِ(٤)

---

(١) أي: مع حذفِ الفِعل وفاعلِه ومَفعولِه الأول، وقال بَعضُهم: الأحسَنُ فيه وفي نَظائره أن يُنصبَ بفِعل مُتعَدٍّ إلى واحد، فيَكون التَّقدير: أَلتَزِم يَمينَ الله.

(٢) كأنه كان يَنقلُ مِن «المساعد» لابن عَقيل بِبَعض اختِصار.

(٣) **البيت:** لا يُعرف قائلُه. وروايتُه عند بعضِهم: (مُكثرُ الأحزان).

الإعراب: «إنَّ»: حرفٌ مُشبه بالفعل. «**عمراً**»: اسمُها. «**لا**»: نافِيَة لِلجنس. «**خيرَ**»: اسمُها مَبني على الفتح في محلِّ نَصب. «في»: حرفُ جر. «**اليومَ**»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بمحذوف خبر (لا). «**عمرٍو**»: اسمٌ مَجرور بـ(في)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر (لا). وجملةُ (لا خيرَ في عمرٍو): في مَحلِّ رفع خبرُ (إنَّ)، والرابطُ إعادة اسمِها بعَينِه. «**إنَّ عمراً**»: (إنَّ) واسمُها. «**مخبرُ**»: خبرُها مُضاف. «**الأحزانِ**»: مُضافٌ إليه.

والشاهد: في الفَصل بين الجارِّ ومجرورِه بِالظَّرف وهو (اليومَ)، والأصلُ: لا خيرَ في عمرٍو اليومَ، وهذا خاصٌّ بالضَّرورة.

(٤) **البيت:** مجهول القائل.

اللغة: (الموسِر): الغنيُّ، و(الإيسار): الغِنى. و(العَديم): الفَقِير لا مالَ له ولا شيءَ عِندَه كالمُعدِم، فَعِيلٌ بمَعنى فاعِل. (يُخال): يُظَنُّ. (ذَا): صاحبٌ.

والمعنى: رُبَّ إنسانٍ غنيٍّ يُرى بين الناس كالفقيرِ لِكثرةِ شَكواه أو لِبُخله على نَفسِه وأهلِه، ورُبَّ إنسانٍ فقير لا يَجِدُ شيئاً تَراه فتَظُنُّه غنيًّا ذا مالٍ؛ لِتَعفُّفه ورضاه بما قَسَم له ربُّه. وقد رأَينا الاثنَين - على كثرةٍ في الأولِ وقلَّةٍ في الثاني - في هذا البَلَد، والله المستَعانُ.

الإعراب: «**رُبَّ**»: حرفُ جر شَبيه بالزائد. «**في الناس**»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف حال من (مُوسر) لتقدُّمِه عليه. «**مُوسرٍ**»: مُبتَدأ مرفوعٌ، وعلامة رَفعه ضمَّةٌ مُقدَّرة على آخِره منَع مِن ظُهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجر الشَّبيه بالزائد. «**كعَديم**»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف نَعت لـ(مُوسِر). وخبرُ المُبتدأ محذوف تقديرُه: مَوجُود، ويجوزُ كونُ (كعَديم) هو الخبرَ، و(موسرٍ) في الأصل وصفٌ لمَحذوفٍ. الواو: لِلعطف، «**عَديمٍ**»: معطوفٌ على (مُوسرٍ). «**يُخالُ**»: مُضارع مُغيَّرُ الصيغة مرفوع، ونائب الفاعل: هو، وهو المفعولُ الأول. =

وتُزادُ «ما» بَعْدَ «مِنْ، وعَنْ» والباءِ، فَلا تَكُفُّهُنَّ عَن عَمَلِ الجَرِّ، ....

الكواكب الدرية

ونَدرَ في النَّثرِ الفَصلُ بالقَسَمِ بينَ حرفِ الجرِّ والمَجرُورِ، نحوُ: «اشتَرَيتُ[١] بِواللهِ دِرهمٍ»، ونحوُ: «رُبَّ واللهِ رجلٍ عالمٍ لَقيتُ»، والمُضافِ والمُضافِ إليه نحوُ: «هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ»[٢].

(وتُزادُ «ما» كَثِيراً[٣] بَعْدَ «مِن، وعَن» والباءِ، فلا تَكُفُّهُنَّ عنْ عَمَلِ الجَرِّ)، وتكونُ «ما» حِينئِذٍ زائدةً لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، بِدَليلِ أنَّ عملَ حرفِ الجرِّ تَخَطَّاها إلى ما بعدَها، قال هُطَيل: وقيلَ: إنَّها في مثلِ ذلكَ نكرةٌ، وما بعدَها بدلٌ منها.

ومِثلُ الثَّلاثةِ المَذكورةِ اللَّامُ، إلَّا أنَّ زِيادةَ «ما» بَعدَها قليلةٌ، كقَولِ الأَعشى: [المتقارب]

إِلَى مَلِكٍ خَيرِ أَرْبَابِهِ ... فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيءٍ قَدرا[٤]

= «ذَا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(يُخال) مُضاف. «إيسارٍ»: مُضاف إليه. وجملةُ (يُخال) في محلِّ جرٍّ أو رفعٍ صفةٌ لـ(عَديم) بِاعتبار اللفظ أو المَحلِّ. وخبرُ هذا المُبتدأ أيضاً مَحذوف كالأولِ، أو هو جُملةُ (يُخال...).

والشاهدُ فيه: فصلُ الجارِّ مِن مَجرُوره بجارٍّ ومَجرور لِلضَّرورةِ في قَولِه: (رُبَّ في الناس مُوسرٍ).

(١) عِبارة غيرِه: اشتريتُه.

(٢) انظر: «المساعد» (٢/ ٣٠١).

(٣) الأظهَرُ أن هذا الحرفَ من زيادات الشارحِ.

(٤) كذا في الأصل، وهو خطأ والبيتُ به مَكسورٌ، والصواب: (قرارًا).

والبيتُ: من قصيدةٍ لِلأعشى مَيمُون في «دِيوانه» يَمدحُ بها قيسَ بن مَعدي كربَ.

اللغة: (أربابِه) أي: أصحابِه ومالِكِيه، والضمير لِلمُلْك. (قَرارًا): مكانَ إقامةٍ ومُستَقرًّا.

المعنى: قد عادَ المُلك إلى نِصابِه، ورَجَع إلَى صاحِبِه خيرِ المُلوك، واستقرَّ بعد اضطِراب، ولا عَجَب في ذلك فإنَّ لكلِّ شيءٍ مُستقرًّا يَعُودُ إليه مَهما فارَقه.

الإعراب: «إلى مَلكٍ»: مُتعلِّق بـ(حارَ) - بمعنى رَجَع - في آخِر البيتِ قبلَه، «خيرِ»: بدلٌ من (ملكٍ) مُضاف. «أربابِه»: مضافٌ إليه، والهاء: مضافٌ إليه أيضاً. الفاء: حرف تَعليل، «إنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «لِما»: اللام: حرفُ جر، و(ما) زائدةٌ. «كلِّ»: اسم مجرور باللام مُضاف. «شيءٍ»: مضافٌ إليه. والجارُّ والمجرور متعلِّق بمحذوف خبر (إنَّ) مقدَّم. «قرارًا»: اسم (إنَّ) مَنصوب مُؤخَّر.

والشاهد: في قَوله: (لما كلِّ شيءٍ)؛ حيثُ زِيدَت (ما) بعد لامِ الجرِّ ولم تَكُفَّها عن العَمل، وهذه الزيادةُ قليلةٌ، بِخلافِها مع (مِن) و(عن) والباءِ فإنها كثيرةٌ.

نَحوُ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، وتُزادُ بَعدَ الكافِ و«رُبَّ»، والغالِبُ أَنْ تَكُفَّهُما عنِ العَمَلِ، فيَدْخُلانِ حِينَئِذٍ على الجُمَلِ،

الكواكب الدرية

يُريدُ: فإنَّ لكلِّ شيءٍ، (نَحوُ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾)، هذا مِثالٌ لِزيادةِ «ما» بعدَ «مِن»، **وإعرابُه**: «مِن»: حرفُ جرٍّ، و«ما»: زائدةٌ، «خَطيئاتِ»: مَجرورٌ بـ«مِن»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِه، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾)، مثالٌ لزيادةِ «ما» بعدَ «عن»، **وإعرابُه**: «عن»: حرفُ جرٍّ، و«ما»: زائدةٌ، ﴿قَلِيلٍ﴾: مَجرورٌ بـ«عَن»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، (﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾)، مثالُ زيادةِ «ما» بعدَ الباءِ، **وإعرابُه**: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، «ما»: زائدةٌ، «نَقضِ»: مَجرورٌ بالباءِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

والأمثِلةُ المَذكورةُ لِدُخولِها على المُفردِ، فإنْ دخلَ شيءٌ مِن هذه الأَحرفِ المقترنةِ بـ«ما» على فِعلٍ أو جُملةٍ اسمِيَّةٍ، أُوِّلَتْ «ما» بأنَّها مَوصُولٌ حَرفيٌّ، والجُملةُ صِلتُها، قالهُ في «التَّصريحِ».

(وتُزادُ) أي: «ما» (بَعدَ الكافِ و«رُبَّ»، والغالِبُ) أي: الكثيرُ (أنْ تَكُفَّهُما عنِ العَمَلِ) أي: عَملِ الجرِّ؛ لأَنَّهما يَصِيرانِ مع «ما» بِمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، وقد يَحدثُ في الكافِ المكفوفةِ معنَى التَّقليلِ كما في «التَّسهِيلِ»، (فيَدْخُلانِ حِينَئِذٍ على الجُمَلِ) الاسمِيَّةِ والفِعليَّةِ.

والغالبُ على «رُبَّ» المكفُوفةِ أنْ تَدخُلَ على فعلٍ ماضٍ في اللَّفظِ كالبَيتِ الآتي؛ لأنَّ التَّكثيرَ والتَّقليلَ إنَّما يكونانِ فِيما عُرِفَ حَدُّه، والمستقبَلُ مَجهولٌ؛ أو ماضٍ في المعنَى نحوُ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]؛ لأنَّه لمَّا كانَ مُحقَّقَ الوُقوعِ نُزِّلَ مَنزلةَ الماضي كما تَقدَّمَ.

ونَدَرَ دُخولُها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وعَناجِيجُ بَينَهُنَّ المِهارُ[1]

---

(١) **البيت**: مِن قَصيدة طَويلة لأبي دُواد الإياديِّ، وهو شاعرٌ جاهليٌّ اختُلف في اسمِه؛ فقال بعضُهم: جاريَة بن الحَجّاج، وقال الأصمعيُّ: حَنظَلةُ بن الشرقيِّ.

اللغة: (الجامِل): القَطيع من الإبل مع راعِيها، وقيل: اسمُ جَمع الجَمل كـ(الباقِر) اسمَ جمعِ البَقر. (المُؤبَّل): المُعَدُّ لِلقُنية ـ أي: الاقتِناء ـ والتملُّك. (العَناجيج): جِيادُ الخيل ذواتُ الأعناق الطِّوال، واحِدُها: عُنجُوج كـ(عُصفور). و(المِهار): جمعُ مُهر، وهو وَلَد الفَرس، والأُنثَى: مُهْرَة. =

كقَولِهِ:

أَخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِنِي يَومَ مَشْهَدٍ كَما سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

الكواكب الدرية

و(كقَولِهِ:

أَخٌ ماجِدٌ لَم يُخْزِني يَوْمَ مَشْهَدٍ كما سَيْفُ عَمرٍو لَم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ)

قاله نَهشَلُ بنُ حَرِّيّ يَرثي أَخاه مالِكاً[١]، وهو مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: «الماجدُ»: مِن المجدِ، وهو الشَّرفُ والكرمُ، و«لم يُخْزِني»: مِن الخِزيِ، وهو الذُّلُّ والهوانُ، و«يومَ مَشهَد»: أرادَ به يومَ صِفِّين لمّا قُتِلَ أخوهُ مالِكٌ بها، وأرادَ بـ«عمرٍو»: عمرَو بنَ مَعدِيكَرِبَ، و«سيفُه»: هو الصَّمْصامةُ، و«المشهَدُ»: مصدرٌ مِيميٌّ، و«مَضاربه»: جمعُ مَضرِبٍ بكسرِ الرَّاءِ، ومَضرِبُ السَّيفِ: نحوُ شِبرٍ مِن طَرفِهِ، وجَمَعَهُ على حدِّ «شابَتْ مَفارِقُهُ»، وإنَّما لِلإنسانِ مَفرِقٌ واحدٌ[٢]، والعَربُ يُقدِّرُونَ تَسمِيَةَ الجُزءِ باسمِ الكلِّ، فيُوقِعونَ الجمعَ مَوقعَ الواحِدِ. و«خِيانةُ السَّيفِ»: النَّبوةُ عندَ الضَّربِ به.

= **المعنى**: يَصِف قَومَه بكثرةِ المال والعُدَّة لِلحرب، فيقول: كثُر ما وُجد فيهم قطعانٌ وكِرامٌ من الخيلِ مَعَهُنَّ أولادُهنَّ. السُّلطاني.

الإعراب: «رُبما»: (رُبَّ): حرفُ جرٍّ شَبيهٌ بالزائد، و(ما): حرفٌ كافٌّ، ويقال اختصاراً: كافَّة ومَكفوفة. «الجامِلُ»: مُبتدأ. «المؤبَّلُ»: نعتُه مرفوع. «فِيهم»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف في محل رفعِ خبر المبتَدأ، والميم: علامةُ جمعِ الذكور. الواوُ: عاطفة، «عَناجيجُ»: مَعطوفٌ على (الجاملُ) مرفوعٌ مثلُه، أو مُبتدأٌ خبرُه مَحذوف لِدَلالة ما قبلَه عليه، وعليه فالعطفُ لِلجُملة على الجُملة. «بينَهنَّ»: (بينَ): ظرف مكان منصوبٌ مُتعلِّق بمحذوف خَبر مُقدَّم، والهاء: في محلِّ جر بالإضافة، والنون: علامةُ جمعِ الإناث. «المِهارُ»: مُبتدأ مُؤخَّر، والجملةُ في محلِّ رَفع صِفة (عَناجِيج).

والشاهد: في دُخول (رُبَّ) المكفوفةِ عن العمل بـ(ما) على الجُملةِ الاسميَّةِ وهو نادرٌ، وقال الفارسيُّ وغيرُه: (ما) في (رُبَّما) نكرةٌ بمَعنى شَيء مَجرورةٌ بـ(رُبَّ)، و(الجاملُ) خبرٌ لِمُبتدأ مَحذوف، والجُملةُ صفةُ (ما)، و(فِيهم) حالٌ، والتَّقدير: رُبَّ شيءٍ هو الجاملُ المُؤبَّلُ حالَ كَونِه فِيهم مَوجودٌ، وعليه فلا شُذوذَ ولا نُدرة في البيت، قال أبو حيانَ: ورَواهُ بَعضُهم: (رُبَّما الجاملِ) بالجرِّ على أنه مَجرورٌ بـ(رُبَّ) و(ما) زائِدة.

(١) الذي استُشهد مع عليٍّ رضي الله عنه في صِفينَ. وسيَذكره الشارح.

(٢) وهو وَسَطُ الرأس الذي يُفرَق فيه الشعرُ. ووقع (شابت مفارقُه) في شعر لطُفيل الغَنوي.

. . . .

الكواكب الدرية

الإعرابُ: «أخٌ»: مُبتدأٌ[١]، وهو نَكرةٌ، وإنَّما تَخَصَّصَ بالصِّفةِ ـ أَعني: «ماجدٌ» ـ، و«لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، «يُخزِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ رفعِ خبرٌ. ويَجوزُ أنْ يَكونَ «أخٌ» خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هو أخٌ، و«ماجدٌ»: نعتٌ له، وجُملةُ «لم يُخزِني» نعتٌ ثانٍ. «يومَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مُتعلِّقٌ بـ«يُخزِني»، وهو مُضافٌ، و«مَشهدٍ»: مُضافٌ إليه، وقولُهُ: «كما»: الكافُ: حرفُ تَشبيهٍ وجرٍّ، و«ما»: كافَّةٌ زائدةٌ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، وفي «السَّمينِ»[٢]: «ما» في ﴿رُبَمَا﴾ يَحتَمِلُ وَجهَينِ: أَحدُهما: دُخولُها على الأفعالِ[٣]، والثَّاني: أنَّ «ما» نكرةٌ مَوصُوفةٌ بالجُملةِ الواقعةِ بعدَها، والعائدُ على «ما» مَحذوفٌ، تَقديرُهُ: رُبَّ شيءٍ يَوَدُّهُ الذينَ كفرُوا. اهـ، وما ذَكرَه يأتي مِثلُه في «ما» المُتَّصلَةِ بالكافِ، «سيفُ»: مُبتدأٌ، و«عَمرٍو»: مُضافٌ إليه، «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، «تَخُنْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، «مَضارِبُه»: فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ[٤] في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

والمعنى: أَخي كريمُ الأصلِ، ما أَهانَني ولا أَذَلَّني يومَ صِفِّينَ[٥]، كما سيفُ عَمرٍو

---

(١) تَبِع في ذلك العينيَّ، وهو بعيد جدًّا، بل (أخٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أخٌ ماجد، أو أخي أخٌ ماجد، وجملةُ (لم يُخزني) خبرٌ بعد خبر، أو صفةٌ ثانية ـ وسيَذكر الشارحُ هذا الوجهَ ـ، أو حال من فاعل (ماجِد)، والعربُ تُعدِّدُ أوصافَ الممدوح وتجعلُها أخباراً لمبتدأ محذوف، وهذا مَشهُور.

(٢) أي: عند الكلامِ على تفسير (سُورة الحِجر)، ولم يَحتج إلى تعيين الموضِع لأنَّ ﴿رُبَمَا﴾ لم تأتِ في القرآن في غير هَذه السُّورة، ولِذا تُسمَّى أيضاً (سُورة رُبما).

(٣) عبارةُ السمين بحرُوفِها: أظهَرُهما: أنها المهيِّئةُ، بمعنى: أن (رُبَّ) مُختَصةٌ بالأسماء، فلمَّا جاءت (ما) هَيَّأت دخولَها على الأفعالِ. اهـ

(٤) سُكِّن للوزن.

(٥) ويُمكن أنه أراد: إذا اجتَمع الناس لِلتفاخُر وذِكر المناقِب، لم يَستَحِ مِن ذِكر هذا الأخ؛ لِكَونه ماجداً كَريم الأَرُومة والمَحتِد. «فتح القَريب المجيب».

وقَولِهِ:

رُبَّمـــا أَوْفَـيْـتُ فـي عَـلَـمٍ تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبِـي شَـمَـالاتُ

الكواكب الدرية

قد وَفَّى له وما نَبَا، بل أصابَ المقتَلَ، ففِيه مدحٌ لكلٍّ مِن المقتولِ وآلةِ القَتلِ[1] التي هي سَيفُ عَمرٍو.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «كما سيفُ عَمرٍو» حيثُ كفَّت «ما» الكافَ عن عملِ الجرِّ.

(وقَولِهِ:

رُبَّمـــا أَوْفَـيْـتُ فـي عَـلَـمٍ تَـرْفَـعَـنْ ثَـوْبِـي شَـمَـالاتُ)

قالهُ جَذِيمةُ الأبرَش، ومَن نَسبَهُ إلى تَأَبَّطَ شَرًّا فقد غَلِطَ، وهو مِن المَديدِ.

اللُّغةُ: «أوفَيتُ» أي: نزلتُ، و«العَلَمُ»: الجبلُ، كذا قالَ الأزهرِيُّ والعَينيُّ[2]، وفي «القاموسِ»: أوفَى عليه: أشرفَ. اهـ، وفي «شرحِ أبياتِ الخَبيصيّ»: المرادُ: أوفيتُ على مكانٍ عالٍ في جبلٍ؛ لأنَّ الرَّائيَ لِلقَومِ يَرقُبُ على أَعلى الأماكنِ. اهـ، وعلى هذا فـ«في» بمعنَى «على»، أي: رُبَّما أوفيتُ على جبلٍ، وقد جاءَ في «صَحيحِ البُخاريِّ»[3]: «أوفى رجلٌ على جَبلِ سَلْعٍ»، قالَ شُرَّاحُ الحَديثِ: أي: صَعِدَ وارتفعَ. اهـ، و«تَرْفَعَنْ» بسكونِ النُّونِ: أصلُه: «ترفَعُ» زيدَتْ فيه نونُ التَّوكيدِ الخَفيفةُ، و«شَمالاتُ» بِفَتحِ الشِّينِ: جمعُ شَمالٍ، وهي الرِّيحُ التي تَهُبُّ مِن ناحِيَةِ القُطبِ[4].

الإعرابُ: «رُبَّ»: حرفُ تَقليلٍ وجرٍّ، و«ما»: كافَّةٌ، «أوفَيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «في عَلَمٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أوفيتُ»، «تَرْفَعَنْ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ لِاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، «ثَوبي»: مَفعولٌ مُقدَّمٌ، «شَمالاتُ»: فاعلٌ.

---

(١) ليس في كلام الشاعر ما يُوحِي بذلك؛ ولعلَّ التَّشبيه في عَدم الخيانةِ لا غيرُ، مع عَدم وجود سيف عَمرو في المعركة المذكورة، بلهَ أن يكونَ آلةَ قتلِ مالِك.

(٢) لكنَّ العينيَّ زاد عليه: وأصلُه مِن (أوفَى على الشَّيءِ): إذا أشرَفَ. اهـ فما سيَنقلُه الشارح عن «القاموس» غيرُ خافٍ عليه.

(٣) (٤٤١٨) في حديث تخلُّف كَعب بن مالِك وصاحبَيه الطويلِ المَشهور.

(٤) وخَصَّ الشَّمالَ بِالذكر لأنها تَهُبُّ بارِدةً شديدةً في أكثَرِ الأحيان.

وقد لا تكُفُّهما، كقَولِهِ:

رُبَّـمـا ضَـرْبَـةٍ بِـسَـيْـفٍ صَـقِـيـلٍ

والمعنى: كثيراً مِن الأوقاتِ أشرَفتُ على مكانٍ عالٍ مِن جبلٍ؛ لِأنظُرَ إلى العدوِّ ما صنَعَ؛ لأَرجِعَ إلى قَومي فأُخبِرَهُم، ففِيه وَصفُ نَفسِهِ بالشَّجاعةِ، وأنَّه كثيراً ما يَكونُ رَبِيئةً لِقَومِهِ، وطَليعةً لهم، وفيه وَصفٌ له بالقُوَّةِ والجَلادةِ أيضاً مِن حيثُ إنَّه بالَغَ في الارتفاعِ على جَبلٍ، حتَّى رَفَعَتْ ريحُ الشَّمالِ ثَوبَهُ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «رُبَّما»؛ فإنَّ «ما» دخَلتْ على «رُبَّ» وكَفَّتْها عنِ العملِ، ودخَلَتْ على الجُملةِ الفِعليَّةِ.

(وقَد لا تَكُفُّهُما) «ما» بِدُخولِها عليهما، فيَبقى عَملُهما الجرَّ معها، (كقَولِهِ:

رُبَّـمـا ضَـرْبَـةٍ بِـسَـيْـفٍ صَـقِـيـلٍ بَـيْـنَ بُـصْـرَى وطَـعْـنَـةٍ نَـجْـلاءِ)

قاله عَدِيُّ بنُ أبي الدَّغفاء[١] الغَسَّانيِّ مِن قَصيدةٍ مِن الخَفيفِ.

اللُّغةُ: «السَّيفُ الصَّقيلُ والمصقُولُ»: المَجلُوُّ، و«بُصرَى» بضمِّ المُوحَّدةِ: بَلدةٌ بالشَّامِ كُرْسِيُّ حَوْرانَ[٢]، قالَه الأزهَريُّ والعَينيُّ، وفي «القامُوسِ»: بُصْرى كحُبلَى: بَلدةٌ بالشَّامِ. اهـ، وهي التي أضاءَتْ قُصورُها للنُّورِ الَّذي ظهرَ ليلةَ المَولدِ النَّبَويِّ[٣]، و«النَّجْلاء» بالجيمِ والمدِّ: الواسعةُ البَيِّنةُ الاتِّساعِ.

الإعرابُ: «رُبَّ»: حرفُ تقليلٍ وجرٍّ، و«ما»: زائدةٌ غيرُ كافَّةٍ، «ضَربةٍ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، «بسَيفٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ[٤]، «صَقيلٍ»: صفةٌ، «بينَ»: ظرفُ

---

(١) اسمُه المشهور به: عَدِيُّ بن الرَّعلاء نسبةً لأُمِّه، وقد ذكَرُوا أنه ضاع اسمُ أبيه، فتأمَّل!

(٢) هو بمعنى قولِهم: قَصَبة حَوران، أي: مَدينتُها ومَركزُها وموضِعُ الحُكم فيها.

(٣) روَى ابنُ إسحاقَ بِسَنده عن خالدِ بن مَعدانَ عن أصحابِ رَسول الله ﷺ أنَّهم قالُوا: يا رسول الله! أخبِرْنا عن نفسِك، قال: «دَعوةُ أبي إبراهيمَ، وبُشرَى عيسَى، ورأَت أُمِّي حينَ حمَلَت بي كأنه خرَج مِنها نُورٌ أضاءَت له قُصُورُ بُصرَى مِن أرضِ الشَّام»، ومِن طَريقه أخرجَه الطبريُّ في «تَفسيره»، والحاكمُ في «مُستَدركِه» وقال: صَحيح الإسناد ولم يُخرجاهُ، ووافَقَه الذَّهبي.

(٤) مُتعلِّق بـ(ضربةٍ) أو بِمَحذوف صِفة لها.

وقَولِهِ:

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلاَنَـا ونَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَـمَـا الـنَّـاسِ مَـجْـرُومٌ عَـلَـيـهِ وجـارِمُ

الكواكب الدرية

مكانٍ[١]، و«بُصرى»: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانِعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، وهي ألفُ التَّأنيثِ المقصُورةُ، وأُضيفَتْ «بينَ» إلى «بُصرَى» لاشتِمالِها على أماكنَ، أو على تَقديرِ مُضافٍ أي: «أماكنِ بُصرَى». وقولُهُ: «وطَعنةٍ» بالجرِّ: مَعطوفٌ على «ضَربةٍ»، وعلامةُ جرِّهِ كَسرُ آخِرِهِ، و«نَجلاء»: صفةٌ لـ«طَعنةٍ».

والمعنى: كثيراً ما باشرَ الحُروبَ، وكان منه بينَ جهاتِ بُصرى ضَربةٌ بالسَّيفِ، أو طَعنةٌ واسعةٌ بالرُّمحِ، يَصِفُ نَفسَهُ بالشَّجاعةِ والإقدامِ والتَّدميرِ لِلعَدُوِّ.

والشَّاهدُ: في «رُبَّما ضَربةٍ»، حيثُ دَخلتْ «ما» على «رُبَّ» ولم تَكُفَّها عن عملِ الجرِّ، وهو قليلٌ.

(وقَولِهِ:

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلاَنَـا ونَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَـمَـا الـنَّـاسِ مَـجْـرُومٌ عَـلَـيـهِ وجـارِمُ)

قالهُ عَمرُو بنُ البرَّاقة[٢] النِّهمِيُّ - بالنُّونِ المَكسورةِ[٣] - مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: «المَولى»: له مَعانٍ نحوُ العِشرينَ، وأَقربُها هنا أنْ يَكونَ بمعنى الصَّاحب، أو المالِك لأمرِه كالوالي، و«المجرُومُ»: مِن الجُرمِ، وهو الإثمُ والظُّلمُ، ويُروَى: «مَظلومٌ عليه[٤] وظالمٌ».

الإعرابُ: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «نَنصُرُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعِلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، «مَولى»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛

---

(١) مُتعلق بما تعلَّق به الجار والمجرورُ قبلَه.

(٢) كذا في «التصريح»، والمعروفُ: (برَّاقة) دُون (أل)، وهو اسمُ أُمِّه.

(٣) نسبةً إلى (نِهمٍ) أبي بَطنٍ من هَمدان.

(٤) الظاهرُ أنَّ تعديَتَه حينئذٍ بالظرف على سَبِيل التَّضمِين، أي: (مُتعدَّى عليه) مثلاً، وإلا فـ(ظَلَمَ) مُتعدٍّ بنفسِه ولا يُقال: (ظَلَمَ عليه) بِخلاف (جَرَمَ عليه). ولعلَّ هذه الروايةَ لم تثبُت أصلاً.

. . . .

الكواكب الدرية

لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«نَعلَمُ»: مَعطوفٌ على «نَنصرُ»[١]، «أنَّ» بفتحِ الهمزةِ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، الهاءُ: اسمُها، الكافُ: حرفُ جرٍّ[٢]، و«ما»: زائدةٌ غيرُ كافَّةٍ، «النَّاسِ»: مَجرورٌ بالكافِ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «مَجرومٌ» متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُهُ: كائناً[٣]، و«مَجرومٌ»: بالرَّفعِ خبرُ «أنَّ»، وهو اسمُ مَفعولٍ يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ، و«علَيه»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، و«جارمُ»: مَعطوفٌ على «مجرومٌ».

والمعنى: نَنصرُ مُستولي أَمرِنا[٤] في الحُروبِ، ونَحنُ نَعلَمُ أنَّه مَظلومٌ وظالمٌ، كالنَّاسِ في عَدَمِ العِصمَةِ.

والشَّاهدُ: في «كما النَّاسِ»، حيثُ دخَلتْ «ما» على الكافِ ولم تَكُفَّ عَمَلَها، فلِهذا جَرَّتِ «النَّاس».



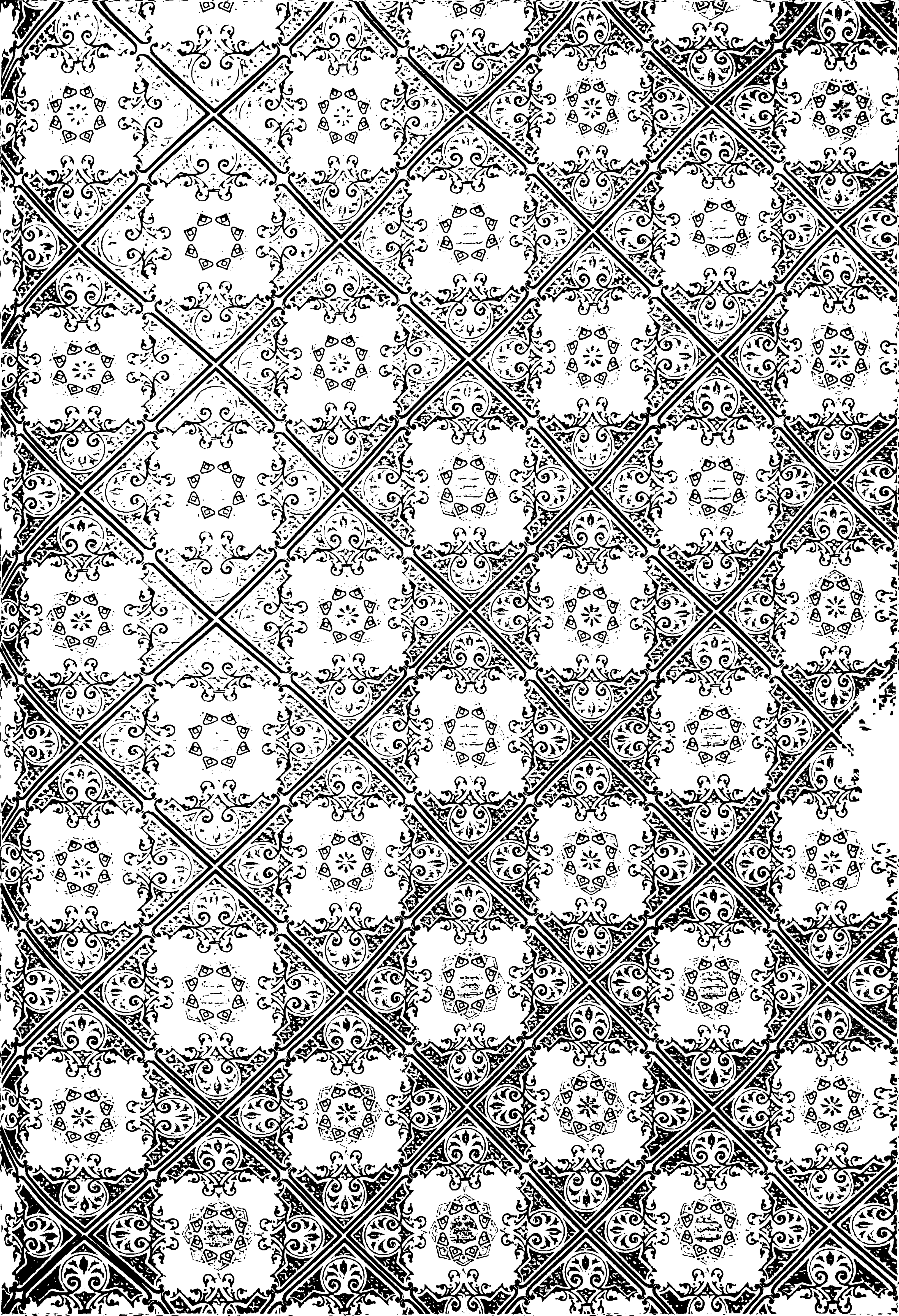
---

(١) وفيه ضمير مستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: نحنُ، وهو يَطلُبُ مَفعُولَين سدَّت مَسَدَّهما هنا (أنَّ) وما في حيِّزِها.

(٢) والظاهرُ أنه يَجوز كَونُه اسماً بمعنى (مِثل)، وعليه فهو مضافٌ لما بعدَ (ما) الزائدة، وهو في محلِّ نصبٍ أو رفع على الوجهَين الآتيَين في موضِع مُتعلَّق الظَّرف.

(٣) والذي عليه المُعربُون أنَّه خبرُ (أنَّ) الأول، و(مجرومٌ) خبرُه الثاني.

(٤) الظاهرُ أنه أراد: (مُتولِّي أمرِنا)، فتحرَّفت الكلمة.



فصل

وأمَّا المَخفُوضُ بِالإضافةِ فَنحوُ: «غُلامُ زَيدٍ». ....

الكواكب الدرية

فَصلٌ

في الثَّاني مِن المَخفُوضاتِ.

(وأمَّا المَخْفُوضُ بِالإضافَةِ)، وهي لُغةً: مُطلقُ الإسنادِ، قالَ امرؤُ القَيسِ: [الطويل]

فلَمَّا دَخَلْناهُ أَضَفْنا ظُهورَنا إلى كُلِّ حارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[1]

أي: أَسْنَدْنا ظُهورَنا إلى كلِّ رَحْلٍ مَنسوبٍ لِلحِيرةِ مُخَطَّطٍ فيه طَرائِقُ.

واصطِلاحاً: إسنادُ اسمٍ إلى غيرِهِ على تَنزيلِ الثَّاني مِن الأَوَّلِ مَنزلةَ التَّنوينِ، وفي «حَواشي التَّسهيلِ» لابنِ هشامٍ: الإضافةُ لُغةً: الإمالةُ، يُقالُ: أضَفتُ ظَهرِي إلى الحائطِ، أي: أَمَلْتُهُ إلَيه، وهذا خيرٌ مِن قولِ بَعضِهم: الإسنادُ؛ تَمَسُّكاً بقولِ الشَّاعرِ ـ وذكرَ البيتَ ـ؛ إذ ليسَ يَمتنِعُ أنْ يُفَسَّرَ بـ«أَمَلْنا»، ويَمتنِعُ أنْ يُفسَّرَ بِالإسنادِ قَولُهم: «تَضَيَّفَتِ الشَّمسُ لِلغُروبِ»[2]، وتَسميةُ الضَّيفِ ضَيفاً. اهـ

وعلى هذا فمَعناها عُرفاً: ضَمُّ اسمٍ إلى آخَرَ بِتَنزيلِهِ من الأَوَّلِ مَنزِلةَ التَّنوينِ، (فنَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»)، فـ«زيدٌ»: مَخفوضٌ بإضافةِ غُلامٍ إليه، ويُسمَّى الأَوَّلُ مُضافاً، والثَّاني مُضافاً إليه.

---

(١) قال الشيخُ مُحمد مُحيي الدين:
الإعراب: «لَمَّا»: ظَرفية بمعنى (حِين) تَتعلَّق بقوله: (أَضَفنا) الآتي، وهي مَبنيَّة على السكون في محل نَصب. «دَخلناه»: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ، والجملة في محل جرٍّ بإضافة (لَمَّا) إليها. «أَضَفنا»: فعلٌ وفاعل. «ظُهُورَنا»: (ظهورَ): مفعول به لـ(أضافَ)، و(ظهورَ): مضاف، والضمير: مُضاف إليه. «إلى كل»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(أضافَ)، و(كل): مضاف، و«حارِيٍّ»: مُضاف إليه. «جَديدٍ، مُشطَّبِ»: نَعتان لـ(كُلِّ حارِي).
الشاهد فيه: قولُه: (أَضَفنا)؛ فإن مَعناه: أسنَدنا؛ فيَكون معنَى الإضافة التي هي مَصدرُ (أضاف) الإسنادَ. اهـ كلامُه.

(٢) منه حديثُ مُسلِم: «ثَلاثُ ساعات كان رَسولُ الله ﷺ يَنهانَا أن نُصلِّيَ فِيهِنَّ، أو أن نَقبرَ فِيهِنَّ مَوتانَا...» وفي آخِرِه: «وحِينَ تَضيَّفُ الشمسُ لِلغُروبِ حتَّى تَغرُبَ».

ويَجِبُ تَجريدُ المُضافِ مِنَ التَّنوينِ كما في «غُلامُ زَيدٍ»، ومِن نُونَي التَّثْنِيةِ والجَمْعِ نَحوُ: «غُلامَا زَيدٍ، وكاتِبُو عمرٍو».

الكواكب الدرية

وقَضيَّةُ كلامِهم أنَّ المُضافَ إليه مَجرُورٌ مُطلَقاً، وأمَّا نحوُ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، فإنَّه لمَّا حُذِفَ المُضافُ ـ وهو مَفعولُ «اسأل» ـ نابَ المُضافُ إليه مَنابَهُ، فانتَصَبَ انتِصابَهُ.

(ويَجِبُ) عِندَ إرادةِ الإضافةِ **(تَجريدُ المُضافِ مِن التَّنوينِ)** ظاهراً كانَ **(كما في: «غُلامُ زَيدٍ»)**؛ إذ أصلُهُ: «غُلامٌ لِزيدٍ»، فلمَّا قصَدتَ إضافةَ الغُلامِ لزيدٍ، أَزَلْتَ التَّنوينَ وحَذَفتَ اللَّامَ، وصارَ «غُلامُ زيدٍ»؛ أو مُقدَّراً نحوُ: «كَمْ عَبدٍ مَلَكْتُ»، ونحوُ: «هَذه دَراهِمُ زَيدٍ»، فـ«كَم» مَبنيَّةٌ و«دَراهِمُ» غيرُ مُنصرِفٍ، فلا يُنوَّنانِ، فإذا أُضِيفَا كما في المِثالَينِ فالتَّنوينُ فِيهما مُقدَّرٌ(١)، **(و)** يَجِبُ أيضاً تجريدُ المُضافِ **(مِن نُونَي التَّثنِيَةِ والجَمعِ)** المُذكَّرِ السَّالمِ؛ لأنَّهما يُشبِهانِ التَّنوينَ مِن حيثُ إنَّهما يَلِيَانِ علامةَ الإعرابِ كالتَّنوينِ، وذلك **(نَحوُ: «غُلامَا زَيدٍ»)**، **وإعرابُه**: «غُلامَا»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «هذانِ»، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مُثَنًّى، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه، **(و«كَاتِبُو عَمْرٍو»)**، **وإعرابُه**: «كاتِبُو»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «هَؤلاءِ»، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«عَمرٍو»: مُضافٌ إليه.

ومِثلُ التَّثنيةِ والجَمعِ ما حُمِلَ علَيهما نحوُ: «اثنَا زيدٍ، وعِشرُو عَمرٍو»، بخلافِ نونِ المُفردِ وجمعِ التَّكسيرِ نَحوُ: «هذا بُستانُ زيدٍ، وهؤلاءِ شَياطينُ الإنسِ»؛ فإنَّها لا تُحذَفُ لِلإضافةِ؛ لانتفاءِ مُشابَهتِها للتَّنوينِ. وإنَّما وجَبَ تجريدُ المُضافِ مِن التَّنوينِ والنُّونِ المَذكورةِ؛ لأنَّهما يَدلَّانِ على كمالِ الاسمِ، والإضافةُ تَدُلُّ على نُقْصانِهِ، والشَّيءُ الواحدُ لا يَكونُ كاملاً وناقصاً في حالةٍ واحِدةٍ؛ ولأنَّ الإضافةَ تَدلُّ على الاتِّصالِ، والتَّنوينَ يَدلُّ على الانفِصالِ، فلا يُجمَعُ بينَهما، وما أحسنَ قولَ بعضِهم: [الطويل]

كَأنِّيَ تَنوِينٌ وأَنتَ إِضافَةٌ فَحَيثُ تَرانِي لا تَحُلُّ مَكانِيَا

وأحسَنُ مِنه قولُ الآخَرِ: [الوافر]

---

(١) أراد أن التنوينَ مُقدَّرٌ قبل الإضافة لا بعدَها؛ لأنَّك لَمَّا أردتَ الإضافةَ نَويتَ صرفَ نحو: (دَراهِم) وقَدَّرتَ فيه التنوينَ، ثم حَذفتَه حين أُضِيفَ.

الكواكب الدرية

وكُنَّا «خَمسَ عَشْرةَ» في التِئامِ ... على رُغمِ الحَسُودِ بِغَيرِ آفَهْ
فقَدْ أصبَحتُ تَنوِيناً وأضْحَى ... حَبِيبي لا تُفارِقُهُ الإضافَهْ

وألطَفُ مِنهُما قَولُ الآخَرِ: [الكامل]

عَلَّمتُه بابَ المُضافِ تَفاؤُلاً ... ورَقِيبُه يُغرِيهِ بِالتَّنوِينِ

وقد سُمِعَ إثباتُ النُّونِ في ضَرُورةِ الشِّعرِ كقَولِهِ: [الطويل]

هُمُ القائِلُونَ الخَيرَ والآمِرُونَهُ[1]

تَنبيه: يَجِبُ أيضاً تَجريدُ المُضافِ مِن الألفِ واللَّام، فلا يُقالُ: «الغُلامُ زيدٍ» بِالإضافةِ، إلَّا إذا كانَ المُضافُ صِفةً مُثنَّاةً، أو مَجموعةً جَمعَ مُذكَّرٍ سالماً، كـ«الضَّاربَا زيدٍ، والضَّارِبُو زيدٍ»، أو مُضافاً إلى ما عُرِّفَ بالألفِ واللَّامِ، كـ«الضَّاربِ الرَّجلِ»، أو إلى مُضافٍ إلى ما فِيه

(١) تمامُه:

إذا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

أنشدَه سِيبويه وقال: وزَعموا أنَّه مَصنوع، ورُوي في «المُفصَّل» وغَيرِه:

هُمُ الآمِرُونَ الخَيرَ والفاعِلُونَهُ ... إذا ما خَشُوا مِن حادِثِ الدَّهرِ مُعظَمَا

ويُروى: (مُفظِعَا) وهو اسمُ فاعلٍ مِن (أَفظَعَ الأمرُ إفظاعاً): إذا جاوَزَ الحدَّ في القُبحِ، ومثلُه: فَظُعَ الأمرُ فَظاعةً. و(مُحدَثُ الأمر): حادِثُه، و(المُعظَم): اسمُ مفعول، وهو الأمر الذي يَعظُم دَفعُه.

المعنى: هؤلاءِ [هُمُ الذينَ] يَفعَلُون الخيرَ ويَأمرُونَ به في وَقتِ خَشيَتِهم الأمرَ العَظيمَ مِن حَوادثِ الدَّهرِ، فلا يَمنَعُهم خوفُ الضَّرر عنِ الأمرِ بِالمعرُوف. «الخِزانة» بزيادةٍ ما بين المعقُوفَين.

الإعراب: «هُمُ»: ضمير مُنفصل مَبني في محلِّ رَفع مبتدأ. «القائِلُون»: خبرُ المبتدأ مَرفوع بالواو، وفيه ضَمير مُستَتِر تقديرُه: (هُم) فاعلُه. «الخيرَ»: مَفعولٌ به مَنصوبٌ. «والآمرونَه»: الواو: حرفُ عطف، (الآمِرُونَ): مَعطوفٌ على (القائلونَ)، والهاء: ضمير مُتصلٌ في محلِّ جرٍّ مُضاف إليه.

والشاهد فيه: الجمعُ في قَولِه: (الآمرُونَه) بين النُّونِ والضَّمير ضَرُورةً، وصوابُه: (والآمِرُوهُ) بِحَذفِ نُون الجَمع لِلإضافةِ؛ قيل: ولا يَبعُد أن يكونَ مِن باب الحَذفِ والإيصال، والأصلُ: والآمرُون به، فحُذفت الباء واتَّصل الضمير بِه؛ فإنَّ (أمَرَ) يَتعدَّى إلى المَأمور بنَفسه وإلى المَأمورِ به بالباء، والمَأمورُ هنا مَحذوفٌ، أي: الآمرُونَ الناسَ بِالخير، فيكونُ الضميرُ مَنصوباً لا مَجروراً؛ وجَعَل بعضُهم الهاءَ في (الآمِرونَهْ) لِلسَّكت، فأصلُه: والآمِرُونَهْ، ثم حُرِّكَت بِالضمِّ.

والإضافةُ على ثَلاثةِ أقسامٍ؛ مِنها ما يُقَدَّرُ بِاللامِ وهُوَ الأَكثَرُ، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ، وثَوبُ بَكرٍ»؛ ....

الكواكب الدرية

الألفُ واللَّامُ نحوُ: «الضَّارِبُ رأسِ الرَّجلِ»، فإنَّه يَجوزُ حِينئِذٍ إثباتُ الألفِ واللَّامِ في المُضافِ، ومِن ذَلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]. وأمَّا ما أجازَهُ الكوفيُّونَ مِن «الثَّلاثةِ الأثوابِ، والخَمسةِ الدَّراهمِ، والمائةِ الدِّينارِ» فضَعيفٌ قياساً واستِعمالاً، وأمَّا قولُه ﷺ: «بِالألفِ الدِّينارِ»(١) فليسَ «الدِّينارِ» فيه مُضافاً إلَيه، بل بَدَلاً(٢).

(والإضافةُ على ثَلاثةِ أقسامٍ):

(مِنها: ما يُقَدَّرُ بِاللَّامِ) المُفيدةِ لِلمِلكِ، أو الاختِصاصِ، (وهو الأَكثَرُ) في كَلامِهم؛ لأنَّها الأصلُ في الإضافةِ؛ بِدَليلِ أنَّ كلَّ إضافةٍ امتَنعَ جَعْلُها بمعنَى «مِن» أو «في» تكونُ بمعنى اللَّامِ، ولِذَلك اقتَصرَ عليها الزَّجَّاجيُّ(٣).

ثُمَّ تارةً تكونُ بمعنى اللَّامِ تَحقيقاً، وذلك حيثُ يُمكِنُ النُّطقُ بها، (نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ، وثَوبُ بَكرٍ») أي: غُلامٌ لزيدٍ، وثوبٌ لِبَكْرٍ؛ وتارةً بمعنى اللَّامِ تَقديراً، وذلك حيثُ لا يُمكِنُ النُّطقُ بها؛ لِكونِ المُضافِ لا يُفارِقُ الإضافةَ نحوُ: «ذُو مالٍ، وعندَ زيدٍ، ومع بَكْرٍ»، واختِبارُ(٤) هذا بأنْ يُؤتَى مكانَ المُضافِ بما يُرادِفُهُ أو يُقارِبُهُ، كـ«صاحِبٍ، ومكانٍ، ومُصاحِبٍ»؛ فإنَّه يَتأَتَّى فيه مَعنى اللَّامِ أو لَفظُها(٥) ظاهراً.

تَنبيه: لا يَقتَضي كونُ الإضافةِ بِتَقديرِ أحدِ مَعاني الأَحرُفِ الثَّلاثةِ أنْ يكونَ مَعناها على ما كانَ مع ذِكْرِ الحرفِ، فليس معنَى «غُلامُ زيدٍ»: «غُلامٌ لِزَيدٍ» كما يُوهِمُهُ قَولُهم هنا في مِثل

---

(١) جزءٌ من حديث أخرجَه البخاري (٢٢٩١) عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، وفيه قصَّة الرَّجل من بني إسرائيلَ حينَ نَقر خشبةً وألقاها في البحر لِقَضاء الدَّين الذي عليه، وفي آخِره: «قال: فإنَّ الله قد أدَّى عنكَ الذي بَعَثتَ في الخَشبة، فانصَرِف بِالألفِ الدِّينار راشِداً».

(٢) يُقال: (بل بدلاً) و(بل بدلٌ)؛ ووَجهُ الأول أن (بل) للتَّشريك في اللفظِ والإعرابِ دُون المَعنى، ووجهُ الثاني أن ما بعدَها خبرُ مبتَدأ محذوف، وهذا أحسَن وأنفى لِلَّبس في هذا الزَّمان.

(٣) كذا في الأصل، والذي عند غيره: الزَّجاج.

(٤) بالباء خلافاً لما وقع في طبعَتَين. وعبارةُ ابن عَنقاء: (وامتحانُه).

(٥) لعلَّه يقصد: ولفظُها.

ومِنها ما يُقَدَّرُ بـ«مِن»، وذَلِك كَثِيرٌ، نَحوُ: «ثَوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخاتَمُ حَدِيدٍ»، ويَجُوزُ في هَذَا النَّوعِ نَصْبُ المُضافِ إلَيهِ على التَّمييزِ ....

الكواكب الدرية

«غُلامُ زيدٍ»: إنَّه بتَقديرِ: «غُلامٌ لزيدٍ» كما نَبَّهَ عليه الرَّضيُّ، قال: ولا يَلزَمُ فِيما هو بمعنى اللّامِ أنْ يَصِحَّ التَّصريحُ بها، بل تَكفي إفادةُ الاختِصاصِ الذي هو مَدلُولُ اللّامِ، فقَولُكَ: «طُورُ سَيناءَ، ويومُ الأحدِ» بمعنى اللّامِ، ولا يَصِحُّ إظهارُ اللّامِ في مِثلِهِ. اهـ[1]، قالَ الدَّمامينيُّ: فليسَ قَولُهم: (معنى «غُلامُ زيدٍ»: «غُلامٌ لزيدٍ») تَفسيراً مُطابِقاً مِن كلِّ وجهٍ؛ لأنَّ معنَى المعرِفَةِ غيرُ مَعنى النَّكرةِ قَطعاً، وإنَّما قَصَدُوا إلى تَفسيرِ معنَى الإضافةِ خاصَّةً مِن جهةِ المِلكِ والاختِصاصِ، لا مِن جهةٍ أُخرى. اهـ

(ومِنها: ما يُقَدَّرُ بـ«مِن») البَيانِيَّةِ، (وذَلِك كَثِيرٌ) إنْ حَسُنَ تَقدِيرُها مع صِحَّةِ الإخبارِ عن الأوَّلِ بِالثَّاني، وكانَ الأوَّلُ فيه بَعضَ الثَّاني، (نَحوُ: «ثوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخاتَمُ حَديدٍ»)؛ فإنَّ الثَّوبَ بعضُ الخَزِّ، والبابَ بعضُ السَّاجِ، والخاتَمَ بعضُ الحَديدِ، ويَصِحُّ أنْ يُقالَ فيه: «ثوبٌ مِن خَزٍّ، وهذا الثَّوبُ خزٌّ، وبابٌ مِن ساجٍ، وهذا البابُ ساجٌ، وخاتَمٌ مِن حديدٍ، وهذا الخاتَمُ حديدٌ».

فخَرجَ نحوُ: «يدُ زيدٍ»؛ فإنَّ تَقديرَ «مِن» فيه وإنْ كانَ يَحسُنُ، لكنَّ الإضافةَ فيه بمعنَى اللّامِ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ الإخبارُ بِزَيدٍ عن يَدِهِ[2]؛ إذ لا يُقالُ: «هَذه اليَدُ زيدٌ»، فإضافَتُها مِن إضافةِ الجُزءِ إلى كلِّهِ، قالَ ابنُ مالكٍ: ومِن هذا النَّوعِ - أي: الذي على معنى «مِن» - إضافةُ الأعدادِ إلى المَعدُوداتِ، والمقاديرِ إلى المُقدَّراتِ، وحَكى غيرُه[3] أنَّ ابنَ السَّرَّاجِ يَقُولُ في إضافةِ العَدَدِ إلى المَعدُودِ: إنَّها بمعنَى «مِن»، والفارسيُّ يَقولُ: هي بمعنى اللّامِ، وإنَّما اتَّفَقَا في إضافةِ عَددٍ إلى عددٍ[4] أنَّها بمعنى «مِن».

(ويَجُوزُ في هذَا النَّوعِ) أي: المُقدَّرِ بـ«مِن» (نَصْبُ المُضافِ إلَيهِ على التَّمييزِ)، فتَقولُ:

(١) «شرح الكافية» (٢/٢٠٧).

(٢) أي: وإن كان الأولُ بعضاً لِلثاني.

(٣) انظر مثلاً: «توضيح المقاصد» لِلمرادي (٢/ ٧٨٣).

(٤) نحو: ثلاثمائةٍ.

كما تَقَدَّمَ في بابِهِ، ويَجُوزُ رَفعُهُ على أَنَّهُ تابعٌ لِلمُضافِ؛ ومِنها ما يُقَدَّرُ بِـ«في»، ولَكِنَّهُ قَلِيلٌ، نَحوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ....

الكواكب الدرية

«هذا خاتَمٌ حَدِيداً»، و«ثَوبٌ خَزًّا»، و«بابٌ ساجاً»؛ لأنَّ المُضافَ إليه فيه فَرعٌ عن التَّمييزِ **(كما تَقَدَّمَ في بابِهِ)** أي: التَّمييزِ، وقيلَ: إنَّه مَنصوبٌ على الحالِ، ويَلزَمُ عليه وُقوعُ الحالِ جامِدةً لازمةً، أي: غيرَ مُنتقِلةٍ، ويَلزَمُ عليه أيضاً مَجيئُها مِن النَّكرةِ، وكلُّ ذَلك خِلافُ الغالبِ فيها، **(ويَجُوزُ رَفعُه على أنَّه تابعٌ لِلمُضافِ)**: إمَّا نعتٌ لَه بتَأويلِهِ بالمُشتَقِّ، أو بَدَلٌ منه بَدَلَ كلٍّ، أو عَطفُ بَيانٍ عليه بناءً على جَرَيانِهِ في النَّكراتِ كما يَأتي.

ويُؤخَذُ مِن كلامِهِ أَرجَحِيَّةُ الإضافةِ على غيرِها.

(ومِنها: ما يُقَدَّرُ بِـ«في») الظَّرفيَّةِ كما ذهبَ إليه ابنُ الحاجِبِ والجُرجانيُّ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، وقالَ: أغفَلَ أكثرُ النَّحويِّينَ[١] هذه الإضافةَ، وهي ثابِتَةٌ في الفَصيحِ بِالنَّقلِ الصَّحيحِ، ولا يَصِحُّ غيرُه في شَواهِدِها إلَّا بِتَكلُّفٍ[٢]، **(وهو قَلِيلٌ)** أي: لِكونِ الجُمهورِ مِن النَّحويِّينَ لم يَذكُرُوهُ[٣]، قالَ الأزهريُّ: لأنَّه لم يَذكُرهُ إلَّا ابنُ مالكٍ تَبَعاً لِطائفةٍ قَليلةٍ. اهـ

وضابِطُ الإضافةِ التي تَكونُ بمعنى «في»: أنْ يَكونَ الثَّاني ـ وهو المُضافُ إليه ـ ظَرفاً للأوَّلِ ـ وهو المُضافُ ـ؛ سواءٌ كانَ زَماناً، أم مَكاناً.

فالزَّمانُ **(نَحوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾)**، فـ«اللَّيلُ»: ظرفٌ للمَكرِ، والتَّقديرُ: «مكرٌ في اللَّيلِ»، **وإعرابُه**: ﴿بَلْ﴾: حرفُ إضرابٍ وعَطفٍ، ﴿مَكْرُ﴾: فاعلٌ لِفعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: بل صَدَّنا مَكرُ اللَّيلِ، و﴿ٱلَّيْلِ﴾: مُضافٌ إليه، وعَلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿مَكْرُ﴾ خبراً لِمُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: سَببُ كُفرِنا مَكرُكُم، أو بِالعكسِ، أي: مَكرُكم سَببُ كُفرِنا، ولكنَّ

---

(١) الذي في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٢١): (وقد أغفل النحويُّون)، وفي «شرح الكافية» (٢/ ٩٠٦): (وأغفَلَ أكثر النحويِّين) كالذي هنا.

(٢) عبارتُه في «شرح التسهيل» بحروفِها بعد أن ذكَر نحواً من بضعةَ عشرَ شاهداً: فلا يَخفى أن معنى (في) في هَذه الشواهد كلِّها صَحيح ظاهِر لا غِنى عن اعتِباره؛ وأنَّ اعتبارَ معنًى غيرِه مُمتَنِع، أو مُتوصَّلٌ إليه بِتَكلُّفٍ لا مَزيدَ عليه، فصحَّ ما أَردناه والحمدُ لله.

(٣) الأَولى حملُ القِلَّة في كلامِ المتن على قِلَّة أمثِلةِ هذا النوع بِالنسبة لأمثِلة النَّوعَين قبلَه، وقلَّةُ النحويِّين القائلِين به حينئذٍ تابِعةٌ لِتلك القلَّة المذكورة؛ إذ الجمهورُ على تأويلِ ذلك وإلحاقِه بالكثير. فافهَم!

و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

الكواكب الدرية

الأَوَّلَ أَولى، وفي «أبي السُّعودِ» ما لَفظُه: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إضرابٌ عن إضرابِهم، وإبطالٌ له، و﴿مَكۡرُ﴾: فاعلُ فعلٍ مَحذوفٍ، أي: بل صَدَّنا مَكْرُكم بنا في اللَّيلِ والنَّهارِ، فحُذِفَ المُضافُ إليه، وأُقيمَ مُقامَهُ الظَّرفُ اتِّساعاً، وجُعلَ[١] لَيلُهم ونَهارُهم ماكِرَين على الإسنادِ المجازيِّ، وقولُه: ﴿إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ﴾ ظرفٌ لِلمكرِ، أي: بل مَكرُكم الدَّائمُ وَقتَ أَمْرِكُم لَنا. اهـ، وفي «السَّمينِ»: إضافةُ المكرِ إلى اللَّيلِ والنَّهارِ إمَّا على الإسنادِ المجازيِّ، كقَولِهم: «ليلٌ ماكرٌ»، فيكونُ مَصدَراً مُضافاً لمَرفوعِهِ، وإمَّا على الاتِّساعِ في الظَّرفِ، فجُعِلَ كالمَفعولِ به، فيكونُ مُضافاً لِمَنصوبِهِ، وهذا[٢] أحسَنُ مِن قَولِ مَن قالَ: (إنَّ الإضافةَ بمعنى «في» أي: في اللَّيلِ)؛ لأنَّ ذلك لم يَثبُتْ في غيرِ مَحلِّ النِّزاعِ. اهـ

(و) المكانُ نحوُ: (﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾)، فـ«السِّجنُ» ظرفٌ لِلصَّاحِبَينِ، والتَّقديرُ: يا صاحِبَيَّ في السِّجنِ، وإعرابُه: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، ﴿صاحِبَي﴾: مُنادًى مُضافٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلسِّجۡنِ﴾: مُضافٌ إليه.

ونَفى جُمهورُ النُّحاةِ هذا القِسمَ، قالُوا: وما أَوهَمَ معنَى «في» فهو مَحمولٌ على أنَّ الإضافةَ فيه بمعنَى اللَّامِ مجازاً، كحَديثِ: «**فَلَا تَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ**»[٣]، وقَولِ العَرَبِ في عُثمانَ: «شَهيدُ الدَّارِ»، وفي الحُسَينِ: «قَتِيلُ كَربَلاءَ»، وقَولِهِ تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وغيرِ ذلك مِن الشَّواهدِ التي ذكَرَها البَدرُ بنُ مالكٍ[٤] رحمه اللهُ تعالى،

(١) في التَّفسيرِ المَذكورِ: (أو جُعل)؛ وهو مُقتَضى المَقامِ، إذ هذا وجهٌ آخَرُ غيرُ الأول، ويدلُّ له كلام السَّمين الآتي.

(٢) في «الدُّر المَصون»: (وهَذان)، فإما أن النون سَقَطت من الشارح أو غيره، وإمَّا أنَّ المراد: وهذا المذكور.

(٣) أخرجه الترمذيُّ وابنُ حبانَ والحاكمُ وغيرُهم عن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه روايةً، ولفظُه: «يُوشِك أن يَضرِبَ النَّاسُ أكبادَ الإبِلِ يَطلُبُون العِلمَ فلا يَجِدُون أحداً أعلَمَ مِن عالِمِ المَدينة»، قال الترمذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ، وهو حديثُ ابن عُيَينَةَ، وقد رُوي عن ابنِ عُيَينَةَ أنه قال في هذا: سُئِل مَن عالِمُ المدينة؟ فقال: إنَّه مالِكُ بنُ أنَس.

(٤) كذا في الأصل، وهو غريب، فإنَّ الأمثلةَ المذكورة وغيرَها ـ وهو كثيرٌ ـ إنما هي لِوالِده الجَمالِ ابنِ مالك في «شَرح التَّسهيل»، وهو القائلُ بهذه الإضافةِ تَبَعاً لبَعضِهم كما مرَّ، وابنُه بدرُ الدين إنما ناقشَه فيها في «شَرح الخُلاصةِ» وضعَّف قولَه دُون أن يَأتي على ذِكر جميعِ أمثِلَتِها التي في كلامِ أبيه، بل إنما أتى منها بشيءٍ قليل.

والإضافةُ نَوْعانِ: لَفظِيَّةٌ، ومَعنَوِيَّةٌ.

الكواكب الدرية

قالَ الرَّضيُّ: فالأَولى أنْ تَقولَ في نحوِ: «ضَربِ اليَوم، وقَتيلِ كَرْبَلاء»: إنَّها بمعنى اللَّامِ كما قاله باقي النُّحاة، ولا تَقولُ: إضافةُ المَظروفِ إلى الظَّرفِ بمعنَى «في»؛ لأنَّ أدنَى مُلابسةٍ واختصاصٍ تَكفي في الإضافةِ بمعنَى اللَّامِ، كقَولِ أحدِ حامِلي الخَشبةَ لِصاحبِهِ: «خُذْ طَرَفَكَ»، ونحوِ: «كَوكبُ الخَرْقاء» لِسُهَيلٍ، وهي التي يُقالُ لها: الإضافةُ لأَدنى مُلابسةٍ، فنَقولُ[1]: كُلُّ ما لم يَكنِ[2] المُضافُ إليه جِنسَ المُضافِ مِن الإضافةِ المحضَةِ، فهو بمعنى اللَّامِ، وكلُّ إضافةٍ كانَ المُضافُ إليه فيها جِنسَ المُضافِ، فهو بتقديرِ «مِن»، ولا ثالثَ لهما. اهـ

(والإضافةُ نوعانِ: لَفْظِيَّةٌ) أي: مَنسوبةٌ للَّفظِ؛ لإفادَتِها أَمْراً لَفظيًّا كما سيأتي، (ومَعنَوِيَّةٌ) أي: مَنسُوبةٌ إلى المعنى؛ لإفادَتِها أَمراً مَعنوِيًّا في المُضافِ كما سيَأتي أيضاً.

ثُمَّ عِبارتُه تَقتَضي أنَّ اللَّفظيَّةَ كالمَعنوِيَّةِ في جَرَيانِ التَّقديرِ بالحرفِ، وليسَ كذَلك، وإنَّما هو في الإضافةِ المعنَوِيَّةِ خاصَّةً كما قالهُ أبو حيَّان في «شرحِ التَّسهيلِ» وغيرُهُ، قالَ[3]: وذهبَ بَعضُهم إلى أنَّ الإضافةَ اللَّفظيَّةَ تُقدَّرُ بمعنى اللَّامِ؛ لِظُهورِها في نحوِ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ورُدَّ بِعدمِ اطِّرادِها؛ إذ لا يَسُوغُ في الصِّفةِ المُشبَّهةِ[4]، ونقلَ

---

(١) في الأصل: (فتقول).

(٢) عبارةُ الرضي: (كُلُّ ما لم يَكن فيه) وهي أَولى لوُجود العائد. وكُتِبَ (كل ما) في هذا الكتاب مُتَّصلَين هَكذا: (كلما)، والصوابُ ما أثبَتناه.

(٣) أي: أبو حيانَ في «شرح التسهيل» كما صرَّح بذلك التونسيُّ صاحبُ «زَواهر الكَواكب» على «الأشموني»، وعليه فقَولُه قبلُ: (وغيرُه) إمَّا بالرفع عطفاً على (أبو حيان)، أو بِالجر عطفاً على (شَرح التَّسهيل)، وجاء في «الحَدائق النَّديَّة»: (والمشهورُ أنَّ التَّقدير إنَّما هو في الإضافة المَعنويَّة خاصَّة، وذَهب بَعضُهم إلى أنَّ الإضافةَ اللَّفظيَّةَ تُقدَّر... إلى قَوله: مُتأول)؛ وعليه فيَحتملُ أن الوقفَ على قول الشارح: (شَرح التسهيل)، وأن ما بعدَه مبتدأٌ وخبرٌ، أي: وغيرُه قال: ... إلخ، وهذا الغيرُ قد يكون صاحبَ «الحَدائق» نَفسَه، إلا أنَّ هذا بعيدٌ بعدَ ثُبوتِ قولِ أبي حيانَ لِذلك في الكتاب المذكورِ، كما أنَّ الوجهَ الأوَّلَ هو المتبادِرُ من السَّوقِ عند مَن لَدَيه أدنَى ذَوق.

(٤) وبأنها لامُ التَّقوية، لا لامُ الاختِصاص.

فاللَّفظِيَّةُ: ضابِطُها أمْرانِ: أنْ يَكُونَ المُضافُ صِفةً، وأنْ يَكُونَ المُضافُ إلَيهِ مَعْمُولاً لِتِلكَ الصِّفةِ. والمُرادُ بِالصِّفةِ اسْمُ الفاعِلِ نحوُ: «ضارِبُ زَيدٍ»، واسْمُ المَفعُولِ نَحوُ: «مَضْرُوبُ العَبْدِ»، ....

الكواكب الدرية

الشَّاطبيُّ القولَ بِالتَّقديرِ فيها عن ابنِ جِنِّي، وقال الشَّلوبين: إنَّه لا بُدَّ منه، وإنَّ ظاهرَ كلامِ النُّحاةِ مُتأوَّلٌ[1]، لكنَّ الذي جَنحَ إليه الفاكِهيُّ واقتضاهُ كلامُ ابنِ هشامٍ في «متنِ القَطْرِ» هو ما قالَهُ أبو حيَّان.

(**فاللَّفظِيَّةُ ضابِطُها أَمْرانِ**): أمرٌ في المُضافِ، وأمرٌ في المُضافِ إليه:

فالأوَّلُ: (**أنْ يَكُونَ المُضافُ صِفةً**) تُشبِهُ المُضارعَ في كَونِها لِلحالِ، أو الاستِقبالِ.

(و) **الثَّاني**: (**أنْ يَكُونَ المُضافُ إلَيهِ**) قبلَ الإضافةِ ـ وإلَّا فكلُّ إضافةِ المُضافُ إليه فيها مَعمولٌ لِلمُضافِ حالَ الإضافةِ على الأصَحِّ ـ (**مَعمُولاً لِتِلكَ الصِّفةِ**)، إمَّا فاعلَها في المعنَى، وذلك في الصِّفةِ المُشَبَّهةِ، أو نائبَ فاعلِها، وذلكَ في اسمِ المَفعولِ، أو مَفعولَها، وذلك في اسمِ الفاعلِ.

(**والمُرادُ بِالصِّفةِ**:

اسمُ الفاعلِ) المُضافُ لِمَفعولِهِ، (**نَحوُ: «ضارِبُ زَيدٍ»**)، **وإعرابُه**: «ضاربُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هذا ضاربُ، و«ضاربٌ» اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُهُ مُستَترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وهو مُضافٌ، ومَفعولُه مُضافٌ إليه، ولا بُدَّ مِن تَقديرِ: «الآنَ، أو غداً»؛ لما سيَأتي في بابِهِ، وحذَفَهُ المصنِّفُ اتِّكالاً على ما سَيَأتي.

(**واسمُ المَفعُولِ**) المُضافُ لِمَفعولِهِ، (**نَحوُ: «مَضرُوبُ العَبْدِ»**)، **وإعرابُه**: «مضروبُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هذا مَضروبُ العبدِ، و«مَضروبٌ»: اسمُ مَفعولٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يرفعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، ونائبُ الفاعِلِ مُضافٌ إليه، ولا بُدَّ مِن تَقديرِ: «الآنَ، أو غداً» كما في الأوَّلِ.

---

(١) نقَله عن الشلَوبين أيضاً ـ لكنْ مُفصَّلاً ـ الشاطبيُّ، وقال في آخِره (٤/ ١٤): هذا ما قالَ، ولا مَزيدَ عليه في تَوجيه ما رَآه الناظم، وهو مِنَ التَّنبيهات الحَسَنة.

والصِّفةُ المُشَبَّهةُ نَحوُ: «حَسَنُ الوَجهِ».

والمَعنَوِيَّةُ: ما انْتَفَى فِيها الأَمْرانِ، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، أو الأَوَّلُ نَحوُ: «إكْرامُ زَيدٍ»، ....

الكواكب الدرية

(**والصِّفةُ المُشَبَّهَةُ**) باسمِ الفاعلِ المُضافةُ لِفاعلِها في المعنَى، (**نَحوُ: «حَسَنُ الوَجهِ»**)، وإعرابُه: «حَسَنُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هذا حَسَنُ، و«حَسَنٌ»: صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ تَعمَلُ عملَ الفعلِ، تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُهُ مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وهو مُضافٌ، و«الوجهِ»: مُضافٌ إليه.

(و) الإضافةُ (**المَعنَوِيَّةُ: ما انْتَفَى فِيها الأَمْرانِ**) أي: كونُ المُضافِ صِفةً، وكونُ المُضافِ إليه مَعمُولاً لها قبلَ الإضافةِ، (**نَحوُ: «غُلامُ زيدٍ»**)، وإعرابُه: «غُلامُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هذا غُلامُ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه، (أو) انْتَفى (**الأَوَّلُ**) وهو كونُ المُضافِ صفةً، (**نَحوُ: «إكرامُ زيدٍ»**)، وإعرابُه: «إكرامُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: هذا إكرامُ زيدٍ، و«إكرامُ»: مصدرٌ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، ومَعمولُه مُضافٌ إليه؛ إذ[1] يحتمِلُ أنَّه مِن إضافةِ المصدرِ لِفاعلِهِ، وأنَّه مِن إضافةِ المصدرِ لِمَفعولِهِ، ويَكونُ التَّقديرُ: إكرامُه زيداً.

ثمَّ ما جَزَمَ به المصنِّفُ مِن أنَّ إضافةَ المصدَرِ مَعنويَّةٌ هو الذي جزمَ به الأزهَريُّ وغيرُه؛ لأنَّه ليس صفةً، خِلافاً لابن طاهرٍ وابنِ الطَّراوةِ وابنِ الدَّهَّان[2]، ويَدلُّ لما ذكرَهُ المصنِّفُ نَعتُه بِالمعرفةِ في قَولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

إنَّ وَجْدِي بِكِ الشَّدِيدَ أَرانِي عاذِراً فِيكِ مَن عَهِدْتُ عَذُولَا[3]

---

(١) كأنه تعليلٌ لِعدم تَعيين المعمولِ المذكور.

(٢) الصوابُ: (وابن بَرهان) كما في كُتب القَوم. على أنهم قالُوا: (ذَهب ابنُ بَرهان وابنُ الطَّراوة إلى أنَّ إضافةَ المصدر إلى مَرفُوعه أو مَنصُوبه غيرُ مَحضَة، وذَهب ابنُ السَّراج والفارسيُّ إلى أنَّ إضافةَ أفعَلِ التَّفضيل غيرُ مَحضَة، وذَهَب الفارسيُّ ومَن وافَقه إلى أنَّ إضافةَ الاسم إلى الصفة غيرُ مَحضَة)، مع أن الذي في «شَرح اللُّمَع» له (١/ ١٨٠): ومِن الإضافة ما ليس بِمَحضٍ: هو أفضلُ القَوم وصَلاةُ الأُولى، والتَّقدير: الصلاةُ الأُولى وأضفتَ الاسمَ إلى صِفَتِه، وأردتَ: أفضلُ من القومِ... إلخ كلامِه، فتأمَّل!

(٣) لم يُسمَّ قائلُه.

اللغة: (الوَجد): العِشق أو أشَدُّه. (عاذراً): اسم فاعِل من (عذَر فُلان فلاناً يَعْذِرُه): إذا قَبِل مَعذِرَتَه. =

أوِ الثَّاني فَقَطْ نَحوُ: «كاتِبُ القاضِي»، ....

الكواكب الدرية

فوَصفَ «وَجدي» - وهو مَصدرٌ مُضافٌ لياءِ المُتكلِّم - بـ«الشَّديدِ»، (أو) انتَفى (الثَّاني فقَطْ)، وهو كونُ المُضافِ إليه مَعمُولاً لِتِلكَ الصِّفةِ، (نَحوُ: «كاتِبُ القاضِي»)، فـ«كاتبٌ» وإنْ كانَ صفةً، لَكنَّها غيرُ مُضافةٍ لِمَعمُولِها؛ لأنَّ قَولَكَ: «ضاربُ زيدٍ» في قُوَّةِ قَولِكَ: «يَضرِبُ زَيداً»، وهذا ليسَ في تَقديرِ «يَكتُبُ القاضي»، وإنَّما هو في تَقديرِ: «كاتبٌ لِلقاضي»، فإضافَتُه مَعنويَّةٌ.

ومِثلُه: «هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ»؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ لا يَعمَلُ إذا كانَ بمعنَى الماضي، وكذَا نحوُ: «هذا مَضرُوبُ زيدٍ[1]»؛ لأنَّ المُضافَ [إليه][2] ليس مَعمولاً للمُضافِ.

ومِن الإضافةِ المَعنَويَّةِ: إضافةُ الظَّرفِ مُطلَقاً كـ«عِندَك»، و﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦]، وإضافةُ المصدَرِ لِلمَفعولِ له[3] كـ«زُرتُكَ إكرامَكَ»، وإضافةُ المَوصُوفِ لِصفَتِهِ كـ«مَسجدُ الجامعِ»، و«رَبيعُ الأوَّلِ، وبَقْلةُ الحَمقاءِ[4]، ودارِ الآخِرةِ، وصَلاةُ الأُولى»، وإضافةُ الصِّفةِ

= (عَهِدتُ): عرَفتُ. (عَذُولاً): صِيغة مُبالغة من العَذْل، وهو اللَّوْمُ والتَّعنيف على الفِعل.

المعنى: إنَّ عِشقي وحُبِّي الشَّديد جَعلَ الذي يَلُومُ عاذراً مِن فَرْطِ ما قامَ بي مِن ذلك. السُّجاعي.

الإعراب: «إنَّ»: حرفُ توكيد ونَصب. «وَجدي»: اسم (إنَّ) مضافٌ إلى ياء المتكلِّم. «بِك»: مُتعلِّق بـ(وَجد) لأنه مصدَر. «الشديدَ»: صفة لـ(وَجد). «أراني»: (أرى): فعل ماض، وفاعلُه: هو، والنُّون: لِلوقاية، والياء: مفعول أولُ. «عاذراً»: مَفعول ثالِث لـ(أرى) تَقدَّم على الثاني. «فِيكَ»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(عاذِر)، «مَن»: اسم مَوصول مَفعول ثانٍ لـ(أرَى). «عَهِدتُ»: فعل وفاعل، والجُملة لا محل لها صِلةُ الموصول، والعائد محذوفٌ، أي: مَن عَهِدتُه. «عَذولا»: مفعولُ (عَهِد) الثاني لأنه بمعنى (عَلِم)، وقيل: حالٌ مِن مَفعولِه المحذوف. وجملةُ (أرَى) وفاعِله ومَفاعِيله في محل رفع خبرُ (إنَّ).

والشاهد: في قَوله: (وَجدي)؛ فإنه مَصدَر مُضافٌ إلى فاعِله، وهذه الإضافةُ مَعنويَّة تُكسِبُ التَّعريفَ، ولِذَلك وُصِف بِالمَعرفة وهي قَولُه: (الشَّديدَ)، خِلافاً لِمَن زَعم أن إضافة المصدَر لَفظيَّة.

(١) أي: أمسِ. وأمَّا بمعنى الحال والاستِقبال فإضافتُه لَفظيَّة.

(٢) زيادةٌ مني يَقتضيها المقامُ.

(٣) لعلَّ الأصل: لِلمفعول به، لكن يَرِد عليه تَخصيصُه دُون الفاعل، وتمثيلُه الآتي، ولم يتهيَّأ لي التثبُّت من العبارة في «غُرَر الدُّرَر» لأنَّ موضِعَها من المخطوط مَطمُوس، فتأمل!

(٤) قيل: سُمِّيَت بذلك لأنها تَنبُت على طُرُق الناس فتُداسُ، وعلى مَجرَى السَّيل فيَقتَلِعُها.

وتُسَمَّى هَذِهِ الإضافةُ مَحْضةً، وتُفِيدُ تَعرِيفَ المُضافِ بِالمُضافِ إلَيهِ إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ مَعْرِفةً، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، ....

الكواكب الدرية

لمَوصوفِها كـ«جَرْدُ قَطيفةٍ[1]، وكِرامُ النَّاسِ»، وإضافةُ اسمِ التَّفضيلِ نحوُ: «زيدٌ أفضلُ القومِ»؛ لأنَّه لا يُشبِهُ الفعلَ عندَ الأكثَرينَ، خلافاً لابنِ السَّرَّاجِ[2]، ونحوُ: «مررتُ برَجلٍ أفضَلِ القَومِ» لا يُنافي ما ذُكرَ؛ لأنَّ «أَفْضَلِ» بَدَلٌ مِن «رجلٍ»[3]، لا نَعتٌ له؛ لِئَلَّا يَلزَمَ عليه وَصفُ النَّكرةِ بِالمعرفةِ.

(وتُسَمَّى هَذِهِ الإضافةُ: مَحْضَةً) أي: خالِصَةً مِن تَقديرِ الانفِصالِ؛ لأنَّ قَولَنا: «غُلامُ زيدٍ» ليسَ في تَقديرِ: غُلامٌ لزيدٍ[4]، بِخلافِ الإضافةِ اللَّفظيَّةِ، فإنَّها في تَقديرِ الانفِصالِ كما سيَأتي، وتُسمَّى الإضافةُ المحضَةُ: إضافةً مَعنويَّةً؛ لأنَّها تُفيدُ أمراً مَعنويًّا كما قالَ: (وتُفِيدُ تَعريفَ المُضافِ) بِالمُضافِ إليه (إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ مَعرفةً، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ») مُشاراً به إلى غُلامٍ مُعيَّنٍ؛ لأنَّ هيئةَ التَّركيبِ الإضافيِّ[5] مَوضوعةٌ لِلدَّلالةِ على مَعلُوميَّةِ المُضافِ[6].

ومَحَلُّ ما قالهُ المؤلِّفُ إذا لم يَكنِ المُضافُ شديدَ الإبهامِ كـ«غَير، ومِثل، وخِدْن[7]»،

---

(١) أي: ثوب خَلَق.

(٢) أي: وجماعةٍ منهم الفارسيُّ وابن عُصفور.

(٣) قال ابنُ عصفور: ذلك باطِل؛ لأنَّ البَدل بِالمُشتق يَقِلُّ.

(٤) تَبع في هذا صاحبَ «التَّصريح»، وقد اعترَضه الشيخ يس بما حاصلُه أنَّه قد تقدَّم أن الإضافةَ في ذلك على معنى اللام لِفَقد شرطَي (مِن) و(في)، قال: ولا معنى لِكونِها على مَعناها إلا تَقديرَها بها... إلخ كلامِه، والصحيحُ أنَّه لا يَلزَمُ من تعليلِ المصرِّح وغيرِه مُساواةُ (غلامُ زيد) لـ(غُلامُ لزيد) في المَعنى مِن كلِّ وَجه، ولا أن يكونَ ما فيه اللامُ أصلاً لِما خلَا منها، وإنَّما مُرادُهم بالحَملِ مُجرَّدُ تَفسير جِهةِ الإضافة في المِثال المَذكور مِن المِلك أو الاختِصاص، بِخلافِ نحو: (ضاربُ زيدٍ)؛ فإنَّ أصلَه: (ضاربٌ زيداً) حقيقةً، والفصلُ فيه حقيقيٌّ لا تَقديريٌّ. والله أعلَم.

(٥) أي: في الإضافة المعنويَّة كما في «الجامي».

(٦) أي: وأما نحو: (جاءَني غلامُ زيد) مِن غير إشارةٍ إلى واحِد مُعيَّن مِن غِلمانِه، فإنما هو بحسَب الاستِعمال لا بِحَسَب الوَضع، والاستِعمالُ لا يُزاحِم الوَضع، ونظيرُه المعرَّف باللام.

(٧) بِكَسر الخاء المُعجمة وسُكون الدال المُهمَلة بِمعنى صاحِب. ابن هشام.

. . . .

الكواكب الدرية

وشِبه، ونَظير، وتِرْب، وحَسْب»، فهَذه كلُّها لا تُفيدُ[١] التَّعريفَ لِتَوَغُّلِها في الإبهام، ولأنَّ إضافتَها لِلتَّخفيفِ؛ لأنَّها تُشبِهُ اسمَ الفاعلِ؛ فإنَّ «غيرَكَ» بمعنى «مُغايِركَ»، و«مِثْلَكَ» بمعنى «مُماثِلِكَ»، والأصحُّ أنَّها إذا أُضِيفَتْ فإضافَتُها مَعنَوِيَّةٌ مُفيدةٌ للتَّخصيصِ[٢].

وقَضيَّةُ إطلاقِ الجُمهورِ أنَّ «غَير، ومِثل» لا تَتعَرَّفُ بالإضافةِ وإنْ وَقَعَتْ بينَ ضِدَّين، وهو الأَصَحُّ، وقالَ ابنُ مالكٍ: «غيرٌ، ومثلٌ» قد يُعنى بهما مُغايَرةٌ ومُماثَلَةٌ خاصَّةٌ، فيُحكَمُ بِتَعريفِهما، وأكثَرُ ما يَكونُ إذا وَقَعَتْ بينَ ضِدَّينِ كقَولِهِ تَعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

ومِثلُ ذلكَ ما كانَ مَوضِعُه مُستحَقًّا لِنَكرةٍ لا تَقبَلُ التَّعريفَ، كـ«جاءَ وَحدَهُ، ورُبَّ رجلٍ وأخيهِ، وكَم ناقةٍ وفَصِيلِها، ولا أبَا له، وكلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ»، فهذه المُضافاتُ إلى المعرفةِ يجبُ تَأويلُها بنَكرةٍ؛ لأنَّ الحالَ ومَجرورَ «رُبَّ» و«كم»[٣] ومَعمولَ «لا» النَّافيةِ: لا تَكونُ مَعارِفَ، فلا يَتعَرَّفُ المُضافُ بالمُضافِ إليه في هَذه المسألةِ، ولا في التي قَبلَها.

هذا، وفي إعرابِ نحوِ: «لا أبَا لَه، ولا أخَا له» مَذاهِبُ، أَحسَنُها ما أشارَ إليه ابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ»[٤] أنَّ «أبَا» مُضافٌ إلى ما بعدَ اللَّامِ، والخبرَ مَحذُوفٌ، واللَّامَ زائدةٌ بينَ المُتضايِفَينِ؛ تَحسِيناً للَّفظِ، ورَفعاً لوُقوعِ اسمِ «لا» مَعرِفةً في الظَّاهرِ، والدَّليلُ على زِيادتِها أنَّها قد جاءَتْ مَحذُوفةً في قَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَبِالمَوتِ الَّذي لا بُدَّ أنِّي ... مُلاقٍ - لا أَبَاكِ - تُخَوِّفِيني؟[٥]

---

(١) أي: إضافتُها، ولو قال: (لا تستَفيد) لكان أحسَنَ.

(٢) لكن ما تقدَّم من التعليل بِشَبهها اسمَ الفاعل يَقتضي أن إضافتَها لَفظية لا تُفِيد تخصيصاً أيضاً. الصبان.

(٣) أي: الخبرية. ومثلُه منصوبُ الاستفهامية.

(٤) الصوابُ: في «شَرح الشُّذور».

(٥) **البيت**: لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ.

اللغة: (لا بُدَّ): لا محالةَ. (مُلاقٍ): اسمُ فاعلٍ من (لاقَى الشيءَ مُلاقاةً): إذا صادَفَه واجتَمَع به مقبِلاً عليه. وأسنَد اللِّقاء لِنَفسِه مُبالغةً في إظهار الشَّجاعة، فكأنَّه هو الباحِثُ عن الموتِ والمُقبِلُ عليه لا العَكسُ.

المعنى: كأنَّ الشاعرَ أراد الخُروج إلى غزوةٍ أو نحوِها، فخوَّفَته امرأتُه من الموتِ فيها وعزَمت عليه ألَّا يَفعَلَ، فقال ذلك وبيَّن لها أنَّه مُلاقِ الموتَ لا محالةَ اليومَ أو غَداً، وما كان كذلك يَنبغي ألَّا يُخافَ ويُفَرَّ منه. =

وتَخصِيصَ المُضافِ إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ نكِرةً، نَحوُ: «غُلامُ رَجُلٍ».

الكواكب الدرية

قال العِصاميُّ: وهذا مَذهبُ سِيبَويهِ والجُمهورِ.(١)

(و) تُفِيدُ (تَخصِيصَ المُضافِ) بالمُضافِ إليه (إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ نَكِرةً نَحوُ: «غُلامُ رَجُلٍ»)، فـ«غُلامٌ» قبلَ الإضافةِ نكرةٌ خاليةٌ عن التَّخصيصِ، فلمَّا أُضِيفَ إلى النَّكرةِ تَخصَّصَ بها. والمرادُ بِالتَّخصيصِ ما لا يَبلغُ درَجةَ التَّعريفِ؛ فإنَّ «غُلامُ رجلٍ» أخَصُّ مِن «غُلام»، ولكنَّه لم يَتميَّزْ بِعَينِهِ كما تَميَّزَ «غُلامُ زيدٍ»، فالتَّخصِيصُ حينئِذٍ تَقليلُ الاشتراكِ الكائنِ في النَّكرةِ، فـ«غُلامٌ» قبلَ إضافَتِهِ يَحتمِلُ أنْ يَكونَ غُلامَ رجلٍ، وغُلامَ امرأةٍ، فإذا أَضَفتَهُ إلى أَحدِهما خَرجَ الآخَرُ، والتَّعريفُ رَفعُ الاشتراكِ الكائنِ فيها، وتَكونُ هذه الإضافةُ المحضَةُ مُفِيدةً لِلتَّعريفِ أو لِلتَّخصِيصِ.

ويَجِبُ تجريدُ(٢) المُضافِ مِن التَّعريفِ إنْ كانَ مَعرفةً، فإنْ كانَ ذا لامٍ حُذِفَتْ لامُه

= **الإعراب**: «أبالموت»: الهمزة لِلاستِفهام الإنكاريِّ، (بالموتِ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّق بـ(تُخوِّفيني) الآتي. «الذي»: اسمٌ مَوصول مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ جرٍّ نعتٌ لـ(الموتِ). «لا»: نافية لِلجنس. «بُدَّ»: اسمُها مبني على الفتح في محلِّ نَصب. «أني»: (أنَّ): واسمُها. «مُلاقٍ»: خبرُها مرفوع بضمة مُقدَّرة لِلثقل على الياء المحذوفة. و(أنَّ) ومَعمُولاها في تأويل مَصدرٍ مَجرورٍ بـ(مِن) محذوفةً، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(بُدّ)، وخبرُ (لا) محذوفٌ، وجملةُ (لا بُدَّ. . .) لا محلَّ لها صِلةُ الموصول، والعائدُ محذوف، والتقدير: أتُخوِّفِينَني بالموتِ الذي لا بُدَّ مِن أني مُلاقِيه ـ أي: مِن مُلاقاتي إيَّاه ـ كائنٌ؟ «لا»: نافيةٌ للجنس، «أباكِ»: (أبا) اسمُها مُضافٌ مَنصوب بالألف نيابةً عن الفَتحة لأنه من الأسماء الستة، والكافُ: مُضاف إليه، وخبرُ (لا) مَحذوفٌ، والجملةُ لا محلَّ لها مُعتَرِضة بين الفعل (تُخوفيني) ومَعمولِه الظرفِ المتقدِّم. «تُخوِّفِيني»: فعل مضارع مَرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً، وياءُ المخاطبة: فاعلٌ، والنونُ المَوجودة: لِلوقاية، والياء الأخيرةُ: مَفعول به.

والشاهد: حذفُ اللام من (لا أباكِ)؛ وهو دليلٌ على أنَّ اللام في (لا أبَا لكِ) ونحوِه زائدةٌ مُقحَمَةٌ بين المضافِ والمضافِ إليه، ولا يُعترَض بأنَّ اسمَ (لا) النافيةِ لِلجنس لا يكونُ مَعرفةً وإنما نكرةً؛ لأنَّ (أباكِ) ههنا مؤوَّلٌ بالنكرةِ وإن كان مَعرفةً ظاهراً، ونظيرُه: (جاءَ وَحدَهُ) و(رُبَّ رجلٍ وأخيهِ).

وفيه شاهدٌ آخرُ للنُّحاةِ في قَوله: (تُخوِّفيني)؛ حيث حَذف نونَ الرفع وأَبقَى نُونَ الوِقاية.

(١) انظر: «الحدائق النَّدية» (ص٣٥١).

(٢) عبارةُ الفاكهيِّ: (ولِكون هذه الإضافة تفيد ما ذُكر وَجب تجريدُ. . . إلخ)، وأظنُّ ما هنا تصحيفاً عنه، وإلَّا ففي كلام الشارح ـ على ما هو عليه ـ تكرارٌ يَنبغي التنزُّه عنه.

(٣) بِحذف الألف الأخيرة مع فتحِ القاف أو ضَمِّها. وفيها غيرُ ذلك من اللُّغاتِ.

. . . .

الكواكب الدرية

كما تَقدَّمَ في شرحِ قولِ المتنِ: (ويَجبُ تجرُّدُ المُضافِ مِن التَّنوينِ. . . إلخ)، فلا يُقالُ: «الغُلامُ زيدٍ»، وإنْ كانَ عَلَماً نُكِّرَ، أي: قُصِدَ فيه الشَّياعُ كالنَّكرةِ، نحوُ: «هذا زَيدُنا، وذاكَ عَمْرُكُم»، فلا يَصِحُّ ذلك إلَّا إنْ قُدِّرَ كونُ زيدٍ وعَمرٍو واحداً مِن المُسَمَّينَ بذلك الاسمِ.

وأمَّا المُضمَراتُ والمَوصولاتُ وأسماءُ الإشارةِ فيمتَنِعُ إضافتُها؛ لاستِحالةِ سَلبِ التَّعريفِ عنها، فلا يُمكِنُ تَقديرُ الشَّياعِ فيها.

ولا يَجوزُ إضافةُ المَعرفةِ إلى النَّكرةِ؛ لأنَّ الإضافةَ إلى النَّكرةِ تُفيدُ التَّخصِيصَ، فلو أُضيفَتِ المعرفةُ إلى النَّكرةِ لكانَ المطلُوبُ الأدنَى الذي هو التَّخصِيصُ مع وُجودِ الأَعلى وهو التَّعريفُ، فتَكونُ الإضافةُ فيه لَغواً.

تَنبيه: مِن الأسماءِ ما تَجِبُ إضافَتُه: إمَّا لفظاً ومعنًى كـ«لَبَّيكَ»، وشَذَّتْ إضافَتُها لِلظَّاهِرِ ولِلضَّميرِ الغائبِ، و«قُصارَى، وقُصار[1]» ومَعناهُما: غايةُ الشَّيءِ، و«لَدَى، وبَيدَ، وسِوَى، وعندَ، وحيثُ، وذِي» بمعنَى: صاحِب، و«أُولاتِ، وكِلا، وكِلْتا، ومع[2]، ولَدُنْ»؛ وإمَّا معنًى فقَطْ بأنْ يَجوزَ حذفُ المُضافِ إليه مع نِيَّةِ مَعناه كـ«بَعضٍ، وكُلٍّ، وسُبحانَ[3]، وإذْ، وغَير، ومِثلٍ، وقَبلُ، وبَعدُ، وحَسْبُ، ودُونُ»، والجِهاتِ السِّتِّ غالباً[4].

وإذا حَذَفْتَ المُضافَ مِن هذه كُلِّها خَلَفَهُ[5] المُضافُ إليه في الإعرابِ وغَيرِهِ.

---

(١) زاد ابنُ عنقاء: إن لم تكُن حالاً.

(٢) كأنه يَقصد في مِثل قَول الشاعر:

سُبْحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

(٣) عبارةُ ابن عنقاء: كـ(بعض وكل وأي وسبحان وإذ) دائماً، وكـ(مِثل وغَير وقبل وبعد وحَسب ودُون وأوَّل وعَلُ والجِهات الست) غالباً. اهـ وبين العبارتَين اختلافٌ كما ترَى، وكِلتاهما تحتاج إلى وَقَفات.

(٤) الحقُّ أنَّ هَذه المسألةَ مُستَقِلَّةٌ وليست تابعةً لما قبلَها، وهي مِن كلامِ ابن عنقاءَ أيضاً، ذكَرها بعد الفراغ ممَّا تقدَّم، فقال: (وإذا حُذف المضاف خَلَفه. . . إلخ)، فأخَذها الشارحُ وزاد فيها قولَه: (من هذه كلِّها)، فأفسَدَها، ولا سيَّما حينَ أوهَمَ أن في العبارةِ قلباً وأنَّ المرادَ: إذا حذفتَ المضافَ إليه خلَفَه المضاف؛ إذِ الكلمات السابِقةُ إنما حُذِف معها المضافُ إليه كما مرَّ لا العكسُ.

(٥) معطوفٌ على (صفةً)، أي: وبِدَليل وُقوع المضاف فيها حالاً.

وأمَّا الإضافةُ اللَّفظِيَّةُ فلَا تُفِيدُ تَعرِيفاً ولا تَخصِيصاً، ....

الكواكب الدرية

(**وأمَّا الإضافةُ اللَّفظِيَّةُ**)، وهي إضافةُ الوَصفِ إلى مَعمُولِهِ، (**فلا تُفِيدُ**) المُضافَ (**تَعريفاً**)، بِدَليلِ وُقوعِ المُضافِ فِيها صِفةً لِلنَّكرةِ في نحوِ قَولِهِ تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فـ﴿هَدۡيَۢا﴾ نكرةٌ مَنصوبةٌ على الحالِ، و﴿بَٰلِغَ﴾ نَعتُها، ولو كانَتْ إضافتُه مُفِيدةً لِلتَّعريفِ لَمَا صَحَّ جَعلُه نَعتاً لـ﴿هَدۡيَۢا﴾؛ وحالاً[1] في قولِهِ تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، فـ﴿ثَانِيَ﴾ بالنَّصبِ حالٌ مِن الضَّميرِ المُستَترِ في ﴿يُجَٰدِلُ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ [الحج: ٨]، والحالُ واجبُ التَّنكيرِ، والأصلُ عَدَمُ التَّأويلِ؛ ولِدُخولِ «رُبَّ» عليه في قولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

يـا رُبَّ غـابِـطِـنـا لـو كـانَ يَـطـلُـبُـكُـمْ لاقَـى مُـبـاعَـدَةً مِـنْـكُـمْ وحِـرْمَـانَـا[2]

(**ولا**) تُفيدُ المُضافَ أيضاً (**تَخصِيصاً**)، بِدَليلِ أنَّ أصلَ قَولِكَ: «ضاربُ زيدٍ» بالجرِّ: «ضاربٌ زيداً» بالنَّصبِ، فالاختِصاصُ بالمَعمولِ مَوجُودٌ قبلَ الإضافةِ، فلَم تُحدِثِ الإضافةُ تَخصيصاً.

---

(١) **البيت**: لجرير في «دِيوانه»، وهو من شَواهد سيبَويه، والروايةُ عنده: (لو كان يَعرِفُكم).

اللغة: (الغابِط): هو مَن يتمنَّى مثلَ ما عندَك من الخيرِ لِنَفسه، وقيل: هو هُنا من الغِبطةِ وهي السُّرور، أي: رُبَّ شخصٍ يَسُرُّنا بطلبِهِ لنا، والسياقُ يَشهَد للأولِ. و(المُباعَدة): الإبعادُ. و(الحِرمان): المَنعُ.

المعنى: قال الزمخشريُّ: أي: رُبَّ إنسانٍ يَغبطُني بِمَحبَّتي لكِ، ويَظُنُّ أنَّك تُجازِينَني بها، ولو كان مَكاني لَلاقى ما لاقَيتُه مِن المُباعَدة والحِرمان. وقال الأعلَم: معناه: رُبَّ مَن يَغبطُنا ويَسُرُّنا بطلبِه مَعرُوفَنا، لو طَلب ما عِندكُم لَبُوعِد وحُرِم. اهـ والوجهُ الأول.

الإعراب: «**يا**»: حرفُ تَنبيه، أو نِداء والمُنادى مَحذوف. «**رُبَّ**»: حرف جرٍّ شَبيه بالزائد. «**غابِطِنا**»: مُبتدأ مرفوع تقديراً مجرورٌ لفظاً بـ(رُبَّ)، وهو مُضاف، و(نا): مضافٌ إليه من إضافة اسم الفاعل لمَفعوله. وخبرُ المبتدأ جملةُ (لو كان...) الآتية. «**لو**»: حرفُ شرط غيرُ جازم. «**كان**»: ماضٍ ناقص، واسمُه: هو. «**يَطلبُكم**»: فعل مُضارع مرفوع، وفاعلُه: هو، و(كُم): مفعُولٌ به. «**لاقَى**»: فعل ماضٍ، وفاعلُه: هو. «**مُباعدةً**»: مفعولٌ به. «**مِنكُم**»: مُتعلِّق بمحذوف نعتٌ لـ(مُباعَدة) أو متعلِّق بـ(لاقَى). «**وحِرمانَا**»: عطفٌ على (مُباعدةً)، وجملةُ (لاقى...) جوابُ (لو) لا محلَّ لها.

والشاهد: في قَوله: (رُبَّ غابِطِنا)؛ إذ جُرَّ اسمُ الفاعل المضاف بـ(رُبَّ) مع أنها لا تَدخل إلَّا على النَّكرات، فدلَّ على أنَّ إضافةَ الوصفِ إلى مَعمُوله لفظيَّة لا تُفيدُه تعريفاً.

(٢) أي: لأنَّ التَّنوين في الأول سَقَط لِلألف واللام كما يَسقُط مع الإضافةِ.

وإنَّما تُفِيدُ التَّخْفِيفَ في اللَّفظِ، وتُسَمَّى غيرَ مَحْضةٍ.

والصَّحِيحُ أنَّ المُضافَ إلَيهِ مَجرُورٌ بِالمُضافِ لا بِالإضافةِ.

الكواكب الدرية

(وإنَّما تُفِيدُ) هذه الإضافةُ اللَّفظيَّةُ أمراً لَفظيًّا، وهو (التَّخفِيفُ في اللَّفظِ)؛ لأنَّ الأصلَ في الصِّفةِ أنْ تَعمَلَ النَّصْبَ، ولكنَّ الخَفضَ أخفُّ منه؛ إذ لا تَنوِينَ معه ولا نُونَ، قالَه في «المُغني»، فحِينئذٍ فقَولُكَ: «ضاربُ زيدٍ» بِالخفضِ أخَفُّ مِن قَولِكَ: «ضاربٌ زيداً» بالنَّصبِ، و«ضاربُو زيدٍ» بِالخفضِ أخفُّ مِن قَولِكَ: «ضارِبُونَ زيداً» بالنَّصبِ، وكِلاهما جائزٌ، ولكنَّ هذه الإضافةَ تُفِيدُ التَّخفيفَ فقَط، وجازَ نحوُ: «الضَّارِبَا زيدٍ، والضَّارِبُو بَكرٍ» لِوُجودِ التَّخفيفِ، وامتَنعَ نحوُ: «الضَّارِبُ زيدٍ»؛ لعَدمِ وُجودِ التَّخفيفِ[1]، خِلافاً للفَرَّاءِ في إجازتِهِ إضافةَ الوَصفِ المُحلَّى بـ«أل» إلى المعارِفِ كلِّها؛ سَواءٌ كانَ تَعريفُها بِالعَلَميَّةِ، أم الإشارةِ، أم غيرِهما كـ«الضَّاربِ زيدٍ، والضَّاربِ هذا».

(وتُسَمَّى) هذه الإضافةُ أيضاً (غَيرَ مَحْضَةٍ) أي: غيرَ خالِصَةٍ؛ لأنَّها في نِيَّةِ الانفصالِ؛ لأنَّ نحوَ: «ضاربُ زيدٍ» مثلاً في تَقديرِ: ضاربٌ هو زيداً، فالضَّميرُ المُستتِرُ في الصِّفةِ فاصِلٌ بينها وبينَ مَجرورِها تَقديراً، قاله الأزهَريُّ، وقالَ العِصاميُّ: لأنَّها في نيَّةِ الانفصالِ؛ لأنَّ أصلَ «ضاربُ زيدٍ» مثلاً: ضاربٌ زيداً.

(والصَّحِيحُ) مِن أقوالٍ ثَلاثةٍ لِلنُّحاةِ في الجارِّ لِلمُضافِ إليه (أنَّ المُضافَ إلَيهِ مَجرُورٌ بِالمُضافِ)؛ لاتِّصالِ الضَّميرِ به، والضَّميرُ لا يَتَّصِلُ إلَّا بِعامِلِهِ، (لا بِالإضافةِ) على ما هو المَشهورُ بينَ المُعربِينَ، فإنَّهم يَقُولونَ في نحوِ: «غُلامُ زيدٍ»: «غُلامُ»: مُضافٌ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه مَجرُورٌ بالإضافةِ، ويَقولُونَ في نحوِ: «غلامُه»: الهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ. وإنَّما ضَعُفَ كونُها عاملَ الجرِّ في المُضافِ إليه لأنَّها مَعنًى، والمُضافُ لفظٌ، واللَّفظُ أقوى. وقيلَ: إنَّ الجرَّ بِالحرفِ المُقدَّرِ، ورُدَّ بأنَّ إضمارَ الجارِّ ضعيفٌ، ولأنَّ معنَى: «غُلامُ زيدٍ» غيرُ معنى «غُلامٌ لِزيدٍ» كما تَقدَّمَ.

---

(١) في «الفواكه»: المضارِعة، وهي أصحُّ؛ إذ الأوَّل إنما يُوصَف به نحوُ الجُمَل.

وتابعُ المَخفُوضِ يَأْتِي في التَّوابعِ.

الكواكب الدرية

(وتابعُ المَخفُوضِ) مِن نَعتٍ وغيرِه (يَأتِي في التَّوابعِ) إنْ شاءَ اللهُ تعالى، وهي: النَّعتُ، وعَطفُ البَيانِ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ، وعَطفُ النَّسقِ، كـ«مرَرتُ بِأَخيكَ الكريمِ أَبي مُحمَّدٍ نَفسِهِ رجلٍ صالحٍ، ورجلٍ آخَرَ».



باب إعرابِ الأفعال

تَقَدَّمَ أنَّ الفِعلَ ثَلاثَةُ أَنواعٍ: ماضٍ، وأَمْرٌ، ومُضارِعٌ؛ وأنَّ الماضِيَ والأَمرَ مَبْنِيَّانِ، وأنَّ المُعرَبَ مِنَ الأَفعالِ هُوَ المُضارِعُ إذَا لم يَتَّصِلْ بِنُونِ الإناثِ، ولا بِنُونِ التَّوكِيدِ المُباشِرَةِ لَهُ؛ وأنَّ الفِعلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنواعِ الإِعرابِ ثَلاثَةٌ: الرَّفعُ، والنَّصْبُ، والجَزْمُ.

إذَا عُلِمَ ذَلِك فالإِعرابُ خاصٌّ بِالمُضارِعِ، وهوَ مَرفُوعٌ أَبَداً ....

بابُ إعرابِ الأفعالِ

أي: المُضارعيَّةِ(١)، فـ«أل» في (الأفعالِ) لِلعهدِ؛ إذ لا يُعرَبُ مِن الأفعالِ غيرُها.

(تَقدَّمَ) أي: في صَدرِ هذه المقدِّمةِ (أنَّ الفِعلَ) أي: مِن حيثُ هو (ثَلاثةُ أَنواعٍ) لا رابعَ لها: (ماضٍ، وأَمرٌ، ومُضارِعٌ؛ و) تَقدَّمَ (أنَّ الماضِيَ والأَمرَ مَبنِيَّانِ) على ما تَقدَّمَ فِيهِما، (وأنَّ المُعرَبَ مِنَ الأفعالِ هو المُضارِعُ)، لكنْ إنَّما يُعرَبُ (إذَا لم يَتَّصِلْ بِنُونِ الإناثِ)، فإنِ اتَّصلَ بها بُنِيَ على السُّكونِ نَحوُ: «النِّسوَةُ يَقُمْنَ»، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، (ولا نُونِ التَّوكِيدِ المُباشِرَةِ لَهُ) مِن غيرِ فاصِلٍ لفظيٍّ، ولا تَقديريٍّ، فإنِ اتَّصلَ بها بُنِيَ على الفتحِ نحوُ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. (و) تَقَدَّمَ (أنَّ الفِعلَ) أي: المُضارِعَ (يَدخُلُهُ مِن أَنواعِ الإِعرابِ) الأربَعةِ التي هي: الرَّفعُ والنَّصبُ والخَفضُ والجَزمُ، (ثَلاثةٌ) لا غيرُ:

(الرَّفعُ) بحركةٍ نحوُ: «يَقُومُ»، أو حرفٍ نحوُ: «يَفعَلانِ»، (والنَّصْبُ) بحركةٍ نحوُ: «لن يَقومَ»، أو حرفٍ نحوُ: «لنْ يَفعلَا»، (والجَزمُ) بحذفِ حركةٍ نحوُ: «لم يَقُمْ»، أو بحذفِ حرفٍ نحوُ: «لم يَفْعَلا».

(إذَا عُلِمَ ذَلِكَ) أي: إذا عَلِمتَ ذلك أيُّها الطَّالبُ، (فَالإِعرابُ) المَذكورُ الذي هو الرَّفعُ وما بَعدَه (خاصٌّ بِالمُضارِعِ)، فلا يَدخُلُ الماضيَ، ولا الأمرَ، (وهو مَرفُوعٌ أَبَداً) إجماعاً إذا تَجرَّدَ مِن النَّاصبِ والجازمِ، وسَلِمَ مِن نُونَي التَّوكيدِ والإناثِ، وإنَّما اختَلفُوا في تحقيقِ الرَّافعِ

(١) أي: بحذف حرفٍ كما سيُعبِّر به في الجزم، لكنَّه آثَر هنا موافقةَ ما قبله. وقد يكونُ قال: (أو حذف حرف) كما قال الفاكهيُّ، فسَقط لفظ (حذف) من الناسخ.

حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيهِ ناصِبٌ فَيَنصِبَهُ، أَو جازِمٌ فيَجزِمَهُ، نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

الكواكب الدرية

له ما هو؟ على أقوالٍ، وأَصحُّها ما هو جارٍ على أَلسنةِ المُعربينَ أنَّ الرَّافعَ له تَجرُّدُه مِن النَّاصبِ والجازمِ، وبه قالَ الفرَّاءُ وغيرُه مِن حُذَّاقِ الكُوفِيِّينَ، واعتَمدَهُ ابنُ هشامٍ وابنُ مالكٍ وغيرُهما، ويَستَمِرُّ رَفعُه (حتَّى يَدخُلَ عليهِ ناصِبٌ فيَنصِبَهُ)، ومثلُ ذلك ما إذا عُطِفَ على مَنصوبٍ، فإنَّه يَنتَصِبُ، (أو) يَدخُلَ عليه (جازمٌ فيَجزِمَهُ)، ومثلُ ذلك ما إذا عُطِفَ على مَجزومٍ، فإنَّه يُجزَمُ، (نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾)، هذا مثالُ المُضارعِ المَرفوعِ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وإعرابُه: «إيَّا»: ضميرٌ منفصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ مقدَّمٌ، والكافُ: حرفُ خطابٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، ﴿نَعْبُدُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: مثلُه، وما جاءَ مَجزوماً مع تَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، فإمَّا أنْ يُخرَّجَ على حذفِ لامِ الطَّلبِ، كقَولِ أبي طالبٍ يُخاطِبُ النَّبيَّ ﷺ: [الوافر]

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفسَكَ كلُّ نَفسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِن شَيءٍ تَبالَا(١)

(١) البيتُ: من أبيات سيبَويه، وهو لأبي طالِب على ما قال الشارح تبعاً لِبَعضِهم، ومِنهم مَن يَنسبه إلى ابنِه أمير المُؤمِنين عليٍّ رضي الله عنه، ومِنهم من يَنسبُه إلى حسانَ بن ثابتٍ رضي الله عنه، وليس في «دِيوانه»، ومِنهم مَن قال: إنه لِلأعشى.

اللغة: (تَفدِ): أمرٌ مِن الفِداء. (التَّبال): سُوء العاقبة، أو الهَلاك؛ وأصلُه: الوَبال، فقُلبت واوُه المفتوحةُ تاءً.

المعنى: يا مُحمَّدُ جَعَل اللهُ كلَّ نَفسٍ فِداءً لِنَفسِك؛ إذا خِفتَ الهَلاكَ أو سُوءَ العاقبةِ بِسَببِ أيِّ شَيء.

الإعراب: «مُحمدُ»: مُنادًى مُفرَد عَلَم مَبنيٌّ على الضم في محلِّ نصب بـ(يا) مَحذوفةً. «تَفدِ»: فعل مضارع مَجزوم بلام أمرٍ مَحذوفة، وعلامةُ جَزمِه حذفُ الياء. «نَفسَك»: مفعول بِه مَنصوب، والكافُ: مُضاف إليه. «كلُّ»: فاعلُ (تفدِ) مرفوعٌ مُضاف، «نفسٍ»: مُضاف إليه. «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَلٌ خافِض لِشَرطه مَنصوبٌ بجوابه. «ما»: زائدةٌ. «خِفتَ»: فعلٌ ماضٍ وفاعلُه، والجملةُ في محل جرٍّ بِإضافة (إذَا) إليها. «مِن شيء»: مُتعلِّق بـ(خفتَ) أو بمحذوف حال من (تبالاً) بعدَه. «تَبالًا»: مفعولٌ به مَنصوب، وجوابُ (إذا) محذوف دلَّ عليه ما قبله.

والشاهد فيه: حذفُ لامِ الأمر من (تَفدِ) والأصلُ: (لِتَفدِ) كما رَأيتَ، ويُخرَّج على مِثل هذا جوازاً المضارعُ إذا وُجِد مَجزوماً مع تَجرُّدِهِ من النَّاصبِ والجازمِ.

والنَّواصِبُ الَّتي تَنْصِبُهُ قِسْمانِ: قِسْمٌ يَنصِبُ بِنَفسِهِ، وقِسمٌ يَنصِبُ بِـ«أَنْ» مُضْمَرَةً بَعدَهُ.

الكواكب الدرية

أي: وَبالاً، والتَّقديرُ: لِتَفْدِ، أو على حذفِ الضَّمَّةِ لِلضَّرورةِ، كقَولِ امرئِ القَيسِ: [السريع]

فـالـيَـومَ أَشْـرَبْ غَـيـرَ مُـسـتَـحْـقِـبٍ ... إثْـمـاً مِـنَ اللهِ ولا واغِـلِ(١)

فليسَ قولُه: «أَشرَبْ» مَجزوماً، وإنَّما هو مَرفوعٌ، ولكنْ حُذِفَتِ الضَّمَّةُ لِلضَّرورةِ، وحَذْفُ كلٍّ مِن لامِ الطَّلبِ وحركةِ الإعرابِ في المُضارعِ جائِزٌ في الشِّعرِ خاصَّةً على الصَّحيحِ عندَ الجُمهورِ.

(والنَّواصِبُ) التي تَنصِبُه (قِسمانِ: قِسمٌ يَنصِبُ) المُضارعَ (بِنفسِهِ)، وهذا القِسمُ مُتَّفَقٌ عليه بينَ البَصريِّينَ والكوفِيِّينَ، (وقِسمٌ يَنصِبُ) المُضارعَ لا بِنَفسِهِ بل (بِـ«أَنْ» مُضْمَرَةً بَعدَهُ)؛

---

(١) **البيت:** لامرئ القَيس بن حُجْر الكِندي، وهو من شواهد سيبَويه.

اللغة: (مُستَحقِب): مُكتسِب، وأصلُه: الذي يَجمَع حاجاتِه في الحَقيبة، وهي خرجٌ يُربَط بالسَّرج خَلفَ الراكِب. (واغِل): هو الذي يَدخُلُ على القَوم وهُم يَشرَبُون مِن غيرِ أن يُدعَى أو يُنفِقَ مَعهم مِثلَ ما أنفقُوا، مَأخوذٌ من الوُغُول وهو الدُّخول، ويُقالُ لِلذي يَفعَلُ مِثلَ هذا في الطَّعام: وارِش.

المعنى: كان الشاعرُ قد أتاه نَعيُ أبيه فقال: ضَيَّعني صغيراً وحمَّلَني ثِقَل الثأر كَبيراً، اليومَ خَمرٌ وغداً أمرٌ، لا صَحْوَ اليومَ ولا سُكرَ غداً، فشَرِب سبعاً، ثُمَّ لمَّا صحَا حَلَف أن لا يَشرَبَ حتَّى يأخُذَ بثأر أبِيه مِمَّن قتَلَه، فلمَّا فعل أنشَد أبياتاً منها قولُه قبل بيتِ الشاهد:

حَـلَّـت لـيَ الـخـمـرُ وكُـنـتُ امـرَأً ... مِـنْ شُـرِبـهـا فـي شُـغُـلٍ شـاغِـلِ

يقولُ: فاليومَ أشرَبُ حالةَ كوني غيرَ مُكتسِبٍ لِلإثم مُطمئنًّا في مَجلِسِ الشرابِ مع نَداماي. كأنَّ شُربَها بعد وَفاء النَّذرِ لا إثمَ فيهِ بِزَعمِه.

الإعراب: «**اليومَ**»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بـ(أشرَب). «**أشرَب**»: فعل مُضارع مَرفوع بِضمَّة مُقدَّرة للسُّكون العارضِ، وفاعلُه مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «**غيرَ**»: حالٌ من فاعلِ (أشرَب) وهو مُضاف، و«**مُستحقِبٍ**»: مُضاف إليه، وفيه ضمير مُستتر فاعلُه. «**إثماً**»: مفعول بِه لـ(مُستحقِب). «**مِن الله**»: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف صِفة لـ(إثماً). «**ولا**»: الواو: عاطِفة، (لا): زائِدة لِتَأكيد النفي. «**واغِلٍ**»: معطُوفٌ على (مُستحقِب).

والشاهد فيه: تقديرُ الضمَّةِ في الضَّرُورة في (أشرَبْ) المرفوعِ؛ فإنَّ الباءَ حرفٌ صَحيحٌ وقد حُذِفَ الضَّمةُ منه لِلضَّرُورة. ووَقع في نُسَخ «الكامِل» لِلمُبرِّد وغيرِه: (فاليَوم أُسقَى)، ولا شاهدَ فيه على هذا، ورُوي أيضاً: (فاليومَ فاشرَبْ)، وهو كالذي قبلَه.

فالأَوَّلُ أَربَعةٌ:

أَحَدُها: «أَنْ» ....

الكواكب الدرية

إضماراً واجباً أو جائزاً كما سيأتي، قالَ الفاكهيُّ: وفي عبارتِهِ تَجوُّزٌ مِن جهةِ تَسمِيَةِ غيرِ النَّاصبِ ناصِباً. اهـ[1]، ولعلَّ الذي سَهَّلَ له ذلك إرادةُ الجَمعِ بينَ قَولِ البَصريِّينَ: (إنَّ النَّواصِبَ أربَعةٌ فقَط) وقَولِ الكوفِيِّينَ: (إنَّ النَّواصِبَ عشرةٌ)، فبَيَّنَ بما ذكرَه أنَّ ما زادَ على الأربَعةِ المَذكورةِ النَّصبُ فيه بـ«أنْ» مُضمَرةً، ومَن أطلقَ عليه اسمَ النَّصبِ فعلى سَبيلِ المجازِ.

(فالأوَّلُ أَربَعةٌ:

أَحَدُها: «أنْ») بِفَتحِ الهمزةِ وسُكونِ النُّونِ، أي: المَصدَرِيَّةُ، وهي أُمُّ البابِ، ولِذا عَمِلَتْ ظاهرةً ومُضمَرةً.

وتَدخُلُ على الفعلِ المتصرِّفِ مُطلَقاً[2]، فتَنصِبُ المُعربَ لفظاً، والمبنيَّ مَحلًّا، قاله ابنُ عَنقاء، وقالَ الفاكِهِيُّ: وتَتَّصِلُ بالماضي، وكذا بفِعلِ الأمرِ على الأصحِّ، وإنْ لم تُؤوَّلْ بالمَصدَرِ لِفَواتِ معنَى الأمرِ[3].

وخرجَ بِالمَصدَرِيَّةِ: المُخفَّفةُ كما سيَأتي قَريباً، والمُفسِّرةُ، والزَّائدةُ؛ فإنَّها لا تَنصِبُ المُضارعَ.

والمفسِّرةُ: هي المَسبُوقةُ بجُملةٍ فيها معنَى القولِ دونَ حُروفِهِ، نحوُ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي: اصنَعْ[4]، ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦] أي: امشُوا، فإنْ لم يَتقدَّمْها جُملةٌ نحوُ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فليسَتْ «أنْ» مُفسِّرةً، بل هي حينئذٍ مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ.

---

(١) «الفواكه الجنية» (ص٣٥٠).

(٢) أي: ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً كما في «المُغني».

(٣) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٥١).

(٤) كذا في «التَّصريح»، والوجهُ ـ والله أعلم ـ أن يقولَ: أي: أي اصنَع، فالأُولى تَفسير للمعنى العام، والثانيةُ تفسيرٌ لـ(أنْ) في الآية، وأولى منه أن يقالَ: (والتقدير: أي: اصنع) لِتَفادي التَّكرار. ومثلُ هذا يُقال في الآية بعدَه.

إنْ لم تُسْبَقْ بِعِلمٍ، ولا ظَنٍّ، نحوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

الكواكب الدرية

والزَّائدةُ: هي الواقعةُ بعدَ «لمَّا» الحِينِيَّةِ نحوُ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [يوسف: ٩٦]، أو بينَ الكافِ ومَجرورِها كقَولِهِ: [الطويل]

كأنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[١]

على رِوايةِ جرِّ «الظَّبيةِ»، أو بينَ القَسَمِ و«لو» نحوُ: «أُقسِمُ باللهِ أنْ لو يَأتِيني زيدٌ لأكْرَمْتُه[٢]».

ثمَّ ذكرَ شُروطَ النَّصبِ بـ«أنْ» في قَولِهِ: **(إنْ لم تُسبَقْ بِعِلمٍ، ولا ظَنٍّ)**؛ لأنَّ «أنْ» النَّاصبةَ عَلَمُ الاستِقبالِ، فما بعدَها غيرُ مَعلومِ التَّحقُّقِ، فلا تَقَعُ بعدَ العِلْمِ، ولا بعدَ الظَّنِّ المؤكَّدِ به.

ثمَّ إنَّ المصدَرِيَّةَ[٣] تَقَعُ في مَوضِعَينِ:

أَحدُهما: بعدَ لفظٍ دالٍّ على معنًى غيرِ اليَقينِ، فتكونُ في مَوضعِ رفعٍ على الفاعليَّةِ نحوُ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، أي: خُشوعُ قُلوبِهم؛ أو في مَوضعِ نَصبٍ على المَفعوليَّةِ: **(نحوُ**: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾**)**، **وإعرابُه**: ﴿يُرِيدُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿أَن﴾: حرفٌ مَصدريٌّ ونصب، ﴿يُخَفِّفَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ[٤]، والمصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَفعولٌ به، والتَّقديرُ: يُريدُ اللهُ التَّخفيفَ عنكُم؛ أو في مَوضعِ جرٍّ نحوُ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

الثَّاني: أنْ تَقعَ في الابتداءِ، فتَكونُ في مَوضعِ رفعٍ على الابتِداءِ، نحوُ: **(**﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾**)**، **وإعرابُه**: «أنْ»: حرفٌ مصدريٌّ ونصب، ﴿تَصُومُوا۟﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ

---

(١) تقدَّم إنشادُه في بابِ (إنَّ) وأخواتِها، وتكلَّم الشارحُ عليه هُناكَ تَتمَّةً وإعراباً وغيرَ ذلك. **والشاهد** فيه ههنا زيادةُ (أنْ) بين الكافِ ومَدخولِها، وقد أشار إليه الشارحُ أيضاً في الموضِعِ المذكور عند ذِكر روايةِ جرِّ (ظبيةٍ).

(٢) ماضٍ من الإكرام، وهو جوابُ (لو) استُغنِيَ به عن جواب القَسَم كما قال في «التَّسهيل»، ويَجوز أن يكون مُضارعاً مُؤكَّداً بالنون أي: (لأُكرِمَنَّه)، والجملةُ جوابُ القَسَم حينَئذٍ.

(٣) أو المقصودُ: ثم (أنْ) المصدريَّةُ.

(٤) وفيه ضميرٌ مستتر جوازاً فاعلُه، و﴿عَنكُمْ﴾ جار ومجرور مُتعلق به.

. . . .

الكواكب الدرية

بـ«أنْ»، وعلامةُ نَصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، والواوُ: فاعلٌ، والمَصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مُبتدأٌ، والتَّقديرُ: صَومُكم، ﴿خَيْرٌ﴾: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿لَكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿خَيْرٌ﴾.

تَنبيه: رُبما أُهمِلَتْ «أنْ» حملاً على «ما» المَصدَريَّةِ[1]، كقراءةِ ابنِ مُحيصنٍ الرَّاوي عن عَطاء[2] ـ فقِراءَتُه مِن الشَّواذِّ ـ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برَفعِ «يُتِمُّ»، وقولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

أنْ تَـقـرَآنِ عـلـى أَسـمـاءَ وَيْـحَـكُـمـا ... مِنِّي السَّلامَ، وأنْ لا تُـشْـعِـرَا أَحَـدَا[3]

---

(١) أي: أُختِها.

(٢) وقال غيرُ ابن هِشام: هي قراءة مُجاهد أو ابنِ مجاهد.

(٣) **البيت:** لا يُعرف قائلُه، وقبلَه:

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفسِي نُفُوسَكُما ... وحَيثُما كُنتُما لاقَيْتُما رَشَدَا

إنْ تَقْضِيَا حاجةً لِي خَفَّ مَحملُها ... تَستَوجِبا نِعمَةً عِندِي بِها ويَدَا

اللغة: (أسماء): اسمُ مَحبوبتِه، أصلُه: وَسْماءُ من الوسامةِ، أو أسماءُ الذي هو جمعُ (اسم). (وَيح): كلمةُ تَرحُّم ورَأفة، وهو مَصدرٌ لازمُ النصبِ بفعلٍ مُقدَّر متى أضفتَه؛ فإنْ لم يُضَف جازَ رَفعُه ونَصبُه، نحوُ: (وَيحٌ له، ووَيحاً له). (السلامَ): التَّحيَّة مُطلَقاً؛ سواءٌ أكانَت مِن لَفظ السَّلام أم مِن غَيرِه، و(أقرَأه السلامَ): بلَّغه إيَّاه. (تُشعِرَا): تُعلِمَا، يقال: (أشعَرَه الأمرَ، وأشعَرَه بِه): إذا أعلَمَه إيَّاه، وفي التَّنزيل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: وما يُدرِيكم.

الإعراب: «أنْ»: حرفُ نَصب مُهمَل. «تَقرَآنِ»: فعل مُضارع مَرفوعٌ بثُبوت النون، والألف: فاعل. «على أسماءَ»: مُتعلِّق بـ(تقرَآن)، و(أسماء) غيرُ مُجرًى لِلعَلميَّة والتأنيث. والمَصدرُ المؤوَّل من (أنْ) وما بعدَها في موضِع نصبٍ بدلاً مِن (حاجةً)، أو رَفعٍ على أنه خبرُ مُبتَدأ مَحذوف، أي: هي قراءةُ السَّلام منِّي على هَذِه المَرأةِ. «وَيحَكُما»: مَفعول مُطلَق لفعل محذوف وُجوباً، و(كُما): مضاف إليه، والجملةُ اعتِراضيَّة لا محلَّ لها من الإعراب. «مِنِّي»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بـ(تَقرآن) أيضاً، أو بمحذوفٍ حال من (السلام). «السلامَ»: مفعولُ (تَقرآنِ). الواو: عاطفة، «أنْ»: مَصدريَّة ناصِبة. «لا»: حرفُ نفي. «تُشعِرَا»: فِعل مُضارع منصُوب بـ(أنْ) وعلامةُ نصبه حذفُ النون، والألف: فاعِل، والمصدَر المؤوَّل معطوفٌ على المصدَر السابِق، والتقدير: قراءتُكما السلامَ وعدمُ إشعارِكُما. «أحدَا»: مفعولٌ بِه منصوب.

والشاهد: في قَوله: (أنْ تَقرآنِ)؛ حيث أُهمِلَت (أنْ) عن العمل حَملاً لَها على أُختِها (ما) المَصدَريَّة، ولو أُعمِلَت لَقيل: (أنْ تَقرَآ).

. . . .

الكواكب الدرية

كما أُعمِلَتْ «ما» المصدريَّةُ قليلاً حملاً على «أنْ» فيما رُوِيَ عنه ﷺ مِن قَولِهِ: «كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيكُم»[١]. ذكرَهُ ابنُ الحاجِبِ، وتَبِعَهُ الفاكِهيُّ وغيرُه، قالَ المُرادِيُّ: وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في «الألفيَّةِ» أنَّ إهمالَ «أنْ» مَقيسٌ. اهـ، ومِن العَرَبِ مَن يَجزِمُ بها، نحوُ قولِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

إذَا مـا غَـدَوْنـا قـالَ وِلْـدانُ أَهـلِـنـا: تَعالَوا إلى أنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[٢]

(١) أخرَجه الدَّيلَمي في «مُسند الفِردَوس» (٤٩١٨) عن أبي بَكرةَ مَرفوعاً، والبَيهقي في «شُعب الإيمان» (٧٣٩١) عن أبي إسحاق السَّبِيعي مُرسلاً، قال الشَّوكاني في «الفوائد المجمُوعة» (ص٢١٠): في إسناده وضَّاع، وفيه انقِطاع.

(٢) **قائلُه:** امرؤُ القيس من قَصيدتِه التي مطلعُها:

خَـلـيـلَـيَّ مُـرَّا بـي عـلـى أُمِّ جُـنْـدُبِ

وكان قد تحاكَم هو وعَلقمةُ الفَحلُ إلى زوجتِهِ أمِّ جُندبٍ بعد أن ادَّعى كلُّ واحد مِنهما أنه أشعَرُ مِن الآخَر، فلمَّا أنشَداها قصيدَتَيهِما في مَدح الفَرَس والصَّيدِ قَضَت لِعَلقمةَ بالسَّبق.

اللغة: (غَدَونا): بَكَّرنا وسِرْنا في الغَداةِ، وهي ما بينَ صَلاة الصُّبح وطُلُوع الشَّمس، وروايةُ «الدِّيوان»: رَكِبنا. (وِلدان): جمعُ وَلِيد، وهو الصَّبيُّ. (تَعالَوا): فعلُ أمرٍ بمعنى: أَقبِلُوا. (يَأتِنا الصيدُ): يَصِلَنا ويَحضُرَنا المَصيدُ. (نَحطِب): نَجمَع الحَطَب.

المعنى: إذا خَرَجنا مُبَكِّرين للصيدِ تَنادى وِلدانُ أهلِنا أو حيِّنا وقال بعضُهُم لِبعضٍ: تَعالَوا نَجمَع الحَطبَ في وقتِ انتِظار الصيدِ، يُريدُ أنَّهُم وَثِقُوا بِصَيد هذا الفَرَس لِشِدَّة عَدوِه، فهم يُهَيِّؤُونَ لِمَجيء صَيدِهِ ما يَطبُخُونَه عليه.

الإعراب: «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَلٌ خافضٌ لِشَرطه مَنصوبٌ بِجَوابِه. «ما»: زائدة. «غَدَونَا»: فعل وفاعلٌ، والجملةُ الفعليَّة في محلِّ جر بإضافة (إذَا) إلَيها. «قال»: فعل ماضٍ. «وِلدانُ»: فاعلُه مُضاف، و«أهلِنا»: مُضاف إليه، و(نا): في محلِّ جرٍّ بالإضافة أيضاً، وجملةُ (قال... إلخ) جوابُ (إذَا) لا محلَّ لها مِن الإعراب. «تَعالَوا»: فعلُ أمر مبنيٌّ على حذفِ النون، والواوُ: في محلِّ رفع فاعلٌ، والجُملةُ في محلِّ نَصب مَقُولُ القول. «إلى»: حرف جر. «أنْ»: حرفٌ مَصدريٌّ جَزَم المُضارعَ بعدَه. «يَأتِنا»: مُضارع مَجزومٌ بـ(أنْ) المَصدريَّة، وعلامةُ جَزمِه حذفُ الياءِ، و(نا): في محلٍّ نَصب مَفعول به. «الصيدُ»: فاعلُ (يأتِ)، و(أنْ) وما بعدَها مَصدرٌ مَجرورٌ بـ(إلى)، والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بـ(نَحطِب) الآتي، والتَّقديرُ: نَحطِب إلى إتيانِ الصيدِ. «نَحطِبِ»: مُضارع مَجزومٌ بجَوابِ الأمر، وحُرِّك بِالكَسر للرويِّ، وفاعِلُه: نحنُ.

والشاهد فيه: جزمُ المضارع بـ(أنْ) المصدريَّة التي حَقُّها النصبُ، وهي لغةٌ لبَعض العرب حَكاها اللحيانيُّ =

فإنْ سُبِقَتْ بِعِلمٍ نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فهيَ مُخَفَّفَةٌ مِن «أَنَّ» الثَّقِيلةِ، واسْمُها ضَمِيرُ الشَّأنِ مَحذُوفٌ، والفِعْلُ مَرفُوعٌ، وهُوَ وفاعِلُهُ خَبَرُها كما تَقَدَّمَ في بابِ النَّواسِخِ.

فإنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ ....

الكواكب الدرية

(فإنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ) أي: بلَفظٍ دالٍّ على اليَقينِ وإنْ لم يَكنْ بلفظِ «ع ل م»، (نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾)، وإعرابُه: ﴿عَلِمَ﴾: فعلٌ ماضٍ تَنصِبُ مَفعولَينِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿أَن﴾: مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ، واسمُها ضَميرُ الشَّأنِ مَحذوفٌ تَقديرُه: أنَّه، والسِّينُ: حرفُ تَنفيسٍ، و«يكونُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ، واسمُها ﴿مَّرْضَىٰ﴾، وخَبرُها جُملةُ ﴿مِنكُم﴾، والمصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها سادٌّ مَسَدَّ مَفعولَي ﴿عَلِمَ﴾، والتَّقديرُ: عَلِمَ كونَ مَرضى مِنكم، ومِثلُ هذه الآيةِ قولُه تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] برفعِ ﴿يَرْجِعُ﴾؛ لأنَّ «أنْ» هذه ليسَتْ مَصدريَّةً، بل هي كما قالَ: (فهيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ) «أنَّ» (الثَّقِيلةِ) التي تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، (واسمُها ضَمِيرُ الشَّأنِ مَحذُوفٌ) وُجوباً، (والفِعلُ) بعدَها (مَرفُوعٌ)؛ لتَجرُّدِهِ عن النَّاصِبِ والجازمِ، (وهو وفاعِلُهُ) مَرفوعُ المحلِّ على أنَّه (خَبَرُها كما تَقدَّمَ في بابِ النَّواسِخِ). وليسَ مِن شُروطِ «أنْ» المُخفَّفةِ أنْ تُسبَقَ بعِلمٍ، بل الغالبُ وُقوعُها بعدَ عِلمٍ كما صرَّحَ بذلكَ الأزهريُّ في «التَّصريحِ»، وإلَّا فقد تَكونُ مُخفَّفةً وإنْ لم تُسبَقْ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وقَضيَّةُ قولِهِ: (وهو وفاعلُه خَبرُها) أنَّ «يكونُ» هنا تامَّةٌ، وقد سَبقَ في «الشَّرحِ» في «بابِ النَّواسخِ» احتِمالُ كونِها تامَّةً، ويُؤيِّدُه أنَّها بمعنى: «يُوجَدُ، أو يَحصُلُ»، وذلكَ مِن عَلامةِ تَمامِها.

(فإنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ)، والمرادُ به ما يَدُلُّ على الظَّنِّ سواءٌ كانَ بلفظِ الظَّنِّ، أم لا،

= وغيرُه، ونُسِبَت لِبَني صُباحٍ، على أنَّ روايةَ «الدِّيوان»: (يأتيَ الصيدُ)، قال النَّحاس: ويُروَى: (إلى ما يأتِنا)، قال: فمَن فعَل ذلك فعَله ضَرُورةً واجتزاءً بالكسرة.

فَوَجْهانِ، نَحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]؛ قُرِئَ في السَّبْعةِ بِالنَّصْبِ والرَّفعِ.

والثَّاني: «لَنْ»، ....

الكواكب الدرية

(فوَجهانِ) فيه جائزانِ:

النَّصبُ على أنَّها ناصِبةٌ، والرَّفعُ على أنَّها مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ، (نَحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾؛ قُرِئَ في السَّبعةِ بِالنَّصبِ)، وهي قِراءةُ غيرِ أبي عَمرٍو وحمزةَ والكِسائيِّ؛ إجراءً لِلظَّنِّ على أصلِهِ مِن غيرِ تأويلٍ؛ لأنَّه بِاعتبارِ دَلالتِهِ على عَدمِ الوُقوعِ يُلائِمُ «أنْ» النَّاصِبةَ الدَّالَّةَ على الرَّجاءِ والطَّمعِ، وإعرابُه: «حَسِبوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «حَسِبَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخَواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولينِ، والواوُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «أنْ»: حرفٌ مصدريٌّ ونصب، و«لا»: نافيةٌ، ﴿تَكُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، مُتصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ[1] بمعنَى: تَحصُلُ، ﴿فِتۡنَةٌ﴾: فاعلٌ، والمصدرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها سادٌّ مَسَدَّ مَفعُولَي «حَسِبَ»، والتَّقديرُ: وحَسِبُوا عدمَ كونِ ـ أي: حُصولِ ـ فِتنةٍ؛ (والرَّفعِ) وهي قِراءةُ أبي عَمرٍو وحمزةَ والكسائيِّ على تَنزيلِ الحُسبانِ مَنزلةَ العِلمِ، فيُلائِمُ «أنْ» المُخفَّفةَ الدَّالَّةَ على التَّحقُّقِ[2]، وتكونُ حينئِذٍ مُخفَّفةً مِن الثَّقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ مَحذوفٌ، والجُملةُ المنفِيَّةُ بـ«لا» في محلِّ رفعٍ خبرُها.

قالَ الفاكِهيُّ وغيرُه: والنَّصبُ أرجَحُ؛ لأنَّ التَّأويلَ خلافُ الأصلِ، ولهذا أجمعُوا على النَّصبِ في ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١-٢][3]، وإنَّما لم يَقرؤُوا فيه بالرَّفعِ لعَدمِ وُجودِ الفاصلِ بينَ «أنْ» والفعلِ، بِخلافِ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾، فإنَّه وُجِدَ الفَصلُ بينَ «أنْ» والفعلِ بـ«لا» النَّافيةِ.

(والثَّاني) ممَّا يَنصِبُ بنَفسِهِ («لَنْ»)، وهي: حرفٌ بَسِيطٌ، وليسَ أصلُها: «لا» النَّافيةَ فأُبدِلَتْ ألفُها نُوناً، خِلافاً للفَرَّاء، ولا أصلُها: «لا أنْ»، فحُذِفَتِ الهمزةُ تَخفيفاً، خِلافاً للخَليلِ والكِسائيِّ. وهي لِنَفيِ ما سيُفْعَلُ، أي: لنفيِ الفعلِ المستقبَلِ، إمَّا إلى غايةٍ تَنتهي[4]

(١) كذا في الأصل، وهو سهوٌ، والصواب: التامَّة.

(٢) في «الفاكهي»: التَّحقيق. (٣) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٥٢).

(٤) عبارة الشيخ خالد: (يَنتهي إليها) أي: ذلك الفعلُ.

. . . .

الكواكب الدرية

نحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وإمَّا إلى غيرِ غايةٍ نحوُ: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، أي: دائماً مُستمِرًّا، ولا تكونُ بِذلكَ مُفيدةً لِلتَّأبيدِ؛ لأنَّ التَّأبيدَ في الآيةِ المَذكورةِ لأمرٍ خارجيٍّ، لا مِن مُقتَضياتِ «لنْ»، وقولُ الزَّمخشريِّ في «أُنموذَجِهِ»(١): (إنَّها مُفيدةٌ للتَّأبيدِ) قالَ ابنُ هشامٍ في «المغني»: دَعوَى بلا دليلٍ، وقالَ ابنُ مالكٍ: الحامِلُ له على التَّأبيدِ اعتِقادُه في ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] أنَّ اللهَ لا يُرى، وهو باطِلٌ. اهـ(٢)، فقد ثَبَتَ في الحديثِ المتواترِ(٣) أنَّ أهلَ الجنَّةِ يَرونَهُ تَعالى.

والأصَحُّ أنَّه يَقَعُ الفعلُ بعدَها للدُّعاءِ كما يَقعُ بعدَ «لا»، قالَ الشَّاعرُ: [الخفيف]

لَــن تَــزالُــوا كَــذَلِـكُــمْ ثُــمَّ لا زِلْـــ ... ـتُ لَـكُـمْ خـالِـداً خُـلُـودَ الـجِـبـالِ(٤)

---

(١) أي: في بعضِ نُسَخه، وفي أُخرى أنها لِلتأكيد، ووافقَه على هذا الأخير جماعةٌ، بل قيل: إنَّ مَنعَه مُكابرة.

(٢) انظر: «شرح الكافية» و«شَرح التَّسهيل» له.

(٣) أراد ـ والله أعلَم ـ أنه قد تَواتَر في الحديث أمرُ الرؤيةِ، لا أن حديثاً فيها بِخُصوصِه قد تَواتَر، والفرقُ بين الأمرَين ظاهرٌ لمن تأمَّل، قال الذهبيُّ: وأما رُؤيةُ الله عِياناً في الآخِرة فأمرٌ مُتيقَّنٌ تواترَت به النُّصوصُ، جَمع أحاديثَها الدارَقُطني والبَيهَقيُّ وغيرُهما. اهـ وفي «نَظم المتناثِر» لِلكتاني (ص٢٤٠): قال اللَّقاني في «شرح جَوهرتِه»: أحاديثُ رُؤية الله تعالى في الآخرة بَلَغ مجموعُها مَبلَغَ التواتُر، مع اتِّحاد ما تُشير إليه، وإن كان تَفاصيلُها آحاداً. اهـ

(٤) البيتُ: لِلأعشى مِن قَصيدةٍ يَمدَح فيها الأسوَدَ بن المُنذر اللَّخميَّ، وروايتُه في «دِيوانِ الشاعر» وفي دَواوين الأدَب: (لن يَزالُوا . . . ثمَّ لا زِلتَ لهُم)، قال البَغداديُّ: وقَولُه: (لن يَزالوا) بِالياء التحتيَّة بِضَمير الغَيبة الراجِع لِمَجموعِ مَن ذَكَر مِمَّن قُتِلُوا وأُسِرُوا ونُهِبُوا مِن الأعداءِ، ومِمَّن غزَا مَعه وقَتَل وغَنِمَ مِن الأولِياء؛ وقَولُه: (لا زِلتَ) بِالخطاب، و(لَهُم) بِضَمير الغَيبة. فظَهر مِن هذا أنَّ رِوايَتَه في كُتب النَّحو على خِلاف الرِّواية الصَّحيحة. اهـ

المعنى: دَعا لهؤلاء القومِ بالاستِمرار على حالَتِهم التي هم عَليها، ودَعا لِلمَمدُوح بأن يَبقى لهم بقاءً طويلاً كَبقاء الجبالِ. السُّلطانيُّ.

الإعراب: «لن»: حرفُ نَصب ودُعاء. «تزالُوا»: مُضارع ناقِص منصوب بِحَذف النونِ، والواوُ: اسمُه في محلِّ رفع. «كذَلِكم»: الكافُ: حرفُ جر، و(ذَا): اسم إشارةٍ في محل جرٍّ بها، واللامُ: لِلبُعد، والكافُ: حرفُ خِطاب، والميم: لِلجَماعة. والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف خبر (تَزال). «ثُمَّ»: حرفُ عطف. «لا»: دُعائيَّة. «زلتُ»: (زالَ) الناقصةُ واسمُها. «لكم»: مُتعلِّق بـ(خالداً). «خالداً»: خبر (زالَ) منصوب. «خُلودَ»: =

نحوُ: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

والثَّالِثُ: «كَيْ» المَصْدَرِيَّةُ، وهيَ المَسبُوقةُ بِاللَّامِ: لَفْظاً نحوُ: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تَقدِيراً نحوُ: «جِئْتُكَ كَيْ تُكرِمَني».

فإنْ لم تُقدَّرِ اللَّامُ فَ«كَيْ» جارَّةٌ، والفِعلُ مَنصُوبٌ بِـ«أنْ» ....

الكواكب الدرية

وقد سُمِعَ الجزمُ بها في لُغةٍ، لكنَّها شاذَّةٌ، (**نحوُ**: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿لَن﴾: حرفُ نَفيٍ ونَصبٍ، ﴿نَّبۡرَحَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿لَن﴾، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، مُتصرِّفٌ مِن «بَرِحَ» مِن أخَواتِ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وُجوباً تَقدِيرُه: نحنُ، ﴿عَلَيۡهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، ﴿عَٰكِفِينَ﴾: خبرُ ﴿نَّبۡرَحَ﴾، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

(**والثَّالِثُ**) ممَّا يَنصِبُ بِنفسِهِ: (**«كيْ» المَصدَرِيَّةُ، وهيَ**) التي تُؤوَّلُ مع الجُملةِ بعدَها بمَصدرٍ، وفَسَّرها المصنِّفُ كغيرِه بأنَّها:

(**المَسْبُوقةُ بِاللَّامِ**) أي: التَّعليليَّةِ (**لَفظاً نَحوُ**: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾) أي: لِئلَّا تَحزنُوا، **وإعرابُهُ**: اللَّامُ: حرفُ تَعليلٍ، «كي»: حرفٌ مصدريٌّ ونصبٍ، و«لا»: نافيةٌ، ﴿تَأۡسَوۡاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«كَي»، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والمصدَرُ المُنسبِكُ مِن «كي» وما بعدَها مَجرورٌ بلامِ التَّعليلِ، والتَّقديرُ: لِعَدمِ أَساكُم، أي: حُزنِكُم، ففي «القاموسِ»: والأَسى: الحُزنُ، فـ«كيْ» ها هنا لا يَجوزُ جَعلُها حرفَ تعليلٍ، و«أنْ» مُضمَرةٌ بعدَها؛ لِئلَّا يَدخُلَ الجارُّ على مِثلِهِ، وهم لا يُجيزونَهُ.

(**أو**) المَسبُوقةُ باللَّامِ (**تَقدِيراً نَحوُ**: «**جِئْتُ كيْ تُكرِمَني**»)، فـ«تُكرِمَني» مَنصوبٌ بـ«كي» إذا قَدَّرتَ أنَّ الأصلَ: «لِكي»، وأنَّكَ حذفتَ اللَّامَ استِغناءً عنها بنيَّتِها، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «كي» وما بعدَها مَجرُورٌ باللَّامِ المُقدَّرةِ، والتَّقديرُ: جِئتُ لإكرامِكَ إيَّاي.

(**فإنْ لم تُقَدَّرِ اللَّامُ**) قبلَها، (**فـ«كيْ» جارَّةٌ**) مُفِيدةٌ لِلتَّعليلِ، (**والفِعلُ مَنصُوبٌ بـ«أنْ»**)

= مفعول مُطلقٌ منصوب باسم الفاعل قبلَه مُضاف. «**الجبالِ**»: مضاف إليه من إضافةِ المصدرِ لِفاعلِه.
والشاهد فيه: وُقوعُ (لن) لِلدعاءِ لا للنَّفيِ بدَليلِ المعطوفِ وهو قولُه: (ثم لا زلت...) فإنَّه للدعاء قَطعاً.

(١) مُتعلِّق بما بعده.

مُضْمَرَةً بَعدَها وُجُوباً.

الكواكب الدرية

مُضمَرَةً بَعدَها وُجُوباً)، لا تَظهَرُ إلَّا في الشِّعرِ، كقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

فقالَتْ: أكُلَّ النَّاسِ أَصبَحْتَ مانِحاً ... لِسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا؟[1]

و«تَغُرَّ» بفتحِ أوَّلِهِ وضم الغَين المعجَمة.

وقد أفادَ كلامُه أنَّ «كيْ» حرفٌ مُشترَكٌ بينَ النَّاصبةِ والجارَّةِ، وهو مَذهبُ الجُمهورِ، وتَتَعيَّنُ لِلمصدَريَّةِ إنْ سبقَتْها اللَّامُ نحوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]؛ لِئلَّا يَدخلَ الجارُّ على الجارِّ، وتَتَعيَّنُ لِلتَّعليلِ إنْ ظَهَرَتْ «أنْ» المصدريَّةُ بَعدَها نحوُ: «جِئتُكَ كيْ أنْ تُكرِمَني»، أو اللامُ نحوُ: «جِئتُكَ لِكَي تُكرِمَني[2]»؛ إذ لا يَجوزُ جَعلُها حِينَئِذٍ مَصدريَّةً؛ فإنْ لم تَظهَرْ

---

(١) **البيت**: لجَميل بن مَعمَر العُذري.

اللغة: (مانحاً): مُعطِياً وواهباً. (لِسانَك) أي: حَلاوةَ لِسانِك، قال بَعضُهم: ورُوي: (ماتحاً لسانَك)، مِن (مَتَحَ الماءَ من البئرِ): إذا استقى منها، وجَعَله هنا بمعنى: سَقى، وعلى كِلتا الرِّوايَتين فهو كنايةٌ عن التَّلطُّفِ والتَّودُّدِ. (تَغرَّ): تَخدَع. (وتَخدعَا): من الخَدْع، وهو إرادةُ المَكر بِالغير من حيثُ لا يَعلَم، وعطفُه على ما قبلَه تَفسيريٌّ.

المعنى: وبَّخَته على إبدائِه حلاوةَ لِسانِه وتودُّدِه للناسِ بقَصد تَغريرِهم حتَّى يقَعوا في شَرَك خِداعِه، وهذا على عادتِهِنَّ إذا أظهَر لهنَّ العاشقُ أنَّه مُتفانٍ في حُبِّهِنَّ يُنكِرنَ ذلك منه تدلُّلاً وتمنُّعاً. السُّلطاني.

الإعراب: «**قالَت**»: فعلٌ ماضٍ فاعلُه: هي، والتاء: للتَّأنيث. «**أكُلَّ**»: الهمزة: لِلاستِفهام، (كُلَّ): مفعولٌ أول لـ(مانحاً) الآتي مُضافٌ، و«**الناسِ**»: مُضاف إليه. «**أصبَحتَ**»: فعلٌ ماض ناقصٌ واسمُه. «**مانحاً**»: خبرُه، وفيه ضمير مُستتر هو فاعلُه. «**لِسانَك**»: مَفعول ثانٍ لـ(مانِح)، والكاف: مُضاف إليه. «**كَيما**»: (كي): حرف جر وتعليل، و(ما): زائدة. «**أنْ**»: حرف مصدرٍ ونَصب. «**تغرَّ**»: فعل مضارع مَنصوب بـ(أن)، وفاعِلُه: أنتَ، والمصدرُ المؤوَّل مِن (أنْ) وما بَعدها في محل جر بـ(كي)، والجارُّ والمجرُور مُتعلِّق بـ(مانحاً). الواو: عاطفة، و«**تَخدَعَا**»: معطوفٌ على (تَغرَّ) مَنصوب مثلُه، وفيه ضمير مُستتر وجوباً تقديرُه: (أنتَ) هو فاعلُه، والألفُ: لِلإطلاق. وجملةُ (أصبحت مانحاً...) في مَحلِّ نَصب مَقُول القولِ.

والشاهد: في نَصبِ (تغرَّ) بـ(أنْ) ظاهرةً بعد (كي) الجارَّةِ، ومِن ثَمَّ امتنَع جعلُ (كي) مَصدريَّةً لئلَّا يَتوالى حرفان مَصدريَّان، وهذا الإظهارُ مَخصوصٌ بالشِّعر، وأمَّا غيرُه فتُضمَر فيه (أنْ) وُجوباً بعد (كي) المذكورةِ.

وقال ابنُ يَعيش: ويُروَى:

لِسانَك هذا كيْ تَغُرَّ وتَخدَعا

قال السُّيوطيُّ: رأيتُه في «دِيوان جَميل» بهذا اللَّفظ، فلا شاهدَ فيه ولا ضَرُورةَ.

(٢) هكذا في الأصل، وهو خَطأ، والصواب: كي لِتُكرِمَني.

والرَّابعُ: «إذَنْ» ....

«أنْ» بعدَها ولا سَبَقَتْها اللَّامُ، أو وُجِدَا معاً، جازَ الأمرانِ: المصدَرِيَّةُ، والتَّعليليَّةُ[1]، نحوُ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾ [الحشر: ٧]، وقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْداءَ بَلْقَعِ[2]

(والرَّابعُ) ممَّا يَنصِبُ المُضارعَ بِنَفسِهِ: («إذَن»)، هكذا رَسَمَها بَعضُهم بالنُّونِ، والأصَحُّ رَسمُها بِالألفِ كما يُوقَفُ عليها، لكنْ قالَ ابنُ عَنقاءَ: المختارُ خِلافاً لِلجُمهورِ أنْ تُكتَبَ في غيرِ القُرآنِ بالنُّونِ، وبها يُوقَفُ عليها. اهـ، أي: وأمَّا في القرآنِ فالمُتَّبَعُ رسمُ المصحفِ الإمامِ.

وهي حرفٌ بَسيطٌ، لا مُركَّبٌ مِن «إذْ» و«أنْ»، وهي غيرُ مختصَّةٍ بالمُضارعِ، ولكنَّ الأصَحَّ أنَّها ناصِبةٌ له بِنَفسِها، لا بـ«أنْ» مُضمَرةً، وقد ذَكر المصنِّفُ كغيرِه لِعَملِها النَّصبَ ثلاثةَ شُروطٍ:

---

(١) الأولى: والتَّعليل.

(٢) **قائله:** مجهول.

اللغة: (تَطير) هنا بمعنى: تَذهَب سريعاً. و(القِربة): وعاءٌ من جِلد يُتَّخذ للماء ونحوِه. (تَترُكَها) أي: تُخلِّيَها، أو تُصيِّرَها. (شنًّا): جِلداً مُتخرِّقاً بالياً. (بِبيداء): بِصَحراءَ، سُميت بذلك لأن سالِكَها يَبِيد فيها. (بَلقَع): قفر لا شيءَ بها.

المعنى: يقول لِمُخاطَبِه: أردتَ أن تذهَبَ مُسرِعاً بقِربَتي فتُضيعَها وتترُكَها يابسةً ببعضِ الفَلَوات. السُّلطاني.

الإعراب: «أردتَ»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعلُه. «لِكَيما»: اللام: حرفُ جر وتعليل، و(كي): حرفُ تَعليل مُؤكِّد لِلَّام، و(ما): زائدة. «أنْ»: حرفٌ مَصدريٌّ ناصِب؛ أو (كي) مصدريَّةٌ ناصبةٌ و(أنْ) مُؤكِّدة لها. «تطيرَ»: مُضارع مَنصوب بـ(كي) أو بـ(أنْ) على الوَجهَين، وفاعلُه: أنتَ، والمصدر المؤوَّلُ مِن الحرفِ المصدريِّ وما بعدَه في مَوضِع جرٍّ باللام، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(أردتَ). «بقِربَتي»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(تَطير)، و(قِربة): مضاف، والياءُ: مضاف إليه. «فتترُكَها»: الفاء: حرفُ عطف، (تترُكَ): مُضارع مَعطوف على (تطيرَ) منصوب مِثلَه، وفاعلُه: أنتَ، و(ها): مَفعولٌ به. «شنًّا»: حالٌ من مفعولِ (تتركَها) إن كان (ترَك) بمعنى خلَّى متعدياً لواحِد، ومفعولٌ ثانٍ له إن كان متعدياً لاثنَين بمعنى صيَّر. «ببَيداءَ»: مُتعلِّق بمحذوف نعت لـ(شنًّا) أو بِالفعل (تَترك)، و(بيداءَ) ممنوعٌ من الصرف لألفِ التأنيث. «بَلقعٍ»: نعتُ (بيداءَ) مجرورٌ.

والشاهد: في قولِه: (لِكَيما أن تطيرَ)؛ فإن (كي) هنا قد سُبِقَت باللام وظَهَرت بعدَها (أنْ)، فتَحتملُ (كي) أن تكونَ جارَّةً بمعنى اللَّام، وأن تكونَ ناصِبةً بمعنَى (أنْ) المَصدريَّة.

إنْ صُدِّرَتْ في أَوَّلِ الكلامِ، ....

الكواكب الدرية

الأَوَّلُ: (إنْ صُدِّرَتْ في أَوَّلِ الكَلامِ) الذي وَقعَ جواباً لكلامٍ قبلَها؛ لأنَّها حينئذٍ في أشرفِ مَحالِّها. فإنْ وَقَعَتْ حَشواً في الكلامِ بأنِ اعتَمدَ ما بعدَها على ما قبلَها، أُهمِلَتْ، وذلك في ثَلاثةِ مَواضعَ:

أحدُها: أنْ يكونَ ما بعدَها خبراً عمَّا قبلَها، نحوُ: «أنا إذَنْ أُكرِمُكَ».

الثَّانيةُ: أنْ يكونَ ما بعدَها جَواباً لشرطٍ قبلَها، نحوُ: «إنْ تَأتِني إذَن أُكرِمْكَ».

الثَّالثةُ: أنْ يكونَ جوابَ قَسَمٍ قبلَها، نحوُ[1]: «واللهِ إذَن لا أَخرُجُ»، وقولِ الشَّاعرِ:

[الطويل]

لَئِنْ عادَ لي عَبدُ العَزيزِ بِمِثلِها ... وأَمْكَنَني مِنها إذَنْ لا أُقِيلُها[2]

(١) عبارة «التصريح»: مَذكورٍ نَحوُ: ... أو مُقدَّر كقَولِه: لئن عاد... إلخ. وسيُشير الشارح إلى الثاني من بَعيد.

(٢) **البيتُ**: مِن شَواهد سيبَويه، وهو لكُثَيِّر عَزَّةَ، وكان قد مَدح عبدَ العزيز بن مَروانَ - وهو أخُو عبد الملك ووالدُ عمرَ بن عبد العزيز - فأعجبَتْه مِدحَتُه، فقال له: تَمَنَّ عليَّ؛ فطلب أن يكونَ كاتبَه وصاحبَ أمرِه، فرَدَّه وغَضِبَ عليه وقال: وَيحَكَ! أنتَ لا تُحسِنُ الكِتابةَ، اخرُج عنِّي.

اللغة: (عاد): رَجع، قيل: ويُروَى مَكانَه: (جادَ) بمعنَى: أعطَى. (بمِثلها) أي: بمثل مَقالَتِه سابقاً: تَمنَّ عليَّ، وقال الشُّمُنِّي: الضمير راجعٌ لِخطَّة الرُّشد في قَولِه قبلُ:

عَجِبتُ لِتَركِي خُطَّةَ الرُّشدِ بعدَما ... بَدَا لِيَ مِن عبدِ العَزيزِ قَبُولُها

(أمكَنَنِي): بمعنى مَكَّنَني، أي: أظفَرَني وأعطانِي ما أُريد. (لا أُقيلُها): لا أترُكها ولا أتراجَعُ عنها، وقال بعضُهم: هو بالفاء من الفَيلُولةِ وهي تركُ الرَّأيِ الجيِّد وفِعلُ ما لا يَنبغي لِلعُقلاء أن يَفعلُوه. والظاهر أنه مجرَّدُ اجتِهادٍ لا دليلَ عليه روايةً.

والمعنى: إن عادَ الأميرُ إلى تَمنِيَتِي، وأَمكَنَني منها، لم أترُك مَقالَتي الأُولى، وأتمَنَّى عليه أن أكونَ كاتباً له كما فعَلتُ أوَّلاً، وقيل: المعنى: أطلُبُ منه ما لا اعتراضَ عليَّ فيه ولا قَدْحَ.

الإعراب: «**لَئِن**»: اللامُ مُوطِّئة لِلقَسَم، و(إنْ): حرفُ شرط جازم. «**عادَ**»: فعلٌ ماض فعلُ الشَّرط في محلِّ جزمٍ. «**لي**»: مُتعلِّق بـ(عاد). «**عبدُ**»: فاعلٌ مُضاف، و«**العزيزِ**»: مُضاف إليه. «**بِمِثلِها**»: جارٌّ ومَجرور مُتعلِّق بـ(عاد)، و(مثلِ): مُضاف، و(ها): مُضاف إليه. «**وأمكَنَني**»: الواو: عاطفة، (أمكنَ): فعل ماضٍ، والنون: لِلوِقاية، والياءُ: مَفعول به، والفاعل: (هو) العائدُ إلى عبد العزيزِ. «**مِنها**»: مُتعلِّق بـ(أمكنَ). «**إذَن**»: حرفُ جوابٍ وجَزاء. «**لا**»: نافيةٌ. «**أقيلُها**»: فعلٌ مُضارع مرفوع، وفاعلُه: أنا، و(ها): مفعولٌ به، والجملةُ لا محلَّ لها جوابُ قَسَم سابِقٍ عليها في قَوله: =

وكانَ الفِعلُ بَعدَها مُسْتَقبَلاً؛ مُتَّصِلاً بِها، أَو مُنفَصِلاً عَنها بِالقَسَمِ، أو بِـ«لَا» النَّافِيَةِ، نَحوُ: «إِذَنْ أُكرِمَكَ، وإِذَنْ واللهِ أُكرِمَكَ، ....

لأنَّ التَّقديرَ: واللهِ لَئِنْ.

فإنْ كانَ السَّابقُ عليها واواً أو فاءً، جازَ النَّصبُ بِاعتبارِ أنَّ ما بعدَ العاطفِ جُملةٌ مُستَقِلَّةٌ، والفعلُ فيها بعد «إِذَن» غيرُ مُعتَمِدٍ على ما قبلَها؛ والرَّفعُ باعتبارِ كونِ ما بعدَ العاطفِ مِن تمامِ ما قبلَه، والغالبُ الرَّفعُ، وبِه قرأ السَّبعةُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣].

والشَّرطُ الثَّاني: مَذكورٌ في قَولِهِ: (وكانَ الفِعلُ بَعدَها مُستَقبَلاً) قِياساً على بقيَّةِ النَّواصبِ؛ فإنَّها لا تَعملُ في الحالِ، فيَجبُ الرَّفعُ في نحوِ: «إِذَن تَصدُقُ» جَواباً لمَن قالَ: «أنا أُحِبُّ زيداً»؛ لأنَّه حالٌ، ولا مَدخَلَ للجزاءِ في الحالِ.

(و) الثَّالثُ: كَونُه (مُتَّصِلاً بِها، أو مُنفَصِلاً عَنها بِالقَسَمِ، أو بِـ«لا» النَّافِيَةِ)، فإنْ فُصِلَ بينَها وبينَ الفعلِ المُضارعِ بغيرِ ما ذُكِرَ أُهمِلَتْ، ووَجَبَ رفعُ الفعلِ بعدَها؛ لِضَعفِها مع الفصلِ عن العملِ فِيما بعدَها، وإنَّما اغتُفِرَ الفصلُ بالقَسَمِ لأنَّه زائدٌ جِيءَ بِه لِلتَّأكيدِ، فلم يَمنَعِ النَّصبَ، وبِـ«لا» النَّافيةِ لِتَنزيلِها مَنزلةَ العَدمِ؛ لأنَّ النَّافيَ كالجُزءِ مِن المنفيِّ، (نَحوُ: «إِذَنْ أُكرِمَكَ»)، هذا مِثالُ ما استَوفَتِ الشُّروطَ، وإعرابُه: «إِذَن»: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونَصبٍ، «أُكرِمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بِـ«إذن»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، والكافُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، (و«إِذَنْ واللهِ أُكرِمَكَ»)، هذا مِثالُ الفَصلِ بالقَسَمِ، وإعرابُه: «إذنْ»: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونَصبٍ، الواوُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، ولفظُ الجَلالةِ: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالواوِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، «أُكرِمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«إِذَنْ»، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنَا، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ

= حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصاتِ إلى مِنًى

وجوابُ الشرط مَحذوفٌ يَدلُّ عليه جوابُ القَسم.

والشاهد فيه: قولُه: (إذنْ لا أُقِيلَها)، حيث رَفع الفعلَ المضارعَ الواقِعَ بعد (إذن)؛ لِكَونها غيرَ مُصدَّرة، ومِن شَرطِ النَّصبِ بها أن تكونَ في صَدرِ الكَلام.

وإذَنْ لا أَجِيئَكَ» جَواباً لِمَن قالَ: أنا آتِيكَ. وتُسَمَّى حَرْفَ جَوابٍ وجَزاءٍ.

الكواكب الدرية

نَصبِ مَفعولٌ به، (و«إذَنْ لا أَجِيئَكَ»)، هذا مِثالُ الفَصلِ بـ«لا» النَّافيةِ، **وإعرابُه**: «إذَنْ»: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ، «لا»: نافيةٌ، «أَجيءَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«إذَنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، (**جَواباً لِمَن قالَ: أنَا آتِيكَ**)، هذا مُتعلِّقٌ بالأمثلةِ الثَّلاثةِ.

(**وتُسَمَّى**) «إذَنْ» (**حَرفَ جَوابٍ**)؛ لوُقوعِها في كلامٍ مُجابٍ به كلامٌ آخَرُ؛ سَواءٌ أَوَقَعَتْ في صَدرِهِ أو حَشوِهِ أو آخِرِهِ، غيرَ أنَّها لا تَنصِبُ إلَّا إنْ وَقَعتْ في صَدرِهِ، (**وجَزاءٍ**)؛ لأنَّ مَضمونَ ما هي فيه جزاءٌ لمَضمونِ كلامٍ آخَرَ.

ثمَّ ما ذكرَهُ المصنِّفُ مِن أنَّ الفَصْلَ بـ«لا» النَّافيةِ لا يَمنَعُ «إذَنْ» مِن عملِ النَّصبِ كالفَصْلِ بِالقَسَمِ هو الذي صرَّحَ به ابنُ هشامٍ وإنْ أهملَ ذِكرَها كَثِيرونَ، حتَّى إنَّها فاتتِ «التَّسهيلَ» على كَثرةِ جَمعِهِ، قالَ الفاكهيُّ في «شرحِ القَطْرِ»: واغتَفرَ ابنُ بابشاذَ الفصلَ بِالنِّداءِ، وابنُ عُصفورٍ الفَصْلَ بالظَّرْفِ وشِبهِهِ، وإلى ذلك أشارَ بَعضُهم حيثُ قالَ ـ وفيه أيضاً ذِكرُ الشُّروطِ الثَّلاثةِ ـ:

[الرجز]

أَعـمِـلْ «إذَنْ» إذا أَتَـتْـكَ أوَّلَا ... وسُـقْـتَ فِـعلاً بَـعدَها مُـستَـقْـبَلَا
واحـذَرْ إذا أَعـمَلْـتَـها أنْ تَـفْـصِـلَا ... إلَّا بِـحَـلْـفٍ أو نِـداءٍ أو بِـ«لَا»
وافْصِـلْ بِظَـرفٍ أو بِمَـجرُورٍ عـلى ... رَأيِ ابنِ عُـصفُورٍ رَئِيسِ النُّـبَلَا
وإنْ تَـجِـئْ بِـحَـرفِ عَـطـفٍ أوَّلَا ... فـأَحسَنُ الوَجهَـيـنِ أنْ لا تُـعْـمَلَا

اهـ[١]، لكنَّ الأصحَّ أنَّه إذا فُصِلَ بينَها وبينَ الفعلِ بغَيرِ القَسَمِ و«لا» النَّافيةِ، فإنَّها لا تَنصِبُ كما يُفِيدُه كلامُه في «الفَواكِهِ»[٢].

---

(١) «مُجيب الندا» (ص١١٧). على أن البيت الرابعَ ليس فيه، وقد قال في «الفواكه» (ص٣٥٤): وقد نظَم بعضُهم الشروطَ الثلاثةَ... في ثلاثةِ أبياتٍ ذكرتُها في «شَرح القطر».

(٢) (ص٣٢٣ و٣٢٤).

والثَّانِي: ـ وهو ما يَنصِبُ المُضارِعَ بِإضْمارِ «أنْ» بَعدَهُ ـ قِسْمانِ: ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعدَهُ جَوازاً، وما تُضْمَرُ «أَنْ» بَعدَهُ وُجُوباً.

فالأوَّلُ: خَمْسَةٌ، وهِيَ: لامُ «كَيْ» ....

الكواكب الدرية

(والثَّاني) مِن قِسمَي النَّواصِبِ: (ما يَنصِبُ) الفِعلَ (المُضارعَ بِإضمارِ «أنْ» بَعدَها[1])، الضَّميرُ عائدٌ على معنى «ما»، فكأنَّه قالَ: الثَّاني مِن الأشياءِ التي تَنصِبُ المُضارعَ بإضمارِ «أنْ» بعدَها، (وهو قِسمانِ) لا ثالثَ لهما:

(ما يُضْمَرُ) أي: يُقَدَّرُ («أنْ» بَعدَهُ جَوازاً)، ولو ظَهرَتْ في الكلامِ لجازَ.

(وما يُضمَرُ «أنْ» بَعدَهُ وُجُوباً)، وذَلك لامتِناعِ إظهارِها.

(فالأَوَّلُ خَمْسةٌ) أي: مِن الحُروفِ، (وهِيَ:

لامُ «كيْ») أي: اللَّامُ التَّعليليَّةُ، وأُضيفَتْ إلى «كيْ» لأنَّها تَخلُفُها[2] في إفادةِ التَّعليلِ عندَ حَذفِها، ويُقالُ لها: لامُ الجرِّ؛ لأنَّ المصدَرَ المُنسبِكَ مِن «أنْ» المضمَرةِ والفعلِ مَجرورٌ بها لفظاً.

وشَرطُ جوازِ إضمارِ «أنْ» بعدَها أمرانِ:

الأوَّلُ: أنْ لا تُسبَقَ بكَونٍ ماضٍ ناقصٍ مَنفيٍّ، **والثَّاني**: أنْ لا يَقترِنَ الفعلُ بـ«لا»، نحوُ[3]: «جِئتُكَ لأَزُورَكَ». فإنْ سُبِقَتْ بِالكونِ المَذكورِ وَجبَ إضمارُ «أنْ» بعدَها كما سيَأتي في لامِ الجُحودِ، وإنِ اقتَرنَ الفعلُ بـ«لا» النَّافيةِ أو الزَّائدةِ، وَجبَ إظهارُ «أنْ» نحوُ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] بِإدغامِ النُّونِ في «لا» النَّافيةِ، ونحوُ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] بِإدغامِ النُّونِ في اللَّامِ الزَّائدةِ لِلتَّأكيدِ.

ثمَّ لامُ «كي» تَصدُقُ بلامِ التَّعليلِ كقَولِهِ تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، ولامِ الحِكمةِ نحوُ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] بكَسرِ نُونِ الوِقايةِ[4]، وإنَّما لم تَكُنْ هذه اللَّامُ لامَ التَّعليلِ لأنَّ أفعالَهُ سُبحانه وتعالى مُنزَّهةٌ عن العِلَلِ

---

(١) في «الفواكه»: (بعدَه)، فيُستَغنى حينئذٍ عن التوجيه الآتي.

(٢) أي: لأن (كيْ) تَخلُف اللامَ.

(٣) تمثيلٌ لما استَوفى الشرطَين.

(٤) أي: وحذفِ الياء بعدَها اكتفاءً بتلك الكسرة.

نَحوُ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ....

الكواكب الدرية

والأغراضِ؛ ولامِ العاقِبةِ، وهي التي ما بعدَها نَقيضٌ لمُقتَضى ما قبلَها، نحوُ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، فالتِقاطُهُ إنَّما كانَ لِيَكونَ قُرَّةَ عَينٍ لهم، فصارَ عاقبةُ أمرِهِ عَدُوًّا؛ ولامِ التَّأكيدِ وهي الزَّائدةُ، وتَأتي بعدَ فعلٍ مُتعَدٍّ، والغالبُ وُقوعُها بعدَ «أَمَرَ»[1] نحوُ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، أصلُه: أُمِرْتُ أنْ أعدِلَ، فزِيدَتِ اللَّامُ وأُضمِرَتْ «أنْ»، ومِثلُه عندَ بَعضِهم (**نَحوُ**: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾)، **وإعرابُه**: «أُمِرَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصل في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، ﴿لِنُسْلِمَ﴾: اللَّامُ مُؤكِّدةٌ، ويَجوزُ أنْ يُقالَ فيها: اللَّامُ: لامُ التَّعليلِ على جهةِ المجازِ كما يَجوزُ ذلك في لامِ الحِكمةِ والعاقبةِ، «نُسلِمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ اللَّامِ.

وإنَّما أُضمِرَتْ «أنْ» بعدَ اللَّاماتِ المَذكورةِ لِيَكونَ حرفُ الجرِّ داخلاً على الاسمِ، وفي «المُجيد»: ﴿لِنُسْلِمَ﴾: اللام لامُ «كي»، ومَفعولُ «أُمِرْنا» الثَّاني مَحذوفٌ، أي: أُمِرْنا بالإخلاصِ لِكي نَنقادَ، وقالَ الزَّمخشريُّ: هي تَعليلٌ لِلأمرِ، أي: قيلَ لنا: أَسلِمُوا لأجلِ أنْ نُسْلِمَ، وذهبَ ابنُ عَطيَّةَ إلى أنَّها زائدةٌ[2]، و«أنْ نُسلِمَ» في مَوضعِ المُفردِ، ونَسبهُ إلى سِيبويهِ، وليس كذَلك، بل الكسائيُّ والفَرَّاء ذَهبَا إلى أنَّ لامَ «كي» تَقعُ في مَوضعِ «أنْ» في «أردتُ، وأمَرتُ»، وأمَّا سِيبويهِ وأصحابُه فمَذهبُهم أنَّ اللَّامَ تَتعَلَّقُ بمَحذوفٍ، والفعلَ قبلَها يُرادُ به المَصدَرُ، أي: الإرادةُ لِلبيانِ[3]، والأمرُ لِلإسلامِ، وهما مُبتدأٌ وخبرٌ، وقيلَ: اللَّامُ بمعنى الباءِ، أي: أُمِرنا بأنْ نُسْلِمَ. اهـ

وذكرَ السَّمينُ الوُجوهَ المَذكورةَ، وزادَ وَجْهاً خامساً، وهو أنَّ اللَّامَ وما بعدَها مَفعولُ الأمرِ واقعةٌ مَوقِعَ «أنْ»، أي: إنَّهما يَتعاقَبانِ، تَقولُ: أمَرتُكَ لِتَقومَ، وأنْ تَقومَ[4]. اهـ

---

(١) يَجوز أن يُجعل مصدراً مَجروراً بالإضافة، لكنَّ المرادَ به ما اشتُقَّ من مادَّتِه كـ(أَمَر) و(أُمِرَ)، لا الأمرُ الاصطِلاحيُّ المقابلُ لِلماضي والمضارع.

(٢) إنما حكَى ابنُ عطيَّةَ هذا عن سيبَويه بعد أن صرَّح بأن اللام لامُ (كي) وأنَّ المفعولَ مُضمَر.

(٣) أي: في قولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

(٤) قال: وهذا مذهبُ الكوفيِّين. اهـ وهو عينُ ما قدَّمه صاحِبُ «المجيد» عن الفراء والكسائي، فجَعلُ الشارح هذا =

والواوُ والفاءُ و«ثُمَّ، وأَوْ» العاطِفَاتُ على اسْمٍ خالِصٍ، أي: ليسَ في تَأوِيلِ الفِعْلِ، نَحوُ قَولِهِ:

ولُــبْــسُ عَــبــاءَةٍ وتَــقَــرَّ عَــيْــنِــي

الكواكب الدرية

(والواوُ والفاءُ و«ثُمَّ» و«أَو» العاطِفاتُ)؛ فإنَّ الفعلَ يُنصَبُ بَعدَها بإضمارِ «أنْ» جَوازاً، بِشَرطِ أنْ تكونَ عاطفاتٍ لِلفعلِ الذي دَخَلَتْ عليه (على اسمٍ خالِصٍ، أي: ليسَ في تَأويلِ الفِعلِ)، ويُقالُ له: الاسمُ الصَّريحُ، وذلك كالمَصدَرِ؛ لأنَّه لا يُقصَدُ به معنَى الفعلِ، فخَرجَ بِذلك الاسمُ الذي هو في تَأويلِ الفعلِ، كالاسمِ الواقعِ صِلةً لِلألفِ واللَّامِ نحوُ: «الطَّائرُ فيَغضَبُ زَيدٌ الذُّبابُ»، فإنَّه يَجِبُ فيه رفعُ «يَغضَبُ»؛ لأنَّ الاسمَ الذي هو «الطَّائرُ» في تأويلِ: الذي يَطيرُ.

ثمَّ شرعَ في التَّمثِيلِ لِلأَربعةِ الأحرفِ مُبتدِئاً بالواوِ، فقالَ: (نَحوُ قَولِهِ) قالَ الفاكهيُّ: الأَولى: (قَولها). اهـ[1] أي: لأنَّ البَيتَ المَذكورَ لامرأةٍ، وقالَ الأزهَريُّ: وقَوله أي: الشَّخصِ المسمَّى: مَيسُونَ الكِلابيَّةَ زَوجِ مُعاويةَ بنِ أبي سُفيانَ ﵁، وأُمِّ ابنِهِ يَزيدَ. اهـ، قال السُّجاعيُّ: ومَيْسونُ بفتحِ الميمِ فمُثنَّاةٍ تحتيَّةٍ ساكِنةٍ، فسِينٍ مُهمَلةٍ، غيرُ مُنصَرِفٍ لِلعَلَميَّةِ والتَّأنيثِ:

(ولُــبْــسُ عَــبــاءَةٍ وتَــقَــرَّ عَــيْــنِــي) أَحَــبُّ إلَــيَّ مِــن لُــبْــسِ الــشُّــفُــوفِ

وهو مِن قَصيدةٍ مِن الوافرِ أَنْشَدَتْها مَيسُونُ بنتُ بَحدلٍ الكِلابيَّة زَوجُ مُعاويةَ تَذكُرُ فيها ضِيقَ نَفسِها، واستِيلاءَ الهمِّ عليها حينَ تَسرَّى عليها مُعاويةُ وعَدَلَ عنها، وقالَت[2]: أنتَ

= الوجهَ زائداً على الأوجُه السابِقة فيه نظرٌ؛ اللهمَّ إلا أن يُقال: إنه لم يَعتدَّ به ولم يَجعلْه وجهاً مُستقلًّا لأنه كان في مَعرِض الردِّ لا أكثر، ويُؤيِّده أن الأوجُهَ عندَه أربعةٌ كما قال لا خَمسةٌ.

ثم الذي يَظهَرُ عند التأمُّل أنَّ قولَ الزمخشريِّ بكون اللامِ لِلتعليل هو عينُ القَول الأولِ بكَون اللام لامَ (كي) والمفعولِ محذوفاً؛ خلافاً لِمَن جعَلَهما اثنَين كالسَّمِين وغيرِه، ومِن ثَمَّ فسَّر الطيبيُّ في «حواشي الكشَّاف» قولَ الزمخشريِّ بِهِ فقال: قولُه: (هي تَعليل لِلأمر) قال أبُو البقاء: أي: أُمِرنا بِذلك لِنُسلِمَ. اهـ

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٥٥).

(٢) في طبعةٍ: (وقالَ)، على أنَّ القائلَ مُعاويةُ، وهو الذي في «المقاصِد» و«الخزانة» وغيرِهما، وهذا هو الصوابُ، بدليلِ أنَّ العِبارةَ بتَمامِها: (أنتِ في مُلك عَظيم وما تَدرِين قَدرَه، وكُنتِ قبلَ اليَوم في العَباءة)، يَلُومُها على عدَم =

. . . .

الكواكب الدرية

في مُلكٍ عَظيمٍ وما تَدرِي قَدْرَهُ، وقيلَ: أَنشَدَتْها حينَ نَقَلَها مِن البَدْوِ إلى الشَّامِ، فكانَتْ تُكثِرُ الحَنينَ إلى آبائِها، والتَّذكُّرَ لمَسْقَطِ رَأسِها، فسَمِعَها ذاتَ يومٍ وهي تُنشِدُ هذه القَصِيدةَ، وهي:

لَبَيتٌ تَخفُقُ الأرواحُ فِيهِ أحَبُّ إليَّ مِن قَصْرٍ مُنِيفِ
ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَينِي أَحَبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ
وأكلُ كُسَيرةٍ في كِسْرِ بَيتي أَحَبُّ إليّ مِن أكلِ الرَّغيفِ
وأَصواتُ الرِّياحِ بِكُلِّ فَجٍّ أَحَبُّ إليَّ مِن نَقْرِ الدُّفُوفِ
وكَلبٌ يَنبَحُ الطُّرَّاقَ دُونِي أحَبُّ إليَّ مِن قِطٍّ أَلُوفِ
وخِرْقٌ مِن بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ أحَبُّ إليَّ مِن عِلْجٍ عَنِيفِ

فقالَ مُعاويةُ ﵁: ما رَضِيتِ[١] حتَّى جَعَلتِني عِلجاً عَنيفاً! فطَلَّقَها.

ثُمَّ الصَّوابُ روايةُ البيتِ المَذكورِ بالواوِ عَطْفاً على قَولِهِ قبلَه:

لَبَيتٌ تَخفُقُ الأرواحُ فِيهِ

ومَن رَواهُ باللَّامِ بلفظِ: «لَلُبْسُ» فقد وَهِمَ، كما نبَّهَ عليه ابنُ هشامٍ في «شرحِ بانَتْ سُعادُ».

اللُّغةُ: «الأَرواحُ» بالواوِ: جمعُ ريحٍ[٢]، و«المُنيفُ»: العالي، و«العَباءَةُ» بالمدِّ: نوعٌ

= شُكرِ ما هي فيه من النِّعَم، فأجابَته حينئذٍ بالأبيات الآتية، لكنْ عدَلنا عن هذا واختَرنا روايةَ التأنيث ـ على أن القولَ لها ـ لِمَكانِ (تَدري) الآتي، فلو كان الخطابُ لها لَقيل: (وما تَدرِين) بالنون، وسِياقُ الشارح يُؤيِّده؛ إذ جعَلها اللائمة لمعاويةَ لِتسَرِّيه ومَيلِه عنها.

(١) بِكسر التاء على أنه خِطابٌ لها، ويَحتملُ أنه بالتاء الساكِنة على أنها غائبةٌ عنه. وعلى الوجهَين يَجري (جَعلتني).

(٢) قال ابنُ هشام في «شرح الكَعبية»: وفي العَرب مَن يَقول: (أَرْياح) كراهِيةَ الاشتِباه بِجَمع (رُوح)، كما قال الجَميع: (أَعْياد) كراهيةَ الاشتباه بجمعِ (عُود)، وقولُ الحَريري: (إنَّ الأرياح في جمع رِيح لَحنٌ) مردودٌ، وقولُ الجوهري: (الرِّيح واحدةُ الرِّياح والأرياح، وقد يُجمَع على أَرْواح) يَقتضِي أنَّ الأرياحَ هو الكثير، وليس كذَلك، وإنَّما الكثيرُ (أَرْواح).

. . . .

الكواكب الدرية

مَعروفٌ مِن الأَكسِيَةِ، و«تَقَرَّ» بفتحِ التَّاءِ والقافِ كما في «الإسعافِ»، مِن قَولِهم: عَينٌ قَرِيرةٌ، أي: بارِدةٌ مِن البَردِ الذي هو النَّومُ، وقيلَ: هي ضدُّ الحَرارةِ، وقيلَ: مِن القَرارِ، وهو السُّكونُ؛ لأنَّ العَينَ إذا قَرَّتْ سَكَنَتْ عن الطُّموحِ إلى غيرِهِ، وقالَ بعضُهم: قرارُ العَينِ كنايةٌ عن الفَرَحِ والسُّرورِ. و«الشُّفوفُ» بضمِّ الشِّينِ: جمعُ «شِفٍّ» بفتحِها وكسرِها، وهو الثَّوبُ الرَّقيقُ، و«كِسرُ البيتِ»[1]: جانبُ الخِباءِ الذي يَلي الأرضَ، و«الفَجُّ»: الطَّريقُ الواسِعُ، و«الدُّفوفُ» بضمِّ الدَّالِ: جمعُ «دُفٍّ»، وهو الآلةُ التي يُضرَبُ بها، و«الخِرقُ» بكسرِ الخاءِ المعجَمةِ: السَّخيُّ[2]، و«النَّحِيفُ»: الهَزيلُ، و«العِلْجُ»: الرَّجلُ مِن كُفَّارِ العَجَمِ، و«العَنِيفُ»: الذي لا رِفقَ فيه، ويُروى: «عِجلٍ عَلِيفِ» باللَّامِ بدلَ النُّونِ[3].

الإعرابُ: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لُبسُ»: مُبتدأٌ، «عَباءةٍ»: مُضافٌ إليه، «وتَقَرَّ»: الواوُ: حرفُ عطفٍ على «لُبسُ»، «تَقَرَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ الواوِ العاطفةِ، و«عَيني»: فاعلٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه، والمَصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على «لُبْسُ عَباءَةٍ»، والتَّقديرُ: ولُبسُ عَباءَةٍ وقُرَّةُ عَيني، «أَحبُّ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«أَحبُّ»: أفعلُ تَفضيلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ؛ يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ[4]، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: هو، «إليَّ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَحبُّ»، وقد بَيَّنتُ في أَوَّلِ الشَّرحِ وجهَ كونِ «أحبَّ» يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ مع أنَّ اسمَ التَّفضيلِ يَرفَعُ الفاعِلَ، «مِن لُبسِ»: جارٌّ ومَجرورٌ[5]، و«الشُّفوفِ»: مُضافٌ إليه.

---

(١) بكسرِ الكاف وفتحِها.

(٢) أي: الكريم الجواد، سُميَ بذلك لأنه يَتخرَّق في السخاء، أي: يَتَّسع فيه.

(٣) وهو الذي يُعْلَف ولا يُرسَل لِلرَّعي.

(٤) تقدَّم التنبيهُ على مثل هذه العبارة مِراراً.

(٥) مُتعلق بـ(أحبُّ) أيضاً.

وقَولِهِ:

لَـولَا تَـوَقُّـعُ مُـعْـتَـرٍّ فَـأُرْضِـيَـهُ

الكواكب الدرية

والمعنى: ولُبسُ كِساءٍ مِن شَعرٍ على عادةِ أهلِ الباديةِ، وقُرَّةُ عَيني ـ أي: سُرُوري بِأهلي ـ أَحَبُّ إليَّ ممَّا أنا فيه مِن لُبسِ الشُّفوفِ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «وتَقَرَّ عَيني»؛ حيثُ نَصبَ الرَّاءَ التي هي آخِرُ الفعلِ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ عاطفٍ مَسبُوقٍ باسمٍ خالِصٍ مِن التَّقديرِ بالفعلِ، وهو «لُبْسُ».

(و) مثالُ الفاءِ نحوُ (قَولِهِ:

لَـولَا تَـوَقُّـعُ مُـعْـتَـرٍّ فَـأُرْضِـيَـهُ) مـا كُـنْـتُ أُوثِـرُ إِتْـرابـاً عـلـى تَـرَبِ

لم أَقِفْ على اسمِ قائلِهِ، وهو مِن البَسيطِ.

اللُّغةُ: «توقُّعُ الشَّيءِ»: تَرَجّي حُصُولِه[١]، و«المُعتَرُّ» بالعَين المهمَلةِ والتَّاءِ المُثنَّاةِ فوقُ: المُتعرِّضُ لِلمَعروفِ. و«الأترابُ»[٢]: جمعُ «تِرْبٍ» بكسرِ التَّاءِ المُثنَّاةِ فوقُ وسكونِ الرَّاءِ، و«تِرْبُ الرَّجلِ»: مَن يُولَدُ في الوقتِ الذي وُلِدَ فيه، فيُساوِيهِ في سِنِّهِ، وقولُه: «على تِرَبِ» بكسرِ التَّاءِ المثنَّاةِ وفتحِ الرَّاءِ[٣]: جمعُ «تِرْب» بكسرِ التَّاءِ أيضاً.

الإعرابُ: «لولَا»: حرفُ امتناعٍ لوُجودٍ، «تَوقُّعُ»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ، و«مُعترٍّ»: مُضافٌ إليه، «فأُرضِيَهُ»: الفاءُ: حرفُ عطفٍ على «تَوَقُّعُ»، «أُرضِيَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ الفاءِ العاطفةِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه

---

(١) الأحسَن: ارتقابُ وُقوعه، أو انتِظار حُصولِه؛ لأن الرجاء ليس شرطاً فيه.

(٢) أي: بالفتح عندَه، وفسَّره بما تَراه، وقد تَبِع في ذلك الشيخ خالداً في «التَّصريح»، وسَبَقه إلى ذلك العَينيُّ، والذي يَقوَى في الظنِّ أنه بالكسر بمعنى الغِنَى، وما بعدَه وهو قولُه: (تَرَبِ) بفتحتَين، وهو الفقرُ، ومعنى البيتِ حينئذٍ: لولَا رَجاءُ قضاء حاجةِ المُحتاج ما كُنتُ أُفضِّلُ الغِنى على الفَقر، فتأمَّل!

(٣) هذا زائدٌ على كلام «التَّصريح»، ولَستُ منه على ثقةٍ؛ لأنَّ (فِعَلاً) إنما يكون جمعاً لـ(فِعْلَة) لا لـ(فِعْلٍ)، وما أظنُّ العرب نَطَقَت بـ(تِرَبٍ) المذكورِ ولو على خلافِ القِياس، وظاهِرُ كلامِ غير الشارحِ من مُحشِّينَ وغيرِهم ممَّن تكلَّم على هذا الشاهدِ أنَّ (تِرْباً) هنا مُفرَدٌ مَكسورُ الأول ساكنُ الثاني، والبيتُ حينَئذٍ من الضَّرب الثاني من البَسيط، لكِنْ يَرِدُ عليه أنَّ هذا الضربَ ـ على ما تقرَّر عند أهلِ العَرُوض ـ لا يَقَع إلَّا مع الرِّدف، والرِّدفُ عِندهم حرفُ مدٍّ ولِين أو حرفُ لِينٍ قبلَ الرَّوِيِّ وليس بينَهما حائِلٌ، وعَدَمُه يُؤيِّد ما ذكَرناه في التَّعليق السابِق، فافهَم!

وقَولِهِ:

إنِّـي وقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ

مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «ما»: نافيةٌ، «كنتُ»: «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، «أُوثِرُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «أَتْراباً»: مَفعولٌ به، «على تِرَبِ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أُوثِرُ»، وجُملةُ «أُوثِرُ» إلى آخِرِ البيتِ في محلِّ نصبِ خبرِ «كانَ»[١].

والمعنى: لولا تَوَقُّعُ مَن يَتعَرَّضُ لِفعلِ المعرُوفِ وإرضاؤُهُ[٢]، ما آثَرَ الشَّاعرُ المساوِيَ لِغَيرِه في السِّنِّ على المساوِي لَه في سِنِّهِ[٣].

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «فأُرْضِيَهُ»؛ حيثُ نُصِبَ بـ«أنْ» مُضمَرةً بعدَ الفاءِ العاطفةِ على اسمٍ خالصٍ، وهو «تَوَقُّعُ»؛ لأنَّه ليسَ في تَأويلِ الفعلِ، والتَّقديرُ: لولا تَوَقُّعُ معتَرٍّ فإرضائِي إيَّاهُ، قاله[٤] الأزهريُّ.

(و) مِثالُ «ثمَّ» نحوُ (قَولِهِ:

إنِّـي وقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ) كـالـثَّـورِ يُـضـرَبُ لـمَّـا عـافَـتِ الـبَـقَـرُ

قالهُ أنَسُ بنُ مُدرِكَةَ الخَثْعَميُّ، وهو مِن البَسيطِ.

اللُّغةُ: «سُلَيكٌ» بالتَّصغيرِ: اسمُ رجلٍ يُقالُ له: سُلَيكُ بنُ سُلَكَةَ[٥] كما في «حياةِ

---

(١) وجملة (ما كنتُ أوثرُ) لا محل لها جوابُ (لولا). وأما خبرُ المبتدأ فتقديره: موجودٌ.

(٢) كذا في «التصريح»، والأولى: (فإرضاؤه) ليَظهرَ العطفُ الذي في البَيت. على أنه سيَذكر نحواً منه في الكلام على الشاهِد.

(٣) قدَّمنا أولَ الكلامِ على البيتِ مَعنًى آخَرَ أوضحَ، وهو أولى بالاعتِبار لِبُعدِه عن التَّعقيد وسلامَتِهِ من التكلُّف، فارجِعْ إليه إن شئتَ.

(٤) أي: التقديرَ المذكور.

(٥) وكان مِن حَديثه أنه مرَّ ببَيتٍ من خَثعَم وأهلُه خُلُوف، فرأى امرأةً شابَّة بَضَّةً فنالَ منها، فعَلم بِذَلك أنسُ بن مُدركةَ فسارَ خَلفَه فأدركَه وقتَله، فأنشدَ ما تقدَّم، ومُرادُه تَشبيهُ نفسِه بالثَّور المذكور في الإضرارِ بالنَّفسِ لِنَفعِ غَيرِه.

. . . .

الكواكب الدرية

الحَيوانِ». و«أَعقِلَهُ»: مِن عقلتُ القَتيلَ: أعطيتُ دِيَتَهُ. و«الثَّورُ»: مَعروفٌ، وهو الذَّكرُ مِن البقرِ؛ لأنَّ[1] البقرَ تَتْبَعُهُ، فإذا عاف الماءَ عافَتْهُ، فيُضرَبُ لِيَرِدَ الماءَ، فتَرِدُ معه، وقيلَ: المرادُ بالثَّورِ ثورُ الطُّحلُبِ، وهو الذي يَعلُو على الماءِ، فيَصُدُّ البقرَ عن الشُّربِ، فيَضرِبُهُ صاحبُ البَقرِ لِيَتَفَرَّقَ عن الماءِ، فتَشرَبُهُ، والمُناسِبُ[2] لِلتَّشبيهِ الأوَّلُ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِن وُقوعِ الفعلِ به تَخويفُ غيرِهِ. و«عافَتْ»: مِن عافَ الرَّجلُ الطَّعامَ أو الشَّرابَ، يَعافُهُ عِيافاً: إذا كرِهَهُ فلم يَشرَبْ[3].

الإعرابُ: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، الواوُ: حرفُ عطفٍ على اسمِ «إنَّ»، «قَتلِي»: مَعطوفٌ، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في نَصبِهِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، و«قَتْلُ»: مصدرٌ يَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، وفاعلُه ـ وهو ياءُ المتكلِّمِ ـ مُضافٌ إليه، «سُليكاً»: مَفعولٌ به لـ«قَتْلي»، «ثمَّ»: حرفُ عَطفٍ على «قَتْلي»، «أَعْقِلَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً جَوازاً بعدَ «ثُمَّ» العاطفةِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على «قَتْلي»، والتَّقديرُ: إنِّي وقَتلي سُلَيكاً ثمَّ عَقْلي إيَّاهُ، «كالثَّورِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرُ «إنَّ»، «يُضرَبُ»: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو[4]، «لمَّا»: رابِطةٌ لوُجودِ شَيءٍ بِوُجودِ غيرِهِ[5]، «عافَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «البَقرُ»: فاعلٌ.

---

(١) أي: ومثَّل به لأن. . . إلخ.

(٢) التفسيرُ والترجيحُ كِلاهما لِلمُصرِّح.

(٣) الأولى: فلم يَطعَمه.

(٤) والجملةُ في محل نَصب حالٌ من (الثَّور)، ويجوز أن تكونَ صفةً لأنَّ (أل) فيه لِلجنس.

(٥) الأولى أنها: ظرفٌ بمعنى (إذْ) مَبني على السكون في محلِّ نَصب، وعاملُه (يُضرَب)، والجملةُ بعدَه في محلِّ جر بإضافتِه إليها.

وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

الكواكب الدرية

والمعنَى: مَثَلي في قَتْلي لِسُليكِ بنِ سُلكةَ، ثمَّ إعطائي لِدِيَتِهِ، كالذَّكَرِ مِن البَقَرِ يُضرَبُ إذا امتنَعَتْ مِن شُربِها الماء، وكانتِ العربُ مِن عادتِها إذا أورَدُوا البَقَرَ فلم تَشرَبْ - إمَّا لِكُدورةِ الماءِ، أو لِقِلَّةِ العَطَشِ - لا تُضرَبُ؛ لأنَّها ذاتُ لَبَنٍ، وإنَّما يُضرَبُ الثَّورُ، فيَقتَحِمُ الماءَ، وتَتْبَعُهُ البَقَرُ فتَشربُ، فكأنَّه يَقولُ: فُعِلَ بي ما ذُكِرَ لِتَخويفِ غَيري.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «ثمَّ أعْقِلَهُ»؛ حيثُ نُصِبَ بعدَ «ثمَّ» العاطفةِ على اسمٍ خالصٍ مِن التَّقديرِ بالفعلِ، وهو: «قَتْلي».

(و) مِثالُ «أو» نحوُ (قَولِهِ تعالى): ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾)، في قراءةِ غيرِ نافعٍ بنَصبِ ﴿يُرْسِلَ﴾ بإضمارِ «أنْ» بعدَ ﴿أَوْ﴾ عَطْفاً على ﴿وَحْيًا﴾، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، ﴿لِبَشَرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبِ خبرُها مُقدَّمٌ، ﴿أَن﴾: حرفٌ مَصدريٌّ ونصبٌ، «يُكَلِّمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، والهاءُ: مَفعولٌ به، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، والمَصدرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها اسمُ ﴿كَانَ﴾، وخبرُها جُملةُ ﴿لِبَشَرٍ﴾، والتَّقديرُ: وما كانَ تَكليمُ اللهِ كائناً لبَشَرٍ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصْرٍ، ﴿وَحْيًا﴾: حالٌ في تأويلِ «مُوحياً»[1]، ﴿أَوْ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿مِن وَرَآيِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، والتَّقديرُ: أو مُوصِلاً ذلك إليه مِن وَراءِ حجابٍ[2]، وهو مُضافٌ، و﴿حِجَابٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿أَوْ﴾: حرفُ عطفٍ على ﴿وَحْيًا﴾، ﴿يُرْسِلَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ «أو»، والتَّقديرُ: إلَّا وَحياً أو إرسالاً، و﴿وَحْيًا﴾ ليس في تَقديرِ الفعلِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿رَسُولًا﴾: مَفعول به، وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ[3] برفعِ ﴿يُرْسِلُ﴾ بتَقديرِ: هو، أي: أو هو يُرسِلُ. وقولُه تعالى: ﴿فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١] مَرفوعٌ على قِراءةِ نافعٍ وابنِ عامرٍ، ومَنصوبٌ على قِراءةِ الباقينَ؛ لأنَّه مَعطوفٌ على ﴿يُرْسِلَ﴾.

---

(١) أو مفعول مُطلق لِفِعل محذوف.

(٢) ويَجوز أن يتعلَّق بفعل محذوفٍ معطوفٍ على معنى ﴿وَحْيًا﴾، أي: إلا أن يُوحيَ أو يُكلِّمه من وراءِ حِجاب، والمَعنى: إلا بِوَحيٍ أو إسماعٍ مِن وَراء حِجاب.

(٣) أي: في رِوايةٍ، ولِذا لم يَذكُره مع نافعٍ فيما مَضى.

والثَّانِي - وهوَ ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعْدَهُ وُجُوباً - سِتَّةٌ: «كَي» الجارَّةُ كما تَقَدَّمَ، ....

الكواكب الدرية

(والثَّانِي - وهو ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعدَهُ وُجُوباً - سِتَّةٌ) مِن الحروفِ:

أحدُها: («كَيْ» الجارَّةُ) التَّعليليَّةُ (كما تَقَدَّمَ) قَريباً، وهي التي لم تدخُلِ اللَّامُ عَليها لَفظاً ولا تَقديراً، نحوُ: «جِئتُكَ كي تُكرِمَني» إذا لم تُقَدِّرْ أنَّ الأصلَ: «لِكَي تُكرِمَني»، فتَقولُ حينئِذٍ[1] في إعرابِها: «كَيْ»: حرفُ تَعليلٍ وجرٍّ، أو تَأَخَّرَتْ عنها اللَّامُ كقَولِ الشَّاعِرِ: [المديد]

كَـيْ لِـتَـقْـضِـيْـنِـي رُقَـيَّـةُ مـا ... وَعَـدَتْـنِـي غَـيْـرَ مُـخْـتَـلِـسِ[2]

(١) أي: حينَ لم تدخُل عليها اللامُ.

(٢) البيت: لعُبَيد الله بن قَيس الرُّقَيَّات، وهو مِن بَحر المَديد كما قال الجَماعة، وقبلَه في «دِيوانه» قولُه:

لَـيْـتَـنِـي ألْـقَـى رُقَـيَّـةَ فـي ... خَـلْـوةٍ مِـن غـيـرِ مـا أَنَـسِ

وعليه فياءُ (لِتَقضِيَني) مُسَكَّنةٌ وُجوباً لئلَّا يتحرَّكَ ثاني السببِ الخفيف وهو نُونُ (فاعِلاتن).

اللغة: (لِتَقضيَني): لِتُوفي لي، يُقال: قضَيتُ الغريمَ دَينَه: إذا أدَّيتُه له، وزَعم البغداديُّ أنه مُتعدٍّ لواحد نحوُ: قضَيتُ الحجَّ أي: أدَّيتُه، وأنكر على العينيِّ تَعدِيَتَه لاثنَين إلا على سَبِيل التَّضمين، وجَعَل (ما) في البيتِ بَدلَ اشتِمالٍ مِن الياءِ، وهو غريبٌ. (رُقَيَّة): اسمُ مَحبوبتِه. (المُختلَس): قال البَغداديُّ: بفَتح اللام: مَصدرٌ مِيميٌّ، يُقال: (خَلَستَ الشيءَ خَلْساً) مِن باب ضرَب و(اختَلَستَه اختِلاساً) أي: اختَطفتَه بِسُرعةٍ على غَفلةٍ، و(غيرَ): مفعولٌ مُطلَق، أي: لِتَقضِيَني قضاءً غيرِ اختِلاسٍ. اهـ والحقُّ أنَّ (مُختلَس) اسمُ مفعول، و(غيرَ) حالٌ مِن (ما) في (ما وَعَدتني) كما قال الصبان؛ على أنَّ (مُختلِس) قد يكونُ بالكسرِ اسمَ فاعل، وعليه فـ(غيرَ) حالٌ من مَفعولِ (تَقضِيني)، فالجزمُ بأحد الوجهَين يَحتاج إلى تَنصيص أهل الرِّواية.

المعنى: يَتمنَّى لقاءَ مَحبوبتِه رُقَيَّةَ في مكانٍ خالٍ بعيدٍ عن أعيُنِ الرُّقباء؛ لِتَفِيَ له بما وَعدَتْه به في غير استِعجال ولا خِلسة، بل بِطُمأنينة وهُدوءِ بالٍ، والعُشَّاق يَرغَبُون في مُلاقاة المحبوبةِ بدون إزعاجٍ مُزعِجٍ وإعجال مُعجِل.

الإعراب: «كي»: حرفُ تعليل وجرٌّ. «لِتَقضِيني»: اللام: حرفُ جرٍّ وتَعليل مؤكِّدٌ لـ(كي) قبلَه، (تَقضِيني): فعلٌ مُضارع منصوب بـ(أنْ) مُضمَرة، وسُكِّن للضَّرورةِ، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعول به أوَّل، والمصدرُ المؤوَّلُ مِن (أنْ) وما بعدَها في محلِّ جرٍّ بحرفِ الجر، والجارُّ والمجرور مُتعلِّقٌ بـ(ألقى) في البَيت قبلَه، والتَّقدير: ليتَني ألقاها لِقَضائها ما وَعَدَتني. «رُقيةُ»: فاعلُ (تَقضِي). «ما»: اسمٌ مَوصول مَبني في محل نصبِ مَفعول به ثانٍ. «وَعدَتني»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعولٌ به. والجملةُ صلةُ الموصول لا محلَّ لها، والعائدُ مَحذوف. ويَجوز أن تكونَ (ما) موصوفةً بالجملة بعدَها، قال البَغداديُّ: وهو أحسَنُ. اهـ قال السلطانيُّ: وهذه الأحسَنيَّةُ مبنيَّةٌ على الذوقِ وهو يَختلِف. اهـ ويجوز أن تكونَ مَصدريَّةً، أي: لِتَقضيني وَعْدَها لي. «غيرَ»: حالٌ مِن (ما) مَنصوب مُضافٌ. «مختلَسٍ»: مُضاف إليه.

والشاهد فيه: نَصْبُ (تقضِيَ) بـ(أنْ) مُضمَرةً لا بـ(كي)؛ لأنها حينئذٍ حرفُ جرٍّ يُفيدُ التعليلَ، وليسَت الناصبةَ لأنَّ لامَ الجرِّ لا تَفصِلُ بينَ الفعل وناصِبِه.

ولامُ الجُحُودِ نَحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، ....

الكواكب الدرية

فالنَّصبُ بعدَها بـ«أنْ» مُضمَرةً وُجوباً؛ لأنَّها حينئذٍ حرفُ جرٍّ[١] كما إذا أَتَتْ بعدَ «أنْ»[٢] المَصدَريَّة، كقَولِهِ: [الطويل]

.... كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا[٣]

(و) **ثانيها**: (**لامُ الجُحُودِ**)، وهي المَسبُوقةُ بكونٍ ناقصٍ ماضٍ لفظاً ومعنًى، أو معنًى فَقط، مَنفيٍّ: الأَوَّلُ بـ«ما»، أو «إنْ» على قَولِ بَعضِهم، والثَّاني بـ«لم» دونَ غيرِها مِن أدواتِ النَّفيِ.

مِثالُ الأوَّلِ (**نَحوُ**: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ، وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «لِيُعَذِّبَ»: اللَّامُ: لامُ الجُحودِ، «يُعذِّبَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً وُجوباً بعدَ لامِ الجُحودِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والهاءُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والمَصدرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَجرورٌ بلامِ الجُحودِ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ وُجوباً هو خبرُ ﴿كَانَ﴾، والنَّفيُ مُتَسلِّطٌ عليه، والتَّقديرُ: وما كانَ اللهُ مُريداً لِتَعذيبِهم[٤].

ومِثالُ الثَّاني[٥]: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، فـ«إنْ»: نافيةٌ، و﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و«مَكرُ»: اسمُها، واللَّامُ: لامُ الجُحودِ مُتعلِّقةٌ بمَحذوفٍ

---

(١) أي: لأنَّه لا يُفصَل بين الحرف المَصدريِّ وصِلَتِه.

(٢) الصواب: بعدَها (أنْ).

(٣) تقدَّم في الصَّفحة (٢/ ٢٣٢)، والشاهدُ فيه كونُ النصبِ بـ(أنْ) وامتِناعُ أن يكونَ الناصبُ (كي)؛ لأنَّه لا يَدخُلُ الحَرفُ المَصدرِيُّ على مِثلِه، والتَّوكيدُ خلاف الأصل فلا يُرتكَب لِغَير ضَرورةٍ، ولأنَّه أيضاً لا يُفصَلُ بين الحرف المَصدَرِيِّ وصِلَتِه.

(٤) قال المُراديُّ: قَولهم في اللام: إنَّها مُتعلِّقةٌ بالخبر يَقتضي أنها ليسَت بزائِدة، وتَقديرُهم (مُريداً) يَقتضي أنها زائدةٌ مُقوِّيَةٌ لِلعامل.

(٥) أي: الماضي المَنفي بـ(إنْ).

و«حَتَّى» إنْ كانَ الفِعلُ بَعدَها مُستَقبلاً، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، . . . .

الكواكب الدرية

وُجوباً، و«تَزولَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وُجوباً، والتَّقديرُ: وإنْ كانَ مَكرُهُم مُوجِباً لِزَوالِ الجِبالِ منه[١].

ومثالُ الثَّالثِ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فـ﴿يَكُنِ﴾ وإنْ كانَ مُضارِعاً في اللَّفظِ لَكنَّه ماضٍ في المعنى، واللَّامُ فيه مُتعلِّقةٌ بمَحذوفٍ وُجوباً أيضاً هو خبرُ «كانَ»، والتَّقديرُ: لم يكنِ اللهُ مُريداً لِغُفرانِهم[٢].

وسُمِّيَتْ لامَ الجُحودِ لملازمَتِها الجَحْدَ، وهو النَّفيُ، مِن تَسميةِ العامِّ بالخاصِّ؛ لأنَّ الجَحْدَ لغةً: إنكارُ ما تَعرِفُهُ، لا مُطلقُ الإنكارِ، قالَه الفاكهيُّ[٣].

وما ذكَرتُه مِن أنَّ خبرَ «كانَ» مَحذوفٌ هو مَذهبُ البَصريِّينَ، وعندَ الكوفِيِّينَ أنَّ اللَّامَ زائدةٌ، فلا مُتعلَّقَ لها، والفِعلُ بعدَها مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً، وعلى هذا فما بعدَ اللَّامِ هو خبرُ «كانَ»، والنَّفيُ مُتسلِّطٌ عليه، وهو مُؤوَّلٌ بمصدرٍ مُؤوَّلٍ بالوَصْفِ، أي: وما كانَ اللهُ مُعذِّباً لهم، ولم يَكُنِ اللهُ غافِراً لهم، وإنْ كانَ مَكرُهم مُزيلاً لِلجبالِ.

(و) **الثَّالثُ**: (**«حتَّى»**) وهي الجارَّةُ، وإنَّما يُنصَبُ المُضارعُ بعدَها بإضمارِ «أنْ» (**إنْ كانَ الفِعلُ بَعدَها مُستقبَلاً**) بالنِّسبةِ لما قبلَها، (**نَحوُ**): ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ (حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾)، فرُجوعُ مُوسى عليه السَّلامُ مُستَقبَلٌ بِالنِّسبةِ إلى ما قبلَ ﴿حَتَّىٰ﴾، وهو زمنُ عُكُوفِهم على عِبادةِ العِجلِ، وإعرابُهُ: ﴿حَتَّىٰ﴾: حرفُ غايةٍ ونصبٍ، ﴿يَرْجِعَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً وُجوباً بعدَ «حتَّى» لا بـ«حتَّى» نفسِها؛ لأنَّها ثبَتَ جرُّها لِلأسماءِ، فوَجبَ نِسبةُ العملِ هنا لـ«أنْ» مُضمَرةً؛ لأنَّ عَواملَ الأسماءِ لا تَكونُ عَواملَ في الأفعالِ؛ لأنَّ ذلك يَنفِي

---

(١) قال في «المُغني»: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ النافيَ على هذا غيرُ (ما) و(لم)، ولاختِلاف فاعِلَي (كان) و(تزول)، والذي يَظهر لي أنها لامُ (كي)، وأنَّ (إنْ) شَرطية، أي: وعِند الله جزاءُ مَكرِهم وهو مكرٌ أعظَمُ منه، وإنْ كان مَكرُهم لِشِدَّتِه مُعَدًّا لأجلِ زَوالِ الأُمور العِظام المُشبَّهة في عِظَمِها بِالجبال، كما تَقول: أنا أشجَعُ مِن فُلان وإنْ كانَ مُعَدًّا لِلنَّوازِل. اهـ

(٢) كذا قدَّره غيرُ واحد، والأصحُّ كما في «رُوح المعاني»: لِلغُفران لهم.

(٣) «الفواكه الجَنية» (ص٣٥٦).

. . . .

الاختِصاصَ، قالَه الفاكهيُّ في «شرحِ المُلحَةِ»[1]، ﴿إِلَيْنَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿مُوسَىٰ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ للتَّعذُّرِ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَجرورٌ بـ﴿حَتَّىٰ﴾، والتَّقديرُ: إلى[2] رُجوعِ مُوسى.

والغالِبُ في «حتَّى» أنْ تكونَ لِلغايةِ، كهذه الآيةِ، وعَلامتُها صَلاحِيَةُ «إلى» في مَوضِعِها، وتكونُ لِلتَّعليلِ نحوُ: «أَسلِمْ حتَّى تَدخُلَ الجنَّةَ»، وعلامَتُها صلاحيَةُ «كيْ» في مَوضعِها[3].

وقد أَفْهَمَ كلامُهُ أنَّ الاستِقبالَ شرطٌ لانتِصابِ الفعلِ بعدَها؛ ثمَّ إنْ كانَ استِقبالُه بِالنَّظرِ لزمنِ التَّكلُّمِ، فالنَّصبُ واجِبٌ حينئِذٍ كالآيةِ السَّابقةِ، ونحوُ: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، فـ﴿تَفِيٓءَ﴾ مُستقبَلٌ باعتبارِ زمنِ التَّكلُّمِ بالأمرِ بِالقتالِ وإلقائِهِ إلى المخاطَبِ به، وإنْ كانَ مُستقبَلاً بالنِّسبةِ إلى ما قبلَها خاصَّةً مِن غيرِ اعتبارِ تكلُّمٍ، فوَجهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ، وبِه[4] قُرِئَ في السَّبعةِ في قَولِهِ تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فإنَّ قَولَ الرَّسولِ مُستقبَلٌ بالنِّسبةِ إلى زَمنِ زِلزالِهم وإن كانَ ماضياً بِالنِّسبةِ إلى زمنِ التَّكلُّمِ، وهو زَمَنُه ﷺ.

فإنِ انتَفى الاستِقبالُ بِأنْ أُريدَ بما بعدَها الحالُ تَحقيقاً أو حِكايةً، فهي حرفُ ابتداءٍ لا جارَّةٌ، وما بعدَها حينئِذٍ يَجِبُ رفعُه؛ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، ويَجِبُ مع ذلك أنْ يَكونَ ما قبلَها سَبباً لِما بعدَها؛ لأنَّه لمَّا بَطَلَ الاتِّصالُ اللَّفظيُّ بينَهما ـ أي: بينَ ما قبلَها وما بعدَها، وذلك لِتَمامِ الكلامِ قبلَ «حتَّى» ـ وَجبَ عندَ ذلك تَحقيقُ الاتِّصالِ المعنَويِّ لِكَونِ ما بعدَها مُسَبَّباً عمَّا قبلَها؛ لِتَحقَّقَ[5] الغايةُ التي هي مَدلُولُها نحوُ: «مَرِضَ زيدٌ حتَّى إنَّهم لا يَرجونَهُ الآنَ»، فـ«لا يَرجونَهُ» حالٌ؛ لأنَّه في قُوَّةِ قَولِكَ: «وهو الآنَ لا يُرجى»، ومُسبَّب عمَّا قبلَها؛ لأنَّ عدمَ الرَّجاءِ مُسبَّبٌ عن المرضِ، وفَضْلةٌ لأنَّ الكلامَ تَمَّ قبلَه بِالجُملةِ الفِعليَّةِ.

---

(١) «كشف النِّقاب»: (٢/٥٦٨-٥٦٩).

(٢) عدَل عن (حتى) لِيُفيد أنَّ معناها هنا انتهاءُ الغاية كـ(إلى).

(٣) وزاد بعضُهم أنها تكون لِلاستثناء وعلامتُها صلاحيةُ (إلا) في موضعِها.

(٤) الصوابُ: (وبِهما)؛ إذ قرأ نافعٌ بالرفع والباقُون بالنصب.

(٥) في «الفواكه»: (لِتتحقَّق).

و«أو» بِمَعنَى «إلى» أَو بِمَعنَى «إلَّا»، كقَولِهِ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدرِكَ المُنَى فَما انْقَادَتِ الآمالُ إلَّا لِصابِرِ

الكواكب الدرية

(و) رابعُها: («أو») العاطفةُ، قالَ ابنُ عَنقاء: هي على بابِها لِأحدِ الشَّيئَينِ أو الأشياءِ، عاطفةٌ لمصدرٍ مُنسَبِكٍ مِن «أنْ» ومَدخولِها على مَصدَرٍ مَفهومٍ ممَّا قبلَها، ولهذا وَجبَ تَقدُّمُ فعلٍ أو وَصفٍ أو ظرفٍ عليها. اهـ (بِمَعنَى «إلَى») أي:[1] يَصلُحُ في مَوضعِها «إلى»، وذلك بأنْ كانَ الفعلُ قبلَها ممَّا يَنقضِي شَيئاً فشَيئاً، (أو بِمَعنَى «إلَّا») الاستِثنائيَّةِ بأنْ صَلَحَتْ مَكانَها، وذلك حيثُ يُقصَدُ أنَّ الأوَّلَ يَنتفِي عندَ حُصولِ الثَّاني، (كقَولِهِ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدرِكَ المُنَى فَما انْقَادَتِ الآمالُ إلَّا لِصابِرِ)

لم أقِفْ على قائلِهِ، وهو مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: يُقالُ: «استَسهَلَ أمرَهُ»: إذا عدَّه سَهلاً، و«الصَّعبُ»: العَسِرُ، يُقالُ: «استَصعَبَ[2] الأمرُ»: إذا صارَ صَعباً لا يُقدَرُ عليه بِسُهُولةٍ. و«المُنى» بضمِّ الميمِ مَقصورٌ: جمعُ «مُنيةٍ»، وهي: ما يَتمنَّاهُ الإنسانُ، أي: يَطمَعُ في حُصولِهِ، و«الآمالُ» بمدِّ الهمزةِ: جمعُ «أَملٍ»، وهو الرَّجاءُ، والمرادُ هنا: المأمُولاتُ، و«انقِيادُها»: حُصولُها ومُوافَقَتُها لِلمُرادِ، ومَجيئُها على حَسَبِهِ، و«الصَّابرُ»: ضدُّ المُستَعجِلِ.

الإعرابُ: اللَّامُ: داخِلَةٌ في جَوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ تَقديرُهُ: واللهِ، «لَأَسْتَسْهِلَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «الصَّعبَ»: مَفعولٌ به، «أو»: حرفُ عطفٍ بمعنى «إلى»، «أُدرِكَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وُجوباً بعدَ «أو» التي بمعنَى «إلى»، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «المُنى»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَرفوعٌ مَعطوفٌ على مَصدَرٍ مأخوذٍ ممَّا تَقدَّمَ، والتَّقديرُ: لَيَكُونَنَّ استِسهالٌ منِّي أو إدراكٌ للمُنى،

---

(١) في «الفواكه»: (بأنْ)، وهي أمثَلُ.

(٢) إنما يُؤتى بالفِعل السُّداسيِّ نافِلةً مع الثُّلاثيِّ الذي هو (صَعُبَ)، وأمَّا الاقتصارُ عليه ـ مع أنَّ الوارِدَ في البيتِ (الصَّعب) لا (المُستَصعِب) ـ فغيرُ مُناسِب ولا يُشبِه كلامَ أهل التَّحقيقِ.

وقَولِهِ:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا

الكواكب الدرية

وإنَّما احتاجُوا إلى هذا التَّأويلِ لِيُفرِّقُوا بينَ «أو» التي تَقتَضي مُساواةَ ما قبلَها لِما بعدَها في الشَّكِّ، وبينَ «أو» التي تَقتَضي مُخالفَةَ ما قبلَها لما بعدَها. قالهُ السُّجاعيُّ[1]، «فما انقادَتْ»: الفاءُ: حرفُ تَعليلٍ، «ما»: نافيةٌ، «انقادَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «الآمالُ»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «إلَّا»: أداةُ حَصرٍ، «لصابرٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«انقادتْ».

والمعنى: لا أزالُ أعدُّ الأمورَ الصِّعابَ سَهلةً، فأسعى في تَحصِيلِها إلى أنْ أُدرِكَ ما أَتمنَّاهُ؛ لأنَّ الآمالَ لم تَنقَدْ إلَّا للصَّابرِ على محاولةِ حُصولِها.

والشَّاهِدُ: في قولِهِ: «أو أُدرِكَ»؛ حيثُ جاءَتْ «أو» فيه بمعنَى «إلى»، وانتَصبَ الفعلُ بعدَها بـ«أنْ» مُضمَرةً كما في: «لَأَلْزَمَنَّكَ أو تَقضِيَني حَقِّي».

(وقَولِهِ:

وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا)

قالهُ زيادٌ الأعجَم مِن الوافرِ.

اللُّغةُ: «الغَمزُ» بالغَينِ المُعجمةِ والزَّايِ: الجَسُّ والعَصرُ باليدِ، و«القَناةُ»: الرُّمحُ إذا رُكِّبَ فيها السِّنانُ[2]، وجَمعُها: «قَناً»، مثلُ: «حَصاةٌ وحَصًى»، و«كُعوبُ الرُّمح»: النَّواتِئُ ـ أي: المرتفعاتُ ـ في أطرافِ الأنابيبِ، جمعُ «أُنبوبَةٍ»، وهي: ما بينَ كلِّ عُقدَتينِ مِن القَصبِ، و«الاستقامةُ»: ضدُّ الاعوِجاجِ.

الإعرابُ: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «كُنتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، «إذا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ

(١) في «حواشِي شرح القطر» (ص١٧٦)، وأصلُه لابنِ الناظم، وأولُ عبارتِه: (فإن قُلتَ: فلِمَ نَصبوا الفعلَ بعد (أو) حتى احتاجُوا إلى هذا التَّأويل؟)، وتَتمَّةُ الجواب هناك.

(٢) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه أراد: أنَّ القناةَ هي العصا المستَويةُ التي يُركَّب عليها السِّنان ـ وهو نَصلُ الرُّمح وحَديدَتُه ـ فتَصيرُ رُمحاً، ولو قال: (والقناةُ: الرُّمح قبل أن يُركَّب عليه السِّنانُ) لَكان أظهَرَ.

وفاءُ السَّبَبِيَّةِ ....

الكواكب الدرية

مِن الزَّمانِ، والعاملُ فيه: «كسَرتُ»، كذا قالَ بَعضُهم، والذي عليه المحقِّقُون أنَّ النَّاصبَ لها شَرْطُها، وعليه فالنَّاصبُ لها هنا «غَمَزتُ». و«غَمَزَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «قَناةَ»: مَفعولٌ به، و«قَومٍ»: مُضافٌ إليه، «كسَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «كُعوبَ»: مَفعولٌ به، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «أو»: حرفُ عطفٍ بمعنى «إلَّا»، «تَستَقيمَا»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصُوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وُجوباً بعدَ «أو» العاطفةِ التي بمعنَى «إلَّا[1]»، وعَلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هي، وأَلِفُهُ لِلإطلاقِ، والمصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَرفوعٌ مَعطوفٌ على مصدَرٍ مُتَصَيَّدٍ مِن الفعلِ المُتقدِّمِ، والتَّقديرُ: لَيَكُونَنَّ كسرٌ منِّي لِكُعوبِها أو استِقامةٌ منها.

والمعنَى: إذا اشتدَّ عليَّ جانبُ قَومٍ رُمْتُ تَليينَهم حتَّى يَستَقيمُوا، ومَن لا تَصلُحُ له المُلاينَةُ عامَلناهُ بالمُخاشَنَةِ، إلَّا أنْ يَستَقيمَ، فالغَمزُ كِنايةٌ عن اللِّينِ، قالَ الدَّمامِينيُّ: وفيه استِعارةٌ تمثيليَّةٌ؛ حيثُ شبَّهَ حالَهُ إذا أَخذَ في إصلاحِ قَومٍ اتَّصفُوا بالفسادِ، فلا يَكُفُّ عن حَسمِ الموادِّ التي نَشَأَ عنها فَسادُهم إلَّا أنْ يَحصُلَ صلاحُهم بحالِهِ إذا غَمَزَ قَناةً مُعوَجَّةً، حيثُ يَكسِرُ ما ارتَفعَ مِن أطرافِها ارتِفاعاً مانعاً عن اعتِدالِها، ولا يُفارِقُ ذلك إلَّا أنْ يَستقيمَ[2]. اهـ

والشَّاهدُ: في قَولِهِ: «أو تَستَقيمَا»؛ حيث جاءَتْ «أو» فيه بمعنَى «إلَّا» في الاستِثناءِ، فانتَصبَ المُضارعُ بعدَها بإضمارِ «أنْ» كما في: «لَأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسلِمَ».

(و) **خامِسُها**: (**فاءُ السَّبَبِيَّةِ**)، وهي التي يُقصَدُ بها كونُ ما قبلَها سبباً لما بعدَها، وهل هي حينئِذٍ عاطفةٌ أم لا؟ قالَ الجُمهورُ: نَعم، وقالَ الرَّضيُّ: لا؛ مُحتَجًّا بأنَّ فاءَ العَطفِ لا تُفيدُ السَّببيَّةَ إلَّا إذا عَطفَتْ جُملةً على جُملةٍ، وذا مفقودٌ هنا؛ لأنَّ الجُمهورَ قالُوا: التَّقديرُ في نحوِ: «زُرْني فأُكرمَكَ»: لِيَكُنْ منكَ زيارةٌ فإكرامٌ منِّي، فعَطفُوا المصدرَ المُنسبِكَ مِن «أنْ» وصِلتِها على مَصدَرٍ مُتَصَيَّدٍ مِن الفعلِ السَّابقِ، فلِذلكَ ادَّعى الرَّضيُّ أنَّها لِمحضِ السَّببيَّةِ، وأنَّ ما بعدَ

---

(١) في طبعتَين: (إلى) وهو خطأٌ، بِدَليل كلام الشارحِ السابق والآتي، قال ابنُ هشام: ولا يَصحُّ أن تكونَ هنا بمَعنى (إلى)؛ لأنَّ الاستقامةَ لا تكونُ غايةً لِلكسر.

(٢) عبارةُ الدماميني: (إلا أن تَستقيم) أي: تِلك القناةُ.

ووَاوُ المَعِيَّةِ ....

الكواكب الدرية

الفاءِ مُبتدأٌ مَحذوفُ الخبرِ وُجوباً، والتَّقديرُ عندَه: زُرْني فإكرامُكَ ثابتٌ، ورُدَّ بأنَّه يَلزَمُ عليه حذفُ الخبرِ وُجوباً مِن غيرِ شيءٍ يَسُدُّ مَسدَّه، وهو مُمتنِعٌ.

(و) سادِسُها: (واوُ المَعِيَّةِ)، وهي التي تُفيدُ معنَى «معَ»، ويكونُ ما قبلَها وما بعدَها واقِعَينِ في زمانٍ واحدٍ، والجُمهورُ على أنَّها لِلعطفِ مع قصدِ المعيَّةِ، وأنَّ التَّقديرَ في نحوِ: «لا تَأكُلِ السَّمكَ وتَشرَبَ اللَّبنَ»: لا يكُنْ منكَ أكلُ سَمكٍ وشُربُ لَبنٍ[1]، أي: مع شُربِ لبنٍ، بمعنَى: نَهيِهِ عنِ الجَمعِ بينَ الأمرَينِ معاً، لا عن كلٍّ مِنهُما على الانفرادِ، واختارَ الرَّضيُّ كونَ الواوِ حاليَّةً[2]، وما بعدَها مُبتدأٌ مَحذوفُ الخبرِ وُجوباً، والجُملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، أي: لا تَأكلِ السَّمكَ وشُربُكَ اللَّبنَ حاصلٌ، أي: لا تأكُلْ في هذه الحالةِ، فتُفيدُ المعيَّةَ، ورُدَّ عليه بما مرَّ.

وتَقييدُ الفاءِ بِالسَّببيَّةِ والواوِ بالمَعيَّةِ؛ لإخراجِ العاطِفتَينِ على صَريحِ الفعلِ إذا لم يُشعِرَا بِسببيَّةٍ ولا مَعيَّةٍ، والاستِئنافِيَّتَينِ، ومثالُ الفاءِ العاطفةِ على صَريحِ الفعلِ نحوُ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، فعَطفَتْ «يَعتذِرونَ» على لفظِ ﴿يُؤْذَنُ﴾، فهو شَريكٌ له في رَفعِهِ، وفي النَّفيِ الدَّاخلِ عليه، كأنَّه قيلَ: لا يُؤذَنُ لهم فلا يَعتَذِرُونَ، ومثالُ الفاءِ الاستِئنافيَّةِ كقَولِ الشَّاعِرِ: [الطويل]

ألَـم تَـسـأَلِ الـرَّبْـعَ الـقَـواءَ فـيَـنْـطِـقُ[3]

(١) الأَولى: أكلُ السمكِ وشربُ اللبن؛ لئلَّا يَضيعَ التعريف.

(٢) هذا أحدُ وجهَين ذكَرهما، والآخرُ أن تكونَ الواو بمَعنى (مع)، قال: وهي لا تَدخُل إلَّا على الاسم، فلمَّا قَصدوا ههنا مُصاحبةَ الفعل لِلفعل، نَصبُوا ما بعدها، فمَعنى (قُم وأقومَ) أي: قُم مع قِيامي، كما قَصدُوا في المفعولِ معه مُصاحَبةَ الاسم لِلاسم فنَصبُوا ما بعد الواوِ. اهـ

(٣) تمامُه:

وهـل تُـخْـبِـرَنْـكَ الـيـومَ بَـيْـدَاءُ سَـمْـلَـقُ؟

وهو من شَواهد سيبَويه، وقائلُه: جَمِيل بن مَعمَر.

اللغة: (الرَّبْع): تقدَّم أنه الدارُ بِعَينها حيثُ ما كانَت. (القَواء): القَفْر الخالي، وجَعَله ناطِقاً لِلاعتِبار بِدُروسِه وتَغيُّره، والعربُ تُسمِّي كلَّ دليلٍ نُطقاً وقَولاً وكلاماً، ثم حَقَّقَ أنه لا يُجيبُ ولا يُخبِرُ سائِلَه لِعَدم القاطِنِينَ به. =

مَسْبُوقَينِ بِنَفيٍ مَحْضٍ، ....

الكواكب الدرية

برفع «يَنطقُ»؛ لأنَّه خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: فهو يَنطِقُ، والفاءُ لِلاستِئنافِ.

ومثالُ الواوِ العاطفةِ: «لا تَأكُلِ السَّمكَ وتَشرَبِ اللَّبنَ» بجزم «تَشرَبْ» إذا قُدِّرَ النَّهيُ عن كلٍّ مِنهُما، وأنَّ التَّقديرَ: لا تأكلِ السَّمكَ ولا تَشرَبِ اللَّبنَ، ومِثالُ الواوِ الاستِئنافيَّةِ: «لا تأكُلِ السَّمكَ وتَشرَبُ اللَّبنَ» بِرفعِ «تَشرَبُ» على أنْ تكونَ نَهيتَهُ عن الأوَّلِ فقَط، وأَبَحتَ له الثَّانيَ، وكأنَّكَ قُلتَ: لا تَأكُلِ السَّمكَ ولَك شُرْبُ اللَّبنِ.

ثمَّ ذكرَ المُصنِّفُ شرطَ النَّصبِ بعدَ الفاءِ والواوِ، فقالَ: (مَسبُوقَتَينِ بِنَفيٍ مَحْضٍ) أي: خالصٍ مِن مَعنى الإثباتِ كالمثالِ الآتي، بِخِلافِ النَّفيِ المُنتَقِضِ بـ«إلَّا» نحوُ: «وما[1] تَأتِينا إلَّا فتُحَدِّثُنا»، والنَّفيِ المَتلُوِّ بنَفيٍ نحوُ: «ما تَزالُ تَأتِينا فتُحَدِّثُنا»، أو النَّفيِ التَّالي لاستِفهامٍ تَقرِيريٍّ نحوُ: «ألم تَأتِني فأُحسِنُ إليكَ؟»؛ فإنَّه يَمتنِعُ النَّصبُ في هذه كلِّها. وأُورِدَ على الاستِفهامِ التَّقريريِّ قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

= (بَيداء): هي الصَّحراء، سُميت بذلك لأنها تُبيد من يَسلُكها أي: تُهلِكه. (سَملَق): هي الأرضُ التي لا تُنبِت شيئاً.

المعنى: يقولُ: ألَم تَسألِ الدِّيارَ الخاليَة مِن سُكَّانِها فتُجيبُك وتُخبِرُك عن أهلِها وتَشفِيكَ مِن خَبَرِهِم؟ ثم رَجَع إلى نَفسِه ورَدَّ عليها بأنَّ مِثلَها من القَفرِ الذي لا نباتَ فيه لا يَنطِقُ فيُجِيبُ.

الإعراب: «**أَلَم**»: الهمزة لِلاستِفهام التَّقريريِّ، (لم): حرف نَفيٍ وجزمٍ وقلب. «**تَسأل**»: مُضارع مجزوم بها، وحُرِّك بالكسر لالتِقاء الساكنَين، وفاعلُه: أنتَ. «**الربعَ**»: مَفعولُ (تَسأل). «**القواءَ**»: نعتٌ له. «**فيَنطقُ**»: الفاء: حرفُ استِئناف، و(يَنطق): مُضارع مرفوع، وفاعلُه: هو، والجملةُ في محلِّ رفع خبر مُبتَدأ محذوف، والتَّقديرُ: فهو يَنطقُ. «**وهل**»: الواو: عاطفة، (هل): حرفُ استِفهام، «**تُخبرَنك**»: فعل مُضارع مبنيٌّ على الفَتح لاتصاله بِنُون التَّوكيد الخفيفة، والكاف: مَفعولٌ به. «**اليومَ**»: ظرفُ زمان مَنصوبٌ بـ(تُخبر). «**بَيداءُ**»: فاعلُ (تُخبِر). «**سَملقٌ**»: نعتٌ له.

والشاهد فيه: رفعُ (يَنطقُ) على الاستِئناف والقطعِ، على مَعنى: فهو يَنطِقُ؛ لِكونِ الفاء لِلاستِئناف لا لِلعَطف ولا لِلسَّببيَّة؛ إذ العطفُ يَقتضي جزمَ ما بَعدها عطفاً على (تَسألْ)، والسَّببيَّة تَقتضي نصبَه بـ(أنْ) مُضمَرةً بعد النفيِ، وليس المعنَى على أحدِهما كما عَلِمتَ.

(١) هكذا في الأصل.

أو طَلَبٍ بِالفِعلِ، نَحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ....

الكواكب الدرية

أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُـمْ ويَـكُـونَ بَـيْـنِـي وبَـيْـنَـكُـمُ الـمَـوَدَّةُ والإخَـاءُ؟[1]

بنَصبِ «يكونَ»، وأجابَ عنه ابنُ عَنقاءَ وغيرُه بأنَّه: إذا أُريدَ الاستِفهامُ حَقيقةً عن النَّفيِ، فالنَّصبُ عن جَوابِ الاستِفهامِ كما في البَيتِ، (أو طَلَبٍ بِالفِعلِ) أي: بِصيغتِهِ لأصالتِهِ في ذلك، فخرجَ الطَّلبُ بغَيرِهِ، فإنَّه يَمتنِعُ معه النَّصبُ سواءٌ كانَ باسمِ الفعلِ نحوُ: «صَهْ فأُحسِنُ إليكَ»، أو بالمَصدَرِ نحوُ: «سَقياً فيَروِيكَ اللهُ»، أو بلفظِ الخبرِ نحوُ: «حَسبُكَ حديثٌ فيَنامُ النَّاسُ».

ثمَّ شرعَ المصنِّفُ في التَّمثيلِ لما جمعَ الشُّروطَ، فقالَ: (نحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾)، هذا مِثالُ الفاءِ بعدَ النَّفيِ المحضِ، وإعرابُه: ﴿لَا﴾: نافيةٌ، ﴿يُقْضَىٰ﴾: فعلٌ

---

(١) البيتُ: مِن كلمة لِلحُطَيئة ـ واسمُه جَروَلُ بن أوس ـ يَهجُو فيها الزِّبرقان بن بَدرٍ وقَومَه، ويَمدَحُ آلَ بَغيض بن شماس. وروايةُ «الدِّيوان»: (أَلَم أَكُ مُسلِماً)، و(ألم أكُ مُحرِماً)، والمُحرِم: المُسالِم الذي بينَك وبينَه حُرمةٌ، فيَحرُم عليك دَمُه وعليه دَمُك، وأمَّا قولُه: (أَلَم أكُ جارَكم) فتَمامُه في «الديوان»:

.... فـتَـرِكْـتُـمُـونِـي لِـكَـلْـبِـي فـي دِيَـارِكُـمُ عُـوَاءُ

وهو مِن أولِ القصيدةِ ذاتِها.

اللغة: (الجارُ): هو المجاوِرُ لك في المَسكَن ونحوِه، ويُطلَق على الشَّريك في العَقار والمُستَجِير والحَليف والناصِر ونحوِ ذلك. (المَودَّة): المَحبَّة. (الإخاء) بِكَسر الهمزة: مَصدرُ آخاهُ بالمَدِّ بِمعنى: الأُخُوَّة والصَّداقة.

المعنى: يُذكِّر هؤلاءِ القومَ بما كان بَينَه وبينَهم من خيرٍ، وبأنَّه لم يُسِئ إليهم فيَقولُ لهم: ألَم أكُن مُوالياً لَكُم مع ما كان بَيني وبينكم مِن المحبَّة والأُخوَّة؟ يُقرِّعُهم بهذا ويُوَبِّخُهم مُبيِّناً عُذرَه في مُقاطعَتِهم بعد ذلك.

الإعراب: «ألم»: الهمزة لِلاستِفهام التَّقريريِّ، (لم): حرفُ نفيٍ وجزم وقَلب. «أكُ»: فعلٌ مُضارع ناقِص مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جَزمه سُكونُ النون المحذُوفة لِلتَّخفيف، واسمُه: أنَا. «جارَكم»: خبر (أكُ) مَنصوبٌ، ومُضافٌ إليه. «ويَكونَ»: الواو: لِلمَعيَّة، و(يكونَ): فعل مضارع ناقِص مَنصوب بـ(أنْ) مُضمَرةً وُجوباً بعد الواوِ. «بَيني»: ظرفٌ متعلق بمحذوف خبر (يكون) تَقدَّم على اسمه، والياء: مُضاف إليه. «وبَينَكم»: الواو: عاطفة، و(بينَ): ظرفٌ مَعطوف على السابق، وضَمير المخاطَبين: مُضاف إليه. «المودَّةُ»: اسم (يكون) مرفوعٌ. «والإخاءُ»: عَطفٌ عليه. والمَصدرُ المنسبِكُ مِن (أنْ) وما بعدَها معطوفٌ على مصدرٍ مُتصيَّد ممَّا قبلَه، والتَّقديرُ: ألم يَحْصُلْ كَوني جارَكم وكونُ المَودَّةِ والإخاء بَيني وبينكم؟ أي: ألَم يَجتمِعْ لي الجِوارُ والمَودَّة؟

والشاهد فيه: قولُه: (ويكونَ)؛ حيث نُصب الفعلُ المضارعُ بـ(أنْ) مُضمَرةً وجوباً بعد واو المعيَّة الواقعةِ في جَواب الاستِفهام عن النَّفيِ.

﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ﴾ [طه: ٨١]،

الكواكب الدرية

مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخرِ بالألفِ، ﴿عَلَيْهِم﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، ﴿فَيَمُوتُواْ﴾: الفاءُ: فاءُ السَّببيَّةِ، «يَموتوا»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مضمرةً وُجوباً بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجَماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والمَصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بَعدَها مَعطوفٌ على المَصدَرِ المُتَصَيَّدِ مِن الفعلِ السَّابقِ، والتَّقديرُ: لا يكونُ قضاءٌ منَّا عليهم فمَوتٌ مِنهم، أي: بل هُم أَحياءٌ فيها، أي: النَّارِ؛ لأنَّ الآيةَ وارِدةٌ في وَعيدِ الكافرينَ، وقد قالَ تعالى في وَصفِ الكافرِ في النَّارِ: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: ٧٤].

(﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾)، هذا مِثالُ الواوِ بعدَ النَّفيِ المَحضِ؛ لأنَّ صدرَ الآيةِ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾، وإعرابُه: «لَمَّا»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَعْلَمِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخرِهِ، وحُرِّكَ بالكَسرةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿جَٰهَدُواْ﴾: فعلٌ وفاعلٌ[1]، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ[2]، ﴿وَيَعْلَمَ﴾: الواوُ: لِلمعيَّةِ، «يَعلَمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مضمرة وُجوباً بعدَ واوِ المعيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والمَصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على المصدَرِ المَفهومِ مِن الفعلِ السَّابقِ، والتَّقديرُ: ولمَّا يَجتَمِعْ عِلمُه تَعالى بالمجاهِدِينَ وعِلمُه بِالصَّابرينَ[3]. قالهُ ابنُ عَنقاء.

(﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ﴾)، هذا مِثالُ الفاءِ بعدَ الطَّلبِ بِالفعلِ، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَطْغَوْاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛

---

(١) والجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب صِلة الموصول.

(٢) أي: مِن ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

(٣) أي: لِعَدم وُقوع صبرِكم، وإذا لم يَقع صبرُهم لم يَعلَم الله تعالى بِوُقوعه؛ لأن عِلمَ غيرِ الواقع واقعاً جَهلٌ. الصبان.

«لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

الكواكب الدرية

لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿فِيهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَطْغَوْا﴾، الفاءُ: فاءُ السَّببيَّةِ، «يَحِلَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مضمَرة وُجوباً بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿عَلَيْكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«يَحِلَّ»، ﴿غَضَبِى﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ، والياءُ: مُضافٌ إليه، والمصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على المَصدَرِ المُتَصَيَّدِ مِن الفعلِ السَّابقِ، والتَّقديرُ: لا يَكُنْ مِنكم طُغيانٌ فيه فحُلُولُ غضبِ[1] عليكُم.

(«لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ»)، هذا مِثالُ الواوِ بعدَ الطَّلبِ بِالفعلِ، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، «تَأكُلِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعَلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بِالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «السَّمكَ»: مَفعولٌ به، «وتَشرَبَ»: الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «تَشرَبَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرة وُجوباً بعدَ واوِ المعيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ[2]، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على المصدَرِ المَفهومِ مِن الفعلِ السَّابقِ، والتَّقديرُ: لا يَكُنْ منكَ أكلُ سمكٍ وشربُ لبنٍ، أي: مع شُربِ لبنٍ.

وقد اقتَصرَ المصنِّفُ مِن أمثلةِ الطَّلبِ على مثالٍ واحدٍ، وهو يَشمَلُ ثمانيَةَ أشياءَ، وتُسمَّى مع النَّفي: الأَجوِبةَ التِّسعةَ، وقد نَظمَها بَعضُهم مع النَّفي فقالَ: [البسيط]

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وارْجُ كَذاكَ النَّفيُ، قَد كَمُلَا[3]

فالأمرُ نحوُ: «زُرْني فأُكرِمَكَ، أو: وأُكرِمَكَ»، والنَّهيُ كـ«لا تَرُمْ عِلماً وتَترُكَ التَّعبَ» أي: لا يَجتَمِعْ لكَ العِلمُ وتَركُ التَّعبِ، والدُّعاءُ كـ﴿ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ [يونس: ٨٨]، أي: لِيَكُنْ منكَ طَمْسٌ وشَدٌّ فعَدَمُ إيمانٍ، والسُّؤالُ المرادُ به الاستِفهامُ نحوُ:

(١) الأولى: (غضبي) كما في «السجاعي».

(٢) و(اللبنَ): مفعولٌ به منصوب.

(٣) أي: النَّظمُ الجامع لِلتسعة، فالفاعل ضميرٌ عائدٌ على معلومٍ ذهناً. الحامِدي.

. . . .

الكواكب الدرية

﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، والعَرْضُ أي: الطَّلبُ بلُطْفٍ، ويَكونُ بـ«**ألا**» المُخفَّفةِ غالباً نحوُ: «ألا تنزلُ عِندَنا فتُصيبَ خيراً»، والتَّحضيضُ أي: الطَّلبُ بِحَثٍّ ـ ويَختصُّ بـ«هلَّا»، ويكثُرُ بـ«لولا»[(١)] ـ نحوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، والتَّمنِّي نحوُ: ﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، والتَّرجِّي نحوُ: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ۝٣٦ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] في قراءةِ مَن نَصبَ «أطَّلِعَ»[(٢)]، وقولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣-٤] بنَصبِ «تَنفعَ»[(٣)]، والنَّفيُ نحوُ قولِهِ ﷺ: «**ما اغبَرَّتْ قَدَمُ عَبْدٍ في سَبيلِ اللهِ، فَتَمَسَّهُ النَّارُ**»[(٤)]، أي: لا يَكونُ اغبرارُ قَدَمٍ فَمَسُّ النَّارِ له، قالَ ابنُ عَنقاءَ: ولم يُسمَعْ نَصبُهُ ـ أي: المُضارعِ ـ بعدَ الواوِ في الدُّعاءِ والرَّجاءِ والعَرْضِ والتَّحضِيضِ، وأجازَ سِيبويهِ النَّصبَ بعد الفاءِ في جوابِ الشَّكِّ بِفعلِ الشَّكِّ كـ«ظَنَنتُه يَشتُمُني فأثِبَ عليه» إذا لم يَقَعِ الوُثوبُ، بل بمعنى: لو شَتَمَني لَوَثَبْتُ عليه، وبعضُهم في جوابِ الحَصرِ بـ«إنَّما»، وعليه خُرِّجَ قولُهُ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ﴾ [البقرة: ١١٧] فيمَن نصبَ «يكون»[(٥)].

فائدةٌ: لا يُجابُ الشَّيءُ الواحدُ بجوابَينِ، أي: لا يَكونُ لِواحدٍ مِن الأشياءِ التِّسعةِ جَوابانِ، لا تَقولُ مثلاً: «ائتِني فأُكرِمَكَ فأُعطِيَكَ» على أنَّ الثَّانيَ ليس مَعطوفاً على الأوَّلِ، بل جَواباً مُستقِلًّا لِذلكَ الواحدِ مِن الأشياءِ التِّسعةِ، وقولُه تَعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] ليسَ مِن بابِ الإتيانِ لِشَيءٍ واحدٍ بجَوابينِ، بل قَولُه تعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ جوابٌ

---

(١) فيه أنه يكون أيضاً بـ(ألَّا) المشدَّدةِ و(لولا)، كما أن قولَه: «يَختص بـ(هلَّا)» يُعارِضُه ما بعده، فتأمَّل!
ثم إنِّي رجَعتُ إلى «غُرَر الدُّرر» فإذا فيها: ويَختصُّ بـ(هلَّا) و(ألَّا) مُشدَّدتَين، ويكثُر بـ(لولا) و(لَومَا)، ويَقِلُّ بـ(ألَا) مخفَّفاً. اهـ وقال قبل ذلك في العَرض: ويكونُ بـ(ألَا) المخفَّفةِ غالباً، وبـ(لَولا) و(لومَا) و(لو) قليلاً. اهـ فما قالَه الشارح اختصارٌ لهذا لكنْ على غيرِ ما يَنبغي.

(٢) هو حفصٌ عن عاصِم.

(٣) هي قراءةُ عاصم، وقرَأ الباقون بالرفعِ.

(٤) أخرَجه البُخاري (٢٨١١) من حديث أبي عَبس عبد الرحمن بن جبر رضي الله عنه.

(٥) انتَهى كلام ابن عنقاء مختَصَراً.

والجَوازِمُ ثَمانِيَةَ عَشَرَ، وهِيَ نَوْعانِ: جازِمٌ لِفِعلٍ واحِدٍ، ....

الكواكب الدرية

للنَّفيِ الواقعِ قبلَه في قَولِهِ تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾، وقولُهُ تعالى: ﴿فَتَكُونَ﴾ جوابٌ للنَّهيِ السَّابقِ، وهو قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾، قالَ الزَّمخشريُّ: ويَجوزُ أنْ يَكونَ قولُه تَعالى: ﴿فَتَكُونَ﴾ عطفاً على قولِهِ ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ على وجهِ التَّسبُّبِ؛ لأنَّ كونَهُ ظالماً مُسبَّبٌ عن طَرْدِهِم.

تَتِمَّةٌ: قالَ في «المنهَلِ الصَّافي»: وضَعُفَ إضمارُ «أنْ» مع بقاءِ عَملِها بدُونِ هذه الأُمورِ المتقدِّمةِ؛ لأنَّها عاملٌ ضَعيفٌ لا يَقوَى على العملِ مع حذفِهِ إلَّا بقيامِ مُقَوٍّ له عليه، وإنَّما وُجِدَ بِالاستِقراءِ في تِلكَ المواضعِ المتقدِّمةِ لمُناسبٍ هو مَفقودٌ فيما عدَاها، وفي «التَّسهيلِ»: ولا تَنصِبُ «أنْ» مَحذُوفةً في غيرِ المواضعِ المَذكورةِ إلَّا نادراً، وفي القياسِ عليه خِلافٌ. اهـ[١]، وفي «التَّصريحِ» مع «التَّوضيحِ» ما مُلَخَّصُهُ: ولا يَنتصِبُ الفِعلُ بـ«أنْ» مُضمَرةً في غيرِ هذه المواضعِ، إلَّا شاذًّا، كقَولِ بَعضِهم: «تَسمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أنْ تَراه» بنصبِ «تَسمَعَ» بإضمارِ «أنْ»، والذي حسَّنَ حذفَها مِن «تَسمَعَ» ذِكرُها في «أنْ تَراه»، وقَولِ الآخَرِ: «خُذِ اللِّصَّ قبلَ يَأخُذَكَ» بالنَّصبِ، وقِراءةِ بَعضِهم[٢]: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] بنصبِ «يَدمغَه»، وقراءةِ الحَسنِ: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدَ﴾ [الزمر: ٦٤] بالنَّصبِ، فحُذِفَتْ «أنْ» فيهنَّ، والجميعُ شاذٌّ، وذَهبَ الكوفيُّونَ ومَن وافقَهم مِن البَصريِّينَ إلى أنَّه يُقاسُ[٣] عليه. اهـ

(والجَوازِمُ) لِلمُضارعِ (ثَمانِيَةَ عَشَرَ) جَازِماً، وتَرجِعُ إلى خمسةَ عشرَ بإسقاطِ «ألَم، وألمَّا»؛ لِدُخولِهما تحتَ «لم، ولمَّا»، والطَّلبِ؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ الجزمَ بـ«إنْ» مُقدَّرةً كما سيَأتي، ولِذا قالَ في «شَرحِ الشُّذورِ»: الجازمُ مَحصورٌ بحسَبِ الاستِقراءِ في خمسةَ عشرَ، (وهيَ نَوعانِ:

جازِمٌ لِفِعلٍ واحِدٍ) أي: بِالأصالةِ، وإلَّا فقَد يَتَعَدَّدُ المَجزومُ به بِالتَّبعيَّةِ بعَطفٍ، أو غيرِه، وكذا يُقالُ في مُقابِلِهِ، وهو قولُهُ:

---

(١) أي: كلامُ الدماميني ببعضِ اختصار.

(٢) هو عيسى بن عُمر.

(٣) في الأصل: (لا يقاس) وهو خطأ.

وجازمٌ لِفِعلَين.

فالأوّلُ سَبْعةٌ، وهيَ: «لَم» نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، و«لَمّا» . . . .

الكواكب الدرية

(وجازمٌ لِفِعلَين)، هذا مَبنيٌّ على الأعَمِّ الأغلبِ، وإلَّا فقد يَجزِمُ فِعلاً وجُملةً.

(**فالأوّلُ**) أي: الذي يَجزِمُ فِعلاً واحداً (سَبْعةٌ)، وكلُّها لا خلافَ في حَرفِيَّتِها، (وهو: «لم»)، وهيَ حرفٌ تَجزِمُ المُضارِعَ، وتَنفي معناه، وتَقْلِبُه ماضِياً: (**نحوُ**: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿لَمْ﴾: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَلِدْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعَلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ جَوازاً تقديرُه: هو، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يُولَدْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مغيَّرُ الصِّيغةِ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿وَلَمْ يَكُن﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَكُن﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ مُتصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿كُفُوًا﴾: خبرُها مُقدَّمٌ منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِه، ﴿أَحَدٌۢ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، وحَسُنَ تَأخيرُه لِوُقوعِهِ فاصِلةً، و﴿لَّهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿كُفُوًا﴾ على تَأويلِهِ بـ«مُكافِئاً»، أي: ولم يَكُنْ أحدٌ كُفُواً له، وقُدِّمَ لِلاهتمامِ به؛ لِاشتمالِهِ على ضَميرِ الباري تَعالى، وأجازَ أبو البَقاءِ أنْ يكونَ حالاً مِن ﴿كُفُوًا﴾؛ لأنَّه نعتٌ في الأصلِ فقُدِّمَ عليه فصارَ حالاً.

(و«**لَمّا**»)، وهي كما في «المُفصَّلِ»: «لم» ضُمَّتْ إلَيها «ما»، يَعني أنَّها في الأصلِ كَلمتانِ: إحداهما: «لم»، والأُخرى: «ما» الزّائدةُ لا النَّافيةُ[1]، فازدادَتْ في مَعناها[2]، فمِن ثَمَّ شارَكَتْ «لم» في أُمورٍ: الحرفيَّةِ، والاختصاصِ بالمُضارِعِ، ونَفيهِ، وجَزمِهِ، وقَلبِ مَعناه ماضياً، وجَوازِ دُخولِ همزةِ الاستِفهامِ علَيهما.

---

(١) أي: وإلَّا صار الكلامُ إثباتاً؛ لأنَّ نفيَ النفيِ إثباتٌ.

(٢) بعدَه في «المفصل»: أن تَضمَّنَت معنى التوقُّع والانتظارِ واستِطالَ زمانُ فِعلِها.

. . . .

الكواكب الدرية

وفارَقَتْها في أُمُورٍ:

الأوَّلُ: أنَّ «لَمَّا» لا تَقتَرِنُ بأداةِ الشَّرطِ، فلا يُقالُ: «إنْ لَمَّا»، بِخلافِ «لم» نحوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

الثَّاني: أنَّ نَفيَها مُستَمِرٌّ إلى زمنِ الحالِ، فلا تَقولُ: «لَمَّا يَقُمْ ثُمَّ قامَ»، بل تَقولُ: «لَمَّا يَقُمْ وقد يَقومُ»، بِخلافِ مَنفيِّ «لم»، فإنَّه قد يَكونُ مُستَمِرًّا كالآيةِ السَّابقةِ، وقد يَكونُ مُنقَطِعاً نحوُ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، أي: وقد كانَ بعدَ ذلك شيئاً مَذكوراً.

الثَّالثُ: أنَّ مَنفِيَّها مُتوقَّعُ الثُّبوتِ بالنِّسبةِ إلى المستقبَلِ نحوُ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]؛ لأنَّ المعنى أنَّهم ما ذاقُوا العذابَ في الماضي، واستَمرَّ نَفيُه إلى زمنِ الحالِ، ولَكنْ ثُبوتُه مُتوقَّعٌ؛ لأنَّهم سيَذُوقونَهُ في الآخرةِ، ومِن هنا فُهِمَ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] أنَّ الأعرابَ المَذكورِينَ لم يَموتُوا إلَّا وقد دخَلَ الإيمانُ في قُلوبِهم، وإنَّما أفادَتْ «لَمَّا» تَوقُّعَ ثُبوتِ مَنفيِّها في المُستَقبَلِ بِخلافِ «لم»؛ لأنَّ قَولَكَ: «لم يَفعَلْ» نفيُ «فَعَلَ»، و«لَمَّا يَفعَلْ» نفيُ[1] «قد فَعَلَ».

الرَّابعُ: أنَّه يَجوزُ حذفُ مَجزومِها، وأنْ يُسكَتَ عليها دُونَ «لم»، وذلكَ نحوُ قَولِكَ: «خَرجتُ ولَمَّا» أي: ولَمَّا تَخرُجْ، ويُقالُ: «هل دخلتَ البلدَ؟» فتَقولُ: «قارَبتُها ولَمَّا» أي: ولَمَّا أَدخُلْها، وقد جاءَ ذلك في «لم» في ضَرورةِ الشِّعرِ كقَولِهِ: [الكامل]

اِحفَظْ وَدِيعَتَكَ التي استُودِعْتَها ... يَومَ الأَعازبِ إنْ وُصِلْتَ وإنْ لَمِ[2]

---

(١) كُتب عليه في هامِش طَبعَتين: قوله: (لأن قولك: لم يفعل... إلخ) لعلَّ هذا الكلام فيه سَقط، التقدير: لأن قَولَك: (لم يَفعل) نفيُ فِعلٍ غير مُتوقع فِعله، و(لما يَفعَل) نفيُ فِعل قد يُفعل بعدُ كما يُفهِمه سابِقه. اهـ مُصححه. قُلتُ (نسيم): هذا تَخليطٌ مَنشؤه عدمُ فهم المسألةِ بِسببِ التباسِ الفِعل بالاسمِ في كلام الشارحِ، مع أنَّ المقصودَ منه ظاهرٌ بأدنى تأمُّل، فلا تَلتَفِت إليه!

(٢) **قائله**: إبراهيمُ بن هَرْمَة القُرَشي، وهو آخِرُ الشُّعراء الذين يُحتَجُّ بِشِعرِهم.

اللغة: (احفَظ): أمرٌ من الحِفظ. (الوَديعة): الشَّيءُ الذي يُودَعُ ـ أي: يُوضَع أمانةً ـ عند الغَيرِ. (استُودِعتَها): أُسنِد إليك حِفظُها. (يومَ الأعازب): قال في «فتح ربِّ البريَّة»: بالعَين: يومٌ مِن أيامِ العرب، ولم يُبيِّنه أحد، =

. . . .

الكواكب الدرية

والخامسُ: أنَّ «لمَّا» لا يُتَلقَّى بها القَسَمُ أَصلاً، و«لم» قد يُتَلقَّى بها على الأصَحِّ، نحوُ: «واللهِ لم يَقُمْ زَيدٌ».

والسَّادسُ: أنَّها لا تُفصَلُ عن مَجزومِها بحالٍ، و«لم» قد تُفصَلُ عنه بظَرفٍ في ضَرورةِ الشِّعرِ، كقَولِهِ: [الطويل]

فأَضحَتْ مَغانِيها قِفاراً رُسُومُها كأنْ لم ـ سِوَى أَهلٍ مِنَ الوَحشِ ـ تُؤْهَلِ (١)

= وقال السيوطيُّ: ويومُ الأغارب بالغين والراء: يومٌ مَعهود بينَهم. اهـ (إن وَصلتَ): بالبناء للمعلُوم، ويُروَى بالبناء لِلمَجهول، فيكون التَّقديرُ: وإن لم تُوصَل، قال العينيُّ: وهو الصوابُ.

المعنى: يقولُ: احرِصْ على الأمانةِ التي كُلِّفتَ بها في ذلك اليَوم المَعهودِ، ولا تُفرِّط بها؛ سواءٌ وَصلتَ أم لم تَصِل، أو سواءٌ وُصلتَ أم لم تُوصَل. «فتح ربِّ البرية» بزيادة.

الإعراب: «احفَظْ»: فعلُ أمر، فاعلُه: أنتَ. «وَديعتَك»: مفعول به ومضاف إليه. «التي»: اسمٌ موصول صفتُه. «استُودِعتَها»: ماض مَبني لِلمجهول، والتاء: نائبُ الفاعل، و(ها): مَفعولٌ به ثانٍ، والجملةُ صِلة الموصولِ. «يومَ»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بِـ(استُودِع) مُضاف، و«الأعازبِ»: مُضاف إليه. «إنْ»: شرطيَّة تَجزم فِعلَين. «وصلتَ»: ماضٍ مبني على السكون في محلِّ جزم فِعلُ الشرط، والتاء: فاعلُه، وجوابُ الشَّرط مَحذوف لِدَلالة ما قبله عليه. الواو: حرفُ عطف، «إنْ»: شرطيَّة كالسابِقة. «لم»: حرفُ جزم، ومَجزومُه مَحذوف تقديرُه: وإنْ لم تَصل، وهو شرطُ (إنْ)، والجوابُ مَحذوفٌ لِلدلالة، وتَقديرُ الكلام: إن وَصلتَ فاحفَظ وَدِيعتَك، وإن لم تَصِل فاحفَظْها؛ يُريد احفَظها على كلِّ حالٍ.

والشاهد: في قَوله: (وإن لَم)؛ حيث حُذف الفعلُ الذي دَخَلت عليه (لم) ضَرورةً، والأصلُ عدم جوازِ حَذفِه، بِخلافِ (لمَّا) فإن مَدخولَها يُحذَف في السَّعة.

(١) قائله: ذُو الرُّمَّة غَيلان.

اللغة: (مَغانيها): جمعُ مَغنًى وهو المنزِل والمُقامُ، وفي «دِيوان ذي الرُّمة»: (فأضحَت مَبادِيها)، قال في شَرحه: مَبادِيها: حيث تَبدُو. اهـ عيني. (قِفاراً): جمعُ قَفْر وهو الأرض الخالِيَة. (رُسومُها): آثارُها، واحدُها: رَسْمٌ، ورِواية «الدِّيوان»: (بِلادُها): جمعُ بَلْدة. (الوَحش): خِلاف الإنس. (تُؤهَل): من أَهَلَ الدارَ: نَزَلها.

المعنى: صارَت مَنازلُ الحَبيبة التي كانَت هي تَسكُنُ فيها خالِيةً قَفراً آثارُها من السُّكان، وكأنَّها لم تكُن ذاتَ أهلٍ فيما مَضى ولم يَسكُن بِها أحدٌ سِوى الوَحش.

الإعراب: «فأضحَت»: (أضحَى): فعل ماضٍ ناقص، والتاء: لِلتأنيث. «مَغانِيها»: اسمُ (أضحَى)، و(ها): مُضاف إليه. «قِفاراً»: خبرُها مَنصوب. «رُسومُها»: فاعلُ (قِفاراً) لا بَدلٌ مِن (مَغانيها) خِلافاً للعَيني. «كأنْ»: مُخفَّفة من (كأنَّ) التي لِلتَّشبيه، واسمُها ضميرُ الشأن. «لم»: حرفُ جَزم. «سِوَى»: ظرفُ مكان مُتعلِّق بـ(تُؤهل) =

الكواكب الدرية

والسَّابعُ: أنَّه لا يَجوزُ رفعُ الفعلِ بعدَها بِخلافِ «لم»، فقد جاءَ رفعُ الفعلِ بعدَها في لغةٍ، كقَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

لَولَا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسرَتُهُم ... يَومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بِالجارِ[1]

= فَصل بين (لم) ومَجزُومها، ويَجوز أن يكونَ مَنصوباً على الاستِثناء، وهو في الحالَين مُضافٌ. «أهلٍ»: مُضاف إليه. «مِن الوحشِ»: متعلّق بمحذوف صفة لـ(أهلٍ). «تُؤهَلِ»: مَجزوم بـ(لم) وحُرِّك للوزن، وفيه ضميرٌ نائبُ فاعلِه يَعودُ على المغاني، و(لم تُؤهَل) في محل رفع خبر (كأنْ)، والتقديرُ: كأنَّه لم تُؤهَل الدارُ سِوَى أهلٍ مِن الوَحش، وجملةُ (كأن لم..) خبرٌ بعد خبر لـ(أضحَت).

والشاهد فيه: الفصلُ بينَ (لم) ومَجزُومها وهو (تُؤهَل) بالظَّرفِ ضَرُورةً، وهو من الأُمور التي تُفارِق فيها (لم) (لَمَّا) أُختَها، فإنه لا يَجوز الفصلُ في الثانيةِ بحالٍ.

(١) البيتُ: لا يُعرَف قائلُه.

اللغة: (فَوارس): جمعُ فارِس على غير قِياس. (نُعم): اسم امرَأة، قال البَغداديُّ: وهو تَحريف، والصواب: (مِن ذُهلٍ)، وهو اسمٌ لِقَبيلَتَين كِلتاهُما من رَبيعةَ. ويُروى: (مِن جَرْم)، وهي قَبيلةٌ أيضاً. (وأُسرَتُهم): أُسرَةُ الرَّجل: رَهْطُه؛ لأنه يَقوَى بهم. و(الصُّلَيفاء): مُصغَّر صَلفاء وهي الأَرض الصَّلبة، و(يَوم الصَّلفاء): يومٌ مِن أيَّام العرب لهوازنَ لكنَّ الشاعر صَغَّرَه. قاله البغداديُّ، وقال أيضاً: (الجارُ) لَه مَعانٍ: منها المُجاوِرُ في السكن، ومنها المُستَجِير وهو الذي يَطلُبُ الأمانَ، ومِنها الحَليف، وأحدُ هَذه الثلاثة هو المُناسِبُ، وعليه ففِيه حذفُ مُضاف، أي: لم يُوفُونَ بِذِمَّة الجار.

المعنى: يقول: لولَا وُجودُ رِجال شُجْعانٍ مِن قَبيلة نُعم، ولولا وُجودُ جَماعةٍ مِنهم في يَوم الصُّلَيفاءِ، لَما حافَظوا على حُرمةِ الجِوار، ولَكانوا انتَهَكُوها. «فتح القَريب المُجيب».

الإعراب: «لولا»: حرفُ امتِناع لِوُجود. «فوارسُ»: مُبتدأ مرفوع. «مِن نُعم»: جار ومجرور مُتعلّق بِمَحذوف صفة (فوارسُ). «وأُسرَتُهم» بالرفعِ: عطفٌ على (فَوارس)، والهاء: مُضاف إليه، والميمُ: علامةُ جَمع الذُّكور. «يومَ»: ظرف زمان مَنصوب مُتعلّق بالخَبرِ المَحذوف، وهو مُضاف. و«الصُّليفاءِ»: مُضاف إليه. «لم»: حرفٌ جازِم أُهمِل هُنا حملاً له على (ما) النافِيَة. «يُوفُون»: فعل مضارع مرفوع بِثُبوت النون، والواو: فاعلُه. «بالجار»: مُتعلّق بالفعل قبلَه. وجُملةُ (لم يُوفون بالجار) جواب (لَولا) لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد: في قَولِه: (لم يُوفُون)؛ حيث رُفع الفعل بعد (لم) على لُغة، وهذا مِمَّا خالفَت فيه (لم) أختَها (لَمَّا)؛ إذ لا يَجوز الرفع بعد (لَمَّا).

نَحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، و«أَلَمْ» نَحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]،

الكواكب الدرية

(نَحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿لَمَّا﴾: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَقْضِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ﴿لَمَّا﴾، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿مَآ﴾: اسمٌ موصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، «أَمَرَ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ ﴿أَمَرَهُۥ﴾ مِن الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صِلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ مَحذوفٌ كما قالَ أبو البَقاء والكَرخيُّ وغيرُهما، والتَّقديرُ: كلَّا لمَّا يَقضِ ما أَمَرَهُ به رَبُّهُ، وهو مُشكِلٌ مِن حيثُ إنَّ العائدَ المَجرورَ لا يُحذَفُ إلَّا إذا جُرَّ بما جُرَّ به المَوصولُ نحوُ: «مررتُ بمَن مررتَ»، أي: به، ثمَّ رأيتُ السُّجاعيَّ أشارَ لِلجَوابِ بقَولِهِ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ أي: لم يَفعَلِ الذي أَمَرَهُ بِه رَبُّهُ، فـ«ما»: مَوصولٌ، والعائدُ مَحذوفٌ، فيُقَدَّرُ مُتَّصِلاً؛ لأنَّ «أَمَرَ» يَتَعَدَّى بِنَفسِهِ، ولا يُقالُ: يَلزمُ عليه اتِّصالُ الضَّميرِ مع اتِّحادِ الرُّتبةِ وهو مَمنوعٌ؛ لأنَّ محلَّ المنعِ في المَلفوظِ بهِ، لا المُقدَّرِ؛ لزَوالِ القُبحِ اللَّفظيِّ، أو يُقدَّرُ مُنفَصِلاً، ولا يُقالُ: إنَّ العائدَ المنفصِلَ مُمتنِعٌ حَذفُهُ؛ لأنَّ محلَّه إذا حَصَلَ اللَّبسُ، ولا لبسَ هنا. أفادَهُ الشَّنوانيُّ. اهـ[1]

قُلتُ: فإذا قَدَّرناهُ مُنفَصِلاً كانَ التَّقديرُ: ما أَمَرَهُ إيَّاهُ رَبُّهُ، وإذا قَدَّرناهُ مُتَّصِلاً كانَ التَّقديرُ: ما أَمَرَهُهُ بهاءَينِ: الأُولى: عائدةٌ إلى الإنسانِ، والثَّانيةُ: عائدةٌ على «ما» المَوصولةِ، وإذا قُلنا بما قَدَّرهُ أبو البَقاء وغيرُه فالباءُ زائدةٌ، ولِكَونِها زائدةً لم نَنْظُرْ حينئِذٍ لِكَونِ المَوصولِ لم يُجَرَّ بما جُرَّ به العائدُ المَحذوفُ؛ لأنَّ الحرفَ الزَّائدَ كالمَعدُومِ.

(و«أَلَمْ»)، والجازمُ إنَّما هو «لم»، والهمزةُ إنَّما دَخَلَتْ لِتُفيدَ التَّقريرَ، فلا مَدخلَ لها في العملِ، (نَحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾) أي: ألم نَفْسَحْهُ بِالنُّبوَّةِ، حتَّى وَسِعَ مُناجاةَ الحقِّ، ودَعوةَ الخَلْقِ؟ وألم نُوَسِّعْهُ بما أَوْدعناهُ مِن الحِكَمِ بعدَ شَقِّ جِبريلَ له مَرَّاتٍ؟ **وإعرابُه**: ﴿أَلَمْ﴾: حرفُ تَقريرٍ وجَزمٍ، أي: شَرَحْنا لكَ، ولِذا عَطفَ عليه الماضي، وهو ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢]؛ لأنَّ الاستفهامَ التَّقريريَّ إذا دَخلَ على منفيٍّ قَرَّرَهُ، فصارَ المعنى:

(١) «حاشية السجاعي على شَرح القَطر» بتحقيقي (ص١٩٨).

و«أَلَمَّا» كقَولِهِ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟

الكواكب الدرية

قد شَرَحْنا، ﴿نَشْرَحْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وأمَّا قِراءةُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بفتحِ الحاءِ[1]، فتَقولُ فيها: «نَشْرَحَ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفَتحِ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الخَفيفةِ المَحذوفةِ المُجْتَزَإ عنها بالفتحةِ كما قالَهُ ابنُ مالكٍ[2]، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، ﴿لَكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿نَشْرَحْ﴾، «صَدْرَ»: مَفعولٌ به، والكافُ: مُضافٌ إليه.

(و«أَلَمَّا»)، وأصلُها: «لَمَّا» قُرِنَتْ بها همزةُ الاستِفهامِ التَّقريريِّ كما في «أَلَم»، (كقَولِهِ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟)

قاله النَّابغةُ الذُّبْيانيُّ مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: قولُهُ: «عاتَبتُ» يُروى بعَينٍ مُهملةٍ بعدَها ألفٌ، وبعدَ الألفِ تاءٌ مُثنَّاةٌ مِن فوقُ، وبعدَها مُوحَّدةٌ ساكنةٌ مِن العِتَابِ، أي: لُمْتُ، ويُروى: «عايَنْتُ» بياءٍ تَحتيَّةٍ بعدَ العَينِ بعدَها نونٌ ساكنةٌ مِن العِيانِ بمعنى الرُّؤيةِ، أي: شاهَدتُ. و«المَشيبُ» و«الشَّيبُ» بمعنًى واحدٍ، ضدُّ الشَّبابِ، و«الصِّبا» بكسرِ الصَّادِ المهمَلةِ: الميلُ إلى الجَهلِ، ويُقالُ: صَبا يَصْبُو صِباً وصَبْوةً، و«الصَّحوُ»: الإفاقةُ مِن السُّكرِ، و«الوازِعُ»: المانعُ.

الإعرابُ: «على»: حرفُ جرٍّ، «حينَ»: مَجرورٌ بـ«على» مبنيٌّ على الفَتحِ على الأرجَحِ؛ لِكونِهِ مُضافاً إلى مبنيٍّ أصالةً، وهو «عاتبتُ»، ويُروى: «على حينٍ» بالخفضِ على الإعرابِ، قالَهُ الأزهَريُّ وغيرُه[3]، قال العَينيُّ: و«على» الأوَّلُ هي ظرفٌ كما في قَولِهِ تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، أي: وقتَ غَفلةٍ، والمعنى: في وقتِ عاتَبتُ، و«على» الثَّاني لِلتَّعليلِ، أي: لأجلِ الصِّبا، كما في ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، «عاتَبتُ»:

---

(١) وهي قراءةُ أبي جعفرٍ المنصور.

(٢) أي: بعدَ أن ردَّ قولَ مَن قال: إنَّ النصبَ بـ(لم) لغةٌ لِبَعض العرب مُغترًّا بهذه القراءة.

(٣) والجار والمجرور على الوجهَين مُتعلق بـ(كَفكفتُ) في قولِهِ في البيت قبلَه:

فكَفكَفتُ مِنِّي عَبرةً فرَدَدْتُها على النَّحرِ مِنها مُستَهِلٌّ ودامِعُ

ولامُ الأَمْرِ والدُّعاءِ، ....

الكواكب الدرية

فعلٌ وفاعلٌ، و«المَشيبَ»: مَفعولٌ به[1]، «على الصِّبا»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، «وقُلتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ألمَّا»: حرفُ تَقريرٍ وجزمٍ، «أَصْحُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«ألمَّا»، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الواوُ[2]، وقولُهُ: «والشَّيبُ»: الواوُ: واوُ الحالِ، «الشَّيبُ»: مُبتدأٌ، «وازعٌ»: خبرٌ[3].

والمعنى: أنَّ الشَّاعرَ المَذكورَ بَكى لأجلِ صَبوتِهِ، ومَيلِهِ إلى محبوبِهِ، ثمّ رجعَ على نفسِهِ بالملامَةِ على الانهماكِ في سُكرِ الصَّبوةِ، ووَبَّخَها على عَدمِ الصَّحوِ منه، مع وُجودِ المانعِ عن التَّلبُّسِ بِذلكَ، وهو الشَّيبُ الذي لا يَليقُ بصاحبِهِ التَّلطُّخُ بِأدناسِ الشَّهواتِ؛ لأنَّ البياضَ قليلُ الحَملِ للدَّنسِ. قالَهُ الدَّمامينيُّ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «ألمَّا»؛ حيثُ عَمِلَتِ الجزمَ في «أَصحُ».

(ولامُ الأمرِ)، وهي التي يُطلَبُ بها الفِعلُ، (و) مِثلُها: لامُ (الدُّعاءِ)، وهيَ في الحقيقةِ: لامُ الأمرِ، ولكنْ سُمِّيتْ بِذلك تَأدُّباً؛ بناءً على الرَّاجحِ في الأُصولِ من أنَّه لا يُشترَطُ في الأمرِ والنَّهيِ عُلوٌّ ولا استِعلاءٌ[4]، وقيلَ: إنَّه يُشترَطُ فِيهما ذلكَ، وعليه فإنْ كانَ الطَّلبُ بهما ممَّن هو دونَكَ[5] فهو أمرٌ، نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وإنْ كانَ الطَّلبُ بهما ممَّن هو فوقَكَ فهو دعاءٌ، نحوُ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٥٨٦]، وإنْ كانَ الطَّلبُ بهما ممَّن هو نَظيرُك، فهو التِماسٌ، كقولِكَ لمَن لا تَتعيَّنُ عليه طاعتُكَ: «لِتُعْنَ بِحاجَتي»، «لا تَفعَلْ كذَا».

---

(١) وجملةُ (عاتبتُ المشيبَ) في محل جَر بالإضافة.

(٢) وفاعلُه ضمير مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. وجملة (ألمَّا أصحُ) في محلِّ نصب مَقُول القول.

(٣) والجملةُ الاسمية في محلِّ نَصبِ حال من فاعل (أصحُ).

(٤) الفرقُ بين الاستعلاء والعُلوِّ واضحٌ؛ فالعُلوُّ أن يكونَ الآمرُ في نَفسه أعلى درجةً، والاستِعلاءُ أن يَجعلَ نفسَه عالياً بِكبرياء أو غيره، وقد لا يكونُ في نَفس الأمر كذَلك. قاله السبكي في «الإبهاج».

(٥) أي: كان الطلبُ منك لِمَن هو دُونَك.

نَحوُ: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ....

الكواكب الدرية

(نحوُ: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾)، هذا مثالُ لامِ الأمرِ، وإعرابُه: اللَّامُ: لامُ الأمرِ، «يُنفِقْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بلامِ الأمرِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، ﴿ذُو﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿سَعَةٖ﴾: مُضافٌ إليه.

(﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾)، هذا مِثالُ لامِ الدُّعاءِ، وإعرابُه: اللَّامُ: لامُ الدُّعاءِ، «يَقْضِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بلامِ الدُّعاءِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، ﴿عَلَيۡنَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «ربُّ»: فاعلٌ، وهو مُضافٌ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

وقد استُفِيدَ مِن المثالَينِ أنَّ لامَ الطَّلبِ محرَّكةٌ بالكسرِ؛ تَشبيهاً لها بلامِ الجرِّ، وسُلَيمٌ تَفتَحُها، وإسكانُها بعدَ الواوِ والفاءِ العاطِفتَينِ أكثرُ مِن تَحريكِها، نحوُ: ﴿فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد تُسَكَّنُ بعدَ «ثُمَّ» نحوُ: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ﴾ [الحج: ٢٩] في قِراءةِ الكوفِيِّينَ وقالُونَ[١]، وفي ذلكَ ردٌّ على مَن قالَ: إنَّه خاصٌّ بِالشِّعرِ، قالَ الفاكهيُّ: وتَدخلُ ـ يعني: لامَ الطَّلبِ ـ على فعلِ الغائبِ والمتكلِّمِ والمخاطَبِ المجهولِ دُونَ المَعلومِ؛ استِغناءً عنه بـ«افْعَلْ». اهـ[٢]، وقالَ غيرُه[٣]: وإذا كانَ مَرفوعُ فعلِ الطَّلبِ فاعلاً مخاطَباً، استُغنِيَ عن الكلامِ بصيغةِ «افْعَلْ» غالباً نحوُ: «قُمْ، واقعُدْ»، وتَجِبُ اللَّامُ إنِ انتفَتِ الفاعليَّةُ نحوُ: «لِتُعْنَ بِحاجَتي»، ودُخولُ اللَّامِ على فعلِ المتكلِّمِ قَليلٌ سَواءٌ أكانَ المتكلِّمُ مُفرَداً كقَولِهِ ﷺ: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ»[٤]، أو مَعه غيرُه كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وأقلُّ منه دُخولُها في فعلِ الفاعلِ المخاطَبِ كقِراءةِ جماعةٍ[٥]: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡتَفۡرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، وقَولِهِ ﷺ:

---

(١) الكوفيُّون: عاصم وحمزةُ والكسائيُّ، وقالُون: أحدُ راوِيَي نافع. وقرأ بالتَّسكين أيضاً البَزِّي عن ابن كثير.

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٦٣).

(٣) انظر: «مُغني اللبيب».

(٤) جزءٌ من حديث أخرجه البُخاري (٣٨٠) عن أنسِ بن مالك رضي الله عنه، وأخرجَه مسلم أيضاً (١٤٩٩) بلفظ: (فأُصلِّيَ).

(٥) سَمى منهم الخَطيبُ في «مُعجَم القراءات» (٣/ ٥٧٣-٥٧٤) نحواً من ثلاثين، منهم رُوَيس راوي يَعقوب الحَضرمي من العشرة.

....

الكواكب الدرية

«لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»(١)، قال الدَّمامِينيُّ: ولا يَنقاسُ عندَ البَصريِّينَ، وعبارةُ ابنِ عَنقاءَ: وشَذَّ دُخولُها في أمرِ المخاطَبِ المَعلومِ نحوُ: [الخفيف]

وِلْـتَـقُـمْ أَنـتَ يـا ابْـنَ خَـيـرِ قُـرَيْـشٍ ... وِلْـتُـقَـضِّ حَـوائِـجَ الـمُـسْـلِـمِـيـنَـا(٢)

وقُرِئَ به شُذوذاً. اهـ

وقد تُحذَفُ اللَّامُ ويَبقى عَملُها، وذلكَ في ضَرورةِ الشِّعرِ، كقَولِهِ: [الطويل]

---

(١) الحديثُ مُتداوَلٌ في كُتب النَّحو، وقد ذَكر غيرُ واحدٍ أنه ﷺ قال ذلك في بَعض مَغازِيه، وخرَّجه بَعضُهم من «مُسلِم» وغَيرِه، وليس بِصَحيح؛ فإن لفظَ الشاهِدِ ليس في شيءٍ مِن كُتُب الحديث المعرُوفة، قال البَغدادِيُّ: لم أرَهُ إلَّا في كتاب «الإنصاف» لابنِ الأنباريِّ. اهـ قلتُ: ذكَره قبلَه الزَّجاجي في «اللامات» (ص٩٣)، وابن بابَشاذ في «شَرح المقدمة المُحسِبة» (١/ ٢٤٤). وأقرَبُ شيءٍ له ما روَى التِّرمذي: (٣٥١٦) بنَحوِه من حديثِ مُعاذِ بن جبل وهو: «كما أنتُم على مَصافِّكُم».

ويُغني عن حديثِ البابِ في الاستِشهاد حديثُ جابِر ﷺ في «صَحيح مُسلم» قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يَرمِي على راحِلَتِه يومَ النَّحر ويقُول: «لِتَأخُذُوا مَناسِكَكُم؛ فإنِّي لا أدري لَعلِّي لا أَحُجُّ بعد حَجَّتي هَذه».

(٢) كُتب عليه في هامِش نُسخة: لام الأمر تُحرَّك وتُشبَع الضاد لِيتَّزن البيت. اهـ مُصحِّحه. أقول (نسيم): رأيتُ مثلَ هذا الكلام عند البغداديِّ في «شرح أبياتِ المغني» وغيرِه، وهو مَبنيٌّ على أنَّ قَولَه: (ولِتَقض) مِن (قَضَى) الثلاثيِّ، وهذا غيرُ مُتعَيِّن، ولَعلَّ الرِّواية بِالتَّشديد من (قَضَّى)، ومِمَّا يُؤيِّده أنَّه قد رُوي أيضاً: (فتُقَضَّى حَوَائجُ)، كما رُوِي: (كيْ لِتُقضَى حوائجُ) ولا إشكالَ في هذه الأخيرة.

والبيتُ: أورَدَهُ الكوفيُّون، ولا يُعلَم قائلُه ولا تتمَّتُه.

الإعراب: «لِتَقُم»: اللام: لامُ الأمر، (تَقُم): فعلٌ مُضارع مجزوم باللام؛ وفاعلُه: (أنتَ) مستترٌ وجوباً، و«**أنتَ**» المذكورُ: توكيدٌ له في محلِّ رفعٍ. «**يا**»: حرفُ نداء. «**ابنَ**»: مُنادى مُضاف مَنصوب. «**خيرِ**»: مُضاف إليه مجرُور، وهو مُضاف، و«**قُريشٍ**»: مُضاف إليه. والجملةُ النِّدائيَّة مُعترِضة بين الجملتَين المتعاطِفَتَين. الواو: حرفُ عطف، «**لتقضِّ**»: اللام: لامُ الأمر أيضاً، (تُقضِّ): مُضارع مجزومٌ بها وعلامةُ جَزمِه حذفُ الياء، والياءُ الثابتةُ على روايةِ: (ولِتقضي) إشباعٌ لِلكَسرة كما تقدَّم، والفاعل: أنتَ. «**حوائجَ**»: مفعولٌ به مَنصوب مُضاف، وهي جمعُ (حاجةٍ) على غيرِ قياس، و«**المُسلمِينا**»: مُضاف إليه مَجرور بالياء، والألف: لِلإطلاق.

والشاهد فيه: دُخولُ اللامِ في أمرِ المخاطَب المعلوم شُذوذاً، وذلك قولُه: (ولْتَقُم)، والقياسُ: قُم. ومِثلُه: (ولْتُقَضِّ) في العَجُز على هذه الرِّوايةِ.

و«لا» في النَّهيِ وفي الدُّعاءِ، نَحوُ: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]،

الكواكب الدرية

ولا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقائِي ومُدَّتِي ولَكِنْ يَكُنْ لِلخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ(١) .

وقاسَهُ ابنُ مالكٍ بعدَ القَولِ، وجَعلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: لِيُقيمُوا، وقالَ غيرُه: إنَّ ﴿يُقِيمُواْ﴾ مَجزومٌ في جوابِ الطَّلبِ، وهو: ﴿قُل﴾(٢)، قالَ العِصاميُّ: ولا تُفْصَلُ لامُ الطَّلبِ عن مَعمُولِها بمَعمولِهِ، ولا بغَيرِهِ.

(و«لا») المُستعمَلةُ (في النَّهيِ)، وهي التي يُطلَبُ بها تركُ الفِعلِ، (و) مِثلُها: «لا» المستعمَلةُ في (الدُّعاءِ)، وهي «لا» النَّاهيةُ في الحَقيقةِ، وإنَّما سُمِّيتْ دُعائيَّةً تأدُّباً كما تقدَّمَ في لامِ الأمرِ، (نَحوُ: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾)، هذا مثالُ «لا» في النَّهيِ، وإعرابُه: ﴿لَا﴾: ناهيةٌ، ﴿تَحْزَنْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ﴿لَا﴾ النَّاهيةِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخرِهِ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، (﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾)، هذا مِثالُ «لا» في الدُّعاءِ، وإعرابُه: ﴿لَا﴾: دُعائيَّةٌ، «تُؤاخِذْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» الدُّعائيَّةِ، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخرِهِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ.

واحترزَ بـ«لا» النَّاهيةِ والدُّعائيَّةِ عن «لا» النَّافيةِ، فإنَّها لا تَجْزِمُ؛ إذ لا طَلَبَ فيها،

---

(١) لم يُسمَّ قائلُه.

اللغة: (تَستَطِل): تَستبطِئ. (بَقائي): دَوامي. (مُدَّتي): حَياتي وطُولَ عُمرِي.

المعنى: فلا تَستبطِئ وُجودي ودَوامي في هَذه الدنيا وحَياتي فيها، فلا بُدَّ مِن الموت، ولكنِ استَدرِك ما فاتَك منها، ولْيَكُن لك قِسطٌ وافِر مِن فِعل الخير، قال العَيني: يُخاطِب الشاعرُ ابنَه لمَّا تَمنَّى مَوتَه. اهـ «فتح القَريب المُجيب».

الإعراب: «لا»: ناهِيَة جازمة. «تَستَطِل»: مضارع مجزوم بها، وفاعِلُه: أنتَ. «مِني»: متعلِّق بالفعل قبلَه. «بَقائي»: مَفعولٌ بِه والياءُ: مضافٌ إليه. «ومُدَّتي»: عاطف ومعطوفٌ على ما قبلَه، والياءُ: مضافٌ إليه أيضاً. «ولكن»: الواو: عاطفةٌ، (لَكن): حرفُ استِدراك مُهمَل. «يَكُن»: مُضارعُ (كان) الناقِصَة مجزوم بلام أمرٍ محذوفة، والأصلُ: ليَكُن. «لِلخير»: جارٌّ ومجرور متعلِّق بخبر (يَكن). «منكَ»: في موضع النَّصب على الحال من (نَصيب) أو مِن ضَميرِه في الاستِقرار المحذوف. «نَصيبٌ»: اسمُ (يَكُن) مؤخَّر مَرفوع.

والشاهد: حذفُ اللام وبقاءُ عملِها في قَولِه: (يَكُن)؛ إذ أصلُه: لِيَكُن، وهو ضَرورةٌ.

(٢) أي: والشرطُ لا يَلزمُ أن يكونَ عِلَّةً تامةً لِلجزاء، بل يَكفي في ذلك تَوقُّف الجزاء عليه، وإن كان مُتوقِّفاً على شيءٍ آخَر.

. . . .

الكواكب الدرية

بِخلافِ «لا» النَّاهيةِ فإنَّها نَقِيضةُ لامِ الأمرِ، أو نَظيرتُها، والشَّيءُ يُحمَلُ على نَقيضِهِ ونَظيرِهِ، قالَ التَّفتازانيُّ: وقد يُجزَمُ بـ«لا» النَّافيةِ إنْ صحَّ معها[1] «كيْ»، كـ«جِئتُه لا يَكُنْ له علَيَّ حُجَّةٌ»، ويُمكِنُ تَخريجُهُ على حَذفِ الشَّرطِ وأداتِهِ، أي: إنْ أجِئْهُ لا يَكُنْ له علَيَّ حُجَّةٌ[2].

وتُستعمَلُ «لا» في نَهيِ الغائبِ والمخاطَبِ كثيراً، ولا تَصحَبُ فِعلَ المتكلِّمِ؛ لأنَّ المتكلِّمَ لا يَنهى نفسَهُ إلَّا على سَبيلِ المجازِ، وتَنزيلِها مَنزلةَ الأجنَبيِّ، وعلى هذا يُحمَلُ ما وردَ مِن ذلكَ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

إذا ما خَرَجْنا مِن دِمَشْقَ فلا نَعُدْ ... بِها أَبَداً ما دامَ فِيها الجُراضِمُ[3]

بضمِّ الجيمِ: الأَكُولُ الواسِعُ البَطنِ. وفَصْلُها مِن مَعمُولِها ضَرُورةٌ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

. . . . . ولا ـ ذا حَقٍّ قَومِكَ ـ تَظلِمِ[4]

---

(١) أي: قبلَها.

(٢) وقال الرضيُّ: ولا مَنْعَ مِن أن يُجعَلَ (لا) في مِثلِه لِلنَّهي.

(٣) نسَبه ابن الشَّجريِّ وغيرُه إلى الفرَزدق، وقيل: هو لِلوَليد بن عُقبة يُعرِّض بِمُعاوية.

وروايةُ البَيت في الأصل: (فلا نعُد بها) كما أثبَتناه، وهَكذا أنشَده ابنُ مالك في «شَرح الكافية» وابنُه في «شَرح التَّسهيل» وغيرُهما، والظاهرُ أنَّ الباء حينئذٍ ظرفيَّة، والذي في «المغني» وغيرِه: (فلا نَعُد لها) قال العَينيُّ: أي: لِدِمشقَ، يُقال: عاد إليه: إذا رَجَع، وعادَ له بعد ما كان أعرَضَ عنهُ. اهـ

الإعراب: «**إذَا**»: ظرفٌ مُستقبَلٌ خافِض لِشَرطه مَنصوبٌ بِجَوابه. «**ما**»: زائدة. «**خرَجنا**»: فعلٌ وفاعل، والجملةُ في محلِّ جرٍّ بإضافة (إذَا) إليها. «**مِن دِمَشقَ**»: جارٌّ ومَجرورٌ بالفتحةِ لِلعَلَمية والعُجمة متعلِّقٌ بـ(خرَجنا). «**فلا**»: الفاء: واقعةٌ في جوابِ (إذَا)، (لا): ناهيَة جازمةٌ. «**نَعُد**»: مُضارع مجزوم بـ(لا)، والفاعِل: نحنُ، والجُملةُ لا محلَّ لها جوابُ (إذَا). «**بها**»: مُتعلِّق بـ(نَعُد). «**أبداً**»: ظرفُ زمان مُتعلِّق به أيضاً. «**ما**»: مصدريَّة ظرفيَّة. «**دامَ**»: فعلٌ ماضٍ ناقص. «**فيها**»: مُتعلِّق بمحذوف خبر (دامَ). «**الجُراضِمُ**»: اسمُ (دامَ) مُؤخر، و(ما دام) في تأويل مَصدرٍ في موضِعِ نَصب على الظرفيَّة الزمانية مُتعلِّق بـ(نَعُد) أيضاً، وتقديرُ الكلام: فلا نَعُد إليها مُدَّةَ دَوامِ الجُراضمِ فيها.

والشاهد: في قولِه: (فلا نَعُد)؛ فإنَّ (لا) ناهيةٌ جزَمَت قَولَه: (نَعُد) وهو لِلمُتكلِّم مع غَيره، وهذا قَليل.

(٤) **أوَّلُه:**

وقالُوا: أخانَا لا تَخَشَّعْ لِظالِمٍ ... عَزيزٍ . . . . =

والطَّلَبُ إذا سَقَطَتِ الفاءُ مِنَ المُضارِعِ بَعْدَهُ وقُصِدَ بِهِ الجَزاءُ، نَحوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ....

الكواكب الدرية

أي: ولا تَظلِمْ حَقَّ قَومِكَ(١).

(والطَّلَبُ)، فإنَّه يَجزِمُ المُضارِعَ على قَولٍ ضَعيفٍ (إذا سَقَطَتِ الفاءُ مِن المُضارِعِ) الواقعِ (بَعْدَهُ) أي: بعدَ الطَّلبِ المَحضِ، (وقُصِدَ بِهِ) أي: بِالفعلِ الذي سَقَطَتْ منه الفاءُ (الجَزاءُ) لِلطَّلبِ السَّابقِ عليه، أي: قُدِّرَ مُسبَّباً عنه كما أنَّ جزاءَ الشَّرطِ مُسبَّبٌ عن الشَّرطِ، (نَحوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾)، وإعرابُه: ﴿تَعَالَوْا﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ:

= ولَم أرَ أحداً ممَّن استَشهدَ به من النُّحاةِ أو تكلَّم عليه من شُرَّاح الشَّواهد نَسَبَه إلى قائلِه، وفي «حَماسة البُحتريِّ» أنه لِلمُخبَّل السَّعديِّ، وروايتُه: (لا تَضعضَعْ لِظالِم)، وأنشَد بيتاً بعدَه وهو قولُه:

رَأَوا أنَّـنـي لا حَـقَّـهُـم أنـا ظـالِـمٌ ... ولا نـاصِـرِي إن جـاوَزُوا الـحَـقَّ مُـسلِـمِي

اللغة: (تخشَّع): أصلُه: تتخشَّع بتاءَين، أي: لا تتذلَّل ولا تَخضَع، ومثلُه في الحذف وفي المعنى (تَضعضَع)، وفي الحديثِ: «ومَن دَخل على غَنيٍّ فتَضعضَعَ له ذَهب ثُلُثَا دِينِه». و(الظُّلم): أصلُه: وَضعُ الشيء في غيرِ محلِّه، واستَعمَلُوه كما هنا في التعدِّي على الحُقوق لأنه مِن شُعَبِه. (عزيز): من العِزَّة وهي القُوَّة والمَنَعة. (ذَا): بمعنى صاحب، وعليه فما بعدَه مجرور بالإضافة، وجعَلَه بعضُهم اسمَ إشارة مفعولاً لـ(تَظلِم)، فما بعدَه منصوبٌ على نَزع الخافض، وهو بعيد جدًّا، وقيل: (ذَا) إشارةٌ منادًى بحرفٍ محذوف نظيرَ (أخانَا) في صَدر البيتِ، و(حقَّ) مفعولُ (تَظلِم)، وهذا وإن كان جائزاً يُبعِدُه تفسيرُ ابنِ مالك وغيرِه؛ إذ لو أُريد ذلك لقالُوا في التَّقدير: ولا تَظلِم يا هذا حقَّ قَومِك، وأنَّ (تَظلم) لا يتسلَّط على (الحَق) إلا على ضربٍ من التأويل كالتَّضمين. وعلى كلٍّ فالبيتُ مُفتقِرٌ للروايةِ الصَّحيحةِ حتى يُجزَمَ فيه بالقول الفَصل.

ومعنى البيت: ظاهرٌ، وما أنشَده الشارحُ هو كالعِلَّة لِما قبلَه، أي: لا تَظلِم قَومَك في حُقوقِهم؛ لئلَّا يَنفرُوا منك فيَتسلَّط عليك عَدوُّك إذا بَقِيتَ مُنفرداً.

الإعراب: «وقالُوا»: فِعلٌ وفاعِلٌ. «أخانَا»: مُنادًى حُذف مِنه حرفُ النِّداء مَنصوب لأنه مُضاف، و(نا): مضاف إليه. «لا»: ناهِيَة جازمة. «تَخشَّع»: مضارعٌ مجزوم بها، والفاعل: أنتَ. «لِظالم»: مُتعلِّق به. «عزيز»: نعتٌ لـ(ظالم). الواو: عاطفةٌ للجُمَل، و«لا»: ناهِيَة، «ذَا»: مفعولُ (تَظلِم) مُقدَّم مُضاف، «حقَّ»: مُضافٌ إليه مضافٌ. «قَومِك»: كالذي قبلَه والكاف: مُضاف إليه. «تَظلِم»: مُضارع مجزومٌ بـ(لا) الناهية حُرِّك بالكسر لِلوَزن، وفاعلُه: أنتَ. وجملةُ (أخانا لا تخشَّع... إلخ البيت) في محلِّ نصب مَقول القول.

والشاهد: في فصلِ (لا) الناهِيَة عن مَدخولِها ضرورةً.

(١) الصوابُ: ولا تَظلِم ذَا حقِّ قَومِك، كما في «شَرح التَّسهيل» (٤/ ٦٣) وغيرِه، اللهمَّ إلا أن يكونَ الشارحُ تَعمَّد إسقاط (ذا) إشارةً إلى أنها إشاريَّة لا مفعولُ (تَظلِم) كما نبَّهنا عليه قريباً.

. . . .

الكواكب الدرية

ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿أَتْلُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بجوابِ الطَّلبِ، وعلامةُ جزمِهِ حَذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِه، وهو الواوُ، وإنَّما جُزِمَ ﴿أَتْلُ﴾ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ تَقدَّمهُ طَلبٌ، وهو ﴿تَعَالَوْا﴾، وقُصِدَ به الجزاءُ، وهو كونُ التِّلاوةِ مُسبَّبةً عن إتيانِهم، فجُزِمَ بالطَّلبِ كما قالهُ الخليلُ وسِيبَويهِ والفارسيُّ والسِّيرافيُّ ومَن تَبِعَهم؛ لِتَضمُّنِهِ معنى حرفِ الشَّرطِ[1]؛ لأنَّ التَّقديرَ في المثالِ المَذكورِ: إنْ تأتُوني أَتلُ علَيكُم، وقيلَ: لِنيابتِهِ مَنابَ الجازمِ.

ومَذهبُ الجُمهورِ أنَّ الجزمَ بأداةِ شَرطٍ مُقدَّرةٍ هي وفِعلُ الشَّرطِ، دَلَّ على ذلكَ الطَّلبُ المَذكورُ، والتَّقديرُ: تعالَوا فإنْ تَأتُوني أَتلُ علَيكُم، قالَ الفاكهيُّ وابنُ عَنقاء: وهذا هو الأصَحُّ، وقالَ الأزهَرِيُّ: هو الأرجَحُ؛ لأنَّ الحذفَ والتَّضمينَ وإنِ اشترَكا في كونِهما خلافَ الأصلِ، لكنْ في التَّضمِينِ - أي: الذي يَقولُه سِيبَويهِ والخَليلُ وأَتباعُهما - تَغييرُ[2] معنَى الأصلِ، ولا كذَلكَ الحذفُ. اهـ

واحترَزَ بِقَولِهِ: (وقُصِدَ به الجزاءُ) عن نَحوِ قَولِهِ تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] برفعِ ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ باتِّفاقِ السَّبعةِ؛ لِكَونِهِ ليس مَقصوداً به معنَى: إنْ تَأخُذْ مِنهم صَدقةً تُطهِّرْهم، وإنَّما أُريدَ به: خُذْ مِنهم صَدقةً مُطَهِّرةً لهم، فجُملةُ ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ صفةُ ﴿صَدَقَةً﴾، ولو قُرِئَ بالجزمِ على معنَى: (إنْ تَأخُذْ منهم صَدقةً تُطهِّرْهُم) لم يَمتَنِعْ في القياسِ، لكنَّ القرءاةَ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ، ومثلُ ذلكَ قولُه تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥-٦]، فإنَّه قُرِئَ بالرَّفعِ[3] بتقديرِ جُملةِ ﴿يَرِثُنِي﴾ صفةً لـ﴿وَلِيًّا﴾، لا جواباً لـ«هَبْ»، أي: هَبْ لي

---

(١) الصحيحُ أنَّ القولَ بالتَّضمين هو مذهَب الخليل وسيبوَيه دُون أبي علي والسِّيرافي؛ إذ مَذهبُهما - وصحَّحه ابنُ عُصفُور - أنَّ الجزمَ بهذه الأشياءِ إنما هو على جِهة النِّيابةِ مَنابَ الشرطِ لا على جِهَةِ التَّضمين، بِمَعنى أنه حُذِفَت جملةُ الشرط وأُنِيبَت هذه مُنابَها في العمل، ونَظِيرُه قَولهم: (ضرباً زيداً)؛ فإن (ضرباً) نابَ عن (اضرب) فنَصب (زيداً)، لا أنه ضُمِّنَ المصدرُ مَعنى فِعل الأمر. وحينئذٍ يكونُ تضعيفُ الشارحِ الآتي لِلتَّضمين غيرَ مُتناوِل لهذا القَول، فيَبقى على قُوَّتِه، اللهمَّ إلا أن يُقالَ كما قال أبو حيَّان عند ترجيحِ مذهَب المتأخِّرين: هذا الذي نَختارُه، ولا حاجةَ إلى التَّضمِين ولا إلى النِّيابة.

(٢) تَصحَّف في النُّسَخ الثَّلاث إلى: يعتبر.

(٣) قرأ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بِالسكون فِيهما أبو عمرٍو والكسائي، وقرَأ الباقون بالرفع.

وقَولِهِ:

قِـفَـا نَـبْـكِ مِـن ذِكْـرَى حَـبِـيـبٍ ومَـنْـزِلِ

الكواكب الدرية

مِن لدُنكَ وَليًّا وارثاً لي، وقُرِئَ بالجزمِ على تَقديرِ «يَرِثْني» جَواباً لـ«هَب»، والتَّقديرُ: إنْ تَهَبْ لي مِن لدُنكَ وَليًّا يَرِثْني، (وقَولِهِ:

قِـفَـا نَـبْـكِ مِـن ذِكْـرَى حَـبِـيـبٍ ومَـنْـزِلِ بِسِـقْـطِ اللِّوَى بَيـنَ الـدَّخُـولِ فحَـوْمَـلِ)

هذا البَيتُ مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ، قالهُ امرُؤُ القَيسِ بنُ حُجرٍ - بضمِّ الحاءِ - بنِ الحَرِثِ الكِنديُّ، الشَّاعرُ الجاهِليُّ المَشهورُ، وهو أوَّلُ مِن قَصَّدَ القصائدَ[١]، وأوَّلُ شعرٍ قاله أنَّه لمَّا راهقَ الحُلُمَ ولم يَقُلْ شِعراً قالَ أبوهُ: ليسَ هذا بِابني، إنَّه لو كانَ كذلكَ لَقالَ شِعراً، فقالَ لاثنَينِ مِن أصحابِهِ: خُذاهُ، واذْهَبَا بِهِ إلى مكانِ كذَا وكذا، فاذْبَحاهُ واتيِاني بِدَمِهِ، فمَضَيَا به حتَّى وَصَلَا المحلَّ المُعيَّنَ، فشَرَعَا لِيَذْبَحَاهُ، فبَكى وقالَ:

قِـفَـا نَـبْـكِ مِـن ذِكْـرَى حَـبِـيـبٍ ومَـنْـزِلِ

... البيتَ، فرَجَعَا به إلى أبيهِ وقالَا له: هذا أشعَرُ مَن على وَجهِ الأرضِ، فقد وقفَ واستَوقَفَ، وبَكى واستَبكَى، ونَعى الحبيبَ والمنزلَ، في نِصفِ بيتٍ، فقامَ إليه واعتنَقَهُ وقالَ: أنتَ ابني حَقًّا.

اللُّغة: «قِفَا»: أمرٌ مِن الوُقوفِ، وهو القيامُ، والخِطابُ إمَّا لِنَديمَيهِ، أو لِنَفسِهِ وهَواهُ على سبيلِ التَّجريدِ تَحسُّراً وتَندُّماً، أو على أنَّ المرادَ بالتَّثنيةِ الواحدُ على جهةِ التَّأكيدِ، على ما جرَتْ به عادةُ العربِ مِن أنَّهم يُخاطِبونَ الواحدَ مُخاطبةَ الاثنَينِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، فإنَّه خِطابٌ لِمالكٍ خازنِ النَّارِ، والعِلَّةُ في ذلكَ أنَّ أقلَّ أعوانِ الرَّجلِ

---

(١) أي: أطالَها، وكانَت العربُ قبل ذلك تَنظمُ البيتَ والبيتَين على حَسَب ما يَعرضُ لها من الهَجو أو الفَخر أو الرِّثاء أو نحوِ ذلك، والمَشهورُ أنَّ أولَ من فعَل ذلك خالُ امرئ القيسِ مُهَلهِلُ بن ربيعةَ، حتى قال الفَرزدقُ:

ومُـــهـــلـــهِـــلُ الـــشُّـــعـــراءِ ذاكَ الأوَّلُ

وأمَّا امرُؤُ القيس فاشتَهر بأنه أشعَرُ الناسِ، قال ابنُ سلام: سَبَق امرُؤُ القيس العربَ إلى أشياءَ ابتدَعها استَحسَنَتها العرب واتَّبَعَته فيها الشعراءُ، منها: استِيقافُ صَحبِه، والبكاءُ في الدِّيار، ورِقَّةُ التَّشبيب، وقُربُ المَأخذ، وتَشبيهُ النِّساء بالظِّباء والبيضِ... إلخ كلامِه.

. . . .

الكواكب الدرية

في مالِهِ وإبلِهِ اثْنانِ، وأقلَّ الرُّفقةِ ثَلاثةٌ، والبَصريُّونَ يُنكِرونَ هذَا[١]، قال الزَّجَّاجُ في الآيةِ: إنَّه خِطابٌ لِلمَلَكينِ، ويَكونُ حينئِذٍ قولُهُ: «قِفَا» خِطاباً لِصاحِبَيهِ. و«نَبْكِ»: أمرٌ مِن البُكاءِ، و«الذِّكرى» و«الذِّكر» بمعنًى، و«السِّقطُ» بكسرِ السِّينِ: مُنقَطَعُ الرَّملِ حيثُ يَدِقُّ، و«اللِّوى»: حيثُ يَلتَوِي، وفي «القاموسِ»: اللِّوى: ما التَوى مِن الرَّملِ، أو مُستَرَقُّهُ[٢]. و«الدَّخولُ» بدالٍ مُهمَلةٍ مَفتُوحةٍ أو مَضمُومةٍ[٣]، فحاءٍ مُهمَلةٍ[٤] أو مُعجَمةٍ فلامٍ، و«حَومَلُ[٥]» بحاءٍ مُهملةٍ أيضاً: مَوضعانِ مِن مَنزلِ كلبٍ[٦].

الإعراب: «قِفَا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على الفَتحِ لِاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الخَفيفةِ المنقَلبةِ ألفاً لِلوقفِ، وهذا إنْ لم تَجعلِ[٧] الخِطابَ لاثنَينِ، وإلَّا فهو مبنيٌّ على حَذفِ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وألفُ التَّثنِيَةِ فاعلٌ، «نبكِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ في جوابِ الطَّلبِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جَزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، «مِن ذِكرَى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، وهو مُضافٌ، و«حَبيبٍ»: مُضافٌ إليه، و«مَنزِلِ»: مَعطوفٌ على «حَبيبٍ»، «بِسقطِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، والجُملةُ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ«مَنزِل»[٨]، و«اللِّوى»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، «بينَ»: ظرفُ مَكانٍ،

---

(١) أي: للإلباس. والعبارةُ في الأصل: (ينكرون لهذا).

(٢) بالراء، أي: حيثُ يَقِلُّ الرملُ ويَصِيرُ رَقيقاً فيَنقطِعُ، وفي طَبعتَين: (مُستدَقُّه) بالدال، والأولُ هو الموافِقُ لكلام «القاموس» وإن كان الثاني أيضاً صحيحاً، أي: حيثُ يَصِيرُ الرملُ مُستَدِقًّا.

(٣) الذي أذكُرُه من كلام غيرِه أنه بفتح الدال فقط.

(٤) هذا أيضاً لا أعرِفُه، والذي أذكُرُه أنه بالمُعجمةِ فقط.

(٥) ممنوعاً من الصرف على ما قاله ابنُ سِيده، فصَرْفُه في البيت ضَرورة.

(٦) الصحيحُ: مِن منازل كِلابٍ.

(٧) في طبعة: إن لم نجعل.

(٨) وقال بعضُهم: متعلّق بـ(قِفَا)، وقيل: بـ(نَبكِ).

. . . .

الكواكب الدرية

والجُملةُ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن «سِقْط»، أو مِن «مَنزِل»[١]، و«الدَّخولِ»: مُضافٌ إليه، والفاءُ: حرفُ عطفٍ بمعنى الواوِ[٢] كما قالَ العَينيُّ، وقالَ في «العقدِ المُكلَّلِ»[٣]: المعنى: بينَ أجزاءِ الدَّخولِ فحَوْمَلَ، فصيَّرَ الدَّخولَ كاسمِ الجَمعِ مِثلَ: «قَومٍ، ورَهْطٍ»، وإلَّا لم تَصِحَّ الفاءُ؛ لاشتراطِ التَّعقيبِ في مَعطوفِها على ما قبلَه مِن غيرِ مُهْلةٍ بينَهما، فلو لم يُقدَّرْ أنَّ السِّقطَ مِن أجزاءِ الدَّخولِ، امتَنعَ عطفُ «حَومَلَ» عليه بالفاءِ كما لا يَخفى على مُتأمِّلٍ. وفي شَرحِي على «شَواهدِ شرحِ القَطْرِ» كلامٌ قريبٌ مِن هذا، فراجِعْهُ!

والمعنى: قِفَا يا صَاحِبيَّ، ولا تَعجَلَا على ذَبْحي، وساعِدانِي في البُكاءِ على ذِكرى حَبيبٍ ومنزلٍ كائنَينِ عندَ مُنقَطَعِ الرَّملِ بينَ أجزاءِ الدَّخولِ فحَومَل.

والشَّاهدُ: في «نَبْكِ»؛ حيثُ جُزِمَ لأنَّه جوابُ الأمرِ، ذلكَ لأنَّه خَلَا عن الفاءِ وقُصِدَ به الجزاءُ، أي: إنْ تَقِفَا نَبْكِ، فالبكاءُ مُسبَّبٌ عن وُقوفِهم.

تَنبيه: الطَّلبُ في كلامِهِ شاملٌ لِلأمرِ كما مَثَّلَ، والنَّهيِ نحوُ: «لا تَدْنُ مِن الأسدِ تَسْلَمْ»، والدُّعاءِ نحوُ: «رَبِّ اغفِرْ لي أدخُلِ الجنَّةَ»، والاستِفهامِ نحوُ: «هل تُكرِمُني أُكرِمْكَ؟»، والتَّمنِّي نحوُ: «ليتَ لي مالاً أُنفِقْهُ»، والتَّرجِّي نحوُ: «لعلَّ زَيداً يَقدَمُ البَلَدَ أُكرِمْهُ»، والعَرْضِ نحوُ: «ألا تَنزِلُ عِندَنا تُصِبْ خَيراً»، والتَّحضِيضِ نحوُ: «لولا تَأتِينا تُحَدِّثْنا».

ولا يُشتَرَطُ في الطَّلبِ أنْ يكونَ هنا بِالفعلِ، بل يُجْزَمُ الفعلُ في جَوابِهِ وإنْ كانَ بغيرِ الفعلِ، نحوُ: «أينَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ؟»، و«حَسْبُكَ حديثٌ يَنَمْ زيدٌ»، وقالَ الشَّاعرُ: [الوافر]

مَـكـانَـكِ تُـحـمَـدِي أو تَـسـتَـرِيـحِـي[٤]

---

(١) أي: بعدَ وَصفِه، وقيل: صِفةٌ لـ(سِقط اللِّوى)، أي: الكائنِ بينَ الدَّخُول... إلخ. وقيل: تعلُّقه بما تعلَّق به ما قبلَه.

(٢) أي: و(حَومل) مَعطوفٌ على (الدَّخولِ)، فكأنه استَغنى بقَولِه الآتي: (امتنَع عطف حومل عليه) عن إفرادِه بالذكر والإعرابِ ههنا.

(٣) أظنُّه يَعني كتابَ «العِقد المُكلَّل في شَرح التَّلخيص والمُطوَّل»، لِعَبد الله بن أحمد الخيري الشماخي الزَّبِيدي المتوفَّى سنةَ (١٢١١هـ).

(٤) قائلُه: عَمرُو بن الإِطنابة، واسمُه: عمرُو بن زيدِ مَناة، والإطنابةُ أُمُّه، وصدرُه: =

. . . .

الكواكب الدرية

وشَرَطَ غيرُ الكِسائيِّ مِن النَّحويِّينَ لِصِحَّةِ الجزمِ بعدَ النَّهيِ صِحَّةَ وُقوعِ «إنْ لا» في مَوضِعِهِ مع صِحَّةِ المعنى، فمِن ثَمَّ جازَ: «لا تَدْنُ مِن الأسدِ تَسْلَمْ» بالجزمِ؛ لِصحَّةِ قَولِكَ: «إنْ لا تَدْنُ مِن الأسدِ تَسْلَمْ»؛ لأنَّ السَّلامةَ مُسبَّبَةٌ عن عدمِ الدُّنُوِّ، ووَجَبَ الرَّفعُ في نحوِ: «لا تَدْنُ مِن الأسدِ يَأكُلُكَ»؛ لِعَدمِ صِحَّةِ قَولِكَ: «إنْ لا تَدْنُ مِن الأسدِ يَأكُلْكَ»؛ لأنَّ الأكلَ لا يَتسَبَّبُ عن عَدمِ الدُّنوِّ، وإنَّما يَتسبَّبُ عن الدُّنوِّ، وخالفَ الكِسائيُّ في هذا الشَّرطِ، فجَوَّزَ الجزمَ في المثالِ المَذكورِ مُحتَجًّا بقَولِهِ ﷺ: «**مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا**»(١)، أي: بِريحِ الثُّومِ، وقَولِهِ ﷺ: «**لا تَرْجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضْرِبْ بَعضُكمْ رِقابَ بَعْضٍ**»(٢)

= وقَـولِـي كُـلَّـمـا جَـشَـأَتْ وجـاشَـتْ:

وهو مِن قَصيدةٍ أوَّلُها:

أَبَتْ لِي عِفَّتي وأَبَى بَلائِي ... وأَخْذِي الحَمْدَ بالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

وإمْسَاكِي عَلى المَكْرُوهِ نَفْسِي ... وضَرْبِي هامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

وقَولِي كُلَّما . . . . البَيتَ

لِأَدْفَعَ عَن مَآثِرَ صالِحاتٍ ... وأَحْمِيَ بَعدُ عَن عِرْضٍ صَحِيحِ

قال العَيني: وكان مُعاويةُ رضي الله عنه يُنشِد هذه الأبياتَ يومَ صِفِّين ويَستَشهِد بها.

اللغة: (جَشَأت): نَهضَت، و(جاشَتْ): تحرَّكَتْ، مَأخوذٌ مِن قَولِهم: (جاشَتِ القِدرُ) أي: غلَتْ، وقيل: فزِعت، وقيل: غَثَت مِن الغَثَيان. والضَّميران في الفِعلَين عائِدانِ على نَفسِه. (مكانَكِ): الأصل فيه الظَّرفية، ثم نُقِلَ عنها وجُعِل اسماً لِلفعل بمَعنى: الزَمِي.

والمعنى: الزَمي مَكانَكِ تُحمَدي بِالشَّجاعة، أو تَستَريحي مِن هَمِّ الدُّنيا بِالقَتل.

الإعراب: «**مَكانَكِ**»: اسمُ فِعل أمر بمعنَى اثبُتي، مَبني على الفتح، والكاف: حرفُ خطاب لا محلَّ له؛ والفاعلُ ضَمير مُستتر فيه وجوباً تَقديرُه: أنتِ. «**تُحمَدِي**»: فعل مضارع مُغيَّر الصيغة مَجزوم بجوابِ الطَّلب المدلولِ عليه باسم الفعلِ، وعَلامةُ جَزمه حذفُ النون، وياءُ المخاطَبة: نائبٌ عن الفاعِل. «**أو**»: حرفُ عطف. «**تَستريحِي**»: فعلٌ مُضارع مَعطوف على (تُحمَدي) مجزومٌ مِثلُه، وياءُ المخاطَبة: فاعلُه. وجُملةُ (مكانَكِ...) في محلِّ نَصب مَقُول القَول لِلمَصدر الذي هو (قَولي)، وما بينَهما اعتِراضٌ.

والشاهد: في قَولِه: (تُحمَدي)؛ حيث جُزِم في جوابِ اسمِ فِعل الأمر؛ لِدَلالتِه على الطَّلب.

(١) أخرجه الإمام مالكٌ في «الموطَّأ» مُرسلاً ١/ ١٧ لكنْ بِلَفظ: «يُؤذِينا»، والجملةُ حينئذٍ حال، ولم أرَ رِوايةَ الجزمِ.

(٢) أخرجه البُخاري (٧٠٧٧) ومُسلم (٢٢٥) من حديث ابن عمرَ رضي الله عنهما.

والثَّاني ـ وهُوَ ما يَجْزِمُ فِعلَينِ ـ أَحَدَ عَشَرَ، ....

على رِوايةِ مَن جَزمَ «يَضْرِبْ»؛ لأنَّه لا يَصِحُّ تَقديرُ «إنْ لا» في الحَديثَينِ مع أنَّه وردَ مَجزوماً، وأجابَ الجُمهورُ عن ذلكَ بأنَّ الجزمَ في الحَديثَينِ على إبدالِ الفعلِ مِن الفعلِ بَدَلَ اشتِمالٍ، لا على الجَوابِ لِلنَّهيِ؛ لعدمِ صِحَّةِ «إنْ لا يَقرَبْ يُؤذِنا، وإنْ لا تَرجِعُوا بعدِي كُفَّاراً يَضرِبْ بَعضُكم رِقابَ بعضٍ».

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فقراءةُ الجُمهورِ برفعِ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾؛ إذ لا يَصِحُّ أنْ يَقولَ: «إنْ لا تَمنُنْ تَستَكثِرْ»، وأمَّا قراءَتُهُ بإسكانِ «تستَكثِرْ»[١]، فيُمكِنُ أنْ يُجابَ عن ذلك بأنَّه سَكَّنهُ وَقْفاً ووَصَلَهُ بنيَّةِ الوَقفِ، والذي حَسَّنَ ذلك مُناسَبَتُهُ لِلأفعالِ المَذكورةِ معه، وهي: ﴿فَكَبِّرْ﴾ ﴿فَطَهِّرْ﴾ ﴿فَٱهْجُرْ﴾، ولا يَحسُنُ جعلُه بَدَلاً ممَّا قبلَهُ؛ لاختِلافِ مَعنَيَيهِما؛ لِعَدَمِ دَلالةِ الأوَّلِ على الثَّاني.

(**والثَّاني**) أي: النَّوعُ الثَّاني مِن جَوازمِ الأفعالِ، (**وهُوَ: ما يَجْزِمُ فِعلَينِ**) مُضارِعَينِ: كـ﴿وَإِن[٢] تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، أو ماضِيَينِ لفظاً نحوُ: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، أو معنًى نحوُ: «مَن لم يَجتَهِدْ لم يَنَلِ العِلمَ»، أو ماضياً فمُضارعاً نحوُ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو مُضارعاً فماضياً، وهو قَليلٌ، كقَولِهِ ﷺ: «**مَنْ يَقُمْ لَيلَةَ القَدْرِ إِيماناً واحتِسَاباً غُفِرَ له**»[٣]. وهو[٤] بعدَ «لم» مَجزومٌ بها لَفظاً، وبأداةِ الشَّرطِ مَحلًّا.

ثمَّ الفِعلانِ إنْ كانَا مُضارِعَينِ فالجَزمُ لِلَفظِهما، أو ماضِيَينِ فالجَزمُ لِمَحلِّهما، أو مُختَلِفَينِ ماضياً ومُضارعاً، فلِكُلٍّ واحدٍ مِنهُما حُكمُهُ.

(**أَحَدَ عَشَرَ**) جازماً، وتُسمَّى: أدواتِ الشَّرطِ والجَزاءِ؛ لإفادَتِها أنَّ ما يَليها شرطٌ وسببٌ

---

(١) وهي قراءةُ الحَسن وابنِ أبي عَبلةَ.

(٢) في الأصل: (إنْ) دون الواو. ومِثلُه الآيةِ بعدَها.

(٣) تمامُه: «ما تقدَّم من ذَنبِه». أخرجه البخاري (٣٥) ومُسلم (١٧٨٢) من حَديث أبي هُرَيرة ﷺ.

(٤) أي: المضارعُ. ولو أخَّر هذه المسألةَ بعد التفصيل الآتي لكانَ أفضلَ.

وهو: «إنْ» نَحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، و«ما» نَحوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ....

الكواكب الدرية

لما يَليهِ، فهي مَوضُوعةٌ لِتَعليقِ معنى جُملةِ الجزاءِ بمعنَى جُملةِ الشَّرطِ بحيثُ تَكونُ الأُولى سَبباً للثَّانيةِ، والثَّانيةُ مُسبَّبةً عنها.

والصَّحيحُ أنَّ الأداةَ هي الجازِمةُ لِفِعلِ الشَّرطِ وجَوابِهِ.

(وهو: «إنْ»)، وهي أُمُّ البابِ ومِن ثَمَّ قدَّمَها، وهي حرفٌ باتِّفاقٍ، مَوضُوعٌ لِلدَّلالةِ على مُجرَّدِ تَعليقِ الجَوابِ على الشَّرطِ، أي: فلا تَدُلُّ على مَعنًى آخَرَ، وإنَّما تَدُلُّ على الشَّرطِ المشكُوكِ في وُقوعِهِ، (نَحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِن﴾: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني جَوابُهُ، ﴿يَشَأْ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعَلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «يُذْهِبْ»: جوابُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به.

وقد تَدخُلُ على المقطُوعِ به لِغَرَضٍ، كانبِهام زَمانِ الشَّرطِ ونحوِ ذلكَ، كقَولِهِ تعالى: ﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقد تَدخُلُ على المقطُوعِ بانتِفائِهِ واستِحالَتِهِ لِلتَّبكيتِ[(١)] وغيرِهِ.

والأصلُ كونُ شَرطِها وجَزائِها مُضارِعَينِ مُستَقبَلَينِ كهذه الآيةِ، ولا يُخالَفُ ذلك لفظاً إلَّا لِنُكتةٍ، كإبرازِ غيرِ الحاصلِ في صُورةِ الحاصلِ، أو التَّفاؤُلِ وإظهارِ[(٢)] الرَّغبةِ في وُقوعِ الشَّرطِ، والغالِبُ مَجيءُ شرطِ «إذَا» بلفظِ الماضي؛ لِدَلالتِهِ على الوُقوعِ المُناسِبِ للجزمِ.

(و«ما»)، وهي: اسمٌ مَوضوعٌ لِلدَّلالةِ على ما لا يَعقِلُ على جِهةِ العُمومِ، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ، (نَحوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾)، وإعرابُه: «ما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ رفعِ مُبتَدأٍ[(٣)]، ﴿تَفْعَلُوا﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه

---

(١) أي: التَّقريعِ والتَّعنيفِ والتَّوبيخ.

(٢) بواو العطف في الأصل، والذي في «تَلخيص المفتاح»: (أو إظهار).

(٣) الصحيحُ أنَّها مفعولٌ مُقدَّم لـ﴿تَفْعَلُوا﴾، وهي شَرطيةٌ جازِمةٌ له، والتَّقدير: أيَّ شيءٍ تَفعَلُوا، مثلَ قَولِه: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾، وسيَذكُر الشارحُ فيما يأتي طريقةَ إعراب أسماءِ الشرط وسيَنُصُّ على هذا، فالعَجَبُ كيف نَسِيَه هنا!

و«مَنْ» نَحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، ....

مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ «ما»[١]، ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَفْعَلُوا۟﴾[٢]، ﴿يَعْلَمْهُ﴾: جوابُ الشَّرطِ، والهاءُ: مَفعولٌ به، ولفظُ الجَلالةِ: فاعلٌ.

وما ذكَرتُه مِن أنَّ جُملةَ الشَّرطِ خبرٌ عن اسمِ الشَّرطِ هو الأصَحُّ، وقيلَ: خبرُه جُملةُ الجَوابِ[٣].

وقد أثبَتَ ابنُ مالكٍ وغَيرُه مَجيءَ «ما» الشَّرطيَّةِ ظَرفاً زمانيًّا، بأنْ تَدُلَّ على اسمِ زمانٍ مَنصوبٍ بِتَقديرِ «في»، قالَ في «المُغني»: ظاهرُ قولِهِ تَعالى[٤]: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أي: استَقيمُوا لهم مُدَّةَ استِقامَتِهم لَكم، فهي هنا: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ، قالَ ابنُ عَنقاء: وقد تَأتي زَماناً مَحضاً، بأنْ تَدُلَّ على اسمِ زمانٍ ليسَ مَنصوباً على معنَى «في»، نَحوُ: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، أي: مُدَّةُ استِمْتاعِكم بهنَّ آتوهُنَّ أُجورَهُنَّ، فهي هنا في محلِّ رفعِ مُبتَدأٌ، وخبرُها فِعلُ الشَّرطِ كما في آيةِ المَتنِ.

(و«مَنْ»)، هي اسمٌ مَوضوعٌ لمَن يَعقِلُ على جِهةِ العُمومِ، (نَحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾) أي: كلُّ إنسانٍ[٥]، وإعرابُه: ﴿مَن﴾: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ، الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿يَعْمَلْ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿سُوٓءًا﴾: مَفعولٌ به،

(١) غيرُ صَحيح لما في التعليق السابقِ.

(٢) الصحيحُ أنه مُتعلِّقٌ بِمَحذوف صفة لاسمِ الشرط، أو هو في مَوضِع نصب على الحالِ، أو على التَّمييز والمميَّز (ما).

(٣) وقيل: جُملتا الشرط وجوابِه معاً.

(٤) عِبارة «المغني»: (وزَمانيةً، أثبَت ذلك الفارسي... وهو ظاهرٌ في قَوله تعالى...)، والشارحُ يَتساهَل في نُقُولِه بما يُغيِّرُ المعنى، فكُن على حذَر.

(٥) خصَّص بِاعتبار الأشرَف أو الأغلَب، وإلا فالأولى: (كل مُكلَّف) ليَشمَل الجنَّ. والله أعلَم.

و«مَهْمَا» كقَولِهِ:

وأنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

الكواكب الدرية

وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ رفعِ خبرُ ﴿مَن﴾، ﴿يُجْزَ﴾: جَوابُ الشَّرطِ مَجزومٌ بِأداةِ الشَّرطِ، وعَلامةُ جَزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الألفُ، ونائبُ الفاعلِ مُستَتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿بِهِۦ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ.

(و«مَهْمَا»)، وهي: اسمٌ بَسيطٌ، لا مُركَّبٌ مِن «مَهْ» و«ما» الشَّرطيَّةِ على الأصَحِّ[1]، مَوضوعٌ لغيرِ العاقلِ، ثُمَّ ضُمِّنَتْ معنَى الشَّرطِ، (كقَولِهِ):

أَغَرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قاتِلِي (وأنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ)

قالهُ امرُؤُ القَيسِ، وهو مِن قَصيدةِ «قِفَا نَبْكِ».

اللُّغةُ: «أَغَرَّكِ» بكسرِ الكافِ: خِطابٌ للمُؤنَّثِ، وهو استِفهامُ إنكارٍ وتَوبيخٍ، أي: حَمَلَكِ على الغِرَّةِ، وهي: فِعلُ مَن لم يُجَرِّبِ الأمورَ[2]، و«القتلُ»: الإماتةُ، و«تَأمرِي» بالياءِ؛ لأنَّه خطابٌ للمُؤنَّثِ أيضاً، وحُذِفَتْ[3] لالتقاءِ السَّاكنينِ.

الإعرابُ: الهمزةُ: لِلاستفهامِ[4]، «غَرَّ»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصبٍ مَفعولٌ به، «أنَّ»: حرفُ تَوكيدٍ ونصبٍ، «حُبَّ»: اسمُها، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ[5]، «قاتِلي»: خَبرُها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ، والياءُ: مُضافٌ إليه، والمصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها فاعلٌ، والتَّقديرُ: أَغرَّكِ منِّي قَتْلُ حُبِّكِ لي[6]، أي: إماتَتُه لي، «وأنَّكِ»:

(١) ولا مِن (ما) الشرطيَّة و(ما) الزائِدة ثُم أُبدِلَت الهاءُ من الألف الأُولى دَفعاً لِلتكرار؛ خِلافاً لِزاعمي ذلك. «مُغني اللبيب».

(٢) أو خدَعكِ وأطمعكِ بالباطل، والمَعنيان متلازِمان.

(٣) أي: لفظاً.

(٤) أي: الإنكاريِّ كما تقدَّم، ويَجوز أن يكون للتَّقريرِ.

(٥) مِن باب إضافةِ المصدَر لِمَفعولِه على ما يَظهر، والفاعل محذوفٌ، والتقديرُ: حبِّي إياكِ.

(٦) يَنبغي أن يكون (لي) متعلِّقاً بـ(القتل) لا بـ(الحبِّ)؛ لما تقدَّم مِن أن المصدر مضافٌ لِلمَفعول، وبدليلِ تفسيرِه بعدُ، ولو قال: (والتقدير: أغرَّك مني قَتلُ حبِّي إياكِ لي) لكانَ أنفى للَّبس.

و«إِذْما» ....

الكواكب الدرية

الواوُ: حرفُ عطفٍ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والكافُ: اسمُها[١]، «مَهما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٍ[٢] تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُهُ، «تَأمُرِي»: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «القَلبَ»: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، «يَفعَلِ»: جوابُ الشَّرطِ[٣]، وعَلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرِ لِقافيةِ الشِّعرِ.

والمعنى: قد غرَّكِ - أي: خَدَعَكِ - مِنِّي كونُ حُبِّكِ قاتِلي، وكونُ قَلبي مُطيعاً لكِ بحيثُ إنَّكِ مَهما تَأمُري القَلبَ به مِن شيءٍ يَفعَلْهُ[٤].

والشَّاهدُ: في «مَهما» حيثُ جَزَمَتِ الفِعلَينِ.

تَنبيه: يَجوزُ لكَ في «ما، ومَن، ومَهما» مُراعاةُ لفظِها وهو الإفرادُ والتَّذكيرُ، وهذا هو الغالبُ، ومُراعاةُ مَعناها، وهو قَليلٌ، نحوُ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]، فذكَّرَ رِعايةً للَّفظِ، ثمَّ أنَّثَ رِعايةً لِلمعنى، ونحوُ: «مَن يَقومَا أَقُمْ مَعهما»، أي: كلُّ اثنَينِ يَقومانِ، و«مَن يَقومُوا أَقُمْ معهم»، أي: كلُّ جمعِ رجالٍ يَقومُونَ.

(و«إِذْمَا»)، وهي حرفٌ على الأصحِّ، مُركَّبٌ مِن «إِذْ» الظَّرفيَّةِ و«ما» الزَّائدةِ، مَوضوعٌ

---

(١) ونَسِيَ خبرَها، وهو جملةُ (مهما تأمري... إلخ). وفاتَه أيضاً التنبيه على أنَّها وما دخلَتْ عليه في تأويلِ مَصدرٍ مَرفوعٍ مَعطوفٍ على المصدرِ المُؤوَّلِ السابقِ، والتقدير: وكَونُكِ مهما... إلخ.

(٢) الصحيحُ أنها مَفعولٌ مُطلقٌ مَنصوب بـ(تأمُري)، والتقديرُ: أيَّ أمرٍ تَأمُرِي القلبَ يَفعَلْ. والجملةُ بعدَه حينئذٍ ابتدائيَّةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وليست خبريَّة كما سيأتي في كلامِه.

(٣) وفاعِلُه ضَمير مُستتر فيه جوازاً تَقديره: هو، يَعود على القَلب.

(٤) هذا المعنى جارٍ على كونِ الهمزةِ للتقرير، وقد جَعلَها الشارحُ فيما مَضى لِلإنكار، فيكونُ المعنى حينئذٍ: أفتحسَبِين أنِّي أملِكُ عِنانَ قَلبي كما مَلَكتِ عِنانَ قَلبِكِ حتَّى يَسهُلَ عليَّ فِراقُكِ كما سَهُلَ عليكِ فِراقي؟ قال الزَّوزَني بعد ذِكرِه: ومِن الناس مَن حمَلَه على مُقتَضى الظاهرِ وقال: مَعنَى البيت: أتوهَّمتِ وحَسِبْتِ أنَّ حُبَّكِ يَقتُلُني أو أنَّك مَهما أَمَرتِ قَلبي بِشيءٍ فَعَله؟ قال: يُريد أنَّ الأمرَ ليس على ما خُيِّلَ إليكِ؛ فإني مالِكٌ زِمامَ قَلبي. وهذا القَولُ أرذَلُ الأَقوال؛ لأنَّ مِثلَ هذا الكلامِ لا يُستَحسَنُ في النَّسِيب بِالحَبيب.

نَحوُ: «إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ»، و«أَيٌّ» نَحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]،

الكواكب الدرية

لمُجرَّدِ تَعليقِ الجَوابِ على الشَّرطِ، ولا محلَّ لها مِن الإعرابِ، وقيلَ: إنَّها ظرفٌ[١]، وإنَّ محلَّها نصبٌ بفعلِ الشَّرطِ، ورَجَّحَهُ ابنُ هشامٍ في «القطرِ» و«شَرْحِهِ»[٢]، (نَحوُ: «إذْما تَقُمْ أَقُمْ»)، وإعرابُه: «إذْما»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، و«تَقُمْ»: فعلُ الشَّرطِ، و«أَقُمْ»: جوابُ الشَّرطِ. وأجازَ الفَرَّاءُ الجزمَ بها مع حذفِ «ما»، فحينَئِذٍ يَكونُ ظرفاً بلا خلافٍ.

(و«أيٌّ») بالتَّشديدِ، وهو: اسمٌ مَوضوعٌ بحَسَبِ ما تُضافُ إليه، فتَكونُ لِمَنْ يَعقِلُ في نحوِ: «أيُّهُم يَقُمْ أَقُمْ معَه»، ولِما لا يَعقِلُ في نحوِ: «أيَّ الدَّوابِّ تَركَبْ أَركَبْ»، ولِلمكانِ بمعنَى: «أينَ» في نحوِ: «أيَّ مكانٍ تَجلِسْ أَجلِسْ فيه»، ولِلزَّمانِ بمعنَى: «متى» في نحوِ: «أيَّ يَومٍ تَصُمْ أَصُمْ معكَ»، وقد تُضَمُّ إليها «ما» الزَّائدةُ، (نَحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾)، وإعرابُه: ﴿أَيًّا﴾: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، مَفعولٌ مُقدَّمٌ لـ﴿تَدْعُوا۟﴾، وهي هنا لما لا يَعقِلُ؛ لأنَّ التَّقديرَ: أيَّ الاسمينِ تدعُوا مِن اسمِه «الله» أو اسمِه «الرَّحمنِ»[٣]؛ لأنَّه ﷺ كانَ يَقولُ: «يَا اللهُ، يا رَحْمَنُ»[٤]، فقالَ المشركونَ: أَينْهانَا أنْ نَعبُدَ إلهينِ وهو يَدعُو إلهاً آخَرَ معه؟! فنزَلَتْ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ...﴾ الآيَةَ ردًّا عَليهم، و﴿مَّا﴾ زائِدةٌ، ويُقالُ فيها أَدَباً: صِلةٌ، ﴿تَدْعُوا۟﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجَماعةِ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ فاعلٌ، ﴿فَلَهُ﴾: الفاءُ: رابِطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، «له»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مُقدَّمٌ، ﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: صفةٌ، والصِّفةُ تَتبَعُ المَوصوفَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ جزمٍ جَوابُ الشَّرطِ. وأتى المصنِّفُ بمثالٍ ليسَ الجوابُ فيه فِعلاً؛ إشارةً إلى أنَّ ذلكَ غيرُ لازمٍ.

---

(١) أي: لِلزمان.

(٢) انظر: «شَرح القطر» (ص٩١-٩٢).

(٣) ويجوز أن يُقدَّر: (أيَّ الأسماء تَدعُوا) بالجمعِ وإن كان سببُ النزول ما سيَذكُره الشارحُ على القَول المشهور.

(٤) يَحتملُ أنَّه جمع بينَهما هكذا، ويُؤيِّده وُرُود ذلك في أحاديثَ متفرِّقة، ويَحتمل أنَّ المرادَ أنَّه دَعا بهما مُفرَّقَين ولو في مَوضعٍ واحد كسُجُود ونحوِه، فاختَصَره الراوي واقتَصَر على موضِع الشاهد، وهذا أظهَرُ.

و«مَتَى» كقَولِهِ:

مَــتَــى أَضَــعِ الــعِــمَــامَــةَ تَــعــرِفُــونِــي

الكواكب الدرية

(و«مَتَى»)، وهو: اسمٌ مَوضوعٌ لِلدَّلالةِ على الزَّمانِ، ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ، قالَهُ الفاكهيُّ[١]، وقالَ ابنُ عَنقاء: هي ظرفٌ لِتَعميمِ الأزمنةِ، وقد تُشدَّدُ تاؤُها، ويَجِبُ معها اتِّحادُ زمانِ الشَّرطِ والجزاءِ، فيَمتَنِعُ «متى زُرتَني اليومَ زُرتُكَ غداً»[٢]. ومِثالُ ما اتَّحدَ فيه زمانُ الشَّرطِ والجزاءِ (كقَولِهِ):

أنــا ابــنُ جَــلَا وطَــلَّاعِ الــثَّــنَــايَــا (مَتَى أَضَعِ الـعِـمَـامَـةَ تَـعـرِفُـونِـي)

البيتُ مِن الوَافِرِ مَطلعُ قَصيدةٍ لِسُحَيم بنِ وَثِيلٍ الرِّياحيِّ بالياءِ التَّحتانيَّةِ[٣]، وهو شاعرٌ مُخضرَمٌ مَشهورٌ في الجاهليَّةِ والإسلامِ، أنشدَ القَصيدةَ التي منها البيتُ المَذكورُ حينَ جاءَ رجلٌ مِن بني رِياحٍ إلى الأُبَيردِ وابنِ عمِّهِ الأحوَصِ يَطلُبُ مِنهما هِناءً[٤]، فقالَا: إنْ بلَّغتَ عنَّا سُحَيمَ بنَ وَثيلٍ هذا الشِّعرَ أعطيناكَ، فقالَ: قُولاهُ، فأنشَدَاهُ:

إنَّ بــداهَــتــي وجــرا حَــول لَــذُو شِــقٍّ عــلــى الــحــطــم الــحــزونِ[٥]

فأتى الرَّجلُ سُحَيماً وأنشدَهُ البيتَ، فأخذَ سُحيمٌ عَصاهُ، وجعلَ يَتَهَدَّجُ[٦] في الوادي يُقبِلُ فيه ويُدْبِرُ ويُهَمْهِمُ بالشِّعرِ، ثمَّ قالَ: اذهبْ وقُلْ لهما: «أنا ابنُ جَلَا...» البيتَ، وبعدَه:

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٦٦).

(٢) هنا انتهى كلامُ ابن عَنقاء.

(٣) وليس هو لِلعَرَجي كما توَهَّمه التَّفتازاني في «المُطوَّل». «الخزانة».

(٤) أي: لإبله، أي: قَطِراناً، يقال: هَنَأَ الإبلَ: إذا طَلاها بالهِناء وهو القَطِران أو ضربٌ منه، وذلك لِدَفع الجَرَب.

(٥) كذا جاء البيتُ في الأصل، وروايتُه في «الخزانة»:

فــإنَّ بُــداهَــتــي وجِــراءَ حَــولِــي لَــذُو شِــقٌّ عــلــى الــحَــطِــمِ الــحَــرُونِ

قال البغداديُّ: و(البُداهة) بضم الموحدة: أولُ جَري الفَرَس، و(الجِراء) بكسر الجيم: مَصدرُ جاراهُ مُجاراةً وجِراءً أي: جرَى معه، و(الحَول): العام، و(الشِّق) بالكسر: المَشقَّة، و(الحَطِم) بفتح الحاء وكسر الطاء المهملتَين: الفرَس الهَرِم... و(الحَرون): الفرَس الذي لا يُقاد، وإذا اشتَدَّ به الجريُ وَقف. وهذا البيت تَعريضٌ لِسُحَيم بأنه لا يَبلُغُ غايتَهما لِكِبَره وعَجزه. اهـ باختصار.

(٦) التهدُّج: المشيُ ومُقارَبةُ الخَطوِ تَحناناً. على أنَّ الذي في أكثرِ الكُتب: وجعل يَنحَدِر.

. . . .

الكواكب الدرية

وإنَّ مَكانَنا مِن حِميَرِيٍّ ... مَكانُ اللَّيثِ مِن وَسَطِ العَرِينِ

وفيها يَقولُ:

وماذَا تَبتَغِي الشُّعَراءُ مِنِّي ... وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأربَعِينِ؟

اللُّغة: ابنُ جَلَا: مِن «جَلَا الأُمورَ»: كشَفَها وأَوضَحَها، فـ«جَلَا»: فعلٌ، حُذِفَ المَوصوفُ وأُقِيمَتِ الصِّفةُ مُقامَهُ، وقيلَ: «جَلَا»: عَلَمٌ غَلَبَ على أبيهِ، قالَ في «الصِّحاحِ»: («جَلَا»: اسمُ رجلٍ تَسمَّى بالفعلِ الماضي، وأَنشدَ البيتَ، ثمَّ حَكى[١] عن عيسى بنِ عُمَرَ أنَّه قال: إذا سُمِّيَ الرَّجلُ بـ«قَتَلَ، وضَرَبَ» ونحوِهما لا يَنصرِفُ، واستدلَّ بهذا، وقالَ غيرُه: يَحتمِلُ البيتُ وَجهاً آخَرَ، وهو أنَّه لم يُنَوِّنْهُ كأنَّه[٢] أرادَ الحِكايةَ، كأنَّه قالَ: ابنُ الذي يُقالُ له: جَلَا الأُمورَ وكَشَفَها، فلِذلكَ لم يُصرَفْ). و«طَلَّاعُ»: مُبالغةٌ في «طالِعٍ»، و«الثَّنايا»: جمعُ «ثَنِيَّةٍ»، وهي ما عَلا مِن الأرضِ وغَلظَ، ويُقالُ: هي العَقَبةُ والطَّريقُ بينَ الجبَلَينِ، وفلانٌ طَلَّاعُ الثَّنايَا: إذا كانَ سامِياً لِمَعالي الأُمورِ وصِعابِها قاصِداً لعَظائِمِها كما يُقالُ: طَلَّاعُ أنجُدٍ[٣]. وقولُه: «متى أَضَعِ العِمامةَ» يَحتمِلُ: متى أَضَعْ على رَأسي عِمامةَ الحَربِ - وهي البَيضةُ أو المِغفَرُ - تَعرِفوني، أي: تَعرِفوا شَجاعَتي وإقدامي، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ المرادُ: متى أَضَعِ العِمامةَ عن[٤] وَجهي السَّاترةَ له تَعرِفوني ولا تَجهَلوني؛ لِشُهرَتي.

الإعرابُ: «أنا»: ضَميرٌ منفصِلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «ابنُ»: خبرُه، وهو مُضافٌ، و«جَلَا»: مُضافٌ إليه مَحكيٌّ على ما هو عليه، ويَجوزُ أنْ يُعرَبَ إعرابَ ما لا يَنصَرِفُ لِلعَلَميَّةِ ووَزنِ الفعلِ؛ بِناءً على أنَّه عَلَمٌ مَنقولٌ مِن الفعلِ وَحدَه، «وطَلَّاعِ» بالجرِّ عَطفاً على «جَلَا»، ويَصِحُّ رَفعُه عَطفاً على «ابنُ»[٥]، ويكونُ خَبراً بعدَ خبرٍ كما ذكَرَهُ الدّمليجيُّ[٦] في «حاشيَةِ

---

(١) عبارة الجوهري: وحُكي.

(٢) في «الصحاح»: (لأنه)، وهي الوجه.

(٣) جمعُ (نَجْد)، وهو ما ارتَفع من الأرض.

(٤) في طبعة: (على)، وهو تحريف.

(٥) قال البَغدادي بعد أن نقَل الرِّوايَتين عن ثَعلب في «أماليه»: والجيدُ عندي الرفعُ. اهـ قُلتُ: وعليه اقتَصر كثيرٌ من المُعرِبين، فلو بدأ به الشارحُ ثم قال: (ورُوِي بالكسر . . . إلخ) لَكان أفضلَ.

(٦) نِسبة إلى دمليج، وهي من قُرى المنوفيَّة بمصر.

و«أيّانَ» ....

الكواكب الدرية

الأزهريَّةِ»، و«الثَّنايَا»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ[١] مُقدَّرةٌ على الألفِ منَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، «متى»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نَصبٍ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ، والعاملُ فيه: «أضَع»، و«أضَعِ»: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ، ويجوزُ أنْ يُقالَ فيه: وعلامةُ جزمِهِ سُكونٌ مقدَّرٌ في آخِرِهِ منعَ مِن ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ التَّخلُّصِ مِن التقاءِ السَّاكنَينِ، وهكذا نَظائرُه كما يُفيدُه ما مرَّ في مَباحثِ الإعرابِ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «العِمامةَ»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «تَعرِفُوني»: جوابُ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعَلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجَماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به.

والمعنى: أنا ابنُ مَن جَلَا الأُمورَ، ورَكِبَ الصِّعابَ، متى أَضَعِ العِمامةَ يَعرِفُني مَن رَآني بِالصِّفةِ المَذكورةِ وإنْ كُنتُ بِلا عِمامةٍ، أو متى أَضَعْ عِمامةَ الحَربِ ـ وهِيَ البَيضةُ ـ على رَأسي تَعرِفوني أني إذا حارَبتُ عُرِفْتُ بإقدامِي وشَجاعَتي.

والشَّاهدُ: في «متى» حيثُ جَزَمَتْ فِعلَينِ.

(و«أيّانَ») بفتحِ الهمزةِ، وكسرُ هَمزتِهِ لُغةُ سُلَيمٍ، وبها قُرِئَ في الشَّواذِّ[٢]، وهو: اسمٌ مَوضوعٌ لِلدَّلالةِ على الزَّمانِ، ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ كـ«متى»، إلَّا أنَّ بينَهما فرقاً مِن وُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ «متى» أكثرُ استِعمالاً، حتَّى قالَ الرَّضيُّ: كُتُبُ الجُمهورِ ساكتةٌ عن كونِها لِلشَّرطِ، وأجازَ ذلكَ بَعضُ المتأخِّرينَ[٣]، ولِقلَّةِ استِعمالِها شرطاً قالَ ابنُ مالكٍ: (وقلَّما يُجازى بها)، ولهذا لم يَحفَظْهُ سِيبويهِ. قالَه الدَّمامِينيُّ.

والثَّاني: أنَّ «أيّان» تَأتي غالباً في مَوضعِ التَّفخيمِ، نحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦]، بِخلافِ «متى»؛ فإنَّها تُستَعمَلُ في مَوضعِ التَّفخيمِ وغيرِه.

---

(١) أي: لا فتحةٌ وإن كان من صِيَغ مُنتهى الجُموع؛ لأنه قد دخَلت عليه (أل) فعادَ إلى أصلِه من الجرِّ بالكسرة.

(٢) ومِن ذلك قِراءة أبي عبد الرحمنَ السُّلَمي: ﴿إِيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾.

(٣) «شرح الكافيَة» (٣/ ٢٠٥).

كقولِهِ:

فـأَيَّـانَ مـا تَـعْـدِلْ بِـهِ الـرِّيـحُ تَـنْـزِلِ

الكواكب الدرية

والثَّالثُ: أنَّ «أيَّانَ» تَختَصُّ بِالمستَقبَلِ كما جَزَمَ به ابنُ مالكٍ وجماعةٌ، بخلافِ «متَى» فإنَّها تُستَعمَلُ لِلماضي والمستقبَلِ، لكنَّه في «الإيضاحِ» و«المفتاحِ»[(١)] أطلَق بها للزَّمانِ، ومثَّلاهُ بـ«أيَّانَ جِئتَ؟»، وهو كالصَّريحِ في أنَّها تُستَعمَلُ لِلماضي، ومع ذلك هو قَليلٌ[(٢)]، (كقَولِهِ):

إذَا الـنَّـعـجـةُ الـغَـرَّاءُ كـانَـتْ بِـقَـفْـرةٍ (فـأَيَّـانَ مـا تَـعْـدِلْ بِـهِ الـرِّيـحُ تَـنْـزِلِ)

قالهُ أُميَّةُ بنُ عائدةَ العَمْريُّ[(٣)] شاعرٌ مُخضرَمٌ، وقيلَ: إنَّه شاعرٌ إسلاميٌّ مِن شُعراءِ الدَّولةِ الأمويَّةِ.

اللُّغة: «النَّعجةُ»: الواحدةُ مِن الضَّأنِ، والجَمعُ: «نِعاجٌ، ونَعَجاتٌ»، و«الغَرَّاءُ» بالمدِّ أي: البَيضاءُ، ويُروى: «الأَدْماءُ» مِن الأُدْمَةِ، وهي: السُّمرةُ، وهي غالِبُ ألوانِ نِعاجِ العَربِ[(٤)]، و«القَفرُ»: مَفازةٌ لا نَبتَ فيها ولا ماء، والجَمعُ: «قِفارٌ». ذَكرَهُ «الصِّحاحُ».

الإعرابُ: «إذا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ مِن الزَّمانِ، «النَّعجةُ»: فاعلٌ بفعلٍ مَحذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ بعدَه؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ «إذا» لا تَدخُلُ إلَّا عَلى الجُملةِ الفِعليَّةِ، «الغَرَّاءُ»: صِفةُ «النَّعجَة»، وعلامةُ رَفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، واسمُها مُستتِرٌ فيها جَوازاً تَقديرُه: هي، «بِقَفْرَةٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبِ خبرُ «كانَ»، الفاءُ:

---

(١) الأولُ هو «الإيضاح في شَرح تَلخيص المفتاح» لِلقزويني، والثاني هو «مِفتاح العلُوم» لِلسَّكاكي، وحينئذٍ يَنبغي تقديمُ الثاني كما فعَل في «الهمع»، بل الأحسَنُ حَذفُ «الإيضاح» أو تَغييرُ العبارة بأن يُقالَ مثلاً: وأقرَّه ـ أو سَكت عليه ـ في «الإيضاح»؛ إذ القزوينيُّ إنما يَشرحُ كلام السكاكيِّ لا أكثَر.

(٢) عبارةُ «الهمع»: وهو يُشعِر بأنها تُستعمَل في الماضي، والصَّوابُ خِلافُه.

(٣) الصواب في اسمِه: أُميَّة بن أبي عائِذ العَمريُّ ـ من بَني عَمرو بن الحارِث بن تَميم ـ الهُذَلي، والبيتُ باختلافٍ يَسير من قَصيدةٍ له في «دِيوان الهُذَليِّين».

(٤) ورواية «الدِّيوان» المذكور: (الأذناءُ)، وهي عظيمة الأُذنَين طَويلَتُهما، وفي «شرح السُّكريِّ»: (إذا النعجةُ العَيناءُ)؛ وفيه أيضاً: (فأيانَ ما يعدل بها الرئمُ).

و«أينَ» نَحوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ....

الكواكب الدرية

حرفُ عطفٍ، «أيَّانَ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، في محلِّ نَصبٍ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ[١]، والعاملُ فيه «تَعدِلْ»، و«ما»: زائدةٌ، «تَعدِلْ»: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، «به»: جارٌّ ومَجرورٌ[٢]، «الرِّيحُ»: فاعلٌ، «تَنْزِلِ»: جَوابُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرِ لِضَرورةِ الشِّعرِ.

والمعنى: إذا كانتِ النَّعجةُ الحَسناءُ بِمَفازةٍ بَعيدةٍ، فَفي أيِّ وقتٍ تَعْدِلْ به الرِّيحُ تَنزِلْ[٣].

والشَّاهدُ: في قَولِهِ: «أيَّان»، حيثُ استُعمِلَتْ شرطاً وجَزَمَتْ فِعلَينِ.

(و«أَينَ»)، وهو: اسمٌ موضوعٌ لِلدَّلالةِ على المكانِ، ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ، (نَحوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾) أي: في أيِّ مكانٍ تكونُوا يُدرِكْكُمُ الموتُ، وإعرابُه: «أينَ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَدُلُّ على العُمومِ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، في محلِّ نَصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، والعاملُ فيه: ﴿تَكُونُوا﴾، و«ما»: زائدةٌ على سَبيلِ الجَوازِ كما قالَ السَّمينُ، قال أبو البَقاءِ: دُخولُ «ما» على «أينَ» يُقوِّي مَعناها في الشَّرطِ، ويَجوزُ حذفُها، و﴿تَكُونُوا﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» التَّامَّةِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و«يُدْرِكْ»: جوابُ الشَّرطِ مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، و﴿الْمَوْتُ﴾: فاعلٌ.

وقُرِئَ[٤]: ﴿يُدْرِكُكُمْ﴾ برفعِ الكافَينِ[٥]، وخَرَّجَهُ ابنُ جِنِّي على حذفِ فاءِ الجَوابِ،

---

(١) وجَعلها الشيخُ مُحمد محيي الدين للظرفيَّة المكانيَّة في إعرابِه لِشَواهد «شرح القطر»، وفاتَني التنبيهُ على سَهوِه هناك، كما فاتَني التنبيهُ عليه أيضاً في طبعتِنا لكتابِ «التُّحفة السَّنية» حين كرَّر الأخُ الذي أعربَ الشواهدَ ذلك، والعفوُ عند كرامِ الناسِ مأمولُ.

(٢) مُتعلق بـ(تعدِل).

(٣) كرَّر ألفاظَ البيت غالباً فلم يَظهَر المعنى المقصودُ لِلشاعر.

(٤) أي: شُذوذاً، والقارئُ بذلك طلحةُ بن سُليمان.

(٥) أراد: بِضمِّهما.

و«أنَّى» كقولِهِ:

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِها تَسْتَجِرْ بِها

الكواكب الدرية

أي: فيُدْرِكُكُم[1]، أو[2] على أنَّه كلامٌ مُبتدأٌ، و﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ مُتَّصِلٌ بقَولِهِ: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، والمرادُ مِن ذلكَ اتِّصالُ معنًى، لا اتِّصالُ عَملٍ، كما قالهُ جَماعةٌ[3].

ورَأيتُ بعضَ مَن حَشَّى «الأزهريَّةَ»[4] أعرَبَ جُملةَ ﴿يُدْرِكْكُمُ﴾ في محلِّ نصبِ خبرَ «تَكونُ»، وهو وَهمٌ، والصَّوابُ أنَّها تامَّةٌ؛ لأنَّها بمعنى الحُصولِ، وقد راجَعتُ «السَّمينَ» وغيرَه فلم أجِدْ مَن صرَّحَ بأنَّ جُملةَ ﴿يُدْرِكْكُمُ﴾ خبرُ «تَكون»، فإنْ قدَّرْنا «تكون» ناقصةً، فخَبرُها الظَّرفُ قبلَها، وهو ﴿أَيْنَمَا﴾ كما هو ظاهرٌ.

(و«أنَّى»)، وهو اسمٌ مَوضوعٌ لِلمَكانِ، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ كـ«أينَ»، وقيلَ: للزَّمانِ كـ«متى»، وقيلَ: للحالِ كـ«كيف»، وقيلَ: لِلثَّلاثةِ[5]، وقد جُوِّزتْ في قولِهِ تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أي: مِن أينَ شِئتُم، أو في أيِّ وقتٍ شِئتُم، أو كيفَ شِئتُم، إذا كانَ المأتيُّ واحداً، وهو محلُّ الحرثِ الذي هو القُبُلُ دونَ الدُّبُرِ، (كقَولِهِ:

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِها تَسْتَجِرْ بِها ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا)

قالهُ لَبيدُ بنُ ربيعةَ[6]، وهو مِن الطَّويلِ، ويُروى بلَفظِ:

مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنَا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

---

(١) انظر: «المحتَسب» (١/ ١٩٣).

(٢) هذا وجهٌ ثانٍ لغير ابن جني، ومِمَّن ذكَره الزمخشريُّ، قال أبو حيانَ: وهذا تخريجٌ ليس بِمستقيم؛ لا مِن حيثُ المعنى، ولا مِن حيث الصناعة النَّحوية... إلخ كلامِه.

(٣) أي: لأن (أينَما) اسمُ شرط، فالعاملُ فيه إنما هو فِعل الشرط بَعده، لا ما قبلَه؛ لأنَّ اسم الشرط لا يَتقدم عليه عامِلُه.

(٤) لعلَّه يَقصد أحمدَ بن علي شِهاب الدين البجائيَّ المتوفى سنةَ (٨٣٧هـ) في كتابِه «التَّعليقة السنية في حلِّ ألفاظِ الآجُرُوميَّة».

(٥) انظر: «تاج العَروس».

(٦) بيتُ لبيدٍ رضي الله عنه هو ما رَواه سيبَويه ولفظُه:

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بِها ... كِلَا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ =

. . . .

الكواكب الدرية

وهو غيرُ بَيتِ الحُطَيئةِ:

إذَا جِئْتَنا تُلْمِمْ بِنَا في دِيارِنا تَجِدْ خيرَ نارٍ عِندَها خيرُ مُوقِدِ[1]

اللُّغةُ: «تَسْتَجِرْ»: أي: تَطلُبِ الإجارةَ بمعنى: الأمنِ والرَّاحةِ، و«الحَطَبُ الجَزلُ»: القَويُّ الغَليظُ، والمرادُ بـ«النَّارِ»: نارُ القِرى؛ لأنَّها المتبادِرةُ عندَ الإطلاقِ. و«التَّأجُّجُ»: الاشتِعالُ، وأَلِفُه[2] إمَّا لِلتَّثنيةِ، والضَّميرُ للحَطَبِ والنَّارِ على التَّغليبِ؛ فإنَّه يُقالُ: «تَأجَّجَتِ النَّارُ»: التَهَبَتْ، و«تَأجَّجَ الحَطَبُ»: وَقَعَتْ فيه النَّارُ، وأَصلُهُ أنَّ التَّأجُّجَ قائمٌ بهما، وما هذا شأنُه جازَ إسنادُه إلى المَجموعِ، وإلى كلِّ واحدٍ مِنهما؛ وإمَّا لِلإطلاقِ: والضَّميرُ إمَّا للحَطَبِ وَحدَه، أو للنَّارِ وَحدَها والتَّذكيرُ إمَّا على تأويلِ النَّارِ بالقَبسِ، أو الشِّهابِ، وإمَّا على أنَّ أصلَ «تَأجَّجَ» مُضارِعٌ حُذِفَتْ منه إحدى التَّاءَينِ كما في ﴿تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، ثمَّ أُكِّدَ بالنُّونِ الخَفيفةِ، ثمَّ قُلِبَتْ في الوَقفِ ألفاً، وجازَ ذلك في غَيرِ الطَّلبِ شُذوذاً.

ووَصفُ الحَطَبِ بِالجزلِ إشارةٌ إلى قُوَّةِ النَّارِ، وكَثرةِ الضِّيفانِ، وفَرطِ الاهتداءِ إلى النَّارِ.

الإعرابُ: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «أَصبحَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، «أنَّى»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ لـ«تأتِ»، و«تَأتِ»: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، والهاءُ: مَفعولٌ به، وفاعلُهُ مُستَتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «تَستَجِرْ»: بدلُ اشتِمالٍ مِن «تَأتِ»، والبَدَلُ يَتبَعُ المُبدَلَ منه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جَزمِهِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ،

= وروى أيضاً الشاهدَ الآتي في كلام الشارح ـ وهو: متى تأتِنا . . . إلخ ـ والذي جَعَله هَهنا روايةً أخرى للبيتِ الشاهد في المتن، والصحيحُ أنه بيتٌ آخَرُ، وهو لعُبَيدِ الله بن الحر كما «الخِزانة»، وأنَّ ما في المتن مُلفَّقٌ من بَيتَي سيبَويه المذكورَين، فتنبَّه!

(١) الصحيحُ أن صدرَه:

مـتـى تَـأتِـه تَـعـشُـو إلـى ضَـوءِ نـارِهِ

(٢) أي: وألفُ (تأجَّجا).

. . . .

الكواكب الدرية

«تَجِدْ»: جوابُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وجُملةُ الشَّرطِ وجَوابِهِ في محلِّ نَصبِ خبرُ «أَصبَحَ»، و«تَجِد» مُتصرِّفٌ مِن «وَجَدَ» يَنصِبُ مَفعولَين[1]، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «حَطَباً»: مَفعولُها الأوَّلُ، «جَزلاً»: صفةٌ، «وناراً»: مَعطوفٌ على «حَطباً»، «تَأَجَّجا»: فعلٌ وفاعلٌ، «تَأَجَّجَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وألفُ التَّثنيةِ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ ثانٍ لـ«تَجِدْ».

والمعنى: فصِرتَ مِن أيِّ مكانٍ تَأتِها مُستَجيراً بها ممَّا تَخافُه تَجِدْ حَطَباً قَوِيًّا وناراً تَأَجَّجا، فتَهتَدِي بهما لمحلِّ القِرى والضِّيافةِ. والضَّميرُ في «تَأتِها» على هذا المعنى يَعودُ على قَبيلةِ الشَّاعرِ وعَشِيرتِهِ، أو حلَّتِه[2]، أو نحوِ ذلك، بِخلافِهِ في قَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

فأَصبَحتَ أنَّى تَأتِها تَشتَجِرْ بِها ... كِلا مركَبَيها تَحتَ رِجلِكَ شاجِرُ[3]

فإنَّه يَعودُ إلى الدَّاهيةِ المُشكِلَةِ، والواقِعةِ الهائلةِ[4]، و«تَشتَجِرْ» في هذا البيتِ بالشِّينِ المعجَمةِ، وفي البَيتِ الذي ذكرَهُ المصنِّفُ بالسِّينِ المهملةِ، وإنَّما نَبَّهتُ عليه لأنَّه قد يَلتَبِسُ أحدُهما بالآخرِ على بعضِ الطَّلبةِ، وقد أَحسَنَ ابنُ عنقاءَ حيثُ ذَكرَهما[5] معاً في هذا

---

(١) الصحيحُ أنهُ هنا بمعنَى تُصادِف وتُصِيب، فهو مُتعدٍّ لواحدٍ فقط، والجُملةُ الآتيةُ ـ وهي (تأجَّجا) ـ في محلِّ نصبِ صِفَة.

(٢) كذا في الأصل، وفي كُتُب اللغة: الحَلَّة: المَحلَّة، وهي مَنزِلُ القوم، والحِلَّة: جماعةُ بُيوت الناس.

(٣) (تَشتَجِرْ) مَعناه: تَشتَبِك، مَأخوذ من شَجَرَ الراكبُ: إذا خالَف بين رِجلَيه فرَفع رِجلاً ووَضَع أُخرى، وهي رِكبة مُتهيِّئةٌ لِلسُّقوط. ويُروَى: (تَلتَبِس بها) و(تَبتَئِسْ بها) مِن بُؤس الحالِ. و(مركَبَيها): ناحِيَتَيها اللَّتَين تُرام منهما. و(شاجِر): مُضطَرِب، ويُروى: (شاغِرُ)، والمَعنى واحد.
يُخاطب رَجُلاً فيقولُ: إنَّك رَكِبتَ أمراً لا خَلاصَ لَك منه، فأنتَ بِمَنزلة مَن رَكِبَ ناقةً صَعبةً لا يَقدِرُ على النُّزُول عنها سالماً؛ لأنَّ رِجلَيه قد اشتَبَكا بِركابَيها وكِلا مركَبَيها لا يُستَقرُّ عليه.

(٤) أي: عن طريق تَشبِيهِها بِالدابَّة الشَّمُوس الَّتِي إذا ركبهَا رَمَته عَن ظهرِها، ومِن ثَمَّ أعاد كثيرُون الضمير على الناقة، نعم خطَّأ بعضُهم ذلك، إلا أنَّ البغداديَّ قال: إنَّ هذا لا يُسمى غَلطاً؛ فإنه تَمثيل سواءٌ قيل: داهِيَة أو ناقة أو مَركب.

(٥) أي: البيتَين مع ضَبطَي اللفظتَين فيهما.

و«حَيثُما» كقَولِهِ:

حَـيـثُـمـا تَـسْـتَـقِـمْ يُـقَـدِّرْ لَـكَ الـلَّـــهُ نَـجـاحـاً ....

الكواكب الدرية

المَوضعِ في «شَرح العِمرِيطِيَّةِ»، ولَعلَّه فعلَ ذلك لِدَفعِ الوهمِ، وإلَّا فأحدُهما يُغني عن الآخَرِ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «أنَّى تَأتِها»[١]، حيثُ جَزمَتْ «أنَّى» الفِعلَينِ.

(و«حَيثُما»)، وهو اسمٌ مَوضوعٌ لِلدَّلالةِ على المكانِ، ويُضَمَّنُ معنى الشَّرطِ إذا اتَّصلَتْ به «ما»[٢]، وأجازَ الأخفَشُ استعمالَها بمعنى الزَّمانِ، (كقَولِهِ:

حَـيـثُـمـا تَـسْـتَـقِـمْ يُـقَـدِّرْ لَـكَ الـلَّـــهُ نَـجـاحـاً فـي غـابِـرِ الأَزْمـانِ)

هو مِن الخَفيفِ، ولم أَعرِفْ قائلَهُ[٣].

اللُّغة: «تَستَقِمْ»: مِن الاستقامةِ وهي الاعتِدالُ، «النَّجاحُ» بفتحِ النُّونِ: مَصدَرُ «أنجحَ الرَّجلُ»[٤]: إذا ظَفِرَ بِحاجتِهِ، و«الغابِرُ» بِالغَينِ المعجَمةِ: اسمُ فاعلٍ مِن «غَبرَ» بوزنِ «قَعَدَ»: إذا بَقيَ، وقد يُستَعمَلُ فيما مَضى، فيَكونُ مِن الأَضدادِ، والمرادُ هنا الأوَّلُ، و«الأَزمان»: جمعُ «زمنٍ»، يُطلَقُ على الوقتِ القَليلِ والكثيرِ.

الإعرابُ: «حيثُما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تجزمُ فِعلَينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ كما قاله ابنُ هشامٍ في «المغني»، «تَستَقِمْ»: فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «يُقَدِّرْ»: جوابُ الشَّرطِ، «لكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«يُقَدِّرْ»، «اللهُ»: فاعلٌ، «نَجاحاً»: مَفعولٌ به، «في غابرٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ[٥]، «الأزمانِ»: مُضافٌ إليه.

والمعنى: في أيِّ زمانٍ تَعدِلُ[٦] ولا تَعوَجُّ، تَظفَرُ بِحاجتِكَ في باقي الأيَّامِ، فلا تَيأَسْ مِن الظَّفَرِ إنْ أبطأَ.

---

(١) أي: (إلى آخِره)، وإلَّا ففي هذا المحكيِّ فعلٌ واحد فقط.

(٢) فيه رَكاكة لا تَخفى، فكان يَنبغي أن يقولَ: وأصلُه: (حيث)، وهو اسمٌ موضوع... إلخ كلامِه.

(٣) ولا عَرَفه غيرُه.

(٤) الصواب: اسمُ مصدره. أو هو مصدر (نَجَحَ).

(٥) مُتعلقٌ بمحذوف نعت لـ(نجاحاً)، أو بـ(يقدِّر).

(٦) كذا في الأصل، ولعلَّه: تَعتَدِل.

وهَذِهِ الأَدواتُ الأَحَدَ عَشَرَ كُلُّها أَسْماءٌ، إلَّا «إنْ، وإذْما» فإنَّهُما حَرفانِ.

ويُسَمَّى الفِعلُ الأَوَّلُ شَرْطاً، ....

الكواكب الدرية

والشَّاهدُ: في «حيثُما» حيثُ جَزمَتْ فِعلَينِ.

(وهَذِهِ الأَدواتُ الإِحْدَى عَشْرَةَ) الجازمةُ للفِعلَينِ (كُلُّها أَسماءٌ)، حتَّى «مَهما» على الأصحِّ، (إلَّا «إنْ» و«إذْما»؛ فإنَّهُما حَرفانِ): الأوَّلُ باتِّفاقٍ، والثَّاني على الأصَحِّ، وإذا كانَ ما عداهما أسماءً، فلا بُدَّ له مِن محلٍّ مِن الإعرابِ، إمَّا النَّصبُ، أو الرَّفعُ[1]؛ لأنَّ أسماءَ الشَّرطِ مَعمُولةٌ لِفعلِ الشَّرطِ، أو لِلابتداءِ لا غيرُ، فما كانَ منها اسمَ زمانٍ أو مكانٍ، فهو في محلِّ نَصبٍ على الظَّرفيَّةِ بفعلِ الشَّرطِ، وما كانَ غيرَ ذلك، فهو في محلِّ رفعٍ بِالابتداءِ، وخَبرُه فعلُ الشَّرطِ وَحدَه على الأصحِّ، هذا إنْ كانَ فِعلُ الشَّرطِ غيرَ مُتعدٍّ نحوُ: «مَن يَقُمْ أَقُمْ معَه»، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، وإنْ كانَ فِعلُ الشَّرطِ مُتعدِّياً ووَقعَ عليه نَحوُ: «مَن يَضرِبْ أَضرِبْ»[2]، أو على ضَميرِهِ، أو مُتعلِّقه نحوُ: «مَن رَأيتَه أو أخاهُ فأَكرِمْهُ»، فهو في محلِّ نصبٍ[3]، ويَجوزُ في هذا المثالِ الرَّفعُ على الابتِداءِ؛ لأنَّه مِن بابِ الاشتِغالِ.

قالَ الفاكهيُّ: وأفهَمَ كلامُه أنَّ الجزمَ بـ«حيثُ» و«إذْ» مَخصوصٌ بِاقترانِ «ما» بهما كما لفَظَ به، وأمَّا غيرُهما فهو قِسمانِ: قِسمٌ لا يَصحَبُهُ «ما»، وهو: «مَن، ومَهما، وما، وأنَّى»، وقِسمٌ يَجوزُ فيه الأمرانِ، وهو الباقي. اهـ[4]

(ويُسَمَّى) الفِعلُ (الأوَّلُ) مِن الفِعلَينِ المَجزومَينِ بِأحدِ هذه الأدواتِ (شَرطاً)؛ لِتَعليقِ الحُكمِ عليه، ولأنَّه عَلامةٌ على وُجودِ الفعلِ الثَّاني، والعَلامةُ تُسمَّى شَرطاً[5]، ولا يَكونُ

---

(١) الصحيحُ أنها تقَع أيضاً في محل جرٍّ، وذلك إذا سُبِقت بحرفِ جر أو مضافٍ، نحوُ: (عمَّا تسألْ أسألْ)، و(غُلامَ مَن تَضربْ أضرِبْ). وقد يُعتذر للشارح بأنَّ اسم الشرط حينئذٍ ظاهر في كونِه في محلِّ جر، فسكَت عنه وقَصد بيانَ ما يُلبِس فقط أو يُوهِمُ أنه لا محلَّ له من الإعراب.

(٢) الصوابُ: (مَن يَضرب زيدٌ أضرِبْ) أو (مَن تَضرِبْ أضرِبْ)، وهذا الثاني هو الواقعُ في كلامِ الفاكِهيِّ، وهو أولى لِتَقليل التغييرِ قدرَ الإمكان في كلامِ الشارح.

(٣) أي: على المفعول به أو غيرِه؛ ليَدخُلَ فيه نحو: (أيَّ ضربٍ تَضربْ أضرِبْ)؛ فإنه فيه مَفعول مُطلَق.

(٤) «الفواكه»: (ص٣٦٨).

(٥) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذ الذي بمعنى العلامةِ إنما هو الشَّرَط بِالتحريك، وجمعُه: أشراطٌ كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾، وكلامُنا في الشَّرْط واحدِ الشُّروط.

ويُسَمَّى الثَّاني جَواباً وجَزاءً.

الكواكب الدرية

الشَّرطُ إلَّا جُملةً فِعليَّةً خبريَّةً فِعلُها مُتصرِّفٌ غيرُ مَقرونٍ بـ«قد»، أو حرفِ تَنفيسٍ، أو نافٍ غيرِ «لا، ولم»، ولا يَكونُ ماضيَ المعنى، بل مُستَقبَلَهُ وإنْ كانَ ماضيَ اللَّفظِ؛ لأنَّه مفروضٌ حصولُه في المُستقبَلِ، فيَمتَنِعُ مُضِيُّه، لا تَقولُ: «إنْ قامَ زيدٌ أمسِ»، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، فالمعنى: إنْ يَتَبيَّنْ[١] أنِّي كُنتُ قُلتُه، ولا يَكونُ فِعلاً جامداً، كـ«عسَى، وليسَ».

(ويُسَمَّى الثَّاني) مِنهُما (جَواباً)؛ لِتَرتُّبِهِ على الأوَّلِ كتَرَتُّبِ الجَوابِ على السُّؤالِ، ويُسمَّى: جزاءً أيضاً؛ تَشبيهاً له بجزاءِ الأعمالِ؛ لأنَّه يَقَعُ بعدَ وُقوعِ الشَّرطِ كما يَقَعُ الجزاءُ بعدَ الفِعلِ المُجازَى عليه، وهو كالشَّرطِ، فيَكونُ جُملةً فِعليَّةً بجَميعِ أقسامِها، ويَكونُ جُملةً اسمِيَّةً، ولا يكونُ ماضيَ المعنى؛ لأنَّ حُصولَهُ مُعلَّقٌ على حُصولِ الشَّرطِ في المُستَقبلِ، ويَمتنِعُ تَعليقُ الحاصلِ الثَّابتِ على حُصُولِ ما يَحصُلُ في المُستقبَلِ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦] فقد أُوِّلَتْ بأنَّ المعنَى: إنْ ثَبَتَ ذلك فقد ثَبَتَ صِدقُها، وقال الخَضْراويُّ: كانَ الأستاذُ أبو الحَسَنِ بنُ خَروفٍ يَرى في نحوِ: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ...﴾ [آل عمران: ١٤٠] الآيةَ أنَّ الجَوابَ مَحذوفٌ اكتفاءً بسَبَبِهِ، ومثلُه: «إنْ يُهِنْكَ فقد أَهَنْتَه[٢]»، قالهُ ابنُ هشامٍ في «حاشيةِ التَّسهيلِ»، وفي «المُجيد إعراب القرآنِ المجيدِ»: قولُه تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ﴾: جوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ، أي: فتأسَّوا ﴿فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾، ومَن زَعمَ أنَّ جوابَ الشَّرطِ ﴿فَقَدْ مَسَّ﴾ فهو غالِطٌ؛ لأنَّ الماضيَ معنًى يَمتنعُ أنْ يكونَ جَواباً لِلشَّرطِ. اهـ قالَ الكَرخيُّ[٣]: ولِلنَّحويِّينَ في مثلِ هذا تَأويلٌ، وهو أنْ يُقدِّرُوا شيئاً مُستقبَلاً؛ لأنَّه لا يكونُ التَّعليقُ إلَّا في المستقبَلِ كما مَرَّتِ الإشارةُ إليه. اهـ[٤]، وذلكَ التَّأويلُ

---

(١) في الأصل: (تبيَّن)، وهو تحريفٌ؛ لأنه مُخالفٌ لِما يُريدُ الشارحُ تَقريرَه مِن أن المعنَى: إنْ يَتبيَّنْ في المُستقبَل أنِّي كنتُ قُلتُه في الماضِي.

(٢) أي: فلا يُنكَر فقد أهنتَه.

(٣) تقدَّمت ترجمتُه.

(٤) أي: كلامُ الكرخي، وهو في «الدُّر المصون» لِلسَّمين أيضاً؛ فنِسبتُه إليه أَولى، ولا سيَّما أن الشارحَ سيَنقل عنه الآن تتمةَ هذا الكلام التي فيها توجيهُ تأويلِهم.

وإذا لم يَصْلُحِ الجَوابُ أَنْ يُجعَلَ شَرطاً وَجَبَ اقتِرانُهُ بِالفاءِ، نَحوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، . . . .

الكواكب الدرية

هو: التَّبيُّنُ، أي: فقد تَبيَّنَ مسُّ القَرحِ للقَومِ. اهـ، قالَه السَّمينُ، أي: والتَّبيُّنُ مُستقبَلٌ، وتأويلُ المعنى أَولى مِن تَقديرِ الجوابِ مَحذوفاً، ومَن يُقدِّرُه مَحذوفاً له أنْ يُؤوِّلَ كلامَهم بأنَّه لمَّا كانَ دالًّا على الجَوابِ وقائماً مَقامَهُ، سُمِّيَ جَواباً؛ ففي قَولِهِ تَعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧] يُقدَّرُ الجَوابُ: فلا تَعجَبُوا ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾، وتكونُ الفاءُ لِلتَّعليلِ، وهَكذا يُقدَّرُ في كلِّ مَوضعٍ بما يُناسِبُ السِّياقَ، أو تكونُ الفاءُ الدَّاخلةُ على ما هو جَوابٌ في الظَّاهرِ لِلتَّعليلِ(١).

(**وإذَا لَم يَصْلُحِ الجَوابُ أنْ يُجعَلَ شَرْطاً**) بأنْ كانَ أحدَ الأُمورِ التي لا تَصلُحُ شَرطاً؛ بِأنْ كانَ جُملةً اسمِيَّةً، أو فِعليَّةً فِعلُها طَلَبيٌّ، أو مَنفيٌّ بغيرِ «لا، ولم»، (**وَجَبَ اقتِرانُهُ بِالفاءِ**)؛ لِيَحصُلَ الرَّبطُ بينَ الجَوابِ وشَرطِهِ؛ لأنَّ الجَوابَ الحاصلَ به الرَّبطُ مَفقودٌ، وخُصَّتِ الفاءُ بذلكَ لما فيها مِن معنى السَّببيَّةِ، ولمُناسبتِها لِلجزاءِ مِن حيثُ إنَّ مَعناها التَّعقيبُ، فلا فصلَ، كما أنَّ الجزاءَ يتعقَّبُ على(٢) الشَّرطِ كذلك.

فإذا كانَ الجوابُ ماضيَ اللَّفظِ والمعنَى اشتُرِطَ مع الفاءِ اقترانُه بـ«قد» لفظاً وتَقديراً(٣)، نحوُ: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧].

(**نَحوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**)، هذا مثالُ الجُملةِ الاسمِيَّةِ، **وإعرابُه**: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، و«يَمْسَسْ»: فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والكافُ: مَفعولٌ به، ﴿بِخَيْرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«يمسَسْ»، والفاءُ: رابِطةٌ لِجواب الشَّرطِ، و«هو»: ضميرٌ منفصِلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿عَلَىٰ كُلِّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ

---

(١) كذا في الأصل، ولم يَظهَر لي وجهُ عطفِه بـ(أو) على ما سَبَق؛ إذ هو عينُ الأول، فإن قيل: لعلَّ (أو) مُحرَّفةٌ عن (أي) التفسيريَّة، قُلتُ: يَلزمُ منه حينئذٍ التكرارُ، ولا وجهَ له أيضاً. والله أعلَم.

(٢) هكذا جاءتِ العبارةُ في الأصل.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: (أو تقديراً). مثالُ الاقتران لفظاً الآيةُ الآتيةُ في كلامِه، ومثالُ الاقتران تقديراً قولُه تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾.

﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]، ....

الكواكب الدرية

بـ﴿قَدِيرٌ﴾، و﴿شَىْءٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿قَدِيرٌ﴾: خبرُ المُبتدأ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ جزم جَوابُ الشَّرطِ، فإنْ قلتَ: «قديرٌ» صفةٌ مُشَبَّهةٌ، فكيفَ تَقدَّمَ معمولُها عليها؟ قُلتُ: لأنَّ عملَها في الظَّرفِ والجارِّ والمَجرورِ لِما فيها مِن رائحةِ الفعلِ، وذلك لا يَمنَعُ التَّقديمَ. نبَّهَ عليه الأزهريُّ في «التَّصريح».

(﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾)، هذا مِثالُ الفِعليَّةِ التي فِعلُها طَلَبيٌّ، وإعرابُه: ﴿إِن﴾: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزمُ فِعلَينِ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، وهي ناقصةٌ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿تُحِبُّونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، والواوُ: فاعلٌ، ﴿ٱللَّهَ﴾: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ نصبِ خبرُ «كانَ»، ﴿فَٱتَّبِعُونِي﴾: الفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و«اتَّبِعوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ[١]، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، والياءُ: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ جزمٍ جوابُ الشَّرطِ. وقِسْ على هذا المثالِ بَقيَّةَ أنواعِ الطَّلبِ مِن النَّهيِ، والدُّعاءِ ولو بصيغةِ الخبرِ، والعَرْضِ، والاستِفهامِ، والتَّحضيضِ، والتَّمنِّي، والتَّرجِّي، قالَ الأزهَريُّ: ولا نُطِيلُ بأَمثِلَتِها، فالذَّكيُّ ينالُ بِالمثالِ الواحدِ ما لا يُدرِكُه الغَبيُّ بألفِ شاهدٍ[٢].

---

(١) والنون الثابتةُ هي نونُ الوِقاية.

(٢) هذه السَّجعةُ وَقَعَت في كلام السَّعدِ التفتازانيِّ في أوَّلِ تَصانيفه وهو «شرحُ التَّصريف العِزي»، وكان عُمرُه إذ ذاك سِتَّ عشرةَ سنةً، وأحسبُه أولَ من استعمَلَها؛ وأرَى أن تداوُلَها في مثلِ هذا الموضِع غيرُ مُستحسَن؛ إذ رُبَّ طالبٍ ذكيٍّ استغلَقَت عليه مسألةٌ ما في زمنٍ من الأزمان لِسَببٍ من الأسباب، كانشغالِ البال ونحوِ ذلك، فإذا وُوجِه بمثلِ هذا الكلامِ حينئذٍ رَجَع على نفسِه بِالاتهام واللَّوم، فانكسَر خاطِرُه وفتَرَت هِمَّتُه؛ لاندراجِه - في ظَنِّه - تحتَ النوع الثاني وهُم أهلُ الغباءِ، إذ الذكيُّ عند قائلِ هذا الكلام هو الذي يَفهَمُ بالمِثال الواحد، ومَن عدَاه غبيٌّ، وقد تقرَّر عند كُلِّ عاقِل أنَّ من أعظَم آداب الخِطاب عدمُ مُقابَلة المُخاطَب بما يَكرَه، مِمَّا يَمُجُّه السَّمع أو يُنافيه الذَّوق أو تَستبشِعُه النَّفس، على أنه لو قيل هَهنا: (ما لا يُدرِكُهُ غيرُه) لَكان أخفَّ وَطْئاً وأقَلَّ وَقعاً، والله المُوفِّق.

﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] ....

الكواكب الدرية

(﴿وَمَا تَفْعَلُواْ[١] مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾)، هذا مِثالُ التي فِعلُها مَقرُونٌ بِنافٍ غيرِ «لم، ولا»، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «ما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، في محلِّ رفعِ مُبتدأ، ﴿تَفْعَلُواْ﴾: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجَماعةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفع خبرُ «ما»، ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَفْعَلُواْ﴾[٢]، ﴿فَلَن﴾: الفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، «لن»: حرفُ نفيٍ ونصبٍ، «تُكفرُوا»: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ مَنصوبٌ بـ«لن»، وعلامةُ نَصبِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به[٣].

فالفاءُ في هذه الأمثلةِ ونَحوِها واجِبةُ الذِّكرِ، لا يَجوزُ تَركُها إلَّا في الضَّرورةِ، أو نُدُورٍ، كحَديثِ البُخاريِّ[٤] في اللُّقَطَةِ: «**فإنْ جاءَ صَاحِبُهَا، وإلَّا اسْتَمْتِعْ بها**»، وقولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

مَنْ يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثْلانِ[٥]

---

(١) بالتاء على أنه خِطابٌ على قراءة بعضِ السبعة كأبي عمرو ونافع، ومثلُه (تكفروه) الآتي.

(٢) لعلَّه يَقصد أنَّ (مِن) زائدةٌ وما بعدَها مفعولٌ به، وهذا أحدُ أوجُهٍ جائزةٍ في الآيةِ، ومنها أيضاً أن يكونَ ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ في مَحلِّ نصب نَعتاً لِمَصدر مَحذوف، تقديرُه: وما تَفعلُوا فِعلاً كائناً مِن خيرٍ، وأن يكونَ ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ مُتعلِّقاً بمحذوف صفة لاسم الشرطِ، والمعنى: أيَّ فِعلٍ تفعَلُوا كائناً من الخير.

(٣) أي: ثانٍ.

(٤) برقم: (٢٤٣٧) عن أُبيِّ بن كعب رضي الله عنه.

(٥) **البيت**: لعبد الرَّحمن بن حسَّان بنِ ثابتٍ أو لكعبِ بن مالكٍ رضي الله عنهم، قال ابنُ جنِّي: هكذا أنشَدَه سيبَويه، ورَواه غيرُه من أصحابِنا:

مَن يفعَلِ الخيرَ فالرَّحمنُ يَشكُرُه

اللغة: (الحسَنات): جمع حَسَنة، وهي عَملُ الخير يَعمَلُه الإنسان في دُنْياه. (يَشكُرها): يَجزِيه عليها خيراً ويُكثِّرها ويُضاعِفها، ومِن أسمائِه تعالى الشَّكور، وهو الذي يُجازي على يَسيرِ الطاعات كثيرَ الدَّرجات، ويُعطِي بِالعمل في أيامٍ مَعدُودة نِعَماً في الآخِرة غيرَ مَحدُودة. (الشرُّ): الفِعل السَّيِّئ. (مِثْلان): تثنيةُ (مِثْل) أي: مُتَساوِيان، ويُروى: (سِيَّانِ) وهو بِمَعناه. =

أو بـ«إذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

أرادَ: فاللهُ يَشكُرُها.

ثمَّ الفاءُ مُتعَيِّنةٌ للرَّبطِ فِيما عَدَا الاسمِيَّةَ، أمَّا فيها فلا تَتعيَّنُ له، بل يَجوزُ الرَّبطُ بها (أو بـ«إذَا» الفُجائِيَّةِ) أي: المنسُوبةِ إلى الفُجاءةِ بِضَمِّ الفاءِ والمدِّ، وهي مُلاقاةُ الشَّيءِ بَغتَةً. وإنَّما اكتُفِيَ بالرَّبطِ بها لأنَّها تُشبِهُ الفاءَ في كونِها لا يُبتَدَأُ بها؛ لأنَّ الغَرَضَ مِن ذِكرِها إنَّما هو الدَّلالةُ على أنَّ ما بعدَها حَصَلَ بعدَ وُجودِ شيءٍ، فلا بُدَّ مِن تَقدُّمِ ذلك الشَّيءِ، ولأنَّها لا تَقعُ إلَّا بعدَ ما هو مُعقَّبٌ بما بعدَها، فلِذا قامَتْ مَقامَها، (نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾)، معنَى الآيةِ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ﴾ أي: كفَّارَ مكَّةَ وغيرَهم ﴿سَيِّئَةٌۢ﴾ أي: شِدَّةٌ وبَلاءٌ ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ مِن الكُفرِ والعِصيانِ، ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ يَيْأَسونَ مِن الرَّحمةِ، ومِن شأنِ المؤمِنِ أنْ يَشكُرَ عندَ النِّعمةِ، ويَرجُوَ رَبَّهُ عندَ الشِّدَّةِ ولا يَقنَطُ.

وإعرابُه: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، «تُصِبْ»: فعلُ الشَّرطِ، والهاءُ: مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿سَيِّئَةٌۢ﴾: فاعلٌ، ﴿بِمَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى الذي في محلِّ جرٍّ بالباءِ، «قَدَّمَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «أيدي»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ

= والمعنى: إنَّ الله تعالى لا يَجزِي بِالشَّرِ إلَّا شرًّا مِثلَه مِن غيرِ زِيادة، وأمَّا الخيرُ فيُضاعِفُه ما شاء فضلاً وكرَماً. البَغداديُّ.

الإعراب: «مَن»: اسمُ شرط في مَحلِّ رَفع مُبتَدأ. «يَفعلِ»: فعلُ الشرط مَجزوم، وحُرِّك بِالكسر لِالتِقاء الساكنَين، وفاعلُه: هو. «الحسَناتِ»: مُفعولُ (يَفعَل) مَنصوب بِالكسرة. «اللهُ»: مُبتدأ مَرفوع. «يَشكرُها»: مُضارعٌ مرفوع، وفاعلُه: هو، و(ها): في محلِّ نَصب مَفعول به. وجملةُ (يَشكرُها) في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ الثاني، وأمَّا خبرُ المبتدأ الأولِ وهو (مَن) الشرطيَّة ففيهِ الأقوال الثلاثةُ المشهُورة. وجملةُ (الله يَشكرُها) في محلِّ جزمِ جوابُ الشرطِ على تَقدير اقتِرانِه بالفاء. «والشرُّ»: الواو: حرفُ استِئناف، و(الشرُّ): مُبتدأ. «بالشرِّ»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبرُه، والباءُ فيه لِلمُقابَلة والعِوَض. «عندَ»: ظرفُ مَكان مَنصوبٌ مُتعلِّق بما تعلَّق به ما قبلَه، وهو مُضاف. «الله»: لفظُ الجلالةِ مضافٌ إليه مجرور. «مِثلانِ»: خبرُ مُبتَدأ مَحذوف، أي: هما مِثلانِ، والجُملةُ مُستَأنَفةٌ لِتحقيق معنَى العِوَض. وقيل في إعراب العجُز غيرُ ذلك إلا أنَّ الذي ذكَرناه أظهَرُ.

والشاهد فيه: حذفُ الفاءِ الرَّابِطة مِن جَوابِ الشَّرطِ ـ وهو (اللهُ يَشكرُها) ـ ضَرُورةً.

وذَكَرَ صاحِبُ «الآجُرُّومِيَّةِ» في الجَوازِمِ «كَيْفَما»، ....

الكواكب الدرية

منقوصٌ، والميمُ: علامةُ الجَمعِ[١]، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ مَحذوفٌ تَقديرُه: قَدَّمَتْهُ، ﴿إِذَا﴾: فُجائيَّةٌ، وهي حرفٌ على الأصحِّ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، ﴿هُمْ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعِ مُبتدأٍ، ﴿يَقْنَطُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ، والواوُ: فاعلٌ، والجُملةُ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ جزمِ جوابُ الشَّرطِ.

تَنبيه: يُعتبَرُ في الجُملةِ المقرُونةِ بـ«إذَا» أنْ لا تَكونَ إنشائيَّةً نحوُ: «إنْ عَصى زيدٌ فويلٌ له»، وأنْ لا تَقترِنَ بِأداةِ نفيٍ نحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ فما بَكرٌ قائمٌ»، ولا بـ«إنَّ» نحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ فإنَّ عَمْراً قائمٌ»؛ فهَذِه المواضعُ الثَّلاثةُ يَتعيَّنُ فيها الفاءُ، ولا يَجوزُ فيها «إذا»، ولم يَذكُرِ المصنِّفُ الشُّروطَ المَذكورةَ استِغناءً عنها بِالمثالِ[٢]؛ لأنَّه جامعٌ لها.

وأفهَمَ قولُ المصنِّفِ: (وإذا لم يَصلُحِ الجوابُ... إلخ) أنَّه إذا صَلحَ أنْ يُجعَلَ الجوابُ شرطاً لا يَجِبُ اقترانُه بالفاءِ، بل يَجوزُ، وبِه صرَّحَ ابنُ الحاجبِ فيما إذا كانَ المُضارعُ مُثبتاً، أو مَنفيًّا بـ«لا»، وقالَ الرَّضيُّ: إنْ كانَ ممَّا يَصلُحُ أنْ يَقَعَ شَرطاً، فلا حاجةَ إلى رابِطةٍ بينَهُ وبينَ الشَّرطِ؛ لأنَّ بينَهما مُناسبةً لفظيَّةً مِن حيثُ صَلاحِيَةُ وُقوعِهِ مَوقِعَه[٣]، وعلى ما قاله ابنُ الحاجب جَرى[٤].

(وذَكَرَ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ») ـ بِفَتحِ الجيمِ وتَشديدِ الرَّاءِ مَضمُومةً، نِسبةً لِمُؤلِّفها ابنِ آجرُّوم[٥] كما سبَقَ في أوَّلِ الكتابِ ـ (في الجَوازِمِ «كَيْفَما»)، وهي: اسمٌ مَوضوعٌ لِتَعميمِ

---

(١) والكاف قبلها مضافٌ إليه.

(٢) بل لِعَدَم وَضعِ كتابِه لِمِثل ذلك؛ فإنها مَسألةٌ لا يَليق ذِكرُها بِكُتب المتوسِّطين بلهَ مختَصَرات المبتَدِئين، ولِذا قَلَّ مَن تعرَّض لها؛ حتَّى إنَّ ابن مالِك في «التَّسهيل» لم يَذكُر مِن الشُّروط الثَّلاثة إلا أولَها.

(٣) «شرح الكافيَة» (٤/ ١١٠).

(٤) في هامش إحدَى الطبعاتِ: هكذا بَياض بالأصل. اهـ ومثلُه في هامش أُخرَى مع زيادةٍ: لعل المؤلفَ ترَكه لِيَضعَ به موافقَ ابن الحاجب فنسيَ. اهـ مُصحِّحه.

(٥) المُناسِب لِضَبطه السابق لِلكتاب: (ابنِ جَرُّوم).

نَحوُ: «كَيفَما تَفعَلْ أفعَلْ»، والجَزْمُ بِها مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، ولم نَقِفْ لَها على شاهِدٍ في كلامِ العَرَبِ.

الكواكب الدرية

الأحوالِ، (نَحوُ: «كَيفَما تَفعَلْ أَفعَلْ»)، وإعرابُه: «كيفَما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن فاعلِ فِعلِ الشَّرطِ، أي: على أيِّ حالٍ تَفعَلْ أفعَلْ، ويَجوزُ إعرابُه مَفعولاً مُطلَقاً، ولا يَبعُدُ[١] جَوازُ إعرابِهِ مَفعولاً به مُقدَّماً لـ«تَفعَلْ»، والتَّقديرُ[٢]: أيَّ فعلٍ تَفعَلْ أفعَلْ، و«تَفعَلْ»: فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «أَفعَلْ»: جوابُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، (والجَزمُ بِها مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ)، وبه قالَ مِن البَصريِّينَ قُطْرُبٌ، وهو شاذٌّ لاستِحالةِ المعنى؛ فإنَّها لازمةٌ لِعُمومِ الأحوالِ، فإذا قُلتَ: «كيفَما تَصنَعْ أَصنَعْ» كانَ مَعناهُ: على أيِّ حالٍ تَصنَعْ أَصنَعْ، وهذا المعنى مُتعَذِّرٌ؛ لأنَّ رِعايةَ مثلِ ذلكَ أمرٌ صعبٌ.

ولا يَتَقَيَّدُ الجزمُ بها عندَ الكوفيِّينَ باتِّصالِ «ما» بها، والصَّحِيحُ عندَ البَصريِّينَ أنَّها تَقَعُ شرطاً، ولكنَّها لا تَجزِمُ، وإنَّما يُجازَى بها معنًى لا عَملاً.

قالُوا[٣]: ويَجبُ اتِّفاقُ فِعلَيها لفظاً ومَعنًى كالمثالِ الذي ذكَرَهُ المصنِّفُ، ونحوُ: «كيفَما تَزُرْ أَزُرْ»، وأمَّا قَولُه عزَّ وجلَّ: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، فجَوابُه مَحذوفٌ لِدَلالةِ ما قبلَه، أي: كيفَ يَشاءُ يُنفِقُ[٤].

(ولم نَقِفْ لَها عَلى شاهِدٍ في كَلامِ العَرَبِ) يُستَدَلُّ بِهِ على الجزمِ بها، والغالِبُ مجيئُها استِفهاماً عن حالِ الشَّيءِ وصِفَتِهِ، فإذا قُلتَ: «كيفَ زيدٌ؟» أي[٥]: على أيِّ حالٍ وصِفَةٍ هو؟، وشذَّ دُخولُ حرفِ الجرِّ عليه نحوُ قَولِهم: «على كيفَ تَبيعُ الأَحمرَينِ؟» أي: اللَّحمَ

---

(١) بل هو بعيدٌ كما لا يَخفى.

(٢) أي: على كونه مفعولاً مطلَقاً.

(٣) أي: النحاةُ؛ بصريِّين كانوا أو كوفيِّين.

(٤) في «المغني»: وهذا يُشكل على إطلاقِهم أن جوابَها يجبُ مماثلتُه لِشرطِها. اهـ وحاول الشمُنِّي وغيرُه الجوابَ عنه بِضَربٍ من التأويل.

(٥) يَنبغي ههنا أن يأتي بجواب (إذا)، بأن يقولَ مثلاً: (فالمعنى...).

وقَد يُجزَمُ بـ«إذَا» في ضَرُورةِ الشِّعرِ، كقَولِهِ:

وإذَا تُـصِـبْـكَ خَـصَـاصَـةٌ فَـتَـجَـمَّـلِ

الكواكب الدرية

والخَمرَ، ويَلزَمُ في جَوابِها التَّنكيرُ، كـ«صالحٌ» في جَوابِ: «كيفَ زيدٌ؟»، قالَ الخَبيصيُّ: ولا يَقعُ[1] مَرجعاً لِلضَّميرِ، ولا مُبتدأً، وإنَّما يَقعُ خبرَ مُبتدإٍ في الحالِ، أو في الأصلِ، فالأوَّلُ: نحوُ: «كيفَ أنتَ؟»، والثَّاني: نحوُ: «كيفَ كُنتَ، وكيفَ ظَنَنتَ زيداً؟ وكيفَما كُنتَ كُنتُ كذَلكَ، وكيفَما ظَنَنتَه [ظننتُه] كذَلكَ[2]»، أو حالاً نحوُ: «كيفَ جِئتَ؟» أي: على أيِّ حالٍ راكباً أم ماشياً؟ أو مَفعولاً مُطلَقاً نحوُ: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦] أي: أيَّ فعلٍ فعلَ، وهي عندَ الجُمهورِ ظَرفٌ، فمَحلُّها نَصبٌ أبداً، وتَقديرُها: على أيِّ حالٍ؟ أو: في أيِّ حالٍ؟[3] وعندَ الأخفَشِ والسِّيرافيِّ اسمٌ، فمَحلُّها رفعٌ مع المُبتدأ، نصبٌ مع غيرِهِ.

(وقد يُجزَمُ بـ«إذَا») الظَّرفيَّةِ الدَّالَّةِ على المُستقبَلِ؛ لأنَّ فِيها معنى الشَّرطِ غالباً، ولِذا اختِيرَ بعدَها الفعلُ، والعاملُ فيها ما هو جَوابٌ لها، وإنَّما يُجزَمُ بِها (في ضَرُورةِ الشِّعرِ كقَولِهِ):

اسـتَـغْـنِ مـا أَغْـنَـاكَ رَبُّـكَ بِـالـغِـنَـى   (وإذَا تُـصِـبْـكَ خَـصَـاصَـةٌ فـتَـجَـمَّـلِ)

هو مِن قَصيدةٍ لِعَبدِ القَيسِ بنِ خُفافِ بنِ عَمرِو بنِ حَنظَلةَ، إسلاميٌّ، والقَصيدةُ المَذكورةُ مِن بحرِ الكاملِ، وكلُّها حِكمٌ ووَصايَا، وهي بِضعةَ عشرَ بَيتاً أَنشدَها يُوصِي بها ابنَهُ[4].

---

(١) أي: (كيف).

(٢) قولُه: (وكيفما كنتَ كنتُ كذلك، وكيفَما ظننتَه ظننتُه كذلك) مِن كلام ابن عَنقاء في «غُرَر الدُّرر»، ومنه استَدركنا الكلمة بين المعقوفَين، ومثَّل صاحبُ «المغني» عند الكلام على (كيف) الاستِفهاميَّة ووقوعِها خبراً بقَوله: (كيفَ أنتَ؟ وكيفَ كُنتَ؟ ومِنه: كيفَ ظَنَنتَ زيداً؟ وكيفَ أعلمتَه فرَسَك). اهـ ثم ذكَر الحاليَّةَ والمفعوليَّةَ المطلقةَ، كلُّ ذلك في الاستِفهاميَّة، ومِثلُه في «الهمع» وغيرِه، وسياقُ الشارح ههنا يَقتضي ذلك لولا إدخالُ الشَّرطية في تمثيلِه تَبعاً لابن عنقاءَ كما مرَّ.

(٣) في «المغني» أيضاً: قال ابنُ مالك ما مَعناه: لم يَقُل أحدٌ: إن (كيف) ظرفٌ؛ إذ ليسَت زَماناً ولا مكاناً، ولكنَّها لمَّا كانت تُفسَّر بِقَولك: على أيِّ حال لِكَونها سُؤالاً عن الأحوالِ العامَّة، سُمِّيَت ظرفاً لأنها في تأويلِ الجارِّ والمجرُور، واسمُ الظَّرف يُطلَق عليهما مَجازاً. اهـ وهو حسَنٌ، ويُؤيِّده الإجماع على أنه يُقالُ في البَدل: (كيف أنتَ؛ أصحيحٌ أم سَقيم؟) بالرفع، ولا يُبدَل المَرفوع من المَنصوبِ. اهـ

(٤) وقد اختَلَط بعضُ أبياتِ القَصيدة بأبياتِ قَصيدةٍ لِحارثةَ بن بَدر الغُداني عند بعضِهم.

. . . .

الكواكب الدرية

اللُّغةُ: «الغِنى» بكسرِ الغَينِ والقَصرِ: غِنى المالِ، و«الخَصاصةُ»: الحاجَةُ والشِّدَّةُ، وقولُه: «فتجَمَّلِ» يُروى بالجيمِ، أي: أظهِرِ الجمالَ بِالتَّعفُّفِ، أو كُلِ الجملَ[1]، أي: الشَّحمَ المُذابَ، ويُروى بالحاءِ المُهملةِ، أي: تكَلَّفِ المشقَّةَ، واصبِرْ على الشِّدَّةِ.

الإعرابُ: «استَغنِ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِه، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «ما»: مَصدريَّةٌ ظَرفيَّةٌ تَسبِكُ الفعلَ بَعدَها مَصدراً[2]، «أغنى»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصب مَفعولٌ به، «ربُّ»: فاعلٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «بالغِنى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، مُتعلِّقٌ بالفعلِ قبلَهُ، و«إذا»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ، «تُصِبْ»: فعلُ الشَّرطِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، «خَصاصَةٌ»: فاعلٌ، وقولُه: «فَتَجَمَّلِ»: الفاءُ: رابِطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، «تَجَمَّلِ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وحُرِّكَ بِالكسرةِ لِقافيةِ الشِّعرِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ جزمٍ جَوابُ الشَّرطِ.

والمعنى: أَظهِرِ الغِنى ما أَغناكَ رَبُّكَ، وإذا تُصِبْكَ فاقةٌ وفَقرٌ، فأَظْهِرِ الجَمالَ حتَّى لا يَطَّلِعَ أحدٌ بما أَصابَكَ[3] مِن الحاجةِ.

والشَّاهدُ فيه: حيثُ جَزَمَتْ «إذا» في الشِّعرِ لـ«تُصِبْكَ»[4]، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ كلماتِ الشَّرطِ إنَّما تَجزِمُ لِتَضمُّنِها معنى «إنْ» التي هي مَوضُوعةٌ للشَّكِّ والإبهامِ، وكلمةُ «إذا» مَوضوعةٌ لِلتَّحقيقِ، فهي مُنافِيَةٌ لِـ«إنْ» الشَّرطيَّةِ، فكيفَ تَعمَلُ عَملَها؟ وعبارةُ «التَّسهيلِ» لابنِ مالكٍ مع شيءٍ مِن «شَرحِهِ» لِلدَّمامينيِّ: «إذا» لِلوقتِ المستقبَلِ مُتضمِّنةً معنى الشَّرطِ غالباً، لكنَّها

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: الجَمِيلَ.

(٢) والتقدير: استَغنِ مُدَّةَ إغناء ربِّك لك بالغِنى.

(٣) الجاري على كلام العرب: (حتى لا يطلعَ أحدٌ ما أصابَك)، أو: (على ما أصابَك).

(٤) هكذا جاءت العبارةُ باللام في الأصل.

. . . .

الكواكب الدرية

لِما تُيُقِّنَ كَونُه ـ أي: حُصولُه ـ نحوُ: «إذا طلَعتِ الشَّمسُ جِئتُكَ»، أو رُجِّحَ نحوُ: «إذا قَدِمَ الحاجُّ أكرمتُكَ»، بِخلافِ «إنْ»، فإنَّها لِلمُستَحيلِ[(١)] غيرِ الرَّاجحِ، بل المُساوي أو المرجُوحِ[(٢)]، فلِذا ـ أي: لِكَونِ «إذا» لِما تُيُقِّنَ أو رُجِّحَ ـ لم تَجزِمْ؛ لأنَّها خالَفتْ بذلكَ أدواتِ الشَّرطِ، فلم تَجزِمْ إلَّا في الشِّعرِ. اهـ

تَتِمَّة: أسماءُ الشَّرطِ ما كانَ منها ظرفاً فمَحلُّهُ نَصبٌ على الظَّرفيَّةِ بفِعلِ الشَّرطِ، إلَّا «إذَا» فإنَّ العاملَ فيها جَوابُها على قَولِ الأكثرِ، وعندَ المحقِّقينَ العامِلُ فيها شَرطُها، وما أُريدَ به الحدَثُ ـ أي: المصدرُ ـ كـ«مَهما تُكرِمْ زيداً أُكرِمْهُ» بمعنى: أيَّ إكرامٍ، فنَصبٌ على المَفعولِ المُطلَقِ بفِعلِ الشَّرطِ أيضاً، وما عداهما إنْ كانَ الفعلُ مُسنَداً إلى ضَميرِهِ كـ«مَنْ» نحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، أو إلى سَبَبِهِ نحوُ: «مَن ضِيمَ[(٣)] أَخوهُ فقَد أُهِينَ»، فمُبتدأٌ لا غَيرُ، وخبرُه فِعلُ الشَّرطِ وَحدَه على الأصحِّ، وإنْ كانَ الفعلُ واقعاً عليهِ نحوُ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠]، فمَفعولٌ به لا غيرُ، وإنْ كانَ واقعاً على ضَميرٍ مشتَغِلاً به عنه نحوُ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فمُبتدأٌ على الأرجَحِ، أو مَفعولٌ به على الاشتغالِ، ويُقدَّرُ العاملُ فِعلاً بعدَ اسمِ الشَّرطِ، أي: مهما تُحضِرْ[(٤)] تَأتِنا به، ولا يَجوزُ تَقديرُه قبلَه؛ لأنَّ أداةَ الشَّرطِ لها صدرُ الكلامِ، ولهذا لم يَجُزْ تَقديمُ شيءٍ مِن مَعمُولاتِ الشَّرطِ والجزاءِ عليها.



---

(١) كذا في الأصل، وهو خطأ، والصواب: (للمُحتَمَل) كما في «تَعليق الفرائِد».

(٢) زاد بعدَه: بل قد تُستعمَل في المستحِيل عقلاً نحو: (إنْ جَمَعتَ بين الضدَّين فأنتَ حُر)، أو عادةً نحوُ: (إن صَعِدتَ السماءَ فأنتَ حُر).

(٣) أي: ظُلِم.

(٤) تقديرُ «المغني»: مهما تُحضِرنا، ومثلُه في «الكشاف» و«البَيضاوي»؛ وذلك لأن (أحضَر) يتعدَّى لاثنَين كما يتعدَّى لواحد، يقالُ: (أحضَر الشيءَ، وأحضَرَه زيداً)، والأنسَبُ بما في الآية تعدِيَتُه لاثنَين.

باب النَّعت

النَّعْتُ: هُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ، أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ، المُبايِنُ لِلَفظِ مَتْبُوعِهِ.

والمُرادُ بِالمُشْتَقِّ اسْمُ الفاعِلِ كـ«ضارِبٍ»، واسْمُ المَفعُولِ ....

بابُ النَّعتِ

هذا شُروعٌ مِن المصنِّفِ رَحمه الله في الكلامِ على ما يُعرَبُ تَبعاً لِغيرِهِ، وهو خَمسةُ أشياءَ: النَّعتُ، وعَطفُ البَيانِ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ، وعَطفُ النَّسقِ، هكذا تُرتَّبُ إذا اجتَمَعَتْ.

وبدأَ منها بالنَّعتِ، ويُقالُ له: الوَصفُ والصِّفةُ، ولا فرقَ بينَهما عندَ النُّحاة، وأمَّا عندَ غيرِهم فقيلَ[1]: النَّعتُ ما يُمكِنُ زَوالُه عن مَحلِّهِ كاللَّونِ العارضِ، وعَدم العالِميَّةِ في المخلُوقِ، والصِّفةُ: ما لا يَزُولُ إلَّا بِزَوالِ مَحلِّهِ كاللَّونِ الخِلقيِّ والعالِميَّةِ[2]، قالَ ابنُ عَنقاءَ: والحقُّ أنَّ الوَصفَ أعمُّ عندَ النُّحاةِ؛ لأنَّه يُقالُ: الحالُ والخبرُ وَصفٌ معنًى، ولا يُقالُ: نعتٌ معنًى.

(النَّعتُ: هو التَّابعُ) أي: التَّالي لما قبلَهُ، فلا يَتقدَّمُ عليه، والعامِلُ فيه على الأصحِّ نَفسُ عاملِ مَتبُوعِهِ، وقيلَ: العاملُ فيه التَّبعيَّةُ استِقلالاً، وعليه الأخفَشُ، ونَسَبهُ أبو حيَّان لسِيبويهِ وأكثرِ المحقِّقينَ.

ثمَّ قولُه: (التَّابع) جِنسٌ يَشمَلُ جميعَ التَّوابعِ، وقَولُه: (المُشتَقُّ أو المُؤَوَّلُ بِهِ) فَصلٌ مُخرِجٌ لغيرِ النَّعتِ مِن بَقيَّةِ التَّوابعِ، ما عَدا التَّابعَ المُشتَقَّ المكرَّرَ به لفظُ المتبوعِ، نحوُ: «زيدٌ قائمٌ قائمٌ»؛ فإنَّه خارجٌ بقَولِهِ: (المُبايِنُ لِلَفظِ مَتبُوعِهِ)، بِخلافِ «قائمٌ» الثَّاني في المثالِ المَذكورِ، فإنَّه غيرُ مباينٍ لِمَتبوعِهِ، بل مُساوٍ له في لَفظِهِ.

(والمُرادُ بِالمُشتَقِّ): ما دلَّ على حدَثٍ وصاحِبِهِ، وتَضمَّنَ معنَى فعلٍ وحُروفِهِ، وهو: (اسمُ الفاعِلِ كـ«ضارِبٌ»)، وما في مَعناهُ كأَمثلةِ المُبالغةِ كـ«ضَرَّابٌ»، (واسمُ المَفعُولِ

---

(١) هذا وجهٌ من ثمانيةِ أوجُه ذكَرها ابنُ عنقاء في «غُرَر الدُّرر».

(٢) بَعده عند ابن عَنقاء: (في الخالِق)، ولا بُدَّ من هذه الزيادة، على أنَّ التمثيلَ كلَّه غيرُ مناسِب، وفيه عِندي سُوء أدب لا يَنبغي لِلمُسلم ارتكابُه مع خالِقه سُبْحانه وتعالى.

كـ«مَضْرُوبٍ»، والصِّفةُ المُشبَّهةُ كـ«حَسَنٍ»، واسْمُ التَّفْضِيلِ كـ«أعلَمَ».

والمُرادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالمُشْتَقِّ اسْمُ الإشارةِ نَحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ هذَا»، واسْمُ المَوصُولِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِزَيدٍ الذِي قامَ»، ....

الكواكب الدرية

كـ«مَضْرُوبٌ»، والصِّفةُ المُشبَّهةُ كـ«حَسَنٌ»، واسمُ التَّفضِيلِ كـ«أَعْلَمُ»)، تَقولُ: «هذا رجلٌ ضاربٌ»، و«هذا عَبدٌ مَضرُوبٌ»، و«رأيتُ رَجلاً حَسَنَ الوَجهِ»، و«مرَرتُ بِرجلٍ أعلَمَ منكَ».

وإنَّما نُعِتَ بها لأنَّ كُلًّا منها مَأخوذٌ مِن لفظِ المَصدرِ لِلدَّلالةِ على معنًى مَنسوبٍ إلى المنعوتِ. فخَرجَ مِن ذلكَ ما اشتُقَّ لزمانٍ أو مَكانٍ نحوُ: «مَرمًى» لِزمانِ الرَّمي أو مَكانِهِ، أو آلةٍ نحوُ: «مِفتاحٌ»، فإنَّه لا يُنعَتُ بها، فلا تَرِدُ نَقضاً على قَولِهم: (المُشتقُّ).

(**والمُرادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالمُشتَقِّ**): الجامدُ الذي يُفِيدُ مِن المعنَى ما يُفِيدُه المُشتَقُّ، وتَضمَّنَ معنَى فعلٍ دُونَ حُروفِهِ[1]، فأشبَهَ المُشتَقَّ في أداءِ مَعناهُ، فجَرى مَجراهُ؛ وهو إمَّا جارٍ مَجراهُ بِاطِّرادٍ، فيَنقاسُ، أو جارٍ مَجراهُ في حالٍ دونَ حالٍ، فلا يَنقاسُ. فالأوَّلُ أنواعٌ:

الأوَّلُ: (**اسمُ الإشارةِ**) غيرُ الظَّرفِ المكانيِّ، وهو «ثَمَّ» و«هُنا»، فإنَّه لا يُوصَفُ به، فلا تَقولُ: «مررتُ برَجلٍ هُنا ـ أو ثَمَّ ـ» على أنَّه نعتٌ لـ«رجلٍ»؛ لِتَعلُّقِهِ بمَحذوفٍ هو الصِّفةُ في الحقيقةِ، بل يُوصَفُ بِغَيرِهِ ممَّا مَعناهُ الحاضِرُ أو المشارُ إليه، وذلكَ (**نحوُ: «مَررتُ بِزَيدٍ هذَا»**) أي: الحاضرِ، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بزيدٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، الهاءُ: لِلتَّنبيهِ، و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ جرٍّ نعتٌ لـ«زيدٍ».

(و) **الثَّاني**: (**اسمُ المَوصُولِ**) الذي مَعناهُ: المعهودُ، أو المَعلومُ، بِخلافِ «مَن، وما، وأيٍّ، وذَا»؛ فإنَّه لا يُوصَفُ بها، فلا تَقولُ: «مررتُ بزيدٍ مَن جاءَكَ»، بل يُوصَفُ بـ«الذي» ونَحوِهِ، (**نحوُ: «مَررتُ بزَيدٍ الذِي قامَ»**) أي: المَعلومِ قِيامُه، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بزيدٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «الذي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ«زيدٍ»، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعِلُه مُستترٌ فيهِ جَوازاً تَقديرُه: هو[2].

---

(١) يَرِد عليه مما يأتي المصدرُ؛ فإنَّ فيه حُرُوفَ فعلِه أيضاً.

(٢) والجملةُ صِلةُ الموصول لا محلَّ لها.

و«ذُو» بِمَعنَى صاحِبٍ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ»، وأَسْماءُ النَّسَبِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ».

ومِن ذَلِكَ الجُمْلةُ، وشَرطُ المَنْعُوتِ بِها أَنْ يَكُونَ نَكِرةً نَحوُ: ....

الكواكب الدرية

(و) الثَّالثُ: («ذُو» بِمَعنَى صاحِبٍ) أي: يُوصَفُ بها[1] (نحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ») أي: صاحِبِ مالٍ، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِرَجلٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «ذِي»: نعتٌ لـ«رجلٍ»، والنَّعتُ تابعٌ لِلمَنعوتِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«مالٍ»: مُضافٌ إليه. ومِثلُها «ذُو» الطَّائيَّةُ، فإنَّه يُوصَفُ بها، تَقولُ: «جاءَني زيدٌ ذُو قامَ» أي: الذي قامَ.

(و) الرَّابعُ: (أَسماءُ النَّسَبِ) بفتحِ النُّونِ، ويُنعَتُ بها المعارفُ نَحوُ: «مررتُ بِالرَّجلِ الدِّمَشقيِّ»، والنَّكراتُ (نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ دِمَشقِيٍّ») أي: مَنسوبٍ إليها، و«نظَرتُ إلى رجلٍ تمَّارٍ» أي: مَنسوبٍ إلى التَّمرِ[2]، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «برجلٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «دِمشقيٍّ»: نعتٌ والنعتُ تابعٌ لِلمنعوتِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ.

(ومِنْ ذَلِكَ) أي: المؤوَّلِ بالمشتَقِّ ـ وهو النَّوعُ الخامِسُ ـ: (الجُملةُ)؛ فإنَّه يُنعَتُ بها بشَرطِ كونِها خَبريَّةً مُشتمِلةً على ضميرٍ ـ ولو مُقدَّراً ـ يَربِطُها بالمَوصوفِ؛ لِيَحصُلَ بها تَخصِيصُهُ، وإلَّا لَكانَتْ أجنَبِيَّةً عنه، فإنْ ورَدَتْ بلفظِ الإشارةِ[3] أُوِّلَتْ بحذفِ القَولِ العاملِ فيها، كـ«أنتَ رَجلٌ جُعِلْتُ فِداءَهُ»، فجُملةُ الدُّعاءِ صِفةٌ لـ«رجلٌ» على تَقديرِ: مَقولٌ فيه: جُعِلْتُ فِداءَهُ. ويَمتنِعُ اقترانُها بـ«إلَّا» أو الواوِ، خِلافاً للزَّمخشريِّ.

(وشَرطُ المَنعُوتِ بِها) أي: بالجُملةِ، وكذَا شِبهُ الجُملةِ، وهو: الظَّرفُ والمَجرورُ، وشَرطُ المنعوتِ به (أنْ يَكُونَ نَكِرةً)؛ لأنَّها في حُكمِ النَّكرةِ؛ لِتَأويلِها بالمُفردِ النَّكرةِ، فلا يَجوزُ أنْ يُنعَتَ بها المعرفةُ. ثمَّ إمَّا أنْ يَكونَ المنعوتُ بها نَكرةً لفظاً ومعنًى (نحوُ): ﴿لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ [آل عمران: ٩]، ونحوُ: ....

(١) لعلَّه أراد: أي: التي يُوصف بها.

(٢) أشار بِهِ إلى أنه لا يُشترَط في النَّسب أن يكونَ بالياء.

(٣) كذا في الأصل، والصَّحيح ـ كما في «غُرر الدُّرَر» ويَظهر من السِّياق ـ: بلفظ الإنشاء.

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ ....

الكواكب الدرية

(﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾)، وإعرابُه: «اتَّقوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجَماعةِ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿يَوْمًا﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿تُرْجَعُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ مَرفوعٌ لتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجَماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ نائبُ الفاعلِ، ﴿فِيهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تُرْجَعُونَ﴾، ﴿إِلَى اللَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[١]، وجُملةُ: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ في محلِّ نَصبِ نعتٌ لـ﴿يَوْمًا﴾، وهي مُؤوَّلةٌ بغيرِ الجُملةِ، والتَّقديرُ: اتَّقُوا يَوماً راجعينَ فيه إلى اللهِ[٢].

وقد يَكونُ المنعوتُ بها نَكرةً معنًى فقَط على الأصَحِّ، كقَولِهِ تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، فجُملةُ: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ نعتٌ لـ﴿الْحِمَارِ﴾؛ لأنَّه ليس المرادُ به حِماراً بِعَينِهِ، فهو وإنْ كانَ مَعرفةً لفظاً، لكنَّهُ نكرةٌ مِن حيثُ المعنى، فجازَ أنْ يُنعَتَ بالجُملةِ نَظراً لِمَعناه؛ وقيلَ: إنَّ الجُملةَ في مثلِ هذا تَتَعيَّنُ لِلحالِ. ومِن ذلكَ قولُ الشَّاعرِ: [الكامل]

ولَقَد أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ: لا يَعنِيني[٣]

---

(١) متعلِّقٌ بـ﴿تُرْجَعُونَ﴾ أيضاً.

(٢) عبارة العطَّار في «حواشي شَرح الأزهرية»: أي: يوماً مَرجوعاً فيه إلى الله، وهو الصحيحُ، على أنَّ تَقديرَ الشارح بقوله: (راجِعِينَ) إنما يأتي على قراءةِ أبي عمرٍو من السبعة: ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بفتحِ التاء وكسرِ الجيمِ، وقد تقدَّم في إعرابِه ما يُنافيه وهو قولُه: (مُضارعٌ مغيَّرُ الصيغة)، فالذي يُناسبُه هنا: مُرْجَعِينَ.

(٣) **قائلُه:** رَجل من بَني سَلُول لم يُعيَّن اسمه. اهـ مِن «العيني»، ونَسبَه الأصمَعي في «الأصمَعيَّات» إلى شَمر بن عُمرَ الحنفي، والبُحتُريُّ في «الحَماسة» إلى عُمَيرة بن جابرِ الحَنَفي. ويُروى أيضاً بلفظ: (فمَضيتُ ثُمَّتَ قُلتُ)، وعليه رِوايةُ سيبَويه والأكثَرين.

اللغة: (اللَّئيم): الدَّنيء الأصل الخبيثُ الطِّباع. (يَسبُّني): يَشتمُني. (لا يَعنيني): لا يَقصدُني، أو لا يُهمُّني. وقَولُه: (فمَضَيتُ): بمعنَى أمضي، وقيل: بل يُؤوَّلُ (أمُرُّ) بـ(مَرَرتُ)؛ لأنَّه لم يُرِد ماضياً مُنقَطِعاً، وإنَّما أراد أن هذَا أمرُه ودأبُه، فجعَله كالفِعل الدائِم. (ثُمَّتَ): هي (ثُمَّ) العاطفةُ، وإذا كانت مع التاء اختَصَّتْ بِعَطف الجُمَل. كذا قِيل.

المعنى: يَصِفُ نفسَه بالنزاهةِ عن مُلاحاة السُّفهاء فيقولُ: إني قد أجتازُ بِلَئِيم من اللِّئامِ في حالِ شَتمِه إيايَ، فأمُرُّ كريماً عن ذلك اللغوِ، ومِن أحسَنِ ما قِيل في هذا المعنى:

=

وكَذَلِكَ المَصْدَرُ، ويَلزَمُ إفرادُهُ وتَذْكِيرُهُ، تَقُولُ: ....

الكواكب الدرية

ويَجبُ أيضاً كونُ مَنعوتِ الجُملةِ مَذكوراً، ما لم يَكُنْ مَرفُوعاً وهو بعضُ اسمٍ مُتقدِّمٍ مَجرورٍ بـ«مِن» أو «في»، كـ«مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقامَ»، أي: فريقٌ ظَعَنَ[1] وفريقٌ أقامَ[2].

النَّوعُ السَّادسُ: ما يَدُلُّ على الكمالِ كـ«أيٍّ»، نحوُ: «زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ».

والثَّاني مِن قِسْمَي المؤوَّلِ بالمُشتَقِّ ـ وهو ما لا يَنقاسُ ـ أنواعٌ:

الأوَّلُ مِنها: مَذكورٌ في قَولِ المصنِّفِ: (وكَذَلِكَ المَصدَرُ) أي: يُنعَتُ به كثيراً، ولكنَّه مع ذلكَ سَماعيٌّ، ثمَّ إنْ أردتَ المبالغةَ فلا تأويلَ، وإلَّا فهو مُؤوَّلٌ عندَ البَصريِّينَ على حذفِ مُضافٍ، ففي: «جاءَني رَجلٌ عَدْلٌ» التَّقديرُ: جاءَني رجلٌ ذُو عَدلٍ، وعندَ الكوفيِّينَ مُؤوَّلٌ بِالوصفِ، أي: عادِلٌ، (و) على كلِّ حالٍ (يَلْزَمُ) فيه أُمورٌ:

(إفرادُه، وتَذكِيرُه)؛ لأنَّ المَصدَرَ مِن حيثُ هو لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، ولا يُؤنَّثُ، فأَجرَوهُ على أَصلِهِ؛ وكَونُه غيرَ مِيميٍّ، وكونُه مصدرَ ثُلاثيٍّ كـ«عَدلٍ، ورِضاً». (تَقُولُ) في المُذكَّرِ:

= ولَلكفُّ عن شَتمِ اللَّئيم تكرُّماً ... أضَرُّ له مِن شَتمِه حين يُشتَمُ

أفادَه السُّلطاني.

الإعراب: «**ولقد**»: الواو لِلعَطف، وقيل: لِلقَسَم، واللامُ: حرف توكيد أو داخِلةٌ في جواب القَسَم المقدَّر، و(قد): حرف تَحقيق. «**أمُرُّ**»: فعلٌ مضارع، والفاعل: أنا. «**على اللَّئيم**»: مُتعلِّق به. «**يَسُبُّني**»: فِعل مضارعٌ مرفوع، وفاعله: هو، والنُّون: للوقاية، وياءُ المتكلم: في محل نَصب مَفعول به، والجملةُ الفِعلية في محلٍّ جر صِفة لـ(اللَّئيم) باعتِبار مَعناه، أو في مَحلِّ نَصب حال منه باعتِبار لَفظِه. «**فأَعِفُّ**»: فعل وفاعل، والجملةُ عطفٌ بالفاء على (أمُرُّ). «**ثُمَّ**»: حرفُ عطف، «**أقولُ**»: فعلٌ مضارع، وفاعلُه: أنا، والجُملة عَطفٌ على (أعفُّ).

«**لا**»: نافِيَة. «**يَعنِي**»: فعل مُضارع مَرفوع بضمة مقدَّرة للثِّقَل، والفاعل: هو، والنُّون: لِلوقاية، والياءُ: مَفعول به، والجُملةُ في مَحلٍّ نَصب مَقُول القَول.

والشاهد: في قَولِه: (أمُرُّ على اللَّئيم يَسبُّني)؛ حيث يَجوز في جُملةِ (يَسبُّني) أن تكونَ صِفةً لِـ(اللَّئيم) بِاعتبار أنه نَكِرة، وأن تكونَ حالاً مِنه بِاعتبار أنه مُعرَّفٌ بـ(أل) تعريفاً لفظيًّا؛ إذِ المُعرَّفُ بـ(أل) الجِنسيَّةِ نكرةٌ مَعنًى مَعرِفةٌ لفظاً.

(١) أي: ذَهَب وسارَ.

(٢) ومِثالُ (في) قولُه:

لو قُلتَ: ما في قَومِها لَم تِيثَمِ ... يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وبِامْرأَةٍ عَدْلٍ»، و«بِرَجُلَينِ عَدْلٍ»، و«بِرِجالٍ عَدْلٍ».

والنَّعتُ يَتْبَعُ المَنعُوتَ في رَفعِهِ ونَصْبِهِ وخَفضِهِ، وفي تَعرِيفِهِ وتَنكِيرِهِ.

الكواكب الدرية

(«مَرَرتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ) أو رِضاً»، (و) تَقولُ في المُؤنَّثِ: «مرَرتُ (بِامرَأَةٍ عَدْلٍ) أو رِضاً»، (و) تَقولُ في المثنَّى: «مررتُ (بِرَجُلَينِ عَدلٍ) أو رِضاً»، (و) تَقولُ في الجَمعِ: ((«مَرَرتُ بِرِجالٍ عَدْلٍ) أو رِضاً»، فتَقولُ في «عَدلٍ»: نَعتٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، و«رِضاً» كذلكَ نعتٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ.

والنَّوعُ الثَّاني: العَددُ نحوُ: «مَرَرتُ بِجُبٍّ ثمانِينَ قامةً» أي: عَميقٍ، و«بِإِبلٍ مائةٍ» أي: كَثيرةٍ.

والثَّالثُ: المِقدارُ نحوُ: «عِندي بُرٌّ قَفيزٌ» أي: مَكِيلٌ به، و«سَمنٌ رَطلٌ» أي: مَوزُونٌ به. ويَجوزُ إعرابُ هذا النَّوعِ بَدَلاً، أو عَطفَ بيانٍ.

الرَّابعُ: ما قامَ به معنًى يُنَزَّلُ مَنزلةَ المشتَقِّ، نحوُ: «هذا رَجلٌ أسدٌ» أي: شُجاعٌ، وهذا ماءٌ عَسلٌ، أي: طَعمُه حُلوٌ.

(والنَّعتُ) حَقيقيًّا كانَ أو سَببيًّا (يَتبَعُ المَنعُوتَ) في اثنَينِ مِن خمسةٍ: (في رَفعِهِ) إنْ كانَ مَرفوعاً، (ونَصبِهِ) إنْ كانَ مَنصوباً، (وخَفْضِهِ) إنْ كانَ مَخفوضاً؛ وهذا حُكمُ النَّعتِ غيرِ الجُملةِ، وأمَّا هي فهي بِمَعزِلٍ عن هذا البحثِ كما قالَه العِصاميُّ، (وفي تَعرِيفِهِ) إنْ كانَ مَعرفةً، (وتَنكِيرِهِ) إنْ كانَ نَكرةً، فلا تُنعَتُ مَعرفةٌ بِنَكرةٍ، ولا نَكرةٌ بمعرفةٍ وإنْ تَخصَّصتِ النَّكرةُ على الأصَحِّ. نَعم إنْ كانَ النَّعتُ مَقطوعاً جازَتْ مُخالفَتُهُ لِمَنعوتِهِ تَعريفاً وتَنكيراً كـ«جاءَني رجلٌ كريمٌ أخَا القَومِ»، ويَحتمِلُه قولُه تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾ [الهمزة: ١-٢]، ومَن لم يَجعَلْهُ نَعتاً مَقطوعاً أعرَبَ ﴿ٱلَّذِى﴾ بَدَلاً.

ولا يَكونُ النَّعتُ أعرَفَ مِن مَنعُوتِهِ، بل مُساوِياً له، أو دُونَه؛ لأنَّ المَوصوفَ هو المَقصودُ بِالنِّسبةِ، والمَقصودُ بالنَّعتِ إنَّما هو الدَّلالةُ على المعنَى الذي في الذَّاتِ، فنَحوُ «صاحبِك» في: «مررتُ بِرَجلٍ[1] صاحِبِكَ» بَدلٌ مِن «الرَّجلِ»، أو عَطفُ بَيانٍ عليه، لا نعتٌ له؛ لأنَّ «صاحبِك» مُضافٌ للضَّميرِ، فهو أعرفُ مِن «الرَّجلِ» المعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ.

---

(١) كذا في الأصل، والصحيحُ: (بالرجل)، بدليل بقيَّة كلامِه. وانظر: «شَرح الشذور» لابن هشام (ص٧١٤).

ثُمَّ إنْ رَفَعَ ضَمِيرَ المَنعُوتِ المُستَتِرَ فِيهِ تَبِعَهُ أيضاً في تَذكِيرِهِ وتَأنِيثِهِ، وفي إفرادِهِ وتَثنِيَتِهِ وجَمعِهِ، تَقُولُ: «قامَ زَيدٌ العاقِلُ، ورَأَيتُ زَيداً العاقِلَ، ومَرَرْتُ بِزَيدٍ العاقِلِ»، و«جاءَت هِندٌ العاقِلةُ، ورَأَيْتُ هِنداً العاقِلةَ، ومَرَرْتُ بِهِندٍ العاقِلةِ»، و«جاءَ رَجُلٌ عاقِلٌ، ورَأَيتُ رَجُلاً عاقِلاً، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ»، ....

الكواكب الدرية

(ثُمَّ إنْ رَفَعَ) أي: النَّعتُ (ضَمِيرَ المَنعُوتِ المُستَتِرَ فِيهِ)، أو وقعَ مَوقعَ ما يَرفَعُهُ كاسمِ الإشارةِ، واسمِ المَوصولِ، و«ذِي» بمعنى صاحبٍ، فإنَّها لا تَحتَمِلُ الضَّميرَ، ولكنَّها لمَّا كانَتْ واقعةً مَوقِعَ ما يَرفعُ الضَّميرَ، جُعِلَتْ كأنَّها رافعةٌ، ويُسمَّى حينئذٍ نعتاً حَقيقيًّا لجَريانِهِ على صاحبِهِ حقيقةً، (تَبِعَهُ) أي: تَبعَ النَّعتُ المنعوتَ (أيضاً) في اثنينِ مِن خمسةٍ: (في تَذكِيرِهِ) إنْ كانَ المنعوتُ مُذكَّراً، (وتَأنِيثِهِ) إنْ كان مُؤنَّثاً، (وفي إفرادِهِ) إنْ كانَ مُفرداً، (وتَثنِيَتِهِ) إنْ كانَ مُثنًّى، (وجَمعِهِ) إنْ كانَ جمعاً، فيَصيرُ بهذه مع ما مرَّ مُطابقاً لمَنعوتِهِ في أربَعةٍ مِن عَشَرةٍ.

(تَقُولُ) في النَّعتِ الجارِي على مَن هو له مع التَّذكيرِ والإفرادِ والتَّعريفِ حالةَ الرَّفعِ: («قامَ زَيدٌ العاقلُ»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «العاقِلُ»: نعتٌ، والنَّعتُ يَتبَعُ المنعوتَ في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخرِهِ، (و) تَقولُ فيه حالةَ النَّصب: («رَأَيتُ زَيداً العاقلَ»، و) حالةَ الخَفضِ: («مررتُ بزَيدٍ العاقِلِ»)، وإعرابُهما ظاهرٌ.

(و) تَقولُ مع التَّأنيثِ والإفرادِ والتَّعريفِ حالةَ الرَّفعِ: («جاءَتْ هِندٌ العاقِلةُ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «هندٌ»: فاعلٌ، «العاقِلةُ»: نعتٌ، والنَّعتُ يَتبَعُ المنعوتَ في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رفعِهِ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (و) تَقولُ في حالةِ النَّصبِ: («رَأيتُ هِنداً العاقِلةَ»، و) حالةِ الخَفضِ: («مَررتُ بِهندٍ العاقلةِ»)، وإعرابُهما ظاهرٌ.

(و) تَقولُ مع التَّنكيرِ والإفرادِ والتَّذكيرِ في حالةِ الرَّفعِ: («جاءَ رَجلٌ عاقِلٌ»، و) في حالةِ النَّصبِ: («رأيتُ رجُلاً عاقِلاً»، و) في حالةِ الخَفضِ: («مَررتُ بِرجلٍ عاقِلٍ»)، وإعرابُ الأمثلةِ الثَّلاثةِ ظاهرٌ[1].

(١) وفاتَه ههنا التمثيلُ لِلنَّعت مع التَّنكيرِ والإفراد والتَّأنيث، وذلك نحو: (جاءَت امرأةٌ عاقِلةٌ، ورأيتُ امرأةً عاقلةً، ومرَرتُ بِامرأةٍ عاقلةٍ).

و«جاءَ الزَّيدانِ العاقِلانِ، ورأيتُ الزَّيدَينِ العاقِلَين، ومَرَرْتُ بِالزَّيدَينِ العاقِلَينِ»، و«جاءَ رَجُلانِ عاقِلانِ، ورأيتُ رَجُلَينِ عاقِلَينِ، ومَرَرتُ بِرَجُلَينِ عاقِلَينِ»، و«جاءَ الزَّيدُونَ العاقِلُونَ، ورأيتُ الزَّيدِينَ العاقِلِينَ، ومَرَرتُ بِالزَّيدِينَ العاقِلِينَ»، و«جاءَتِ الهِنْدانِ العاقِلَتانِ، ورَأَيْتُ الهِنْدَينِ العاقِلَتَينِ، ومَرَرْتُ بِالهِنْدَينِ العاقِلَتَينِ»، ....

الكواكب الدرية

(و) تَقولُ مع التَّثنيةِ والتَّذكيرِ والتَّعريفِ في حالةِ الرَّفعِ: (**«جاءَ الزَّيدانِ العاقِلانِ»**)، فـ«العاقلانِ»: نَعتٌ لـ«الزَّيدانِ» تابعٌ لَه في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى، (و) تَقولُ في حالةِ النَّصبِ: (**«رَأيتُ الزَّيدَينِ العاقِلَينِ»**)، فـ«العاقِلَينِ»: نعتٌ لـ«الزَّيدَينِ» تابعٌ له في نَصبِهِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ لأنَّه مُثنًّى، (و) في حالةِ الخَفضِ: (**«مَررتُ بِالزَّيدَينِ العاقِلَينِ»**)، فـ«العاقلَينِ»: نعتٌ لـ«الزَّيدينِ» تابعٌ له في جرِّهِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ لأنَّه مثنًّى.

(و) تَقولُ مع التَّثنيةِ والتَّذكيرِ والتَّنكيرِ في حالةِ الرَّفعِ: (**«جاءَ رَجُلانِ عاقِلانِ»**، و) في حالةِ النَّصبِ: (**«رَأيتُ رَجُلَينِ عاقِلَينِ»**، و) في حالةِ الخَفضِ: (**«مَررتُ بِرَجُلَينِ عاقِلَينِ»**)، وإعرابُه كإعرابِ الذي قبلَهُ؛ لأنَّ كلًّا منهما مُثنًّى.

(و) تَقولُ مع الجَمعِ والتَّذكيرِ والتَّعريفِ في حالةِ الرَّفعِ: (**«جاءَ الزَّيدُونَ العاقِلُونَ»**)، فـ«العاقِلُون»: نعتٌ لـ«الزَّيدُون»، والنَّعتُ تابعٌ للمنعوتِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زِيدتَ عِوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، (و) تَقولُ في حالةِ النَّصبِ: (**«رَأيتُ الزَّيدِينَ**) ـ بِكَسرِ الدَّالِ لأنَّه جمعٌ ـ (**العاقِلِينَ»**) بكسرِ اللَّامِ، فـ«العاقِلِينَ» نعتٌ لـ«الزَّيدِينَ» تابعٌ له في نَصبِهِ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، (و) في حالةِ الجرِّ: (**«مَررتُ بِالزَّيدِينَ العاقِلِينَ»**)، فـ«العاقِلِينَ»: نعتٌ لـ«الزَّيدِينَ» تابعٌ له في جرِّهِ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

(و) تَقولُ مع التَّثنيةِ والتَّأنيثِ والتَّعريفِ في حالةِ الرَّفعِ: (**«جاءَتِ الهِندَانِ العاقِلَتانِ»**، و) في حالةِ النَّصبِ: (**«رَأيتُ الهِندَينِ العاقِلَتَينِ»**، و) في حالةِ الخَفضِ: (**«مَررتُ بِالهِندَينِ العاقِلَتَينِ»**)، وإنْ كانَ المتبوعُ مُنكَّراً قُلتَ: «جاءَتِ امرَأتانِ عاقِلَتانِ» في حالةِ الرَّفعِ، وفي حالةِ النَّصبِ: «رأيتُ امرأتَينِ عاقلتَينِ»، وفي حالةِ الخَفضِ: «مررتُ بِامرأتَينِ عاقلتَينِ».

و«جاءَتِ الهِنْداتُ العاقِلاتُ، ورَأيتُ الهِنْداتِ العاقِلاتِ، ومَرَرتُ بالهِنْداتِ العاقِلَاتِ».

وإنْ رَفَعَ النَّعتُ الاسْمَ الظَّاهِرَ أوِ الضَّمِيرَ البارِزَ، لم يُعتَبَرْ حالُ المَنعُوتِ في .....

الكواكب الدرية

(و) تَقولُ مع الجمعِ والتَّأنيثِ والتَّعريفِ في حالةِ الرَّفعِ: (**«جاءَتِ الهِندَاتُ العاقِلاتُ»**، و) في حالةِ النَّصبِ: (**«رَأيتُ الهِنْداتِ العاقِلاتِ»**، و) في حالةِ الخفضِ: (**«مَرَرتُ بِالهِنْداتِ العاقِلاتِ»**)، وهذا مِثالُ الجمعِ المُؤنَّثِ المُعرَّفِ، ومِثالُ المنكَّرِ: «جاءَتْ نِساءٌ عاقلاتٌ»، و«رأيتُ نِساءً عاقِلاتٍ»، و«مرَرتُ بِنساءٍ عاقلاتٍ»، وتَقولُ في الجمعِ المكسَّرِ: «جاءَني رِجالٌ عُقلاءُ» برفعِ «عقلاءُ» بلا تَنوينٍ، و«رأيتُ رجالاً عُقلاءَ» بنصبِ «عقلاءَ» بلا تَنوينٍ، و«مرَرتُ بِرجالٍ عُقلاءَ» بِالخفضِ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ ألفُ التَّأنيثِ الممدُودةُ.

فالنَّعتُ في ذلكَ كلِّهِ رافعٌ لِضميرِ المنعُوتِ، وتابعٌ لِمَنعوتِهِ في أربعةٍ مِن عَشَرَةٍ. وهذا هو الغالبُ في النَّعتِ الحَقيقيِّ، وإلَّا فقد يَتبَعُ منعوتَهُ في ثلاثةٍ مِن ثمانيةٍ بأنْ لزِمَ التَّذكيرَ فقَطْ، أو التَّأنيثَ فقَط، كالوَصفِ الذي يَستَوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ كـ«هذا رَجلٌ مِطعامٌ، وامرَأةٌ مِطعامٌ»، و«رَجلٌ رَبْعةٌ، وامرَأةٌ رَبعةٌ»، و«رجلٌ هُمَزةٌ، وامرأةٌ هُمَزةٌ».

وقد يَتبَعُه في اثنَينِ مِن خمسةٍ بأنْ لزِمَ الإفرادَ والتَّأنيثَ، كـ«هذا رجلٌ عَصَبةٌ لفلانٍ، وامرأةٌ عَصَبةٌ»، و«هذانِ رَجلانِ عَصَبةٌ، وامرَأتانِ عَصَبةٌ»، و«هَؤلاءِ رِجالٌ عَصَبةٌ، ونِسوةٌ عَصَبةٌ»، أو لَزِمَ الإفرادَ والتَّذكيرَ نحوُ: «مررتُ بِامرأةٍ عَدْلٍ، ورَجلٍ عَدْلٍ»، و«امرأتَينِ عَدلٍ، وبرَجُلينِ[1] عَدلٍ»، و«نِسوَةٍ عَدلٍ، ورجالٍ عدلٍ».

(**وإنْ رَفَعَ النَّعتُ الاسمَ الظَّاهرَ**) الملابِسَ لضميرٍ يَعودُ على المنعُوتِ، (أو) رفعَ (الضَّمِيرَ البارِزَ) المنفصلَ العائدَ إلى غيرِ المنعُوتِ، ويُسمَّى هذا النَّعتُ بِالسَّببيِّ؛ لجَريانِهِ على غيرِ صاحبِهِ مع ما بينَهما مِن الملابَسةِ، نحوُ: «جاءَتني امرأتانِ كريمٌ أبُوهما»، و«جاءَني غُلامُ امرأةٍ ضارِبَتُه هي»، وهذا القِسمُ (لم يُعتَبَرْ) فيه (حالُ المَنعُوتِ في) الأحوالِ الخَمسةِ

(١) يَنبغي إلحاق هذه الباء بقوله السابق: (امرأتين) وإسقاطُها من ههنا.

التَّذكِيرِ والتَّأنيثِ والإفرادِ والتَّثْنِيةِ والجَمعِ، بَل يُعْطَى النَّعتُ حُكْمَ الفِعلِ؛ فإِنْ كانَ فاعِلُهُ مُؤَنَّثاً أُنِّثَ وإِنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ مُذَكَّراً، وإِنْ كانَ فاعِلُهُ مُذَكَّراً ذُكِّرَ وإِنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ مُؤَنَّثاً؛ ويُسْتَعملُ بِلَفظِ الإفرادِ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

تَقُولُ: «جاءَ زَيدٌ القائِمَةُ أُمُّهُ، وجاءَتْ هِنْدٌ القائِمُ أَبُوهَا»، ....

الكواكب الدرية

الأَخيرةِ، أي: (التَّذكِيرِ والتَّأنيثِ، والإفرادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ، بَل) يَتبَعُ منعوتَهُ في اثنينِ مِن خَمسةٍ: في واحدٍ مِن أَوجُهِ الإعرابِ الثَّلاثةِ، وفي واحدٍ مِن التَّعريفِ والتَّنكيرِ، و(**يُعْطَى النَّعتُ**) أي: النَّعتُ السَّبَبِيُّ فِيما عَدا ذلك (**حُكْمَ الفِعلِ**) الذي حَلَّ هو مَحلَّهُ؛ لِمُساواتِهِ له في المعنى والعملِ؛ إذ مَعنى قَولِكَ: «جاءَتْني امرَأتانِ كريمٌ أبُوهما»: كَرُمَ أبُوهما، فيُعطَى حينَئِذٍ حُكمَ الفعلِ، فيَجبُ مُوافقتُه لِما بعدَه في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، لا مُوافَقتُه مَتبُوعَه فِيهما، ويَجبُ إفرادُه كالفعلِ، ولهذا قالَ:

(**فإنْ كانَ فاعِلُه**) أي: النَّعتِ (**مُؤَنَّثاً، أُنِّثَ**) أي: النَّعتُ نَظراً لفاعِلِهِ (**وإنْ كانَ المَنعُوتُ بِه**) أي: بِذلكَ النَّعتِ (**مُذَكَّراً**)، نحوُ: «مررتُ برَجلٍ حَسَنةٍ أُمُّه»، فـ«حسَنةٍ»: نَعتٌ لـ«رجلٍ»، وإنَّما أُنِّثَ لأنَّ فاعلَهُ مُؤنَّثٌ، وهو «أمُّه»، (**وإنْ كانَ فاعِلُهُ مُذكَّراً، ذُكِّرَ**) أي: النَّعتُ (**وإنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ**) أي: بِذلكَ النَّعتِ (**مُؤنَّثاً**)، نَحوُ: «مررتُ بِامرأةٍ قائمٍ أبُوها»، فـ«قائمٍ»: نعتٌ لامرأةٍ، وإنَّما ذُكِّرَ لأنَّ فاعِلَهُ مُذكَّرٌ، وهو «أبُوها».

(**ويُستَعْمَلُ**) أي: النَّعتُ حينئِذٍ (**بِلَفظِ الإفرادِ**) وُجوباً؛ لِحُلولِهِ محلَّ الفعلِ، (**ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ**) وإنْ كانَ مَنعوتُه مثنًّى أو مَجموعاً كما هو اللُّغةُ الفَصِيحةُ في الفِعلِ، ويَجوزُ جَعلُه تابعاً لِمَنعوتِهِ في التَّثنيةِ والجمعِ على لُغةِ «أكَلُوني البَراغيثُ».

(**تَقُولُ**) في التَّعريفِ والإفرادِ: (**«جاءَ زَيدٌ القائِمَةُ أُمُّهُ»**) بتأنيثِ النَّعتِ كما تَقولُ: «قامَتْ أمُّهُ»، **وإعرابُهُ**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «القائمةُ»: نَعتٌ، والنَّعتُ تابعٌ لِلمنعوتِ في إعرابِهِ تَبِعَهُ في رفعِهِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، و«قائمٌ» اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «أُمُّ»: فاعلُهُ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (**و«جاءَتْ هِندٌ القائِمُ أبُوها»**) بتذكيرِ النَّعتِ كما تَقولُ: «قامَ أبُوها»، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «هِندٌ»: فاعلٌ، «القائمُ»: نَعتٌ تابعٌ للمنعوتِ

وتَقُولُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ، وبِامْرَأَةٍ قائِمٍ أبُوها»، وتَقُولُ: «مَررتُ بِرَجُلَينِ قائِمٍ أَبُوهُما، ومَرَرتُ بِرجالٍ قائِمٍ آباؤُهُمْ»؛ إِلَّا أَنَّ سِيبَوَيهِ قالَ فِيما إذا كانَ الاسْمُ المَرفُوعُ بِالنَّعتِ جَمْعاً كالمِثالِ الأخِيرِ: فالأَحسَنُ ....

الكواكب الدرية

في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«قائم» اسمُ فاعلٍ، «أبو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(وتَقُولُ) في التَّنكيرِ والإفرادِ: («مَررتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ») كما تَقولُ: «قامَتْ أُمُّهُ»، (و«بِامرأَةٍ قائمٍ أَبُوها») كما تَقولُ: «قامَ أبُوها».

(و) تَقولُ في التَّثنيةِ والجمعِ[1] مع التَّنكيرِ: («مَررتُ بِرَجُلَينِ قائمٍ أَبُوهُما») بإفرادِ النَّعتِ كما تَقولُ: «قامَ أبُوهما»، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «برَجلَينِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ لأنَّه مُثنًّى، «قائمٍ»: نعتٌ، والنَّعتُ تابعٌ لِلمَنعوتِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، و«قائِم» اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «أبُو»: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حَرفانِ دالَّانِ على التَّثنِيَةِ.

(و) تَقولُ في الجمعِ مع التَّنكيرِ: («مَررتُ بِرِجالٍ قائمٍ آباؤُهُمْ») كما تَقولُ: «قامَ آباؤُهم»، فـ«قائمٍ»: نعتٌ لـ«رجالٍ»، وهو اسمُ فاعلٍ، و«آباءُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: عَلامةُ الجمعِ.

(إِلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ) استَثنى مِن كونِهِ كالفعلِ في الإفرادِ مَسألةً واحدةً، فإنَّه (قالَ فِيما إذَا كانَ الِاسمُ المَرفُوعُ بِالنَّعتِ جَمعاً كالمِثالِ الأخِيرِ، فالأَحسَنُ[2]) أي: الأرجَحُ كما عبَّرَ به ابنُ

(١) كذا في النُّسخ الثلاثة، والصوابُ إسقاطُ قولِه: (والجمع).

(٢) هكذا بالفاء في الأصل، وهو غريبٌ؛ إذ قولُه: (الأحسنُ... إلخ) هو مَعنى مَقول سيبَويه، فكان يَنبغي تجريدُ هذا المبتَدأ منها، وفي بعض نُسخ «الفواكه»: (إلا أنَّ سيبويه قال فيها: إذا كان الاسمُ... فالأحسنُ)، والفاء حينئذٍ داخلةٌ في جواب (إذا) على القياس، ومَجرورُ (فيها) يُمكن إعادتُه على المسألةِ مثلاً، فتأمل!

في النَّعتِ أَنْ يُجمَعَ جمعَ تكسِيرٍ، فيُقالُ: «مَررتُ بِرجالٍ قِيامٍ آباؤُهُمْ، ومَررتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمانُهُ»، فَهُوَ أَفصَحُ مِن «قائِمٍ آباؤُهُمْ، وقاعِدٍ غِلْمانُهُ» بالإفرادِ، والإِفرادُ كما تَقَدَّمَ أَفصَحُ مِن جمعِ التَّصْحِيحِ، نَحوُ: «مَررتُ بِرِجالٍ قائِمِينَ آباؤُهُم، وبِرَجُلٍ قاعِدِينَ غِلْمانُهُ».

هَذِهِ أَمثِلةُ النَّعتِ الرَّافِعِ لِلاسْمِ الظَّاهِرِ.

ومِثالُ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ البارِزِ قَولُكَ: «جاءَنِي غُلامُ امْرَأَةٍ ضارِبَتُه هِيَ»،

الكواكب الدرية

هشامٍ (في النَّعتِ) حِينئِذٍ (أَنْ يُجمَعَ جَمْعَ تكسِيرٍ، فيُقالُ: «مَررتُ بِرجالٍ قِيامٍ آباؤُهُم») بِخَفضِ «قِيامٍ» نعتٌ لـ«رجالٍ»، وهو جمعُ تَكسيرٍ لـ«قائمٍ»، و«آباؤُهم»: فاعلٌ بـ«قِيام»[1]، (و«مَررتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمانُهُ») بخفضِ «قُعودٍ» نعتٌ لـ«رجلٍ»، وهو جمعُ «قاعدٍ»، و«غِلمانُهُ»: فاعِلٌ بـ«قُعُودٍ»، (فهو) أي: جمعُ التَّكسيرِ (أَفصَحُ مِن) قَولِكَ: «مررتُ برجالٍ (قائِمٍ آباؤُهُمْ») بالإفرادِ، (و): «مررتُ برَجلٍ (قاعِدٍ غِلْمانُهُ» بِالإفرادِ) لِلنَّعتِ وإنْ كانَ ذلك هو القِياسَ في الفعلِ؛ إذ لو قِيلَ فيه: «جاءَني رَجلٌ قَعَدُوا غِلمانُهُ» لم يَجُزْ ذلك إلَّا على لُغةِ «أَكَلُوني البَراغيثُ»، وهي ضَعيفةٌ، (والإفرادُ) أي: في المَجمُوعِ جمعَ تكسيرٍ (كما تَقَدَّمَ أَفصَحُ مِن جَمْعِ) النَّعتِ جَمْعَ (التَّصحِيحِ). ثمَّ مثَّلَ لجمعِ التَّصحيحِ بِقَولِهِ: (نَحوُ: «مَررتُ بِرِجالٍ قائِمِينَ آباؤُهُمْ، ورَجُلٍ قاعِدِينَ غِلْمانُهُ»)، فذَلكَ ضعيفٌ، لا فَصيحٌ؛ لأنَّه يُشْبِهُ: «يَقُومُونَ آباؤُهم، ويَقعُدُونَ غِلمانُهُ»، وهو ضعيفٌ لاختِصاصِهِ بلُغةِ طَيِّئٍ.

(هَذِه أَمثِلَةُ النَّعتِ الرَّافعِ لِلاسمِ الظَّاهِرِ) المُتَّصِلِ بضَميرِ المنعوتِ، ويُسمَّى بالنَّعتِ السَّبَبِيِّ، (ومِثالُ النَّعتِ الرَّافعِ لِلضَّمِيرِ البارزِ) العائدِ إلى غيرِ المنعوتِ، (قَولُكَ: «جاءَني غُلامُ امرَأَةٍ ضارِبَتُه هيَ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «غُلامُ»: فاعلٌ، وهو مُضافٌ، و«امرأةٍ»: مُضافٌ إليه، «ضاربةُ»: نعتٌ لـ«غُلامُ»، والنَّعتُ يَتبَعُ المنعوتَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«ضاربة» اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ،

(١) في الأصل: (بقائم).

و«جاءَتْني أَمَةُ رَجُلٍ ضارِبُها هُوَ»، و«جاءَني غُلَامُ رِجالٍ ضارِبُهُ هُمْ».

وفائِدَتُهُ تَخصِيصُ المَنْعُوتِ إِنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ»، وتَوضِيحُهُ إِنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ العالِمُ». ....

ومَفعولُه ـ وهو الهاءُ ـ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«هي»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ كما تَقولُ: «ضَربَتْهُ هي»، (و«جاءَتْني أَمَةُ رَجُلٍ ضارِبُها هو»)، فـ«هو»: فاعلُ «ضارِبُها» كما تَقولُ: «ضَرَبَها هو»، (و«جاءَني غُلامُ رِجالٍ ضارِبُهُ هُمْ»)، فـ«هُم»: فاعلُ «ضارِبُ»، وأُفرِدَ كما يُفرَدُ الفاعلُ في نحوِ: «ضرَبَهُ هُم».

(و) النَّعتُ (فائِدَتُهُ) حَقِيقيًّا كانَ أو سَببيًّا: (تَخصِيصُ المَنعُوتِ إِنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ»)، فـ«صالحٍ»: نعتٌ لـ«رجلٍ» مُخَصِّصٌ له، أي: رافعٌ عنه احتِمالَ الشَّركةِ، (وتَوضِيحُهُ) أي: تَوضيحُ المنعوتِ (إِنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ العالِمُ»)، فـ«العالمُ»: نَعتٌ مُوضِّحٌ لـ«زيدٌ»، أي: مُخرِجٌ له مِن الإبهامِ، ومُظهِرٌ لِلمرادِ به فيما إذا كانَ هناكَ زَيدانِ أو زُيودٌ، فلو لم يُوصَفْ بِالوصفِ المَذكورِ الْتَبَسَ بِغيرِه، ولم يَتَميَّزْ.

فالتَّخصِيصُ: رَفعُ الاشتراكِ المعنويِّ الواقعِ في النَّكرةِ على سَبيلِ الوَضعِ، فهو يَجري مَجرى تَقييدِ المُطلَقِ بالصِّفةِ، فإذا قُلتَ: «جاءَني رجلٌ» تناولَ كلَّ ذَكَرٍ بالغٍ مِن بَني آدمَ بطريقِ الوَضعِ، فإذا قُلتَ: «صالحٌ» أخرجَ مَن ليسَ بصالحٍ، فالنَّعتُ أخرجَ ما تَناولَهُ معنى المنعُوتِ.

والتَّوضِيحُ: رَفعُ الاشتراكِ اللَّفظيِّ الواقعِ في المعارفِ على سَبيلِ الاتِّفاقِ، فهو يَجري مَجرى بَيانِ المُجمَلِ[1]، فإذا قُلتَ: «جاءَ زيدٌ» تَناولَ لفظُ «زيدٌ» لكلِّ مَن تَسمَّى بهذا الاسمِ، وتَناوُلُهُ لِذلكَ مِن حيثُ اللَّفظُ، لا مِن حيثُ الوَضعُ، فإذا قُلتَ: «العالمُ» مثلاً أخرجَ مَن ليسَ عالماً، فالنَّعتُ أخرَجَ ما تَناوَلَهُ لَفظُ المنعوتِ كما هو ظاهرٌ.

تَنبيه: الأشبَهُ أنْ يَكونَ وَصفُ المعرفةِ بِلامِ العهدِ الذِّهنيِّ نحوُ قَولِ الشَّاعرِ:

ولَقَد أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني[2]

---

(١) بعدَه في «التصريح»: وقِيل: الإيضاحُ رَفعُ الاحتمال في المَعارف، والتَّخصيصُ تَقليلُ الاشتراك في النَّكرات. اهـ

(٢) تقدَّم قريباً في (٢/ ٣٠٦).

وقَد يَكُونُ لِمُجَرَّدِ المَدْحِ، نَحوُ: «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ»، أو لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ نَحوُ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ»، أَوِ التَّرَحُّمِ نَحوُ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسْكِينَ!»، أَو لِلتَّأكِيدِ نحوُ: ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

الكواكب الدرية

لِلتَّخصيصِ دونَ التَّوضيحِ. قالهُ عصامُ الدِّينِ في «شَرحِ الكافيةِ».

(**وقَد يَكُونُ**) أي: النَّعتُ لغيرِ التَّخصيصِ والتَّوضيحِ، بل (**لِمُجرَّدِ المَدحِ**) أي: مَدحِ المنعوتِ، أي: الثَّناءِ عليه بِبَيانِ صفةِ كمالِهِ، وذلكَ فِيما إذا تَعيَّنَ المنعوتُ عندَ المخاطَبِ بِدُونِ النَّعتِ، (**نَحوُ: «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ»**)، فـ«الرَّحمنِ» و«الرَّحيمِ» نَعتانِ لِلجلالةِ لِغَرضِ المدحِ للهِ تَعالى، ومثلُ ذلكَ جميعُ صفاتِ الباري جَلَّ وعلا، نحوُ: «الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ».

(**أو لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ**) لِلمنعُوتِ، وهذا أيضاً إذا استَغنى المنعوتُ في تَعَيُّنِهِ عن النَّعتِ، (**نَحوُ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ»**)، فـ«الرَّجيمِ» بِالخفضِ نعتٌ لـ«الشَّيطانِ» بمعنى المرجومِ، أي: المطرُودِ عن رحمةِ اللهِ تَعالى، ووَصفُ الشَّيطانِ بِذلك ليسَ لِغَرضِ التَّخصيصِ والتَّوضيحِ، بل لمُجرَّدِ الذَّمِّ.

(**أو التَّرَحُّمِ**) على المنعُوتِ، (**نَحوُ: «اللَّهُمَّ ارحَمْ عَبدَكَ المِسْكِينَ!»**)، وإعرابُه: «اللهُ»: مُنادًى حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، وعُوِّضَ عنه الميمُ، «ارحَمْ»: فعلُ دُعاءٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «عَبْدَ»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «المسكينَ»: نعتٌ لـ«عَبدَ»، وليسَ الغرضُ عادةً مِن الوصفِ بِذلكَ مَدحَهُ، ولا ذَمَّهُ، بل استِعطافُ للسَّامعِ عليه.

(**أو لِلتَّأكِيدِ**) أي: لِتَوكيدِ المعنى الذي عُلِمَ مِن المنعوتِ، (**نَحوُ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾**)، فإنَّ ﴿كَامِلَةٌ﴾ نعتٌ لـ﴿عَشَرَةٌ﴾، ومعنى النَّعتِ مَفهومٌ مِن لفظِ ﴿عَشَرَةٌ﴾؛ لاشتمالِهِ عليه ضِمناً، وفائِدةُ ذكرِ النَّعتِ تأكيدُ ذلك المعنى.

قالَ بَعضُهم[1]: وقد يَكونُ النَّعتُ لِلتَّعميمِ نحوُ: «يَحشُرُ اللهُ عِبادَهُ الأَوَّلينَ والآخِرينَ»،

---

(١) هو ابنُ عنقاءَ في «غُرَر الدُّرر»، أو الشارحُ ناقلٌ عن الفاكِهي باختِصار.

وإذَا كانَ المَنْعُوتُ مَعلُوماً بِدُونِ النَّعتِ، جازَ في النَّعتِ الإتباعُ والقَطْعُ. ....

الكواكب الدرية

أو لِلتَّفصيلِ نحوُ: «مررتُ برجلَين: عَربيٍّ وعَجَميٍّ»، أو الإبهامِ نحوُ: «تَصَدَّقْ بِصَدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ»، أو إعلامِ المخاطَبِ بأنَّ المتكلِّمَ عالمٌ بحالِ المنعوتِ، كأنْ يُقالَ: «أرأيتَ فقيهاً[(١)]؟» فيُقالَ: «رأيتُ فقيهَ بَلدِكُم العالمَ العاملَ»، أو لِلتَّفسيرِ ـ وتُسمَّى: الصِّفةَ الكاشِفَةَ ـ، وهي التي يُرادُ بها الكشفُ عن الماهيَّةِ، كقَولنا: «اللهُ قديمٌ لا ابتِداءَ له[(٢)]»، و«الجسمُ الطَّويلُ العَريضُ العَمِيقُ حادثٌ قَطْعاً»، والفرقُ بينَ النَّعتِ الكاشفِ والنَّعتِ المؤكِّدِ أنَّ الأوَّلَ مُفسِّرٌ، والثَّانيَ مُقَرِّرٌ، والفرقُ بينَ التَّفسيرِ والتَّقريرِ بَيِّنٌ، وقيلَ: الفرقُ بينَهما أنَّ النَّعتَ المؤكِّدَ [يُؤكِّدُ][(٣)] بَعضَ مَفهومِ المنعوتِ[(٤)]، والكاشفَ يُبيِّنُ تمامَ ماهيَّةِ المنعوتِ.

واعلَمْ أنَّ الأصلَ في النَّعتِ أنْ يكونَ لِلإيضاحِ، أو التَّخصِيصِ، وكونُه لِغَيرهما إنَّما هو بطريقِ العَرَضِ مجازاً عن استِعمالِ الشَّيءِ في غيرِ ما وُضِعَ له؛ على أنَّه قد يَكونُ مُوضِّحاً أو مُخَصِّصاً وفيه مَدحٌ، أو ذمٌّ، أو غيرُ ذلكَ مِن المعاني السَّابِقَةِ.

(وإذَا كانَ المَنعُوتُ مَعلُوماً) أي: لِلسَّامعِ (بِدُونِ النَّعتِ)؛ حَقِيقةً نحوُ: «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيمِ»، أو ادِّعاءً بأنْ نُزِّلَ المجهولُ مَنزلةَ المَعلومِ كـ«مررتُ بزيدٍ التَّاجرِ» إذا ادَّعَيتَ تَعيُّنَ زيدٍ بِدُونِ الصِّفةِ، (جازَ في النَّعتِ الإتْباعُ) لِما قبلَهُ في إعرابِهِ، وهو الأصلُ؛ (والقَطْعُ) عنه لِعَدَمِ احتياجِه لِلنَّعتِ.

ومَحلُّ جوازِ الأمرَينِ إذا لم يَكنِ النَّعتُ مُؤكِّداً نحوُ: «رَمَيتُه رَميةً واحِدةً»، أو مُلتَزَماً نحوُ: «نَظرتُ إلى الشِّعْرَى العَبُورِ[(٥)]»، و«إلى السِّمَاكِ الأعزَلِ[(٦)]»، أو جارِياً على اسمِ

---

(١) عِبارةُ ابن عنقاء: (فقيهَ بلدِنا)، فالظاهر أنَّ عبارة الشارح هنا: (فقيهَنا) بالإضافةِ.

(٢) الشاهدُ في قوله: (لا ابتداء له) فإن هذه الجُملة صفةٌ تكشف مَعنى المتبوع وتُبيِّنُه. وفي جواز إطلاق القَديم على الله سُبحانه وتعالى خلافٌ شَهيرٌ.

(٣) زيادةٌ من «الحدائق النَّديَّة». (٤) كـ(أمسِ الدابر)، و﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾.

(٥) الشِّعرى: كوكَب نَيِّر يَطلُع بعد الجوزاء، وسُمِّيَتِ العَبُورَ لِعُبورِها السماء عَرضاً. ثم إنه قد اعتُرِض المثالُ باستِغنائها عن الوصف في قَوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾.

(٦) هو كوكب نيِّر أيضاً، سُمي بالأعزَل لأنه لا شيءَ بين يدَيه من الكواكب، وقيل: لأنه إذا طلَع لا يكون في أيَّامه ريحٌ ولا بَردٌ، وهو أعزَل منها.

وَمَعنَى القَطعِ أَنْ تَرْفَعَ النَّعْتَ على أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحذُوفٍ، أو تَنْصِبَهُ بِفِعلٍ مَحذُوفٍ؛ نَحوُ: «الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ»؛ أَجازَ فِيهِ سِيبَوَيهِ الجَرَّ على الإتباعِ، والرَّفعَ بِتَقدِيرِ: هو، والنَّصْبَ بِتقدِيرِ: أَمْدَحُ.

الكواكب الدرية

الإشارةِ نحوُ: «مررتُ بهذا العالِمِ». فإنْ كانَ المنعُوتُ غيرَ مَعلُومٍ بدونِ النَّعتِ لم يَجُزِ القَطْعُ؛ لأنَّ المنعوتَ حينئِذٍ محتاجٌ إلى النَّعتِ لِتَبيينِهِ وتَمييزِهِ له، ولا قطعَ مع الحاجةِ.

(ومَعنَى القَطْعِ: أنْ يُرفَعَ النَّعتُ على أَنَّهُ خَبرُ مُبتَدَإٍ مَحذُوفٍ) أي: إنْ كانَ المنعوتُ مَرفُوعاً أو مَنصُوباً أو مَجروراً، (ويُنصَبَ) أي: النَّعتُ إنْ كانَ المنعوتُ مَرفوعاً أو مَجروراً، ويكونُ نَصبُه مَفعولاً (بِفِعلٍ مَحذُوفٍ) مُناسِبٍ كما يُعلَمُ ممَّا تَقرَّرَ، فيُقطَعُ مِن الجرِّ إلى النَّصبِ أو الرَّفعِ، ومِن الرَّفعِ إلى النَّصبِ أو الرَّفعِ، ومِن النَّصبِ إلى الرَّفعِ فقَطْ، فيَصيرُ في نعتِ كلٍّ مِن المَرفوعِ والمَجرورِ ثلاثةُ أوجهٍ، وفي نعتِ المَنصوبِ وَجهانِ فقَطْ، إلَّا أنَّ ابنَ عَنقاءَ قالَ: إنَّه يَجوزُ قطعُ المَنصوبِ إلى النَّصبِ فيما يَظهَرُ؛ إذ لا مانعَ منهُ، (نَحوُ: «الحَمدُ للهِ الحَمِيدُ»)، أمَّا «الحَمدُ لله» فإعرابُه: «الحمدُ»: مُبتدأٌ، و«لله»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدإِ متعلِّقٌ بواجِبِ الحذفِ، والتَّقديرُ: «الحمدُ كائنٌ للهِ»، وأمَّا «الحَميدُ» فقد (أَجازَ فيه سِيبَوَيهِ) ثلاثةَ أَوجُهٍ:

(الجَرَّ على الإتباعِ) لِلَفظِ الجَلالةِ، وهو الأصلُ، ومعنَى «الحميدِ» في صفاتِهِ: المحمودُ، (والرَّفْعَ بِتَقدِيرِ: «هو») على أنَّه مُبتدأٌ، فـ«الحميدُ» خبرُه، (والنَّصبَ) على المَفعوليَّةِ (بِتَقدِيرِ) فعلٍ مَحذوفٍ مُناسِبٍ لِلمَقامِ كـ«أَعْني» و«أُريدُ» في التَّوضيحِ، و«أَخُصُّ» في التَّخصيصِ، و«أَمدَحُ» في المَدحِ، و«أَذُمُّ» في الذَّمِّ، و«أَرحَمُ» في التَّرحُّمِ، فلِذا قالَ المصنِّفُ في تَقديرِ الفعلِ العاملِ في «الحميدَ»: («أَمدَحُ»)[1]؛ لأنَّ الحَميدَ لم يُنعَتْ به لِلتَّخصيصِ،

---

(١) اعلَم أن كلام المتن إنما هو في الأوجُه الثلاثةِ الجائزة عند سيبَويه في (الحَميد) من (الحمد لله الحميد)، فكان يَنبغي لِلشارح عندَما مزَج شرحَه أن يُبقيَ الأمرَ على ذلك بأن يَقُولَ مثلاً: (والنصب) على المفعوليَّة (بتقدير فِعل مناسِب للمقام هنا وهو (أمدحُ)، وكذلك يُفعل في كلِّ مقام... إلخ، بل قد تقدَّم في المتن قولُه: (ويُنصب بفعل محذوف) فكان على الشارح التَّفصيلُ هناك في ذلك الفِعل وماهيَّتِه، وأمَّا ما فَعَله هنا من إدخالِ نحو: (أذمُّ في الذمِّ وأرحَم في الترحُّم) على عِبارة الحَمد المذكورةِ، فلا يَصحُّ صَنعةً ولا يَلِيق، فافهَم!

وإذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِواحِدٍ؛ فإنْ كانَ المَنعُوتُ مَعلُوماً بِدُونِها جازَ إتباعُها كُلِّها، وقَطْعُها، وإتباعُ البَعضِ وقَطْعُ البَعضِ، بِشَرطِ تَقدِيمِ المُتبَعِ؛ ....

الكواكب الدرية

ولا لِلتَّوضيحِ. وهذا كُلُّه عندَ قصدِ معنًى منها مَخصُوصٍ لِلتَّنصيصِ عليه، وإلّا فالمقدَّرُ في كلِّها عُموماً حالَ النَّصبِ هو «أعني»، نحوُ: «الحمدُ للهِ أهلُ الحمدِ» رفعاً ونَصباً[١]، والجُملةُ المقطُوعةُ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ[٢]، بل هي مُستأنَفَةٌ استِئنافاً بَيانيًّا؛ لأنَّها في تَقديرِ جَوابِ سؤالٍ[٣]، بل هي لمُجرَّدِ المدحِ، وقد ذكرَ المحقِّقُ الرَّضيُّ أنَّه لا يَجوزُ إظهارُ المقدَّرِ إلّا في نَعتِ التَّخصيصِ والتَّوضيحِ، وقالَ ابنُ هشامٍ في «أوضحِ المسالِكِ»: وإذا كانَ النَّعتُ المقطوعُ لمُجرَّدِ مدحٍ أو ذمٍّ أو تَرَحُّمٍ، وجبَ حذفُ المُبتدإِ والفعلِ، وإنْ كانَ النَّعتُ المقطوعُ لِغَيرِ ذلكَ، جازَ ذِكرُهُ نحوُ: «مرَرتُ بزيدٍ التَّاجرُ» أي: هو التَّاجرُ[٤].

ثمَّ لا فرقَ في جوازِ القَطعِ بينَ اتِّحادِ النَّعتِ وتَعدُّدِهِ، فالمتَّحِدُ قد سَبقَ مِثالُه؛ (وإذَا تكَرَّرَتِ النُّعوتُ) أي: تَعَدَّدَتْ (لِواحِدٍ:

فإنْ كانَ المَنعُوتُ مَعلُوماً) ولو ادِّعاءً، (بِدُونِها) بأنِ استَغنَى عن جَميعِها، (جازَ إتباعُها كُلِّها، وقَطعُها كُلِّها، و) جازَ (إتباعُ البَعْضِ) منها، (وقَطْعُ البَعضِ)، لَكِنْ (بِشَرطِ تَقدِيمِ المُتبَعِ) مِن النُّعوتِ على النَّعتِ المقطوعِ، و(مُتْبَع) بضمِّ الميمِ وسكونِ التَّاءِ وفتحِ الباءِ. وإنَّما اشتُرِطَ تقدُّمُ المُتْبَعِ لأنَّ الإتباعَ بعدَ القَطعِ لا يَجوزُ؛ لِما فيه مِن الفصلِ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ بِجُملةٍ أجنبيَّةٍ، ولِما فيه مِن الرُّجوعِ إلى الشَّيءِ بعدَ الانصرافِ عنه، أو[٥] لِما فيه مِن القُصورِ بعدَ الكمالِ؛ لأنَّ القطعَ أبلَغُ في المعنَى[٦]، ولِذَا قالَ غيرُ واحدٍ: قَطعُ النُّعوتِ في مَقامِ المدحِ والذَّمِّ أقوى مِن إجرائِها، وقالَ الفارسيُّ: إذا تَكرَّرَتْ صفاتٌ في مَعرِضِ المدحِ

(١) كذا في الأصل، فكأنه تمثيلٌ لوَجهي القطعِ فقط دُون الإتباع، مع أنَّه قد تقدَّم ذلك في كلامِ المصنِّف.

(٢) وإطلاقُ النعت عليها حينئذٍ مجازٌ من باب إطلاق الشيء على ما كان عليه.

(٣) إذ كأنه قيل: (مَن تريدُ أو تمدح...؟) في النصب، و(مَن هو؟) في الرفع.

(٤) عبارةُ ابن هشام: تقولُ: (مررتُ بزيدٍ التاجر) بِالأوجُه الثلاثة، ولَك أن تقولَ: هو التاجِرُ، وأعني التاجرَ. اهـ وهي أوضَحُ في بيان المراد.

(٥) هكذا عُطف في «التَّصريح» أيضاً.

(٦) أي: اعتباراً بتكثير الجُمَل كما سيُشِير إليه.

وإن لم يُعرَفْ إلَّا بِمَجمُوعِها وَجَبَ إتباعُها كُلِّها، وإنْ تَعَيَّنَ بِبَعضِها جازَ فِيما عَدَا ذَلِكَ البَعضَ الأَوْجُهُ الثَّلاثةُ.

الكواكب الدرية

والذَّمِّ، فالأحسَنُ أنْ يُخالَفَ في إعرابِها؛ لأنَّ المقامَ يَقتَضي الإطنابَ، فإذا خُولِفَ في الإعرابِ كانَ المَقصودُ أكمَلَ؛ لأنَّ المعانيَ عندَ الاختِلافِ تَتَنَوَّعُ وتَتَفَنَّنُ، وعندَ الاتِّحادِ تكونُ نَوعاً واحداً. اهـ

(وإنْ لَم يُعرَفْ) مُسمَّاهُ **(إلَّا بِمَجمُوعِها)** أي: جَمِيعِها، **(بِأَنِ احْتاجَ إلَيها)** كلِّها في تَخصيصِهِ أو تَوضيحِهِ، **(وَجَبَ إتباعُها كُلِّها)**؛ لِتَنزيلِها مَنزلةَ الشَّيءِ الواحدِ، نحوُ: «مررتُ بِزيدٍ التَّاجرِ الفَقيهِ الكاتِبِ» إذا كانَ زيدٌ المَوصوفُ بهذه الصِّفاتِ يُشارِكُه في اسمِهِ ثلاثةٌ مِن النَّاسِ اسمُ كلِّ واحدٍ منهم «زيدٌ»، وأَحدُهم تاجرٌ كاتبٌ، والآخَرُ تاجرٌ فَقيهٌ، والآخَرُ فَقيهٌ كاتبٌ، فلا يَتعيَّنُ زيدٌ الأوَّلُ مِن الآخَرِينِ إلَّا بالنُّعوتِ الثَّلاثةِ، فيَجبُ إتباعُها كُلِّها.

(وإنْ تَعيَّنَ بِبَعضِها) بأَنِ استَغنى عن بَعضِها دُونَ بعضٍ، **(جازَ فِيما عَدَا ذَلِكَ البَعضَ)** الذي تَعيَّنَ به المنعوتُ **(الأوجُهُ الثَّلاثةُ)**: الإتباعُ، والقَطْعُ إلى الرَّفعِ أو النَّصبِ، وقَطْعُ بعضٍ وإتباعُ بعضٍ بِشَرطِ تَقدُّمِ المُتْبَعِ. وأمَّا البَعضُ الذي تَعيَّنَ به المَنعوتُ، فيَتَعيَّنُ فيه الإتباعُ.

نَعم، إنْ كانَ المنعوتُ نكرةً وجبَ في نَعتِهِ الأوَّلِ الإتباعُ لأجلِ التَّخصِيصِ، وجازَ فِيما عَداه القَطْعُ وإنْ لم يَتعيَّنْ بِدُونِهِ؛ لأنَّ المَقصودَ مِن النَّعتِ بها التَّخصِيصُ، وقد حَصَلَ بِتَبعيَّةِ الأوَّلِ.

تَنبيه: هذا الحُكمُ الذي ذكَرَهُ المصنِّفُ هو حُكمُ ما إذا تَعدَّدَتِ النُّعوتُ وكانَتْ لِواحدٍ، فإنْ تَعدَّدَتْ لِغيرِ واحدٍ: فإنْ كانَ المنعُوتُ مُثنًّى أو مَجمُوعاً، واتَّحدَ معنى النَّعتِ ولَفظِه، استُغنيَ بِالتَّثنيةِ والجمعِ عن تَفريقِهِ بِالعَطفِ، نحوُ: «جاءَني رَجُلانِ فاضِلانِ، ورِجالٌ فُضلاءُ»، وإنِ اختَلفَ معنى النَّعتِ ولَفظُه، كـ«العاقلِ، والكريمِ»، أو لَفظُه دونَ مَعناه كـ«المُنطَلِق، والذَّاهبِ»، وَجبَ التَّفريقُ بالعطفِ بالواوِ، كقَولكَ: «مررتُ بِرِجالٍ[1] شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ».

---

(١) في الأصل: برجل، والصحيح ما أثبتُّه نقلاً من «التصريح» وغيره، وهو ما يَقتضيه سياق الكلام وتفصيلُ المسألة.

. . . .

الكواكب الدرية

وإنْ تَعدَّدَتِ النُّعوتُ مع تَفريقِ المنعوتِ: فإنْ كانَ العاملُ فيها واحداً، فإنِ اتَّحدَ العَملُ فالإتباعُ نحوُ: «مرَرتُ بزيدٍ وعَمرٍو العاقِلَينِ»، و«مرَرتُ بشَيخٍ وطفلٍ وعَجوزٍ جُلُوسٍ»، وإنِ اختَلفَ عملُ العاملِ في النُّعوتِ نحوُ: «ضربَ زيدٌ ومرَرتُ بعَمرٍو الظَّريفَينِ»، فالقَطعُ.

وإنْ كانَ العاملُ مُتعدِّداً، واتَّحدَ لفظُ النَّعتِ: فإنِ اتَّحدَ معنَى العاملِ وعمَلُه، جازَ الإتباعُ نحوُ: «ذهبَ زيدٌ وذَهبَ عمرٌو العاقِلانِ»، و«هذا زيدٌ وهذا عَمرٌو الفاضِلانِ»، و«جاءَ زيدٌ وأتى عَمرٌو الظَّريفانِ»، و«هذا زيدٌ وذاكَ عَمرٌو العاقِلانِ»، وإنِ اختَلفَ العامِلانِ في المعنى والعملِ كـ«جاءَ زيدٌ ورأيتُ عَمراً الفاضِلَينِ»، أو اختَلفَ المعنى فقَطْ[1] كـ«جاءَ زيدٌ ومَضى عَمرٌو الكاتبانِ»، أو اختَلفَ العَملُ فقَطْ، كـ«هذا مُؤلِمُ زيدٍ - بالجرِّ - ومُوجِعٌ عَمراً - بالنَّصبِ - الشَّاعرانِ»، وجبَ القطعُ؛ لأنَّ الإتباعَ يُؤدِّي إلى تَسليطِ عامِلَينِ مُختَلِفَي المعنَى أو العملِ على مَعمولٍ واحدٍ مِن جِهةٍ واحدةٍ؛ بِناءً على أنَّ العاملَ في المنعوتِ هو العاملُ في النَّعتِ، وهو الصَّحيحُ.

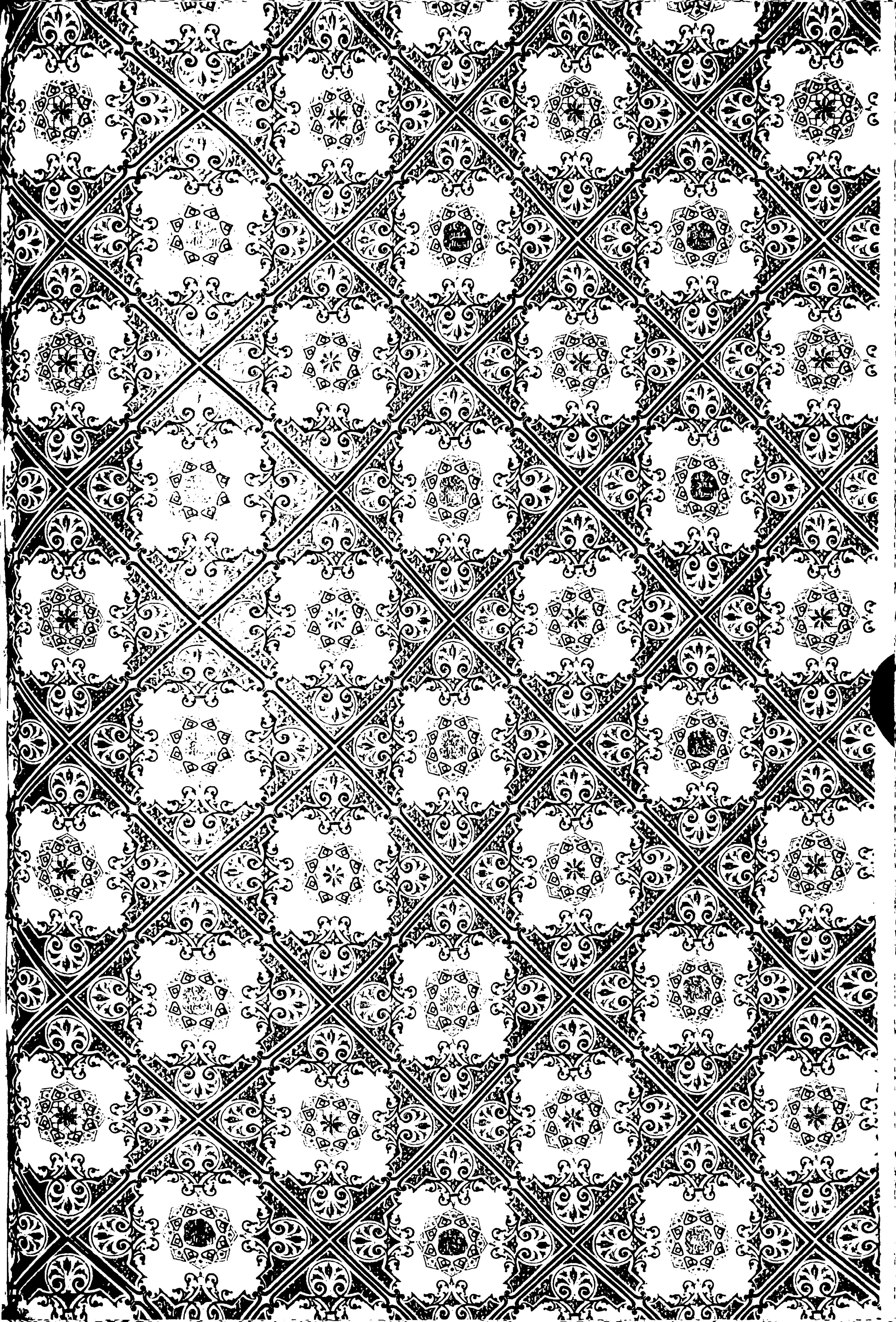
تَتِمَّة: يَجوزُ عَطفُ بعضِ النُّعوتِ على بَعضٍ بجَميعِ حروفِ العطفِ[2]، إلَّا بـ«أم» و«حتَّى». وإذا اجتَمَعتِ النُّعوتُ مُتَنوِّعةً، فالأحسَنُ الإتيانُ بالمُفردِ الحَقيقيِّ حَقيقةً، فمَجازاً، فالسَّبَبيّ، فالظَّرفِ، فالمَجرورِ، فالجُملةِ الاسمِيَّةِ، فالجُملةِ الفِعليَّةِ، كـ«هذا رَجلٌ عاقلٌ فاضِلُ الأبِ كريمٌ أَخوهُ عِندي مِن قُريشٍ آباؤه فُضلاءُ يَقومُ اللَّيلَ»، وفي التَّنزيلِ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨].

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: اختلفَا في المعنى فقط.

(٢) أي: ما لم تكُن النعوتُ مُجتَمِعة على المَنعُوت في حالةٍ واحدة، وإلَّا لَزِمت الواو.



باب العَطف

والعَطْفُ نَوْعانِ: عَطْفُ بَيانٍ، وعَطْفُ نَسَقٍ.

فعَطفُ البَيانِ هُوَ التَّابِعُ المُشبِهُ لِلنَّعتِ في تَوضِيحِ مَتبُوعِهِ إنْ كانَ مَعرِفَةً، نَحوُ:

أَقْـسَـمَ بِـالله أَبُـو حَـفْـصٍ عُـمَـرْ

بابُ العَطْفِ

هو لُغةً: الرُّجوعُ إلى الشَّيءِ بعدَ الانصرافِ عنه.

(والعَطفُ) اصطِلاحاً (نَوْعانِ: عَطفُ بَيانٍ) بِغَيرِ حرفٍ، (وعَطفُ نَسَقٍ)، وهو ما كانَ بحرفٍ.

(فعَطْفُ البَيانِ) أي: المَعطوفُ لِلبَيانِ، وقِيلَ: ليسَ العَطفُ هنا بمعنَى المَعطوفِ؛ لأنّه حَقيقةٌ في التَّابعِ المَخصُوصِ، كالنَّعْتِ والتَّوكيدِ، فلا حاجةَ إلى تَأويلِهِ.

وسُمِّيَ هذا العَطفُ بياناً لأنَّه تكرارٌ للأوَّلِ بمُرادفِهِ لِزيادةِ البَيانِ، فكأنَّكَ عَطَفْتَهُ على نَفسِهِ، بِخلافِ النَّعتِ والتَّوكيدِ والبَدَلِ. والكوفيُّونَ يُسمُّونَهُ: التَّرْجَمَةَ. ولم يَحْتَجْ إلى حرفٍ لأنَّه عَينُ الأوَّلِ.

والصَّحيحُ أنَّ عامِلَهُ عاملُ مَتبوعِهِ.

(هو: التَّابعُ) لِما قَبلَهُ، وهذا جِنسٌ يَشمَلُ التَّوابعَ، وقَولُهُ: (المُشْبِهُ لِلنَّعتِ) فَصلٌ أخرجَ به النَّعتَ، فإنَّ شَبيهَ الشَّيءِ غَيرُه، وأَخرجَ بما بعدَهُ بَقيَّةَ التَّوابعِ؛ لِكونِها غيرَ مُوَضِّحةٍ ولا مُخَصِّصةٍ، (في تَوْضِيحِ مَتبُوعِهِ إنْ كانَ مَعرِفةً)، لكنَّ النَّعتَ يُوضِّحُ مَتبُوعَهُ بحسَبِ معنًى فيه، وعَطفُ البيانِ يُوضِّحُ مَتبوعَهُ بحسَبِ الذَّاتِ، وبهذا يُعلَمُ أنَّ النَّعتَ يَدُلُّ على معنًى في مَتبوعِهِ كالمدحِ أو الذَّمِّ، أو غيرِ ذلك ممَّا سَبقَ، وعَطفَ البَيانِ لا يَدُلُّ على معنًى في مَتبوعِهِ، (نَحوُ) قولِ الشَّاعرِ:

(أَقْـسَـمَ بِـالله أَبُـو حَـفْـصٍ عُـمَـرْ) مَـا مَـسَّـهـا مِـن نَـقَـبٍ ولا دَبَـرْ

هذا بَيتٌ مِن مَشطورِ الرَّجَزِ، قالَ ابنُ يَعيشٍ: (قالهُ رُؤبةُ)، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ وَفاةَ رُؤبةَ سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومائة، ولم يُدرِكْ عُمرَ بنَ الخطَّابِ ﷺ، ولا عدَّهُ أحدٌ مِن التَّابعينَ،

. . . .

الكواكب الدرية

وإنَّما قالهُ أعرابيٌّ[١]، قالَ الرَّضيُّ وغيرُه: وقصَّةُ هذا الشِّعرِ أنَّ قائلَهُ أتى عُمرَ بنَ الخطَّابِ رضي الله عنه فقالَ: إنَّ أهلِي بعيدٌ، وإنِّي على ناقةٍ عَجفاءَ نَقباءَ، واستَحملَهُ، فظنَّهُ كاذباً، فقالَ: كذبتَ، وأبى أنْ يَحملَهُ، وحَلفَ على ذلكَ، فانطلقَ، فحَملَ بَعيرَهُ، ثمَّ استقبلَ البَطحاءَ وجعلَ يَقولُ وهو يَمشي خلفَ بعيرِهِ:

أَقْـسَـمَ بِـاللهِ أبـو حَـفْـصٍ عُـمَـرْ:
مـا مَـسَّـهـا مِـن نَـقَـبٍ ولا دَبَـرْ
فَـاغْـفِـرْ لـهُ - الـلَّـهُـمَّ - إنْ كـانَ فَـجَـرْ

وعُمَرُ رضي الله عنه مُقبِلٌ مِن أعلى الوادي، فجَعلَ يَقولُ إذا قال: (فاغفِرْ له اللَّهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ): اللَّهمَّ صَدَقَ، حتَّى التَقَيا، فأخذَ بيَدِهِ، فقالَ: ضَعْ عن راحلتِكَ، فوَضَعَ، فإذا هي نقباءُ عجفاءُ، فحملَهُ على بعيرٍ، وزَوَّدَهُ وكساهُ، وقالَ هُطَيلٌ في «شرحِ المفصَّلِ»: رُويَ أنَّ أعرابيًّا احتَكَمَ إلى عُمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه في ناقةٍ اشتَراها وأرادَ رَدَّها، فادَّعى أنَّ بها نَقَباً، فعَرَضَها على عُمرَ وكانَ أَعرَفَ بِذلكَ، فقالَ له: يا أخَا العَربِ ما بها قَلَبَةٌ[٢]، فراجَعَهُ فقالَ: باللهِ ما بها مِن نَقَبٍ، فانصرَفَ الأعرابيُّ وهو يَقولُ.. وذكرَ الأبياتَ، قالَ: فسمِعَهُ عُمَرُ فقالَ: اللَّهمَّ اغفِرْ لعُمَرَ. اهـ

اللُّغةُ: «أَقسَمَ» أي: حلَفَ، و«أبو حَفصٍ»: كُنيةُ أميرِ المؤمنينَ عُمرَ بنِ الخطَّابِ، و«النَّقَبُ»: مِن: «نَقِبَ البَعيرُ يَنقَبُ» بكسرِ القافِ في الماضي وفتحِها في المُضارِعِ: إذا رَقَّ خُفُّه، و«النَّقَبُ» بفتحَتينِ: مَصدَرُه، قالَ الأزهَريُّ: و«الدَّبَرُ» بفتحتَينِ أيضاً: مَصدرُ «دَبِرَ» بكسرِ الباءِ: إذا حَصَلَتْ له جِراحةٌ، و«دَبِرَ البَعيرُ»: إذا حَفيَ، فكأنَّه تَفسيرٌ لِلنَّقَبِ، و«فَجَرَ»: إذا حَنِثَ في يَمينِهِ[٣]، وهو بمعنَى قولِ بَعضِهم: «كذَبَ ومالَ عن الصِّدقِ»، وأميرُ

---

(١) واسمُه: عبدُ الله بن كَيْسَبَةَ.

(٢) أي: ما بها شيءٌ، ولا يُستَعمل هذا الحرفُ إلا في النَّفي.

(٣) «التَّصريح» (١/ ١٣٤).

. . . .

المؤمنينَ رضي الله عنه لم يَكذِبْ؛ لأنَّه إنَّما حلَفَ على غَلَبةِ ظَنِّهِ، ومَن حلَفَ كذلكَ لا يَكونُ كاذباً، ولا يُعدُّ حانثاً إذا أخطأَ ظَنُّهُ، وقولُ أميرِ المؤمنينَ: «صدقَ» مِن بابِ هَضْمِ النَّفسِ، ولأنَّ حسَناتِ الأبرارِ سيِّئاتُ المُقرَّبينَ.

الإعرابُ: «أقسَمَ»: فعلٌ ماضٍ، «بِاللهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ[١]، ولفظُ الجَلالةِ مُقسَمٌ به، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ؛ تَأدُّباً، «أبو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«حَفصٍ»: مُضافٌ إليه، «عُمَرُ» بالرَّفعِ[٢]: عطفُ بيانٍ لـ«أبو حفصٍ»، «ما»: نافيةٌ، «مسَّ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، «مِن»: زائدةٌ، و«نَقَبُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ، «ولا دَبَرٌ»: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: نافيةٌ[٣]، و«دَبَرٌ»: مَعطوفٌ على «نَقَب»، ويَجوزُ أنْ تُقدِّرَهُ مَرفوعاً عَطفاً على محلِّ «نَقَب»، ومَجروراً عَطفاً على لفظِهِ؛ لأنَّه نكرةٌ، فيَجوزُ دُخولِ «مِن» الزَّائدةِ عليها، بِخلافِ ما لو كانَ المَعطوفُ على مَدخُولِ «مِن» الزَّائدةِ مَعرِفةً، فإنَّه يَتعيَّنُ عطفُه على المحلِّ كما صَرَّحُوا بِه. وقولُهُ: «فاغْفِرْ»: الفاءُ: فَصيحةٌ[٤]، «اغْفِرْ»: فعلُ أمرٍ، وأدباً مع الباري عزَّ وجلَّ يُقالُ فيه: فعلُ دعاءٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «له»: جارٌّ ومَجرورٌ، «اللَّهمَّ»: مُنادًى مُفردٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، وعُوِّضَ عنه الميمُ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، في محلِّ جزمِ فعلُ الشَّرطِ، واسمُها مُستتِرٌ فيها جَوازاً تَقديرُه: هو، «فَجَر»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ

---

(١) الصحيحُ في مثلِه أنه حرف جرٍّ فقط، وأمَّا القَسَم فمُستفادٌ مما قبلَه، وهذا بِخلافِ نحو: (واللهِ) فإنَّ الواو لمَّا نابت عن الباء التي تتعلَّق بفعل القَسَم المحذوف قيل فيها: واو القَسَم.

(٢) لعلَّه يَقصد الرفع المقدر؛ إذ القافيَةُ مُقيَّدة فلا يَجوز إظهارُ الضمة، بل تُنوَى فقط، والمانع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الرَّويِّ.

(٣) الصواب: زائدة لتأكيد النفي، وإلا فالنفيُ مُستفاد مما قبلَها وهو واوُ العطف.

(٤) أو سببيَّة.

وتَخصِيصِهِ إنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «هذَا خاتَمٌ حَدِيدٌ» بِالرَّفعِ.

ويُفارِقُ النَّعتَ في كَونِهِ جامِداً غيرَ مُؤوَّلٍ بِمُشتَقٍّ، والنَّعتُ مُشْتَقٌّ أو مُؤوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ.

الكواكب الدرية

فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبِ خبرُ «كانَ»، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ، والتَّقديرُ: إنْ كانَ فجرَ فاغْفِرْ له اللَّهمَّ[١].

والمعنَى: ظاهرٌ مِن قِصَّةِ الشِّعرِ المَذكورِ.

والشَّاهدُ فيه: أنَّ مَتبوعَهُ وقعَ مَعرفةً، فوقعَ مُوضِّحاً له.

ووُقوعُ عَطفِ البَيانِ مُوضِّحاً هو الأغلَبُ، وإلَّا فقد يَكونُ لِلمَدحِ كما جعلَ الزَّمخشريُّ ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ في قَولِهِ تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] بَياناً للكَعبةِ على جِهةِ المدحِ، قالَ أبو حيَّان: وليس كما ذَكَرَ؛ لأنَّهم شَرطُوا في عَطفِ البَيانِ الجُمودَ، والجامدُ ليسَ فيه إشعارٌ بمدحٍ، إنَّما يُشعِرُ بمَدحِ المشتَقُّ، إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّه لمَّا وُصِفَ عطفُ البَيانِ بقَولِهِ: ﴿ٱلْحَرَامَ﴾، اقتَضى المَجموعُ المدحَ، فيُمكِنُ ذلكَ. اهـ وقالَ المولى عِصامٌ: القَولُ بمَجيءِ عطفِ البيانِ لِلمَدحِ رأيُ أهلِ المعاني دُونَ النَّحويِّينَ. اهـ

(و) في (تَخصِيصِهِ) أي: تَخصيصِ المتبوعِ (إنْ كانَ نَكِرةً) بناءً على جَوازِ مَجيئِهِ في النَّكراتِ، وهو الأصَحُّ، ومِن ثَمَّ اختارَهُ الزَّمخشريُّ وابنُ مالِكٍ، وصَحَّحهُ ابنُ هشامٍ، ومَنعَ ذلكَ جُمهورُ البَصريِّينَ، وتَأوَّلُوا ما جاءَ مِن ذلكَ على أنَّه بَدَلٌ، (نَحوُ: «هذَا خاتَمٌ حَدِيدٌ» بِالرَّفع) أي: «الحَديدُ»[٢]، على أنَّه عطفُ بيانٍ لـ«خاتَمٌ» ذُكِرَ لِتَخصيصِهِ، قالَ الفاكهيُّ: فإنَّما قالَ: (بالرَّفعِ)؛ لأنَّه يَجوزُ فيه النَّصبُ والجرُّ أيضاً كما تَقدَّمَ. اهـ[٣] أمَّا النَّصبُ فعَلى التَّمييزِ، وأمَّا الجرُّ فعَلى الإضافةِ.

(ويُفارِقُ) أي: عَطفُ البَيانِ (النَّعتَ في كَونِهِ) أي: عَطفِ البيانِ (جامِداً غيرَ مُؤوَّلٍ بِمُشتَقٍّ، والنَّعتُ مُشتَقٌّ) نحوُ: «جاءَني زيدٌ الفاضلُ»، (أو مُؤوَّلٌ بِمُشتَقٍّ) نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ

---

(١) قوله: (اللهمَّ) غيرُ محتاج إليه في الجواب المقدَّر كما لا يخفى.

(٢) لعلَّ الأصل: أي: لـ(حديد).

(٣) «الفواكه» (ص٣٧٩).

ويُوافِقُ مَتبُوعَهُ في أَربعةٍ مِنْ عَشَرةٍ: في واحِدٍ مِنْ أَوجُهِ الإِعرابِ الثَّلاثةِ، ....

الكواكب الدرية

القُرَشيِّ، أو التَّمَّارِ» أي: المَنسوبِ إلى قُريشٍ، أو إلى بَيعِ التَّمرِ؛ لأنَّ المُشتَقَّ يَدُلُّ[1] على مَعَنى المنسُوبِ إلى غيرِهِ، والجامِدُ لا دَلالةَ له على ذلكَ بِالوضعِ.

ويُخالِفُ النَّعتَ أيضاً بأنَّه قد يَكونُ أعرَفَ مِن مَتبُوعِهِ، بل أوجبَهُ ابنُ عُصفورٍ تَبعاً لِظاهرِ كلامِ الزَّمخشريِّ والجُرجانيِّ، والصَّحيحُ أنَّ شرطَه كونُهُ أجلَى عندَ المُخاطَبِ وإنْ لم يَكُنْ أعرَفَ مِنه.

(ويُوافِقُ) أي: عَطفُ البَيانِ (مَتبُوعَهُ) كالنَّعتِ الحَقيقيِّ (في أَربَعةٍ مِنْ عَشَرةٍ)، والظَّاهرُ جَوازُ القَطعِ فيه كما يَجوزُ في النَّعتِ والبَدلِ[2]، (في واحِدٍ مِنْ أَوجُهِ الإِعرابِ الثَّلاثةِ): الرَّفعِ، والنَّصبِ، والخَفضِ، وأمَّا قَولُ ذي الرُّمَّةِ في رَجَزِهِ:

إنِّـي وأَسْـطـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا لَـقـائِـلٌ: يـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا[3]

---

(١) عبارة الفاكهيِّ بعد قولِ المتن: والنعتُ مُشتَق أو مُؤَوَّلٌ بمشتق: (لأنه يدلُّ على معنى مَنسوبٍ إلى غيرِه)، وأظنُّ الضمير في (لأنه) عائداً على النعت.

(٢) وقيل: لا يَجوز لِعَدم المدح والذم المقتَضي لِلقَطع، وفيه نظر؛ إذ القَطعُ لا يَنحصِرُ في هذَين الغرضَين.

(٣) هذا الرجزُ عَزاه سيبَويه عند إنشادِه لرؤبةَ، ووافقَه كثيرُون على ذلك، وقال ابنُ هشام في «شرح الشُّذور»: هو لِذي الرُّمة، وتبِعَه الشارحُ هنا.

اللغة والرواية: (وأسطارٍ) أي: وحقِّ أسطارِ المُصحَف، وهو جمعُ سَطرٍ جمعَ قِلَّة كأسطُر. قال الشيخُ محمد عبد الحَميد: الذي رَواه سبيويه: (يا نصرُ نصراً نصراً) بضم المنادى ونَصبِ ما بعده، ونصرٌ المنادى هو نَصرُ ابن سَيَّار، واختُلِف فيما بعده على ثلاثةِ أقوال؛ الأول: أنَّ الاثنَين جميعاً هما نفسُ المنادى، والمرادُ بِهما نصر بن سيارٍ أيضاً، وهذا هو الذي يَصحُّ تَخريج كلام المؤلِّف عليه، وهو الذي دَرَج عليه سيبَويه، والثاني: أن المراد بهما نصرٌ آخرُ هو حاجبُ نَصرِ بن سيَّار المنادى، وانتصابُهما جميعاً على هذا بِفِعلٍ محذوف؛ فهو من بابِ الإغراء، والثالث: أنَّ المراد بهما مصدرُ نصَرَه يَنصرُه، وانتصابهما حينئذٍ على أن الأول مفعولٌ مُطلَق عامِلُه محذوف، والثاني توكيدٌ له. اهـ وفي البيت كلامٌ آخرُ كثيرٌ في «الخزانة» وغيرِها.

الإعراب: «إني»: (إنَّ) واسمُها. «وأسطارٍ»: الواو: حرفُ قَسَم وجرٌ، و(أسطارٍ): مُقسَم به مجرورٌ بالواو، والجارُّ والمجرور مُتعلق بفعل قَسَمٍ مَحذوف. «سُطِرنَ»: ماضٍ مَجهولٌ، والنونُ: نائبٌ عن فاعِله، والجملةُ في محلِّ جر صِفة لـ(أسطارٍ). «سَطرَا»: مَفعول مطلق مُؤكِّد لِعامِله. والجملةُ القَسمية (وأسطارٍ... إلخ) مُعترِضَة بين اسمِ (إنَّ) وخبرِها لا محلَّ لها. «لَقائلٌ»: اللام: مُزحلَقة، (قائل): خبرُ (إنَّ) وفيه ضمير مستتر فاعلُه. «يا»: حرفُ نِداء. «نصرُ»: مُنادى مَبني على الضم في محلِّ نَصب. «نصرٌ»: عطفُ بَيان على (نَصرُ) =

وفي واحِدٍ مِنَ التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، وفي واحِدٍ مِنَ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، وفي واحِدٍ مِنَ الإفرادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ.

ويَصِحُّ في عَطْفِ البَيانِ أن يُعرَبَ بَدَلَ كُلٍّ في الغالِبِ.

الكواكب الدرية

فـ«نصرٌ» الثَّاني عَطفُ بَيانٍ على الأوَّلِ على اللَّفظِ، والثَّالثُ[١] عَطفُ بَيانٍ على الأوَّلِ أيضاً على المحلِّ؛ لأنَّ المُنادى المبنيَّ على الضَّمِّ مَحلُّه النَّصبُ؛ (**وفي واحِدٍ مِنَ التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، وفي واحِدٍ مِنَ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، وفي واحِدٍ مِنَ الإفرادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ**)، وهَذه العَشَرَةُ هي التي مَرَّتْ في النَّعتِ.

وليسَ في كلامِ المصنِّفِ ما يُشعِرُ بأنَّ عَطفَ البَيانِ لا يَكونُ بلفظِ مَتبوعِهِ، وفي «المغني»: ذهَبَ ابنُ الطَّراوةِ إلى أنَّ عَطفَ البيانِ لا يَكونُ بِلَفظِ الأوَّلِ، وتَبِعَهُ على ذلكَ ابنُ مالكٍ وابنُه، وحُجَّتُهم أنَّ الشَّيءَ لا يُبيِّنُ نَفسَه، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ اللَّفظَ المكرَّرَ إذا اتَّصلَ به ما لم يَتَّصِلْ بالأوَّلِ اتَّجهَ كونُ الثَّاني بَياناً؛ لِما فيه مِن زيادةِ البَيانِ. اهـ[٢]. وقالَ ابنُ عَنقاء: الأصحُّ أنَّه لا يَكونُ بِلَفظِ مَتبوعِهِ إلَّا إذا اشتَملَ على زيادةِ بَيانٍ. اهـ

(**ويَصِحُّ في عَطْفِ البَيانِ أنْ يُعرَبَ**) عطفَ بَيانٍ، وأنْ يُعربَ (**بَدَلَ كُلٍّ**) مِن كلٍّ نظراً لِكَونِهِ مَقصوداً بِالإسنادِ إليه، وجِيءَ بالأوَّلِ تَوطِئَةً له مُبالغةً في الإسنادِ[٣]، (**في الغالِبِ**) أي: في غالبِ استِعمالاتِهم يَجوزُ إعرابُ عطفِ البيانِ بَدَلاً؛ وخَرجَ بـ(الغالبِ) حالَتانِ:

= بِاعتبارِ لَفظه مَرفوعٌ. «**نصرًا**»: عطفُ بَيان على المنادَى أيضاً بِاعتبار مَحلِّه مَنصوب. والجُملة النِّدائيَّة وما بَعدها في محلِّ نَصب مَقُولُ القَول.

والشاهد: في قَولِه: (نَصرٌ نصراً)؛ حيثُ جِيءَ بالأول مَرفوعاً لِكونِه عطفَ بَيانٍ على اللَّفظ، وبالثاني منصوباً لِكَونِه عطفَ بَيانٍ على المَحلِّ، ومحلُّ المنادَى النصبُ كما هو مَعروفٌ. واستَشكَلَه بعضُهم بأنَّ الشيءَ لا يُبيِّنُ نَفسه، قال: وإنَّما هذا مِن بابِ التَّوكيد اللَّفظي، وجَرَى الأول على اللفظ والثاني على المحلِّ.

(١) أي: (نَصرٌ) الثالث، وهو في المثال مَنصوب، فلو قال: (ونصراً) لكان أحسَنَ.

(٢) أي: باختِصار وإسقاطِ لِوجهين من أوجُه الردِّ الثلاثة.

(٣) قال الجامي: والحاصلُ أن مثلَ قَولك: (جاءَني زيد أخُوك) إن قَصدتَ فيه الإسنادَ إلى الأول وجِئتَ بالثَّاني تتمَّةً له وتوضيحاً، فالثَّاني عطفُ بَيان، وإن قَصدتَ فيه الإسنادَ إلى الثَّاني وجِئتَ بالأوَّل تَوطئةً له مُبالغةً في الإسناد، فالثَّاني بدلٌ، وحينئذٍ يكون التوضيحُ الحاصلُ به مَقصوداً تَبَعاً، والمقصودُ أَصالةً هو الإسناد إليه بعد التَّوطِئة، فالفرقُ ظاهرٌ. اهـ والفرقُ بين عبارتِه وعبارة الشارحِ أيضاً ظاهر.

. . . .

الأُولى: ما إذا وَجبَ ذِكرُه، نحوُ قَولِكَ: «هندٌ قامَ زيدٌ أَخُوها»، فـ«أَخوها»: عطفُ بيانٍ لـ«زيدٌ»، ولا يَصحُّ إعرابُه بَدَلاً منه؛ لأنَّ البَدَلَ في نيَّةِ تكرارِ العاملِ، فيَصيرُ مِن جُملةٍ أُخرى، فيَخلُو المُبتدأُ مِن رابطٍ؛ إذ لو قيلَ: «قامَ أخُوها»[1] خلَتْ جُملةُ الخبرِ مِن رابطٍ.

والثَّانِيةُ: أنْ يَمتنِعَ إحلالُه مَحلَّ الأوَّلِ، نحوُ: «يا زيدُ الحارِثُ»، فـ«الحارثُ»: عطفُ بَيانٍ لا بدلٌ؛ إذ لا يَحُلُّ محلَّ الأوَّلِ؛ لاستِلزامِهِ اجتِماعَ «أل» وحرفِ النِّداءِ، وهو ممتنِعٌ؛ إذ لا يُقالُ: «يا الحارثُ».

وما ذكَرناهُ مِن استثناءِ هاتَينِ الحالتَينِ هو الذي عليه عامَّةُ النُّحاةِ المتأخِّرينَ، وقالَ ابنُ عَنقاء: والحقُّ جَوازُ إعرابِهِ بَدَلاً مُطلَقاً في هذا وغيرِهِ، حتَّى على رأيِ الجُمهورِ القائلِينَ بأنَّ عاملَ البَدَلِ مُقدَّرٌ مِن جِنسِ عامِلِ المُبدَلِ منه؛ لأنَّهم يَغتَفِرونَ في التَّوابعِ ما لا يَغتَفِرون في غيرِها. نَعمْ يَتعيَّنُ البَيانُ إذا دَخلَتْ عليه «أيْ» التَّفسيريَّةُ، نحوُ: «هذا عَسجَدٌ أي: ذَهبٌ»[2].

فيَتعيَّنُ البَدَلُ ويَمتنِعُ عَطفُ البَيانِ في حالتَينِ:

الأُولى: إذا كانَ الأوَّلُ أوضَحَ مِن الثَّاني، نحوُ: «قرأَ قالونُ عيسَى»، فـ«عيسى»: بَدَلٌ، لا عَطفُ بيانٍ؛ لأنَّ البيانَ لا يَكونُ دُونَ مُبيِّنِهِ في الإيضاحِ، بل مِثلَهُ أو أوضَحَ منه، قاله الفاكِهيُّ وابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ» و«شَرحِهِ»، وخالَفَ ذلكَ في «التَّوضيحِ» فقالَ: (اشتِراطُ كونِ البيانِ أَوضَحَ مِن مَتبوعِهِ مخالِفٌ لِقولِ سِيبويهِ[3])، وهو صَريحٌ في جَوازِ كونِ عَطفِ البَيانِ دونَ مَتبوعِهِ في الوُضوحِ، ويُؤخَذُ منه جَوازُ كونِهِ مُساوياً لِمَتبوعه وكونِه أَوضَحَ، يُوافِقُه قولُ ابنِ مالكٍ في «شَرحِ التَّسهيلِ»: الصَّحيحُ جَوازُ الثَّلاثةِ؛ لأنَّه بمنزلةِ النَّعتِ، وهو يَكونُ في الاختصاصِ فائقاً ومَفُوقاً ومُساوِياً، فَلْيَكُنِ العَطفُ كذَلكَ. انتَهى؛ والرَّاجحُ ما قاله الفاكِهيُّ؛ لأنَّ القَصدَ مِن عَطفِ البيانِ الإيضاحُ والبَيانُ.

والحالةُ الثَّانيةُ: إذا كانَ التَّابعُ أعرَفَ مِن المتبُوعِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ

---

(١) الصواب: «قام زيدٌ». تأمَّل!   (٢) هنا انتهى النَّقل عن ابن عَنقاء.

(٣) تمامُه: في (يا هَذا ذَا الجُمَّة): إنَّ (ذَا الجُمَّة) عطفُ بَيان مع أن الإشارةَ أوضَحُ مِن المُضاف إلى ذِي الأداة. اهـ

وأمَّا عَطْفُ النَّسَقِ ....

الكواكب الدرية

﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فيمتنعُ كونُ ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطفَ بيانٍ على ﴿ءَايَٰتٌ﴾، ويتعيَّنُ إعرابُه بَدلاً منه؛ لأنَّ النَّكرةَ لا تُبيِّنُ بالمعرفةِ، وجمعَ المُؤنَّثِ لا يُبيِّنُ بالمُفردِ والمُذكَّرِ[1] إجماعاً، وقولُ الزَّمخشَرِيِّ: إنَّ ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ مخالفٌ لإجماعِ البَصريِّينَ والكوفيِّينَ، فلا يُنعَتُ به[2].

قالَ أبُو حيَّان: ويخالِفُ عَطفُ البَيانِ البدلَ أيضاً في غيرِ هاتَينِ الحالتَينِ:

مِنها: أنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ جُملةً، بخلافِ البَدَلِ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ...﴾ [فصلت: ٤٣] إلى آخرِ الآيةِ، وهو أصَحُّ الأقوالِ في قَولِهم: «عرَفتُ زيداً أبُو مَن هو».

ومنها: أنَّ[ه] لا يكونُ تابعاً لجُملةٍ، بِخلافِ البَدَلِ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢٠-٢١]، ونحوُ: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

ومِنها: أنَّه لا يَكونُ فِعلاً، ولا تابِعاً لِفعلٍ، بِخلافِ البَدَلِ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

ومِنها: أنَّه لا يَكونُ مُضمَراً، ولا تابِعاً لمُضمَرٍ؛ لأنَّه في الجوامدِ نظيرُ النَّعتِ في المُشتَقَّاتِ[3]، ووَهِمَ الزَّمخشريُّ فجَعَلَ جُملةَ ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] بياناً للضَّميرِ في ﴿أَمَرْتَنِي بِهِ﴾، وأمَّا البَدَلُ فيكونُ تابعاً لمُضمَرٍ بالاتِّفاقِ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠]، وقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣].

(وأمَّا عَطْفُ النَّسَقِ) أي: المَعطوفُ بِالحرفِ عَطْفَ نَسَقٍ ـ بفتحِ السِّينِ ـ، والنَّسَقُ: ما جاءَ

---

(١) عبارة «التَّصريح»: بالمفرَد المذكر.

(٢) كذا في الأصل، والظاهر أنه تَصحِيف، وعبارةُ ابن مالك في «شَرح التسهيل» وأبي حيانَ في «البَحر المحيط» وغيرِهما: مخالفٌ لإجماع البصريِّين والكوفيِّين فلا يُلتفتُ إليه.

(٣) أي: فكَما أن الضميرَ لا يُنعَت ولا يُنعَت به، كذَلك لا يُعطَف عطفَ بَيانٍ ولا يُعطَفُ عليه.

فَهُوَ: التَّابِعُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وبَينَ مَتبُوعِهِ حَرْفٌ مِن هَذِهِ الحُرُوفِ العَشَرَةِ، ....

الكواكب الدرية

على نِظامٍ واحدٍ، يُقالُ: (هذا على نَسَقِ هذا) أي: على نَظمِهِ، فسُمِّيَ التَّابِعُ المَذكورُ نَسَقاً لأنَّ ما بعدَ حَرفِ العَطفِ على نَظْمِ ما قبلَهُ في إعرابِهِ، قالَه الفاكهيُّ[١].

والتَّعبيرُ بـ(عطفِ النَّسَقِ) هو اصطِلاحُ الكوفيِّينَ، وهو المتداوَلُ، وسِيبويهِ وأصحابُه يُسمُّونَهُ: بابَ الشَّركةِ؛ لأنَّ هذه الحروفَ تُفيدُ تَشريكَ ما بعدَها لما قبلَها في الإعرابِ، (فهو التَّابعُ)، هذا جِنسٌ يَتناوَلُ جميعَ التَّوابعِ، وما بَعدَه مُخرِجٌ لِما عَداهُ، (الذِي يَتَوسَّطُ بَيْنَهُ وبَينَ مَتْبُوعِهِ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ العَشَرَةِ)، والمرادُ بِتوسُّطِ الحرفِ: أنْ تكونَ تَبعِيَّةُ الثَّاني للأوَّلِ بواسِطةِ الحَرفِ، فلا تَرِدُ الصِّفةُ المَعطوفةُ على مِثلِها، ولا الجُملةُ المقرونةُ بـ«ثُمَّ» المؤكِّدُ بها جُملةٌ أُخرى نحوُ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبا: ٤-٥]؛ لأنَّ التَّبعيَّةَ فِيهما حاصِلةٌ بغيرِ الحرفِ، فإطلاقُ العَطفِ عليهِما مجازٌ، فنَحوُ: «جاءَني زيدٌ العالمُ والعاقلُ» باقٍ على ما كانَ عليه مِن الوَصفيَّةِ، وإنَّما حَسُنَ دُخولُ العاطِفِ بِنوعٍ مِن التَّشبيهِ بِالمَعطوفِ؛ لِما بَينهما مِن التَّغايُرِ[٢].

وتَقييدُ الحروفِ بالعَشرةِ لإخراجِ ما عَدَاها ممَّا قيلَ: إنَّه مِن حروفِ العَطفِ، نحوُ: «أيْ» التَّفسيريَّةِ مِن نَحوِ قَولِكَ: «مرَرتُ بِغَضَنفرٍ أي: أسدٍ»؛ فإنَّ «أسداً» تابعٌ لـ«غَضَنفرٍ» بتوسُّطِ حرفِ التَّفسيرِ وهو «أيْ»، وليسَ هو مِن الحُروفِ العَشرَةِ، فليس هو عَطفَ نَسقٍ، وإنَّما هو عَطفُ بَيانٍ بِالأجلى على الأخْفى[٣]. وذَهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ «أيْ» حرفٌ عاطفٌ، وهو خِلافُ ما عليه الأكثرُ.

وممَّا ذكَرتُه يُعلَمُ أنَّ حقيقةَ عَطفِ النَّسقِ: (تابعٌ مَقصودٌ بالنِّسبةِ مع مَتبوعِهِ تَتوسَّطُ بينَهما تِلكَ الحروفُ العَشَرَةُ)، وعامِلُه عاملُ مَتبُوعِهِ بواسِطةِ الحُروفِ، فإذَا قُلتَ: «جاءَ زيدٌ وعَمرٌو»، فعَمرٌو قُصِدَ لِنِسبةِ المجيءِ إليه كما قُصِدَ نِسبتُه إلى زَيد، والعاملُ فيه هو العاملُ في «زيدٌ»، وهو: «جاءَ».

(١) في طبعَتَين: (قال الفاكهي)، وهو خطأ؛ إذ مَقُوله هو ما تقدَّم، وأمَّا الكلامُ الآتي فمأخوذٌ مِن «غُرَر الدُّرَر»، ولم أرَه في شيءٍ من مُصنَّفات الفاكهيِّ المُتداوَلة.

(٢) انظُر: «أمالي ابن الحاجب» (٢/٦٠٨-٦٠٩).

(٣) وليس لَنا عطفُ بَيان بِتوسطِ حرف إلَّا هذا. «التَّصريح».

وهِيَ: الواوُ، والفاءُ، و«ثُمَّ، وحَتّى، وأَمْ، وأَو، وإمَّا، وبَلْ، ولا، ولَكِنْ».

فالسَّبْعَةُ الأُوَلُ تَقتَضِي التَّشْرِيكَ في الإِعرابِ والمَعنَى، والثَّلاثةُ الباقِيَةُ تَقتَضِي التَّشْرِيكَ في الإعرابِ فَقَطْ.

فَإنْ عَطَفْتَ بِها على مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَو على مَنصُوبٍ نَصَبْتَ، أو على مَخفُوضٍ خَفَضْتَ، أو على مَجزُومٍ جَزَمْتَ، ....

الكواكب الدرية

(وهي: **الواوُ، والفاءُ، و«ثُمَّ، وحَتَّى»**) في بَعضِ المواضِعِ، (**و«أَمْ، وأَو، وإمَّا»**) - بكسرِ الهمزةِ - في رَأيٍ ضعيفٍ، (**و«بَل، ولا، ولَكِنْ»**) على الأصحِّ، خِلافاً لِيُونسَ، ووافَقَهُ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»، وعِبارتُه: وليسَ منها «لكنْ» وِفاقاً لِيُونسَ.

ثُمَّ اعلَمْ أنَّ هذه الحُروفَ قِسمانِ؛ لأنَّها إمَّا أنْ تَقتَضيَ التَّشريكَ في الإعرابِ والمعنَى، أو في الإعرابِ فقَطْ.

(**فالسَّبعَةُ الأُوَلُ**) وهي: الواوُ و«إمَّا» وما بَينَهما، (**تَقتَضِي التَّشرِيكَ**) بينَ التَّابعِ والمتبُوعِ في اللَّفظِ، وهو الذي عبَّرَ عنه المصنِّفُ بِقَولِهِ: (**في الإعرابِ**)؛ لأنَّ ما بعدَها يَتبَعُ ما قبلَها في أوجُهِ الإعرابِ مِن رَفعٍ وغيرِهِ، (**والمَعنَى**)؛ لأنَّ ما قبلَها إنْ كانَ مُثبَتاً، فما بعدَها كذلكَ، وإنْ كانَ مَنفيًّا فَما بَعدَها كذلكَ.

(**والثَّلاثةُ الباقِيَةُ**) وهي: «بل، ولا، ولكنْ» (**تَقتَضِي تَشْرِيكَ الإِعرابِ**)، فيَكونُ المَعطوفُ بها مُشارِكاً لِلمَعطوفِ عليه في اللَّفظِ فقَطْ، أي: دونَ المعنى، وكذا «أم» و«أو» إنِ اقتَضَيَا إضراباً، بأَنْ كانَ المعنى «بل»؛ فإنَّهما يُشرِّكان في اللَّفظ دُون المعنى.

(**فإنْ عَطَفتَ بِها على مَرفُوعٍ**) لفظاً أو تَقديراً، مِن اسمٍ وفعلٍ، (**رَفَعْتَ**) ذلكَ المَعطوفَ لفظاً أو تَقديراً، (**أو علَى مَنصُوبٍ**) لفظاً أو تَقديراً، (**نَصَبتَ**) ذلكَ المَعطوفَ لفظاً أو تَقديراً، (**أو على**) اسمٍ (**مَخفُوضٍ**) لفظاً أو تَقديراً، (**خَفَضْتَ**) ذلكَ المَعطوفَ لفظاً أو تَقديراً، (**أو على**) مُضارِعٍ (**مَجزُومٍ**) بالسُّكونِ أو بِالحَذفِ، (**جَزَمْتَ**) ذلكَ المَعطوفَ كذَلكَ، فعَطفُ النَّسقِ يَتبَعُ في جميعِ وُجُوهِ الإعرابِ؛ لأنَّه يَدخُلُ الأسماءَ والأفعالَ، والجُملةَ وشِبهَها، بِخلافِ النَّعتِ وما شابَهَهُ؛ فإنَّه لا يَدخُلُ فيه الجزمُ؛ لاختِصاصِهِ بِالأسماءِ؛ فيُعطَفُ الاسمُ على الاسمِ، والفعلُ على الفعلِ، والاسمُ على الفعلِ، ....

. . . .

الكواكب الدرية

وعَكسُه. قاله[1] ابنُ عَنقاء.

وشَرْطُ عطفِ الفعلِ على مثلِهِ اتِّحادُ زمانِهما في الاستِقبالِ والمُضيِّ؛ سواءٌ اتَّحَدَ نوعُهما في الفِعليَّة أو اختَلفَ، كـ«إنْ أتَيتُك [و]تُكرِمْني[2] أزُرْك وأكرَمتُك»، وشرطُ عطفِ الاسمِ على الفعلِ وعَكسِه كونُ الاسمِ في مَعنى الفعلِ؛ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهةِ، نحوُ: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣-٤]، أي: اللَّائي أغَرْنَ فأثَرْنَ، ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

تَنبيه: العطفُ على أقسامٍ:

الأوَّلُ: العَطفُ على اللَّفظِ، وهو الأصلُ، وشَرطُه إمكانُ تَوجُّهِ العاملِ، فلا يَجوزُ في نحوِ: «ما جاءَني مِن امرأةٍ ولا زيدٌ» إلَّا رفعُ «زيدٌ» على مَحلِّ «امرأةٍ»؛ لأنَّ «مِن» الزَّائدةَ لا تَدخلُ المعارِفَ على الصَّحيحِ، نعَمْ إنِ ارتفَعَ المُتعاطفانِ والعاملُ فِعلُ أمرٍ[3] كـ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]، أو مُضارعٌ لمتكلِّم كـ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، أو لمخاطَبٍ كـ«تَقومُ أنتَ وأخوكَ»، أو لمُؤنَّثٍ والمَعطوفُ مُذكَّرٌ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أو بالعَكسِ نحوُ: «لا يَقُمْ زيدٌ وأمُّه»: لم يُشتَرَطْ فيه ذلكَ كالأمثلةِ المَذكورةِ.

الثَّاني: العَطفُ على المحلِّ، وشَرطُه إمكانُ ظُهورِ ذلكَ المحلِّ في الفَصيحِ، فيَمتَنِعُ: «مرَرتُ بزيدٍ وأباكَ»؛ ووجودُ الطَّالبِ لذلكَ المحلِّ، فيَمتنِعُ: «إنَّ هذا وأبُوه قائِمانِ»، خِلافاً للأخفشِ؛ لأنَّ الطَّالبَ لرفعِ «أبُوه» هو الابتداءُ الذي هو عِبارةٌ عن التَّجرُّدِ، والتَّجرُّدُ قد زالَ بدخولِ «إنَّ»، ولهذا كانَ الصَّحيحُ في نحوِ: «إنَّ زيداً قائمٌ وأبُوه» رفعَ «أبوه» بِالابتداءِ، حُذِف

---

(١) كذا في الأصل، ويَحتملُ أنه أراد: (قال)؛ إذ الكلام الآتي أيضاً له بحروفِهِ، بل الكلامِ السابق إنما ذكَره ابن عَنقاء بمعناه مختصراً.

(٢) الواوُ من كلام ابن عَنقاءَ، زِدناها لِيَستقيمَ المثالُ؛ إذ المقصود التمثيلُ لِعَطف المضارع على الماضي في الشَّرط، وعطفِ الماضي على المضارعِ في الجزاء.

(٣) مِثلُه اسمُ فعلِ الأمرِ الذي لا يرفعُ الظاهر نحو: (صَه أنت وزيدٌ).

نَحوُ: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، ....

الكواكب الدرية

خبرُهُ، أو بِالعَطفِ على الضَّميرِ المُستترِ في خبرِ «إنَّ»، لا بِالعطفِ على محلِّ اسمِ «إنَّ»، ولا على محلِّها مع اسمِها، خلافاً لمَن زعمَهُ. والأصَحُّ جوازُ هذا ـ أعني: عطفَ المَرفوعِ على المَنصوب ـ بعدَ استِكمالِ الخبرِ في «أنَّ» المَفتوحةِ و«لكنَّ»، وأجازَه الفرَّاءُ في «ليتَ» و«لعلَّ» و«كأنَّ» بعد استِكمالِ الخبرِ قبلَه، قالَ ابنُ عَنقاء: والحقُّ جَوازُه بعدَ استِكمالِهِ في كلِّها.

وقد يَمتنِعُ العطفُ على اللَّفظِ والمحلِّ كـ«ما زيدٌ قائماً لكنْ ـ أو بلْ ـ قاعدٌ» برفعِ «قاعدٌ» على إضمارِ مُبتَدأ، ويَمتنِعُ عَطفُه على لفظِ «قائماً»؛ لأنَّ «ما» لا تَعملُ في المُثبَتِ، وعلى محلِّهِ؛ لأنَّ فيه اعتبارَ الابتداءِ مع زَوالِهِ بدخولِ النَّاسخِ.

الثَّالثُ: العَطفُ على التَّوهُّمِ، ويُسمَّى: العطفَ على المعنَى[1]، وشَرطُه[2]: صِحَّةُ دُخولِ ذلكَ العاملِ المتوهَّمِ على المتعاطِفَينِ، وشَرطُ حُسنِهِ: كثرةُ دُخولِهِ ـ أي: ذلكَ العاملِ المُتوهَّمِ ـ هناكَ، نحوُ: «ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ» بجرِّ «قاعدٍ» بالعطفِ على «قائم»؛ لِتَوهُّمِ أنَّه قالَ: «ليس زيدٌ بقائمٍ» بزيادةِ الباءِ؛ لِكَثرةِ زيادتِها في خبرِ «ليس»، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، «أَكُنْ» عَطفٌ على «أَصَّدَّقَ»، وهو وإنْ كانَ مَنصوباً لكنْ مَعنى (لولا أَخَّرتَني فأَصَّدَّقَ) ومعنى (إنْ أَخَّرتَني أَصَّدَّقْ) بحذفِ الفاءِ والجزمِ واحدٌ، فتقولُ في إعرابِهِ: الواو: حرفُ عطفٍ، «أَكُنْ»: مَعطوفٌ على ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لأنَّه في معنى: إنْ أَخَّرتَني أَصَّدَّقْ وأَكُنْ.

(نَحوُ: ﴿وَصَدَقَ[3] ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾)، هذا مِثالُ عطفِ الاسمِ على الاسمِ في حالةِ الرَّفعِ، وإعرابُه: «صدقَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «رسولُ»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

---

(١) عِبارة ابن عنقاء: ويسمى عطفَ الغَلط أيضاً، وفي القرآن العطفَ على المعنَى. اهـ

(٢) أي: شرطُ جوازِه.

(٣) في الأصل: (صدق).

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣]، ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، ونَحوُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦].

الكواكب الدرية

(﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾)، هذا مِثالُ عطفِ الاسمِ على الاسمِ حالةَ النَّصبِ، **وإعرابُه**: «مَن»: اسمُ شرطٍ جازمٌ، ﴿يُطِعِ﴾: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بِالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ[(١)]، ﴿وَرَسُولَهُۥ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «رسولَهُ»: مَعطوفٌ على لفظِ الجلالةِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجوابُ الشَّرطِ جُملةُ[(٢)]: ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾)، هذا مثالُ عطفِ الاسمِ على الاسمِ في حالةِ الخَفضِ، **وإعرابُه**: ﴿ءَامِنُواْ﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، ﴿بِٱللَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الواوُ: حرفُ عطفٍ، «رَسولِ»: مَعطوفٌ على ما قبلَه تابعٌ له في جَرِّه، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

ومثالُ عطفِ الفعلِ على الفعلِ في الرَّفعِ نحوُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ [الصف: ١١]، وفي النَّصبِ: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩]، (و) في الجزمِ (نحوُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾)، **وإعرابُه**: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ يَجزمُ فِعلَينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، ﴿تُؤْمِنُواْ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «تَتَّقوا»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جزمِهِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، والواوُ: فاعلٌ، «يُؤْتِ»: جوابُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وهو متصرِّفٌ مِن «آتى» بمدِّ الهمزةِ بمعنى: «أعطى» تَنصِبُ مَفعولينِ، والكافُ: مَفعولُها الأوَّلُ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أُجورَ»: مَفعولُها الثَّاني، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: نافيةٌ، «يَسْأَلْ»: مَعطوفٌ على ﴿يُؤْتِكُمْ﴾، والمَعطوفُ

---

(١) سَقط في الأصلِ شيءٌ من الإعراب ههنا، فيَنبغي أن يُزادَ مثلاً: وفاعله ضمير مُستتر فيه جوازاً تقديره: هو. و(اللهَ) لفظ الجلالة مفعولٌ به.

(٢) هذا على أن الآيةَ من سورة (الأحزاب)، وليس ذلك بمُتعيِّن.

والواوُ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ، أَو مَعَهُ، أو بَعدَهُ».

الكواكب الدرية

يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبعَهُ في جزمِهِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، و«يَسأَل»: مُتصرِّفٌ مِن «سأَلَ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولُها الأوَّلُ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أموالَ»: مَفعولُها الثَّاني، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ. ومعنَى الآيةِ: وإنْ تُؤمنُوا مَعشَرَ المخاطَبينَ باللهِ تعالى وتَتَّقُوا، فتُؤدُّوا ما أُمِرْتُم بأدائِهِ، وتَنتَهُوا عمَّا نُهِيتُم عنه، يُؤتِكُم ـ أي: يُعْطِكُم ـ اللهُ أُجورَكُم، أي: جزاءَها، ولا يَلِتْكُم مِن ذلكَ شيئاً، ولا يَسأَلْكم أموالَكم، أي: لا يَأمُركم سُبحانه بإخراجِها جَميعِها في الزَّكاةِ، بل إنَّما أمَرَكم بإخراجِ البَعضِ، وقيلَ: لا يَسأَلكم أموالَكم وإنَّما يَسأَلكم أموالَهُ، وقيلَ: لا يَسأَلكم محمَّدٌ أموالَكم أجراً على تَبليغِ الرِّسالةِ، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

ثمَّ شرعَ المصنِّفُ في بَيانِ معاني حُروفِ العَطفِ، وذَكَرَه بعدَ ما سبقَ إشارةً إلى أنَّها وإنِ اجتَمَعَتْ في إفادةِ معنَى الجمعِ، إلَّا أنَّ لِكلِّ واحدٍ منها بعدَ ذلكَ معنًى يَخُصُّهُ، فقالَ:

(والواوُ) أي: العاطِفةُ **(لِمُطلَقِ الجَمْعِ)** بينَ المَعطُوفِ والمَعطوفِ عليه في الحُكمِ الذي لِلمَعطوفِ عليه، بمعنى أنَّه ليسَ فيها تَعرُّضٌ بِتَقديمٍ ولا تَأخيرٍ ولا مَعِيَّةٍ، لا على سَبيلِ الظُّهورِ، ولا على سَبيلِ الاشتِراكِ، بل هي أجنَبيَّةٌ عن ذلكَ، وإنْ كانَ المُعبَّرُ عنه في الخارجِ لا يَنفَكُّ عن ذلكَ(١).

والأكثرُ الأرجَحُ عَطفُها لِلشَّيءِ على مُصاحبِهِ، نحوُ: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ﴾ [الشعراء: ١١٩]؛ ويَكثرُ عَطفُها لَه على سابقِهِ نحوُ: ﴿كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقَولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]؛ ويَقِلُّ عطفُها له على لاحقِهِ، نحوُ قولِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣]، فإنْ قُلتَ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، فيُحتَمَلُ مَجيئُهما معاً، وسَبقُ زيدٍ لعَمرٍو بمُهلةٍ وبِدُونِها، والعَكسُ، ومِن ثَمَّ جازَ **(نحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمرٌو قَبلَه، أو مَعَهُ»**(٢))، فهي لمُطلَقِ الجَمعِ، ولهذا استُعمِلَتْ فِيما استحالَ فيه التَّرتيبُ،

---

(١) أي: المجموعِ. انظر: «الإيضاح» لابنِ الحاجب (٢/١٩٦).

(٢) لم يَقُل: (وبعدَه) لأنَّ جوازَ هذا ـ على ما يَظهَرُ ـ لا كلامَ فيه، فكأنَّ البَعديَّةَ عندَه وإن لم يُصرَّح بها هي الأصل المتبادِرُ من قَولك: (جاء زيدٌ وعمرٌو)؛ بِناءً على أنَّ الترتيبَ في الذكرِ يَقتضِي الترتيبَ في المَجيءِ، ووَقَعت =

. . . .

وهو كلُّ ما لا يَقومُ إلّا باثنَينِ نحوُ: «المالُ بينَ زيدٍ وعَمرٍو»، و«اصطَفَّ هذا وابْنِي»، وهذا هو مَذهبُ سِيبويهِ، وقالَ بعضُ الحنفيَّةِ: هي لِلمَعيَّةِ فقَطْ، وقالَ قُطْربٌ والرَّبَعيُّ[1] والفَرَّاءُ وثَعلَبٌ والعَلّامةُ أبو عَمرو[2] الزَّاهدُ ـ ونُقِلَ عن الكسائيِّ والفَرَّاءِ[3] ـ: هي لِلتَّرتيبِ مُطلقاً، وعُزِيَ إلى الإمامِ الشَّافعيِّ، والحقُّ أنَّه لا يَرى ذلكَ كما يَدلُّ له سائرُ احتِجاجاتِهِ[4]، وإنَّما أوجَبَ التَّرتيبَ في الوُضوءِ لدليلٍ خارجيٍّ، وهو الاتِّباعُ؛ لأنَّ الأحاديثَ مُصرِّحةٌ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ واظبَ عليه مُدَّةَ عُمُرِهِ[5] مِن ارتكابِ ما يُنافِيهِ باللِّسانِ والأركانِ.

وقد تَرِدُ لِلتَّقسيمِ نحوُ: (الكلمةُ: اسمٌ وفعلٌ وحَرفٌ)، وهي فيه أحسَنُ مِن «أو».

تَنبيه: تَختَصُّ الواوُ دونَ أَخواتِها بنيِّفٍ وأربَعِينَ حُكماً استَوفاها بعضُ المتأخِّرينَ[6]، وسنَذكرُ بَعضاً مِنها لِكثرةِ دَوَرانِهِ:

= هذه الزيادةُ ـ أعني (وبعدَه) ـ في نُسخ المتن على أنها مِن كلام المصنِّف، ولا إشكالَ في صَنيعِه؛ لأنه بِصَدَدِ استيفاءِ التمثيلِ لها ولاستِعمالاتِها، وبِناءً على أنَّ أصلَ الواو للمعيَّة، فلو كان مُسقِطاً لأحدِ الثلاثةِ لأسقطَ قولَه: (أو معه)، وعلى ما في تِلك النُّسَخِ شَرَح الفاكهيُّ، إلا أنه دَخَل على الأمثِلة بقَولِه: (ومِن ثَمَّ جاز. . . إلخ)، وخالَفَه الشارحُ ههنا وأسقَط البَعديَّة كما تَرى، ولعلَّ عُذرَه ما ذكَرتُه لك.

(١) في الأصل: والربيعي.

(٢) الصواب: أبو عُمرَ، وهو مُحمَّد بن عبدِ الواحد، أبُو عمرَ الزاهدُ، أحدُ أئمَّة اللغة المُكثِرين من التَّصنيف، صَحِب ثعلباً النَّحويَّ زماناً حتى عُرِفَ بِغُلامِ ثَعلب، أملَى مِن حِفظه في اللُّغة نَحوَ ثلاثين ألفَ ورقة. مِن كُتبه «الياقوتة» في غَريب القرآن، و«غَريب الحديث»، و«تَفسير أسماء الشُّعَراء». تُوفي سنةَ (٣٤٥هـ).

(٣) الصواب إسقاطُ الفراء لِتَقدُّم ذِكره مع الأربعةِ الأُوَل.

(٤) عبارةُ الشيخ الإسفرايِيني صاحبِ «اللُّباب» و«الضَّوء» وغيرِهما في كتابِه «فاتحة الإعراب»: وقد عابُوا على الشافعيِّ رحمه الله حيث ذَهب إلى إفادة الواو الترتيبَ، وأوجبَ الترتيبَ في الوضوء، ومَعاذ الله أن يكونَ هذا مذهبَه في الواو، وهو في عِلمِ العربيَّة أعلى كعباً وأرفَع شأناً مِن أن يُعزَى إليه مثلُ هذا، وأما إيجابُه الترتيبَ في الوضوء فليس مَأخذُه اقتضاءَ الواو الترتيب، وإنما هو لأمرٍ آخَرَ. اهـ

(٥) في طبعتَين: لعل هنا حذفاً تقديرُه: (بدون إخلال بما يدلُّ على وجوبه من. . . إلخ). اهـ مُصححه. قلتُ (نسيم): لو قيل: إن الساقطَ هو كلمةٌ واحدةٌ وهي (غير) لَكَفى، والتقدير: (مِن غير ارتكابِ ما يُنافيه. . . إلخ)، فتأمل!

(٦) عِبارة ابن عنقاءَ: بِنَيف وأربَعِين حُكماً ذكرتُها في «تَشنيف السَّمع بشرحِ شُروط التثنية والجَمع».

. . . .

الكواكب الدرية

الأوَّلُ: احتِمالُ مَعطوفِها لِلمَعاني الثَّلاثةِ كما سبقَ.

الثَّاني: اقترانُها بـ«إمَّا» نحوُ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

الثَّالثُ: اقترانُها بـ«لا» المُفيدةِ نَفيَ الفعلِ عن المتعاطِفَينِ؛ بِشَرطِ أنْ تُسبَقَ بنَفيٍ نحوُ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، «ما قامَ زيدٌ ولا أبُوه»، أو بمؤوَّلٍ بنَفيٍ نحوُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، أو بنَهيٍ نحوُ: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، فلا يَجوزُ «قامَ زيدٌ ولا بَكرٌ»؛ قال ابنُ هِشامٍ[1]: والنُّحاةُ يُسمُّونَ «لا» هذه زائدةً، وليسَتِ البَتَّةَ زائدةً؛ إذ لو قيلَ: «ما جاءَ زيدٌ وأخُوه» احتَملَ نفيَ مَجيئِهما مُطلَقاً في كلِّ حالٍ، ونفيَ مَجيئِهما في حالِ اجتِماعِهما فقَط، ومع «لا» يَصيرُ الكلامُ نصًّا في المعنَى الأوَّلِ. اهـ قالَ ابنُ عَنقاء: وهو الحقُّ، وكأنَّهم لَقَّبوها زائدةً لاعتِراضِها بينَ العاطفِ والمَعطوفِ. وقد مرَّ بعضُ هذا في مَبحَثِ «لا» النَّافيةِ لِلجِنسِ.

الرَّابعُ: اقترانُها بـ«لكنْ»، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فـ«لكنْ» حينئذٍ حرفُ ابتداءٍ واستِدراكٍ على الأصَحِّ[2]، والمُفرَدُ بعدَها مَعمولٌ لمَحذُوفٍ[3]، أي: ولكنْ كانَ رسولَ اللهِ.

الخامِسُ: عطفُ ما لا يُستَغنى عنه نحوُ: «اختَصمَ زيدٌ وعَمرٌو».

والسَّادسُ والسَّابعُ: عطفُ العامِّ على الخاصِّ، وعَكسُه، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿رَّبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا...﴾ [نوح: ٢٨] الآيةَ، والثَّاني: نحوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]. ويُشارِكُها في هذا الحُكمِ الأخيرِ «حتَّى» نحوُ: «ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ»، بل قالَ ابنُ عَنقاء: إنَّ عطفَ الخاصِّ على العامِّ يَكونُ بالواوِ جَوازاً نحوُ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وأمَّا «حتَّى» العاطفةُ فإنَّها مُلازِمةٌ لِعَطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لأنَّ مِن شَرطِها كونَ مَعطوفِها بعضَ ما عُطِفَ عليه حقيقةً أو حُكماً، ولا شَكَّ أنَّ الجُزءَ أخَصُّ مِن الكلِّ.

---

(١) في «مُغني اللَّبيب» بمَعناه.

(٢) وليست عاطفةً لاقترانِها بالواو.

(٣) أي: فالواو عاطفةٌ للجُمَل لا لِلمُفردات؛ لأنَّ مَعطوفَيها المُفردَين لا يَختَلِفان سَلباً وإيجاباً.

الكواكب الدرية

الثَّامِنُ: عطفُ الشَّيءِ على مُرادفِهِ نحوُ: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. وزعمَ ابنُ مالكٍ كثعلبَ أنَّ «أو» تُشارِكُها في ذلكَ، وأنَّ مِنه قولَهُ تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢]، ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[1] [المرسلات: ٦].

التَّاسعُ: جوازُ حَذفِها وَحدَها إذا أُمِنَ اللَّبسُ ولو في السَّعةِ على الأصَحِّ[2]، كقَولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِن دِينارِهِ، مِن دِرهَمِهِ، مِن ثَوبِهِ، مِن صاعِ بُرِّهِ، مِن صَاعِ تَمْرِهِ»، رَواهُ مُسلمٌ[3]، و«تَصَدَّقَ» خاص[4] بمعنى الطَّلبِ، أي: لِيَتَصَدَّقْ[5].

العاشرُ: العَطفُ التَّلقِينيُّ، كقَولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ﴾ أي: إبراهيمُ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤]، أي: وبَعضِ[6] ذُرِّيَّتي، عَطفٌ على الكافِ مِن ﴿جَاعِلُكَ﴾ مع وُقوعِها في كَلامِ غيرِهِ، كما تَقولُ: «وزيداً» لمَنْ قالَ: «سأُكرِمُكَ». ويَجوزُ أنْ يكونَ ما بعدَ الواوِ مَعمولاً لمَحذوفٍ دلَّ عليه ما قبلَه، أي: واجعَلْ مِن ذُرِّيتي، وأَكْرِمْ زيداً.

الحادي عَشَرَ: عَطفُ ما حقُّه التَّثنيةُ والجمعُ، كقَولِ الفَرزدَقِ: [الكامل]

إنَّ الــرَّزِيَّــةَ لا رَزِيَّــةَ مِــثْــلُــهــا ... فِـقْـدانُ مِـثـلِ مُـحـمَّـدٍ ومُـحـمَّـدِ[7]

---

(١) هذه الآية إنما قال بالترادُف فيها ثَعلبٌ فيما حَكاه عنهُ صاحبُ «المحكَم» لا ابنُ مالِك، ولعلَّ ذلك لِظهور كون (أو) فيها لِلتَّفصيل؛ لأنها فَصَّلت الذكرَ إلى ما هو عُذرٌ ـ أي: حُجَّة ـ وإلى ما هو نُذر أي: تخويف.

(٢) قيل: يُشارِكها في ذلك (أو)، ومثَّله الدَّماميني بقول عُمر رضي الله عنه: «صلَّى رجلٌ في إزار ورِداء، في إزارٍ وقَميص، في إزارٍ وقباء»، قال: وظاهِرُه أن الفاء لا تُشاركُهما في ذلك، وقد قيل في (علَّمتُه النحوَ باباً باباً): إنَّ تقديرَه: باباً فباباً، ويَشهَد لِذلك قولُهم: ادخُلوا الأولَ فالأولَ.

(٣) (٢٣٥١).

(٤) أظنُّه تصحيفاً عن (ماضٍ).

(٥) أي: مِن دِيناره إن كان ذا دَنانير، ومِن دِرهَمه إن كان ذا دَراهِمَ. . . وهَكذا.

(٦) بالجرِّ على أن (مِن) بمعنى (بَعض) أُضِيف إليها (جاعلُ)، ويجوز النصبُ لأنَّ الكاف في ﴿جَاعِلُكَ﴾ في مَوضع نَصب على المفعوليَّة، على كلامٍ في الوَجهين عند المحقِّقِينَ.

(٧) قال المبردُ: كانَ الحَجَّاجُ رأى في مَنامِه أنَّ عينَيه قُلِعتا، فطلَّق الهندَين: هنداً بنتَ المهلَّب، وهنداً بنتَ أسماء بنِ خارجة، فلم يَلبث أن جاءه نَعِيُّ أخِيه مِن اليَمن في اليَوم الذي ماتَ فيه ابنُه محمد، فقال: هذا والله تأويلُ =

. . . .

الكواكب الدرية

وقَولِ أبي نُواسٍ ـ بضمِّ النُّونِ وتخفيفِ الواوِ ـ: [الطويل]

أَقَمْنَا بِهَا يَوماً ويَوماً وثالِثاً ... ويَوماً لهُ يَومُ التَّرَحُّلِ خامِسُ(١)

= رُؤيايَ، ثم قال: إنَّا لله وإنَّا إلَيه راجعُون، محمدٌ ومحمدٌ في يومٍ واحد، ثم قال: مَن يَقول شِعراً يُسلِّيني به؟ فقال الفرزدقُ: إنَّ الرَّزيَّةَ. . . البيتَ مع بيتٍ آخرَ.

اللغة: (الرَّزية): المُصيبَة العَظيمة. (الفِقدان): بكسر الفاء: مَصدَر فَقَد الشيءَ كـ(الفَقْد)، وهو في الأصلِ العَدم، والمَقصودُ بِه هُنا المَوت.

المعنى: يقولُ: إنَّ المُصيبة العظيمةَ التي لا مُصيبةَ مِثلُها، هي هلاكُ مُحمد ومُحمدٍ في يومٍ واحد.

الإعراب: «**إنَّ**»: حرف مُشبَّه بالفعل. «**الرزيةَ**»: اسمُها منصوب. «**لا**»: نافيةٌ لِلجنس تَعمَل عَمَلَ (إنَّ). «**رَزيةَ**»: اسمُها مَبني على الفتح في مَحلِّ نَصب. «**مِثلُها**»: خبرُها مرفوع، أو هو صفةٌ باعتبار محلِّ «لا» واسمِها والخبرُ محذوف تقديرُه: كائنةٌ، و(ها): مُضاف إليه، وجملةُ (لا) ومَعمولَيها مُعترِضةٌ أو حالٌ. «**فِقدانُ**»: خبر (إنَّ) مرفوع، وهو مُضاف. «**مثلِ**»: مُضاف إليه مِن إضافة المَصدر لِمَفعوله، و(مِثلِ): مُضاف، و«**مُحمدٍ**»: مُضاف إليه. «**ومُحمَّدِ**»: عاطف ومعطوفٌ.

والشاهد: في قَولِه: (مثلِ مُحمدٍ ومُحمَّد)، حيث عطَف ما حقُّه التَّثنيَة، وهذا خاصٌّ بالواو.

(١) **البيتُ** للحَسَن بن هانئ كما قال الشارح، وهو مُولَّد.

اللغة: (أقَمنا): من الإقامة. و(الترحُّل): بمعنى الارتِحال.

الإعراب: «**أقَمنا**»: فعلٌ وفاعل. «**بِها**»: جار ومجرور مُتعلِّق بِالفعل قبلَه. «**يوماً**»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بـ(أقَمنا) أيضاً. «**ويوماً**»: عاطفٌ ومَعطوفٌ على سابِقه. «**وثالثاً**»: كالذي قبلَه، وهو في الأصلِ صِفةٌ لِمَوصوف مَحذوف تقديرُه: ويوماً ثالثاً. «**ويوماً**»: عاطفٌ ومَعطوفٌ أيضاً. «**لَه**»: جار ومَجرور مُتعلِّق بـ(خامسٌ) الآتي. «**يومُ**»: مُبتدأ مُضاف. «**الترحُّلِ**»: مُضاف إليه. «**خامسٌ**»: خبرُ المُبتدأ مرفوع. والجُملة الاسميَّة في مَحلِّ نَصب صفة (يوماً)، والرابطُ الضَّمير في (له).

وَجهُ التَّمثيلِ في البيتِ: أنَّ الواو قد عَطَفت ما حَقُّه الجمعُ، قال أبو حيانَ: لولَا الضَّرُورةُ لَقال: أياماً أربَعةً. اهـ ونَقَل البَغداديُّ في «الخزانة» عن ابنِ الشَّجَريِّ قولَه في «الأمالي»: . . . رُبَّما رَجعُوا إلى الأصلِ في تَثنيَةِ المُتَّفقَين وما فُوَيقَ ذلك من العَدَد، فاستَعمَلوا التَّكريرَ بِالعاطف؛ إمَّا لِلضَّرورة وإمَّا لِلتَّفخيم؛ فالضَّرورةُ كقَول القائل:

كأنَّ بَينَ فَكِّها والفَكِّ

أراد أن يَقُولَ: بينَ فَكَّيها، فقادَه تَصحيحُ الوَزن والقافيةُ إلى استِعمال العَطف. ومِثلُه فِيما جاوَزَ الاثنَينِ قولُ أبي نُواسٍ: =

والفاءُ لِلتَّرتِيبِ والتَّعقِيبِ، نَحوُ: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١].

الكواكب الدرية

فالأيَّامُ ثَمانيةٌ[(١)]. وإيرادُ بَيتِ أبي نُواسٍ تَمثيلٌ لا استِشهادٌ؛ لأنَّ المُولَّدينَ لا يُحتَجُّ بشِعرِهم إلَّا في نَحوِ البَديعِ[(٢)].

(والفاءُ) لِلجَمعِ بينَ المتعاطِفَينِ في الحُكمِ كما قاله الفاكهيُّ تَبَعاً لابنِ هشامٍ في «الشُّذورِ»، و(لِلتَّرتِيبِ) بأنْ يكونَ المَعطوفُ بها مُتأخِّراً عن المَعطوفِ عليه، (والتَّعقِيبِ) بأنْ يكُونَ المَعطوفُ واقعاً عَقِبَ المَعطوفِ عليه مُتَّصلاً به، بِلا تَراخٍ ولا مُهْلةٍ بينَهما، (نَحوُ: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾)، وإعرابُه: «أماتَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعِلُه مُستَتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، الفاءُ: حَرفُ عطفٍ، «أقبرَ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، عائدٌ على اللهِ، أي: أماتَ اللهُ الإنسانَ، فَأَقبرَهُ، وعَدَّ الإماتةَ مِن النِّعَمِ لأنَّها وُصلةٌ في الجُملةِ إلى الحياةِ الأبدِيَّةِ، والنَّعيمِ المقيمِ، وعَدَّ الإقبارَ مِن النِّعَمِ لِما فيه مِن سَترِ الميِّتِ، وعدمِ إلقاءِ جُثَّتِهِ لِلطَّيرِ والسِّباعِ، وقالَ: «أقبرَه» ولم يَقُلْ: «قَبَرَهُ»؛ لأنَّ القابِرَ هو الدَّافِنُ بِيَدِهِ، والمُقبِرُ

= أقـمـنـا بـهـا يـومـاً........ الـبـيـتَ

فإن استعمَلتَ هذا في السَّعةِ فإنَّما تَستَعمِلُه لِتَفخِيمِ الشيءِ الذي تَقصِدُ تَعظِيمَه، كقَولِك لِمَن تُعنِّفُه بقَبِيحٍ تكرَّر منه وتُنبِّهُه على تَكريرِ عَفوِك: قد صَفَحتُ عن جُرمٍ وجُرمٍ وجُرمٍ وجُرمٍ، وكقَولِك لِمَن يَحقِرُ أيادِيَ أسدَيتَها إليه أو يُنكِرُ ما أَنعَمتَ به عليه: قد أعطَيتُك ألفاً وألفاً وألفاً، فهَذا أفخَمُ في اللَّفظِ وأوقَعُ في النَّفسِ مِن قَولِك: قد صَفَحتُ لَك عن أربعةِ أجرامٍ، وقد أعطَيتُكَ ثَلاثةَ آلافٍ. انتهى، وبه يَظهر أنَّ قَصْرَ ذلك على الضرورةِ ممَّا لا يَنبغي التَّعويلُ عليه.

(١) أي: لأن يوماً الأخير رابع، وقد وُصِف بأن يوم الترحُّلِ خامسٌ له، وحينئذٍ يكون يَومُ الترحل هو الثامنَ بِالنسبة إلى أولِ يوم. أفاده ابنُ هشام، قال الدسوقي: ولكنَّ الذي يَذكرُونه في الحكاية أن الإقامةَ كانَت أربعةَ أيام، ورَحَلُوا في الخامِسِ، والحكايةُ أن جماعةً من جُملتِهم أبو نُواس مَرُّوا بمدائنِ كِسرى، فرأوا في إيوانِه محلًّا ظريفاً؛ فمَكثُوا فيه أربعة أيام يَأكلُون ويَشرَبُون، ثم رَحلُوا في الخامس، فقال بَعضُهم لأبي نُواس: اذكُر هذه الوَقْعة في قَصيدةٍ، ففَعل ذلك، فقولُه: (ويوماً له يومُ الترحلِ خامسُ) مَعناه: ويوماً مَوصوفاً بأن يوم الترحل خامسٌ مَنسوب لهذا اليوم من حيثُ إنه بِلِصْقِهِ. اهـ

(٢) أي: وما أشبهَه من عُلُوم البلاغةِ؛ لأنها راجِعةٌ إلى المَعاني، ولا فرقَ في ذلك بين العرَب وغيرِهم؛ إذ هو أمرٌ راجعٌ إلى العَقل.

. . . .

الكواكب الدرية

هو اللهُ تعالى، يُقالُ: «قَبرَ الميِّتَ»: إذا دَفنَه بِيَدِهِ، و«أَقْبَرَهُ»: إذا أمرَ غيرَهُ أنْ يَجعَلَهُ في قَبرِهِ(١).

ثمَّ التَّعقيبُ في كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ، يُقالُ: «تزوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ له» إذا لم يَكُنْ بينَ التَّزوُّجِ والولادَةِ إلَّا مُدَّةُ الحَملِ مع لحظةِ الوَطءِ، وإنْ كانَتْ مُدَّتُه مُتطاوِلةً، وتَقولُ: «دخَلتُ مكَّةَ فالمَدِينةَ» إذا لم تُقِمْ بمكَّةَ ولا بينَ البَلَدَينِ، ولا يُعتَرَضُ على التَّرتيبِ بقولِهِ تعالى: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأنَّ المعنى: أَرَدْنا إهلاكَها، فمَجيءُ البأسِ مُتأخِّرٌ عن إرادةِ الإهلاكِ، ولا يُعتَرَضُ على التَّعقيبِ بِقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤-٥]، فإنَّ الجَعْلَ غُثاءً أَحوى ـ أي: يابِساً أَسودَ ـ لا يَعقُبُ إخراجَ المَرعَى؛ والجَوابُ(٢) عنه مِن وَجهَينِ:

أَحدُهما: أنَّ جُملةَ «جعلَهُ غُثاءً أحوى» مَعطُوفةٌ على جُملةٍ مَحذوفةٍ، والتَّقديرُ: فمَضَتْ مُدَّةٌ فجَعَلَهُ غُثاءً أَحوَى.

الثَّاني: أنَّ الفاءَ في ذلكَ نِيابةً(٣) عن «ثُمَّ» كما جاءَ عَكسُه، قالهُ ابنُ هشامٍ في «التَّوضيحِ»، وقالَ ابنُ عَنقاء: تَأتي الفاءُ بمعنى «ثُمَّ» عندَ كثِيرينَ، وبمعنَى «إلى» عندَ بعضِهم، وتَأتي لِلسَّببيَّةِ، وذلكَ غالبٌ في العاطفةِ لِلجُملِ نحوُ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥]، ولِلصِّفاتِ نحوُ: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ. . .﴾ إلخ [الواقعة: ٥٢-٥٣]، وقد تَتَمَحَّضُ لِلسَّببِ كفاءِ الجزاءِ، فلا يُقالُ فِيها: عاطِفةٌ، وقالَ ابنُ جِنِّي: إنَّها العاطِفةُ، ومِثلُها الفاءُ الفَصيحةُ، وهي التي تَعطِفُ الإنشاءَ على الخَبرِ نحوُ: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ١-٢]؛ لأنَّه لا يَجوزُ أو لا يَحسُنُ ـ على الخلافِ في ذلكَ ـ عَطفُ الإنشاءِ على الخبرِ، وعَكسُه. وقد تَأتي في الجُمَلِ لغيرِ السَّببيَّةِ، نحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [الذاريات: ٢٦-٢٧].

---

(١) وقيل: مَعنى (أقبَره): جعَل له قبراً يُوارى فيه ويُدفَن فيه.

(٢) الأَولى: (لأنَّ الجواب) كما قال في الذي قبلَه.

(٣) بِالرفع على أنه مصدرٌ أُريد به اسمُ الفاعل، أي: نائبةٌ؛ أو بِالنَّصب على المفعوليَّة المطلَقة لفعلٍ محذوف، أي: نائبةٌ نيابةً؛ وعبارة «التوضيح»: نابَت.

و«ثُمَّ» لِلتَّرتيبِ والتَّراخِي، نَحوُ: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢].

الكواكب الدرية

وقد تُزادُ على الأصَحِّ، وهي في نحوِ: «خرَجتُ فإذا الأسَدُ» زائِدةٌ لازمةٌ عندَ المازنيِّ والفارسيِّ. وقد تَأتي لِلاستِئنافِ، فيُقدَّرُ بعدَها ضَميرٌ مُبتَدأٌ نحوُ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بِالرَّفعِ، أي: فهو يكونُ، ولا تَعطِفُ، كقِراءةِ المَرفوعِ[1] في قَولِهِ تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. قالهُ[2] ابنُ عَنقاء في «شَرحِ العِمريطيَّةِ»، وقالَ في «حاشيةِ البَهجةِ» نقلاً عن «المغني»: التَّحقيقُ أنَّها عاطِفةٌ، وأنَّ المعتمَدَ بالعطفِ هو الجُملةُ، وإنَّما يُقدِّرون بعدَها «هو» لِيُبَيِّنُوا أنَّ المعتمَدَ بالعطفِ ليسَ هو الفعلَ، بل الجُملةُ. وقد نَظَمَ بعضُهُم معانيَ الفاءِ العاطفةِ، فقالَ: [الكامل]

والـفـاءُ لِـلـتَّـفـريـعِ جـاءَتْ إنْ يَـكُـنْ ... مـا قَـدَّمُـوهُ عِـلَّـةً لِـلَّاحِـقِ
والـعَـكـسُ لِـلـتَّـعـلِـيـلِ وهْـيَ فَـصِـيـحةٌ ... مَـهْـمَـا أَتَـتْ لِـجَـوابِ شَـرطٍ سـابِـقِ
وإذا أَتَـتْ مِـن بَـعـدِ إجـمـالٍ فـلِـلـ ... ـتَّـفـصِـيـلِ، فَـاحْـفَـظْـهُ بِـنَـظْـمٍ رائِـقِ

تَنبيه: الأصلُ في الفاءِ أنَّها لِلتَّرتيبِ المعنَويِّ، وهو أنْ يَكونَ وُقوعُ الثَّاني بعدَ زمنِ وُقوعِ الأوَّلِ، وقد تَكونُ لِلتَّرتيبِ الذِّكْريِّ، بأَنْ يَكونَ وُقوعُ المَعطوفِ بعدَ المَعطوفِ عليه بِحَسَبِ اللَّفظِ والذِّكرِ فقَطْ؛ لا أنَّ حُصولَ الثَّاني وَقَعَ بعدَ زَمانِ حُصُولِ الأوَّلِ؛ وأكثَرُ ما يَكونُ هذا في عَطفِ مُفصَّلٍ على مُجمَلٍ هو هو في المعنَى، نحوُ: «تَوضَّأَ، فغَسَلَ وَجهَهُ ويَدَيهِ، ومَسَحَ رأسَهُ ورِجلَيهِ»[3]، وعَطفُ المفصَّلَ على المجمَلِ يَختَصُّ بالفاءِ كما صَرَّحُوا به.

(و«ثُمَّ») وقد تُبدَلُ ثاؤُها فاءً، وتَلحَقُها التَّاءُ فيُقالُ: «ثُمَّتْ» بتاءٍ ساكنةٍ ومَفتوحةٍ، فإذا لَحِقَتْها التَّاءُ اختَصَّتْ بِعَطفِ الجُمَلِ، وهي لِلجَمعِ بينَ المتعاطِفَينِ في الحُكمِ، وهي (لِلتَّرتِيبِ) بينَهما، (والتَّراخِي) أي: المُهْلَةِ، بأنْ يَكونَ المَعطوفُ بها مُتراخِياً زمنُ وُقوعِهِ عن زمنِ وُقوعِ المَعطوفِ عليه، (نَحوُ): ﴿فَأَقْبَرَهُۥ (ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾)، وإعرابُه: ﴿ثُمَّ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿إِذَا﴾: ظرفٌ لما استُقبلَ مِن الزَّمانِ، ﴿شَآءَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً

(١) عبارة ابن عنقاء: (كقراءة الرفع). وهي قِراءةُ ابن عامِرٍ وعاصِمٍ من السبعة.
(٢) أي: هذا الأخير، مع أن غالبَ ما ذكَره في الوجه الثاني من كلامِه أيضاً.
(٣) انظر: «صحيح البخاري» (١٤٠).

. . . .

الكواكب الدرية

تَقديرُه: هو، «أَنْشَرَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والهاءُ: مَفعولٌ به، ومَفعُولُ المشيئةِ مَحذوفٌ، أي: إذا شاءَ إنشارَهُ أنشَرَهُ، أي: بَعثَهُ. وعَبَّرَ بـ﴿إِذَا شَآءَ﴾ إشعاراً بأنَّ وقتَ المشِيئةِ غيرُ مَعلوم، وأمَّا سائرُ الأَحوالِ المَذكورةِ قبلَهُ، فإنَّها تُعلَمُ أَوقاتُها مِن بَعضِ الوُجوهِ، فلم تُفْضِ[١] إلى مَشيئتِهِ تعالى.

ولا يَرِدُ على التَّرتيبِ قَولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]؛ لأنَّ التَّقديرَ: ولقَد خَلَقْنا أَباكُم آدَمَ، ثمَّ صَوَّرناهُ، ثمَّ قُلنا لِلملائِكةِ، فحُذِفَ المُضافُ، ونَسبَ الخَلْقَ والتَّصويرَ إليهم لأنَّهم فَرْعُهُ، والنِّعمةُ الحاصِلةُ لِلأَصلِ حاصِلةٌ لِلفرعِ.

وقد تَتَخَلَّفُ عن التَّراخي، تَقولُ: «[بلَغني][٢] ما صنَعت اليومَ، ثمَّ ما صنَعتَ أمسِ أعجَبُ»؛ لأنَّها في ذلكَ لِترتيبِ الأخبارِ[٣]، ولا تَراخِيَ بينَ الإخبارَينِ.

وتَأتي لِلتَّرتيبِ في الذِّكرِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٨-١٩٩]، فـ«ثُمَّ» هنا للتَّرتيبِ في الذِّكرِ، لا في الزَّمانِ؛ لِتَعذُّرِهِ، وهذا بِناءً على أنَّ الإفاضةَ[٤] مِن عرَفاتٍ، وقيلَ: هي على بابِها مِن التَّرتيبِ الزَّمانيِّ، والإفاضةُ المأمورُ بها هنا هي الإفاضةُ مِن جَمعٍ إلى مِنًى، وهذا القولُ رَجَّحهُ الطَّبريُّ، وقالَ بَعضُهُم[٥]: إنَّه الذي يَقتَضيهِ ظاهرُ القُرآنِ، وذَكَرَ الزَّمخشريُّ أنَّ «ثُمَّ» أشارَ بها هنا لِتَفاوُتِ ما بينَ الإفاضَتينِ، وأنَّ إحداهُما صَوابٌ، وهي التي مِن عرَفاتٍ، والأُخرى خَطأٌ، وهي التي كانَ يُفِيضُها المُشركونَ مِن جَمعٍ.

---

(١) الصوابُ: (فلَم تُفوِّض) كما في «الجَمَل» نقلاً عن الرازي.

(٢) زيادةٌ من «مُغني اللبيب» وغيرِه.

(٣) بفَتح الهمزة ـ جمعَ (خَبَر) ـ وهو أولى من كَسرها، لكنَّ قَوله الآتي: (بين الإخبارَين) يُرجِّح الكسرَ، فانظُر ماذا تَرَى.

(٤) أي: الثانيةَ التي في قَوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟﴾.

(٥) الظاهرُ أنه يُريد أبا حيانَ في «البحر المُحيط».

. . . .

الكواكب الدرية

ومِن مَجيئِها للتَّرتيبِ في الذِّكْرِ لا في الزَّمانِ قَولُ الشَّاعرِ: [الخفيف]

إنَّ مَـنْ سـادَ ثُـمَّ سـادَ أَبُـوهُ　　ثُـمَّ قـد سـادَ قَـبـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهْ[1]

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: إنَّ المرادَ أنَّ الجدَّ أتاهُ السُّؤدَدُ مِن قِبَلِ الأبِ، والأبَ أتاهُ مِن قِبَلِ الابنِ[2] كما قالَ ابنُ الرُّوميِّ: [البسيط]

قالُوا: أبُو الصَّقْرِ مِن شَيْبانَ، قُلتُ لَهُم:　　كـلَّا لَـعَـمْـرِي، ولَـكِـنْ مِـنـهُ شَـيْـبـانُ

وكَـمْ أبٍ قَـد عَـلَا بِـابْـنٍ ذُرَا حَـسَـبٍ　　كـمَـا عَـلَـتْ بِـرَسُـولِ اللهِ عَـدْنـانُ[3]

---

(١) **قائله:** أبو نُواس من قَصيدةٍ مَدح بها عمَّ هارُونَ الرشيد، وروايةُ «الديوان»: (قُل لِمَن ساد).

اللغة: (سادَ): ماضٍ من السِّيادة؛ ومِثلُها السُّؤدَد، وهو المجدُ والشرف، ويُقال: ساد قومَه يَسُودُهم: إذا زاد عليهِم في الشَّرَف والرِّفعة ورَأَسَهم.

ومعنى البيت: واضحٌ، وحاصِلُه أنه يَمدحُه بكونِه عَريقاً في السِّيادة أصيلاً في المَجد، فهو عِصاميٌّ عِظاميٌّ.

الإعراب: «إنَّ»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل. «مَنْ»: اسم مَوصول مبنيٌّ في مَحلٍّ نصب اسمُها. «سادَ»: ماضٍ فاعلُه: هو، والجملةُ صِلَةَ المَوصول. وخبرُ (إنَّ) في الأبياتِ بعد هذا البيتِ. «ثُمَّ»: حرف عطف. «سادَ»: فعل ماضٍ. «أبُوه»: فاعلُه والهاء: مُضاف إليه، والجُملة الفِعليَّة مَعطوفة على جُملة الصِّلة لا محلَّ لها مِثلُها. «ثُمَّ»: حرفُ عطف. «قد»: حرف تحقيقٍ. «سادَ»: فعل ماضٍ. «قبلَ»: ظرفُ زمان مُتعلق به مُضاف، و«ذَا»: اسم إشارة مَبني على السكون في محلِّ جر بِالإضافة، واللام: لِلبُعد، والكاف: حرفُ خطاب. «جدُّه»: فاعلُ (ساد)، والهاء: مضاف إليه، والجملةُ الفعليَّة عطفٌ على جملةِ الصِّلة أيضاً.

والتَّمثيلُ به: في مَجيءِ (ثمَّ) فيه لِمُجرَّد التَّرتيب في الذِّكر لا في الزَّمان؛ إذ سِيادةُ الجدِّ مُتقدِّمةٌ على سيادةِ الأبِ المتقدِّمة على سِيادةِ الابنِ، وأُجيب عنه بأجوبةٍ أحدُها ما سيَنقلُه الشارحُ عن ابن عُصفور، وثانِيها للأخفَش وهو أنَّ (ثمَّ) ههنا بمعنى الواو.

(٢) قال: وذلك مما يُمدَح به وإن كان الأكثرُ في كلامِهم توارُثَ السؤدَدِ. اهـ وأُورِد عليه أنَّ هذا لا يُساعدُه قولُ الشاعر: (قبل ذلك).

(٣) **البيتان:** من قصيدة طَويلة عِدَّتُها مائتانِ وأربعةٌ وثَلاثونَ بيتاً، مَدَح بها أبا الصَّقر إسماعيلَ بن بُلبُل الشَّيبانِيَّ لمَّا وَلِيَ الوزارةَ لِلمُعتَمد الخَليفةِ العبَّاسي، وقد قيل: إنه لمَّا سَمع قَولَه: قالُوا: أبو الصقرِ مِن شَيبانَ. . . البيتَ، قال: هَجاني واللهِ! فقِيل له: هذا مِن أحسَنِ المَدحِ، اسمَع ما بَعدَه: وكم أبٍ. . . البيتَ، فقال: أنا بِشَيبانَ، ليس شيبانُ بِي، قيل له: فقد قال:

ولـم أُقَـصِّـرْ بِـشَـيـبـانَ الَّـتـي بَـلَـغَـت　　بِـهـا الـمَـبـالِـغَ أعـرَاقٌ وأغـصـانُ

=

والعَطْفُ بِـ«حَتَّى» قَلِيلٌ، ويُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ المَعطُوفُ بِها اسْماً ظاهِراً، ....

الكواكب الدرية

(والعَطفُ بِـ«حتَّى» قَلِيلٌ) في كَلامِهِم، وأنكَره الكوفيُّونَ بِالكُلِّيَّةِ، وحَمَلُوا نحوَ: «جاءَ القَومُ حتَّى أَبوكَ، ورأيتُ القَومَ حتَّى أباكَ، ومرَرتُ بالقَومِ حتَّى أبيكَ» على أَنَّ «حتَّى» فيه ابتِدائيَّةٌ، وأنَّ ما بعدَها على إضمارِ عاملٍ.

وهي لِلجَمعِ بينَ المتعاطِفَينِ، والغايةِ والتَّدريجِ، أي: إنَّ ما قَبلَها يَنقَضي شيئاً فشيئاً إلى أنْ يَبلُغَ الغايةَ، وهو الاسمُ المَعطوفُ بها، ولِذلكَ وجبَ أنْ يكونَ المَعطوفُ بها جُزءاً مِن المَعطوفِ عليه، واختُلِفَ في إفادتِها لِلتَّرتيبِ؛ والأصَحُّ كما قالَ ابنُ مالكٍ أنَّها لا تُفيدُ التَّرتيبَ، وعلَيه اقتصرَ ابنُ هشامٍ في «المُغني»، وقالَ ابنُ عَنقاء: التَّحقيقُ أنَّها لِلتَّرتيبِ في الذِّهنِ مِن الأَضعَفِ إلى الأقوى، أو العكسِ، أي: لا لِلتَّرتيبِ في الخارجِ، وبهذا يُجمَعُ بينَ قولِ مَن قالَ: إنَّها تُفيدُ التَّرتيبَ ومَن قالَ: إنَّها لا تُفيدُ التَّرتيبَ.

(و) العَطفُ بها (يُشتَرَطُ فِيهِ) أربعةُ أُمورٍ:

الأوَّلُ: (أنْ يَكُونَ المَعطُوفُ بِها اسْماً)، فلا يُعطَفُ بها الفعلُ، خِلافاً لابنِ السِّيدِ؛ فإنَّه أَجازَ نحوَ: «أكرَمتُ زيداً بكلِّ ما أَقدِرُ عليه، حتَّى أَقَمتُ نَفسي خادِماً له»[1].

والثَّاني: أنْ يكونَ الاسمُ (ظاهِراً)، فلا يُعطَفُ بها الضَّميرُ، فلا يُقالُ: «قامَ النَّاسُ حتَّى أنا»، قالَ الفاكِهيُّ: وكونُه ظاهراً لم يَشتَرِطْهُ إلَّا ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ، قالَ في «المغني»: ولم أقِفْ عليه لِغَيرِهِ. اهـ[2] لكنَّ القياسَ على مَجرورِها يُؤيِّدُه، ومِن ثَمَّ جَرى عليه المصنِّفُ وغيرُه.

= فقال: والله لا أُثِيبُه على الشِّعر وقد هَجاني. قال أبُو عبيد الله المَرزبانيُّ: وهذا ظُلمٌ مِن أبي الصَّقرِ لابنِ الرُّومي، وقِلَّةُ عِلمٍ منه بالفَرق بين الهجاء والمَدح.

و(الذُّرا): جمعُ ذُرْوَة، بِكَسر الذال وضَمِّها، وذُروةُ كلِّ شيءٍ: أعْلاه. و(عَدنان): ابنُ أُدٍّ أبو مَعَدٍّ، وهو الجَدُّ الحادي والعِشرُون لِسَيِّدنا رسولِ الله ﷺ، أُطلِق على القَبيلة المُتشعِّبَة منه، ولهذا أُنِّث فِعلَه.

و(كَلَّا): حرفُ رَدعٍ وزَجر؛ و(كم): خبريَّة بمعنى: كَثير مبنيَّة على السكون في مَحلِّ رفع مُبتَدأ. والكافُ في (كما): حرفُ تَشبيه وجر، و(ما): مَصدريَّة، والتَّقدير: كم أبٍ قد عَلَا بابنٍ ذُرا حسَب عُلُوًّا كائناً كعُلُوِّ عَدنانَ بِرَسولِ الله.

(١) أي: على أنَّ (أقَمتُ) معطوفٌ على (أكرَمتُ)، والمثالُ عند الجُمهور غيرُ جائز، أو مُؤوَّلٌ بتقديرِ (أنْ) المصدريَّة قبل (أقمتُ)، والمصدرُ المنسبِكُ معطوفٌ على مَدخولِ الباء، أي: حتى إقامةِ نفسي خادماً.

(٢) أي: كلامُ الفاكهي.

وبَعْضاً مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ، وغايَةً لَهُ، نَحوُ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأسَها» بِالنَّصْبِ، ويَجُوزُ الجَرُّ لَهُ على أَنَّ «حتَّى» جارَّةٌ كَما تَقَدَّمَ في المَخفُوضاتِ، ويَجُوزُ الرَّفْعُ على أَنَّ «حتَّى» ابتِدائِيَّةٌ و«رَأْسُها» مُبْتَدَأٌ والخَبَرُ مَحذُوفٌ، أي: حَتَّى رَأْسُها مَأكُولٌ.

الكواكب الدرية

(و) الثَّالثُ: أن يَكونَ (بَعضاً مِن المَعطُوفِ علَيهِ)؛ لِيُفيدَ قُوَّةً أو ضَعفاً؛ سواءٌ كانَ بعضاً حقيقةً نحوُ: «جاءَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشاةُ»، وكالمثالِ الذي ذَكَرَهُ المصنِّفُ، أو حُكماً نحوُ: «أعجَبَتْني الجاريةُ حتَّى كلامُها»؛ لأنَّ الكلامَ في عَدمِ استِقلالِهِ بِنَفسِهِ واحتياجِهِ إليها كالجزءِ منها؛ لِما بينهما مِن التَّعلُّقِ الاشتِماليِّ، وامتنعَ نحوُ: «أعجَبَتني الجاريةُ حتَّى ولَدُها»، و«جاءَ الرِّجالُ حتَّى النِّساءُ»؛ لأنَّ ما بعدَ «حتَّى» ليس جُزءاً فِيهما مِمَّا قبلَها.

والضَّابطُ أنَّه حيثُ صحَّ الاستِثناءُ المتَّصلُ صَحَّ دُخولُ «حتَّى»، وإلَّا فَلا.

(و) الرَّابعُ: أنْ يَكونَ المَعطوفُ (غايةً لَهُ) أي: لِلمَعطوفِ عليه، ومعنَى الغايةِ: آخِرُ الشَّيءِ؛ سواءٌ كانَ غايةً له في زيادةٍ أو نقصٍ؛ حِسِّيَّينِ كـ«فلانٌ يَهَبُ الأعدادَ الكثيرةَ حتَّى الأُلوفَ»، و«المؤمنُ يُجزَى بِالحَسناتِ حتَّى مِثقالِ الذَّرَّةِ»، أو مَعنَوِيَّينِ نحوُ: «ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنبِياءُ علَيهم الصَّلاةُ والسَّلامُ»، و«هَلكَ النَّاسُ حتَّى النِّساءُ».

ومِن النَّوعِ الأوَّلِ: (نَحوُ: «أَكَلتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأسَها» بِالنَّصبِ) لِما بعدَ «حتَّى» بِتقديرِها عاطفةً، ويُقالُ فيها حينئِذٍ: حرفُ غايةٍ وعَطفٍ، و«رأسَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ولا خِلافَ حِينَئِذٍ في وُجوبِ دُخولِ ما بعدَها فِيما قبلَها

(ويَجُوزُ الجَرُّ لَهُ) أي: لما بعدَها (عَلى أنَّ «حتَّى») في المثالِ (جارَّةٌ)، ويُقالُ فيها حينئِذٍ: «حتَّى»: حرفُ غايةٍ وجرٍّ، و«رأسِ»: مَجرورٌ بـ«حتَّى»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (كما تَقَدَّمَ في المَخفُوضاتِ)، وفي دُخولِ الغايةِ حينئِذٍ فيما قبلَها احتِمالانِ كما يُعلَمُ مِمَّا مرَّ في المَخفُوضاتِ.

(ويَجُوزُ الرَّفعُ له) أي: لِما بعدَها (على أنَّ «حتَّى») فيه (ابتِدائيَّةٌ)، وما بعدَها مُستَأنَفٌ لا تَعلُّقَ له بما قَبلَه مِن حيثُ الإعرابُ، (و«رَأسُها» مُبتَدأٌ، والخَبرُ مَحذُوفٌ، أي: حتَّى رَأسُها مَأكُولٌ)، وإنَّما جازَ فيها ذلكَ لأنَّ ما بعدَها جزءٌ مِمَّا قبلَها، ولم يَتعذَّرْ دُخولُه فيما قَبلَه.

و«أَمْ» لِطَلَبِ التَّعيينِ إنْ كانَتْ بَعدَ هَمزةٍ داخِلَةٍ على أَحَدِ المُسْتَوِيَينِ.

الكواكب الدرية

وإذا عطَفَتْ «حتَّى» على مَجرورٍ حَسُنَ إعادةُ الجارِّ كما قالَ ابنُ عُصفورٍ، وأَوجبَ ذلك ابنُ الخبَّازِ، وتَبِعَهُ ابنُ مالكٍ، وقيَّدَهُ[1] بما إذا لم يَتَعيَّنِ العطفُ؛ لِما في ذلكَ مِن الفرقِ بينها وبينَ الجارَّةِ، تَقولُ: «مرَرتُ بالقَومِ حتَّى بِزَيدٍ» بالباءِ، فإذا تَعيَّنَ العطفُ لم تَجِبْ إعادةُ الجارِّ لانتفاءِ مُقتَضيهِ، نحوُ: «عَجِبتُ مِن القَومِ حتَّى بَنِيهِم»، وقالَ ابنُ هشامٍ: يَظهرُ لي أنَّ الذي لَحَظهُ ابنُ مالكٍ أنَّ الموضعَ الذي يَصِحُّ أنْ تَحُلَّ فيه «إلى» محلَّ «حتَّى» العاطفةِ، فهي مُحتمِلةٌ للجارَّةِ، فتَحتاجُ حينئذٍ إلى إعادةِ الجارِّ عندَ قصدِ العَطفِ نحوُ: «اعتَكَفتُ في الشَّهرِ حتَّى في آخِرِه»، بِخلافِ المثالِ، أي: فإنَّه لا تَحُلُّ «إلى» فيه مَحلَّ «حتَّى»؛ إذ لا يُقالُ: «عَجِبتُ مِن القومِ إلى بَنِيهِم».

(و«أَم») حرفُ عَطفٍ مَوضوعٌ (لِطَلَبِ التَّعيينِ) مِن المُخاطَبِ لأحدِ الشَّيئينِ، وإنَّما يَكونُ كذلكَ (إنْ كانَتْ) واقِعةً (بَعدَ هَمزةٍ داخِلةٍ على أَحَدِ المُستَوِيَينِ) في الحُكمِ في ظنِّ المتكلِّمِ، بعدَ ثُبوتِ أَحدِهما عندَهُ غيرَ مُعيَّنٍ، فيُطلَبُ بها وبـ«أم» تَعيينُ المحكومِ عليه مِنهما، فإذا قِيلَ: «أَزيدٌ عِندَكَ أم عَمرٌو؟» فهو عالمٌ بأنَّ أحدَهما عندَكَ، لكنَّه جاهلٌ بِعَينِهِ، وسُؤالُه بـ«أم» والهَمزةِ عن تَعيينِهِ، فيُقالُ في الجوابِ عن ذلكَ بِالتَّعيينِ، فيُقالُ في الجَوابِ عن السُّؤالِ المَذكورِ: زيدٌ، أو يُقالُ: عَمرٌو، ولا يُقالُ: لا، ولا: نَعم، ولا: أحدُهما عِندِي.

فإنْ لم تَقَعْ «أم» بعدَ الهمزةِ المَذكُورةِ لم تَكُنْ لِطَلبِ التَّعيينِ، غيرَ أنَّها تَكونُ عاطفةً أيضاً، لكِنْ إنْ وَقعَتْ بعدَ هَمزةِ التَّسويةِ، وليسَ المرادُ الواقعةَ بعدَ كلمةِ «سَواء» بخُصُوصِها كما قد يُتوَهَّمُ، بل المرادُ بها الواقعةُ بعدَ كلمةِ «سَواء، وما أُبالي، ولا أَدرِي، وليتَ شِعرِي» ونَحوِها، مع وُقوعِ «أم» بينَ جُملتَينِ اسميَّتينِ، أو فِعليَّتينِ، أو مُختلِفَتينِ في تَأويلِ المُفردِ، أي: يَصِحُّ حُلولُ المَصدَرِ محلَّهما نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦]، أي: استِغفارُك وعدَمُه سواءٌ، وقالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

ولَسْتُ أُبالِي بعدَ فَقْدِيَ مالِكاً ... أَمَوْتِيَ ناءٍ أم هوَ الآنَ واقِعُ؟[2]

(١) أي: ولكنْ قيَّده.

(٢) البيتُ: لِمُتمِّم بن نُويرةَ اليَربُوعيِّ التَّميميِّ، يَقُوله في رِثاء أخيه مالِكٍ الذي قتَله خالدُ بن الوَليد رضي الله عنه في حُرُوبِ الرِّدَّة. =

الكواكب الدرية

أي: لا أُبالي بِبُعد[1] مَوتي ووُقُوعِه الآنَ.

والفَرقُ بينَ «أَم» الواقعةِ بعدَ همزةِ التَّسويةِ، وبينَ «أم» التي بعدَ الهمزةِ التي يُطلَبُ بها التَّعيينُ ـ كما يُفيدُه كلامُهم ـ أنَّ المَسبوقةَ بهمزةِ التَّعيينِ لا تَقعُ إلَّا بينَ مُفردَينِ غالباً نحوُ: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] أي: أيُّكما أشَدُّ؟ ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] أي: وما أدري أيُّ الأمرينِ القُربِ والبُعدِ كائنٌ، أو بينَ جُملتَينِ ليسَتا في تأويلِ المُفرَدِ، نحوُ: ﴿إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥]، أي: ما أَدري أيُّ الأمرَينِ حاصِلٌ؛ والكلامُ معها إنشاءٌ؛ لأنَّه استِفهامٌ حقيقةً، فتَستَحِقُّ جواباً وهو التَّعيينُ، ومِن علامَتِها أنْ تُغنيَ عنها وعن الهَمزةِ «أيٌّ» الاستِفهاميَّةُ؛ وأنَّ المَسبوقةَ بهَمزةِ التَّسويةِ لا تَقَعُ إلَّا بينَ جُملتَينِ في تَأويلِ المَصدرِ، والكلامُ معها خبرٌ؛ لأنَّ المعنى ليسَ على الاستِفهامِ، فلا تَستَحِقُّ جَواباً[2].

= اللغة: (أُبالي): أكترِث وأعبأ، وهو لا يُستعمَلُ إلَّا مَسبوقاً بنَفيٍ، ويتعدَّى تارةً بِنَفسِه وتارةً بِحَرفِ الجَرِّ. (ناءٍ): بَعِيد، اسمُ فاعِل من (نأى يَنأى) أي: بَعُدَ.

المعنى: يصفُ شدَّةَ أساه وحُزنه لِفِراق مالك هذا حتَّى إنه زَهِد في الحياة، فيَقُول: لا أكترِث بالحياة بعد أن مات مالكٌ وفقَدتُه، ولا أهتَمُّ بمَوتي متَى يكونُ، فسواءٌ عندي بُعدُه ووُقُوعُه الآنَ.

الإعراب: «ولستُ»: (ليس) واسمُها. «أُبالي»: مضارع مرفوع فاعلُه: أنا. والجملةُ خبرُ (ليس). «بعدَ»: ظَرفُ زمان مَنصوب بـ(أُبالي) مُضاف. «فَقدِي»: مُضاف إليه، وياءُ المتكلِّم مثلُه مِن إضافةِ المَصدر لِفاعِله. «مالكاً»: مَفعولُ المصدر منصوب. «أَموتِيَ»: الهمزةُ: لِلتَّسوية، و(مَوتي): مُبتَدأ ومُضاف إليه. «ناءٍ»: خبرُه مرفوع بضمة مُقدَّرةً على الياء المَحذوفة لِلتَّخلُّص مِن الساكنَين. «أم»: حرفُ عَطف. «هو»: مُبتَدأ. «الآنَ»: مَفعول فيه ظرفُ زمان مَنصوب بـ(واقِع) الآتي. «واقعُ»: خبرُ المبتدأ. والجُملة مَعطوفة بـ(أم) على التي قبلَها، وجُملةُ (أموتِيَ... إلخ) في محلِّ نصب مفعولاً به لـ(أُبالي) المُعلَّقِ عن العمل في اللَّفظ بِالاستِفهام.

والشاهد فيه: كونُ الجملتَين ـ أي: التي قبل (أم) والتي بعدَها ـ اسميَّتَينِ، مُؤَوَّلَتَين بالمفرَد بعد همزة التسويةِ الواقعةِ بعد (ما أُبالي).

(١) الأظهَر: (لا أُبالي بُعدَ)؛ لِما ذكَرناه في الكلام على البَيت من أن (أُبالي) يَتعدَّى بنَفسِه، ولعلَّ الباء من زِيادات الطَّبع.

(٢) في «شرح أبيات المغني» للبَغدادي (١/ ٢٠٨) كلامٌ حولَ هذا التفصِيل انظُره إن شئتَ.

. . . .

الكواكب الدرية

وتُسمَّى «أم» فِيهما مُتَّصلةً؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يَستَغني أحدُهُما عن الآخَرِ، ومُعادِلَةً؛ لمعادلَتِها الهمزةَ في إفادةِ التَّسوِيَةِ في الثَّاني، وإفادةِ الاستِفهامِ في الأوَّلِ، وهي عاطفةٌ فِيهما.

وأمَّا «أم» المُنقطِعةُ فهي الخالِيَةُ عن ذلكَ كلِّهِ، ومَعناها الإضرابُ كـ«بَل»، وسُمِّيَتْ مُنقطعةً لِوُقوعِها بينَ جُملتَينِ مُستَقِلَّتَينِ، وهي حرفُ ابتداءٍ على الأصَحِّ، أي: تُبتَدَأُ بعدَها الجُمَلُ، فلا تَدخُلُ على المُفردِ، ولا يُعطَفُ بها، وإذا وَقعَ بعدَها مُفرَدٌ قُدِّرَ له ما يَتِمُّ به جُملةً نحوُ: «إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ» أي: بل أهي شاءٌ، اسمُ جمعِ شاةٍ.

ثُمَّ هي قد تَكونُ لِلإضرابِ المحضِ نحوُ: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: بل هَل، وقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

فلَيتَ سُلَيْمَى في المَنامِ ضَجِيعَتي ... هُنالِكَ أو في جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ(١)

---

(١) البيتُ: لِعُمرَ بن أبي رَبيعةَ المَخزُوميِّ، وفي «أمالي القالي» أنَّ عُمرَ المذكورَ اجتَمع هو وكُثيِّر وجَميلٌ بباب عبد المَلِك بن مروانَ، فأذِن لهم فدَخلوا، فقال: أنشِدُوا أرقَّ ما قُلتُم في الغَواني، فأنشَدَه كلٌّ منهم ثلاثةَ أبياتٍ ذكَرها، وثالثُ أبيات عُمرَ بيتُ الشاهد هنا، فقال عبد الملك لِحاجِبه: أعطِ كلَّ واحدٍ منهم ألفَين، وأعطِ صاحبَ جهنَّمَ عشرةَ آلاف. اهـ

وروَى بعضُهم أنَّه لَمَّا استُخلِفَ عُمر بن عبد العزيز ﵁، وَفَدت إليه الشعراءُ كما كانت تَفِدُ إلى الخُلَفاء قبله، فأقاموا ببابِه أياماً لا يَأذَن لهم بالدخول، فكُلِّم في ذلك فقال: ما لي ولِلشُّعراء؟ فقيل له: يا أميرَ المُؤمنين! إنَّ رسولَ الله ﷺ مُدِح فأعطى، وفيه أُسوةٌ لِكُلِّ مُسلِم. . . إلخ القِصَّةِ، وفيها أنه سَأل: فمَن بالباب مِنهم؟ قيل: ابنُ عَمِّك عمرُ بن أبي رَبيعة، قال: لا قَرَّب الله قَرابتَه، ولا حيَّا وَجهَه! أليس هو القائلَ:

ألَا ليتَ أنِّي يومَ حانَت مَنِيَّتي ... شَمِمتُ الذي ما بين عَينَيْكِ والفَمِ
ولَيتَ طَهُوري كان رِيقَكِ كُلَّهُ ... ولَيتَ حَنُوطِي مِن مُشاشِكِ والدَّمِ
ويا لَيتَ سَلْمَى في القُبُورِ ضَجِيعَتي ... هُنالِك أم في جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ

فلَيتَه والله تَمنَّى لِقاءَها في الدنيا ويَعمل عملاً صالِحاً؛ واللهِ لا دَخلَ عليَّ أبداً.

ثم إنَّ الروايةَ عند غير الشارح: (أم في جنةٍ أم جهنَّم) بـ(أم) في الموضِعَين، ووقَع في بعضِ طبَعات هذا الكتاب وبعضِ الكُتب النَّحويَّة الأُخرى: (أم في جَهنمٍ) بزيادةِ (في)، والبيتُ حينئذٍ مَكسورٌ كما لا يَخفى. وفي «المقاصد النحويَّة»: والرِّوايةُ الصَّحيحة: (في المَمات) بدلَ (في المَنام)، بِدَليل قَولِه: (في جَنَّةٍ أم جَهنمٍ).

=

و«أو» لِلتَّخْيِيرِ أوِ الإباحةِ بَعدَ الطَّلَبِ، ....

الكواكب الدرية

أي: بل ضَجيعَتي في جهنَّم، وقد تَقتَضي معه استِفهاماً حَقيقيًّا، كقَولِهم: «إنَّها لَإبلٌ أم شاءٌ» أي: بل أَهي شاءٌ؟ أو استِفهاماً إنكاريًّا نحوُ: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور: ٣٩] أي: أَلَهُ البَناتُ؟[١]؛ إذ لو قُدِّرَ محضُ الإضرابِ لَزِمَ إثباتُ البَناتِ له سُبحانه وتعالى، واللهُ مُنزَّهٌ عن ذلك.

(و«أَو») مَوضُوعةٌ لأحدِ الشَّيئينِ أو الأشياءِ مُبهَماً، وتَأتي مع ذلكَ لِأُمورٍ، فهي (لِلتَّخيِيرِ) بينَ المتعاطِفَينِ، (أو الإباحةِ) لهما بحسَبِ العقلِ[٢]، أو بحسَبِ العُرفِ، لا الإباحةِ الشَّرعيَّةِ، وهي التي لا إلزامَ فيها بِالفعلِ، ولا حَرَجَ فيها بالتَّركِ، كذا قالهُ الشُّمنِّيُّ رادًّا به على الدَّمامِينيِّ في قَولِهِ: إنَّ المرادَ الإباحةُ الشَّرعيَّةُ التي هي أحَدُ الأحكامِ الخَمسةِ، وعَلَّلَ الشُّمنِّي ما قاله بأنَّ الكلامَ في معنى «أو» بحسَبِ اللُّغةِ قبلَ ظُهُورِ الشَّرعِ، وما قالَهُ الدَّمامِينيُّ لا بُعدَ فيه؛ لأنَّ الشَّرعَ يَنبَني فيه أكثَرُ الأحكامِ على اللُّغةِ، ولولا ذلكَ لما كانَ الاشتِغالُ بِعلمِ اللُّغةِ مِن المقاصِدِ الشَّرعيَّةِ، (بَعدَ) صِيغةِ (الطَّلَبِ)، وإنْ لم يَكنْ هناكَ طَلبٌ حقيقةً؛ إذ لا طلبَ في الإباحةِ والتَّخييرِ.

ثُمَّ هي لِلتَّخييرِ أو الإباحةِ بعدَ الطَّلبِ مُطلَقاً على الأصَحِّ، أي: سواءٌ امتَنعَ الجمعُ بينَ ما قبلَها وما بَعدَها كالمثالِ الأولِ، أو لم يَمتَنِعْ كالمثالِ الثَّاني، وقِيلَ: هي مختصَّةٌ بالتَّخيير

= **المعنى**: تَمنَّى أن تُضاجِعَه حبيبتُه كيفَما تيسَّر وفي أيِّ موضعٍ كان ذلك، في نعيمٍ أو في شَقاء، وعبَّر عن ذلك بما هو واضحٌ. السُّلطاني.

الإعراب: «ليتَ»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل. «سُليمى»: اسمُها مَنصوب. «في المنام»: مُتعلِّق بـ«ضَجيعَتي» الذي هو خبرُ (ليت)، والياءُ: مضاف إليه. «هُنالِكَ»: اسم إشارة مَبني في محل نصب مفعول فيه، مُتعلِّق بـ(ضَجيعَتي)، واللام: للبُعد، والكاف: حرفُ خطاب. «أو»: حرفُ عطف، «في جَنَّة»: جار ومجرور معطوف على (في المنام). «أم»: حرفُ إضرابٍ بمعنى (بل). «جهنَّم»: مَصروفٌ للضرورةِ مَجرورٌ بـ(في) محذوفةً متعلِّقة بخبر (ليت) محذوفةً أيضاً، والتقديرُ: أم ليتَها ضَجيعتي في جهنَّم، وإنما قُلنا هذا لأنَّ (أم) إذا كانت بمعنى (بل) لا تدخُلُ إلا على جُملةٍ.

والشاهد: في وُقوع (أم) لِلإضراب المَحض بمعنى (بَل).

(١) أي: بل أَلَه البناتُ كما في «المغني» و«التَّصريح» وغيرِهما.

(٢) تحرفت في الأصل إلى: الفعلِ.

نَحوُ: «تَزَوَّجْ هِنْداً أَو أُخْتَها»، و«جالِسِ العُلَماءَ أو الزُّهَّادَ»، ....

الكواكب الدرية

إنِ امتَنعَ الجمعُ بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه، (**نَحوُ: «تَزَوَّجْ هِنْداً أو أُختَها»**)، **وإعرابُه**: «تَزَوَّجْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وُجوباً تقديرُه: أنتَ، «هنداً»: مَفعولٌ به، «أو»: حرفُ عطفٍ، «أختَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في نَصبِهِ وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

ومِن التَّخييرِ آيَتَا الكفَّارةِ والفِديةِ؛ لأنَّ الجمعَ وإنْ أمكنَ فليسَ مُتعلَّقُهُ الإطعامَ والكسوةَ والتَّحريرَ اللَّاتي كلٌّ مِنهُنَّ كفَّارةٌ، ولا الصِّيامَ والصَّدقةَ والنُّسكَ اللَّاتي كلٌّ مِنهنَّ فِديةٌ، بل إنْ وقعَ الجمعُ بينَهما[1] وَقَعَتْ واحدةٌ مِنهنَّ كفَّارةً أو فِديةً، وكانَ الباقي قُربةً مُستقِلَّةً خارِجةً عن ذلكَ، وليسَ الكلامُ في الجَمعِ مِن هذه الحَيثيَّةِ، فإنَّه ممكِنٌ، وإنَّما الممتَنِعُ هو الجَمعُ بَينَهنَّ على أنَّ كلًّا مِنها هو الكفَّارةُ.

(و) مُختصَّةٌ بالإباحةِ حيثُ جازَ الجمعُ بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه، نحوُ: (**«جالِسِ العُلَماءَ أو الزُّهَّادَ»**)، وإعرابُه ظاهرٌ. والعُلماءُ في عُرفِ الشَّرعِ: أصحابُ عُلومِ الشَّرعِ مِن تَفسيرٍ، وحَديثٍ، وفِقهٍ، وآلاتِها كالنَّحوِ، والتَّصريفِ، والزُّهَّادُ: المُتقَلِّلونَ مِن الدُّنيا المُقبِلونَ على الآخِرةِ، مِن الزُّهدِ، وهو: تَركُ الشُّبهاتِ مع تركِ فُضولِ الحَلالِ؛ خَوفاً مِن الوُقوعِ في الحَرامِ.

تَنبيه: ما ذُكِرَ مِن كونِ «أو» بعدَ الطَّلبِ لِلتَّخييرِ أو الإباحةِ مُختَصٌّ بالطَّلبِ بِصِيغةِ الأمرِ؛ إذ يكونُ المعنى حينئِذٍ على مَنعِ الجمعِ، وذلكَ في التَّخييرِ، أو على منعِ الخُلُوِّ مِن المأمورِ به، وذلكَ في الإباحةِ؛ لأنَّه إذا لم يُجالِسْ أحدَ هذَينِ الصِّنفَينِ لم يَكُنْ آتياً بالمأمورِ به أمرَ إباحةٍ، وأمَّا بَقِيَّةُ أقسامِ الطَّلبِ فالاستِفهامُ لا يَعرِضُ فيه شيءٌ مِن المعاني المَذكورةِ نحوُ: «أزيدٌ عِندَكَ أو عَمرٌو؟»، والتَّحضِيضُ كالأمرِ في احتمالِ الإباحةِ أو التَّخييرِ نحوُ: «هلَّا تَتعلَّمُ الفقهَ أو النَّحوَ»، و«هلَّا تَتَزَوَّجُ هنداً أو أُختَها»، والتَّمنِّي قالَ الرَّضيُّ: الظَّاهرُ فيه جَوازُ الجَمعِ؛ إذ الغالِبُ عادةً أنَّ مَن تَمَنَّى أحدَهما لا يُنكِرُ حُصولَهما معاً، نحوُ: «ليتَ لي فَرَساً أو حِماراً».

---

(١) الصَّوابُ: (بينَها)، أو يقال: أراد بينَ ما هو كفارةٌ وبين غيرِه الصادقِ بواحدٍ وباثنَين، وبهذا يُستغنى عن تخطئتِه.

وللشَّكِّ أَوِ الإبْهامِ أَوِ التَّفصِيلِ ....

الكواكب الدرية

ثُمَّ اعلَمْ أنَّه لمَّا كثُرَ استِعمالُ «أو» في الإباحةِ التي مَعناها جَوازُ الجمعِ، جازَ استِعمالُها بمعنى الواوِ، نحوُ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآبِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ...﴾ [النور: ٣١] الآيةَ، قالهُ ابنُ مالكٍ تَبعاً للسِّيرافيِّ، فإنَّه قالَ في «شرحِ كتابِ سِيبويهِ»: وممَّا تَقعُ فيه الواوُ بمعنَى «أو» ما كانَ مِن التَّخييرِ بمعنَى الإباحةِ[١]، فإنَّكَ إذا قُلتَ: «جالِسِ الحسَنَ وابنَ سِيرينَ» بالواوِ، فهي لِلجَمعِ بينَ المتعاطِفَينِ في مَعنى العامِلِ، وهو إباحةُ المجالَسةِ، كأنَّه قيلَ: أبَحتُ لكَ مُجالَسَتَهما، ومَن أُبِيحَتْ له المجالَسةُ لم تَلزَمْهُ، ولم يَمتنِعْ عليه إفرادُ أحدِهما، ولا الجَمعُ بينَهما؛ لأنَّ معنَى كونِ الشَّيءِ مُباحاً أنَّه يَستَوِي طَرَفاهُ فِعلاً وتَرْكاً، ولا حَرجَ فيه[٢]، وإذا دَخلَتْ عليها «لا» النَّاهيةُ امتَنعَ فِعلُ الجَميعِ، نحوُ: ﴿وَلَا[٣] تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: لا تُطِعْ واحداً منهم؛ لأنَّ «لا» لا[٤] تَدخلُ للنَّهيِ عمَّا كانَ مُباحاً، وكذَا حُكمُ النَّهيِ الدَّاخلِ على التَّخييرِ، فـ«أو» في الآيةِ ليسَتْ بمعنى الواوِ، بل باقِيَةٌ على وَجهِها لِلإباحةِ، والتَّعميمُ لم يَجِئْ منها، وإنَّما جاءَ مِن جهةِ النَّهيِ الذي فيه بمعنَى النَّفيِ.

(وللشَّكِّ) مِن المُتكلِّمِ، وشَكُّ المخاطَبِ ناشئٌ عن تَردُّدِ المتكلِّمِ، (أو الإبهامِ) بالباءِ المُوحَّدةِ، أي: التَّعمِيَةِ على السَّامعِ مع كونِ المتكلِّمِ عالماً بِالواقعِ مِن الأَمرَينِ، أو الأُمورِ، ويُعَبَّرُ عنه بالتَّشكيكِ، أي: إيقاعِ السَّامعِ في الشَّكِّ، (أو التَّفصِيلِ) بعدَ الإجمالِ، وقد يُعَبَّرُ عنه بِالتَّفريقِ وبالتَّقسِيمِ، كما قالَ ابنُ عَنقاء، وصَنيعُ الشَّارحِ الفاكهيِّ يُعطِي أنَّ التَّقسيمَ خِلافُ التَّفصيلِ، والظَّاهرُ ما قاله ابنُ عَنقاء.

---

(١) هنا انتهى كلام السيرافي، وما بعدَه إنما هو مِن كلام ابن هشام في حواشِيه على «التَّسهيل» جواباً عن جعلِ (أو) لِلجمعِ بمعنى الواو مع تَفريق جماعةٍ من الحُذَّاق بين (جالِسِ الحسَنَ وابنَ سيرينَ) و(جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرينَ)، وقد نقلَه الدَّماميني على «المغني» بحُروفه، ومنه يَنقُل الشارح.

(٢) زاد ابنُ هشام: فإذا أُبيح شَيئانِ جاز لنا فيهما أربعةُ أوجُه، وكذلك المعنى إذا ذكرت (أو).

(٣) في الأصل: فلا.

(٤) كذا في الأصل، والصوابُ إسقاط (لا) الثانية، فتَصيرُ العبارةُ: (لأن (لا) تدخُل...) كما في «المغني» وغيرِه.

بَعدَ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ [سبأ: ٢٤]،

الكواكب الدرية

ثمَّ إفادتُها لأحدِ المعاني الثَّلاثةِ إنَّما هو إذا كانَتْ (**بَعدَ الخَبَرِ**)؛ فمِثالُ الشَّكِّ (**نحوُ**: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿لَبِثْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «لبثَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»[1]: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، ﴿يَوْمًا﴾: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿أَوْ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿بَعْضَ﴾: مَعطوفٌ على ما قبلَه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و﴿يَوْمٍ﴾: مُضافٌ إليه.

ثمَّ ما جَنَحَ[2] إليه المصنِّفُ مِن كونِ «أو» في هذه الآيةِ لِلشَّكِّ هو الذي مَشى عليه الأَكثَرُونَ، وقيلَ: إنَّها بمعنَى: بل، أي: بل بعضَ يومٍ؛ لأنَّ اللهَ أَماتَهُ[3] في أوَّلِ النَّهارِ، وأَحياهُ قبلَ الغُروبِ، فلمَّا قالَ له: ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ ظنَّ انقِضاءَ النَّهارِ، فقالَ: ﴿يَوْمًا﴾، فلمَّا نَظرَ إلى ضَوءِ الشَّمسِ وكانَتْ باقيةً على رُؤوسِ الجُدرانِ قالَ: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، فلا يَكونُ قولُه أَوَّلاً: ﴿يَوْمًا﴾ كذباً؛ لأنَّه قاله على حسَبِ ظنِّهِ، فلا يُؤاخَذُ به كأَهلِ الكهفِ لمَّا قالُوا ذلكَ. ومِثالُ الإبهامِ نحوُ: (﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ لَعَلَىٰ هُدًى﴾)، **وإعرابُه**: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبَرَ، و«نا»: المدغَمةُ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها، ﴿أَوْ﴾: حرفُ عَطفٍ، «إيَّا»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ نصبٍ مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والكافُ: حرفُ خطابٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «على هُدًى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ في محلِّ رفعِ خبرُ «إنَّ»، واقتِصارُ المصنِّفِ على هذا الشِّقِّ مِن الآيةِ لأنَّ الشَّاهدَ في «أو» الأُولى، وهي المَذكورةُ هُنا، وهو الذي قالَه ابنُ هشامٍ في «المغني»، وقالَ الدَّمامِينيُّ: إنَّ الشَّاهدَ في الثَّانيةِ[4]، وهي قولُه تعالى: ﴿أَوْ فِي

---

(١) قوله: (ونا) دليلٌ على أن الآية المستشهدَ بها إنما هي قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا﴾، ومع ذلك سيَقول الشارح فيما يَأتي: (لأنَّ اللهَ أماتَهُ)، ولو كان كذلك لَكانت الآيةُ: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا﴾، ولقال هنا: (والتاء)، فتأمَّل!.

(٢) أي: مالَ.

(٣) أي: الذي مرَّ على القَرية الخاوِية، وقد تقدَّم أنَّ الآيةَ إنما هي في جمعٍ، أعني في أصحاب الكَهف أو في الكُفَّار يوم القيامةِ.

(٤) أي: فقَط، والصحيحُ أنَّ هذا وما بعدَه من التَّعليل ليسَ قولَ الدماميني، بل هو قولٌ لِبَعضِهم كما ذكَر الصبان =

﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥].

الكواكب الدرية

ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾؛ لأنَّ الشَّرطَ تَقدُّمُ كلامٍ خَبريٍّ، وهو إنَّما يَتحقَّقُ بقولِهِ: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾، لا في الأُولى؛ لأنَّ ما قبلَها ليسَ كلاماً. اهـ وفي «المجيدِ إعرابِ القرآنِ المَجيد» ما يَشهَدُ لما قالهُ ابنُ هشامٍ[1]، فإنَّه قالَ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾: «أو» لأحدِ الشَّيئينِ على مَوضُوعِها، وخبرُ ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ جُملةُ ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، ولا حاجةَ إلى حَذفٍ[2]؛ لأنَّ المعنى: إنَّ أحدَنا لَفي أحدِ هذَينِ، كقَولِكَ: «زيدٌ أو عَمرو في القَصْرِ أو في المَسجِدِ»، أي: أحدُ هذَينِ في أحَدِ هذَينِ. اهـ

ومِثالُ التَّفصيلِ: (﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾)، أي: قالتِ اليَهودُ: كونُوا هوداً، وقالتِ النَّصارى: كونُوا نَصارَى، وإعرابُه: ﴿كُونُوا﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ مُتصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمِها، ﴿هُودًا﴾: خبرُها، و﴿أَوْ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿نَصَـٰرَىٰ﴾: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ؛ تَبِعَهُ في نصبِهِ، وعلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ.

هذَا، وقد تَأتي «أو» لِلتَّقسيمِ نحوُ: (الكلمةُ: اسمٌ، أو فعلٌ، أو حَرفٌ)، والإضرابِ كـ«بل» عندَ سِيبويهِ بشَرطِ تَقدُّمِ نَفيٍ أو نهيٍ، وإعادةِ العاملِ، نحوُ: «لا يَقمْ زيدٌ أو لا يَقمْ بكرٌ»، وعندَ آخرِينَ مُطلَقاً، ومِنه عندَهم: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، أي: بل يَزيدُونَ، ولِمُطلقِ الجمعِ كالواوِ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

= وغيرُه، وأمَّا الدَّمامينيُّ فجَعَل الشاهدَ في الاثنَتَين معاً، وعبارتُه في «شرح المغني»: ولا أدرِي لِمَ لم يَكُن الشاهد في (أو) الثانية [أي: زيادةً على الأُولى كما سيُشِير له بالتَّقدير الآتي]، والمَعنى: وإنَّ أحد الفريقَين مِنَّا ومِنكم لَثابتٌ له أحدُ الأمرَين كونُه على هدًى أو كونُه في ضَلال مُبين... إلخ.

إذا فَهِمتَ هذا فاعلَم أن ما سيَنقلُه عن «المجيد» إنما يَشهَد لِقَول الدمامينيِّ هذا لا لِما قاله ابنُ هشام خلافاً لِلشارح.

(١) انظر: التَّعليق السابق.

(٢) أي: تقديرِ حذفٍ أي: محذوفٍ، وهو خبرُ الأول أو الثاني بِناءً على أن ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾ خبرٌ لأحدِهما فقط، قال السَّمينُ بعد أن أتى بالتَّقدير الآتي عن أبي حيانَ: وهذا الذي ذكَره هو تَفسيرُ معنى لا تفسيرُ إعراب، والناسُ نَظرُوا إلى تفسير الإعراب فاحتاجُوا إلى ما ذكَرت. اهـ

. . . .

الكواكب الدرية

لِنَفسِي تُقَاهَا أو عَلَيهَا فُجُورُهَا[(١)]

أي: وعليها، ومِنه قولُه[(٢)] تعالى: ﴿أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقد تَأتي لِبَعضِ هَذه الأشياءِ بعدَ الطَّلبِ.

فائدةٌ: لا تَأتي «أو» بعدَ هَمزةِ التَّسويةِ؛ لأنَّها لأحدِ الشَّيئينِ أو الأشياءِ، والتَّسويةُ تَقتَضي

(١) أولُه:

وقَد زَعَمَتْ لَيلَى بِأنِّيَ فَاجِرٌ

والبيتُ: من قصيدةٍ لِتَوبةَ بن الحُمَيِّر.

اللغة: (زَعَمت): ادَّعَت. (ليلى): هي ليلَى الأَخيَلِيَّة الشاعرة المشهورةُ، وقد اشتهر بحُبِّه لها. و(الفُجور): الانبِعاثُ في المَعاصي والمحارِمِ وارتِكابُ كُلِّ أمرٍ قَبيح.

المعنى: يقول: إنَّ ليلى تَدَّعي باطلاً وزُوراً بأني رجلٌ فاجِر وشِرِّير، وما يَضيرُها ذلك إن كنتُ كما ذَكَرَتْ؛ فلِنَفسي ما تَعمَل من خيرٍ وشَر. وهو كقَوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾. «فتح القريب المُجيب».

الإعراب: «**قد**»: حرفُ تَحقيق. «**زعَمَت**»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتَّأنيث. «**ليلى**»: فاعلُه. الباء: حرفُ جر زائدٌ، «**أنّي**»: (أنَّ) واسمُها. «**فاجرٌ**»: خبرُها، و(أنَّ) ومَعمولاها في تَأويل مَصدر مجرورٍ لفظاً مَنصوب مَحلًّا سَدَّ مَسَدَّ مَفعولي (زَعَم). ويجوز أن يكون (زَعَمَ) بمعنى شَهِدَ، والباء حينَئِذٍ على أصلِها وتتعلَّق به. «**لِنَفسي**»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم، وياء المُتكلم: مضاف إليه. «**تُقاها**»: مُبتدأ مؤخَّر ومُضاف إليه. «**أو**»: حرفُ عطف بمَعنى الواو. «**عليها**»: مُتعلِّق بِمَحذوف خبر مقدم. «**فُجورُها**»: مُبتدأ مؤخَّر ومضاف إليه، والجملةُ عطفٌ على التي قبلَها.

والشاهد فيه: مَجيء (أو) لِمُطلق الجَمع كالواو، قال ابنُ الشَّجري: (أو) بِمَعنى واوِ العطف مِن أقوال الكوفيِّين، ولَهم فيه احتِجاجاتٌ مِن القرآن ومِن الشِّعر القديم... إلخ كلامِه وشَواهِدِه. وقيل: (أو) في البَيت لِلإبهام، أي: فهو يَعلم حالَ نفسه واتِّصافَه بأحَدِ الأمرَين، ولكنْ أبرَزَ الكلام في صُورة الشَّك إبهاماً على السامِع، حتى لا يَعلَمَ الوصف الذي هو عليه، والأولُ أظهَرُ؛ لأنَّ كون التُّقَى لِلنفس والفُجورِ عليها أمران يَجتَمِعان في الواقِع.

(٢) كأنه لم يَقُل: (وقولِه) إيماءً إلى رَدِّ قول ابن مالك وغيرِه في الآيةِ، وعبارةُ صاحبِ «المغني»: ومِن الغَريب أنَّ جماعةً منهم ابنُ مالِك ذكرُوا مجيءَ (أو) بِمَعنى الواو، ثُم ذَكرُوا أنها تَجيء بمعنى (ولا) نحوُ: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾، وهذه هي تِلك بِعَينها، وإنما جاءَت (لا) توكيداً لِلنفي السابِق ومانِعةً مِن تَوهُّمِ تَعليق النفي بالمَجموع لا بِكُل واحِد... إلخ كلامِه.

الكواكب الدرية

شَيئَينِ فصاعداً، فلا يُقالُ: «سَواءٌ أكانَ كذَا أو كذَا»، قالَ ابنُ هشامٍ: وقد أُولِعَ به الفُقهاءُ، وهو لَحْنٌ، والصَّوابُ الإتيانُ بـ«أم»، وفي «الصِّحاح»: «سواءٌ عليَّ أقُمتَ أو قَعَدْتَ»، وهو سَهوٌ، وفي «الكاملِ»[١] أنَّ ابنَ مُحيصِنٍ قرأَ: ﴿أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وهو مِن الشُّذُوذِ بمَكانٍ، قالَ: وأمَّا همزةُ الاستِفهامِ فيُعطَفُ بعدَها بـ«أو»، نحوُ: «أزيدٌ عندَكَ أو عمرٌو؟». اهـ

وفي «البَديعِ»[٢]: قالَ سِيبويهِ: إذا كان بعدَ [سواء][٣] همزةُ الاستِفهامِ، فلا بُدَّ مِن «أم»؛ اسمينِ كانَا أو فِعلَينِ، تَقولُ: «سَواءٌ عليَّ أزيدٌ في الدَّارِ أم عَمرٌو»، و«سواءٌ عليَّ أقُمتَ أم قَعَدْتَ»، فإذا كانَا فِعلَينِ مِن غيرِ ألفِ الاستِفهامِ، عطَفتَ على الثَّاني[٤] بـ«أو»، تقولُ: «سَواءٌ علَيَّ قُمتَ أو قعَدتَ»، وإنْ كانَا اسمَينِ بلا ألفٍ عطَفتَ الثَّاني بالواوِ، نحوُ: «سواءٌ عليَّ زيدٌ وعَمرٌو»، قالَ الدَّمامِينيُّ: وبِذلكَ يَتبيَّنُ صِحَّةُ قولِ الفقهاءِ، وكأنَّ ابنَ هشامٍ تَوهَّمَ أنَّ الهمزةَ لازمةٌ بعدَ كلمةِ «سواء» في أوَّلِ جُملتَيها، وليسَ كذلكَ. اهـ

وفي «حَواشي السُّجاعيِّ على شرحِ القَطْرِ»: قولُه: امتَنعَ أنْ يُقالَ: «سواءٌ عليَّ أقُمتَ أو قعَدتَ»... إلخ: مَحلُّه إنْ وُجِدَتِ الهمزةُ، فإنْ لم تُوجَدِ الهمزةُ جازَ العطفُ بـ«أو» كما نصَّ عليه السِّيرافيُّ، ومنه قولُ الفُقَهاءِ: «سواءٌ كانَ كذا أو كذا» خِلافاً لِلمُصنِّفِ[٥].

---

(١) عبارةُ ابن هِشام في «المغني»: (وفي كامِل الهذلي)، والمراد به «الكامِلُ في القِراءات العشر والأربَعِين الزائدةِ عليها»، لأبي القاسم يُوسفَ بنِ علي الهُذَلي المَغربيِّ المُتوفَّى سنةَ (٤٦٥هـ)، واختِصارُ الشارح لاسمِه غيرُ جيد؛ لأنه يُوهِم أنه «الكامل» لِلمُبرِّد؛ فإنه المُتبادِر عند الإطلاق ولا سيَّما عند أهلِ العربيَّة.

(٢) كذا قال السُّيوطيُّ في «الهمع» من غيرِ تَعيينِ صاحبِ الكتاب المذكور، وقد عُلِم من تَتبُّع مصنَّفات السُّيوطي النحويَّة ـ ولا سيَّما «الهمع» ـ أنه يُكثر جدًّا من النَّقل عن أبي حيَّان، ومَن نَظر في مُصنَّفات الأخير كـ«الارتِشاف» و«التَّذييل» عَلِم أنه كثيراً ما يَنقل عن كتابِ «البَديع» لمحمد بن مَسعود الغَزني، إلا أنَّ النصَّ المنقولَ ههنا ثابتٌ في «كتاب البَديع» لِمَجدِ الدين أبي السَّعادات المُبارك بن محمَّد المعروفِ بابنِ الأثير الجَزري المُتوفَّى سنةَ (٦٠٦هـ)، فالظاهرُ أنه هو المرادُ هنا، وحينئذٍ يُقالُ: يَنبغي التنبُّه لِلمَقصود من الكتابَين في جميعِ إحالاتِ أبي حيان وتَلاميذه؛ لِئلَّا يَقَع الغَلَط والخَلطُ بينَ الكتابَين، والله الموفِّق.

(٣) زيادةٌ من «البَديع» و«الهَمع».

(٤) الصوابُ: (عطفتَ الثاني) كما في الكتابَين السابقَين.

(٥) «السُّجاعي على شَرح القطر» (ص٥٦٧) بتَحقيقي.

و«إمَّا» بِكَسْرِ الهَمْزةِ مثلُ «أو» بَعدَ الطَّلَبِ والخَبَرِ، نَحوُ: «تَزَوَّجْ إمَّا هِنْداً وإمَّا أُختَها»، وبَقِيَّةُ الأَمْثِلةِ واضِحةٌ؛ وقِيلَ: إنَّ العَطْفَ إنَّما هو بِالواوِ، وإنَّ «إمَّا» حَرفُ تَفصِيلٍ كالأُولَى، فَإِنَّها حَرفُ تَفصِيلٍ.

الكواكب الدرية

(و«إمَّا» بِكَسْرِ الهَمزَةِ)، وهي لُغةُ أهلِ الحِجازِ ومَن جاوَرَهم، وهي الفُصحَى[1]، وقد تُبدَلُ مِيمُها ياءً مع كسرِ الهمزةِ وفَتحِها، وأصلُها: «إنْ» ضُمَّتْ إليها «ما»، وهي حَرفُ عطفٍ إذا كانَتْ مَسبُوقةً بمثلِها، أي: غالباً، (مِثلُ «أو») أي: في مَعناها، فتَرِدُ لما تَرِدُ له «أو» مِن المعاني، فتُفِيدُ (بَعْدَ الطَّلَبِ) التَّخييرَ أو الإباحةَ، (و) بَعدَ (الخَبَرِ) الشَّكَّ أو الإبهامَ أو التَّفصيلَ، (نَحوُ: «تَزَوَّجْ إمَّا هِنداً وإمَّا أُختَها»)، هذا مِثالُ التَّخيِيرِ، وقد مرَّ إعرابُه قَريباً، (وبَقِيَّةُ الأَمثِلةِ) أي: الإباحةِ والشَّكِّ، والإبهامِ والتَّفصيلِ، (واضِحةٌ)، مثالُ الإباحةِ: «تَعلَّمْ إمَّا فِقهاً وإمَّا نَحواً»، ومثالُ الشَّكِّ نحوُ: «جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عَمرٌو» إذا لم تَعلَمِ الجائيَ منهما، ومثالُ الإبهامِ: «قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عَمرٌو» إذا كُنتَ تَعلَمُ القائمَ مِنهما، وإنَّما أردتَ الإبهامَ على السَّامعِ، ومِثالُ التَّفصيلِ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وانتِصابُهما على الحالِ مِن الهاءِ في ﴿هَدَيْنَٰهُ﴾، والمعنى: بيَّنَّا له الطَّريقَ وأوضَحناهُ، فالحالُ مُقدَّرةٌ؛ لأنَّ المرادَ بالشُّكرِ العملُ بما بُيِّنَ له، والعملُ ليسَ مُقارِناً للعامِلِ[2]، وكذلكَ الكفرُ، فاحتِيجَ للحُكمِ لكونِ[3] الحالِ مُقدَّرة.

(وقِيلَ): إنَّها غيرُ عاطفةٍ كالأُولى، و(إنَّ العَطفَ إنَّما هو بِالواوِ)؛ لِئلَّا يَلزمَ اجتِماعُ حَرفَي عَطفٍ يَكونُ أَحدُهما لَغواً، (وإنَّ «إمَّا» حَرفُ تَفصِيلٍ) أُتي به لإفادةِ المعاني المَذكورةِ في «أو» (كالأُولَى، فإنَّها حَرفُ تَفصِيلٍ) لا حرفُ عَطفٍ باتِّفاقٍ، وهذا القِيلُ هو الأَصَحُّ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ.

---

(١) ويُقابِلُها لغةُ تميم وقَيس وأسَد وهي فتحُ الهمزةِ، وهي فصيحة، وأمَّا لُغتَا الإبدال الآتِيَتان فشَيءٌ زائدٌ خلافاً لما يُوهمُه صَنيعُ الشارح.

(٢) أي: الذي هو (هدَيناه) بِحَمل الهداية على أوَّلِ البَيان له.

(٣) الوجهُ: بِكَون.

و«بَل» لِلإضْرابِ غالِباً، نحوُ: «قامَ زَيدٌ بَل عَمرٌو».

الكواكب الدرية

(و«بَل») مَوضُوعةٌ (لِلإِضْرابِ) أي: الإعراضِ عمَّا قبلَها؛ مُوجَباً كانَ أو غيرَ مُوجَبٍ، كقَولِكَ: «جاءَني زيدٌ بل عَمرٌو»، و«ما جاءَني بَكرٌ بل خالدٌ»، وهذا مَعناها (غالِباً)، وإلَّا فقد تَجيءُ لِتَركِ الشَّيءِ إلى الأهَمِّ، نحوُ: «وجهُكَ النَّجمُ، بل البَدرُ، بل الشَّمسُ»، ومِنه قولُه تَعالى في سورةِ الأنبياءِ: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]، وهُم في كلِّ واحدةٍ مِن هَذه مُبطِلونَ[1]، والمُبطِلُ رَجَّاعٌ يَتلَوَّنُ ألواناً، ولا يَثبُتُ على حالةٍ واحدةٍ، (نحوُ: «قامَ زيدٌ بَل عَمرٌو»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «بل»: حرفُ إضرابٍ وعطفٍ، «عَمرٌو»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهذا مِثالُ العَطفِ بـ«بل» بعدَ الإثباتِ، ويُعطَفُ بها بعدَ الأمرِ نحوُ: «أكرِمْ زيداً بل عَمراً»، ومَعناها بعدَ هذَينِ نَقلُ حُكمِ ما قبلَها لما بعدَها، ويَصيرُ ما قبلَها كالمسكوتِ عنه، ففي مثالِ المتنِ يَصيرُ زيدٌ مَسكوتاً عنه، فكأنَّه لم يَجْرِ عليه حُكمٌ لا بِالقيامِ ولا بِعَدمِهِ، والإخبارُ عنه بالقِيامِ ابتداءً لم يَكُنْ عن قَصدٍ، فلِذا أُضرِبَ عنه بـ«بَل».

ويُعطَفُ بها بعدَ النَّفيِ والنَّهيِ نحوُ: «ما جاءَني زيدٌ بل عَمرٌو»، و«لا تَضرِبْ زَيداً بل عَمراً»، ومَعناها حينَئذٍ تَقريرُ حكمِ ما قبلَها، وإثباتُ نَقيضِهِ لما بعدَها.

وقد أشعَرَ مثالُ المتنِ أنَّ المَعطوفَ بها شَرطُه الإفرادُ، وهو الذي صرَّحَ به الفاكهيُّ في «الشَّرحِ»[2]، وقالَ غيرُه: إنَّه الصَّحيحُ، فإذا تَلَتْها جُملةٌ فهي حرفُ ابتِداءٍ، لا عاطِفةٌ لها على الصَّحيحِ، ومعنى الإضرابِ فيها حينئذٍ إمَّا الإبطالُ نحوُ: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عِبادٌ، ونحوُ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وإمَّا الانتقالُ مِن غَرَضٍ إلى آخَرَ، قالَ ابنُ هشامٍ: ووَهِمَ ابنُ مالكٍ إذ زعمَ في «شرحِ كافيَتِهِ» أنَّ «بل» لا تَقعُ في التَّنزيلِ إلَّا على هذا الوجهِ، ومِثالُه[3]: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤-١٦]، ونحوُ: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢-٦٣][4].

(١) أي: آتُونَ بالباطل.
(٢) انظر: (ص٣٩١) منه.
(٣) أي: ومثالُ الانتقال من غرضٍ إلى آخر.
(٤) انظر: «مُغني اللبيب».

الكواكب الدرية

وتُزادُ «لا» قبلَ «بل» في الإيجابِ لِتَوكيدِ الإضرابِ، نحوُ قولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

وَجْهُكِ البَدْرُ، لا بَلِ الشَّمسُ لو لَم   تُقْضَ لِلشَّمسِ كَسْفَةٌ وأُفُولُ(١)

وفي السَّلبِ لِتَوكيد تَقرير ما قبلها، كقَول الشاعرِ: [البسيط]

وما هَجَرْتُكِ، لا بَل زادَني شَغَفاً   هَجْرٌ وبُعدُ تَراخٍ لا إلى أَجَلِ(٢)

(١) **البيت**: لا يُعرَف قائلُه.

اللغة: (البَدر): هو القمرُ في اللَّيلة التي يَكتمِل فيها نُورُه، وهي الرابعةَ عشرةَ. (تُقضَ): مِن القضاء، وروايةُ غير الشارح: (يُقض) بالتذكير، أي: يُقدَّر ويُكتَب. (كَسفة): هي المرَّةُ من الكُسُوف وهو احتِجابُ الشمسِ وذهابُ ضَوئها. (أُفُول): غَيبُوبة، ورِوايةُ الأكثَرين: (أو أُفولُ).

المعنى: يَقول: إنَّ وجهَك في الجَمال كالبدرِ، ثم أَضرَب عن هذا التَّشبيه إلى أعلَى منه فقال: بل هو كالشمس لو لم يَكُن فيها عيبُ الكُسوف والأُفول. ويُسمِّي البَيانيُّون هذا النَّوعَ التَّشبيهَ المَشرُوط. قاله السُّلطانيُّ، والظاهرُ أنَّ قولَه: (في الجمال) تَسامُحٌ؛ إذ التشبيهُ إنما هو في الإشراق والنَّقاء وصَفاء اللونِ، وبه يَصِحُّ التدرُّج المذكورُ.

الإعراب: «وَجهُكِ»: مُبتدأ ومُضاف إليه. «البَدرُ»: خبرُه. «لا»: زائدةٌ لِتَوكيد الإضرابِ. «بل»: حرفُ عطفٍ يُفيد الإضرابَ. «الشمسُ»: معطوفٌ على (البدرُ) مرفوعٌ مثلُه. «لو»: حرفٌ لِما كان سيَقع لِوُقوع غيرِه. «لَم»: نافية جازِمة. «تُقضَ»: فعل مُضارع مُغيَّر الصِّيغة مَجزوم بـ(لم) وعلامةُ جزمِه حذفُ الألِف. «لِلشمسِ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(تُقضَ) أو بِمَحذوف حال من (كَسفة). «كَسفةٌ»: نائبُ فاعل (تُقضَ). «وأُفولُ»: عاطِفٌ ومَعطوفٌ على ما قبلَه، وجوابُ (لو) محذوف لدَلالة ما قبلَه عليه، والتقديرُ: لو لم يُقضَ لِلشمسِ كسفةٌ أو أُفُول لكان وَجهُكِ مثلَها.

والشاهد: في قَوله: (لا بل الشَّمسُ)؛ حيثُ زِيدَت (لا) قبل (بل) لِتَوكيد الإضرابِ عن جعل الحُكم للأول بعد الإيجابِ، واعتُرِض بأنَّها إذا دَخلت في نحو: (قام زيدٌ لا بل عمرٌو) نَفَت القيامَ عن زيد وأثبتَتْه لعمرو، ولو لم تَجِئ بها لكان قِيامُ زيد في حُكمِ المَسكوت عنه يَحتمل أن يَثبُتَ وأن لا يثبُتَ، فليسَت (لا) زائدةً في ذلك، بل هي لِتَأسيسِ معنًى لم يَكُن.

والذي يَظهر أنَّ (لا) في البيتِ حرفُ جوابٍ، وهي رَدٌّ لِقَوله: وجهُكِ البدر، فكأنه قال: ليس وَجهُكِ البدرَ، ثم ابتدأ بـ(بل) الابتدائيَّة فقال: بل هو الشمسُ، فـ(الشمسُ): خبرُ مُبتدأ مَحذوف تقديرُه: هو، فتأمَّل!

(٢) **البيتُ**: لا يُعرَف قائلُه. ورِوايتُه عند غير الشارح: (هجرٌ وبعدٌ تَراخى)، فلعلَّ الألف سَقطت عند الطبعِ. ويُروى أيضاً: (تمادَى).

اللغة: (الهَجر): المُقاطَعة، وضِدُّه الوَصل. (الشَّغَف): مَصدر شَغَفه الحُب: إذا خرَق شِغافَ قَلبه حتى وَصلَ =

و«لكِنْ» لِلاسْتِدراكِ، نَحوُ: «ما مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ لكِنْ طالِحٍ».

الكواكب الدرية

(و«لَكِنْ») السَّاكِنةُ النُّونِ مَوضُوعةٌ (لِلاستِدْراكِ)، وشَرطُ العطفِ بها إفرادُ مَعطوفِها، ووُقوعُها بعدَ نَفيٍ أو نهيٍ، وعدمُ اقتِرانِها بالواوِ، وهي كـ«بل» تُفيدُ تَقريرَ ما قبلَها، وإثباتَ نَقيضِهِ لِما بعدَها، (نَحوُ: «ما مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ، لَكِنْ طالِحٍ») أي: لكنْ مررتُ بطالحٍ، وهو ضدُّ الصَّالحِ، وإعرابُه ظاهرٌ. وهذا مِثالُ النَّفيِ، ومثالُ النَّهيِ: «لا يَقُمْ زيدٌ لَكِنْ عَمرٌو».

فإنْ وقَعَتْ بعدَها جُملةٌ، فهي حرفُ ابتداءٍ واستِدراكٍ، لا عاطِفةٌ، ويَجوزُ حينئذٍ أنْ تُستَعمَلَ بالواوِ، نحوُ: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وإنْ وَقَعَتْ بعدَ أمرٍ أو إثباتٍ، فهي حرفُ ابتداءٍ واستِدراكٍ أيضاً، نحوُ: «قامَ زيدٌ لكنْ أبوكَ»، ونحوُ: «اضرِبْ زيداً لَكنْ عَمْراً»، وأجازَ ذلكَ الكوفيُّونَ، والمَنقولُ عن البصريِّينَ أنَّه لا يَجوزُ في الاختِيارِ: «قامَ زيدٌ لكنْ عَمرٌو»، بل لا بُدَّ مِن ذِكرِ الخبرِ، فتَقولُ: «لكنْ عَمرٌو لم يَقُمْ». وإنِ اقترنَتْ بالواوِ فهي حرفُ ابتداءٍ واستِدراكٍ أيضاً.

وإذا كانَ ما بعدَها مُفرداً قُدِّرَ معه ما تَتِمُّ به الجُملةُ، نحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: ولكنْ كانَ رسولَ اللهِ، وأجازَ يونُسُ في مثلِ هذا أنْ تكونَ «لكنْ» غيرَ عاطفةٍ، والواوُ عاطفةٌ مُفرَداً على مُفرِدٍ.

= الفؤاد، والشِّغاف: حِجابُ القَلب المُحيطُ به، وفي التنزيل: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾. (بُعد): هو ضِدُّ القُرْب. (تَراخى): استمرَّ وطال زَمَنُه، و(تَمادَى): تَطاول وتأخَّر. (لا إلى أجَل): أرادَ: امْتَدَّ إلى غيرِ نِهاية، والأجَلُ هو المُدَّة المُحدَّدة.

المعنى: يقولُ: لم تَقَع مني مُقاطعةٌ لك، بل زادَني هَجرُكِ لي وبُعدُك الذي ليس له أجلٌ حُبًّا تسرَّب إلى أعماقِ قلبي. السُّلطاني.

الإعراب: «ما»: نافِيَة. «هَجرتُك»: فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ ومفعول به. «لا»: زائِدة لِتَوكيد الإضراب. كذا قيل: والصحيحُ أنها حرفُ جوابٍ كالتي في البيتِ السَّابق. «بل»: حرفُ إضرابٍ، وليسَت للعطفِ هنا لأنَّ ما بعدَها جملة. «زادَني»: فعل ماضٍ ومَفعولُه الأول وبينَهما نونُ الوقاية. «شغفاً»: مفعولُه الثاني. «هجرٌ»: فاعِلُ (زادَ). «وبُعدٌ»: عَطفٌ عليه. «تَراخى»: فعل ماض مَبني على فَتح مُقدَّر للتعذر، وفاعلُه: هو. والجُملةُ الفِعليَّة في محلِّ رفع صفة لـ(بُعد). «لا»: حرفُ عطفٍ لا نافيةٌ كما قال بَعضُهم. «إلى أجلٍ»: معطوفٌ على مُتعلَّق (تراخَى) المَحذوفِ، والتقديرُ: وبعدٌ تراخَى إلى غيرِ نهايةٍ لا إلى أجلٍ.

والشاهد فيه: زيادةُ (لا) بعد النَّفي قبل (بل) لِتَوكيدِ تَقرير ما قبلَها.

و«لا» لِنَفيِ الحُكمِ عَمَّا بَعدَها، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو».

الكواكب الدرية

(و«لا») مَوضُوعةٌ (لِنَفيِ الحُكمِ) الثَّابتِ لِلمَعطوفِ عليه (عَمَّا بَعدَها)، وقَصرِهِ على المَعطوفِ عليه؛ إذ لا يُعطَفُ بها إلَّا بعدَ الإثباتِ، أو الأمرِ، أو النِّداءِ كما نصَّ عليه سِيبويهِ، ونصَّ عليه ابنُ هشامٍ في «الأوضحِ» وغيرُه، (نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «لا»: حرفُ نَفيٍ وعطفٍ، «عَمرٌو»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، فالمَجيءُ في هذا المثالِ ثابتٌ لزيدٍ مَنفيٌّ عن عَمرٍو. ومثالُ الأمرِ نحوُ: «اضربْ زَيداً لا عَمراً»، وكالأمرِ التَّحضِيضُ نحوُ: «هلَّا تُكرِمُ زيداً لا عَمراً»، والدُّعاءُ نحوُ: «غَفرَ اللهُ لِلمسلمِ لا لِلكافرِ»؛ ومِثالُ النِّداءِ نحوُ: «يا ابنَ أخي لا ابنَ عمِّي».

وشَرطُ العَطفِ بها إفرادُ مَعطوفِها باتِّفاقٍ، وتَقدُّمُ ما مرَّ، وتَعانُدُ مُتعاطِفَيها بأَنْ لا يَصدُقَ أَحَدُهما على الآخَرِ[١] كالأمثِلةِ التي ذَكَرناها، فيَمتَنِعُ: «جاءَ رجلٌ لا زيدٌ»؛ لأنَّ زيداً يَصدُقُ عليه أنَّه رَجلٌ، ولِلدَّمامِينيِّ كلامٌ طَويلٌ يُفيدُ أنَّه لا يُشترَطُ تَعانُدُ مُتعاطِفَيهِ، ولكنِ النَّحويُّونَ على خِلافِهِ؛ وعدمُ اقترانِها بعاطفٍ، فإنِ اقتَرَنَتْ به نحوُ: «جاءَ زيدٌ لا بل عَمرٌو»، فالعاطفُ «بل»، و«لا» رَدٌّ لما قبلَها، وليسَتْ عاطِفةً، أو: «ما جاءَ زيدٌ ولا أَبوهُ»، فـ«لا» لتَوكيدِ النَّفيِ[٢].

۞ ۞ ۞

---

(١) قال في «التَّوضيح»: نَصَّ عليه السُّهَيلي، وهو حَقٌّ.

(٢) وفي هذا المِثال مانِع آخرُ من العَطف بـ(لا)، وهو تَقدُّم النَّفي.

باب التَّوكيد

والتَّوكِيدُ ضَرْبانِ: لَفظِيٌّ، ومَعنَوِيٌّ.

فاللَّفظِيُّ: إعادةُ اللَّفظِ الأوَّلِ بِعَينِهِ؛ ....

بابُ التَّوكيدِ

بالواوِ، ويُقالُ فيه: التَّأكيدُ بِالهمزةِ، وبإبدالِها ألفاً، ولَكنَّه بالواوِ أَفصحُ، وبِه جاءَ القرآنُ: ﴿وَلَا تَنقُضُوا ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

وهو مَصدَرٌ بمعنَى المُؤكِّدِ بكسرِ الكافِ، مِن إطلاقِ المَصدَرِ مُراداً بِه اسمُ الفاعلِ، وعرَّفهُ ابنُ مالكٍ[١] بأنَّه: (تابعٌ يُقصَدُ به كونُ المتبُوعِ على ظاهِرِه[٢]). وعامِلُه عامِلُ مَتبُوعِهِ بِعَينِهِ، وقيلَ: التَّبعيَّةُ.

(والتَّوكِيدُ ضَرْبانِ) أي: قِسمانِ: (لَفْظِيٌّ) مَنسوبٌ إلى اللَّفظِ لحُصولِهِ مِن تَكرُّرِهِ، وإنَّما يُؤتى به عندَ إرادةِ المتكلِّمِ أنْ يَدفعَ غَفلةَ السَّامعِ، أو ظَنَّهُ بالمتكلِّمِ الغلَطَ، (ومَعنَوِيٌّ) مَنسوبٌ إلى المعنى؛ لحُصولِهِ مِن مُلاحَظتِهِ.

(فاللَّفظِيُّ) بدَأَ به لأنَّه الأصلُ، ولِذا يُقدَّمُ على المعنَوِيِّ إذا اجتَمَعَا، ويَجرِي[٣] في كلِّ لفظٍ: (إعادةُ اللَّفظِ الأوَّلِ بِعَينِهِ)، وذلكَ كالأمثِلةِ الآتيةِ، أو بِمُرادفِهِ ـ أي: مُوافِقِهِ في المعنى ـ نَحوُ: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١]؛ لأنَّ معنى الفِجاجِ والسُّبُلِ واحدٌ وإنِ اختَلَفَا في اللَّفظِ، قالَ الدَّمامينيُّ: وبِموافقٍ[٤] له في الزِّنةِ يَحصُلُ به مع التَّقويةِ تَزيينُ اللَّفظِ وإنْ لم يَكُنْ له في حالِ الإفرادِ معنًى، نحوُ: «حَسَنٌ بَسَنٌ، وشَيطانٌ لَيطانٌ[٥]، وعِفْريتٌ نِفْريتٌ». فهَذه

(١) في «شرح الكافية».

(٢) بمعنى أنه لم يَصدر عن سَهو أو غَلَط أو تجوُّزٍ مثلاً.

(٣) مَعطوف على خبر (أنَّ)؛ أي: لأنه الأصلُ ولأنه يَجري... إلخ.

(٤) الوجهُ: (أو بموافقٍ) كما في «الفواكه» (ص٣٩٣).

(٥) باللام، وهو إتباعٌ كما قال الشارح، وقيل: سريانيَّة، وقال ابنُ بري: قال القالي: (لَيطان) مِن لاطَ بِقَلبه أي: لَصِق.

سَواءٌ كانَ اسْماً نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَيدٌ»، أو فِعلاً نَحوُ:

أَتَـاكَ أتَـاكَ الـلَّاحِـقُـونَ، احـبِـسِ احْـبِـسِ

الكواكب الدرية

الألفاظُ ونَحوُها ليسَتْ مِن المرادِفِ معنًى كما في «أُصولِ ابنِ الحاجبِ»[(١)]، بدليلِ أنَّ الثَّانيَ منها لا يُفرَدُ؛ إذ لا معنى له حالَ إفرادِهِ، وكلٌّ مِن المُترادِفَينِ يَصِحُّ إفرادُه. وسمَّى النَّحويُّونَ مثلَ هذا إتباعاً؛ ومِن شَرطِهِ أنْ لا يَكونَ مع العَطفِ؛ لأنَّه نوعٌ مِن التَّوكيدِ.

ثُمَّ التَّوكيدُ اللَّفظيُّ يَجرِي في الألفاظِ كُلِّها، ولِذا قالَ المصنِّفُ: **(سَواءٌ كانَ)** أي: اللَّفظُ المُعادُ **(اسماً)** مُعرَباً أو مَبنيًّا، مُفرَداً أو مُركَّباً، إضافيًّا أو مَزجيًّا، **(نحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَيدٌ»)**، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «زيدٌ» الثَّاني: تَوكيدٌ لفظيٌّ، والتَّوكيدُ يَتبَعُ المؤكَّدَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، **(أو فِعلاً)** خالياً مِن الفاعلِ، **(نَحوُ)** قولِ الشَّاعرِ:

فـأَيـنَ إلـى أَيـنَ الـنَّـجَـاءُ بِـبَـغـلَـتِـي؟ **(أَتاكَ أَتاكَ اللَّاحِقُونَ احبِسِ احبِسِ)**

هو مِن الطَّويلِ.

اللُّغة: «النَّجاءُ» بِالمدِّ: الإسراعُ والخَلاصُ، و«اللَّاحِقونَ»: يُروى بالنُّونِ، ويُروى بالكافِ بَدَلَ النُّونِ، وهو الذي في أكثَرِ النُّسَخِ[(٢)]، وهو مِن «لَحِقَ» مِن بابِ «تَعِبَ» بمعنى: أدرَكَ. و«احبِسْ»: أمرٌ مِن الحَبْسِ[(٣)] بمعنى: المَنع، والمرادُ: الكفُّ عن السَّيرِ.

الإعرابُ: «فأينَ»: الفاءُ: لِلعطفِ[(٤)]، «أينَ»: اسمُ استِفهامٍ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ

(١) هو كتابُه في أُصول الفِقه المُسمَّى: «مُنتَهى السُّول والأَمَل في عِلمَي الأُصول والجَدَل»، وقد اختَصَره في «مُختصَر المنتَهى»، والمسألةُ مَذكُورةٌ فيه أيضاً.

(٢) أي: نُسخ المتن وهو «الآجرُوميَّة»، وعلى هذا مشَى الشارحُ في الإعراب دُون المعنى كما سيأتي.

(٣) وفاعلُه: أنتَ بفتح التاء لِلمذكَّر، وعليه فقولُه: (أتاكَ أتاكَ اللاحقوكَ) أيضاً بفَتحها؛ قال الصبانُ: لأنَّ كتابة (احبِسِ احبِسِ) بِلا ياء نصٌّ في أنهما خِطاب لِمُذكر، فيَكونُ ما قبلَهما كذلك. اهـ وجوَّز بعضُهم الوجهَين الفتحَ والكسرَ، وكأنه لم يَعتدَّ بالكتابةِ المذكورةِ لأنها مجرَّد اصطِلاحٍ أو مَبنيَّةٌ على التَّخفيف، وفي «الدُّرر اللَّوامع» (٢/ ١٥٨) أنَّ الصحيح أنَّه بالفتح، والشاعرُ يُخاطِبُ صاحبَه، يقولُ: لا نجاةَ لَك من اللاحقِينَ، فشَجِّع نفسَك ولا تُظهِر الجَزَع.

(٤) تَحتمل غيرَ ذلك كأن تكون فَصيحةً، فالأَولى عدمُ التعرض لها.

نصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: فأينَ تَذهَبُ، ومَعناه: لا مَذهبَ لكَ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، «إلى أينَ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: كائنٌ، و«النَّجاءُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مصدرُ «نجوتُ نَجاءً»، وقولُه: «ببَغلَتي»: جارٌّ ومَجرورٌ مُضافٌ إلى الياءِ مُتعلِّقٌ بـ«النَّجاءُ»، «أتى»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، و«أتاكَ» الثَّاني: تَوكيدٌ لفظيٌّ للأوَّلِ، وهوِ مِن توكيدِ المُفردِ، ولمَّا كانَ لِمَحضِ التَّوكيدِ لم يَطلُبْ عاملاً، ولِذا لم يَحصُلْ بينَه وبينَ الأوَّلِ تَنازعٌ في «اللَّاحقُوك»، «اللَّاحقُوك»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وسقَطَتْ نُونُ الجمعِ لأجلِ الإضافةِ، «احبِسِ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيهِ وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، و«احبِسِ» الثَّاني وفاعِلُه المُستَتِرُ توكيدٌ لفظيٌّ، وهو مِن تَوكيدِ الجُملةِ، ومَفعولُ «احبِسْ» مَحذوفٌ تَقديرُه: احبِسْ نَفسَكَ[1].

والمعنى: في أيِّ محلٍّ أَنجُو، وإلى أيِّ محلٍّ تَكونُ النَّجاةُ والخلاصُ بِبَغلَتي مِن الأعداءِ، وقد أَدرَكَني[2] اللَّاحقونَ مِنهم؟ فليسَ لي حينَئِذٍ إلَّا الكفُّ عن الفِرارِ، والإمساكُ عن السَّيرِ.

والشَّاهدُ: في قَولِهِ: «أتاكَ أتاكَ»؛ حيثُ كرَّرَ الفعلَ الأوَّلَ بِعَينِه[3]، قالَ السُّجاعيُّ: وأمَّا «احبِسِ احبسِ» فليسَ محلَّ الشَّاهدِ؛ لأنَّه مِن تَوكيدِ الجُملةِ. اهـ[4]

---

(١) كذَا قال العَيني، وفي «الخزانة»: هذا لا يُناسِب المقام، والظاهرُ أنه (بغلتي)؛ لِوجود القرينة.

(٢) كأنه يُشِير إلى أن في البيت التِفاتاً من التكلُّم إلى الخِطاب، وأنَّ الشاعر حين أدركَه الأعداءُ أو اللُّصوص جرَّد من نفسِه شخصاً وخاطبَه.

(٣) ولَمَّا كان الأول مُتصلاً به ضميرُ المفعول، اتَّصل بالثاني لِيُوافِقَ الأول. «الخزانة».

(٤) «حاشية السُّجاعي على شرح القطر» (ص٥٤٢)، وقد كتَبنا عليه هناك: هذا غيرُ متعيِّن، بل يجوز ـ كما في «الخزانة» ـ أن يكونَ من توكيد الأمرِ بالأمر، وتوكيدُ الضَّمير لِلضمير بِالتَّبعيَّة ضَرورَة؛ إذ لا يُمكن انفِكاكُه عن الأمرِ.

أَو حَرفاً نَحوُ:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها   أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقاً وعُهُودَا

الكواكب الدرية

(أو حَرْفاً، نَحوُ قَولِهِ:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها   أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقاً وعُهُودَا)

هو مِن الكاملِ.

اللُّغةُ: «أبُوحُ»: مَأخوذٌ مِن «باحَ بِسرِّهِ» بمعنى: أَظهَرَهُ وأَفشاهُ، و«بَثنَةَ» بِفَتحِ الباءِ الموحَّدةِ وسُكونِ الثَّاءِ المثلَّثةِ وفَتحِ النُّونِ: اسمُ مَحبوبةِ الشَّاعرِ[١]، و«المَواثِقُ»: جمعُ «مَوثِقٍ»، كـ«مَواعِد ومَوعِد» بمعنَى: مِيثاق، وأصلُ «مَواثقاً»: مَواثِيقاً، فحُذِفَتِ الياءُ تَخفيفاً، و«عُهوداً»: جمعُ عَهْد، عطفُ تَفسيرٍ على «مَواثقاً».

الإعرابُ: «لا»: نافيةٌ، و«لا» الثَّانيةُ: توكيدٌ لفظيٌّ، «أَبُوحُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «بِحُبِّ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَبوحُ»، وهو مُضافٌ، و«بَثنَةَ»: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ اللَّفظيِّ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ اسمُها[٢]، «أَخَذَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هي، «عليَّ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «مَواثِقاً»: مَفعولٌ به، «وعُهودَا»: عاطفٌ ومَعطوفٌ.

والمعنَى: لا أُظهِرُ حُبَّ مَعشُوقَتي بَثنَةَ؛ لأنَّها أخذَتْ عليَّ العهدَ والميثاقَ أنْ لا أُظهِرَ حُبَّها.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «لا لا»؛ حيثُ أَكَّدَ الحرفَ بِمثلِهِ[٣].

---

(١) وتَصغيرُه: بُثَيْنة، وبِه اشتَهرت. «التصريح». ولعلَّ بَثنة هو الفرع.

(٢) وأمَّا خبرُها فهو جملةُ (أخذت عليَّ...). وجملةُ (إنها أخذت...) تعليليَّة لا محلَّ لها من الإعراب.

(٣) هكذا اشتَهر عند النُّحاة، ولي مَقال لَطيف سَمَّيتُه «هَديَّة النَّصوح في استِشهاد النُّحاة بقَوله: لا لا أبُوح» ناقَشتُ فيه ذلك.

أَو جُمْلَةً نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً، ضَرَبْتُ زَيداً».

الكواكب الدرية

(أو جُمْلَةً) اسمِيَّةً أو فِعليَّةً، والأكثَرُ اقترانُها بِالعاطفِ نحوُ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤-٥]، وقَد يُحذَفُ في نحوِ[1] قولِ الشَّاعرِ: [الهزج]

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ ... ولا في البُعدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللهُ عَلَى ذاكَ ... لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ[2]

وقد يَتعيَّنُ تَركُه إذا تُوُهِّمَ التَّعدُّدُ، (نَحوُ: «ضَرَبتُ زَيداً ضَرَبتُ زَيداً»)، فجُملةُ «ضَرَبتُ زَيداً» الثَّانيةُ تَوكيدٌ لِلأُولى، ولو جِيءَ بالعاطفِ بينَهما لَأَوهَمَ تَكَرُّرَ الضَّربِ، وليس مُراداً، ونحوُ: «طَلَّقتُ فُلانةَ»[3].

وممَّا ذُكِرَ يُعلَمُ أَنَّه يُشتَرَطُ اتِّفاقُ معنَى المؤكَّدِ والتَّأكيدِ اللَّفظيِّ، فنحوُ: «أنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ أنتِ طالِقٌ» إذا قُصِدَ بِالثَّانيةِ والثَّالثةِ التَّوكيدُ، فلا جائزَ أنْ يَكونَا خَبرِيَّتَينِ؛ لأنَّ الجُملةَ

(١) أي: كما في نحوِ.

(٢) لم يُعزَ إلى أحد، قال بعضُهم: ويُروَى: أيَا مَن لَستُ ألقاهُ.

اللغة: (أقلاهُ): يُقال: قَلاهُ يَقلِيه قِلًى: إذا أبغَضه وكرِهه غايةَ الكراهة، ولغةُ طيئٍ: قَلاه يَقْلاهُ، فالبيتُ واردٌ على لُغتِهم، أو على لغةِ مَن قال: قَلِيَه يَقلاهُ، حكاها ابنُ جنِّي، والأُولى أشهَرُ. (لَكَ الله): دعاءٌ لِمُخاطَبِه، يقُولون: لكَ الله، وكانَ الله لكَ، أي: كالئاً وحافظاً. والمعنى: واضحٌ.

الإعراب: «أيَا»: حرفُ نِداء. «مَن»: نكرة مَوصوفة في مَحلِّ نَصب مُنادًى. «لَستُ»: (ليس) واسمُها. «أقلاهُ»: فعل مضارع ومفعولُه، والفاعل: أنا، وجملةُ (أقلاه) في مَحلِّ نصب خبر (ليس)، وجملةُ (لستُ أقلاهُ) في محلِّ نصب نعت لـ(مَن). «ولا»: الواو: عاطِفة، و(لا): زائدةٌ لِتَوكيد النَّفي. «في البُعد»: مُتعلق بـ(أنسى) بعدَه. «أنساهُ»: فعلٌ مضارع ومَفعوله، والفاعل: أنا. وجملةُ (أنساهُ) مَعطوفة على (أقلاه)، فهي من جُملةِ المَنفيِّ. «لَكَ اللهُ»: لفظُ الجلالةِ: مُبتدأ مُؤخرٌ خبرُه الظرفُ قبلَه. «على»: حرف جر. «ذاكَ»: اسمُ إشارة في محل جر بـ(على)، والكاف: حرفُ خطاب، والجار والمجرور متعلِّق بالاستِقرار المحذوف. «لكَ الله، لكَ الله»: إعرابُهما كالتي قبلَهما، والجُملة الثانيةُ تَوكيدٌ لفظيٌّ لِلأُولى.

والشاهد فيه: تركُ العاطف عند تكريرِ الجملةِ في التوكيد اللفظيِّ، وذلك قولُه: (لكَ اللهُ لك الله)، والأكثَرُ في الكلام ذِكرُه.

(٣) أي: إذا كُرِّرَ، فلا يقالُ: (ثمَّ طَلقتُ فلانة) لئلَّا يُظنَّ تَعددُ طلاقِها. وكان يَنبغي أن يُكرِّر الجملةَ كما فعَل في الذي قبلَه، ولعلَّ الثانية سَقطت عند الطبع، ويُؤيِّدُه أني رأيتُها بعدُ في «غُرَر الدُّرر».

. . . .

الكواكب الدرية

الخبريَّةَ غيرُ الإنشائيَّةِ، والجُملةُ الأُولى إنشائيَّةٌ، وشَرطُ التَّأكيدِ أنْ يَكونَ من جِنسِ الأوَّلِ، فهُما لإنشاءِ التَّوكيدِ، ولا يَقعُ بهما شَيءٌ، وإنَّما تَقعُ طَلقةٌ واحدةٌ بالأُولى، وليسَتا لإنشاءِ الإيقاعِ، وإلَّا لَحَصلَ بهما طَلقتانِ.

تَنبيه: ليسَ مِن التَّوكيدِ اللَّفظيِّ ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، خِلافاً لِكثيرٍ مِن النَّحويِّينَ؛ لأنَّه جاءَ في التَّفسيرِ أنَّ معنى ﴿دَكًّا دَكًّا﴾: دَكًّا بعدَ دَكٍّ، وأنَّ الدَّكَّ كُرِّرَ عليها حتَّى صارَتْ هباءً مُنبثًّا، وأنَّ معنى ﴿صَفًّا صَفًّا﴾: أنَّه تَنزَّلُ ملائكةُ كلِّ سماءٍ، فيَصطَفُّونَ صفًّا بعدَ صفٍّ مُحْدِقِينَ بالجنِّ والإنسِ، وعلى هذا فليسَ الثَّاني مِنهما تَوكيداً لِلأوَّلِ على أنَّ المرادَ[1] به التَّكريرُ، كما تَقولُ: «عَلَّمْتُه الحِسابَ باباً باباً»، قالهُ ابنُ هشامٍ في «القَطْرِ» و«شَرحِهِ»، وجَزمَ بِه المَولى عِصامُ الدِّينِ في «شرحِ الكافيةِ»، وجَعلَ مِن ذلكَ قَولَ العُلماءِ: «كلُّ فردٍ فردٍ»[2]، وقيلَ: إنَّه توكيدٌ، وجَرى عليه أكثَرُ النُّحاةِ، ووافَقَهم ابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ» في ﴿دَكًّا دَكًّا﴾، قال الفارِضيُّ[3] في «شرحِ الألفيَّةِ»: إنَّه مِن التَّوكيدِ؛ لأنَّ الدَّكَّ في القِيامةِ مرَّةً واحدةً، بدَليلِ قولِهِ تَعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، وقالَ الدَّمامِينيُّ في إعرابِ «علَّمتُه الحسابَ باباً باباً»: قالَ الزَّجَّاجُ: انتصبَ الثَّاني على أنَّه تَوكيدٌ، والحالُ هو الأوَّلُ، فكأنَّه رأى أنَّ الأوَّلَ بمعنى: مُرتَّباً، فجعلَ الثَّانيَ تأكيداً. اهـ

فائدةٌ: قالَ العِزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ[4] في «قَواعِدِهِ»[5]: اتَّفقَ الأدباءُ أنَّ التَّوكيدَ في لسانِ

---

(١) هَكذا جاءَت العبارة في الأصل، وهي خطأٌ، والصواب: (بل إن المرادَ) كما في «شرح القَطر».

(٢) كقَول السَّعد في «المطوَّل»: مَعرفة كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ من جُزئيات الأحوالِ.

(٣) هو أبو عبد الله مُحمد بن أحمد الفارضيُّ الحَنبليُّ، شمسُ الدين، عالمٌ بالفرائض، شاعرٌ، من أهل القاهِرة، له «تعليقة على البُخاري»، و«المنظومة الفارِضيَّة» في المَواريث، و«شرحُ ألفيَّةِ ابن مالك»، والصبان يَنقُل عنه كثيراً في «حاشيَتِه على الأشموني». تُوفي سنةَ (٩٨١هـ).

(٤) سُلطان العُلماء عبد العزيز بن عبد السلام الدِّمشقيُّ، العلَّامةُ المجتهِدُ المُتوفَّى سنةَ (٦٦٠هـ).

(٥) قولُه: (في قواعِده) زائدٌ على كلامِ صاحب «الحَدائق النَّديَّة» (ص٥٤٤)، وقد فتَّشتُ «القواعدَ» المذكورةَ فلم أرَ فيها ما نقله الشارح عنه، بل ولم يَذكُر أحدٌ ممن نقَل عنه هذه الفائدةَ ـ وهم كُثُر ـ أنه قالها فيه، بل قال القرافيُّ: فائِدة: سَمعتُ الشيخَ عِزَّ الدين رحمه الله يقولُ: اتَّفَق الأُدَباء... إلخ، فتأمَّل!

والمَعنويُّ: لَهُ أَلفاظٌ مَعلُومةٌ، ....

الكواكب الدرية

العربِ إذا وقعَ بالتَّكرارِ لا يَزيدُ على ثلاثِ مرَّاتٍ، قال: وأمَّا قولُه تعالى في سورةِ (المُرسلاتِ): ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في جميعِ السُّورةِ، فذلكَ ليسَ بتوكيدٍ، بل كلُّ آيةٍ قيلَ فيها: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في هَذه السُّورةِ فالمرادُ المكذِّبونَ بما تَقدَّمَ ذِكرُه قُبيلَ هذا القَولِ، ثمَّ يَذكُره اللهُ بمَعنًى آخرَ[١] ويقولُ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ أي: بهذا، فلا يَجتَمعانِ على معنًى واحدٍ، فلا تَوكيد، وكذلكَ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورةِ (الرَّحمنِ). اهـ، وجَزَمَ بما ذكرَهُ غيرُ واحدٍ.

(و) التَّوكيدُ (المَعنَوِيُّ)، وهو ما يُقرِّرُ أمرَ مَتبوعِهِ عندَ السَّامعِ، أي: يَجعَلُه ثابتاً مُقَرَّراً عندَه، إمَّا في النِّسبةِ بِأنْ يَرفَعَ تَوهُّمَ الإسنادِ إلى غيرِ المتبُوعِ، وإمَّا في الشُّمولِ بأنْ يَرفَعَ تَوهُّمَ إرادةِ الخُصوصِ بما ظاهِرُه العُمومُ، فخرجَ بِقَولِنا: «يُقَرِّرُ أمرَ مَتبوعِهِ» النَّعتُ، والعَطفُ، والبَدَلُ.

فإنْ قِيلَ: النَّعتُ التَّوكيديُّ مُقرِّرٌ لأمرِ مَتبُوعِهِ.

أُجيبَ عنه بأنَّ تَقريرَه في المعنى الإفراديِّ، لا في النِّسبةِ والشُّمولِ، قالَهُ بعضُهم، قالَ العِصاميُّ: وهو ظاهرٌ.

(ولَهُ) أي: التَّوكيدِ المَعنويِّ (أَلفاظٌ مَعْلُومَةٌ) تُحفَظُ ولا يَقاسُ عليها أَلفاظٌ أُخَرُ، وهي الألفاظُ التي سيَذكُرُها، قالَ الأندلسيُّ: التَّوكيدُ المعنَويُّ على ضَربَينِ؛ لأنَّه إمَّا أنْ تكونَ ألفاظُه مَحصُورةً، أو لا، والثَّاني: كثيرٌ واسِع، مثلُ ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، فالغَرابيبُ هي السُّودُ في المعنَى الإفراديِّ، لا في النِّسبةِ والشُّمولِ، ومِنه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٢] [النساء: ١٥٥]، ونحوُه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وغيرُ ذلكَ ممَّا يُرادُ[٣] مِن اللَّفظِ لِتَمكُّنِ المعنى؛ ومِنها: الألفاظُ المَوضُوعةُ لهذا المعنَى، مثلُ «إنَّ» ولامِ التَّوكيدِ؛ لأنَّها نائبةٌ عن تكريرِ الجُملةِ بلَفظِها؛ ومنها: تأكيدُ المَصدَرِ؛ لأنَّه نائبٌ عن تكريرِ الجُملةِ.

---

(١) العبارة عند غيرِه: ثم يذكُر الله معنى آخرَ.

(٢) الشاهدُ فيه توكيد الباء بـ(ما) الزائدة.

(٣) الظاهرُ أنه تصحيفٌ عن (يُزاد).

وهِيَ «النَّفسُ، والعَينُ، وكُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتَا». . . . .

الكواكب الدرية

فهذا كُلُّه مِن التَّأكيدِ المعنويِّ، وهو ممَّا أَغفَلَ النُّحاةُ ذِكرَهُ في بابِ التَّوكيدِ[١]، ثمَّ إنَّهم يَقولونَ: «ما»: زائدةٌ للتَّأكيدِ، و«إنَّ»: حرفُ تَوكيدٍ. اهـ

(وهيَ: «النَّفْسُ، والعَينُ»)، ويُؤكَّدُ بهما لِرَفعِ توهُّمِ الإسنادِ إلى غيرِ المتبوعِ؛ فإنَّ قَولَكَ: «جاءَ زيدٌ» ظاهِرُه نِسبةُ المَجيءِ إلى زيدٍ، وهو الحَقيقةُ، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ الجائي أَصحابَه، أو مَتاعَه، أو خَبرَه، أو كِتابَه، ونِسبةُ المجيءِ إليه مجازٌ، فإذا قُلتَ: «جاءَ زيدٌ نَفسُه» أو «عَينُه»، ارتَفعَ الاحتِمالُ المجازيُّ، وثبَتَ الفِعلُ حقيقةً لِلمؤكَّدِ[٢]، وقالَ ابنُ عُصفورٍ: إنَّه يُضعِفُ احتمالَ المجازِ ولا يَرفَعُهُ البتَّةَ، قالَ بعضُ المتأخِّرينَ: وهو وَجيهٌ.

(و«كلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتَا»)، وهذه يُؤكَّدُ بها لرفْعِ تَوهُّمِ إرادةِ الخُصوصِ بما ظاهِرُه العُمومُ؛ فإنَّكَ إذا قُلتَ: «جاءَ أهلُ مكَّةَ»، فظاهِرُه مجيءُ كلِّهم، ويَحتمِلُ أنَّكَ أرَدتَ بهذا اللَّفظِ العامِّ معنًى خاصًّا، فأرَدتَ مجيءَ أَشرافِهم، أو عُلمائِهم، أو غالِبِهم؛ لأنَّ استِعمالَ العامِّ في بعضِ أفرادِهِ مجازٌ شائعٌ، فبِقَولِكَ: «كلُّهم» ونحوِه ارتَفعَ المجازُ، وعُلِمَ أنَّ المرادَ جميعُهم حقيقةً، وأنَّه لم يَتخلَّفْ مِنهم أحدٌ.

وكذا إذا قُلتَ: «جاءَ الزَّيدانِ كِلاهُما»، و«الهندانِ كِلتاهُما»، فإذا ذكَرتَ: «كِلا، وكِلتا» ارتَفعَ احتمالُ أنَّ الجائيَ أحدُ الزَّيدَينِ، أو إحدى المرأتَينِ.

قالَ الفاكهيُّ: والتَّوكيدُ بـ«جَميع، وعامَّة» غريبٌ. اهـ[٣]، وهو كما قالَ، إلَّا أنَّ المصنِّفَ تبعَ ابنَ مالكٍ، فإنَّه ذكرَ في «التَّسهيلِ» أنَّه يُؤكَّدُ بكلٍّ مِنهما كما قالَ[٤]: وذكَرتُ مع «كلٍّ» «جميعاً، وعامَّةً» كما فَعلَ سِيبويهِ، وأغفلَ ذلكَ عامَّةُ النُّحاةِ[٥] سَهواً أو جَهلاً، فيُقالُ: «جاءَ القَومُ جَميعُهم، أو عامَّتُهم» كما يُقالُ: «جاؤُوا كلُّهم»، والمعنى واحِدٌ.

---

(١) قد يُجاب عن ذلك بأنهم ذكَرُوا كُلًّا في بابِه، فاستغنَوا عن إعادتِه في باب التوكيد، ولا سيَّما أنه لا يُسمى توكيداً اصطلاحاً، ومثالُه: (ضربتُ ضرباً) فإنه مفعول مُطلَقٌ مفيدٌ للتوكيد اتِّفاقاً مع أنه ليس من التوكيد الاصطلاحيِّ في شيءٍ، فتأمَّل!

(٢) عبارةُ الفاكهي: وثَبَت الفعلُ لِحقيقةِ المؤكَّد.

(٣) «الفَواكه» (ص٣٩٤).

(٤) أي: في «شرحه» (٣/٢٩١).

(٥) عِبارة ابن مالك: عامةُ المصنِّفين.

ويَجِبُ اتِّصالُها بِضَمِيرٍ مُطابِقٍ لِلمُؤَكَّدِ، نَحوُ: «جاءَ الخَلِيفَةُ نَفسُهُ أَو عَينُهُ».

الكواكب الدرية

وفي «الإفصاحِ»[١] أنَّ المبرِّدَ يُفسِّرُ «عامَّةً» بـ«أكثرَ» لا بـ«جميعٍ»، وأنَّه خالفَ سِيبويهِ في ذلكَ، فعلى هذا يَكونُ بَدَلَ كلٍّ لا تَوكيداً، ويُفيدُ تَخصيصاً لا تَعميماً.

والتَّاءُ فيها بِمَنزلَتِها في «نافِلَةٍ»، فتَصلُحُ[٢] مع المُؤنَّثِ والمُذكَّرِ.

(ويَجِبُ اتِّصالُها) أي: جميعِ ألفاظِ التَّوكيدِ (بِضَمِيرٍ مُطابِقٍ لِلمُؤَكَّدِ) ـ بفتحِ الكافِ ـ إفراداً وتَثنِيةً وجَمعاً، وتَذكيراً وتَأنيثاً، لِيَرتَبِطَ به، ولِيَدُلَّ على مَن هو لَه، (نَحوُ: «جاءَ الخَلِيفَةُ نَفسُه، أو عَينُهُ»)، و«هندٌ نَفسُها، أو عَينُها»، و«القَومُ كلُّهم، أو جَمِيعُهم، أو عامَّتُهم»، و«القَبِيلةُ كلُّها، أو جَميعُها، أو عامَّتُها»، و«الزَّيدانِ كِلاهُما»، و«الهِندانِ كِلتاهما»، وليسَ ما ذُكِرَ مِن إضافةِ الشَّيءِ إلى مِثلِهِ، بل مِن بابِ إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ.

ولا يَكفي نِيَّةُ الضَّميرِ، بل لا بُدَّ مِن ذِكرِهِ؛ وبِهذا يُعلَم أنَّه ليسَ مِن التَّوكيدِ نحوُ: «جاءَ النَّاسُ عامَّةً، أو قاطِبَةً، أو كافَّةً» وإنْ كانَ فيها مَعناهُ؛ لِفَقْدِ الضَّميرِ، بل هي مَنصوبةٌ على الحالِ المؤكِّدةِ لِصاحبِها في الأصَحِّ، أو على المَفعولِ المُطلَقِ، مع أنَّها[٣] غيرُ تابعةٍ لما قبلَها في إعرابِهِ، و﴿جَمِيعًا﴾ في قَولِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] حالٌ مِن «ما» مؤكِّدةٌ لها، خِلافاً لابنِ عَقيلٍ[٤]، و«كُلًّا» في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨] في قراءةِ مَن نصبَ[٥] بَدلٌ مِن اسم «إنَّ» خِلافاً لِلزَّمخشريِّ. وليسَ مِن التَّوكيدِ أيضاً نحوُ: «جاءَ النَّاسُ بِأجمَعِهِم[٦]»؛ لأنَّ «أجمَعَ» ـ وأخواتُهُ[٧] ـ لا يُضافُ، بل هو حالٌ مُؤكِّدةٌ لِصاحبِها.

---

(١) لابن هشام الخَضراوي أبي عبد الله الأندلسي المتوفى سنةَ (٦٤٦هـ). وهو شرحٌ لكتابِ «الإيضاح» لأبي على الفارِسي، وقد أكثَر المالقي وأبو حيانَ والسيوطيُّ وغيرُهم النقلَ منه.

(٢) أي: الصيغةُ أو الكلمةُ.

(٣) هذا وجهٌ آخَرُ لعدم كونِها توكيداً.

(٤) أي: الذي جعَله توكيداً لـ﴿ما﴾، قال في «المغني»: ولو كان كذَا لَقِيل: جَمِيعَه، ثم التوكيدُ بِـ(جميع) قليلٌ فلا يُحمَل عليه التَّنزيل. اهـ

(٥) هُما ابنُ السميفَع وعيسى بن عُمَر.

(٦) يَجُوز فيه فتحُ الميم وضمُّها، وهو على الثاني جمعُ (جَمْعٍ)، فكونُه حالاً ظاهِر، والشارحُ إنما يُريد المفتوحَ لا غيرُ، بدليل قَولِهِ: (لأنَّ أجمع وأخواته لا يُضاف).

(٧) أي: كذلك؛ لِما في الخبر الآتي؛ أو الصواب: (لأن أجمعَ وأخَواتِه لا تُضاف) بالتاء.

ولَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَينَهُما بِشَرطِ أن تُقَدِّمَ النَّفسَ.

ويَجِبُ إفرادُ النَّفْسِ والعَينِ مَع المُفرَدِ، وجَمْعُهُما على «أفعُلَ» مَعَ المُثَنَّى والجَمعِ، تَقُولُ: «جاءَ الزَّيْدانِ أنفُسُهُما أَو أَعيُنهُما»، و«جاءَ الزَّيدُونَ أنفُسُهُمْ أَو أعيُنُهُمْ».

الكواكب الدرية

(**ولَكَ أنْ تَجمَعَ بَينَهُما**) أي: النَّفسِ والعَينِ، (**بِشَرطِ أنْ تُقَدِّمَ النَّفسَ**) أي: على الأَصَحِّ على العَينِ، كـ«جاءَ زيدٌ نَفسُه عَينُه»، بِخلافِ عَكسِهِ؛ لأنَّ النَّفسَ هي الذَّاتُ حَقيقةً، والعَينَ مُستَعارةٌ مِن الجارحةِ المَخصُوصةِ.

(**ويَجِبُ إِفرادُ «النَّفسِ، والعَيْنِ» معَ المُفرَدِ**) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ إذا أُكِّدَ بِهِما، كالمثالِ الذي في المتنِ، (و) يجبُ (**جَمْعُهُما**) جمعَ قِلَّةٍ (**علَى**) وَزنِ («**أفعُلَ**») بضمِّ العَينِ، احترزَ بِذلكَ عن جَمعِ الكثرةِ نحوُ: «نُفُوس، وعُيُون»، وعن جمعِ القلَّةِ على غيرِ «أفعُل»، كـ«أعيان» جمعَ «عَين»، فلا يُؤكَّدُ بِشيءٍ مِنهما، (**معَ المُثنَّى**) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، أو ما في مَعناهما، (و) مع (**الجَمعِ**) كذلكَ.

(**تَقُولُ**) في تَثنيةِ المُذكَّرِ: («**جاءَ الزَّيدَانِ**) أو زيدٌ وعَمرٌو (**أَنفُسُهما، أو أَعيُنُهُما**»)، فكانَ القياسُ: «نَفساهما، أو عَيناهما»، لكنَّهم عَدَلُوا عن ذلكَ في اللُّغةِ الفُصحى كراهةَ اجتِماعِ تَثنِيَتَينِ فيما هو كالشَّيءِ الواحدِ؛ (و) تَقولُ في جمعِ المُذكَّرِ: («**جاءَ الزَّيدُونَ**) أو جاءَ زيدٌ وعَمرٌو وبكرٌ (**أَنفُسُهُمْ، أو أَعيُنُهم**») بالجَمعِ، قالَ الفاكهيُّ: وجَمعُهما على «أفعُلَ» مع الجَمعِ واجبٌ، ومع المُثنَّى راجِحٌ لا واجِبٌ كما هو قَضيَّةُ كلامِهِ، بل يَجوزُ معَه إفرادُهما وتَثنِيَتُهما نحوُ: «جاءَ الزَّيدانِ نَفسُهما أو عَينُهما، ونَفساهُما أو عَيناهُما. اهـ[1] قُلتُ: وما اقتَضاهُ كلامُ المصنِّفِ مِن وُجوبِ جمعِ النَّفسِ والعَينِ في تَوكيدِ الاثنَينِ هو الذي صرَّحَ به ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»، وجزمَ به ابنُ هشامٍ في «القَطْرِ»، وقالَ في «الجامعِ» و«شَرحِهِ»: صرَّحَ ابنُ مالكٍ ووَلَدُه بِتثنيةِ النَّفسِ والعَينِ في تَوكيدِ الاثنَينِ نحوُ: «قامَ الزَّيدانِ نَفساهُما، أو عَيناهما»، ومَنعَ ذلكَ أبو حيَّان، وقالَ: إنَّه غَلطٌ لم يَقُلْ به أحدٌ مِن النَّحويينَ. اهـ لكنْ قالَ في «شَرحِ الشُّذورِ»: إذا أُكِّدَ المثنَّى بِالنَّفسِ أو العَينِ، فَفِيهِما ثلاثُ لُغاتٍ أَفصَحُها الجمعُ، ودُونه

---

(١) «الفواكه»: (ص٣٩٥).

. . . .

الكواكب الدرية

الإفرادُ، ودونَ الإفرادِ التَّثنيةُ، وهي الأوجُهُ الجائزةُ في «قَطعتُ رُؤوسَ الكَبشينِ». اهـ(١)، قالَ العِصاميُّ: وإنَّما اختيرَ الجمعُ على الإفرادِ؛ لأنَّ التَّثنيةَ جمعٌ في المعنَى.

ومَسألةُ «قَطَعتُ رُؤوسَ الكَبشَينِ» ذكرَها النَّحويُّونَ؛ فقالَ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»: يُختارُ في المُضافِ(٢) لَفظاً أو مَعنًى إلى مُتضمِّنِهما(٣) لفظُ الإفرادِ على لفظِ التَّثنيةِ، ولفظُ الجَمعِ على لَفظِ الإفرادِ. اهـ، وقالَ في «الهَمْعِ»: ما أُضيفَ إلى مُتَضمِّنِهِ وهو مُثنًّى لفظاً نحوُ: «قَطعتُ رَأسَ(٤) الكَبشَينِ»، أو معنًى [نحو](٥): [الطويل]

كَفاغِرَيِ الأَفواهِ عِندَ عَرينِ(٦)

---

(١) انظر: «شرح الشُّذور» (ص٧١٠).

(٢) الصواب - كما في «التَّسهيل» -: في المضافَين.

(٣) في «التَّسهيل»: مُتضمِّنَيهما.

(٤) في «الهمع»: رؤوسَ.

(٥) زيادةٌ من «الهمع» يَقتضِيها المقام، ولا تَقوم كافُ (كفاغري) مَقامَها لأنها من الشطر المُنشَدِ.

(٦) صدرُه:

رَأَيتُ ابنَيِ البَكرِيِّ في حَومَةِ الوَغَى

ولم يُنسَب إلى أحدٍ.

اللغة: (حَومة الشيءِ): مُعظَمُه، و(الوَغى): أصلُه صوتُ الأبطال في الحَرب، ثُمَّ جُعل اسماً لِلحَرب، فالمُراد بِحومة الوَغى: مَوضِعُ القتال. (فاغِرَي): تثنيةُ فاغِر، مِن (فَغَرَ فاهُ): فَتَحه. و(الأفواه): جمعُ فاهٍ وهو الفمُ. و(العَرينُ): مَأوى الأسد، وأصلُه: جماعةُ الشجرِ الملتَفّ.

المعنى: يَمدحُ الرجُلين المذكورَين وهما ابنَا البكريِّ، ويصفُهما بأنهما في موضِع القتال والحربِ أَسَدَان فاتِحَا فاهَيهما لافتِراس أيِّ عدوٍّ يَقترِبُ من عَرينِهما ومَأواهُما.

الإعراب: «رأيتُ»: فعل وفاعلٌ. «ابنَي»: مفعول أول مَنصوب بالياء مُضاف. «البَكريِّ»: مضاف إليه. «في حَومةِ»: متعلق بـ(رأيتُ) أو بمحذوف حالٌ مِن (ابنَي البكري). «الوَغى»: مضاف إليه. «كفاغرَي»: الكاف: حرفُ جر، و(فاغِرَي): مَجرور بها مضاف، و«الأفواهِ»: مُضاف إليه؛ والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمحذوف مَفعول (رأيتُ) الثاني، أو الكاف اسمٌ بمعنى (مِثل) وهي المفعولُ الثاني. «عندَ»: ظرفُ مكان منصوبٌ بـ(فاغِر) مُضاف. «عَرينٍ»: مُضاف إليه.

والشاهد: في قَولِه: (كفاغِرَي الأفواه)؛ حيثُ اختيرَ في المضافَين معنًى إلى مُتضَمِّنِهما الجمعُ.

و«كُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ» يُؤَكَّدُ بِها المُفرَدُ والجَمعُ، ....

الكواكب الدرية

أي: كأسدَينِ فاغِرَينِ فاهُما[1] عندَ عَرِينِهما، فإنَّ ذلكَ وَردَ فيه الجمعُ، والإفرادُ، والتَّثنيةُ. اهـ

والحاصِلُ: أنَّ جَمْعَهُما على «أفعُلَ» مع الجَمعِ واجبٌ، ومع المثنَّى أفصَحُ، فإفرادُهما، فتَثنِيَتُهما.

ويَجوزُ أنْ تُزادَ الباءُ فِيهما كـ«جاءَ زيدٌ بِنَفسِهِ، أو بِعَينِهِ»، ولا يَجوزُ ذلكَ في غيرِهما مِن ألفاظِ التَّوكيدِ، وأمَّا «جاؤُوا بِأَجمَعِهِم» فليسَ مِن التَّوكيدِ كما مرَّ.

وخرَّجَ بَعضُهم على زيادةِ الباءِ قولَه تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، قالَ: فالباءُ فيه زائدةٌ، و«أَنفُسُهِنَّ»: تَوكيدٌ، وردَّهُ بعضَهم بأنَّ التَّوكيدَ هنا ضائعٌ؛ لأنَّ المأموراتِ بالتَّربُّصِ لا يَذهَبُ الذِّهنُ إلى أنَّ المأمورَ غيرُهنَّ، بِخلافِ «جاءَ زيدٌ نَفسُه»، وإنَّما ذُكِرَتِ النَّفسُ لِزيادةِ البعثِ على التَّربُّصِ؛ لإشعارِه بما يَستَنكِفْنَ منه[2] مِن طُموحِ النَّفسِ إلى الرِّجالِ؛ على أنَّ ممَّا يَمنَعُ كونَ «بأنفسِهِنَّ» تأكيداً قاعدةُ: أنَّ حقَّ الضَّميرِ المَرفوعِ المتَّصلِ المؤكَّدِ بالنَّفسِ أو العَينِ أنْ يُؤَكَّدَ أوَّلاً بالمنفَصلِ، نحوُ: «قُمتُم أنتُم أنفسُكم»، أو يُفصَلَ بينَه وبينَ المؤكِّدِ بِفاصلٍ ما نحوُ: «جِئتُم يومَ الجُمعةِ أَنفُسُكم»، قالَ الدَّمامينيُّ: فيُمكِنُ أنْ يُقالَ هنا: اكتُفِيَ في الفَصْلِ بالباءِ الزَّائدةِ كما يُكتَفى بـ«لا» الزَّائدةِ في العَطفِ على الضَّميرِ، نحوُ: «[ما][3] قُمتُم ولا زيدٌ».

(و«كُلٌّ، وجَميعٌ، وعامَّةٌ» يُؤَكَّدُ بِها) أي: بِكلٍّ منها (المُفرَدُ) المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ إنْ تَجزَّأَ بِعامِلِهِ، نحوُ: «اشتَريتُ العبدَ كلَّهُ، والأَمَةَ جميعَها»؛ لأنَّها لِرَفعِ إرادةِ الخُصوصِ بما ظاهِرُه العُمومُ، والعبدُ والأَمَةُ كلٌّ مِنهما يَتَجزَّأُ باعتبارِ الشِّراءِ وإنْ لم يَتَجزَّأْ بِاعتبارِ ذاتِهِ، فلا يَجوزُ: «جاءَ زيدٌ كلُّه»؛ لأنَّه لا يَتَجزَّأُ بِذاتِهِ ولا بِعامِلِهِ، (و) يُؤَكَّدُ بها (الجَمْعُ) المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ؛ لأنَّه

---

(١) عبارةُ السيوطيِّ: (أفواهَهُما)، وهي الأولى؛ لأنه تفسيرٌ للإضافةِ معنًى. وما وَقع في المطبوع هنا جائزٌ باعتِبار المعنى العامِّ لا خُصوصِ المسألةِ هنا.

(٢) أي: يَستكبِرنَ عنه.

(٣) زيادةٌ من كلام الدمامينيِّ لا يصحُّ التمثيلُ إلا بها.

ولا يُؤَكَّدُ بها المُثَنّى، تَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ، أَو جَمِيعُهُ، أَو عامَّتُهُ»، و«جاءَتِ القَبِيلةُ كُلُّها، أَو جَمِيعُها، أَو عامَّتُها»، و«جاءَ الرِّجالُ كُلُّهُمْ، أَو جَمِيعُهُم، أَو عامَّتُهُمْ»، و«جاءَتِ النِّساءُ كُلُّهُنَّ، أَو جَمِيعُهُنَّ، أَو عامَّتُهُنَّ».

و«كِلا، وكِلْتا» يُؤَكَّدُ بِهِما المُثَنّى، نَحوُ: «جاءَ الزَّيدانِ كِلاهُما، وجاءَتِ الهِندانِ كِلْتاهُما».

وإذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعدَ «كُلِّهِ» ....

الكواكب الدرية

يَتجزَّأُ بذاتِهِ، فكلُّ واحدٍ مِن أَجزائِهِ يَصِحُّ وُقوعُهُ مَوقعَ الآخَرِ، (ولا يُؤَكَّدُ بِها المُثَنّى)؛ استِغناءً عنها بـ«كِلَا، وكِلْتَا»، (تَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ، أو جَمِيعُهُ، أو عامَّتُهُ»، و«جاءَتِ القَبِيلةُ كُلُّها أو جَمِيعُها، أو عامَّتُها»، و«جاءَ الرِّجالُ كُلُّهُم، أو جَمِيعُهُم، أو عامَّتُهُم»، و«جاءَتِ النِّساءِ كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهُنَّ، أو عامَّتُهُنَّ»)؛ فهذه الأمثِلةُ كلُّها جامعةٌ لِلشُّروطِ، وقِسْ بها ما أَشبَهَها.

(و«كِلَا، وكِلْتَا» يُؤكَّدُ بِهِما المُثَنّى) خاصَّةً؛ لأَنَّهما مُثنَّيانِ معنًى، فلا يُستَعمَلانِ في المُفرَدِ والجمعِ، وإنَّما يُؤكَّدُ بهما المثنَّى إنْ صحَّ حُلُولُ المُفردِ محلَّهُ؛ لإمكانِ تَوهُّمِ إرادةِ البَعضِ بالكلِّ، (نَحوُ: «جاءَ الزَّيدانِ كِلاهُما»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الزَّيدانِ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مُثنًّى، «كِلاهما»: توكيدٌ، والتَّوكيدُ يَتبَعُ المؤكَّدَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حَرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ، (و«جاءَتِ الهِنْدانِ كِلتَاهُما»)، وإعرابُه كإعرابِ الذي قبلَهُ، ولا يُقالُ: «اختَصمَ الزَّيدانِ كِلاهما»؛ إذ لا يَحتمِلُ إرادةَ أَحدِهما؛ لأنَّ الاختِصامَ لا يَكونُ إلَّا مِن اثنَينِ[1]، ولا بُدَّ مع ذلك أيضاً أنْ يَتَّحِدَ معنَى المسنَدِ إلى المؤكَّدِ، فلا يُقالُ: «ماتَ زيدٌ وعاشَ عَمرٌو كِلاهما».

ثمَّ المرادُ بِالمثنَّى هنا ما دلَّ على اثنَينِ، فيَدخُلُ نَحوُ: «جاءَ زيدٌ وعَمرٌو كِلاهُما»، و«جاءَتْ زينَبُ وهِندٌ كِلتَاهُما».

(وإذَا أُرِيدَ تَقوِيَةُ التَّأكِيدِ) أي: عندَ احتياجِ المَقامِ إليه، (فيَجُوزُ أنْ يُؤتَى بَعدَ «كُلِّه[2]»)

---

(١) أي: على الأقلِّ.

(٢) بالجرِّ لِقوله فيما يأتي: (بأجمعِين)، ولو قال: (بأجمعُون) لجعلتُها وأخواتِها بالرفع على الحكاية.

بـ«أَجمَعَ»، وبَعدَ «كُلِّها» بِـ«جَمعاءَ»، وبَعدَ «كُلِّهِمْ» بِـ«أَجمَعِينَ»، وبَعدَ «كُلِّهِنَّ» بِـ«جُمَعَ»، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وتَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ أَجمَعُ، والقَبِيلَةُ كُلُّها جَمْعاءُ، ....

الكواكب الدرية

أي: بعدَ لَفظَة «كُلِّه» (**بِـ«أَجمَعَ»**) بوزنِ «أَفْعَلَ»، (**وبَعدَ «كُلِّها» بِـ«جَمْعاءَ»**) بِوَزنِ «فَعْلاءَ»، (**وبَعدَ «كُلِّهِم» بِـ«أَجمَعِينَ»، وبَعدَ «كُلِّهِنَّ» بِـ«جُمَعَ»**) بوزنِ «عُمَرَ، وزُحَلَ»، فالثَّلاثةُ مَمنوعةٌ مِن الصَّرفِ لِلتَّعريفِ المقدَّرِ فِيهنَّ[1]، ووَزنِ الفعلِ في «أجمعَ»، والتَّأنيثِ في «جَمعاءَ»[2]، والعَدلِ في «جُمَعَ»، (**قالَ اللهُ تَعالى**: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «سَجدَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾: فاعلٌ، ﴿كُلُّهُمْ﴾: توكيدٌ مَعنَويٌّ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿أَجْمَعُونَ﴾: تَوكيدٌ ثانٍ، والتَّوكيدُ يَتبَعُ المؤكَّدَ في إعرابِهِ؛ تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، قالَ بعضُهم: فائدةُ ذكرِ ﴿أَجْمَعُونَ﴾ بعدَ ﴿كُلُّهُمْ﴾ رفعُ تَوهُّمِ مَن يَتوهَّمُ أنَّهم لم يَسجدُوا في وقتٍ واحدٍ، بل سَجدُوا في وَقتَينِ مختلِفَينِ، فـ«كلٌّ» تُفيدُ رفعَ احتِمالِ التَّخصِيصِ، و«أجمَعُ» تُفيدَ رفعَ احتمالِ التَّفرُّقِ، ورُدَّ بقَولِهِ تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]؛ إذ الإغواءُ لا يَختَصُّ بوَقتٍ واحدٍ، فلا دَلالةَ لـ«أجمعَ» على اتِّحادِ الوقتِ، وقد يُقالُ: هي دالَّةٌ في ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ على اتِّحادِ الوقتِ؛ لأنَّ المرادَ به في الآيةِ جَميعُ أيَّامِ الدُّنيا بدَليلِ قولِهِ تعالى بَعدَه: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨]، فجعلَ أيَّامَ الدُّنيا كلَّها بمنزلةِ وقتٍ واحدٍ، ومِن ثَمَّ قالَ بدَلالةِ «أجمَعِينَ» على اتِّحادِ وقتِ الفعلِ الفَرَّاءُ والمازنيُّ والمبرِّدُ.

(**ويُقالُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّه أَجمَعُ»**)، فـ«أَجمعُ» تَوكيدٌ بعدَ تَوكيدٍ؛ لِغَرضِ زيادةِ التَّقويةِ، (**و«القَبِيلةُ كُلُّها جَمْعاءُ»**) بالمدِّ بمعنى «جَميعاً»، وقد يُرادِفُ «جَمعاءُ»: مُجتمِعةً، فلا تُفيدُ

---

(١) اعلَم أنهم اختلفُوا في تعريفِ (أجمَعَ) وتَوابِعه بأيِّ وجهٍ هو؟ فقيل: بِنيَّةِ الإضافة، وقيل: بِالعَلَميَّة على مَعنى الإحاطة، فالمانعُ من الصَّرف على الثاني العَلَميَّة الجنسيَّة والوزنُ أو العدلُ، والمانعُ على الأول الوصفيَّة وما ذُكِر، وقولُ الشارح: (للتعريف المقدَّر فيهنَّ) يُشبِه القولَ بنيَّة الإضافة؛ إذ على القول الآخرِ بِالعَلَميَّة لا نِيَّةَ ولا تقديرَ.

(٢) هذه عِلَّة مُستقلَّةٌ بالمنع فلا حاجةَ لغيرِها معها.

والنِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ».

وقَد يُؤَكَّدُ بِـ«أَجمَعَ، وجَمْعاءَ، وأَجمَعِينَ، وجُمَعَ» بِدُونِ «كُلّ»، نَحوُ: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

تَوكيداً، ففي الحديثِ: «كما تُنتَجُ البَهيمةُ بَهيمَةً جَمعاءَ»[1] أي: سَليمةً مِن العُيوبِ مُجتمِعَةَ الأعضاءِ كامِلتَها، لا جَدْعَ[2] بها، (و«النِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ») بضمِّ الجيمِ وفتحِ الميمِ.

وقد استُفيدَ مِن تَمثيلِهِ أنَّه لا يُثنَّى «أجمَعُ» ولا «جَمعاءُ»، فلا يُقالُ: «أجمَعانِ» ولا «جَمعاوانِ»، وهذا مَذهبُ جمهورِ البَصريِّينَ، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ، وأجازَ الأخفشُ والكوفيُّونَ تَثنِيَتَهما، فيُقالُ: «جاءَ الزَّيدانِ أجمَعانِ، والهِندانِ جَمعاوانِ»، وهذا الخلافُ جارٍ فِيما وازنَهما نحوُ: «أَكْتَعُ، وكَتعاءُ».

ثمَّ لمَّا كانَ الغالِبُ في هذه الألفاظِ أنْ لا يُؤكَّدَ بها إلَّا بعدَ «كُلّ»، جِيءَ بها غيرَ مُضافةٍ إلى ضميرِ المؤكَّدِ كما مثَّلَ؛ (وقَد يُؤَكَّدُ بِـ«أَجمَعَ، وجَمْعاءَ، وأَجمَعِينَ، وجُمَعَ») أي: بكلٍّ منها استِقلالاً (بِدُونِ «كُلّ»)، وهو وإنْ كانَ كثيراً في نَفسِهِ، إلَّا أنَّه قَليلٌ بالنِّسبةِ إلى التَّوكيدِ بها مع «كلّ»، بل وقعَ لابنِ هشامٍ في «المغني» أنَّه قال: إنَّما يُؤكَّدُ بـ«أجمَعَ» وأخَواتِهِ بعدَ التَّوكيدِ بـ«كلّ» نحوُ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾، لكنْ قالَ الدَّمامينيُّ: هذا سَهوٌ منه، قالَ تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وقالَ تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، ومِثلُه في التَّنزيلِ كثيرٌ، وفي «الهمعِ»: الجُمهورُ على أنَّه لا يُؤكَّدُ [بـ]«أجمَعَ» دونَ «كلّ» اختياراً، والمختارُ كما قاله أبو حيَّان جَوازُه؛ لِكثرةِ وُرودِهِ في القرآنِ والكلامِ الفَصيحِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، وفي «الصَّحيحِ»: «فَلَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ»[3]. انتهى.

(نحوُ: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾)، وإعرابُه: اللَّامُ: داخلةٌ في جَوابِ قَسَمٍ مقدَّرٍ تَقديرُه: واللهِ[4]، «أُغوِيَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، وفاعلُه مُستترٌ

---

(١) البخاري (١٣٥٨) ومُسلم (٦٧٥٥) عن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه.

(٢) أي: لا قطعَ بائناً.

(٣) جزءٌ من حديث أخرجه مسلم (٤٥٧٢) عن سَلمةَ بن الأكوعِ في قِصة قتلِه رجلاً عند غزوِهم هوازنَ، وفي آخِره أن رسولَ الله ﷺ قال: «مَن قَتل الرَّجلَ؟»، قالُوا: ابنُ الأكوَع، فقال: «له سَلَبُه أجمَع».

(٤) بل ملفوظ وهو قوله تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾، والتقدير: فأُقسم بعزتك.

وقد يُؤْتَى بَعدَ «أَجمَعَ» بِتوابِعِهِ، وهِيَ: «أَكتَعُ، وأَبْصَعُ، وأَبْتَعُ»، نَحوُ: «جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَجمَعُونَ، أَكتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَبْتَعُونَ». وهِيَ بِمَعنًى واحِدٍ، ولِذلِكَ لا يُعطَفُ بَعضُها على بَعضٍ؛ ....

الكواكب الدرية

فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، والهاءُ: مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿أَجْمَعِينَ﴾: تأكيدٌ للهاءِ، والمُؤكِّدُ يَتبَعُ المُؤكَّدَ في إعرابِهِ؛ تَبِعَهُ في نَصبِهِ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، ومَن يَرى منعَ استِعمالِ «أجمَعَ» مُفرَدةً عن «كُلّ» يُعرِبُ ﴿أَجْمَعِينَ﴾ في الآيةِ حالاً، قالَ ابنُ عَنقاء: أجازَ ابنُ دُرُستَوَيهِ إعرابَ «أجمعِين» حالاً، قالَ المجدُ اللُّغويُّ[١]: (وهو الصَّحيحُ)، وعليه تكونُ قد خَرجَتْ عن مَوضوعِها[٢] - وهو التَّعريفُ - بِتَقديرِ الشُّيوعِ فيها، ولكنْ هذا ضعيفٌ، والأَصَحُّ منعُ إعرابِها حالاً.

(**وقَد يُؤتَى بَعدَ «أَجمَعَ» بِتَوابِعِهِ**)؛ لِزيادةِ تَقويةِ التَّأكيدِ، ونُقِلَ عن سِيبويهِ أنَّه لا يَرتَفِعُ المجازُ حتَّى يُؤتى بجَميعِ ألفاظِ التَّأكيدِ، (**وهيَ: «أَكْتَعُ»**) مَأخوذٌ مِن «تَكَتَّعَ الجِلدُ»: إذا اجتَمعَ، أو مِن قَولِهِم: «حولٌ أَكتَعُ» أي: تامٌّ، (**و«أَبْصَعُ»**) بالصَّادِ المهملةِ مأخوذٌ مِن «البصع»[٣] وهو العَرَقُ المجتمِعُ، (**و«أَبْتَعُ»**) مأخوذٌ مِن «البَتَعِ» وهو طُولُ العُنقِ، (**نَحوُ: «جاءَ القَومُ كُلُّهُم أَجمَعُونَ أَكتَعُونَ أَبصَعُونَ أَبتَعُونَ»**)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «القَومُ»: فاعلٌ، «كلُّ»: تَوكيدٌ، والهاءُ: في مَحَلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أكتَعونَ» وما بعدَهُ: تَوابعُ لـ«كلّ» تابعةٌ له في الرَّفعِ، وعلامةُ الرَّفعِ فيها الواوُ؛ لأنَّها مَحمولةٌ على الجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والأَصَحُّ أنَّها تَوكيدٌ لِلمُؤكَّدِ السَّابقِ، كالصِّفاتِ المُتوالِيَةِ، وقيلَ: كلٌّ منها تَوكيدٌ لما قبلَهُ.

(**وهيَ**) أي: ألفاظُ التَّوكيدِ المعنَويِّ (**بِمَعنًى واحِدٍ**) أي: مُتَّحِدةُ المعنى، (**ولِذَلِكَ لا يُعطَفُ بَعضُها على بَعضٍ**)، بل تُورَدُ مُتتابِعةً مِن غيرِ عَطفٍ، كقَولِهِ ﷺ: «**لَتَدْخُلُنَّ الجَنَّةَ**

---

(١) هو صاحبُ «القاموس» أبو طاهرٍ محمدُ بن يعقوبَ مجدُ الدين الشِّيرازيُّ الفيرُوزابادِيُّ المتوفَّى سنةَ (٨١٧هـ).

(٢) عبارةُ ابن عَنقاء: عن أصلِ وَضعها.

(٣) الذي في «التصريح»: البَصِيع، وهو الموافقُ لما في كُتب اللغة، وجَمعُه بُصْع.

لأنَّ الشَّيءَ الواحِدَ لا يُعطَفُ على نَفْسِهِ.

أَجمَعُونَ أَكتَعُونَ»[١]؛ لأنَّ العَطفَ يُفِيدُ تَعدُّدَ المعاني، وهذه مَعناها واحدٌ، فلا يَحسُنُ عَطفُ بَعضِها على بعضٍ؛ (لِأنَّ الشَّيءَ الواحِدَ لا يُعطَفُ بَعضُه على بَعْضٍ)، بِخلافِ الصِّفاتِ، فإنَّها يجوزُ عَطفُ بَعضِها على بعضٍ لِتَعدُّدِ مَعانِيها.

وقد أَفهَمَتْ عِبارتُه أنَّه لا يجوزُ تَقديمُ تَوابعِ «أجمعَ» عليه، وهو كذلك؛ لأنَّه أدلُّ على المَقصودِ، وهو الجَمعِيَّةُ، والجُمهورُ على أنَّه لا يُؤكَّدُ بما بعدَ «أجمَعَ» دونَهُ؛ لعدمِ ظُهورِ دَلالتِها على معنى الجمعيَّةِ، بل قيلَ: لا معنَى لها في حالِ الإفرادِ، وأجازَهُ الكوفيُّونَ وابنُ كَيسانَ، واستَدَلُّوا بنَحوِ قولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

تَحمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا[٢]

---

(١) جزءٌ من حديث أخرجَه الطَّبراني في «الأوسَط» (٥٤٨٢) عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، ولَفظُه: «لَتَدخُلُنَّ الجنةَ كُلُّكم أجمَعُون أكتَعُون، إلَّا مَن شَرَدَ على الله كشِرادِ البَعير»؛ قال الهيثَمي: رِجالُه ثِقاتٌ على ضَعفٍ يَسيرٍ في بَعضِهِم.

(٢) الرَّجزُ لأعرابيٍّ نَظر إلى امرأة جَميلة تَحمل طفلاً كُلَّما بكى قبَّلَته، فقال:

يا لَيتَني كُنتُ صَبِيًّا مُرْضَعا
تَحمِلُني الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعا
إذا بَكَيتُ قَبَّلَتْني أرْبَعا
إذاً ظَلِلْتُ الدَّهرَ أَبكِي أَجْمَعا

اللغة: (الصبيُّ): اسمٌ لِلولد ما لم يُفطَم. و(المُرضَع): اسمُ مفعولٍ من أرضَعَتْه إرضاعاً. (الذَّلفاء): اسمُ امرأة هَهُنا، وهو مَنقولٌ مِن الذَّلَف، وهو صِغَرُ الأنف واستِواءُ الأرنَبَة. (حولاً): عاماً. (أكتعاً): تامًّا كاملاً، وهو مِن ألفاظ التوكيد، مَأخوذ مِن قَولهم: (أتَى عليه حولٌ كَتِيع) أي: تامٌّ. (ظللتُ): من أخواتِ (كان) بمعنى: استَمرَرتُ.

والمعنى: ظاهرٌ، فلا حاجةَ لِتَهييجِ العُشَّاق المَساكِين.

الإعراب: «يا»: حرفُ تَنبيه، أو حرفُ نِداء والمُنادى مَحذوف. «ليتَني»: حرفُ تمنٍّ ونَصب، والنون: لِلوقاية، والياءُ: اسمُه. «كنتُ»: (كان) الناقصة واسمُها. «صبيًّا»: خبرُها. «مُرضعًا»: نعتٌ له، وجملةُ (كُنتُ...) في محلِّ رَفع خبر (ليتَ). «تحمِلُني»: فعل مضارع، والنونُ: لِلوقاية، والياءُ: مَفعول به. «الذَّلفاءُ»: فاعلُه. والجملةُ في محل نَصبِ صفة ثانية لِقَوله: (صبيًّا) وإنْ كان الأصلُ أن يقولَ: تحمِلُه. ويَجوز أن تكونَ حالاً من ضَميرِ (مُرضَع)، ويَجوزُ أن تكونَ خبراً ثانياً لـ(كُنتُ)، أو لِـ(ليتَ). «حولاً»: ظرفُ زمان مَنصوب بـ(تحملُ). =

الكواكب الدرية

وحمَلَهُ الجُمهورُ على الضَّرورةِ[١]، على أنَّ فيه تَوكيدَ النَّكرةِ، وهو ضَعيفٌ كما سيأتي.

واعلَمْ أنَّه كما يُؤتى بعدَ «أجمعَ» بما ذُكِرَ، يُؤتَى بعدَ «جَمعاءَ» بـ«كَتعاءَ، وبَصْعاءَ، وبَتعاءَ»، وبعدَ «جُمَعَ» بـ«كُتَعَ، وبُصَعَ، وبُتَعَ». والأصَحُّ وجوبُ الإتيانِ بها على هذا النَّمطِ، فتُقدَّمُ مادَّةُ «أكتَع»، ثمَّ «أبصَع»، ثمَّ «أبتَع»، وقيلَ: هو راجحٌ لا واجبٌ، وجزمَ به ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»، وقيلَ: لا تَرتيبَ بينَ «أَبْصَعَ» و«أَبْتَعَ» خاصَّة، فيَجوزُ تَقديمُ أيِّهما شِئتَ، وعليه ابنُ هشامٍ كابنِ عُصفورٍ. والأصَحُّ أنَّه لا يَجوزُ استِعمالُ شيءٍ مِن «أجمَعَ» وأخواتِهِ في غيرِ التَّأكيدِ.

وإذا اجتَمَعَتْ ألفاظُ التَّوكيدِ كُلُّها، بدَأتَ بـ«النَّفسِ، فالعَينِ، فكُلٍّ، فأجمَعَ، فأكتَعَ، فأَبصَعَ، فأبتَعَ[٢]»، فإنْ حذَفتَ «النَّفسَ» أتيتَ بما بعدَها مُرتَّباً، أو «العَينَ» فكَذلكَ، أو «كُلًّا» فكَذلكَ، أو حَذَفْتَ «أجمعَ» لم تَأتِ بـ«أكتَعَ» وما بَعدَهُ؛ لأنَّ ذلكَ تَوكيدٌ لـ«أجمعَ»، فلا يُؤتَى به بِدُونها كما مرَّ[٣].

فوائدُ[٤]:

لا يَجوزُ حذفُ المؤكَّدِ ـ بِفَتحِ الكافِ ـ عندَ الأخفشِ والفارسيِّ وابنِ جنِّي وثَعلبٍ ومُوافِقِيهم، وهو الأصَحُّ، وأجازَهُ الخَليلُ وسِيبَويهِ والمازنيُّ وابنُ طاهرٍ وابنُ خَروفٍ، وجَعَلُوا مِنه قَولَه ﷺ: «**فَصَلُّوا جُلوساً أَجْمَعِينَ**»[٥] على أنَّ «أَجمعينَ» تَوكيدٌ لضَميرٍ مَنصوبٍ، وأنَّ التَّقديرَ: أَعْنِيكُم أَجمَعينَ.

= «أكتَعَا»: توكيد له منصوب، والألف: لِلوَصل.

الشاهد: في قَوله: (أكتَعَا)؛ حيث أكَّد به وهو غيرُ مَسبُوق بـ(أجمَع)، وهو جائزٌ عند الكوفيِّين، ضَرورةٌ عند الجمهور.

وفيه شاهدٌ آخَرُ سيُشير إليه الشارح، وهو توكيدُ النَّكرة.

(١) في «الهمع»: وفيه نَظر؛ لإمكان الإتيانِ بدَله بلَفظ (أجمَع).

(٢) وفي الأخيرَين ما تقدَّم قريباً.

(٣) ذكَره ابنُ عُصفور في «شرح الجُمَل». ابن هشام.

(٤) أكثرُها مَأخوذٌ من «تَسهيل الفوائد» لابن مالك.

(٥) جزءٌ من حديثٍ: «إنما جُعل الإمامُ لِيُؤتَمَّ به» وفي آخِرِه: «وإذا صلَّى جالساً فصَلُّوا جُلوساً أجمَعونَ»، أخرجَه البُخاري (٧٣٤) ومُسلم (٩٣٠) عن أبي هُريرةَ ﷺ، وروايةُ النَّصب عند الإمام أحمدَ (٧١٤٤) وغيرِه.

. . . .

الكواكب الدرية

ولا يَجوزُ أنْ يُفصَلَ بينَ المؤكِّدِ ـ بكسرِ الكافِ ـ والمؤكَّدِ ـ بِفَتحِها ـ بـ«إمَّا» ـ بِكَسرِ الهمزةِ ـ خِلافاً للفرَّاءِ، فإنَّه أجازَ «مررتُ بقومِكَ إمَّا أجمعينَ أو بَعضِهم[1]».

ولا يَلي العاملَ شَيءٌ مِن ألفاظِ التَّأكيدِ وهو باقٍ على حالِهِ[2] في التَّأكيدِ إلَّا «جميعاً، وعامَّةً» مُطلَقاً، أي: في الابتِداء أو غَيرِه، فتَقولُ: «جميعُهم ـ أو عامَّتُهم ـ يَتحدَّثونَ، ومرَرتُ بجَميعِهم وعامَّتِهم»، وذلكَ لِقلَّةِ استِعمالِهما في التَّوكيدِ، وإلَّا «كلّ، وكِلا، وكِلتا» في الابتداءِ بكَثرةٍ نحوُ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، وعن بَعضِ العَرَبِ: «كِلاهُما بالغِانِ»، وفي التَّنزيلِ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقالَ الرَّاجزُ:

كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَه[3]

ومع غيرِ الابتِداءِ بِقِلَّةٍ، وذلكَ بأنْ تَرِدَ فاعلاً أو مَفعولاً أو مَجروراً.

ويَلزَمُ تابِعيَّةُ «كلّ» بمعنَى «كامِل»، وإضافَتُه إلى مثلِ مَتبُوعِهِ مُطلَقاً[4] نَعتاً لا تَوكيداً نحوُ: «أُطعِمْنا شاةً كلَّ شاةٍ»[5]، وقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

---

(١) عبارة غيرِه: (وإما بعضهم). والحقُّ أنَّ هذه المسألة لا تُناسِبُ هذا الكتاب، فإسقاطُها أولى.

(٢) أي: بِخلاف نحوِ: (رأيتُ نفسَ زيد) مما ليسَت فيه للتوكيد.

(٣) قبلَه:

فِي كِلْتَ رِجلَيْهَا سُلامَى واحِدَه

ولا يُعرَف قائلُهما. وهُما في وَصف نَعامة، فضَمير (رِجلَيها) عائدٌ عليها، وضميرُ (كِلتاهما) راجعٌ على الرِّجلَين، قال البَغداديُّ: والمِصراعُ الثاني تَأكيدٌ لِلأوَّلِ. اهـ

اللغة: (كِلتَ): أصلُه: (كِلتَا) فحُذِفت منه الألف. (السُّلامَى): المرادُ بها هنا زيادةٌ تَنبُتُ في مَنسِم النَّعامة مثلَ الأصبَع أو دُونَه، وأصلُها: عَظمٌ في فِرسِن البَعير، والفِرسِن لِلبَعير بِمَنزلة الحافِرِ لِلفَرس، والسُّلامَى أيضاً: عِظامٌ صِغار طُولُ إصبَع أو أقَلُّ في اليَد والرِّجل، وهي التي بينَ كُلِّ مفصلَينِ مِن أصابع الإنسانِ، والجمعُ: سُلامَيات، وقد وَرد في حَديث صلاة الضُّحى المَشهور.

الإعراب: «كِلتاهُما»: مبتدأ ومُضاف إليه. «قد»: حرفُ تحقيق. «قُرِنَت»: ماضٍ مُغيَّر الصيغة، ونائب الفاعل: هي، والتاء: لِلتأنيث. «بزائدة»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(قُرِن)، والجملةُ الفِعلية خبرُ المبتدأ في محل رَفع.

والشاهد فيه: مَجيء (كِلتَا) وهي من ألفاظ التوكيد مُبتدأ، وذلك كثيرٌ.

(٤) أي: لفظاً ومعنى وتعريفاً وتَنكيراً.

(٥) جَعلُوا الشاةَ المَأكولةَ هي جميعَ الشِّياه مُبالَغةً.

والتَّوكِيدُ تابعٌ لِلمُؤَكَّدِ في رَفعِهِ ونَصْبِهِ وخَفضِهِ، وتَعرِيفِهِ.

الكواكب الدرية

فـإنَّ الـذي حـانَـتْ بِـفَـلْـجٍ دِمـاؤُهُـمْ ... هُـمُ الـقَـومُ كـلُّ الـقَـومِ يـا أُمَّ خـالـدِ(١)

ويَجِبُ اعتِبارُ المعنى في خبرِ «كُلّ»(٢) مُضافاً إلى نَكرةٍ، لا مُضافاً إلى مَعرفةٍ، فتَقولُ: «كلُّ رَجلٍ قائمٌ، وكلُّ امرأةٍ قائمةٌ، وكلُّ رَفيقَينِ مُتعاونانِ، وكلُّ غِلمانٍ اشتَريتُهم صالحونَ، وكلُّ إماءٍ اتَّخذْتُهُنَّ صوالحُ»، فإنْ كانَ ما أُضيفَ إليه «كلّ» مَعرفةً لم تَجبْ مُراعاةُ المعنى، بل لكَ اعتبارُ اللَّفظِ واعتبارُ المعنى، نحوُ: «كُلُّهُم قائمٌ، وكلُّهم قائِمُون». وفي هذه المسألةِ مؤلَّفٌ للعلَّامةِ التَّقيِّ السُّبكيِّ سمَّاه: «أحكامُ كلّ، وما عليه تَدُلّ».

(والتَّوكِيدُ) أي: المؤكِّدُ بِكَسرِ الكافِ (تابعٌ لِلمُؤَكَّدِ) بِفَتحِها (في رَفعِهِ) إنْ كانَ مَرفوعاً، (ونَصْبِهِ) إنْ كانَ مَنصوباً، (وخَفضِهِ) إنْ كانَ مَخفوضاً، (وتَعْرِيفِهِ) إنْ كانَ مَعرفةً، ولم يَقُلْ:

---

(١) **البيت**: مِن شواهد سيبَويه، وهو لِلأشهَب بن رُمَيلة ـ وقيل: زُميلة ـ النَّهشليُّ، وهو شاعرٌ إسلاميٌّ مُخضرَم كان بَينَه وبين الفَرزدقِ هِجاء، وهو منسوبٌ لأُمِّه، واسمُ أبيه ثَورُ بن أبي حارثةَ، وعزَا أبو تَمَّام البيت لِحُرَيث بن مُخفَّض. ويُروى: (وإنَّ الأُلى)، (وإنَّ التي مارَت) أي: الجماعةَ التي ساحَت وجَرَت دماؤُهم.

اللغة: (الذي): أصلُه الَّذِين؛ فحُذفت النون تخفيفاً، بِدليل قَوله: دِماؤُهم، وقيل: بل هو صفة لِقَوم أو ركب أو مَعشَر، فراعَى اللفظ فأفرَد الموصول، ثُمَّ المَعنى فجمَع. (فَلج): مَوضع في طَريق البَصرة إلى مَكَّةَ، وفيه مَنازِلُ لِلحُجَّاج. (حانَت دِماؤُهم): هلَكت، أي: ذهَبت هَدراً فلم يُؤخَذ لَهُم بِدِيَة ولا قِصاص، مِن الحَين ـ بفَتح الحاء ـ وهو الهَلاك.

المعنى: إنَّ الذين هَلَكوا بِمَوضع فَلجٍ وذَهبَت دِماؤهُم هَدراً، هُمُ الرِّجال الكامِلون المَوصُوفونَ بِالصِّفات الحَميدة والشِّيَمِ الكَرِيمة، فاعلَمي ذلكَ يا أُمَّ خالِد، فابكِيهم واندُبيهم. «فتح القَريب المجيب».

الإعراب: «إنَّ»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل. «الذي»: اسم مَوصول مَبني على الفَتح أو على السكون على الخِلاف في أصلِه، في محلِّ نَصب اسمها. «حانَت»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث. «بِفَلج»: مُتعلِّق به. «دِماؤُهم»: فاعلُ (حانَت) ومُضافٌ إليه. وجملةُ (حانَت...): صِلةُ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب. «هُم»: ضمير مُنفصِل مُبتدأ. «القومُ»: خبرُه. وجملةُ (هُمُ القَومُ): في محلِّ رفع خبر (إنَّ). «كلُّ»: صفة (القومُ) مَرفوعة مُضافة. «القومِ»: مُضاف إليه. «يا»: حرفُ نِداء. «أُمَّ»: مُنادى مُضاف مَنصوب بِالفتحة. «خالِدِ»: مُضاف إليه.

والشاهد: في قَوله: (القومُ كلُّ القوم)؛ حيث أُضيفَت (كُلُّ) الكَماليَّة لاسمٍ يُماثِلُ مَنعوتَها لفظاً ومعنًى. وفيه شاهدٌ آخَرُ في قولِه: (الذي) كما مرَّ.

(٢) أي: ونحوِه من النعتِ والضميرِ.

ولا يَجُوزُ تَوكِيدُ النَّكِرةِ عِندَ البَصرِيِّينَ.

الكواكب الدرية

(وتَنكيرِهِ)؛ لأنَّ ألفاظَ التَّوكيدِ كُلَّها مَعارِفُ؛ لإضافتِها لِضَميرِ المؤكَّدِ لفظاً، وما لم يُضَفْ منها هو مَعرفةٌ بِنِيَّةِ الإضافةِ، أو بِالعَلميَّةِ الجِنسيَّةِ، وعِبارةُ ابنِ عَنقاءَ: والأَصَحُّ أنَّ تَعريفَ «أجمَع» وأخواتِهِ بِالعَلميَّةِ على جِنسِ الإحاطةِ والشُّمولِ، فمَنْعُ «أجمَعَ» وتَوابعِهِ لِلعَلَميَّةِ والوَزنِ، و«جُمَعَ» وتَوابعِهِ لِلعَلَميَّةِ والعَدْلِ، وقيلَ: شِبهُ العَلميَّةِ؛ بناءً على أنَّها تَعرَّفَتْ بنيَّةِ الإضافةِ، فأَشبَهَتِ العَلَمَ في التَّعريفِ بغيرِ أداةٍ ظاهرةٍ. اهـ

(و) لِهَذا (**لا يَجُوزُ تَوكِيدُ النَّكِرَةِ**) بِألفاظِ التَّوكيدِ المعنويِّ (**عِندَ البَصْرِيِّينَ**) مُطلقاً، أي: سَواءٌ أفادَ تَوكيدُها أم لا، وذَهَبَ الكوفيُّونَ والأَخفشُ إلى جوازِ تَوكيدِها إنْ أفادَ، بِأنْ كانتِ النَّكرةُ محدُودةً، كـ«يوم، ولَيلةٍ، وشَهرٍ، وحَولٍ» ممَّا يَدلُّ على مُدَّةٍ مَعلُومةِ المقدارِ، وكانَ التَّوكيدُ مِن ألفاظِ الإحاطةِ كـ«كلٍّ»، واختارَهُ ابنُ مالكٍ في جَميعِ كُتُبِهِ؛ لِصحَّةِ السَّماعِ با ولأنَّ فيه فائِدةً؛ لأنَّ مَن قال: «صُمتُ شهراً» قد يُريدُ جَميعَ الشَّهرِ، وقد يُريدُ أكثرَهُ، ففي قَولِهِ احتمالٌ يَرفعُهُ التَّوكيدُ؛ قالَ ابنُ هشامٍ في «الأَوضح»: وهذا المذهبُ هو الصَّحيحُ، واستُدِلَّ عليه بقَولِ عائِشةَ: «ما صامَ رسولُ اللهِ ﷺ شَهراً كلَّهُ إلَّا رَمضانَ»[1]، وقولِ الشَّاعرِ:

[البسيط]

لَكِنَّه شاقَهُ أنْ قِيلَ: ذا رَجَبٌ ... يا لَيتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ[2]

---

(١) أخرجه مُسلم (٢٧١٨) عن عبد الله بن شَقِيق، قال: قُلتُ لِعائشةَ ﵂: أكان رسولُ الله ﷺ يَصوم شهراً كُلَّه؟ قالَتْ: «ما عَلِمتُه صام شهراً كُلَّه إلا رَمضانَ، ولا أفطرَه كُلَّه حتى يَصُوم منه، حتى مَضى لِسَبيلِه ﷺ».

(٢) **البيتُ**: لِعَبد الله بن مُسلم الهُذَلي.

اللغة: (الشَّوق): نِزاعُ النَّفس إلى الشَّيء. و(رَجب): مِن الشُّهور؛ إن أُريد به مُعيَّن فغيرُ مُنصَرِفٍ لِلعَلَميَّة والعَدل عن المُحلَّى بـ(أل)، وإلَّا فمُنصَرِف، هكذا اشتَهر، وقال بعضُهم بصَرفِه مُطلَقاً، مَنقولٌ من الرَّجَب وهو التَّعظيم؛ لأنهم كانوا يُعَظِّمونه في الجاهِليَّة بِتَرك القتال فيه. و(الحَول): السَّنة.

المعنى: أنَّه اشتَدَّ شَوقُه وأعجبَه أن قَدِمَ شَهرُ رجب؛ لِما رأى فيه مِن الخَيرات ونَحوِها، فتَمنَّى أن تكونَ جَميعُ أشهُرِ السَّنة رجبَ. وقيل: المعنى: أنه اشتاقَت نَفسُه ومالَت إلى قَول الناس: هذا رَجبٌ الذي لا يَحصُلُ فيه قِتال قد أقبَل، قائلاً: أتَمنَّى أن تَكونَ السَّنةُ كُلُّها شهرَ رَجب، وذلك لِجُبنِه.

الإعراب: «**لكنَّه**»: (لكنَّ): حرف استِدراكٍ مِن أخواتِ (إنَّ)، والهاء: ضمير مبنيٌّ في محل نَصب اسمها. وجُملة «**شاقَه**»: في مَحلِّ رَفعِ خَبرِها. و(شاق): فعلٌ ماض، والهاء: مَفعولُه مُقدَّم. «**أنْ**»: مصدريَّة، «**قيل**»: ماضٍ =

. . . .

الكواكب الدرية

وقد أنشدَ ابنُ مالكٍ وجماعةٌ[1] هذا البيتَ بلَفظِ:

يــا لــيــتَ عِــدَّةَ شَــهــرٍ كُــلِّــه رَجــبُ

قالَ ابنُ هشامٍ: وهو تَحريفٌ، قالَ الأَزهريُّ: لأنَّ المعنى يَفسُدُ عليه؛ لأنَّ الشَّاعرَ تمنَّى أنْ يكونَ عِدَّةُ الحَولِ مِن أوَّلِهِ إلى آخِرهِ رَجَبَ[2]، قالَ: لِمَا رَأى فيه مِن الخيراتِ، ولا يَصِحُّ فيه أنْ يَتمنَّى عدَّةَ[3] شهرٍ كلِّه رجبَ؛ لأنَّ الشَّهرَ الواحدَ لا يَكونُ بعضُه رَجبَ[4] وبعضُه غَيرَ رَجبٍ، حتَّى يَتمنَّى أنْ يكونَ كلُّه رَجباً. اهـ

= مبني لِلمَجهول، والمصدرُ المنسبِك فاعلُ (شاقَ) مُؤخَّر، أي: شاقه قَولُهم. «ذَا»: اسم إشارة في مَحل رفع مُبتَدأ. «رجبٌ»: خبرُه، والجملةُ مَقُولُ القول نائبُ الفاعل. «يا»: حرفُ تَنبيه أو حرف نداءٍ والمنادَى محذوف. «ليتَ»: حرفُ تَمَنٍّ. «عِدَّةَ»: اسمُها مضاف. «حَولٍ»: مُضاف إليه. «كُلِّه»: توكيد معنويٌّ لـ(حَولٍ). «رجبُ»: خبرُ (ليتَ). وجُملةُ (يا ليتَ... إلخ) في تقديرِ العَطف على (ذا رَجبٌ)؛ لأنها من مَقُولهم أيضاً على ما يَظهَر، ويَجُوزُ أن تكونَ استِئنافيَّة، أو مَقُولَ قَول مَحذوف واقعٍ حالاً من مَفعولِ (شاقَه) كما يُرشِد إليه ما ذكَرناه سابقاً مِن مَعنى البَيت.

والشاهد: في قَوله: (حَولٍ كُلِّه)؛ حيث أكَّد (حَول) بـ(كُل) مع أنه نَكِرة، وهو جائزٌ عند الكوفيِّين بِشَرطِ كونِ النَّكرةِ مَحدودةً، وكونِ التَّوكيد من ألفاظِ الإحاطة كما هُنا.

تنبيه: أنشَد بعضُهم قبل البيتِ قَولَه:

يــا لَــلــرِّجــالِ لِــيَــومِ الأَرْبِــعــاءِ، أمَــا ... يَــنْــفَــكُّ يُــحــدِثُ لي بَــعدَ الــنُّــهى طَرَبَــا؟

إذ لا يَــزالُ غَــزالٌ فِــيــه يَــفــتِــنُــنِــي ... يَــأْتــي إلــى مَــسجِــدِ الأَحْــزابِ مُــنْــتَــقِــبَــا

وعليه فآخِرُ الشاهد: (رجبَا) بِالنصب على لُغةٍ ضَعيفة لِبَعض العرب في (ليتَ)، وعلى هذا يَسقُطُ المَعنى الثاني السابِق.

(١) كتَبتُ على نَظير هذه العبارة في «شَرح الشذور» ما نَصُّه: مِنهم الصائغُ ـ تِلميذُ ابن الناظم على ما قيل ـ في كِتابِه: «اللمحة في شَرح الملحة» (٢/ ٧١٢). وذَكر المصرِّحُ (٢/ ١٣٨) أن بدرَ الدين ابن مالك أنشَده أيضاً كذلك تَبَعاً لِوالِدِه، والذي في «شَرح الخلاصة» له: يا ليت عِدَّةَ حَولٍ، ولا نَعلم في أيِّ كتاب أنشَده أبُوه أصلاً، وقد رأيتُ روايةَ (شَهر) في مَخطوطات «شرح القَطر» و«شَرح الشذور» لِلمُصنِّف، وفِي غير ذلك، فلعلَّها من تحريف النُّسَّاخ في الجَميع.

(٢) الذي في «التَّصريح»: (رجباً)، وسيَأتي في كلام الشارح ما يُؤيِّده.

(٣) الذي في «التَّصريح»: (أنَّ عدَّةَ)، وعليه فـ(رجبٌ) الآتي في كلامِه مَرفوع مُنوَّن.

(٤) انظر التَّعليق الآتي.

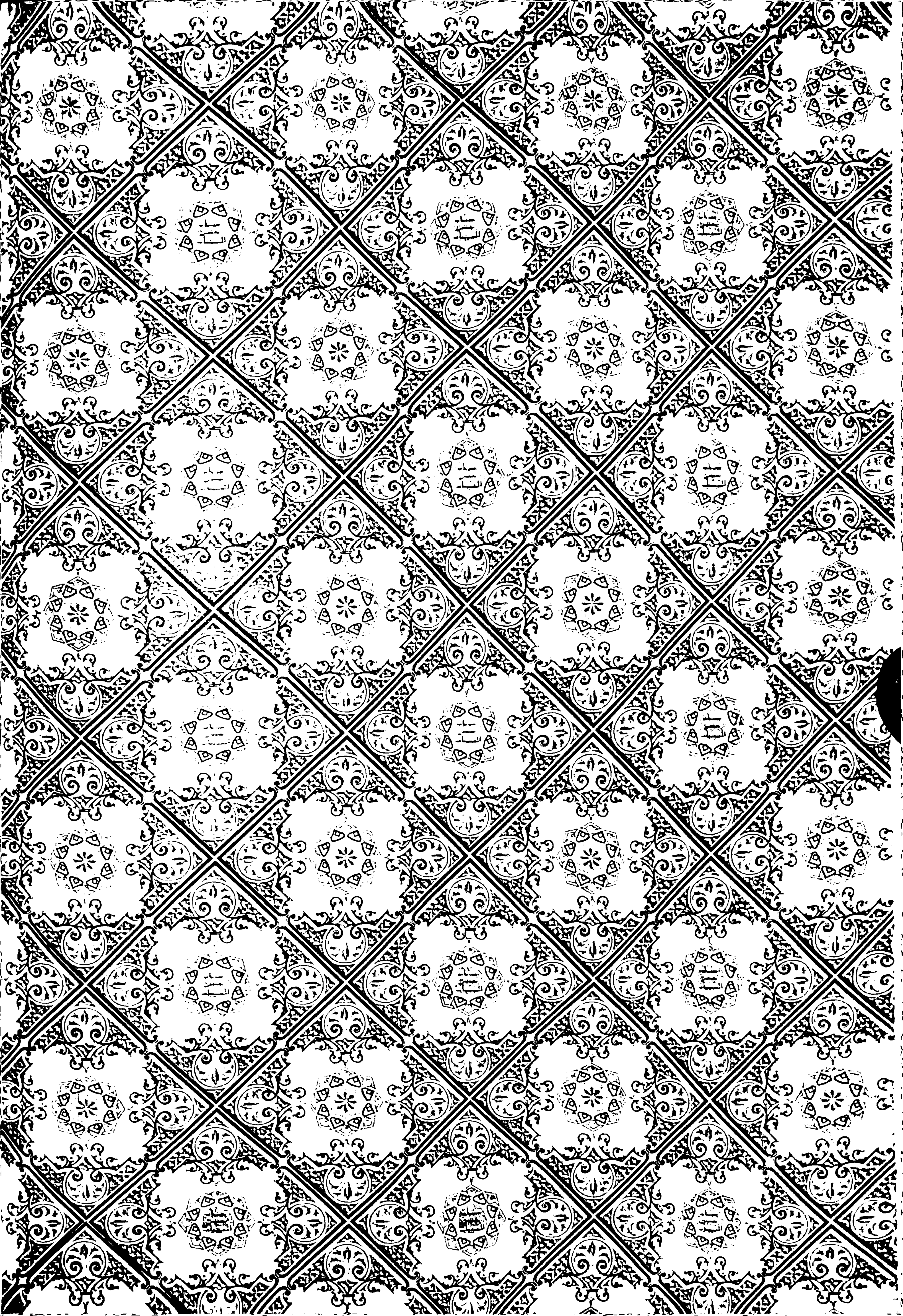
قالَ العِصاميُّ: وقد تَضَمَّنَ تَعبيرُه(١) بـ«رجبٍ» مُنوَّناً أنَّه مُنصَرِفٌ، وهو الظَّاهرُ؛ إذ لا يَظهَرُ فيه سِوى العَلَميَّة(٢)، وبِذلكَ صرَّحَ بعضُ الأئمَّةِ، لكنْ جَزمَ العلَّامةُ التَّفتازانيُّ بأنَّه غيرُ مُنصَرِفٍ لِلعَلميَّةِ والعدلِ عن الرَّجبِ كـ«أمسِ» في لُغةِ مَن مَنعَهُ مِن الصَّرفِ، وعلى هذا فصَرفُه في البَيتِ لِلضَّرورةِ. اهـ، وقد يُفرَّقُ بينَه وبينَ «أمسِ» بأنَّ ذلكَ سُمِعَ فيه مَنعُ الصَّرفِ وفيه العَلَميَّةُ؛ إذ هو اسمٌ لِليومِ الذي قبلَ يومِكَ، بِخلافِ هذا فإنَّه لم يُسمَعْ في أشعارِ العربِ مَنعُ صَرفِهِ، وبأنَّه يُستَعمَلُ نكرةً، فإنْ أُريدَ به مُعيَّنٌ وقدَّرنا فيه العَدْلَ امتَنَعَ.

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: الأزهريّ أو الشاعر، والأوَّلُ أقوى وأصَحُّ، ولا يَرِد عليهِ تعبير المصرِّح بـ(رَجب) مِن غير تَنوين أيضاً في كَلامِه؛ لأنَّ الذي رأيتُه في نُسخة جيِّدة من كتابِه: (لا يكون بعضُه رجباً).

(٢) جوَّز بعضُهم أن يكونَ منعُه لِلعَلميَّة والتأنيثِ بمعنى المُدَّة.



باب البَدل

هُوَ: التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكمِ بِلا واسِطةٍ.

بابُ البَدَلِ

والتَّعبيرُ به اصطِلاحُ البَصريِّينَ، والكوفيُّونَ يُسمُّونَهُ: التَّرجمةَ، والتَّبيينَ، والتَّكريرَ.

(هو) لغةً: العِوَضُ، قالَ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾[1] [القلم: ٣٢]، واصطِلاحاً: (التَّابعُ)، هذا جِنسٌ شاملٌ لجَميعِ التَّوابعِ، (المَقْصُودُ بِالحُكمِ) أي: دُونَ مَتبُوعِهِ، وهذا مُخرِجٌ لِبَقيَّةِ التَّوابعِ ما عَدا المَعطوفَ بـ«بل» بعدَ الإثباتِ؛ فإنَّ النَّعتَ والتَّوكيدَ وعَطفَ البَيانِ ليسَتْ مَقصودةً بالحُكمِ، بل المَقصودُ به مَتبوعُها، وهي مُكَمِّلاتٌ لِلمَقصودِ، والمَعطوفَ بـ«لا» بعدَ الإيجابِ وبـ«بل، ولكنْ» بعدَ النَّفيِ ليسَ مَقصوداً بالحُكمِ الواقعِ قبلَه، بل المَقصودُ به هو ما قبلَه، وأمَّا المَعطوفُ ببقيَّةِ أحرُفِ العَطفِ، فليسَ هو المَقصودَ بالحُكمِ فقَطْ[2]، بل المَقصودُ بالحُكمِ هو المَعطوفُ والمَعطوفُ عليه، بِخلافِ البَدَلِ؛ فإنَّه هو المَقصودُ بِالحُكمِ فقَطْ، (بِلا واسِطةٍ) بينَهُ وبينَ مَتبوعِهِ، فخرجَ المَعطُوفُ بـ«بَل» بعدَ الإثباتِ، فإنَّه مَقصودٌ بالحُكمِ[3] لَكِنْ بِواسِطةٍ.

وظاهرُ التَّعريفِ المَذكورِ أنَّ المُبدَلَ منه ليسَ مَقصوداً بالحُكمِ، وإنَّما ذُكِرَ تَوطِئةً ومُقَدِّمةً للبَدَلِ؛ لأنَّ ذِكْرَ المَقصودِ بالنِّسبةِ بعدَ التَّوطئةِ لِذِكْرِهِ يُفيدُ تَوكيدَ الحُكمِ وتَقريرَهُ، ولهذا كانَ في حُكمِ تكريرِ[4] العاملِ عندَ الجُمهورِ. ولا يُنوَى بمتبوعِهِ الطَّرحُ، وقَولُ كَثيرينَ: المبدَلُ منه في حُكمِ الطَّرحِ، إنَّما يَعنُونَ به مِن جهةِ المعنى غالباً دونَ اللَّفظِ، بدَليلِ جَوازِ نحوِ: «ضرَبتُ زيداً رأسَهُ»؛ إذ لو لم يُعتَدَّ بزيدٍ أصلاً لم يَكُنْ لِلضَّميرِ ما يَعودُ إليه. قاله ابنُ عَنقاء.

ثمَّ البَدَلُ يَدخُلُ الأسماءَ والأفعالَ، وحُكمُه التَّشريكُ في الإعرابِ، ولهذا قالَ:

---

(١) لو استَشهد بنحوِ قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ مِما فيه لفظُ البَدل نفسِه لكان أولى.

(٢) أي: وإن صدَق عليه أنه مقصودٌ به.

(٣) أي: هو المقصودُ بالحُكم.

(٤) في طبعةٍ: (تقرير)، وهو تحريف.

وإذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أو فِعلٌ مِن فِعلٍ، تَبِعَهُ في جَمِيعِ إعرابِهِ.

والبَدَلُ على أَربَعةِ أَقسامٍ:

الأوَّلُ: بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، ويُقالُ لَهُ: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، ....

الكواكب الدرية

(وإذَا أُبدِلَ اسمٌ مِن اسمٍ، أو فِعلٌ مِن فِعلٍ، تَبِعَهُ في جَمِيعِ إعرابِهِ) مِن رَفعٍ ونَصبٍ وخفضٍ وجزمٍ، وعامِلُه مُقدَّرٌ مِن جِنسِ عاملِ مَتبُوعِهِ، ويَظهَرُ كثيراً إنْ كانَ حرفَ جرٍّ، وقيلَ: عامِلُه نفسُ عاملِ مَتبُوعِهِ، وليس على نِيَّةِ تكرارِ العاملِ أصلاً، واختارهُ ابنُ مالكٍ وآخَرونَ، وكأنَّهم نَظرُوا لِتَسمِيَتِهِ تابعاً؛ إذ لا يَصدُقُ عليه ذلكَ حَقيقةً إلّا إذا كانَ عامِلُه هو عاملَ مَتبُوعِهِ.

(والبَدَلُ على أَربَعةِ أَقْسامٍ) على المَشهُور:

(الأوَّلُ: بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ)، أي: بَدَلُ شَيءٍ مِن شيءٍ مُساوٍ له في المعنى، بِأنْ تَكُونَ ذاتُ المُبدَلِ عينَ ذاتِ المُبدَلِ منه، ويَكونَ المُرادُ مِنهما واحِداً[1]، وإنِ اختلفَ مَفهُومُهما، (ويُقالُ: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ)، وسمَّاهُ ابنُ مالكٍ: البدَلَ المُطابِقَ، أي: الموافقَ لِمَعنى المُبدَلِ منه، قال: لأنَّ هَذه العِبارةَ[2] صالحةٌ لكلِّ بَدَلٍ يُساوي المُبدَلَ منه في المعنَى، بِخلافِ قَولِ النَّحويِّينَ: بدلُ الكلِّ مِن الكلِّ، فإنَّها لا تَصدُقُ إلّا على ذي أَجزاءٍ، وهذا البَدَلُ يَقَعُ في اسمِ اللهِ تعالى، واللهُ سُبحانه مُنَزَّهٌ عن الأجزاءِ. فالعِبارةُ الجيِّدةُ أنْ يُقالَ: بَدَلُ مُوافقٍ مِن مُوافقٍ، أو بَدَلُ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ، أو البَدَلُ المُطابِقُ.

ثمَّ إدخالُ المصنِّفِ «ألْ» على «كُلّ» مبنيٌّ على ما وقعَ لِكَثيرينَ، وهو مُعترَضٌ بقَولِ بَعضِ الأئمَّةِ: لا يجوزُ إدخالُ «أل» على «كلّ، وبعض» عندَ الجُمهورِ، قالَ ابنُ خالَويهِ في كتاب «ليسَ»[3]: يَغلَطُ كثيرٌ مِن الخواصِّ بإدخالِ «أل» على «كُلّ، وبعض»، وليسَ مِن لغةِ العَرَبِ؛ لأنَّهما مَعرِفتانِ في نيَّةِ الإضافةِ، وبذلكَ نزلَ القرآنُ. اهـ لكنْ نَقلَ بَعضُهم عن الأزهريِّ

---

(١) أخصرُ منه وأوضَحُ قول الفاكهيِّ: هما مُتَّحدان فِيما صدَقَا عليه.

(٢) في طبعة: العبارات، والشارحُ وإن كان سيَذكر ثلاثَ عبارات فيما يأتي إنما أراد واحدةً فقط ههُنا وهي المطابق. انظر: «شرح الكافية» (٣/ ١٢٧٦).

(٣) نقلَه عنه السُّيُوطيُّ في «النُّكت».

نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ أَخُوكَ»، قالَ الله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، وقال: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] في قِراءةِ الجَرِّ.

الكواكب الدرية

أنَّه قالَ: أجازَ النَّحويُّونَ إدخالَ الألفِ واللَّامِ في «كلٍّ، وبعض» وإنْ أباهُ الأصمَعيُّ؛ لأنَّ مَذهبَ العَربِ عَدمُ جوازِ دُخولِ الألفِ واللَّامِ عليهما؛ لأنَّهما مُضافَتانِ البَتَّةَ؛ إمَّا ظاهراً وإمَّا مُضمَراً، وفي «القاموسِ»: و«كلٌّ وبَعضٌ» مَعرِفتانِ، لم تَجِئْ عن العَربِ بالألفِ واللَّامِ، وهو جائزٌ. اهـ.

(نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ أَخُوكَ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «أخو»: بَدَلُ كلٍّ مِن كلٍّ، والبَدَلُ يَتبَعُ المُبدَلَ منه في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رَفعِهِ الواوُ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، فـ«زيدٌ» و«أخوكَ» يَصدُقانِ على ذاتٍ واحِدةٍ، ومَفهومُهما مُختَلِفٌ، (قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾)، وإعرابُه: «اهدِ»: فعلُ دُعاءٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ وهو الياءُ، يَنصِبُ مَفعولَينِ، والأصلُ فيه أنْ يَتعدَّى إلى ثاني مَفعولَيهِ باللَّامِ أو بـ«إلى»، يُقالُ: «هدَاه لِكذا، أو إلى كذا»، وقد يُتَّسَعُ فيه فيَتعدَّى بِنَفسِهِ كما في هذه الآيةِ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبِ مَفعولُها الأوَّلُ، ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾: نعتٌ، ﴿صِرَٰطَ﴾: بَدَلُ[1] كلٍّ مِن كلٍّ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وفائِدةُ البَدَلِ[2] التَّوكيدُ والتَّوضيحُ. والمرادُ بالصِّراطِ المستَقيم: طريقُ الحقِّ، وهو دينُ الإسلام، ولمَّا كانَ في قولِهِ: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ بعضُ إبهامٍ بَيَّنَهُ بقولِهِ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أي: مِن الأنبياءِ والملائكةِ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ.

(وقالَ تَعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ في قِراءةِ الجَرِّ)، وهي قِراءةُ غيرِ نافعٍ وابنِ عامرٍ، فالاسمُ الكريمُ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾ بَدَل الشَّيءِ مِن الشَّيءِ، ولا يَنبغي أنْ يُقالَ:

---

(١) في طبعتَين: (المستقيم نعت للصراط بدل)، ولا يَخفى عدمُ صحَّتِها، وعلى ما في الطبعةِ الباقيةِ يكونُ الشارح قد اختَصَر في إعراب ﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ على خِلاف عادتِه.

(٢) أي: في هذه الآية. وانظر: «الكشاف».

الثَّاني: بَدَلُ البَعضِ مِنَ الكُلِّ؛ سَواءٌ كانَ ذلِكَ البَعضُ قَليلاً أو كَثيراً، نَحوُ: «أَكَلتُ الرَّغِيفَ ثُلثَهُ، أَو نِصفَهُ، أو ثُلُثَيهِ». ولا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ بِضَميرٍ يَرجِعُ لِلمُبدَلِ مِنهُ، إمَّا مَذكُورٍ كالأَمْثِلةِ، أو مُقدَّرٍ كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] . . . .

الكواكب الدرية

بدلُ الكلِّ مِن الكلِّ؛ لأنَّ الكلَّ يُطلَقُ على ذِي أجزاءٍ كما مرَّ، تعالى اللهُ عن ذلكَ، وقد يُقالُ: لا مَحذورَ في ذلكَ؛ لأنَّ قولَهم: بَدلُ الكلِّ مِن الكلِّ قد صارَ عَلَماً بالغَلَبَةِ على البَدَلِ المُطابِقِ. ثمَّ هذا البَدَلُ لا يَحتاجُ إلى رابطٍ يَربِطُه بالمُبدَلِ منه اتِّفاقاً؛ لاتِّحادِهِما.

(**الثَّانِي: بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ**)، وهو بدلُ الجُزءِ مِن كلِّهِ، بأَنْ يكونَ مَدلولُ الثَّاني بَعضاً مِن مَدلُولِ الأَوَّلِ؛ (**سَواءٌ كانَ ذَلِكَ البَعضُ قَلِيلاً**) أي: دُونَ النِّصفِ، (**أو كَثِيراً**) أي: فوقَ النِّصفِ؛ أو مُساوِياً، خلافاً لمَن زَعمَ ـ كالكسائيِّ وهشامٍ[1] ـ أنَّ[ه] لا يَكونُ إلَّا فِيما دونَ النِّصفِ، (**نَحوُ: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيهِ»**)، **وإعرابُه**: «أَكَلتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «الرَّغيفَ»: مَفعولٌ بِه، «ثُلُثَهُ»: بَدَلُ بعضٍ مِن كلٍّ، وكذا «نِصفَه» و«ثُلُثَيهِ»، والهاءُ في الجميعِ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(**ولا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ**) أي: بَدَلِ البعضِ (**بِضَمِيرٍ يَرجِعُ مِنهُ لِلمُبدَلِ مِنهُ**)؛ لِيَحصُلَ به الرَّبطُ بينَهما، وهذا ما عليه الجُمهورُ، وخالفَ في ذلكَ ابنُ مالكٍ، فجَعلَ اتِّصالَهُ به كثيراً، لا شَرطاً، (**إمَّا مَذكُورٍ**) ذلكَ الضَّميرُ، أي: مَلفوظٍ (**كالأَمثِلَةِ**) المَذكُورةِ، ونحوِ: «ضَربتُ زيداً رَأسَهُ»، (**أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾**)، **وإعرابُه**: «لله»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مُقدَّمٌ، ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ[2]، ﴿حِجُّ﴾: مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ، و﴿ٱلْبَيْتِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿مَنِ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بَدَلَ بَعضٍ مِن كلٍّ؛ لأنَّ النَّاسَ يَعُمُّ المستَطيعَ وغيرَه، فهو عامٌّ مَخصوصٌ بالمُستطيعِ، ﴿ٱسْتَطَاعَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستَترُ.

---

(١) أي: الضَّرير الكُوفي. وتحرَّف في طَبعةٍ إلى: ابن هشام.

(٢) أي: مِن الضَّميرِ المستكنِّ في الجارِّ، والعاملُ فيه الاستِقرارُ المَحذوف، ويجوز أن يتعلَّق بما تعلَّق به الخبر، أو يكونَ هو الخبرَ، و﴿لِلَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بما تعلَّق به الخبرُ. انظر: «الدُّر المَصُون».

أي: مِنهُمْ.

الثَّالِثُ: بَدَلُ الاشتِمالِ، ....

الكواكب الدرية

وقالَ ابنُ بَرهانَ(١): هو بَدَلُ كلٍّ؛ لأنَّ المرادَ بالنَّاسِ المستَطيعُ دُونَ غيرِه، فهو عامٌّ أُريدَ به الخُصوصُ، وعليه لا يَحتاجُ لِتَقديرِ الرَّابطِ، وقالَ الكِسائيُّ: ﴿مَنِ﴾: شرطيَّةٌ حُذِفَ جوابُها، أي: مَن استطاعَ فلْيَحُجَّ، ويُقوِّيهِ مجيءُ الشَّرطِ عَقِبَهُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وحُسْنُ المعنى؛ لأنَّ قضيَّتَهُ أنَّ النَّاسَ يَلزَمُهم عُموماً إحياءُ البيتِ كلَّ سَنةٍ بالحجِّ، وهو فَرضُ كفايةٍ، ويَلزَمُ المستطيعَ خُصوصاً أنْ يَحُجَّ بنَفسِهِ، وهو فرضُ عينٍ، ويَدخُلُ فيه حينئِذٍ: الملائكةُ بناءً على أنَّه ﷺ مُرسَلٌ إليهِم، وهو الأصَحُّ، وعلى القَولِ بأنَّ «مَن» بَدَلُ بَعضٍ لا يَدخلُ الملائكةُ؛ لأنَّ النَّاسَ يَعمُّ الإنسَ والجنَّ فقَطْ، كذا قرَّرهُ بعضُ المحقِّقينَ، وعلى القَولِ بِالبَدَليَّةِ أيضاً فالضَّميرُ العائدُ على المبدَلِ منه مُقدَّرٌ، (أي: مِنهُم) يَعني: مِن النَّاسِ.

(الثَّالِثُ: بَدَلُ الاشتِمالِ)، ويُقالُ له: بَدَلُ انتقالٍ، وهو: أنْ يَكونَ بينَه وبينَ المُبْدَلِ منه مُلابَسةٌ بغيرِ الجُزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ، سُمِّيَ بذلكَ لاشتِمالِ معنَى الكلامِ عليهِ؛ لأنَّ العاملَ في المَتبوعِ يَشتَمِلُ على مَعناهُ بطريقِ الإجمالِ؛ سَواءٌ اشتَمَلَ الأوَّلُ على الثَّاني نحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، أو الثَّاني على الأوَّلِ نحوُ: «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه»، أو لم يَشتَمِلْ أَحدُهما على الآخَرِ نحوُ: «سُرِقَ زيدٌ فَرَسُه». فتَسميَةُ مثلِ هذا بَدَلَ اشتمالٍ مِن حيثُ اشتِمالُ المتبوعِ على التَّابعِ، لكنْ لا كاشتِمالِ الظَّرفِ على المظروفِ كما قد يُتوَهَّمُ، بل مِن حيثُ كونُه دالًّا عليه إجمالاً، ومُتقاضِياً(٢) له بوجهٍ ما، بحيثُ تَبْقى النَّفسُ مُتشَوِّفةً(٣) عندَ ذِكرِ

---

(١) هو عبدُ الواحد بن علي ابن بَرهان ـ بفتح الباء ـ أبو القاسِم الأسَدي العُكبَري النَّحوي، صاحبُ العربية واللُّغة والتواريخ وأيَّام العرب، كان أولَ أمره مُنجِّماً فصار نَحويًّا، قال في «هديَّة العارفين»: له مِن الكتب: «الاختيار في الفِقه» مَشهور، و«أُصول اللغة». تُوفي سنة (٤٥٦هـ).

(٢) أي: طالباً ومُستدعِياً.

(٣) بالفاء من التَّشوُّف إلى الشيء أي: التطلُّع إليه، وفي طبعةٍ بالقاف من الشَّوق، والفاءُ أحسَنُ وإن جازت القافُ؛ لأنَّ الشوق إنما يُناسبُ الحَبيبَ. ومِثلُه يُقالُ في الموضعَين الآتيَين قريباً.

نَحوُ: «أَعْجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ»، ....

الكواكب الدرية

الأوَّلِ إلى ذكرِ ثانٍ مُنتَظِرةً له، فيَجيءُ الثَّاني مُلَخِّصاً لما أُجمِلَ في الأوَّلِ، ومُبَيِّناً له، (نحوُ: «أَعْجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ»)، وإعرابُه: «أَعْجَبَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصبِ مَفعولٌ به، «زيدٌ»: فاعلٌ، «عِلْمُ»: بَدَلُ اشتِمالٍ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ومِثلُه: «سُلِبَ زيدٌ ثَوبُه»، و«رأَيتُ درجةَ الأسدِ بُرجَهُ»؛ لأنَّ البُرجَ عِبارةٌ عن مَجمُوعِ الدَّرجاتِ، و«نَظَرتُ إلى القَمَرِ فَلَكِهِ»؛ لأنَّ الفَلَكَ مُلابسٌ لِلقَمَرِ بغيرِ الجُزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ.

ولا بُدَّ في بَدَلِ الاشتِمالِ مِن أُمورٍ ثلاثةٍ:

الأوَّل: أنْ تَبقى النَّفسُ عندَ ذكرِ الأوَّلِ مُتشوِّفةً إليه ـ أي: إلى البَدَلِ ـ ومُنتظرةً له، نحوُ: «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه»؛ فإنَّكَ قبلَ أنْ تذكُرَ الثَّوبَ تَصيرُ النَّفسُ مُتشوِّفةً إلى بيانِ الشَّيءِ المسلُوبِ؛ إذ مِن الظَّاهرِ أنَّه لم تُسلَبْ نَفسُه، بل شيءٌ منه، وحينئذٍ فالإسنادُ إلى الأوَّلِ لا يُكتَفى به مِن جهةِ المعنى، وإنَّما أُسنِدَ إليه على قَصْدِ غيرِهِ ممَّا يَتعلَّقُ به ويُلابِسُهُ بغيرِ الجُزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ، ويَكونُ المعنى مُختصًّا بالأوَّلِ[1]، كـ«أعجَبَني زيدٌ حُسنُهُ، أو كلامُه، أو فَهمُه»؛ فإنَّ الإعجابَ مُشتمِلٌ على زيدٍ مجازاً، وعلى حُسنِهِ وكلامِهِ وفَهمِهِ حقيقةً، وكذَا «سُرِقَ زيدٌ ثَوبُه، أو فرَسُه»؛ فإنَّ زَيداً مسروقٌ مجازاً، والفَرَسَ[2] حقيقةً.

فخرجَ بهذا الشَّرطِ نحوُ: «قَتَلَ الأميرُ سيَّافُهُ»، فلا يَجوزُ مِثلُ هذا الإبدالِ أصلاً[3]؛ لِفَقدِ الشَّرطِ المَذكورِ؛ لأنَّ الأوَّلَ غيرُ مُجملٍ؛ إذ يُستَفادُ عُرفاً مِن قَولِكَ: «قَتَلَ الأميرُ» أنَّ القاتلَ سَيَّافُه. قالهُ الدَّمامينيُّ.

الثَّاني: لا بُدَّ فيه ـ كما قالَ ابنُ مالكٍ، وتَبِعَهُ الفاكهيُّ وغيرُه ـ مِن إمكانِ فَهمِ مَعناهُ عندَ حَذفِهِ، ومِن حُسنِ الكلامِ بتَقديرِ حَذفِهِ، ولأجلِ ذلكَ جُعِلَ نحوُ: «أعجبني زيدٌ أخوهُ» بَدَلَ إضرابٍ؛ لِعَدَمِ صحَّةِ الاستِغناءِ عنه بالأوَّلِ، وكذلكَ نحوُ: «أَسْرَجْتُ زَيداً فَرَسَهُ»؛ لأنَّه

(١) الصوابُ: (بغَير الأول) كما في «غُرَر الدُّرر».

(٢) في «الغُرَر»: والثوبَ والفرسَ.

(٣) وجوَّزه بعضُهم على أن يكونَ من باب بدل الغلَط.

ولا بُدَّ مِن اتِّصالِه بِضَمِيرٍ، إمَّا مَذكُورٍ كالمِثالِ، أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥] أي: فِيهِ.

الرَّابِعُ: البَدَلُ المُبايِنُ، وهُوَ ثَلاثَةُ أَقسامٍ: ....

وإنْ فُهِمَ معناهُ في حالِ الحذفِ، لكنْ لا يَحسُنُ استِعمالُ مِثلِهِ، بل لا يُستَعمَلُ[١]؛ لأنَّ الإسراجَ لا يكونُ إلَّا لِلخَيلِ، فإنْ سُمِعَ شيءٌ حُمِلَ على الإضرابِ والغَلَطِ.

قالَ ابنُ عَنقاء: وقد يَخرُجُ بهذا الشَّرطِ نحوُ: «نظرتُ إلى القَمرِ فَلَكِهِ»، فتَأمَّل. اهـ، وليسَ كذلكَ؛ فإنَّ إسنادَ النَّظرِ إلى القَمرِ والمرادُ فَلَكُه ممَّا يَحسُنُ ويُسمَعُ.

(و) الثَّالثُ: (لا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ) أي: البَدَلِ (بِضَميرٍ) يَرجِعُ إلى المُبدَلِ منه، (إمَّا مَذكُورٍ كالمِثالِ) المَذكورِ، (أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالَى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾) أي: لُعِنَ أصحابُ الأُخدودِ، أي: الشَّقِ في الأرضِ الذي جَعَلُوهُ لِلمؤمنينَ، وأَوقدُوا فيه النَّارَ وأَلقَوا فيها المؤمِنينَ ـ وقِصَّةُ أصحابِ الأُخدودِ مُستَوفاةٌ في كتبِ التَّفسيرِ، وفي «صَحيحِ مسلم» ـ بِنَجرانَ[٢] قبلَ بَعثةِ[٣] النَّبيِّ ﷺ بنَحوِ سَبعينَ سنةً، وإعرابُ الآيةِ: ﴿قُتِلَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و﴿أَصْحَٰبُ﴾: نائبُ فاعلٍ، و﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿ٱلنَّارِ﴾: بدلُ اشتِمالٍ مِن ﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾، والضَّميرُ العائدُ إلى المُبدَلِ منه مُقدَّرٌ عندَ الجُمهورِ، (أي: فيهِ)، وعندَ الكوفيِّينَ وجماعةٍ نابَتْ عنه «أل»، والأصلُ: «نارِهِ»، وعندَ ابنِ مالكٍ لا حذفَ أصلاً[٤]، وقالَ الفرَّاءُ وابنُ الطَّراوةِ: بَدَلُ كلٍّ، ولا حذفَ، وابنُ خَروفٍ: بَدَلُ إضرابٍ، والأصَحُّ ما ذكَرهُ المصنِّفُ.

(الرَّابعُ: البَدَلُ المُبايِنُ) أي: لِلمُبدَلِ منه، بحيثُ لا يُشعِرُ به ذكرُ المُبدَلِ منه بِوَجهٍ، أي: بأنْ لا يَكونَ مُطابِقاً له، ولا جُزءاً منه، ولا مُلابِساً له، (وهو ثَلاثةُ أَقسامٍ:

(١) قوله: (بل لا يُستعمل) من كلام ابن عَنقاءَ، وهو زائدٌ على كلام الفاكهيِّ، وعدَمُ الاستعمال يَصدُق عليه قَولُه السابق: (لا يَحسنُ استِعمال مثلِه)، فالإتيانُ بـ(بل) معه ليس بِذاك.

(٢) هي مدينة تَقع جنوبيَّ السعودية قُربَ الحدود مع اليَمَن اليومَ.

(٣) بفتحِ الباء على إرادة المرَّة من البَعث، والعامَّة مُولَعة بكسرِها.

(٤) أي: لعدم التِزامِه الضميرَ في هذا النوع.

بَدَلُ الغَلَطِ، وبَدَلُ النِّسْيانِ، وبَدَلُ الإضْرابِ، نَحوُ: «رَأَيتُ زَيداً الفَرَسَ»؛ لِأَنَّكَ إنْ أَردتَ أَن تَقُولَ: «رَأَيتُ الفَرَسَ» فَغَلِطْتَ فَقُلتَ: «زَيداً»، فَهَذا بَدَلُ الغَلَطِ؛ ....

الكواكب الدرية

بَدلُ الغَلَطِ)، وهو الذي لم يُقصَدْ مَتبوعُهُ، بل سبقَ إليه اللِّسانُ.

(**وبَدَلُ النِّسيانِ**)، وهو ما قُصِدَ ذِكرُ مَتبوعِهِ، ثُمَّ تَبيَّنَ فسادُ قَصدِهِ.

(**وبَدَلُ الإضرابِ**)، وهو ما قُصِدَ فيه كلٌّ مِن المُبدَلِ والمُبدَلِ منه، قَصْداً صَحيحاً.

وأنكرَ قومٌ منهم المُبرِّدُ الثَّلاثةَ، وخَرَّجُوا ما أوهمَ ذلكَ على حَذفِ العاطفِ، وهي: الواوُ المُفيدةُ لِلتَّقسيمِ، (**نَحوُ: «رَأَيتُ زَيداً الفَرَسَ»**)، هذا المثالُ يَصلُحُ لِكلٍّ واحدٍ مِن الثَّلاثةِ؛ (**لأنَّكَ إنْ أَرَدتَ أنْ تَقُولَ**) ابتداءً: («**رأيتُ الفَرَسَ**»، **فغَلِطْتَ**) أي: سَبقَ لِسانُكَ لغيرِهِ، (**فقُلتَ: «زَيداً»**) مِن غيرِ قَصدٍ، ثُمَّ نَطَقتَ بالصَّوابِ فقُلتَ: الفَرَسَ، (**فهَذا بَدَلُ الغَلَطِ**) بالإضافةِ، أي: بَدَلٌ عن اللَّفظِ الذي هو الغَلَطُ، فالمُبدَلُ منه هو الغَلَطُ، لا البَدَلُ، ويُسمَّى التَّابعُ هنا بِبَدَلِ الغَلَطِ مِن حيثُ إنَّ سببَ الإتيانِ به هو الغَلَطُ في ذكرِ المُبدَلِ منه، ولم يُرِدْ أنَّ المُبدَلَ[1] نفسَهُ غَلطٌ[2]، وكيفَ يكونُ غَلطاً وهو المَقصودُ بالنِّسبةِ؟

وقَضيَّةُ كلامِ المصنِّفِ كغيرِهِ أنَّ بَدَلَ الغَلطِ يَصِحُّ في النَّثرِ، وهو قَولُ سِيبَويهِ والأكثرينَ، وقالَ بَعضُهم: إنَّه يَجوزُ في الشِّعرِ دونَ النَّثرِ، وعكَسَهُ بعضُهم، وقالَ آخرُونَ: إنَّ بدلَ الغَلطِ لم يَقَعْ في نَظمٍ ولا نَثرٍ، واستَدلَّ المثبِتُونَ له بقَولِ ذي الرُّمَّةِ: [البسيط]

لَمْياءُ في شَفَتَيها حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وفي اللِّثاتِ وفي أنيابِها شَنَبُ[3]

---

(١) أي: البدلَ.

(٢) ولهذا قالُوا: بدل الغلَط ولم يقولُوا: البَدَل الغلَط. الفاكهي.

(٣) **اللغة:** (اللَّمياء): من اللَّمَى، وهي التي في شَفتَيها سُمْرةٌ، و(الحُوَّة): شَبِيهة بِاللَّمَى، وهي حُمرةٌ تَضرِب إلى السَّواد، و(اللَّعَس): سَوادٌ مُستحسَنٌ في الشَّفتَين، ومنه يُقالُ: شَجرةٌ لَمْياءُ الظِّل ـ أي: سَوداءُ الظِّل ـ وذلك إذا كَثُرَ وَرَقُها واسوَدَّ ظِلُّها. و(اللِّثاتُ): جمعُ لِثَة، وهي ما حولَ الأسنانِ. و(الأنياب): جمعُ نابٍ، وهو السِّنُّ التي خلفَ الرَّباعيَة. و(الشَّنَبُ): قال الأصمَعيُّ: بَرْدٌ وعُذُوبةٌ في الأسنان، وغيرُه يَقول: تَحديدُ الأنيابِ ودَقَّتُها، والأول أجوَدُ.

المعنى: وَصف امرأةً بِالجَمال العربيِّ فقال: إنَّ في ثَغرِها بَريقاً ولَمَعاناً، وفي شَفَتَيها حُمرةٌ شديدةٌ تَضربُ إلى السَّواد، وهم يَستَحسِنون هذا لأنه يَظهَرُ معه بَريق الثَّغر ويَحسُنُ به المَبسِم، حتى إنَّ نساءَ الأعراب كُنَّ =

وإن قُلْتَ: «رَأيتُ زَيداً» ثُم لَمَّا نَطَقتَ بِهِ تَذَكَّرتَ أَنَّكَ إنَّما رَأيتَ فَرَساً، فأَبْدَلْتَهُ مِنهُ،

الكواكب الدرية

فإنَّ الحُوَّةَ: السَّوادُ، واللَّعسَ: سَوادٌ مُشرَبٌ بحُمرةٍ، وفي «الوافي وشَرحِهِ[1]» ما حاصِلُه: وقد يَكونُ المُبدَلُ منه مُتغالَطاً فيه، لا غَلَطاً، أي: يُظهِرُ المتكلِّمُ مِن نفسِهِ أنَّه غالِطٌ فيه؛ لغرضِ الإبهامِ[2]، وليس غالِطاً في نفسِ الأمرِ، بل ذكرَهُ أوَّلاً عن قَصْدٍ وتَعَمُّدٍ، لكنَّه أوهمَ أنَّه غالِطٌ لِغَرضِ المبالغةِ، والتَّفنُّنِ في الفَصاحةِ، وهذا يَستَعمِلُه الشُّعراءُ كثيراً، وشَرطُه أنْ يَرتَقيَ مِن الأَدنى إلى الأَعلى، كـ«هِندٌ نجمٌ بَدرٌ شمسٌ»؛ لأنَّكَ[3] وإنْ كُنتَ قاصداً لِذكرِ النَّجمِ تُوهِمُ مِن نَفسِكَ الغَلَطَ، وأنَّكَ لم تَقصِدْ في الأوَّلِ إلَّا تَشبيهَها بالبَدْرِ، ثمَّ تَفعلُ كذلكَ مُنتقِلاً إلى الشَّمسِ، وهو فَصيحٌ دونَ الغَلطِ، ولا أَدري لأيِّ معنًى جزَمُوا بأنَّ بَدَلَ الغَلَطِ غيرُ فَصيحٍ مع أنَّ النِّسيانَ لا يُنافي الفَصاحَةَ، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يَكونُوا تَتَبَّعُوا كلامَ الفُصَحاءِ، فلم يَجدُوا بَدَلَ الغَلَطِ فاشياً فيه، فحَكمُوا بأنَّه غيرُ فصيحٍ نظراً إلى هذا المعنَى، وليس المرادُ أنَّ الإنسانَ إذا سبقَ لسانُه إلى ذكرِ ما لم يَقصِدْهُ، فَتَنَبَّهَ فذَكَرَ المَقصودَ، يُحكَمُ بأنَّ لفظَهُ المَذكورَ على سَبيلِ السَّهوِ غيرُ فَصيحٍ. اهـ

(وإنْ قُلتَ: «رأيتُ زَيداً») قاصداً الإخبارَ عن رُؤيَتِهِ، (ثُمَّ لَمَّا نَطقْتَ تَذَكَّرْتَ أنَّكَ) لم تُرِدْ زيداً، و(إنَّما رَأيتَ فَرَساً[4] فأَبدَلتَهُ) أي: لفظَ الفَرَسِ (مِنهُ) أي: مِن زيدٍ بأنْ قُلتَ: «رأيتُ

= يَضَعنَ غبرةَ الإثمِدِ على لِثاتِهِنَّ لِتُكسِبَها حُوَّةً. «شَرح شَواهد الأُشموني».

الإعراب: «لَمياءُ»: خبرُ مُبتدأ محذُوف، أي: هي لَمياءُ. «في شفَتَيها»: مُتعلِّق بخبر مقدَّم، و(ها): مضافٌ إليه عائدٌ لِمَحبُوبتِه. «حُوَّةٌ»: مُبتدأ مؤخَّر. «لَعسٌ»: بَدلٌ مِن (حُوَّة) بدلَ غَلَط. الواو: عاطفةٌ للجُمَل، و«في اللِّثات»: خبرٌ مُقدَّم. «وفي أنيابِها»: عطفٌ عليه. «شَنَبٌ»: مُبتدأ مؤخَّر.

والشاهد: في قولِه: (حُوَّةٌ لعسٌ)؛ فإن بعضَهم يرَى وُجودَ بدلِ الغَلَط في كلام العرب وجَعَل هذا منه؛ لأنَّ الحُوَّةَ السَّواد بِعَينِه، واللَّعَسَ سوادٌ مُشرَبٌ بِحُمرَة، وردَّه الجُمهور بأنَّ الشعرَ لا يُقال إلَّا عن تَروٍّ وتَثبُّت، فلا يكونُ فيه هذا البدلُ، وخرَّجوا البيتَ على الوَصفيَّة، أو على بدل الكلِّ، وقال بعضُهم: إنَّه مِن باب التَّقديم والتأخيرِ، والتَّقديرُ: في شَفتَيها حُوَّة، وفي اللِّثاتِ لَعَسٌ، وفي أَنيابِها شَنَبٌ.

(١) أي: «المَنهل الصافي» للدَّمامِيني.

(٢) في المطبُوع من «المنهَل الصافي»: (لغرض الإيهام)، وهو أشبه بالمرادِ.

(٣) في المطبوع من «المنهل»: كأنَّك.

(٤) الأحسنُ: (الفرسَ). الفاكهي.

فهذا بَدَلُ النِّسْيانِ؛ وإنْ أَردتَ الإخبارَ أَوّلاً بِأنَّكَ رَأَيتَ زَيداً، ثُم بَدَا لَكَ أَنْ تُخبِرَ بِأنَّكَ رَأَيتَ الفَرَسَ، فهَذا بَدَلُ الإضرابِ.

الكواكب الدرية

زيداً الفَرَسَ»، (فهَذَا بَدَلُ نِسْيانٍ)، أي: بَدَلُ شيءٍ ذُكِرَ نِسياناً، وهذا كالذي قبلَهُ، قالَ الفاكهيُّ: لا يَقَعُ في فصيحِ الكلامِ، ومُتَعَلَّقُهُ الجَنانُ، وبَدَلُ الغَلَطِ مُتعلَّقُهُ اللِّسانُ، وبعضُ النَّحويِّينَ لم يُفرِّقُوا بينَهما، بل سمَّوهما بَدَلَ الغَلَطِ[1].

(وإنْ أَرَدْتَ الإخبارَ أوّلاً بِأنَّكَ رَأَيتَ زَيداً، ثمَّ بَدَا لَكَ أنْ) تُضرِبَ ـ أي: تُعرِضَ ـ عن ذلكَ، وأنْ (تُخبِرَ بِأنَّكَ رَأَيْتَ الفَرَسَ)، ويَكونَ الأوَّلُ في حُكمِ المتروكِ، (فهَذَا بَدَلُ الإضرابِ)، ويُسمَّى أيضاً: بدلَ البَدَاءِ ـ بِالدَّالِ المهملةِ والمدِّ ـ؛ لأنَّ المتكلِّمَ يُخبِرُ بشيءٍ ثمَّ يَبدُو له أنْ يُخبِرَ بآخَرَ مِن غيرِ إبطالٍ لِلأوَّلِ، فكلٌّ مِن التَّابعِ والمتبوعِ فيه مَقصودٌ قَصْداً صَحيحاً، ومِنه قولُه ﷺ: «**إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلاةَ ما كُتِبَ له نِصْفُها، ثُلثُها، رُبعُها، خُمسُها، سُدسُها، سُبعُها، ثُمنُها، تُسعُها، عُشرُها**»[2]، فـ«ثُلُثُها» وما بعدَهُ بَدَلُ إضرابٍ مِن «نِصفُها»، أو كلٌّ[3] واحدٍ بَدَلٌ ممَّا قبلَهُ، وهو إضرابُ انتقالٍ، لا إضرابُ إبطالٍ[4].

والأحسَنُ في هذه الثَّلاثةِ أنْ يُعطَفَ فيها التَّابعُ[5]، فيكونُ مِن عطفِ النَّسقِ؛ لأنَّ «بل» تُشعِرُ بأنَّ ما قبلَها ذُكِرَ عن قَصدٍ، إلَّا أنَّه أُضرِبَ عنه، فيَخرُجُ الكلامُ عن كونِهِ صَدَرَ عن غَلَطٍ أو نِسيانٍ، ولأنَّ بِذكرِ «بل» يَندَفِعُ تَوهُّمُ كونِ البَدَلِ في ذلكَ صفةً لما قبلَهُ كما في قَولِكَ: «رأيتُ رَجلاً حِماراً»؛ إذ يَحتمِلُ أنْ تكونَ أَردتَ بِقَولِكَ: «حماراً» جاهلاً، أو بَليداً.

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٤٠٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٨٨٩٤) وأبو داودَ (٧٩٦) وغيرُهما من حديث عمَّار بن ياسر بالتدرُّج مِن العشر إلى النِّصف، ولفظُ أحمد: «إنَّ العبد لَيُصَلي الصلاةَ ما يُكتَب له منها إلا عُشرُها، تسعُها، ثُمنُها، سُبعها، سُدسُها، خُمسُها، ربعُها، ثُلثُها، نِصفُها»، وأخرج الإمام أحمدُ أيضاً (١٥٥٢٢) عن أبي اليسر صاحبِ رسول الله ﷺ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «مِنكم مَن يُصلِّي الصلاة كاملةً، ومِنكم من يُصلِّي النصفَ، والثلثَ، والربعَ حتَّى بَلغ العشر»، قال مُحقِّقوه (٢٤/ ٢٨٠): إسنادُه صحيح على شرط مُسلم.

(٣) الظاهر أنه أراد: (وكُل) بالواو.

(٤) وقيل: حُذف مِن هذه المَذكورات (أو) العاطفةُ وهي مُرادة، وحَذفُها كذلك سائغ شائعٌ في كلامِهم.

(٥) في «الفَواكه» زيادة: بـ(بل). ويُؤيِّده قوله الآتي: لأن بل تُشعر... إلخ.



. . . .

الكواكب الدرية

فَائدةٌ: قالَ الفاكهيُّ: ذكرَ بعضُ النُّحاةِ قِسْماً خامِساً، وهو بَدَلُ كلٍّ مِن بَعضٍ، واحتَجَّ له بقَولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلحاتِ[(١)]

فِيمَن رواهُ بنَصبِ «طلحةَ» على أنَّه بَدَلٌ مِن «أعظُماً».

وأُجيبَ بأنَّه: على تَقديرِ مُضافٍ، أي: أَعظُمَ طَلحةَ[(٢)]، أو على أنَّ المرادَ بها الذَّاتُ مِن بابِ تَسميةِ الكلِّ بالجُزءِ، وعلى كلٍّ فهو مِن بَدَلِ الكلِّ. اهـ[(٣)]

وقالَ غيرُه: قيلَ: ومِنه: [الطويل]

كأنِّي غَداةَ البَيْنِ يَومَ تَحَمَّلُوا[(٤)]

---

(١) البيتُ: لِعُبَيد الله بن قَيس الرُّقَيات، يَقولُه في طلحةَ بن عبدِ الله بن خَلَف الخُزاعيِّ. ويُروَى: (نضَّرَ اللهُ).
اللغة: (أعظُماً): جمع عَظم، ويُجمَع في الكَثرة على عِظام. (طَلحةُ الطَّلحات): سُمِّيَ طَلحةَ الطَّلَحات بِسَبب أُمِّه، وهي صَفيَّةُ بنت الحارث بن طلحةَ بن أبي طلحةَ، وأخُوها طلحةُ بن الحارثِ، فقد تَكَنَّفَه الطَّلَحاتُ، ففُصِل بِهذه الإضافة من غَيرِه مِن الطَّلَحات، وكانَ واليَ سِجستانَ وبها ماتَ.
الإعراب: «رَحِمَ اللهُ أعظُماً»: فعلٌ ماضٍ وفاعِلُه ومَفعولُه. «دَفنُوها»: فعلٌ ماضٍ، والواو: فاعلُه، و(ها): مفعولُه، والجملةُ في محلِّ نصب نعت (أعظماً). «بِسِجستانَ»: جار ومجرُورٌ بالفتحة لِلعَلَميَّة والعُجمة، مُتعلِّق بـ(دَفنُوها). «طَلحةَ»: بدلٌ من (أعظُماً) مَنصوبٌ مثلُه وهو مُضاف. «الطلحاتِ»: مُضاف إليه مجرورٌ.
والشاهد فيه: إبدالُ (طلحة) من (أعظُماً) بدلَ كلٍّ من بعض على قولِ لِبَعضِهِم.
وفيه شاهدٌ آخَرُ، وهو أنَّ السماعَ والاستِعمالَ في نحوِ: (طَلحةَ) - مِن كُلِّ عَلَم مُذكَّر مَختُوم بالهاء - جَمعُه بالألف والتاء، ولم يُسمَع جمعُه بالواو والنُّون.
(٢) قد يَشهدُ لِذلك روايةُ الجرِّ على أنَّ الأصلَ: أَعظُمَ طَلحةِ الطَّلحاتِ، فحُذف المُضافُ الذي هو (أعظُم) لِدَلالة (أَعظُم) المُتقدِّم الذِّكرِ عليه، ولم يُقَم المُضافُ إليه وهو (طَلحة) مُقامَه، قال ابنُ بَري: والأشبَهُ عِندي أن تَخفضَه بإضافة (سِجستان) إلَيه لأنه كان أَميرَها.
(٣) «الفواكه الجنيَّة» (ص٤٠٣-٤٠٤).
(٤) عجُزُه:

لَدَى سَمُراتِ الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

وهو من مُعلَّقة امرئ القيس.

=

. . . .

الكواكب الدرية

فـ«يومَ» بَدَلٌ مِن «غداةَ» بَدَلَ كلٍّ مِن بَعضٍ.

ويُجابُ بأنَّه بَدَلُ كلٍّ مِن كلٍّ على حَذْفِ مُضافٍ، أي: غداةَ يومِ تحمَّلُوا، أو على أنَّ المرادَ باليَومِ مُطلَقُ الوَقتِ، لا اليَومُ المحدودُ. اهـ، ونحوُ ذلكَ في «الوافي» و«شَرحِهِ».

وقالَ أبو حيَّان: ذَكرَ بعضُهم بَدَلَ كلٍّ مِن بَعضٍ نحوُ: «لَقيتُهُ غُدوةً يومَ الجُمعةِ»؛ لأنَّ يومَ الجُمعةِ لا يَكونُ ظَرفاً ثانياً؛ لأنَّ العاملَ لا يَعمَلُ في نَوعٍ مِن المَعمولاتِ إلَّا في واحدٍ منها[1]، إلَّا على طريقِ الإتباعِ، ولا يَكونُ غَلَطاً لأنَّ اللُّقِيَّ لا يكونُ في كلِّ اليوم، بل في بَعضِهِ، قالَ السُّيوطيُّ: وقد وَجدتُ له شاهِداً في التَّنزيلِ، وهو قولُه تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١]. اهـ

ويُمكِنُ الجوابُ عن الآيةِ بِأنَّ المرادَ بالجنَّةِ جِنسُ الجنَّاتِ، فيكونُ ﴿جَنَّٰتِ﴾ حينئِذٍ بَدَلَ كلٍّ مِن كلٍّ، لا بدلَ كلٍّ مِن بعضٍ؛ وعن المثالِ بأنَّه غيرُ مَسمُوعٍ، بل المَسموعُ: «لَقِيتُه يومَ الجُمعةِ غُدوةَ»؛ لأنَّ سِيبَويهِ يُجيزُ تَعدُّدَ الظَّرفِ مِن نَوعٍ إذا كانَ الثَّاني أخصَّ مِن الأوَّلِ.

= **اللغة:** (الغَداة): أولُ النَّهار. و(البَين): الفِراق. و(اليَوم): من طُلوع الفجر إلى الغُرُوب، وقد يُراد به مُطلَقُ الوَقت. و(تَحمَّلُوا): تَرحَّلُوا، ويُروى أيضاً بذلك. و(لدَى): بمعنى: عِند. و(السَّمُرات): جمعُ سَمُرة، وهي شَجَرة الطَّلْح من أشجارِ الباديةِ ذَواتِ الشَّوك. و(الحيُّ): القَبيلةُ من الأعراب. و(ناقِف الحَنظَل): مَن يكسرُ حَبَّ الحَنظَل لِيَستخرِجَ بزرَه.

المعنى: أراد أنَّه في تِلكَ الغَداة يومَ رَحَل أهلُ مَحبوبتِهِ دَمَعت عَينُه كثيراً، حالةَ كونِه جالساً عند السَّمُرات التي كانت خِيامُهم قائمةً خِلالَها، كما تَدمَعُ عينُ ناقِفِ الحَنظَلِ لِحرارتِه.

الإعراب: **«كأني»**: (كأنَّ) واسمُها. **«غداةَ»**: ظرفُ زمان مُضاف يَتعلَّق بما في (كأنَّ) من معنى التَّشبيه، وقيل: بـ(ناقِف) الآتي. **«البينِ»**: مُضافٌ إليه. **«يومَ»**: بدلٌ من (غداةَ) بدلَ كلٍّ من بعض وهو مضاف. **«تحمَّلوا»**: فعلٌ ماضٍ وفاعلُه، والجملةُ في محلِّ جرٍّ بالإضافة. **«لدَى»**: ظرفُ مكان منصوبٌ مُتعلِّق بما تعلَّق به (غداةَ)، وهو مضاف. **«سمراتِ»**: مُضاف إليه. **«الحيِّ»**: مِثلُه. **«ناقِفُ»**: خبرُ (كأنَّ) مَرفوع مُضافٌ. **«حَنظلِ»**: مُضافٌ إليه من إضافةِ اسم الفاعل إلى مفعولِه.

والشاهد فيه: وُقوعُ (يومَ) بدلَ كلٍّ من بَعضٍ من (غداةَ) عند بَعض النَّحويِّين، وهو قولٌ ضعيفٌ، والجُمهورُ على عدمِ إثباتِ هذا النوع، وتأوَّلوا البيتَ بما ذَكَره الشارحُ.

(١) الأولى - كما في «تَمهيد القَواعد» و«نُكَتِ السُّيوطي» -: منه، أي: مِن ذلك النوع.

ومِثالُ الفِعلِ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

الكواكب الدرية

(ومِثالُ) إبدالِ (الفِعلِ) مِن الفعلِ (قَولُه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾)، وإعرابُه: «مَن»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوّل: فعلُ الشَّرطِ، والثّاني: جوابُه في محلِّ رفعِ مُبتدأٌ، ﴿يَفْعَلْ﴾: فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفع خبرٍ، ﴿ذَٰلِكَ﴾: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبِ مَفعولٌ به، ﴿يَلْقَ﴾: جوابُ الشَّرطِ، وعَلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الألفُ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿أَثَامًا﴾: مَفعولٌ به، ﴿يُضَٰعَفْ﴾: بَدَلُ كلٍّ مِن ﴿يَلْقَ﴾؛ لأنَّ مُضاعفةَ العَذابِ هي لُقِيُّ الأثامِ، والبَدَلُ يَتبَعُ المُبدَلَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جزمِهِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وهو مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و﴿لَهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، و﴿ٱلْعَذَابُ﴾: نائبُ الفاعلِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ. وقد أَجْرى الشّاطبيُّ الأقسامَ الأربعةَ في الفعلِ كما هو مُقتَضى عبارةِ المتنِ، فبَدَلُ الكلِّ كما مُثِّلَ، وبَدَلُ البعضِ مِن الكلِّ: «إنْ تُصَلِّ تَسجُدْ للهِ يَرحمْكَ»، وبَدَلُ الاشتِمالِ نحوُ: [الرجز]

.... مَــن يَـصِـلْ إلَـيـنـا يَـسْـتَـعِـنْ بِـنـا يُـعَـنْ[1]

وبَدَلُ الغَلَطِ نحوُ: «إنْ تَأتِنا تَسْألْنا نُعطِكَ»[2]، ومثَّلَ بعضُهم بقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ﴾ على تَقديرِ «بل»، ومَنعَ بَعضُهم في الفعلِ ما عَدَا بدلَ الكلِّ.

وشَرطَ ابنُ مالكٍ لإبدالِ الفعلِ مِن الفعلِ المُوافقةَ في المعنى مع زِيادةِ بَيانٍ، وقَدحَ فيه بَعضُهم بأنَّ ذلكَ ليسَ بشَرطٍ، ولكنَّ الأصحَّ ما قالهُ ابنُ مالكٍ، قالَ غيرُه: فإنْ لم يَكُنِ الثّاني راجحَ البَيانِ على الأوّلِ كانَ تَأكيداً.

قالَ الفاكهيُّ: وكما يُبدَلُ الفِعلُ مِن الفعلِ تُبدَلُ الجُملةُ مِن الجُملةِ إذا كانتِ الثّانيةُ أَوْفَى

---

(١) قِطعة من بيتٍ لابن مالك في «الخُلاصة»، وصدرُه:

وَيُـبْـدَلُ الـفِـعْـلُ مِـنَ الـفِـعْـلِ كَـ(مَـن

(٢) ومثَّل له الشاطبي قبل ذلك بقولِه: (إنْ تُطعِم زيداً تكسُه أُكرِمْك)، وهو أوضحُ.

. . . .

الكواكب الدرية

بِتَأديةِ المَقصودِ مِن الأُولى، نحوُ: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣][1]، فجُملةُ ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ﴾ بدلُ بعضٍ مِن الأُولى؛ لأنَّ ما اشتَملَتْ عليه بعضُ ما تَعلَمون مِن نِعَمِه، ونحوُ: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] على قراءةِ حمزةَ والكِسائيِّ بكسرِ ﴿إِنَّهُمْ﴾، فجُملةُ ﴿إِنَّهُمْ﴾ بَدلُ كلٍّ أو بَدلُ اشتمالٍ مِن جُملةِ ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ . . . إلخ﴾[2].

ويَجوزُ إبدالُ الجُملةِ مِن المُفرَدِ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

إلى اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حاجَةً ... وبِالشَّامِ أُخْرَى كَيفَ يَلتَقِيانِ؟[3]

فجُملةُ «كيفَ يَلتقيانِ؟» بَدَلُ اشتمالٍ مِن «حاجةً وأُخرَى»، وهما مُفردانِ[4]، وقَولِ الشَّاعرِ[5]: [الطويل]

---

(١) «الفواكه الجنية» (ص٤٠٤).

(٢) في «الكشَّاف» و«البَحر المحيط» و«الدُّر المَصون» وغيرِ ذلك أن الكسرَ على الاستِئناف، ولم يتعرَّضُوا لمسألةِ البدل.

(٣) نَسَبه بعضُهم لِلفرزدَق.

المعنى: يَتضجَّر من تَفرُّق أغراضِه وتَباعُد مَواطِن حاجاتِه التي بعضُها بالشام وبَعضُها بالمدينةِ، ويَقولُ: أشكُو إلى الله ذلك، واستَفهَم مُستبعِداً اجتِماعَ ذلك. السلطانيُّ.

الإعراب: «إلى الله»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّقٌ بـ(أشكُو) الآتي. «أشكُو»: فعلٌ مُضارع مرفوع، والفاعلُ: أنَا. «بِالمَدينة»: جار ومجرور مُتعلِّق بمَحذوف حال مِن (حاجَة)، كان صفةً لها فلما قُدِّم عليها صار حالاً. «حاجةً»: مَفعولُ (أشكُو). «وبِالشام أُخرَى»: عطفٌ على (بِالمَدينةِ حاجةً) وإعرابُه كإعرابِه، وهو من العطفِ على مَعمُولَي عاملٍ واحدٍ، وهو جائزٌ بالإجماعِ. «كيف»: اسمُ استِفهام مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نَصب حال تَقدَّم على صاحبِه وعامِله. «يَلتَقِيان»: فعلٌ مضارع مَرفوعٌ بِثُبوت النون، والألفُ: فاعلٌ. وجُملةُ (كيف يَلتقيانِ) في مَحلِّ نَصب بدلٌ مِن (حاجةً وأُخرى) بدلَ اشتِمالٍ.

والشاهد فيه: إبدالُ الجملةِ من المفرَد لمَّا كانَت في تأويلِه، أي: إلى الله أشكُو هاتَينِ الحاجتَين تَعذُّرَ التِقائهِما، قال الدَّمامِيني: ويَحتمِلُ أن يكونَ (كيفَ يَلتَقِيان) جملةً مُستأنَفةً نَبَّه بها على سَببِ الشَّكوى، وهو استِبعادُ اجتِماعِ هاتَينِ الحاجَتَين.

(٤) كأنه قال: أشكُو هاتَين الحاجتَين تَعذُّرَ التِقائِهما.

(٥) جعلَه الفاكهيُّ مَعطوفاً على الآيةِ الأُولى على أنه مِن إبدال الجملةِ من الجُملة، وبِذلك صرَّح غيرُه من النُّحاة، وهو الصواب.

ويَجُوزُ إبْدالُ النَّكِرةِ مِنَ المَعرِفةِ، ....

الكواكب الدرية

أَقولُ لَه: ارحَلْ لا تُقِيمَنَّ عِندَنا(١)

(ويَجُوزُ إبدالُ النَّكِرةِ مِنَ المَعرِفةِ)، ويَجبُ في بَدَلِ الكلِّ وَصفُ النَّكرةِ نحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦]؛ لأنَّها هي في المَعنى، فلا يُمكِنُ أنْ يُؤتى بالمَقصودِ مِن غيرِ زِيادةٍ، قالَ أبو عليٍّ في كتابِه «الحُجَّة»(٢): يَجوزُ تَركُ وصفِ النَّكرةِ المُبدَلَةِ مِن المعرفةِ إذا استُفيدَ مِن البَدَلِ ما ليسَ في المبدَلِ مِنه، واختارَهُ الرَّضيُّ، وقالَ: إنَّه حقٌّ، وذلكَ كقَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

فلا وأَبِيكِ خَيرٍ مِنكِ إنِّي ... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ(٣)

---

(١) تمامُه:

وإلَّا فكُنْ في السِّرِّ والجَهرِ مُسلِمَا

ولا يُعرَف قائلُه.

المعنى: أقولُ له: حيثُ لم يَكُن باطِنُك وظاهِرُك سالِماً مِن مُلابَسةِ ما لا يَنبَغِي في شَأنِنا، فارحَل ولا تُقِيمَنَّ في حَضرَتِنا؛ فإن لم تَرحَل فكُن على ما يَكُونُ عليه المُسلِمُ مِن استِواءِ الحالَينِ في السِّرِّ والجَهر.

الإعراب: «أقولُ»: فعل مُضارع فاعلُه: أنا. «لَه»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بـ(أقول). «ارحَل»: فعلُ أمر مَبني على السُّكون، وفاعِلُه: أنتَ. والجُملةُ في محل نَصب مَقُول القَول. «لا»: ناهيَة جازِمة. «تُقِيمنَّ»: فعلٌ مُضارع مَبنيٌّ على الفتح لاتِّصاله بِنُون التوكيد الثَّقيلة في محلِّ جزم بـ(لا)، وفاعِلُه: أنتَ، والنونُ: لِلتَّوكيد لا محلَّ لها. والجملةُ بدلٌ من (ارحَل). «عندَ»: مَفعول فيه ظرفُ مكان مَنصوب بـ(تُقِيم)، وهو مُضاف، و«نا»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. الواو: لِلاستِئناف. «إلَّا»: هي (إنْ) الشَّرطيَّة أُدغمت في (لا) النافِيَة، وفعلُ الشرط محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه، والتَّقديرُ: وإن لا تَرحَلْ. «فكُن»: الفاء: رابِطة لِجَواب الشرط، و(كُن): فعلُ أمر ناقِص، واسمُه: أنتَ. «في السر»: مُتعلِّق بـ(مُسلماً) الآتي. «والجهرِ»: عَطفٌ على السابق. «مُسلمَا»: خبرُ (كُن)، وجملةُ (كُن مُسلِماً) في محلِّ جزمِ جواب الشرط.

والشاهد: في قَوله: (لا تُقِيمَنَّ)؛ فإنه جملةٌ بَدلٌ عن جُملة أخرَى وهي قَولُه: (ارحَل)، والثانيةُ أظهَرُ في إفادةِ المَقصودِ.

(٢) أي: ما مَعناه وحاصلُه.

(٣) البيتُ: من أبياتٍ سَبعة رَواها أبو زَيد في «نَوادِره» لِشُمَير - وقيل: سمير - بن الحارِث الضَّبِّي الجاهليِّ يَذكر فيها حُبَّه لِلخَيل ورَغبَتَه في أن يَرزُقَه الله بِشيءٍ منها، وأولُها:

دَعَوتُ الله حتَّى خِفتُ أنْ لا ... يَكُونَ الله يَسْمَعُ ما أَقُولُ

=

نَحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٧].

الكواكب الدرية

ونحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]، فـ﴿طُوًى﴾ بَدَلُ كلٍّ مِن «الوادي» إذا لم يُجعَلْ[1] «طُوًى» اسمَ الوادِي، بل مِن الطَّيِّ؛ لأنَّه قُدِّسَ مرَّتينِ، فكأنَّه طُوِيَ بالتَّقديسِ.

وإذا لم يُفِدْ إلَّا ما أفادَ الأوَّلُ لا يَجوزُ؛ لأنَّه إنَّما يكونُ إبهاماً بعدَ التَّفسيرِ، ولا فائدةَ فيه.

وإنْ كانَ غيرَ بَدَلِ الكلِّ مِن الكلِّ، جازَ إبدالُ النَّكرةِ مِن المعرفةِ غيرِ المَوصُوفةِ؛ اكتِفاءً بالضَّميرِ الرَّاجعِ إلى المُبدَلِ مِنه، (**نَحوُ**: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾)، فـ﴿قِتَالٍ﴾ نكرةٌ، وهو بَدَلُ اشتمالٍ مِن ﴿ٱلشَّهْرِ﴾، وهو مَعرفةٌ.

وقَضيَّةُ كلامِهِ أنَّه إذا أُبدِلَ اسمٌ مِن اسم لا تَجِبُ مُوافقةُ البَدَلِ المُبدَلَ منه في التَّعريفِ والتَّنكيرِ، فيَجوزُ إبدالُ المعرفةِ مِن المعرفةِ كما في الأمثِلةِ السَّابقةِ، ومِن النَّكرةِ نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، والنَّكرةِ مِن النَّكرةِ نحوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢].

= لَيَحمِلُني على فَرَسٍ فإنِّي ضَعيفُ المَشْيِ لِلأدنى حَمُولُ

اللغة والرواية: (التَّحمحُمُ): صوتُ الفرَس إذا طَلَب العَلَف، و(الصهيلُ): صوتُه مُطلقاً، فهو مِن عَطفِ العامِّ على الخاصِّ. قال البَغداديُّ: والكاف في (أبيكِ) و(مِنكِ) مَكسورةٌ خِطابٌ لِلمَرأة التي لامَتْه على حُبِّ الخيل على طَريق الالتِفاتِ مِن الغَيبة إلى الخِطاب، واختَلفُوا في مَعنى: (يؤذِيني) فقيل: أي: يَغُمُّني وليس هو لي في مِلكٍ، وقيل: يُؤذِيني فَقدُ التَّحمحُم على حذف مُضاف، ورَواه ابنُ الأعرابيِّ في «نَوادره»: (لَيُؤذِنُني) بنُونين، أي: يُعجِبُني، مِن (أَذِنْتُ له). اهـ باختِصار كثير.

الإعراب: «لا»: حرفُ جواب، «وأَبِيك»: الواو: حرفُ قَسَم وجرٍّ، (أبي): مَجرور بها مُضاف، والكاف: مُضاف إليه، والجار والمجرور مُتعلقٌ بفعل القَسَم المحذُوف. «خيرٍ»: بدلٌ من (أبِيكِ)، وهو في الأصل صفةٌ لموصوفٍ مَحذوف أي: رجلٍ خيرٍ منك. «مِنكِ»: متعلِّق بـ(خير) لأنه اسمُ تَفضيل. «إنِّي»: (إنَّ) واسمُها. «لَيُؤذِيني»: اللام: مُزَحلَقة، و(يُؤذِي): مضارعٌ مَرفوع، والنونُ: لِلوقاية، والياء: مفعولٌ به. «التَّحمحمُ»: فاعلُ (يُؤذي). «والصَّهيلُ»: عطفٌ عليه، وجملة (لَيُؤذيني) خبر (إنَّ) في محل رفع، وجملةُ (إني لَيُؤذيني) جوابُ القَسم لا محلَّ لها.

الشاهد فيه: تركُ وصفِ النَّكرةِ المُبدَلَةِ مِن المَعرفةِ حين استُفيدَ مِن البَدَلِ ما ليسَ في المُبدَلِ منه، لكنْ تقدَّم في الإعراب أن ثَمَّةَ موصوفاً محذوفاً، فيَكونُ الإبدالُ جارياً على القاعِدة، وهي أنَّه إذا كان البَدلُ نكرةً مِن مَعرفة يَجِبُ وَصفُها، وعلى هذا استَشهدَ به الرضيُّ في «شرح الكافيَة» خِلافاً لِما يُوهِمُه كلامُ الشارِح.

(١) أي: وهو بدلُ نكرة من معرفة إذا لم يُجعل. . . إلخ.

. . . .

ولا تَجِبُ مُوافَقتُه له أيضاً في الإضمارِ والإظهارِ، فيَجوزُ إبدالُ الظَّاهرِ مِن الظَّاهرِ كما مرَّ، ومِن المُضمَرِ نحوُ: «رأيتُه زيداً»، والمضمَرِ مِن المضمَرِ الموافقِ له نحوُ: «رأيتُكَ إيَّاكَ»، ومِن الظَّاهرِ نحوُ: «رأيتُ زيداً إيَّاهُ»؛ ومَنعَ ابنُ مالكٍ وُقوعَ الضَّميرِ بَدَلاً، وجعلَ نحوَ: «رأيتُكَ إيَّاكَ» تَوكيداً، و«رَأيتُ زيداً إيَّاهُ» مِن وَضعِ النَّحويِّينَ، أي: إنَّه لم يُسمَعْ مِن العَربِ[1].

وشَرطُ إبدالِ الظَّاهرِ مِن ضَميرِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ[2] عندَ الجُمهورِ بَدَلَ كلٍّ إفادةُ البَدَلِ الإحاطةَ نحوُ: «هذا لَكم صَغيرِكم وكَبيرِكم»، وقَولِه تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، ونَدرَ نحوُ قَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

بِكُمْ قُرَيشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلةٍ   وأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَن كانَ ضِلِّيلَا[3]

بجرِّ «قُرَيشٍ» بَدَلاً مِن كافِ «بِكُم».

وتَجِبُ مُوافَقةُ البَدَلِ لِلمُبدَلِ منه في تَذكيرِهِ وتَأنيثِهِ، وإفرادِهِ وجَمعِهِ وتَثنِيَتِهِ، وإنَّما يَجبُ

---

(١) قال: ولو استُعمل كان توكيداً.

(٢) خرَج به ضميرُ الغيبة؛ فإنه يجوز مطلقاً نحو: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾.

(٣) **البيت**: لا يُعرَف قائلُه.

اللغة: (قُرَيش): أعظَمُ قبائل العرب، وأصحابُ الإمرة عليهم في الجاهليَّة. (كُفِينا) أي: وُقِينا. (مُعضِلة): اسم فاعل من أعضَل الأمرُ: إذا اشتدَّ وصَعُب المخرَجُ منه. (أَمَّ): قَصَد. (نَهج الهدى): طَريقه. (ضِلِّيلاً) شَديدَ الضَّلال.

الإعراب: «بِكُم»: جار ومجرور مُتعلق بقَوله: (كُفينا) الآتي. «قُرَيشٍ»: بدلٌ من كاف المخاطَبِين المجرورةِ محلًّا بالباء. «كُفِينا»: (كُفي): ماضٍ مَبني لِلمَجهول، و(نا): نائب عن الفاعل، وهو المفعولُ الأوَّل. «كُلَّ»: مَفعول ثانٍ لـ(كُفي) مُضاف، و«مُعضِلةٍ»: مُضاف إليه. الواو: عاطفة، «أَمَّ»: فعل ماضٍ. «نهجَ»: مفعولُه مُضاف، و«الهُدى»: مُضاف إليه. «مَن»: مَوصول فاعلُ (أَمَّ). «كان»: ماضٍ ناقِص، واسمُه: هو. «ضِلِّيلَا»: خبرُ (كان) منصوب، والجملةُ صِلةُ الموصولِ لا محلَّ لها من الإعراب.

الشاهد: في قَولِه: (بِكُم قُرَيشٍ)؛ حيث أبدَل الاسمَ الظاهرَ ـ وهو (قُرَيش) ـ مِن ضَمير الحاضِر بدلَ كُلٍّ من كلٍّ، مِن غيرِ أن يَدُلَّ البدلُ على الإحاطة، وهذا نادرٌ.

. . . .

الكواكب الدرية

ذلكَ في بَدَلِ الكُلِّ مِن الكلِّ، قالَ بَعضُهم: ما لم يَمنَعْ مانعٌ مِن التَّثنيةِ والجَمعِ؛ بكونِ[(١)] أَحدِهما مَصدراً، أو قُصِدَ به التَّفصيلُ؛ فالأوَّلُ نحوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١-٣٢]، والثَّاني نحوُ ما في الحَديثِ: «**أذنَ لها بِنَفَسَينِ: نَفَسٍ في الشِّتاءِ، ونَفَسٍ في الصَّيفِ**»[(٢)]، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ المرادَ بِالمُطابقةِ أعَمُّ مِن أنْ يَكونَ بِحسَبِ اللَّفظِ، أو بحسَبِ المعنى، ففي الأوَّلِ المصدَرُ يُطلَقُ على الاثنَينِ والجَماعةِ، ولهذا يُوصَفُ به الجَمعانِ[(٣)]، وفي الثَّاني البَدَلُ هو المَجموعُ، لا كلُّ واحدٍ مِن شِقَّيِ التَّفصِيلِ[(٤)].

وأمَّا الأَبدالُ الأُخَرُ فلا يَلزَمُ مُوافقتُها لِلمُبدَلِ منه في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفُروعِهما.

تَتِمَّة: قد يُحذَفُ في الصِّلةِ المُبدَلُ منه استِغناءً بالبَدَلِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، أي: تَصِفُهُ، و﴿ٱلْكَذِبَ﴾ بَدَلٌ مِن الهاءِ المَحذُوفةِ[(٥)]. وقد يُحذَفُ البَدَلُ لِحُلولِ دَليلِهِ مَحلَّه، كقَولِهِ ﷺ: «**لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسْلمٍ إلَّا بِإِحْدَى ثَلاثٍ: الثَّيِّبِ الزَّاني، وقَتلِ النَّفسِ**[(٦)]، **والتَّارِكِ لِدِينِهِ المُفارِقِ لِلجَماعةِ**»[(٧)]، أي: بِثُيوبةِ الزَّاني. ويَجوزُ رفعُ «الثَّيِّب» خَبراً لمَحذوفٍ، أي: هُم الثَّيِّبُ، والضَّميرُ يَعودُ لِلَّذينَ يَحِلُّ قَتلُهم المَفهومِ[(٨)] ممَّا قبلَه.

---

(١) الأولى: ككونِ.

(٢) أخرجه البخاريُّ (٣٢٦٠) ومُسلم (١٤٠١) عن أبي هريرةَ ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «اشتَكَت النارُ إلى ربها فقالَت: رَبِّ أكَل بَعضي بعضاً، فأذِن لها بِنَفَسَين: نَفَسٍ في الشتاء ونَفَسٍ في الصيف، فأشدُّ ما تَجِدون من الحَرِّ، وأشدُّ ما تَجِدُون من الزَّمهَرير».

(٣) هكذا في الأصل، فكأنه أطلَق على التثنيةِ اسمَ الجمعِ تغليباً أو باعتِبار اللغةِ.

(٤) أي: لكنْ لمَّا كان المجموعُ لا يُمكِن ظُهور أثر العامل فيه، وكان جَعلُه في أحدِهما دُونَ الآخر تَحكُّماً، جُعِل في كل مِنهما.

(٥) أي: على قولٍ فيه، وقيل: هو مفعول إمَّا لـ﴿تَقُولُوا۟﴾ وإما لمحذوف؛ قيل: والأول لا يَحسُن؛ لأن الشيءَ لا يُحذَف ويُبدَل منه؛ لأنَّ حَذفَه اختِصار والبَدلُ إسهابٌ. انظر: «المغني» وغيرَه.

(٦) الَّذي في دَواوين السنَّة: «والنَّفس بالنفس»، أو: «ورجل قَتل فأُقيد».

(٧) أخرجه بهذا اللفظ مُسلم (٤٣٧٥) من حديث ابن مسعود ﷺ لكنْ برفع «الثيب» وما بعدَه، وروايةُ الجرِّ في بعض كُتب الحديث.

(٨) كذا في الأصل.

. . . .

الكواكب الدرية

وقد يُقطَعُ البَدَلُ لِلرَّفعِ مُبتدأً، ولِلنَّصبِ مَفعولاً لفعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «أعني»، مع جوازِ إظهارِ المَحذوفِ، ويَحسُنُ مع الفَصلِ نحوُ: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أي: هي النَّارُ.

وإذا كانَ البَدَلُ تَفصيلاً: فإنْ كانَ وافياً بما في المُفصَّلِ مِن الأعدادِ، جازَ الإتباعُ والقَطعُ، نحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] أي: مِنهم فئةٌ، وإنْ لم يَفِ تَعيَّنَ القَطعُ[١]، نحوُ قَولِهِ ﷺ: «**اتَّقُوا المُوبِقاتِ: الشِّركُ، والسِّحْرُ**»[٢]. ومَحلُّ وُجوبِ القَطعِ إنْ لم يُنوَ مَعطوفٌ مَحذوفٌ، فإنْ نُوِيَ مَعطوفٌ يَحصُلُ به مُنضَمًّا إلى المَذكورِ الوَفاءُ بالتَّفصيلِ لم يَتَعَيَّنِ القَطعُ، بل يَجوزُ القَطعُ والإبدالُ.

وقد رُوِيَ الحَديثُ المَذكورُ بالرَّفعِ على القَطعِ، وهو ظاهِرٌ، ورُوِيَ بالنَّصبِ على البَدَلِ ونيَّةِ مَعطوفٍ مَحذوفٍ، كأنَّه قالَ: اجتَنِبُوا الموبِقاتِ: الشِّركَ والسِّحرَ وأخواتِهما، وقد ثَبتَ تَفصيلُ حَديثِ السَّبعِ في حَديثٍ آخَرَ[٣].

وإذا أُبدِلَ مِن اسم الاستِفهامِ، وَجبَ في البَدَلِ التَّفصيلُ والهمزةُ بِعَديلَتِها، نحوُ: «مَن رأيتَ؛ أزيداً أم عَمراً؟»، و«كم مالُكَ؛ أثلاثونَ أم عِشرونَ؟»؛ أو مِن اسمِ شرطٍ، وجبَ التَّفصيلُ و«إنْ»[٤]، نحوُ: «مَهما تَصنَعْ إنْ خَيراً وإنْ شَرًّا تُجْزَ به»، فإنِ استَفهَمتَ أو شَرَطتَ

---

(١) مِنه في التنزيل: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ أي: مِنها مَقامُ إبراهيم.

(٢) أخرجه البُخاري (٥٧٦٤) عن أبي هريرةَ ﷺ.

(٣) كأنه يَعني: أنه جاز الحَذفُ لأن المُوبِقات سبعٌ بُيِّنَتْ في حديث آخَرَ. قيل: واقتُصر هنا على ثِنتَين منها تَنبيهاً على أنَّهما أحَقُّ بِالاجتِناب، وعبارةُ الحافظِ ابنِ حَجرٍ بعد كلام له: وقال ابنُ مالك: تَضمَّن هذا الحديثُ حَذفَ المعطوف لِلعِلم به؛ فإنَّ التَّقديرَ: اجتَنِبوا الموبِقاتِ: الشركَ بالله والسحرَ وأخواتهما، وجاز الحذفُ لأن الموبِقات سبعٌ، وقد ثَبَتَت في حديثٍ آخَرَ، واقتَصر في هذا الحديث على ثِنتَين منها تنبيهاً على أنهما أحَقُّ بالاجتِناب. . .، قُلتُ: وظاهرُ كلامه يَقتضي أن الحديث وَرَد هكذا تارةً وتارةً وَرَد بِتَمامه، وليس كذلك، وإنَّما الذي اختَصَره البُخاريُّ نفسُه كعادتِه في جَواز الاقتِصار على بَعضِ الحَديث. . . إلخ كلامِه.

(٤) اعترَضه غيرُ واحد، قال الصبان: ولِهذا اقتَصر في النَّظم على الاستِفهام، وكذا فعَل في «التَّسهيل» مع كثرةِ جَمعِه فيه.

. . . .

الكواكب الدرية

بِالحرفِ كـ«هل، وإنْ» لم يَجِبِ التَّفصيلُ، ولم تَأتِ بالهمزةِ، نحوُ: «هل جاءَ أحدٌ رَجلٌ أو امرأةٌ؟»، و«إنْ تُكرِمْ أحداً زيداً أو عَمراً أُكْرِمْهُ»، و«إنْ تُكرِمْ أحداً رجلاً أو امرأةً أُكرِمْهُ».

❁ ❁ ❁

باب الأسماءِ العامِلة عملَ الفعل

اعلَمْ أَنَّ الأَصلَ في العَمَلِ لِلأفعالِ، ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ مِنَ الأَسماءِ سَبْعةٌ:

بابُ الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ

فتَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ، ويَتعلَّقُ بها الظَّرفُ والمَجرُورُ.

(اِعلَمْ أنَّ الأَصْلَ في العَمَلِ) أنْ يَكونَ (لِلأفعالِ)، وما عَمِلَ مِن الأسماءِ فلِشَبَهِهِ بِالفعلِ، (ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ مِنَ الأَسْماءِ سَبْعةٌ): المَصدَرُ، واسمُ الفاعلِ، وأمثِلةُ المبالغةِ، واسمُ المَفعولِ، والصِّفةُ المشبَّهةُ، واسمُ التَّفضيلِ، واسمُ الفعلِ. وقد ذكَرَها المصنِّفُ على هذا التَّرتيبِ.

ولم يَتَعَرَّضِ المصنِّفُ لِعَملِ اسمِ المَصدرِ لِنُدُورِ إعمالِهِ، بل البَصريُّونَ يَمنعونَ إعمالَهُ نَظراً إلى أنَّ أصلَ وَضعِهِ بغيرِ المصدَرِ[1]، وأوَّلُوا ما أوهَمَ ذلكَ، ولا الظَّرفِ والمَجرورِ المُعتمِدَينِ؛ لِلاختِلافِ في إعمالِهما. قالهُ الفاكهيُّ[2].

وقالَ غيرُه: إنَّما لم يَذكُرِ اسمَ المصدَرِ مع أنَّه يَعمَلُ عملَ الفعلِ؛ لرُجوعِهِ إلى المَصدَرِ، ولا الظَّرفَ والجارَّ والمَجرورَ لِرُجوعِهما إلى اسمِ الفعلِ، فلا حاجةَ إلى عَدِّها عَشرةً كما فعلَ صاحبُ «الشُّذورِ». وهذا الاعتِذارُ أَولى؛ لأنَّ اسمَ المَصدَرِ إذا كانَ مَبدوءاً بميمٍ زائدةٍ لِغَيرِ المفاعَلةِ كـ«مَضرَبٍ، ومَقتَلٍ» فإنَّه يَعمَلُ بِاتِّفاقٍ بِشُروطِ المَصدَرِ الآتيةِ؛ لأنَّه مَصدَرٌ حقيقيٌّ[3]، ويُسمَّى: المصدَرَ المِيميَّ، ويكونُ مِن الثُّلاثيِّ على «مَفعَلٍ» بِفَتحِ مِيمِهِ وعينِهِ كـ«جلَستُ مَجلَساً» أي: جُلُوساً، ما لم يَكنْ فاؤُه واواً مع صحَّةِ آخِرِه، فتُكسَرُ عَينُه، وقد تُفتَحُ، كـ«وعَدَه مَوعِداً، ووَهَبَهُ مَوهِباً» أي: عِدةً، وهِبَةً، وهو مَقِيسٌ مُطَّرِدٌ، ومنه[4] قَولُ الشَّاعِرِ: [الكامل]

---

(١) الصواب: (لِغير المصدر) كما في «الفواكه».

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص٤٠٦).

(٣) أي: فتَسميتُه باسم المصدر إنما هي على سبيل التجوُّز أو التنزُّل.

(٤) كان يَنبغي أن يقولَ: ومِن غير الثلاثي على زِنة اسم المفعول، ومِنه... إلخ.

. . . .

الكواكب الدرية

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[١]

وما كانَ مِنه اسمَ جِنسٍ لغيرِ حَدَثٍ، ثمَّ نُقِلَ إلى الحَدَثِ، كـ«الكَلام، والصَّلاةِ، والثَّوابِ، والعَطاءِ، والغُسلِ، والوُضوءِ» ـ اسمَي مَصدَرِ اغتَسَلَ، وتَوَضَّأَ ـ، فمَنعَ البَصريُّونَ إعمالَهُ، وحَملُوا ما جاءَ منه على حَذفِ عاملٍ مِن مَصدَرِ الاسم المَذكورِ، والأصَحُّ وِفاقاً لأكثرِ المتأخِّرينَ جَوازُهُ بِشُروطِ المَصدَرِ الآتيةِ، نحوُ: «أعجَبني كلامُكَ هنداً، وثَوابُكَ زيداً، وعَطاؤُكَ بَكراً»، ومنه: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦]، أي: تكفِتُهم[٢].

---

(١) نسَبه بَعضُهم إلى العَرْجي، وهو عبدُ الله بن عُمَرَ بن عمرِو بن عُثمانَ بن عفَّانَ ﷺ، وهو من شُعراء قُريش المشتَهِرين بِالغزل، وقال العَيني: الصحيحُ أنه لِلحارِث بن خالِد بن العاصِ بن هِشام بن المُغِيرة بن عبد الله المَخزُومي، وهو أحدُ شُعراءِ قُريش المعدُودِين الغَزَلِيِّين أيضاً.

اللغة: (ظَلُوم): مبالَغة ظالِمة، وهو باقٍ على الوَصفيَّة، وقال بعضُهم: هو اسمُ امرأةٍ؛ لأن مَطلعَ القَصيدة التي مِنها البيتُ:

أقْوَى مِنَ آل ظُلَيمةَ الحُرْمُ فَالعَيْرَتانِ فأوحَشَ الحُطْمُ

قالُوا: وظُلَيمة: تَصغيرُ ظُلْمة، وهي أُمُّ عِمرانَ زَوجة عبد الله بن مُطِيع، وكان الحارِثُ يُشبِّبُ بها، فلمَّا مات زوجُها تَزوَّجها بعده. ويُروَى: (أظُلَيْمُ) على أنه تَصغيرٌ لاسمِها تصغيرَ التَّرخيم لِلتَّمليح. (مُصابَكم): مَصدر مِيميٌّ بمعنَى الإصابة وهي الإضرارُ. (أهدَى السلامَ): أراد: ألقاه عليها، وإنما جعَله هَديَّةً تَلطُّفاً معها لأن مَقامَ النَّسيب يَقتضي ذلك. (تَحية): مَصدرُ (حيَّاه): إذا دَعا لَه بالحياةِ، هذا أصلُه، ثُمَّ تُوُسِّع فيه فشَمِل الدعاءَ بِنَحو: السلامُ عليكم. (ظُلم): تَعَدٍّ ومُجاوزة حدٍّ.

المعنى: يقولُ لها مخاطباً: يا ظَلومُ! إنَّ إصابتَكم وإيذاءَكُم لرجلٍ ألقَى إليكم التَّحيةَ مُسلماً ظُلمٌ وتَعَدٍّ.

الإعراب: «أظَلُومُ»: الهمزة لِلنداء، (ظلومُ): مُنادى مبني على الضم في مَحل نَصب. «إنَّ»: حرف تَوكيد ونصب. «مُصابَكُم»: (مُصابَ): اسمُ (إنَّ) مُضاف، وضميرُ المخاطَبين: مُضاف إليه مِن إضافة المصدر إلى فاعِلِه. «رَجلاً»: مَفعولٌ به لِلمَصدر الميميِّ. «أهدَى»: فِعل ماض، وفاعلُه: هو. «السلامَ»: مفعولٌ به. «تَحيةً»: مَفعول مُطلَق عامله (أهدَى)، ويَجوز أن يكون مفعولاً لأجلِه، وقيل: هو حالٌ. وجملةُ (أهدَى...) في محلِّ نَصب صِفة لـ(رَجل). «ظُلمٌ»: خبرُ (إنَّ).

والشاهد فيه: قَولُه: «مُصابَكم رجلاً»؛ حيثُ أعمَل المصدرَ الميميَّ الذي هو (مُصاب) عَمل الفِعل، فرَفع به الفاعلَ ونَصب المَفعولَ؛ لأنه مَصدرٌ حقيقيٌّ، فإعمالُه مُتَّفقٌ عليه.

(٢) عبارةُ ابن مالك في «شرح التسهيل»: لأنَّ الكِفات هو ما تُكفَت فيه الأشياء، أي: تُجمَع وتُحفظ، فكان ذِكرُه =

الأَوَّلُ: الـمَصْدَرُ، بِشَرطِ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعلٌ مَعَ «أَنْ» أو معَ «ما»، نَحوُ: «يُعجِبُني ضَرْبُكَ زَيداً»، ....

الكواكب الدرية

وأمَّا الظَّرفُ والجارُّ والمَجرورُ، فالأصَحُّ أنَّه يَجوزُ إعمالُهما بِشَرطِ اعتِمادِهما على نَفيٍ، أو استِفهامٍ، أو مَوصوفٍ، أو مَوصولٍ، أو مُخبَرٍ عنه، أو ذي حالٍ، ويَتعلَّقانِ حينئذٍ بكَونٍ عامٍّ واجبِ الحذفِ، كـ«الاستِقرارِ، والحُصولِ، والكَونِ، والوُقوعِ، والثُّبوتِ»، ويُسمَّيانِ بالظَّرفِ المستقَرِّ ـ بفتحِ القافِ ـ؛ لِتَعلُّقِهما بِالاستِقرارِ، وهو الكونُ العامُّ، لا لاستِقرارِ الضَّميرِ فِيهِما[1]؛ لأنَّ قَضِيَّتَهُ أنَّهما إذا رَفَعَا الاسمَ الظَّاهرَ لا يُسَمَّيانِ بِذلكَ[2].

وعَمَلُهُما كـ«استَقرَّ»، فيَرفَعانِ الضَّميرَ المُسمَّى بِضَميرِ الاستِقرارِ في نحوِ: «زيدٌ في الدَّارِ، وعندَكَ»، والظَّاهرَ في نحوِ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، و«زيدٌ عندَكَ أبوهُ»، وهو ـ أي: مَرفوعُهما ـ فاعلٌ، والأصحُّ أنَّهما الرافِعان له بِنِيابَتِهما عن المَحذوفِ، وأنَّه يَجوزُ كونُه مُبتدأً مُؤخَّراً، وهُما الخَبرُ.

(**الأَوَّلُ**) مِن السَّبعةِ التي تَعمَلُ عملَ الفعلِ: (**المَصدَرُ**)، وهو: اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفِعلِ، أي: المشتَمِلُ على جَميعِ حُروفِهِ لفظاً أو تَقديراً، فخَرَجَ اسمُ المَصدَرِ؛ لِخُلوِّهِ عن بعضِ حُروفِ الفعلِ لَفظاً.

وبَدأَ بِهِ لأنَّه أصلُ الفِعلِ في الاشتِقاقِ، ولأنَّه يَعمَلُ عملَ فِعلِهِ ماضياً أو حالاً أو مُستقبَلاً، تَقولُ: «أَعجَبني ضَربُ زيدٍ عَمراً أمسِ، أو الآنَ، أو غداً»، فيَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، لَكِنْ (**بِشَرْطِ أنْ يَحُلَّ**) ـ بِضَمِّ الحاءِ ـ (**مَحَلَّهُ**) أي: في محلِّهِ (**فِعلٌ معَ «أنْ»**) المَصدريَّةِ إنْ أُريدَ به المُضيُّ أو الاستِقبالُ، (**أو**) **فِعلٌ** (**معَ «ما»**) المَصدريَّةِ إنْ أُريدَ به الحالُ، وذلكَ لأجلِ أنْ يُشابِهَ الفِعلَ.

فالأَوَّلُ (**نَحوُ: «يُعجِبُني ضَرْبُكَ زَيداً)** غداً، أو أَمسِ»، وإعرابُه: «يُعجِبُ»: فعلٌ

= مُنبِّهاً على فِعله، أو ما هو بِمَنزلة فِعله، كأنه قيل: تكفتُ أحياءً وأمواتاً. ثم قال: ولَك أن تَنصب ﴿أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ على التَّمييز؛ لأن كِفات الشيءِ مِثلُ وِعائه، والمَوعِيُّ يَنتصب بعد الوِعاء على التَّمييز. اهـ

(١) أي: والأصل: مُستَقَرٌّ فيه، فحُذف (فِيه) تَخفيفاً، ويُقابلُه اللَّغو لِخُلوِّه من الضَّمير.

(٢) قد يُجابُ بأن التَّسميةَ باعتِبار غالبِ الأحوال، أو بالنَّظر لرفع الضمير دُون غيرِه.

أي: أَنْ تَضْرِبَ زَيداً، ونَحو: «يُعجِبُني ضَربُكَ زَيداً» أي: ما تَضْرِبُهُ.

الكواكب الدرية

مُضارعٌ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، «ضَربُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، و«ضَربُ» مصدرٌ يَعملُ عملَ فعلِهِ؛ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، وفاعِلُه مُضافٌ إليه، «زيداً»: مَفعولٌ به، والمَصدَرُ في تَقديرِ الفعلِ، (أي): يُعجِبُني (**أنْ تَضْرِبَ زَيداً**) غَداً، وأنْ ضَرَبْتَهُ أمسِ.

(و) **الثَّاني** (**نَحوُ**: «**يُعجِبُني ضَرْبُكَ زَيداً**) الآنَ»، فـ«ضَربُ» فيه مَصدرٌ في تَقديرِ الفعلِ، (أي): يُعجِبُني (**ما تَضْرِبُهُ**) الآنَ، أي: الضَّربُ الذي تَضرِبُه الآنَ، ولا يَصحُّ حُلولُ «أنْ» مَحلَّه إذا كانَ بمعنى الحالِ؛ لأنَّ «أنْ» المَصدريَّةَ إذا دَخلَتْ على المُضارعِ خَلَّصَتْهُ للاستِقبالِ، وإنْ دخلَتْ على الماضي فإنَّه يَبقَى معها على المُضِيِّ، فهي مُمتَنعةٌ مع الحالِ جائزةٌ مع غيرِهِ، بِخلافِ «ما» المصدريَّة، فإنَّ كلامَ الجماعةِ في هذا الموضِعِ يُوهِمُ أنَّه لا يجوزُ تَقدِيرُ «ما» مع الماضي والمستَقبَلِ، وليسَ كذَلكَ، بل يَجوزُ مُطلَقاً، وعِبارةُ الدَّمامينيِّ في «المنهلِ الصَّافي»: ولكَ تَقديرُ المَصدَرِ في جميعِ الحالاتِ بِالفعلِ مع «ما»؛ لأنَّها تَدخُلُ عَلى الأفعالِ الثَّلاثةِ نحوُ: «أَعجَبني ما صنَعتَ أمسِ، وما تَصنَعُ الآنَ، وما تَصنَعُ غداً»، ولكَ تَقديرُ «أنْ» مع غيرِ الحالِ كما مرَّ. انتهَت.

فخَرجَ ما إذا لم يَحُلَّ محلَّهُ فِعلٌ، أو حَلَّ مَحلَّه الفعلُ وَحدَه بدُونِ «أنْ» و«ما»، فإنَّه حينئِذٍ يَكونُ مَفعولاً مُطلقاً، فلا يَعمَلُ شيئاً، بل العملُ لِلفعلِ؛ إذ لا يَجوزُ إعمالُ الضَّعيفِ مع وُجودِ الأَقوى؛ سواءٌ كانَ مَذكوراً نحوُ: «ضرَبتُ ضَرباً زيداً»، أو مَحذوفاً نحوُ: «ضَرباً زيداً»، خِلافاً لابنِ مالكٍ في الثَّاني، ووَجهُ ما قاله أنَّه لمَّا صارَ بَدَلاً مِن الفعلِ قامَ مَقامَهُ.

فإنْ كانَ بَدَلاً مِن الفِعلِ ـ بأنْ حُذِفَ فِعلُه حَذفاً واجِباً، وصارَ المَصدَرُ بَدَلاً عنه نحوُ: «سَقياً له، وشُكراً وحَمداً له» ـ فإنَّه يَجوزُ أنْ يكونَ العملُ له، لا لِلمَصدريَّةِ، بل لِنِيابتِهِ عن الفعلِ، وهذا هو الأصَحُّ، وإليه ذهبَ سِيبَويهِ والأخفَشُ، ولِفعلِهِ بِالأصالةِ، ورَجَّحَهُ السِّيرافيُّ، وارتَضاهُ الرَّضيُّ، وحينئِذٍ فإذا قُلتَ: «سَقياً زيداً»، فـ«زيداً» مَنصوبٌ بـ«سَقياً» مِن حيثُ إنَّه قامَ مقامَ «إسْقِ» لا مِن حيثُ كونُه مَصدَراً.

ثُمَّ هل نِيابةُ المَصدَرِ عن الفعلِ المَحذوفِ مِن الأُمورِ القياسيَّةِ، أو لا؟ نَقلَ أكثَرُ

المتأخِّرينَ عن سِيبَويهِ أنَّه غيرُ مَقِيسٍ، بل يُقتَصَرُ فيه على ما سُمِعَ، ولا يُتعدَّى، وقالَ ابنُ مالكٍ: إنَّه قِياسيٌّ في الأمرِ نحوُ: [الطويل]

فـنَـدْلاً زُرَيـقُ الـمـالَ نَـدْلَ الـثَّـعـالِـبِ(١)

يعني: اُندُلْ يا زُرَيقُ المالَ، أي: اختَلِسْ.

والدُّعاءِ كقَولِهِ: [البسيط]

يـا قـابِـلَ الـتَّـوبِ غُـفْـرانـاً مَـآثِـمَـنـا(٢)

---

(١) أنشَد سيبَويه:

يَـمُـرُّونَ بِـالـدَّهْـنَـا خِـفـافـاً عِـيـابُـهُـمْ ... ويَـخْـرُجْـنَ مِن دارِيـنَ بُـجْـرَ الـحَـقـائِـبِ

عـلـى حِـيـنَ أَلْـهَـى الـنـاسَ جُـلُّ أُمـورِهِـمْ ... فـنَـدْلاً زُرَيـقُ الـمـالَ نَـدْلَ الـثَّـعـالِـبِ

وهما لأعشى هَمدانَ مِن كلمة يَهجُو فيها لُصوصاً. وقيل: قائلُهما الأحوَص، وقيل: جَرير، والصحيحُ الأول.

اللغة: قال الشيخُ مُحمَّد مُحيي الدين: (الدَّهنا): يُقصَر ويُمدُّ، مَوضع معروف لبَني تميم. (عِيابُهم): جمعُ عَيْبَة، وهي وِعاء الثِّياب. (دارين): قَرية بالبَحرين مَشهورة بالمِسك، وفيه سُوق. (بُجر): جمعُ بَجراء، وهي المُمتلِئة. و(الحقائب): جمعُ حَقِيبة، وهي هُنا العَيبة أيضاً. (ألهَى الناسَ): شَغَلهم وأورثَهم الغَفلةَ. (جُلُّ أُمورِهم): مُعظَمُها وأكثرُها. (نَدلاً): خَطْفاً في خِفَّة وسُرعة. اهـ و(زُرَيق): اسمُ قَبيلة، وإنما يُنادي بعضُهم بعضاً بِاسم قَبيلتِهم لإثارة العصبيَّة والتهييج على ما هُم بصدَدِه، وهذا مُتعارَف.

المعنى: وَصف لُصوصاً بأنهم يَتحيَّنُون الفُرَص إذا اشتَغَل الناسُ بأُمورِهم في السُّوق المسمَّى بِدارينَ، فيقولُ بَعضُهم لبَعضٍ: خُذُوا المالَ أخذَ الثعالِبِ. وقولُه: (ندلَ الثعالبِ) يَظهر من كلام الجَماعةِ أنه من جُملةِ كلامِ اللُّصوص، وقد يُمكن أن يكونَ من كلامِ الشاعرِ تَهجيناً لِصُنعِهِم، ويكونُ قد تمَّم به كلامَهُم لَمَّا حَكاه، فتدبَّر! . اهـ من «شَرح شواهد الأشموني».

الإعراب: «فنَدَلاً»: مَفعول مُطلَق مَنصوب بفعل محذوف وجوباً لأنه بدلٌ منه. «زُرَيقُ»: مُنادًى بحرف نِداء مَحذوف. «المالَ»: مَفعولٌ به لـ(نَدلاً) السابِق. «نَدْلَ»: مفعولٌ مُطلَق مُبيِّن لِلنوع منصوبٌ بِمِثلِه السابق، وقال العَيني: مَنصوب على نَزعِ الخافض أي: كنَدلِ الثعالِب، وهو على كُلٍّ مُضاف، و«الثعالبِ»: مُضاف إليه من إضافة المصدر لفاعِلِه.

والشاهد: في قولِه: (فندلاً)؛ حيث وَقَع المصدرُ نائباً عن فعلِ الأمرِ وهو (اندُلْ) قياساً عند ابن مالك.

(٢) البيتُ بتَمامِه:

يـا غـافِـرَ الـتَّـوبِ غُـفـرانـاً مَـآثِـمَ قـد ... أسـلَـفْـتُـهـا أنـا مِـنـهـا خـائِـفٌ وَجِـلُ =

. . . .

الكواكب الدرية

والاستِفهامِ(١) كقَولِهِ: [الكامل]

أعَـلاقَـةً أُمَّ الـوُلَـيِّـدِ بَـعـدَ مـا أفنانُ رَأْسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ؟(٢)

= وهو مَجهول القائل، ولم أرَ رواية الشارح ـ وهي: (مآثمنا) ـ عند غيرِه.

اللغة: (التَّوْب): مَصدر (تابَ) كالتَّوبة، ومَعناهُ: الرُّجوع إلى الله تعالى. (غُفراناً): مصدر غَفَر الله ذَنبي: إذا صَفَح عنه. و(المآثم): الذُّنوب. (أسلَفتُها): قدَّمتُها. (وجلٌ): خائِف.

المعنى: البيتُ دُعاء واستِغفار، يَقول: يا مَن يقبلُ التوبةَ عن عبادِه! اغفِر لي ذُنوباً كثيرةً وَقَعت مني فيما مَضى عبدُك منها خائفٌ جدًّا. السُّلطاني.

الإعراب: «يا»: حرفُ نداء. «قابلَ»: مُنادًى مُضاف مَنصوب. «التوبِ»: مُضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمَفعولِه. «غُفراناً»: مَفعول مُطلَق منصوب بِفِعل مَحذوف وجوباً تَقديرُه: اغفِر. «مآثمَ»: مفعولُ (غفراناً) مَنصوب. «قد»: حرف تحقيق. «أسلَفتُها»: فِعل ماضٍ وفاعِلُه ومفعُولُه. وجملةُ (أسلَفتُها): في محلِّ نَصب نَعت (مَآثمَ). «أنا»: ضمير مُنفصِل مَبني مبتدأ. «منها»: مُتعلِّق بـ(خائِف) بعدَه. «خائفٌ»: خبرُ المبتدأ. «وَجِلُ»: توكيد لَفظي لـ(خائِف) بمُرادِفِه، وقيل: خبرٌ ثانٍ. وجُملةُ (أنا خائفٌ): استِئنافية لا محلَّ لها من الإعراب، أو في مَحلِّ نصب نَعت ثانٍ لـ(مَآثمَ).

والشاهد: في نيابةِ المصدر عن الفِعل في الدُّعاءِ قياساً كالذي قبلَه.

(١) أي: بِتَوبيخ وغير تَوبيخ. وبقيَت أنواع أخرى كالتَّوبيخ من غير استفهام.

(٢) **البيت:** لِلمرار الفَقعسِي، وهو من شواهد سيبَويه.

اللغة: (العَلاقة): الحُبُّ، وتَكون أيضاً الارتباطَ في الأُمور المَعنويَّة كعَلاقة الخُصومة، وفي «القاموس»: العَلاقة وتُكسَر: الحُبُّ اللازم لِلقلب، أو بالفتح في المَحبَّة ونَحوِها وبِالكسر في السَّوطِ ونَحوِه. (الوُلَيِّد): مُصغَّر وَلِيد لِلتَّحبيب، أو لِيَدُلَّ على شَبابِ المرأة، قيل: الرِّواية الصحيحة: (أُمَّ الوَلِيد) بِالتكبير والجُزءُ مَوقُوص، وإنَّما جُعِلَت الرِّواية بالتَّصغير لأنه أحسَنُ في الوَزن. (الأفنان): جمعُ فَنَن وهو الغُصنُ، وأراد بها ذَوائِبَ شَعرِهِ استِعارةً. و(الثَّغام): ضَربٌ مِن النَّبت إذا يَبِس ابيَضَّ، ولِذَلك يُشبَّه به الشَّيبُ. و(المُخلِس): المُختلِط، يُقال: (أخلَسَ النباتُ): إذا اختلَط رَطبُه بِيابِسِه، وكان بَعضُه أخضَرَ وبَعضُه أبيَضَ، ومِنه قيل: (أخلَسَ رَأسُ الرَّجلِ): إذا خالَطَ سَوادَه البَياضُ، ومَن فسَّر الذي في البَيت بِالرأس يَصيرُ فيه الشيبُ ثمَّ جَعَله في الإعراب نعتاً لِلثَّغام لا لِلرَّأسِ فقد أبعَدَ.

المعنى: يُخاطِبُ الشاعرُ نَفسَه ويَقُول: أتَعلَقُ أُمَّ الوَليد وتُحِبُّها وقد كَبِرتَ وشِبتَ؟ وغرضُه من الاستِفهامِ تَوبِيخُ نَفسِه على الجَهل والتَّصابي، لَعلَّها تَرتَدِعُ وتَنزَجِر عمَّا هي عليه.

الإعراب: «أعَلاقةً»: الهمزة: حرفُ استِفهام تَوبِيخي، و(علاقةً): مفعولٌ مُطلَق لِفِعل مَحذُوف، وفاعلُه مُستَتِر فيه =

تَنبيه: اقتَصرَ المصنِّفُ رحمه اللهُ تعالى مِن شُروطِ إعمالِ المَصدَرِ على هذا الشَّرطِ، وإلَّا فلَهُ شُروطٌ أُخَرُ:

منها: أنْ لا يَكونَ مُصَغَّراً، فلا يُقالُ: «أَعجَبَني ضُرَيبُكَ زيداً»؛ لأنَّ التَّصغيرَ مِن خَصائصِ الأسماءِ، فيَبعُدُ به المَصدَرِ عن شَبهِ الفعلِ، قالَ ابنُ هشامٍ: وهذا الشَّرطُ مُجْمَعٌ عليه[١].

ولا مُضمَراً، فلا يُقالُ: «ضَرْبي زيداً حَسَنٌ وهو عَمراً قَبيحٌ» بِنَصبِ «عَمراً» مَفعولاً لِلضَّميرِ، وأجازَ ذلكَ الكوفيُّونَ.

ولا مَحدوداً بالتَّاءِ والتَّثنيةِ والجَمعِ، فلا يُقالُ: «أَعجَبَني ضَرْبَتُكَ ـ ولا ضَرْبَتاكَ، ولا ضَرَباتُكَ ـ زيداً»؛ لأنَّ الفِعلَ يَصدُقُ على القَليلِ والكثيرِ، والمَصدَرُ إنَّما عَمِلَ لأنَّه أصلُ الفعلِ، ونائِبٌ عنه، فرُوعيَ أنْ لا يَبعُدَ عنه بالتَّحديدِ بما ذُكِرَ؛ وما وَرَدَ في كلامِهم ممَّا يُخالِفُ ذلكَ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

وأنْ لا يُتْبَعَ بِنَعتٍ أو غيرِهِ قبلَ العملِ، فلا يُقالُ: «أَعجَبني ضَرْبُكَ الشَّديدُ زيداً»، ولا: «سَوقُكَ العَنيفُ الإبلَ»؛ لأنَّه مع مَعمولِهِ كالمَوصولِ مع صِلتِهِ، فلا يُفصَلُ بينَهما بِفاصلٍ.

ولا مَفصولاً مِن مَعمُولِهِ بأَجنبيٍّ، فلا يُقالُ: إنَّ ﴿يَوْمَ﴾ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩] مَعمولٌ لـ﴿رَجْعِهِۦ﴾؛ لِلفَصلِ بينَهما بالخبرِ، بل هو مَعمولٌ لِفعلٍ مَحذوفٍ دلَّ عليه المَصدَرُ، أي: يَرجِعُهُ.

= تقديرُه: أنتَ. «أُمَّ»: مفعولٌ به لِلمَصدر مُضاف، و«الوليدِ»: مُضاف إليه. «بَعدما»: (بعدَ): ظرفُ زمان منصوبٌ بالمصدر المذكور، و(ما): مَصدريَّة. «أفنانُ»: مُبتدأ مرفوعٌ مُضاف، و«رَأسِكَ»: مُضاف إليه، والكاف: مضاف إليه أيضاً. «كالثَّغام»: مُتعلِّقٌ بمحذوف خَبر المُبتدأ، أو الكاف اسمٌ بمَعنى (مِثل) هو الخبر وما بعدَه مُضافٌ إليه. «المُخلِسِ»: صفةُ (الثَّغام) مَجرورةٌ. والجُملةُ الاسميَّةُ في تَأويل مَصدرٍ في موضِعِ جرٍّ بإضافةِ (بعدَ) إليه؛ والتَّقدير: بعدَ كونِ أفنانِ... إلخ.

الشاهد فيه: إعمالُ المَصدر عَمَل الفعل ونَصْبُ (أُمَّ الوليدِ) بـ(عَلاقةَ) لأنَّه بدلٌ مِن اللَّفظِ بِالفعلِ، فكأنَّه قال: أتَعلَّق أُمَّ الوَليدِ.. إلخ، وهو قياسٌ عند ابنِ مالك في مَواضعَ منها ما هُنا وهو الاستِفهامُ.

(١) انظر: «شرح القَطر» (ص٤٧٦).

. . . .

الكواكب الدرية

وأنْ لا يَكونَ مُؤخَّراً عن مَعمُولِهِ، فلا يُقالُ: «زيداً أعجَبَني ضَربُكَ»، ولا: «أعجَبَني زيداً ضَربُكَ»، وأجازَ بعضُهم تَقديمَهُ إذا كانَ ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً؛ لأنَّهم تَوسَّعُوا فيهِما ما لم يَتوسَّعُوا في غَيرِهما، واستدلَّ لِذلكَ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢]، وقولِهِ تَعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]، وقَولِ كَعبِ بنِ زُهيرٍ: [البسيط]

ضَخمٌ مُقلَّدُها فَعمٌ مُقيَّدُها ... في خَلقِها عن بَناتِ الفَحْلِ تَفضِيلُ(١)

قالَ ابنُ هشامٍ في شَرحِهِ لهذه القَصيدةِ: «عن بَناتِ الفَحْلِ» مُتعلِّقٌ بـ«تَفضيلُ»(٢) وإنْ كانَ مَصدَراً؛ لأنَّه ليس بمُنحَلٍّ لـ«أنْ» والفعلِ، ومَن ظَنَّ أنَّ المَصدَرَ لا يَتقدَّمُ مَعمولُه مُطلقاً فهو واهمٌ. انتَهى، وكرَّرَ في «المُغني» القولَ بِجَوازِ تَقديمِ مَعمولِ المَصدَرِ الذي لا يَنحَلُّ جازماً به، والمصدَرُ الذي لا يَنحَلُّ هو: الذي لا يَكونُ للفاعلِ ولا نائبِهِ ذكرٌ في التَّركيبِ أصلاً؛ لأنَّه يَلزمُ على تَأويلِهِ بِالفعلِ بَقاءُ الفعلِ بلا فاعلٍ ولا نائبٍ.

وما ذَكرَهُ ابنُ هِشامٍ يُوافِقُ مَذهبَ ابنِ مالكٍ مِن أنَّ تَقديرَ المَصدَرِ بـ«أنْ» والفِعلِ إنَّما هو أغلَبيٌّ، وقالَ الجُمهورُ: هذا التَّقديرُ يَكونُ دائماً.

---

(١) اللغة: (ضخمٌ مُقلَّدُها): غَليظٌ مَوضِعُ القِلادةِ مِن عُنُقِها وهو أعلاها، وقد خُطِّئ في ذلك؛ لأن النجائِبَ تُوصَفُ بدِقَّةِ المَذبَحِ. (فَعْمٌ مُقيَّدُها): ضَخمٌ مُمتلِئٌ مَوضِعُ القيدِ منها وهو أطرافُها، وإذا كانَت أطرافُها كذلك كانَ ذلك أقوَى لها على السَّيرِ. ويُروى: (عَبْلٌ مقيَّدها) من العَبالة وهي ضِخَمُ الشيءِ، والأُنثى: عَبْلة. (في خَلقِها) أي: في خِلقَتِها، و(عن): بمعنى على.

والمعنى: أنها غليظةُ الرَّقَبة والأطراف، كاملةُ الخَلْق، تَفضُل في خلقِها أخواتِها من الإبِل.

الإعراب: «ضَخمٌ»: صفةُ (عُذافرةٌ) في بيتٍ سابق. «مقلَّدُها»: فاعلُ (ضَخم) لأنها صفة مشبَّهة، و(ها): مضاف إليه. ويجوز أن يكونَ مبتدأً مؤخَّراً و(ضخمٌ) خبراً مُقدَّماً. «فعمٌ مُقيَّدُها»: إعرابُه كإعراب ما قبلَه. «في خَلقِها»: جار ومجرور ومضاف إليه، متعلِّقٌ بمحذوف خبر مُقدَّم. «عن بَناتِ»: مُتعلِّق بـ(تَفضِيل) كما نقلَه الشارحُ. «الفحلِ»: مُضاف إليه. «تفضيلُ»: مبتدأ مُؤخَّر.

والشاهد: في قوله: (عن بَنات الفحلِ تفضيلُ)؛ فإنَّ فيه تقديمَ مَعمولِ المصدر الذي لا يَنحلُّ إلى (أنْ) والفعلِ عليه، خِلافاً لِمَن منَعَه مطلقاً وهم الجُمهورُ.

(٢) في الأصل: (تفصيل)، وكذلك وَقع في البَيت.

وهو ثَلاثةُ أَقسامٍ: مُضافٌ، ومُنَوَّنٌ، ومَقرُونٌ بـ«أل». فَإعمالُهُ مُضافاً أكثَرُ مِن إعمالِ القِسمَينِ، كالمِثالَينِ، وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ....

الكواكب الدرية

(وهو) أي: المَصدَرُ باعتبارِ أَحوالِهِ التي يَكونُ عليها في وَقتِ عَملِهِ (ثَلاثةُ أَقسامٍ: مُضافٌ) لِما بعدَه، (ومُنَوَّنٌ) أي: لِتَجرُّدِهِ مِن «أل» والإضافةِ، (ومَقرُونٌ بـ«أل») سواءٌ كانَتْ مُعاقِبةً لِلضَّميرِ نحوُ: «إنَّكَ والضَّربَ خالداً لَمُسيءٌ[1]» أي: وضَرْبَكَ خالداً، أو لا نحوُ: «عَجِبتُ مِن الضَّربِ زيداً»، خِلافاً لمَن أَعْمَلَ المَصدَرَ معها في القِسمِ الأوَّلِ دونَ الثَّاني[2].

(فإعمالُهُ مُضافاً) إلى الفاعلِ مع ذكرِ المَفعولِ وتَركِهِ، أو إلى المَفعولِ مع ذِكرِ الفاعلِ وتَركِهِ، (أَكثَرُ) في كلام العَرَبِ (مِن إعمالِ القِسمَينِ)، يَعني بِهما المُنوَّنَ والمَقرونَ بـ«أل». وعَملُه مُضافاً لِلفاعلِ أكثَرُ مِن عَملِهِ مُضافاً لِلمَفعولِ؛ لأنَّ نِسبةَ الحدثِ لمَن وُجِدَ منه أكثَرُ مِن نِسبتِهِ لمَن وَقَعَ عليه، (كالمِثالَينِ) المُتقَدِّمينِ في المَتنِ، (وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾) أي: ولَولا أنْ يَدفَعَ اللهُ النَّاسَ، أو أنْ دَفَعَ اللهُ النَّاسَ، وإعرابُه: «لولا»: حرفُ امتِناعٍ لوجودٍ، ﴿دَفْعُ﴾: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«دَفعُ» مَصدرٌ يَعمَلُ عَمَلَ فعلِهِ؛ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، وفاعِلُه مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ؛ تَأدُّباً، ﴿ٱلنَّاسَ﴾: مَفعولٌ به لِلمَصدَرِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهذا مِثالُ إضافةِ المَصدَرِ للفاعلِ، ومثالُ إضافتِهِ لِلمَفعولِ قولُه تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. وقد يُضافُ المَصدَرُ إلى الظَّرفِ تَوسُّعاً، فيَعمَلُ فِيما بعدَه الرَّفعَ والنَّصبَ نحوُ: «عَجِبتُ مِن ضَربِ يومِ الجُمعةِ زيدٌ عَمْراً».

ثمَّ إنْ أُضيفَ إلى الفاعلِ انتَصَبَ بعدَه المَفعولُ، كالمثالِ الذي في المَتْنِ، وإنْ أُضِيفَ إلى المَنصوبِ، فالأكثَرُ حذفُ الفاعلِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤]، وقد يُذكَرُ بعدَه الفاعلُ مَرفوعاً كحَديثِ: «وحَجُّ البَيتِ مَن استَطاعَ إِلَيهِ سَبيلاً»[3]،

---

(١) في الأصل: (المسيء)، وهو تصحيف.

(٢) وهو ابن طلحةَ وابنُ الطراوة واختاره أبو حيانَ.

(٣) قطعةٌ من حَديث ابنِ عمرَ ﷺ مرفوعاً: «بُني الإسلام على خَمس...»، أخرَجه مُسلِم في «الصحيح» وغيرُه دُون قَوله: «مَن استَطاع إليه سبيلاً»، وأخرَجه بلَفظ الشاهدِ الطَّبراني في «الكبير» (١٤٠٧٦) وعبدُ الرزاق في «المصنَّف» (٥٠١٢).

وعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقيَسُ، نَحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، . . . . .

الكواكب الدرية

وقِراءةِ ابنِ عامرٍ[١]: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُۥ زَكَرِيَّآءُ﴾ [مريم: ٢] برَفعِ «عبدُه»[٢]، وخَرَّجَ على ذلكَ ابنُ السِّيدِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فجعلَ ﴿مَنِ﴾ فاعلاً بـ﴿حِجُّ﴾، والمعرُوفُ في أكثرِ كُتبِ العَربيَّةِ أنَّها بَدَلٌ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾[٣].

ثمَّ ما أُضيفَ إليه المَصدَرُ إنْ كانَ فاعلاً، فهو مَجرورُ اللَّفظِ مَرفوعُ المحلِّ، وإنْ كانَ مَفعولاً، فهو مَجرورُ اللَّفظِ مَنصوبُ المحلِّ، فلكَ في تابعِ الفاعلِ الجرُّ حَملاً على اللَّفظِ، والرَّفعُ حَملاً على المَحلِّ، نحوُ: «عَجِبتُ مِن ضَربِ زيدٍ الظَّريفِ ـ بالجرِّ ـ، والظَّريفُ ـ بالرَّفعِ ـ»، وفي تابعِ المَفعولِ الجرُّ أيضاً على اللَّفظِ، والنَّصبُ على المَحلِّ، نحوُ: «عَجِبتُ مِن أكلِ اللَّحمِ والخُبزِ» بالجرِّ، وإنْ شِئتَ قُلتَ: «والخُبزَ» بالنَّصبِ.

فإنْ كانَ مَفعولاً به ليس بعدَه مَرفوعٌ بالمَصدَرِ نحوُ: «عَجِبتُ مِن شُرْبِ العَسلِ الصِّرفِ» جازَ في تابعِهِ ـ كـ«الصِّرفِ» في هذا المثالِ ـ الجرُّ على الإتباعِ لِلَّفظِ، والرَّفعُ على أنْ يَكونَ المَصدَرُ مُقدَّراً بفعلٍ مُغيَّرِ الصِّيغةِ، أي: «أَعجَبني[٤] أنْ شُرِبَ العَسلُ الصِّرفُ»، والنَّصبُ على أنْ يَكونَ المَصدَرُ مُقدَّراً بفعلٍ مبنيٍّ للفاعلِ، أي: «عَجِبْتُ مِن أنْ تَشرَبَ العَسلَ الصِّرفَ».

(**وعَمَلُهُ**) حالَ كَونِهِ (**مُنَوَّناً أَقيَسُ**) أي: أَقوَى في القِياسِ مِن عمَلِهِ مُضافاً، أو مَقرُوناً بـ«أل»؛ لأنَّه إنَّما عَمِلَ لِشَبهِهِ بالفعلِ، وبِالتَّنكيرِ يَقوَى شَبَهُهُ به؛ لأنَّ الفِعلَ نَكرةٌ في المعنَى، (**نَحوُ**: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾)، وإعرابُه: ﴿أَوْ﴾: حرفُ عطفٍ على قَولِهِ تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣]، و﴿إِطْعَٰمٌ﴾: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ

---

(١) أي: من روايةِ يَحيى بن الحارثِ الذِّماري كما في «شرح التَّسهيل» و«الارتشاف»، فهي غيرُ القراءةِ المتواتِرة عنه. وفي بَعض كُتب التفسير أنها قِراءة أبي العاليَة.

(٢) أي: (وزكرياءُ)، ومِن ثمَّ كتَبنا هذا الحرف بالهمزة على خلاف ما في الأصل من قَصرِه.

(٣) قال في «المغني»: ويَرُدُّه أن المعنى حينَئذ: لله على الناس أن يَحُجَّ المُستطيع، فيَلزم تأثيمُ جميع الناس إذا تخلَّف مُستطيع عن الحج.

(٤) الأولى: عجبتُ من.

وعَمَلُهُ مَقرُوناً بـ«ألْ» شاذٌّ، كقَولِهِ:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعداءَهُ

الكواكب الدرية

عليه في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رَفعِهِ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«إطعامٌ» مَصدَرٌ يَعمَلُ عملَ الفعلِ؛ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُه مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: أو إطعامُه يَتيماً، والضَّميرُ لِلإنسانِ المَذكورِ بِدَليلِ قراءةِ: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أو أَطْعَمَ﴾ بِصيغةِ الفعلِ[١]، ﴿فِي يَوْمٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿إِطْعَٰمٌ﴾، ﴿ذِى﴾: نعتٌ لـ﴿يَوْمٍ﴾، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿مَسْغَبَةٍ﴾ أي: مجاعةٍ: مُضافٌ إليه، ﴿يَتِيمًا﴾: مَفعولٌ به لِلمَصدرِ، وعلامةُ نصبِهِ فَتحُ آخِرِهِ.

(وعَمَلُهُ) حالَ كَونِهِ (مَقرُوناً بِـ«ألْ» شاذٌّ) أي: قليلٌ قِياساً واستِعمالاً؛ لِبُعدِهِ مِن مُشابهةِ الفعلِ بِاقترانِهِ بـ«أل»، وكانَ القياسُ أنْ لا تَدخُلَ عليه؛ لأنَّه مُؤوَّلٌ بالفعلِ، والفعلُ لا تَدخُلُ عليه «أل»، لكنَّه لمَّا كانَ على صُورةِ الاسمِ ساغَ ذلكَ. وإنَّما لم تُبعِدْهُ الإضافةُ[٢] عن شَبهِ الفعلِ مع أنَّ المُضافَ كالمُعرَّفِ بـ«أل»؛ لأنَّها مُتأخِّرةٌ عنه، فهو قبلَها واقعٌ مَوقِعَ الفعلِ، بِخلافِ المقرونِ بـ«أل»، ولِذا وَقعَ المصدَرُ المُضافُ في القُرآنِ عامِلاً، ولم يَأتِ فيه المقرونُ بـ«أل» عاملاً في فاعلٍ ولا مَفعولٍ؛ نَعمْ جاءَ فيه مُعدًّى بحرفِ الجرِّ كقَولِهِ تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّ ﴿مَن ظُلِمَ﴾ فاعلُ المَصدَرِ، لكنَّ القِراءةَ لا تُخرَّجُ على الوُجوهِ الشَّاذَّةِ، وقد وَرَدَ عمَلُه في الشِّعرِ (كقَولِهِ:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْداءَهُ … يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ)

هذا البيتُ مِن أبياتِ «الكتابِ» مِن المُتَقارِبِ.

اللُّغة: «النِّكايةُ»: مَصدرُ «نَكَيتُ في العَدوِّ»: إذا قَتَلتُ منهم وجَرحتُ، و«يَخالُ» أي: يَظنُّ، و«يُراخي» أي: يُؤخِّرُ، و«الأجَلُ»: مُدَّةُ الشَّيءِ.

الإعرابُ: «ضَعيفُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هو ضَعيفُ، وهو مُضافٌ، و«النِّكايةِ»:

---

(١) أي: فيهما أعني (فكَّ) و(أطعمَ)، وهي قراءة سبعيَّةٌ لابن كثير وأبي عمرٍو والكسائيِّ. وقُرئ شاذًّا: (فكُّ رقبةٍ أو أطعَمَ)، ولا يَنبغي حملُ كلام الشارح عليها مع وُجود القراءة المتواترة.

(٢) جوابُ سؤال مقدَّر، تقديرُه: الإضافة كالتعريف بـ(أل)، فلِمَ لم يبعُد معها المصدر عن الفعل وأُعمل؟

. . . .

الكواكب الدرية

مُضافٌ إليه، و«النِّكايةُ» مَصدَرٌ يَعملُ عَملَه فِعله؛ يَرفعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مَحذوفٌ، و«أعداءَهُ»: مَفعولٌ به، والتَّقديرُ: ضعيفُ نِكايتِهِ أعداءَهُ، «يَخالُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وعَلامةُ رَفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، مُتصرِّفٌ مِن «خالَ» مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، «الفِرارَ»: مَفعولُها الأوَّلُ، «يُراخي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالياءِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «الأجَلْ»: مَفعولٌ به، وجُملةُ «يُراخِي» مِن الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ«يَخالُ».

والمعنى: أنَّ هذا الشَّخصَ لا يُصِيبُ مِن أعدائِهِ إلَّا إصابةً ضَعيفةً لِقِلَّةِ إقدامِهِ؛ لأنَّه يَظُنُّ أنَّ فِرارَهُ مِن العَدُوِّ يُطيلُ بَقاءَهُ في الدُّنيا، فلا يَنالُ مِن أعدائِهِ مَنالاً يَنكِيهِم[1] به.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «النِّكايةِ»؛ فإنَّه مَصدَرٌ معرَّفٌ باللَّامِ، وقد عَمِلَ عملَ فِعلِهِ.

تَنبيه: قد استُفِيدَ مِن الأمثلةِ أنَّه لا يَلزَمُ ذِكرُ فاعلِ المَصدَرِ، بل يَجوزُ حَذفُه؛ لأنَّ طَلبَهُ لِلفاعلِ ليسَ بِوَضعيٍّ[2]، بِخلافِ الفعلِ فإنَّ طلبَهُ لِلفاعلِ وَضعيٌّ، فلِذلكَ امتنَعَ حذفُ فاعلِهِ؛ وقِيسَ بالفعلِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المَفعولِ؛ لأنَّهما عَمِلَا لِمُشابَهَتِهما الفعلَ، فأُجرِيَا مُجراهُ، والصِّفةُ المُشبَّهةُ أَشبهَتِ اسمَ الفاعلِ، فحُمِلَتْ عليه في امتِناعِ حَذفِ المَرفوعِ، ولكنَّ المصدَرَ يَقبَلُ التَّثنيةَ والجَمعَ، بِخِلافِ الفِعلِ، ويُغايِرُ الفاعلَ الذي يُرفَعُ به، بِخلافِ الصِّفةِ كاسمَي الفاعلِ والمَفعولِ والصِّفةِ المُشبَّهةِ؛ إذ ليسَ مَدلولُها يُغايِرُ مَدلولَ فاعلِها، فلا يُضمَرُ فيه الفاعلُ؛ لِئلَّا يَزدَحِمَ تَثنِيَتانِ أو جَمعانِ عندَ إرادةِ تَثنِيَتِهِ أو جمعِهِ، وأمَّا حيثُ لا ازدِحامَ بأنْ يَكونَ الفاعلُ مُفرداً، فتركُ إضمارِهِ بِالحَملِ على ذلكَ. ومِن الضَّعيفِ قَولُ صاحبِ «العُبابِ»[3]: يَجوزُ أنْ يَتحَمَّلَ المَصدَرُ ضَميرَ التَّثنيةِ والجَمعِ، ولا يُثنَّى ولا يُجمَعُ كاسمِ الفعلِ.

---

(١) بِفَتح الياء من باب (رَمَى)، وضمُّها الظاهرُ أنه لحنٌ.

(٢) لأنَّ الواضعَ نظَر في المصدَر إلى ماهيَّة الحَدَث، لا إلى مَن قام به ولا إلى مَن وَقع عليه. الدَّمامِيني.

(٣) تقدَّم أن المقصودَ به نُقرَه كار، وكلامُه المنقولُ هنا إنما ذكَره على سبيل التَّجويز العَقلي اعتِراضاً على دَليلِهم =

الثَّاني: اسمُ الفاعِلِ، كـ«ضارِبٍ، ومُكْرِمٍ». ....

الكواكب الدرية

وإذا تَقرَّرَ أنَّ فاعلَ المَصدَرِ لا يُضمَرُ، بل يَكونُ إمَّا مَذكوراً أو مَحذُوفاً، فاعلَمْ أنَّ لكَ أنْ تُقدِّرَهُ بِصِيغةِ الضَّميرِ المتَّصلِ كما قدَّمناهُ في «إطعامُه، ونِكايَتِه»، ولكَ أنْ تُقدِّرَهُ ضَميراً مُنفَصلاً، وعِبارةُ هُطَيل في «شَرحِ المفصَّلِ»: قولُه عزَّ اسمُه: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ التَّقديرُ: أو أنْ يُطعِمَ، والضَّميرُ للإنسانِ بِدَليلِ القِراءةِ الأُخرى: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أو أَطْعَمَ﴾، ولو ظَهر لقِيلَ: أو إطعامٌ هو، ويَجوزُ أنْ يَكونَ التَّقديرُ: أو إطعامٌ أنتَ، أو أنتُم، أو أحدُكم. انتَهت، وقالَ في «المُجيد»: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]: ﴿دُعَآءِ﴾ مصدرٌ مُضافٌ إلى المَفعولِ، والفاعلُ مَحذوفٌ، أي: دُعاءِ الخيرِ هو. اهـ

(الثَّاني) مِن الأَسماءِ التي تَعمَلُ عملَ الفعلِ: (اسمُ الفاعلِ) ولو كانَ مُثنًّى أو مَجمُوعاً، وهو: اسمٌ لِذاتٍ قامَ بها الفِعلُ[1]، مُشتَقٌّ مِن مَصدرِ فعلٍ مَوضوعٍ ذلكَ الفِعلُ لِمَنْ قامَ الفِعلُ به على مَعنى الحُدوثِ[2]، بِخلافِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ واسمِ التَّفضيلِ؛ فإنَّهما اشتُقَّا لمَنْ قامَ به الفِعلُ لا على معنَى الحُدوثِ، بل على مَعنى الثُّبوتِ.

ولا يَرِدُ على اعتبارِ الحُدُوثِ في حدِّ اسمِ الفاعلِ ما كانَ في حدِّ اسمِ الفاعلِ لِلثُّبوتِ، كـ«الرَّازقِ، والعالمِ» ونَحوِهما مِن أسماءِ اللهِ تَعالى؛ لأنَّه مَبنيٌّ على التَّجريدِ مِن الحُدوثِ المُعتَبَرِ في وضعِ الصِّفةِ، والاستِمرارُ ليس مَدلولاً لِلَّفظِ، بل مُستفادٌ مِن العِلمِ بأنَّ كلَّ ما هو صفةٌ له تَعالى مُستَمِرٌّ له، ومَن قالَ: الدَّلالةُ على الثُّبوتِ عارِضةٌ، فقد التَزَمَ ما عنه مَندُوحةٌ. قالَه المولى عِصامُ الدِّينِ، (كـ«ضارِبٍ، ومُكرِمٍ»)، مَثَّلَ بمثالَينِ لِلإشارةِ إلى أنَّ اسمَ الفاعلِ إنْ كانَ مِن فعلٍ ثُلاثيٍّ جاءَ على وزنِ «فاعِل»، وهو أكثَرُ ما يُبنَى منه، وإنَّما قيلَ له: (اسمُ

= المارِّ، وهو تابعٌ في ذلك لشارحِ «اللُّباب» الآخَرِ قُطبِ الدين الفالي الذي تَبع الرَّضيَّ، وعِبارَتُه: (ولِقائلٍ أن يَقُولَ: يَجُوزُ أن يَتحمَّل ضَميرَ المُثنى... إلخ)، فتضعيفُ الشارح لِهذا القَول إن كان من جِهةِ عدمِ السَّماع فليس بِذاكَ؛ إذ لا أحَدَ ادَّعى السَّماعَ أصلاً.

(١) أي: الحدَثُ.

(٢) أطال الشارحُ رحمه الله في هذا وألجَاه ذلك إلى التكرار، ولو قال كما قال غيرُه: وهو: (ما اشتُقَّ من مَصدرِ فعلٍ لِمَن قام به على معنى الحُدُوث)، ثم زاد شيئاً في تفسيرِه لكان أحسَنَ.

فإنْ كانَ مَقرُوناً بـ«ألْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، نَحوُ: «هذَا الضَّارِبُ زَيداً أَمْسِ، أَوِ الآنَ، أو غَداً»، ....

الكواكب الدرية

فاعلٍ) ولم يُقَلْ لَه: (اسمُ مُفعِلٍ) بوزنِ «مُكْرِم»[1]، وإنْ كانَ مِن فعلٍ غيرِ ثُلاثيٍّ ـ كرُباعيٍّ وخماسيٍّ وسُداسيٍّ ـ جاءَ على صيغةِ المُضارعِ المَعلُومِ، بِوَضعِ ميمٍ مَضمُومةٍ مَوضِعَ حرفِ المُضارَعةِ، وكسرِ ما قبلَ الآخِرِ، كـ«مُكْرِم، ومُنطَلِق، ومُستَخرِج».

(فإنْ كانَ) أي: اسمُ الفاعلِ (مَقرُوناً بـ«ألْ») أي: المَوصولةِ؛ لأنَّها متَى قُدِّرَتْ لِلتَّعريفِ اقتَضى القياسُ أنْ لا تَعمَلَ شيئاً، نصَّ على ذلكَ أصحابُ الأخفَشِ سَعيدٍ، قالَ ابنُ هِشامٍ في «شرحِ اللُّمحةِ»: وهو الحقُّ لمَن تأمَّلَ[2]، وجَزمَ في «المُغني» في الكلامِ على «أل» المَوصولةِ بإبطالِ المُعرِّفةِ لِلعملِ. اهـ[3]، (عَمِلَ مُطلَقاً) أي: سواءٌ كانَ ماضياً، أو حالاً، أو استِقبالاً؛ وسَواءٌ اعتَمدَ على ما سيَأتي، أو لم يَعتَمِدْ، (نَحوُ: «هذَا الضَّارِبُ زَيداً أَمسِ، أو الآنَ، أو غَداً»)، وإعرابُه: الهاءُ: لِلتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «[الـ]ضاربُ»: خبرٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«الضَّاربُ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ فعلِهِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُه مُستَترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «زيداً»: مَفعولٌ به، وعَلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «أمسِ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مبنيٌّ على الكسرِ، ومَحلُّه النَّصبُ، و«الآنَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مبنيٌّ على الفَتحِ، ومحلُّه النَّصبُ[4]، و«غداً»: ظرفُ زمانٍ

---

(١) في هامش طبعة: هنا كلام محذوف، ولعلَّ تقديره لكثرة وزن فاعل عن غيره. اهـ مصححه. قُلتُ (نسيم): الذي أراه أن في كلام الشارح تصحيفاً لا سَقطاً، وأن الأصل: ولذا قيل له: اسم فاعل ولم يُقَل له: اسم مُفعل بوَزن مُكرِم. اهـ أي: مثلاً، وهو إشارةٌ إلى ما ذكره ابنُ الحاجب في سبب التسميةِ، وإن كان هذا مَردوداً عليه بما هو مشهورٌ مِن أنه ليس القصدُ بِقولهم: (اسم الفاعل) اسمَ الصِّيغة الآتية على وزنِ (فاعِل)، بل إيرادَ اسمِ ما فَعل الشيءَ، وهو الفاعل اللُّغويُّ، وهذا اسمُه، ولم يقولُوا: اسمَ المُفعِل أو المُستفعِل بِمَعنى الذي فعَل الشيءَ لأنه لم يأتِ مثلُ ذلك بمعنَى الذي فَعل الشيءَ، بِخلاف الفاعل.

(٢) «شَرح اللمحة» (٢/ ٨٣).

(٣) كذا في الأصل، مع أنه غيرُ ناقل من كتاب معيَّن.

(٤) وسببُ بِنائِه تضمُّنُه معنى الإشارة، وقيل: تضمُّنُه حرفَ التعريف، وقيل غيرُ ذلك، وقال بعضُهم: هو مُعرَب مُلازِم لِلنصب على الظَّرفيَّة، وقد يَخرُج عنها إلى الجر بـ(مِن).

وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِن «ألْ» عَمِلَ بِشَرطَينِ: كَونُهُ لِلحالِ أو الاسْتِقبالِ، واعتِمادُهُ على نَفيٍ، أوِ اسْتِفهامٍ، أَو مُخبَرٍ عَنهُ، ....

الكواكب الدرية

مَفعولٌ فيه، وهو مَنصوبٌ، وعَلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ. وإنَّما عَمِلَ اسمُ الفاعلِ مع «أل» مُطلَقاً ـ أي: مِن غيرِ شرطٍ ـ لأنَّه حينئِذٍ صلةٌ لِلمَوصولِ الذي هو «أل»، فهو فِعلٌ بحسَبِ المعنى وإنْ كانَ اسماً بحسَبِ الصُّورةِ، ومِن ثَمَّ جازَ عَطفُ الفِعلِ عليه.

(وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِنْ «أَل») المَوصُولةِ (عَمِلَ) عَمَلَ فِعلِهِ مُتعدِّياً كانَ أو لازماً (بِشَرطَينِ)؛ لأنَّه بالأوَّلِ مِنهما يَتمُّ له مُشابَهةُ الفعلِ لفظاً مِن جهةِ مُوافَقتِهِ له في الحَركاتِ والسَّكَناتِ، ومَعنًى مِن جهةِ اقترانِ حَدَثِهِ بأحَدِ الزَّمانَينِ المَذكورَينِ، وبالثَّاني تَقْوَى مُشابَهتُه له؛ لأنَّ مُقتَضى كونِهِ وَصفاً أن يَكونَ له مَوصوفٌ، فقِياسُه أنْ لا يَقعَ إلَّا مع صاحِبِهِ؛ إذ ذِكرُه بِدُونِهِ يُخرِجُه عن أصلِ وَضعِهِ، ويُلحِقُهُ بِالجَوامدِ، فلا يَعمَلُ، وإنَّما اشتُرِطَ عندَ فِقدانِ اعتِمادِه على الصَّاحبِ أنْ يَخلُفَهُ حرفُ النَّفيِ أو الاستِفهامِ؛ لأنَّهم قَصَدُوا به قصدَ الفعلِ، فجَرى مَجراهُ، وقد عُلِمَ بِالاستِقراءِ أنَّهم لا يَستَعمِلونَ الوصفَ قائماً مَقامَ الفعلِ إلَّا مع النَّفيِ أو الاستِفهامِ.

الأوَّلُ مِن الشَّرطَينِ: (كَونُه) أي: اسم الفاعلِ (لِلحالِ) حَقيقةً نحوُ: «أنا ضاربٌ زَيداً الآنَ»، أو حِكايةً نحوُ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فـ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ مَعمولٌ لـ﴿بَٰسِطٌ﴾، وهو وإنْ كانَ ماضياً لَكِنَّه لِحكايةِ الحالِ الماضيةِ، فيُقدِّرُ المتكلِّمُ بِذلكَ كأنَّه مَوجُودٌ في ذلكَ الزَّمانِ، أو يُقدِّرُ ذلكَ الزَّمانَ كأنَّه مَوجودٌ الآنَ. فالجُملةُ حاليَّةٌ، والواوُ فيه واوُ الحالِ، ويَدلُّ عليه عطفُ ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ عليه، ولم يَقلْ: «وقَلَّبْناهُم»، (أو الاستِقبالِ)، لا بِمعنَى الماضي، خِلافاً لِهشامٍ[1] والكِسائيِّ، فإنَّهما أَجازَا عملَهُ بمعنَى الماضي.

(و) **الثَّاني**: (اعتِمادُهُ علَى) واحدٍ مِن أُمورٍ أربعةٍ: (نَفيٍ) بحرفٍ أو اسمٍ أو فعلٍ، نحوُ: «ما ـ أو غَيرُ، أو ليسَ ـ ضاربٌ [هو][2] زيداً الآنَ أو غداً»، (أو استِفهامٍ) بحرفٍ أو اسمٍ، نحوُ: «أضاربٌ ـ أو كيفَ ضاربٌ ـ زيدٌ عَمراً الآنَ أو غداً؟»، (أو مُخبَرٍ عَنهُ) أي: على مُبتَدإٍ مُخبرٍ عنه باسمِ الفاعلِ؛ سواءٌ كانَ مُبتدأً في الحالِ نحوُ: «زيدٌ ضاربٌ عَمراً الآنَ أو غداً»، أو في الأصلِ نحوُ: «ظَنَنتُ زيداً ضارباً عَمراً الآنَ أو غداً»، و«أعلَمتُ زَيداً عَمراً ضارباً بَكراً

(١) في طبعةٍ: (خلافاً لابن هشام)، وهو خطأ. (٢) زيادة منّا على الأصل.

أَو مَوْصُوفٍ، نَحوُ: «ما ضارِبٌ زَيدٌ عَمراً، وأَضارِبٌ زَيدٌ عَمراً؟ وزَيدٌ ضارِبٌ عَمراً، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمراً».

الكواكب الدرية

الآنَ أو غداً»، (أو مَوصُوفٍ) لَفظاً نحوُ: «جاءَ رجلٌ ضارِبٌ عَمراً الآنَ أو غداً»، أو معنًى نحوُ: «جاءَني زيدٌ راكباً جَملاً»؛ لأنَّ الحالَ وَصفٌ في المَعنى.

ولا يُشتَرَطُ في المعتَمَدِ عليه مِن النَّفيِ وما بَعدَه أنْ يكونَ مَلفوظاً به، بل يَكفي أنْ يَكونَ مُقدَّراً نحوُ: «مُهينٌ عَمرٌو زيداً أم مُكرِمُه؟» أي: أَمُهينٌ[1]؛ ولا يُقدَّرُ مِن أدواتِ الاستِفهامِ إلَّا الهَمزةُ، ونحوُ: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، أي: صِنفٌ، ومنه نحوُ: «يا طالِعاً جبلاً» أي: رَجلاً طالعاً، وقولُ ابنِ مالكٍ: (إنَّه اعتمدَ على حرفِ النِّداءِ) سَهوٌ منه؛ لأنَّه مختَصٌّ بالاسمِ، فكيف يَكونُ مُقرِّباً مِن الفعلِ؟ قالَه ابنُ هشامٍ[2].

ثمَّ سَردَ المصنِّفُ أمثِلةَ ما مَضى على التَّرتيبِ، فقالَ: (نَحوُ: «ما ضارِبٌ زَيدٌ عَمراً) الآنَ أو غداً»، هذا مثالُ ما اعتَمدَ على النَّفيِ، وإعرابُه: «ما»: نافِيةٌ حجازيَّةٌ تَعمَلُ عملَ «ليس»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «ضاربٌ»: اسمُها، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، و«ضاربٌ» اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، «زيدٌ»: فاعلٌ سدَّ مَسدَّ الخبرِ، «عَمراً»: مَفعولٌ به، ويَجوزُ أنْ تُجعَلَ «ما» تَميميَّةً، و«ضاربٌ»: مُبتدأ، و«زيدٌ»: فاعلٌ به سَدَّ مسدَّ الخبرِ[3]، «الآنَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مبنيٌّ على الفتحِ، «أو»: حرفُ عطفٍ، «غداً»: ظرفُ زمانٍ مَعطوفٌ على ما قبلَه، وهو مَنصوبٌ، وعَلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (و) نحوُ: («أضارِبٌ زَيدٌ عَمراً) الآنَ أو غداً؟»، هذا مِثالُ ما اعتمدَ على الاستِفهامِ، وإعرابُه: الهمزةُ: لِلاستِفهامِ، «ضاربٌ»: مُبتَدأٌ، وهو اسمُ فاعلٍ، و«زيدٌ»: فاعِلٌ سَدَّ مسدَّ الخبرِ، «عَمراً»: مَفعولٌ به، (و) نَحوُ: («زَيدٌ ضارِبٌ عَمراً) الآنَ أو غداً»، هذا مِثالُ المعتَمِدِ على المُخبَرِ عنه، وإعرابُه ظاهِرٌ، (و) نحوُ: («مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمراً) الآنَ أو غداً»، هذا مِثالُ المعتمِدِ على المَوصوفِ، وإعرابُه ظاهرٌ.

ثمَّ الشَّرطانِ المَذكورانِ يُعتَبرانِ في اسمِ الفاعلِ لِعَملِهِ في المَنصوبِ كما في «المُغني»،

---

(١) بِدليلِ وُجودِ (أم) المعادِلة.

(٢) أي: في «أوضَح المسالك»، وكَتَب عليه الشيخ خالد: قالَه ابنُ الناظم بِمعناه.

(٣) أي: خبرِ المبتدأ، بخلافِ الأول؛ فإنَّ المراد به خبرُ (ما) الحجازية.

. . . .

الكواكب الدرية

فإذا وُجِدَا فلا يَتعيَّنُ عَملُه، بل تَجوزُ إضافتُه إلى مَفعولِهِ الذي يَليهِ تَحقيقاً[1] نحوُ: «هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً» بِخَفضِ «زيدٍ» بِالإضافةِ، وإنْ شِئتَ نَصبتَهُ، قالَ ابنُ هشامٍ في «المُغني»: النَّصبُ أولى؛ لأنَّه الأصلُ، وقالَ أبو حيَّان: يَظهَرُ لي أنَّ الجرَّ أولى[2]، وقد قُرِئَ بالوَجهينِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[3] [الطلاق: ٣]. فإن اقتَضى مَفعولاً آخَرَ تَعيَّنَ نصبُه[4] نحوُ: «أنتَ كاسٍ زيداً ثوباً الآنَ أو غداً».

وبما تَقرَّرَ يُعلَمُ أنَّ اسمَ الفاعلِ المُجرَّدَ مِن «أل» الصَّالحَ لِلعملِ يُضافُ لِلمَفعولِ جَوازاً إنْ كانَ المَفعولُ ظاهراً، نحوُ: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ووُجوباً إنْ كانَ ضَميراً نحوُ: «هذا مُكرِمُكَ، وهَذانِ مُكرِماكَ، وهُم مُكرِمُوكَ»، فالكافُ في هذه الأمثِلةِ وشِبْهِها في محلِّ جرٍّ عندَ سِيبويهِ والأكثَرِ، وهو الأَفصَحُ[5]، وشذَّ فَصلُ المُضافِ بمَفعولِ كقِراءةِ بَعضِهم[6]: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بجرِّ «رُسُله» بِالإضافةِ لـ«مُخلِفَ»، ونصبِ «وَعدَه».

وقد أَفهمَ كلامُ المؤلِّفِ أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنَى الماضي، أو لم يَعتَمِدْ على ما مرَّ، لم يَعمَلْ، بل لم تَجِبْ إضافَتُه[7]؛ لِعَدمِ جَريانِهِ على الفعلِ الذي هو بمعناه.

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: (تخفيفاً) كما هي عبارة الفاكهي، ووجهُ التخفيفِ فيه حذفُ تنوينِه.

(٢) قال: لأنَّ الأصلَ في الأسماء إذا تعلَّق أحدُهما بِالآخَر الإضافةُ، والعَملُ إنما هو بِجِهة الشَّبَه لِلمضارع، فالحَملُ على الأصلِ أولَى.

(٣) قرأ حفصٌ عن عاصِم بالإضافة، وقرأ الباقُون بتَنوين الغين وفتحِ الراء.

(٤) أي: سواءٌ نُصب الأولُ أم لا.

(٥) الصوابُ: وهو الأصحُّ؛ إذ لا وجهَ لِلأفصَحِيَّة هَهنا. وانظُر إن شئتَ: «شرح التسهيل» (٣/ ٨٣). ثم إنَّ مُقابلَ هذا القول قولُ الأخفَش وهِشام، وهو أنَّه مَنصوب المَحلِّ، زَعَما أنَّ التَّنوينَ في (مُكرِمُك) والنونَ في (مُكرِماكَ) حُذِفَا لِصَونِ الضَّمير عن الانفصال، والضَّميرُ مَنصوب؛ إذ لا دَلالةَ على الجَرِّ؛ ورُدَّ بِاعتِبار المُضمَرِ بِالظاهر، فكما أنَّ الظاهِرَ يُجرُّ، كذَلك المُضمَرُ.

(٦) لم يُسمِّه صاحبُ «معجم القراءات» مع أنه أحالَها إلى أكثرَ من عشرِين كتاباً.

(٧) كذا في الأصل، والصوابُ ـ كما في «الفواكه» ـ: (بل تَجبُ إضافته) بِإسقاطِ (لم) المُفسِدة للمَعنى.

الثَّالِثُ: أَمثِلةُ المُبالَغةِ، وهِي ما كانَ على وَزنِ «فَعَّالٍ»، ....

الكواكب الدرية

تَنبيهٌ: ذَكرَ غيرُ المصنِّفِ لإعمالِ اسمِ الفاعلِ في المَفعولِ شرطَينِ:

أحدُهما: أنْ لا يكونَ مُصَغَّراً.

والثَّاني: أنْ لا يكونَ مَوصُوفاً؛ لأنَّ كُلًّا مِن التَّصغيرِ والوَصفِ يُزيلُ شَبَهَهُ بِالفعلِ، فلا يُقالُ: «جاءَ رجلٌ ضُوَيرِبٌ زيداً»، ولا: «رأيتُ ضارباً مُسِيئاً زيداً». وأجازَ الكوفيُّونَ ما خلَا الفَرَّاءَ والنَّحاسُ[1] إعمالَ المُصغَّرِ مُطلقاً، وأجازَ البَصريُّونَ والفَرَّاءُ إعمالَ المَوصوفِ بعدَ العملِ، وصحَّحهُ ابنُ هشامٍ في «المغني»، وهو الأَصحُّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ﴾ [المائدة: ٢]، فجُملةُ ﴿يَبْتَغُونَ﴾ نعتٌ لـ﴿ءَآمِّينَ﴾، لا حالٌ منه خِلافاً لأبي البقاءِ[2].

(**الثَّالِثُ**): أي: مِن الأسماءِ العامِلَةِ عَملَ الفعلِ: (**أَمثِلَةُ المُبالَغةِ**)، فإنَّها تَعمَلُ عملَهُ ولو كانَتْ مُثنَّاةً أو مَجموعةً، وإنَّما عَمِلَتْ مع فَواتِ المشابَهةِ اللَّفظيَّةِ لِلمُضارعِ لِما فيها مِن المبالَغةِ في المعنى، فقامَتْ مَقامَ المشابهةِ. وعَدُّها قِسماً ثالثاً على تَقديرِ أنْ تَكونَ صِيغةُ المبالغةِ خارِجةً عن اسمِ الفاعِلِ، (**وهيَ: ما**) أي: اسمُ فاعلٍ حُوِّلَ عن صِيغَتِه لِلمُبالغةِ والتَّكثيرِ في الفعلِ، حتَّى (**كانَ**) أي: صارَ (**على وَزنِ «فَعَّالٍ»**) بِتَشديدِ العَينِ، حَكى سِيبَويهِ: «أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ»، وقالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

.... مقذفاً على الحَربِ خَوَّاضاً إلَيها الكَتائِبَا[3]

---

(١) الأَولى: (ووافقَهم النحاسُ) كما هي عبارةُ غيرِه. وهو أَبُو جَعفرٍ، أحمدُ بن محمَّدٍ النَّحويُّ المِصري، أَخذ عن الأخفَش الأصغر والمبرِّد، وغيرِهما، له «إعرابُ القُرآن» و«مَعاني القرآن» و«الكافي في العربيَّة» و«شرح المعلَّقات» وغيرُها. مات سنةَ (٣٣٨هـ)، وذلك أنه جَلس على دَرج المقياس بالنِّيل يُقطِّع شيئاً من الشِّعر، فسَمِعه جاهلٌ فقال: هذا يَسحَر النِّيلَ حتى لا يزيدَ، فدَفعه بِرجلِه فغَرِق.

(٢) أقولُ: أمَّا الوَصفيَّة فجائزةٌ على ما رجَّحه ابنُ هشام وغيرُه، وممن أعرَبها كذلك الإمامُ مَكي، وأما امتِناعُ الحاليَّة ففيه نظرٌ؛ لأنَّ مَن قال بها ـ كأبي البَقاء والسَّمينِ وغيرِهما ـ يَجعلُ الجملةَ حالاً من ضميرِ ﴿ءَآمِّينَ﴾ وهو جائزٌ إجماعاً، لا مِن ﴿ءَآمِّينَ﴾ نفسِه كما تُوهمُه عبارةُ الشارح.

(٣) صَدرُه:

فَيَا لَرِزامٍ رَشِّحُوا بِي مُقَدِّماً

=

أَو «فَعُولٍ»، ....

الكواكب الدرية

(أو «فَعُولٍ») بِفَتح الفاء، قالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ(١)

= ووَقع هنا (مقذفاً) كما تَرَى، والظاهرُ أنه تحريفٌ. ويُروَى عجُزُه: (إلى الموتِ خَوَّاضاً إليه)، وهو مِن أبياتٍ تِسعة لِسَعد بن ناشِبٍ المازنيّ، أوردَها أبو تَمَّام في أوائل «الحَماسة»، منها قولُه:

فإنْ تَهدِمُوا بِالغَدر دارِي فإنَّها تُراثُ كَريمٍ لا يُبالِي العَواقِبَا

أخُو غَمَراتٍ لا يُريدُ على الَّذي يَهُمُّ بِه مِن مُفظِعِ الأمرِ صاحِبَا

قالوا: وسَببُ هَذه الأبياتِ أنه كان أصابَ دماً، فهَدَم بلالُ بن أبي بُردةَ دارَه بِالبَصرة وحَرَّقها، وقيل: إنَّ الحَجَّاج هو الذي فَعَل ذلك.

اللغة: (لَرزام): اللام: لامُ الاستغاثة، و(رَزام): قَبيلتُه، وهم حيٌّ من تَمِيم، وهُمُ المَدعُوُّون. (رَشِّحُوا): فعلُ أمرٍ مِن التَّرشِيح، وهو التَّربِيَة والتَّهيئةُ للشيءِ. و(مُقدِماً) بكسر الدال: بِمعنَى (مُتقَدِّماً)، كما يُقال: وَجَّه وتَوَجَّه. (الكَتائبَا): جمعُ كَتِيبة وهي الجيشُ، ويُروى: (الكَرائِبَا) وهي جمعُ كَرِيبة، وهي الشِّدَّة من شَدائِد الدَّهر، والأصلُ في الكَربِ الغَمُّ الذي يَأخذ بالنَّفسِ.

والمعنى: يا بَني رزام هَيِّئُوا بي رَجلاً يَتقدَّمُ إلى الموت ولا يَحِيدُ عنه، مُقتَحِماً الجُيوشَ والشَّدائدَ، غيرَ مُتَنكِّبٍ ولا حائدٍ. المَرزُوقي.

الإعراب: «مقدماً»: مفعولٌ به لـ(رشِّحوا)، أو حالٌ من ياء النفسِ المجرُورة بالباء. «على الحَرب»: جارٌّ ومجرور متعلِّق بـ(مُقدماً) قبلَه. «خَواضاً»: نعتُ (مُقدِماً) مَنصوبٌ مثلُه، أو نعتٌ ثانٍ لِمَوصوفٍ محذوف؛ إذ الأصل: رجلاً مُقدماً خَواضاً، أو مفعولُ (رشحوا) إذا جُعل (مقدماً) حالاً كما سَبَق. وفيه على الأوجُه الثلاثةِ ضَميرٌ مُستتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو. «إليها»: مُتعلِّق بـ(خواضاً). «الكتائبَا»: مفعولُ (خواضاً) منصوب، والألف: لِلإطلاق.

والشاهد فيه: أنَّ (خَوَّاضاً) صيغةُ مُبالَغة عَمِلت عَمَل اسم الفاعل وهو (خائِض).

(١) **البيتُ:** من شواهد سيبَويه، وهو لأبي طالِب بن عبد المُطَّلب، مِن كلمةٍ له يَرثي فيها أبا أُميَّة بن المُغيرة المَخزُومي وهو زَوجُ أُختِه عاتِكة.

اللغة: (ضَرُوب): من الضرب، وأراد به العرقَبة؛ لأنهم كانُوا يُعرقبون النُّوق عند نَحرِها بالسيف لئلَّا تبرحَ مكانَها ولِيَتمكَّنوا منها. (نَصْل السَّيف): حَديدتُه، وقيل: شَفرتُه، وقد يُسمى السيف كلُّه نَصلاً. (سُوق): جمع ساقٍ. (سِمان): جمع سَمينة، والضَّمير لِلإبل. (عاقِر): بالقاف من العَقْر وهو الجَرْح، والمُرادُ به هنا الذَّبح.

المعنى: يَذكُر أنَّ من أوصافِ هذا الرجل المَرثيِّ الكَرمَ، فيَقول: إنه كثيرُ العَرقبة لِلنُّوق السِّمان إذَا أعسَرَ الناسُ ولم يَجِدُوا زاداً، ومَعلومٌ أنه لا يُعرقِبُها إلا لِنَحرِها لِلضِّيفانِ.

=

أَو «مِفعالٍ»، أَو «فَعِيلٍ»، أَو «فَعِلٍ».

الكواكب الدرية

وسُمِعَ مِن كلامِهم: «إنَّ اللهَ غَفُورٌ ذَنْبَ العالَمِينَ، وإنَّ اللهَ سَمُوعٌ دُعاءَ مَن دَعاهُ[(١)]»، (أو «مِفْعالٍ») بِكَسرِ الميمِ، كقَولِ بَعضِهم يَصِفُ آخرَ بالجُودِ: «وإنَّه لَمِنحارٌ بَوائِكَها» أي: سِمانَها[(٢)]، (أو «فَعِيلٍ») بِفَتحِ الفاءِ وكسرِ العَينِ وسُكونِ الياءِ، نحوُ: «إنَّ اللهَ سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ»، (أو «فَعِلٍ») بِفَتحِ الفاءِ وكسرِ العَينِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الكامل]

حَـذِرٌ أُمُـوراً لا تَـضِـيـرُ وآمِـنٌ ... مـا لـيـسَ مُـنـجِـيَـهُ مِـنَ الأَقـدارِ[(٣)]

= **الإعراب**: «ضَروبٌ»: خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو ضَروبٌ، أو أنتَ ضَرُوب، وعلى الأول ـ وهو الذي يَقتضيه سياقُ أبيات القصيدة ـ فَفي قَوله الآتي: (فإنك عاقر) التِفاتٌ، وفاعلُ الوصف على الحالَين ضَمير مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو. «بِنَصل»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّق بـ(ضَرُوب)، و(نَصل): مُضاف، و«السيفِ»: مُضاف إليه. «سُوقَ»: مفعولُ (ضَروب) مُضافٌ، و(سِمان) من «سِمانها»: مُضافٌ إليه، وهو مُضاف، و(ها): مضافٌ إليه، «إذَا»: ظرفٌ تَضمَّن معنَى الشَّرط والعاملُ فيه الفعلُ بعدَه، «عَدِمُوا»: فعلٌ وفاعل، «زاداً»: مَفعول به، والجُملة في محل جرٌّ بإضافة (إذَا) إليها، «فإنَّك»: الفاء: واقعةٌ في جوابِ (إذَا)، (إنَّ): حرف توكيد ونَصب، وضميرُ المخاطب: اسمُه. «عاقِرُ»: خبره، وجملةُ (إنَّك عاقر) لا محلَّ لها جوابُ (إذَا).

والشاهد: في البيتِ إعمالُ صيغة المبالغةِ التي على وَزنِ (فَعُول) ـ وهي (ضَرُوبٌ) ـ عَمَلَ الفعل.

(١) أمَّا قولُه: (غفورٌ ذنبَ العالمِين) فلا كلامَ فيه، وأما ما بعدَه فالذي في كُتب القوم: (سميعٌ دعاءَ من دَعاه)، و(سَموع) وإن كان صيغة مبالغة عند أهل اللغة لكن الكلام هنا في إعماله، وهي قصة أخرى.

(٢) أي: سِمانَ النُّوق، و(مِنحار) مبالَغة من النَّحر.

(٣) **قائله**: أبان اللاحقِيُّ، قال المبرد: حدَّثني أبو عُثمانَ ـ أي: المازنيُّ ـ قال: حدَّثني أبو يَحيى اللاحقيُّ قال: لَقِيَني سيبويه فقال لي: هل تَحفظ في إعمال (فَعِلٍ) شيئاً؟ فقُلتُ له: نعم، وصَنَعتُ له هذا البيتَ، قال الشاطبيُّ: وأمَّا (حذرٌ أُموراً) فقد نقَله سِيبويه، وهو ثِقَةٌ ثَبتٌ في النَّقل، لا يَنقُل إلا عن مِثله، كالخَليل ويونسَ وأبي الخطَّاب وأبي زيد وأشباهِهم، وليس اللاحقيُّ مِن هؤلاء بإقرارِه على نَفسِه بالكذب، وإذا كان كذلك فعَدمُ تَصديقِه في هذا الإخبار الثاني أولَى. اهـ

اللغة: (حَذِر) أي: خائِف. (لا تَضِير): مِن (ضارَ يَضِيرُ) بمعنى: ضَرَّ يَضُرُّ. (مُنجِيَه): مُخلِّصَه، اسمُ فاعِل من أنجاهُ إنجاءً. و(الأقدار): جمعُ قَدَر.

المعنى: قال العينيُّ: الظاهرُ من البيت أنَّه ذم، ويَحتمل أن يكون مدحاً، يَمدَحه بكَثرةِ الحَذر، وقال الصبانُ: لعلَّ المَعنى: وآمِنٌ أمناً ليس مُنجِيَه مِن الأقدار، بل مُوقِعٌ له في مَصائِبها كما هو شأنُ المُفرِّط.

الإعراب: «حذرٌ»: خبر لمبتدأ محذوف تَقديره: هو. «أموراً»: مفعولٌ به. «لا»: نافيَة. «تَضير»: فعل مضارع مَرفوع، وفاعله: هي. وجملةُ (لا تضيرُ) في محل نَصب نعت (أموراً). والتقديرُ: حذرٌ أموراً غيرَ ضائِرةٍ. =

وهِيَ كاسمِ الفاعِلِ؛ فَما كانَ صِلةً لـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، نَحوُ: «جاءَ الضَّرَّابُ زَيداً»، وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِنها عَمِلَ بِالشَّرْطَينِ، نَحوُ: «ما ضَرَّابٌ زَيدٌ عَمراً».

الكواكب الدرية

(وهيَ كاسْمِ الفاعِلِ) في العَملِ وشُروطِ عملِهِ، حتَّى عَدَمُ التَّصغيرِ والوَصفِ قبلَ العملِ. وأكثَرُها استِعمالاً «فعَّالٌ، وفَعُولٌ»، ثمَّ «مِفعالٌ»، ثمَّ «فَعِيلٌ»، ثمَّ «فَعِلٌ».

وإعمالُ هذه الأمثلةِ قولُ سِيبَويهِ وأصحابِهِ، وحُجَّتُهم في ذلكَ السَّماعُ كما قَدَّمنا، والقِياسُ على أصلِها الذي هو اسمُ الفاعلِ؛ لأنَّها مُحَوَّلةٌ عنه لِقَصدِ المبالغةِ والتَّكثيرِ؛ لأنَّها كلَّها تَقتَضي تَكرارَ الفعلِ، فلا يُقالُ: «ضَرَّابٌ» لمَن ضَرَبَ مرَّةً واحدةً؛ ولم يُجزِ الكوفيُّونَ إعمالَها كلِّها؛ لِمُخالفتِها لأوزانِ المُضارعِ ومَعناه، ومَتى وَجدُوا بعدَها شيئاً مَنصوباً قدَّرُوا له فِعلاً؛ ومنعَ أكثَرُ البَصريِّينَ إعمالَ «فَعِيلٍ، وفَعِلٍ»، والأصحُّ ما قاله سِيبَويهِ وأصحابُه مِن إعمالِها كُلِّها.

(فما كانَ) منها (صِلةً لـ«أَلْ») بأنْ كانَ مُعرَّفاً بها، (عَمِلَ مُطلَقاً)، أي: ماضياً كانَ أو حالاً أو مُستَقبَلاً، مُعتَمِداً على شيءٍ أو لا، (نَحوُ: «جاءَ الضَّرَّابُ زَيداً») أمسِ أو الآنَ أو غَداً»، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الضَّرَّابُ»: فاعلٌ، و«ضَرَّابٌ» مِن أمثلةِ المبالغةِ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «زيداً»: مَفعولٌ به.

(وإنْ كانَ) كذا في النُّسَخِ، والأَولى: (وما كان) لِيُناسِبَ ما قبلَهُ (مُجَرَّداً مِنها) أي: مِن «أَل»، (عَمِلَ بِالشَّرطَينِ) السَّابقَينِ في اسم الفاعلِ: عدمِ المُضيِّ، والاعتِمادِ على أحَدِ الأُمورِ الأربعةِ السَّابقةِ، (نَحوُ: «ما ضَرَّابٌ زَيدٌ عَمْراً»)، فـ«ضَرَّابٌ» عاملٌ في «عَمراً» النَّصبَ؛

= **«وآمِنٌ»**: الواو لِلعطف، (آمنٌ): مَعطوف على (حذرٌ). **«ما»**: اسم موصول في محل نصب مَفعول به لـ(آمِن). **«ليس»**: ماضٍ ناقص، واسمه: هو. **«مُنجِيَه»**: خبر (ليس) منصوب مُضاف، والهاء: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله. **«مِنَ الأقدار»**: جار مجرور مُتعلِّق بـ(مُنجِ)، ويجوز أن يكون متعلِّقاً بمحذوف حال مِن (ما) الموصولةِ. وجملةُ (ليس مُنجيَه) صِلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد: في قَوله: (حَذِرٌ)؛ فإنه على وَزن (فَعِل) بفَتح الفاء وكسرِ العين، وقد عَمِل عَمَلَ (حاذِر) فنَصب المفعولَ وهو (أُموراً).

الرَّابعُ: اسمُ المَفعُولِ، نَحوُ: «مَضْرُوبٍ، ومُكرَمٍ». ....

الكواكب الدرية

لاعتمادِهِ على النَّفيِ. ويَجري في هذه الأمثلةِ ما قدَّمناهُ في اسمِ الفاعلِ مِن أنَّ وُجودَ الشَّرطينِ المَذكورَينِ لا يُوجِبُ عَملَ هذه الأمثلةِ، بل يَجوزُ إعمالُها وإضافتُها إلى مَفعُولِها، ولا تُضافُ إلى فاعِلِها كما أنَّ أصلَها ـ وهو اسمُ الفاعلِ ـ لا يُضافُ إلى فاعِلِهِ، بخلافِ المَصدَرِ؛ لأنَّها أَقوى منه شَبَهاً لِلفعلِ، والفعلُ لا يُضافُ.

(**الرَّابعُ**) مِن الأسماءِ العامِلَةِ عملَ الفعلِ: (**اسمُ المَفعُولِ**) ولو مُثنًّى أو مَجموعاً، وهو: اسمٌ اشتُقَّ مِن مَصدرِ فعلٍ لِمَنْ وَقَعَ عليه، (**نَحوُ: «مَضرُوبٌ، ومُكْرَمٌ»**)، نَبَّهَ بالمثالَينِ على أنَّ اسمَ المَفعولِ إنْ بُنِيَ مِن الثُّلاثيِّ فهو على صيغةِ «مَفعولٍ»، كـ«مَضرُوبٍ، ومَأكُولٍ، ومَشرُوبٍ»، وإنْ بُنِيَ مِن غيرِهِ فهو على صِيغةِ المُضارعِ المجهولِ بإبدالِ حرفِ المُضارعةِ مِيماً مَضمومةً، وفتحِ ما قبلَ آخِرِهِ[1]، كـ«مُكْرَمٌ، ومُنْطَلِقٌ، ومُستَخْرَجٌ» بفتحِ ما قبلَ الآخِرِ في الجَميعِ، وهذا ما لم يُستَغْنَ بـ«مَفعُولٍ» عن «مُفعَلٍ» بفتحِ العَينِ، وذلكَ مثلُ: «مَحزونٍ، ومَحمُومٍ، ومَجنونٍ، ومَزْكومٍ»، فإنَّ اسمَ المَفعولِ فيها لم يَقولُوا فيه: «مُحْزَنٌ، ولا مُحْمَمٌ[2]، ولا مُجْنَنٌ، ولا مُزْكَمٌ»، مع أنَّ أفعالَها سُمِعَتْ ثُلاثيَّةً ورُباعيَّةً، فدلَّ على أنَّهم استَغنَوا بـ«مَفعولٍ» عن «مُفْعَلٍ».

وقد يَنُوبُ في الدَّلالةِ لا في العمَلِ عن «مَفعولٍ» بِقِلَّةٍ: «فِعْلٌ» بِكَسرِ الفاءِ وسُكونِ العَينِ نَحوُ: «ذِبْحٌ» بمعنى: مَذبُوح، و«فَعَلٌ» بفتحِ الفاءِ والعينِ، نحوُ: «قَبَضٌ» بمعنى: مَقبُوض، و«فُعْلَةٌ» بضمِّ الفاءِ وسُكونِ العَينِ، نحوُ: «أُكْلَةٌ، ولُقْمَةٌ، وغُرْفَةٌ» بمعنى: مَأكولةٍ، ومَلقُومةٍ، ومَغرُوفةٍ، وبكَثرةٍ «فَعِيلٌ» كـ«جَريحٍ، وقَتيلٍ، وصَريعٍ».

وقد يَنوبُ عن «مُفعَلٍ» بضمِّ الميمِ وفتحِ العينِ «فَعِيلٌ»، نحوُ: «أعقَدتُ العَسلَ[3] فهو عَقيدٌ» أي: مُعْقَدٌ، و«أَعلَلْتُ المريضَ فهو عَلِيلٌ».

فهذا كُلُّه في الدَّلالةِ لا في العَملِ، فلا يُقالُ: «مَرَرتُ برَجلٍ ذَبيحٍ كَبشُهُ».

---

(١) قوله: (وفتح ما قبل آخره) لا حاجةَ له بعد قوله: (على صِيغةِ المُضارعِ المجهولِ).

(٢) الصوابُ: (مُحَمٌّ) بالإدغام وجوباً، ولا لَبسَ فيه حينئذٍ لأن حركةَ الميم الأُولى المُدغمَة منقولةٌ لِما قبلها لا محذوفة. ومثلُه يُقال في (مُجنَن) بعدَه.

(٣) أي: أغلَيتُه حتى غَلُظ.

ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ المَبْنِيِّ لِلمَفعُولِ، وشَرطُ عَمَلِهِ كاسْمِ الفاعِلِ، نَحوُ: «جاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ»، و«زَيدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»؛ فـ«عَبْدُهُ» نائِبٌ عنِ الفاعِلِ في المِثالَينِ.

الخامِسُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسْمِ الفاعِلِ المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ ....

الكواكب الدرية

(ويَعملُ عَمَلَ الفِعلِ المَبنِيِّ لِلمَفعُولِ)، فيَرفَعُ المَفعولَ لِقيامِهِ مَقامَ الفاعلِ، فإنْ كانَ مِن مُتعَدٍّ لاثنَينِ أو ثلاثةٍ، رَفعَ واحداً، ونَصبَ ما سِواهُ، (وشَرطُ عمَلِهِ كاسْمِ الفاعِلِ) أي: كشُروطِهِ[1]، فإنْ كانَ صِلةً لـ«أل» عَمِلَ مُطلَقاً (نَحوُ: «جاءَ المَضْرُوبُ عَبدُهُ) أمسِ أو الآنَ أو غداً»، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «المضروبُ»: فاعلٌ، وهو اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عملَ فعلِهِ؛ يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، «عبدُ»: نائبُ الفاعلِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، كما تَقولُ: «زيدٌ ضُرِبَ عَبدُهُ».

وإنْ كانَ مُجرَّداً عَمِلَ بِشرطِ أنْ يكونَ حالاً أو استِقبالاً، وأنْ يَعتَمِدَ على واحدٍ ممَّا مرَّ ولو تَقديراً، (و) ذلكَ نحوُ: («زيدٌ مَضرُوبٌ عَبدُهُ) الآنَ أو غداً»، (فـ«عَبدُهُ») مَرفوعٌ باسمِ المَفعولِ (نائبٌ عن الفاعِلِ في المِثالَينِ)، ونحوُ: «هذا مُعطًى أبُوه دِرهماً الآنَ أو غداً»، كما تَقولُ: «يُعطَى أبُوه دِرهماً».

ويَجوزُ لكَ أنْ تُجرِيَهُ مُجرَى الصِّفةِ المُشبَّهةِ، بأنْ تُحَوِّلَ إسنادَهُ عن مَرفوعِهِ إلى ضَميرِ مَوصوفِهِ، ثمَّ تُضيفَهُ إلى مَرفوعِهِ معنًى، أو تَنصِبَهُ[2]، تَقولُ: «زيدٌ مضروبُ العبدِ» بخفضِ العَبدِ أو نَصبِهِ؛ لأنَّكَ أسنَدتَ اسمَ المَفعولِ إلى ضميرِ زَيدٍ كما تَفعلُ في الصِّفةِ المشَبَّهةِ.

(**الخامِسُ**) مِن الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ: (**الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسمِ الفاعِلِ المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ**) مِن حيثُ إنَّها تُثَنَّى وتُجمَعُ، وتُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ كاسمِ الفاعلِ، ولهذا عَمِلَتْ عَملَهُ وإنْ كانَ أصلُها أنْ لا تَعمَلَ؛ لِمُبايَنَتِها الفعلَ مِن حيثُ كَونُها تَدلُّ على الثُّبوتِ، ولِكَونِها مَأخوذةً مِن فعلٍ قاصرٍ - أي: لازمٍ - أو مُتعدٍّ مُنزَّلٍ مَنزِلَةَ اللَّازمِ بحذفِ مَفعُولِهِ اختِصاراً[3]، أو بِنَقلِهِ إلى «فَعُلَ» بِضَمِّ عَينِهِ كـ«الرَّاحِمُ القَلْبِ»[4].

---

(١) في «الفواكه»: كشرطِه.
(٢) لأنه صار فَضلةً. الفاكهي.
(٣) كذا بالخاء في الأصلِ، ولعلَّه عبَّر بِالمعنى اللُّغويِّ، وإلا فعبارةُ القوم هَهنا: (اقتِصاراً) بالقاف، أي: لِعَدمِ تَعَلُّقِ الغرضِ به. وقد تقدَّم بيانُ الفرقِ بينَ الاصطِلاحَينِ.
(٤) أي: في قَولِ الشاعر:
=

كـ«حَسَنٍ، وظَرِيفٍ»، ولِمَعمُولِها ثَلاثُ حالَاتٍ: ....

الكواكب الدرية

واقتُصِرَ في عَمَلِها على واحدٍ لِكَونِهِ أدنى دَرَجاتِ المُتعدِّي، والمرادُ بها كلُّ صفةٍ صَحَّ تَحويلُ إسنادِها عن مَرفوعِها إلى ضَميرِ مَوصُوفِها على سَبيلِ الثُّبوتِ، (كـ«حَسَنٍ، وظَرِيفٍ»)، فإنَّ كلًّا منهما صفةٌ مُشتَقَّةٌ مِن الحُسنِ والظَّرْفِ اللَّذَينِ كلٌّ منهما مصدَرُ فعلٍ لازمٍ لمَنْ قامَ به على معنَى الثُّبوتِ؛ إذ معنى «زيدٌ حَسَنٌ»: ثُبوتُ الحُسنِ له، واستِمرارُه له في سائرِ أوقاتِ وُجُودِه، لا أنَّه مُتَجَدِّدٌ حادِثٌ، فإذا أُريدَ الحُدوثُ حُوِّلَتْ إلى بناءِ اسمِ الفاعلِ، وقيلَ: «حاسِنٌ» بكسرِ السِّينِ، وعلى القِياسِ «فَرِحٌ، وفارِحٌ، وجَزِعٌ، وجازِعٌ». و«الظَّرْفُ» بفتحِ الظَّاءِ والرَّاءِ[1] مِن «ظَرُفَ» كـ«كَرُمَ»؛ ظَرْفاً وظَرافَةً، وفي «القامُوس»: الظَّرْفُ في اللِّسانِ، أو هو حُسنُ الوجهِ والهَيئةِ، أو يكونُ في الوَجهِ واللِّسانِ، أو البراعةُ وذكاءُ القَلبِ، أو الحِذقُ، أو لا يُوصَفُ به إلَّا الفِتيانُ الأَزْوالُ، والفَتَياتُ الزَّوْلاتُ، لا الشُّيوخُ، ولا السَّادةُ[2].

وممَّا ذكَرناهُ يُعلَمُ أنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ تختصُّ بالحالِ الدَّائمِ، أي: الماضي المُستمِرِّ إلى زمانِ الحالِ، فلا تكونُ لِلماضي المنقَطِعِ، ولا لِلمستقبَلِ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ.

(ولِمَعمُولِها) الذي تَعمَلُ فيه عملَ الفعلِ ـ ويُشترَطُ لِصحَّةِ عَمَلِها إذا تَجَرَّدتْ مِن «أل» الاعتِمادُ على واحدٍ ممَّا سَبَقَ، لا الحالُ والاستِقبالُ؛ لِما تَقَرَّرَ مِن أنَّها لِلثُّبوتِ، فلا معنَى لاشتراطِ ما ذُكِرَ؛ لأنَّ ما لا يَدلُّ على حُدوثٍ لا تَعلُّقَ له بالزَّمانِ، ويُشتَرَطُ لِعَمَلِها أيضاً أنْ لا يُفصَلَ بينَها وبينَ مَعمُولها بظَرفٍ أو عَديلِهِ عندَ الجُمهورِ[3]، بِخلافِهِ في اسمِ الفاعلِ، فيَجوزُ بالاتِّفاقِ ـ (ثَلاثُ حالاتٍ) لا يَخلُو عن واحدٍ منها:

= ما الرَّاحِمُ القَلبِ ظَلَّاماً وإنْ ظُلِما ... ولا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وإنْ حُرِما

فإن (الراحِم) صِفةٌ مُشبَّهة بِدَليلِ إضافتِه إلى مَرفوعِه.

(١) تقدَّم في (١/ ٥٤٠) التنبيه على أنَّ الصوابَ فيه الفتحُ، ولولا ما مرَّ هناك من عبارتِه لِقُلتُ هنا: إنَّه أراد: (وبالراء) فسَقَطت الباء عند الطَّبع، وحينئذٍ لا يَنسحِبُ عليها حُكم الفتح.

(٢) هنا انتَهى المنقُول من «القامُوس»، وقد تقدَّم نقلُه كُلُّه فيما مَضى، وفسَّرنا الزَّول والزَّولةَ هناك، فتكرارُه هنا قبيحٌ.

(٣) قضيَّة الاشتراط المذكور جوازُ الفصلِ بما ذُكر مع عَدَم إعمالِها، وعبارةُ «التصريح» عند تَعدادِ ما تختَصُّ به عن اسمِ الفاعل: ومِنها: أنه لا يَجوزُ أن يُفصَلَ بينها وبينَ مَعمولها بظرفٍ أو عَدِيله عند الجُمهور. اهـ وهي أحسَنُ.

الرَّفعُ على الفاعِلِيَّةِ نَحوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ، وظَرِيفٍ لَفظُهُ»؛ والنَّصبُ على التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ بِهِ إنْ كانَ مَعرِفةً نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهَ، أَو حَسَنٍ وَجهَهُ»، أَو على التَّميِيزِ إنْ كان نَكِرةً نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهاً»؛ ....

الكواكب الدرية

الأُولى: (الرَّفعُ على الفاعِلِيَّةِ)، وهذا الوَجهُ مُتَّفقٌ عليه، وحينئذٍ فالصِّفةُ خاليةٌ عن الضَّميرِ؛ إذ لا يَكونُ لِلشَّيءِ فاعِلانِ، أو على البَدَلِيَّةِ مِن ضَميرٍ مُستَترٍ في الصِّفةِ يَعودُ على مَوصوفِها بَدَلَ بَعضٍ مِن كلٍّ، وهذا الوجهُ نقَلَهُ ابنُ هشام عن الفارسيِّ[١]، وتَرُدُّه حكايةُ الفرَّاءِ: «مررتُ بامرَأةٍ حَسنِ الوجهُ»؛ لأنَّه لو كانَ «الوجهُ» بَدَلاً مِن ضميرٍ مُستَترٍ في «حسَنٍ»، لَوَجَبَ تَأنيثُه[٢]؛ لأنَّ المسنَدَ إذا رفعَ ضميرَ مُؤنَّثٍ وَجبَ تَأنيثُه، كذا قالَ بعضُهم، (نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ، وظَرِيفٍ لَفظُهُ»)، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «برجلٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «حسنٍ»: نعتٌ لـ«رجلٍ»، و«حَسن» صفةٌ مشبَّهةٌ باسم الفاعلِ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «وجهُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«ظريفٍ»: مَعطوفٌ على «حسَنٍ»، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ، و«لَفظُه»: فاعلٌ، ويَجوزُ إعرابُ كلٍّ مِن «وَجهُه» و«لفظُه» بَدَلاً، ويكونُ فاعلُ الصِّفةِ ضَميراً مُستَتراً يَعودُ على «رجلٍ».

(و) الحالةُ الثَّانيةُ: (النَّصبُ على التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ به إنْ كانَ مُعَرَّفاً) بـ«أل»، أو الإضافةِ؛ (نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهَ»)، فـ«حسَنٍ»: نعتٌ لـ«رجلٍ»، وهو صفةٌ مُشبَّهةٌ، وفاعلُها مُستترٌ فيها جَوازاً تَقديرُه: هو، «الوجهَ»: مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، (أو): «مررتُ برجلٍ (حَسَنٍ وَجهَهُ») بنَصبِ «وَجهَه» على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، والفاعلُ مُستترٌ في «حَسَنٍ» جَوازاً تَقديرُه: هو، (أو علَى التَّمييزِ إنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهاً»)، فـ«حسَنٍ»: صفةٌ مشبَّهةٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «وَجهاً»: تَمييزٌ. وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه لا يَجوزُ في النَّكرةِ النَّصبُ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، وهو ما اقتَضاهُ كلامُ غيرِه[٣]، لكنْ قالَ ابنُ هشامٍ في «الجامِع» و«شرحِ القَطْرِ» ....

(١) ونقَلَه قبلَه جماعةٌ منهم الرَّضي في «شَرح الكافية» وأبو حيانَ في «التذيِيل والتكميل».

(٢) أي: تأنيثُ الوصف وهو (حسَن).

(٣) الأولى: (وهو ما اقتضاهُ كلام بعضِهم)، وإلا فأكثرُ البَصريِّين على خلافِ هذا الظاهر، وفي «جُمَل الزَّجاجي» مثلاً (ص٩٥): فتنصبُ (وجهاً) على التميِيز، وإن شِئتَ نصبتَه على التشبيهِ بالمفعول به. اهـ

والجرُّ على الإضافةِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ».

ولا يَتَقَدَّمُ مَعمُولُ الصِّفةِ عَلَيها، ولا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ بِضَمِيرِ المَوصُوفِ؛ ....

الكواكب الدرية

و«شَرحِ اللّمحةِ»[(١)] بتجويزِ الوَجهينِ في النَّكرةِ، أي: التَّمييزِ والتَّشبيهِ بالمَفعولِ به، ولكنَّ النَّصبَ على التَّمييزِ أرجَحُ.

(و) الحالةُ الثَّالِثةُ: (الجَرُّ على الإضافةِ، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ»)، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِرَجلٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «حسَنِ»: نعتٌ لـ«رجلٍ»، وهو صفةٌ مُشبَّهةٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وهو مُضافٌ، و«الوجهِ»: مُضافٌ إليه. نَعمْ تَمتَنِعُ الإضافةُ إذا كانتِ الصِّفةُ مَقرُونةً بـ«ألْ»، ومَعمُولُها عارٍ عنها؛ لأنَّ ما فيه «ألْ» مِن الوَصفِ لا يُضافُ إلَّا إلى ما فيهِ «ألْ»، أو إلى مُضافٍ إلى ما هيَ فيه، فلا يُقالُ: «زيدٌ الحسَنُ وَجهِهِ»، ولا: «زَيدٌ الحسَنُ وَجهٍ» بالجرِّ.

وإنَّما جازَ إسنادُ الصِّفةِ المشبَّهةِ إلى ضَميرِ مَوصوفِها في حالَتَي الجرِّ والنَّصبِ في الأمثِلَةِ السَّابقةِ، ولم يَجُزْ ذلكَ في اسمِ الفاعلِ نحوُ: «زيدٌ ضاربٌ أبوه»؛ لأنَّ تَحويلَ الإسنادِ فيه إلى ضَميرِ المَوصوفِ يُوهِمُ أنَّ المَوصوفَ مَفعولٌ، بِخلافِهِ في الصِّفةِ المشبَّهةِ؛ فإنَّ إسنادَها إلى ضَميرِ المَوصوفِ لا يُوهِمُ ما ذُكِرَ، فلا يَمتَنِعُ، ولا يَقبُحُ أيضاً؛ لأنَّ مَن حَسُنَ وجهُه حَسُنَ أنْ يُسنَدَ الحُسنُ إلى جُملتِهِ مَجازاً.

(ولا يَتقدَّمُ مَعمُولُ الصِّفةِ) أي: الصِّفةِ المشبَّهةِ، والمرادُ بمَعمولِها: ما هو فاعلٌ في المعنَى، فلا تَتَقَدَّمُ **(عليها)**؛ لأنَّها فَرعُ اسمِ الفاعلِ الذي هو فَرعُ الفعلِ في العملِ، فقَصَرَتْ[(٢)] عنه، فلم تَعمَلْ في مُتقدِّمٍ، فلا يُقالُ: «زيدٌ وَجهَهُ[(٣)] حسَنٌ»، وحينئِذٍ[(٤)] لا يَجوزُ أنْ يَكونَ مَعمولُها أَجنبيًّا، **(بَل لا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ بِضَمِيرِ المَوصُوفِ)** أي: بِضَميرٍ يَعودُ

(١) «الجامع الصغير» (ص١٥٩-١٦٠)، و«شَرح القطر» (ص٥٠٢)، و«شَرح اللمحة» (٢/ ١٥٣).

(٢) بالتخفيفِ والتَّشديدِ.

(٣) بِالنصب كما قيَّده في «شَرح القطر» (ص٥٠٠)، وكتبتُ عليه هناك: إنما قيَّد المعمول بالمنصوب لأنه محلُّ التمييز؛ إذ المرفوعُ والمجرور لا يَتقدَّمان لِعلة أخرى وهي امتِناعُ تقديم الفاعل والمضافِ إليه.

(٤) عبارة الفاكهي (ص٤١٦): (وبِهذا فارَقَت اسم الفاعل، ومِن وُجوه الافتراقِ أيضاً...)، وهي أحسَن.

إمَّا لَفظاً كما في: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، أو مَعنًى نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ».

السَّادِسُ: اسْمُ التَّفضِيلِ، ....

الكواكب الدرية

على مَوصوفِها، (إمَّا لَفظاً نَحوُ: «زيدٌ حَسَنٌ وَجهَهُ»، أو مَعنًى) أي: تَقديراً كما عبَّرَ به غيرُه، (نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ») أي: مِنه، وهذا قولُ البَصريِّينَ، وقالَ الكوفيُّونَ: لا حذفَ، فـ«أل» فيه خَلَفٌ عن الضَّميرِ المُضافِ إليه، والأصلُ «وَجهُه»، ورُدَّ بِسَماعِ التَّصريحِ بِالضَّميرِ مع «أل»[1]، فخَرجَ نحوُ: «زيدٌ حسَنٌ عَمراً»، فلا يَجوزُ ذلكَ[2]؛ لِعَدمِ اتِّصالِ المَعمولِ بالضَّميرِ.

(السَّادِسُ) مِن الأسماءِ العامِلَةِ عملَ الفعلِ: (اسمُ التَّفضِيلِ)، ويُقالُ له: «أفعَلُ التَّفضيلِ»، قالَ ابنُ هشامٍ[3]: ولو سَمَّوه بـ«أفعَلِ الزِّيادةِ» لَكانَ أولى؛ لأنَّه قد يُبنى لِما لا تَفضيلَ فيه نحوُ: «أبخَل، وأجهَل»، ويُمكِنُ أنْ يُجابَ بأنَّ هذه العِبارةَ في الاصطلاحِ صارَتِ اسماً لِلدَّالِّ على الزِّيادةِ[4]، وهو: الوَصفُ المبنيُّ على «أفعَل» تَحقيقاً أو تَقديراً، لِزيادةِ صاحبِهِ على غيرِهِ في الحَدَثِ المُشتَقِّ هو منه، فدَخَلَ في ذلكَ «خيرٌ، وشرٌّ»؛ لِكَونِهما في الأصلِ «أخيَر، وأشَرّ»، فحُذِفَتِ الهمزةُ تَخفيفاً لِكَثرةِ الاستِعمالِ بِدَليلِ ظُهورِها في قراءةِ أبي قِلابةَ[5]: ﴿سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشَرُّ﴾ بفتحِ الشِّينِ وتَشديدِ الرَّاءِ، وقولِهِ: [الرجز]

بِــلالُ خَــيــرُ الــنَّــاسِ وابــنُ الأَخْــيَــرِ[6]

---

(١) كقَول طرَفة:

رَحِـيـبُ قِـطـابُ الـجَـيـبِ مِـنـهـا رَفـيـقـةٌ

(٢) أي: بِخلافِ اسم الفاعل نحوُ: «زيدٌ ضاربٌ عمراً».

(٣) في «حَواشي التسهيل».

(٤) أفاده السُّجاعيُّ نقلاً عن الشَّنواني.

(٥) وقتادةَ.

(٦) نَسَبه بعضُهم إلى رؤبةَ.

الإعراب: «بلالُ»: مبتدأ ممنوع من الصرف للضرورةِ. «خيرُ»: خبرُه مضاف. «الناسِ»: مضاف إليه. الواو: عاطفة، «ابنُ»: معطوفٌ على (خيرُ) مضاف. «الأخيَرِ»: مضافٌ إليه.

الشاهد: في قوله: (الأخيَرِ)؛ حيث ثَبَتَت فيه الهمزةُ، فدلَّ على أنه أصلُ (خَير) الذي للتَّفضيلِ وإنْ كان أقلَّ استعمالاً منه.

نَحوُ: «أَكرَمُ، وأَفضَلُ»، ولا يَنصِبُ المَفعُولَ بِهِ اتِّفاقاً، . . . .

الكواكب الدرية

وقد عرَّفَ ابنُ هشامٍ اسمَ التَّفضيلِ بأنَّه: الصِّفةُ الدَّالَّةُ على المشاركةِ والزِّيادةِ[1]، وهو يَقتَضي منعَ نحوِ: «زيدٌ أعلَمُ مِن الجِدارِ، وعَمرٌو أكثرُ مِن الشِّعرِ[2]»، إلَّا أنْ يُجابَ بأنَّ ما جاءَ مِن نحوِ ذلكَ فاسمُ التَّفضيلِ فيه مُخْرَجٌ عن مَعناه التَّفضيليِّ إلى التَّجاوُزِ والبُعدِ الذي يَلزَمُهُ؛ فإنَّ التَّفضيلَ يَستَلزِمُ بُعْدَ المُفضَّلِ عليه[3]، فكأنَّه قيلَ: «زيدٌ بَعُدَ عن الجِدارِ، وعَمرٌو بَعُدَ عن الشِّعرِ»، ونَظيرُ ذلكَ قولُ العُلماءِ: «هذَا أظهَرُ مِن أنْ يَخفَى»، فليسَتْ «مِن» مُتعلِّقةً بـ«أفعَلَ»، بل مُتعلِّقةٌ بِالبُعدِ المَفهومِ مِن التَّفضيلِ، أي: هذا أظهَرُ مِن كلِّ ما عَداه، بَعيدٌ مِن الخفاءِ، قالَه العِصاميُّ[4] في «شَرحِ الكافيةِ».

ثُمَّ «أفعَلُ» التَّفضيلِ لا يُبنى إلَّا مِن فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرَّدٍ مِن الزِّيادةِ، ليسَ بِلَونٍ ولا عَيبٍ؛ سَواءٌ كانَ ذلكَ الفعلُ لازماً (**نَحوُ: «أَكرَمُ، وأَفضَلُ»**)؛ فإنَّ كُلًّا منهما اسمُ تَفضيلٍ: الأَوَّلُ مِن «كَرُمَ»، والثَّاني مِن «فَضُلَ»، بمعنَى: صارَ ذا كَرَمٍ وذا فَضلٍ، أو مُتعَدِّياً كـ«أعلَمُ، وأضرَبُ».

(**ولا يَنصِبُ المَفعُولَ بِهِ**)، فلا يُقالُ: «زيدٌ أشرَبُ النَّاسِ عَسلاً»، ولا المَفعولَ له، فلا يُقالُ: «زيدٌ أعلى النَّاسِ اجتِهاداً»، ولا مَعه، فلا يُقالُ: «أنا أَسْيَرُ النَّاسِ والنِّيلَ»، ولا المَفعولَ المُطلَقَ، فلا يُقالُ: «زيدٌ أحسَنُ النَّاسِ حُسْناً»، ولا المُشبَّهَ بالمَفعولِ به، (**اتِّفاقاً**) أي: إجماعاً؛ لأنَّه التَحقَ بِالأفعالِ الغَريزيَّةِ، نَعمْ يَصِلُ إلى المَفعولِ بواسِطةِ حرفِ الجرِّ، فيَعمَلُ فيه بلا تَقويَةٍ نحوُ: «هو أوعَى لِلعلمِ، وأَبذَلُ لِلمَعرُوفِ، وأَعلَمُ بِزيدٍ، وأَجْهَلُ بِعَمْرٍو»، فإنْ كانَ الفعلُ يَتعدَّى لاثنَينِ نَصَبْتَ الآخَرَ بِفعلٍ مُقدَّرٍ نحوُ: «هو أكسَى لِلفُقراءِ الثِّيابَ»[5]، فـ«الثِّيابَ»: مَفعولٌ لِفعلٍ مَحذوفٍ، أي: يَكسُوهمُ الثِّيابَ، وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالى:

---

(١) «قَطر الندى».

(٢) كذا في الأصل، والصحيح الذي في «شرح الرضيّ» وغيرِه: (أكبرُ من الشِّعر) بالباء، أي: أكبرُ قدراً من أن يقولَ الشعرَ، ونظيرُه: أعظَمُ من أن يَقُولَ كذا.

(٣) لعلَّ العبارة: (بُعدَ المفضَّل عن المفضَّل عليه)، كما في «محرم أفندي على الجامي».

(٤) الصواب: العِصام، أي: عصامُ الدين. وبدايةُ مَقُوله من قَوله: (هذا أظهَر من أن يَخفى).

(٥) قال أبو حيانَ: ويَنبغي ألا يقالَ هذا التركيبُ إلَّا إن كان مَسموعاً مِن لِسانِهم.

. . . .

الكواكب الدرية

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]، فـ﴿مَن﴾ ليسَتْ مَفعولاً بـ﴿أَعْلَمُ﴾، بل هي اسمٌ مَوصولٌ مَفعولٌ لِفعلٍ مَحذوفٍ دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، أي: يَعلَمُ مَن يَضِلُّ عن سَبيلِهِ، أي: يَعلَمُ المُضلِّينَ[١]. ويَحتَمِلُ أنْ تكونَ ﴿مَن﴾ استِفهاميَّةً في محلِّ رفعِ مُبتدأً، و﴿يَضِلُّ﴾: خبرُه، والجُملةُ في محلِّ نصبٍ عُلِّقَ عنها العاملُ[٢]، والاستِفهامُ لِلتَّعجُّبِ مِن شأنِ الضَّالِّ المُتَّبِعِ للظَّنِّ الكاذبِ.

تَنبيه: ما ذكرَهُ المصنِّفُ مِن الاتِّفاقِ على مَنعِ عملِ اسمِ التَّفضيلِ في المَفعولِ به تَبعَ فيه ابنَ هشامٍ في «شَرحِهِ على القَطْرِ»[٣]، وابنَ مالكٍ في «شَرحِ الكافيةِ»[٤]، وفيه نَظرٌ، فقد نَقلَ في «المُغني» عن بَعضِهم جوازَ نَصبِهِ لِلمَفعولِ به، وقالَ ابنُ عَنقاء في «الدُّررِ البَهيَّةِ»: وبَعضُهم يَنصِبُ باسمِ التَّفضيلِ إنْ أُوِّلَ بما لا تَفضيلَ فيه، وبَعضُهم يَنصِبُ به مُطلقاً. انتَهى. ونَقلَ[٥] في «شرحِ التَّسهيلِ» عن مُحمَّدِ بنِ مَسعودٍ أنَّه قالَ: غَلِطَ مَن قالَ: إنَّ اسمَ التَّفضيلِ

---

(١) وَقع ابنُ هشامٍ في مثلِه حين قال في «شرح القطر»: ﴿مَن﴾ ليسَتْ مَفعولاً بـ﴿أَعْلَمُ﴾؛ لأنه لا يَنصبُ المفعولَ، ولا مُضافاً إليه لأن (أفعَلَ) بعضُ ما يُضافُ إليه، فيَكونُ التقديرُ: أعلَمُ المُضِلِّين. اهـ وكتبتُ عليه ما نصُّه: كذا قال، ولم يَكتُب عليه مُحشُّوه شيئاً، وفيه نظرٌ؛ لأنه إنما يَصِحُّ على قراءة مَن قرأ: ﴿يُضَلُّ﴾، وهي قِراءة شاذة، فكأنَّ المصنِّفَ استَحضرها فعبَّر بما رأيتَ، وكان الصوابُ أن يقولَ: (أعلَم الضالِّين) كما قال أبو البَقاء، وعبارتُه: ولا يجوزُ أن يكونَ (مَن) في مَوضِع جرٍّ بالإضافة على قراءة مَن فَتح الياء؛ لِئَلَّا يَصيرَ التَّقديرُ: هو أعلَمُ الضَّالِّينَ . . . تَعالى عن ذلك. انظر: «التِّبيان في إعراب القُرآن» (١/ ٥٣٤)، و«مُعجم القِراءات» (٢/ ٥٣٢).

(٢) ردَّه الشيخُ بأنَّ التعليقَ فرعُ ثُبوت العمل في المَفعول به، و(أفعَلَ) لا يَعمل فيه، فلا يُعلَّق. «الدر المصون».

(٣) (ص٥٠٥).

(٤) (٢/ ١١٤١).

(٥) لم يَذكُر اسمَ الناقلِ واكتَفى بما تَرى، والظاهرُ أنه أراد أبا حيانَ؛ فإنه الذي يَنقُلُ كثيراً عن الغَزني في كُتُبه، وحينَئذٍ يُقال: لو صرَّح باسمِه أو باسمِ كتابِه لكان أحسَنَ؛ إذ المتبادِرُ من صَنيعِه أن الناقلَ ابنُ مالك. على أني رَجَعتُ إلى «التَّذييل والتكمِيل» فلَم أجِد النقلَ الآتي فيه، واكتَفى في «الارتِشاف» بِقَوله: وقال مُحمد بن مَسعودٍ الغَزني: أفعَلُ التَّفضيل يَنصِبُ المَفعولَ به، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ . . . إلخ كلامِه؛ ثم رَأيتُ في «التصريح» ما نصُّه: وقد قال المُوضِّحُ في «الحواشِي» ومِن خطِّه نَقَلتُ: قال مُحمَّد بن مَسعود بن الزكي في كِتاب «البَديع»: غَلط مَن قال. . . إلخ النَّقلِ الذي هنا بِحُروفه. فتأمَّل!

ولا يَرفَعُ الظَّاهِرَ إلَّا في مَسْأَلَةِ الكُحلِ، ....

الكواكب الدرية

لا يَعمَلُ في المَفعولِ بهِ؛ لوُرودِ السَّماعِ بِذلكَ، كقَولِهِ تعالى: ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾[1] [الإسراء: ٨٤]، وليسَ تَمييزاً؛ لأنَّه ليسَ فاعلاً في المعنَى كما في: «زيدٌ أحسَنُ وَجهاً»، وقَولِ العبَّاسِ بنِ مرداسٍ: [الطويل]

وأَضْـرَبَ مِـنَّـا بـالـسُّـيـوفِ الـقَـوانِـسَـا[2]

انتهى. وظاهِرُه تَجويزُ عَملِهِ فيه مُطلَقاً، نَعمْ قد يُجابُ بأنَّه نزَّلَ الخلافَ المَذكورَ مَنزلَةَ العَدمِ؛ لإمكانِ تَأويلِ ما ذُكِرَ بأنَّه على تَقديرِ فِعلٍ[3]، وأنَّ[4] ﴿سَبِيلًا﴾ تَمييزٌ مُحوَّلٌ عن المُبتدأ، والأصلُ: بِمَن سَبيلُه أَهْدَى.

ويَرفَعُ الفاعلَ المُستترَ، **(ولا يَرفَعُ)** الفاعلَ **(الظَّاهِرَ)** ولو ضَميراً مُنفصِلاً، فلا يُقالُ: «جاءَني رَجلٌ أَحسَنُ مِنه أَبُوه، أو هو»؛ إذ ليسَ له فِعلٌ بمعناهُ في الزِّيادةِ واقعٌ مَوقعَهُ، ولأنَّه يُشبِهُ فعلَ التَّعجُّبِ وَزناً وأَصْلاً[5]؛ **(إلَّا في مَسأَلةِ الكُحْلِ)**؛ فإنَّه يَجوزُ فيها رَفعُه للفاعلِ

---

(١) الشاهدُ في قَوله: ﴿أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾، ولِذلك اقتَصر عليه بَعضُهم، وأمَّا ﴿أَعْلَمُ﴾ فقد تعدَّى بالباء لا بنَفسِه، وليس الكلامُ في مثلِه.

(٢) هو من أبياتٍ لِلعبَّاسِ بن مِرداس ﷺ أورَدها أبو تمامٍ في «الحماسة»، وفيها:

فَـلَـم أَرَ مِـثْـلَ الـحَـيِّ حَـيًّـا مُـصَـبَّـحـاً ... ولا مِـثْـلَـنـا يَـومَ الْـتَـقَـيْـنـا فَـوارِسَـا

أَكَـرَّ وأَحْـمَـى لِـلـحَـقِـيـقَـةِ مِـنْـهُـمُ ... وأضـرَبَ مِـنَّـا .... إلـخ

اللغة: (القَوانس): جمع قَوْنَس، وهو أعلَى بَيضةِ الحديدِ التي تُجعَل على الرأس في الحربِ.

المعنى: قالَ المَرزُوقي: يقولُ: لَم أرَ مُغاراً عليه كالَّذِين صَبَّحناهم، ولا مُغيراً مِثلَنا يومَ لَقِيناهُم، فقَسَم الشَّهادة قَسْمَ السَّواءِ بين أصحابِه وأصحابِهم، وتَناوَل بِالمَدح كُلَّ فِرقةٍ مِنهم. اهـ

الإعراب: الواوُ: للعطف، و«أضربَ»: معطوفٌ على (أكَرَّ) المنصوب بـ(أرَ) قبلَه. «منَّا»: جار ومجرور متعلِّق بـ(أضربَ) لأنه أفعَلُ تفضيل. «بالسيوفِ»: متعلِّق بـ(أضربَ) أيضاً. و«القوانِسَا»: مفعولٌ به لـ(أضربَ) على قول الشارحِ، أو لفعلٍ مَحذوف على قول الجُمهور، والألفُ: صلةٌ.

والشاهد فيه: نصبُ (أفعَلَ) لِلمفعولِ به على قولِ بَعضِهم.

(٣) أي: أعلمُ بمَن هو أهدَى يَهدِي سبيلاً.

(٤) الصواب: (أو أنَّ)؛ لأن هذا وجهٌ آخَرٌ غيرُ السابق.

(٥) أي: ومُبالَغةً. والمُرادُ بالأصل: الفِعلُ المَصُوغ منه.

وضابِطُها: أنْ يَكُونَ في الكَلامِ نَفيٌ وبَعدَهُ اسْمُ جِنسٍ مَوصُوفٌ بِاسمِ التَّفضِيلِ، وبَعْدَهُ اسمٌ مُفَضَّلٌ على نَفسِهِ بِاعتِبارَينِ، نَحوُ: «ما رَأيتُ رَجُلاً أَحسَنَ في عَينِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عَينِ زَيدٍ».

الكواكب الدرية

الظَّاهِرِ إجماعاً؛ لأنَّه حينَئِذٍ يَصِحُّ أنْ يَحُلَّ محلَّهُ فِعلٌ مِن مادَّةِ لَفظِهِ وأن يُرادَ معنَى التَّفضيلِ حقيقةً[١]؛ لأنَّه يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «ما رَأيتُ رَجلاً أحسَنَ[٢] في عَينِهِ الكُحلُ كحُسنِهِ في عينِ زَيدٍ». وسُمِّيَتْ بِذَلكَ لأنَّ أشهَرَ مُثُلِها: «ما رَأيتُ رجلاً أحسَنَ في عَينِهِ الكُحلُ كحُسنِهِ في عينِ زيدٍ[٣]».

(وضابِطُها: أنْ يَكونَ) اسمُ التَّفضيلِ صفةً في المعنى لاسمِ جِنسٍ، وذلكَ بأنْ يَكونَ (في الكَلامِ نَفيٌ)، أو شِبهُهُ مِن نَهيٍ أو استِفهامٍ، (وبَعدَهُ اسمُ جِنسٍ) عامٌّ (مَوصُوفٌ) مَعنًى (بِاسمِ التَّفضِيلِ)؛ بأنْ يَكونَ نَعْتاً أو غيرَه كالحالِ والخبرِ، (وبَعدَهُ اسمٌ) مَرفوعٌ أجنَبيٌّ عن المَوصوفِ، أي: خالٍ عن ضَميرِهِ، مُكْتَنَفٌ غالباً بِضَميرَينِ[٤]، (يُفَضَّلُ) أي: ذلكَ الاسمُ (على نَفسِهِ بِاعتِبارَينِ) مُختَلِفَينِ، (نَحوُ) قَولِ العَربِ: (**«ما رَأيتُ رَجلاً أَحْسَنَ في عَينِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عَينِ زَيدٍ»**)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «رَجلاً»: مَفعولٌ به،

---

(١) مُرادُه: أنَّ (أفعَلَ) التَّفضيلِ إنَّما قَصَّر عن رَفع الظاهِر لأنه ليس لَه فِعلٌ بِمَعناه، وفي هذا المِثالِ يَصِحُّ أن يَقَعَ مَوقِعَه فِعلٌ بِمَعناه، أي: مع بقاء معنى التَّفضيل حقيقةً. وفي طبعةٍ من الطبَعات الثلاث: (وإن لم يُرَد معنى التَّفضيلِ حقيقةً)، والأولُ هو الوجهُ، لكنْ يُمكِن تصحيحُ ما في هذه النُّسخة بِحَملِ كلامِه على أنَّ فيه إيماءً إلى حُصول تفضيلٍ مجازيٍّ هو المُصحِّحُ للرفعِ المذكورِ، وإن كانَ التَّفضيلُ الحقيقيُّ الحاصلُ بـ(أفعَلَ) منفيًّا؛ إذ لا يَخفى أنَّ الفعلَ - سواءٌ كانَ ماضياً أم مُضارِعاً - غيرُ مُفِيدٍ لِلتَّفضيل، لكنْ لمَّا سُبق بالنَّفيِ أفاد ذلك على سَبِيلَ العَرض لا الأصالةِ، ولِذا يَنتفي ذلك المعنى بانتِفاء النَّفي حينَ يُقالُ مثلاً: (رأيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينِه الكُحل كحُسنِه في عينِ زيدٍ)، فافهَم!

(٢) الصوابُ: (حَسُنَ)؛ لِما ذكَرناه في التَّعليق قبلَ السابِق. ويَجوز أيضاً (يَحسُنُ) بالفعل المضارع، وهي عبارةُ الأكثَرين.

(٣) الصوابُ: (أحسَنَ في عينِه الكحلُ منهُ في عين زيدٍ)، وهو الذي سيَأتي في كلامِ المصنِّف، وأمَّا التعبيرُ بـ(كحُسنِه) بدلَ (منه) فإنما هو في التقديرِ كما مرَّ.

(٤) أوَّلُهما ضميرُ المَوصوف وهو الهاءُ مِن (عَينِه)، والثاني ضميرُ الاسم الظاهرِ وهو الهاء في (مِنه) في المثال الآتي في المَتن.

. . . .

الكواكب الدرية

«أَحسنَ»: نعتٌ لـ«رجلاً»، وهو اسمُ تَفضيلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «في عَينِهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن «الكُحلُ» قُدِّمَتْ عليه[١]، «الكُحلُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «منه»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَحسَنَ»؛ لأَنَّه ظرفٌ لَغوٌ، بِخلافِ «في عَينِهِ» فإنَّه ظَرف مُستقرٌّ، «في عَينِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن الضَّميرِ في «مِنه»، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه.

فهذا المثالُ جمعَ الشُّروطَ التي ذكَرَها المُصنِّفُ؛ فإنَّ «رجلاً» اسمُ جِنسٍ تالٍ لنَفيٍ، ومَوصوفٌ باسمِ التَّفضيلِ، وبعدَه اسمٌ مَرفوعٌ وهو «الكُحلُ»، وهو أَجنَبيٌّ عن المَوصوفِ؛ لأنَّه لم يَتَّصِلْ بِضَميرِهِ، ومَكنُوفٌ بِضَميرَينِ، وهما: الهاءان، ومُفضَّلٌ على نفسِهِ باعتبارَينِ مُختلِفَينِ؛ إذ الكُحلُ بِاعتبارِ كونِهِ في عينِ زيدٍ أَحسنُ مِن نَفسِهِ بِاعتبارِ كونِهِ في عينِ غيرِهِ مِن الرِّجالِ، ومَعنَى المثالِ حينئذٍ: ما رأَيتُ رَجُلاً أَحسنَ الكُحلُ كائناً في عَينِهِ منه ـ أي: مِن الكُحلِ ـ كائناً في عَينِ زَيدٍ، ولو لم يُعرَبِ المَرفوعُ في هذا المثالِ فاعلاً، بل أَعرَبناهُ مُبتدأً، ورفَعنا أَفعلَ التَّفضيلِ بالخَبريَّةِ، لَزِمَ الفصلُ بينَ «أَفعلَ» و«مِن» بِأجنبيٍّ، وهو «الكُحلُ».

وكهَذا المثالِ قَولُه ﷺ: **«ما مِن أَيَّامٍ أَحَبَّ[٢] إلى اللهِ فيها الصَّومُ منهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ»**[٣]، فـ«الصَّومُ»: نائبُ فاعلِ «أَحَبَّ»؛ لأَنَّه هنا بمعنَى: «يُحَبُّ» مَبنيًّا لِلمَفعولِ.

---

(١) ويجوز أن يكونَ متعلِّقاً بـ(أحسَنَ) بِاعتبار معنى التَّفضيل الذي فيه، بل هذا أحسَنُ بدليل تفسيرِهم المثالَ بقولِهم: ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ في عينِه. . . إلخ.

(٢) بِالنصب على أنه صفة (أيّام) على اللَّفظ، وبِالرفع على أنَّه صِفتُها على المحلِّ، واقتَصرنا في ضبطِ القَلَم على الأول لئلَّا يَذهبَ الوهمُ إلى أنه خبرٌ مقدَّم.

(٣) حَكاه سيبوَيهِ في «الكتاب» بقولِه: ومثلُ ذلك: «ما مِن أيامٍ. . . إلخ»، فلم يَجعَله حديثاً، وروايةُ الحديث في كُتب السُّنة ليس فيها الشاهدُ. كذا قُلتُ قبلُ في تحقيق «شَرح الشُّذور» لابن هِشام، اعتِماداً على أشياءَ منها قولُ صاحبِ «نَشر فَيض الانشراح»: إنَّ المعروفَ في الحديث (العملَ) بدلَ (الصومُ)، قال: (كما في «الصحيحَين» وغَيرِهما)، مع أنَّ الذي في «الصَّحيح»: «ما العَملُ في أيامٍ أفضَل مِنها في هَذه. . . إلخ»، والمشهورُ في «السُّنَن» وغيرِها ـ حتى لا يكادُ يَخلو منه مُصنَّفٌ حديثيٌّ ـ: «ما مِن أيّامِ العملُ الصالحُ فيها أحَبُّ إلى الله مِن هَذه الأيامِ» قال السيوطيُّ في «الأشباه والنظائر»: (ولا شاهدَ فيه)، لكنِّي رأيتُ بعد إعادةِ النظر في «مُسنَد أحمدَ» وغيرِه قولَه ﷺ: «ما مِن أيّامٍ أعظمُ عِند الله ولا أحَبُّ إليه العَملُ فِيهنَّ مِن هَذِهِ الأيَّامِ العَشرِ، =

ويَعمَلُ في التَّمْيِيزِ نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، وفي الجارِّ والمَجرُورِ والظَّرفِ، نَحوُ: «زَيدٌ أفضَلُ مِنكَ اليَومَ».

الكواكب الدرية

(ويَعمَلُ) أي: اسمُ التَّفضيلِ (في التَّمييزِ نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا) وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾؛ لأنَّ التَّمييزَ يَنصِبُهُ ما يَخلُو عن مَعنَى الفعلِ نحوُ: «عِندِي رَطلٌ زَيتاً»، (وفي الجارِّ والمَجرُورِ والظَّرْفِ)؛ لأنَّهما تَكفِيهِما رائِحةٌ مِن الفِعلِ، (نَحوُ: «زَيدٌ أفضَلُ مِنكَ اليَومَ»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «أَفضلُ»: خَبرُه، و«أَفضلُ» اسمُ تَفضيلٍ يَعمَلُ عَملَ الفِعلِ، «منكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ به، و«اليومَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيهِ مُتعلِّقٌ بـ«أفضلُ»، وفاعلُ «أفضلُ»: مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو.

ويَعمَلُ أيضاً في الحالِ نحوُ: «زيدٌ أَحسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّماً».

تَتِمَّة: اسمُ التَّفضيلِ لا يُستَعمَلُ إلَّا مع «مِن» نحوُ: «زيدٌ أفضَلُ مِن عَمرٍو»، أو اللَّامِ نحوُ: «زيدٌ الأفضَلُ»، أو الإضافةِ نحوُ: «زيدٌ أفضَلُ رَجلٍ»؛ لأنَّ الغَرَضَ منه الزِّيادةُ على غَيرِهِ، وهو حاصِلٌ بأَحدِها، فلا يَجوزُ استِعمالُهُ بِاثنَينِ منها، وشذَّ الجَمعُ بينَ الإضافةِ و«مِنْ» في قَولِ الشَّاعرِ: [المنسرح]

نَحنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنا ... مِنَّا بِرَكْضِ الجِيادِ في السَّدَفِ[1]

= فأَكثِرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّهليلِ والتَّكبيرِ والتَّحميد»، وفي حديثٍ آخرَ: «ما مِن أيَّامٍ أحَبُّ إلى الله العملُ فِيهِنَّ مِن هَذِه الأيَّام»، قيل: ولا الجهادُ في سَبِيل الله؟ قال: «ولا الجِهادُ في سَبِيل الله، إلَّا مَن خَرَج بِنَفسِه ومالِه، ثُم لم يَرجِع حتى تُهراق مُهجةُ دَمِهِ»، وكِلا الحديثَين صالحٌ للاستشهاد ههنا، ولا يَجوز أن يكونَ أفعلُ التفضيلِ فيهما خبراً مقدَّماً و(العملُ) مبتدأ مؤخَّراً؛ لِما يَلزَم عليه من الفَصلِ بين (أفعَلَ) وما يَتعلَّق به بأجنبيٍّ وهو ذلك المرفُوعُ، والله تعالى أعلَم.

(١) البيتُ: لِسَعد القَرْقَرة وهو جاهليٌّ من أهلِ هَجَر، ذكَرُوا أنَّ النُّعمانَ بنَ المُنذِر كان يَضحَك منه، وكان لِلنُّعمان فَرَس يُردِي مَن رَكِبَه، فقال يوماً لِسَعد: ارْكَبْهُ واطلُب عليه الوَحْشَ، فامتَنع سعد، فقَهَره النُّعمان على ذلك... وفي آخِر القصَّة أنَّ سعداً أنشَدَه أبياتاً أوَّلُها الذي هُنا.

وقيل: البيتُ لِقَيس بن الخَطِيم، قال البغداديُّ: ولم أرَ هذا الشِّعرَ في «ديوان قَيس بن الخَطِيم»، ولا يَلِيقُ أن يَكونَ له؛ لأنه فارِسٌ شُجاعٌ.

اللغة: (الوَدِيُّ): صِغارُ النَّخل. و(الرَّكض): استِحثاثُ الفَرَس للعَدْو. و(الجِياد): جمعُ جَوَاد، وهو الفَرَسُ الأَصِيل. و(السَّدَف): اختلاطُ الضَّوء بِالظُّلمة، كوقتِ ما بين طُلُوع الفجر إلى الإسفارِ، ويُطلق على الصُّبح =

. . . .

الكواكب الدرية

قالَ أبو حيَّان: يُريدُ: أعلَمُ منَّا، ولم يَعتَدَّ بالإضافةِ لِلضَّميرِ[١]. وخرَّجَهُ ابنُ جِنِّي على أنَّ «نا» تَأكيدٌ للضَّميرِ المُستترِ في «أعلَمُ»، وهو نائبٌ عن «نحن»، فمَحلُّه رفعٌ، ولا إضافةَ البتَّةَ.

واختُلِفَ في «مِن» الدَّاخلةِ على المفضُولِ: فقالَ الجُمهورُ: هي لابتداءِ الغايةِ ـ أي: غايةِ الارتفاعِ ـ في نحوِ: «زيدٌ أفضلُ مِن عَمرٍو»، ولابتِداءِ الانحِطاطِ[٢] في نَحوِ: «زيدٌ خيرٌ[٣] مِن عَمرٍو»، قالَ سِيبويهِ: وفيها معنى التَّبعيضِ.

ويَجِبُ تَقديمُ المفضولِ مَجروراً بـ«مِنْ» إذا كانَ اسمَ استِفهامٍ، أو مُضافاً إليه[٤]، نحوُ: «ممَّن أنتَ أعلَمُ؟» و«مِن أيِّ رَجلٍ أنتَ أكرَمُ؟»، وذلكَ لأنَّ اسمَ الاستِفهامِ له صَدرُ الكلامِ، وما أَحسَنَ قَولَ الأَمينِ المَحليِّ[٥]: [الطويل]

عليكَ بِأربابِ الصُّدُورِ؛ فمَنْ غَدَا ... مُضافاً لِأربابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا

= لِذلك، وهو وقتُ رَكض الخيل للإغارةِ.

المعنى: يقول: نحنُ بغَرسِ صِغار النخلِ أعلَمُ وأعرَفُ منَّا بركضِ الخيلِ، يعني: نحنُ أهلُ زراعةٍ ولَسنا من رجالِ الفُرُوسيَّة.

الإعراب: «نحنُ»: ضمير مُنفصل مُبتدأ. «بغرس»: مُتعلّق بـ(أعلَمُ) وهو مُضاف. «الوديِّ»: مضافٌ إليه من إضافة المصدر لمَفعولِه. «أعلمُنا»: خبرُ المبتدأ مُضاف، و(نا): مُضاف إليه. «مِنَّا»: مُتعلّق بـ(أعلَمُ). «برَكض»: مُتعلّق بـ(أعلمُ) أيضاً، و(ركضِ): مُضاف، و«الجِيادِ»: مُضاف إليه. «في السَّدف»: مُتعلّق بـ(رَكض).

والشاهد فيه: وُقوعُ (مِن) الجارَّةِ للمفضُول بعد أفعلِ التَّفضيل المضاف في قَوله: (أعلمُنا مِنَّا)، وهو ممنوعٌ، لِذا حُكم على البيتِ بالشُّذوذ، وأوَّلَه بَعضُهم كما سيَذكُر الشارحُ، وقال الميدانيُّ في «مَجمَع الأمثال»: قَولُه: (أعلَمُنا) أرادَ: أعلَمُ مِنَّا، وهي لُغة أهلِ هَجَر، يَقُولون: نَحنُ أعلَمُنا بِكَذَا مِنَّا. اهـ

(١) «الارتِشاف» ٥/ ٢٣٢٧.

(٢) المناسب لما مرَّ: وغايةِ الانحطاط.

(٣) كذا في الأصل، وهو خطأ، وصَوابُه: زيدٌ شرٌّ... إلخ.

(٤) أي: إلى اسمِ الاستفهام، ولم يُمثِّل له الشارح خلافاً لِما يُوحي به صنيعُه الآتي حين جاء بمثالَين؛ إذ كِلاهما لِلنوع الأول. ومِثالُ ما نحنُ بصدَدِه: (مِن وَجهِ مَن وَجهُك أجمَلُ؟).

(٥) هو أمينُ الدين أبو بَكر محمَّد بن علي الأنصاري الخزرَجي المتوفَّى سنةَ (٦٧٣هـ)، أحدُ أئمَّة العربيَّة بالقاهرة، =

الكواكب الدرية

وإيَّاكَ أنْ تَرْضَى صَحابَةَ ناقِصٍ ... فتَنْحَطَّ قَدْراً مِن عُلَاكَ وتُحْقَرَا

فرَفْعُ «أبُو مَن» ثُمَّ خَفْضُ «مُزمَّلٍ» ... يُبَيِّنُ قَولي مُغْرِياً ومُحَذِّرَا

فالإشارةُ بقَولِهِ: «أبو مَن» إلى قَولِكَ: «عَلِمْتُ أبُو مَن زيدٌ»، فحقُّ «أبُو» [و]«زيدٌ»[1] النَّصبُ بـ«عَلِمتُ»، لكنَّهما رُفِعَا بِالابتداءِ والخبرِ؛ لاكتِسابِ «أبُو» الصَّدارةَ بإضافتِهِ لـ«مَن» الاستِفهاميَّةِ، فمُنِعَ أنْ يَعمَلَ ما قبله فِيما بعدَه، و«زيدٌ» في هذا المثالِ هو المُبتدأُ، و«أبو مَن» خبرُه، وأشارَ بقَولِهِ: «مُزمَّلٍ» إلى قَولِ امرئِ القَيسِ: [الطويل]

كَأنَّ ثَبِيراً في عَرانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ[2]

= وكانَت له بِالعَروض عِناية خاصة، حتى اشتَهر به، وله فيه أكثَرُ مِن تأليف، من ذلك «شِفاء الغَليل في عِلم الخَليل»، وأرجوزتُه «العُنوان في مَعرفة الأوزان».

(١) في الأصل: (أبو زيد).

(٢) **البيت:** من مُعلَّقة امرئ القيس، ويُروَى:

كأنَّ أبَاناً في أفانِينِ وَدْقِه

اللغة: (ثَبِير): جبل بِمَكَّة، و(أبان): أيضاً جبلٌ بعينِه. (العَرانين): الأوائِل، جمعُ عِرْنِين، وهو في الأصلِ: أول الأنف، استُعِير لأوائِل المَطر لأن الأُنُوف تَتقدَّمُ الوُجُوهَ. و(الأفانين): الضُّروب. و(الوَبْل): مَصدر وَبَلَت السماءُ وَبْلاً: إذا أتَت بالوابل وهو ما عَظُمَ مِن القَطر، وضَميرُ (وَبلِه) راجعٌ لِلسَّحاب في بيتٍ قَبلَه. و(الوَدْق): المطرُ أيضاً. (البِجاد): كِساءٌ مُخطَّط من أكسِيَةِ الأعراب مِن وَبَر الإبل وصُوفِ الغَنَم. و(المُزمَّل): اسم مفعول بمَعنى المَلفوف والمُغَطَّى.

المعنى: كأنَّ ثَبيراً في أوائِلِ مَطرِ هذا السَّحابِ سَيِّدُ أُناس مُلفَّفٌ بِكِساء مُخطَّط. شبَّه تَغطِّيَه بِالغُثاء بِتَغطِّي هذا الرَّجُل بِالكِساء. الزَّوزني.

الإعراب: «كأنَّ»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل. «ثَبيراً»: اسمُها. «في عَرانِينِ»: جار ومجرور متعلِّق بِمَحذوف حال مِن (ثبيراً)، والعاملُ (كأنَّ) لِما فيها من مَعنَى التَّشبيه، و(عرانينِ): مُضاف، و«وَبلِه»: مضاف إليه، والهاء: مضافٌ إليه أيضاً. «كبيرُ»: خبرُ (كأنَّ) مُضاف، و«أناسٍ»: مُضاف إليه. «في بِجاد»: مُتعلِّق بـ(مُزمَّلٍ) الآتي. «مُزمَّلٍ»: صفةُ (كَبيرُ) مَرفوعةٌ تقديراً مجرورةٌ لفظاً لِمجاوَرة المجرورِ قبلَها.

والشاهد فيه: جرُّ (مُزمَّلٍ) لِمُجاوَرتِه المجرورَ وإن كان حقُّه الرفعَ كما فَصَّله الشارحُ. وقيل: الأصلُ: (مُزمَّلٍ فيه)، ثم حُذف حرفُ الجر فارتَفع الضَّميرُ واستَتَرَ في اسمِ المفعول، فلا شاهدَ فيه على الجِوارِ المذكورِ.

السَّابِعُ: اسْمُ الفِعلِ، ....

الكواكب الدرية ___________

وذلكَ لأنَّ «مُزمَّل» صفةٌ لـ«كبيرُ»، فكانَ حقُّه الرَّفعَ، لكنَّه لمَّا جاورَ المَخفُوضَ ـ وهو «بِجادٍ» ـ خُفِضَ(١).

ويَجوزُ حَذفُ المفضُولِ مع «مِن»، نحوُ: ﴿وَٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧]، أي: مِن الأُولى.

ثُمَّ اسمُ التَّفضيلِ إنْ كان مُعرَّفاً بـ«أل» طابقَ وُجوباً مَن هو لَه، نحوُ: «زَيدٌ الأفضَلُ، والزَّيدانِ الأَفضَلانِ»، وهكَذَا، وإنْ كانَ مُجرَّداً مِن «أل» والإضافةِ، وهو المَقرونُ بـ«مِن» الجارَّةِ لِلمَفضولِ، أو مُضافاً لنكرةٍ: أُفرِدَ وذُكِّرَ وُجوباً فِيهما، نحوُ: «زيدٌ أفضلُ مِن عَمرٍو»، و«هندٌ أَفضلُ مِن عَمرٍو»، و«الزَّيدانِ أَفضَلُ مِن عَمرٍو»، وهكَذا؛ «زيدٌ أَفضلُ رجلٍ»، و«الزَّيدانِ أفضَلُ رَجُلَينِ»، و«هِندٌ أفضَلُ امرأةٍ»، وهكَذا؛ وإنْ كانَ مُضافاً لِمَعرفةٍ جازَ فيه وَجهانِ: المُطابَقةُ والإفرادُ، نحوُ: «الزَّيدانِ أَفضلَا الرِّجالِ، وأفضَلُ الرِّجالِ»، و«الزَّيدونَ أَفضَلُو الرِّجالِ، وأفضَلُ الرِّجالِ»، فإنِ استُعمِلَتْ «أفعَلُ» لِغَيرِ التَّفضيلِ وَجبَتِ المُطابَقةُ، كقَولِهم: «النَّاقِصُ والأشَجُّ(٢) أَعْدَلَا بني مَرْوانَ» أي: عادِلاهُم؛ إذ ليسَ مِنهُم عادِلٌ غيرُهما حتَّى يُقصَدَ التَّفضِيلُ.

(**السَّابِعُ**) مِن الأسماءِ العاملةِ عَمَلَ الفعلِ: (**اسمُ الفِعلِ**)، وهو: ما نابَ عن الفعلِ معنًى واستِعمالاً، بمعنَى أنَّه عاملٌ أبداً غيرُ مَعمولٍ ولا فَضلةٍ(٣).

واختَلفَ النُّحاةُ في مَدلولِ اسمِ الفعلِ على القَولِ بِاسميَّتِهِ وهو الأصحُّ؛ فقيلَ: مَدلُولُه لفظُ الفعلِ، فـ«صَهْ» مَثَلاً اسمٌ لـ«ٱسكُتْ»، وهو الأصحُّ، وقيلَ: مدلُولُه مَدلولُ المَصدَرِ،

---

(١) وقيل: المُجاوَرُ في التَّقدير هو (أُناسٍ) لا (بِجادٍ)؛ لِتأخُّرِه عن (مزملٍ) في الرُّتبة، وممَّن ذهب إلى هذا الرضيُّ، قال البغداديُّ: ولا يَخفى أنَّ المُجاوَرةَ رُتبيَّةً كانت أو لَفظيَّةً كافيَةٌ، وما قالَه الشارح المُحقِّق لا داعيَ له. اهـ

(٢) الناقصُ هو: يَزيدُ بن الوَليد بن عبدِ المَلك بن مروان، سُمِّيَ بذلك لِنَقصه أرزاقَ الجُند، والأشَجُّ هو: عُمرُ بنُ عبدِ العزيز بن مَرْوان، سُمِّيَ بذلك لأنَّ بِجَبينه أثرَ شَجَّةٍ مِن دابَّةٍ ضرَبَته.

(٣) خرَج بغير المعمولِ ما سِوَى اسمِ الفعل والحَرف؛ لأنَّ كُلًّا مِنهما غير مَعمول، وبغير الفَضلة الحرفُ؛ لأنه لا يَقع عُمدةً في الكلام.

وهُوَ ثَلاثَةُ أَنواعٍ: ما هُوَ بِمَعنَى الأَمْرِ، وهُوَ الغالِبُ، كـ«صَهْ» بِمَعنَى اسْكُتْ، و«مَهْ» بِمَعنَى انْكَفِفْ، و«آمِينَ» بِمَعنَى اسْتَجِبْ، و«عَلَيكَ زَيداً» بِمَعنَى الْزَمْ، ....

فـ«صَهْ»: اسمٌ لِقَولِكَ: «سُكوتاً»، واختارَهُ ابنُ الحاجبِ، وقيلَ: مَدلُولُه مَدلولُ الفعلِ، وهو الحَدَثُ والزَّمانُ، إلّا أنَّ دَلالةَ الفِعلِ على الزَّمانِ بالصِّيغةِ، ودَلالةَ اسمِ الفعلِ عليه بالوَضعِ، فـ«صَهْ»: اسمٌ لِمَعنَى الفعلِ، وعليه جَرى المؤلِّفُ رحمهُ اللهُ تعالى، ونُسِبَ هذا القَولُ إلى ظاهرِ قَولِ سِيبويهِ والجَماعةِ.

ثُمَّ على القَولِ بأنَّ مَدلُولَهُ مَدلولُ المَصدَرِ، فمَوضِعُه نَصبٌ بِفعلِهِ النَّائبِ عنه[1]، وعلى القَولِ بِأنَّ مَدلُولَهُ مَدلُولُ الفعلِ، فمَوضِعُه رَفعٌ بِالابتداءِ، وأَغنى مَرفُوعُه عن الخبرِ، وعَلى القَولِ الأصحِّ أنَّ مَدلُولَهُ لفظُ الفعلِ، فلا مَوضِعَ له مِن الإعرابِ.

(وهو ثَلاثةُ أَنواعٍ):

الأوَّلُ: (ما هو بِمَعنَى الأمرِ، وهو الغالِبُ) ولهذا قَدَّمهُ، (كـ«صَهْ»)، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: ٱسْكُتْ)، فإذا قُلتَ: «صَهْ» فكأنَّكَ قُلتَ: اسكُتْ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ مَوضوعةٌ بإزاءِ الأفعالِ مِن حيثُ إنَّه يُرادُ بها مَعانِيها، (و«مَهْ»)، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: انْكَفِفْ)، لا بمَعنَى: اكْفُفْ؛ لأنَّ «مَهْ» غيرُ مُتَعَدٍّ، و«اكْفُفْ» مُتَعَدٍّ، فالأحسَنُ تَفسيرُه بغيرِ المتعدِّي وهو «انْكَفِفْ»، فإذا قُلتَ: «مَهْ» فكَأنَّكَ قُلتَ: انْكَفِفْ، (و«آمِينَ») بِفَتحِ النُّونِ، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: اسْتَجِبْ)، فإذَا قُلتَ: «آمينَ» فكأنَّكَ قُلتَ: اسْتَجِبْ، وقد قِيلَ: «آمينَ» اسمٌ سُريانيٌّ؛ لأنَّ هذا الوزنَ ليس إلَّا مِن أَوزانِهِ، كـ«هابِيلَ، وقابِيلَ»، فجُعِلَ اسمَ فِعلٍ، (و«علَيكَ زيداً»)، فهو في الأصلِ جارٌّ ومَجرورٌ، ثمَّ نُقِلَ وصارَ اسمَ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: الْزَمْ)، فإذا قُلتَ: «عَليكَ زيداً» فكَأنَّكَ قُلتَ: الْزَمْ زَيداً، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فـ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى: الزَمُوا، و﴿أَنفُسَكُمۡ﴾: مَفعولٌ به، ومِثلُه: «عليكَ به» أي: الصَقْ بِه[2]، والباءُ: زائدةٌ كما قالَهُ ابنُ هشامٍ والدَّمامينيُّ نَقلاً

---

(١) أي: النائبِ هو عنه؛ إذ الصفةُ جاريةٌ على غيرِ مَن هيَ له. ثم مَقصودُه أنه منصوبٌ على المفعوليَّة المُطلقةِ.

(٢) تفسيرُه بهذا غيرُ مُناسبٍ لِما سيَذكرُه من أن الباء زائدةٌ، فالأحسَنُ أن يَجعلَه بمعنى (الزَمْ) أيضاً، ثم يَنُصَّ ـ كما فعَل الرضيُّ ـ على أنَّ الباء تُزاد في مَفعولِه كثيراً لِضَعفه في العمل، ثمَّ يُخرِّج ذلك على التَّضمين أو على مَعنى الالتِصاق المذكورِ.

و«دُونَكَهُ» بِمَعنَى خُذْهُ. وما هُوَ بِمَعنَى الماضِي كـ«هَيْهاتَ» ....

الكواكب الدرية

عن الرَّضيِّ، ونظرَ فيه بَعضُهم بأنَّ الزِّيادةَ خِلافُ الأصلِ، وقد أَمكَنَ جَعلُه بمعنى فعلٍ مُتعَدٍّ بالباء، وهو: «اسْتَمْسِكْ»، فلا مَعدِلَ عنه، (و«**دُونَكَ**»)، وهو في الأصلِ ظرفُ مكانٍ مُضافٌ إلى ضَميرِ المُخاطَبِ، ثمَّ نُقِلَ عن ذلكَ وصارَ اسمَ فعلِ أمرٍ (**بِمَعنَى: خُذْ**)، فإذا قُلتَ: «دُونَكَ بَكراً» فكأنَّكَ قُلتَ: خُذْهُ.

ومِنه: «إليكَ» بمعنَى: تَنحَّ، و«وَراءَكَ» أي: تَأَخَّرْ، و«أَمامَكَ» أي: تَقَدَّمْ، و«هَيَّا» مُثَقَّلاً ومُخفَّفاً[١] أي: أَسْرِعْ، و«حَيَّ» أي: أَقْبِلْ، كـ«حيَّ على الصَّلاةِ»، و«إِيهاً» بالتَّنوينِ أي: انْكَفِفْ عن حَديثِكَ، و«إِيهِ» بالتَّنوينِ وعَدمِهِ، أي: امْضِ في حَديثِكَ، و«رُوَيدَ» في أَحدِ استِعمالَيهِ[٢] نحوُ: «رُويدَ زيداً» أي: أَمْهِلْهُ، و«بَلْهَ زيداً» بمعنَى: دَعْهُ، قالَ ابنُ هشامٍ: ومِن الغَريبِ أنَّ في «البُخاريِّ» في تَفسيرِ سورةِ (الٓمٓ السَّجدة)[٣]: «**يَقولُ اللهُ تعالى: أَعْدَدْتُ لِعبادي الصَّالحينَ ما لا عَينٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ عَلى قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْراً مِن بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عَليهِ**»، فاستُعمِلَتْ بـ«مِن»[٤] خارِجةً عن المعاني الثَّلاثةِ، يَعني: التي تُستَعمَلُ عليها «بَلهَ»، وهي كونُها اسمَ فعلٍ، أو مَصدَراً، أو اسمَ استِفهامٍ[٥]، وفَسَّرها بعضُهم بـ«غير»، وهو ظاهرٌ، وبِهذا يَتقَوَّى مَن يَعدُّها مِن ألفاظِ الاستِثناءِ. اهـ

(و) **الثَّاني**: (ما هو بِمَعنَى الماضِي)، وهو أكثرُ مِن الذي بَعدَه، (كـ«**هَيْهاتَ**») مُثَلَّثَةَ التَّاءِ عندَ الحِجازيِّينَ[٦]، وبِكَسرِها عندَ التَّميميِّينَ[٧]، وبِضمِّها عندَ جماعةٍ، وفيها قريبٌ مِن أربعينَ

---

(١) المعروف فيه التشديدُ فقط مع فتحِ الهاء، وحُكي كسرُها.

(٢) احترَز عن استِعمالِه مصدراً.

(٣) برقم (٤٧٨٠).

(٤) أي: مُعربَةً مجرورةً بـ(مِن)، قال السيوطيُّ في «الهمع»: على أنَّ في بَعض طُرق الحَديث: (مِن بَلَهَ) بفتح الهاء مَبنيةً.

(٥) قال الشُّمني: يجوزُ أن تكونَ مصدراً بمعنى (تَرْك)، و(مِن) تَعليليَّة أي: مِن أجلِ تَركِهم ما عَلِمتُموه من المعاصي، فلا تكون خارجةً. الصبان.

(٦) المعروفُ أنها مفتوحةُ التاء عندَهم.

(٧) وبَني أَسَد.

بِمَعنَى بَعُدَ، و«شَتَّانَ» بِمَعنَى افتَرَقَ. وما هُوَ بِمَعنَى المُضارِعِ نَحوُ: «أَوَّهْ» بِمَعنَى

لغةً على ما قيلَ، بل قيلَ: تُنِيفُ على الأربعين، وكلُّها يُقالُ فيها: اسمُ فعلٍ ماضٍ (بِمَعنَى: بَعُدَ) بِضَمِّ العَينِ. ثمَّ مَن فَتحَ التَّاءَ وقفَ عليها بالهاءِ، ومَن كسرَها وَقَفَ بالتَّاءِ، ومَن ضمَّها فقيلَ: يَقِفُ بالهاءِ، وقيلَ: بالتَّاءِ، (و«شَتَّانَ») بفتحِ أوَّلِهِ وتَشديدِ ثانيهِ وفتحِ النُّونِ آخِرَهُ، وحُكِيَ عن الفَرَّاءِ كَسرُها، اسمُ فعلٍ ماضٍ (بِمَعنَى: افْتَرَقَ)، كذا أطلقَهُ الجُمهورُ، وقَيَّدَهُ الزَّمخشريُّ بأنْ يكونَ الافتراقُ في المعاني والأحوالِ، كالعِلمِ والجَهلِ، والصِّحَّةِ والسُّقمِ، قالَ: فلا يُستَعْمَلُ في غيرِ ذلكَ، لا تَقولُ: «شَتَّانَ الخَصْمانِ عن مَجلسِ الحُكمِ»، ولا «شَتَّانَ المتبايِعانِ عن مَحَلِّ العَقْدِ». قالَه في «التَّصريحِ». ومِنه «بَخْ» بِلُغاتِهِ[١]، و«بَهْ بَهْ» أي[٢]: عَظُمَ، وفِيه تَعجُّبٌ ومَدحٌ، و«أَولى لَكَ»، أي: هلَكتَ، أو داناكَ الهَلاكُ[٣]، واللَّامُ لِلتَّبيِينِ.

(و) الثَّالثُ: (ما هو بِمَعنَى المُضارِعِ)، وهو أقلُّ مِن الذي قبلَهُ، بل اسمُ الفعلِ بمعنى المُضارعِ إنَّما هو رأيُ ابنِ مالكٍ ومَن تَبِعَهُ، وأمَّا ابنُ الحاجبِ فلا يَرى ذلكَ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ مَبنيَّةٌ لِمُشابهتِها فعلَ الأمرِ والماضي، ولو كانَتْ بمعنى المُضارعِ لأُعْرِبَتْ، فـ«أَوَّه» عِندَه بمعنَى: تَوَجَّعْتُ، و«أُفٍّ» عندَه بمعنى: تَضَجَّرْتُ مُراداً بهما الإنشاءُ، لكنْ قد سَبقَ أنَّها إنَّما بُنِيَتْ لِمُشابَهتِها الحرفَ في كونِها عامِلَةً غيرَ مَعمُولةٍ، لا لِما يَقولُه ابنُ الحاجبِ، (نَحوُ: «أَوَّهْ») بفَتحِ الهمزةِ وتَشديدِ الواوِ وبِالحركاتِ الثَّلاثِ[٤]، وفِيه ثَلاثَ عشرةَ لغةً كما يُستفادُ مِن «القامُوس»[٥]، ومِن جُملتِها: «أَوَّاه»[٦]، وكلُّها يُقالُ فيها: اسمُ فعلٍ مُضارعٍ (بِمَعنَى: ....

(١) يُقال: (بَخْ) وحدَها، وتُكرَّر لِلمُبالغة فيُقال: (بَخٍ بَخٍ)، وفي كلٍّ من الاستعمالَين لغاتٌ منها في الأوَّل: (بَخٍ) و(بَخِ) و(بَخٌّ)، ومنها في الثاني: (بَخْ بَخْ) و(بَخٍ بَخٍ).

(٢) راجعٌ للاثنَين.

(٣) وقيل: هي كلمةُ تَلهُّف يَقولها الرجل إذا أفلَتَ مِن عَظيمة.

(٤) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذِ الحركات الثلاثُ إنما هي في ساكنِ الواو، فيُقال: (أَوْهَ وأَوْهِ وأَوْهُ) كـ(أينَ وجَيرِ وحَيثُ)، وأمَّا مُشدَّدُها فساكنُ الآخِرِ لا غيرُ.

(٥) وزاد عليها الزَّبيدي في شرحِه وأوصلَها إلى اثنتَين وعِشرين.

(٦) ومن جُملتِها أيضاً ما اشتَهر من قولهم: (آهٍ) و(آهِ).

أَتَوَجَّعُ، و«أُفِّ» بِمَعنَى أتَضَجَّرُ.

ويَعمَلُ اسمُ الفِعلِ عَمَلَ الفِعلِ الَّذِي هُوَ بِمَعناهُ، فَلا يُضافُ، ولا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيهِ.

الكواكب الدرية

أَتَوَجَّعُ) بِصِيغة المُضارعِ، (و«أُفِّ») بضمِّ الهمزةِ وتَشديدِ الفاءِ، وفيها أربعونَ لغةً[١]، وكلُّها يُقالُ فيها: اسمُ فعلٍ مُضارعٍ (بِمَعنَى: أَتَضَجَّرُ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ومِنه «أخِّ، وكِخِّ» بتَشدِيدِهما بمعنى: أَتكَرَّهُ وأَتَقَذَّرُ، و«قَدْ، وقَطْ» بِلُغاتِهِ، أي: يَكفِي.

قالَ الفاكِهيُّ: وقد أَفهمَ كلامُه أنَّ اسمَ الفعلِ قِسمانِ: ما وُضِعَ مِن أوَّلِ الأمرِ كذلكَ نحوُ: «هَيهاتَ، وشَتَّانَ»، وما نُقِلَ مِن غيرِهِ كـ«عليكَ، ودُونَكَ»[٢].

(**ويَعمَلُ اسمُ الفِعلِ عَمَلَ الفِعلِ الذي هو بِمَعْناهُ**)، فيَرفَعُ الفاعلَ ظاهراً أو مُستَتِراً، ويَتَعدَّى إلى المَفعولِ بِنَفسِهِ، وبحرفِ الجرِّ، ومِن ثَمَّ عُدِّيَ «حَيَّهلَ» بنَفسِهِ لمَّا كانَ بمعنى: إِئتِ في نحوِ: «حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ»، وبِالباءِ لمَّا كانَ بمعنى: عَجِّلْ في نحوِ: «إذا ذُكِرَ الصَّالحونَ فحَيَّهَلَ بِعُمَرَ»[٣]، وبـ«على» لمَّا كانَ بمعنَى: أَقْبِلْ في نحوِ: «حَيَّهَلَ على كذَا»، (**فلا يُضافُ**) اسمُ الفعلِ كما أنَّ مُسمَّاهُ الذي هو الفعلُ لا يُضافُ، ولِذَا قالُوا في نحوِ: «بَلْهَ زَيدٍ، ورُوَيدَ زيدٍ» بالجرِّ: إنَّهما مَصدَرانِ، والفَتحةُ فيهما ـ أي: في «بَلهَ ورُوَيدَ» ـ فتحةُ إعرابٍ، (**ولا يَتَقَدَّمُ مَعمُولُهُ عَلَيهِ**)، بل يَجبُ تَأخيرُه عنه؛ لأنَّه ضعيفٌ في العملِ، فلا تَقولُ: «زيداً دُونَكَ»، خِلافاً لِلكسائيِّ، فإنَّه يُجوِّزُ ذلكَ قياساً على أصلِهِ الذي هو الفِعلُ، فإنَّه يَجوزُ أنْ تَقولَ: «زيداً خُذْ»، واستَدلَّ على ذلكَ مِن التَّنزيلِ بقَولِ اللهِ تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤] زاعماً أنَّ مَعناه: علَيكم كِتابَ الله، بمعنى: الْزَمُوه.

وأُجِيبَ عنه: بأنَّ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مَصدَرٌ مَنصوبٌ بفعلٍ مَحذوفٍ، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ مُتعلِّقٌ به، أو بِالعاملِ المَحذوفِ، والتَّقديرُ: كَتَبَ اللهُ ذلكَ كتاباً عليكم، فحُذِفَ الفعلُ، وأُضيفَ المصدَرُ إلى فاعلِهِ على حَدِّ قَولِهِ تعالى: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٣٨].

---

(١) أي: ونيِّف، ذكرَها كلَّها مُفصَّلةً الزَّبيديُّ في «التاج»، وزاد عليها شيئاً مما فات «القاموس» فبلَغت خَمسِينَ.

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص٤٢٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد من قول عائشة رضي الله عنها. انظر: «المسند» (٢٥١٥٢).

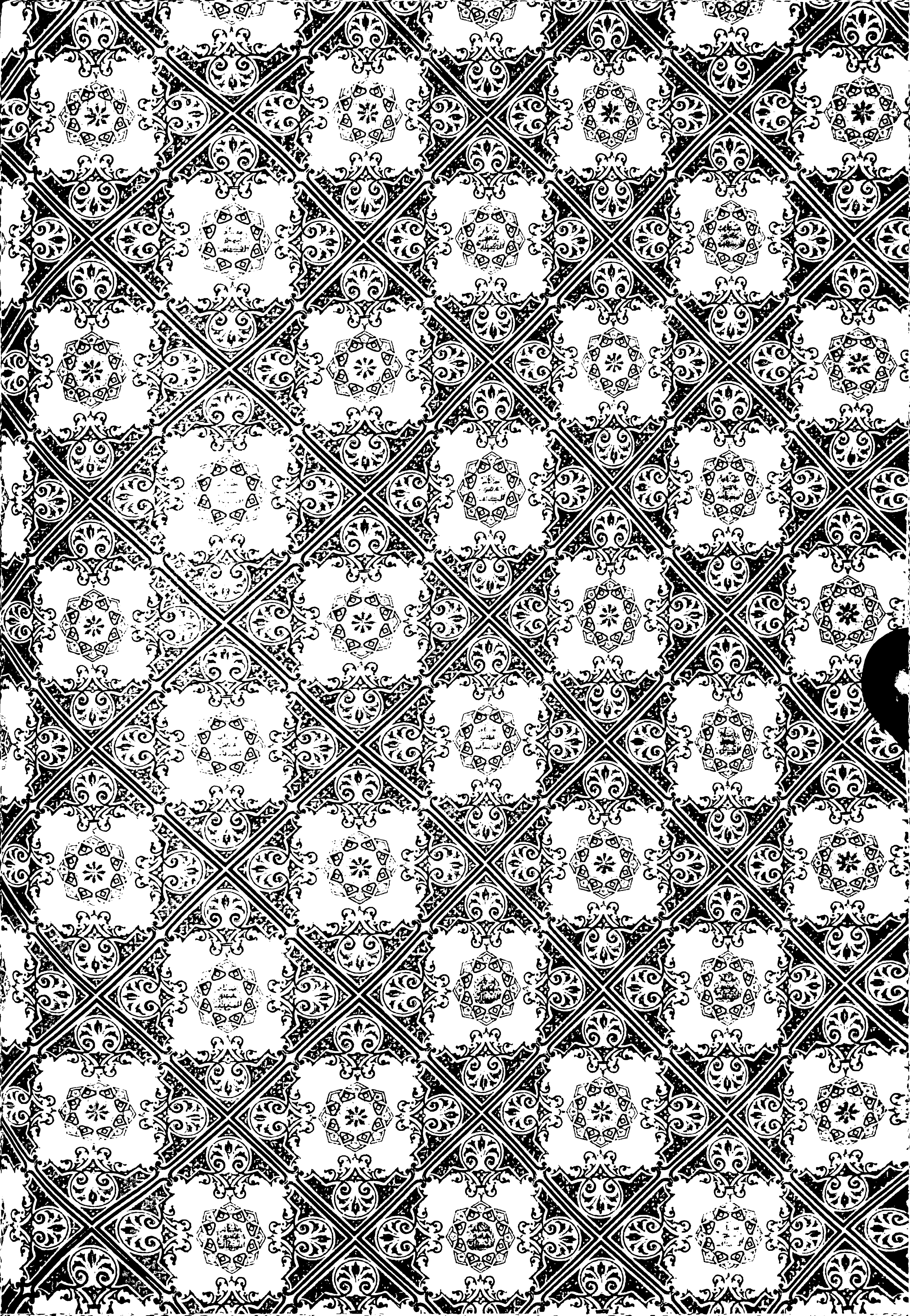
وما نُوِّنَ مِنهُ فنكِرةٌ، وما لم يُنَوَّنْ فمَعرِفةٌ.

الكواكب الدرية

واستُفيدَ مِن منعِ تَأخيرِهِ عن مَعمولِهِ مَنعُ عَملِهِ مَحذوفاً، وبِه جزمَ ابنُ هشامٍ في «المُغني» وغَيرُه، وأمَّا قولُ سِيبَويهِ في «زيداً فاقْتُلْهُ» وفي: «شأنَكَ والحَجَّ»: إنَّ التَّقديرَ: عليكَ زيداً، وعليكَ الحَجَّ، فإنَّما أرادَ تَفسيرَ المعنى لا الإعرابَ، وإنَّما التَّقديرُ: اِلزَمْ زيداً، والزَمِ الحجَّ. وأجازَ ابنُ مالكٍ إعمالَهُ مَحذوفاً.

(وما نُوِّنَ مِنهُ) أي: مِن اسمِ الفعلِ، (فهو نَكِرةٌ، وما لَم يُنَوَّنْ) مِنه، (فهو مَعرِفةٌ)، ثمَّ بَعضُه مُلتَزَمٌ تَنكِيرُه كـ«واهاً، ووَيهاً»، فلا بُدَّ مِن تَنوينِهِ، وبعضُه مُلْتَزَمٌ تَعريفُهُ كـ«نَزالِ، ودَراكِ» ونَحوِهما، فلا يَجوزُ تَنوينُه، وبَعضُه جاءَ بالوَجهينِ: التَّعريفِ والتَّنكيرِ، كـ«مَهْ، وصَهْ، وأُفْ»، فهو في حالِ تَنوينِهِ نَكرةٌ، وفي حالِ عدمِ تَنوينِهِ مَعرفةٌ، فـ«صَه» مثلاً إذا نَويتَ بِه «اُسكُتْ سُكوتاً تامًّا» نَوَّنْتَهُ، وحَكَمتَ عليه بأَنَّهُ نكرةٌ، أو «السُّكوتَ المُعيَّنَ» تَرَكْتَ تَنوينَهُ، وحَكَمْتَ عليه بأنَّه مَعرفةٌ.





باب التَّنازُع في العمل

وحَقِيقَتُهُ: أن يَتَقَدَّمَ عامِلَانِ أَو أَكثَرُ، ....

بابُ التَّنازُعِ في العَمَلِ

ويُسمَّى أيضاً: بابَ الإعمالِ.

والتَّنازُعُ لغةً: التَّخاصُمُ والاختِلافُ، وسُمِّيَ به هذا البابُ: إمَّا لِلخِلافِ بينَ البَصريِّينَ والكوفيِّين في المختارِ إعمالُهُ مِن العامِلَينِ أو العواملِ، أو تَشبيهاً لِلعامِلَينِ بِالمتنازِعَينِ مِن جهةِ أنَّ كُلًّا منهما يَطلُبُ العملَ في المَعمولِ، وهذا الثَّاني أَقرَبُ[1].

(وحَقِيقَتُهُ) اصطِلاحاً: (أنْ يَتقَدَّمَ عامِلَانِ): فِعلانِ مُتصرِّفانِ، أو اسمانِ يُشبِهانِهما في التَّصرُّفِ، أو فِعلٌ مُتصرِّفٌ واسمٌ يُشبِهُهُ، نحوُ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، فخرجَ الفِعلُ الجامدُ والحرفُ، فلا تَنازُعَ بينَهما[2]، فلا يُقالُ في «لعلَّ وعَسى زيدٌ أنْ يَخرُجَ»: إنَّه مِن بابِ إعمالِ الثَّاني، (أو أَكثَرُ) مِنهما؛ اتَّفقَا في العملِ أو اختَلَفَا فيهِ، بِشَرطِ أنْ يَكونَ بين العامِلَينِ أو العَواملِ ارتِباطٌ: إمَّا بِعاطفٍ كما في: «قامَا وقَعَدَ أَخواكَ»، أو أُعمِلَ[3] أوَّلُهما في ثانِيهما نحوُ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤]، أو كانَ ثانِيهما جَواباً للأوَّلِ، إمَّا جَوابيَّةَ الشَّرطِ نحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[4] [المنافقون: ٥]، وإمَّا جَوابيَّةَ السُّؤالِ

---

(١) بل لا وجهَ لِلأول؛ إذ الخلافُ بين الفَريقَين قائمٌ في عشَرات المسائل، فكيف يُخصَّصُ ما هنا بِذلك دُون ما عداه؟!

(٢) أي: متَّفِقَين أو مختلِفَين.

(٣) كذا في المطبوع: ويُؤيِّدُه عطفُ قولِه الآتي: (أو كانَ ثانِيهما) عليه، لكنَّه غيرُ مناسبٍ لما مرَّ من قولِه: (إما بعاطفٍ)، ولولا عطفُ الفعلِ المذكور لَصيَّرتُ العبارةَ إلى: (أو عَملٍ) كما في «الفاكهي» نقلاً عن «المُغني»، وتقديرُ الكلام عندَهما: إمَّا بعاطفٍ أو عَملٍ، ثم قالا: أو كونِ ثانيهما... إلخ.

(٤) قال السَّمينُ: هذه المَسألةُ عَدَّها النُّحاةُ من الإعمال، وذلك أن (تَعالَوا) يَطلُب (رسول الله) مَجروراً بـ(إلى) أي: تعالَوا إلى رَسولِ الله [وقيل: منصوباً بتضمينِه معنى: ائتُوا]، و(يَستغفر) يَطلبه فاعلاً... ويُمكِن أن يقالَ: ليسَت هذه مِن الإعمالِ في شيءٍ؛ لأنَّ قولَه: ﴿تَعَالَوۡاْ﴾ أمرٌ بالإقبال من حيثُ هو، لا بِالنَّظر إلى مُقبَلٍ عليه. اهـ بحذفٍ من موضعِ النقاطِ وزيادةٍ للذي بين المَعقوفَين، ولا يَخفى أن ما ذكره آخِراً أقوى. وعلى كُلٍّ فمِثالُ «المغني» الثاني سالمٌ مما تقدَّم، وهو قولُه تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾، فالاقتصارُ عليه ههنا أولى.

ويَتَأَخَّرَ مَعمُولٌ فأكثرُ، ويَكُونَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ العَوامِلِ المُتقَدِّمةِ يَطْلُبُ ذَلِكَ المُتَأَخِّرَ، نحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، ....

الكواكب الدرية

نحوُ: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]، أو نحوِ ذلكَ مِن أَوجُهِ الارتِباطِ، أمَّا إذا لم يَكُنِ ارتِباطٌ البتَّةَ فإنَّه يَمتَنِعُ التَّنازُعُ، فلا يَجوزُ: «قامَ قَعَدَ زيدٌ» على أنَّه مِن ذلكَ[1].

(ويَتَأَخَّرَ) عَنهما أو عنها (مَعمُولٌ فأَكثرُ)، فخَرجَ المَعمولُ المتوَسِّطُ بينَ العامِلَينِ نحوُ: «ضرَبتُ زيداً وأكرَمْتُ»، والمُتقدِّمُ علَيهِما نحوُ: «زيداً ضرَبتُ وأكرمتُ»؛ لِتَعيُّنِ المَعمولِ في الصُّورَتينِ أنْ يَكونَ لِلعاملِ الأوَّلِ، ومَعمُولُ الثَّاني مَحذوفٌ لِدَلالةِ الأوَّلِ عليه، وليسَ هذا بمتَّفَقٍ عليه، فقد أَجازَ بَعضُ المغاربةِ التَّنازُعَ في المتقَدِّمِ مُستَدِلًّا بقَولِهِ تعالى: ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ولا حُجَّةَ لَه في ذلكَ؛ لإمكانِ تَقديرِ مَعمولٍ للثَّاني[2]، وما قالَهُ بعضُ المغاربةِ قالَ به الرَّضيُّ، فقالَ: وقد يَتنازَعُ العامِلانِ فيما قبلَهما إذا كانَ مَنصوباً نحوُ: «زيداً ضرَبتُ وقَتَلتُ»، و«بِكَ قُمْتُ وقعدتُ»، وتَعَقَّبَهُ البَدْرُ الدَّمامينيُّ فقالَ: يَلزَمُ عليه عندَ إعمالِ الثَّاني تَقدُّمُ ما في حيِّزِ حرفِ العَطفِ عليه، وهو مُمتنِعٌ في غيرِ همزةِ الاستِفهامِ، أمَّا فيها فيَجوزُ نحوُ: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، فإنَّ الهمزةَ واقعةٌ في الأصلِ بعدَ العاطِفِ[3]، ولكنَّها قُدِّمَتْ عليه لَفظاً، (ويَكُونَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ) العامِلَينِ المتقدِّمَينِ، أو العَوامِلِ (المُتَقَدِّمةِ يَطلُبُ ذَلِكَ المُتَأخِّرَ) بحسَبِ المعنى أنْ يَكونَ مَعمولاً له، والطَّلبُ: إمَّا على جِهةِ التَّوافُقِ في الفاعِليَّةِ أو المَفعوليَّةِ، أو فِيهما معاً، أو مع التَّخالُفِ فِيهما، (نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾)، فـ﴿ءَاتُونِىٓ﴾ يَطلُبُ ﴿قِطۡرٗا﴾ مَفعولاً ثانياً، و﴿أُفۡرِغۡ﴾ يَطلُبُهُ مَفعولاً به، فأَعمَلَ[4] الثَّانيَ فيه، والأوَّلَ في ضَميرِهِ، وحَذَفَهُ لكونِهِ فَضلةً، والأصلُ: آتونيهِ، ولو أَعمَلَ الأوَّلَ لقيلَ: أُفرِغْهُ.

---

(١) ويَجوزُ على أنه مِن بابِ البدل أو غيره.

(٢) أي: يدلُّ عليه معمولُ الأول المذكورُ، وإنما جُعل له لأن الثانيَ إنما جاء بعد أن استَوفاه.

(٣) أي: عند الجمهور.

(٤) بالبناء للفاعل ليُناسب قولَه الآتي: وحَذَفه.

وقَولِكَ: «ضَرَبَنِي وأكرَمْتُ زَيداً»، ونَحوُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ على مُحمَّدٍ».

وإعرابُ الآيةِ: «آتوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ بمعنى: «أعطُوا»، يَنصِبُ مَفعولَينِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، والنُّونُ: للوِقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ أوَّل، والمَفعولُ الثَّاني مَحذوفٌ، والتَّقدير: آتونيهِ، ﴿أُفۡرِغۡ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ في جوابِ الطَّلبِ، وعلامةُ جَزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، ﴿عَلَيۡهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الضَّميرِ[1]، ﴿قِطۡرٗا﴾: مَفعولٌ به لـ﴿أُفۡرِغۡ﴾. وهذا مِن قَولِ ذي القَرنَينِ يُخاطِبُ به القَومَ الَّذينَ وجدَهم بينَ السَّدَّينِ بمُنقَطَعِ بلادِ التُّركِ، و«القِطْرُ»: النُّحاسُ المُذابُ، أَفْرَغَ النُّحاسَ على الحَديدِ المُحْمَى، فدَخَلَ بينَ زُبَرِهِ[2] فصارَ شيئاً واحداً، وهذه كَرامةٌ له مِن حيث إنَّ العَمَلَةَ[3] لم يَتَألَّمُوا مِن حرارةِ النَّارِ مع كَثرةِ الإيقادِ. أفادَهُ الخازنُ.

(و) قَولِكَ: («ضَرَبَنِي وأكرَمْتُ زَيداً»)، وإعرابُه: «ضَربَني»: فعلٌ ومَفعولٌ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: «هو» يَعودُ على زيدٍ، وهو إضمارٌ قبلَ الذِّكرِ، وقد جاءَ كثيراً، و«أكرَمْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، و«زيداً»: مَفعولٌ لـ«أكرَمْتُ»، وقد تَنازَعَهُ كلٌّ مِن الفِعلَينِ، (و) نحوُ: («اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ عَلى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ»)، وإعرابُه: «اللَّهمَّ»: مُنادًى مُفردٌ حُذِفَ منه حَرفُ النِّداءِ، وعُوِّضَ عنه الميمُ، «صَلِّ»: فِعلُ دُعاءٍ مَبنيٌّ عَلى حذفِ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه تَقديرُه: أنتَ، و«سَلِّمْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، و«بارِكْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ، «عَلى سيِّدِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، و«نا»: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «محمَّدٍ»: بَدَلٌ مِن «سيِّدِنا»، و«عَلى سيِّدِنا»: مُتعلِّقٌ بـ«بارِكْ»، وقد تَنازَعَهُ كلٌّ مِن الثَّلاثةِ الأفعالِ.

وقد عُلِمَ ممَّا تَقرَّرَ أنَّه لا تَنازُعَ بينَ حرفَينِ، ولا بينَ حرفٍ وغَيرِهِ، ولا بينَ جامِدَينِ، ولا جامِدٍ وغيرِه، ولا في مَعمُولٍ مُتَقَدِّمٍ أو مُتَوَسِّطٍ، ولا فِيما إذا كانَ أحدُ العامِلَينِ مُؤكِّداً

(١) الصحيحُ أنه متعلق بـ﴿أُفۡرِغۡ﴾.

(٢) جمعُ زُبْرة، وهي القِطعة الضَّخمةُ من الحديد.

(٣) جمعُ (عامِل).

ولا خِلافَ في جَوازِ إعمالِ أَيِّ العامِلَينِ أوِ العَوامِلِ شِئْتَ، وإنَّما الخِلافُ في الأَولَى؛ فاخْتارَ البَصرِيُّونَ إعمالَ الثَّانِي لِقُربِهِ، واختارَ الكُوفِيُّونَ إعمالَ الأَوَّلِ لِسَبْقِهِ.

الكواكب الدرية

لِلآخَرِ؛ لأنَّ الطَّالبَ لِلمَعمولِ إنَّما هو الأوَّلُ؛ ويُعلَمُ منه أيضاً امتِناعُ التَّنازُعِ فِيما إذا كانَ المَعمولُ ضَميراً متَّصِلاً[١].

(ولا خِلافَ) أي: بينَ البَصريِّينَ والكوفيِّينَ (في جَوازِ إعمالِ أَيِّ العامِلَينِ أوِ العَوامِلِ شِئْتَ) في الاسمِ المُتنازَعِ فيه، وحَكى بَعضُهُم فيه الإجماعَ، لكِنْ لم يُسمَعْ مِن كلامِهم إعمالُ الثَّاني مِن الثَّلاثةِ، قالَ أبو حيَّان: ولم يُوجَدِ التَّنازُعُ فيما زادَ على الثَّلاثةِ فِيما استُقرِئَ[٢]، (وإنَّما الخِلافُ في الأَولَى) بفتحِ الهمزةِ وسُكونِ الواوِ، أي: الأَرجَحِ مِن العامِلَينِ:

(فاخْتارَ البَصْرِيُّونَ) بِفَتحِ المُوَحَّدَةِ وكَسرِها، قالَهُ الدَّمامينيُّ، قالَ في «غايةِ التَّحقيقِ»[٣]: والقِياسُ الفَتحُ[٤]، وكأنَّ الكَسرَ لإيقاعِ الفَرقِ بينَ المنسُوبِ إلى المدينةِ، وبينَ المنسوبِ إلى البَصرةِ بمعنى الحِجارةِ. اهـ (إعمالَ الثَّاني؛ لِقُرْبِهِ) مِن المَعمولِ، وكَثرةِ استِعمالِهِ في كلامِ العَرَبِ نَثراً ونَظْماً.

(واخْتارَ الكُوفيُّونَ إعمالَ الأَوَّلِ؛ لِسَبْقِهِ)، ولِلاحتِرازِ مِن الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ. وإذا تَنازَعَ ثلاثةٌ فالحُكمُ كذلكَ بِالنِّسبةِ إلى الأول والثَّالثِ، ويَتَرَدَّدُ النَّظرُ في المتوسِّطِ: هل يُلحَقُ بِالأوَّلِ لِسَبْقِهِ على الثَّالثِ، أو بالثَّاني لِقُربِهِ مِن المَعمولِ بالنِّسبةِ إلى الأوَّلِ، أو يَستَوِي فيه الأمرانِ؟

---

(١) أي: لأن المتَّصل إنما يتَّصلُ بعامِلِه لا بغيرِه، فيَمتنِع أن يَطلُبَه غيرُه. لكنْ في كون هذا معلوماً مما تقدَّم نظرٌ. ثم إنَّ بعضَهم أجاز التنازُع في المتَّصل المجرور نحو: (وَثِقتُ وتقوَّيتُ بك)، والظاهر أنه لا مانعَ منه.

(٢) وأنشد بعضُهم في تنازُع أربعةٍ قولَ الحَماسيِّ:

طَلَبْتُ فلم أُدرِكْ بِوَجهِي ولَيتَني ... فَقَدْتُ فلَم أَبْغِ النَّدَى عِندَ سائِبِ

(٣) «غاية التَّحقيق في شَرح الكافيَة» لِصَفيِّ الدين بنِ نَصير الدين الزاوي المُتوفَّى بعد سنةِ (٨٨٦هـ)، وهو شرحٌ ممزوجٌ مُقرِّب ومُوضِّحٌ لحَواشي جَدِّه لأُمِّه قاضي القُضاة شِهابِ الدين أحمدَ بن عمرَ الدَّولتآبادي المشهورِ بالهِندي.

(٤) عبارتُه: (ويَختار البصريُّون ـ بكسر الباء والقياسُ الفتح... إلخ)، ولا وجهَ لِبَتر كلامِه الأول؛ إذ يُوهم الباقي بعد حذفِه أنه قائلٌ بالكسر والفتح معاً، وحينئذٍ لا يَظهرُ الفرقُ الآتي في كلامِه كما لا يَخفى.

فإنْ أَعملتَ الأوَّلَ أعملتَ الثَّانيَ في ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسمِ المُتَنازَعِ فِيهِ، ....

قالَه الفاكهيُّ[١]، وسَبقَهُ إليه الأزهَريُّ في «التَّصريحِ»، وقالَ: لم أرَ في ذلكَ نَقْلاً[٢]، وقالَ الدَّمامينيُّ في «شَرحِ التَّسهيلِ» عَلى قَولِ ابنِ مالكٍ: (والأحقُّ بالعَملِ الأقرَبُ لا الأسبَقُ، خِلافاً للكوفيِّينَ)، وما أَحْسَنَ تَعبيرَ المصنِّفِ بالأقرَبِ والأسبَقِ؛ لِكَونِهِ مع إفادتِهِ الحُكمَ مُشعِراً بِشُبهةِ كلٍّ مِن أهلِ البَلَدَينِ، ولِشُمولِهِ لِما إذا كانَ التَّنازُعُ بينَ أكثرَ مِن عامِلَينِ، وإنْ كانَ [هُنا] بصدَدِ ذِكْرِ العامِلَينِ على الخُصُوصِ. اهـ، ولعلَّهُ يُشِيرُ بهذا إلى إلحاقِ المُتوَسِّطِ بالأوَّلِ؛ لأنَّه بَعيدٌ عن المَعمولِ[٣]، ولأنَّ[٤] إعمالَ الثَّالثِ يَقتَضي إضمارَ الفاعلِ فيه، فإنْ أعمَلناهُ كانَ الحُكمُ كما إذا أَعْمَلْنا الأوَّلَ.

(فإنْ) تَنازعَ اثنانِ، و(أَعمَلْتَ الأوَّلَ) مِنهُما في المُتنازَعِ فيه على اختيارِ الكوفيِّينَ، (أَعمَلْتَ الثَّانيَ) الذي أهمَلْتَهُ (في ضَمِيرِ ذَلِكَ الاِسمِ المُتَنازَعِ فِيهِ)؛ مَرفوعاً كانَ أو مَنصوباً أو مَجروراً؛ لأنَّ مَرجِعَ الضَّميرِ وإنْ تَأخَّرَ لفظاً مُتقدِّمٌ رُتبةً؛ لأنَّه معمولٌ لِلأوَّلِ، فَيجوزُ عَودُ الضَّميرِ إليه، ولأنَّ المعنَى عليه، فكانَ أدلَّ على المعنى، وأَنْفى لِلالتباسِ. وجوَّزَ بَعضُهم حَذْفَ غيرِ المَرفوعِ كالمَنصوبِ والمَجرورِ، قالَ: لأنَّه فَضلةٌ، قالَ الفاكهيُّ: وهو ضَعيفٌ[٥]، ولا حُجَّةَ له في قَولِ عاتِكةَ بنتِ عبدِ المُطَّلِبِ: [مجزوء الكامل]

بِعُكاظَ يُعْشِي النَّاظِريـ ـنَ - إذَا هُمُ لَمَحُوا - شُعَاعُهْ[٦]

---

(١) «الفواكه الجنية» (ص٤٢٤).

(٢) وقد حَكى غيرُ واحدٍ الإجماعَ على جواز إعمال أيٍّ من الثلاثةِ، لكنْ نصَّ المراديُّ على أنه لم يُحفَظ مِن كَلامهم إعمالُ الثاني.

(٣) الصحيحُ أنه إشارةٌ إلى وجهِ تفضيلِ كلٍّ من الأول والثاني في العاملَين، وإلى تَردُّد الثاني بين إلحاقِه بالأول لِسبقِه، وإلحاقِه بالثالِث لِقُربه، في العوامِل الثَّلاثة، ولو عبَّر ابنُ مالك بـ(الأوَّل) و(الثاني) مثلاً لما استُفيدَ هذانِ الأمرانِ.

(٤) لم يَظهَر لي وجهُ هذا الاستِدلال والمرادُ به، فليُنظر!

(٥) «الفواكه الجنية» (ص٤٢٤).

(٦) البيتُ: لعمَّةِ النبيِّ ﷺ عاتكةَ بنتِ عبدِ المُطَّلب كما قال الشارحُ، وفي «الإصابة» للحافظ نقلاً عن «الاستيعاب»: أنَّه اختُلِف في إسلامِها، والأكثرُ يَأبَون ذلك.

اللغة: (عُكاظ): مَوضع قُربَ مَكةَ كان سُوقاً في الجاهليَّة، وكانت تَجتمِعُ فيها قَبائلُ العرب، فيَتَعاكَظُون ـ أي: =

فتَقُولُ: «قامَ وقَعَدَا أَخَواكَ»، و«ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُهُ زَيدٌ»، و«ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُهُما أَخَواكَ»، و«مَرَّ بِي ومَرَرتُ بِهِما أَخَواكَ»، ....

الكواكب الدرية

وَجهُ الاستِشهادِ به أنَّها أَعْمَلَتِ الأوَّلَ وهو «يُعشي»، فرَفَعَتْ «شُعاعُه»، وأَعْمَلَتْ «لَمَحُوا» في ضَميرِهِ، وحَذَفَتْهُ، والتَّقديرُ: لَمَحُوهُ؛ لأنَّهم أجابُوا عنه بأنَّه ضَرورةٌ، فلا يَصِحُّ الاحتِجاجُ بِه.

(فتَقُولُ: «قامَ وقَعَدَا أَخَواكَ») بإعمالِ الثَّاني في الضَّميرِ المَرفوعِ المحلِّ، وهو ألفُ التَّثنيةِ الرَّاجِعُ إلى «أخوَاكَ» المتأخِّرِ عنه؛ لِتَقَدُّمِهِ رُتبةً، فتقولُ: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، و«قَعَدَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «قَعَدَ»: فعلٌ ماضٍ، وألفُ التَّثنيةِ ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ فاعلٌ، «أَخواكَ»: فاعلٌ لـ«قامَ»، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مُثنًّى، (و«ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُهُ زَيدٌ»)، فـ«زيدٌ»: فاعلُ «ضَربَني»، والتَّاءُ مِن «أكرَمْتُهُ»: فاعلُ «أكرَمَ»، والهاءُ: مَفعولُه، فهذا مثالُ إضمارِ المَفعولِ، (و«ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُهُما أَخَواكَ») بإعمالِ الثَّاني أيضاً في الضَّميرِ المَنصوبِ المحلِّ الرَّاجعِ إلى «أَخواكَ»؛ لأنَّ مَرجِعَ الضَّميرِ مُتقدِّمٌ رُتبةً.

(«ومَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِما أَخَواكَ»)، وإعرابُه: «مَرَّ»: فعلٌ ماضٍ، «بي»: جارٌّ ومَجرورٌ

= يَتفاخَرُون ويَتَناشَدُون ما أحدَثُوا مِن الشِّعر ـ ثُم يَتفرَّقُون. (يُعشِي): مُضارع مِن الإعشاء، وهو إضعافُ البصرِ، والإنسانُ إذا نظر إلى شيءٍ كثير الشُّعاع ضعُف بصرُه فلا يَستطيع أن يُحدِّق إليه، مَأخوذٌ مِن العَشَى وهو سُوءُ البَصر ليلاً. (لَمحُوا): نظرُوا باختِلاس، أي: نظراً خفيفاً لِمانِع كالرَّقيب أو غيرِه كشِدَّة الضوء هُنا. ويُروَى: (يَغشى) بفتح ياءِ المُضارعة وبالغين كـ(يَرضى)، ومَعناه: يُغَطِّي. (شُعاعُه): ضَوؤُه الذي تَراه مُقبِلاً عليك كالخُيوط، قال المصرِّح: والضمير المُضاف إليه لِلسِّلاح فِيما قبلَه. اهـ ولعلَّه أراد: المفهومَ ممَّا قبلَه، وإلا فلا ذِكرَ له في الأبيات، والذي ذكَره غيرُه أنَّ الضميرَ لعُكاظ لكونِ الشُّعاع به، أو لِلقِناع؛ لأنَّ اللَّمعان له.

المعنى: وَصَفت سلاحاً لجيشٍ تجمَّع بِعُكاظَ، تامَّ الأداةِ شديدَ اللَّمعان، يَكِلُّ البَصرُ عن التأمُّل فيه. السلطانيُّ.

الإعراب: «**بعكاظَ**»: جارٌّ ومجرورٌ ـ بالفتحة لِلعَلَميَّة والتأنيثِ ـ مُتعلِّق بـ(جمعُوا) في بيتٍ سابق أو بغيرِه، والباء بمعنى (في)، «**يُعشِي**»: فعل مُضارع، «**الناظرينَ**»: مفعولٌ به، «**إذَا**»: ظرفيَّة متعلِّقةٌ بـ(يُعشي). «**هُم**»: فاعلٌ بِفعل محذوف يُفسِّره ما بَعده، والجملةُ في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها. «**لمحُوا**»: فعل ماضٍ وفاعِلُه، والمفعولُ محذوف، أي: لَمَحوه، والجملةُ لا محلَّ لها مُفسِّرَة. «**شُعاعُه**»: فاعلُ (يُعشي) ومُضاف إليه.

والشاهد فيه: إعمالُ أول المتنازِعَين مع حَذفِ الضَّميرِ المنصوبِ مِن ثانِيهما، وهذا ضَرُورةٌ، لأنَّ حقَّ هذا الباب أنَّك إذا أعمَلتَ الأولَ أضمَرتَ في الثاني كلَّ ما يَحتاجُه؛ وذلك لانتِفاء المحذور من عَودِ الضمير على مُتأخِّرٍ.

و«اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ عَلَيهِ وبارِكْ عَلَيهِ على مُحَمَّدٍ».

وإنْ أَعمَلْتَ الثَّانيَ فَإنِ احْتاجَ الأَوَّلُ إلى مَرفُوعٍ أَضْمَرتَهُ، ....

مُتعلِّقٌ بـ«مرَّ»، و«مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بهما»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«مرَرتُ»، و«أخواكَ»: فاعلٌ بالفعلِ الأوَّلِ، وهو «مرَّ بي»، وهذا مِثالُ إضمارِ المَجرورِ، (و«اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ علَيهِ وبارِكْ علَيهِ على مُحَمَّدٍ»)، وهذا مثالٌ أيضاً لإضمارِ المَجرورِ؛ لأنَّه أعملَ الثَّانيَ والثَّالثَ في الضَّميرِ المَجرورِ المحلِّ العائدِ لِما بعدَه، وحينئِذٍ فقَولُنا: «اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ على محمَّدٍ» مِن غيرِ إضمارٍ كما هو المَشهُورُ مبنيٌّ عَلى قَولِ البَصريِّينَ مِن إعمالِ الثَّاني، وحَذفِ ما احتاجَهُ الأوَّلُ إنْ كانَ فَضلةً كالمَنصوبِ والمَجرورِ، كما يُستَفادُ مِن قَولِ المُصنِّفِ:

(وإنْ أَعْمَلْتَ الثَّانيَ) في الاسمِ المتنازَعِ فيه على اختيارِ البَصريِّينَ، وهو الرَّاجحُ، (فإنِ احْتاجَ الأوَّلُ) الذي أَهْمَلتَهُ (إلى مَرفُوعٍ، أَضْمَرْتَهُ) وُجوباً، أي: جِئتَ به ضَميراً مُطابِقاً لِلمُتنازَعِ فيه؛ فإنْ كانَ مُفرَداً استَتَرَ في الفعلِ، وإنْ كانَ مُثنًّى أو مَجموعاً بَرَزَ، ولا يَجوزُ حَذفُهُ ـ لامتِناعِ حذفِ العُمْدةِ ـ وإنْ لزِمَ منه الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ، أي: لِما فيه مِن عَودِ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لَفظاً ورُتْبَةً، وهو ممتَنِعٌ، لكنَّهُ[1] مَسمُوعٌ في غيرِ هذا البابِ نحوُ: «رُبَّهُ رَجُلاً، ونِعْمَ رجلاً»، وفي هذَا البابِ نَثْراً وشِعْراً، كقَولِ العَرَبِ: «ضَربُوني وضَربْتُ قَومَك»، حَكاهُ سِيبويهِ[2]، وقالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

جَفَـونِـي ولـم أَجْـفُ الأخِـلَّاءَ؛ إنَّـنـي لِغَيـرِ جَميـلٍ مِن خَلِيلِيَ مُهْمِلُ[3]

---

(١) استدراكٌ على الامتناعِ المُدَّعَى.

(٢) كذَا في «أوضَحِ المسالِك»، وحَكاه قبلَه المراديُّ وأبو حيانَ وابنُ الناظم، والظاهرُ أن سيبَويه إنما حَكاه على سَبيل التَّمثيلِ لا نقلاً عن العرب.

(٣) البيتُ: غيرُ مَنسوب.

اللغة: (جفَوني): مِن الجَفاء وهو الإعراضُ والهَجر. (الأخلَّاء): جمعُ خَلِيل، كـ(حَبِيب وأحِبَّاء)، وهو الصَّديق، وتقدَّم الكلام على سبب تَسميتِه بذلك. (جَميل): حَسَن تُحمَد عاقبَته. (مُهمِل): تارِك غير مُكترِث.

المعنى: أعرَض عنِّي الأصدقاءُ، ولم أُعرِضْ عنهُم؛ لأنَّ مِن عادَتي تَركَ الأمر غيرِ الحَسَنِ الواقعِ مِنهم، وهذَا مِن شِيَم أصحابِ النُّفُوس الزَّكيَّة، والأخلاق المُلُوكيَّة. =

تَقُولُ: «قَامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ»، وإنِ احتاجَ إلى مَنصُوبٍ أو مَجرُورٍ حَذَفتَهُ كالآيَةِ، وكَقَولِكَ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي أَخَواكَ»، و«مَرَرتُ ومَرَّ بِي أَخواكَ».

الكواكب الدرية

وأوجبَ الكِسائيُّ وهِشامٌ[1] حذفَهُ؛ هَرَباً مِن الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ، (**تَقُولُ: «قَامَا وقَعَدَ أَخَواكَ»**)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وألفُ التَّثنيةِ: فاعلٌ، و«قعدَ»: فعلٌ ماضٍ، «أخواكَ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مُثنًّى، (**وإنِ احتاجَ**) أي: الأوَّلُ (**إلى مَنصُوبٍ أو مَجرُورٍ حَذَفْتَهُ**) وُجوباً إنِ استُغنِيَ عنه، (**كالآيةِ**) المتقدِّمةِ، وهي قَولُهُ تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، (**وقَولِكَ: «ضَرَبتُ وضَرَبَنِي أَخَواكَ، ومَرَرتُ ومَرَّ بِي أَخواكَ»**)، فلا يجوزُ إضمارُ المَنصوبِ في الأوَّلِ[2] بأنْ تَقولَ: «ضَرَبتُهُما وضَرَبَني أَخواكَ»، ولا إضمارُ المَجرُورِ في الثَّاني بأنْ تَقولَ: «مَرَرتُ بِهما ومرَّ بي أَخواكَ»؛ لأنَّه فَضلةٌ مُستَغنًى عنه، فلا حاجةَ لإضمارِهِ قبلَ الذِّكرِ، وإنَّما جازَ ذلكَ في الفاعلِ لِكَونِهِ عُمدةً.

فإنْ كانَ المَنصوبُ أو المَجرورُ غيرَ مُستغنًى عنه، بأنْ كانَ العاملُ مِن بابِ «كانَ»، أو مِن بابِ «ظنَّ»، نحوُ[3]: «كُنتُ وكانَ زيدٌ صَديقاً إيَّاهُ»، و«ظَنَنتَني وظَنَنتُ زيداً قائماً إيَّاهُ»، أو كانَ

= **الإعراب**: «**جفَا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير الجَماعة عائدٌ على الأَخِلَّاء: فاعل، والنُّون: للوقاية، والياء: مَفعول به. «**ولم**»: الواو: عاطِفة، و(لم): حرفُ نَفي وجزم وقلب. «**أجفُ**»: مُضارع مَجزوم بـ(لم) وعَلامة الجَزمِ حذفُ الواوِ، والفاعِلُ: أنا. «**الأخلاءَ**»: مفعولُ (أجفُ). «**إنَّني**»: (إنَّ): مُشبَّهة بالفعل، والنُّون: لِلوقاية، والياء: اسمُها. «**لِغَير**»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(مُهمِل) الآتي. «**جميلٍ**»: مُضاف إليه. «**مِن**»: حرف جَر. «**خَليليَّ**»: مَجرور بها وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقيل: الياءُ المُدغَمة في ياء المُتكلم بناءً على أنه مُثنًّى، والصحيحُ الأول لأن الروايةَ على الإفراد، وياءُ المُتكلِّم: مُضاف إليه؛ والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمَحذوف صِفة لـ(جَميل)، وقيل: بمحذوف صفة لـ(غير)، أي: إني مُهمِل لفعلٍ غيرِ جميل كائنٍ من خليلي. «**مُهملُ**»: خبرُ (إنَّ) مَرفوع.

والشاهد: في قَوله: (الأخلاءَ)؛ حيثُ تَنازَعه (جفَا) و(أجفُ)، وأُعمِلَ الثاني على مُختارِ البَصريِّين، فأُضمِرَ في الأولِ مَرفُوعه وهو الواو في (جَفَوني)، وإنْ عاد على مُتأخِّر في اللفظِ والرُّتبة، وذلك لامتِناع حَذفِ العُمْدة.

(١) في بعض النُّسَخ: (وابن هشام)، والصواب ما أثبتناه وهو: (هشامٌ) كما في «التَّوضيح»، أي: الضريرُ كما في «التَّصريح».

(٢) أي: مثالِ المتنِ الأول. ومثلُه يُقال في قَولِه الآتي: (الثاني)؛ إذ المرادُ المثالُ لا العاملُ.

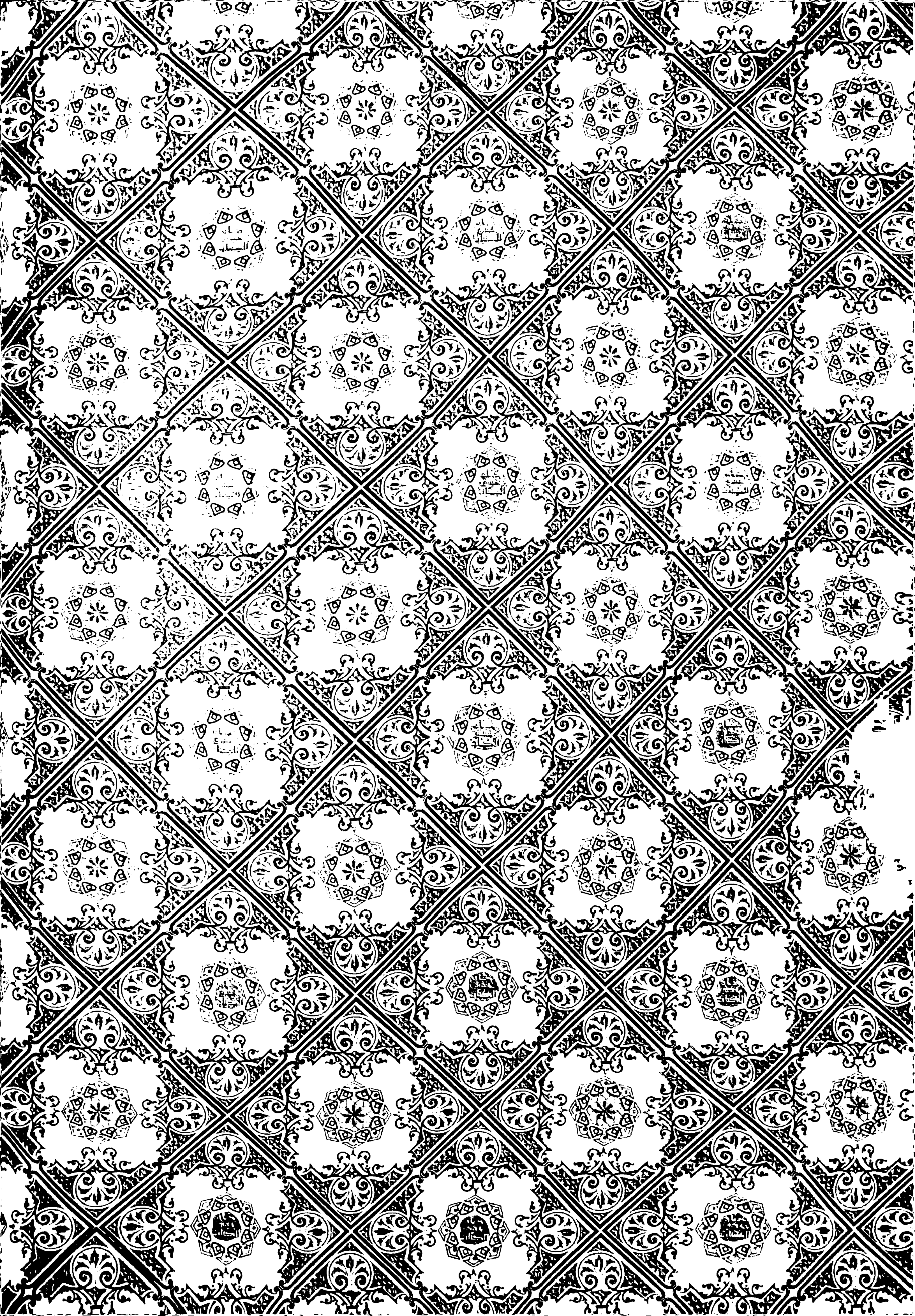
(٣) الأحسَنُ في الوضعِ عطفُ قَوله: (أو كان حذفُه... إلخ) على ما مرَّ، وتأخيرُ الأمثلةِ الثلاثةِ عن قولِه الآتي: (وجب إضمارُه... إلخ).

. . . .

حَذْفُه يُوقِعُ في لبسٍ نحوُ: «استَعنتُ واستَعانَ عليَّ زيدٌ بِه»، وجبَ إضمارُه مُؤخَّراً عن المتنازَعِ فيه، لِكَونِ المَنصوبِ في المثالينِ الأوَّلينِ عُمدةً في الأصلِ، وإنْ لزمَ عليه الفصلُ بينَ العاملِ ومَعمُولِهِ بأَجنَبيٍّ[1]، ولخَوفِ اللَّبسِ في المثالِ الأخيرِ.

❁ ❁ ❁

(١) وكذا تأخيرُ جزءٍ من المعطوف عليه.



باب التَّعجب

ولَهُ صِيغَتانِ:

بابُ التَّعَجُّب

أي: بابُ الكلامِ في صِيغَتَي التَّعجُّبِ.

والتَّعجُّبُ: انفِعالٌ يَحدُثُ في النَّفسِ عندَ شُعورِها بأمرٍ خَفِيَ[١] سَبَبُهُ؛ بأنْ خرجَ عن نَظائِرِهِ، أو قَلَّتْ نَظائِرُه، ولهذا قيلَ: إذا ظَهَرَ السَّببُ بطَلَ العَجَبُ، فلا يَجوزُ عَلى الباري سُبْحانه لأنَّه لا يَعزُبُ[٢] عن عِلْمِهِ شيءٌ، وأمَّا قولُه جلَّ ذِكرُه: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، فهو واردٌ باعتبارِ حالِ المُخاطَبِ، أي: يَجِبُ أنْ يُتَعَجَّبَ مِن حالِهم في تَلَبُّسِهم بمُوجباتِ النَّارِ مِن غيرِ مُبالاةٍ مِنهم.

(ولَهُ) أي: التَّعَجُّبِ صِيَغٌ كثيرةٌ تَدُلُّ علَيه، نحوُ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، «**سُبحانَ اللهِ! إنَّ المُؤمِنَ لا يَنْجُسُ حَيًّا ولا مَيِّتاً**»[٣]، «للهِ دَرُّهُ فارِساً!»، و«نَاهِيكَ بِه[٤]»، و«يا لَكَ رَجلاً!»، و«وَيلِ أُمِّهِ رَجلاً!»، و«قاتَلَهُ اللهُ مِن شاعِرٍ!»، و«لا شَلَّ عَشْرُه[٥]»، وأكثَرُ هذه الصِّيَغِ مَنقولةٌ[٦] إلى التَّعجُّبِ مِن الدُّعاءِ، أو الاستِفهامِ، أو غيرِهما، وليسَ كلُّ فعلٍ أفادَ هذا المعنى بِطَريقِ اللُّزوم يُسمَّى فِعلَ التَّعجُّبِ، بل المُصطَلَحُ عليه المُبَوَّبُ له في النَّحوِ: (صِيغَتانِ) وُضِعَتا لإنشاءِ التَّعجُّبِ؛ لاطِّرادِهما في كلِّ معنًى يَصِحُّ

---

(١) فعلاً ماضياً، ويجوز أن يكون صفةً على (فَعِيل)، وعلى كِلا الوجهَين ما بعده فاعلٌ له.

(٢) أي: لا يَذهبُ.

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٣) ومسلم (٨٢٤) عن أبي هريرةَ ﷺ مرفوعاً.

(٤) أي: هو كافِيك، قال الدَّماميني: أعرَب بَعضُ النُّحاة (ناهِيك) خبراً و(زيدٍ) مُبتدأً زِيدَت فيه الباء، وهو ظاهرٌ؛ لأنَّ المَعنى أنَّ زيداً ناهِيكَ عَن تَطلُّبِ غيرِه؛ لِما فيه مِن الكِفاية. اهـ

(٥) كذا في طبعةٍ، وهو الواقعُ في «شَرح الكافية» للرضيِّ، ومَعناه: لا شلَّ الله أصابعَه العَشر، ومثلُه: (لا شَلَّت يَدُه)، ويَجوز في الشين الفتحُ والضمُّ، والأول أكثرُ وأفصَح. ووَقع في الطَّبعَتَين الأُخرَيَين: (لا ثُلَّ عَرْشُه) ومعناه كما في «تاج العَروس»: لا عُدِم ما هو عليه من قوامِ أمرِه، وقيل: لا وَهَى أمرُه، وقيل: لا ذَهَب عِزُّه.

(٦) الوجه: منقولٌ.

إحداهُما: «ما أَفْعَلَ زَيداً»، نَحوُ: «ما أَحْسَنَ زَيداً، وما أَفضَلَهُ، وما أَعْلَمَهُ!»، فـ«ما» مُبتَدَأٌ بِمَعنَى: شَيءٌ عَظِيمٌ، و«أَفعَلَ» فِعلٌ ماضٍ، ....

الكواكب الدرية

التَّعجُّبُ منه، فما في «الشُّذورِ» مِن جَعلِها ثلاثَ صِيَغٍ عَدَّ منها «فَعُلَ» بِفَتحِ الفاءِ وضمِّ العَينِ كـ«شَرُفَ، وحَسُنَ»، خِلافُ الاصطِلاحِ كما أشارَ إلى ذلكَ الرَّضِيُّ؛ لأنَّ القَصْدَ مِن «شَرُفَ وحَسُنَ» الإخبارُ بِشَرفِهِ وحُسنِهِ، ويَلزَمُ منه التَّعجُّبُ مِنهما، بخِلافِ «ما أحسنَ زيداً!» و«أَحْسِنْ به!»، فإنَّه ليسَ القَصْدُ منه إلَّا إنشاءَ التَّعجُّبِ. ويَخرُجُ أيضاً «عَجِبْتُ، وتَعَجَّبْتُ»؛ لِكونِهِ خبراً لا إنشاءً. والصِّيغتانِ المَذكورتانِ لازِمَتانِ لِصيغةِ الماضي وإنْ كانتِ الثَّانيةُ بِصُورةِ صيغةِ الأمرِ كما سَيأتي.

(**إحداهُما**: «**ما أَفْعَلَ زَيداً**») أي: ما جاءَ على هذا الوزنِ، (**نَحوُ**: «**ما أَحْسَنَ زَيداً، وما أَفْضَلَهُ!**»)، و«ما أَكْرَمَهُ، وما أَعْلَمَهُ!»، وإذا أَرَدتَ إعرابَهُ (فـ«ما»: **مُبتَدَأٌ**)؛ لأنَّها مُجرَّدَةٌ عن العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ لِلإسنادِ إليها، وهي نكرةٌ مَوصوفةٌ بمَحذوفٍ، ولهذا قالَ: (**بِمَعنَى**: **شَيءٌ عَظيمٌ**)، وإنَّما قُدِّرَ الوَصفُ لأنَّ استِعمالَها غيرَ مَوصوفةٍ نادِرٌ، ولم تَرِدْ مع ذلكَ مُبتَدأً، ومَن لم يُقَدِّرِ الوَصْفَ قالَ: ابتُدِئَ بها لِتَضمُّنِها معنَى التَّعجُّبِ، ومع ذلكَ لا حاجةَ لِتَقديرِ الوَصفِ؛ لأنَّ المُسوِّغَ لِلابتِداءِ بالنَّكرةِ حينَئذٍ هو معنَى التَّعجُّبِ، (و«**أَفْعَلَ**») أي: في قَولِكَ(١): «ما أفعَلَ زَيداً» (**فِعلٌ ماضٍ**) بِدَليلِ اتِّصالِ نونِ الوقايةِ به في نحوِ: «ما أَفْقَرَني إلى عَفوِ اللهِ!»، فإنَّ النُّونَ فيه لازمةٌ لا يُستَغنى عنها بِغيرِها، ففَتحَتُه بناءٌ كالفَتحةِ في نحوِ: «زيدٌ ضربَ عَمْراً»، وقالَ بَعضُ الكوفيِّينَ: هو اسمٌ، والفتحةُ فيه فَتحةُ إعرابٍ، وهو خبرٌ عن «ما»، تَقولُ العَرَبُ: «ما أُحَيسِنَهُ، وما أُمَيلِحَهُ»، والتَّصغيرُ مِن خَصائصِ الأسماءِ؛ وأُجيبَ: بأنَّه شاذٌّ، حتَّى حَكى الجَوهريُّ أنَّه لم يُسمَعْ تَصغيرُ «أفعَلَ» إلَّا في «أَحْسَنَ، وأَمْلَحَ»، لَكنِ استَدرَكَ عليه بَعضُهم بـ«أُحَيْلَى»(٢) في قَولِ الشَّيخِ شَرفِ الدِّينِ عُمَرَ بنِ الفارضِ: [الكامل]

ورُضابُه يا ما أُحَيْلاهُ بِفِي(٣)

---

(١) الأَولى حذفُ (قولك)؛ لأنَّ (ما أفعَلَ) صيغةٌ يُعبَّر بها عن مَقُول المَتعجِّبِ، وليسَت نفسَ المَقولِ.

(٢) عدَّاه بالباء على تَضمينِ (استدرك) معنى (اعترَض) مثلاً.

(٣) صدرُه:

يا ما أُمَيْلِحَ كُلَّ ما يَرْضَى بِه

=

وفاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوباً يَعُودُ إلى «مَا»، والاِسمُ المَنصُوبُ المُتَعَجَّبُ مِنهُ مَفعُولٌ بِهِ، والجُمْلَةُ خَبَرُ «ما».

والصِّيغةُ الثَّانِيَةُ: «أَفعِلْ بِزَيدٍ»، نَحوُ: «أَحسِنْ بِزَيدٍ، وأَكْرِمْ بِهِ!»، فـ«أَفعِلْ» فِعْلٌ لَفظُهُ لَفظُ الأَمْرِ، ومَعناهُ التَّعَجُّبُ، ولَيسَ فِيهِ ضَمِيرٌ، و«بِزَيدٍ»: فاعِلُهُ.

وليسَ بشَيءٍ؛ لأنَّ مُرادَ الجَوهريِّ بِسَماعِ التَّصغيرِ في كلامِ العَرَبِ المُحْتَجِّ بِكَلامِهِم، (وفاعِلُه) أي: فاعلُ «أَفْعَلَ» (ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوباً)؛ لأنَّه لا يُمكِنُ حُلُولُ الظَّاهرِ محلَّهُ، (يَعُودُ إِلى «ما»)، ولهذا أَجمَعُوا عَلى اسميَّتِها؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يَعودُ إلَّا إلى الأسماءِ، (والاِسمُ المَنصُوبُ) بعدَ «أفعَلَ» (المُتَعَجَّبُ مِنهُ)، وهو «زيدٌ» في المثالِ السَّابقِ: (مَفعُولٌ بِهِ) لـ«أَفْعَلَ»؛ لِتَعَدِّيهِ إليه بهمزةِ النَّقلِ، (والجُمْلَةُ) الفِعليَّةُ ـ وهي جُملةُ «أَفْعَلَ زَيداً» ـ في محلِّ الرَّفعِ على أنَّها (خَبَرُ «ما»)، والتَّقديرُ: شيءٌ عَظيمٌ حَسَّنَ زيداً، وهذا هو مذهبُ سِيبويهِ والجُمهورِ، وقيلَ[1]: «ما»: استِفهاميَّةٌ، والجُملةُ بعدَها خبرٌ، قالَ الرَّضيُّ: وهو قَويٌّ مِن حيثُ المعنى، كأنَّه جَهِلَ سببَ حُسنِهِ، فاستَفهَمَ عنه، قالُوا: وهو ضعيفٌ مِن حيثُ إنَّه نَقلٌ مِن الاستِفهامِ إلى التَّعجُّبِ، والنَّقلُ مِن إنشاءٍ إلى إنشاءٍ ممَّا لا يَثبُتُ[2].

(والصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ: «أَفعِلْ بِزَيدٍ») بِكَسرِ العَينِ، أي: ما كانَ على هذا الوَزنِ، (نَحوُ: «أَحسِنْ بِزَيدٍ، وأَكْرِمْ بِهِ!»)، فإنْ أَرَدْتَ إعرابَهُ: (فـ«أَفعِلْ») فِعلٌ باتِّفاقٍ، خِلافاً لِمَنْ شذَّ كابنِ الأنباريِّ، فقالَ: إنَّه اسمٌ، ثمَّ قالَ جُمهورُ البَصريِّينَ: (لَفْظُهُ لَفْظُ الأمرِ)، وليسَ بفعلِ أمرٍ؛ إذ لا مَعنَى لِلأمرِ هنا، (ومَعْناهُ التَّعَجُّبُ)، فتَقولُ في إعرابِهِ: «أَحْسِنْ»: فعلُ تَعَجُّبٍ مَبنيٌّ على السُّكونِ، وكأنَّكَ قُلتَ: «ما أحسَنَ زيداً!»، (ولَيسَ فِيهِ ضَمِيرٌ)؛ لأنَّه لو كانَ فِعلَ أمرٍ لكانَ فيه ضَميرٌ يَعودُ عَلى المخاطَبِ، بل الاسمُ بعدَه وهو («بِزَيدٍ»: فاعِلُهُ)، والباءُ زائدةٌ وُجوباً،

= ووجهُ الإتيانِ به ظاهر. ثم قولُه: (ورضابُه) الظاهر أنه مبتدأٌ خبرُه الجملةُ بعدَه، ويَجوز ـ على بُعدٍ من جهة المَعنى ـ أن يكونَ منصوباً عطفاً على (كلَّ) في صدرِ البيت، والجملةُ بعدَه حينَئذٍ استِئنافيَّة، وإنما كان بعيداً لعَدمِ مُناسبة العطفِ حين يُقال: ما أملَحَ كلَّ ما يَرضى به ورُضابَه.

(١) القائلُ الفراءُ وابنُ دُرستَوَيه.

(٢) انظر: «شَرح الكافية» (٤/ ٢٣٤).

وأَصْلُ قَولِكَ: «أَحْسِنْ بِزَيدٍ»: أَحْسَنَ زَيدٌ أي: صارَ ذَا حُسْنٍ، نَحوُ: «أَوْرَقَ الشَّجَرُ»، ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ إلى صِيغَةِ الأَمْرِ، فقَبُحَ إِسْنادُهُ إلى الظَّاهِرِ، فزِيدَتِ الباءُ في الفاعِلِ.

الكواكب الدرية

(وأَصْلُ قَولِكَ) أي: في التَّعجُّبِ: («أَحْسِنْ بِزَيدٍ») بصيغةِ الأمرِ: (أَحْسَنَ زَيدٌ) بِصِيغةِ الماضي، والهمزةُ فيه لِلصَّيرُورةِ لا لِلنَّقلِ، (أي: صارَ ذَا حُسْنٍ، نَحوُ: أَوْرَقَ الشَّجَرُ) أي: صارَ ذا وَرَقٍ، وأَزْهَرَ النَّباتُ، أي: صارَ ذا زَهرٍ، وأَغَدَّ البَعيرُ، أي: صارَ ذَا غُدَّةٍ، (ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ) أي: فعلِ التَّعجُّبِ مِن الماضي (إلى صِيغةِ الأمرِ) مع بَقاءِ المعنى الخَبريِّ؛ لأنَّ في الأمرِ تَعظيماً، والتَّعظيمُ يُناسِبُ معنى التَّعجُّبِ، (فقَبُحَ[1] إسنادُهُ) وهو بِصِيغةِ الأمرِ (إلى) الاسمِ (الظَّاهِرِ)؛ لأنَّ صُورةَ أَمرِ الواحدِ المَذكورِ لا يَجوزُ إسنادُها إلى الاسمِ الظَّاهِرِ، (فزِيدَتِ الباءُ في الفاعِلِ)؛ صَوناً لِلَّفظِ عمَّا هو قَبيحٌ غيرُ جائزٍ، ولهذا وَجَبَتْ زيادتُها، إلَّا إنْ كانَ الفاعلُ المتعجَّبُ منه «أنْ» وصِلَتَها نحوُ قولِهِ: [الطويل]

وأَحْـبِـبْ إِلَـيـنَـا أنْ تَـكُـونَ الـمُـقَـدَّمَـا[2]

---

(١) في الأصل: (فصحَّ)، وهو تحريف قبيحٌ غيرُ صحيح.

(٢) أوَّلُه:

وقـال نَـبِـيُّ الـمُـسـلِـمِـيـنَ: تَـقَـدَّمُـوا

ويُروى: (وقال أميرُ المُؤمِنِينَ). وهو للعَبَّاس بن مِرْداس من قَصيدةٍ طويلة، ونسَبه بعضُهم لعليِّ بن أبي طالب.

اللغة: (نَبيّ): بِالهمز وعَدمِه، لُغتان قُرئ بهما في السَّبع، مَأخوذ من النَّبأ وهو الخبرُ أو النُّبوة وهو الرِّفعة. (تَقَدَّموا): فعلُ أمرٍ مِن الإقدام في الحَرب وعدمِ الخَوف.

الإعراب: «قالَ»: فعل ماضٍ. «نَبيُّ»: فاعلُه مُضاف. «المُسْلمينَ»: مُضاف إليه مجرور بالياء. «تقَدَّموا»: فعلُ أمر مبنيٌّ على حذف النون، والواو: فاعلُه، والألف: فارِقة، والجُملة في مَحلِّ نَصب مَقُول القول. «وأَحبِبْ»: الواو: حرف استِئناف، (أحبِبْ): فعل ماضٍ جامِد دالٌّ على التعجُّب، مَبني على فتح مُقدَّر على آخره، مَنع من ظُهوره اشتِغالُ المَحلِّ بالسكون العارِض لِمَجيئِه على صُورة الأمرِ. «إلينا»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(أحبِبْ). «أنْ»: مصدريَّة ناصِبة. «يكونَ»: مُضارع ناقِص مَنصوب بها، واسمه: (هو) يَعود إلى النبيِّ، ويُروَى بالتاء، فالاسمُ حينئذٍ: أنتَ. «المُقدَّما»: خبرُ (يكون) مَنصوب، والألف: لِلإطلاق، و(أنْ) وما دَخَلت عليه في تأويل مَصدرٍ في موضِع رفع فاعل لـ(أحبِبْ)، وهو مَجرور بالباء المَحذوفة لاطِّراد الحذفِ مع (أنْ وأنَّ).

والشاهد: حذفُ الباء التي بعد (أفعِلْ) لِكَون المتعجَّب منه (أنْ) وصِلَتَها، ولولا ذلك لوَجَب ذِكرُها.

. . . .

الكواكب الدرية

أي: بِأَنْ تَكونَ، دُونَ «أنَّ» المشدَّدةِ وصِلَتِها؛ لعَدمِ السَّماعِ، وبَعضُهم أَلْحَقَ المُشدَّدَةَ بالمُخفَّفَةِ. قالَ بَعضُهم: قولُ البَصريِّينَ في «أَحْسِنْ بزَيدٍ» يَلزَمُ عليه شُذوذٌ مِن أَوجُهٍ:

أَحدُها: استِعمالُ الأمرِ بمعنى الخبرِ، وهو غيرُ مَعهودٍ، بل المعهودُ مجيءُ الماضِي بمعنَى الأَمرِ، نحوُ: «اتَّقى اللهَ امرُؤٌ فَعَلَ[1] خيراً يُثَبْ علَيه».

ثانِيها: استِعمالُ «أفعَلَ» بمعنَى: صارَ ذا كذَا[2]، وهو قَليلٌ.

ثالثُها: وُقوعُ الظَّاهرِ فاعلاً لِصيغةِ الأمرِ بغيرِ لامٍ.

رابعُها: حذفُ الفاعلِ في نحوِ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

خامسُها: زِيادةُ الباءِ في الفاعلِ. اهـ ولكنْ ممَّا يُؤيِّدُ أنَّه خبرٌ على صُورةِ الأمرِ إبرازُ الضَّميرِ في نحوِ: «أَحْسِنْ بكَ»؛ لأنَّه بمعنَى: أَحْسَنْتَ، والضَّميرُ يَبرُزُ معه، وأُتِيَ مكانَ التَّاءِ بالكافِ لمَّا جيءَ بِباءِ الجرِّ، فلو لم يَكُنْ بمعنى الماضي لَوَجَبَ الاستِتارُ ولم يَجُزِ الإظهارُ[3].

تَتِمَّة: جَرَى لفظُ صيغةِ التَّعجُّبِ مَجرَى المَثلِ، فلِذَا لا يُغيَّرُ، بل يُحافَظُ عليه كما يُحافَظُ على المَثَلِ، فلا يُغيَّرُ ذلكَ اللَّفظُ مِن تَذكيرِهِ وإفرادِهِ وتَثنِيَتِهِ وجَمعِهِ عندَ استِعمالِهِ كذلكَ[4]،

---

(١) الذي في «الكتاب» (٣/ ١٠٠) و«المُفصَّل» (ص٣٣٣) وغيرِهما: (وفَعَل) بواو العطف.

(٢) أي: قياساً.

(٣) أي: لِما في ذلك مِن إعمالِ فِعلٍ واحد في ضَميرَي فاعلٍ ومَفعول لِمُسمًّى واحِد.

(٤) اعلَم أنَّ هذا الكلامَ لِلدَّماميني في «المنهَل الصافي»، وعبارتُه: ... ويُحمى من التغيُّر لأنه لمَّا شُبِّه المَضرب بالمَورِد صارَ المَضرب كأنَّه مَورِدٌ، فلا يُغيَّرُ ذلكَ اللَّفظُ من تَذكيرِه وإفرادِه وتَثنِيَتِه وجَمْعِه عِند استِعماله في المَضرِب، بل يَبقَى على طَريقةٍ واحِدة كما أنه يَكُونُ على طريقةٍ واحِدةٍ عند استِعمالِه في المَورِد. اهـ وأَخَذه محرم أفندي وأدخَله في «شَرح الجامي»، إلَّا أنه زاد فيه كلمةً فقال: (فلا يُغيَّرُ ذلك اللَّفظُ من تَذكيرِه وتَأنيثه وإفرادِه. . .إلخ)، وحينئذٍ أقُول: الظاهرُ أنهما أرادَا بِقَولِهما: (ذلك اللفظ) المنقولَ الجاريَ مَجرَى المَثَل وإن لم يكُن مِن هذا الباب، وسِياقُ الشارح ههنا يُخالِفُه؛ لأنَّه إنما ذكَر أولاً لفظَ صيغة التعجب مُقتَصِراً عليه، فإذا أُعِيدَ إليه قولُه: (فلا يُغيَّر ذلك اللفظُ. . . إلخ) وَرَد عليه أنَّ لفظَ التعجُّب لا يَدخُله التأنيث والتَّثنيةُ والجمعُ؛ فامتَنَع فيه التَّعليلُ المذكور، والله أعلَم.

. . . .

الكواكب الدرية

فلا يُتَصَرَّفُ فِيهما بِتَغييرٍ، ولا بتَقديمٍ لِلمَعمولِ، فلا يُقالُ: «ما زيداً أَحْسَنَ»، ولا: «بِزَيدٍ أَحْسِنْ»، ولا يُفصَلُ بينَ العاملِ والمَعمولِ، نَعَمْ يُغتَفَرُ الفَصْلُ بالظَّرفِ والجارِّ والمَجرورِ؛ لِثُبوتِهِ نَظْماً ونَثْراً، كقَولِ عَمرِو بنِ مَعدِيكَرِبَ[1]: «ما أَحْسَنَ في الهَيجاءِ لِقاءَها، وأَكرَمَ في اللَّزَباتِ عَطاءَها، وأَثْبَتَ في المَكرُماتِ بَقاءَها!»[2]، وقَولِ الآخَرِ: «ما أَحْسَنَ بِالرَّجلِ أنْ يَصْدُقَ!»[3]، وجَوَّزَ الجَرمِيُّ وهِشامٌ الفصلَ بالحالِ نحوُ: «ما أَحْسَنَ مُقبِلاً زيداً»، وأجازَ بَعضُهم الفَصْلَ بالنِّداءِ؛ لِما رُوِيَ أنَّ عَلِيًّا ﷺ مَرَّ بِعمَّارِ بنِ ياسرٍ ﷺ[4]، فمَسَحَ التُّرابَ عن وَجهِهِ وقالَ: «أَعْزِزْ عليَّ أبا اليَقظانِ أنْ أَراكَ صَريعاً مُجَدَّلاً»[5]، وفيه شاهِدٌ على جَوازِ حذفِ الباءِ الدَّاخلةِ على فاعلِ «أَفْعِلْ»؛ لأنَّ الفاعلَ المتعجَّبَ منه «أنْ» وصِلتُها، وهو جائزٌ قِياساً مُطَّرِداً.

❁ ❁ ❁

---

(١) أي: في مدحِ بني سُليم.

(٢) (الهيجاءُ): الحربُ، و(اللَّزَبات): جمع لَزْبة وهي الشِّدَّة والقَحط، و(المَكرُمات): جمعُ مَكرُمة، وهي الخيرُ والأمرُ الحَميد.

(٣) من الصِّدق. ثم إنَّ التقديم في هذا واجبٌ لتعلُّق ضمير يَعود على المجرُور بِالمعمول.

(٤) أي: يومَ استِشهادِه.

(٥) المُجدَّل: المَصروعُ المَرميُّ على الجَدالة ـ بفتح الجيم ـ وهي الأرضُ، ووَقع في بعض النُّسخ: (مُجندلاً) وهو خطأ.

باب العَدد

اعلَمْ أنَّ ألفاظَ العَدَدِ على ثَلاثةِ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: ما يَجرِي على القِياسِ، فيُذَكَّرُ مع المُذَكَّرِ ويُؤَنَّثُ مَعَ المُؤَنَّثِ، وهُوَ الواحِدُ والاثْنانِ، وما كانَ على صِيغةِ «فاعِلٍ»، تَقُولُ في المُذَكَّرِ: «واحِدٌ واثْنانِ، وثانٍ وثالِثٌ» إلَى «عاشِرٍ»، وفي المُؤَنَّثِ: «واحِدةٌ، واثْنَتانِ، أَوْ ثِنْتانِ»، و«ثانِيَةٌ، وثالِثَةٌ، ....

الكواكب الدرية

بابُ العَدَدِ

أي: بابُ بيانِ حُكمِ ألفاظِهِ مِن حيثُ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ(١).

والعَدَدُ: ما يَقَعُ جَواباً لـ«كَمْ»، فيَندَرِجُ فيه الواحدُ والاثنانِ؛ إذ لو قِيلَ لكَ: «كم عِندَكَ؟»، لصَحَّ أنْ تَقولَ: واحِد أو اثنانِ. وأهلُ الحِساب لا يَرَوْنَ الواحدَ مِن العَدَد؛ لأنَّ العَدد عِندَهم هو الزائدُ على الواحِد(٢).

(**اعْلَمْ أنَّ ألفاظَ العَدَدِ**) أي: الألفاظَ المَوضوعةَ بإزاءِ الكَمِّياتِ المَوضوعةِ لِلعَدَدِ(٣) (**على ثَلاثةِ أَقسامٍ**):

(**الأوَّلُ: ما يَجرِي**) أي: دائماً (**عَلى القِياسِ**) أي: على الأصلِ، (**فيُذَكَّرُ مَعَ المُذَكَّرِ، ويُؤَنَّثُ مع المُؤنَّثِ**، وهو: «**الواحِدُ، والاثْنانِ**»، **وما كانَ**) مِن ألفاظِ العَدَدِ (**عَلى صِيغةِ «فاعِلٍ»**) كـ«ثالثٍ، ورَابع، وخامسٍ» إلى «عاشرٍ».

(**تَقُولُ في المُذكَّرِ**) مِن ذلكَ: (**واحِدٌ، واثْنانِ، وثانٍ، وثالِثٌ**) وهكَذا (**إلى عاشِرٍ**) بإدخالِ الغايةِ، (**و**) تَقولُ (**في المُؤنَّثِ: واحِدةٌ، واثْنَتانِ، أو ثِنْتانِ، وثانِيَةٌ، وثالِثَةٌ**) وهكَذا

---

(١) أي: فقط مِن غيرِ تعرُّضٍ لأقسامِه من مُفرَدٍ ومُركب ومعطوفٍ ونحوِ ذلك، أو أحكامِ التَّمييزِ بعدَه، وغيرِها من الأحكام التي تُذكَر عادةً في هذا الباب.

(٢) لا يَخفى ما في كلامِه، فالأولى أن يَقولَ كما قال غيرُه: لأن العددَ عِندهم: ما ساوَى نِصفَ مَجمُوع حاشِيَتَيه القَرِيبَتَين أو البَعِيدَتَين على السَّواء، كـ(الاثنَين)؛ فإنَّ حاشِيَتَه السفلى واحِد، والعُليا ثَلاثة، ومَجموع ذلك أربَعة، ونِصفُ الأربَعة اثنانِ، ومِن ثَمَّ قيل: الواحد ليس بِعَدد؛ لأنه لا حاشِيَةَ له سُفلى حتى تُضَمَّ مع العُليا.

(٣) لو قال: (لِكَميَّاتِ المعدود) لَكان أخصرَ وأوضحَ.

إلى عاشِرَةٍ».

وكَذَا إذَا رُكِّبَتْ مع العَشَرةِ أو غَيرِها، إلّا أَنَّكَ تَأْتِي بِـ«أَحَدٍ وإحدَى، وحادِي وحادِيَة»؛ فتَقُولُ في المُذَكَّرِ: «أَحَدَ عَشَرَ واثْنا عَشَرَ، وحادِي عَشَرَ وثاني عَشَرَ، وثالِثَ عَشَرَ إلى تاسِعَ عَشَرَ»، وفي المُؤَنَّثِ: «إحدَى عَشْرةَ واثْنَتا عَشْرَةَ، وحادِيَةَ عَشْرةَ وثانِيَةَ عَشْرَةَ، وثالِثَةَ عَشْرةَ إلى تاسِعَةَ عَشْرةَ»، ....

الكواكب الدرية

(إلى عاشِرَةٍ) بإدخالِ الغايةِ أيضاً، وهذَا حُكمُها إذا كانَتْ مُفرَدَةً.

(وكذَا) الحُكمُ (إذَا رُكِّبَتْ) هذه الألفاظ (مَع العَشَرَةِ، أو غَيرِها)، وذلكَ بعدَ مُجاوَزةِ العِشرينَ، فإنَّها تَجرِي على القِياسِ، (إلّا أنَّكَ تَأتِي بِـ«أَحَدٍ، وإِحدَى») بإبدالِ الواوِ همزةً فِيهما في مكانِ «واحدٍ وواحِدةٍ»، (و«حادِي، وحادِيَة») بوزنِ «فاعِلة»، (فتَقُولُ في المُذكَّرِ: «عِندِي أحَدَ عَشَرَ) رَجُلاً» بِتَذكيرِ الجُزأينِ وبِنائِهما على الفَتحِ، (و) تَقولُ: «عِندي (اثْنا عَشَرَ) رَجُلاً» بِتَذكيرِهما أيضاً وإعرابِ الأوَّلِ، وبناءِ الثَّاني على الفَتحِ، (و) تَقولُ: «عِندي (حاديَ عَشَرَ) رَجُلاً» ـ بِتَذكيرِ الجُزأينِ أيضاً، وبنائِهما على الفتحِ ـ؛ لأنَّ ياءَ «حادِيَ» مَفتوحةٌ، (و) تَقولُ: «عِندي (ثانيَ عَشَرَ) عَبْداً» ـ بِتَذكيرِ الجُزأينِ أيضاً وبِنائِهما على الفَتحِ ـ، ويَجوزُ في «حادِي، وثاني» أنْ تُعرِبَهما إعرابَ المنقوصِ، فتكونُ «عَشَرَ» حينئِذٍ مُضافاً إليه مَبنِيًّا على الفَتحِ، ومحلُّه الجرُّ، (و) «عِندي (ثالِثَ عَشَرَ) غُلاماً» بتَذكيرِ الجُزأينِ أيضاً، وبنائِهما على الفتحِ، وهَكَذا (إلى: تاسعَ عَشَرَ) بتذكيرِ الجُزأينِ وبِنائِهما، (و) تَقولُ (في المُؤنَّثِ): «عِندي (إحْدَى عَشْرَةَ) أَمَةً» بِتَأنيثِ الجُزأينِ وبنائِهما، (و«اثْنَتَا عَشْرَةَ) جاريةً» بِتَأنيثِهما، وإعرابِ الجُزءِ الأوَّلِ إعرابَ المُثَنَّى، و«عَشْرَةَ» نائبُ منابَ النُّونِ، (و: حادِيَةَ عَشْرَةَ، وثانِيةَ عَشْرَةَ، وثالِثَةَ عَشْرَةَ)، وهكَذا (إلى: تاسِعةَ عَشْرَةَ) بِتَأنيثِ الجُزأينِ وبنائِهما.

ولكَ في الشِّينِ مِن «العَشرة» الإسكانُ، والكَسرُ.

واعلَمْ أنَّ «واحداً» اسمُ فاعلٍ مِن «وَحَدَ يَحِدَ وَحْداً ووَحْدةً» أي: مُنفَرِداً[1]، فالواحدُ بمعنى المُنفَرِدِ، أي: العَدَدِ المُنفَرِدِ، و«أَحَد» يُستَعمَلُ بعدَ نفيٍ أو نهيٍ أو استِفهامٍ[2] لِلعُمومِ

(١) الأحسَنُ: انفرَد، أو بقي منفرداً؛ لأن المقامَ مقامُ تفسيرِ الفِعل.

(٢) أو شَرطٍ. الرضي.

وتَقُولُ: «أَحَدٌ وعِشْرُونَ، واثْنانِ وعِشْرُونَ، والحادِي والعِشْرُونَ، والثَّانِي والعِشْرُونَ، إلى التَّاسِعِ والتِّسْعِينَ»، و«إِحدَى وعِشْرُونَ، واثْنَتانِ وعِشْرُونَ، والحادِيَةُ والعِشْرُونَ، والثَّانِيَةُ والعِشْرُونَ، إلى التَّاسِعَةِ والتِّسْعِينَ».

والثَّانِي: ما يَجرِي على عَكْسِ القِياسِ، فَيُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ ويُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ، وهو «الثَّلاثَةُ» و«التِّسْعَةُ» ....

الكواكب الدرية

في أهلِ العِلْمِ، ويَلزَمُهُ الإفرادُ والتَّذكيرُ، تَقولُ: «ما جاءَني مِن أَحدٍ»، وقالَ تَعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقد يُستَغنى بنَفيِ ما قبلَهُ عن نفيِ ما بعدَه[1] إنْ تَضمَّنَ ضَميرَه، نحوُ: «إنَّ أحَداً لا يَقولُ كذا»، وإذا وَقَعَتْ في إيجابٍ لا يُرادُ بها العُمومُ[2]، ويُستَعمَلُ «واحدٌ» للعُمومِ في غيرِ إيجابٍ ويُؤنَّثُ، نحوُ: «ما لَقِيتُ واحداً منهم، ولا واحدةً منهنَّ»، قالَ الرَّضيُّ: همزةُ «أحَد» بدلٌ مِن الواوِ مُطلَقاً، فمَعنى: «ما جاءني أحدٌ»: ما جاءَني واحدٌ[3]. اهـ

(وتَقُولُ) إذا جاوَزتَ العِشرينَ في المُذكَّرِ: «أحدٌ وعِشرونَ غُلاماً»، و«عِندي اثنانِ وعِشرونَ رَجلاً»، و«عِندي الجزءُ (الحادِي والعِشرُونَ، و) الجُزءُ (الثَّانِي والعِشرُونَ)، وهكذا (إلى التَّاسِعِ والتِّسعِينَ») بِالتَّذكيرِ؛ لأنَّ المَعدودَ مُذكَّرٌ، (و) تَقولُ في المُؤنَّثِ: «عِندِي (إحْدَى وعِشرُونَ) أَمَةً، (واثنَتانِ وعِشرُونَ) جاريةً، (و): عِندي المَقامَةَ (الحادِيَةُ والعِشرُونَ، والثَّانِيةُ والعِشرُونَ)، وهكَذا (إلى التَّاسِعةِ والتِّسعِينَ») بتأنيثِ العَدَدِ؛ لأنَّ المَعدودَ مُؤنَّثٌ.

(و) القِسْمُ (الثَّانِي: ما يَجرِي على عَكْسِ القِياسِ) أي: على خِلافِ الأصلِ، (فيُؤَنَّثُ مع المُذَكَّرِ، ويُذَكَّرُ مع المُؤنَّثِ، وهو) أي: الجاري على عَكسِ القِياسِ: («الثَّلاثةُ والتِّسعةُ»

(١) كذا في الأصل، وهو خَطأ، والصواب: (وقد يُستَغنى عن نفيِ ما قبلَه بنفي ما بعدَه) كما في «التسهيل» وغيرِه، وعليه مثالُ الشارح الآتي.

(٢) عبارةُ الرضيِّ: ولا يَقع (أحَدٌ) في إيجاب يُرادُ به العُموم، فلا يُقال: (لَقِيتُ أحداً إلَّا زَيداً). اهـ فكأنَّ الشارحَ عبَّر بمَفهوم المُخالفةِ.

(٣) تمامُه: (فكيف ما فوقَه؟). اهـ وقد ذكَر هذا بعد حِكايةِ القول بأن همزةَ (أحَد) المُستعمَلِ في غير المُوجب أصليَّة لا بَدل، وهمزةَ (أحد) في المُوجب بدلٌ اتِّفاقاً.

وما بَينَهُما؛ سَواءٌ أُفرِدَتْ نَحوُ: «ثَلاثةُ رِجالٍ، وثَلاثُ نِسْوَةٍ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، أَو رُكِّبَتْ مع العَشَرةِ نحوُ: «ثَلاثَةَ عَشَرَ وأَربَعةَ عَشَرَ» إلى «تِسْعةَ عَشَرَ رَجُلاً»، و«ثَلاثَ عَشْرَةَ وأَربَعَ عَشْرةَ» إلى «تِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً»؛ أَو رُكِّبَتْ مَعَ «العِشْرِينَ» وما بَعدَهُ، نَحوُ: «ثَلاثةٌ وعِشْرونَ» إلى «تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ»، و«ثَلاثٌ وعِشْرُونَ» إلى «تِسْعٍ وتِسْعِينَ».

الكواكب الدرية

وما بَينَهُما) مِن ألفاظِ العَدَدِ، كالأربعةِ[1]، والخَمسةِ، والسِّتَّةِ، والسَّبعةِ، والثَّمانيةِ؛ (**سَواءٌ أُفرِدَتْ**) عن العَشَرةِ (**نَحوُ**): «عِندِي (**ثَلاثةُ رِجالٍ**») بالتَّاءِ، (و«**ثَلاثُ نِسْوةٍ**») بتركِها، (**وقَولِهِ تَعالى**): ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾)، وإعرابُه: ﴿سَبْعَ﴾: ظرفُ زمانٍ مُتعلِّقٌ بـ﴿سَخَّرَهَا﴾، و﴿لَيَالٍ﴾: مُضافٌ إليهِ، وعَلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ[2] على الياءِ المَحذوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ، منعَ مِن ظُهورِ الحركةِ فيه الاستِثقالُ[3]؛ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ، ﴿وَثَمَٰنِيَةَ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «ثمانيةَ»: مَعطوفٌ على ﴿سَبْعَ﴾، و﴿أَيَّامٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿حُسُومًا﴾: حالٌ مِن الهاءِ في ﴿سَخَّرَهَا﴾، ومعنَى: ﴿حُسُومًا﴾: مُتَتابِعةً، شبَّهَ هُبوبَ الرِّياحِ في الشِّدَّةِ وعَدمِ الخِفَّةِ بِتَتابُعِ فعلِ الحاسِمِ في إعادةِ الكَيِّ على الدَّاءِ كرَّةً بعدَ كرَّةٍ، ويَجوزُ إعرابُ ﴿حُسُومًا﴾: مَصدَراً، على أنَّ النَّاصبَ له فعلٌ مضمَرٌ، والتَّقديرُ: تَحْسِمُهم حُسوماً، بمعنى: تَستَأْصِلُهم استِئصالاً، أو على أنَّه مَفعولٌ لأجلِهِ، أي: سَخَّرَها عليهم لأجلِ الاستِئصالِ، (**أو رُكِّبَتْ مع العَشَرَةِ نَحوُ**): «عِندي (**ثَلاثةَ عشرَ**) غُلاماً، (**وأَربعَةَ عَشَرَ**)، وهكَذا (**إلى تِسعةَ عَشَرَ رَجُلاً**») في المُذكَّرِ، (و) تَقولُ في المُؤنَّثِ: («**ثَلاثَ عَشْرَةَ**) أَمَةً، (**وأَربَعَ عَشْرَةَ**) جاريةً، وهكَذا (**إلى تِسعَ عَشْرَةَ امرَأَةً**») بِإدخالِ الغايةِ في جميعِ ذلكَ، (**أو رُكِّبَتْ مع العِشرِينَ وما بَعدَهُ**) بِالعَطفِ (**نَحوُ**: «**عِندِي ثَلاثةٌ وعِشرُونَ رَجُلاً**»)، وهكَذا (**إلى «تِسعةٍ وتِسعِينَ**) غُلاماً»، في المُذكَّرِ، (و«**ثَلاثٌ وعِشرُونَ أَمَةً**»)، وهكَذا (**إلى «تِسعٍ وتِسعِينَ**)

(١) الأولى إسقاط الكاف.

(٢) الصواب: فتحةٌ مقدَّرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف لصيغةِ منتَهى الجُموع.

(٣) ووجهُ ثِقل الفتحة نِيابتُها عن ثقيلٍ وهو الكسرةُ.

والثَّالِثُ: ما لَهُ حالَتانِ، وهُوَ «العَشَرةُ»؛ إنْ رُكِّبَتْ جرَتْ على القِياسِ، نَحوُ: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنا عَشَرَ، وثَلاثةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ ....

الكواكب الدرية

جاريةً»، في المُؤنَّثِ، قالَ ابنُ مالكٍ: وإنَّما حُذِفَتِ التَّاءُ مِن عَددِ المُؤنَّثِ، وأُثْبِتَتْ في عَددِ المُذكَّرِ في هذا القِسمِ؛ لأنَّ «الثَّلاثَةَ» وأخواتِها أسماءُ جَماعاتٍ، كـ«زُمْرَةٍ، وأُمَّةٍ، وفِرقَةٍ»، والأصلُ أنْ يَكونَ بالتَّاءِ لِتُوَافِقَ نَظائِرَها، فاستُصحِبَ الأصلُ مع المُذكَّرِ لِتَقَدُّمِ رُتبَتِهِ، وحُذِفَتْ مع المُؤنَّثِ لِلفَرْقِ. اهـ. وقالَ بَعضُهم: ولأنَّ المُذكَّرَ خَفيفٌ فَلَحِقَتْهُ التَّاءُ، والمُؤنَّثَ ثَقيلٌ فحُذِفَتْ منه. وهَذه المسألةُ حَلُّ ما أَلْغَزَ به الحَريريُّ في «مَقاماتِه» حيثُ قالَ: «أينَ يَلبس الذُّكرانُ بَراقِعَ النِّسوانِ، وتَبرُزُ رَبَّاتُ الحِجالِ بِعَمائمِ الرِّجالِ؟».

ومَحلُّ ما تَقَرَّرَ حيث لم يُقصَدْ بالثَّلاثِةِ والعَشرةِ وما بينَهما العددُ المُطلقُ، فإنْ قُصِدَ بِهِنَّ العَدَدُ المُطلقُ كانَتْ كلُّها بالتَّاءِ البتَّةَ، نحوُ: «ثلاثةُ نصفُ ستَّةَ»، قالَ بَعضُهم: وهي في هَذه الحالةِ غيرُ مَصرُوفةٍ؛ لأنَّها أعلامٌ، خِلافاً لِبَعضِ النَّحويِّينَ. اهـ وبما قالَهُ[1] جَزمَ ابنُ هشامٍ في «الجامِع»[2]، ومِثلُه في «التَّسهيلِ»[3].

ومحلُّ ما تَقَرَّرَ أيضاً حيثُ كانَ العددُ مَذكوراً، فإنْ كانَ مَحذوفاً جازَ حذفُ التَّاءِ مع المُذكَّرِ، حَكى الكِسائيُّ[4]: «صُمْنا مِن الشَّهرِ خَمساً»، وحَكى الفَرَّاءُ: «أَفْطَرْنا خَمساً»، وفي الحَديثِ: «وأَتْبَعَهُ بِستٍّ مِن شَوَّال»[5]، قالَ في «التَّصريحِ»: والفَصيحُ إثباتُ التَّاءِ، قالَ بَعضُهم: وممَّا يَجوزُ فيه الوَجهانِ إذا كانَ لَفظُ العَددِ مُذكَّراً ومَعناهُ مُؤنَّثاً، أو بالعَكسِ[6].

(و) القِسْمُ (الثَّالِثُ) مِن أَقسامِ العَددِ الثَّلاثةِ: (ما له حالَتانِ، وهو) لفظُ («العَشَرَةِ»؛ إنْ رُكِّبَتْ) أي: معَ الآحادِ (جَرَتْ على القِياسِ)، فتُذَكَّرُ مع المُذكَّرِ، وتُؤنَّثُ مع المُؤنَّثِ، (نحوُ): «عِندي (أَحدَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنا عَشَرَ) غُلاماً، (وثَلاثةَ عَشَرَ) عَبْداً»، وهكَذا (إلى تِسعَة

(١) أي: من التأنيثِ وامتناعِ الصرف. (٢) (ص٢٠٢).

(٣) كذا قال، فليُنظَر في ذلك.

(٤) عن أبي الجرَّاح الأعرابي، فالطعنُ في حكاية الكسائيِّ وأنها ليست عن فَصيح لا يُلتفتُ إليها.

(٥) أخرجه مُسلم (٢٧٥٨) من حديث أبي أيُّوب ﷺ ولفظُه: «مَن صام رمضانَ ثم أتبعه ستًّا من شوالَ، كان كصِيام الدَّهر».

(٦) أي: أو تلبَّسا بالعَكس.

عَشَرَ»، و«إِحدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرةَ، وثَلاثَ عَشْرةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ»، وإنْ أُفرِدَتْ جَرَتْ على خِلافِ القِياسِ، نَحوُ: «عَشَرةُ رِجالٍ، وعَشْرُ نِسْوَةٍ».

الكواكب الدرية

عَشَرَ) بِتَذكيرِ العَشَرَةِ؛ لأنَّها رُكِّبَتْ مع المُذكَّرِ، (و) تَقولُ: «عِندِي (إِحدَى عَشْرَةَ) أَمَةً، (واثْنَتَا عَشْرَةَ، وثَلاثَ عَشْرَةَ) جارِيةً»، وهكَذا (إلَى تِسْعَ عَشْرَةَ) بِتَأنيثِ العَشَرَةِ لأنَّها مُركَّبةٌ مع المُؤنَّثِ.

(وإنْ أُفرِدَتْ) أي: العَشَرَةُ عن التَّركيبِ (جَرَتْ عَلى خِلافِ القِياسِ)، فيُؤنَّثُ مع المُذكَّرِ، ويُذَكَّرُ مع المُؤنَّثِ، (نَحوُ): «عِندي (عَشَرَةُ رِجالٍ») بالتَّاءِ، (و«عَشْرُ نِسْوَةٍ») بِتَركِها، وعلى هذا جاءَ التَّنزيلُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١-٢]، وقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فأَنَّثَ العَشَرَةَ في هذه الآيةِ مع المُذكَّرِ وهو الأيَّامُ، وذَكَّرَها في الآيةِ الأُولى مع المُؤنَّثِ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فعَلى حذفِ مُضافٍ، أي: عشرُ حسَناتٍ أمثالِها، فالمَعدُودُ في الحقيقةِ المَوصوفُ المَحذوفُ، وهو مُؤنَّثٌ، أو اكتَسبَ المُضافُ مِن المُضافِ إليه التَّأنيثَ.

تَتِمَّةٌ: ألفاظُ العَدَدِ[1] بالنِّسبةِ إلى الإعرابِ وعَدَمِهِ أقسامٌ:

الأَوَّلُ: ما يُعرَبُ بِحَركاتٍ ظاهرَةٍ مُطلَقاً؛ لِصِحَّةِ آخِرِهِ، وهو: ما عَدا «إحدَى، واثنَين، واثنَتَين».

الثَّاني: ما يُعرَبُ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ مُطلَقاً كالمَقصورِ، وهو: «إحدَى».

الثَّالثُ: ما يُعرَبُ بحركةٍ ظاهرةٍ نَصباً، ومُقدَّرةٍ رفعاً وجرًّا، كالمنقوصِ، وهو: «حادٍ، وثانٍ»، وإذا رُكِّبَا فُتِحَ آخِرُهما بِناءً، أو سُكِّنَ تَخفيفاً.

الرَّابعُ: ما يُعرَبُ تارةً كالمنقُوصِ، وتارةً كالصَّحيحِ، وهو: «ثَمانٍ»، فإنْ أُثبِتَتْ ياؤُه ـ وهو الأصلُ ـ فهو كالمنقوصِ، نحوُ: «عِندي ثَماني نِسْوةٍ، ومرَرتُ بِثَماني نِسوَةٍ» بسكونِ

---

(١) الظاهرُ أنه يَقصد التي مِن واحِد إلى عَشرة، وإلا فـ(عِشرون) وأخواتُه ليست داخلةً في أيِّ قِسم من الخمسةِ الآتِيَة.

الياءِ، و«رأيتُ ثَمانيَ نِسوَةٍ» بِفَتحِها، ونحوُ: «عِندي ثَمانٍ، ومرَرتُ بثمانٍ» بكسرِ النُّونِ مُنوَّنةً، ويُقدَّرُ الإعرابُ على الياءِ المَحذُوفةِ، و«رأيتُ ثَمانياً». وإنْ حَذَفْتَها لِزيادَتِها، وجَعَلْتَ آخِرَها النُّونَ، فكالصَّحيحِ، كـ«عِندِي ثَمانٌ، ورأيتُ ثماناً، ومرَرتُ بِثمانٍ». وإذا رَكَّبْتَهُ فلكَ في الياءِ إثباتُها، فتُفتَحُ أو تُسكَّنُ، وحَذفُها، فيُفتَح النُّونُ أو يُكسَرُ[1].

الخامسُ: ما يُعرَبُ كالمثنَّى، وهو: «اثْنان، واثْنَتان»، فيُعرَبانِ بالألفِ رفعاً، وبالياءِ جرًّا ونَصباً في المَشهُورِ كما مرَّ في بابِ المثنَّى، فاستَفِدْ ما ذَكرتُه، فإنَّه مُهِمٌّ.

فائدةٌ تتَعَلَّقُ بألفاظِ العَدَدِ الواقعةِ في التَّاريخِ:

يُؤَرَّخُ باللَّيالي لِسَبْقِها؛ لأنَّهم لا يَعرفونَ دُخولَ الشَّهرِ إلَّا باستِهلالِهِ، وهو في أوَّلِ اللَّيالي، فيُقالُ في أوَّلِ لَيلةٍ مِن الشَّهرِ: «كُتِبَ لأوَّلِ ليلةٍ منه، أو لِغُرَّتِهِ، أو لِمُسْتَهَلِّهِ»، وفي اليومِ الأوَّلِ: «لِلَيلةٍ خَلَتْ، ثمَّ لِلَيلتَينِ خَلَتَا، ثمَّ لِثَلاثٍ خَلَوْنَ»، وهكَذا إلى العَشرِ، ثمَّ: «لإحدَى عَشْرَةَ خَلَتْ»، وهكَذا إلى النِّصفِ مِن كذَا، وهو ـ أي: النِّصفُ مِن كذَا ـ أجوَدُ مِن «لِخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ، أو بَقِيَتْ»، ثمَّ بعدَ النِّصفِ تَقولُ: «كُتِبَ لأربعَ عَشْرَةَ بَقِينَ[2]، أو لِستَّ عَشرَةَ مَضَتْ[3]» إلى «عَشرٍ بَقِينَ»، وهكذَا إلى ليلةِ التَّاسعِ والعِشرينَ، فتَقولُ: «لِلَيلَةٍ بَقِيَتْ»، ثمَّ في ليلةِ الثَّلاثينَ منه تَقولُ: «لآخِرِ لَيلةٍ منه، أو سَلْخِه، أو انسِلاخِهِ».

وقد يَخلُفُ التَّاءُ النُّونَ، وبالعكسِ، فيُقالُ في مَوضِعِ «خَلَونَ»: «خَلَتْ»، وفي مَوضِعِ «بَقِينَ»: «بَقِيَتْ»، وفي مَوضِعِ «خَلَتْ، وبَقِيَتْ»[4]: «خَلَوْنَ، وبَقِينَ».

۞ ۞ ۞

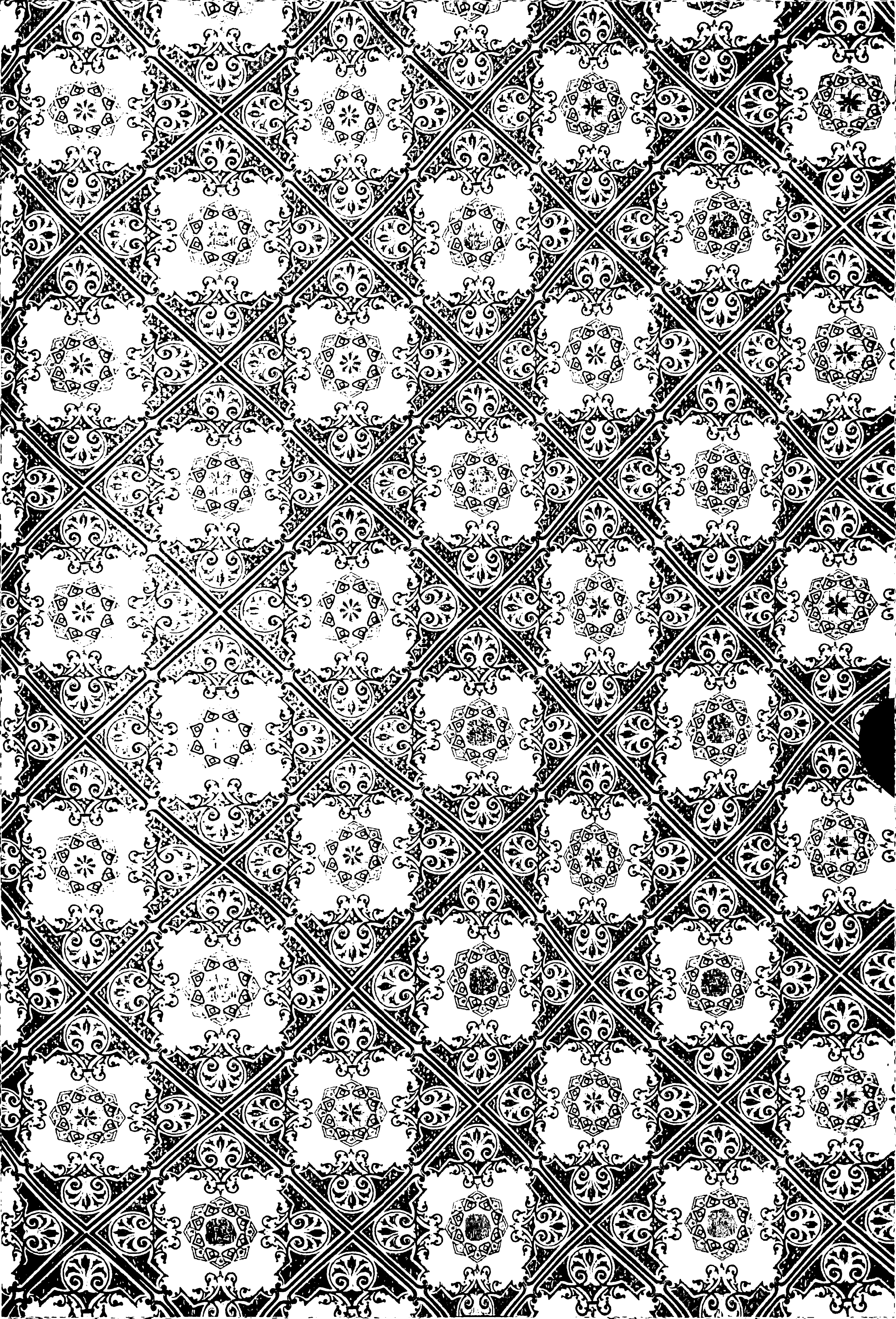
---

(١) وأمثلَتُها على التَّرتيب: (جاءَت ثَمانيَ عشرةَ امرأةً، وثمانِيْ عشرةَ امرأةً، وثمانَ عَشرةَ امرأةً، وثمانِ عشرةَ امرأةً)، والنصبُ والجرُّ في ذلك كالرَّفع بلا فَرق.

(٢) كذا في الأصل، والصحيحُ: (بَقِيَتْ) بالتاء كما في الذي قبلَه والذي بعدَه. نعم سيَأتي في كلامِه أن النونَ تُعاقِبُ التاء فيَجوز (بَقِينَ)، إلا أنَّ الكلامَ ههنا في الأكثرِ الأفصَح، والنونُ لم تُذكَر بعدُ.

(٣) والأولُ مذهبُ الأكثَرين، أعني التأريخَ بالقليل مما مَضى أو بقي.

(٤) أي: إذا كانت التاء للجماعةِ لا للواحِدة نحو: (لِليلةٍ بقيَت).



باب الوَقف

يُوقَفُ على المُنَوَّنِ المَرفُوعِ والمَجرُورِ بِحَذْفِ الحَرَكةِ والتَّنوِينِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدْ، ومَرَرتُ بِزَيدْ»، وعلى المُنَوَّنِ المَنصُوبِ بِإبْدالِ التَّنوِينِ أَلِفاً، نَحوُ: «رَأَيتُ زَيدَا».

بابُ الوَقف

وهو: قَطعُ النُّطقِ عندَ إخراجِ آخِرِ الكلمةِ، وفيه وُجوهٌ مُختلفةٌ في الحُسنِ والمحلِّ، وهو أحدَ عشرَ نَوعاً مَذكُورةٌ في المطوَّلاتِ[1].

(يُوقَفُ عَلى) الاسم (المُنَوَّنِ المَرفُوعِ والمَجرُورِ بِحَذْفِ الحرَكةِ والتَّنوِينِ) مِن غيرِ إبدالٍ، وذلكَ (نَحوُ: «جاءَ زَيدْ»، و«مَرَرتُ بِزَيدْ») بإسكانِ الدَّالِ، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدْ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بسكونِ الوَقفِ، وكذا يُعربُ في «مررتُ بزَيدْ». وقَولُهم: «مِن غيرِ إبدالٍ» احتِرازاً عن لُغةِ الأزدِ[2]؛ فإنَّهم يُبدِلونَ مكانَ الضَّمَّةِ واواً، ومَكانَ الكَسرةِ ياءً، فيَقُولونَ: «جاءَ زيدُو، ومررتُ بزَيدِي».

(و) يُوقَفُ (عَلى المُنَوَّنِ المَنصُوبِ بِإبْدالِ التَّنوِينِ أَلِفًا) في لغةِ غَيرِ رَبيعةَ، (نَحوُ: «رأَيتُ زَيدَا»)، فـ«زيدَا»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ؛ إذ ليسَ في إبدالِهِ ألفاً ثِقَلٌ، بخلافِ المَرفوعِ والمَجرورِ، وأمَّا رَبيعةُ فيَقِفونَ عَلى المَنصوبِ بِحَذفِ التَّنوينِ، كما يَقِفونَ على المَرفوعِ والمَجرُورِ، فيَقُولونَ: «رأَيتُ زَيدْ» بالإسكانِ، قالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها ... لقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِها هائِماً دَنِفْ[3]

---

(١) والمذكورُ منها هَهنا أربعة: الإسكانُ المجرَّد، وإبدال الألف، وإبدال التاء هاءً، وإثباتُ الياء وحذفُها؛ وسَكت عن البَقيَّة كالرَّوم والإشمام والتَّضعيف والنَّقل.

(٢) أي: أزدِ السَّراة، وقال المازني: هي لُغةُ قَوم من اليَمن، وليسُوا فُصَحاء. والأزدُ أبو حيٍّ مِن اليمن، وهو بالسين أفصَح؛ يُقال: أزد شَنُوءة، وأزدُ عُمان، وأزدُ السَّراة.

(٣) **قائله:** مَجهول.

اللغة: (حبَّذا): كلمةٌ تُقال عند إرادةِ المدح، وأصلُها مُركَّب مِن (حَبَّ) الذي هو فعل ماضٍ، و(ذَا) الإشارية، واختُلف فيها بعد التَّركيب؛ فقيل: هي كَلمتان، وقيل: هي كلمةٌ واحدة. (غُنم): اسم امرَأة. (هائماً): اسم فاعلٍ من هامَ على وَجهه: إذا كان لا يَدرِي أين يَتوجَّه من عِشق ونحوه. ووصفُ القلب به لأنه هو المُعوَّلُ عليه دُونَ سائِر الجَوارح؛ إذ هو إمامُها ورَئيسُها. (دَنِف): صِفة مُشبهة مِن الدَّنَف وهو المَرَض الملازِم. =

وكَذَلِكَ تُبْدَلُ نُونُ «إذاً» أَلِفاً في الوَقْفِ، وكَذَلِكَ نُونُ التَّوكِيدِ الخَفِيفَةُ، ....

الكواكب الدرية

قالَ الدَّمامينيُّ: والجُمهورُ يَخصُّونُ ذلكَ بِالشِّعرِ[١].

تَنبيه: كالصَّحيحِ في إبدالِ التَّنوينِ ألفاً في النَّصبِ وحَذفِهِ في الرَّفعِ والجَرِّ: المقصورُ المُنَوَّنُ، فإذا قُلتَ: «هَذه عَصَا، وضَرَبْتُ بِعَصَا»، فالألفُ المَوجودةُ لامُ الكلمةِ، والتَّنوينُ مَحذوفٌ، وإذا قُلتَ: «كسَرتُ عَصَا»، فالألفُ الثَّابتةُ بَدلٌ مِن التَّنوينِ، والأصليَّةُ مَحذوفةٌ لالتقاءِ السَّاكنينِ[٢].

(**فكَذَلِكَ**[٣]) أي: كما يُبدَلُ تَنوينُ المَنصوبِ ألفاً في الوَقْفِ، (**تُبدَلُ نُونُ «إذاً»**) الجَوابيَّةِ (**أَلِفاً في الوَقْفِ**)؛ تَشبيهاً لـ«إذاً» باسمٍ مُنوَّنٍ، واختارَ ابنُ عُصفورٍ تَبَعاً لِبعضِهم[٤] أنَّ الوَقْفَ عليها بالنُّونِ قياساً على «لَن». واحترَزُوا[٥] بالجوابيَّةِ عن الظَّرفيَّةِ؛ فإنَّ الوَقْفَ عليها بالألفِ اتِّفاقاً، (**وكذَلِكَ نُونُ التَّوكِيدِ الخَفِيفةُ**) إذا تَلَتْ فَتحةً، تُبدَلُ ألفاً في الوَقْفِ ما لم يَحصُلْ

= **المعنى**: واضحٌ.

الإعراب: «ألا»: حرفُ تَنبيهٍ واستفتاح. «حَبَّ»: فعل ماض لإنشاء المدح. «ذَا»: فاعلُه مبني على السكون في محل رفع، والجملة خبر مُقدَّم. «غُنمٌ»: مُبتدأ مؤخَّر مَرفوع، وهو المَخصُوصُ بِالمدح. «وحُسنُ»: عاطف ومعطوف على ما قبله. «حديثِ»: مضاف إليه وهو مضاف، و«ها»: مضاف إليه. «لَقد»: اللام للتوكيد أو داخلة في جواب قَسَم مقدَّر، و(قد): حرف تَحقِيق. «تَرَكت»: فعلٌ ماض، والتاء: للتَّأنيث، وفاعلُه: هي. «قَلبي»: مَفعولُه منصوب بفتحة مقدَّرة، والياء: مُضاف إليه. «بها»: مُتعلِّق بـ(هائماً) بعدَه. «هائماً»: حالٌ من المَفعول. «دَنف»: حالٌ ثانيةٌ مما ذُكر أو حالٌ من ضميرِ (هائماً)، وُقف عليها في الحالتَين بِالسكون على لُغة. فإذا جُعل (ترَك) بمعنى (صَيَّر) فما بعدَها مَفعُولاها الأول والثاني.

والشاهد: في (دَنف)، حيث وَقف عليه بالسُّكون على لُغةِ رَبيعةَ كما عَلِمتَ، وقيل: هذا البيت لا يَصلُح شاهداً؛ لأن حذفَ الألف مُضطرٌّ إليه؛ إذ لولاه لاختَلفت القافيةُ وانكسَرَ الوزنُ.

(١) وحِكايةُ الأخفَش أنها لُغة تَرُدُّ هذا القول. «المساعد» (٤/ ٣٠٢).

(٢) أي: خِلافاً لِمن جعل الألف بدلاً من التنوين مطلقاً، ولِمن جعلَها لامَ الكلمةِ مطلَقاً.

(٣) الوجهُ: (وكذلك) كما في المتن المستقِلّ.

(٤) كالمازني والمبرد.

(٥) هذا من زياداتِه رحمه الله على «الفواكه الجنية»، وفيه نظر؛ إذ (إذًا) الظرفيةُ غيرُ منوَّنة بخلاف (إذًا) الجوابيَّة المذكُورة، فلا تَحتاج للاحترازِ عنها لِعدم وُرودِها أصلاً. اللهمَّ إلا أن يكون المراد بكلامه (إذًا) حالَ تنوينها تنوينَ عوض على قول بعضهم.

نَحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥].

ويُكتَبْنَ كَذَلِكَ.

الكواكب الدرية

لَبْسٌ، (نَحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا[١]﴾)، أي: لَنَجُرَّنْ بِناصيةِ الكافرِ إلى النَّارِ؛ فيُقالُ فيه حالةَ الوَقْفِ: «لَنسفَعَا» بغيرِ تَنوينٍ، وإعرابُه: اللَّامُ: داخِلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ تَقديرُهُ: واللهِ، «نَسفعَا»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ لاتِّصالِهِ بِنُونِ التَّوكيدِ الخَفيفةِ المنقَلبةِ ألفاً للوَقفِ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ.

فإنْ كانَ قبلَ نُونِ التَّوكيدِ ضمَّةٌ أو كسرةٌ، فإنَّها إذا وُقِفَ عليها تُحْذَفُ[٢]، ويُرَدُّ ما كانَ حُذِفَ لأجلِ لَحاقِها لِلفعلِ، كقَولِكَ في نحوِ: «اَخْرُجُنْ يا هَؤلاءِ، واَخْرُجِنْ يا هَذه»: «اَخرُجُوا، واخْرُجِي».

وكذا إنْ أَدَّى إبدالُها ألفاً إلى اللَّبسِ، فلا يُوقَفُ عليها بِالألفِ، ولا تُرسَمُ ألفاً، بل يُوقَفُ عليها بالنُّونِ، وتُرسَمُ كذَلكَ، نحوُ قَولِكَ مخاطِباً لِواحِدٍ: «اضْرِبَنْ عَمراً، ولا تَضْرِبَنْ زَيداً»، فإنَّكَ لو كتَبتَهُ ووَقَفْتَ عليه بِالألفِ[٣]، لَالتَبَسَ بأمرِ الاثنينِ ونَهيِهِما.

(و) كما يُوقَفُ على المُنَوَّنِ المَنصوبِ و«إذاً» ونَحوِ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[٤]، (يُكْتَبْنَ كَذَلِكَ)؛ إذِ الأصلُ في كِتابةِ كلِّ كلمةٍ أنْ تُكتَبَ بِصُورةِ لَفظِها بِتَقديرِ الابتداءِ بها، والوَقفِ عليها، ولهذا كُتِبَ «أنا زَيد» بالألفِ؛ لأنَّ الوَقْفَ عليه كذَلكَ، قالَ الفاكهيُّ: ومِن النُّحاةِ مَن يَكتُبُ «إذَن» بالنُّونِ؛ لأنَّها مِن نَفسِ الكلمةِ، كنُونِ «مِن، وعَن»، وهو الأَولى؛ لِلفَرقِ بينَها وبينَ «إذَا» الَّتي لِلظَّرفيَّةِ. اهـ[٥]

---

(١) يَنبغي أن يكونَ مِن غير تنوين لأنه تَمثيلٌ لِلمَوقوف عليه، وعِبارة الفاكهي ـ وهي: (نحو: لَنسفَعَا من نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾) ـ أحسَن.

(٢) أي: تِلك النونُ الموقوفُ عليها.

(٣) تَنازَعه الفِعلان قبله.

(٤) بَعدَه في «الفواكه»: (بالألف). ولعلَّ سُقوطَها ههنا سهوٌ.

(٥) «الفواكه» (ص٤٣٥).

ويُوقَفُ على المَنقُوصِ المُنوَّنِ في الرَّفْعِ والجرِّ بِحَذْفِ يائِهِ، نَحوُ: «جاءَ قاضْ، ومَرَرْتُ بِقاضْ»، ويَجُوز إثباتُها؛ وفي النَّصْبِ بِإبْدالِ التَّنوينِ ألفاً، نَحوُ: «رَأيتُ قاضِيًا».

الكواكب الدرية

(و) يُكتَبُ نحوُ: (رَحْمَة[1]) مِن كلِّ مُفرَدٍ أو جمعِ مُؤنَّثٍ[2] بتاءِ التَّأنيثِ الاسمِيَّةِ المحرَّكِ ما قَبلَها لفظاً، كـ«قائمةٍ، وشَجرةٍ»، أو تَقديراً كـ«صَلاةٍ، وزَكاةٍ، ومَناةَ، وشُفاةٍ[3]، وتَوراةٍ» (بِالهاءِ) بَدَلاً عن التَّاءِ؛ لأنَّ الوَقْفَ عليها كذلكَ، أمَّا التَّاءُ التي لغيرِ التَّأنيثِ[4] نحوُ: «التَّابُوت»، فلا تُقلَبُ هاءً في الوَقفِ، ومَن قَلَبها فَعل ذلكَ وصلاً ووَقفاً، وشَذَّ قَولُهم: «قَعَدْنا عَلى الفُراه» أي: الفُراتِ.

وتاءُ التَّأنيثِ الفِعليَّةُ والحرفيَّةُ كـ«قامتْ، ورُبَّتْ، وثُمَّتْ» لا تُبدَلُ هاءً، وتاءُ التَّأنيثِ الاسمِيَّةُ التي لم يَتَحَرَّكْ ما قبلَها كـ«بِنْتٍ، وأُخْت» كذلكَ لا تُقلَبُ هاءً، بل يُوقَفُ عليها بالسُّكونِ كما سيَأتي.

(**ويُوقَفُ عَلى المَنقُوصِ المُنَوَّنِ في**) حالَتَي (**الرَّفعِ والجَرِّ بِحَذْفِ يائِهِ، نَحوُ: «جاءَ قاضْ»**، و«**مَرَرتُ بِقاضْ**») بإسكانِ آخِرهما؛ مُراعاةً لِلأصلِ، **وإعرابُهما**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «قاضْ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ المُعوَّضِ عنها التَّنوينُ المَحذوفُ لِلوَقْفِ، ويُقالُ مثلُ ذلكَ في: «مرَرتُ بِقاضْ». (**ويَجُوزُ إثباتُها**) أي: الياءِ، كقِراءةِ ابنِ كثيرٍ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادِي﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِي﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِي﴾ [النحل: ٩٦].

(و) يُوقَفُ على المنقُوصِ المنوَّنِ (في) حالةِ (**النَّصْبِ بِإبدَالِ التَّنوِينِ أَلِفاً**)، ولا تُحذَفُ ياؤُه، (**نَحوُ: «رَأَيتُ قاضِيًا»**)، فهو مَفعولٌ مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ومِثلُه[5]

---

(١) الصحيحُ أنَّ قولَه: (ورحمة بالهاء) ليسَ من المتنِ، ومُحاولَةُ إقحامِه فيه لِمُوافقةِ ما في المَطبوع لن تَنجَح.

(٢) راجعٌ إلى النَّوعَين.

(٣) بضمِّ الشين جمعُ (شافٍ)، وهذا مُرادُه بالجمعِ المؤنَّث فيما مرَّ. هذا ما يَبدُو من كلامِه إن لم يكُن فيه تَصحيف.

(٤) قولُه: (أمَّا التاء التي لِغير التَّأنيث... إلخ) المناسِبُ الإتيانُ به بعد كلامِ المصنِّف على الوقف على ما آخِرُه التاء، وسيَأتي ذلك آخرَ البابِ، وأمَّا ما هُنا فمجرَّدُ استِطرادٍ مُتعلِّق بالخطِّ.

(٥) أي: مثلُ المنصوبِ المنوَّن في إثباتِ الياءِ وعَدمِ حذفِها. أمَّا التقييدُ بالمنصوب فبدليلِ تمثيلِه الآتي، وأمَّا حملُ =

وإنْ كانَ غَيرَ مُنوَّنٍ فَالأفصَحُ في الرَّفعِ والجَرِّ الوَقفُ علَيهِ بِإثباتِ الياءِ، نَحوُ: «جاءَ القاضِي، ومَرَرْتُ بِالقاضِي»، ويَجُوزُ حَذْفُها.

وإنْ كانَ مَنصُوباً فبِالإثباتِ لا غَيرُ.

الكواكب الدرية

ما سقطَ تَنوينُه لِمَنعِ الصَّرْفِ نحوُ: «رأيتُ جَوارِيَ»، وقَضيَّةُ عبارةِ «التَّسهيلِ» جوازُ الوَجهَينِ، وأنَّ الإثباتَ أجوَدُ[1]، قالَه الفاكِهيُّ[2]، وقالَ الدَّمامِينيُّ بعدَ ذكرِهِ لِذلكَ: وليسَ كذلكَ، فقد نَصَّ الشَّيخُ ـ يَعني ابنَ مالكٍ ـ على وُجوبِ الوَقفِ بالياءِ في ذلكَ، فتَأَمَّلْهُ. اهـ

(وإنْ كانَ) أي: المنقوصُ (غيرَ مُنَوَّنٍ) نحوُ: «القاضي»، (فالأفصَحُ) في حالَتَي الرَّفعِ والجرِّ (الوَقفُ عَلَيهِ بِإثباتِ الياءِ)؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفِها؛ لأنَّ الحذفَ يَقتَضي السُّكونَ، وذلكَ حاصِلٌ مع إثباتِها (نَحوُ: «جاءَ القاضِي»، و«مَرَرتُ بِالقاضِي») بإثباتِ الياءِ، (ويَجُوزُ حَذْفُها) على قِلَّةٍ؛ فَرقاً بينَ الوَصلِ والوَقفِ، فيُقالُ: «جاءَ القاضْ»، و«مَرَرتُ بِالقاضْ»، وعلَيه قراءةُ غيرِ ابنِ كثيرٍ: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالْ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقْ﴾ [غافر: ١٥].

(وإنْ كانَ مَنصُوباً) أي: المنقوصُ غيرُ المنوَّنِ، (فبِالإثباتِ) أي: لِلياءِ السَّاكنةِ وُقِفَ عليه، نَحوُ: «رأيتُ القاضِيْ»، (لا غَيرُ) بِالبناءِ على الضَّمِّ، كـ«قَبلُ، وبَعدُ»، وهو اسمُ «لا» التَّبرِئةِ، وخبرُها مَحذوفٌ، أي: لا غيرَ ذلكَ جائزٌ، قالَ الفاكهيُّ: واستِعمالُ «لا غيرُ»

= المُماثلةِ على إثبات الياء فلامتِناعِ غيرِها وهو إبدالُ التنوين ألفاً؛ إذ لا تنوينَ ههنا كما هو مَعلوم. والحقُّ أنَّ الفاكهيَّ لم يُوفَّق في هذه العبارة ههنا وإن وُفِّق فيها في «مُجيب الندا»، والفرقُ بين الموضِعَين أنَّ كلامَ ابنِ هشام هناكَ كان في إثبات ياءِ المنقوص المنوَّن، ومِثلُه في ذلك ياءُ نحو: (رأيتُ جَواريَ)، فصحَّ إلحاقُ الثاني بالأول في ذلك من غيرِ إشكال، وأمَّا ههنا فالكلامُ في إبدالِ التنوين ألفاً، ولا تنوينَ في (جواريَ) كما هو مَعلُوم، فامتنَع الإلحاقُ إلَّا بضربٍ من التأويل وصَرفِ العبارة عن ظاهرِها، فافهَم!

(١) تقدَّم في التَّعليق السابقِ أنَّ الكلامَ في نحوِ: (رأيت جواريَ)، وحينئذٍ أقُول: عبارةُ «التَّسهيل»: والمنقوصُ غيرُ المَنصوب إن كانَ مُنوَّناً فاستِصحابُ حَذفِ يائِه أجوَدُ... وإن لم يَكُن مُنوَّناً فالإثباتُ أجوَدُ. اهـ فأنتَ ترى أنَّ كلامَه في غيرِ المنصوبِ وهو المرفوعُ والمجرورُ نحو: (جاءَت جَوارٍ ومرَرتُ بجَوارٍ)، وهو كلامٌ صحيحٌ ولا مَطعَنَ فيه، وكلامُ الدَّمامِيني الآتي ـ والذي فيه وُجوب الياء ـ إنما هو في المنصوبِ نحوُ: (رأيتُ جَواريَ)، فلا تَعارُضَ بين القولَين إلا عند مَن أدخَل أحَدَ النوعَين في الآخَرِ، فتأمَّل!

(٢) (ص٤٣٦).

وإذَا وُقِفَ على ما فِيهِ تَاءُ التَّأنِيثِ؛ فإنْ كانَتْ ساكِنةً لم تُغَيَّرْ نَحوُ: «قامَتْ»؛ وإنْ كانَتْ مُتَحَرِّكةً: فإنْ كانَتْ في جَمعٍ نَحوُ: «المُسْلِماتُ» فالأفصَحُ الوَقفُ بِالتَّاءِ، وبَعضُهُم يَقِفُ بِالهاءِ، ....

الكواكب الدرية

في كلامِ المُصنِّفينَ كثيرٌ، وله مُستَندٌ وإنْ قالَ في «المُغني»: إنَّه لحنٌ، وفي «شرحِ الشُّذورِ»: إنَّ العربَ لم تَتَكَلَّمْ بِه. اهـ[1]

ثمَّ اعلَمْ أنَّ كلامَ المصنِّفِ يَقتَضي أنَّ المُعَرَّفَ مِنه بالإضافةِ نحوُ: «جاءَني قاضي مَكَّةَ» كالمُعرَّفِ منه بـ«أل»، فيُوقَفُ عليه بإثباتِ الياءِ، وكلامُ غيرِه يُشعِرُ[2] بأنَّ الحذفَ أرجَحُ فيه مِن الإثباتِ.

(ويُوقَفُ عَلى ما فِيه تاءُ التَّأنِيثِ؛ فإنْ كانَتْ ساكِنةً لم تُغَيَّرْ) عمَّا كانَتْ عليه مِن قبلِ الوَقفِ، فِعليَّةً[3] كانَتْ (نَحوُ: قامَتْ)، أو حرفيَّةً نحوُ: «رُبَّتْ، وثَمَّتْ»، ولا تُبدَلُ هاءً في الوَقْفِ؛ لِئلَّا تَلتَبِسَ بهاءِ الضَّميرِ، (وإنْ كانَتْ مُتَحَرِّكةً، فإنْ كانَتْ في جَمعِ) المُؤنَّثِ السَّالمِ (نَحوُ: «المُسلِماتِ) والهِنداتِ»، أو فِيما أُلحِقَ به كـ«أذرِعاتٍ، وعَرَفاتٍ»، (فالأفصَحُ الوَقْفُ بِالتَّاءِ) مِن غيرِ إبدالٍ؛ لِدَلالتِها على التَّأنيثِ والجَمعيَّةِ معاً، وفي إبدالِها هاءً إبدالُ صُورتِها الدَّالةِ عَلى ما ذُكِرَ، (وبَعضُهُمْ) أي: العَرَبِ (يَقِفُ) على ذَلكَ (بِالهاءِ) أي: بإبدالِ التَّاءِ هاءً، كقَولِ بَعضِهِم في «دَفْنُ البَناتِ مِنَ المَكْرُماتِ»: «دَفْنُ البَناه مِنَ المَكْرُماه»[4] بِالهاءِ، وحَكى قُطرُبٌ: «كيفَ الإخوةُ والأَخَواهْ؟».

---

(١) «الفواكه»: (ص٤٣٧). وقد أفرد الشارح هذه المسألةَ بتَنبيه مُستقلٍّ في باب النداء من هذا الكتاب، فكأنه نَسيَ ذلك فأعاد جزءاً منه ههنا.

(٢) بل كلامُ بعضِهم صريحٌ في ذلك؛ لأن هذا النَّوعَ لما زالت الإضافةُ بالوقفِ عليه عادَ إليه ما ذهَب بِسببها وهو التنوين، فصار حُكمُه حُكمَه.

(٣) أي: داخلةً على فِعل.

(٤) رُوي حديثاً مرفوعاً عن ابنِ عباس وابنِ عمرَ، أخرَجه الطبراني في «الكبير» (١٢٠٣٥) والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٢٧١)، وحَكم ابن الجَوزي وغيرُه بِوَضعه، ولعلَّ الشارحَ راعى خُصوصَ الوقف بالهاء فلَم يُورِدْه على أنه حَديث. انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ٢٣٥-٢٣٧)، و«سِلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١/ ٣٣٧-٣٣٨)، و«حاشية الصبان» (٤/ ٣٠١).

وإنْ كانَتْ في مُفرَدٍ فَالأَفصَحُ الوَقفُ بِالهاءِ، نَحوُ: «رَحْمَه، وشَجَرَه»، وبَعضُهُم يَقِفُ بِالتَّاءِ، وقَد قَرَأَ بِهِ بَعضُ السَّبْعةِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

الكواكب الدرية

ومثلُ جمعِ المُؤنَّثِ «هَيهاتَ، ولاتَ»، فإنَّه يُوقَفُ عليهما بالتَّاءِ، وبَعضُهم بِالهاءِ، وبِهما قُرِئَ في السَّبعِ(١).

(وإنْ كانَتْ) أي: تاءُ التَّأنيثِ (في مُفرَدٍ، فالأَفْصَحُ الوَقْفُ بِالهاءِ) أي: بإبدالِ تاءِ التَّأنيثِ هاءً، (نَحوُ: «رَحْمة، وشَجَرَة») مِن كلِّ اسمٍ آخِرُهُ تاءُ التَّأنيثِ قَبلَها مُتَحرِّكٌ ولو تَقديراً(٢)، فإنَّه يُوقَفُ عليه بالهاءِ؛ فَرْقاً بينَ التَّاءِ اللَّاحقةِ لِلاسمِ واللَّاحِقَةِ لِلفعلِ، فإنْ كانَ ما قبلَ التَّاءِ ساكناً صَحيحاً كـ«أُخْت، وبِنْت» وُقِفَ عليها مِن غيرِ إبدالٍ، كاللَّاحقةِ لِلفعلِ والحرفِ.

(وبعضُهُمْ) أي: العَرَبِ (يَقِفُ) عَلى نحوِ: «رَحمة، وشَجَرة» (بِالتَّاءِ) عَلى الأَصلِ، مِن غَيرِ أنْ يَقلِبَها هاءً، وهي لُغةٌ فَصيحةٌ، وبها رُسِمَ في المُصحَفِ قَولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، وقَولُهُ تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢](٣)، (وقَد قَرَأَ به بَعضُ السَّبْعةِ)، وهم: نافعٌ وعاصِمٌ وحمزةُ وابنُ عامرٍ، وإنَّما وَقفُوا بالتَّاءِ اتِّباعاً لِلرَّسمِ، والباقونَ وَقَفُوا بالهاءِ بدلاً مِن التَّاءِ المرسُومةِ (في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾)(٤)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿رَحْمَتَ﴾: اسمُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ولَفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، ﴿قَرِيبٌ﴾: خبرُ ﴿إِنَّ﴾، ﴿مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والجارُّ والمَجرورُ مُتعلِّقٌ بـ﴿قَرِيبٌ﴾؛ لأنَّه صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ مَصوغةٌ مِن «قَرُبَ» ضِدّ «بَعُدَ»، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هي؛ لأنَّ(٥) الرَّحمةَ

---

(١) وَقف بالهاء في (هيهات) الكسائي وابن كثير، ووَقف الباقُون بالتاء، ووَقف بالهاء في (لاتَ) الكسائي أيضاً بِرواية الدوري، ووَقف الباقون بالتاء.

(٢) كـ(صَلاة وزكاة).

(٣) أي: وغيرُ ذلك، خلافاً لِما تُوهمُه العبارة من حَصرِ ذلك في الآيَتَين.

(٤) في جعلها خاتمة المتن حُسنٌ لا يخفى.

(٥) تعليلٌ لِتأنيث الضَّمير مع أن الظاهر تذكيرُه.

. . . .

الكواكب الدرية

في الأصلِ: رِقَّةٌ تَقتَضي التَّفضُّلَ والإحسانَ إلى المرحُومِ، وهي في حقِّ اللهِ سُبْحانه وتعالى عِبارةٌ عن الإفضالِ والإنعامِ على عِبادِهِ، وإيصالِ الخيرِ إلَيهم، أو عن إرادةِ فِعلِ ذلكَ، فالمرادُ منها على كِلَا الحالَينِ الثَّوابُ الحاصلُ لِلمُحسِنِينَ، فلِذا ذُكِّرَ «قريبٌ» نظراً لِمَعنى الرَّحمةِ الذي هو الثَّوابُ دُونَ لفظِها، وقيلَ: إنَّ تأنيثَ الرَّحمةِ ليسَ حَقيقيًّا، وما كانَ كذلكَ يَجوزُ فيه التَّأنيثُ والتَّذكيرُ عندَ أهلِ اللُّغةِ.

وإنَّما كانتِ الرَّحمةُ قَريبةً مِن المحسِنِينَ لأنَّ الإنسانَ في كلِّ ساعةٍ مِن السَّاعاتِ في إدبارٍ عن الدُّنيا، وإقبالٍ على الآخِرةِ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ الموتُ أقرَبَ إليه مِن الحياةِ، وليس بينَه وبينَ رحمةِ اللهِ تعالى ـ التي هي الثَّوابُ في الآخرةِ ـ إلَّا الموتُ، فهو قريبٌ مِن الإحسانِ.

قالَ المُؤلِّفُ نَفعَ اللهُ به، وأعادَ علينا وعَلى جَميعِ المسلمينَ مِن بَركاته: هذا آخِرُ ما يَسَّرَهُ اللهُ تعالى مِن الفوائدِ المُضِيَّةِ[1] عَلى «مُتَمِّمَةِ المُقَدِّمَةِ الآجُرُّوميَّة»، وقد بذَلتُ جُهدِي في تَسهيلِ العِبارة، وسلَكتُ طريقَ التَّصريحِ لِتَوضيحِ الإشارةِ، مُقتَطِفاً مِن الفَواكهِ[2] اليانِعِ، وطاوياً في غُضُونِ[3] مَباحثِهِ المُفَصَّلَ والجامعِ[4]، فجاءَ بحمدِ اللهِ تَعالى فائقاً لِكَثيرٍ مِن الأسفار، مُغنِياً لِطالِبِيهِ بما حَواهُ مِن الأَحكامِ والأَشعار، وأَسأَلُ اللهَ تعالى أنْ يَنفَعَ به مَن قَصَدَهُ ونَحاه، وأنْ يُبَلِّغَهُ في الدَّارَينِ أعلى ما تَمنَّاه، وأنْ يَرحَمني، ويَغفِرَ لي، ولِوالِدَيَّ، ومَشايِخي في الدِّينِ، وأَتباعي، وجَميعِ المسلِمينَ والمسلِمات، والمؤمِنينَ والمؤمِنات.



---

(١) بتخفيف الهمزةِ ثم إدغامِ الياء فيها على ما يَظهر؛ لِتَحصلَ السَّجعةُ كما في الجُمَلِ التي بعدَها.

(٢) فيه إشارةٌ إلى شَرح الفاكهي «الفواكه الجنيَّة» كما لا يَخفى، كيف لا وهذا الشرحُ إنما أُسِّس عليه ودار في فَلَكِه؟!

(٣) أي: في أثناءِ، جَمعُ: (غَضْنٍ) بالفتح ويُحرَّك، وهو كلُّ تَثَنٍّ في ثوبٍ أو جِلْدٍ أو غيرِهما.

(٤) فيه أيضاً ـ على ما يَبدو ـ إيماءٌ إلى «مُفصَّل الزمخشريِّ» و«جامعِ ابن هشامٍ»، وهما تَمثيلٌ، فيَدخُل معهُما ما أشبَهَهُما كـ«التصريح» وغيرِه.

(٥) التَّسويد: كِتابةُ الصَّحيفة أولَ مَرَّة، وسُمِّي بِذلك لكثرةِ تَسويد الوَرَق المكتوبِ عليه بِالمَحوِ والضَّربِ على الكلمات وكَثرةِ الإلحاقات ونحوِ ذلك، ويُقابِلُه التَّبييض، وهو تَنقيحُها وتَحريرُها، ولم يَذكُرْه الشارحُ =

. . . .

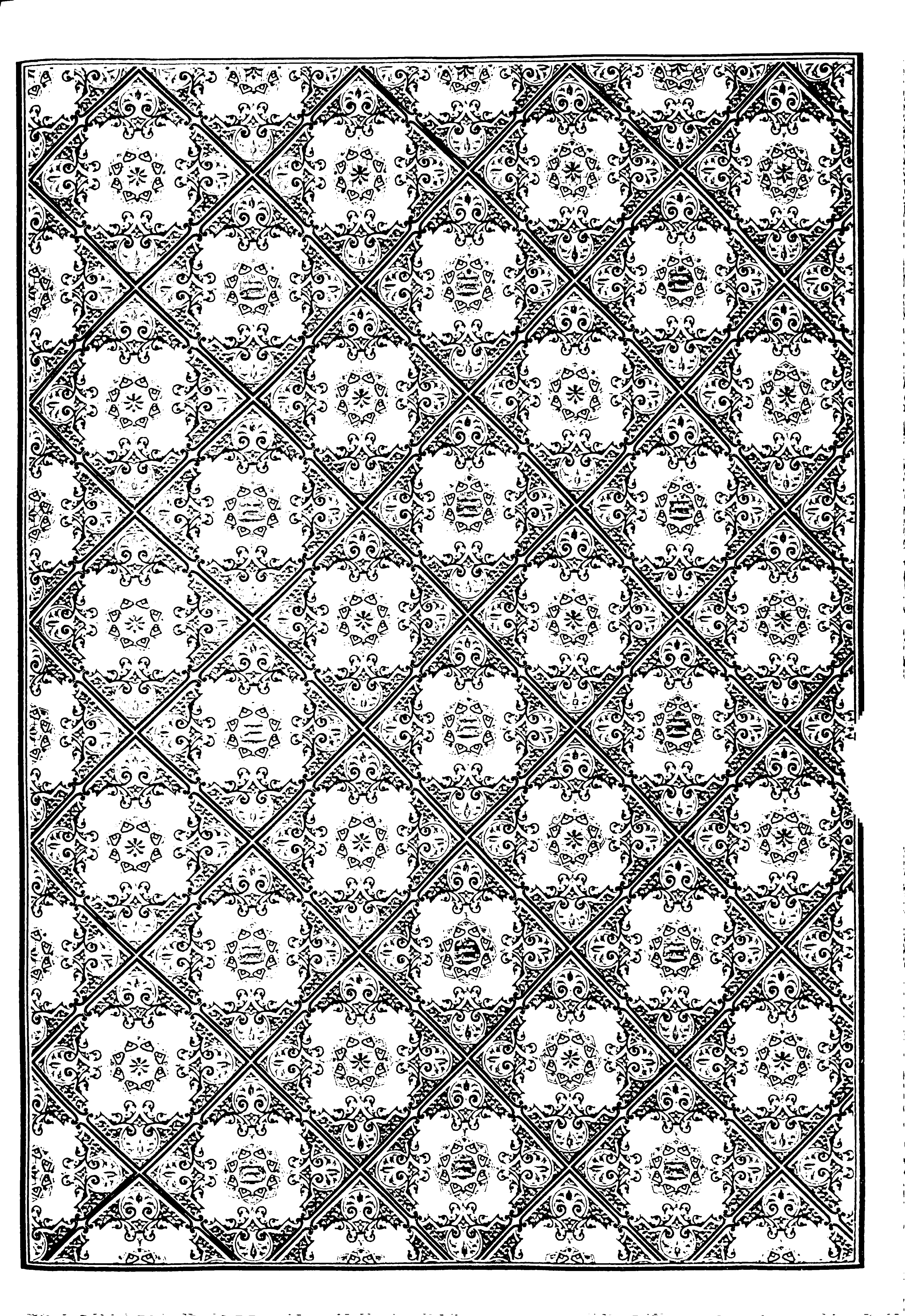
الكواكب الدرية

وفُرِغَ مِن تَسويدِهِ[١] ثُلُثَ ليلةِ الجُمعةِ، لِلَيلَتينِ خَلَتَا مِن شهرِ جُمادى الآخِرة مِن شُهورِ سنةِ ١٢٨٨ ألفٍ ومائتَينِ وثمانيةٍ وثَمانين.

والحَمدُ للهِ ربِّ العالمينَ حَمداً يُوافي نِعَمَهُ، ويُدافِعُ نِقَمَه، ويُكافِئُ مَزيدَه، يا رَبَّنا لكَ الحمدُ كما يَنبَغي لِجَلالِ وَجهِكَ، وعَظيمِ سُلطانِك، سُبْحانكَ لا نُحصي ثناءً عليكَ أنتَ كما أثنيتَ على نَفْسِك، فلَكَ الحمدُ بَعدَ الرِّضا، ولكَ الحَمدُ إذا رَضِيتَ عنَّا دائماً أبداً يا رَبَّ العالَمِين، وصَلَّى اللهُ على سيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّم.

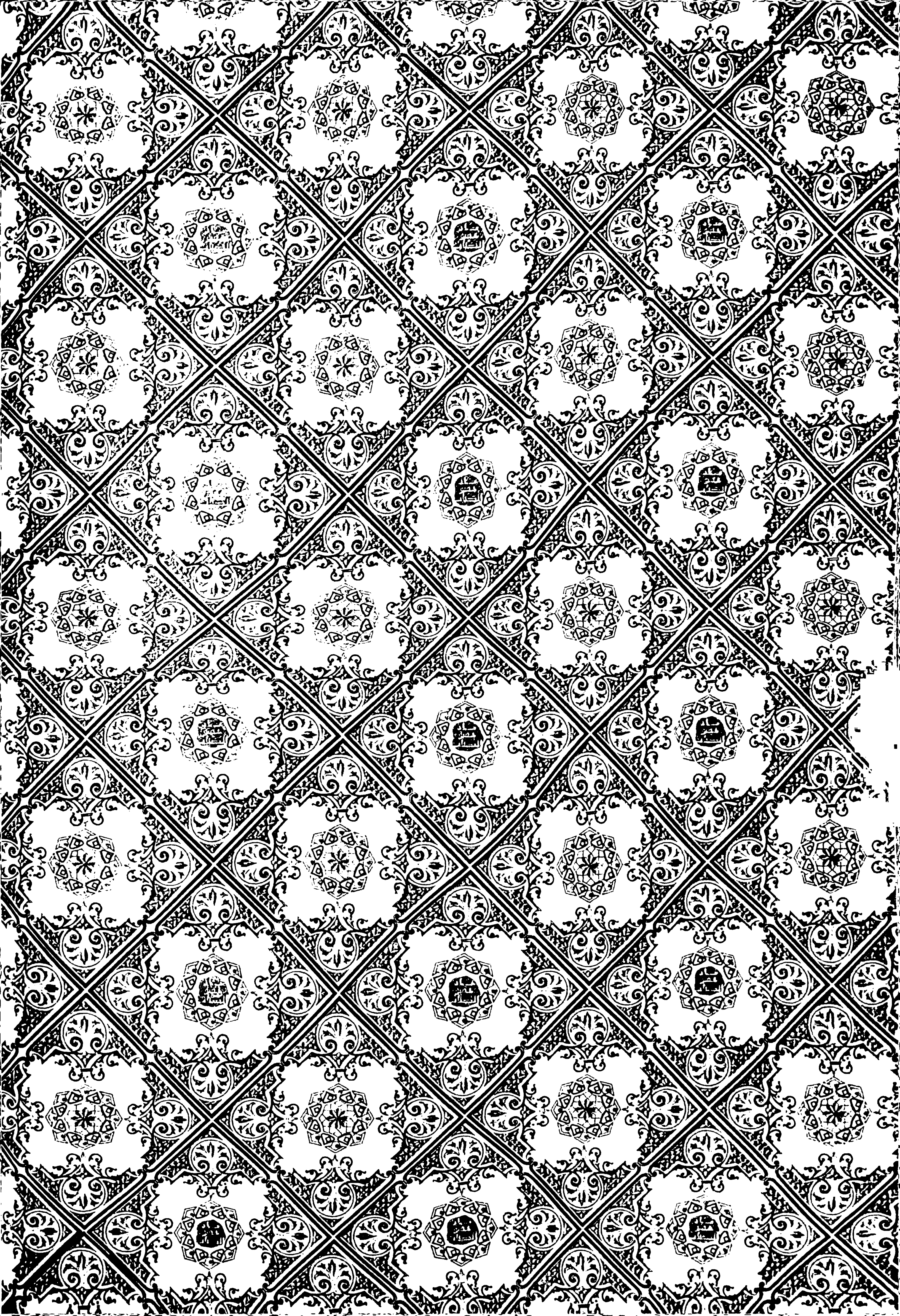


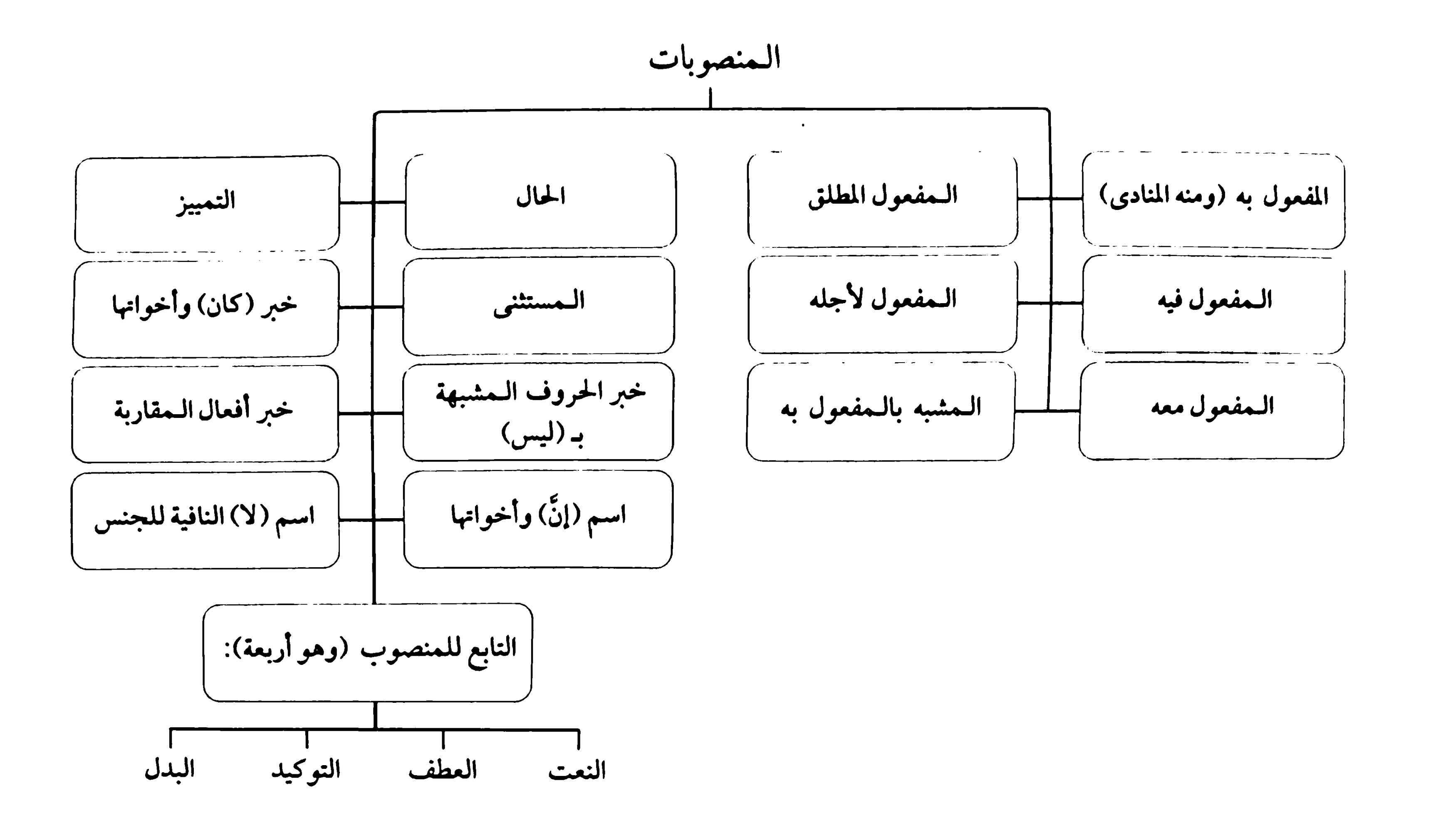
= على خِلافِ عادةِ المصنِّفين وما تَقتضِيه الصَّنعةُ، والذي يَظهَرُ لي في الجواب عن ذلك احتِمالاتٌ:
أحدُها: أنَّه بيَّض الكتابَ إلَّا أنه لم يَلتفِت إلى تأريخِ ذلك لِسَببٍ ما.
ثانيها: أنَّه بيَّضه وأرَّخ ذلك لكن في حاشيةِ الأصل لا مع بَقيَّة الكتاب، فسَقط ذلك عند نَسخِه.
ثالثُها: أنَّه قصَد بِالتَّسويد الكتابةَ مُطلقاً مع مُلاحظَةِ مَعناها اللُّغويِّ، ولم يَقصِدِ التَّسويدَ الاصطِلاحيَّ المقابِلَ لِلتَّبييض، فكأنَّ ما كَتَبه شيءٌ سَوَّد به الصَّفحاتِ كيفَما كان وشَوَّه به بَياضَها ولا يَرتقِي لأنْ يَكُون كتاباً يُتَفاخَرُ به، مع أن هذا الوجهَ يُبعِدُه مَدحُه لِصَنيعِه المارُّ قريباً.
رابعُها: أنَّه لم يُبيِّضْه أصلاً، وهذا يُفسِّرُ وُقُوعَ أشياءَ في كتابِه ما كان يَنبغي لها أن تُوجَدَ فيه، من تصحيفات وكُسورٍ في أبياتِ الشعر، ومَواضعَ تركَها خاليةً من غير أن يُتِمَّ النَّقص فيها، وغيرِ ذلك ممَّا نبَّهنا على غالبِه.
هذا، وقد آنَ لَنا أن نُمسِكَ عن الكلام، والحمدُ لله أولاً وآخِراً.

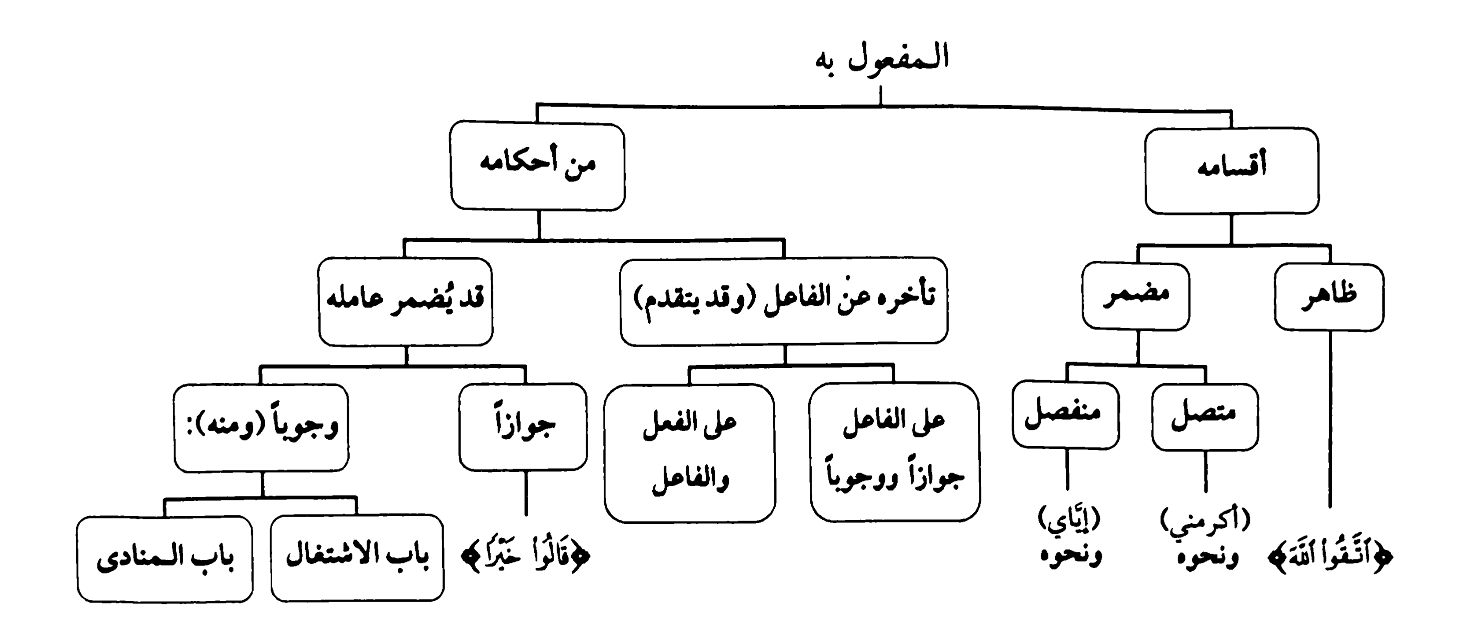




تشجيرات الجزء الثاني



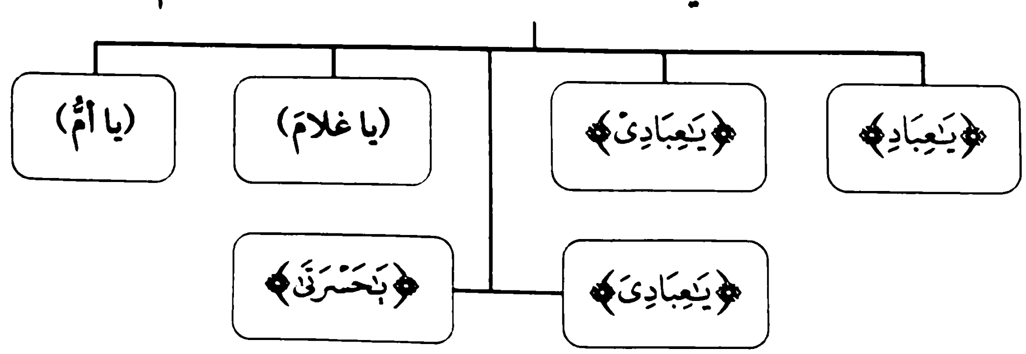

المنصوبات
المفعول به (ومنه المنادى)
المفعول المطلق
المفعول فيه
المفعول لأجله
المفعول معه
المشبه بالمفعول به
الحال
التمييز
المستثنى
خبر (كان) وأخواتها
خبر الحروف المشبهة بـ (ليس)
خبر أفعال المقاربة
اسم (إنَّ) وأخواتها
اسم (لا) النافية للجنس
التابع للمنصوب (وهو أربعة):
النعت
العطف
التوكيد
البدل



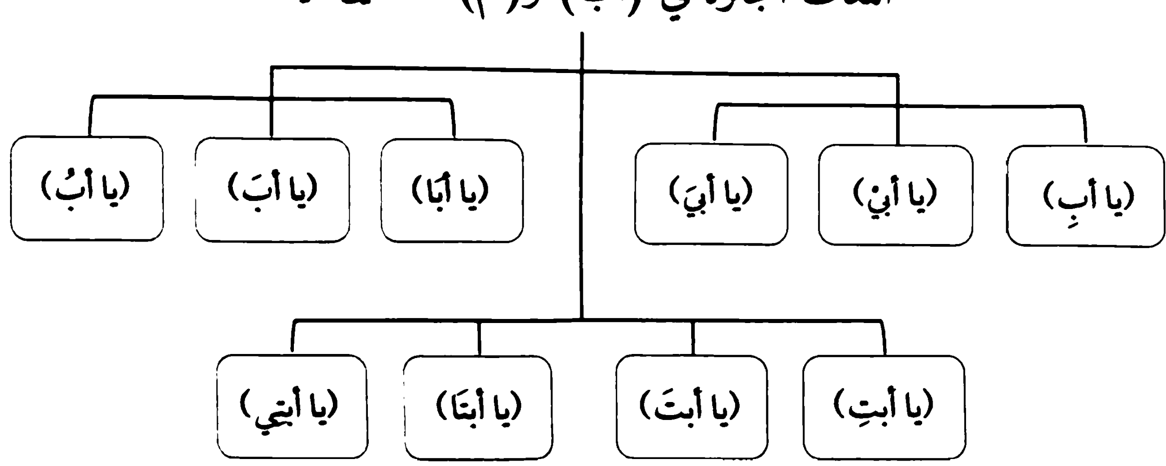
المنادى

- مُفرد عَلَم، نكرة مقصودة: يُبنى على ما يُرفع به حالَ الإعراب (وهو):
  - الضم في:
    - المفرد: (يا زيدُ) (يا رجلُ)
    - جمع التكسير: (يا زُيودُ) (يا رجالُ)
    - جمع المؤنث السالم: (يا هنداتُ) (يا مُسلماتُ)
    - المركب المزجي: (يا معدي كربُ)
  - الألف في التثنية: (يا زيدانِ) (يا رجلانِ)
  - الواو في الجمع: (يا زيدونَ) (يا مُسلمونَ)
- نكرة غير مقصودة، مضاف، مُشبه بالمضاف: تُنصب
  - (يا رجلاً خُذ بيدي) (يا عبدَ الله) (يا حَسناً وجهُه)

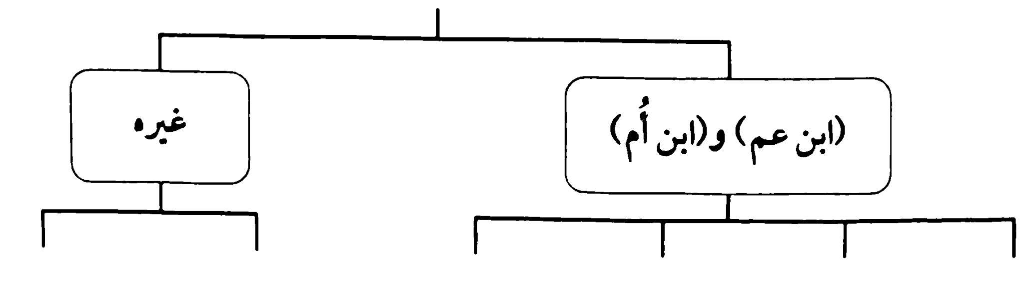
اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم



اللغات الجائزة في (أب) و(أُم) مضافين للياء

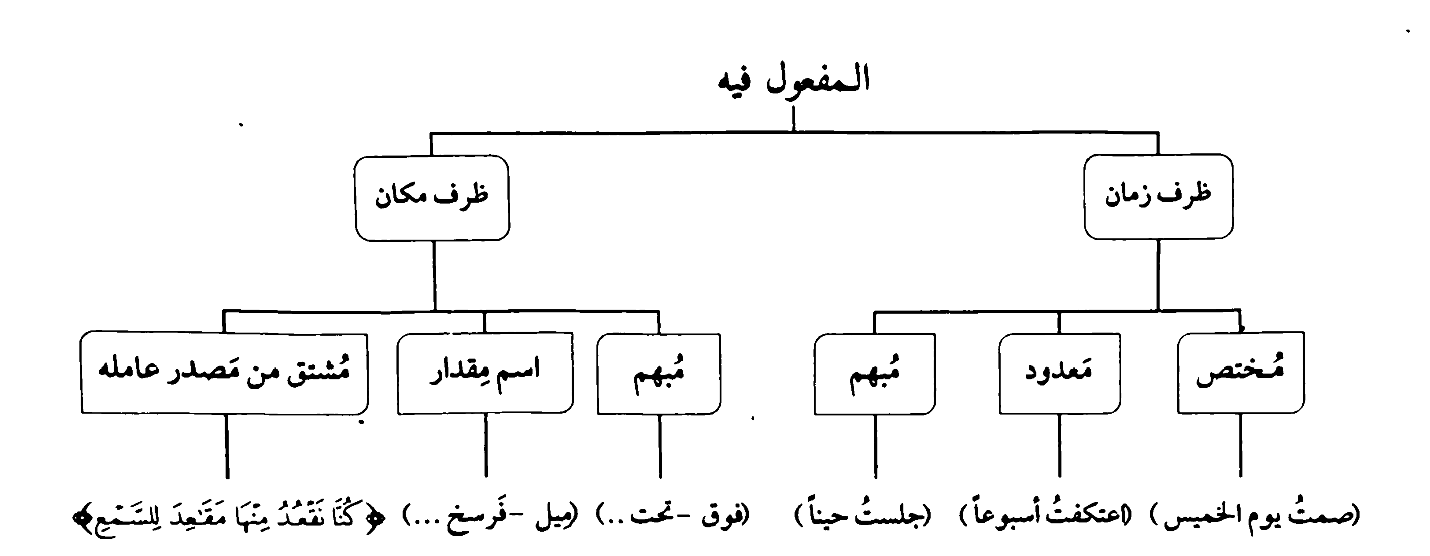


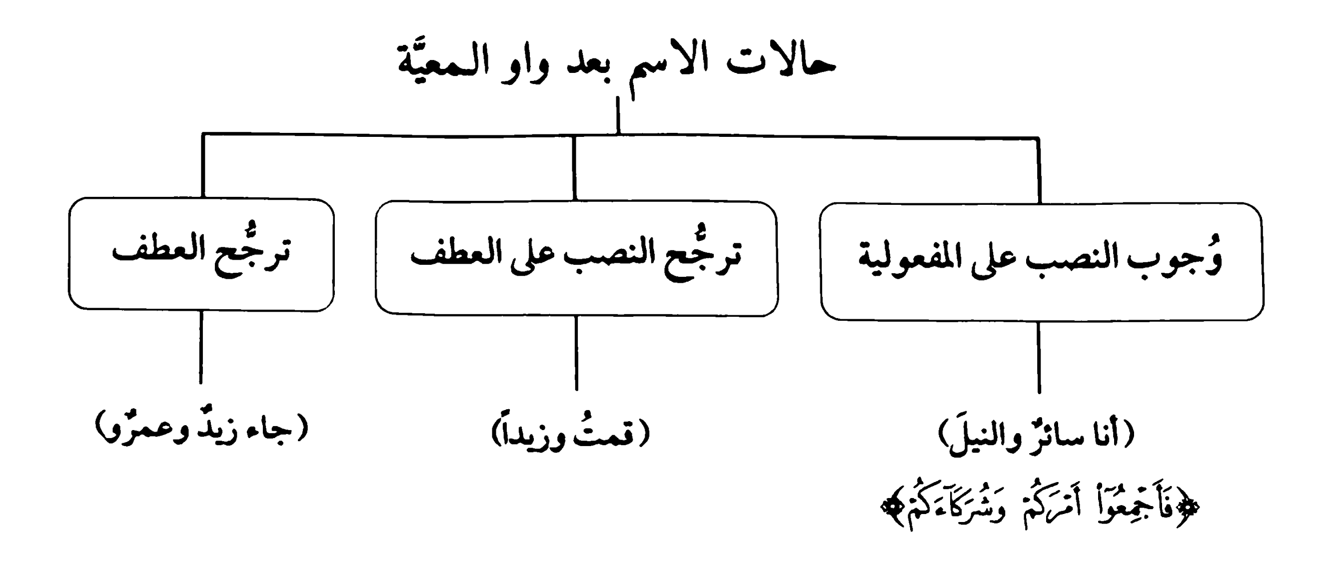
اللغات الجائزة في المضاف إلى المضاف للياء



المفعول المطلق

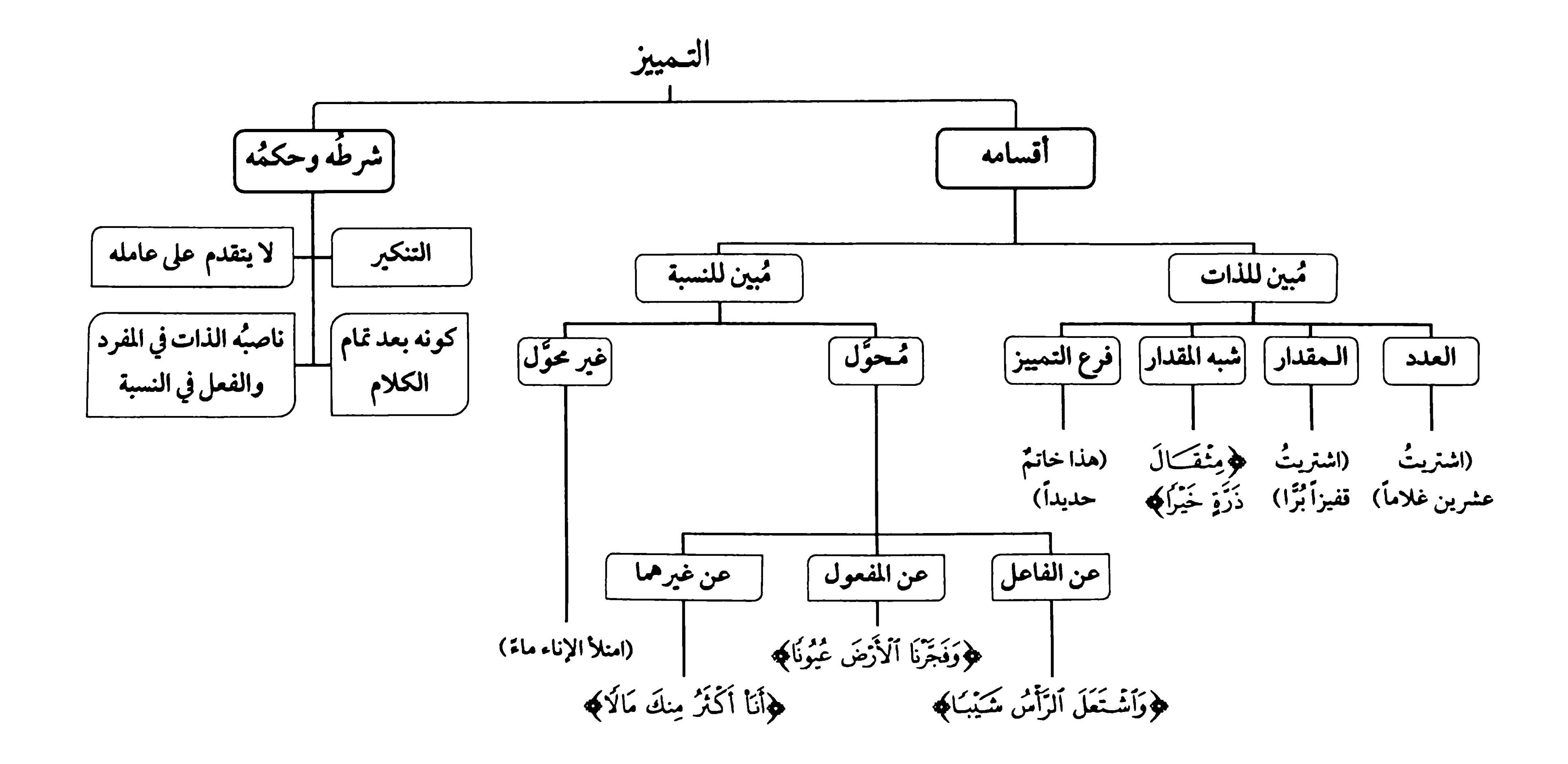
- **فائدته**
  - **توكيد عامِله**: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾
  - **بَيان نَوعه**: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾
  - **بَيان عدَده**: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾
- **أقسامه**
  - **لَفظي**: (ضربتُ ضرباً)
  - **مَعنوي**: (جلستُ قُعوداً)
- **يَنوب عنه**
  - **(كُل) و(بعض) مُضافين للمصدر**: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾
  - **العدد**: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾
  - **الآلة**: (ضربتُه سوطاً)

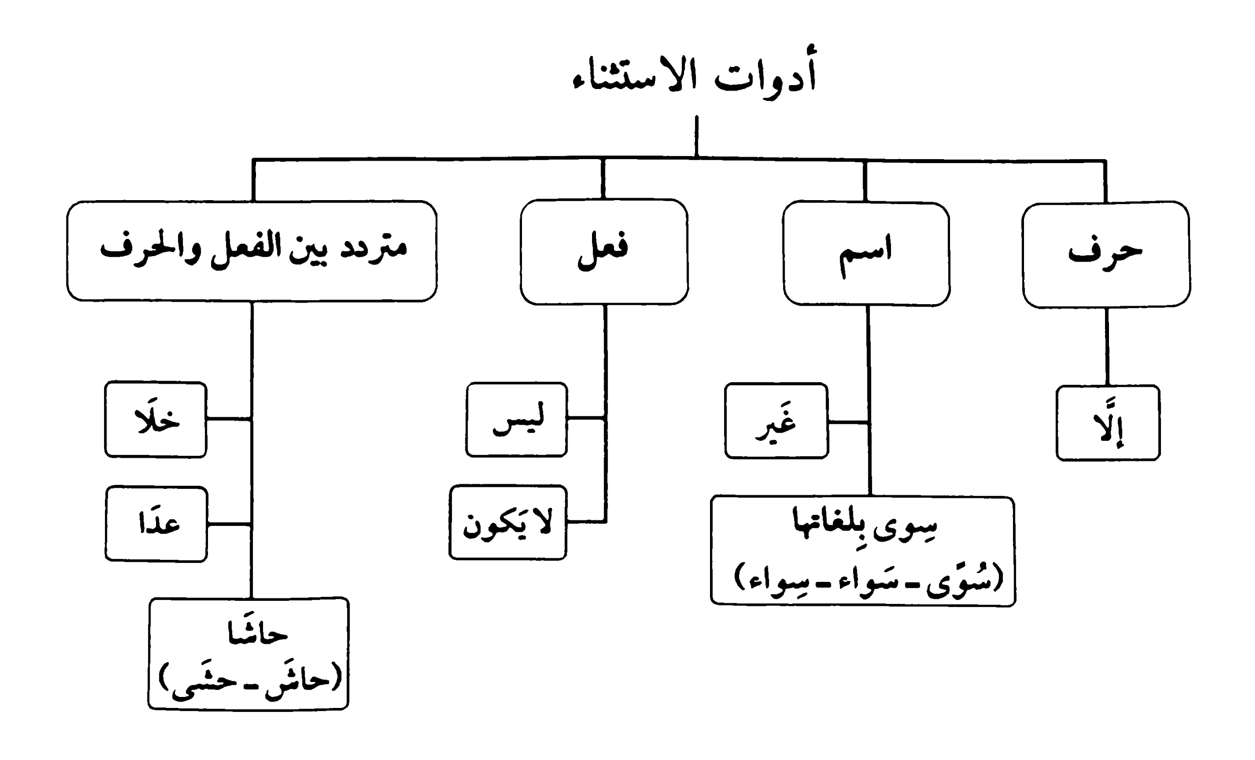


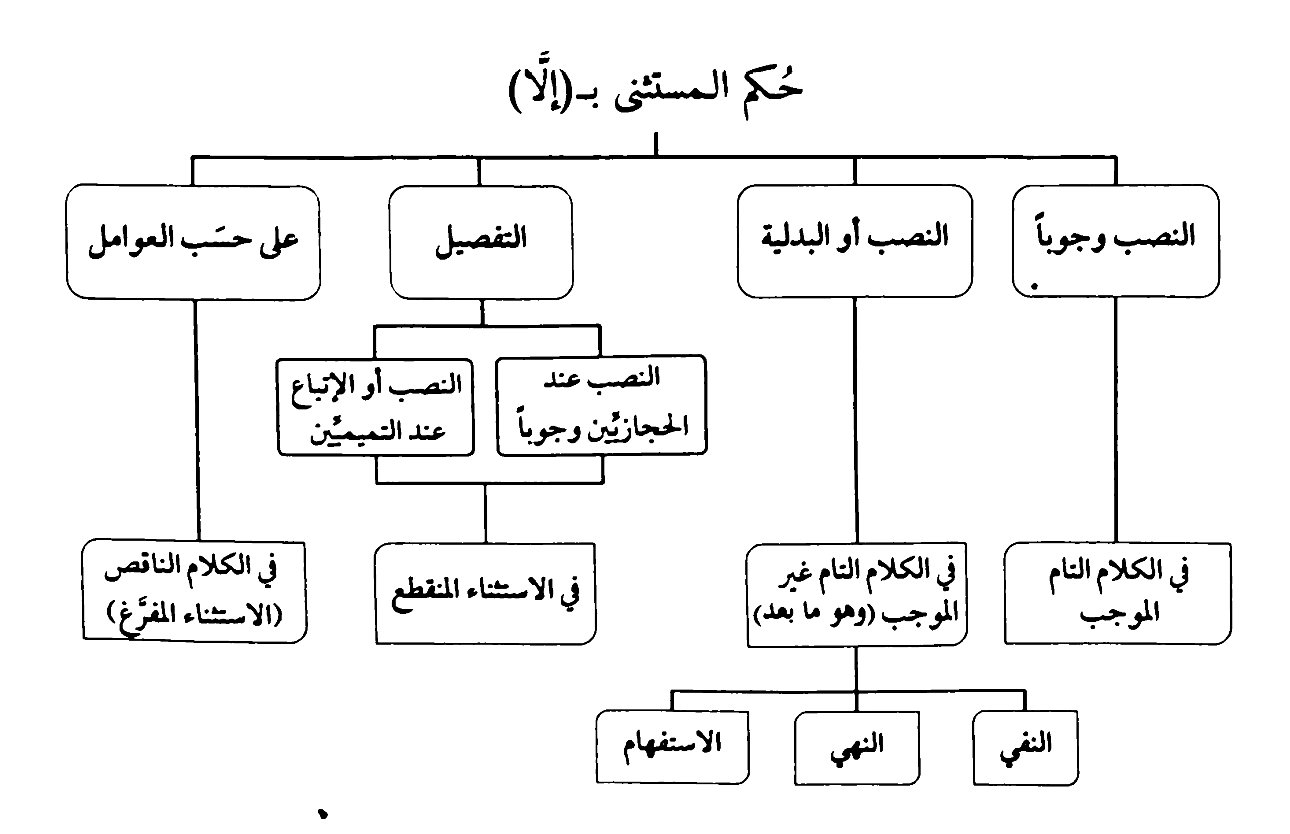


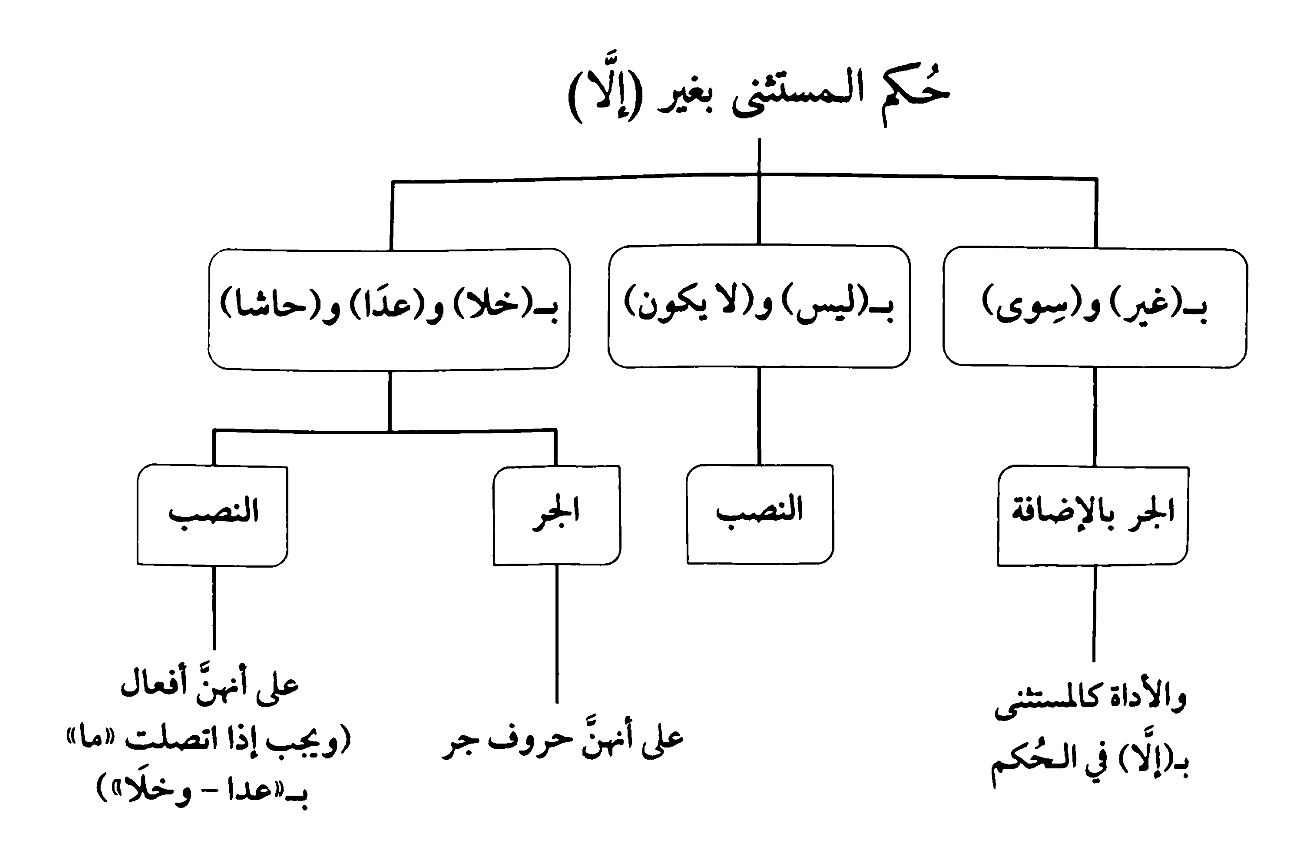
الحال

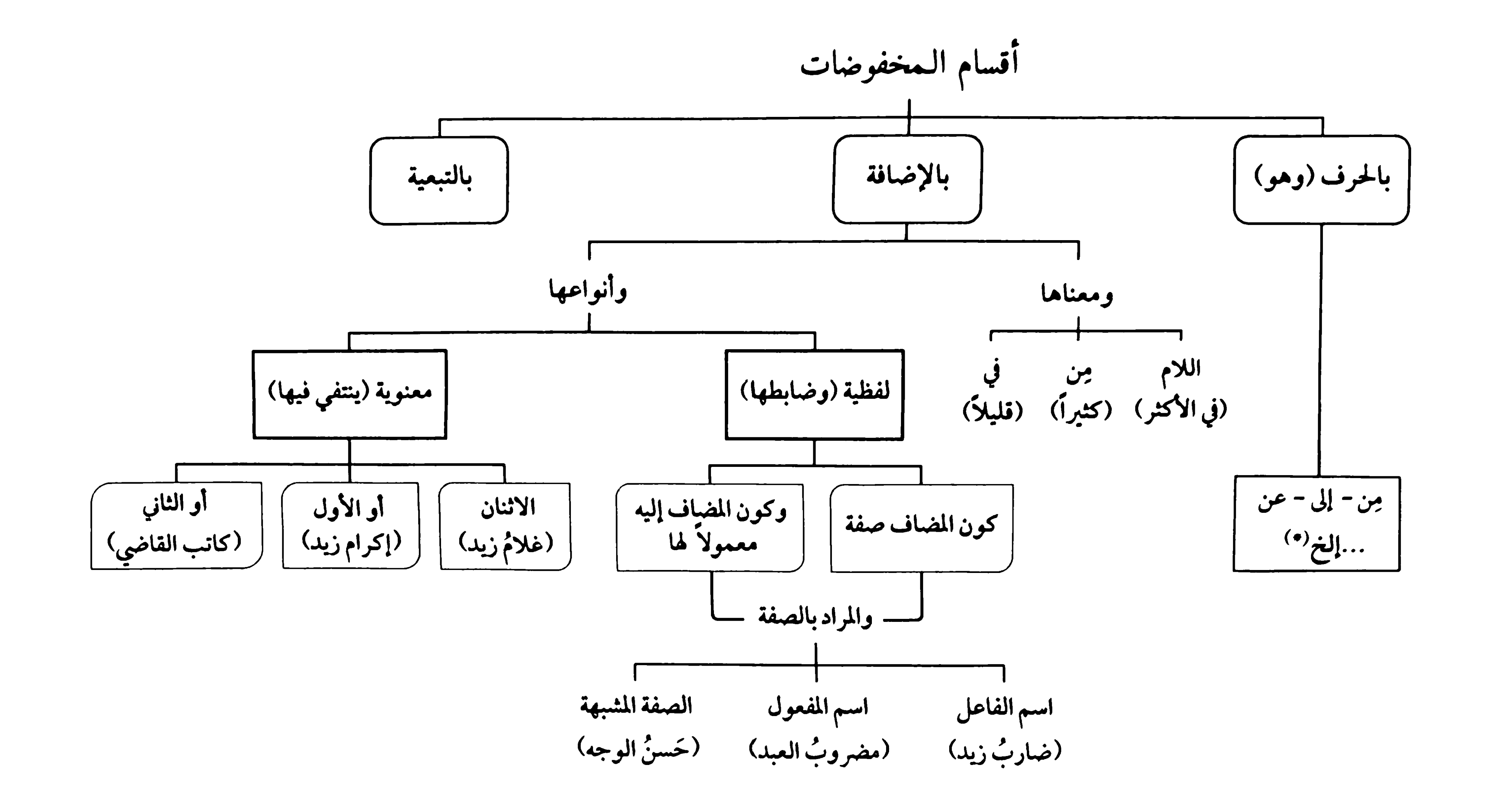
- يأتي من
  - الفاعل: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾
  - المفعول: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾
  - منهما: (لقيتُ زيداً راكبَين)
- شرطُه
  - الاشتقاق غالباً
  - كونُه بعد تمام الكلام
  - التنكير
  - كونُ صاحبِه
    - معرفة: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾
    - أو نكرةً بمسوّغ: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾
- ويَقع
  - ظرفاً: (رأيتُ الهلال بينَ السحاب)
  - جارًا ومجروراً: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾
  - جملةً خبرية مُرتبطة
    - بالواو والضمير: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾
    - بالضمير فقط: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾
    - بالواو فقط: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾


التمييز
أقسامه
شرطُه وحكمُه
مُبين للذات
مُبين للنسبة
العدد
المقدار
شبه المقدار
فرع التمييز
(اشتريتُ عشرين غلاماً)
(اشتريتُ قفيزاً بُرّاً)
﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾
(هذا خاتمٌ حديداً)
مُحوَّل
غير محوَّل
عن الفاعل
عن المفعول
عن غيرهما
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾
﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾
﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾
(امتلأ الإناء ماءً)
التنكير
لا يتقدم على عامله
كونه بعد تمام الكلام
ناصبُه الذات في المفرد والفعل في النسبة

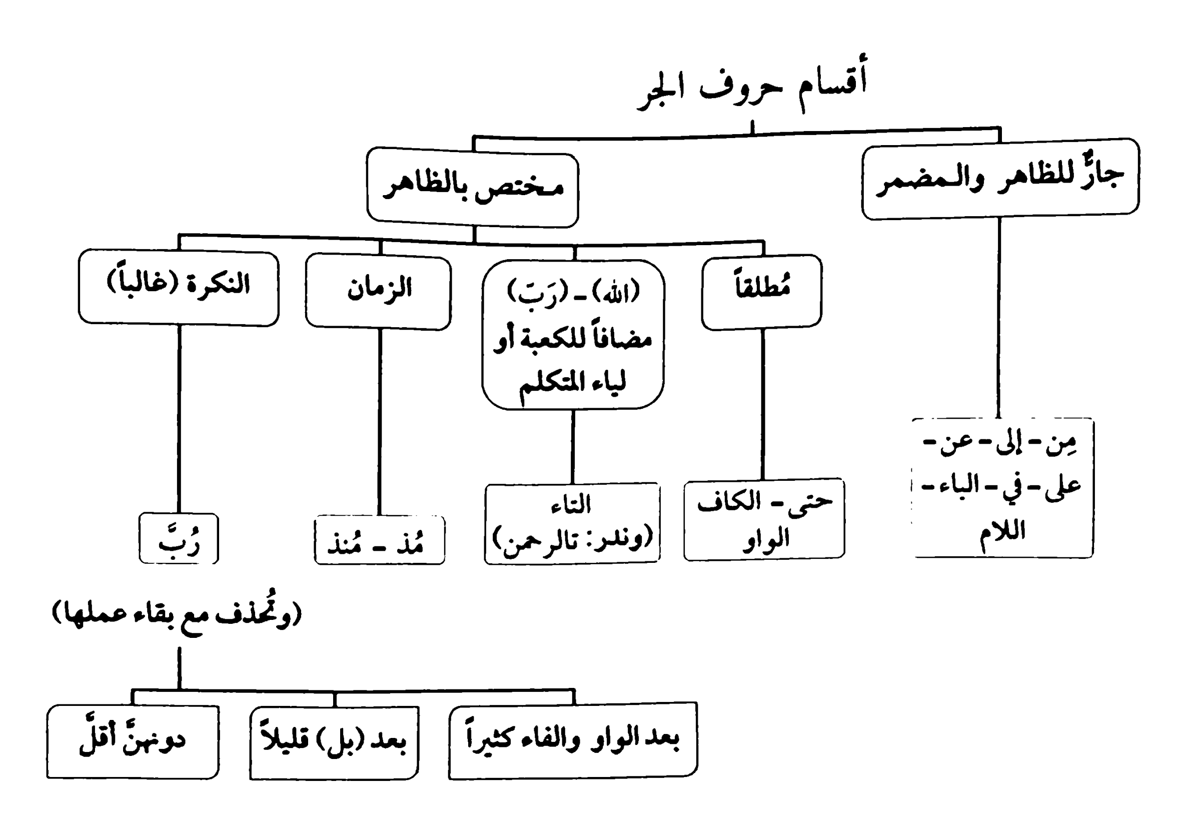

أدوات الاستثناء
حرف
اسم
فعل
متردد بين الفعل والحرف
إلَّا
غَير
سِوى بِلغاتها
(سُوًى ـ سَواء ـ سِواء)
ليس
لا يَكون
خلَا
عدَا
حاشَا
(حاشَ ـ حشَى)

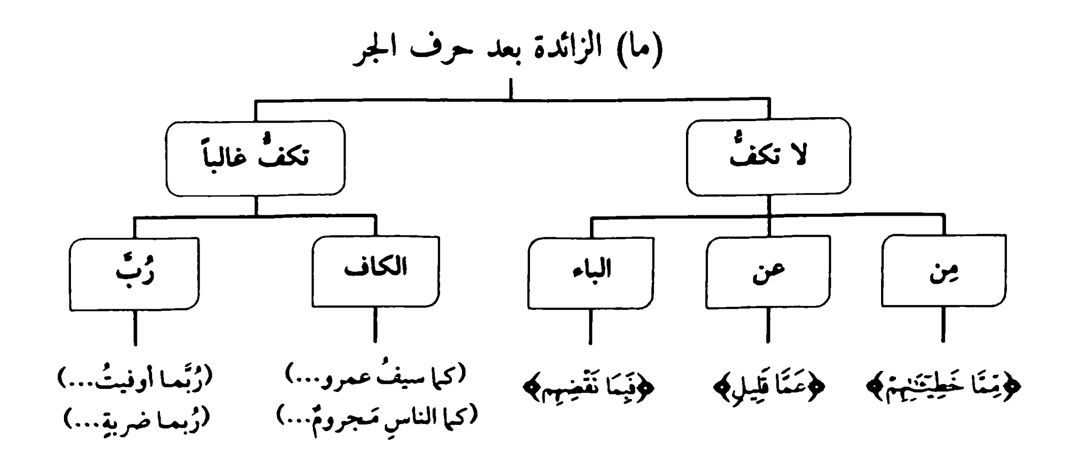

حُكم المستثنى بـ(إلَّا)
النصب وجوباً
النصب أو البدلية
التفصيل
على حسَب العوامل
النصب عند الحجازيِّين وجوباً
النصب أو الإتباع عند التميميِّين
في الكلام التام الموجب
في الكلام التام غير الموجب (وهو ما بعد)
في الاستثناء المنقطع
في الكلام الناقص (الاستثناء المفرَّغ)
النفي
النهي
الاستفهام

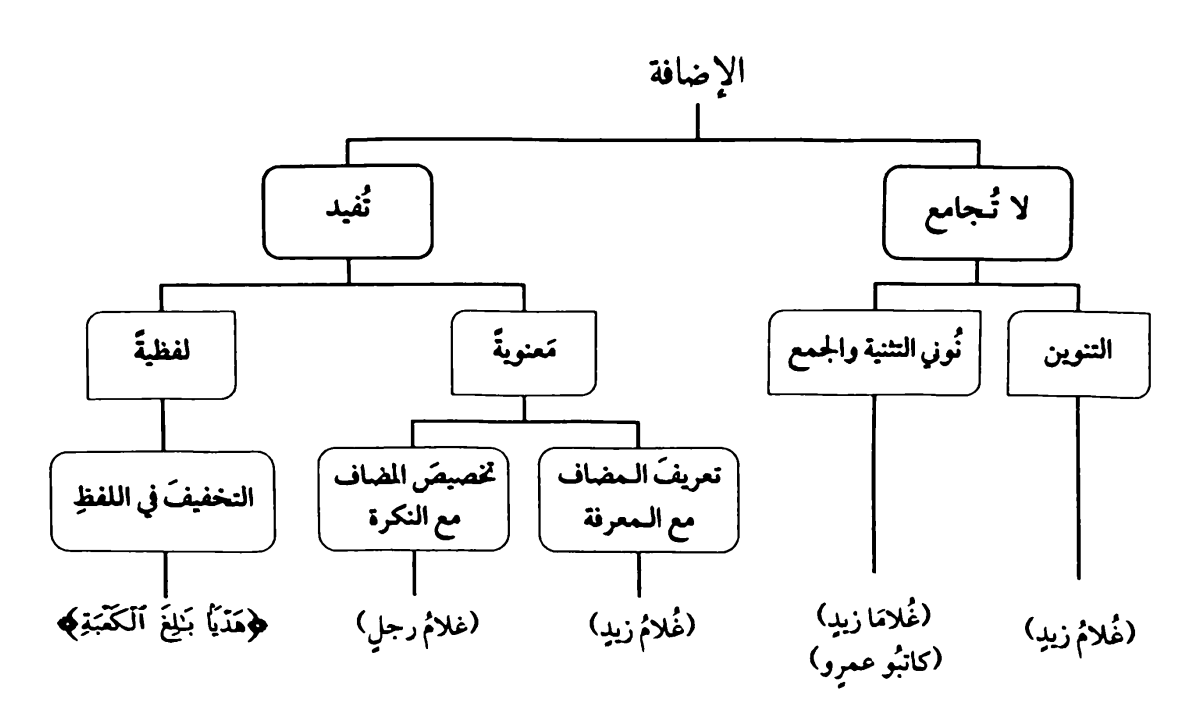

حُكم المستثنى بغير (إلَّا)
بـ(غير) و(سِوى)
بـ(ليس) و(لا يكون)
بـ(خلا) و(عدَا) و(حاشا)
الجر بالإضافة
النصب
الجر
النصب
والأداة كالمستثنى
بـ(إلَّا) في الحُكم
على أنهنَّ حروف جر
على أنهنَّ أفعال
(ويجب إذا اتصلت «ما»
بـ«عدا - وخلَا»)

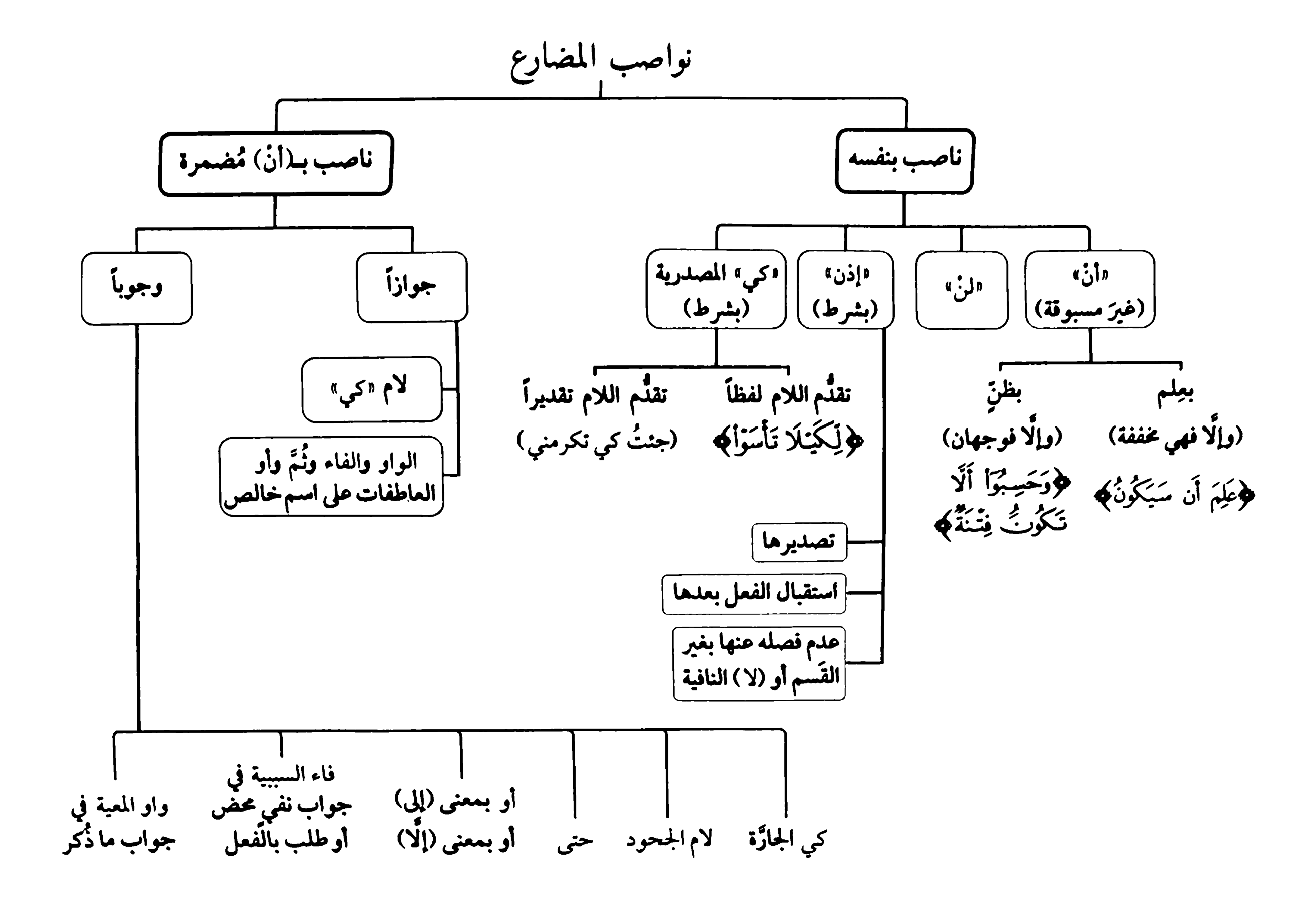


(*) انظر التشجير الآتي.

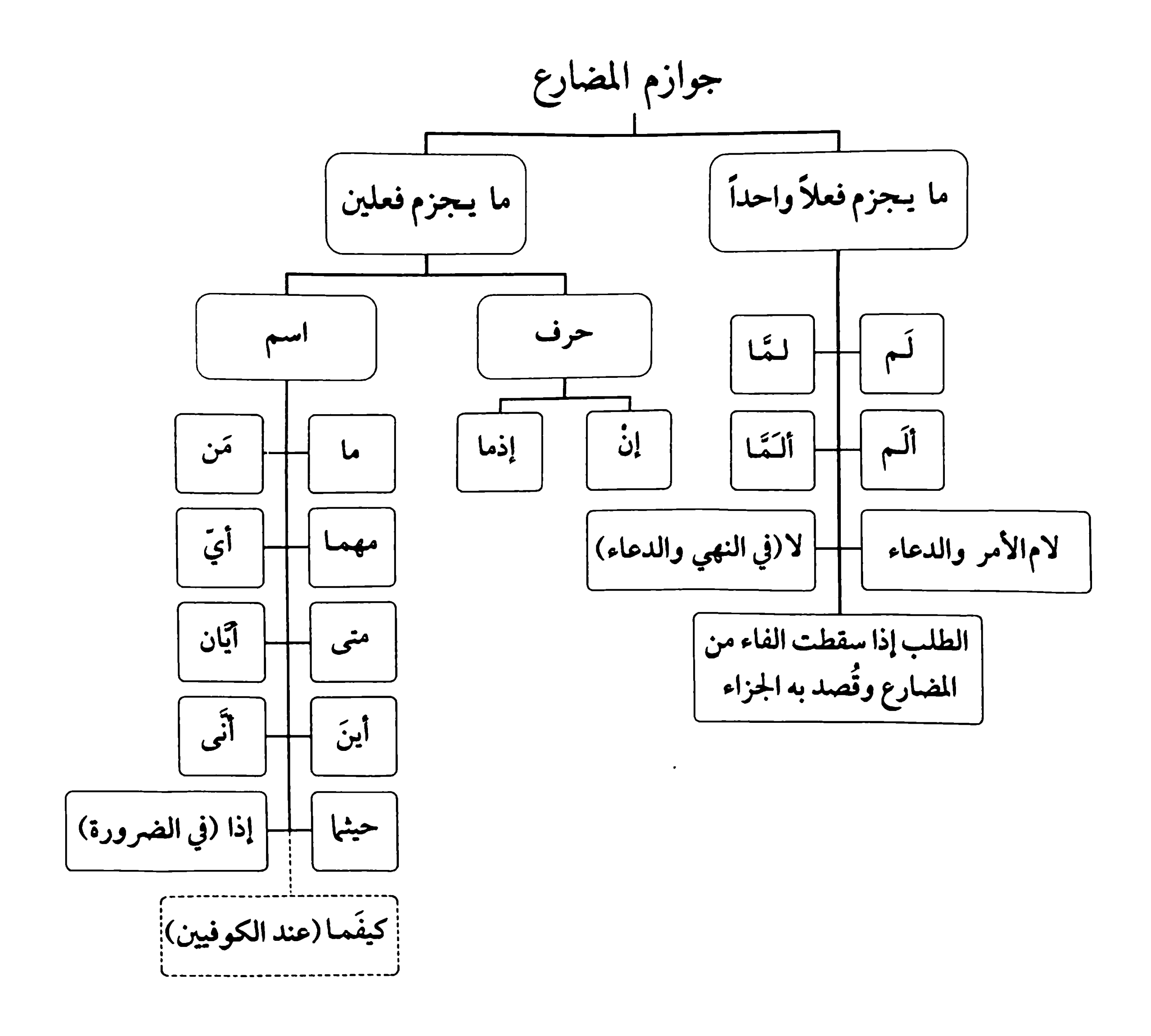

أقسام حروف الجر
جارٌّ للظاهر والمضمر
مختص بالظاهر
مُطلقاً
(الله) - (رَبّ) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم
الزمان
النكرة (غالباً)
مِن - إلى - عن - على - في - الباء - اللام
حتى - الكاف - الواو
التاء (ونذر: تالرحمن)
مُذ - مُنذ
رُبَّ
(وتُحذف مع بقاء عملها)
بعد الواو والفاء كثيراً
بعد (بل) قليلاً
دونهنَّ أقلّ


(ما) الزائدة بعد حرف الجر
لا تكفُّ
تكفُّ غالباً
مِن
عن
الباء
الكاف
رُبَّ
﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾
(كما سيفُ عمرو...)
(كما الناسِ مَجرومٌ...)
(رُبَّما أوفيتُ...)
(رُبما ضربةٍ...)

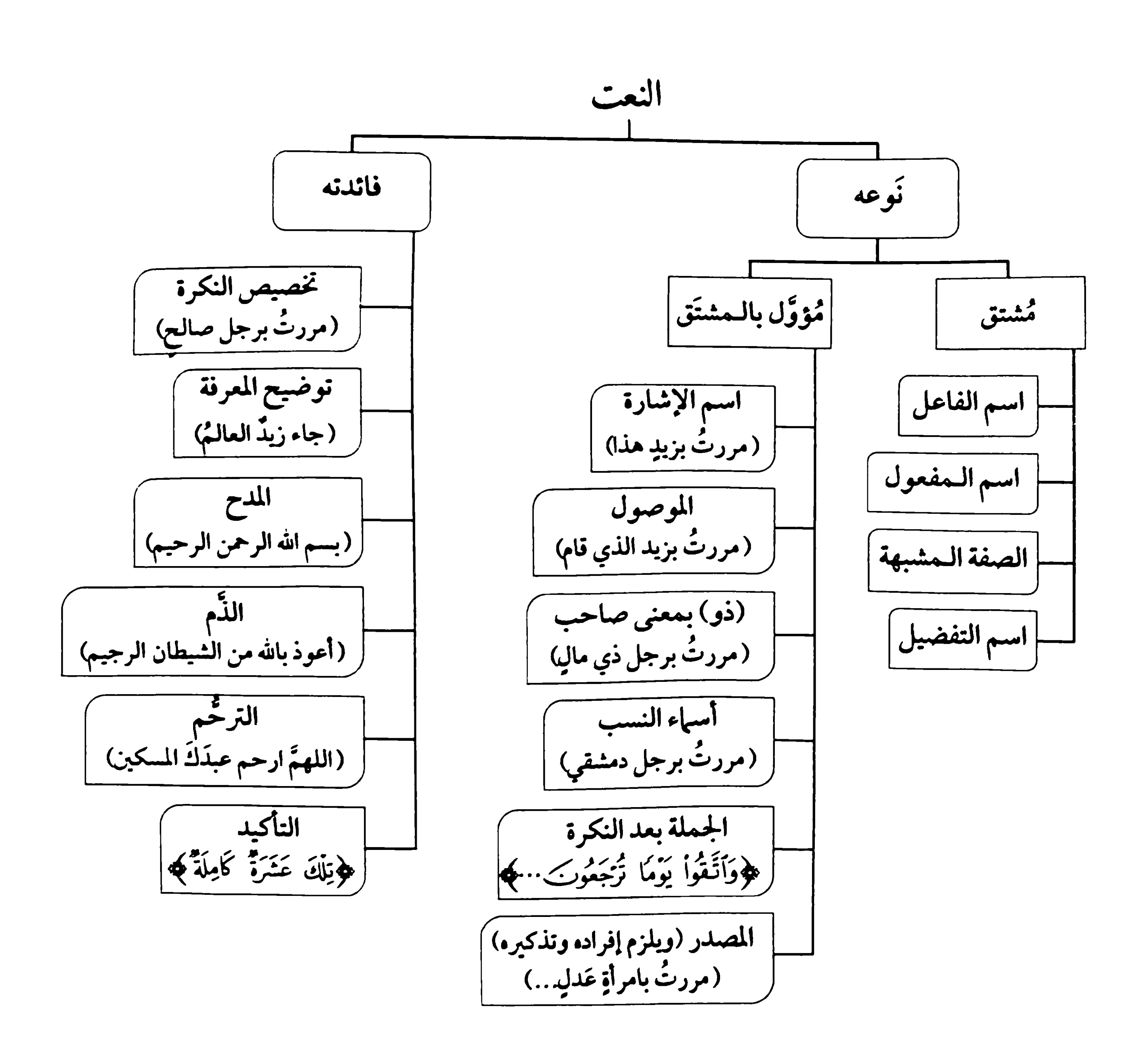

الإضافة
لا تُجامع
تُفيد
التنوين
نُوني التثنية والجمع
مَعنوية
لفظية
تعريفَ المضاف مع المعرفة
تخصيصَ المضاف مع النكرة
التخفيفَ في اللفظِ
(غُلامُ زيدٍ)
(غُلاما زيدٍ)
(كاتبُو عمرٍو)
(غُلامُ زيدٍ)
(غلامُ رجلٍ)
﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾

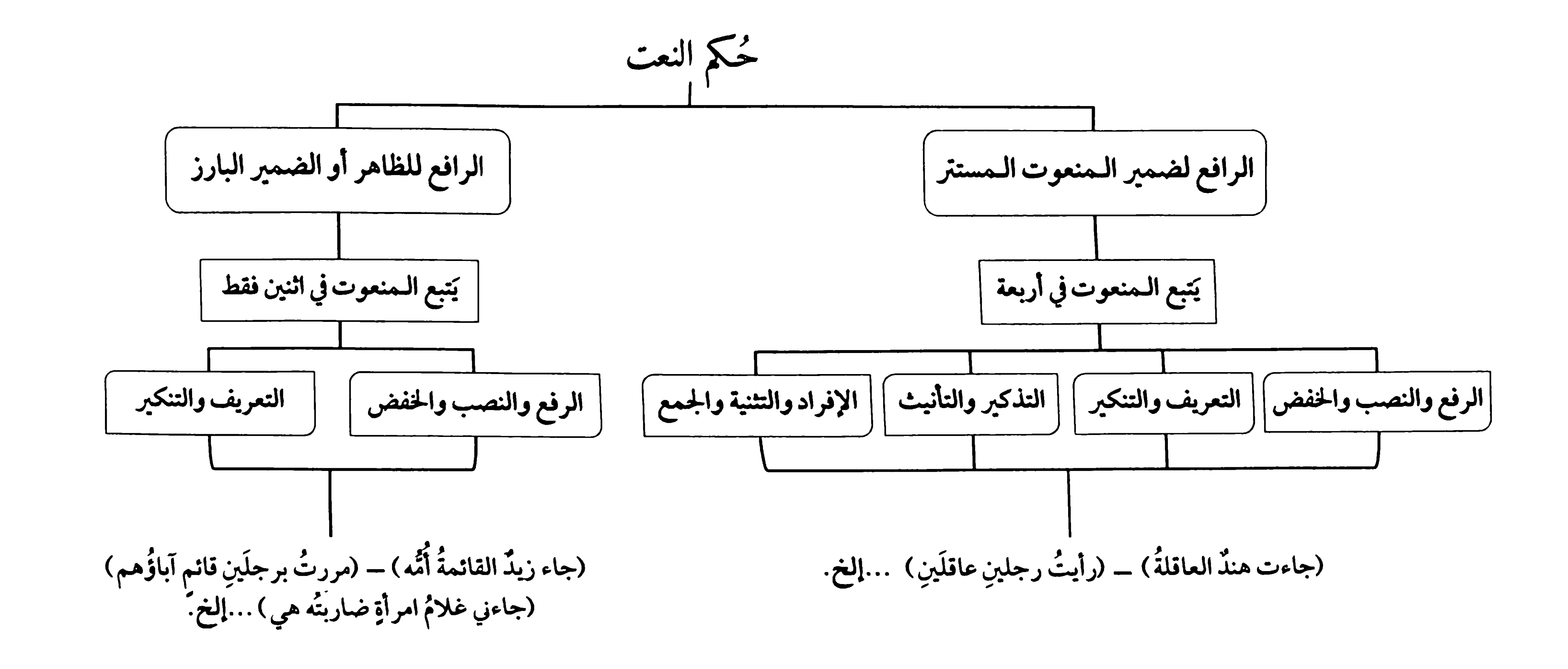


نواصب المضارع
ناصب بنفسه
ناصب بـ(أنْ) مُضمرة
«أنْ» (غيرَ مسبوقة)
«لنْ»
«إذن» (بشرط)
«كي» المصدرية (بشرط)
بعِلم (وإلَّا فهي مخففة)
﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾
بظنّ (وإلَّا فوجهان)
﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾
تقدُّم اللام لفظاً
﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾
تقدُّم اللام تقديراً
(جئتُ كي تكرمني)
تصديرها
استقبال الفعل بعدها
عدم فصله عنها بغير القَسم أو (لا) النافية
جوازاً
لام «كي»
الواو والفاء وثُمَّ وأو العاطفات على اسم خالص
وجوباً
كي الجارَّة
لام الجحود
حتى
أو بمعنى (إلى)
أو بمعنى (إلَّا)
فاء السببية في جواب نفي محض أو طلب بالفعل
واو المعية في جواب ما ذُكر

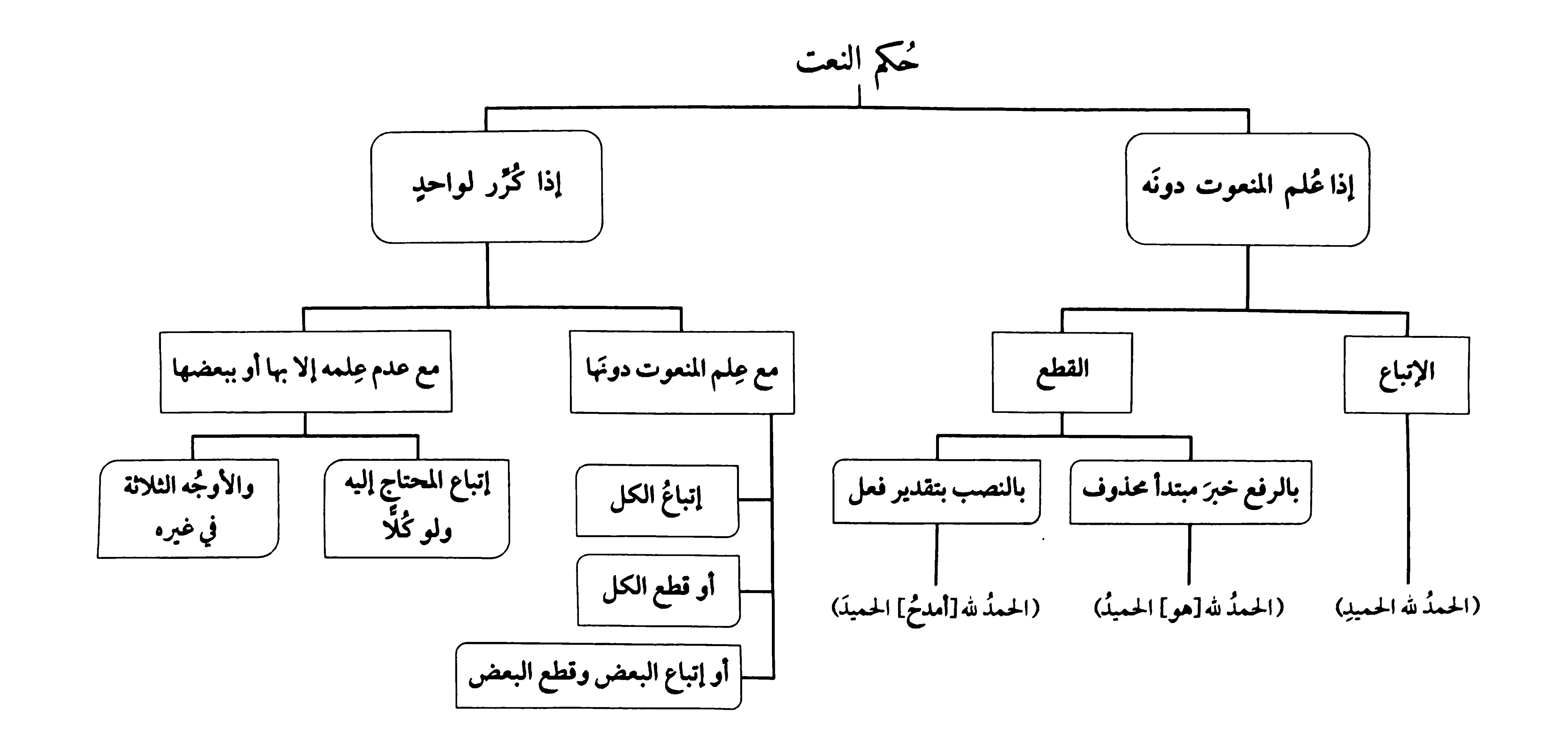


جوازم المضارع
ما يجزم فعلاً واحداً
ما يجزم فعلين
حرف
اسم
لَم
لـمَّا
ألَم
ألَـمَّا
لام الأمر والدعاء
لا (في النهي والدعاء)
الطلب إذا سقطت الفاء من المضارع وقُصد به الجزاء
إنْ
إذما
ما
مَن
مهما
أيّ
متى
أيّان
أينَ
أنَّى
حيثما
إذا (في الضرورة)
كيفَما (عند الكوفيين)

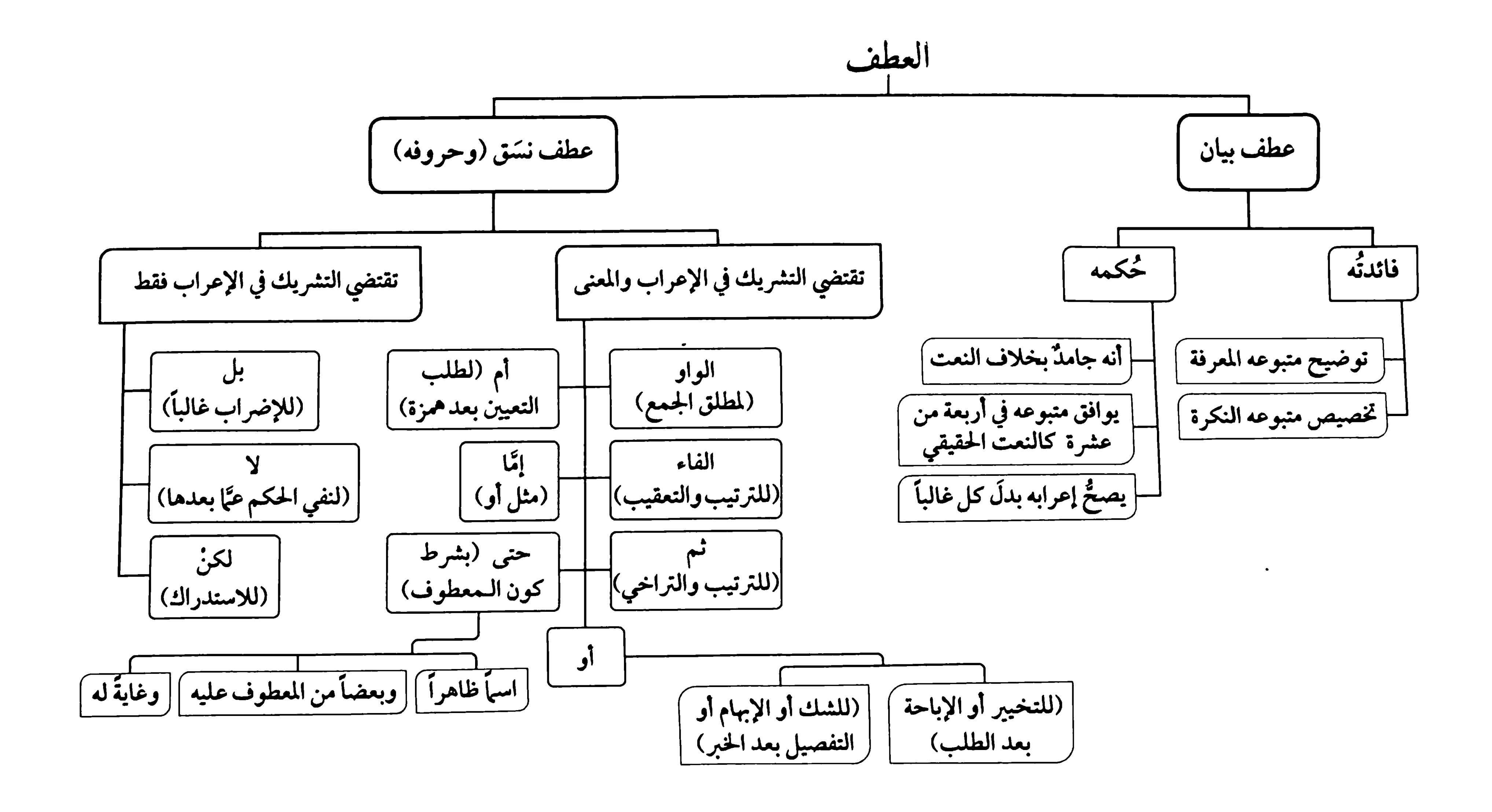

النعت
نَوعه
فائدته
مُشتق
مُؤوَّل بالمشتَق
اسم الفاعل
اسم المفعول
الصفة المشبهة
اسم التفضيل
اسم الإشارة (مررتُ بزيدٍ هذا)
الموصول (مررتُ بزيد الذي قام)
(ذو) بمعنى صاحب (مررتُ برجل ذي مالٍ)
أسماء النسب (مررتُ برجل دمشقي)
الجملة بعد النكرة ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ...﴾
المصدر (ويلزم إفراده وتذكيره) (مررتُ بامرأةٍ عَدلٍ..)
تخصيص النكرة (مررتُ برجل صالحٍ)
توضيح المعرفة (جاء زيدٌ العالمُ)
المدح (بسم الله الرحمن الرحيم)
الذَّم (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)
الترحُّم (اللهمَّ ارحم عبدَكَ المسكين)
التأكيد ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾

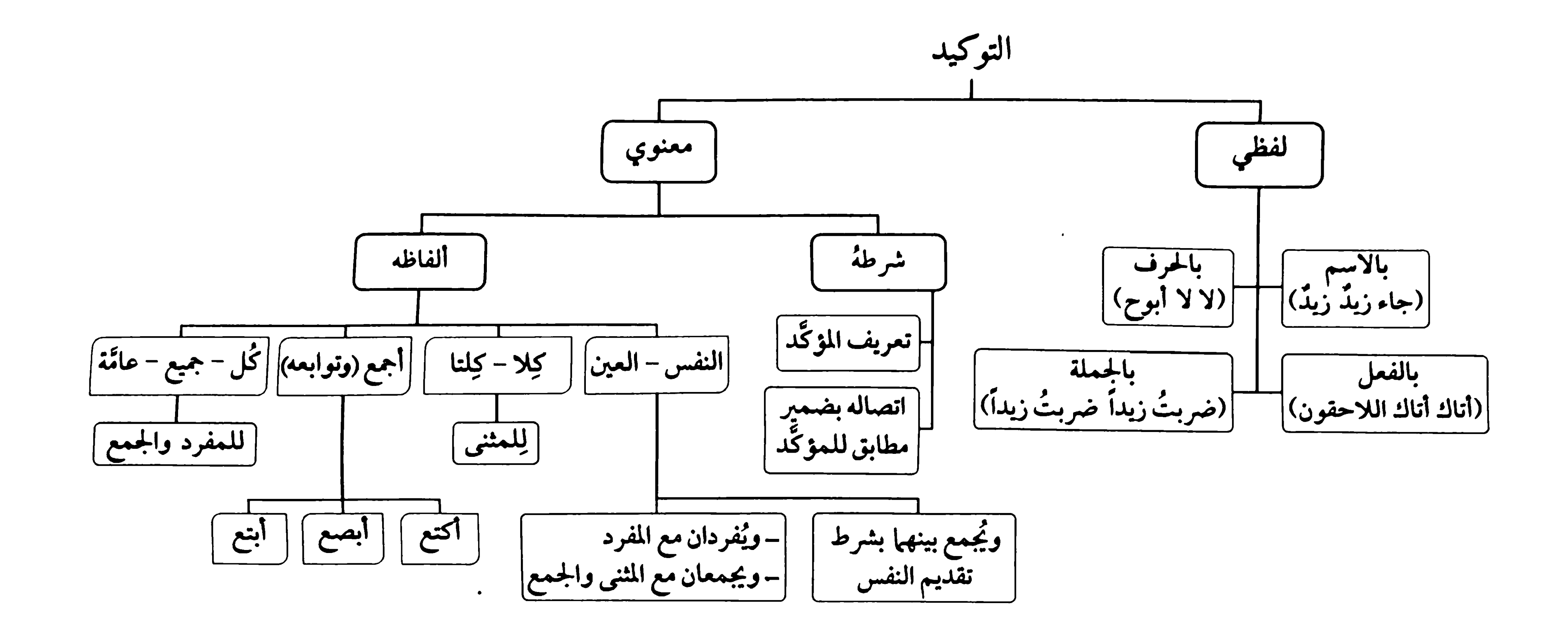


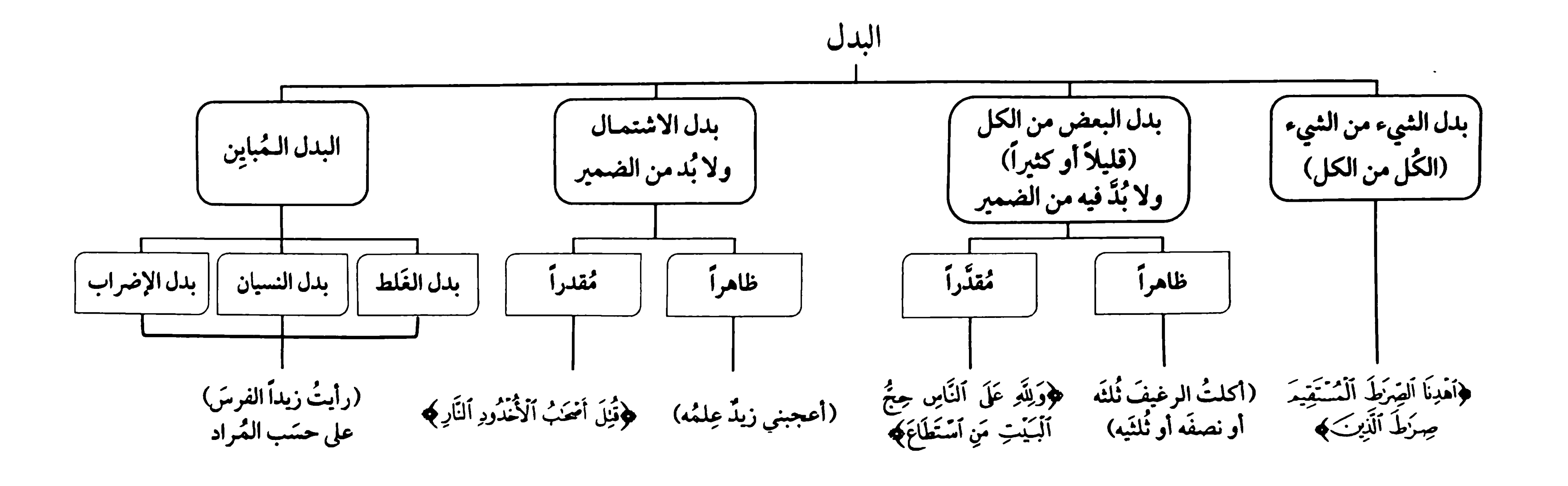
حُكم النعت
الرافع لضمير المنعوت المستتر
يَتبع المنعوت في أربعة
الرفع والنصب والخفض
التعريف والتنكير
التذكير والتأنيث
الإفراد والتثنية والجمع
(جاءت هندٌ العاقلةُ) ـ (رأيتُ رجلينِ عاقلَينِ) ...إلخ.
الرافع للظاهر أو الضمير البارز
يَتبع المنعوت في اثنين فقط
الرفع والنصب والخفض
التعريف والتنكير
(جاء زيدٌ القائمةُ أُمُّه) ـ (مررتُ برجلَينِ قائم آباؤُهم)
(جاءني غلامُ امرأةٍ ضاربتُه هي) ...إلخ.

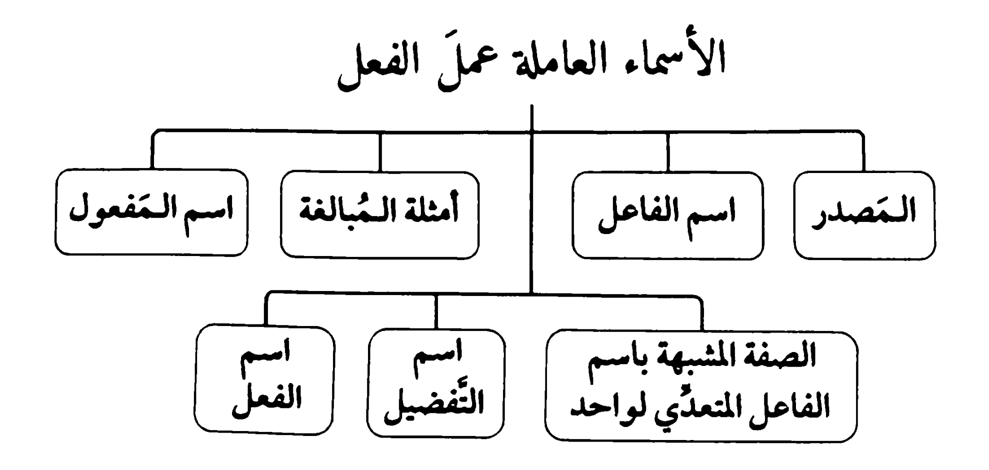


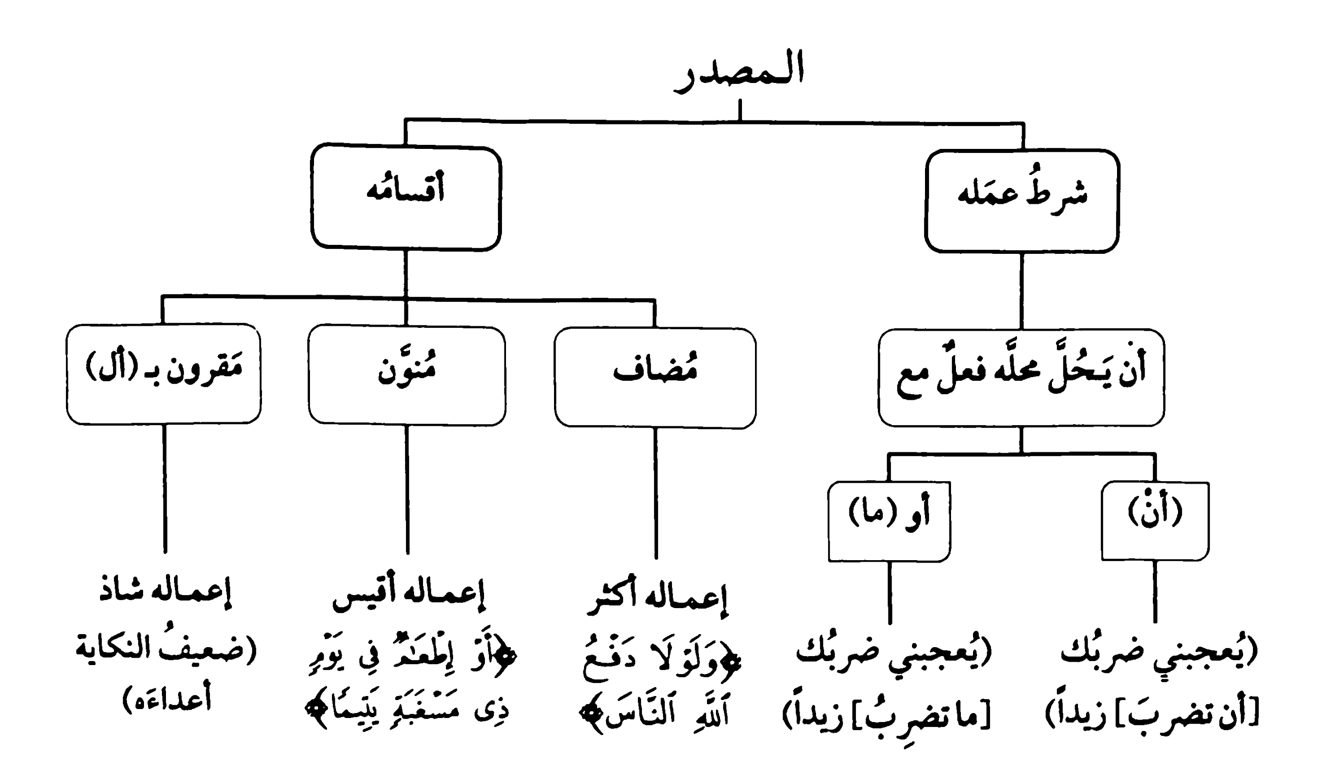
حُكم النعت
إذا عُلم المنعوت دونَه
إذا كُرِّر لواحدٍ
الإتباع
القطع
مع عِلم المنعوت دونَها
مع عدم عِلمه إلا بها أو ببعضها
بالرفع خبرَ مبتدأ محذوف
بالنصب بتقدير فعل
(الحمدُ لله الحميدِ)
(الحمدُ لله [هو] الحميدُ)
(الحمدُ لله [أمدحُ] الحميدَ)
إتباعُ الكل
أو قطع الكل
أو إتباع البعض وقطع البعض
إتباع المحتاجِ إليه ولو كُلًّا
والأوجُه الثلاثة في غيره

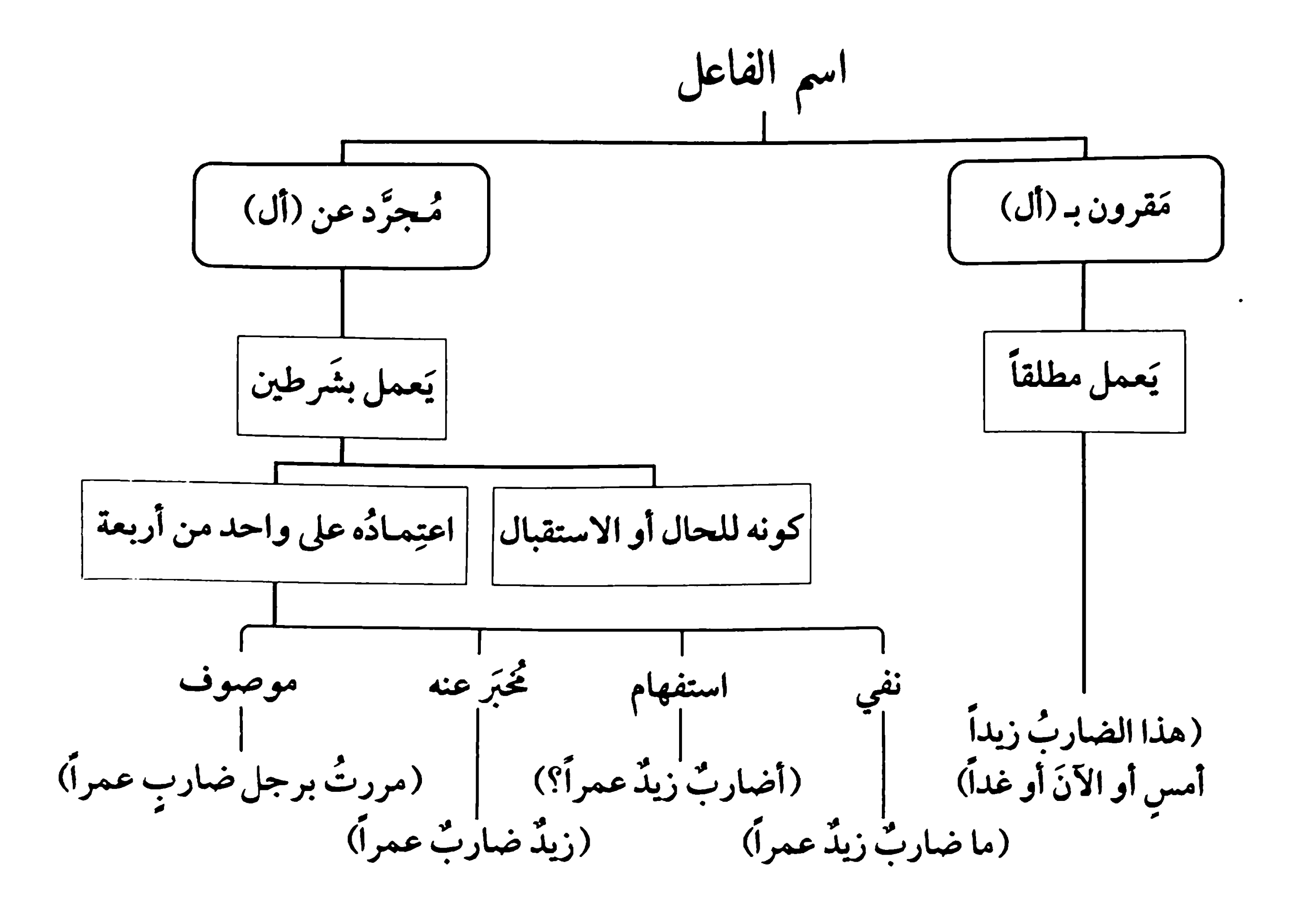

العطف
عطف بيان
فائدتُه
توضيح متبوعه المعرفة
تخصيص متبوعه النكرة
حُكمه
أنه جامدٌ بخلاف النعت
يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي
يصحُّ إعرابه بدلَ كل غالباً
عطف نسَق (وحروفه)
تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى
الواو (لمطلق الجمع)
الفاء (للترتيب والتعقيب)
ثم (للترتيب والتراخي)
أم (لطلب التعيين بعد همزة)
إمّا (مثل أو)
حتى (بشرط كون المعطوف
اسماً ظاهراً
وبعضاً من المعطوف عليه
وغايةً له
أو
(للتخيير أو الإباحة بعد الطلب)
(للشك أو الإبهام أو التفصيل بعد الخبر)
تقتضي التشريك في الإعراب فقط
بل (للإضراب غالباً)
لا (لنفي الحكم عمّا بعدها)
لكنْ (للاستدراك)

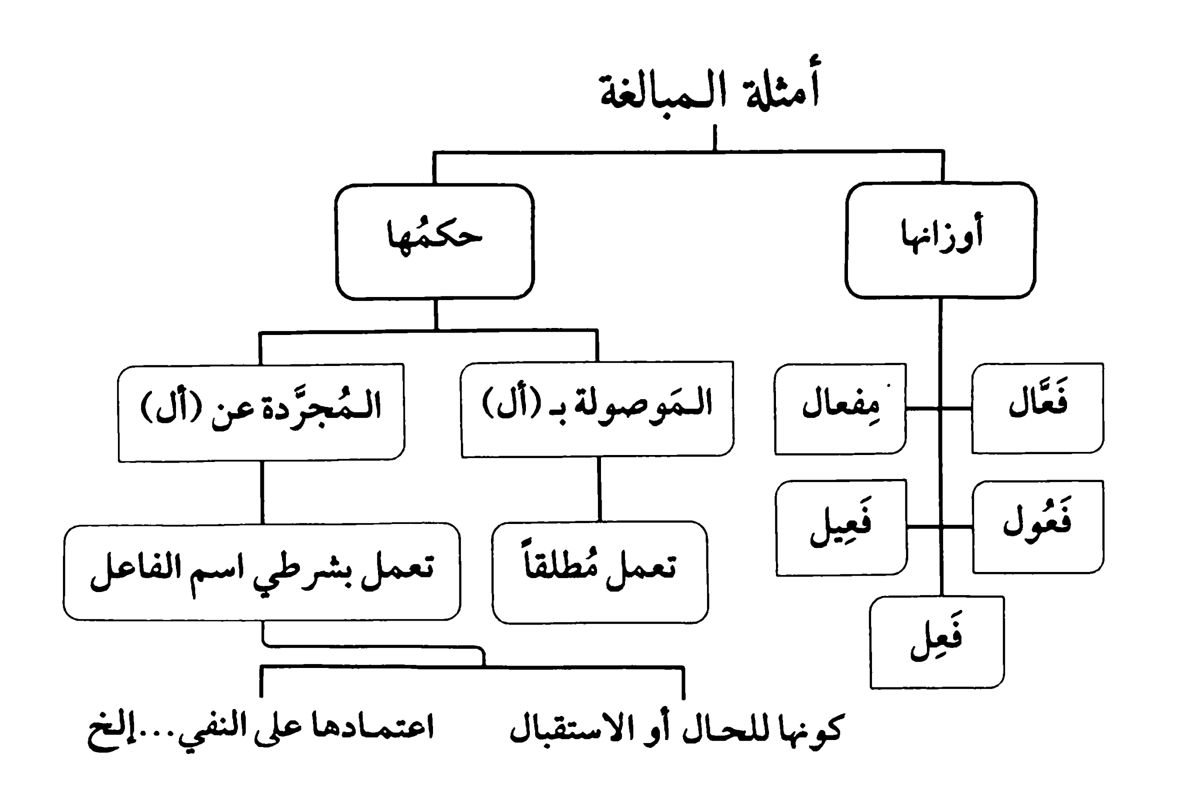

التوكيد
لفظي
معنوي
بالاسم (جاء زيدٌ زيدٌ)
بالحرف (لا لا أبوح)
بالفعل (أتاك أتاك اللاحقون)
بالجملة (ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً)
شرطهُ
ألفاظه
تعريف المؤكَّد
اتصاله بضمير مطابق للمؤكَّد
النفس – العين
كِلا – كِلتا
أجمع (وتوابعه)
كُل – جميع – عامَّة
لِلمثنى
للمفرد والجمع
أكتع
أبصع
أبتع
– ويُفردان مع المفرد
– ويجمعان مع المثنى والجمع
ويُجمع بينهما بشرط تقديم النفس

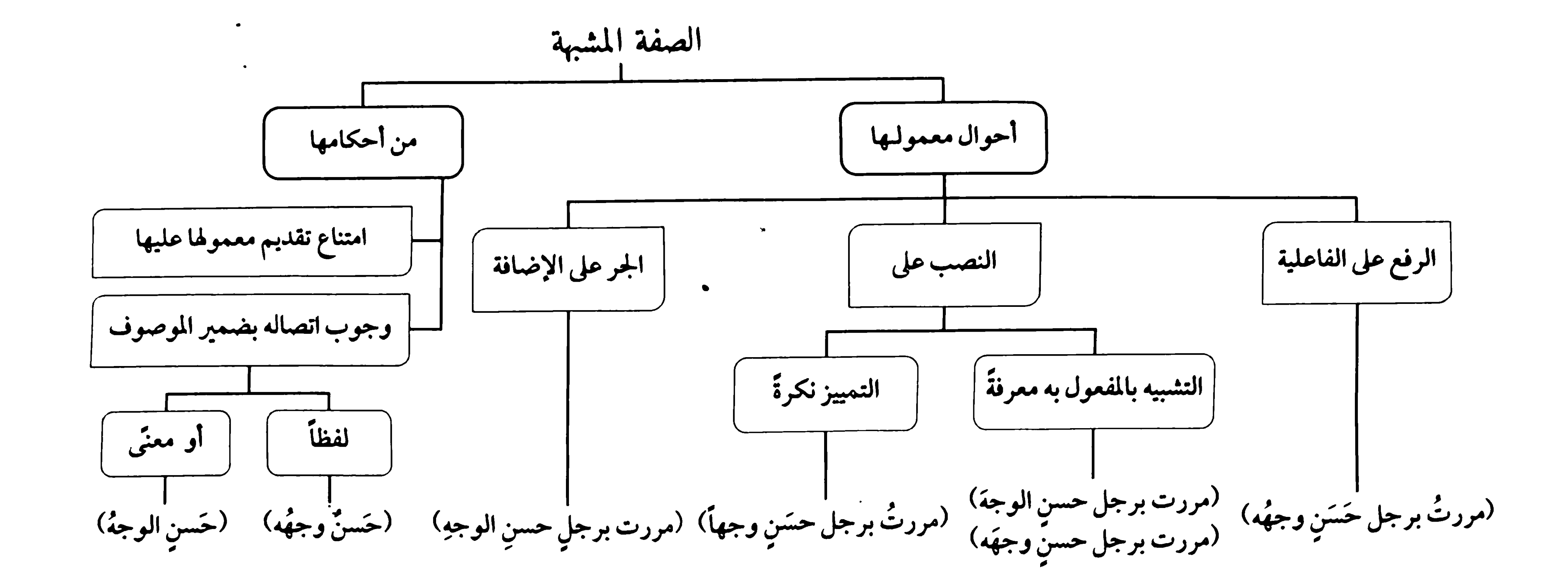

البدل
بدل الشيء من الشيء
(الكُل من الكل)
بدل البعض من الكل
(قليلاً أو كثيراً)
ولا بُدَّ فيه من الضمير
بدل الاشتمال
ولا بُد من الضمير
البدل المُبايِن
ظاهراً
مُقدَّراً
ظاهراً
مُقدراً
بدل الغَلط
بدل النسيان
بدل الإضراب
﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾
(أكلتُ الرغيفَ ثُلثَه أو نصفَه أو ثُلثَيه)
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾
(أعجبني زيدٌ عِلمُه)
﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ﴾
(رأيتُ زيداً الفرسَ)
على حسَب المُراد


الأسماء العاملة عملَ الفعل
المَصدر
اسم الفاعل
أمثلة المُبالغة
اسم المَفعول
الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّي لواحد
اسم التَّفضيل
اسم الفعل

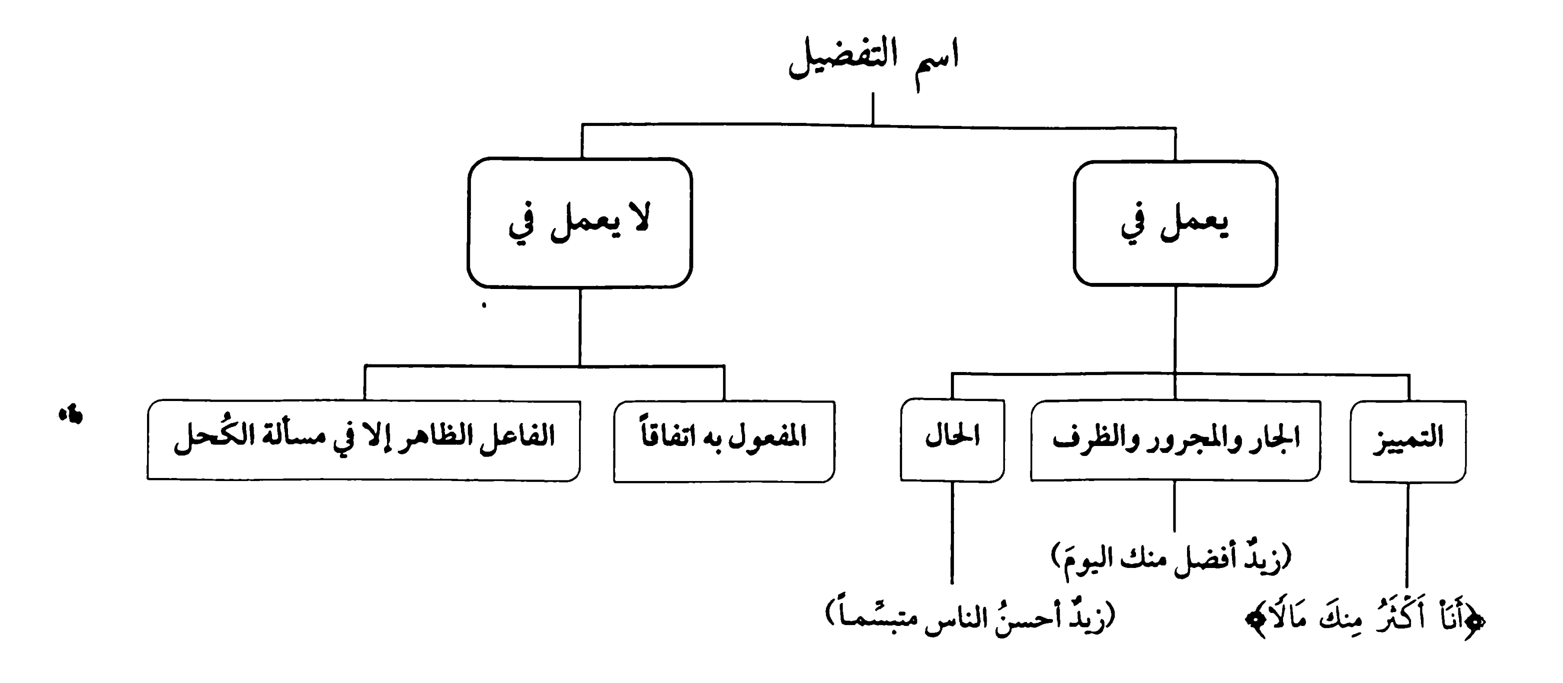

المصدر
شرطُ عمَله
أقسامُه
أن يَحُلَّ محلَّه فعلٌ مع
(أنْ)
أو (ما)
(يُعجبني ضربُك [أن تضربَ] زيداً)
(يُعجبني ضربُك [ما تضرِبُ] زيداً)
مُضاف
إعماله أكثر
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾
مُنوَّن
إعماله أقيس
﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾
مَقرون بـ (أل)
إعماله شاذ
(ضعيفُ النكاية أعداءَه)

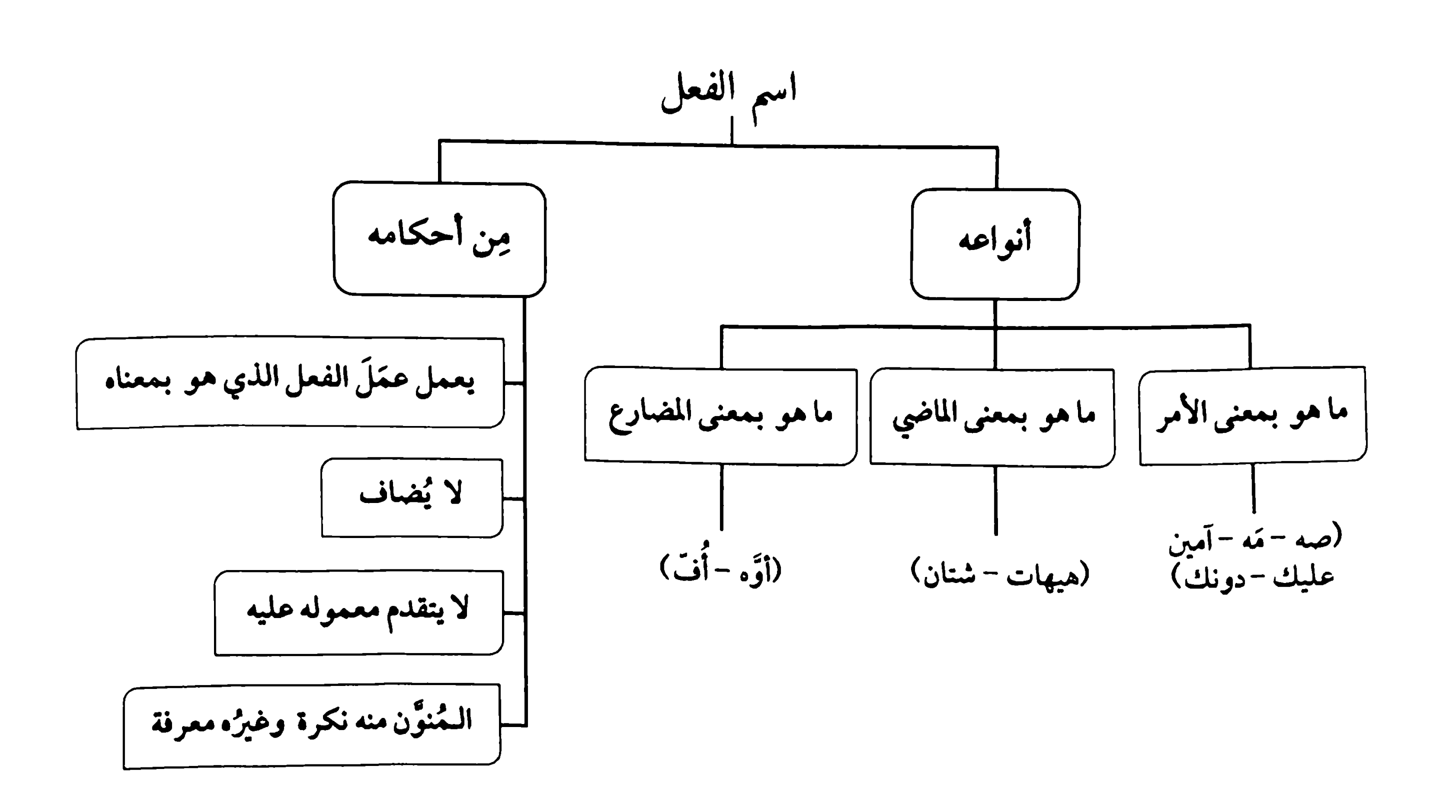

اسم الفاعل
مَقرون بـ (أل)
مُـجرَّد عن (أل)
يَعمل مطلقاً
يَعمل بشَرطين
كونه للحال أو الاستقبال
اعتِمـادُه على واحد من أربعة
نفي
استفهام
مُخبَرَ عنه
موصوف
(هذا الضاربُ زيداً أمسِ أو الآنَ أو غداً)
(ما ضاربٌ زيدٌ عمراً)
(أضاربٌ زيدٌ عمراً؟)
(زيدٌ ضاربٌ عمراً)
(مررتُ برجل ضاربٍ عمراً)

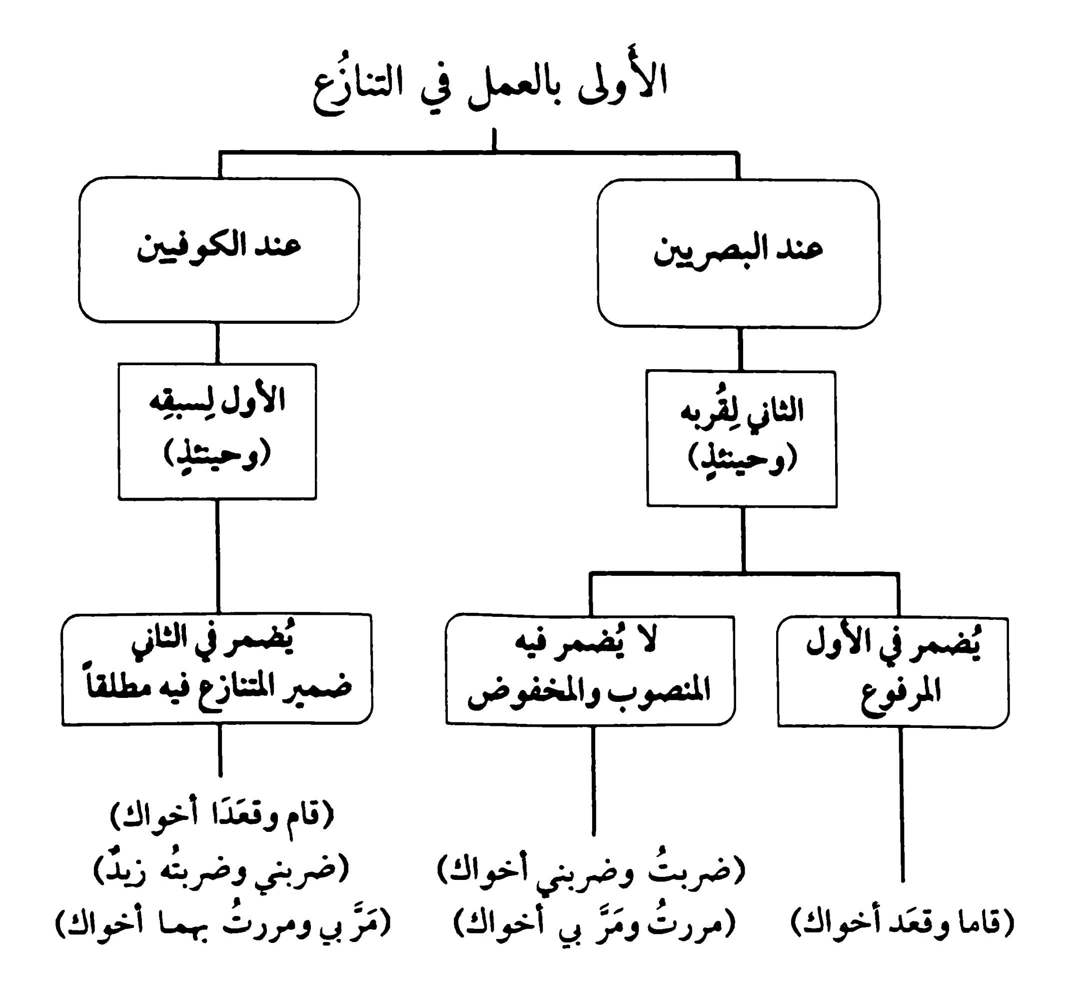

أمثلة المبالغة
أوزانها
حكمُها
فَعَّال
مِفعال
فَعُول
فَعِيل
فَعِل
الـمَوصولة بـ (أل)
الـمُجرَّدة عن (أل)
تعمل مُطلقاً
تعمل بشرطي اسم الفاعل
كونها للحال أو الاستقبال
اعتمـادها على النفي...إلخ

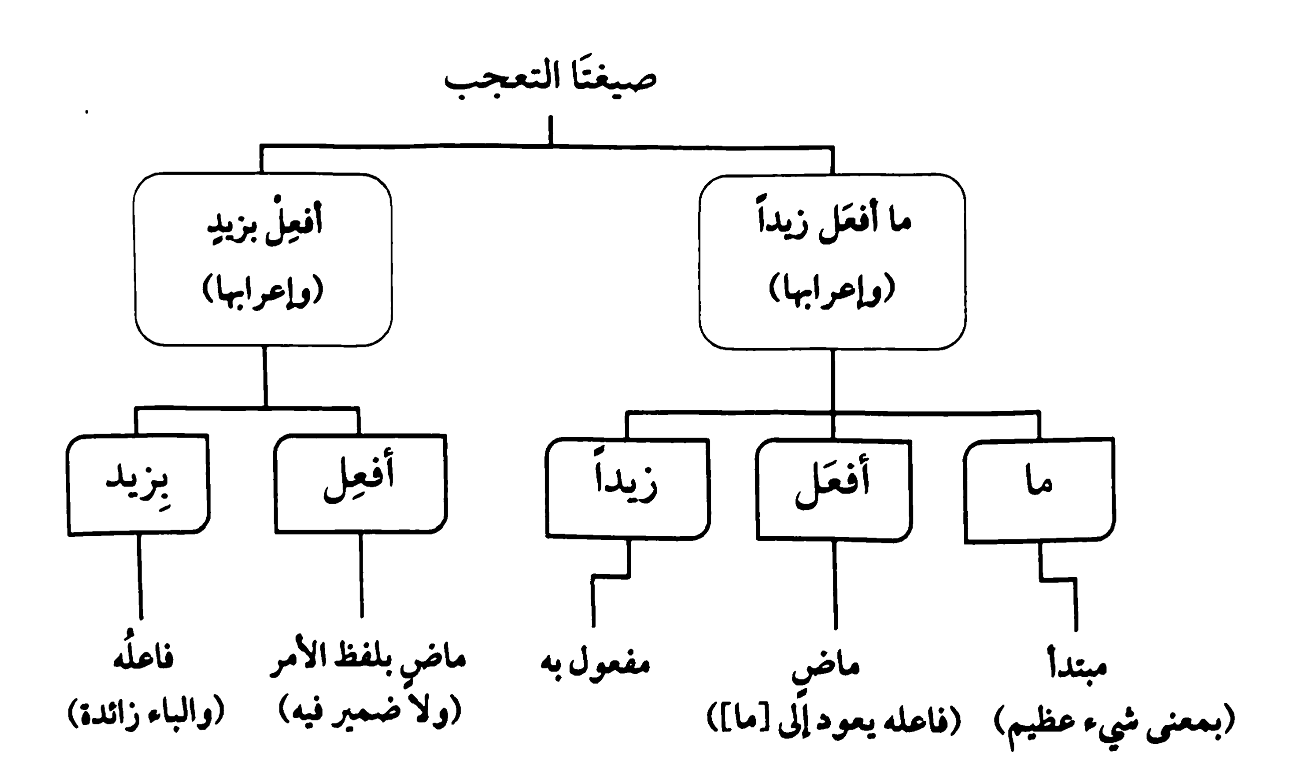


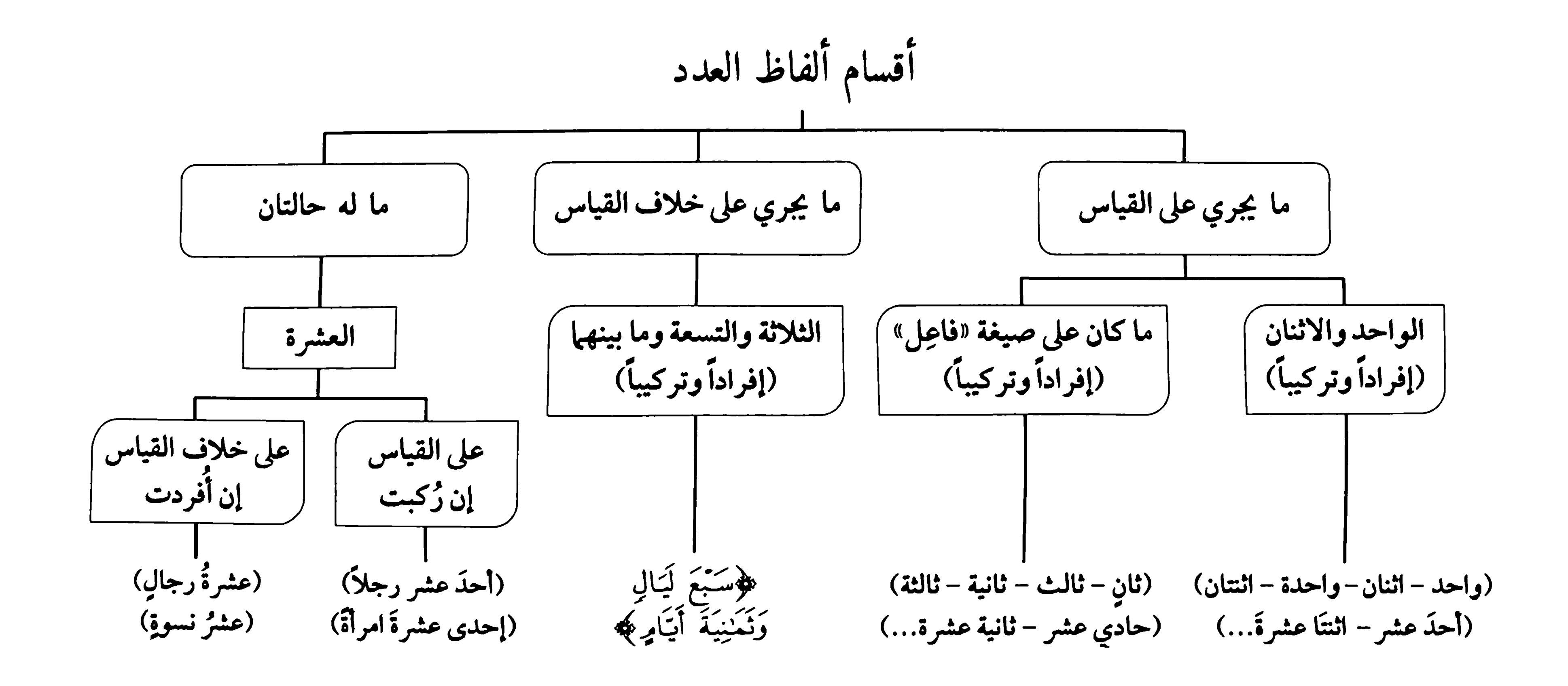
الصفة المشبهة
أحوال معمولها
من أحكامها
الرفع على الفاعلية
النصب على
الجر على الإضافة
التشبيه بالمفعول به معرفةً
التمييز نكرةً
امتناع تقديم معمولها عليها
وجوب اتصاله بضمير الموصوف
لفظاً
أو معنًى
(مررتُ برجل حَسَنٍ وجهُه)
(مررت برجل حسنٍ الوجهَ)
(مررت برجل حسنٍ وجهَه)
(مررتُ برجل حَسَنٍ وجهاً)
(مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ)
(حَسنٌ وجهُه)
(حَسنِ الوجهُ)

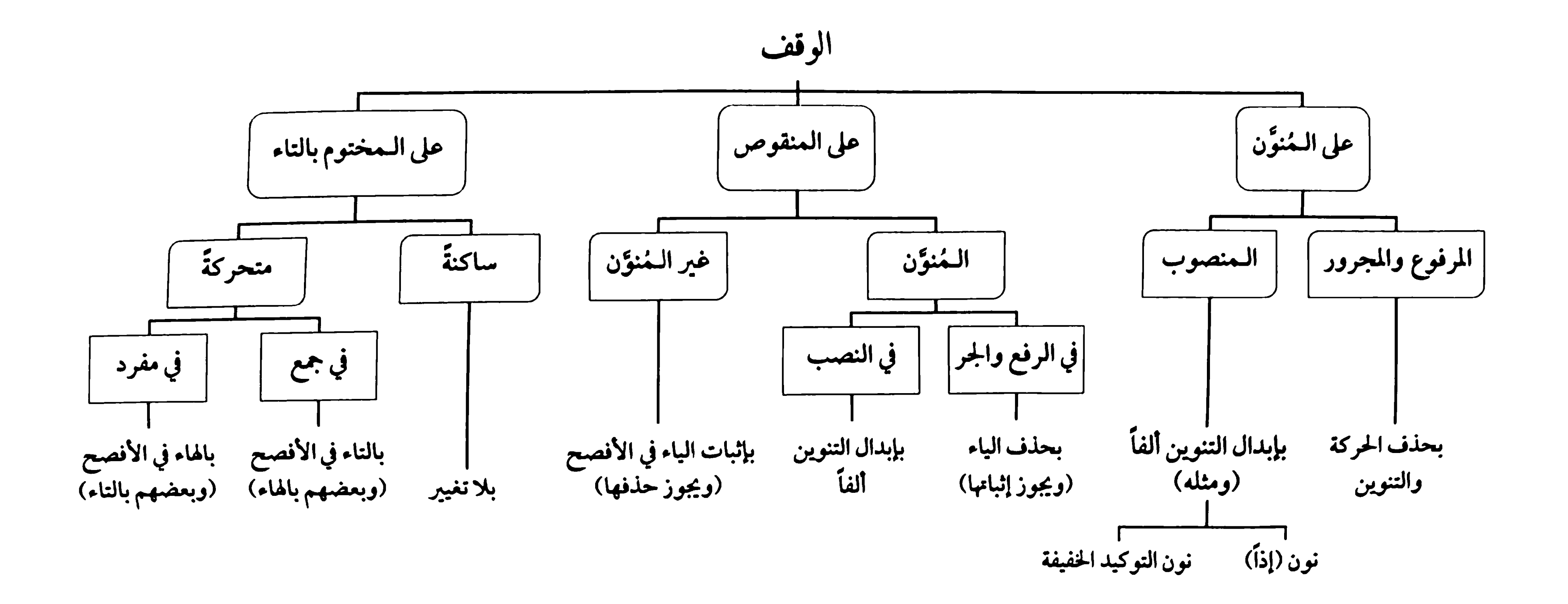

اسم التفضيل
يعمل في
لا يعمل في
التمييز
الجار والمجرور والظرف
الحال
المفعول به اتفاقاً
الفاعل الظاهر إلا في مسألة الكُحل
﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾
(زيدٌ أفضل منك اليومَ)
(زيدٌ أحسنُ الناس متبسِّماً)

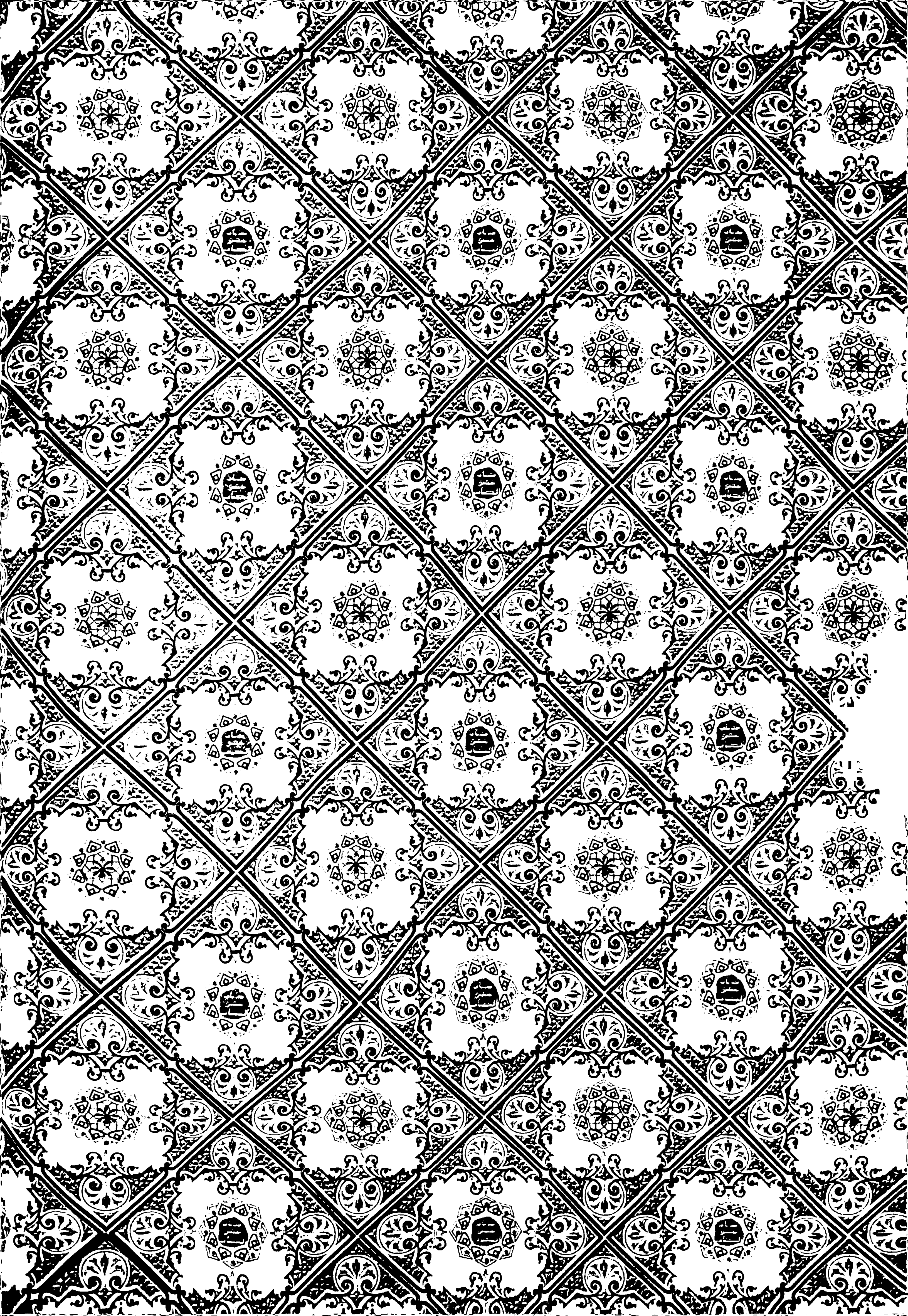

اسم الفعل
أنواعه
مِن أحكامه
ما هو بمعنى الأمر
ما هو بمعنى الماضي
ما هو بمعنى المضارع
(صه - مَه - آمين
عليك - دونك)
(هيهات - شتان)
(أوّه - أُفّ)
يعمل عمَلَ الفعل الذي هو بمعناه
لا يُضاف
لا يتقدم معموله عليه
المُنوَّن منه نكرة وغيرُه معرفة


الأولى بالعمل في التنازُع
عند البصريين
عند الكوفيين
الثاني لِقُربه
(وحينئذٍ)
الأول لِسبقِه
(وحينئذٍ)
يُضمر في الأول
المرفوع
لا يُضمر فيه
المنصوب والمخفوض
يُضمر في الثاني
ضمير المتنازع فيه مطلقاً
(قاما وقعَد أخواك)
(ضربتُ وضربني أخواك)
(مررتُ ومَرَّ بي أخواك)
(قام وقعَدَا أخواك)
(ضربني وضربتُه زيدٌ)
(مَرَّ بي ومررتُ بهما أخواك)


صيغتَا التعجب
ما أفعَل زيداً
(وإعرابها)
أفعِلْ بزيدٍ
(وإعرابها)
ما
أفعَل
زيداً
أفعِل
بزيد
مبتدأ
(بمعنى شيء عظيم)
ماضٍ
(فاعله يعود إلى [ما])
مفعول به
ماضٍ بلفظ الأمر
(ولا ضمير فيه)
فاعلُه
(والباء زائدة)


أقسام ألفاظ العدد
ما يجري على القياس
ما يجري على خلاف القياس
ما له حالتان
الواحد والاثنان (إفراداً وتركيباً)
ما كان على صيغة «فاعِل» (إفراداً وتركيباً)
الثلاثة والتسعة وما بينهما (إفراداً وتركيباً)
العشرة
على القياس إن رُكبت
على خلاف القياس إن أُفردت
(واحد – اثنان – واحدة – اثنتان)
(أحدَ عشر – اثنتَا عشرةَ...)
(ثانٍ – ثالث – ثانية – ثالثة)
(حادي عشر – ثانية عشرة...)
﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾
(أحدَ عشر رجلاً)
(إحدى عشرةَ امرأةً)
(عشرةُ رجالٍ)
(عشرُ نسوةٍ)


الوقف
على المُنوَّن
على المنقوص
على المختوم بالتاء
المرفوع والمجرور
المنصوب
المُنوَّن
غير المُنوَّن
ساكنةً
متحركةً
في الرفع والجر
في النصب
في جمع
في مفرد
بحذف الحركة والتنوين
بإبدال التنوين ألفاً (ومثله)
نون (إذاً)
نون التوكيد الخفيفة
بحذف الياء (ويجوز إثباتها)
بإبدال التنوين ألفاً
بإثبات الياء في الأفصح (ويجوز حذفها)
بلا تغيير
بالتاء في الأفصح (وبعضهم بالهاء)
بالهاء في الأفصح (وبعضهم بالتاء)



فهرس الموضوعات

باب المَنصوبات مِنَ الأَسماءِ ٥
باب المفعُول بِه ٩
بابُ الاشتِغال ١٧
المنادى ٢٠
فصل (في المنادى) ٣١
باب المَفعول المُطلَق ٤٣
باب المَفعولِ فيه ٥١
بابُ المَفعولِ مِن أَجلِه ٦٧
باب المَفعُول معه ٧٥
فصل (في المشبَّه بالمفعول به) ٨٤
باب الحال ٨٥
باب التَّمييز ١٠٥
باب المُستَثنى ١١٧
تتمة المنصوبات ١٤٩
باب المَخفُوضات من الأسماء ١٥١
فصل (في المخفوض بالإضافة) ٢٠٣

باب إعرابِ الأفعال ٢٢١
- النواصب ٢٢٣
- الجوازم ٢٥٩
باب النَّعت ٣٠٣
باب العَطف ٣٢٣
- البيان ٣٢٣
- النسَق ٣٣٠
باب التَّوكيد ٣٦٣
باب البَدل ٣٨٧
باب الأسماءِ العامِلة عملَ الفعل ٤٠٧
باب التَّنازُع في العمل ٤٤٩
باب التَّعجب ٤٥٩
باب العَدد ٤٦٥
باب الوَقف ٤٧٣
تشجيرات الجزء الثاني ٤٨٣
فهرس الموضوعات ٥١١

